

تاريخ المغرب الكبير

من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر

دكتور رشيد الناضوري

دكتور السيد عبد الغني ز سالم

دكتور جمال يحيى

المغرب الكبير

العصور الحديثة

وهجوم الاستعمار



٣

دكتور جمال يحيى

دكتوراه الدولة من جامعة باريس

أستاذ التاريخ الحديث المساعد - جامعتي أسيوط والاسكندرية

١٩٦٦



ملتزم الطبع والنشر

الدار القومية للطباعة والنشر



0169006

Bibliotheca Alexandrina

شارح المغرب الكبير

من أقدرا العصور حتى الوقت الحاضر

دكتور رشيد الناضوري

دكتور السيد عبد الغني زرساله

دكتور جمال يحيى

المغرب الكبير

٢*

العصور الحديثة

وهجوم الإشتغال

دكتور جمال يحيى

دكتوراة الدولة في الآداب من جامعة باريس

استاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

بجامعتي أسيوط والاسكندرية (والرباط سابقا)

١٩٦٦

ملغز الطبع والنشر

الدار القومية للطباعة والنشر

مقدمة

كانت بلاد المغرب العربي قد عاشت سنوات طويلة منفصلة عن بعضها ، ومنفصلة عن بقية الاقاليم المجاورة ، وساعد الضعف والتخلف ثم مجيء الاستعمار على وصولها إلى هذه الحالة ، ولكن أهميتها زادت في الفترة الأخيرة نتيجة لتطور الأحداث فيها ، ولوقوع معارك لها أهميتها في كفاحها ضد الاستعمار .

وتعتبر الفترة الحديثة والمعاصرة في تاريخ المغرب فترة غائمة بذاتها ، سواء أ كان ذلك في المميزات العامة ، الخاصة بالنظم السياسية الموجودة هناك ، وبالعلاقة القوي الوطنية بالقوى الأجنبية ، أو كان ذلك في خصائص تطور الأوضاع الاجتماعية والطبقية ، نتيجة لتغير وسائل الإنتاج ، وتغير المستوى الثقافي .

وتنقسم هذه المرحلة إلى قسمين واذبحين متميزين عن بعضهما : الأول هو العصور الحديثة ، والثاني هي الفترة المعاصرة ، والتي تمتد حتى الآن .

وينقسم تاريخ المغرب في العصر الحديث إلى مراحل تتمشي مع التطور المنطقي لبلدان شمال إفريقيا منذ القرن السادس عشر حتى النثرة المعاصرة . وإذا كنا قد أوجزنا في شرح ظروف بلدان المغرب في مرحلة عصر النهضة وفجر التاريخ الحديث ، فإن أهمية الموضوعات التالية قد استلزمت أفراد باب كبير لكل ما حدث في اقاليم المغرب . وتتميز هذه الفترة بأنها فترة هجوم الاستعمار على بلاد المغرب الكبير ، ثم تمكنه من السيطرة على اقاليمه الواحد بعد الآخر .

ولقد بدأ المغرب الكبير فترة فجر التاريخ الحديث بصفتة دولا أو دويلات منفصلة عن بعضها، متناحرة فيما بينها . واستمرت على هذه الحالة في الوقت الذي زادت فيه قوة الدول الأوروبية ، وأخذت في غزو الاندلس وافتطاعه من المغرب ، بل وأخذت في مهاجمة بلدان المغرب العربي كلها . وأصبح على المغرب في فجر التاريخ الحديث أن يخضع لهذه الهجمات المنظمة ، وخاصة بعد سقوط غرناطة، آخر معاقل العرب في الاندلس في عام ١٤٩٢ .

ولقد كانت هذه الأخطار الخارجية ، وهي اقتصادية وحربية، ومدعمة بروح دينية صليبية، أكبر دافع للعرب والمغاربة على أن يتحدوا مع بعضهم، وخاصة في وجه الهجمات الموجهة ضدهم وضد بلادهم . ورغم اشتداد هذه الهجمات قام المغاربة بدورهم كاملا في الجهاد من أجل بلاد الإسلام ، وإتجهت انظارهم إلى القسطنطينية، عاصمة الدولة العثمانية، وعملوا على الاتحاد معها ، واصبحوا بذلك الحراس الاماميين للعالم الاسلامي في وجه الغزو الاجنبي المسيحي . ولقد اتحدت كل من الجزائر ثم تونس وليبيا مع هذه الدولة العثمانية ، إلا أن المغرب الاقصى اعترى بقيادة الشرفاء ، وهي القيادة السعدية، واحتفظ باستقلاله وحاول أن يدافع بامكانياته الاقليمية عن بلاده.

ومع تطور الأحوال في حوض البحر المتوسط بشكل عام ، وفي الاقاليم الآسيوية والعربية بشكل خاص ، ونتيجة لتحول طرق التجارة العالمية عن هذا البحر إلى المحيطات وطريق راس الرجاء الصالح ، تدهورت الأحوال الاقتصادية في هذه المنطقة ، وأخذت في الدخول في مرحلة طويلة من التخلف ، وذلك في الوقت الذي احتاجت فيه الدولة إلى الضرائب، وبشكل يزيد من ارهاق الكادحين ، وفي نفس الوقت الذي استمر فيه المجتمع الأوروبي في النمو والتقدم واختراع الآلات، واستخدام البخار، وبطريقة

مُجبرهم على زيادة الاهتمام بالمواد الأولية ، وكذلك بالأسواق اللازمة لتسويق منتجاتهم .

ولقد كانت صدمة عنيفة للعالم العربي والإسلامي حين جاء الجرال بونايرت إلى مصر ، ولم تمض سنوات عديدة حتى عملت فرنسا على تهيئة الجو وإرسال قواتها لاحتلال الجزائر . لقد انقلب الميزان ، وتغيرت الأوضاع ، وكان سقوط الجزائر في أيدي الفرنسيين أول أسفين يثق في قلب بلاد المغرب ، وكان نذيرا بتوسع النفوذ الفرنسي ، والنفوذ الأوروبي في المناطق التي كتب عليها الزمن أن تعيش في ظل نظام إقطاعي ، وتواجه قوى ضغط واعتداء استعماري ورأسمالي .

وبعد الجزائر جاء دور تونس التي حاولت أن تستند إلى وسائل إدخال الحضارة والمدنية الحديثة في بلادها ، وتطوير شؤونها ، فاعتمدت على القروض ، وتمهد بذلك الجو لاستيلاء فرنسا عليها بعد أن قامت بترتيب الأوضاع من الناحية الدبلوماسية مع الدول الأوروبية .

وكما تمكنت فرنسا باستنادها إلى الجزائر من أن تتوسع في تونس وتخضعها لنظام حمايتها ، تمكنت هذه الدولة كذلك من زيادة مصالحها في المغرب الأقصى . وتوصلت فرنسا عن طريق اتفاقيات ثنائية مع كل من إيطاليا وبريطانيا وإسبانيا إلى أن تصبح الدولة الأوروبية الأولى ذات النفوذ في المغرب الأقصى . ورغم أن ألمانيا قد حاولت عرقلة هذا النفوذ الفرنسي في هذا الإقليم المغربي ، إلا أن فرنسا تمكنت بدبلوماسيتها ، وفي مؤتمر الجزيرة ، من أن تزيد من نفوذها في الإقليم . ثم استندت بعد ذلك إلى سوء الأحوال الداخلية في المغرب ، وإلى قواتها والأوضاع الدولية ، لكي تتولى شؤون الأمور العامة في هذا الإقليم ، وتضعه تحت حمايتها سنة ١٩١٢ .

ولم يبق من بلدان المغرب العربي بعد ذلك الا طرابلس وبرقة، وكانت ظروفها وأحوالها هي ظروف التخلف العامة التي سادت كل أقاليم الدولة العثمانية في السنوات الاولى من القرن العشرين . ولقد تزايدت الاطماع الإيطالية في هذا الاقليم، وخاصة بعد فشل مشروعات التوسع الإيطالي في أواخر القرن التاسع عشر . ولقد أفادت إيطاليا من الظروف الدولية الناتجة عن مشكلة أغادير سنة ١٩١٢ وارسلت إنذاراً إلى الدولة العثمانية ، ثم أعلنت الحرب عليها وعملت على احتلال هذين الاقليمين . واضطرت الدولة العثمانية - رغم شدة مقاومة الأهالي لحماية الفوز الإيطالي - إلى أن تنفض يديها من هذه الحرب ، ونتيجة لمواجهة باخطار أخرى في البلقان ، وقرب عاصمة الدولة .

وهكذا شهدت السنوات السابقة لإعلان الحرب العالمية الأولى تقسيم بلاد المغرب الكبير إلى مستعمرات تخضع للدول الأوروبية ، أو إلى محميات توضع في خدمة الأوروبيين وتحت إشرافهم وتوجيههم ولصالحهم . حتى وإن كان المغرب الكبير قد امتلأ تاريخه بعمليات كفاح أصيلة للوصول إلى الحرية وإلى الاستقلال .

وهكذا انقسمت فترة التاريخ الحديث إلى خمسة أبواب، من فجر التاريخ الحديث ، وإحتلال فرنسا للجزائر ، وفرض الحماية الفرنسية على تونس ، وفرضها على المغرب الأقصى ، وانتهت بالاحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب وبرقة . وهي فترة يمكننا أن نسميها بأنها فترة هجوم الاستعمار على بلاد المغرب الكبير ، وهي التي عالجناها في القسم الأول ، أو المجلد الأول من هذا الجزء من الكتاب .

أما الفترة المعاصرة في تمتد من السنوات السابقة لإعلان الحرب العالمية

الاولى حتى الآن . ونلاحظ في هذه الفترة أن بلاد المغرب قد قدمت منها
عليا للوطنية والجهاد ، واثبتت اسمها بحروف من نار في سجل التاريخ . انها
فترة الكفاح والجهاد والاستقلال ، وهي موضوع القسم الثاني أو المجلد الثاني
من هذا الجزء من الكتاب .

ولقد اختلفت الطريقة التي كافح بها المغاربة في كل إقليم عن الطريقة
التي كافحوا بها في الإقليم الآخر . وكانت هناك درجات مختلفة من البذل
والتضحية ، وتبدأ بعمليات الكفاح السياسي ، والنقد ببطالب ، والتبني
للدخول في مفاوضات أو مباحثات ، والوصول إلى إقرار بالاستقلال
والسماح بفتح دستور ، وتستمر بعد ذلك في شكل اضطرابات تستخدم فيها
القوة إلى مرحلة معينة ، وتصل في نهايتها إلى مرحلة الثورة الواضحة ، والوصول
إلى ميدان الجهاد المسلح ، وطالب الموت في ساحة المعركة وبالسلاح ، من
أجل انتزاع الاستقلال .

ولقد اشتمل تاريخ المغرب المعاصر على حركات جهاد الاخوان
السنوسيين في ليبيا بقيادة السيد عمر المختار والتي استمرت حتى آخر ربيع ،
رغم تفوق أسلحة المعتدين . واشتمل كذلك على تسجيل تلك العمليات
التي قام بها أبناء الريف في شمال المغرب الاقصى بقيادة الأمير عبد الكريم
الخطابي في وجه كل من الاسبانيين ثم الفرنسيين . هذا من ناحية الجهاد
المسلح . أما من ناحية الكفاح السياسي فان عمليته نمو الوعي الوطني قد
استمرت في كل إقليم ، وأخذت الاحزاب السياسية في التطور وفي الاصرار
على مطالبها الوطنية ، سواء أكان ذلك في تونس أو الجزائر أو في المغرب
الاقصى . وساعدت ظروف الحرب العالمية الثانية على سرعة اشتداد ساعد
الحركات الوطنية ، وجاءت نهاية هذه الحرب مع إنشاء جامعة الدول العربية
لكن تفتح الطريق أمام شعوب تلك المنطقة للقيام بثوراتهم العتيدة والاصيلة

في وجه الاستعمار . وإذا كانت ليديا قد نجحت عن طريق الدبلوماسية والامم المتحدة في الحصول على استقلالها ، فإن كل من تونس والمغرب الأقصى قد اضطرت إلى إعلان الثورة للحصول على حقوقها المشروعة ، وخاصة بعد قيام الفرنسيين بنفى محمد الخامس ، ملك المغرب .

ولقد كانت ثورة عارمة ، وانتشرت في كل مكان ، وزاد من حدة اشتعالها نزول احرار الجزائر إلى ميدان العمليات الثورية في فاتح نوفمبر سنة ١٩٥٤ . إنها الثورة ، أنه الجهاد ، وإن يتمكن الاستعمار بعد ذلك من مواجهة قوى شعوب عقدت العزم على انتزاع حقوقها بقوة إيمانها ، وقوة وعيها ، وما تنزعه من أسلحة من أيدي المستعمرين .

لقد كانت ثورة « المليون شهيد » أولى ثورات العالم التي سارت بعزم وتصميم ، ولمدة سنوات ، وضحت بهذا العدد من ابنائها . كانت الاولى في قوتها ، وكانت الاولى في النتائج التي وصلت إليها ، وعليها أن تعترف بنفسها ، بل على كل العرب أن يعتزوا بها ، وكذلك الأحرار في كل مكان .

وإن تاريخ المغرب الكبير المعاصر هو صفحة مجيدة عجز التاريخ حتى الآن عن كتابتها ، وبأى لغة من اللغات . وإن قصة كل مجاهد وكل شهيد ليكنها أن تروى لنا جزءاً من قصة ذلك الشعب المجاهد الاصيل .

ولكن المسألة لا تقتصر على مجرد الحصول على الاستقلال السياسي ، إذ أنها أعمق من ذلك بكثير ، وتهدف تحرير المواطن المغربي من رواسب الماضي ، سواء أكانت داخلية أو خارجية ، وتحريره من كل عمليات الاستغلال ، سواء قام بها المستعمر الاجنبي ، أو المستغل الداخلي ، وبأى شكل من الاشكال . إنها الثورة العميقة التي تنزل إلى ماتحت سطح الأرض ، إذ أن لها اتجاهاً اشتراكياً ، إن لم تكن هي ثورة اشتراكية بالفعل .

لقد انصهر أبناء المغرب الكبير في اثناء جهادهم وكفاحهم مع بعضهم ، وأصبحوا طليعة الكفاح الاشتراكي في العالم العربي . وتزيد وضوح هذه الظاهرة في المناطق التي طالت فيها فترة الجهاد والكفاح عنها في المناطق التي تمكنت من الحصول على استقلالها السياسي بسهولة نسبية ، أو في الميدان الدبلوماسي . ومادما نعيش في عصر تتكامل فيه القوى ، فما لاشك فيه أن هذه الاتجاهات الثورية العميقة ستعمل على التأثير في بقية الاقاليم المجاورة ، وتتكامل مع الاتجاهات المشابهة لها ، ومن أجل مستقبل أفضل للمغرب والمشرق .

* * *

وعلىنا أن نشير هنا إلى صعوبة البحث في الفترة المعاصرة ، وبشكل يختلف عنه بالنسبة لبقية العصور الأخرى ، خاصة وأن المادة التاريخية المعاصرة مليئة بالدعاية ، وتخضع للاتجاهات المتعارضة المتضاربة . ولذلك فإنها - رغم وفرتها - تحتتم على الدارس عبء تنقيتها وإخراجها بصورة تقرب من الواقع الفعلي .

وأرجو أن أكون قد وصلت بهذا الكتاب إلى درجة من النجاح تساعد على تزويد المكتبة العربية بمرجع يحتاج إليه كل من الدارس والباحث والطالب ، وحتى القارئ العام ، وبكتاب يمكنه أن يسد نقصا واضحا في هذه المكتبة .

وعلى الله قصد السبيل .

دكتور
جلال يحيى

الاسكندرية في فاتح نوفمبر سنة ١٩٦٥

القسم الأول

المصور الحديثة وهجوم الإستعمار

يبدأ تاريخ المغرب الحديث بتلك الفترة التي شهدت تغيرات كبيرة في أهم المراكز الحضارية الموجودة في حوض البحر المتوسط ، والتي تدعمت بها حركة النهضة الحديثة . ولكن بداية تاريخ المغرب يختلف عن بداية تاريخ أوروبا في نفس العصر ، وذلك نتيجة لاختلاف الاتجاهات التي سارت فيها كل من هذه الأقاليم ، ومنذ هذه الفترة .

كانت بلاد المغرب الكبير تمثل موطناً هاماً من مواطن الحضارة العالمية في فترة العصور الإسلامية ، وكانت مدنها مراكزاً هامة للتجارة ، ومراكزاً هامة تنتشر منها العلوم والمعارف في جميع الأنحاء ، وكانت أوروبا نفسها تفيد من ازدهار هذه الحضارة في تلك الأقاليم الإسلامية . ولكن الأحوال تغيرت في أثناء القرن الخامس عشر بشكل واضح ، وتمكنت أوروبا من زيادة ثرواتها المستغلة في التجارة ، وزيادة عدد سفنها وأحجامها ، ثم تمكنت من الوصول إلى العالم الجديد ، ومن الوصول إلى الشرق الأقصى عن طريق الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح . وانقلب الميزان الدولي منذ هذه الفترة ، فترة فجر التاريخ الحديث ، وانتقلت الثروة من أيدي العرب والمغاربة إلى أيدي الأوروبيين .

وشهدت نفس الفترة تغيراً في علاقة القوى الموجودة ببعضها ، وبعد إن كان المغاربة ينشرون الحضارة والمدنية من الأندلس في أوروبا ، شهدت الفترة التالية هجمات منظمة يشنها الأوروبيون على المغاربة ، وفي بلادهم . وقام الإسبانيون والبرتغاليون بهذه الهجمات بقوة وشدة ، وأعطوا لها لونا واضحاً من الانتقام ومن الصراع الديني بين الملل والصليب . وأخذ المغاربة موقف المدافع عن بلادهم بعد أن كانوا سادة في أوروبا نفسها .

وستستمر القوى المتعارضة أو المتنافسة في السير ، كل في طريقها ،
وتأخذ أوروبا في النمو في الوقت الذي تنكش فيه بلاد المغرب على نفسها .
وستواصل بلاد أوروبا الهجوم في الوقت الذي ستحاول فيه بلاد المغرب
الدفاع عن نفسها ، وإلى أن تجبر بقوة السلاح ، وفي أثناء القرن التاسع عشر
وأوائل القرن العشرين ، على التسليم أمام هجمات الاستعمار .

الباب الأول

فجر التاريخ الحديث

الفصل الأول

المغرب العربي قبيل القرن السادس عشر

يمكننا أن نبدأ تاريخ المغرب الحديث بعام ١٤٩٢ وهي السنة التي وقعت فيها غرناطة، آخر معاقل العرب في الأندلس في أيدي المسيحيين، إذ أنها كانت مرحلة حاسمة قضت على الحكم الإسلامي في الأندلس، وأرجعت المغاربة إلى شمال إفريقيا. وهي نفس السنة التي تمكن فيها البرتغاليون من الوصول إلى رأس الرجاء الصالح، ووصل فيها كريستوف كولمب إلى العالم الجديد. ولذلك فإن نهاية القرن الخامس عشر والسنوات الأولى من القرن السادس عشر يمكن اعتبارها بداية طبيعية للتاريخ الحديث الخاص ببلاد المغرب الكبير. وكانت مرحلة تطور وتحول خطيرة للبلاد المغربية، وفي وقت حدثت فيه تطورات خطيرة في الأقاليم الأوربية المجاورة، وبشكل أثر على خط سير التاريخ العام لهذه المنطقة. فما هي القوى الوطنية الموجودة؟ وما هي القوى المجاورة والتي أثرت فيها؟ وما هو خط التحول بعد ذلك؟

(١) انقسام المغرب وضعفه : —

كانت بلاد المغرب الكبير قد اتحدت مع بعضها، وحتى القرن الثالث عشر الميلادي، وتحت قيادة الموحدين. وإنضم إليها في هذه الفترة إقليم الأندلس الذي كان يعتبر من أكبر الدرر الموجودة في العالم العربي والإسلامي في ذلك الوقت. وكان الموحدون سادة في بلادهم، ويسامون بمعاملة السادة في الخارج، ولم تكن هناك قوة أوربية يمكنها أن تقف في

وجههم أو تنازعهم السلطان ، أو حتى توازن إمكانياتها بإمكانياتهم الاقتصادية الكبيرة .

و كانت الدول والدويلات الأوربية في ذلك الوقت تعتمد على أقاليم المغرب وعلى بلدان المشرق العربي في الحصول على ما يلزمها من منتجات إفريقية السوداء والشرق الأقصى ، وكان تجار هذه الدول والدويلات يتعاملون مع العرب للسماح لهم بأخذ دور الوسيط في التجارة العالمية بين مناطق إنتاجها وبين المستهلكين الأوربيين لها . ولم تكن هناك دولة أوربية واحدة ، وخاصة في الإمارات الإيطالية ، ومناطق تركز التجارة في جنوب أوربا في ذلك الوقت ، يمكنها أن تضع نفسها في مصاف دولة المغرب الكبير . وكانت هذه الإمبراطورية المغربية تشتمل على طرق قوافل تسمح لها باستيراد المواد الأولية والاستوائية من إفريقية السوداء ، علاوة على إشتغالها على طرق أخرى تسير من الغرب إلى الشرق ، وتستخدم في الحج وفي الاتجار على طريق الحج كذلك . وكانت الطرق الأولى هي التي تبدأ من الموانئ المغربية المعروفة وتتوغل في الداخل صوب الجنوب ، سواء أكانت هذه الطرق تأتي من مدينة فاس ، أو منطقة مراکش ، أو حتى المرسى الكبير وموانئ إفريقية ، وتسير مع طرق القوافل جنوبا ، مارة بالواحات ، وإلى أن تصل إلى منطقة إفريقية السوداء . وكانت هذه الطرق تشهد مجيء القوافل المحملة بالعاج والتبر وريش النعام ، ويسير عليها آلاف من الجمال ، تصحبهم أعداد كبيرة العبيد ، الذين كانوا يستخدمون في الزراعة وفي الرعي وفي الجيوش ، وحتى في تقديم الخدمات المنزلية للرؤساء .

و كان التعامل يتم عن طريق الموانئ المغربية ، وخاصة المطلة منها على

البحر المتوسط . وكانت مواني إيطاليا ومراكز التجارة فيها هي أكبر عميل مع بلاد المغرب الكبير في التجارة الافريقية .

ولقد أثرت بلاد المغرب الكبير من هذه التجارة إثراءً واضعاً ، ويمكننا أن نضيف فائض أرباح هذه التجارة إلى ما وصل لجيوب العرب والمغاربة من حكمهم للأندلس ، وسيطرتهم على عملية تنميتها . وشهدت هذه الفترة نمو المراكز الحضرية في بلاد المغرب الكبير ، وتشيد عدد من المباني الخاصة والعامة ، ومنها القصور والمساجد ، والتي عجز التاريخ عن بنائة مثيل لها ، وحتى الآن .

ولكن نظام الحكم المغربي في ذلك الوقت كان إقطاعياً في أساسه وفي طبيعة تكوينه وفي مظاهره العامة . وكان الجزء الأكبر من الثروة يصل إلى جيوب الرؤساء والسلطين ، ولا يتمكن الشعب من الحصول على الكثير منه . وكانت الصفة الدينية التي يمنحها رؤساء المغرب وسلطينه لأنفسهم في هذه العصور أكبر مخبر للشعب حتى لا يتطاول بالنظر إلى ما يدخل جيوب الأسراء والسلطين وما يدخل قصورهم . وكان من طبيعة مثل هذا النظام أن يعمل على إبعاد الشعب عن المشاركة في الحكم ، حتى لا يشارك في الأرباح ، وهذا أمر طبيعي . ولكن من طبيعته كذلك قيام المنازعات الفردية بين القيادات التي تتولى أمور هذه البلاد ، مادام النظام يعتمد على فرد واحد ، حتى وإن كان من سلالة شريفة . ولذلك فإن هذه الفترة قد أعطت لنا ، وبمجرد ظهور بوادر الضعف على هذه الدولة ، فترة مليئة بالمنازعات والمشاحنات والخصومات بين قيادات ثانوية ، عمات على تقسيم البلاد فيما بينها ، وحاولت كل منها أن تنشئ لنفسها إمارة أو سلطة أو ملك ، وعلى حساب عباد الله الصالحين ، وباسم الدين .

لقد انقسمت دولة الموحدين إلى ثلاث إمارات رئيسية عملت على السيطرة على أقاليم المغرب الكبير المعروفة ، وحاولت كل منها أن تسيطر على المنطقة المجاورة لها . وكانت أولى هذه الإمارات هي سلطنة بنى مرين في إقليم المغرب الأقصى ، والتي وقع عليها عبء هجمات الاسبانيين والبرتغاليين ، وعبء الدفاع عن الاقليم ضد الأتراك . أما الإمارة الثانية فكانت إمارة بنى حفص في إقليم تونس ، ونشأت برئاسة أحمد قادة بنى مرين الذين تمكنوا من الاستقلال باقليمهم عن بقية الدولة . ولقد سمح هذا الانقسام ، الذى يدل على الضعف ، على نشأة إمارة ثالثة في المغرب الأوسط ، أى في الجزائر ، برئاسة بنى عبد الواد ، الذين اتخذوا تلمسان عاصمة لهم .

ويعتلى تاريخ المغرب الكبير في هذه المرحلة بالمنازعات والحملات العسكرية بين هذا الاقليم وذاك ، أو بينه وبين الاقليم الثانى . وأنفقت الأموال ، وسقط القتلى من أجل هذا الأمير أو تلك الأسرة . ولا شك أن هذه الحروب الداخلية في بلاد المغرب الكبير كانت إستهلاكا واضحا لجزء هام من ثروة البلاد ، كما أنها كانت لا تسمح بالاستقرار اللازم لازدهار التجارة ولتحسين الصناعة ونمو الحرف . وهكذا نرى أن هذا النظام قد بدأ يعيش على الأرض وعلى ضريبة الأرض ، وفي صالح الحاكم ، ومستندا إلى القوة العسكرية ، ودون نقاش أو تفاهم . وكانت فترة خفتت فيها أنوار المعارف والعلوم ، وضمعت فيها مكاسب التجارة ، وقلت فيها الحرف ، وانتشرت المصائب على الطرق وهاجت المدن . لقد كانت فترة تقهقر واضحة ، وضمعت وانقسام ، وفي الوقت الذى تطورت فيه الأمور في أوروبا ، ونتيجة ازدياد العلوم والمعارف ، وتزايد الثروة في أيدي الأثالي ، وخاصة من أبناء الطبقة الوسطى ، وأدى ذلك إلى تغير ميزان القوى في المنطقة .

وإذا كان الحفصيون في تونس قد حاولوا مد نفوذهم إلى طرابلس ، وفكروا في الوصول إلى برقة وحتى إلى مصر ، فإن طبيعة نظامهم كان لا يسمح لهم بالاعتماد على الأهالي ، حتى في قواتهم المحاربة ، إلا كجنود مرتزقة . ولذلك فإن هذه القوة أو السلطة ستضطر فيا بعد إلى التعاون مع الدول المسيحية النامية ، في الوقت الذي تشعر فيه بتهديد قيادات وطنية أخرى لها في إقليمها .

وكذلك الحال بالنسبة لأمرأى بنى مرين في المغرب الأقصى إذا أنهم سيضطرون كذلك إلى التحالف ، أو على الأقل إلى التفاهم ، مع القوى المسيحية الغربية ، وخاصة إسبانيا والبرتغال ، رغم إعتدائ هاتين الدولتين على سواحل المغرب ، وحتى يتمكنوا من مواجهة الأخطار الوطنية الناشئة ضدهم داخل الإقليم ، وفي إقليم الجزائر المجاور لهم . ولذلك فإن هذه القيادات ستجبرها طبيعة تكوينها ، وطبيعة مصالحها على أن تنفصل عن القيادات الشعبية التي كان من اللازم عليها أن تحتفظ بصلتها وثيقة بها ، إن كانت ترغب في الاستمرار في العيش من جديد .

والمهم هو أن هذا التطور الذي يدل على الضعف والانقسام قد حدثت في وقت نمو سلطة وقوة الدول المسيحية في غرب أوروبا .

(٢) نمو إسبانيا والبرتغال :

شهدت سنوات النصف الثاني من القرن الخامس عشر تطورات كبيرة في شبه الجزيرة الأيبيرية أثرت على مستقبل هذا الإقليم وعلى مستقبل سكانه ومستقبل العرب الموجودين فيه والمغاربة في كل شمال إفريقية .

وكانت دول أوروبا تمر في ذلك الوقت بمرحلة تطور واضحة ، وكانت تمهد بذلك لاضمحلال سلطة ونفوذ النظام الاقطاعي ، ونمو وظهور

القوميات الحديثة ، التي إرتبطت بسلطة الملك من ناحية ، وإرتبطت بأبناء الطبقة الوسطى البورجوازية من ناحية أخرى . وكانت الحروب الصليبية قد ساعدت على القضاء على عدد كبير من النبلاء ، والقضاء على سلطتهم ونفوذهم ، وإصلاح للتاج في بلادهم . وكانت كذلك قد ساعدت على نشأة نظام الضرائب المباشرة اللازمة للاتفاق على الحملات ، وزادت هذه الضرائب من تدعيم مركز الملوك ، في الوقت الذي زاد فيه عبؤها على الاقطاعيين . فتضعفت الطبقة الاقطاعية ، ونمت الطبقة الوسطى التي تزايدت الأموال في أيديها . وجاء إستخدام البارود وتكوين الجيوش الحديثة ضربة قوية موجهة ضد الاقطاع الاوربي ، إذ أنه لم يكن في وسع الأمير الاقطاعي أن ينفق على تكوين مثل هذه الجيوش الحديثة بمدفعيتها وبنادقها . وكان في وسع الملك وحده أن ينشئ هذه الجيوش ، ويستعين في ذلك بأموال الضرائب التي زودته بها الطبقة الوسطى . وهكذا نمت الملكيات ، ونمت للطبقات الوسطى معها ، وتكاملت مع بعضها في شكل القوميات الحديثة . ولقد تميز التساربخ الاوربي في ذلك الوقت بتجمع القوى الاقتصادية في كل إقليم مع بعضها ، وباعطاء نفسها صفة مميزة عن صفات القوى الاقتصادية الأخرى في الاقاليم المجاورة . كما زادت قوة توسع الاقتصاد الوطني ، ونشاط التبادل بين هذه التجمعات الكبيرة ، وظهر ذلك من نمو المعارض الدواية واتخاذها شكلا وطنيا . وكان نمو التبادل الاقتصادي يتمشى مع كمية العملة الموجودة . وصحب ذلك ضرورة البحث عن معادن جديدة نقيصة لتسهيل العمليات الاقتصادية والتجارية .

وإذا كان عصر الاقطاع قد إعتد على النبلاء وسيوفهم ودروعهم لقيادته ، فإن هذه الوسائل قد فقدت قيمتها مع فجر التساربخ الحديث .

وأصبحت الطرق والسفن والأموال هي وسائل العمل في العصر الحديث. ولقد ساعد إنتشار الطرق على الوصول إلى الوحدة القومية للبلاد الأوربية، في نفس الوقت الذي كان لازما فيه لتسهيل العمليات التجارية والاتصال بالأسواق والمستهلكين. وإعتمدت الطبقة المتاجرة على وسائل جديدة زودت بها سفنها، مثل البوصلة، أو الأبرة المغناطيسية، والاسطرلاب والدفة المتحركة، لتسهيل عبور البحار، وتبادل المتاجر. وسمحت لها هذه الوسائل الجديدة ببناء سفن كبيرة، وتطلب بناء مثل هذه السفن وسائل مادية كبيرة كذلك، فبدأت الرأسمالية في عملها.

ويهمنا هنا أن ذلك الصراع القديم الموجود بين الشرق والغرب، والذي ظهر في أثناء العصور الوسطى في شكل الحروب الصليبية، سيستمر كذلك بينهما، ولكن بأسلحة جديدة. وإذا كان الفرسان والنبله قد حاولوا التغلب على البلاد العربية والإسلامية عن طريق البر، فإن العصور الحديثة ستشهد محاولات متصلة من جانب أبناء الطبقات الوسطى الأوربية للسيطرة على البلاد العربية والإسلامية بقوة السفن وبقوة رؤوس الأموال وبقوة التجارة، وهي وسائل عملية. ولقد نمت هذه الطبقة الوسطى في أوربا في الوقت الذي تدعم فيه نظام الإقطاع في معظم أقاليم العالم العربي بشكل عام وفي أقاليم المغرب الكبير - وهي التي تهتمنا هنا - بشكل خاص.

وكان معنى بناء سفن كبيرة وقوية إمكان شحنها بكميات أكبر من البضائع، فبدأ تقدم الوسائل المالية مكملًا لتقدم الوسائل الفنية للبحرية. وظهرت البنوك وانتشرت، ونشأت العمليات المصرفية ثم العقود وعمليات التأمين واستخدام المكوك. وساعد كل ذلك على انتشار الأجور وعلى

اختفاء نظام الرق وتحرراً أبناء القرى وأبناء المدن . وتجمعت بذلك العوامل الأساسية للازدهار الصناعي . وأصبحت أوروبا محتاجة إلى أن تبيع ، وبجرتها ذلك إلى البحث عن المراكز البحرية والمخازن والقواعد والامتيازات ، ودخلت بذلك في عصر الاستغلال الرأسمالي الذي كان أساساً لدخولها في عصر الاستعمار . وساعدت هذه التغيرات الاقتصادية والمالية التي وقعت في أوروبا على تغيير تاريخ العالم . وأخذت أوروبا تبحث عن كنوز تنهبها ، ومناجم ذهب تستغلها ، ولم يكن وسعها أن تجدها إلا في وراء البحار . وكانت السيطرة على التجارة العالمية ، والبحث عن كنوز جديدة من المعدن النفيس ، شيئاً أساسياً للوصول إلى الكشف الجغرافية ، وتحول التجارة العالمية . ولقد قامت كل من اسبانيا والبرتغال بدورها الهام والرئيسي في هذه العملية .

وكانت اسبانيا قد توصلت في النصف الثاني من القرن الخامس عشر إلى توحيد الوحدات الادارية الموجودة فيها بضمها إلى بعضها ، ووصلت إلى وحدتها الوطنية في عهد فرديناند وايزابيلا . ولكن هذه الوحدة القومية كانت مرتبطة في شبه الجزيرة الايبيرية بصفة دينية ، هي الصفة الكاثوليكية ، وعمل هذا العامل مع طبيعته معركة « إعادة غزو الأندلس » على الوصول إلى حالة عداوة مستمرة مع المغاربة في الأندلس ومع سكان وأهالي المغرب الكبير .

لقد كان وصول فرديناند وايزابيلا إلى توحيد اسبانيا يعني انتزاع السلطة من أيدي المسلمين في الأندلس . ولذلك فانها كانت معركة قيادية بين الاسبانيين وبين المسلمين . واستخدم الاسبانيون فيها كل شدة ممكنة وكل تعصب يمكن تصوره . وحاولت القيادات الموجودة في شمال افريقية في

ذلك الوقت ارسال بعض النجيدات للمسلمين في الاندلس ، ولكن هذه النجيدات لم تؤدي إلى نتيجة لها قيمتها ، وخاصة أمام ازدياد قوى الكاثوليك في النواحي العسكرية والاقتصادية ، وازدياد ضعف الامارات الاسلامية في بلاد المغرب الكبير ، سواء من الناحية الاقتصادية أو الجربية كذلك . ونتج عن هذه العملية وعن القسوة التي ارتبطت بها تدعيم نظام محاكم التفتيش في اسبانيا ، وبشكل يجبر المسلمين على قبول التعميد أو على الخروج من البلاد ، وفي فترات محددة وقصيرة . وكان معنى اقدام امراء المغرب الكبير على تقديم المعونة للمسلمين الاندلسيين قيام عمليات حربية بينهم وبين القوى المسيحية الناشئة في شبه الجزيرة اليبيرية . وحدث ذلك في وقت تطاعت فيها هذه القوى المسيحية إلى ما وراء البحار ، وأخذت في الاهتمام ببناء السفن ، وحاولت أن تصل إلى القواعد البحرية وإلى المستعمرات ومنتجات المستعمرات .

(٣) الهجوم على سواحل المغرب :

لقد ساعد موقع كل من إسبانيا والبرتغال الممتازين على توجيه أنظار هذه الدول إلى السواحل الأفريقية ، وعملهم على إستكشاف ما وراء المحيط الأطلسي . وإذا كان البرتغاليون قد بدأوا عملياتهم في شكل عسكري للسيطرة على بلاد المغاربة ، فإنهم قد عمدوا إلى الالتفاف حول العالم الإسلامي ، للوصول إلى طريق التوابل . ولقد وصلت سفنهم إلى ذلك الجزء من الساحل الأفريقي الذي كانت تصل إليه قوافل التبر الآتية من السودان الغربي ، وسموه نهر الذهب «ريو دي أورو» Rio De Oro ، ثم إلى الرأس الأخضر ، وأنشأوا القلاع على نقاط مختلفة من الساحل . وواصل بار ثلوميو دياز سفره صوب الجنوب حتى رأس العواصف ، الذي التف حوله وسماه باسم

رأس الرجاء الصالح ، ودخل إلى المحيط الهندي . ووجدت البرتغال بهذه الطريقة طريق الهند ، أو طريق الشرق الأقصى الذى كان مصدر التوابل ومصدر الحرير . وسمح ذلك للبرتغال بالسيطرة على تجارة الشرق الأقصى ، والى كانت توردها إلى أوروبا وتتقاضى ثمنها من الذهب . أما إسبانيا فإنها قد تمكنت من السيطرة على مناطق غنية بالذهب فى أمريكا ، ثم تمكن الأسبانيون من القيام بعمليات الاستغلال الزراعى فى العالم الجديد ، عمليات أصبحت تدر عليهم من المحاصيل ومنتجاتها الكثير (١) .

والمهم هو أن كل من إسبانيا والبرتغال قد قامت بهذه العمليات لإنتزاع التجارة الإفريقية من العرب والمسلمين ، وإنتزاع تجارة الشرق الأقصى كذلك من أيدي العرب والمسلمين . فهى عمليات صراع للسيطرة على مناطق إنتاج المواد الخام ومناطق الاستغلال التجارى ، وتستلزم الاصطدام بين الطرفين ، وفى كل مكان يلتقى فيه المتنافسين ببعضهم ، سواء أكان ذلك على طول السواحل الإفريقية ، أو عند مناطق إنتاج المواد الخام نفسها فى الهند والشرق الأوسط . وإذا كان الاصطدام قد وضح بين البرتغاليين وبين دولة المماليك التى كانت تسيطر على منطقة الشرق الأدنى فى نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر ، فإن معارك أخرى قد وقعت بين البرتغاليين والأسبانيين وبين أقرب القوى العربية والإسلامية إليهما ، أى مع إمارات المغرب الكبير ، وخاصة نتيجة لقرب هذه الإمارات من شبه الجزيرة الأيبيرية ، وإرتباط المعركة بمسألة طرد الموريسكوس من الأندلس و عملية الصراع بين الصليبي والملاح . وحتى إذا كانت هذه العمليات قد هدف

(١) أنظر : الاستعمار الاستغلال والتخلف . للؤف . الدار القومية . ١٩٦٥ .

ملوك إسبانيا والبرتغال الكاثوليك من ورائها توجيه الرأى العام بعيداً عن المشكلات الداخلية ، وخاصة أمام عملية بناء سلطة الدولة الحديثة من الناحية الادارية والاقتصادية ، والارتباط بين هذه الدولة وسلطة محاكم التفتيش الدينية ، فان هذه العملية كانت توصل في نفس الوقت إلى زيادة روح العداء بين المسيحيين والمغاربة ، وتعمل بالتالى على استمرار حالات الحرب بين الطرفين . ولا يمكننا أن ننسى أن زيادة إهتمام الدول الاسبانية بالأساطيل والموانى والتجارة الخارجية كان يدفعها دفعا إلى ضرورة العمل على وقف نشاط الموانى والمراكز التجارية المنافسة لها ، والقريبة منها في نفس الوقت ، وذلك كضمانات أو صهومات أمن من الناحية الاقتصادية ، ومن الناحية الاستراتيجية . وبذلك تتجمع الدوافع التى سرت العلاقات العربية الانداسية ، أو الاسلامية الكاثوليكية ، صوب اصطدام مسلح ، وفى كل النقط التى يحدث فيها الالتقاء . ولقد ذهبت إبداعات الملكة ايزابيلا الكاثوليكية ودعايتها إلى انها كتبت فى وصيتها ضرورة قيام الكاثوليكين بغزو بلاد المغرب وتحويل المغاربة إلى الدين المسيحى ، ورفع علم الصليب الاسبانى عليه بدلا من أعلام الهلال . وكانت هذه النواحي المعنوية ، أو العوامل الدعائية تسمح بتغطية الموقف ، وباستمرار المعركة ، حتى وإن كانت إقتصادية ، ولا تعرف للمعنويات أو حتى للانسانية أى معنى .

لقد اشتملت خطة الاسبانيين والبرتغاليين على تطويق أقاليم المغرب العربى ، فاحتلال موانيه المطلة على البحر المتوسط ، واحتلال أقاليم افريقية السوداء الواقعة إلى جنوبه ، إن لم تتمكن الدول الكاثوليكية من احتلال المغرب العربى نفسه ، وتحويله إلى المسيحية . ولقد كان صراعا واضحا بين نظامين إجتماعيين ، ظهر أحدهما فى صورة إقطاع قديم متفكك وضعيف ،

ووضح أن الثاني كان واقعا تحت تأثير إزدياد الاموال في أيدي التجار ،
وعملهم على انتزاع التجارة الدولية بموادها وطرقها واسواقها - من أيدي
العرب . ومع إصرار الاسبانيين على اللون المسيحي لاعادة الغزو تبلور
الموقف في شكل حرب دينية ، وشكل جهاد اسلامي ، عملت على زيادة تبلور
ووضوح شخصية كل من المعسكرين ، وظهرت وكأنها لا تستند الا إلى
عوامل معنوية ، رغم أن جذورها وأصولها كانت إقتصادية اجتماعية .
ولقد قام البرتغاليون باحتلال بعض موانئ المغرب الأقصى ، ثم أخذ
الاسبانيون في احتلال مليلة وطرابلس . وكان البرتغاليون قد احتلوا سبتة
سنة ١٤١٦ ثم بدأ الاسبانيون بنقذون وصية الملكة إيزابيلا لاحتلال شمال
افريقية وتحويل أهلها إلى المسيحية ، فاحتلوا المرسى الكبير سنة ١٥٠٥
وقتلوا ٢٠٠٠ مسلم وأسروا ٨٠٠٠ واحتلوا إحدى الجزر الصغيرة
المواجهة للشاطئ الافريقي واتخذوها قاعدة حربية للهجوم على ذلك
الشاطئ ، ولضربه منها بالقنابل . ولم تكن هذه الجزيرة تبعد عن الساحل
إلا بمسافة ٣٠٠ متراً ، وهي التي أصبحت فيما بعد نواة لبناء مدينة الجزائر .
« لم يكن الاسبانيون في موقف يحسدون عليه ، إذ أن الأهالي كانوا في
عداء مستمر معهم ، مما اضطرتهم إلى إحضار إمداداتهم وتموينهم ، بل حتى
ومياه الشرب اللازمة لهم من إسبانيا . حقيقة أن استيلائهم على هذه القواعد
سهل عليهم عملياتهم الحربية ضد سفن المسلمين ، ولكن طول خطوط
مواصلاتهم كان نقطة ضعف واضحة . وعلاوة على ذلك فإن وجودهم في
المدن الساحلية ، وأمام شعب معادي كان يصعب من موقفهم ، بالرغم من
أن أسطولهم كان يحميهم من ناحية البحر . ولقد ظهر ضعف مركز
الاسبانيين وفشل خططهم من الناحية الإستراتيجية حين بدأت البحرية الإسلامية

تتقوى في مدن شمال افريقية ، وتقوم منها بهجماتنا على الموانئ المحتلة .
كان الاسطول الاسلامي يرتكز إلى قواعد قريبة ، تحميها شعوب موالية ،
إن لم تكن مكافحة ضد المحتل الكاثوليكي . فكان في استطاعته أن يشن
الغارة وأن يعود بسرعة إلى قواعد ، أو أن تنظم العمليات الحربية
بطريقة تسمح بهجوم الاهالي برضا على القواعد المحتلة في نفس الوقت الذي
يقوم هو فيه بمهاجمتها من الناحية البحرية » (١)

وعلى أي حال فلقد استمر الاسبانيون في هجماتهم ووسعوا من نطاقها
بعد سنة ١٥٠٨ ونتيجة لتولي الاميرال بدرو نافادار قيادة الاساطيل
الاسبانية . ولقد استولى الاسبانيون في هذه السنة على حجر باديس ،
وتمكنوا في العام التالي من الاستيلاء على وهران وبجاية ، وقاموا في سنة
١٥١٠ بتدمير ميناء طرابلس ، واضطرت موانئ دلس والجزائر إلى دفع
الجزية لهم . وكانوا قد أقاموا لنفسهم حصنا على جزيرة صغيرة مواجهة
للساحل ، وهي التي سيؤدي ربطها بالقرية الساحلية المواجهة لها إلى نشأة
مدينة الجزائر فيما بعد ، وبنفس الطريقة التي أنشأ بها الاسكندر مدينة
الاسكندرية .

وكان من نتيجة هذه الهجمات وقوع الاضطراب داخل المعسكر الوطني .
وحاولت بعض القيادات المغربية مثل بنو زيان في اقليم تلمسان أن
تكافح ضد هجوم الاسبانيين واحتلالهم لوهران ، ولكنهم فشلوا في ذلك ،
ونتيجة لضعف امكانياتهم العسكرية والاقتصادية . ونتج على العكس من

(١) انظر : الدكتور جلال يحيى : السياسة الفرنسية في الجزائر ١٨٣٠ - ١٩٦٠
القاهرة . دار المعرفة . ١٩٦٠ . ص ١٦ - ١٧ .

ذلك حركات انفصالية ومعارك قيادية للاستيلاء على السلطة منهم ، وهم يحاربون ضد الاسبانين . ودل ذلك على زيادة المتناقضات الموجودة في هذه المنطقة ، وبشكل ينبيء بضرورة تغير البنيان الموجود فيها . واضطر أمراء بنو زيان إلى محاولة زيادة فرض الضرائب ، ولكنهم فشلوا في مواجهة صعوبات الموقف الداخلي ومواجهة العدو الخارجي . فانهى بهم الامر الى عقد صلح مع الاسبانين سنة ١٥١٢ واعترفوا فيه باحتلال الاسبانين لوهراة . وعمل هذا الصلح على القضاء على أحد الاخطار ، وهو الخارجي من أمام أمراء بنو زيان ، ولكنه أظهرهم أمام الشعب بأنهم يتكاسلون عن تحرير البلاد ، ويعتقون مع الاعداء ، وفي وقت حرب دينية معلنة بين الطرفين ، ووقت اخراج المسلمين من الاندلس . فادى ذلك الى انفصال هذه القيادة عن قاعدتها ، ومهد بالتالى لاتجاه الرأى العام صوب البحث عن قيادات جديدة . ولقد قامت قيادات أخرى بمحاولة تدعيم سلطتها بسلطة أمراء مسلمين ، مثل أمراء طرابلس الذين حاولوا أن يستعينوا بأمراء فاس ضد الخطر الاسباني المواجه لهم . ولكن هذا التعاون بين طرابلس وفاس أغضب الحفصيين فى تونس ، وأغضب القيادات والامرات الموجودة فى شرق الجزائر . فانقسم المعسكر الوطنى على نفسه ، وأخذت القيادات الموجودة فيه فى استنزاف قواها الواحدة ضد الاخرى ، حتى وإن كان ذلك قد بدأ بدعوى تدعيم القوى الوطنية القديمة ، نتيجة لظروفها وطبيعة تكوينها . والمهم هو أن ذلك قد هيا الجوى لظهور قيادات جديدة مكافئة ، ومرتبطة بالقاعدة ، وفى وقت اشتد فيه الصراع بين الشرق والغرب ، وأخذت فيه قوة العثمانيين فى الازدياد ، نتيجة لدخولها دمشق سنة ١٥١٦ ودخولها قاهرة المهز الدين الله فى سنة ١٥١٧ .

الفصل الثاني

الجهاد البحري والدولة الاتحادية

كان لصراع القوى الموجودة في الحوض الغربي من البحر المتوسط في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر دورا كبيرا في تطور الأوضاع «الدولية» في بلاد المغرب الكبير، كما كان لها أثرا كبيرا كذلك في تطور الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي الطبقية الموجودة في هذه الاقاليم، خاصة وأن هذه الفترة قد اشتملت على كفاح مرير بين العناصر المغربية من ناحية والعناصر المسيحية من ناحية أخرى، واشتملت كذلك على صراع داخلي بين العناصر الوطنية ونفسها، وبين القيادات الموجودة هناك في ذلك الوقت. وكانت طبيعة المعركة وحتمية النزول إليها، بطريقة أو بأخرى، هي التي أجرت هذه التغيرات العميقة، والتي دخلت بها بلاد المغرب في تاريخها الحديث. ويمكننا أن نسير مع عملية الجهاد البحري لكي نصل إلى نشأة امارات مجاهدة في بلاد المغرب الكبير، عملت على الاتحاد مع القوى الاسلامية النامية في شرق البحر المتوسط، وخاصة مع العثمانيين، وعملت على القضاء على الامارات والقيادات القديمة، وخاصة الحفصيين وبنو زيان.

(١) الجهاد البحري :-

كان اللون الديني الذي أعطاه المسيحيون لحركتهم الخاصة باعادة غزو الأندلس، واسترجاعها من الحكم الاسلامي سببا أساسيا في أن تتبلور المعركة في شكل صراع ديني بين الصليب والمسلم. ولم يتورع الاسبانيون عن الاصرار على هذا اللون المسيحي لحركتهم حتى وصلوا إلى ضبان الحماس الشعبي

أو الجماهيرى اللازم للتغيرات المنتظرة . وإذا كان هذا اللون الدينى ينفى وراءه صراعا على امتداد الحكم والسلطة ، وبالتالي صراعا للسيطرة على الموارد الاقتصادية ، فان درجة الوعى الموجودة فى ذلك الوقت لم تكن لتسمح بظهور الحركة على حقيقتها أمام أعين الشعب .

ومع وجود المشكلات الداخلية التى صاحبت عمليات الغزو ، بما اشتملت عليه من ضغوط إدارية وأزمات إقتصادية ، نتيجة لسيطرة « الدولة » على الموارد الاقتصادية ، حتى تتمكن من القيام بعملياتها ، اضطرت القيادة الإسبانية الجديدة الناشئة ، والمتحالفة مع الكنيسة ، إلى توجيه أنظار سكان شبه الجزيرة نحو الخارج ، وترفع من درجة حماسهم ، حتى ينسوا يؤسهم . ويصعب على أى مؤرخ أن يصف حركة «إعادة الغزو» بأنها حركة تحرر ، إذ أن أوضاع إسبانيا فى ذلك الوقت كانت تبعد كل البعد عن معنى الحرية ، حتى فى علاقة الحاكم والمحكوم ببعضهما . كما أن ارتباط هذه الحركة بنشأة سلطة « محاكم التفتيش » كان يعنى الابتعاد عن الحرية ، وبالتالي الابتعاد عن التحرير .

وكانت الوحدة القومية تحتاج إلى كبش فداء تضحى به الدولة الكاثوليكية للوصول إلى أهدافها ، ووجدت ما تنشده فى المورسكيين ، أى بقايا المغاربة الموجودين فى الأندلس فى ذلك الوقت ، فحاولت الحركة ضدهم لكى تستثير الحماس الشعبى الدينى والقومى . ولا شك أن العرب كانوا سادة فى إسبانيا ، وكان معنى استخدام العنف معهم ، وإلى أقصى درجة ، السيطرة على ممتلكاتهم وأموالهم . ولقد عامل الإسبانىون الكاثوليك يهود الأندلس نفس المعاملة التى عاملوها للمورسكيين ، وكان هؤلاء اليهود قد أثروا فى غالبيتهم فى ظل الحكم الإسلامى ، وأصبحوا يسيطرون على جزء

هام من الأموال والعمليات التجارية الموجودة في ذلك الوقت في الأندلس .
وكان معنى استخدام الشدة ضد المسلمين هو اضطراب عدد منهم تحت
الضغط إلى قبول التعميد، والدخول في المسيحية، وخاصة أمام هياج الرأي
العام لغزاة الأندلس الجدد والمتعصبين . ولكن أعداداً كبيرة من هؤلاء
المسلمين تمكنت من الخروج من بلادها ، حاملين معهم ما خف حمله وارتفع
ثمّنه ، وقصدوا أقرب موانئ المسلمين إليهم . وهنا بدأ الاحتكاك بينهم وبين
سكان المغرب الكبير من ناحية أخرى . لقد خرجت سفن الأسبانيين متعقبة
المسلمين في البحر المتوسط، وحاولت أسرهم أو الوقيعة بهم قبل أن يصلوا إلى
موانئ شمال إفريقيا . وكان المسلمون الذين يتمكنون من الوصول إلى
موانئ المغرب يستصرخون رجاله للدفاع عنهم وعن الإسلام والمعتدى عليه .
وكان من الطبيعي أن يخرج رجال البحر المغاربة لاستقبال سفن المهاجرين ،
ولضمان سلامة وصولهم إلى بلاد الإسلام . وكان من الطبيعي أن يدافعوا
عنهم ، خاصة وأن عمليات التعقب أخذت شكل حرب معلنة ، استخدمت فيها
الوحشية ، والرغبة في الانتقام ، وانتهكت فيها كل الحرمات ، وكان الشرف
أعلى ما يمتلكه العربي المسلم . وكانت الحرب ، والحرب الدينية ، لقد
كان الجهاد :

لقد أتى المسلمون معهم إلى شمال إفريقيا بالأموال ، وأنوا معهم بذوقهم
الأندلسي ، وميولهم ، فدعموا بذلك اللوث الأندلسي للعمارة والحضارة
المغربية في ذلك الوقت . وكان مكسباً لبلاد المغرب ، وخاصة في ناحية
الأموال والناحية الحضارية والثقافية، في الوقت الذي فقدت فيه الأندلس .
ولكن نفس العملية أظهرت الحاجة إلى قيادات جديدة في الميدان . وإذا
كان بنو حفص وبنو زيان ، والامارات الإسلامية في المغرب الأقصى قد

عاشت في ضعفها وانقسامها فان الحاجة قد ظهرت إلى ضرورة الوصول إلى توحيد القوى . وإذا كانت هذه القيادات القديمة قد عاشت على الأرض وسكان الأرض وخراج الأرض ، فان الحاجة قد ظهرت إلى رؤساء بحريين يمكنهم منازلة الأعداء والدفاع عن السواحل . وهكذا حتمت الظروف نشأة قيادة جديدة ، بحرية هذه المرة ، يمكنها أن تواصل عمليات الجهاد .

وإن تاريخ الفترة المالية لبلاد المغرب الكبير يمكن تلخيصها في نشأة هذه القيادة البحرية ، وجهادها البحري ضد القوى المعتدية ، وعلاقتها بالقوى الوطنية البرية الموجودة في ذلك الوقت .

وبصر الكتاب والمؤرخون الغربيون على تسمية هذه الحركة باسم القرصنة ، ولقد سائر بعض كتاب المشرق العربي هذه التسمية ، رغم خطئها ، إذ أن اسمها الحقيقي هو حركة الجهاد البحري . فلقد اشتقت كلمة قرصنة من كلمة *coursaires* أى التسابق البحري ، وإن كانت قد أخذت في معناها معنى كلمة *Piraterie* . وكان رجال الجهاد البحري يخرجون على سفنهم المسلحة لاستقبال سفن الوافدين والدفاع عنها . وكانت هذه السفن المسلحة ، ويمكنها منازلة سفن الأعداء ، ولكنها كانت خاضعة لسلطة تلك القيادات التي كانت مسئولة بطريقة أو بأخرى عن الحكم في أجزاء معينة من الساحل ، وربما كانت خاضعة لسلطة الإمارات نفسها . فهي تشبه البحرية الحديثة إلى مدى بعيد . أما سفن القرصنة فكانت تخضع لبعض رؤساء البحر الذين يشبهون في عملياتهم إلى حد بعيد عمليات قطاع الطرق ، ولا يترجعون عن مهاجمة أى سفينة ، حتى وإن كانت خاضعة لجيرانهم أو لحكومتهم ، حتى يتمكنوا من أسرها أو الإستيلاء على حمولتها . وهناك فرق كبير بين قاطع

الطريق وسلطة الدولة التي تعمل على استتباب الأمن ، وتعمل على حماية الأرواح والممتلكات . وإذا ما أصر الغرب على تسمية هذه الحركة باسم القرصنة فإن هذه التسمية تمتد بالتالي على كل القوات البحرية للدول الغربية في ذلك الوقت . وعلينا أن نذكر أن المفهوم الحديث للقوميات والدول لم يكن قد تم تبلوره في ذلك الوقت ، كما أن القانون الدولي لم يكن قد زاد عن بعض التقاليد والعرف والعادات بين أبناء الحرفة الواحدة ، سواء أكان ذلك في ظل الصداقة أو الخصومة . ولكن المهم هو أن عدداً كبيراً من سفن أبناء شمال إفريقيا كانت تخضع للسلطة التي تدير أو تحكم أحد أقاليم هذه المنطقة . ولذلك فلا يمكننا - استناداً إلى هذه المسببات - إلا أن نصف الدور الذي قامت به السفن المغربية بأنه جهاد بحري ، من أجل العروبة والإسلام ، وكفاح ضد استعمار متزايد الأخطار ، ودفاع عن حرية مواني المغرب العربي ، وأبنائه وأرزاقه . وعمات هذه الحركة على ظهور قيادات جديدة أثرت في تاريخ المغرب الكبير .

(٢) خير الدين بربروسا وتكوين نيابة الجزائر : -

لقد لمعت من بين أسماء رجال البحر المسلمين في القرن السادس عشر أسماء سجلها التاريخ بكل فخر واعتداد ، مثل بابا عروج وأخيه خير الدين . ويصر الكتاب الغربيون على وصف معظم رؤساء البحر المغاربة والمسلمين بأنهم من أصل مسيحي ، قبل أن يعتنقوا الإسلام ، وكانهم يستكثرون على بلاد مثل المغرب الكبير أن تخرج رجالاً يمكنهم أن يصلوا إلى مثل ما وصل إليه هؤلاء القادة . وربما كانوا يهدفون من وراء ذلك إعطائهم لونا يقرب من القلب أو قلة المبادئ ، والبحث وراء الممارك ، والمنافع التي قد تعود منها . ولكننا نعرف أن بابا عروج كان قد ذاق مرارة الأسر في

سفن المسيحيين ، ولكنه هرب وعمل في سفن الدولة الحفصية ، وتعاون مع أخيه خير الدين في إنشاء امارة مستقلة في جزيرة جربة ، إتخذها قاعدة بحرية ، جمع فيها المتطوعين ، وأعدا فيها السفن . بدأ بابا عروج نشاطه في سنة ١٥١٠ وكان يمتلك عشرة سفن . وسرعان ما اشتهر اسمه في عمليات الجهاد البحري ضد غارات الاسبانيين ، فطلب منه رجال القبائل في الجزائر أن يقدم إليهم لكي يساعدهم على استرداد ميناء بجاية من أيدي الإسبانيين . وكانت بجاية تعتبر أكبر ميناء في المنطقة الشرقية من المغرب المتوسط في ذلك الوقت . ونجح بابا عروج في أن تكون بجاية أول ميناء يتمكن المسلمون من تخليصه من حكم الاسبانيين . وذاع إسم بابا عروج في كل مكان ، ونقل قاعدة عملياته من جزيرة جربة إلى ميناء جيجل في الجزائر .

ولقد استدعى رجال الجزائر بابا عروج للدفاع عنهم ، وفي كل مكان يهدده الإسبانيون . ونجح في سنة ١٥١٦ في صد هجوم إسباني على ميناء الجزائر . وسار بابا عروج بطريق البر على رأس ثمانمائة جندي نظامي ، وحوالي خمسة آلاف متطوع جزائري ، في الوقت الذي أرسل فيه أسطولا مجالا بالمجاهدين ، ومسلحا بالمدفعية ، لتهديد الحصون التي أقامها الإسبانيون أمام الساحل والهجوم عليها . وتمكن من إقامة حكمه على الشاطئ المواجه للجزيرة الخاضعة للإسبانيين ، ومن تهديدها تهديدا واضحا . وساعده ذلك على أن يبدأ في إقامة سلطته وحكمه ، وبصفته قائد تحرير ، على أقاليم المغرب الأوسط ، الواحد بعد الآخر . وأدى ذلك إلى اضمحلال عدد من القيادات الوطنية القديمة أمام نمو هذه السلطة الجديدة . ووصل الأمر إلى تلمسان ، عاصمة بنو زيان في غرب الجزائر ، والذي ظهر فيها في ذلك الوقت

اتجاه نحو توحيد الجهود مع هذه السلطة البحرية المجاهدة، بدلاً من الاستمرار تحت سيطرة بنو زيان، وكانوا قد أخذوا في مهادنة الأسبانيين، الذين كانوا يحتلون وهران والمرسى الكبير في ذلك الوقت. ووصل الأمر إلى انشقاق داخلي في إقليم تلمسان. وسار بابا عروج في سنة ١٥١٧ على رأس قواته إلى تلمسان، وأقام حاميات في ميديا ومليانة، وامتد حكمه حتى حدود المغرب الأقصى. لقد قضى على حكم دولة بنو زيان في إقليم تلمسان، ولكن آخرحكام هذه المنطقة تمكن من الاستنجاد باعداء البلاد الأسبانيين، ورحبت إسبانيا بهذه العملية، خاصة وأنها كانت تخشى من هجوم رجال بابا عروج على وهران. فأرسلت حملة قوية بلغت ١٥٠٠٠ مقاتل، وتمكنت من التوغل في أرض الجزائر ومحاصرة تلمسان. ولقد واصل بابا عروج كفاحه رغم الحصار الذي ضربه عليه الأسبانيون، ثم تمكن من أن يمر في خطوط الأسبانيين، بعد أن قام أعوان بنو زيان باعلان الثورة ضده، وواصل فراره إلى أن وقع أسيراً في أيديهم، حيث قتلوه سنة ١٥١٨. وكان قد نجح في ضم صفوف الشعب الجزائري، وقرب بينه وبين غيره من الشعوب العربية والإسلامية، في وحدتها أمام العدو المشترك. وخلفه أخوه خير الدين المعروف باسم برباروسا، أي ذى اللحية الحمراء، في قيادة عملية الجهاد في بلاد المغرب الكبير.

ولقد تخرج موقف خير الدين بعد مقتل أخيه، فاتصل بالدولة العثمانية التي كانت تسيطر في ذلك الوقت على منطقة الشرق الأدنى، وتمكنت قواتها من ضم سوريا ومصر، وطلب منها معاونته في جهاده ضد الأسبانيين. فأرسل له السلطان سليم في سنة ١٥١٨ ألفين من جنود الانكشارية، وسمح له بتجنيد الأهالي في الأناضول نفسها، حتى يتمكن من مواجهة الأخطار

الاستعمارية . والواقع أن هذا التاريخ يعتبر بداية انضمام إقليم المغرب الأوسط إلى الدولة العثمانية ، أو اتحاده مع هذه الدولة . وأصبح على خير الدين أن يواجه المشكلات الداخلية والخارجية في الوقت الذي كان عليه أن يدعم فيه عملية الإتحاد مع الدولة الإسلامية الموجودة في الشرق الأدنى . وكانت هناك القيادات القديمة الموجودة في بلاد المغرب في ذلك الوقت ، وكانت لا ترضى بعملية التقرب من الدولة العثمانية ، إذ أنها كانت ستقضي على سلطتها وعلى امتيازاتها . وكانت هناك الدولة الأسبانية أو امبراطورية شارل الخامس ، التي تحدثت باسم العالم المسيحي ، وحاولت أن تفرض نفسها على أوروبا ، وتفرض نفسها على كل العالم . وكان على خير الدين أن يواجه هذه القوى المعادية .

والواقع أن خير الدين قد صرف السنوات الأولى من حكمه في رد الهجمات الأجنبية عن البلاد الإسلامية قبل أن يتفرغ بعد ذلك لعملية القضاء على القيادات القديمة والمعارضة ، والامارات التي كانت لا تتجاوب مع هذه الحركة الإتحادية . ولكن ظروف المعركة نفسها اضطرتة بعد ذلك إلى أن يواجه ضرباته إلى القوى المعارضة الداخلية ، في نفس الوقت الذي كان يحارب فيه قوى الاستعمار الخارجي ، خاصة وأن هاتين القوتين قد حاولتا توحيد جهودها ضده وضد قوته وضد حركته .

ولقد عمل خير الدين على تزويد أسطوله بوحدة بحرية خفيفة وسريعة الحركة ، وأصبح له أسطول مرهوب الجانب في الحوض الغربي للبحر المتوسط . وكان هذا الأسطول هو وسيلته الفعالة الأولى في حربه ضد القوة الأسبانية المعتدية بقيادة شارل كان ، أو شارل الخامس .

وكان شارل الخامس في حرب شبه مستمرة مع الدولة العثمانية ، وكان يعرف إمكانية انضمام أو تعاون الحفصيين معه ، خاصة وأن أمراء هذه الأسرة كانوا يخشون من امتداد حركة الوحدة الإسلامية ، وبزعامة الدولة العثمانية إلى أقاليمهم . وكان شارل الخامس يعرف أهمية موانئ تونس الطبيعية في السيطرة على الملاحة في البحر المتوسط . وجهاز شارل الخامس حملة كبيرة قادها بنفسه ضد شمال افريقية في سنة ١٥٣٥ ، وكانت تضم أربع مائة سفينة و ٢٨٠٠٠ جندي ، وكانت تعتمد على تجاوب الأمراء الحفصيين معها . وتمكن شارل الخامس من الاستيلاء على مدينة تونس بسهولة . وكانت صدمة بالنسبة للمجاهدين ، ولكنها كانت تعتبر انتصاراً مؤقتاً ، إذ أن خير الدين قام بشبه غارة مفاجئة على جزر البليار ، واستولى منها على ستة آلاف أسير ، عاد بهم إلى قاعدته في مدينة الجزائر . وإذا كان المولى الحسن ، الأمير الحفصي ، قد قبل بأن يحكم تونس في ذلك الوقت باسم شارل الخامس ، وتحت حمايته ، فإن ظهور مدينة الجزائر في ذلك الوقت كعاصمة لامارة مجاهدة مكافئة ضد الاستعمار ، وفي مواجهة الأسبانيين ، كان يقلل من قيمة انتصار قوات شارل الخامس في الموانئ الواقعة إلى الشرق منها ، والتي يمكن حصرها بسهولة بين قوات الجزائر في الغرب ، وقوات الدولة العثمانية الموجودة في الشرق . وكان خير الدين قد قام سنة ١٥٢٩ ، وبعد سيطرته على الإقليم الساحلي في الجزائر ، بالاستيلاء على القلعة المقامة على الجزيرة الصغيرة المواجهة للساحل من الأسبانيين ، ووصل هذه الجزيرة بالقرية المواجهة لها ، وأنشأ مدينة الجزائر بنفس الطريقة التي كان الأسكندر قد أنشأ بها مدينة الأسكندرية ، واتخذها عاصمة له .

ومنح السلطان العثماني خير الدين لقب بيكر بك افريقية ، أي بك

بـكـوات المغرب ، ثم منحه لقب قبودان باشا ، وأعطاه القيادة العامة للأساطيل العثمانية . ولقد قام خير الدين بعملية توحيد أقطار شمال افريقية ، وتمكن من احتلال تونس وطرد منها المولى الحسن حليف الاسبانيين . وحين كان خير الدين مشغولا بعملياته البحرية ترك قيادة الجزائر لابنه حسن باشا . ولقد انتهز شارلكان هذه الفرصة في سنة ١٥٤١ ، وجمع أسطولا قويا وشحنه بستة وثلاثين ألف مقاتل مع أشهر قواده البحريين مثل اندريا دوريا وهجم به على الجزائر . وتمكنت الحملة من النزول بسهولة إلى الساحل . ولكن سرعان ما قامت عاصفة هوجاء ، استمرت أياما عديدة ، وأفسدت الامطار البارود ، واقتلعت الرياح الخيام ، وهدمت السفن ، وحطمت الكثير منها . وفشل الهجوم الاسباني واضطر الاسبانيون إلى الانسحاب .

وكان خير الدين قد أصبح في ذلك الوقت أكثر من مجرد أمير للبحر ، فلقد أصبح رئيسا لدولة ، وإن كانت غير تامة السيادة ، دولة متحدة مع الامبراطورية العثمانية ، وأصبح الحارس الأمامي لهذه الامبراطورية في غرب البحر المتوسط ، وكانت تسنده جميع قوات هذه الامبراطورية في صراعه مع الغرب . ولا ننسى أنه قام بدور هام للتقريب بين فرنسا والدولة العثمانية ، ولعقد معاهدة الامتيازات الاجنبية في عهد فرانسوا الاول . وكانت فرنسا في عداوة مع اسبانيا ، وجاءت هذه المعاهدة لزيادة التبادل التجاري ولإقامة تحالف عسكري بين البلدين . ولقد ساعد خير الدين الفرنسيين في تخليص ميناء نيس من قوات الاسبانيين سنة ١٥٤٣ ، وقضى شتاء هذا العام في طولون مع قواته . فزادت قيمته في أعين الغرب والشرق ، ومنح السلطان ابنه حسن باشا لقب بك بكوات افريقية .

ولقد انتقل مسرح الحوادث بعد ذلك إلى الحوض الشرقي للبحر المتوسط ،

ومع خير الدين باشا وغيره من رجال البحر ، وارتبطت هذه العملية بعملية إنشاء الدولة العربية الإسلامية ، وبشكل متكامل من حدود مصر حتى تلمسان ، وبزعامة الدولة العثمانية .

(٣) الدولة الاتحادية :

ساعدت الظروف الدولة العثمانية في أثناء القرن السادس عشر على توحيد أقاليم المغرب الكبير مع أقاليم المشرق . وإذا كانت هجمات الأسبانيين قد استمرت من الغرب حتى طرابلس ، التي بقيت في قبضتهم من سنة ١٥١٠ حتى سنة ١٥٥١ ، فإن رجال الدولة العثمانية قد تمكنوا بقيادة مراد أغا من تخليص مدينة طرابلس من أيدي الأسبانيين وفرسان القديس يوحنا في سنة ١٥٥١ ومنذ ذلك الوقت أصبحت طرابلس قاعدة من قواعد الجهاد البحري في شمال افريقية . ولقد كافأت الدولة العثمانية مراد أغا بأن عينته حاكما على هذه الولاية الجديدة التي أصبحت متحدة مع بقية الممالك العثمانية . ولكن تمكن دارغوت باشا من اتخاذ طرابلس بعد ذلك قاعدة لعملياته ضد الأسبانيين في تونس ، وهاجم منها ميناء قفصة واحتلها في سنة ١٥٥٦ ، وبدأ منها توغله صوب الداخل حتى القيروان التي احتلها بعد عامين . ولكن الأسبانيين تمكنوا من البقاء في القسم الشمالي من تونس ، خاصة وأنهم كانوا يسيطرون مع فرسان القديس يوحنا على جزيرة مالطة التي كانت قاعدة حربية هامة تتحكم في شمال افريقية في ذلك الوقت . ولكن انضمام الجزائر كذلك إلى الممالك العثمانية سهل عملية إخراج الأسبانيين من تونس ، وإن كان العبء الأساسي في هذه العملية قد وقع على كاهل أمراء البحر الجزائريين ، أكثر من وقوعه على كاهل أمراء البحر العثمانيين في الحوض الشرقي للبحر المتوسط .

كان دارغوت باشا قد قُتل في أثناء عمليات الحصار التي قام بها ضد جزيرة مالطة ، ولكن خسارته للدولة ستعوضها ظهور شخصيات جديدة في الجزائر تعمل على قيادة أساطيل العثمانيين ، وقيادة البحرية الإسلامية ضد الاخطار الأجنبية .

ولقد اشتهر من أسماء أمراء البحر بعد ذلك صالح ريس ، وحسن باشا ابن خير الدين ، والعليج علي . وكان هذا الأخير قد رتب مع بقايا المورسكيين في اسبانيا أمر استعادة الاندلس للمسلمين ، وقام بإرسال الاسلحة مع بعض المتطوعين إلى اسبانيا ، إلا أنه اضطر إلى التراجع عن هذه العملية ، وخاصة حين هددت الامبراطورية المسيحية باعداد حملة والهجوم بها على الجزائر . فقصم العليج علي على ضرورة تصفية القواعد الاسبانية في تونس ، قبل أن يبدأ عملياته في شبه الجزيرة الايبيرية . ونجح في هذه العملية في سنة ١٥٦٩ ، وبشكل أقلق العالم المسيحي ، ودفع بالبابا إلى إصدار نداء لتكوين حلف مسيحي يهدف الاحتفاظ للمسيحية بقواعدها الاثمانية التي تحتلها في بلاد المغرب الكبير . وكانت الحرب من جديد ، وبين الجبهتين الإسلامية والمسيحية ، وكانت موقعة ليبانتو البحرية سنة ١٥٧١ وهي التي تعتبر من المعارك الفاصلة في التاريخ . ولقد وقعت هذه الموقعة قرب سواحل مالطة ، وانتصر فيها المسيحيون . وكان من نتيجتها توقف امتداد السلطة الإسلامية في الحوض الغربي للبحر المتوسط ، وعجز المسلمين بعدها عن الاستيلاء على مالطة ، وعن تحرير الجيوب والقواعد التي احتلتها اسبانيا والبرتغال على سواحل إقليم المغرب الأقصى ، وحتى وهران التي بقيت في أيدي الاسبانيين حتى قرب نهاية القرن الثامن عشر .

ولقد شجع هذا الانتصار اسبانيا بعد عامين على أن تقوم بمحاولة

جديدة لاحتلال تونس ، وإعادة حلفائها الحفصيين اليها . ولكن العليج على تمكن في العام التالي من إخراج الاسبانيين والحفصيين من تونس ، وبطريقة نهائية . وكانت اسبانيا قد تبجحت بذكر أنها قد قطعت لحيمة الدولة العثمانية في ليبانتو ، ولكن العليج على تمكن من قطع يد الاًجانب في تونس . وأن للحيمة لتنمو ، أما اليد المقطوعة فتظل دائما بترء ، كما قال الصدر الاًعظم ، معلقا على هذا الموقف ، لسفير البندقية في الآستانة في ذلك الوقت .

لقد عملت هذه الحفنة من الرجال والقادة الوحدويين على إقامة الاتحاد بين أقاليم المغرب الكبير وبعضها ، ومع الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الاسلامية . وكانت عملياتهم عملية جهاد إسلامي ، وكفاح ضد الاستعمار ، وحركة وحدوية ، لا يتميز فيها إلا الاًكثر شجاعة والاًكثر بدلا وتضحية . وامتدت الممالك العثمانية في ذلك الوقت حتى آخر حدود الجزائر الغربية . وكان صالح ريس قد حاول أن يمد الحركة الاتحادية في بلاد المغرب حتى المحيط الاطلسي ، وزحف برجاله على فاس ، وعين فيها سلطانا جديدا مواليا له . وواصل حسن ريس ابن خير الدين باشا مجهودة في نفس هذا الاتجاه ، ولم يتراجع عند اقترابه من فاس إلا لخوفه من أن تتحرك القوات الاسبانية المرابطة في وهران وتقطع عليه خط الرجعة . وكانت قوات الجزائر البحرية في ذلك الوقت تجد معاونة من عدد من الرؤساء والقادة البحريين الموجودين في موانئ المغرب الاقصى ، وخاصة يحيى ريس الذي اتخذ من أحد خليجان شمال المغرب ، قرب الحسيمة ، قاعدة له ، وكون أسطولا سمح له بأن يفرض كلمته على الملاحة ، حتى عرف باسم سيد المضيق .

إن هذا التحالف بل الاتحاد بين رجال البحر المغاربة في الحوض الغربي للبحر المتوسط وبين رجال الدولة العثمانية في الحوض الشرقي لهذا البحر قد

سمح بقيام دولة هامة ، وجبهة عربية اسلامية موحدة في كل من المشرق
والمغرب العربيين . وإذا كانت قوة هذه الدولة في المشرق برية تعتمد على
الجنود والاسلحة النارية والمدفعية ، فانها كانت في المغرب العربي بحرية ،
تعتمد على السفن السريعة والكفاءة في التدريب وعلى الجرأة الفائقة . ورغم
أن الدولة العثمانية قد استخدمت السيف وسيلة لتوحيد المشرق العربي ؛ فقد
وجدت أن رجال البحر من المغرب يأتون إليها ، ويطلبون الاتحاد معها .
وكادت هذه الكتلة أن تضم اقليم المغرب الاقصى ؛ إلا أن ظروفه منعت
قيام مثل هذه الوحدة .

الفصل الثالث

الدولة السعودية ومشكلات المغرب الأقصى

كانت ظروف المغرب الأقصى في نهاية القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر تشبه إلى حد كبير ظروف المغرب الأوسط والمغرب الأدنى في الضعف والانقسام والتفكك والتأخر . وكانت العوامل الطبيعية ، والتضاريس نفسها ، قد ساعدت على عزلة المغرب الأقصى نسبيا عن بقية أقطار شمال أفريقيا . واحتفظت القبائل فيه بوحدة أقوى من تلك التي بقيت لقبائل الجزائر أو تونس . وحاول عدد من قادة العرب والبربر الاعتماد على الناحية القبلية ، للوصول إلى السيطرة على الاقليم ، فنشأت عن ذلك روح إقليمية أكثر وضوحا في هذا الاقليم عنها في الاقاليم المجاورة . وإذا كانت الجزائر قد اعتبرت أرضا خصبة في صدر الإسلام للمذهب الإباضي الخارجي ، الذي يدين بالديموقراطية ، ولا يعترف بفضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى ، فإن المغرب الأقصى كان يعتز بوصول المولى ادريس إليه ، ويعتز بذريته . وأصبحت أضرحتهم أماكن زيارة وتبجيل . وهكذا اعتز أبناء المغرب الأقصى بوجود ذوى النسب لديهم ، وخاصة من السلالة الشريفة ، وكان من الطبيعي أن يرفعوهم إلى طبقة اجتماعية تمتاز على طبقة العامة ، وتمسكوا بالآية الكريمة « ورفعنا بعضكم فوق بعض درجات » . إن هذا البنيان الاجتماعي قد أثر في تاريخ المغرب الأقصى وأعطائه شخصية مميزة منذ فجر التاريخ الحديث . وجاءت العوامل الخارجية لكي تساعد على زيادة وضوح تبلور هذا البنيان ، وبشكل يتميز عن البنيان الاجتماعي والسياسي الموجود في بقية أقاليم المغرب الكبير .

(١) الاحوال والاضاع الداخلية :

كان المغرب الاقصى قد تأثر إلى درجة كبيرة بسقوط غرناطة في أيدي المسيحيين ، وبخروج الاندلسيين بعد فقد بلادهم ، مهاجرين إلى بلاد المغرب ، كما تأثرت بهجمات قوات الغزو الاسبانية والبرتغالية على سواحله ، واحتلالها لعدد كبير من موانيه . ولقد قامت حفنة من رؤساء البحر المغاربة وكافحت مع حركة الجهاد البحري ، وسارت في تعاون تام مع رؤساء البحر الجزائريين ، بل وفي اتحاد معهم في كثير من العمليات . وظهر أن الساطة الوطاسية ، التي كانت تحكم في مدينة فاس ، قد عجزت عن جمع كلمة رجال المغرب الاقصى في هذا الوقت العصيب . فساعد ذلك على ظهور قيادة جديدة نزلت إلى هذه المعركة الحاسمة ، وللدفاع عن البلاد .

وكانت هذه القوة الجديدة قوة برية على عكس قوة رؤساء البحر التي سيطرت على الجزائر . وظهرت في الجنوب الغربي في وادي السوس ، والذي يعتبر من أكثر مناطق المغرب الاقصى خصبا ، والتي كانت مخارجه - وخاصة ميناء أغادير - وقد وقعت في أيدي البرتغاليين . ولقد تهيأ الجو لهذه القيادة الجديدة مع شعور الأهالي بضرورة تغير الأوضاع وحمل السلاح والتقدم لتحرير الأراضى الوطنية من المحتلين الاجانب . وقد يستغرب بعض الباحثين أن « الشيوخ » من وادي السوس قد عرضوا على المولى محمد بن عبد الرحمن في وادي درعا ، وهو من العرب ، ومن الأشراف ، أمر تولى قيادتهم في معركة تحرير بلادهم وتحرير مخارج اقليمهم . ولكن هذا الشريف كان رئيسا مهاجرا ، وله حسبته ونسبه ، ويمكنه توحيد أبناء الاقليم كلهم من عرب وبربر والنزول بهم إلى المعركة ، وكانت عملية الانصهار بين العناصر الوطنية ضرورية قبل الالتحام مع الاجانب . فنودي به أميرا

باسم القائم بأمر الله ، وترك أمر قيادة المجاهدين لأبنائه نظرا لكبر سنه .
ومع النجاح الحربي وضعت الأسس الأولى لحكم أسرة الأشراف السعديين
في المغرب الأقصى .

ولقد نجح سلاطين هذه الأسرة في تخليص كثير من موانئ المغرب
من أيدي الأتراك ، وعملوا في نفس الوقت على توحيد المناطق المغربية
المختلفة ، والقضاء على حكم الوطاسيين في فاس . وكانت طبيعة المعركة
أمام القيادات الأخرى الموجودة في الداخل ، وقيادات رؤساء البحار
العاملين في الجهاد البحري على السواحل ، وفي نفس الوقت الذي تعدد فيه
الاعداء ، يدفع هذه القيادة السعدية الجديدة إلى محاولة تركيز السلطة في كل
مناطق المغرب الأقصى في أيديها ، حتى تتمكن من توقيت المعارك قبل
النزول إليها . هذا من ناحية . ويدفعها من ناحية أخرى إلى زيادة اعتزازها
بحسبها ونسبها ، كعامل من عوامل تفوقها على القيادات الأخرى . وأثر
كل من هذين الاتجاهين على تفاعل القوى الموجودة في المغرب الأقصى مع
بعضها ، وتفاعلها مع الدول الاستعمارية ، وتفاعلها مع بقية أقاليم المغرب
الكبير ، وبخاصة نيابة الجزائر التي كانت قد سارت بخطوات واسعة في طريق
الاتحاد مع بقية الممالك العثمانية .

وهكذا ساعدت الظروف المغرب على أن يخضع لهذه القيادة الجديدة
والتي تعزز بحسبها ونسبها ونوع الدماء التي تسري في شرايينها ، وذلك في
فترة حرب وجهاد تعتمد على الرجال على تنظيمهم لمواجهة الموقف . فأدى
ذلك إلى نشوء هرم كبير في المغرب الأقصى ، كان الأشراف يمثلون فيه القمة ،
وكان يتسع كلما اتجهنا إلى أسفل وحتى نصل إلى القاعدة الشعبية . ومع
تجميد الأوضاع سيشتغل هذا الهرم الكبير على نظام طبقى ، يخضع فيه كل

طبقة للطبقة الأعلى ، وتثن من ثقلها عليها ، ومن إلتزاماتها حيالها ، خاصة وأن هذا النظام كان يشتمل على الاستغلال الاقتصادي في نفس الوقت . هذا من ناحية البنيان الاجتماعي .

ولقد امتدت سلطة هذه القيادة الجديدة مع إمتداد الأراضي الزراعية المنتجة ، وهي التي يرتبط فيها المزارع بالأرض ، وقبل أن تفكر في فرض سلطتها على مناطق التلال والجبال ومناطق الرعي ، والتي احتفظ فيها الأهالي بتشكيل قبلي منذ أقدم العصور . فلقد امتدت هذه السلطة من منطقة وادي السوس إلى منطقة مراكش ، وسارت منها في حذاء الأطلس المتوسط حتى منطقة فاس . وساعد هذا النمو على تركز القيادة الجديدة على رجال ارتبطوا بالأرض وخضعوا للسلادة ، واضطروا إلى تأدية إلتزامات معينة دون التمكن من ترك أرضهم ، خاصة وأن ظروف الحرب والأخطار الخارجية كانت تجبرهم على السير في هذا الطريق . وساعد كل ذلك على تركز النظام الإقطاعي في المغرب الأقصى مع سيطرته على الرجال وعلى الأرض وغللات الأرض ، ووضعته تحت تصرف الأمير الذي كان يشرف على حركات الجهاد ضد المستعمرين ، أعداء الدين . أما مناطق الرعي في الأطلس المتوسط والأطلس الأعلى وجبال الريف في الشمال فكان لها نظامها القبلي الذي احتفظت به منذ القدم ، والذي كان يقوم على « اختيار » الأكبر سنا أو الأكثر حكمة لتولي الأمور ، والذي كان يشتمل في صلبه على حرية أكثر ، وديموقراطية أعمق من ذلك النظام الذي فرض نفسه على المزارعين في البادية .

ومع نمو سلطة قيادة الأشراف واتجاهها صوب الخارج اضطرت إلى أن تعظم هناك بقوات الإحتياط الموجودة في الموانئ ولكنها وصلت

في نفس الوقت إلى سواحل كان أبنائها يشاركون اخوانهم في الجزائر في عملية الجهاد البحري ضد المسيحيين . وشعرت القيادة السعدية بأن هذا التكامل بين رجال البحر ، من مغاربة وجزائريين ، يمثل خطرا عليها ، خاصة وأن رجال البحر كانت لهم معاركهم الخاصة بهم ، وبتوقيت معين يضمونه لها ، وبشكل قد يتعارض مع طبيعة المعركة التي كان السعديون يحاولون السير عليها . وكان ذلك سببا أساسيا في إصطدامات وقعت بين الأشراف السعديين ، وبين كل من رجال البحر المغاربة والجزائريين . وظهرت هذه الإصطدامات في شكل محاولات متتالية لإخضاع الموانئ المغربية لسلطة الدولة السعدية ، ومحاولات أخرى لإبعاد نفوذ الجزائريين والعثمانيين عن شمال إفريقيا . وهكذا تشابكت العوامل الخارجية مع الأوضاع الداخلية في إقليم المغرب الأقصى ، وفي الوقت الذي ظهرت فيه قيادة الأشراف السعديين في الإقليم . وأثر ذلك في زيادة نمو هذه القيادة الجديدة ، وفي علاقاتها بالدول المسيحية ، وفي اتجاهها الذي سارت عليه فيما بعد في عملية نموها ، وكان اتجاهها مغربا إقليميا وجهه أنظاره صوب السودان الغربي ، وأصبح المغرب الأقصى هو القطر الوحيد من أقطار المغرب الكبير الذي اعتر بحسب ونسب قيادته السعدية ، واحتفظ لنفسه بشخصيته قائمة بذاتها ، ورفض الاتحاد مع بقية أقاليم المغرب الكبير ، رغم استمرار العلاقات والروابط وتشابه المصالح بين شعوب المغرب .

(٢) نشأة الدولة :

كان السعديون يقيمون في جنوب المغرب منذ القرن الثالث عشر الميلادي ، ومع زيادة الفوضى والاضطراب في المغرب أخذ نفوذهم في الازدياد حتى طالب أهل وادي السوس محمد القائم بأمر الله بولي قيادتهم في حركة الجهاد

سنة ١٥٠٩ . ولقد استمرت الأسرة السعدية في نموها مع عملية تكتيل المغرب ومحاولة تحرير مواليه من المحتلين الأجانب . وبعد وفاة القائم بأمر الله سنة ١٥١٧ انتقلت السلطة إلى ولديه محمد الشيخ وأحمد الأعرج . ولقد كافح هذان الأميران ضد البرتغاليين ، وتمكنا من تحرير آسفى وآزمور في نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات من هذا القرن . وإذا كان الوطاسيون قد عرضوا على محمد المهدي السعدي بعد ذلك تولى أمر مراکش باسمهم ، وهم يحكمون في فاس ، فإنه قد رفض هذا العرض ، إذ أنه كان بطامح إلى توحيد كل المغرب تحت سلطته . ودخل بذلك في نزاع مع أخيه أحمد الأعرج ، ومع الوطاسيين في نفس الوقت . وانتهى هذا الصراع بدخوله مدينة فاس سنة ١٥٤٩ ، وأصبح بذلك هو المؤسس الفعلي للدولة السعدية في المغرب .

ولقد قام محمد المهدي في سنة ١٥٤٩ و سنة ١٥٥٠ بمحاولات لتحرير المواني الشمالية من البرتغاليين ، وتمكن من استرداد أصيلة والقصر الصغير منهم ، وبشكل لم يترك لهم إلا طنجة وسبتة ومزغان .

وكانت صدمة كبيرة بالنسبة للبرتغال ، فاضطر ملكها يوحنا الثالث إلى طلب المساعدة من الإمبراطور شارل الخامس أو شارل كان لمواجهة الموقف في المغرب . ولكن شارل كان مشغولا في ذلك الوقت بألمانيا ، فلم يتجده . ولكن تشابك العوامل جعل أحد أمراء الأسرة الوطاسية السابقة ، وهو أبو حسون علي ، الذي قضى محمد المهدي على حكمه في مراکش ، يلتجئ إلى الدولة الأجنبية طالبا معونتها ، وبدأ بالبرتغال ، ثم ذهب إلى شارل كان واستقر به الحال في الآستانة ، وطلب من الدولة العثمانية مساعدته . فصدرت أوامر الدولة العثمانية إلى صالح ريس - بك بكوات إفريقية - بأن يعمل على إعادة أبي حسون إلى ملكه . ولقد تمكن صالح ريس من الوصول مع

قواته إلى مدينة فاس ، ومن إعادة إني حسون إلى حكم هذه المدينة ، وأعلانه سلطانا على المغرب في سنة ١٥٥٥ . وظهر وكأن المغرب الأقصى قد أتم اتحاده مع بقية أقاليم المغرب الكبير ومع الممالك الإسلامية والعثمانية . ولكن سرعان ما قام محمد المهدي بالهجوم على فاس وتمكن من استعادتها من السلطان الوطاسي وإبعاد النفوذ الجزائري والعثماني عنها . وحاول السلطان سليمان الكبير أو سليمان القانوني أن يتحد مع السلطان محمد المهدي ، السعدي ، وعلى أساس تكوين اتحاد كبير ، إسلامي ومجاهد ، يواجه الأخطار الخارجية ، ولكن محمد المهدي رفض هذه العروض ورفض الاعتراف بالخلافة العثمانية ، وبدور السلطان العثماني كأكبر قائد للمجاهدين المسلمين في ذلك الوقت ، وأعتر بحسبه ونسبه ، وبأنه أمير للمؤمنين ، ولا يمكن لأحد أن يقدم عليه سلطانا تركيا أو عجميا . ولم يقف الأمر عند هذا الحد إذ أن محمد المهدي حاول أن يزيد من سلطته في المغرب الكبير ، وحق إقليم وجدة ، وحق مدينة تلمسان ، التي كانت همزة الوصل بين المغرب الأقصى والجزائر ، وكانت تدخل تضاريس الجزائر أكثر من دخولها في نطاق المدن في المغرب الأقصى .

وكانت مدينة تلمسان قد وقعت في سنة ١٥٤٢ في أيدي القوات الإسبانية التي كانت تحتل مدينة وهران . ودفع ذلك بعض أهالي المدينة إلى الالتجاء إلى السعديين لحمايتهم من المسيحيين . وساعد ذلك محمد المهدي على أن يرسل قواته إلى مدينتهم تلمسان . ولكن هذا التوسع كان على حساب حكم بك بكوات افريقية ، وأستاء صالح ريس منه إذ أنه اعتبر تلمسان مدينة جزائرية ، وأرسل حملة لاستعادتها من السعديين . ومعنى ذلك هو وقوع صدام أو تضارب في المصالح بين قوة الدولة السعدية الناشئة

وقوة رجال الجهاد البحري الاسلامي ، والمتحدين مع الدولة العثمانية في شمال إفريقيا . ولا شك أن هذا التضارب في المصالح كان أساسا لعملية تقرب السعديين من الاسبانيين . وحدثت مفاوضات بين السلطات الاسبانية في وهران وممثلي السعديين في فاس في سنة ١٥٥٥ لتبادل الأسرى ، وتطورت إلى مشروع للتحالف ضد العثمانيين ، ولتجهيز أسطول مغربي بأموال اسبانية يقوم بمهاجمة مدينة الجزائر ، العاصمة ، في الوقت الذي تزحف فيه قوات السعديين من وجدة على تلمسان ، ومنها إلى مدينة الجزائر نفسها . ولا شك أن إمكانية إتمام مثل هذا التحالف كانت سببا أساسيا في أن يعد صالح ريس حملة جديدة على مراکش ، وإن كان موته قد منعه من تنفيذ الخطة . وحين خلفه حسن باشا ، ابن خير الدين برباروسا ، واصل تفكيره في ضرورة ضم المغرب الأقصى إلى الأقاليم والممالك العثمانية .

وإذا كان عدد من المؤرخين يرفض فكرة قيام محمد المهدي بمشروع للتحالف مع الاسبانيين ، فلا شك أن مثل هذا الاتجاه قد ازداد وضوحا مع الزمن وخاصة بعد موت محمد المهدي ، وتنازع خلفائه على السلطة ، ومحاولة بعضهم الاستعانة بالدول المسيحية ، ومحاولة البعض الآخر الاستعانة بالعثمانيين . وإذا كانت المعركة بهذا الشكل قد أصبحت مجرد الوصول إلى السلطة بمعونة خارجية ، فلا يمكننا أن نتناسى أنها كانت تمثل في نفس الوقت صراعا بين اتجاهين : الأول إقليمي يحاول الاحتفاظ « باستقلال » المغرب تحت سيطرة دولة معينة ، والثاني « وحدوي » يحاول توحيد المغرب الأقصى مع بقية الأقاليم المجاورة . ولقد أظهر عبد الله الغالب بالله اتجاهها واضحا صوب التحالف مع أسبانيا حين تولى الحكم بعد والده محمد المهدي ، وخاصة حين التجأ أخواه أحمد وعبد الملك إلى الجزائر وإلى الدولة العثمانية . ولقد

حكم عبد الله من سنة ١٥٥٧ حتى سنة ١٥٧٤ ، وبعد وفاته تولى المتوكل السلطنة . وكان معنى تغيير الحاكم في المغرب الأقصى ، مع وجود أكثر من مرشح للسلطة ، هو وقوع منازعات داخلية ، وهذا ما حدث مع تولى المتوكل . فانتهمز عبد الملك هذه الظروف ، وكان مع العثمانيين فتوغل في بلاده ، وتمسك من طرد ابن أخيه سنة ١٥٧٦ . ولكن سرعان ما ظهر أن المعركة لا تزيد عن كونها نزاعا على السلطة حين فكر في التخلص من حلفائه وتحالف مع الأسبانيين ضد العثمانيين والبرتغاليين في العام التالي .

وزاد الأمر تعقدا إذ أن المتوكل قد التجأ إلى سياستيان ملك البرتغال الذي رحب به وأعد الحملة لاربجاءه إلى بلاده ومد النفوذ البرتغالي على الأقليم . وإذا كان عبد الملك قد اعتمد على مجيى قوات إسبانية فإن الأسبانيين قد تباطؤوا في إرسال هذه المعونة العسكرية نتيجة لعدم وصولهم إلى اتفاق معه ، وأصبح عليه أن يواجه القوات البرتغالية ، ومعها ابن أخيه المتوكل ، بمفرده . والتقى الجيشان ، جيش عبد الملك مع جيش البرتغاليين ، في أغسطس سنة ١٥٧٨ في وادى المخازن ، ووقعت موقعة تعتبر من المواقف الفاصلة في تاريخ المغرب والاندلس في ذلك الوقت ، وتعرف بمعركة الباطرة الثلاث ، أو الملوك الثلاث ، نتيجة لاشتراك كل من سياستيان والمتوكل وعبد الملك فيها . وانتهت هذه المعركة بهزيمة البرتغاليين هزيمة ساحقة بعد أن فقدوا ٢٦٠٠٠ قتيل . ولكن نفس المعركة قتل فيها كل من سياستيان وعبد الملك والمتوكل . وإذا كانت هذه المعركة قد منعت البرتغال من التدخل في شئون المغرب الأقصى بعد ذلك ، فإنها قد مهدت الطريق لوصول أحمد ، أخو عبد الملك ، والذي كان نائبا عنه في مراکش ، إلى الحكم . ودخل المغرب الأقصى مع حكمه في طور جديد له مميزات الخاصة .

(٣) أحمد المنصور الذهبي :

عاد إنتصار معركة الملوك الثلاثة إلى أحمد الذي أصبح يلقب بالمنصور . وساعدته هذه المعركة على التخلص من كثير من المعارضين . ولقد إشتهر بحكمه بأنه قد إشتغل على تنظيم الادارة والجيش ، ومد نفوذه وسلطته حتى السنغال والسودان الغربي ، وقيامه بدور هام في العلاقة بين دول غرب أوربا وبعضها .

وكان أحمد المنصور هو أول من وضع نظاما ثابتا للحكومة المغربية ، ونظم جهازها الإداري والعسكري والضرائبي ، وبشكل إستمرت الحكومة المغربية عليه حتى وقت إعلان الحماية الفرنسية على البلاد . وكان هذا النظام يقوم أساسا على تعيين القياد للقبائل . وكان أحمد المنصور يعتمد على عدد من القبائل العربية ، ويعطيها إمتيازات معينة حتى يتمكن عن طريقها من السيطرة على بقية الاقليم . وكانت هذه القبائل العربية تسمى قبائل المخزن ، أى للقبائل الحكومية . وكان يعفيها من الضرائب ويضمن لها حيازة أراض معينة ، تعتبر في حيازتها بطريقة مستمرة ، حتى أخذت فيما بعد شكل الأوقاف . وكان قياد هذه القبائل يكلفون ، علاوة على حفظ الأمن واستثباته داخل مناطقهم ، باخضاع القبائل الأخرى غير الخاضعة المجاورة لهم ، وهذا علاوة على قيامهم بجمع الضرائب منها ، وتسليمها للحكومة المغربية أو المخزن . وإذا كانت هذه القبائل هي أدواته في عمله وإدارة فان القبائل غير الخاضعة كانت بلادها تسمى بلاد السائبة ، أى البلاد التي لم ترتبط بعد بنظام معين . وكانت القبائل السائبة تعتبر عقبة كبيرة أمام المخزن ، إذ أنها كانت تمتنع في معظم الأحيان عن دفع الضرائب ، وكثيرا ما كانت تقوم بشن الغارات على القبائل المجاورة لها ، وكانت بلادها مناطق تتجمع فيها الثورات

والمؤمرات وخاصة مع مدعى العرش ضد السلطان الحاكم . فكانت قبائل
المخزن تقوم بحملات أو تجريدات ، أو بارسال طوابير عسكرية ، تسير
على مراحل ، وتعسكر في معسكرات كبيرة تسمى المحلة ، لكي تخضع هذه
القبائل في بلاد السائبة ، وتعود منها بالضرائب . وكثيرا ما كانت هذه
الحملات تأخذ شكل الانتقام حتى تجبر القبائل غير الخاضعة على الخضوع ، وحتى
تواصل دفع الضرائب للسلطان . وكانت تستخدم فيها القسوة وبشكل
جعل الاوربيين ينظرون إلى الاهالي وكأنهم لا يحترمون إلا القوة . ودلت
هذه الطريقة في نفس الوقت على نمو النظام الاقطاعي مع هذه القيادة
السعدية ، وعلى عباد الله ، رعايا المولى السلطان .

ولقد قام أحمد المنصور علاوة على ذلك بتنظيم قوات عسكرية خاصة
به ، وإستخدام فيها عددا من المحاربين السود ، وخاصة بعد رجوع حملاته
من السودان ، مصطحبة معها كثيرا من الاسرى ومن العبيد الذين كانوا
يمثلون قوة منتجة آدمية تباع وتشتري ، ولها قيمة كبيرة . وكان بعد هؤلاء
السودانيين عن بلادهم يجعلهم يزيدون في إرتباطهم بالسلطان الذين كانوا
لا يعرفون سيدا سواه .

أما عملية توسع المولى أحمد المنصور صوب الجنوب عبر الصحراء وإلى
السودان فانه كان مرتبطا بعدم تمكنه من التوسع شرقا ، نظراً لوجود السلطة
الجزائرية ، وعدم تمكنه من تخليص ما بقى من موانئ المغرب محتلا بالاسبانيين
والبرتغاليين . كما أن صادرات السودان المغربي كانت مهمة في ذلك الوقت ،
وكان يهم المغرب أن يسيطر عليها ، بدلا من تركها تقع في أيدي الاوربيين
الذين كانوا قد بدأوا في ذلك الوقت في إحتلال بعض النقاط الساحلية في
غرب إفريقيا . وكانت هذه الفترة هي فترة البحث عن الذهب ، وكان

التبر يعتبر من أهم صادرات للسودان الغربي وتمبكتو في ذلك الوقت. كان تراجع أحمد المنصور عن السيطرة على هذه التجارة يعنى بالتالى قرب وقوعها في أيدي الأوربيين عن طريق ريودي أورو أو طريق نهر السنغال والنيجر. وكان هناك ريش النعام والابنوس، وكانت أوربا قد أخذت في زيادة اهتمامها بها. وحتى العبيد كانوا يهيمون المغرب كما كانوا يهيمون المستعمرين الأسبانيين الذين ظهرت حاجتهم إلى الأيدي العاملة الأفريقية لاستخدامها في أمريكا اللاتينية وجزر البحر الكاريبي. وأخيراً فإن توسع سلطة السعديين في موريتانيا والسودان الغربي كان يهدف كذلك نشر الدين الإسلامي، والعمل بالتالى على إقامة رباط معنوي ولكن قوى في هذا الجزء المهم من القارة الأفريقية. وإذا كان اتحاد عدد كبير من الأقاليم العربية مع الدولة العثمانية قد ساعد على زيادة انتشار المذهب الشافعي في هذه الأقاليم، فإن حملات أحمد المنصور في السودان الغربي قد نشر المذهب المالكي حتى النيجر. وإذا كانت تجارة القوافل بين المغرب وأفريقية السوداء معروفة قبل ذلك فما لا شك فيه أن سيطرة أحمد المنصور على هذه الأقاليم كانت تهدف زيادة ترابط المعاملات التجارية، وبشكل متكامل تحت سلطة واحدة. ومنذ أوائل حكمه أظهر أحمد المنصور اهتماما بجنوب المغرب، خاصة وأنه كان يعيش في مدينة مراکش نفسها، وبصفته خليفة لأخيه السلطان، حتى قبل يتولى الحكم. وعمل على تجميل مدينة مراکش وسيطر على الواحات الجنوبية وخاصة واحات توات. ويذكر بعض المؤرخين أنه أرسل جيشا لضم السودان في أوائل حكمه، وأن هذا الجيش قد هلك نتيجة لعدم توفر المياه اللازمة له على الطريق. وقام أحمد المنصور بتجربته الثابتة تاريخيا في هذا الميدان في سنة ١٥٩٠، أي بعد أن انتصرت بريطانيا على الأرمادا

الاسبانية ، وبالتالي بعد أن قل تهديد اسبانيا وفيليب الثماني
لسلطنة المغرب .

وكان في السودان في ذلك الوقت سلطنة هامة تسمى سلطنة صنگاي ،
ونشأ خلاف بينها وبين المغاربة حول واحة تغازة التي كان المغاربة يحصلون
منها على الملح لكي يدفعون به للسودانيين ثمن التبر والعاج وريش النعام
والعبيد . وانعز أحمد المنصور فرصة خلاف بين أهالي هذه الواحة وصمم
على إرسال حملة تسيطر على الاقليم رغم أن عددا كبيرا من التجار نصحوه
بالعدول عن فكرة استخدام القوة ، وعلى أساس أنها ستقضي على التجارة
مع السودان بدلا من تعمل على ازدهارها . هذا علاوة على أن إرسال حملة
عسكرية ليمدان عمليات يبعد كثيرا عن قواعدها كان يعتبر مغامرة واضحة ،
خاصة وأن المناخ والمياه اللازمة للجنود كانت عقبات واضحة أمام المغاربة .
ورغم ذلك فإن أحمد المنصور قد صمم على إرسال الحملة .

وتألفت الحملة المغربية من ٢٠.٠٠٠ جندي ، وضمت عددا من الأسرى
الاسبانيين . وكان الزحف عملية صعبة ، وأثر على معنوية الجنود ، ووصل
إلى جوار عاصمة صنگاي بعد أن فقد كثيرا من الرجال . ولكن القوات
المغربية تمكنت من احتلال هذه العاصمة ، رغم أنها كانت مجرد قرية صغيرة .
وقبل سلطان صنگاي أن يدخل تحت سلطة أحمد المنصور ويحكم البلاد باسمه
وخاصة بعد أن عاون القوات المغربية وسار معهم حتى تمبكتو . وعرض
قائد الجيش المغربي هذه الفكرة على أحمد المنصور في مراكش ، واسكنه
رفضها ، وقرر إرسال قوات جديدة كامدادات للقوات الموجهة في
السودان ، ومع قائد آخر يستولى على القيادة من القائد السابق . ونتج عن
ذلك بدء سلطان صنگاي في مقاومة المغاربة ، والتجأه ورجاله إلى الغابات .

هذا من ناحية . كما أن قائد الجيش المغربي استولى على السلطة في الأقاليم وأستند إلى تأييد ، أو إنتخاب الجنود له ، لكي يرفض تسليم السلطة لمن جاء بعده ، هذا من ناحية ثانية . ولا شك أن هذا الاضطراب ، مع ما صاحبه من معارك ، قد أثر في الأمن والاستقرار ، وأثر بالتالي على التجارة التي كان أحمد المنصور يأمل في ازدهارها بعد وصول قواته إلى تلك المناطق . ولقد نشأت بعد ذلك حكومة تعتمد على إنتخاب الجنود لرئيسها ، وظلت موجودة في السودان الغربي ، وتحفظ بالولاء الاسمي لسلطان المغرب مدة قرنين من الزمان . كما أن استقرار الجنود المغاربة في الأقاليم وتزاوجهم مع الأهالي أنشأ مجموعة من المولدين ، ظلت مرتبطة بالمغرب في الوقت الذي اعتزت فيه بأفريقيتها . وكانت عمليات أحمد المنصور في السودان هي أولى الحقوق التاريخية التي استندت إليها الحكومة المغربية للتحدث عن سيادتها على موريتانيا ، وحق السنغال والنيجر ، وفي المرحلة التالية لحصول المغرب على استقلاله .

ولكن هذه العمليات الحربية سمحت للمغاربة بالحصول على غنائم كثيرة وصلت إلى مدينة مراکش في شكل أحمال جمال من التبر والذهب ، استخدمها أحمد المنصور . الذي أصبح يلقب بالذهبي ، في تحصين موانئ العرائش وفي تحسين صناعة السكر في وادي السوس . وأخذت الدول الأوربية منذ هذا الوقت تنظر إلى المغرب وكأنه يشتمل على موارد كبيرة من الذهب . ولكن الواقع أن هذه الغنائم كانت إيرادات مؤقتة للمغرب ، وأنهكت الأقاليم السودانية ، وبشكل منع استمرار ورود منتجاتها فيما بعد ، إلا إذا كانت هذه المنتجات تأخذ شكل العبيد .

وكان القضاء على سلطنة صنغاي سنة ١٥٩٣ قد أدى إلى ظهور ممالك

كثيرة ومتعددة ، ومتنافرة فيما بينها ، وكان بعضها لا يشتمل إلا على قبيلة واحدة ، أو فيخذ من إحدى القبائل . وحينما تراخت قبضة المغرب على السودان بعد نهاية حكم المنصور سادت الفوضى في هذه الأقاليم .

ولقد ازدادت هيبة المغرب في عهد أحمد المنصور الذهبي لدى جميع الدول العظمى . وكان وصوله إلى الحكم بعد معركة وادي المخازن سببا في أن تعتمد الدولة العثمانية نفسها إلى تهنيئته وانتهاز الفرصة لتحسين العلاقات معه . وكان الصراع الدولي في ذلك الوقت على أشده بين إنجلترا وإسبانيا ، واستمر بعد ذلك الصراع الدولي بين إسبانيا وهولندا . وكانت إسبانيا تحتفظ بكثير من المواقع والموانئ على سواحل المغرب ، كما أنها كانت تضيف عددا من الأمراء الأشراف في بلاطها وتستخدم وسيلة للضغط على المغرب . ولذلك فإن دور أحمد المنصور قد وضح في سيره مع بريطانيا ومع هولندا ، وهما الدولتان المعاديتان لإسبانيا في فترة حكمه . وكانت بريطانيا تحتاج إلى السكر الذي كان في وسع مزارعي وادي السوس إنتاجه لها . وكان المغرب في حاجة في نفس الوقت إلى الأسلحة البريطانية . وكان في ذلك ما يكفي لعقد الصفقة الاقتصادية ، والتمهيد بعد ذلك لتفاهم سياسي واضح في النطاق الدولي . وجاء عداء الزابيث لإسبانيا سببا كافيا للبدء في التفكير في تحالف بريطاني مغربي ، ولو أن هذا التحالف لم يتم ، نتيجة لخوف أحمد المنصور من استخدام إسبانيا للأمراء الأجانب لديها ضده ، ونتيجة لخوف بريطانيا من إعلان تحالفها مع أمير المؤمنين المسلم ضد الإمبراطور ، صاحب أكبر تاج مسيحي . ومع استيلاء إسبانيا على البرتغال وضمها هذه الدولة إليها انتقلت كل المواقع البرتغالية الموجودة على السواحل المغربية تحت سيطرة حكومة مدريد . ولكن تأزم الحالة بين إسبانيا وهولندا

وجه أحمد المنصور صوب العقاص مع الهولنديين ، وعقد معهم المصاهدات بشأن التجارة والملاحة ، وإن كانت هذه الاتفاقيات قد عجزت عن إعطاء نتيجة إيجابية ، وخاصة في سلا ، التي خضعت لسيطرة الدلائيين . والمهم هو أن عصر أحمد المنصور الذهبي يعتبر عصرا قائما بذاته ، أخذ فيه المغرب شخصيته المتميزة عن الأقاليم المجاورة له ، وأصبحت له في هذه الفترة سياسة معينة غير مرتبطة بسياسة جيرانه في الجزائر وفي بقية أقاليم المغرب الكبير . كما أن البنيان الاجتماعي والاقتصادي للمغرب قد أخذ شكلا واضحا يختلف عن شكله في الأقاليم المجاورة ، ويمكن وصفه بسهولة بأنه إقطاعي . ومع نهاية عصر أحمد المنصور الذهبي سيدخل المغرب الأقصى مرحلة جديدة من الضعف والتقهقر ، وهو منفصل عن غيره من الأقاليم في هذه المرة .

(٤) الضعف والتقهقر : —

يمكننا اعتبار تاريخ الدولة السعدية قد إنتهى بموت أحمد المنصور الذهبي سنة ١٦٠٣ ، رغم أن هذه الأسرة قد إستمرت بعده مع ما يقرب من سبعة سلاطين حاولوا الاحتفاظ بالسلطة حتى منتصف القرن السابع عشر . ولقد عاش المغرب هذه الفترة في ضعف وتقهقر ، وتعددت فيه القيادات ، والمنافسات للوصول إلى الحكم . ولقد حاولت كثير من هذه القيادات الاستعانة بالقوى الأجنبية لكي تتمكن من الوصول إلى السلطة ، وبأى ثمن . ولقد إنعكس هذا الضعف والتفكك من القيادة ، أو القيادات ، على مجموع الأقليم بأكمله . وأدى كل ذلك إلى فوضى واضحة من الناحية السياسية ، وفي الناحية الاقتصادية ، وسمح لقيادات أخرى من رجال الطرق الصوفية ، ومن المجاهدين ، بالظهور في الميدان . وعملت كل هذه القوى في ضرب الوحدة الأخرى ، وبشكل مهد لانحيار حكم السعديين ، وحتم

ضرورة ظهور قيادة جديدة في الميدان .

لقد تنازع على الملك بعد وفاة أحمد المنصور الذهبي أبناءه الثلاث :
وبدلاً من أن يتولى المولى زيدان الحكم إتحدضده أخواه ، المأمون وأبو
القوارس . ثم سرعان ما تنكر المأمون لأبي القوارس وأقاله من منصبه في
مراكش . وفي أثناء هذا النزاع في جنوب البلاد تمكن المولى زيدان من
تجميع عدد من الرجال حوله ومن السيطرة على إقليم فاس ، ورأى المأمون
عجزه عن السيطرة على بلاده فاتجه صوب الاسبانيين وعرض على ملكهم
ميناء العرائش في حالة مساعدتهم له ضد المولى زيدان في فاس . وسلم الاسبانيين
بالفعل ميناء العرائش وأصدر فتوى من العلماء بإمكان إفتداء سلالة النبي
بتسليم بعض بلاد المسلمين للكفار . ويقال أنه قد وشى بالمورسكيين لدى
البلاط الاسباني ، وكانوا يرغبون في ذلك الوقت في القيام بثورة لاسترجاع
بلادهم الاندلس من الاسبانيين ، ويقومون بها بمساعدة الجزائريين .
ويقال أن هذه الوشاية كانت سبباً في إستئصال الاسبانيين لبقايا
الاندلسيين في سنة ١٦١٠ .

ولكن مثل هذه السياسة أو إنتشار مثل هذه الأخبار عن أحمد أمراء
المسلمين كان يقلل من هيئته في أعين شعبه . ونعرف أن المولى المأمون قد
قتل على يدى مجاهدى تطوان سنة ١٦١٣ ، كما أن إبنه عبد الله عجز عن
الوصول إلى الحكم نتيجة لسوء سمعة والده .

ولاشك أن هذه العملية قد سمحت للمولى زيدان بزيادة نفوذه في البلاد ،
وإن كان قد عجز عن فرض سيطرته على كل إقليم . ولقد تضعفت
هبة السلاطين السعديين نتيجة لتناحرهم فيما بينهم ، ولكثرة الحروب وقلة
الاستقرار ، ولضعف الأوضاع الاقتصادية بالتالي . وكان نمو سلطة

الطريقة الدلائلية يدل على أن قطاعا من المغاربة قد أخذوا في البحث عن قيادة جديدة تعترف بإسلامها ، وتعترف بعلمها . كما أن إزدياد نفوذ محمد العياشي في كفاحه ضد البرتغاليين في آزمور ، ثم كفاحه ضد الأسبانيين الموجودين في المهدية وفي العرائش ، بعد أن نقل مقره إلى سلا ، كان يدل على ظهور منظمات عسكرية ، أو من الرجال المجاهدين الذين حاولوا مواصلة السير على سياسة تحرير البلاد ، رغم تعاون وتحالف عدد من السلاطين مع البرتغاليين والأسبانيين .

وإن هذا التنوع في التنظيم ، علاوة على التضارب في الاتجاهات ، والتضارب في المصالح الفعلية للقوى ، هو الذي سيؤدي إلى ضعف حكم السعديين بشكل واضح ، وإنهاء حكم هذه الأسرة في أواسط القرن السابع عشر .

والمهم هو أن حكم السعديين الذي أعطى للمغرب شخصية معينة قد إنهار وترك بدلا عنه في الميدان انقسامات في الاتجاهات بين أنصار التحرير ، وأنصار الحق الشرعي أو التاريخي ، وبين رجال الجهاد ، وبين من يجعلون السلطة والحكم هدفا لهم . وهي تقريبا نفس الاتجاهات التي كانت موجودة في المغرب الأقصى قبل وصول السعديين للحكم . وسيمهد ذلك لظهور دولة الأشراف العلويين في الإقليم ، وفي الوقت الذي استمرت فيه بقية بلاد المغرب الكبير في عملية الجهاد .

الفصل الرابع

تركز الأوضاع واستمرار الجهاد البحري

في الوقت الذي زاد فيه نمو القوى الأوروبية ، ونمو القوميات فيها مع القرنين السادس عشر والسابع عشر ، بدأت مظاهر الضعف واضحة على الدولة العثمانية ، وخاصة بعد عصر سليمان القانوني . وكانت الحروب المستمرة سببا أساسيا في إستنزاف موارد الدولة ، وإضعاف إمكانياتها الاقتصادية . كما أن نظام الحكم العثماني القائم على التنظيم العسكري ، وعلى الاهتمام بالنظام الضرائبي ، كعصب أساسي لمواصلة الحروب والجهاد ، أهمل وسائل التنمية الاقتصادية ، في الوقت الذي إستمرت فيه المطالب للاتفاق الاستهلاكي ، ومن أجل الإدارة ، ومن أجل الحروب . ولقد إنعكست هذه الحالة السائدة في الدولة العثمانية على نيابات المغرب ، سواء في الجزائر أو تونس أو طرابلس الغرب . وتركزت الأوضاع ، وبشكل يسمح للقيادات العسكرية ، بحرية كانت أو برية ، بالسيطرة على هذه الأقاليم ، وإستمرار عملياتهم التي نشأوا وتكونوا من أجل القيام بها ، ودون أن يتمكنوا أن تطویر المجتمع وتطویر الحياة الاقتصادية في أقاليمهم .

(١) البدايات في الجزائر :-

كان رؤساء البحر في الجزائر هم الذين قاموا بإنشاء الاتحاد بين إقليمهم وبين الدولة العثمانية ، وإمتدت سيطرتهم على إقليم تونس كذلك ، بعد أن نجحوا في طرد الأسبانيين منه ، والقضاء على آخر أمراء الحفصيين . وإستمر بك تونس يخضع لبك بكوات إفريقية ، المقيم في الجزائر في أثناء الفترة الأولى من الاتحاد مع الدولة العثمانية ، وإن كانت الظروف قد عملت

بعد ذلك إنفصال حكم تونس عن حكم الجزائر ، رغم خضوعهما سويا ،
وإتحداهما مع بقية الممالك العثمانية . أما طرابلس الغرب فاتها قد ظلت خاضعة
للولاة العثمانيين الذين كانوا يأتون من الآستانة في خلال هذه الفترة ، وكانت
تمثل ولاية عثمانية ، موازية في شكلها وفي تنظيمها لبقية نيابات بلاد المغرب .
ويمكننا أن نقسم نظام الحكم في الجزائر إلى فترات متمالية ، طبقا للقادة
الذين تولوا أمر هذا الاقليم . وكانت أولى هذه الفترات هي فترة حكم
البيككار بك ، والتي تمتد من سنة ١٥١٨ حتى ١٥٨٧ . وكان هؤلاء الأمراء
من رجال البحر ووضعوا الأسس الثابتة لنمو شخصية هذا الاقليم . ورغم
انشغالهم في عمليات الجهاد البحري ، وسفن أساطيلهم فقد عملوا على مد
نفوذهم ، بل وسلطتهم الفعلية ، على المناطق الداخلية من الجزائر ، وحق واحت
توجورت وورجلا .

ولقد إعتد هؤلاء الأمراء على رجال البحر أمام سفن الدول المسيحية ،
وابكنهم إعتدوا في الداخل على عدد من القوات البرية كان أساسها رجال فرقي
الانكشارية ، الذين سمح لهم السلطان العثماني بتجنيدهم في بقية أقاليمه . ولقد
أخرجت هذه القوات البرية قيادات ستممكن بعد فترة من السيطرة على
السلطة الفعلية في إقليم الجزائر .

ومع ضعف رؤساء البحر الجزائريين ، والذين كانوا يحتلون في نفس
الوقت منصب القبطان باشا للدولة العثمانية أخذت حكومة الآستانة في إرسال
باشاوات باسم ولاية لحكم إقليم الجزائر ابتداء من سنة ١٥٨٧ ، وعلى أساس
كون الجزائر أحد الاقاليم العثمانية . وكان هذا الوالي أو الباشا العثماني
يشبه إلى حد كبير زميله المقيم في القاهرة أو في دمشق أو في بغداد . وكان
يأتي ومعه هيئة الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية . وكان من كبار

القواد العثمانيين ، ولكنه كان يعجز عن تطوير نظام الحياة ، وأوحى تطوير نظام الحكم الموجود في الاقليم . وكانت لقصر مدة ولايته ، وإرتباطه « بالتنفيذ » أكثر من محاولته « التطوير » سببا في تدهور الأوضاع في الاقليم الذي يحكمه . وكان يعتمد من ناحية على مجموعة رؤساء البحر ، وبصفتهم قوة فعالة ، ويعتمد من ناحية أخرى على رؤساء الاوچاق أو الاغوات ، قادة الجند والكتائب الانكشارية . ولقد إستمر حكم هؤلاء الولاة أو الباشوات حتى سنة ١٦٥٩ حين قرر رؤساء الجند نزع السلطة من آخرهم ، وتسليمها للديوان الذي كان يضمهم ويتخذ القرارات الهامة التي تخص الولاية . وإذا كانت الدولة العثمانية قد وافقت على ذلك فإن موافقتها كانت تدل على ضعفها ، وإن كانت قد إستمرت في إرسال أحد الباشوات الصوريين إلى الجزائر لفترة من الزمن ، ثم أصبحت تنعم بلقب باشا - مع الخلعة والسيف - على من يقوم الديوان باختياره رئيسا للاقليم .

ولقد إمتد حكم الاغوات منذ سنة ١٦٥٩ حتى ١٦٧١ وكان رؤساء الجند لا يستقرون في السلطة مدة طويلة . وتحولت الجزائر إلى ما يشبه الجمهورية العسكرية التي يصل فيها كل ضابط إلى منصبه حسب أقدميته . ولما كان الاغا لا يظل قائدا للجند إلا لمدة شهرين فإن الاستقرار أصبح يعوز هذا النظام الجديد . وكثيرا ما كان الاغا يرفض تسليم إختصاصاته لمن يليه في الأقدمية ، ونتج عن ذلك أن معظم الاغوات كانوا يقتلون بأيدي من يليهم في السلطة . ولم يستمر هذا النظام إلا لمدة ١٢ سنة ، وأنهاك قواد الجيش ، وسمح بالتالي بازدياد أهمية رؤساء البحر من جديد ، وإستيلانهم على السلطة في سنة ١٦٧١ ، وبدأوا بذلك المرحلة الرابعة من نظم الحكم في الجزائر ، والتي إمتدت حتى سنة ١٨٣٠ وكان آخرهم هو حسين داي الذي سقطت في عهده مدينة الجزائر في أيدي القوات الفرنسية .

و كانت الجزائر تنقسم إداريا إلى ثلاث ولايات هي ولاية قسطنطينة في الشرق وولاية تيطرى في الوسط وولاية وهران وعاصمتها المعسكر في الغرب . وكان على كل من هذه الولايات أحد البكوات لإدارتها . وكان نظام الحكم العسكري يقوم على أساس تجميع القوات المحاربة في العواصم ، وخروج هذه القوات في مواسم الحصاد في شكل طوابير عسكرية لجمع الضرائب من الأهالي . والواقع أن كل بك من البكوات كان يشرف على عدد من القادة في القبائل . وكان هناك نظام معين لتسليم مبلغ معين من المال إليه رئيسه في كل عام . وهو في ذلك يشبه إلى حد كبير نظام الالتزام الذي كان معمولاً به في مصر وسوريا حين دخول القوات العثمانية إليها . وكان يسمح للدولة بربط ميزانيتها على أرقام ثابتة ومحددة ، ولكنه لا يدخل في الاعتبار قلة الأمطار والابوثة التي تنتشر بين المواشي والآفات التي قد تصيب المحاصيل . وبذلك ثقل العبء على الفلاح والمنتج ومربي المواشي في الوقت الذي عجزت فيه الإدارة عن المشاركة في تطوير وسائل حياته . ومع استمرار الزمن تجددت الأوضاع وفي غير صالح القوى المنتجة أوحق صالح الحاكين ، ولولا استمرار عمليات الجهاد البحري لعاشت هذه الأقاليم في ضنك واضح وتقهقر مستمر في الانتاج .

ولقد تطور الشكل العام لمدينة الجزائر العاصمة في خلال الحكم العثماني . وكانت قد بدأت منذ أوائل القرن السادس عشر باستقبال عدد من المهاجرين الأندلسيين ، فزاد إتساعها وكثرت فيها المباني الأندلسية ، خاصة وأن المهاجرين الجدد كانوا من الأثرياء الذين وصلوا بما خف حمله وعظمت قيمته من الأموال . وظهرت في مدينة الجزائر طبقة وسطى تعيش من أموالها وفي مساكن مريحة ، وتمتلىء بوسائل الترف التي كانت تستوردها من البندقية وفلورنسا وبقية الإمارات الأوروبية . وكانت هذه الطبقة تعمل في التجارة

إذ أنها قد أصبحت مع الثرف عاجزة عن استخدام السلاح وسيلة لعيشها . وساعد نمو هذه الطبقة على استمرار ورود القوافل من افريقية السوداء إلى المراكز الجزائرية الكبيرة ، وأتت من هذه العملية كثير من أبناء هذه الطبقة المتاجرة في الجزائر .

وأصبحت مدينة الجزائر قصبه هامة لعملية الجهاد البحري ، وكثرت فيها بالتالي عدد الاسرى المسيحيين ، وزادت فيها كمية الغنائم . ومع الاتحاد مع الدولة العثمانية أصبحت مدينة الجزائر تضم بعض الاتراك مع الالبانيين أو الأرناؤوط والجراكسة ، وبعض السوريين علاوة على سكان الجزائر نفسها ، ومع عدد من الاسرى الايطاليين والفرنسيين والاسبانيين الذين كانوا يستخدمون في البناء ، كما يستخدمون في التجديف على السفن .

ولقد أصبح المجتمع في مدينة الجزائر في ذلك الوقت خليطا عجيبا ، وله صفة «الدولية» إلى حد بعيد . وكان الرجال يأتون إليها من كل المدن الاسلامية ، التي لها مواصلات سهلة ، وخاصة بحرية ، مع هذه العاصمة . وكانوا يأتون إليها للتجارة ، أو الجهاد أو للعمل في البحرية ، ولذلك فان عددا كبيرا منهم كان يأتي من الدولة العثمانية . ولكن درجة «التخليط» في السيدات كانت أكبر من ذلك بكثير ، فقد كانت هناك الاندلسيات ، أو السيدات من سلالة الاندلس ، والمغربيات ، وكان عدد من الضباط الانكشارية أو رؤساء البحر يأتون بزوجات لهم من الاناضول أو حتى من استامبول ، هذا علاوة على الجوارى البيضاء التي كانت وضعيتهم معترف بها في المجتمع في ذلك الوقت ، وكان عدد منهم يصبح سيدات للقادة والوجهاء نتيجة لاعتمادهم الاسلام ، أو اعطاء أزواجهن الذرية التي يرغبون فيها . وكانت عملية الجهاد البحري والتعرض للسفن أو للموانئ الاجنبية ، في جنوب أوروبا

والخوض الغربي للبحر المتوسط تمون المجتمع الجزائري بعدد من الأسرى من الجنس اللطيف ، ينهى باغابهن اللطاف في حریم الرؤساء والقواد ، ويحددون من دماء المجتمع ويقوم المجتمع بهضمهم .

ولا شك أن أوصاف الأوربيين عن حياة الحریم في هذا المجتمع المغربي الإسلامي كانت تشمل على كثير من المبالغات ، وخاصة أمام الصعوبة زيارة الأوربيين لهذا الجزء من المجتمع الإسلامي ، وفي ذلك الوقت . ولكن المهم هو أن المجتمع في العواصم المغربية في ذلك الوقت كان إسلاميا ، وكان مغلطا ، وتأثر إلى حد بعيد بعملية الجهاد البحري ، كما أثر فيها .

ولقد ساعد تطور المجتمع على زيادة تركيز الأوضاع فيه ، وعلى زيادة الترف داخل الدور والقصور ، ومع الحسان . وانشغلت القيادة الموجودة هناك في ذلك الوقت بمنافساتها وبمؤمراتها مع بعضها ، وأدى ذلك إلى قلة إتصالها بالدولة العثمانية ، كما قل إتصالها بالنيابات الأخرى الموجودة في بلاد المغرب .

(٢) الحسينيون في تونس :

كان سنان باشا هو الذي وضع الاسس لتنظيم إدارة إقليم تونس بعد فتحه له في سنة ١٥٧٤ . واستفاد سنان باشا في هذه العملية بالنظم التي كانت متبعة في عهد الحفصيين . واعتبرت تونس بكونية تابعة لبك البكوات المقيم في الجزائر . ولكن سرعان ما شعرت الحامية العثمانية ، وكانت تتألف من الانكشارية ، والمقيمة في ذلك الوقت في تونس بقوتها ، فعملت على الاستيلاء على السلطة ، خاصة وأن الجزائر نفسها كانت قد رأت إزدياد نفوذ الانكشارية فيها في عصر حكم الباشاوات . وإذا كانت الجزائر قد خضعت بعد ذلك لحكم الاغاوات ، أو رؤساء الجنود ، وفي شكل جمهورية عسكرية ، فإن التونسيين قد توصلوا إلى فرض أحد الرجال

العسكريين كحاكم لنيابتهم، ولقبوه باسم الداي، ووافقت حكومة الأستانة على ذلك منذ سنة ١٥٩٠. والواقع أن رجال الحامية التونسية قد استخدموا لقب الداي قبل استخدام الجزائريين له، واستخدموه لرجل من رجال القوات البرية، مع العلم بأن الجزائريين سيمتحنونه لرؤساء البحر.

وكان أول داي لتونس هو إبراهيم رودسلي، واشتهر من بعده عثمان داي ثم يوسف داي والاسطى مراد الذي كان من رجال البحر. ولقد وضع دايات تونس نظام حكم للنياابة على أساس تقسيمها بين بكوات مسئولين عن الإدارة، ومسئولين في نفس الوقت عن جمع مبلغ معين من الضرائب. وهنا كذلك نلاحظ استقرار نظام الالتزام واهتمام الدولة به، وكعصب أساسي لاستمرار الإدارة العسكرية، ودون نظر إلى وسائل الإنتاج.

ومع الزمن زادت سلطة البكوات في تونس، وسيصل بهم الأمر إلى تولي السلطة بعد الدايات، ويصبح رئيس النياابة يسمى باسم الباي، في الوقت الذي سيصبح فيه اسم رئيس النياابة في الجزائر هو الداي.

ومع نمو هذه القيادات العسكرية، واستمرار ضعف الدولة سيحاول عدد من هؤلاء البايات الاحتفاظ بالسلطة في ذريته، ويحاولون بذلك تأسيس أسر حاكمة للأقاليم. كما نلاحظ من ناحية أخرى أنهم قد أهملوا سياسة الجهاد البحري، خاصة وأنهم كانوا من رجال البر لا من رجال البحر. وستصبح تونس في عهدهم مركزا تجاريا هاما، تأتي إليها القوافل محملة بمنتجات إفريقية السوداء، وتقوم بتوزيعها على التجار الأجانب، وخاصة في شبه الجزيرة الإيطالية وجنوب فرنسا، وذلك في نفس الوقت الذي كانت فيه تونس حلقة اتصال هامة تقع على طرق القوافل الموصلة بين أقاليم المغرب الأقصى والجزائر من ناحية، ومصر والحجاز والشام من ناحية أخرى.

ولقد تمكن مراد بك في أواسط القرن السابع عشر من أن يورث منصب الباي لابنائهم، فنشأت في تونس الاسرة المرادية التي ظلت تحكم البلاد حتى سنة ١٧٠٢ . وكان إستيلاء أسره أحد البكوات أو الضباط على السلطة في الاقليم تمهد ، مع ضعف هذه الاسرة ، لظهور شخصيات أخرى قوية من بين البكوات، تحاول الاستيلاء على السلطة بدورها، وتحاول توريثها لاسرتها من بعدها . وإذا كانت الدولة العثمانية قد وافقت على استيلاء مراد بك على السلطة ، فقد كان ذلك من ضعف منها ، ولم تكن لها مصلحة ثابتة في تغييره مادام ملتزما بدفع الجزية المعينة لحكومة الاستانة . بل نلاحظ أن السلطان قد منح مراد بك لقب الباشوية ، وبصفته واليا من الولاة العثمانيين في ممالك الدولة . ولقد احتفظ مراد بك بلقب باشا في نفس الوقت الذي احتفظ فيه بلقب الباي ، ومنذ هذا الوقت أصبح رؤساء تونس يعرفون باسم باشا باي . ولقد رأت تونس في عصر هذه الاسرة المرادية تنازعا على السلطة بين أفرادها للوصول إلى الحكم ، والتجاء بعض الامراء التونسيين إلى الجزائر لتأييدهم ضد الآخرين ، كما حدث في سنة ١٦٨٥ والتي تمكنت فيها الجزائر من إجبار التونسيين على دفع جزية سنوية لها ، استمرت في دفعها حتى سنة ١٨٠٧ .

ومع ضعف هذه الاسرة المرادية تمكن أحد الضباط من فرقة الانكشارية ، وهو حسين علي من الاستيلاء على السلطة ، وكان من أصل أرناؤوطي . وتمكن من توريث السلطة لابنائهم من بعده ، وبشكل يجعلهم يسمون الاسرة الجديدة باسمه ، أي الاسرة الحسينية ، وهي الاسرة التي ظلت تحكم تونس حتى اعلان الجمهورية فيها ، أي حتى سنة ١٩٥٧ . ولقد رأت هذه الاسرة كذلك تنازعا على السلطة بين أفرادها ، وادى ذلك إلى تفوق النفوذ الأجنبي في

تونس ، خاصة وأن موقعها الاستراتيجي كان هاما بشكل واضح بين معوضي
البحر المتوسط ، الشرق والغرب .

ولقد احتفظت الأسرة الحسينية في تونس بمظاهر الحياة التركية ، سواء
في قصورها أو في طريقة معيشتها ، وكانت رباطا يصل بين تونس والدولة
العثمانية رغم تفكك أواصر الصلات الفعلية بمرور الزمن ، ومع استمرار
الدولة العثمانية في الضعف . ولا شك أن انتشار المذهب الحنفي في تونس بعد
انتشار المذهب المالكي ، كان يدل على ناحية من نواحي التغير في هذا
الاقليم ، وزيادة الارتباط بالمذهب الرسمي لدولة الخلافة .

ويعتبر حمودة باشا باي من أشهر بابا تونس ، وخاصة في الفترة الأخيرة
من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، إذ أنه حكم تونس من
سنة ١٧٨٢ حتى سنة ١٨١٤ . وهي الفترة التالية لاستقلال الولايات المتحدة
عن إنجلترا ، والتي نشبت فيها الثورة الفرنسية ، والتي خرجت فيها حملة
الجنرال بوناپرت متجهة إلى مصر . ويعتبر حمودة باشا أول باي يعتمد على
موارده « المحلية » في عملية التجنيد . وبعد اعتماد تونس فيما مضى على قوات
الإنكشارية ، وكانوا من الأتراك والعثمانيين ، أخذ حمودة باشا في تجنيد
أبناء العرب . وحين حاول رجال الإنكشارية إعلان الثورة عليه استند إلى
قوات العرب لمواجهة القوات العسكرية القديمة . وسيساعد هذا العامل على
إقامة توازن داخلي في تونس ، رغم احتفاظها بعلاقاتها الرسمية مع الدولة
العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية . وستعتمد تونس على هذه الصلات حين
تزيد أمامها الأخطار الخارجية ، وخاصة نتيجة لعملية الجهاد البحري ، ثم
محاولة الدول الأوروبية فرض سيطرتها على الملاحة في البحر المتوسط ،
وعلى الأقاليم الإسلامية المطلة على هذا البحر ، منذ أوائل القرن التاسع عشر .

(٣) أسيرة القرمانيين في طرابلس :

أدى ضعف الدولة العثمانية إلى تفكك الروابط التي تربطها بولاية طرابلس الغرب في نفس الوقت ضعفت فيه روابطها بكل من تونس والجزائر. وإذا كانت القيادات العسكرية والبحرية هي التي تمكنت ، مع نموها ، من السيطرة على هذه الأقاليم المغربية ، فإن قيادة موازية ومشابهة لهم تمكنت كذلك من السيطرة على السلطة في إقليم طرابلس الغرب في السنوات الأولى من القرن الثامن عشر ، وهي قيادة القرمانيين الذين سيطروا على السلطة هناك ابتداء من سنة ١٥١١ ، واستمروا في السيطرة عليها وفي أسرهم حتى سنة ١٨٣٥ حين عادت السلطة إلى الحكم العثماني المباشر .

وينتسب القرمانيون إلى مدينة قرمان في الأناضول ، وجاء جد مؤسس الأسرة إلى طرابلس ، وبصفته بحارا صغيرا ، ثم تمكن من امتلاك بعض المزارع والتخيل في حي المنشية المجاور لمدينة طرابلس. ومع الزمن أصبحت له عصبية قوية ، وخاصة بعد أن تزوج أبنائه مع الأسر القوية في الأقليم. ووصل ابنه يوسف إلى مرتبة باش أغا الفرسان في منقطة الساحل في عهد الوالي خليل باشا ، وهو والد أحمد باشا القرماني ، الذي تمكن من الاستيلاء على السلطة ، ومن تكوين ملك وراني شبه مستقل له ولاسوته لمدة قرن وربع قرن من الزمان ، وإن كان قد احتفظ ببعض مظاهر السيادة للدولة العثمانية .

وبعد أن كانت هذه الأسرة قد نشأت بين الفرسان ، يظهر زيادة اعتمادها على البحرية ، وبصفتها وسيلة من الوسائل الفعالة للجهاد الإسلامي ، ووسيلة كذلك للحصول على الغنائم البحرية ، وعلى الأسرى ، وكدعائم أساسية للحكم والسلطة في ذلك الوقت .

ولقد أظهر الحكام القرمانيين استقلالاً في حكم إقليمهم عن الدولة العثمانية أكثر من ذلك الذي أظهره كل من حكام تونس والجزائر ، وربما رجع ذلك إلى قرب طرابلس من عاصمة الدولة العثمانية ، وتصميمهم على الظهور بمظهر المستقبل ، حتى يتمكنوا من الاستمرار في عمليات الجهاد البحري ، وما يتبعها من أسر وغنائم ، وبصفة مصالح مادية لا يمكن تجاهلها . ولقد استتبع ذلك من القرمانيين أن يقوموا بفرض الاتاوات على السفن المسيحية التي تمر في البحر المتوسط ، كما استتبع عقد المعاهدات مع الدول الأوروبية التي توافق على دفع الجزية لهم ، حتى يمتنعوا عن التعرض للسفن التي تسافر تحت رايتهم في البحر المتوسط . كما استتبع عقد المعاهدات الدولية أو التجارية مع ممثلي وقناصل وسفراء الدول الأوروبية ، واتخاذ موقف الحرب تجاه سفنها ، وكل ذلك من المظاهر الفعلية للسيادة الخارجية للدولة . وبذلك ظهرت إمارة القرمانيين في طرابلس الغرب على أنها أكثر استقلالاً «دولياً» من نيابات تونس والجزائر .

ولقد وافقت الدولة العثمانية على سيطرة هذه الأسرة على طرابلس ، وحق بعد أن أصبحت العلاقة بين النيابة وبين الدولة الاميراطورية هي مجرد علاقة إسمية وولاء للسلطان خليفة المسلمين .

ولكن علينا أن نذكر أن الاستمرار في التفاعل مع الدول الأوروبية ، ومع عملية الجهاد البحري ، وفرض الاتاوات ، وفي نفس الوقت الذي نمت فيه الدول الأوروبية ، وزاد تبلور مصالحها بشأن الملاحة ، وتصميمها على ضمان أمن نقل التجارة ، قد أدى إلى اصطدامات بين حكام طرابلس الغرب وبين الدول الأوروبية ، وبشكل جعلهم يصممون على إنهاء هذا الوضع ، وخاصة مع بداية القرن التاسع عشر ، الذي ازدادت فيه أهمية

البحر المتوسط بالنسبة للملاحة العالمية من جديد ، وخاصة بعد خروج الحملة الفرنسية صوب مصر . وإذا كانت الأسرة القرمانلية قد نجحت في إجبار كل من بريطانيا وفرنسا وإسبانيا على دفع الاتاوات اللازمة لسلامة سفنها في البحر المتوسط ، فإن اصطدام الطرابلسيين بسفن الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت قد بدأت في زيادة اهتمامها بالملاحة في ذلك الوقت ، قد أدى إلى أزمات واضحة ، وإلى هجمات قامت بها أساطيل الولايات المتحدة ، ثم الأساطيل البريطانية ، على سواحل طرابلس الغرب ، في بداية القرن التاسع عشر . وأدى كل ذلك إلى إضعاف الأسرة القرمانلية ، وخاصة بعد أن قلت مواردها من الاتاوات ، وكانت قد عجزت عن التفكير كذلك في تطوير وسائل الإنتاج .

ومع زيادة التنافس بين أفراد الأسرة القرمانلية وبعضهم ، والتجاء عدد من أفراد هذه الأسرة إلى محمد علي في مصر ، طلبا لتأييده ضد العناصر الأخرى ، وخاصة في الوقت الذي وضع فيه دروشتي مشروعة للإفادة من قوة محمد علي في تأديب داي الجزائر ، وظهور خطر محمد علي واضحا على كل أقاليم شمال إفريقية ، والتجاء عدد آخر من الأمراء القرمانليين إلى سلطان المغرب الأقصى طلبا للتأييد — أدى كل ذلك إلى عودة إلتفات الدولة العثمانية إلى هذه النياية المغربية .

ولكن كل هذه العوامل لم تكن لتمنع من استمرار الصلات الروحية ، أو صلات السيادة مع الدولة العثمانية . وحين قررت الدولة الإفادة من سفن نيابات شمال إفريقية لمواجهة حرب المورة ، وقام خسرو باشا ، وإلى مصر السابق ، وقبودان باشا الأسطول العثماني ، بزيارته لكل من الجزائر وتونس وطرابلس ، لجمع السفن الحربية ، إستمروا بعد ذلك في رحلته ،

وشارك القرمانليون في هذا الأسطول المتحد بعدد من سفنهم ، دخل بها
خمسرو باشا إلى ميناء الاسكندرية سنة ١٨٢٦ . وشاركت هذه السفن
نفس مصير الأسطول المصري في موقعة نقارين في العام التالي .

ومع تأزم العلاقات الفرنسية الجزائرية في نفس هذه الفترة ، والوصول
بعدها إلى مرحلة محاصرة ميناء الجزائر ، ثم نزول القوات الفرنسية فيها سنة
١٨٣٠ . ظهر أمام الدولة العثمانية خطر الدول الأوروبية على نيات المغرب
الكبير . وجاءت بعد ذلك حرب الشام التي توغلت فيها القوات المصرية
شمالا حتى الاناضول ، وهددت فيها عاصمة الدولة العثمانية . وكان نمو خطر
دولة محمد علي في مصر ، وخطر نزول الدول الأوروبية إلى شمال إفريقيا
يدفع بالدولة العثمانية إلى إعادة سيطرتها على نيابة طرابلس ، وخاصة بعد
أن ازداد فيها التناحر بين الأمراء والبكوات القرمانليين . وإنهت هذه
المرحلة بمجيء الأسطول العثماني بقيادة نجيب باشا ، قائد البحرية العثمانية
إلى ميناء طرابلس سنة ١٨٣٥ ، وانتهاء حكم أسرة القرمانليين ، وإعادة
طرابلس الغرب ولاية خاصة لحكم الدولة العثمانية . وبدأ بذلك العهد العثماني
الثاني في طرابلس ، عهد الولاية ، الذي استمر من سنة ١٨٣٥ حتى سنة ١٩١١
حين اغارت إيطاليا على الولاية ، وضمتها إليها ، ووضعها تحت سيادة
تاج سافوي .

والمهم هو أن هؤلاء القادة الطرابلسيين قد أهملوا وسائل الانتاج ،
وربطوا نظامهم بالنشاط العسكري والنشاط البحري ، في وقت تطورت
فيه وسائل الانتاج في العالم الغربي . وكان اعتمادهم على عملية الجهاد
البحري والمعارك ، وعلى الغنائم والسلب والسبي ، سببا في تدهور الأحوال
في إقليمهم .

(٤) استمرار الجهاد البحري :

لقد استمرت عملية الجهاد البحري في كل نيايات شمال افريقية ، وعلى أساس أنها مظهر نشاط مهم من مظاهر الحياة العامة في هذه الأقاليم الإسلامية ، التي ارتبطت بالدولة العثمانية . واسكن استمرار عملية الجهاد البحري عادت من ناحية على قيادات هذه النيايات بمكاسب ومغانم ثابتة ، وتسببت من ناحية أخرى في سوء العلاقات بين هذه النيايات وبين الدول الأوربية التي ازداد اهتمامها بالتجارة البحرية في البحر المتوسط في ذلك الوقت . ولا ننسى أن اعتماد هذه النيايات في مظاهر نشاطها على موارد الجهاد البحري صرف هذه للقيادات عن التفكير في الالتفات إلى تطوير وسائل الإنتاج نفسها . وفي الوقت الذي تطورت فيه الأوضاع في الدول الأوربية وظهرت فيه الصناعة ، بما تحتاج إليه من مواد خام وأسواق للتوزيع ، تركزت الأوضاع في نيايات المغرب وتجمدت داخل إطار الحصول على مبلغ معين من الضرائب ، يفرض على منطقة معينة ، أو الاستمرار في هجمات تعود على الدولة بموارد في شكل غنائم .

ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية في هذه النيايات ، نتيجة للانصراف عن الإنتاج ، والانصراف بالتالي على الموارد اللازمة للتعليم وتحسين الصحة وتحسين وسائل الإنتاج ، ضعفت هذه القيادات الوطنية ، في وقت استمر فيه الصراع بين القوى الموجودة في الميدان ، سواء أكانت وطنية أو أجنبية . وكان من الطبيعي أن تتخذ الدول الأوربية موقف عداء صريح تجاه استمرار عمليات الجهاد البحري ، وخاصة في وقت نما فيه القانون الدولي العام ، مستندا إلى مجتمع الدول الأوربية الغربية أو المسيحية ، ودون إعراف منه بدخول القوى الإسلامية ، وحتى الدولة العثمانية ، داخل نطاق

هذا المجتمع الأوربي ، الذي يسوس علاقاته القانون الدول العام . وإذا كانت أوربا قد نظرت إلى عملية تقسيم بولندا مثلاً على أنها تتعارض مع مبادئ وأسس القانون الدولي العام ، فإن ذلك لم يمنع سياسة أوربا وفقهاء القانون الدولي فيها ، من وضع أكثر من مائة مشروع لتقسيم الدولة العثمانية .

ومع ازدياد اهتمام الدول الأوربية بالملاحة في البحر المتوسط ، بعد حملة الجزائر بونابرت على مصر ، سيزداد التفتات هذه الدول إلى « العقبات » التي تعرقل مرور التجارة فيه . وستظهر مشروعات أوربية لوقف عملية الجهاد البحري الإسلامي عند حدها ، ومشروعات أخرى لفرض السيطرة الأوربية على أقاليم المغرب الكبير . وسيكون ذلك صراعاً من أجل الحياة ، صراعاً ينتهي بانتصار الأقوى ، والأكثر تطوراً .

ولقد حدث ذلك في النصف الأول من القرن التاسع عشر حين جاءت فرنسا لاحتلال الجزائر ، ودقت بذلك أول اسفين استعماري في قاب بلاد المغرب الكبير ، وقضت على أكبر قيادة وطنية مجاهدة موجودة فيه .

أما المغرب الأقصى فإنه كان قد عاش على وسائل أخرى ، وازداد تبلور شخصيته ، وتبلور قياداته في شكل يختلف عن شكل بقية القيادات الموجودة في الأقاليم المتحدة مع الدولة العثمانية .

الفصل الخامس

دولة العلويين

كانت القيادة الموجودة في المغرب الأقصى قد احتفظت لنفسها بحرية واضحة في حركاتها وطريقة حكمها للأقاليم ، وسيطرتها عليه ، وبشكل منفصل أو مستقل عن ذلك الذي سارت عليه القيادات الأخرى الموجودة في بقية أقاليم المغرب الكبير في ذلك الوقت ؛ ولكن عصر الضعف والتقهقر الذي عاشه المغرب الأقصى بعد وفاة أحمد المنصور الذهبي أدى إلى تفكك الأقاليم من الناحية السياسية والناحية الإدارية ؛ وظهرت قيادات كثيرة في الميدان ، كان بعضها يتمثل في الطرق الصوفية ، وبعضها الآخر يتمثل في تجمعات كبيرة لرجال القبائل ، كما ظهرت بعض القيادات التي عملت على الكفاح ضد الاستعمار الأجنبي مثل العياشي . ولقد دفعت هذه الحالة بعدد من سلاطين المغرب الأقصى إلى التحالف مع القوى الأجنبية لتدعيم حكمهم في الأقاليم وكادت هذه الناحية أن تؤدي إلى عكس النتيجة الموجودة منها ، خاصة وأنها جاءت في وقت صمم فيه كثير من المغاربة على تحرير بلادهم . ولقد سمحت كل هذه الفوضى بظهور قيادة جديدة في الميدان ، تمكنت من الوصول إلى السيطرة على الأقاليم وإقامة حكم دولة جديدة فيه ، وهي دولة الأشراف العلويين ، والتي لا تزال تحكم المغرب حتى الآن .

(١) المولى اسماعيل وبناء الدولة العلوية :-

كانت القيادة الجديدة التي ظهرت هي قيادة الأشراف العلويين الذين كانوا قد استقروا منذ القرن الرابع عشر في إقليم تافيلالت في الجنوب الشرقي

للمغرب ، وهم أشرف علوبون وبنفسبون إلى الحسن بن الإمام علي . ولقد وصل نفوذهم حتى جنوب المغرب ووادي السوس في وقت ضعف دولة السعديين ، وزاد نفوذهم مع حاجة الأهالي إلى قائد جديد يعبر عن رغباتهم ، ويظهر البلاد بما أصابها ، ويوحد كلمتها أمام الأعداء . فبايع الأهالي المولى محمد الشريف إماماً عليهم في سجلماسة في سنة ١٦٣١ . وكان ذلك بداية لامتداد حكم قيادة جديدة .

ولقد انتزع المولى الرشيد الحكم من أخيه المولى محمد الشريف ، وتمكن في سنة ١٦٦٦ من دخول فاس عاصمة المغرب ، فيمكننا اعتباره بذلك ، وفي هذه الفترة ، مؤسس الأسرة العلوية في المغرب .

وإذا كانت الأسرة السعدية قد بدأت من قبل بمحاربة القوى المسيحية الإسبانية والبرتغالية المعادية للمغرب ، فسنلاحظ أن العلويين سيبدأون بمحاربة نيابة الجزائر ومهادنة القوى الأوروبية . وإذا كان أحمد المنصور الذهبي قد عمل على تحسين علاقاته بالإنجليز لمواجهة الأطماع الإسبانية والبرتغالية ، فسنلاحظ أن سلاطين الدولة العلوية سيعملون على تحسين علاقاتهم مع فرنسا حتى يواجهون بذلك الأخطار الإسبانية والبرتغالية والبريطانية .

والواقع أن حياة المولى رشيد لم تطل كثيراً بعد دخوله فاس ، وقتل في حديقة قصيرة حين اصطدم بافرع بعض الأشجار وهو يسير بسرعة ممطياً ظهر جواده ، فترك الحكم لأخيه المولى اسماعيل سنة ١٦٧٢ . والمولى اسماعيل هو الذي قام ببناء أركان الدولة العلوية ، وبثبيتها في الأقليم .

وكان المولى الرشيد قد أمضى كثيراً من وقته في عملية إخضاع المناطق المختلفة الموجودة في المغرب الأقصى . وكان علي المولى اسماعيل أن يستمر

في هذه العملية وبشكل يؤدي إلى توحيد البلاد . وكان الانقسام الداخلي ، والزعة الاقليمية ، وكذلك الزعة القبلية ، من المعوقات الكبيرة في هذا السبيل . ولكن المولى اسماعيل استخدم الشدة ، وإلى أقصى درجة يمكن تصورها ، للوصول إلى أهدافه .

واعتمد المولى اسماعيل على عدد من أفراد أسرته لحكم بعض المناطق في المغرب ، فعين واحدا منهم على مراكش ، والثاني على إقليم السوس . وساعده طول مدة حكمه ، الذي وصل إلى نصف قرن من الزمان ، على أن يصل إلى محققات واضحة في هذا الميدان . فلقد حكم المولى اسماعيل منذ عام ١٦٧٢ حتى سنة ١٧٢٧ .

وعلاوة على استناده إلى أفراد أسرته أستند المولى اسماعيل إلى جيش ثابت ومنظم ، ولأول مرة بهذا الشكل في تاريخ المغرب الأقصى . وبدلاً من اعتماد السلاطين فيما مضى على عدد من القبائل الموالية ، اعتمد المولى اسماعيل على عملية تجنيد منتظمة ، وخاصة بين عناصر الرجال السود الذين كانوا قد حضروا أو أحضروا مع حملات أحمد المنصور الذهبي على السودان الغربي . فأصبح يجندهم في فرق خاصة تسمى العبيد البخاري ، وكان يجعلهم يقسمون على صحيح البخاري بالولاء له ، وكانوا يحتفظون في خيمة قائدهم بنسخة من هذا الكتاب يتبركون بها قبل النزول إلى معاركهم . ولا شك أن استخدامه لهذه القوة الافريقية جعلته يعتمد على عناصر تمتاز من الناحية الجسدية مثل امتيازها من الناحية المعنوية وارتباطها به دون أي شيء آخر ، وبصفته سيدهم ، وبصفته أمير المؤمنين . ولقد شجع المولى اسماعيل عملية ورود العبيد من السودان لاستخدامهم في قواته المسلحة ، وعمل على تزويجهم حتى يضمن الحصول على أجيال جديدة من المجندين الافريقيين . ولقد

دفعت الرغبة في الحصول على السودانين للتجنيد المولى اسماعيل إلى محاولة مد سلطته الفعلية صوب السودان من جديد ، وإن كان قد فشل في الوصول إلى المناطق التي كان أحمد المنصور قد وصل إليها من قبل . ورغم ذلك فقد خضعت الساقية الحمراء وشنقيط والجزء الشمالي من موريتانيا لحكمه . ولقد عمل المولى اسماعيل على ارسال الحملات المتتالية لمناطق المغرب المختلفة ، حتى يمكنه اخضاعها لسلطته العليا في العاصمة ، واعتمد على القوة الحربية في ذلك ، كما اعتمد على القسوة الفائقة . وكانت الحملات تدمر القرى الكاملة عند مرورها فيها ، وحتى تجبر الاهالي على الخضوع ، لسيد البلاد .

وبعد عمليات المولى اسماعيل الحربية لاختضاع مراکش سمع بالفتنة التي نشبت في أس ، فنصب نائبا عنه في مراکش وعاد إلى فاس حيث هم أعيانها المستاءون بقتله . إلا أنه علم بنيتهم في الوقت المناسب ، فلم يقع في شركهم . ولكن المتامرين قتلوا المولى زيدان بعد خيانتهم له ، فاستمرت الفوضى :

ولقد تمرد أهل فاس وبايعوا المولى أحمد ، وعمت الفتنة ناحية تازة والريف ، وفي نفس الوقت كان أربعة آلاف من الجنود قد خلعوا الطاعة أيضا . وخف المولى أحمد إلى الاتصال بالتمرديين . وحينما كان المولى اسماعيل بالريف حيث استطاع اخراج ثورته ، كان المولى أحمد قد استولى على تازة ، وكان أهل فاس يمدونه بقوات النجدة ، فأمر المولى اسماعيل أخاه المولى هاشم الذي كان يقيم في تافيلالت بالتوجه إلى فاس الجديدة ليحكمها طيلة غيابه .

ولما سمع الخضر غيلان بهذه الثورة ، وكان من رجال التحرير المغربي ،

ومن الرجال الودوديين الذين يحاولون ربط بلاد المغرب الكبير ببعضها ،
وكان لا جئاً في عاصمة الجزائر في ذلك الوقت ، ويطلب المعونة من الأتراك
- لما سمع بها حصل على المعونة وحضر إلى تطوان ، والتف حوله أهلها
وسكان أصيلا والقصر وكافة سكان ناحية الغرب . ومرة أخرى نجد أن
ميزان القوى يكاد أن يتغير في بلاد المغرب الكبير ، وبشكل واضح .

ولقد هاجم المولى اسماعيل تازة ، ولكن بدون جدوى . وكان سكان
فاس وفاس الجديد في قتال مستمر ، على حين كانت جولات غيلان سببا
في قطع طريق التجارة بين فاس وسلا . ثم وجه المولى اسماعيل جيشا إلى
غيلان فلم ينجح في مهمته ، كما يذكر السلاوي . فقرر المولى اسماعيل أن
يتوجه بنفسه إليه ، ورفع الحصار عن تازة . وبعد أيام قليلة وصل إلى مدينة
القصر ففاجأ غيلان الذي اضطُر إلى مواجهته بقوات قليلة العدد ، ثم انصرف
عنه معظمها . وحاول غيلان أن يقاتل المولى اسماعيل شخصيا ، ولكنه فشل
في تحقيق هذه الرغبة . ولكنه إستنفر الرجال وعادوا للمقاتلة حتى أصاب
العدد العديد من الأعداء ، قبل أن يسقط على الأرض جريحا . « فتقدم إليه
أحد الجنود السود وإحتز رأسه فأرسله المولى اسماعيل إلى فاس ، فأمر
المولى هشام بالطواف به عبر المدينة ، ثم أعاده إلى السلطان الذي أمر بدفنه
صحبة الجثة . » وجاء هذا النصر للمولى اسماعيل مباغتاً للثوار ، ومثبتاً
لدعائم حكم السلطان .

وعمل المولى اسماعيل على إنشاء خطوط طويلة من القلاع أو « القصبات » ،
وذلك للدفاع عن حدود المغرب الشرقية مع الجزائر ، وكذلك للدفاع عن
الأقاليم السهلة ضد مناطق الأطللس المتوسط ، وسكانه من زمور وزيان .

أما الخط الثالث فكان في أعالي الأطلس نفسها ، ويهدف الاحتفاظ بطرق التجارة والطرق الاستراتيجية الموصلة للجنوب في حالة سلم .

ويشتهر عهد المولى اسماعيل بأنه قد اشتمل على محاولات جريئة لتحرير المغرب من القواعد الاستعمارية الموجودة فيه ، وتمكن من استرداد المهدية أو المعمورة في سنة ١٦٨١ ، واسترداد العرائش في سنة ١٦٨٩ واسترداد أصيلة سنة ١٦٩١ . استردها من اسبانيا ، وإن كان قد فشل في استرداد سبتة ومليلة منهم . وقام بمحاولات لتخليص مزاجان من حكم البرتغاليين ، وإن كان قد فشل في ذلك ، وسينجح حفيده المولى محمد بن عبد الله في تخليص مزاجان سنة ١٧٦٦ . أما بالنسبة لطنجة فإن البرتغاليين كانوا قد استردوها بعد انفصالهم عن اسبانيا سنة ١٦٤٠ . ومع ضعف البرتغال وصعوبة احتفاظها بهذا الميناء قدمه ملك البرتغال لشارل الثاني ملك إنجلترا كجزء من بائنة إبنته عند زواجها بملك الانجليز . ولكن المغاربة حاصروا طنجة في سنة ١٦٨٤ ، واضطر البريطانيون لاختلافها بعد بضعة أشهر من الحصار ، توفيرا للنفقات ، واستعدادا لتركيز قواهم في جبل طارق .

وكانت علاقة المولى اسماعيل بالدولة العثمانية قد بدأت بداية سيئة ، إذ أنه حاول في السنوات الاولى من حكمه ضم تلمسان إلى مملكته ، ولكنه تراجع بعد أول اصطدام واعترف بالحدود التي كانت قائمة منذ عهد السعديين بين الدولتين . وحاول المولى اسماعيل كذلك التحالف مع مراد بك في تونس ضد الجزائريين ، ولكن هذه المحاولة لم تؤدي إلى نتيجة فعلية . وكانت قوة الرابطة الدينية أعمق من أن تخضع لمسألة حدود ، واضطر المولى اسماعيل إلى أن يهنيء الدولة العثمانية حين تمكنت من استرداد وهران من الاسبانيين سنة ١٧٠٨ . وظلت الروابط الدينية تجمع بين المولى اسماعيل

وأخوانه وجيرانه المغاربة المسلمين، رغم اصراره على استقلاله واصراره على أنه أمير المؤمنين، وبشكل يقدمه على سلطان الدولة العثمانية، ما دام من الاشراف العلويين.

ولقد تحسنت علاقة المغرب بفرنسا في عهد المولى اسماعيل. وعصره في فرنسا في ذلك الوقت لوى الرابع عشر. وكانت سياسة هذا الملك المعادية لكل من اسبانيا وانجلترا توحد بين مصالحه ومصالح المولى اسماعيل. وأرسل المولى اسماعيل إلى بلاط لوى الرابع عشر سفارة في سنة ١٦٨١ برئاسة محمد التميمي لعقد تحالف بين الدولتين. ولكن لوى الرابع عشر كان لا ينظر نظرة تقدير كافية للامرء المسلمين، خاصة وأنه كان يعتبر نفسه حفيداً سان لوى، والابن الأكبر للكنيسة الكاثوليكية. وجاءت مسألة تبادل الاسرى بين المغرب وفرنسا عقبة كأداء تمنع الوصول إلى اتفاق. وكان لوى الرابع عشر قد تشدد من قبل مع الجزائر في هذه المسألة، وكان لا يرغب في الافراج عن الاسرى المغاربة الذين كانوا يقومون بالتجديف في سفن الاسطول الفرنسى، ورفض السماح بزيارة السفير المغربى للاسرى المغاربة الموجودين في فرنسا. وإذا كانت هذه السفارة قد فشلت من الناحية السياسية فانها قد نجحت في تجديد العمل بالمعاهدة التجارية المعقودة بين البلدين سنة ١٦٣١، وفي الاعتراف بقيام حالة سلم دائمة بينهما، وبضمنهما حرية الملاحة. وكانت هذه المعاهدة كسبا لفرنسا التي سيزداد تعاملها التجارى مع المغرب مع مرور الزمن، وسيصبح على الحكومة المغربية أن توقف كل عمليات للجهاد البحرى أو للقرصنة تقع قرب سواحلها.

ولاشك أن هذه المعاهدة التجارية كانت بداية لعهد جديد في تاريخ المغرب. واستمع المولى اسماعيل إلى أوصاف محمد التميمي عن مظاهر الحضارة

الموجودة في فرنسا ، وكذلك عن جمال الفرنسيات . وأدى ذلك إلى تلك القصة المشهورة ، والتي تلخص في إرسال سفارة عبد الله بن عائشة إلى بلاط فرساي لطلب يد الأميرة دي كوتى ، ابنة لوى الرابع عشر الارملة الشابة ، كزوجة للمولى اسماعيل . ولقد أصبحت هذه القصة مادة خصبة للتندر ، وخاصة حين طلب لوى الرابع عشر من المولى اسماعيل الدخول في المسيحية لكي يتزوج من الأميرة .

وكانت الأيام الأخيرة من حياة المولى اسماعيل اباما مظلمة ، ضعفت فيها صحته وزادت ضده المؤامرات ، واشتملت على اصدار أمره باغتيال أحد أبنائه ، بقتله بالوسائد بعد أن فقد وعيه في الشراب ، ونفذتها الجاريات ، واشتملت على تنفيذ الحد وبيده وفي ابن آخر من أبنائه ، كما اشتملت على أوقات يقضيها في الصلاة والتعبد . ومع وفاة المولى اسماعيل دخل المغرب في دور حروب داخلية وتنازع على السلطة امتدت من سنة ١٧٢٧ حتى سنة ١٧٥٧ ، واشتملت على حكم ستة من السلاطين . ولم يخرج المغرب من هذه الفترة الا بوصول المولى محمد بن عبد الله إلى الحكم سنة ١٧٥٧ .

(٢) المولى محمد بن عبد الله :

عاد الاستقرار إلى المغرب مع حكم هذا السلطان ، حفيد المولى اسماعيل ، والذي استمر حكمه حتى سنة ١٧٩٢ . وتعتبر فترة حكم هذا السلطان فترة زاهية ومزدهرة في تاريخ المغرب ، خاصة وأن الاستقرار سمح بازدهار التجارة ، كما سمح بازدهار العلوم والمعارف .

ولقد سار المولى محمد بن عبد الله على سياسة المولى اسماعيل في محاولة تحرير بقية أراضي المغرب من القواعد الاستعمارية . ونجح في استرداد مزاغان من يدى البرتغاليين . وحاول أن يسترد سيته وملايكة في سنة ١٧٧٣

وسنة ١٧٧٤ ولكنه فشل في ذلك . وإذا كانت اسبانيا قد اعترضت بأن هذه القواعد قد أصبحت اسبانية وأن المغرب قد اعترف بذلك في معاهداته معها فإن المولى محمد بن عبد الله قد أصر على أن الهدنة لا تنطبق إلا على العمليات البحرية فقط . كما أنشأ المولى محمد بن عبد الله ميناء الجديدة لتسهيل عملية تصدير المواد الأولية المغربية صوب الخارج . ولقد استلزمت عملية احياء التجارة المغربية الخارجية من المولى محمد بن عبد الله أن يدخل في معاهدات تجارية مع معظم الدول الأوربية ، وحق مع اسبانيا نفسها ، رغم وجود المشكلات معها بشأن سبتة ومليلة . ولكن المولى محمد بن عبد الله كان أكثر ميلا إلى دول شمال أوربا عنه إلى الدول اللاتينية ، وخاصة مع تكتل هذه الدول البروتستانتية الشمالية ضد اسبانيا وفرنسا في حرب السنوات السبع . وعقد المولى محمد بن عبد الله معاهدة تجارية مع الدانمارك ، كما جدد المعاهدة المعقودة مع بريطانيا سنة ١٧١٦ . وإذا كانت فرنسا قد إنهزمت في هذه الحرب في أوربا فانها قد أرسلت حملة تأديبية إلى العرائش وسلا ، بدعوى العمل ضد القرصنة . ولكن المولى محمد بن عبد الله لم يظهر عداواً لفرنسا نتيجة لذلك ، خاصة وأنه كان ضد فكرة استمرار قيام بعض العناصر من المجاهدين البحريين بعملياتهم ، دون أوامر منه ، وفي شكل يتضارب مع المصالح العامة للدولة . بل نجد أن المولى محمد بن عبد الله قد دخل مع فرنسا في مباحثات لعقد معاهدة صداقة وتجارة تمت بالتوقيع على معاهدة سنة ١٧٦٧ والتي أيدت فكرة الحماية التي كانت قد ذكرت من قبل في المعاهدة الفرنسية المغربية سنة ١٦٨٢ وتدعم بذلك حق القناصل الفرنسيين في حماية التجار ومن يدخل في خدمتهم حتى من غير الرعايا الفرنسيين .

وأخيرا فإن فترة حكم المولى محمد بن عبد الله قد عاصرت استقلال

الولايات المتحدة الأمريكية . واقترح الكونغرس الأمريكي في سنة ١٧٨٩ عقد معاهدة صداقة وتجارة مع المغرب الأقصى ، كما أنه وسط المولى محمد بن عبد الله لدى نيابات تونس وطرابلس لوقف اعتداء سفنهما على السفن الأمريكية في البحر المتوسط . وقام المولى محمد بن عبد الله بدور الوساطة ، وإن كان قد فشل فيه ، نتيجة لاصرار النيابتين على ضرورة دفع الولايات المتحدة لاتارة سنوية معينة . وبعد تولية جورج واشنطن رئاسة الولايات المتحدة بعث برسالة شكر إلى المولى محمد بن عبد الله في سنة ١٧٨٩ ، وتحدث في هذه الرسالة عن الصداقة التي قامت بين البلدين منذ قيام الجمهورية . والواقع أن مراسلات المولى محمد بن عبد الله ، مع الكونغرس الأمريكي تعتبر أول اعتراف دولي بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية . ولن تنسى الولايات المتحدة للمغرب ذلك ، وستكون قنصليتها في طنجة ، التي ستنشئ سنة ١٨٢٠ أول قنصلية أجنبية في المغرب .

ويتميز حكم المولى محمد بن عبد الله على حكم كل من المولى اسماعيل ، وحكم أحمد المنصور الذهبي بأنه قد عمل توطيد الروابط مع الدولة العثمانية ومع بلاد المشرق العربي . وقام بمراسلات كثيرة ، وبتبادل الهدايا مع الباب العالي ، كما أنه تصاهر مع الشريف سرور في مكة .

ويروى لنا صاحب الاستقصا أن المولى محمد بن عبد الله أرسل في عام ثمانين ومائة وألف هجرية خديمة الرئيس عبد الكريم راغون التطواني سفيراً إلى السلطان مصطفى العثماني ، وأصاحبه هدية نفيسة مكافأة له على هديته التي كان قد أرسلها مع السيد الطاهر بن عبد السلام السلاوي... ولما دخلت سنة إحدى وثمانين ومائة والف ، قدم الحاج عبد الكريم المذكور من عند السلطان المذكور ومعه هدية عظيمة أعظم من الأولى ، وهي مركب

موسوق بالمدافع والمهاريس النحاسية ، واقامتها واقامة المراكب القرمصانية من صوار ونخاطيف وقلوع وقمن وحبال وبرميل وغير ذلك من آلات البحر ، وفيها ثلاثون من مهرة المعلمين الذين لهم المعرفة بافراع المدافع والمهاريس والكور والبنب ، وبضاعة والمراكب ، وفيهم معلم مجيد في الرمي بالمهراس إلى الغاية ، فزلوا بمرسى العرائش .

« قال صاحب البستان : وكنت يومئذ واليا بها فورد أمر السلطان بتوجيه المعلمين إلى فاس ، يقيمون بها حتى يقدم السلطان من مراكش إلى مكناسة فيجتمعون به هناك ، ولما وصل السلطان إلى مكناسة وحضروا عنده فاوضحهم في الخدمة وأراد أن يحيي آثار دار الصنعة التي كانت بسلانم منع بها المراكب الجهادية على عهد الموحدين وبنى مريم ، ففسالوا : نحتاج أن تبني لنا داراً على هيئة كذا ، ومن نعتها كذا وكذا ، ورسموا له شكلاً في قرطاس ، فرأى أن شكلها لا يتم في عشرين سنة ولا أكثر ، ولا يكفى في بنائها مال ، فأعرض عن ذلك ، وبعث معلمى البنب إلى تطوان فكان أحدهم يفرغ البنب من قنطارين ، وبعث معلمى المراكب إلى سلا ، فأنشأوا فيها ثلاث شكطريات ، وبعث معلم الرمي إلى رباط الفتح فكان يعلم بها الطبعية من أهل سلا والرباط ، وتخرج على يديه نجباء . ومن ثم توارث أهل العدوتين هذه الصناعة مدة إلى أن لم يبق بها اليوم إلا الاسم ، ورد أصحاب المدافع والمهاريس إلى فاس ، فاقاموا بها إلى أن توفوا هناك » .^(١)

ولقد ساعد كل ذلك على زيادة ازدهار تجارة المغرب ، وقوافل الحج مع بلاد الشرق الأدنى ولا شك في أن زيادة الصلات مع الحجاز والجزيرة العربية في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر والسنوات الأولى من

(١) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى . الجزء الثامن . ص ٣١ - ٣٢ .

القرن التاسع عشر قد عمات على احتكاك فكري ، في وقت اشتد فيه ساعد الثورة الوهابية ، والحركة السلفية الاسلامية في بلاد الحجاز . ولقد أثر ذلك على المغرب الاقصى ، إذ أنه سيتخذ بعد ذلك مواقف واضحة تجاه الطرق الصوفية وتجاه المخرافات والشوائب التي دخلت في الدين الاسلامي .

ولاشك أن وقوع هذا الاحتكاك في هذا الوقت الذي جاءت فيه الحملة الفرنسية إلى مصر جعل خلفاء المولى محمد بن عبد الله ، وعددا من ابنائه يقومون بعمليات جريئة في إقليم البحيرة للدفاع عن مصر ، ولمقاومة الغزو الفرنسي . كما أن عدداً منهم قد اضطروا ، وهو في طريق الحج ، إلى العودة إلى الحجاز ، لاستنصار الرجال ، وعادوا بهم إلى الصعيد ، واقلقوا مضاجع الفرنسيين في المنيا واسيوط وسوهاج وقنا . وهي فترة فريدة في تاريخ المغرب وتاريخ المشرق في نفس الوقت .

(٣) المغرب الاقصى في بداية القرن التاسع عشر : -

لقد ظهر الضعف واضحا على المغرب بعد نهاية حكم المولى محمد بن عبد الله سنة ١٧٩٤ . وكانت الاحداث الدولية تسير بسرعة مع الثورة الفرنسية ، وقيام صراع دولي في القارة الاوربية . ولقد اضطروا المولى سليمان إلى محاولة تمحيش الاصطدام مع الدول الاوربية ، فاتخذ موقفا صريحا ضد عملية الجهاد البحري ، وذهب به هذه السياسة إلى أن باع سفنه الحربية إلى نيابات تونس والجزائر ، وإلى أن يحرم على رعاياه التجارة في البلاد المسيحية . ولقد حدد المولى سليمان مدينة طنجة مقراً للقنصليات الاجنبية في المغرب .

وحدد المولى سليمان الموانئ التي يجوز لتجار الاجانب الاقامة فيها . وفي عهده قام عدد من الاوربيين بزيارة المغرب ، مثل دي مانجو داباديا الذي تنكر في شكل أحد المسلمين من الشرق الأدنى ، وانتحل اسم علي بك العباسي

لزيرة البلاد . ونلاحظ أن المولى سليمان، وهو الذى عاصر الثورة الفرنسية و نابليون قد فشل ، أو امتنع ، عن القيام بدور واضح فى الناحية الدولية، مثلبا قامت به الجزائر مثلا . وراعى معاهدة الصلح المعقودة مع اسبانيا سنة ١٧٩٩، ولم ينتهز فرصة وقوع اسبانيا فى أيدي نابليون لكى يطالب بسببة ومليلة . وبدأ المغرب بذلك الدخول فى دور العزلة فى الوقت الذى أخذ فيه الغرب فى التفكير فى ضرورة السيطرة على بلاد المغرب الكبير .

وإذا كان المولى عبد الرحمن الذى تولى الحكم سنة ١٨٢٤ قد حاول أن يجدد حركة الجهاد البحرى، إلا أنه فشل فى ذلك . وفى عهده استولت فرنسا على الجزائر سنة ١٨٣٠ .

خاتمة الباب

وصل الحال ببلاد المغرب الكبير إلى نوع من تركيز الأوضاع تحت قيادات إقليمية ، ارتبط بعضها بروابط قوية أو اسمية مع الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية ، مثل دايات الجزائر ، وبايات تونس وحكام طرابلس ، واحتفظ الآخرون باستقلالهم الفعلي وبشكل واضح مثل السلاطين السعديين والعلويين في المغرب الأقصى .

ولكن هذه الروابط مع الدولة العثمانية قد ضعفت نتيجة للضعف العام الذي أصاب الدولة ، ونتيجة لعزلة كل إقليم عن الأقاليم الأخرى ، وتفرغ القيادات لاستغلال الأهالي ، ودون تطوير في وسائل الإنتاج .

لقد كان الشكل العام لأقاليم المغرب الكبير في بداية القرن التاسع عشر هو التهمقر والتخلف ، أما البنيان فكان قد أصبح أقطاعيا إلزاميا متجمدا .

وحدث ذلك في وقت تمكنت فيه الطبقة الوسطى أو البورجوازية من الاستيلاء على الحكم في أوروبا ، أو في بعض أقاليمها ، وتمكنت بذلك الثورة الصناعية من النمو . ولقد احتاجت أوروبا إلى المواد الأولية ، وإلى الأسواق لتصدير المواد المصنوعة ، كما احتاجت إلى تأمين طرق المواصلات البرية والبحرية ، فدفعها كل ذلك إلى الاصطدام بأقرب المناطق المتخلفة إليها ، ودفعها إلى محاولة السيطرة عليها . وكانت تجربة فرنسا مع الجزائر هو أولى التجارب الأوروبية التي نجحت فيها فرنسا في اقتطاع الجزائر من جسد المغرب الكبير ، ودقت بذلك أول إسفين في هذه المنطقة ، وجاء ذلك بعد أن شعرت فرنسا بأهمية موارد الجزائر ، وأهمية إمكاناتها لها .

ويعتبر القرن التاسع عشر هو عصر هجوم الاستعمار على بلاد المغرب الكبير .

الباب الثاني

احتلال فرنسا للجزائر

إذا كانت فرنسا قد بدأت عملياتها الحربية للاستيلاء على نيابة الجزائر في سنة ١٨٣٠ فإن أصول فكرة هذه العملية تعود إلى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر . وارتبطت هذه العملية بالتطورات الهامة التي حدثت في العالم في ذلك الوقت . وكانت أحوال نيابة الجزائر وموقعها ومنتجاتها تجعل بعض الدول ، وخاصة فرنسا ، تطمع فيها من ناحية ، وتجعلها بالتالي تدخل في نطاق التنافس الدولي من ناحية أخرى . أما الدول غير الطامعة في الاستيلاء عليها ، فقد اهتمت بها كذلك وبذلك القدر الذي يساعد على التقليل من أهميتها البحرية التي تؤثر على الملاحة الدولية ، أو بتلك الدرجة التي تمنع وقوعها في أيدي قوى أخرى منافسة . ولقد تمكنت فرنسا . وفي ظروف معينة ، وفي نهاية الثلاثينات ، في القرن التاسع عشر ، من التصميم ومن البدء بتنفيذ مشروعها للاستيلاء على الجزائر ، والتوسع منها في كل إقليم النياية واستغلال مواردها الاقتصادية والبشرية لصالحها ، وادخالها عاملاً هاماً في السياسة الفرنسية الداخلية والخارجية ورغم المقاومة الوطنية العنيفة التي لقيتها فرنسا من القوى الوطنية الموجودة في الإقليم ، والتي امتدت لفترة ستة عشر سنة ، فإن الظروف الداخلية والخارجية ، والامكانيات المادية للجزائريين ، قد اضطرت هذه القوى الوطنية الجزائرية إلى وقف معاركها لكي يستمر فيها ، وفي شكل ثورات جديدة في هذه المنطقة أو تلك . وكتب الجزائريون أسمائهم وأسماء معاركهم وثوراتهم الوطنية بخط من نور في سجل تاريخ كفاح الشعوب المجاهدة من أجل استقلالها واستقلال غيرها . وكما كانت الجزائر هي الدرع الأول وخط المعركة الأول للدفاع عن العالم العربي والإسلامي ، فقد كان استيلاء الفرنسيين عليها نذيراً بضياع هذا الدرع القوى الثمين ، ونذيراً بدق أسفين استعماري . في قلب بلاد العروبة والإسلام ، التي كان عليها ، في ضعفها وهزالها ، أن تنتظر يوماً الواحد بعد الآخر .

الفصل السادس

الجزائر والأطماع الاستعمارية

كانت إمكانيات الجزائر سبباً أساسياً في طمع بعض الدول في الاستيلاء عليها وتفكير غيرها في السيطرة على هذه الإمكانيات أو تحويلها بشكل يجعلها لا تتعارض مع مصالحها . وإذا تتبعنا أهم علاقات نيابة الجزائر مع غيرها منذ بداية القرن التاسع عشر لوجدناها تتلخص في تمويل فرنسا — في عصر الثورة ونابليون — بالقمح ، ثم في محاولة بريطانيا تكتيل الدول للقضاء على البحرية الجزائرية منذ سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٢٤ ، ثم أخيراً مسألة النزاع الجزائري الفرنسي حول دفع أثمان القمح بما أدى إلى تدهور الموقف وخلق الذرائع للحصار البحري والاستعداد للحرب . ويكفي هنا تتبع هذه المشكلات ، في تسلسلها التاريخي ، لشرح الأطماع الاستعمارية في الولاية ، وشرح أسباب عملية استيلاء الفرنسيين عليها .

(١) الولاية الجزائرية واسطواناتها : —

ازدادت أهمية الجزائر الاستراتيجية بشكل واضح في البحر المتوسط مع الثورة الفرنسية متى حاولت استخدام هذا البحر وسيلة للوصول إلى مصر ولضرب بريطانيا في الهند ، ومع نابليون الذي فكر في تكوين إمبراطورية له تشمل على أجزاء هامة من الدولة العثمانية وإقليم شمال إفريقيا . وظهرت مدينة الجزائر في موقع متوسط بين القواعد البريطانية في جبل طارق وفي مالطة ، بما يدعم السيطرة البحرية البريطانية على البحر المتوسط في حالة استيلاء بريطانيا عليها ، أو الحصول على تسهيلات من حكومتها . وأقلقت فكرة إمكان قيام

تقارب أرتخالف جزائرى — برىطانى بال الحكومة الفرنسىة فى عصر الثورة وامبراطورية نابليون . وكانت فكرة الافادة من موقع الجزائر الاستراتىجى تراود نابليون فى حربى مع برىطانيا . ولا شك أن حصول فرنسا على قاعدة بحرىة فى شمال إفريقيا كان يسمح لها بالتعاون مع قاعدة طولون ، وبين الجنوب والشمال ، وبشكل يسمح لها بالتفوق فى الحوض الغربى للبحر المتوسط ، وتهديد الخطوط البرىطانية التى كانت تسير فىه بين الشرق والغرب .

وإزادات أهمية الجزائر الاقتصادية بالنسبة لفرنسا ، وفى نفس الفترة وذلك نتيجة لتجنيدىها عدداً كبيراً من الجيوش والقوات المحاربة ، بما قلل الأيدى العاملة ، وخاصة الفلاحة . فزادت حاجة فرنسا إلى القمح واللحوم والزيوت ، وكانت متوفرة فى نىابة الجزائر .

ولقد سيطر هذان العاملان ، الاستراتىجى والاقتصادى ، على العلاقات الفرنسية الجزائرىة فى عصر الثورة ونابليون . وحاولت فرنسا الافادة من الجزائر فى هذين الميدانين ، وحاولت فى نفس الوقت منع برىطانيا من الافادة منهما فى الجزائر .

وكان دى كرسى ، القنصل الفرنسى فى الجزائر قد نصح حكومته فى عهد لوى السادس عشر بمهاجمة مدينة الجزائر ، وبالاستيلاء عليها بحملة تنزل إلى شاطئ سيدى فرج . ولكن أحوال فرنسا لم تكن تسمح لها فى هذا الوقت ، وهى مشرقة على الانهيار ، بتنفيذ مثل هذا المشروع . ولكن العلاقة بين الطرفين تغيرت بعد قيام الثورة ونتيجة لتغير الأوضاع فى فرنسا . فلقد عمل رجال الثورة على الاحتفاظ بعلاقات ودية مع نىابة الجزائر ، وأرسلت الجزائر إلى فرنسا كميات كبيرة من القمح واللحوم والجلود والزيوت اللازمة لتكوين جنوب فرنسا ، والقوات العسكرية المحاربة فى ميادين القتال . وحاولت برىطانيا إغراء

الداى حسن للقيام بأعمال عدائية صوب فرنسا ، أو اتخاذ موقف غير ودى معها ، ولكنه رفض هذه النصيحة . وأقرض الداى حسن لفرنسا مبلغ ٢٥٠ ألف فرنك لشراء القمح اللازم لها من عنابة وقسطنطينة، وسمح للسفن الفرنسية بالتزود من موانئ الجزائر ، وأمر رجال البحر الجزائريين بعدم التعرض للسفن الفرنسية ، وباحترام العلم الفرنسى فى كل مكان . وعاد الداى حسن وأقرض حكومة الادارة (الديركتوار) مبلغ مليون فرنك فى سنة ١٧٩٦ ، ورفض استلام أية أرباح عن هذا المبلغ ، وكتب لهذه الحكومة معذرا بركة بأنه لم يستطع القيام بخدمة أكبر من ذلك . وشعر الداى بأنه قد أدى خدمات لفرنسا ، وطلب منها إصدار العفو على أحد رعاياها ، الذى كان قد احتسى فيه بعد أن حرّمته بلاده من حقوقه المدنية ، وحكمت عليه بالاعدام بدعوى تعاونه مع الانجليز فى طولون . ولكن الحكومة الفرنسية رفضت إجابة هذا الطلب ، ومنح هذا العفو . فشعر الداى بأن فرنسا قد أهانتة ، بعد الخدمات التى أداها لها ، وفى مسألة لاجيء لديه ، ويصعب على أى عربى أو شرقى التفريط فى حقها . ولذلك فانه قد طلب من باى قسطنطينة وقف تصدير الغلال إلى فرنسا . ومنذ ذلك الوقت لم تستفد فرنسا من الجزائر إلا عن طريق اليهوديين بكبرى وبوشناق .

ولقد تأثرت العلاقات الفرنسية — الجزائرية بذلك الصراع العنيف الذى قام بين فرنسا وبريطانيا حتى سنة ١٨١٥ ، من جهة ، كما تكاثرت بروابط التضامن والاتحاد ، التى كانت تربطها بجيرانها من العرب والمسلمين ، وبخاصة الدولة العثمانية ، من جهة أخرى فرحب الجزائريون بانتصار الفرنسيين فى البحر المتوسط حين استولى الجزائرل يونانبرت فى شهر يونيو سنة ١٧٠٨ على جماعة فرسانها وهو فى طريقه إلى مصر . واعتبرت الجزائر أن هذا الانتصار

يخلصها من بقايا الصليبيين . وحينما طلب الباب العالي من الجزائر قطع علاقتها مع فرنسا بعد احتلال بونا بورت لمصر ، راوغ الديوان في ذلك . ورغم أن الداي مصطفى قد سجن القنصل الفرنسي وعدداً من الرعايا الفرنسيين إلا أنه عاد وأفرج عنهم بعد أيام ، وبمجرد رجوع البعثة العثمانية التي كانت قد طلبت منه ذلك . ولقد تمكنت حكومة القنصلية من أن توقع على اتفاقية للهدنة مع الجزائر في سنة ١٨٠٠ ، وتحولت بعد ذلك إلى صلح دائم .

ولقد قامت بريطانيا بالضغط على الجزائر حتى تمكنت من قطع علاقاتها مع فرنسا . ولكن الداي كتب خطاباً شخصياً للقنصل الأول شرح له فيه الموقف واعتذر عما حدث . كما سمح لممثل فرنسا ولرعايا دولته بركوب سفنهم في أمن . ووقعت الجزائر في العام التالي على معاهدة صداقة مع فرنسا نصت على حرية التجارة وإلغاء بيع الرعايا الفرنسيين ، كاسرى أو رقيق في شمال إفريقيا ، وإن كان عمر هذه المعاهدة لم يكن بأطول من عمر سابقتها ، نظراً لتغير الموقف الدولي ، وتغير العلاقة بين فرنسا وكل من بريطانيا والدولة العثمانية . ولقد كانت هذه العلاقة الودية بين فرنسا والجزائر ، في عهد القنصلية ، مبنية على غير أساس وتشبه إلى حد كبير تلك العلاقة التي تنشأ بين الذئب والجل . وكان نابليون يفكر دائماً في إقامة إمبراطورية واسعة تشمل على مصر والهند وبلاد فارس ، وكان احتلال شمال إفريقيا يدخل ضمن ذلك المشروع . وفكر نابليون في تنفيذ ذلك الجزء من مشروعه في عام ١٨٠٢ ثم في عام ١٨٠٨ .

وكان الداي قد طالب فرنسا ، في المرة الأولى بـ ١٠ ملايين فرنك الذي أعارها لها لشراء القمح . ولم تكن من سياسة نابليون دفع أي قرش يدخل في خزائنه ، فانهز فرصة أسر سفينتين فرنسيتين وإهانة أحسد قباطينها لكي يهدد بقطع العلاقة مع نيابة الجزائر ، حتى لا يسمح بتكرار الاعتداء على العلم الفرنسي .

وأرسل أحد الفرق البحرية في شهر أغسطس أمام مدينة الجزائر تحمل تهديداً منه إلى الداي، ويذكر له فيه أنه قد أزال دولة المماليك ويمكنه إرسال ثمانين ألف جندي لهدم الولاية الجزائرية من أساسها . وربط نابليون بهذا الشكل بين الحادثتين حتى يظهر الجزائر بمظهر المعتدين على العلم الفرنسي، ويمنعهم من المطالبة برد قيمة القرض . وظهر ذلك واضحاً من الإنذار الذي أرسلته وزارة الخارجية الفرنسية إلى محمد غالب أفندي ، سفير الباب العالي في باريس ذاكرة فيه بأنها لن توافق على دفع مبلغ المليون فرنك لداي الجزائر بأي حال من الأحوال ، متناسية ذكر أصل هذا المبلغ والسبب الذي دفع الجزائر إلى مطالبة فرنسا برده . ولقد دعمت فرنسا تهديدها بإصدار أمرها إلى الاسطول بالتحرك من طولون . فاضطر الداي إلى اظهار الحكمة واللين حتى لا يدخل في حرب ضد نابليون، وأرسل اليه رداً رقيقاً ، وطلب منه أن يكون إرسال جميع المراسلات الفرنسية إليه شخصياً حتى لا يقع أي سوء تفاهم آخر . واستقبل الداي ضباط الاسطول الفرنسي استقبالا ودياً في قصره ، وأظهر في نفس الوقت عدم رضاه عن القنصل البريطاني بدعوى استقباله سيدات مسلمات في وضوح النهار . فتناهى نابليون تنفيذ تهديداته ، بعد أن وضح أنه كان يهدف إلى عدم دفع ديونه للجزائر ، وإلى الحصول على مركز أكثر تفوقاً من بريطانيا في نيابة الجزائر .

ولقد استمرت العلاقات الفرنسية الجزائرية على هذه الوضعية لمدة ست سنوات ثم شمرت فرنسا بعصودة نشاط بريطانيا في شمال افريقية ، فاتفقت مع روسيا في سنة ١٨٠٨ على أن يكون احتلال الجزائر من نصيب فرنسا، وذلك في المعاهدة السرية التي وقعت بينهما ، وارسلت فرنسا القومندان بوتان من سلاح المهندسين في مهمة سرية في شمال إفريقيا ، وذلك لعمل خرائط لمدينة الجزائر والاقليم المحيط بها . وقد قام هذا الضابط بمهمته ورسم الخرائط وأخذ كثيراً من المذكرات

ولكنه وقع أسيراً في أيدي البريطانيين وهو في طريق العودة إلى طولون ، فاضطر إلى اعدام الخرائط والمذكرات . وتمكن من الفرار من الأسر من مالطة وعاد إلى فرنسا عن طريق القسطنطينية . وكتب تقريراً ذكر فيه تسليح مدينة الجزائر واستحكاماتها ، وذكر أن أحسن خطة للاستيلاء عليها هي انزال القوات في سيدي فرج ، إلى الغرب منها ، ثم الالتفاف حولها من ناحية البر . وكانت هي نفس الخطة التي أشار بها دي كرسى منذ ٢٦ سنة ، وهي نفس الخطة التي ستقوم فرنسا بانتهاجها فيما بعد .

وإذا كانت فرنسا قد انشغلت منذ عام ١٨٠٨ حتى عام ١٨٤٢ بمشكلات أخرى غير مسألة الجزائر ، خاصة وأن سلامتها وأمنها كانا مهددين في أوروبا ، إلا أن فكرة الاستيلاء على الجزائر أخذت تراودها من جديد بعد انتهاء ذلك الخطر وعودة فرنسا إلى حدودها الطبيعية بعد عصر نابليون . وفي خلال هذه الفترة إنتقل مركز الثقل في علاقات الجزائر بالخارج من فرنسا إلى بريطانيا ، وانتقل موضوعها من القمح إلى البحرية الإسلامية — إلى أن عادت من جديد بعد عام ١٨٢٥ إلى فرنسا . وإلى القمح .

(٢) البحرية الإسلامية : —

كانت نياية الجزائر قد أفادت من فترة الحروب الأوروبية في عصر نابليون وعملت على تجديد قطعها البحرية . وانتهت هذه الحروب وخرجت منها بريطانيا منتصرة ولها قواعد في الجزر الايونية ومالطة وجبل طارق ، والتفوق البحري الواضح في البحر المتوسط . فهل تقبل بريطانيا استمرار البحرية الإسلامية عامة ، وفي شمال افريقية خاصة ، في القيام بنشاطها في هذا البحر ؟

لقد بحث مؤتمر فينا موضوع الجزائر ، ونيابات شمال افريقية حين طلب

فرسان مالطة باعادتهم إلى جزيرتهم أو ضمهم قاعدة أخرى في البحر المتوسط يتخذونها ركيزة لهم ، ولكل الشعوب المسيحية لتخطيم البحرية الاسلامية وللقضاء على قراصنة شمال افريقية . وعاد إلى بحث الموضوع مع مسألة القضاء على تجارة الرقيق والتعرض للأسرى المسيحيين الموجودين في ذلك في بلاد المغرب على أنهم يعاملون معاملة الرقيق . وكان اهتمام مؤتمر فينا بهذه المسائل هو عبارة عن خدمة الأعضاء المشتركين فيه على حساب غير المشتركين ؛ وإعطاء قرارات لها صبغة جماعية ، والسماح لأنفسهم بتطبيقها على أنها جزء من القانون الدولي .

واهتم الاميرال السير سيدنى سميث بالموضوع ، وقدم مذكرة لمؤتمر فينا طالبه فيها بضرورة وضع حد لأعمال القراصنة وذلك بالقيام بعمل أوربي جماعي ، وتخطيم حكومات الدايات وإقامة حكومات أخرى مكانها . وأظهر اندهاشة من أن الدول الأوربية تعنى بإلغاء تجارة الرقيق الأسود ، وتترك في نفس الوقت مسلحى شمال إفريقيا يأسرون المسيحيين ويحبسونهم على التجديف في السفن . ذكر أن هذه الحالة لا تتفق مع الانسانية ، وأنها تهدد أمن الملاحة والتجارة ، وأشار إلى أن الرسائل التي استخدمها الأمراء المسيحيون حتى ذلك الوقت كانت غير كافية ، وطلب من الدول التي يهمها الأمر أن تبرم معاهدة تنص على تقديم القوات البرية والبحرية اللازمة لحراسة سواحل البحر المتوسط وللمراقبة وتعقب وتخطيم سفن قباطين شمال أفريقيا ، « القراصنة » ، واقترح نفسه لقيادة هذه القوات « الدولية » .

وكانت هذه النزعة الانسانية الواضحة تخفى وراءها عوامل سياسية واقتصادية . وكان هدف الدول الغربية من تحرير العبيد هو هدم لإقتصاد البلاد الاسلامية التي تستخدم الزنوج في زراعتها أو تجارتها . هدم ذلك الإقتصاد من أساسه بحيث

تعجز هذه البلاد عن مقاومة الدول الغربية حربياً أو اقتصادياً ، وتتمكن الدول الغربية من السيطرة عليها بسهولة . وربطت الدول الغربية بين تجارة الرقيق وبين البحرية الإسلامية في هذه العملية ، سواء باتهامها لها بنقل العبيد ، أو اتهامها لها باستخدام الأسرى المسيحيين في التجديف . وظهرت حركة ، تزايدت على مر الأيام قوة ، واشتملت على بعض العسكريين وبعض بناء الامبراطوريات وحاولت جمع قوى الدول الأوروبية ، واتخاذ قرارات لها قوة القانون الدولي ، والقيام بزيارة سفن المسلمين وتفتيشها ومصادرتها أو تدميرها إن تطلب الأمر ذلك ، ويدعوى أن هذه السفن تعمل في تجارة الرقيق ، أو أنها تستخدم الأسرى المسيحيين عبيداً في التجديف . وكانت نتائج هذه العملية هي اخلاء مياه البحار من السفن العربية والإسلامية ، وإمكان وصول القوات الأوروبية إلى السواحل في أمن وطمأنينة . أما اقتصاد هذه البلاد فيكون قد تأثر تأثيراً كبيراً بالقضاء على السفن التجارية ، واهتز من جذوره نتيجة لتغيرات في علاقة رأس المال والانتاج ، بعد تحرير الرقيق وتحويلهم إلى عمال ، وذلك في صالح رؤوس الأموال الأجنبية ، وعلى حساب الوطن .

ولقد كون السير سيدنى سميث « جمعية محاربة القراصنة » ، ثم « جمعية الفرسان بحري الرقيق الأبيض في إفريقيا » . وكان يحاول بذلك إعادة جماعة فرسان مالطة تحت لون جديد . وأخذت آراؤه تنتشر في معظم بلاد غرب أوروبا ، واعتنقها العامة على أنها مبادئ إنسانية ، واستخدمها رجال السياسة والاقتصاد لتنفيذ مآربهم ، وكان شاتوبريان عضواً في الجمعية الأولى . وطلب من ملك فرنسا العمل على إلغاء الرقيق ، وذكر أن فرنسا كانت الدولة الأولى التي خرجت منها أولى الحملات الصليبية ، فلتكن كذلك هي من ترسل آخرها . ولكن أحوال فرنسا بعد حروب نابليون لم تكن تسمح لها بالقيام بأعمال حربية جديدة ، كما

أن بريطانيا فضلت السير على سياستها التقليدية للابقاء على نيايات شمال إفريقيا حتى لا تسهل أمر إخضاعها على فرنسا ، نتيجة لضعف هذه النيايات وانتشار الفوضى فيها . فاكثفي مؤتمر فيينا بوضع مبادئ عامة لتحريم القرصنة والرق .

ولكن الدول لم تقتصر على النشاط السياسي أو الدبلوماسي للتخلص من البحرية الجزائرية ، فلقد أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية إحدى فرقها البحرية في عام ١٨١٥ لكي تجبر الداي على وقف المطالبة بالجزية السنوية المفروضة على سفنها في البحر المتوسط ، ووقف عملية زيارة وتفتيش السفن . واستطاع الكومودور الأمريكي ، قائد هذه الفرقة ، أن يحطم سفينة الرئيس حميدو ، وأن يعقد معاهدة مع الجزائر ، في الوقت الذي كانت فيه عاصمة النياية محاصرة بفرقة بحرية تتألف من ست سفن ، وجاء الأسطول البريطاني ليشارك في هذه العملية بقيادة اللورد إكسهاوث .

وإرسلت بريطانيا أسطولاً لزيارة الجزائر وكل الولايات الإسلامية في شمال إفريقيا بعد أن تعرضت إحدى سفنها الصغيرة للأسر . وهدفت بريطانيا من وراء هذه الحملة إرهاب هذه النيايات ، ، وإجبارها على فك أسر من تحتفظ بهم من الأسرى الأوروبيين ، واحترام قوانين الملاحة . وإلضم الأسطول الهولندي إلى الأسطول البريطاني بقيادة اللورد إكسهاوث ، ووصلت الحملة إلى الجزائر . ولكن الداي لم يكن مستعداً لقبول مثل هذا التهديد ، وأمر بإلقاء القبض على عدد من الأوروبيين الذين كانوا يعملون في صيد الأضداف ، بمجرد سفر الأسطول البريطاني ، كما أمر بطرد القنصل البريطاني من الجزائر . وعاد أسطول اللورد إكسهاوث إلى الجزائر في شهر أغسطس سنة ١٨١٦ ، وتمكن من إرسال سفينة حربية ، دخلت إلى الميناء وراء سفينة المفاوضات التي كانت تحمل العلم الأبيض . وتمكنت بقية سفن الأسطول ، بهذه الطريقة من الوصول إلى الميناء

بمساعدة هذه السفينة الحربية التي كانت تهدد الميناء . وقدم اللورد إكسماوث شروطه تحت ضغط القوة وكانت تتلخص في ضرورة الاعتراف بإنهاء الرق ، والتعهد بعدم استرقاق الأسرى المسيحيين ، ورد الأسرى التسابعين لنابولي وسردينيا وبريطانيا ، واعترف المفاوض البريطاني بحق السفن الجزائرية في تتبع سفن الدول التي لم تعقد معاهدات بهذا الشأن مع الجزائر ، ولكن بشرط تعهد الداي نفسه بعقد معاهدات لإلغاء القرصنة مع جميع الدول الأوروبية . ورفض الداي عمر هذه الشروط فأخذ اللورد إكسماوث يرتب قطعه البحرية في مواقع القتال ، فاضطر الجزائريون إلى إطلاق النار عليها ، وأصابوا عندها منها وانزلوا بها خسائر بلغت ثمانمائة من القتلى . وألقى الأسطول البريطاني ٢٠٠٠ قذيفة على القطع البحرية الجزائرية الراسية في الميناء ، وعلى المدينة نفسها مما تسبب في إغراق معظم قطع الأسطول الجزائري وتدمير جزء من تحصينات المدينة . واضطر الداي تحت الضغط الحربي إلى إطلاق سراح المسيحيين الموجودين لديه ولم يكن عددهم إلا ١٢٠٠ أسير ، معظمهم من الأسبان والايطاليين . وحنق الجزائريون على الداي لخضوعه للتهديد البريطاني ، وتراجعه أمام القوة ، فقتلوه واختاروا بدلا منه الداي حسين ، الذي أظهر تشدداً في موقف الجزائر أمام عمليات الضغط الأوروبية ، سواء أكانت بريطانية أو فرنسية فيما بعد . وظهر جلياً أن هذه العملية عبارة عن جزء من الصراع بين الشرق والغرب ، وبين المسلمين والمسيحيين . وأمام تشدد الدول المسيحية وتضايقها ، اضطرت الدولة العثمانية إلى إظهار مخاوفها ، ووقفت إلى جانب نيابة الجزائر ، وأهدتها ثلاث سفن حربية .

ولقد بحث مؤتمر لندن سنة ١٨١٦ مسألة القضاء على قوة القراصنة البحريين ، ولما كن المركز دوسموند ، مندوب فرنسا رفض الموافقة على القرارات ، التي

كانت تعطى لبريطانيا وسائل لتوكيد وتثبيت سيادتها في البحر المتوسط . ونظر مؤتمر إكس لا شابيل سنة ١٨١٨ نفس المسألة ، وأظهرت روسيا استعدادها للاشتراك في القوة الأوروبية لمكافحة قرصنة المغرب . فآثار ذلك الاستعداد مخاوف كل من بريطانيا وفرنسا على الخروج إلى البحر المتوسط وعمل على التقريب بين وجهات نظريهما ، واتخاذهما موقفاً يمنع روسيا من الخروج إلى هذا البحر . واقترحت فرنسا توسيط الدولة العثمانية في مشكلة الجزائر ، واقترحت بريطانيا اشتراك فرنسا معها في تشكيل قوة للقضاء على خطر القرصنة المغربية . وشعر الباب العالي بوجود فكرة تضامن مسيحي ضد إحدى الولايات الإسلامية ، وأجاب الرئيس أفندي ، وزير الخارجية العثمانية بأن دولته لا تستطيع في مثل هذه الظروف التضامن مع الدول المسيحية وتقف ضد شعب إسلامي ، وقرر المؤتمر ارسال إنذار إلى الجزائر للكف عن القرصنة والاسترقاق مع التهديد باستخدام القوة ، وتكليف بريطانيا وفرنسا بالقيام بهذه المهمة نيابة عن أوروبا .

واقدرت أساطيل الدولتان أمام الجزائر في سبتمبر سنة ١٨١٩ . وأنذرت الدولتان الداي ، بأن أوروبا ستشكل تحالفاً قوياً ضده ، إذا بدأ المخاربة بالعدوان ، ولكن أوروبا مستعدة لإقامة علاقات طيبة معه إذا ما غير نظمه ووسائل عمله . وطلبوا منه إصدار وثيقة رسمية يتعهد فيها بإلغاء نظام الرق في الجزائر وبالتخلي عن حقه في تفتيش السفن الأجنبية ومصادرتها في حالة عدم استيفاء أوراقها . وشرح الداي تعرض السفن الأوروبية لسفن الجزائريين في عرض البحر ، بل وحضور أساطيل هذه الدول ، من وقت لآخر لمهاجمة سواحله ولضرب عاصمته بالقنابل ، وبدون اعلان الحرب . وأصر على حقه في القيام بعملية زيارة السفن وتفتيشها كوسيلة من وسائل المحافظة على سلامة الدولة ،

وخصوصاً في مياهه الإقليمية ، والتي لا يحق لأحد أن يجبره على تحديدّها .

ولم تكن لدى القوى المشتركة الانجليزية — الفرنسية أمام الجزائر سلطات بضرب المدينة ، أو استخدام القوة بأي شكل ضدها . كما أن وجود أسطولين بريطاني وفرنسي كان يجعل كل منهما يشك في نيات الآخر ، فلم تؤدي هذه المظاهرات البحرية إلى نتيجة إيجابية .

وكان من الواضح أن مثل هذه المظاهرات البحرية ، سواء أكانت من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، أو هولندا ، وبخاصة من جانب بريطانيا كانت تثير مخاوف فرنسا من قيام إحدى هذه الدول بفرض سيادتها على الجزائر . وخشيت فرنسا بنوع خاص من بريطانيا ، عدوتها التقليدية ، والتي كانت تستند إلى قواعدها في جبل طارق ومالطة والجزر الأيونية لكي تفرض سيادتها وتفوقها على البحر المتوسط .

ولقد عادت بريطانيا في عام ١٨٢٤ إلى ضرب مدينة الجزائر بالقنابل ، متذرة بأن الداي قد أمر بسجن بعض الأهالي الذين يخدعون القنصل البريطاني . فأرسلت السير هاري نيل ، ولكن نيران أسطولة كانت موجهة من بعد بشكل لا يسمح لها بإصابه المدينة . وعاد الأسطول البريطاني دون أن يحصل على نتيجة إيجابية . وأخذ الجزائريون يتحدثون عن انتصارهم أما فرنسا فإن خوفها قد ازداد من إمتداد الحكم البريطاني إلى الجزائر ، أو توسيع النفوذ البريطاني فيها وأما الدولة العثمانية فقد زاد شعورها بوجود خطة لتحطيم البحرية الإسلامية . أو الوصول بها إلى مستوى لا يسمح لها بالخروج من المسواني ، فزاد التضامن الإسلامي بين الدولة العثمانية في المشرق ورجال الجزائر في المغرب نتيجة لشعورهم بوحدة الخطر ، وبوحدة المصير .

وجاءت حرب المدورة فوقفت فيها الجزائر إلى جانب السلطان ، وأرسلت بعضاً من قطعها البحرية التي انضمت إلى الاسطول المصرى ، ولقيت نفس مصيره فى تفارين . وكان هذا إضعافاً بحرياً واضحاً لنيابة الجزائر ، وتقليلاً من وسائل الدفاع عنها أمام المعتدين . كما كان سبباً فى أن تواصل دول الغرب إتهامها للجزائر بالتعصب ضد المسيحيين وفى أن تعمل على القضاء نهائياً على خطر بحريتها فى البحر المتوسط ، متذرعة فى ذلك بضرورة القضاء على القرصنة ، وضرورة تأمين المواصلات والتجارة فى ذلك البحر .

وجاءت مسألة القمح الجزائرى بعد ذلك لى تنقل مركز ثقل علاقات الجزائر الخارجية من بريطانيا إلى فرنسا ، وتعيدها من جديد ، من البحرية إلى القمح ، ومن الاستراتيجية إلى الاقتصاد .

(٣) النزاع مع فرنسا : —

وكانت مسألة القمح قد ظلت مفتوحة ومعلقة لعدة سنوات ، وظهرت فيها سوء نية فرنسا حيال الجزائر ، بعد أن قامت بمساعدتها فى أوقات العصيبة . وكانت الجزائر قد سمحت لليهوديين ، من أصل إيطالى ، وتحت الحماية القنصلية الفرنسية ، وهما بكرى وبوشناق ، بتصدير القمح من الجزائر إلى فرنسا فى أثناء الثورة الفرنسية ، وكان الدايات يبيعون لهم القمح بثمان بخس ، نظير اقراضهم عند الحاجة ، وكان هؤلاء الوسطاء يبيعون القمح لفرنسا بأثمان باهظة ، نظراً لحاجتهم إليه ، ولدفعها على آجال . وكان بوشناق يعيش فى مدينه الجزائر ، أما بكرى فانه غير إقامته إلى مرسيليا ثم باريس ، حسب الظروف الدولية ، والعلاقة بين فرنسا والجزائر ، وكان القمح الذى يبيعونه لفرنسا ملكاً للجزائر ، وقد ساهم فيه الداى نفسه ، مثله فى ذلك مثل الخزانة العامة للولاية . وأخذ هذان

اليهوديان يمونان الانجليز في جبل طارق بالقمح فاضطرت حكومة الديركتوار الخالية الوفاض إلى تقرير الشراء منها ، دون أن تدفع لها الثمن فوراً ، حتى تجبرهما على تقليل معاملتهما مع البريطانيين .

وكان ثمن هذا القمح يعتبر ديناً دولياً ، نظراً لدخول الداي فيه من ناحية ، ودخول الحكومة الفرنسية فيه من ناحية أخرى . ولذلك فان تايران قد اضطرت إلى شرح المسألة لزملائه في مجلس الوزراء الفرنسي ، وذكرهم بالخدمات التي أدتها الجزائر للجيش الفرنسي في أوقات عصيبة ، وطلب منهم دفع ثمن هذا القمح . ورغم أن ثمن هذا القمح قد بلغ حوالى ثمانية ملايين فرنك إلا أن حكومة الفنصلية لم تسمح إلا بدفع مبلغ يقل عن نصف هذه القيمة ، ولم تنفذ الخزانة الفرنسية أمر الدفع . وظلت الحال كذلك طوال عهد الامبراطورية إذ أن نابليون كان يرفض رد أى مبلغ ما لم تجبره القوة على ذلك . وحق الداي ولو أنه لم يتمكن من إظهار حنقه رسمياً حتى لا ينتقم منه نابليون . وبعد انتهاء الأزمة العالمية سنة ١٨١٥ تها الجولتسوية المسألة . وطالب اليهود فرنسا سنة ١٨١٩ بدفع مبلغ ٢٤ مليون فرنك ثمناً للقمح ، وشكلت الحكومة الفرنسية لجنة مالية في باريس لتبحث الموضوع ، وعملت في تقريرها على خفض المبلغ من ٢٤ إلى سبعة ملايين فرنك ، ووافق اليهوديان بهذا المبلغ كتسوية نهائية لهذه المسألة . واعترفت الحكومة الفرنسية بهذا الدين في قرار ٢٨ أكتوبر سنة ١٨١٩ ، ووافق عليها مجلس النواب في ٢٤ يوليو سنة ١٨٢٠ ، مقررأ بذلك الدفع من الخزانة العامة ، ووافق الداي من جانبه على هذه التسوية على أمل سداد فرنسا لهذا الدين في أسرع وقت . وتناست فرنسا حقوق الداي في إقرار سنة ١٨١٩ ، فاضطر الداي إلى أن يتقدم لحكومتها طالباً توقيع حيز على هذا المبلغ قبل خروجه من الخزانة العامة . ولكن فرنسا دفعت مبلغ ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠

فرنك ولم تحجز إلا على ٢٠٠٠.٠٠٠ فرنك لتسوية هذه المسألة ، بعد إصدار المحكمة الفرنسية حكمها بالمبالغ التي يستحقها كل من المدعين ، واحتفظت بحقوق بعض الفرنسيين واليهود ، ورغم ذلك فإن الداي قد أخذ ينتظر رد مبالغه إليه ، وأخذ يشكو من بطيء القرارات التي تتخذها حكومة فرنسا البيروقراطية ، قائلاً أنه كان يستطيع رد هذا المبلغ إلى فرنسا في مدة ٢٤ ساعة في حالة ما إذا كان أحد رعاياه مديناً لملك فرنسا ، ولم يكن الداي يفهم أى شيء من بطيء هذه الاجراءات ، خاصة وأن القنصل الفرنسي كان قد أبلغه أن حكومته قد قررت حجز جزء من المبلغ لتسوية الدين الخاص به ، ولكنه لم يستلم أى مبلغ رغم ذلك الوعد ، ورغم طول الانتظار .

ولقد اعترض الداي على أن تفصل محكمة فرنسية في خلاف بينه وبين يهوديين من رعاياه ، واقترح على فرنسا أن تدفع له المبلغ ، ويتمهد هو بتسوية المسألة مع رعاياه . ولكنه لم يستلم أى رد على هذا الاقتراح . ورفض اليهوديان الرجوع إلى مدينة الجزائر ، فاضطر الداي إلى أن يطالب بإعادتهما إليه ، وتسليمهما إلى حكومة الولاية كجرمين . ولكن الحكومة الفرنسية لم ترد عليه ، فاضطر إلى الكتابة إلى ملك فرنسا متبهما القنصل الفرنسي بالعمل على تطويل أمد هذه المسألة ، وطلب سحبه ، وتسليم اليهوديين ودفع مبلغ السبعة ملايين فرنك لخزانة الجزائر ، وكان من الواضح أن هذا الدين لم يكن ديناً مدنياً ، وأنه كان على حكومة فرنسا أن تأمر بوقف صرف المبالغ الباقية لحساب هذين اليهوديين ، بل تأمر بالحجز على أملاكهما فيها ، حتى تسوى هذه المشكلة ، خاصة وأنهما لم يتمتعا بالجنسية الفرنسية ، بل كانا من الايطاليين الذين تمتعوا بالحماية القنصلية التي سمح بها نظام الامتيازات الأجنبية لقنصل فرنسا ، داخل حدود الجزائر ، على الرعايا المسيحيين الكاثوليك الذين يطلبونها . ورغم ذلك

فان فرنسا قد أدعت بأن خطاب الداي كان مكتوباً بلمهجة حادة . وكتب وزير الخارجية الفرنسية إلى قنصلية الجزائر مكلفاً إياه أن يشرح للداي أن الملك قد قرر عدم النظر في أى ادعاءات مخالفة لاتفاقية ٢٨ أكتوبر سنة ١٨١٩ ، والتي تعتبرها تسوية نهائية لهذه المسألة . فظهرت سوء النية الفرنسية واضحة في هذه المسألة ، ذلك أنها لم تعمل على إرضاء الداي بسحب القنصل ، بل عادت ورفضت الاعتراف بدينها لأى فرد سوى هذين اليهوديين ، رغم حجرها على مبلغ من الاموال الخاصة بهما . وظهرت سوء النية هذه في وقت حاول فيه داي الجزائر مساعدة الباب العالي في حربه في المورة .

وجاء حادث جديد زاد من حدة التوتر بين الجزائر وفرنسا نتيجة لاشتباك بين بعض السفن الجزائرية وبعض سفن البابا التي وقعت في أسرها . وأهتمت فرنسا بالموضوع وأرسلت إحدى سفنها للاحتجاج أمام الجزائر ، معتبرة نفسها كبرى بنات الكنيسة الكاثوليكية وحامية مصالحها في البحر المتوسط . وبينما كان الداي ينتظر الرد على طلب سحب القنصل الفرنسي ، جاء رد وزير الخارجية الفرنسية مطالباً إياه برد ما سلبه الجزائريون من سفن البابا ، والتعهد بعدم التعرض للسفن من جديد . واستعادت الحكومة الفرنسية لارسال بعض وحداتها البحرية للضغط على الداي وإلزامه بدفع تعويض منذ أول شهر أبريل سنة ١٩٢٧ وعلم الداي أن القنصل قد استلم رسالة من حكومته واعتقد أنها خاصة بالقمبح ، ولم يتقابل القنصل مع الداي إلا في ٣٠ أبريل ، وفي مناسبة عيد الأضحى ، وربما رجع ذلك لا انتظار القنصل الفرنسي وصول أسطول طولون . وانتهر الداي فرصة وجود القنصل الفرنسي في الاستقبال المصرى وسأله عن السبب الذي دفع بهلك فرنسا إلى عدم الرد عليه . فما كان من القنصل إلا أن أجاب بأن الحكومة الفرنسية لن ترد عليه ، بما أثار الداي ، وجعله يدفع القنصل أمامه

طالباً منه الخروج من حضرته ، ومست مروحة كانت في يده وجه القنصل ، فكان هذا ما يسمى « بضربة المروحة » .

وكانت فرنسا ، وغير فرنسا ، قد احتملت إهانات أكبر من هذه الإهانة ، ومرات متعددة ، ولكن فرنسا كانت هذه المرة قد صممت على استغلال هذه الحادثة لمصلحتها . وكتب القنصل الفرنسي تقريره إلى حكومته في نفس الليلة ، وطلب منها اتخاذ الوسائل اللازمة للمحافظة على كرامة فرنسا في شمال إفريقيا . واسرع وزير الخارجية الفرنسية بقراءة ذلك التقرير في مجلس الوزراء ، وطلب إجبار الجزائر على الاعتذار على الإهانة التي لحقت بالملك ، في شخص يمثله ، ولو تطلب الأمر استخدام القوة . وقرر مجلس الوزراء إرسال الأسطول الفرنسي أمام الجزائر للمطالبة بهذا الاعتذار . ووصفت هذه الوحدات أمام عاصمة الجزائر وطالبت بتحية العلم الفرنسي . ولكن الداي رفض . فعاد الأسطول حاملاً رعايا فرنسا في الجزائر ، وترك لقنصل سردينيا مهمة الإشراف على المصالح الفرنسية في النيابة . لقد قطعت العلاقات ، والمهم هو أن فرنسا لم تدفع أى مبلغ للجزائر عن مشترياتها من القمح ، وتندرعت بإهانة الداي لقنصلها ، واحتفظت لنفسها بحق التدخل ، حسبما يترامى لها .

(٤) الجهاد البحري والاستعمار : —

كان القنصل الفرنسي في الجزائر متحمساً لفكرة احتلال بلاده للجزائر ، وأكد لحكومته سهولة القيام بهذه العملية ، وانزال الجنود إلى الساحل واحتلال العاصمة ولكن البحرية الفرنسية قدرت الأخطار التي تواجهها فيها . وساد بين أعضاء الحكومة الفرنسية فكرتان : الأولى تتلخص في فرض حصار بحري على السواحل الجزائرية ، وترى فيه وسيلة كافية لتأديب حكومة الداي وادغامها

على الخضوع للمطالب الفرنسية ، والثانية تنادى بضرورة القيام بعملية انزال القوات إلى الساحل واحتلال مدينة الجزائر نفسها . وكان أصحاب الفكرة الثانية من العناصر الرجعية التي رأت إمكانية الحصول على نصر خارجي يبعد عن فرنسا ذكرى الهزيمة سنة ١٨١٥ ، ويظهر أسيرة البربون وكأنها تبني عظمة فرنسا من جديد ، خاصة وأنها كانت قد عادت إلى الحكم على أكتاف الأجانب . وكان هناك العامل الدين وإمكانية استغلاله ، ألم يكن شارل العاشر حفيد سان لوى ؟ وأكبر مؤيد لحزب الكنيسة في فرنسا ؟ وهذه الجزائر زعيمة القوى الإسلامية المجاهدة في شمال إفريقيا ، هل يمكنها أن تقف في وجه كبرى الدول الكاثوليكية ، وحامية البابا ؟ كما أن احتلال الجزائر كان يعنى تحطيم معاهدة فيينا ، التي أذلت فرنسا ، والتي نصت بعدم القيام بأى تغييرات إقليمية بدون موافقة الدول الأربع العظمى التي فرضتها . وكانت حرب الجزائر فرصة لتوجيه الرأى العام الفرنسى صوب الخارج بدلا من أن يركز تفكيره فى البرلمان وفى المعارضة . ولقد وجد وزير الحرب الفرنسى أنه لم يكن هناك أى وجه للاعتراض على نفقات الحملة ، مادامت خزانة النيابة تحتوى على حوالى ١٨٠ مليون فرنك ، ويمكنها أن تغطى هذه النفقات . كما أن فرنسا ستحصل من عملية الاحتلال على إقليم كامل ، وبكل ثرواته ، فيعوضها عن مستعمراتها السابقة التي فقدتها ، ويزيد هيبة مليكها بتوزيع الأراضى المفتوحة على أعوانه ، وعلى عدد من الفرنسيين ولكن حوادث المورة جعلت الفرنسيين يفضلون فرض الحصار البرى حتى يتجلى لهم الموقف الدولى فى البحر المتوسط ، خاصة وأن الحكومة لم تكن فى وضع يسمح لها بالتخلي عن التحالف الذى وصلت إليه مع كل من إنجلترا وروسيا ، وأن مسألة انزال الجنود إلى الجزائر قد تؤثر على هذا التحالف ، وعلى موقف كل من إنجلترا والروسيا فى مسألة المضائق والبلقان فى شرق البحر

المتوسط . وحينما تولت وزارة مارتنيك الحكم قلت الأصوات الرجعية المنادية باحتلال الجزائر داخل الوزارة ، وخشى وزير الخارجية من أن يؤدي احتلال بلاده للجزائر إلى محاولة روسيا الحصول على تعويض من الدولة العثمانية في إقليم آخر .

ولقد بقي الحصار البحري معرضاً على سواحل الجزائر لمدة ثلاث سنوات ، من ١٦ يونيو سنة ١٨٢٧ إلى ١٣ يونيو سنة ١٨٣٠ . ولم يكن الحصار عملية هينة بالنسبة للفرنسيين ، بل كان متعباً ومملوءاً بالمخاطر ، وخاصة في الفترة الأخيرة منه ، حيث تمكن الجزائريون من أسر بعض رجال القطع البحرية الفرنسية وقتلهم . ونظر الداي إلى عملية الحصار على أنها إعلان حرب رسمية موجهة إليه أكثر من كونه مجرد مناورة بحرية للضغط عليه ، خاصة وأن السفن الفرنسية كانت تعترض طريق السفن الجزائرية عند مدخل الميناء بشكل يتعارض مع أبسط قواعد وتقاليد رجال البحر في حالة السلم . وحاولت حكومة مارتنيك توقيع الصلح مع الجزائر ، ولكن مسألة ضرورة تقديم الداي للاعتذار كشرط له كانت عقبة في سبيل الوصول إليه ، خاصة وأن الداي قد أصر على عدم تقديمه إلا بعد الاتفاق على شروط الصلح . ذلك أن حكومة فرنسا قد تقدمت بشروط إلى الداي ، في صيف سنة ١٨٢٩ ، تتلخص في ضرورة إرسال مندوب عنه لتقديم الاعتذار إلى باريس ، ورد أسرى السفن البابوية ، وعقد هدنة مؤقتة تمهيداً للصلح وتوسط قنصل سردينيا في تقديم هذه الشروط . ولكن الداي قدم شروطاً أخرى ، ووسط قنصل بريطانيا في تقديمها لفرنسا ، وكانت تتلخص في تنازل فرنسا عن مطالبتها في القالة ، وتنازلها عن احتكار تجارة عنابة . ويمكنه أن يرسل مندوباً للاعتذار بعد التوقيع على الصلح ، وعلى هذه الأسس . فادعت فرنسا أن قنصل بريطانيا في الجزائر كان يغري الداي على مقاومتها ومعارضة طلباتها وسواء أكان هذا التحريض قد وقع بالفعل أو لم يقع ، فقد كان من حق الداي أن يرفض

تقديم أى اعتذار رسمى مادامت الحكومة الفرنسية قد كشفت عن سوء نياتها العدوانية . وحاول الأسطول الفرنسى تهديد الداي من وقت لآخر بإرسال أحد الضباط ملحاً فى طلب تقديم الاعتذار الرسمى ، فلم يكن من الجزائريين ، بعد تكرار هذه المسألة إلا أن شيعوا بقنابلهم الزورق الذى حمل آخر ضابط جاء لهذا الغرض ، وذلك عند عودته إلى الأسطول .

وكلف هذا الحصار فرنسا مبلغ سبعة ملايين فرنك فى كل عام ، علاوة على الخسائر التى أصابت التجارة الفرنسية ، وخاصة فى موانئ البحر المتوسط، ودون أن يعطى أية نتيجة إيجابية .

وتولى بولينياك . الذى كان يمثل العناصر الرجعية ، رئاسة الوزارة الفرنسية فى ٨ أغسطس سنة ١٨٢٩ . وكان يرى أن عملية الحصار البحرى هى عملية لا تعود على فرنسا بأية ربح . وكان يريد أن يوجه أنظار الشعب إلى الخارج ويعتقد فى أن نصراً خارجياً سيساعد فى الوصول إلى نتائج حسنة فى الانتخابات وسيساعد على تدعيم الملكية ، ويجمع حول العرش كل من اتهم هذه الملكية باتباع سياسة سلبية فى العالم ، ومنذ سنة ١٨١٥ . وكان بولينياك يحاول أكثر من ذلك أن يصل إلى عقد تحالف مع روسيا وعلى أساس توسعها فى الألاق والبغدان ، وتركها فرنسا تسيطر على بلجيكا . وساعده هذا الاتجاه على الترحيب بفكرة دروفتى ، قنصل فرنسا العام فى مصر ، التى كانت تتلخص فى استخدام محمد على فى المشكلة الجزائرية ، التى وصاته بمجرد استلامه الوزارة .

وكان دروفتى قد تمكن من إغراء محمد على بالتدخل فى الجزائر ، ولقيت هذه الفكرة ترحيباً من محمد على على أساس أنها ستبعد أخطار احتلال دولة أجنبية لدولة إسلامية من جهة ، وعلى أساس توسيع ملكه وافق دولته من جهة ثانية .

وتتلخص هذه الفكرة في زحف محمد علي بريا في ولاية طرابلس وتونس والجزائر ويخضع الداي ويضم كل هذه الولايات إلى حكمه ، وباسم السلطان ويدفع له جزية عنها . أما فرنسا فتقيد الحملة المصرية بأسطولها البحري وتقدم لمحمد علي مساعدة غالية في نظير منحها امتيازات اقتصادية وعسكرية في الجزائر ، ورأى دروفا أن هذه الفكرة ستوفر على فرنسا نفقات الحملة ، ومشكلات تمويلها من جنوب فرنسا ، كما أنها ستعوض محمد علي عن خسائره في حرب المورة وتسمح بعودة علاقاتها الودية مع فرنسا ، وستحول أنظار محمد علي عن الشام مع كل ما قد يترتب عليها من إثارة المسألة الشرقية ، وستبعد معارضة بريطانيا وتحرمها من فرص التدخل مادامت المسألة ستظل إسلامية ، بين الجزائر والقاهرة واستامبول .

ولقد أدت علاقات القوى ببعضها في البحر المتوسط من ناحية ، وعلاقة محمد علي بفرنسا من ناحية أخرى إلى فشل ذلك المشروع .

ذلك أن الدولة العثمانية كانت ترفض فكرة امتداد سلطة محمد علي إلى طرابلس وتونس والجزائر ، كما أن بريطانيا كانت تخشى فكرة توسع محمد علي خاصة وأنه مرتبط بالمصالح الفرنسية . وكان محمد علي نفسه غير مستقر على فكرة اشتراكه مع فرنسا في حرب ضد المسلمين ويخشى أن يفقد ثقة العالم الإسلامي فيه وكان من ناحية أخرى يرغب في إبقاء علاقاته ودية مع بريطانيا ، خاصة وأنها كانت تحاول منع روسيا من التوسع في المناطق الإسلامية . وحاولت فرنسا أن تضع الدولة العثمانية أمام الأمر الواقع وأبلغتها باتفاقها مع محمد علي للقيام بهذه العملية ، التي وصفتها بأنها عملية « بوليسية » داخل نطاق الدولة ، وهددتها في حالة الرفض بقيامها بتدمير الجزائر واحتلالها وبفقدانها بقية نفوذها العثماني في هذا الاقليم . وحاول محمد علي أن يشرح موقفه لبريطانيا بأنه يمنع استيلاء

فرنسا على الجزائر . ولكن بريطانيا أصرت على ضرورة توسط الباب العالي بدلا من محمد علي بين فرنسا وداي الجزائر . وعارضت فرنسا فكرة تدخل الباب العالي ، وحاولت اقناع بريطانيا بضرورة تحويل أنظار محمد علي من المشرق إلى المغرب . ولكن بريطانيا أصرت على موقفها ، واستندت إلى معارضة الباب العالي للمشروع وابلغت فرنسا أنها ستستخدم القوة لمعارضة تدخل محمد علي في الجزائر ، وذلك في ٢٣ يناير سنة ١٨٣٠ . وكانت هذه العلاقات بين القوى سبباً أساسياً في فشل المشروع .

ونجد أن شروط الاتفاق بين محمد علي وفرنسا لم تكن محددة . ذلك أن فرنسا قد عرضت مبلغ عشرة ملايين فرنك كمساعدة مالية لمحمد علي ، بينما أصر الباشا على إستلام مبلغ عشرين مليوناً ، وكانت فرنسا قد عرضت أن تؤيده بقطع اسطولها ، على أنها جزء من الاسطول الفرنسي ، وكان محمد علي يرغب في أن تسلمه فرنسا القطع البحرية اللازمة للاشتراك في العملية . واصطدام بولينياك بمعارضة وزيرى البحرية والبحرية ، اللذين عارضا فكرة استخدام محمد علي ، وكانا متحمسين لفكرة ارسال حملة فرنسية إلى الجزائر . فعمل بولينياك على تعديل المشروع ، وعلى أساس استيلاء محمد علي على طرابلس وتونس ، وتسليم الجزائر لفرنسا . وكان محمد علي يحسب حساب رأى العام الاسلامى ، فرفض هذا التعديل الذى يعنى تسليم إقليم اسلامى دولة غير اسلامية . وأصبح الطريق مفتوحاً أمام فرنسا لكي تقوم بتجربتها لنفسها ، حسب امكانياتها ، ولخدمة مصالحها ، وفي تفاعل وتجارب مع العوامل والمؤتمرات الخارجية .

الفصل السابع

إحتلال مدينة الجزائر

يعتبر احتلال مدينة الجزائر أولى التجارب العسكرية التي قامت بها فرنسا بعد معارك سنة ١٨١٥ وكانت كذلك بداية لانشاء امبراطورية هامة فيما وراء البحار، وهي تلك الامبراطورية التي عاشت حتى بداية النصف الثاني من القرن العشرين، والتي لم تنتهي إلا بحصول الجزائر على استقلالها سنة ١٩٦٢. أما بالنسبة لرجال المغرب فقد كانت أول اسفين استعماري، وأول رأس جسر للاستعمار في بلادهم، كما كان مركز وقاعدة تهدف التوسع في الاقليم، في اقليم شمال افريقية، وحتى افريقية السوداء نفسها. وإذا كانت فرنسا قد تمكنت من ارسال قواتها إلى الجزائر بسهولة، ومصدر احتلال عاصمة الاقليم، إلا أنها قد بدأت بفتح عملية صعبة أمامها، وذلك بدفعها الجزائريين إلى العمل على الدفاع عن بلادهم وأراضيهم. كما أن احتلال مدينة الجزائر قد جعل كل من الفرنسيين والجزائريين يشهدون بدء تجربة جديدة للاستعمار، ولتوطن عناصر أوربية في اقليم عربي. فكيف سارت هذه العملية؟ وإلى أي نتائج وصلت؟

(١) الحملة : —

قررت الحكومة الفرنسية منذ شهر يناير سنة ١٨٣٠ احتلال الجزائر، في تجهيز الحملة بسرعة وحتى تكون مستعدة مع أواخر شهر مايو، أو أوائل شهر يونيو على الأكثر، خاصة وأنها كانت أحسن فترة من السنة للملاحة في البحر المتوسط. وصدرت الأوامر بتكوين ثلاثة لجان لاعداد الحملة، تعمل كل منها منفردة، ثم تجتمع سويا برئاسة بولينياك، وتقدم تقارير عن أعمالها أمام مجلس الوزراء.

وكان قرار هذه اللجان هو انزال الجنود عند سيدى فرج والزحف برىا صوب الجزائر والسيطرة على قلعة السلطان التى تشرف على المدينة . ومعنى هذا أن فرنسا تركت جانبا خطة مهاجمة مدينة الجزائر من ناحية البحر التى كانت محصنة . وإشار المجلس بضرورة وضع القطع البحرية الفرنسية أمام المدينة لمحاصرتها ومنع وصول أى مدد إليها ، ولضربها أن لزم الأمر عندما تهاجمها القوات البرية من عند قلعة السلطان .

وقام الملك بإصدار مرسوم بالتعبئة العامة فى يوم ٧ فبراير ، كما أعلن فى خطاب العرش يوم ٢ مارس عزيمة مهاجمة الجزائر ، مدعيا أن هذه الحملة لم تكن إلا للانتقام من الإهانة التى لحقت بالشرف الفرنسى ، وأصر على أنها حملة مسيحية ، على بلاد البرابرة المسلمين ، وأنها فى صالح كل العالم المسيحى . وانتهزت الصحف اليمينية هذه العملية وأخذت تكرر اتهامات فرنسا للدأى ، وتكيلها له كيلا ، وكانت النغمة معروفة ومشابهة لأى ادعاءات استعمارية تسبق الانقضاض على الفريسة ، وعملت على رفع الروح المعنوية فذكرت أن الجنود الفرنسيين سينتقمون لكرامة التاج ؛ وسيخلصون فرنسا وكل الدول المسيحية من استعباد رعاياهم ، ويقضون على الاتاوات التى كانت مفروضة عليهم ، كذلك على القراصنة ، التى كانت تهدد التجارة والأمن فى البحر المتوسط . واستمرت الاستعدادات ، وسارت التجهيزات على قدم وساق ، وتجمعت القوات البرية والبحرية مع معدات الحرب والذخائر فى المنطقة الواقعة بين طولون ومرسيليا . فى الوقت الذى تجمعت فيه سفن النقل والسفن الحربية فى الموانى ، ولقد بلغ مجموع رجال الحملة ٣٧٦٠٠ جندى واشتملت الحملة على ٤٥٠٠٠ حصان ، ٩١ قطعة مدفعية . وقاد الملك الأميرال دوبريه القيادة البحرية ، وقاد الجنرال برمون القيادة البرية . وكان هناك اختلاف كبير بين هذين القائدين فى كل ما يتعلق بالحملة وبالجزائر ، وحتى فى آرائهما الشخصية . ذلك

أن الاميرال لم يعتقد في إمكانية الاتصاف على الجزائر ، مما جعل كل من الملك وولى العهد غير مطمئنين اليه . أما الجنرال فان رأى العام لم يكن قد نسي له سلوكه السابق مع نابليون ، حين ترك مع فرقته القوات العامة قبل معركة ووترلو ، وذهب وانضم إلى قوات لوى الثامن عشر . وقد كانت فرصة تعيينه قائداً عاماً تسمح له بمسح الخيانة التي ارتكبها ، والهروب من ميدان العمليات . ولما كان الملك يرتاح إلى الجنرال أكثر من ارتياحه للاميرال ، فانه اعطاء ساطات مطلقة ، حتى على الاميرال دوبريه نفسه ، وزوده بأوامر سرية تسمح له في حالة الضرورة بتولى القيادة العليا للقوات البرية والبحرية معا .

واشتملت الحملة من بعض الضباط والجنود الذين كانوا قد خدموا في جيوش نابليون وظلوا يحملون بمظمة الامبراطورية ، وكان بعضهم من الموالين للآراء الملكية ، ومن رجال لوى الثامن عشر وشارل العاشر المقربين ، ولما كانت اشتملت كذلك على بعض الجنود الذين شاركوا حملة بوناپرت على مصر . وكان الهدف من تكوينها بهذا الشكل هو تقريب الفواصل التي وجدت في الجيش الفرنسي بين الامبراطورية الملكية منذ سنة ١٨١٥ وجمع لى هؤلاء العسكريين يفكرون في مهمتهم بدلا من التفكير فيما آلت اليه فرنسا بعد سقوط نابليون ، أى التفكير في السياسة .

ووصل عدد قطع الاسطول إلى ٦٠٠ قطعة ، اجتمعت أمام طولون ، وكانت تشتمل على ١٠٣ قطعة حربية ، مقسمة إلى ثلاث فرق ، الأولى للعمليات ، والثانية لانزال الجند والثالثة احتياطية . أما السفن التجارية فكانت معدة لنقل الجنود والمهمات ، وكان عليها أن تسير في شكل قافلة كبيرة ، وبجراحة الاسطول . ولم يشتمل هذا الاسطول إلا على سبع سفن تجارية فقط ، وكانت كل السفن الاخرى تسير بالشرع ، ولذلك يمكننا اعتبار هذه الحملة آخر الحملات الشراعية في التاريخ .

وقبش ولى العهد على القوات البرية والبحرية فى طولون وقبل أن تقلع إلى الجزائر .
وكانت الرحلة بطيئة والرياح غير مساعدة ، فاضطرت الحملة إلى العودة إلى
جزر البليار بعد أن كانت قد وصلت أمام السواحل الأفريقية فى آخر مايو ،
وبقيت فى البليار حتى يوم ٩ يونيو ثم رجعت إلى السواحل الجزائرية يوم ١٢
وبعد رؤية الرجال لمدينة الجزائر البيضاء تردد الأميرال فى الذهاب والرسو عند
سيدى فرج . ولكن الجنرال بورمون أمره بتنفيذ الرسو فى الحمال . وتمت
عملية انزال الجنود فى الخليج الغربى لشبة جزيرة سيدى فرج وعلى شاطئ رمل
وفى مرسى محمى من الرياح . ووجه الفرنسيون أولى طلقات مدافعهم على ما زعموا
أن الأسبانيين قد سموه برج الشيخ ، فهدموه ولم يكن هذا البرج فى واقع الأمر
إلا مثدنة مسجد سيدى فرج التى سميت المنطقة باسمه .

ولقد تمكنت إحدى الفرق المصرية الثلاث ، وبجاية مدفعية الأسطول من
الزحف والاستيلاء على قطع المدفعية الجزائرية التى كانت منصوبة إلى داخل
شبة الجزيرة . واستمرت عملية انزال المدفعية والمعدات ، وقام الفرنسيون
بتحصين شبة الجزيرة لاتخاذها قاعدة عسكرية لهم تشمل على مخازن المهمات
والمستشفيات ، وتصبح نقطة تموين من الأسطول فى أثناء العمليات الحربية
القادمة .

ورغم أن سيدى فرج لا تبعد عن الجزائر إلا بمسافة ٢٥ كيلو متراً إلا أن
الفرنسيين قد اضطروا إلى الاشتباك فى ثلاث معارك فيها هى الشتويلى وسيدى
خالف وقلعة السلطان أو سلطان قلعى .

أما المعركة الأولى فكانت أهم هذه المعارك وأشدّها وطيشاً واشترك فيها
ما يقرب من ستة آلاف جزائري بقيادة إبراهيم اغا، نسيب الداي، وبابى

قسطنطينة . وحاول ابراهيم اغا أن يفصل ميسرة الفرنسيين عن بقية قواتهم وعن شبه جزيرة سيدي فرج ، وهجم هجوما عاما على كل الخطوط الفرنسية يوم ١٩ يونيو ، واشتدت الهجمات على القوات الفرنسية ، إلا أن المعركة لم تنته في صالح الجزائريين .

وكان هناك فرق واضح في التكتيك والتسليح . ذلك أن الجزائريين كانوا يعتمدون على الشجاعة وعلى الكر والفر السريع الخفيف ، أى أنهم كانوا يعتمدون على مرونة حركاتهم ، وان كان ذلك بكمية من النيران قليلة ومتفرقة . واعتمدوا على بنادق كانت أقدم من بنادق الفرنسيين ، كما اعتمد جزء كبير منهم على السيوف ، وذلك في الوقت الذي اعتمد الفرنسيون فيه على خطوط منظمة ، تؤيدها نيران المدفعية واعتمدوا على الثبات في الخطوط ، وحتى ينشئ فرسان الجزائر راجعين ، لكي يتمكنوا من التقدم خطوة أخرى ، وأخذ وثبة جديدة . واعتمد الفرنسيون على كمية نيران قوية وفي خطوط ثابتة وبأسلحة حديثة . وانتصرت الأسلحة والتكتيك على الشجاعة واستولى الفرنسيون على الشتويلى وأصبح على سكان الجزائر أن يستعدوا للدفاع عن مدينتهم .

ولقد اضطر الجنرال يرمون نفسه إلى انتظار وصول مدافع الحصار والكميات اللازمة من الذخائر والامداد قبل أن يجازف بمهاجمة عاصمة الاقليم ، خاصة وأنه كان يعلم أن العرب قد أخذوا في الاستعداد . ووصلته هذه المعدات يوم ٢٥ يونيو . وكان الفرنسيون قد اتموا إنشاء طريق حربي يصل سيدي فرج بالشتويلى واستولوا على سيدي خالف الذي كان مصطفى بن مزراق قد تولى قيادة الجزائريين فيها بدلا من ابراهيم اغا وهاجم صفوف الفرنسيين . انزل بهم خسائر فادحة . ولقد واصلت القوات الفرنسية زحفها صوب مدينة الجزائر يوم ٢٩ يونيو . هادفة قلعة السلطان ، ولكن القوات ضلّت طريقها بسبب الضباب وانحرفت

يسارا مسنوب بوزرعة ، وفي أرض صعبة ، فانغتل نظام الجند وساد المهرج والمهرج بين صفوفهم . ولم يفد الجزائريون من هذا الموقف لمهاجمة الفرنسيين بل تركوهم يعودون إلى المواقع التي بدأوا منها زحفهم في الصباح .

وكانت قلعة السلطان هي التحصينات الدفاعية الوحيدة التي كانت تحمي مدينة الجزائر من ناحية البر وكانت تشرف عليها وعلى القصبة، وكانت أكثر ارتفاعا من أسوار المدينة ، وقام بالدفاع عنها ما يقرب من ألف مقاتل، وبدأ الفرنسيون بحفر الخنادق ، لإنشاء خطوط ثابتة ثم أخذوا في ضرب القلعة بالمدافع ، ولقد قام الجزائريون بالدفاع عن قلعتهم وبشجاعة فائقة حسب شهادة الفرنسيين أنفسهم ، ولكن نيرانهم خفتت بعد ساعات وانتهى الأمر باشتعال النار في مخزن الذخائر والبارود مما أدى إلى نسف جزء كبير من القلعة وسهل على الفرنسيين احتلالها واحتلال تحصيناتها وتهديد مدينة الجزائر منها .

(٢) احتلال مدينة الجزائر : —

أصبح الداي في موقف لا يحسد عليه ولا يسمح له بمقاومة دخول الفرنسيين إلى مدينته لمدة طويلة ، خاصة وأن مدفعية الجيش كانت مصوبة على المدينة من قلعة السلطان ، والمرتفعات المحيطة بها، في الوقت الذي كان فيه الأسطول الفرنسي يحاصر المدينة من البحر . أرسل أحد أمناء سره لمفاوضة الفرنسيين ثم حاول أن يوسط قنصل بريطانيا في هذه المفاوضة ، ولكن الفرنسيين رفضوا هذه الوساطة وأصرروا على شروط لتسليم المدينة ، قبلها الداي ووقع عليها يوم ٥ يوليو وكانت تتلخص في تسليم حصن القصبة وجميع حصون وأبواب المدينة وتشتمل على تعهد من القائد العام للقوات الفرنسية للداي بضمان حريته وممتلكاته الشخصية ، وضمان حرية الداي في ترك المدينة مع أسرته وممتلكاته إلى أي مكان

ترغب ، وتعهد بحمايته وتعيين حرس له ولأسرته في حالة بقاءه في المدينة ، ولقد تعهد القائد الفرنسي للجنود النظامية وغير النظامية بنفس شروط الحماية ونفس المميزات . وختمت هذه الشروط بتعهد من القائد العام الفرنسي ، وبشرفه ، بأن تظل حرية إقامة شعائر الدين الاسلامي مكفولة ، مثلها في ذلك مثل حرية جميع الطوائف الأخرى في التعبد ومزاولة التجارة والصناعة — كما تعهدوا باحترام السيدات .

وأظهر الانكشارية رغبتهم في عدم تسليم المدينة بدون حرب ، كما أظهروا عمداً هم لا اتجاه الداي الذي رغب في التسليم . ودخلت الجنود الفرنسية مدينة الجزائر في هرج وبدون أى نظام أو اعتبار للضبط والربط ، وأخذوا في القتل والسلب والنهب في أحياء متعددة من المدينة . ولم يدخل القائد العام الفرنسي إلى القصبة إلا بعد أن تركها الداي . واستولى الفرنسيون على الخزائن وأعلنوا أن الجزنجي قد ذكر لهم بأنه لا توجد أى سجلات عن محتوياتها . ثم أبلغوا باريس أنهم قد وجدوا ما قيمته ٨٧٠٠٠٠٠ فرنك من الذهب ، وكان هذا المبلغ يكفي لتغطية نفقات الحملة التي وصلت إلى ٣٥٠٠٠٠ فرنك ، ولكن الجنرالات بدأوا في اتهام بعضهم البعض بسرقة مبالغ من أموال الخزائن الجزائرية قبل إعلانها لباريس ، وأخذ الجنود في استخدام أوراق السجلات في اشغال السجائر ، مما يثبت أن رجال الحملة قد استولوا على مبالغ من الخزائن ، وإن اتلاف السجلات — عفوا أم عمداً — قد ساعد على عدم اثبات قيمتها . وبلغت خسائر الفرنسيين ربعمائة قتيل ، ومن بينهم ابن الجنرال برمونت نفسه ، ألف وتسعمائة جريح . ويصعب تقدير عدد القتلى والجرحى من الجزائريين ، ولا شك أنه كان يفوق هذه الاعداد بكثير . أما الداي حسين فإنه قد ترك الجزائر إلى نابلس مصحوباً بخدمة وحشمه وأفراد أسرته ، مع ما خف حمله وعلى ثمنه من الشئون الشخصية .

ولقد وصلت أنباء الاستيلاء على مدينة الجزائر إلى فرنسا في أواخر أيام ملكية شارل العاشر ، الذي أنعم برتبة الماريشال على برفون . ورغم أن جنوب فرنسا ، والذي كانت له علاقات مستمرة مع شمال إفريقيا ، قد ابتهج بهذه الأخبار ، إلا أن الرأي العام قد قابلها بكل وجوم . وذكرت الصحف أنهم قد انتصروا في الجزائر ، وانهزموا في فرنسا ، ما داموا قد خسروا الدستور ، خاصة وأن القوانين كانت تمنع إعلان الحرب دون أن يوافق البرلمان على الميزانية اللازمة . ولقد أدانت الصحافة تلك الحفنة من الوزراء الذين يتصرفون في أموال الشعب دون إذن منه أو تصريح من ممثليه ، أن الانتصار للملك والجيش وفرنسا ، أما الوزراء فهم مذنبون ويجب على البرلمان اتهامهم ومحاكمتهم ، وليأخذ كل ما يستحقه ، الفخر للجند والعقاب للوزراء .

وذهب الملك لحضور حفل جنازة في نوتردام ، ولكن الجو كان صامتاً وحزيناً إلا من بعض هتافات القوم المأجورين . وكانت فترة عصيبة في تاريخ فرنسا ، إذ أن أنباء احتلال مدينة الجزائر كانت قد وصلتها يوم ٩ يوليو ، ولم ينته ذلك الشهر إلا وكانت قد تخلصت من حكم ملكها . وكان أنصار ضم الجزائر إلى فرنسا يعتبرون اقلية بسيطة من الفرنسيين . وكانت الحكومة منقسمة على نفسها ، كما كان ولي العهد يعارض في الحرب . أما المعارضة التي قامت بمهاجمة مشروع الحملة فإنها قد عادت وقبلت فكرة الاستمرار في احتلال الجزائر والاحتفاظ بها كقاعدة تجارية وحرية تسمح لفرنسا بفرض سيطرتها على الحوض الغربي للبحر المتوسط ، خاصة وأن روسيا كانت توافق على هذا التغيير وأما إنجلترا فإنها كانت تشكو ولكن دون أن تعترض .

وكانت فرنسا قد احتفظت لنفسها بحرية الحركة في المشروع الجزائري ، ولكن دون أن تقرر الخطة التي ستتبعها بعبد القضاء على حكومة الداي ،

وان كانت قد أظهرت استعدادها للتشاور مع الدول المسيحية الأخرى في مصير الولاية ، كما اعترف بولينياك نفسه بذلك في مذكراته وكانت هناك أفكار عن تقسيمها بين دول البحر المتوسط ، أو إعطاؤها لجماعة فرسان مالطة ، أو إعادتها إلى الباب العالي ولكن بشروط خاصة .

ولقد توترت علاقة الفرنسيين مع البريطانيين ، وخاصة بعد أن رفض القنصل الانجليزي في مدينة الجزائر الاتصال بالجنرال بورمون ، وواصل اظهار اخلاصه للداي ، وكانت القوات البريطانية محتشدة في ذلك الوقت في مالطة وجبل طارق فنظر الفرنسيين إلى هذا القنصل نظرتهم إلى جاسوس عليهم ، واهموه بالعمل على إثارة فئة من الأهالي ضدهم وشعر بورمون أنه مقيد ، خاصة وأن التعليمات الموجودة لديه تأمره بتحاش كل عمل أو قول يضر بنيات فرنسا المستقبلية في الجزائر ، أو يضايق حرية عملها التي ترغب في الاحتفاظ بها لترتيب الوضعية النهائية لهذه البلاد . وقام بورمون بممارسة بعض مظاهر السيادة ، وذلك حين قام بتثبيت القناصل في مراكزهم بعد احتلاله لمدينة الجزائر . ولكن اللورد ابردين أبلغ السفير الفرنسي في لندن أنه ليس لفرنسا أن تشغل بالقنصل الانجليزي ، إذ أنه معين لدى الدار .

وقام الفرنسيون بنزع سلاح الجنود غير النظاميين ، وأرسل بورمون رجال الانكشارية غير المتزوجين إلى أزمير وسمح بالبقاء للمتزوجين . ولكنه تاد وأمر بإبعاد بقية الانكشارية قسداً مدعياً أن الآثار قد أخذوا يدبرون المؤامرات ضد الفرنسيين ، ونفذ هذا الأمر بشكل وحشي ، رغم أنهم كانوا أقل خطراً من غيرهم وأختفى بذلك آخر مظهر من مظاهر الحكم العثماني في الجزائر بعد أن قام الجنود الفرنسيون باتلاف السجلات . وأصبح من الصعب بعد ذلك الحصول على بيانات تتعلق بالملكية العقارية أو بالدخل ، مما سهل أعمال ذوي النفوس الضعيفة

من يتمتعون بالسلطة أو يقتربون منهم . وأخذ الجنود الفرنسيون يعيشون بين أفراد شعب لا يعرفونه ولا يستطيعون التفاهم معه بسهولة ، وساعد هذا الاختلاف الكبير عن المعيشة في الثكنات على الاخلال بالضبط والربط ، وعلى انتشار الفساد والسلب والنهب ، وعلى جعل المدينة وضواحيها في حالة يرثى لها .

واشملت خمرة الانتصار الجزال بورمون ، الذي كان يجهل حقيقة الأمور وطبيعة الوطنيين في الجزائر واعتقد أن احتلاله للعاصمة سيسمح له بالسيطرة على كل القطر في مدة أسبوعين وبدون مقاومة ، كما اعتقد أنه يمكن سحب إحدى الفرق الثلاثة الموجودة تحت قيادته وإرسالها إلى فرنسا وحاول إغراء مصطفى بن مزراق وتعيينه لإدارة الولاية ، تفتيشه في متصرفه تثيرى وعلى أساس إعلان ولائه لملك فرنسا ، وتعهده بدفع الجزية إليه ، ولكن هذه المحاولة فشلت ، كما فشلت محاولة شراء باي وهران الذي ثار ضده الأهالي واثمموه بمهادنة الفرنسيين فاضطر بورمون إلى إرسال قواته لاحتلال المرسى الكبير وهران ، وأرسل حملة أخرى استولت على عنابة ، الميناء البحري لقسنطينة . واعتقد أن استيلائه على عنابة ، سيجبر قسنطينة على التسليم ولكنه أخطأ في تقديره ، إذ أن الأهالي في الداخل كانوا مصممين على مقاومة الاحتلال الفرنسي ، ورغم أن السلطات العثمانية في المدن الساحلية لم تكن قد أبدت كثيراً من المقاومة . وشعرت السلطات الفرنسية أخيراً أن عليها فتح جميع مدن الولاية الواحدة بعد الأخرى من أيدي الوطنيين . ولقد أراد بورمون أن يظهر بأن في استطاعة قواته الابتعاد عن الساحل دون التعرض للخطر . ورغم تحذيره من تلك المغامرة فإنه قد صمم على إرسال حملة إلى بليدة التي تبعد عن مدينة الجزائر بثمانية وأربعين كيلو متراً وعند سفح الأطلس . ورغم أن الطابور قد وصل سالماً إلى بليده ، إلا أن رجال القبائل قد هاجموا أثناء عودته وانزلوا

به خسائر فادحة . واثبتت هذه الهزيمة الساحقة ، مع ما تلاها من إخلاء عنابيه وهران بعد احتلال لم يدم إلا بضعة أيام ، أن الفرنسيين لم يكونوا سادة للموقف . وإذا كانت فرنسا قد استولت على مدينة الجزائر فقد كان عليها أن تستمر في الحرب للاستيلاء على الجزائر نفسها .

ووصلت إلى الجزائر في يوم ١١ أغسطس انباء ثورة سنة ١٨٣٠ في فرنسا . وحاول برمون أن يضع نفسه وقواته في خدمة شارل العاشر ، ولكن قائد الاسطول رفض التعاون في تنفيذ هذه الخطة كما رفضها عدد كبير من الضباط . وأبقى وزير الحربية الماريشال بورمون في منصبه ، فاضطر إلى تغيير علم البربون الأبيض ، بالعلم المثلث الألوان ، وانتظر مجيء الجنرال كلوزيل لاستلام القيادة منه .

وغيرت ثورة يوليو من علاقة فرنسا مع الدول العظمى . وكانت حكومة شارل العاشر في ود وصداقة مع معظم ملوك أوروبا ، ولكن التحالف المقدس بدأ بعد تكوينه بعد سنة ١٨٣٠ وبدأ يعمل ضد فرنسا . ورفض القيصر نقولا الاعتراف بلوى فيليب بعد أن كانت روسيا قد دفعت فرنسا لاحتلال الجزائر ، وأعلن مترنيخ في النمسا تضامنا من الملوك ضد الروح الثورية ، وظل فردريك جيوم الثاني يضمن العداء والحقد لفرنسا . وكانت إنجلترا ترغب في الافادة من عزله فرنسا لكي تجبرها على التخلص عن الجزائر وعلى سحب قواتها منها . ولكن لوى فيليب صمم على ابقاء جنده هناك ، وأرسل ابنائه لقيادتهم ، وقام بهذه العملية دون أن يحظى بتأييد البرلمان الكامل ودون أن يساعده وزراءه وسفراءه مساعدة مخلصه .

ورغم أن لوى فيليب كان ينوى الاحتفاظ بالجزائر إلا أنه لم يعلن أى تصريح رسمى لذلك حتى يحتفظ لنفسه بحرية العمل التامة . وشرح الملك لتاليران ، سفيره في لندن ، أن من مصلحة فرنسا المؤكدة تقليل تقوية إنجلترا في بحر هو بحرهما

ولا تطل عليه الاراضى الانجليزية ، وأن على فرنسا أن تبحث عن جميع الفرص التي تسهل لها فقليل خطر الاحتلال البريطاني لما لطفه وللجزر الايونية، وأن مشروع الجزائر يساعد على تنمية البحرية الفرنسية . ولذلك فإن سياسة ومصالح فرنسا تتعارض تماما مع سياسة ومصالح إنجلترا في هذا البحر ، مما يجعلها في حالة إلى دهاء سفيرها في لندن ، خاصة وأن الجلاء من الجزائر يتعارض مع كرامة الفرنسيين ومصالحهم . وكان تاليران دبلوماسيا من المدرسة القديمة ، ولم يكن في الاصل من انصار ارسال الحملة للجزائر ، ولم يكن يرغب في التحدث في المسائل الاستعمارية عامة ، ولم يتحدث عن الجزائر إلا في ظروف نادرة. وكان يتمنى أن تقوم الصحافة الفرنسية بانتهاج مثل هذا الصمت حتى يعتاد العالم رؤية فرنسا في الجزائر . وجاء سقوط حكومة الدوق ولنتجن وتأليف وزارة اللورد جراي في صالح فرنسا . ثم اجتاحت أوروبا كلها سلسلة من الحوادث الهامة ، وقامت الثورة في بلجيكا ، وتدخلت النمسا في ممتلكات البابا ، وقامت ثورة أخرى في بولونيا ، وأثيرت المسألة الشرقية من جديد ، مما جعل الدول الاوربية تقلل من اهتمامها في مسألة الجزائر . فلقد احتل الفرنسيون الفرس وأصبح الروس على أبواب القسطنطينية وأصبح على الملوك أن يقاوموا قوة الشعوب والثورات التي احتاجت بسلاهم . وحتى بريطانيا فانها كانت تفضل أن ترى فرنسا في الجزائر على أن تراها في بلجيكا أو في الاسكندرية . وكانت رغبة بريطانيا في ابعاد فرنسا عن الفلندر تسهل عليها أمر تركها في الجزائر . وشعرت فرنسا بأنه في وسعها ، وفي هذا الموقف الدولي أن تحتفظ باحتلالها لمدينة الجزائر دون أن تقيد نفسها به بإعلان نياتها ومشروعاتها المقبلة

وواصلت فرنسا اتهام القنصل الانجليزي في الجزائر بالعمل ضدها وتحريره
الاهالي وذكره لهم أن الاحتلال الفرنسي هو احتلال مؤقت وأن إنجلترا تعارض

في استمراره . وكانت إنجلترا قد امتنعت من جانبها عن كل الأعمال التي تدل على اعترافها بالاحتلال الفرنسي . ولما أعلنت فرنسا سنة ١٨٣٢ أنها ستستمر في احتلالها للجزائر طلبت منها بريطانيا تفسيرات رسمية عن ذلك . وحينما أعلن المارشال مسول في العام التالي أن فرنسا لم ترتبط بأي تعهد دولي فيما يخص الجزائر وأنها تستطيع أن تفعل هناك ما يحلو لها وأنه من غير المتوقع الجلاء عن تلك البلاد بعد قرارات الحكومة وأدراج الميزانيات اللازمة ، لفت لورد جراي انظار تاليران إلى هذه التصريحات ، وطلب منه الاحتراس . وفي سنة ١٨٣٤ أكد وزير المستعمرات البريطانية بأن إنجلترا لم توافق على استيلاء فرنسا على مدينة الجزائر ، كما تحدث لورد بليرستون سنة ١٨٣٨ عن حقوق الباب العالي على نيابة الجزائر وأعلن أن موقف فرنسا ومركزها هناك لا يزيد عن مجرد احتلال عسكري . ولكن فرنسا أصرت على ما اسميته «حقوقها في الجزائر» ، فنصحها بليرستون بعدم إثارة جفة حول تلك المسألة ، خاصة وأن الاستيلاء على مدينة الجزائر لن يكون فرصة أوسبب لاصطدام فرنسي بريطاني . وقلت احتجاجات إنجلترا على الاحتلال الفرنسي مع الزمن ، رغم أن القنصل الانجليزي فيها ظل معاديا لهذا الاحتلال . ولم تقدم إنجلترا اوراق اعتماد قنصلها في الجزائر إلى فرنسا إلا في سنة ١٨٥١ .

وفي نفس الوقت الذي كانت فرنسا تحسب قيمته حسابا بريطانيا ، كان عليها أن تعمل كل حساب للرأى العام الفرنسي نفسه تجاه هذه الحرب الاستعمارية . فلقد كان اعداء احتلال الجزائر في فرنسا أكثر من انصارها . وأخذ النواب يشكون من المصاريف التي تثقل كاهل الميزانية ، وطالب فريق كبير منهم الحكومة بضرورة الجلاء عن الجزائر ، عند عرض الميزانية لتقريرها . وبين آخرون خطورة تشتيت القوات الفرنسية بين أوروبا وأفريقية ، علاوة على تبذير الميزانية في أرض لا يصلح الفرنسيون لاستعمارها واستغلالها . واثبت آخرون

صعوبة الاستغلال الزراعي في الجزائر بعد الغاء نظام الرق ، ونتيجة لعدم رغبة الاوربيين في العمل بأيديهم ، ومعاداة الاهالي للفرنسيين ورفضهم العمل لديهم .
ولسكن الحكومة الفرنسية كانت مصممة على ابقاء احتلالها للجزائر ، واخضاعها لحكمها ، دون أن تتجح في اقناع الرأي العام بذلك .

(٣) الحكم الفرنسي :-

كانت الحكومة الفرنسية مترددة في اختيار نوع الحكم الجديد بالنسبة للجزائر وانعكس هذا التردد بتعاقب تسعة رؤساء معينين على الاقليم ، علاوة على أربع حكام بالنيابة في مدة عشر سنوات . وكان بعض هؤلاء الرؤساء يتميزون بشخصية قوية ، أما الباقى فكانت تعوزهم الخبرة والقدرة على الادارة . وكان كلوزيل من بين اشهرهم وكان عمره ستين عاما حينما تولى حكم الجزائر ، وكان له تاريخ طويل مع حروب الامبراطورية ثم عمل بالفلاحة في نيوا ورليانز في أمريكا . ولقد كان من الجنود والضباط الذين يمثلون روح عصر الامبراطورية . وكانت حكومة باريس قد أرسلته لدراسة أحوال الجيش والاهالي وامكانيات الاستعمار ، وطالبت اليه أن يشير عليها بما يرى . وما أن وصل هذا الحاكم إلى الجزائر حتى قرر ضرورة البدء في استعمار هذا الاقليم بما ثبتت حكومة باريس في رأيها وجعلها تقرر ابقاء قواتها في شمال افريقية . وأصبح على هذا الحاكم أن يحافظ على مدينة الجزائر وينشئ لها الادارة اللازمة ويشجع الاستعمار ، فلم يتقيد بالمسائل المالية أو الدبلوماسية ، بما جعله يتعدى اختصاصاته ، ويؤلب ضده رجال الحكومة في فرنسا .

ولقد وجد كلوزيل سوء الضبط والربط بين الجنود الذين كانوا يسكنون الحدائق ويفترشون الأرض ويحتلون المساكن المغربية الجميلة ويستخدمون

أخشابها الأثرية المنقوشة والمنحوتة في أشعسال النار . وكانت روحهم المعنوية منخفضة ، فقرر شغلهم بما يجري في الولاية نفسها ، وأقام تقطا أمامية على الطريق الموصل إلى متيجة . وكان مصطفى بومزراق بك تتيرى قد هدد بالهجوم على مدينة الجزائر بمائتي ألف رجل وبالقاء الفرنسيين في البحر ، فعين كلوزيل من يسمى مصطفى بن الحاج عمر بك على هذا الاقليم ، وأرسل معه سبعة آلاف جندي لسكني يثبتوا اقدامه في ميديا ، المقر الجديد المختار لتلك البكوية . وقد احتل الفرنسيون بليدا وتركوا فيها حامية ثم عبروا الاطلسي رغم مقاومة الاهالى الشديدة ودخلت هذه القوات ميديا واقامت البيت الجديد في السلطة ثم عادت تاركة ثلاث آلاف جندي لحمايته . ولكن الاهالى شنوا هجوما عنيفا على البلدة ، فأوقع في يد ابن عمرويد الجنرال الفرنسي قائد الحامية ، مما اضطر كلوزيل إلى إخلاء ميديا في أوائل يناير سنة ١٨٣١ .

ولقد فكرت الحكومة الفرنسية في استدعاء جزء من قواتها الموجودة في الجزائر ، خاصة وأن الدول الأوروبية كانت قد أخذت في التسليح بسبب المشكلة البلجيكية ، وكان على ملك فرنسا أن يستعد لمواجهة الحالة . واعتقد كلوزيل في أول الأمر أن وسعه المحافظة على الجزائر بقوة قوامها عشرة آلاف جندي علاوة على بعض الكتائب التي تجند من بين الاهالى ، ولكنه عاد وطلب زيادة القوى الموجودة لديه . واقترح كلوزيل على حكومة باريس تجنيد عدد من العرب ومن رجال القبائل المعروفين باسم الزواوا ، وذلك في كتائب خاصة بهم ، يدربون تدريباً جيداً وتدفع لهم رواتب محترمة حتى يغرون رجال القبائل الأخرى على الدخول في خدمة الفرنسيين وتستطيع فرنسا استغلالهم كما استغلت روما قديماً رجال امبراطوريتها . وبعد أن وافقت حكومة باريس على المشروع أخذ كلوزيل يختار لهذه القوات ضباطاً يمنحون رتبة أعلى فيها عن رتبهم العادية في الجيش ،

وأصبح هؤلاء الرجال يلقبون بالزواف نسبة لاسم تلك القبيلة ويرتدون سترة تركية ، وسروالا يشبه سراويل المماليك ، أى نفس ملابس الجيش المصرى فى عصر محمد على . ولقد بدأ هذا المشروع بجمع الأهالى من مدينة الجزائر وضواحيها ، ولكن عددا كبيرا منهم فر عائد إلى قراه محتفيا عن أعين السلطات الفرنسية التى لم تتمكن إلا من تأليف كتيبتين لايزيد مجموع عددهما عن ألف وربعائة مقاتل . ولكنها كانت على أى حال بداية لسياسة ستتوسع فيها فرنسا فيما بعد .

ولقد رأى كلوزيل اتساع الجزائر وعدم تمكنه من التوغل عسكريا فيها ففكر فى أن يمد حكما فرنسيا غير مباشر عليها وذلك بإنشائه لمحميات تحقق عن بلاده عبء الاحتلال العسكرى لكل الاقليم ، وتقيم فى نفس الوقت حكما يعترف بالسيادة الفرنسية عليه . فاقترح الاحتفاظ بالادارة المباشرة فى مقاطعة الجزائر وحدها ، وإنشاء دولتين تحت الحماية فى كل من وهران وقسطنطين تحت إدارة أمراء مسلمين ومن البيت المالك فى تونس . وساعد على هذه الفكرة أن الباي حسين كان صديقا لفرنسا ، وأكد لها فى سنة ١٨٣٠ بقاءه على الحياد ، ثم سمح للقوات الفرنسية لتزود من تونس ، وأرسل بعثة لىكى تقدم تحياته للجزال بورمون بعد أن قام احتلال مدينة الجزائر ولربما كانت فكرة تعيين احد أفراد أسرته فى منصب داي الجزائر تحت الحماية الفرنسية قد راودته . وعلى أى حال فان كلوزيل قد انتهر فرصة بحىء بعثة من طرف باى تونس لتهنئته باستلام القيادة حتى يرتب مشروع الحماية . وبعد أن عبرت هذه البعثة له عن اغتباطها به كجبار لتونس رد عليها فى أنه يرغب فى أظهر وده للباى ولاسرة الباي . ثم أرسل الجزال بمشروع لاتفاقية خاصة إلى تونس فوافق عليها الباي ثم وقعها حامل اختامه نيابة عن الجزائر فى يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٨٣٠ . وكانت هذه الاتفاقية تنص

على تعيين سيدى مصطفى شقيق باى تونس بايا على قسطنطينة، وكان له أن يجمع ضرائب الأقليم كله ، على أن يدفع منها مبلغ مليون فرنك كجزية لفرنسا. وكان تعيينه من طرف القائد العام الفرنسى وعليه أن يحافظ على ذلك المركز بنفس الشروط والحقوق التى كان سيعمل بها لو كان قد عينه والى الجزائر ، وكان عليه أن يقبل كل ما يرسمه القائد العام لصالح البلاد بشكل عام وصالح الأقليم بوجه خاص وصالح فرنسا قبل كل شىء . وقد قبل الباي هذه الفقرة الأخيرة أيضا ووقع كلوزيل على اتفاقية أخرى بماثله فى يوم ٦ فبراير سنة ١٨٣٠ نصت على تعيين أحمد ، وهو أحد أقاربه باى تونس ، فى منصب باى وهران . وكانت شروط هذه الاتفاقية مشابهة الأخرى ، إلا أن باى وهران كان موضوعا تحت الوصاية الفرنسية بدرجة أكبر من زميله .

ولقد أبلغ كلوزيل وزير الحربية نبأ مشروع الاتفاقية الخاصة بقسطنطينة وارسل له نسخة منها بمجرد توقيعها . فتضايق الجنرال سباستيان ، وزير الخارجية لعدم استشارته فى الموضوع، وعرض الأمر على مجلس الوزراء وأبلغه أنه كان من نتيجة هذه المعاهدة الاعتراف لباى تونس ببعض الحقوق فى مقاطعة قسطنطينة . وكتب وزير الخارجية خطاباً جافاً للتوصل الفرنسى فى تونس وذكر له أنه لا يخضع إلا لوزير الخارجية ولا يستلم تعليمات إلا منه . ثم كتب تقريراً للملك شاكياً فيه من أن هذه الاتفاقية تضر بمستقبل مملكة الجزائر وقد تكون سبباً فى نشوء المشكلات بين الدول الأوربية. فقرر الملك فى ٣٩ يناير سنة ١٨٣١ إلغاء تلك الاتفاقية، ونشر هذه الاتفاقية ، ونشر هذا القرار قبل إبلاغه لكلوزيل بما ضايقه . وحاول كلوزيل أن يشرح أن هذه الاتفاقية ليست معاهدة دولية بل مجرد عقد إدارى لا يخص وزارة الخارجية فى شىء واشتكى من نشر القرار الملكى رغم أنه كان قد وعد باى تونس بالاحتفاظ بسرية الموضوع ، وذكر

أنه لم يتخط سلطاته إذ كان مزوداً بسلطات غير محدودة . ولكن وزارة الخارجية أصرت على الناحية الشكلية وعلى أنه ليس للقائد العام أن يوقع على مثل هذه الاتفاقية ، رغم اعترافها بالامتيازات التي تعود على فرنسا منها .

ولم تكن مسألة اتفاقية قسطنطينية هي أصعب مسألة نشأت بين كلوزيل والحكومة الفرنسية . ذلك أن موقف تلك الحكومة حياله في مسألة وهران كان أقصى منه في مسألة قسطنطينية . وكانت مراکش ، أو سلطة المغرب الأقصى قد اضطرت إلى التدخل في الشؤون الجزائرية بمجرد نزول الفرنسيين في الجزائر وبعد إرسال أهل تلمسان لبعثة إلى مولاي عبد الرحمن يبلغونه بها ولائهم ، ويطلبون منه وضعهم تحت حكمه ومد حمايته على اقليمهم . وقام المولى عبد الرحمن بإرسال أحد أقربائه وهو المولى علي إلى تلك المدينة على رأس قوة عسكرية صغيرة ، رغم معارضة علماء فاس وفقهائها لهذا المشروع ولقد فرح الأهالي بوصول هذه القوة من أحد البلاد الإسلامية المجاورة ، إلا أن القولو غلو والجنود غير النظاميين الموجودين في المدينة رفضوا الاعتراف بسلطة المولى عبد الرحمن عليهم ، وذلك نتيجة العداء الذي كان قد ساد بين سلطان المغرب والسلطان العثماني منذ سنوات طويلة . وما أن وصلت أنباء وصول مولاي علي إلى تلمسان إلى كلوزيل حتى قام بالكتابة إلى قنصل فرنسا في طنجة ، أحمد الضباط إلى مولاي عبد الرحمن يحمل إنذاراً بسحب قواته من تلمسان ، وتسليم رئيسها إلى باي وهران ، ودفع غرامة مالية عن الأضرار التي لحقت بالأهالي ، وذلك في مدة أربع وعشرين ساعة ، وإلا فإنه سينتقم من هذه الحادثة وسيقوم بحصار تطوان وطنجه . ولقد أبلغ القنصل الفرنسي في طنجه هذا الموضوع إلى وزارة الخارجية فقرر الجنرال سباستيان أن المسألة ليست إلا سوء تفاهم يمكن حله بالوسائل السلمية . وما أن وصل الضابط الذي يحمل إنذار كلوزيل

للسلطان إلى طنجة حتى منعه القنصل من مواصلة السفر ومقابلة السلطان . ولقد قرر سلطان المغرب سحب قواته من تلمسان . وكان الجنرال كلوزيل يرغب في إرسال حملة عسكرية إلى تلك المدينة تقوم بطرد المغاربة إلى ما وراء الحدود ، ولكن عدد قواته لم يكن يسمح بذلك فاكتمل باحتلال وهران والمرسى الكبير حتى يمهّد لتعيين أمير من البيت التونسي على رأس تلك المقاطعة الغربية .

ووصلت إحدى السفن الحربية إلى الجزائر تحمل مائتين وخمسين جندياً تونسياً بقيادة خير الدين أغا ، وكيل الباي المنتظر . ثم جاءت كتيبتان تتألف كل منهما من ألف جندي ، ووصل التونسيون إلى وهران يوم ١١ فبراير سنة ١٨٣١ ولكن الأهالي رفضوا التعاون مع التونسيين فاضطر رئيسهم إلى طلب سفينة تعيده مع جنده إلى تونس . ولم يتمالك كلوزيل نفسه من توبيخ هذا القائد وانتقاد تأخر وصول الباي لاستلام وظيفته . أثناء الاتفاقيات الفرنسية التونسية ، واضطر الجنود الفرنسيون إلى العودة إلى بلادهم في شهر أغسطس بعد أن أقاموا في وهران لمدة ستة أشهر .

ورأت حكومة باريس أنه لا يمكن الصبر على تصرفات كلوزيل ، فقررت تعيين قائد آخر طبعاً في مكانه وأختارت الجنرال برترين لهذا المنصب . وقد امتازت فترته بإرسال عدد من الحملات الصغيرة الفاشلة إلى هنا وإلى هناك ، وبتكرار الأخطاء ، وبسوء الإدارة ، وظل رجال القبائل يحاصرون متيجة ويهاجمونها — ووصلت القوات الفرنسية إلى بلدية ، ولكنها اضطرت إلى الرجوع تجر أذيال الخيبة بعد أن انتهت قواها ، وكان عدد القوات الفرنسية في الجزائر قد انخفضت في ذلك الوقت إلى تسعة آلاف مما لا يسمح بقيام عمليات ناجحة علاوة على المحافظة على مدينة الجزائر نفسها ، حتى ولو كانت القيادة أكثر همة ونشاطاً .

وأضطر القائد العام إلى الخروج على رأس طابور حتى ميديا حين علم بأن ابن عمر ، وهو الشخص الذى كان الفرنسيون قد عينوه على تشيرى كان يطلب المدد . ولكنه لم يعرف أى قرار يتخذ سوى الرجوع إلى مدينة الجزائر مصطحباً معه ابن عمر ورجاله . وكان الرجوع شاق ومنهكا للجنود ، خاصة وأن الأهالى قد قاموا بمهاجمتهم وجعلوا سيرهم يشبه الفرار . ولقد واصل العرب محاصرة الفرنسيين داخل المدينة كما كان عليه الحال فى أول الاحتلال . ولقد رفض القائد إرسال أى حملات أخرى بعد ذلك لأنها كانت حسب أقواله متعبة للجنود ومشيرة للأهالى . وقام بتعيين أحد شيوخ كوليا وهى المسمى سيدى مبارك أغا للوب ، أو شيخاً عليهم ، وكان عليه أن يحافظ على الأمن فى السهول المحيطة بمدينة الجزائر ، ولكن على شرط عدم تدخل الجنود الفرنسيين فى المنطقة .

أما وهران فقد ظلت إحدى الحاميات الفرنسية الصغيرة تحتها بقيادة الجزال بوبيه الذى كان قد أمضى عشر سنوات فى خدمة محمد على فى مصر والذى أمتاز حكمه بالشدة والقسوة ، وإن كانت فرنسا قد تمكنت من السيطرة على مدينة وهران إلا أن اقليمها ظل معادياً لفرنسا ولا يعترف بسلطانها .

وما قسطنطينة فقد كانت سبباً فى هزيمة جديدة لحقت بالفرنسيين . وكان الفرنسيون قد احتلوا عنابة لمدة بضعة أيام ثم اخلوها واستولى على السلطة فيها أحد القولوغلوا المسمى احمد ، وهو الذى أظهر صداقته لفرنسا . فارسل الفرنسيون فصيلة من الجنود لتثبيت اقدامه فى المنطقة . ولكن أحد البكوات القداماء ، وهو ابراهيم بك ، تمكن من إحتلال قصبه هذه المدينة ومن قتل الضباط الفرنسيين وكانت هذه الهزيمة بالاضافة إلى هزيمة ميديا ، سببا فى ثورة الرأى العام فى فرنسا ، وطلب استدعاء برترين .

ولم تكن الحكومة الفرنسية قد تخلت نهائياً عن فكرة المفاوضة مع تونس بشأن تعيين آخرين من أفراد الأسرة الحاكمة في تونس لإدارة شؤون مقاطعتي قسطنطينة ووهران . وسارت هذه المفاوضات بين حكومتى تونس وباريس مباشرة دون أن يكون للقائد العام في الجزائر أى حق إلا في إعطاء وجهات نظره لحكومته ، ودون أن يتصل بالحكومة التونسية . وأرسلت الحكومة الفرنسية أحد مندوبيها إلى تونس ماراً بالجزائر ، وحاملاً لمعلومات مفصلة وكان عليه أن يتفادى عقد معاهدة تعطى للحاكم المعين صفة الرئيس غير تام السيادة أو الذى يتمتع بنوع من الاستقلال الذاتى والدافع للجزية ، وكانت فرنسا ترغب في أن يكون تعيين هؤلاء البكوات التونسيين بأمر من القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر ، ولمدة ثلاث سنوات أو خمسة ، وكانت لا ترغب في تحديد قيمة الجزية السنوية في نصوص تلك الاتفاقية ، ولا ترغب في الاحتفاظ بالمادة التى تحرمها من إرسال قواتها إلى هاتين المقاطعتين . وكانت مهمة المندوب الفرنسى لدى باى تونس هى أن يظهر له أن هذه التعديلات ، التى تجمع من البكوات مجرد موظفين عاديين ، لم تكن إلا مجرد مسائل شكلية . ولكن الوزارة الفرنسية تغيرت في ١٣ مارس سنة ١٨٣١ ، وأعلنت الوزارة الجديدة أنها ليست في حاجة إلى عقد اتفاقية مع باى تونس بهذا الشأن . كما أن الأسرة الحاكمة في تونس لم تكن ترغب في عقد اتفاقية مع فرنسا في ذلك الوقت ، وبشأن الجزائر ، وخاصة بعد أن كانت الصحف قد كتبت بتوسع في هذا الموضوع وعن دور الباي فيه . وكان المندوب الفرنسى في طريقه إلى تونس عندما وقع هذا التغير في الموقف الفرنسى ، ولم يبالغه الاتجاه الذى اتخذته الحكومة الجديدة فرفض الباي قبول أى شروط جديدة وأعلن أنه لا يقبل لأمره أسرته أى مركز يقل عن مركز بكوات مستقلين يدفعون الجزية . ورفض الباي أن يكون

أقرباءه وكلاء، فريسيين ، وأنتهى به الأمر إلى أن رفض الدخول في أية محادثات بهذا الشأن ، مهما كانت المزايا التي ترغب فرنسا في منحها لهم .

وعلىنا أن نذكر أن حكم برتزين قد امتاز بسوء الإدارة والتلاعب في الأموال العامة وفي مصادرة أموال الاونوفى توزيعها . خاصة وأنه لم يتخذ الحيطه الكاملة للأمر ، ولم يعين عليها من يتمكن من الاشراف عليها بشكل قانونى . وأبلغته الحكومة الفرنسية في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٣١ أن الدوق دى ريفيجو سيخلفه ، فسله القيادة في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٣١ .

وتغيرت السياسة الفرنسية بعد بضعة أيام من تولى ريفيجو القيادة العامة في الجزائر ، وذلك بتقسيم السلطات التي كانت متجمعة في أيدي القائد العام إلى قسمين وذلك بتعيين أحد المحافظين المدنيين في الجزائر ، يكون له الإشراف على جميع الادارات المدنية والمالية والقضائية ، ويكون مستقلا عن القائد العام الذي يواصل اختصاصاته العسكرية والإشراف على أمن الولاية الداخلى والخارجى ، أى أعمال البوليس والعلاقات مع الدول المجاورة . وكان على هذا المحافظ الجديد أن يخضع لرئيس مجلس الوزراء ، طبقاً للمرسوم الملسكى الصادر في أول ديسمبر سنة ١٨٣١ ، والذي يعتبر أول وثيقة فرنسية لتنظيم الحكم في الجزائر ، وبالرغم من مزايا هذا النظام فانه لم يؤد إلى النتيجة المرجوة منه ، وذلك لقيام التنافس وإنعدام التعاون بين القائد العام والمحافظ ، وكان ريفيجو هو وزير البوليس السابق في عهد نابليون ، ويمتاز بالطغيان وعدم احترامه للشكليات ، أما المحافظ الجديد فكان رجلا من رجال مجلس الدولة ، ويعمل كل حساب للقانون بل وللشكليات . وكان ريفيجو يخضع لوزير الحرية المتعجرف أما المحافظ فكان يخضع لرئيس مجلس الوزراء ، وهو الإدارى الحازم . ولم تكن هناك قواعد لتنظيم علاقة كل منهما ، الواحد بالآخر ، مما تسبب في كثرة اللوائح والأوامر

المتضاربة وفي إزدياد الفوضى حتى مات كازيمير بيريه . فعمل وزير الحربية حينئذ على أن يكون المحافظ تابعا للقائد العام في الجزائر ، وذلك بمرسوم ١٢ مايو سنة ١٨٣٢ . فعادت السلطات العليا مجتمعة بين يديه وأصبح المحافظ مجرد مساعد له في المسائل الادارية والمالية والقضائية .

واقصد فكر ريفيجو في إحتلال كل موانئ الجزائر ، وفي أن يشرف على بقية الاقليم عن طريق شيوخ من الأهالي مواليين لفرنسا ، وذلك حتى لا يهلك قواته في فتح البلاد ، ويستفيد من الجزية التي يدفعها هؤلاء الشيوخ ، ويمد السيادة الفرنسية على كل الاقليم ، ويعطى الوقت الكافي للاستعمار لكي يقوى مراكزه في الجزائر . وحاول القائد العام أن يفيد من التفرقة بين الجزائريين وخاصة بين هؤلاء الشيوخ وأعوانهم من ناحية ، وهم الذين يحاولون تثبيت أقدامهم وجميع الضرائب من الأهالي ودفع الجزية لفرنسا ، أي المنتفعين ماديا من إعلان ولائهم لفرنسا ، وبين شيوخ الفرق الصوفية المعادين لفرنسا والمعادين لهؤلاء المشايخ الجدد من ناحية أخرى . وكانت هذه التفرقة والصراع من مصلحة المحتلين الجدد حتى يتمكنوا من انهاء قوى الشعب قبل استغلاله . ورغم ذلك فان ريفيجو لم ينس الطرق البوليسية التي استخدمتها فرنسا في عصر الامبراطورية .

فكم من شيخ من هؤلاء الشيوخ وافقت حكومة الجزائر الفرنسية على حضوره إلى المدينة ، وأعطته جوازات خاصة لذلك ، ثم قامت الجنود بقتله عند مروره بين صفوفها . ولقد كان هذا هو الطابع الجديد لحكومة الجزائر التي سادت فيها الوشاية والخدر والانتقام والجاسوسية .

حقيقة أن ريفيجو كان وزيرا لبوليس ، فلقد تمكن بمساعدة القنصل الفرنسي في لجهورن من مراقبة الداي حسين ونشاطه ، وتمكن من أن يحبط محاولة كان هذا

الداي يرغب في عملها لإثارة الأهالي ضد الفرنسيين ، والعودة بسفن تحمل بعض المتطوعين ينزل بهم على مكان ما على الساحل ، ثم يتولى قيادة حركة المقاومة بنفسه . وكان الداي السابق قد استقر به المقام في لجهورن بعد وصوله إلى نابلي ، وكان قد أخذ من هناك في الاتصال بالجزائر عن طريق بعض الأهالي واليهود ، وذهب لزيارة فرنسا وقابل ملكها ورئيس وزرائها ، ثم عاد إلى لجهورن لكي يواصل خطته لجمع السلاح والذخائر وتأجير بعض السفن والاتصال بالجزائريين لترتيب الأمور معهم . ولكن ريفيجو كان يراقب المكاتبات الخارجية ، وكشف أمر تلك المحاولة ، مما اضطر الداي حسين إلى الانتقال إلى الاسكندرية في سنة ١٨٣٣ ، وبقي فيها حتى وفاته سنة ١٨٣٨ .

واحتلت القوات الفرنسية عنابة بعملية مشتركة ، إذ أرسلت لها الامدادات من الجزائر ومن طولون . وكان هذا هو الاحتلال الثالث لهذه المدينة ، أما بقية مقاطعة قسطنطينة فقد بقيت في يد الباي أحمد . ورغم أن ريفيجو قد حاول مفاوضات ، والوصول معه إلى قبول وضع يشبه الوضع الذي كان كلوزيل قد إختاره للأمراء التونسيين في كل من مقاطعتي قسطنطينة ووهران ، إلا أن هذه المحاولات قد فشلت . وكان الباي أحمد قد تولى حكم قسطنطينة في أيام الداي حسين ، واشترك معه في الدفاع عن مدينة الجزائر عند مجيء الفرنسيين ، ولكنه اضطر للعودة إلى مدينة قسطنطينة بعد تسليم مدينة الجزائر ، وأعلن نفسه في حالة حرب مع فرنسا ومنح لنفسه لقب باشا الجزائر ، واعترف له بذلك سلطان الدولة العثمانية . ولقد رفض باي قسطنطينة قبول الشروط الفرنسية اعتماداً على أنه يستمد سلطته من السلطان ، وعلى أنه لم يقبل دفع أية جزية للمسيحيين أو أن يعترف لهم باحتلال عنابة . وحاول ريفيجو أن يتصل ببعض الأهالي في قسطنطينة ويغريهم على الثورة ضد الباي أحمد ، ولكنه فشل في كل ذلك . واضطر ريفيجو إلى أن يعود إلى فرنسا بعد أن أصابه سرطان في الحلق ، حيث توفي .

ولقد كان من بين أهم أعمال خلفه إنشاء مكتب الشؤون العربية الذي تحول فيما بعد إلى إدارة شؤون الوطنيين، وهو مكتب للمخابرات اللازمة للحرب ولوضع رسم الدسائس والمؤمرات وتنفيذها ضد الرؤساء والقبائل، وفي الوقت المناسب للفرنسيين .

وهكذا لم يبتعد الحكم الفرنسي الفعلي في هذه الفترة إلى مسافة بعيدة عن أسوار مدينة الجزائر ، رغم إحتلالهم لوهران ولعنابة . أما مشروع الاستماعة بأمرأه أجنب لإخضاع كل أقاليم النيبابة ، والاعتراف بالنفوذ الفرنسي عليهم فكان يدل على أنه لم يكن لفرنسا من القوة ما يسمح لها بالسيطرة على الاقليم بنفسها . كما أن تعاقب القواد الفرنسيين على مدينة الجزائر ، وكل له آرائه وإتجاهاته ، لم يكن يساعد على الاستقرار في الولاية ، وبعد أن كانت فرنسا قد انتقدت فترات حكمها السابقة في النيبابة بأنه كان يعوزها الاستقرار . وكان وجود عدد كبير من الجنود الفرنسيين في مدينة الجزائر يسبب حالتها وحالة أهلها ، خاصة وأن الفرنسيين كانوا يحتلون المنازل التي تروق لهم ، وينتزعون ملكية أى قطعة من الأرض بدعوى أنه ليس لها مالك ، دون الاعتراف بقتلهم إياه . ولم يكن الإحتلال الفرنسي للجزائر يبشر بإدخال المدنية في هذا الاقليم بل كان إحتلالا لا يعترف بأى حق إلا للفرنسيين ، وكان لا يغير نظام ولا قانون وإن كان في بدايته ، واعترف الفرنسيون أنفسهم بأنها لم تكن فترة مشرفة لهم .

(٤) برائة الاستعمار : —

بدأ الفرنسيون يفكرون منذ إحتلالهم لمدينة الجزائر ، في إستغلال موارد المناطق المحيطة بها ، وبطريقة استعمار التوطين ، التي تتلخص في إعطاء أراض زراعية إلى أفراد وأسر تأتي من الخارج ، وتقوم باستغلالها ، سواء امتلكتها

أو لم تمتلكها . ولقد استخدم الفرنسيون وسائل مختلفة ومتعددة للوصول إلى أهدافهم . وذلك مثل تأجير أراضى الأوقاف والحبوس ، ومثل نزع ملكية المساحات الصغيرة من أراضى الأهالى وتجميعها فى قطع كبيرة باسم « الإصلاح الزراعى » ، تباع بالمزاد العلنى ، ويعجز الأهالى فى غالب الأحيان عن شرائها ، نظراً لضعف القوة الشرائية لعمالتهم أمام قوة شراء عملة المحتل ، ومثل إغراء الأهالى على بيع أراضيهم . وسواء أراد المستعمر إعطاء صبغة قانونية لإستغلاله للأراضى أو لم يعط ، وسواء صادر تلك الأراضى ، أو باعها فى المزاد أو اشتراها ، فالنتيجة واحدة ، أو متشابهة ، فى كل الحالات ؛ وهى أن ملكية العقارات تخرج من أيدي الأهالى بقوة السلاح ، أو بقوة القانون أو بقوة الإغراء ؛ وسرعان ما ينفق الأهالى المبالغ البسيطة التى إستلخواها — إن كانوا قد إستلخوا شيئاً ، — ويعودون للعمل على نفس أراضيهم ، كعمال زراعيين لدى المستعمر . وكثيراً ما يكون إزدياد النسل عند الأهالى سبباً فى إنخفاض المستوى الاجتماعى والإيمان فى الفقر وهجرة الذكور للعمل فى مناطق أخرى ، مما يسبب مشكلات إجتماعية عويصة ، ومخزية للمدنية .

ولقد أخذ أعوان الاستعمار فى فرنسا يضربون على النغمة الاستعمارية المعروفة منذ إحتلال مدينة الجزائر ، ورددوا أن بلادهم تشكو من كثرة السكان ، ومن كثرة الإنتاج ، وأنها فى حاجة إلى ميادين جديدة للتنفيس عن السكان ولبيع المنتجات ، وأن الجزائر تستطيع أن تحل كثيراً من المشكلات الفرنسية . ولكن أعداء الاستعمار عارضوا هذه الحركة ، واستندوا إلى عدم وجود أراض خالية فى الجزائر ، وإلى أن حرارة الجولا تساعد الأوربيين على سكنا هذه البلاد واستغلالها . ولم تكن آراء الاستعماريين تختلف فى ذلك الوقت عنها اليوم ، وأما آراء أعداء الاستعمار فكانت ساذجة وغير متعمقة . وأخيراً فإن الحكم كان للقوة تفعل ما يحلو لها .

ولقد اعترف الفرنسيون منذ أن وطأت أقدامهم أرض الجزائر بجهلهم وبقلة خبرتهم في المسائل الاستعمارية . ولكنهم ساروا في تجربتهم — رغم ذلك — وعلى حساب الشعب الجزائري . وكان هناك بضع آلاف من مغامري الأوربيين الذين حضروا إلى مدينة الجزائر ، نتيجة لوصول الجيش الفرنسي إليها ، والرغبة في المغامرة ، وقبل أن تقرر الحكومة الفرنسية — رسمياً — إستعمار الجزائر . وأيد الجنرال كلوزيل حركة وصول الأوربيين وحاول تشجيعها ، وطلب من فرنسا إنشاء خط ملاحية منتظم تسير فيه السفن كل اسبوع بين مرسيليا والجزائر ، وطلب استخدام البواخر فيه لأنها كانت تقطع هذه المسافة في ٤٥ ساعة ، بدلاً من السفن الشراعية التي كانت تقطعها في عشرة أو خمسة عشر يوماً . ولقد وصل إلى مدينة الجزائر عدد من وقراء إسبانيا وإيطاليا ومالطة وجنوب فرنسا ، بلغ عددهم ثلاثة آلاف في يناير سنة ١٨٣١ ، ثم أرسلت فرنسا ٥٠٠ عاملاً من خريجي « إصلاحيات الأحداث » ، إلى الجزائر ، لكي تتخلص منهم . وكانت غالبية المهاجرين أو المعمرين من الفقراء ، وإن لم يكن الفقر هو السبب الوحيد لبعثهم إلى الجزائر ، خاصة وأننا نلاحظ مجيء عدد من التجار لبيع النبيذ والمأكولات المحفوظة ، كما نلاحظ حضور عدد من رجال الأعمال ، بل ومن الرأسماليين مثل لكروتر .

ولقد كان الجنرال كلوزيل من أكبر مشجعي الاستعمار في الجزائر ، فعمل على وضع الأسس اللازمة لنظام تجنيد الأهالي من ناحية ، وتوزيع الأراضي العامة على المعمرين أو مساعدتهم على شراء أراضي الأهالي من ناحية أخرى . وكان كلوزيل يعتقد بأن تكاليف الاستعمار بعد الإحتلال لا تزيد عن تكاليف الإحتلال وحده دون إستعمار . ولكنه أخطأ في عدم تقدير عودة الإستغلال بغلة الانتاج على المعمرين . كما أخطأ كذلك في إعتقاده أن الجزائر ستصبح إقليماً

يشتهر بانتاج قصب السكر والقهوة والنييلة ، وذلك لأنه كان يفكر دائماً في مستعمرة سان دومينيك التي قضى فيها فترة من حياته . وكان كلوزيل يفضل مجيء العناصر الفرنسية على غيرها ، ويعمل على تشجيع العناصر العسكرية قبل غيرها ، وذلك لإعتقاده أن الجندي الذي حارب في الجزائر يفضل إحضار عائلته من فرنسا ، بعد نهاية خدمته العسكرية ، وأن يصبح مالكا لقطعة من الأرض ، على أن يعود هو نفسه إلى فرنسا ليزاول عملاً بسيطاً .

وعمل كلوزيل على توزيع قطع صغيرة من الأرض على من يرغب من الجنود ، وأعطاهم الأدوات والتموين اللازمة لهم لمدة ستة أشهر . وكان كلوزيل يفكر — علاوة على ذلك — في إغراء غير الفرنسيين على الحضور إلى الجزائر ، وفي أن يحول إليها أكبر عدد ممكن من المهاجرين إلى أمريكا من الألمان ، ولذلك فإن كلوزيل قد أرسل مندوبين عنه إلى حوض الراين لجمع المعمرين لشمال إفريقيا ، ومن بلادهم . وكان كلوزيل يرغب كذلك إنشاء مستعمرة كبيرة ، قوية بمناصرها الأوروبية ، وقوية برؤوس أموالها ، فكون شركة مساهمة ، وقيمة السهم فيها خمسمائة فرنك (١) ، وأعطاهم أراضى « حوش الداي » ، وتبلغ مساحتها ألف هكتار من الأراضى الجيدة ، وذلك بايجار يسمى قدره فرنك واحد سنوياً للهكتار ، ولمدة سبعة وعشرين سنة . ولكن سرعان ما بلغت فرنسا شكايات الأهالي من أن أراضيهم قد انتزعت من بين أيديهم . وجاء خليفة كلوزيل في القيادة العامة ، وإتهمه بأنه قد استغل سلطته في شراء الأراضى لنفسه ، وبأنه يخس الألمان .

ولقد أثرت عودة كلوزيل إلى فرنسا في هجرة الأوربيين إلى الجزائر ، فانخفض عددهم . وساعدت مزاحمة الأسبانيين والإيطاليين والمالطيين للفرنسيين ، وقلة

(١) عشرين جنهما ذعبا .

المرتبات وقلة العمل وعدم الثقة في المستقبل على تقليل عدد المغامرين الفرنسيين في الجزائر ، وأخذ المالطيون يتاجرون في الخضر والبقول والالبان في مدينة الجزائر ، أما الاسبانيون فإنهم قد أخذوا يعملون في الحدائق، وخدماء في المنازل، وأما الايطاليون فإنهم قد عملوا في البناء .

وكانت مسألة الاراضى في الجزائر من أصعب المسائل التي واجهت فرنسا في هذا القطر ، وخاصة بعد إتلاف السجلات العامة ، وماتلى ذلك من نزع الملكيات ، ومن وضع اليد . كما أن الجيش كان قد احتل ما حلاله من المنازل والاراضى ، ورفض إعادتها لأصحابها . ولقد قام الفرنسيون بحصر أملاك الداي والبكوات والأتراك الذين كانوا قد تركوا الجزائر ، وأضافوا إليها ممتلكات الأوقاف والحبوس، ووضعوها تحت إشراف «الدائرة» التي عملت على استغلالها لصالح المعمرين . وكان إدخال اراضى الأوقاف في هذا النطاق سبباً في توجيه بعض الفرنسيين نقداً شديداً لهذا الاجراء الخاطيء . هذا إلى أن وجود الجنود الفرنسيين في ضواحي العاصمة كان قد أربب الأهالى ، وأجبرهم على قبول أى مبلغ من المال ثمناً لأراضيتهم ، حتى يتمكنوا من الفرار إلى داخل البلاد . ولم من جزائرى قبل أن يدفع له أحد الأوربيين قسطاً بسيطاً من المال سنوياً ، نظير تملكه لأرضه ، ولم يدفع له الأوربى أى شىء بعد ذلك . وعلى أى حال فإن الأوربيين قد فكروا في شراء الاراضى في متيجه ، بعد أن تمكنوا من الاستيلاء على كل الاراضى المحيطة بمدينة الجزائر .

ولقد وقعت إحدى المحاولات للاستعمار الرسمى في الجزائر سنة ١٨٣١ . ذلك أن خمسةائة من المهاجرين الالمان والسيويسريين قد وصلوا إلى مدينة الجزائر بعد أن تخلى عنهم الوكيل الذى كان قد تعاقد معهم على تشغيلهم في أمريكا . فسأمر القائد العام بإقامة الخيام لهم خارج مدينة الجزائر ، ثم إختارت السلطات أراض

زراعية قريبة لتوزيعها عليهم. وكانت هذه الأراضى ملكاً موقوفاً على المساجد، ولكن ذلك لم يمنع السلطات من توزيعها عليهم، وحسب إمكانياتهم، عشرة هكتارات لمن يستطيع بناء مسكنه، وستة للمحاربين القدماء، وأربعة لمن لم تكن له أية موارد أو إمكانيات. ولكن هؤلاء المعمرين إنصرفوا إلى التجارة مع الجنود، بدلا من أن يعملوا على فلاحه الأرض، فاضطر إليهم العام إلى أن يقرر ضرورة إثبات المعمر أن له من الموارد ما يكفيه لمدة سنة، قبل أن يسمح له بالحضور إلى الجزائر.

وكانت هذه هي بداية الاستثمار الرسمى في الجزائر، وإن كانت لم تمنح بعض الفرنسيين من شراء مائة أو مائتى هكتار من الأراضى الزراعية في الجزائر بأجنس الأتمان، واستخدام بعض العرب أو الأسبانيين للعمل فيها. ولكن نتائج هذه العملية، وفي هذه المرحلة، كانت ضعيفة، خاصة وأنه لم تكن هناك سياسة استعمارية بمعنى الكلمة، أو حتى سياسة محددة تجاه الأهالى، أو نظام خاص لتوزيع الأرض. وبقى الفرنسيون محاصرين فى مدينة الجزائر ومتيجة والساحل وبقية المدن الساحلية، مثل وهران وعناية وبجاية ومستغانم.

وبلغ عدد قوات الجيش فى تلك الفترة ثلاثين ألف رجل، ولكن حالتهم كانت سيئة ونسبة الوفيات بينهم مرتفعة. وبلغ عدد المدنيين الأوربيين فى المناطق المحتلة ٩٧٥٠ منهم ٦٣٧٣ فى مدينة الجزائر وحدها، ونصفهم من الفرنسيين؛ أما الباقون فكانوا موزعين بين وهران (١٤٨٤)، وعناية (١٢٣٨) وبجاية (٦٠٢)، ومستغانم (٥٣). أما التجارة فكانت راكدة، وذلك لعدم إستتباب الأمن، ولعدم وجود ثقة فى مستقبل الفرنسيين فى الجزائر. وكانت واردات عاصمة الاقليم فى غالبيتها هى المواد الغذائية اللازمة للجنود، وأما صادراتها فكانت بعض الحبوب والزيوت والأصواف والجلود. ولقد بلغت

قيمة مجموع الواردات ثمانية ملايين ونصف مليون فرنك في العام ، ومجموع الصادرات ٢٠٠٠.٣٠٠.٠٠٠ . وكانت فرنسا مصممة على البقاء وعلى استثمار الجزائر رغم هذه الحالة السيئة . وأنشغل الرأي العام الفرنسي بالجزائر ، فأرسلت الحكومة الفرنسية لجنة تحقيق برلمانية إليها في سنة ١٨٣٣ وكلفتها بجمع المعلومات عن حالة البلاد ، وإقتراح الحلول لما تراه للمستقبل ، ولقد وصلت هذه اللجنة إلى الجزائر في ٣ سبتمبر وقررت بقاء الاحتلال « حتى ترضى رغبة فرنسا في الغزو » ولكنها أوصت بأن يقتصر الاحتلال على مدينة الجزائر ووهران وعنايه وبجاية ، حتى تقلل من عدد القوات ، وتقلل بالتالي من المصروفات ، كما أوصت بإنشاء رئاسات من بين الوطنيين فيما وراء الخطوط الفرنسية . ورأت كفاية المراسيم الملكية لكل ما يخص التشريعات اللازمة للجزائر، وأوصت ببقاء شئون الجزائر من سلطه رئاسة مجلس الوزراء ، على أن يعين لها حاكم يجمع السلطات المدنية والعسكرية ، وأن يعاونه عدداً من كبار الموظفين ورؤساء الإدارات .

أما فيما يخص الاستعمار فإن هذه اللجنة قد أوصت بعدم الاقتصار على احتلال نقط عسكرية متفرقة ، أو على مجرد عمل مشروعات تجارية ، ولكن بالبدء في إنشاء مستعمرة من العمال الفرنسيين والأوربيين . ووضعت هذه اللجنة نظاماً خاصاً لترغيب هؤلاء العمال وتوزيع الأراضي العامة عليهم، في شكل هبات ومنح أو بشكل امتيازات لاستغلالها . وفضلت هذه اللجنة صغار المزارعين من لهم رأس مال بسيط على غيرهم ، ولكنها اعترفت بالصعوبات التي تعترض تنفيذ هذا المشروع . ولقد عاد أعضاء هذه البعثة إلى فرنسا وهم من دعاة الاستعمار ، بعد أن كانوا قد تركوها لكي يثبتوا للرأي العام الفرنسي أنه ليس هناك أي داع للاحتفاظ بالجزائر . ولقد هاجم كثيراً من النواب سياسة الحكومة الاستعمارية

وذلك بمناسبة عرض الميزانية ، مناقشة المصروفات الاستثنائية اللازمة للجزائر ، وطلبوا من الحكومة الاسراع في تحرير فرنسا من ذلك العبء الذي لم تتمكن من تحمله لفترة طويلة . وبقى المارشال سول ، وزير الحربية ، واجماً في أثناء تلك المناقشة ، ولكن لا مارتين هب معلناً أن للسياسة ، وللشرف الوطني ولحماية الضعفاء وللإنسانية وزنها ، مثلها في ذلك مثل الذهب ، وأدعى أن فكرة إخلاء مدينة الجزائر ستبقى دائماً ملطخة لذلك التاريخ ، وذلك المجلس ، وتلك الحكومة التي تقررهما .

وكتبت لجنة التحقيق البرلمانية تقريرها ، وقامت الحكومة الفرنسية بتنفيذ توصياتها . وأصدرت الحكومة أمراً ملكياً في ٢٢ يوليو سنة ١٨٣٤ يعتبر أحد القوانين الأساسية الهامة في تاريخ الجزائر ، وفي التقنين الجزائري ، ذلك أنه قد حول الجزائر إلى منطقة تخضع للاحتلال العسكري لقوات فرنسية إلى إحدى الممتلكات الفرنسية ، ورسم بأن يتولى « حاكم عام الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقية » ، أمور تلك المستعمرة ، بصفته مندوباً عن السلطة الملكية ، ووضع بين يديه وتحت إشراف وزير الحربية جميع السلطات السياسية والمدنية والعسكرية في كل الأراضي التي تحتلها القوات الفرنسية . وأبقى هذا الأمر الملكي خضوع الجزائر للأوامر الملكية لا للقوانين الفرنسية ، فأصبح رأس الدولة في فرنسا هو المشرع للجزائر ، وفي الوقت الذي يقوم فيه البرلمان بالتشريع لفرنسا نفسها . ثم صدر أمر ملكي آخر في ١٩ أغسطس سنة ١٨٣٤ لتنظيم السلطة القضائية في الجزائر وذلك بإنشائه لمحكمة ابتدائية في مدن الجزائر وعنابة ووهران ، ومحكمة أعلى في الجزائر يمكن اعتبارها محكمة استئناف ، وكان نظامها على أساس قاض واحد لكل محكمة ، يعاونه بعض المسلمين في حالة محاكمة أحد الجزائريين . وظل هذا النظام سارياً حتى سنة ١٨٤١ . أما الأمر الملكي

الصادر في أول سبتمبر سنة ١٨٣٤ فانه قد رسم تعيين أحد كبار الموظفين برتبة محافظ ، تحت إدارة الحاكم العام ، للإشراف على الاستثمار والأشغال العامة وإدارة المقاطعات والبلديات ، ورسم تعيين وكيلين له في عنابة ووهران ، ومندوبين عنه في بجاية ومستغانم .

وإذا كانت فرنسا قد إحتلت عاصمة الجزائر وبعض النقاط الساحلية ، وبدأت في حكمها ، وشجعت على الهجرة إليها والتوطين فيها ، واحتفظت لملكها بحق التقنين ، إلا أن النتائج التي وصلت إليها كانت تافهة ، خاصة وأن معظم الأهالي كانوا قد تركوا المدن المحتلة واتجهوا إلى داخلية البلاد . وستعمل فرنسا على مد حكمها على بقية الإقليم ، وستجد في ذلك مقاومة عنيفة من أهل البلاد .

الفصل الثامن

المقاومة واحتلال القطر الجزائري

كان من الصعب على فرنسا ، بعد إحتلالها لمدينة الجزائر ، أن تفرض سيطرتها على داخلية البلاد ، وبخاصة في مقاطعتي وهران وقسنطينة . ولقد إكتفت فرنسا في فترة من الزمن بإحتلال النقط الساحلية ، وحاولت العشور على شيوخ ورؤساء من العرب يعترفون لها بالسيادة على تلك الأقاليم الداخلية ، ولكنها فشلت في محاولتها نتيجة لمقاومة الوطنية لتوغل النفوذ الفرنسي داخل بلادهم ، وتصميمهم على الاستمرار في هذه المقاومة ، وبقوة السلاح . ولقد إحتلت فرنسا مدينة وهران ، ولكن داخلية البلاد أخذت في مقاومتها وحاولت أن تستند إلى سلطات المغرب مرة ، وإلى قواها الشعبية قبل كل شيء . ولقد ساعدت العوامل على ظهور شخصية من أقوى الشخصيات التي ظهرت في شمال إفريقيا في العصر الحديث ، ألا وهي شخصية الأمير عبد القادر ، الذي قاد حركة المقاومة ضد الفرنسيين ، وأصبح أكبر عدو لهم في غزوهم للجزائر . أما قسنطينة فانها قد قاومت الفرنسيين حتى تمكنت القوات الفرنسية من إحتلالها في سنة ١٨٣٧ .

(١) الأمير عبد القادر :-

حاول أهالي غرب الجزائر أن يستندوا إلى سلطات المغرب في مقاومتهم للتوغل الفرنسي في بلادهم ، ولكن الضغط الفرنسي على المغرب من ناحية ، والحالة السائدة فيه من ناحية أخرى في تلك الفترة قللا من أهمية المعونة التي كان في وسع المغرب إسداؤها لهم ، فوقع إختيارهم على الأمير عبد القادر لقيادة صفوفهم في حربهم ضد الفرنسيين .

والأمير عبد القادر هو ابن الشريف محيي الدين ، شيخ الطريقة القادرية ،
وشريف هاشمي . وكان الأب يميل إلى سلطان المغرب العلوي أكثر من ميله إلى
سلطان آل عثمان ، وذهب إلى الحج في سنة ١٨٢٧ وإصطحب معه ابنه عبد القادر
الذي أعجب بكل ما يرام به محمد علي في مصر . وما أن عاد إلى الجزائر حتى احتل
الفرنسيون مدينة وهران . وحاول الجزائريون تحرير هذه المدينة ولكنهم فشلوا
بعد محاصرتهم لها مرتين ، فطلبوا من الشريف محيي الدين قيادة صفوفهم في سنة
١٨٣٢ ، إلا أنه اعتذر بكونه كبير سنه ، وأشار عليهم بالالتفاف حول ابنه الشاب عبد
القادر ، والذي كان له من العمر أربعاً وعشرين سنة . فبايعت القبائل الهاشمية
عبد القادر أميراً عليها ، فاحتل بيت بك مدينة المعسكر السابق ، وأخذ في تنظيم
صفوف الوطنيين . وقد استند بطبيعة الحال ، إلى آل هاشم في إخضاعه بقية
القبائل لسلطته ، وإلى الطريقة القادرية في القضاء على نفوذ الطرق الطييبية والسيجانية
المعادين له .

ولقد أرسل عبد القادر خلفاءه لإدارة شئون القبائل ، واتخذ لنفسه لقب أمير
المؤمنين ، أو خليفة سلطان المغرب ، وأرسل الهدايا إلى المولى عبد الرحمن ، وظهر
أنه الشخصية الوحيدة التي يمكنها قيادة الجزائريين في جهادهم ضد الاحتلال
الفرنسي بعد قضائهم على الإدارة السابقة ، وقد أثبت أنه جدير بتلك القيادة .

وكان الفرنسيون يراقبون إزدياد نفوذ عبد القادر دون أن يتدخلوا على التدخل
ضده ، إذ أن القوم كانت تعوزهم في السنوات التالية لاحتلال الجزائر ، وكان
توغلهم في الداخل ، واشتباكهم في حرب ضد العرب يعتبر مغامرة غير مأمونة
العواقب . وحاول الفرنسيون أن يوقفوا زحف قوات العرب ضد وهران
ويؤمنوا في قاعدتهم فيها ، وكان الجنرال ديميشيل قد استلم قيادة تلك المنطقة
العسكرية في أواخر أبريل سنة ١٨٣٣ ورأى خطر زحف قبيلة الغربية نحو مدينته ،

فخرج بقواته وانزل بأهالي هذه القبيلة خسائر فادحة ثم إحتل مستغانم واشتبك مع قوات عبد القادر . ولكن عبد القادر نجح في الاستيلاء على تلمسان رغم أن بقايا القوات التركية والقولوغلو الموجودين بها ، قد رفضت تسليمه ، تبيع القلعة . فشعر الفرنسيون أنهم محاصرين في مدينة وهران في الوقت الذي يتزايد فيه نفوذ عبد القادر . وسامت الحالة في تلك المدينة بعد أن منع عبد القادر الأهالي من التعامل تجارياً معها ، وكان هذا الحصار الاقتصادي سبباً في أن قرر الجنرال الفرنسي فتح باب المفاوضات معه ، هادفاً بذلك إلى كسب الوقت ، وتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية السائدة في مدينته ، وأن كان قد إدعى بأن هدفه هو السلم الدائم مع عبد القادر .

ولقد بدأت المفاوضات بين مندوب عبد القادر وممثلي الفرنسيين في وهران بسبب طلب تسليم الأسرى الموجودين لدى العرب . وبعد إقترح الجنرال الفرنسي توقيع الصلح ، وإقامة علاقات ودية بين الطرفين ، قبل عبد القادر تلك العروض وأرسل مندوبه لمناقشة الفرنسيين ومعرفة شروطهم . ثم عاد مندوبه حاملاً الصيغة النهائية ، ووقع عليها مع الجنرال ديميشيل في وهران .

وكانت وزارة الحربية الفرنسية قد أبلغت الجنرال ديميشيل عن الشروط التي ترغب في الوصول إليها في الاتفاقية مع عبد القادر ، ونصت على أنه يمكن معاملته على أنه باي ، تمتد سلطته على كل القبائل والمناطق الخاضعة له ، على شرط إقراره بالسيادة الفرنسية ، وتعهد بعدم القيام بأي عمل قد يضر بالمصالح الفرنسية ، وإقراره بالولاء لملك فرنسا ، ودفعه لجزية سنوية ، وتعهد بعدم شراء أي أسلحة أو ذخائر إلا من فرنسا ، وأخيراً بتسليمه الأسرى الفرنسيين الموجودين لديه . ولكن هذه الشروط وصلت إلى وهران بعد توقيع معاهدة

٢٦ فبراير سنة ١٨٣٤ مع مندوب عبد القادر ، ولم يشر أى نص فى تلك المعاهدة إلى السيادة الفرنسية بطريق مباشر أو غير مباشر ، كما أنها لم تضع أى حد للمناطق الخاضعة لسلطة عبد القادر ، ولم تذكر مسألة الجزية . بل نجد على العكس من ذلك أن هذه المعاهدة قد إعترفت رسمياً باستقلال الأمير ، الذى فاض مع الجنرال ديميشيل عن طريق أحد المندوبين ، واحتفظ لنفسه بحق التصديق على المعاهدة ، مثله فى ذلك مثل ملك فرنسا . كما أن المعاهدة قد نصت على تبادل التمثيل القنصلى وتبادل تسليم المجرمين بين الطرفين .

وأبلغ الجنرال ديميشيل حكومة باريس أن التوقيع على هذه المعاهدة يعتبر نصراً دبلوماسياً لفرنسا ، ولكن وزير الحربية إدعى بأنه قد فوجئ برؤيه هذه المعاهدة وشروطها ، وإن كان قد وافق على إعتبارها خطوة أولى لإستتباب الأمور فى شمال إفريقيا ، وصدق الملك على المعاهدة . ولكن فرنسا أخذت فى إتمام إستعداداتها العسكرية ، ثم أظهرت سوء نيتها لخلق مشكل جديد مع عبد القادر تمهيداً لمهاجمته . وكانت فرنسا قد إعترفت باحتكار عبد القادر لتجارة الحبوب ، وبعدم حقها فى شراء أى كمية منها إلا عن طريقه ، وذلك فى اتفاقية خاصة ملحقه بالمعاهدة . وكان عبد القادر قد أصر أثناء المفاوضات على هذا الشرط ، وإضطر الجنرال ديميشيل إلى التوقيع على إتفاقية خاصة بذلك ، قبل أن يقوم هو بالتوقيع على المعاهدة . ولكن فرنسا عادت وأدعت أن شروط هذه الاتفاقية تتنافى وتتعارض مع شروط المعاهدة الودية ، ثم أنكرت معرفتها لمحتويات تلك الاتفاقية بدعوى أنها مكتوبة باللغة العربية .

وكان الجنرال ديميشيل يرى أن مصلحة فرنسا كانت تتلخص فى إستمرار السلم والعلاقات الودية مع عبد القادر ، وذهب إلى أبعد من ذلك وأرسل إلى الأمير الجزائرى كمية من الأسلحة والذخائر ، مما سمح له بالتفوق على رجال القبائل ،

وبالانتصار عليهم في موقعة قرب تلمسان في يوم ١٢ يوليو سنة ١٨٣٤ . وكان لهذه الموقعة أكبر الأثر في بسط نفوذ عبد القادر على غرب الجزائر ، خصوصاً بعد توقيعها على المعاهدة مع فرنسا ، وأصبح عبد القادر هو السيد الفعلي والشرعي لكل غرب الجزائر ما عدا وهران ومستغانم وقلعة تلمسان . ولقد حاول الأمير أن يخضع القبائل المحيطة بمدينة الجزائر كذلك ، ولكن ديميشيل أبلغه أن هذا العمل سييسئ إلا علاقته مع فرنسا . ولكن الجنرال ديميشيل كان يرغب في مساعدة عبد القادر على بسط نفوذه على كل الأقليم الداخلي من الجزائر ، بما في ذلك مدينة قسطنطينة ، عاملاً بذلك على القضاء على نفوذ الأتراك والقبولوغلو ، وهادفاً إلى إقامة سلم مع عبد القادر ، يعترف للفرنسيين باستيلائهم على المناطق الساحلية ، ويسمح لهم بتثبيت أقدامهم فيها . وكانت هذه الخطة تسمح لفرنسا بالاقتصاد في نفقاتها وفي جنودها في الجزائر ، وتهدف إلى إنهاك قوى كل من الشيوخ المحليين وعبد القادر ، إلى أن تغير فرنسا سياستها من جديد . ولكن الحكومة الفرنسية خشيت من نشوء حركة عربية توحيد قوى الشعب وتسير به إلى محاربة الفرنسيين . وإستندت في ذلك إلى أن عبد القادر لم يعترف بالسيادة الفرنسية ، ولم يعامل معها إلا معاملة الند للند مما يدل على إزدياد نفوذه ، وعمله على تكوين سلطنة عربية في الجزائر ستكون أكبر خطر يواجهه الفرنسيين .

وكانت أغلبية مجلس النواب الفرنسي قد سلّمت بفكرة إستمرار إحتلال الجزائر دون أن تقتنع بها ، وظهر ذلك واضحاً في خطب النواب المطالبين بتحديد نفقات الإحتلال وتحديد عدد القوات الفرنسية في الجزائر وتخفيضها ، ولكن جيزو كان يؤيد إستمرار إحتلال الجزائر ، وأشار إلى ضرورة لفرنسا من الناحية المعنوية ، ومن ناحية محافظتها على مكائنها في البحر المتوسط . وحاول

بعض النواب الضغط على الحكومة لسحب جزء من الـ ٣٤.٠٠٠ جندي الموجودين في الجزائر ، ولكنهم لم ينجحوا ، وزادت الحكومة عدد قواتها هناك إلى ٤٢.٠٠٠ ثم إلى ٤٨.٠٠٠ في عامي ١٨٣٧ - ١٨٣٨ . ولكن هذه الزيادة العددية لم تكن كبيرة نظراً لعدم تمرن الجنود على الحرب الإفريقية ، ولعدم توافق التسليح والتجهيز مع طبيعة تلك البلاد . وكانت فرنسا قد سحبت قوات الفرقة الأجنبية من الجزائر وأرسلتها إلى إسبانيا سنة ١٨٣٥ ، وكانت لا تستخدم الكثير من مدافع الجبال أو الفرسان رغم شدة الحاجة إليها ، وأصرت على استخدام العربات في النقل رغم إفتقار الإقليم إلى الطرق وضرورة استخدام البغال ودواب الحمل . وعلى أي حال فإن القوات الفرنسية قد ظلت شبه محاصرة في مدن الجزائر ووهران وبجاية وعنابة .

وعمل عبد القادر على أن يوحد القطر الجزائري تحت سيادته ، ويحد من توغل الفرنسيين في الداخل ومن ابتعادهم عن المدن الساحلية . فعمل على إدخال تثيري في نطاق دولته ، وإن كانت السلطات الفرنسية قد عارضت في ذلك . وخاف الفرنسيون من نياته حين طلب إلى القائد العام أن يرسل إليه آلات صك العملة القديمة حتى يتمكن من إصدار عملة جزائرية ، فهدده الفرنسيون بقطع علاقاتهم معه . فما كان منه إلا أن انتهر فرصة قيام رجال الطريقة الدرقاوية بثورة دينية وهاجم مليانة وميديا واحتلها ، وأصبحت خطوطه قريبة من مدينة الجزائر نفسها ، ورغم أنف الفرنسيين .

ونظر الفرنسيون إلى إزدياد نفوذ عبد القادر بحذر ، ورؤوا فيه توسعاً على حسابهم ، فعملوا على معارضته . وأخذ القائد الفرنسي الجديد في وهران في تجميع بعض الشيوخ من الأهالي المقيمين حول المدينة ، واستعمل في ذلك الترغيب والترهيب وشراء الذمم ، وذلك لاستخدامهم في الحرب ضد عبد القادر . وعقد

معهم بعض الاتفاقات الخاصة بالخدمة في صفوف الفرنسيين وتقديم المؤن والرجال ، وذلك نظير المرتبات والحماية الفرنسية . فما أن سمع الأمير بذلك حتى طلب إلى هذه القبائل أن تأتي صوب الجنوب . وكان عبد القادر يهدف إلى قطع الصلة بين الفرنسيين والأهالي ، ويمنع عن الفرنسيين كل عون يحصلون عليه من الأهالي ، ويؤمن على دولته بإقامة منطقة محرمة خالية من السكان بينه وبينهم . ولسكن الفرنسيين أغروا الأهالي والرؤساء المحليين على عدم إطاعة أمر عبد القادر ، وعقدوا معهم معاهدة التينة في ١٦ يونيو سنة ١٨٣٥ التي وضعتهم تحت الحماية الفرنسية . فرفض عبد القادر الاعتراف بصحة هذه الاتفاقية ، دافعاً بأنه ليس من حق مسيحي أن يولى أمر المسلمين . ثم زحف بقواته وانزل بقوات الفرنسيين هزيمة ساحقة يوم ٢٨ في الحقة ، وقتل منهم مائتين وجرح ثلاثمائة وأسر معدات حربية كثيرة . واضطرت فرنسا إلى أن تغير قائدها في منطقة وهران ، وحاکها العام في مدينة الجزائر ، واختارت الماريشال كلوزيل مرة ثانية لهذا المنصب الأخير .

ووصل كلوزيل إلى الجزائر مصحوباً بالدوق دورليان ، ولم يكن في استطاعته هذه المرة أن يتحدث عن إقامة دحميات ، في داخل الاقليم ، وكان يرغب في مد الاحتلال الفرنسي إلى داخل الجزائر ، والسيطرة على المواقع الاستراتيجية في « التل » الداخل في تلمسان والمعسكر ومليانة وميديا وقسطنطينة . وكانت التعليمات الصادرة له من وزارة الحربية تهدف إلى تقييده وعدم اقتراح سياسة تضعها أمام الأمر الواقع ، فذرته من القيام بأية عملية تزيد تضحياتها على مزاياها ، وأمرته بالامتناع عن إرسال أية حملة ضد القبائل الداخلية ما لم تستدعي الضرورة القصوى ذلك ، وأبلغته أن الاقتصاد في الميزانية قد يتلوه تخفيض عدد الجنود الذين يخدمون في الجزائر . ولكن ما أن عاد كلوزيل إلى الجزائر حتى

نسى كل التعليقات الصادرة اليه ، وتوالت طلباته على وزارة الحربية .

واراد كلوزيل أن يضعف قوة الأمير العسكرية ، وقوة حكومته ، وأن يخلق مركز مقاومة له في تلمسان ثم يحتل مصب تافنا لكي يمنع وصول الاسلحة والذخائر الآتية اليه من جبل طارق ومالطة من الوصول اليه . وجمع ١١٠٠٠ جندي في شهر نوفمبر سنة ١٨٣٥ في مدينة وهران وقادها بنفسه ، وقرر الزحف إلى مدينة المعسكر ، عاصمة عبد القادر ، واحتلالها وتعيين أحد البكوات الموالين لفرنسا عليها . ولكن الأمير ترك عاصمته بمجرد إقتراب الفرنسيين منها وأخذ معه الأهالي ودمر المنشآت فيها حتى لا يفيد منها الأعداء . ودخل الفرنسيون مدينة المعسكر لكي يجدوها مهجورة محروقة ، وزاد هطول الامطار بما اضطرهم إلى الجلاء عنها بعد ثمان وأربعين ساعة . وما أن خرج الفرنسيون منها حتى عاد اليها العرب ، وكان هذا فشلا واضحا للماريشال . وأراد الماريشال بحو هذا الفشل بذهابه إلى مدينة تلمسان التي ساعدة مصطفى بن اسماعيل على دخولها ، وذلك بإعلان ولاءه لفرنسا وقبوله خدمتها مع جنوده القولوغلو . ولكن كلوزيل فرض على المدينة جزية خاصة ، وأساء الفرنسيون في طريقة جمعها من الأهالي ، وأخيراً فان كلوزيل قد إدعى بأنه قضى على قوة عبد القادر . ولكن نجم الأمير كان لا يزال صاعدا ولم تمض أيام قلائل حتى جاءت أنباء هزيمته للقوات الفرنسية في سيدي يعقوب ، حيث قتل منهم أربعين وجرح ثلاثمائة ومن بينهم قائد حامية وهران نفسها .

وكان وصول تيير إلى الحكم في فبراير سنة ١٨٣٦ يساعد على اتخاذ سياسة نشطة في الجزائر . وكان يخشى من تدخل سلطنة مراکش أو الدولة العثمانية ومساعدتها للجزائريين ، فأرسل إنذاراً لسلطان المغرب الأقصى ، وبعض القطع البحرية إلى تونس للقيام بمظاهرة تعزز مطالبة ، كما قررت الحكومة إرسال

الجنرال بوجو على رأس الامدادات إلى مدينة وهران ، وكلفته بفك حصار معسكر تافنا ، وإعادة المواصلات بينه وبين تلمسان . وكانت هذه هي أول مرة تصطلم فيها القوات الفرنسية مع قوات الجزائر في أرض سهلة، وانتهت بإتصار الفرنسيين في ٦ يوليو سنة ١٨٣٦ . وعاد بوجو إلى فرنسا بعد فتحه الطريق المؤدى إلى تلمسان ، وإن كان الحال لم يتغير في قليل أو كثير عما كان عليه قبل مجيئه ، إذ ظل الفرنسيون محاصرين في المدن الساحلية، وظل عبد القادر مسيطرا على بقية البلاد .

ولقد عاد بوجو إلى الجزائر في أبريل سنة ١٨٣٧ ولم يكن يخضع للحاكم العام في مدينة الجزائر إلا خضوعا إسمياً ، إذ أنه كان على اتصال دائم مع وزارة الحربية في باريس ، مما سهل قيام الفوضى في إدارة الاقليم . ودخل في مفاوضات مع عبد القادر ، وإدعت وزارة الحربية الفرنسية من جديد أنه تعدى التعليات الصادرة اليه ، وأنه قد تنازل للأمير على ما لم تسمح له حكومته بالتنازل عنه . وكرر الجنرال بوجو مع عبد القادر وتجاه الحاكم العام والحكومة الفرنسية ما قام به الجنرال ديميشيل من قبل . وإنا لتسائل إذا كانت الحكومة الفرنسية غير مسئولة حقاً عن أعمال سابقة ، خاصة وأنه كان في استطاعتها رفض مراسلاته إلا عن طريق الحاكم العام في مدينة الجزائر ، وعما إذا لم تكن قد أوعزت اليه بمفاوضة الأمير والحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه منه ، حافظة لنفسها حق الادعاء بأنها كانت ترغب في الحصول على أكثر من ذلك ، متهمه مندوبها بأنه قد تساهل مع الأمير ، مما يسمح لها بنفس تعهداتها بعد فترة من الزمن ، تكون قد أمضتها في الاستعداد الحربي ، وفي محاولة إضعاف خصمها ، خاصة وأنها كانت تراقب السواحل لمنع وصول السلاح اليه ، ولمنع كل تبادل تجارى بينه وبين الخارج .

ودخل يوجو في مفاوضات مع مندوب عبد القادر ، وطلب منه الاعتراف بالسيادة الفرنسية ، وشرح له المناطق التي ستكون تحت سيادته هو . وكانت هذه المقترحات مطابقة لتعليمات الحكومة الفرنسية التي وافقت عليها وسمحت له بالمفاوضة على أساسها ، وعلى شرط تصديق الملك على المعاهدة . ولكن عبد القادر رفض هذه الشروط ، بما أضطر بوجو إلى أن يعرض إقليم تتيرى عليه . وكان عبد القادر يفاوض بوجو في وهران ، والحاكم العام لمدينة الجزائر في نفس الوقت ، مما أدى إلى جدال بينهما حول إختصاصات كل منهما ، وتدخلت الحكومة الفرنسية وسمحت لبوجو بمواصلة المفاوضات مع الأمير . وانتهت هذه المفاوضات بتوقيع معاهدة تافنا في ٣٠ مايو سنة ١٨٣٧ ، وهي المعاهدة التي تركت لفرنسا مدن الجزائر ووهران ومستغانم ومزاجران ومنطقتي الساحل ومتيجة قرب مدينة الجزائر ، أما بقية الاقليم فقد ظل في أيدي الأمير ، واعترفت فرنسا بسلطته على تافنا وتلمسان وتتيرى .

وقد اعترفت فرنسا مرة ثانية باستقلال الأمير بتوقيعها على هذه المعاهدة التي نصت صراحة على تبادل الممثلين والمندوبين بين الطرفين . أما تعليمات فرنسا إلى بوجو بإرسال الأمير لودائع وبدفع جزية سنوية فإنها لم تنفذ ولم تذكرها المعاهدة . ولقد امتازت هذه المعاهدة بإثبات سوء نية الحكومة الفرنسية وبتخليها ورغبتها في ترك الباب مفتوحا للطعن من جديد ، ذلك أن النص الفرنسي للمعاهدة قد اعترف بسيادة فرنسا على كل الجزائر في الوقت الذي لم يذكر فيه النص العربي إلا أن « أمير المؤمنين يعرف أن السلطان كبير » . وأمير المؤمنين هو عبد القادر والسلطان هنا هو ملك فرنسا ، وعلى أي حال فإن مسألة عدم المطابقة بين المعاهدات وترجمتها شائع في المجال الاستعماري ، وقصد به إملاء شروط على الزعماء الوطنيين في إتفاقيات لم يعرفوا محتوياتها .

وإدعى بوجو أن السبب الأساسي الذي دعاه إلى التوقيع على هذه المعاهدة كان هو إرضاء الرأي العام ومجلس النواب . وشرح الحاكم العام للجزائر أن هذه المعاهدة قد اعترفت باستقلال الأمير لأنه لا يدفع الجزية، ويتبادل الممثلين والمندوبين مع الفرنسيين ، وإدعت الحكومة الفرنسية أنه قد أسقط في يدها ، وأنها قد أجبرت على قبول الأمر الواقع ، إذ أن عدم الموافقة على تصرف بوجو سيكون سبباً في خلق المضاعف ، أما استدعائه فلم ينتج إلا المضايقات السياسية في البرلمان . واعترفت هذه المساعدة بسيادة الأمير عبد القادر على ثلثي الجزائر ، ولكن الظروف السائدة في الجزائر في ذلك الوقت ، ونيات الحكومة الفرنسية ، وتعليقات الملك السرية ، كانت أسباباً هامة وراء التوقيع عليها ، وهذا الشكل . ذلك أن فرنسا كانت ترغب في أن تتصرف بحرية في شرق الجزائر ، وخاصة بعد الهزيمة التي لحقت بقواتها في قسطنطينة ، ولم تكن هذه الفرصة تسمح بالتحدث عن غزو كل الجزائر أو عن إجبار الأهالي على الاعتراف بالسيادة الفرنسية . فوافقت فرنسا على معاهدة تافنا حتى تأمن جانب عبد القادر في الغرب ، وإلى أن يتم لها الاستيلاء على قسطنطينة في الشرق ، خاصة وأن هذه العملية كانت شاقة وتطلبت من فرنسا أن تضمن إيقاف العمليات الحربية في مقاطعة وهران . أما الأمير فإنه قد استغل هذه المعاهدة لكي يدعم أركان حكومته الجزائرية التي كان يبنينا ، ولم يكن لدى عبد القادر سوى عامين ونصف عام (٣٠ مايو سنة ١٨٣٧ — ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٣٩) لكي يظهر فيها قدرته على خلق تلك الدولة ، وعلى تكوين جيش نظامي ، وعلى بسط سلطته وتحطيم وتوحيد صفوف الأهالي وقيادتهم ضد الغزاة الأجانب . وقد نجح الأمير الجزائري فيما قام به من تنظيم رغم قصر مدة السلم ورغم صعوبة العقبات التي إعترضته .

(٢) الاستيلاء على قسطنطينية : —

اقترح كلوزيل في يوليو سنة ١٨٣٦ على حكومة باريس توسيع المنطقة المحتلة وارسال حملة للاستيلاء على قسطنطينية، وكان كلوزيل يفكر في ارسال حملات عسكرية إلى المناطق الداخلية لإحتلال المدن الكبيرة بشكل دائم. وترك حاميات فيها ، واقامة معسكرات ومواقع حصينة في النقاط العسكرية الهامة . ووافق تيير على هذه الاقتراحات وأظهر استعداداه للاتفاق عليها وارسال ما يلزم لها من امدادات ومعدات . ولكن سقوط الوزارة ومجيء وزارة مولية غير من استعداد الوزارة لتنفيذ هذه المشروعات . وأخذت الحكومة الجديدة في جمع المعلومات عن استغلال الحاكم العام لمنصبه ومحاولة التخلص منه .

ولقد فكر كلوزيل في احياء مشروع فرض الحماية على قسطنطينية ، خاصة وأن الفرنسيين كانوا يحتلون عنابة منذ سنة ١٨٣٢ ، واراد أن يستغل في هذه الحركة من يسمى يوسف الموالى له وعينه بمرسوم ٢١ يناير سنة ١٨٣٦ بيكا على تلك المقاطعة. وكان هذا الرجل يأمل في أن يصل إلى حكم قسطنطينية تحت السيادة الفرنسية ، بل ويأمل أيضاً في أن يتولى أمر تونس . وكانت له قوة من المقاتلين المأجورين ، بموسيقاهم وأعلامهم ، تحت قيادة أحد زملائه الايطاليين القاطنين في شمال إفريقيا . وقد وجهه كلوزيل لاستغلال الفرص السانحة للعمل لحسابه الشخصي وللمصالح الفرنسية . وعمل يوسف على تكوين جماعة من أعوانه من القسطنطينية حتى يضعف نفوذ أحمد باشا حاكم تلك المقاطعة المستقل ، وطلب إلى رؤساء القبائل الحضور وتقديم فروض الولاء له ، وأخذ في الاغارة على من يرفض . ولكن تأخر وصول الحملة الفرنسية إلى قسطنطينية أضاع بجهودات يوسف وتجهيزاته وسمح لأحمد باشا بالخروج من المدينة وإثارة القبائل والأهالي ضد الفرنسيين ، ووصلت قوات أحمد باشا إلى مشارف عنابة نفسها ، بما ساعد

الأمم إلى إعلان تأييدهم لحركة القسطنطينية والانضمام لحركة الجهاد ضد الفرنسيين .
وتعتبر حملة قسطنطينية الأولى أحلك صفحة في تاريخ غزو فرنسا للجزائر .
وكانت تتألف من ٧٤٠٠ جندي و ١٣٠٠ حصان ، ولكنها لم تزود بالبغال اللازمة ، وكانت مدفيعتها وذخيرتها محدودة . وكان على هذه الحملة أن تسير في أرض لا تعرفها ، وأن تقاسي من المناخ في فصل متأخر من السنة ، وكذلك من الأمراض وبعد الطريق ومن الجوع والسياسة الخرقاء . وعملت قساوة الجو والأمراض فعلها بين صفوف تلك القوة حتى قبل أن تبدأ في تحركها . وبدأت الحملة سيرها في يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٨٣٦ ، ولم تصل أمام قسطنطينية إلا في يوم ٢٢ منه . ولم تلق في طريقها مقاومة عنيفة من الجزائريين ، ولكن الأمطار لم تنقطع عن المطول ، مما أفسد الطرق وملا الوديان بالمياه ، وأتعب الجند والخيول . ولم يجد الجند ما يلزمهم من الحطب لإيقاد النار والتدفئة ، ثم أخذ الثلج في السقوط . ومات بعض الجند وانتهكت قوى الباقين دون أن يلتحموا مع الجزائريين ، وما أن وصلوا أمام قسطنطينية حتى استقبلتهم مدفعية المدينة بقذائفها . ويعتبر موقع قسطنطينية موقعا فريدا إذ أنها مبنية على قمة صخرية يحيط بها من ثلاث جهات وادي ضيق عمقه يتراوح بين ٣٠ و ٦٠ مترا ، ولا يمكن الإقتراب منها إلا من الناحية الغربية . وكان من الأصوب أن يقوم الفرنسيون بمحاصرة المدينة نظرا لعدم كفاية مدفيعتهم وذخيرتهم وحالة جنودهم ، ولكن القائد صمم على مهاجمتها وضرب باب القنطرة بقذائف مدفيعته . وسرعان ما رأى فشل مجهوده وصمم على الانسحاب . وهجم الجزائريون على الفرنسيين المتقهقرين وانزلوا بهم خسائر فادحة ، وجعلتهم يصلون إلى عنابة ، في أول ديسمبر في حالة تشبه تقهقر قوات نابليون من روسيا .

واضطرت فرنسا أمام تلك الهزيمة إلى أن توبخ يوسف وتستدعي كلوزيل من

الجزائر ، وإرتفعت اصوات الاستعماريين لتغطية الضعف باتخاذ سياسة للقوة ونادى الجنرال بوجو بأن انصاف الحلول غير ممكنة ، وأن التساهل والتسامح والعدالة لا يمكن تطبيقها إلا في زمن السلم ، وأن على فرنسا أن تختار بين السلم وتتحمل مسؤولياتها . وإذا كانت فرنسا لا تقبل الانسحاب فعليها أن تنظم النصر ، وعليها أن تنظر إلى حملة قسطنطينة على أنها جزء من خطة عامه . وطالب بوجو بعدم سحب أى جزء من حاميات عنابة أو الجزائر لاعداد الحملة على قسطنطينة ، وبضرورة اظهار قوة الفرنسيين للعرب في كل مكان وفي نفس الوقت . ورفض فكرة تمكن ٢٠ أو ٣٠ ألف جندي من القيام بهذه المهمة ، وطالب باعداد ٥٠ ألف مقاتل وأشار إلى أن هناك من يقول بأن الحكم الرجعى قد إحتل الجزائر ، وأن حكومة لوى فيليب غير قادرة على المحافظة عليها أو إدارتها . وأصر على أن غزو الجزائر لم يتم بعد ، وأنه إذا كانت حكومه الرجعية قد احتلت مدينة الجزائر ، فإن فرنسا ستغزو الجزائر كلها .

والحقيقة أن فكرة الجنرال بوجو كانت تعصيذاً لموقف الماريشال كلوزيل ، ودفاعاً عن هزيمة القوات الفرنسية أمام قسطنطينة ، ومطالبة بارسال الوسائل اللازمة لاتمام غزو الجزائر . ولم تكن الحكومة الفرنسية قادرة على القيام بهجوم ثان على قسطنطينة في غدوة هزيمتها ، كما كانت في حاجة إلى ثمين الفرصة والعشور على الذرائع اللازمة أمام رأى العام . وكانت تخشى من قيام تحالف أو إتحاد بين أحمد باشا في قسطنطينة والأمير عبد القادر في غربها ، فعملت على التفريق بينهما حتى تأخذ الواحد بعد الآخر . كانت تخشى من تدخل الدولة العثمانية لمساعدة أحمد باشا عن طريق تونس ، فاضطرت إلى الترتيب حتى تتمكن من إعداد ضربتها .

وأصدرت الحكومة الفرنسية تعليمات إلى الحاكم الجديد الذى خلف كلوزيل

تنص على ضرورة المحافظة على تحديد منطقة الاحتلال وتشجيع التوغل السلمي في الجزائر . وشرحت أن هدفها لم يكن الحكم المطلق ولا الاحتلال الكلي للجزائر ، وإدعت أنها تفكر قبل كل شيء في قواعد البحرية ، وفي أمن تجارتها وانتشارها وفي زيادة نفوذها في البحر المتوسط . كانت الحرب عائقاً لتنفيذ هذه المشروعات ، ولذلك قلنا لم تقبها إلا كوسيلة تصل بها إلى هدفها وفي أقرب فرصة ممكنة . وشرحت له أن مصلحة فرنسا الفعلية تتمثل في إحتلال السواحل وبخاصة مدن الجزائر ووهران وعنابة ، مع ما يحيط بها من أراضى ، أما بقية الإقليم فيمكن تركه للشيوخ المحليين . وأمرت الحاكم العام بأن يصل إلى فرض السلم على الجزائر ، وإدعت أن الحرب لم تكن إلا وسيلة من وسائل ، فرضه على ذلك الإقليم .

ولكن فرنسا عملت على المفاوضة في نفس الوقت مع الأمير عبد القادر في الغرب ، ومع أحمد باشا في الشرق ، وانتهت المفاوضات الأولى إلى عقد معاهدة تافنا ، أما المفاوضات الثانية فإن فرنسا قد عرضت فيها الاحتفاظ بمدينتي كالو وعنابة مع ضواحيهما ، والاعتراف بسيادتها على كل المنطقة وتأكيده ذلك بأن يدفع لها أحمد باشا جزية سنوية . ولم يعرف أحمد باشا السبب الذي دفع فرنسا إلى أن تعرض عليه شروطاً أقسى من التي عرضتها على عبد القادر ، فتردد في الرد . وكان يأمل أن تساعد الدولة العثمانية في المقاومة ، خاصة وإن القبطان باشا كان قد وصل إلى طرابلس إلى تونس على رأس الاسطول التركي . وعملت فرنسا على تخويف تركيا لكي ترغبها على البقاء خارج المعركة ، وذلك باحتجاجها دبلوماسياً على وصول مندوبين سياسيين لأحمد باشا وبارسال بعض قطع الاسطول الفرنسي إلى مياه تونس . وكانت فرنسا قد أعدت قواتها للهجوم على قسطنطينة ، فأرسلت انذاراً إلى أحمد باشا ، وقررت الزحف .

وتكونت الحملة الفرنسية الثانية ضد قسطنطينة من ١٢.٠٠٠ جندي مزودة

بسته عشر قطعة من مدفعية الميدان ومثلها من مدفعية الحصار ، وقافلة تحمل إمدادات تكفي ثمانية عشر يوماً . وتحركت الحملة في أول أكتوبر سنة ١٨٣٧ ووصلت في حالة جيدة تحت أسوار قسطنطينة . وانتظر المجاهدون في المدينة وصول الفرنسيين وهم مصممون على الدفاع عن مدينتهم من داخلها ، وأما أحمد باشا فقد تولى قيادة الفرسان الذين عملوا على مناوشة الاعداء .

ونصب الفرنسيون مدفيعتهم على مرتفعين في شرق المدينة وغربها ، وحاول الفرسان الجزائريون إعاقة هذه التحصينات ، ولكنهم لم ينجحوا . وأرسل الجنرال دامريمون ، القائد العام ، والحاكم العام انذاراً في يوم ١١ أكتوبر ، طالباً التسليم ، ولكن الأهالي رفضوه . وفي اليوم التالي قتل هذا الجنرال والحاكم في أثناء تفقده المدفعية بصحبة دوق نامور ، ابن ملك فرنسا ، كما قتل رئيس أركان حرب الحملة ، فتولى القيادة الجنرال فالي ، وأمر بالاستعداد للهجوم في اليوم التالي .

وهجم الفرنسيون على قسطنطينة يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٨٣٧ في السابعة صباحاً بثلاث طوابير إقتحمت الفتحات التي أحدثتها المدفعية في أسوار المدينة ، ولكن الشوارع كانت مملوءة بالميتاريس ، وكان الأهالي يطلقون النيران من النوافذ الصغيرة على الجنود الفرنسيين أثناء تقدمهم في الشوارع الضيقة . ولكن تقدم الفرنسيين مستمر رغم فداحة خسائرهم وفقدان عدد كبير من ضباطهم وجنودهم . ثم اشتعلت النيران في مخازن البارود مما تسبب في نسفها . واستمر الالتحام في الشوارع وفي المنازل بشكل مجزرة عامة بين الطرفين إلى أن تمكنت القوات الفرنسية من احتلال قشلاق الانكشارية والقصبة ، فضعفت مقاومة المدينة ثم توقفت بعد تطهير المنازل .

وتعتبر معركة قسطنطينة أول معركة حاسمة اشتركت فيها القوات الفرنسية منذ

عهد نابليون . ورغم ذلك فإن الحكومة الفرنسية كانت مترددة في استمرار احتلالها لهذه المدينة خوفاً من قيام ثورة أهلية عامة ضدها . انتهى الأمر بإبقاء ثلاثة آلاف جندي فرنسي في قسطنطينة . وما أن عاد الجنرال فالي إلى عنايه حتى وجد أمراً بتعيينه حاكماً عاماً للجزائر بالنيابة . وكانت فرنسا قد رأت فيه قائداً منتصراً ، على العكس من بوجو الذي وقع معاهدة تافنا مع الأمير عبد القادر . ولكن فالي رفض هذا التعيين وطلب إعادته إلى فرنسا . فلم يكن أمام حكومة باريس إلا أن ترضيه حتى تستغل انتصاره واسمه في شمال أفريقية وعينته حاكماً عاماً وأنعمت عليه برتبة الماريشال . وكان معروفاً باخلاصه للوى فيليب ولولى العهد .

وكانت خطة الماريشال فالي العامة تتلخص في الاعتماد على معسكرات دائمة أكثر من إعتمادها على طوابير متحركة ، أى أنه كان من أنصار الحرب الدفاعية قبل أن يرحب بالحرب الهجومية . وقد إعترض على فكرة استخدام الجزائريين في القوات النظامية وأشار بتجنيدهم في فرق غير النظاميين الخاصة بهم، ووافقت الحكومة الفرنسية على رأيه .

ويعتبر تنظيم مقاطعة قسطنطينة أهم الأعمال التي قام بها الجنرال فالي . وكان قد فكر في أول الأمر في سحب القوات الفرنسية من هذه المدينة حتى لا يوسع المنطقة المحتلة في شرق الجزائر ، ثم فكر في إعادة تلك المقاطعة إلى أحمد باشا أو تعيين أحد الأمراء التونسيين عليها حتى يوازن نفوذ الأمير عبد القادر بنفوذ تركي من الشرق . ولكن هذه الآراء تغيرت مع الزمن ، وشعرت أن فرنسا تستطيع استغلال انتصارها إلى آخر درجة ممكنة ، لصالح تجارتها ونمو مستعمراتها ، كما أنه وجد من شيوخ الأهالي من يرغب في التعاون معه ، ويسهل عليه أمر الإبقاء على احتلال قسطنطينة . ولقد وقعت مفاوضات بين الفرنسيين وممثل أحمد

باشا أظهر فيها هذا الأخير إستعداده لإعطاء فرنسا الضمانات نظير إعادتهم إلى السلطة في مقاطعتهم . ثم عرض أحمد باشا نفس الأمر على الحاكم العام الفرنسي . ولكن القيادة الفرنسية كانت قد أرسلت عدة حملات في المنطقة الواقعة بين قسطنطينة وعنابة ، وظهر لها أنها تستطيع المحافظة على مواقعها في تلك المقاطعة ، فرفضت طلبات أحمد باشا .

وتعتبر القرارات الصادرة في ٣٠ سبتمبر، وأول نوفمبر سنة ١٨٣٨ هي الواضحة لآسس تنظيم مقاطعة قسطنطينة ، وقد تركت أثراً كبيراً في تاريخ الجزائر لأنها كانت البداية للعلاقة بين السلطة الفرنسية ، والأسر الاقطاعية في الجزائر . وقد قسمت فرنسا المقاطعة إلى إدارتين إحداهما خاصة بعنابة والثانية خاصة بـقسطنطينة . وكانت إدارة الأولى تنقسم إلى دوائر تخضع كل منها لقائد فرنسي يجمع في يديه السلطات العسكرية والمدنية والقضائية . أما بقية المقاطعة فكانت متروكة لسلطة الرؤساء الاقطاعيين من الأهالي ، الذين قبلوا التعاون مع الفرنسيين ، وكانوا يخضعون للقائد العام الفرنسي في تلك المقاطعة رأساً . وكانوا يجتمعون تحت رأسته في مجلس إداري ، وكان عليهم جمع الضرائب من الأهالي ، والاحتفاظ بجزء منها كرتب لهم . وكان لهم الحق في الاحتفاظ بقوات محلية خاضعة لهم كحرس غير نظامي يساعدهم في فرض نفوذهم على الأهالي . وكان لهم حق تعيين الشيوخ وترشيح القواد الذين سيعملون تحت إدارتهم ، وبعد موافقة الحاكم العام الفرنسي . وكان هؤلاء الرؤساء يعتبرون رؤساء اقطاعيين ، أكثر منهم موظفين نظاميون فكان الفرنسيون يعاملونهم على أنهم وكلاء للقائد العام في المقاطعة ، وعلى أنهم في مرتبة أمير آلاي في الجيش الفرنسي ، وذلك إستمراراً للعمل على النظام التركي الذي كان يعتبرهم في مرتبة قائمقام للواء قسطنطينة .

وكان الجنرال فالي مضطراً في حقيقة الأمر إلى إنتهاج هذه السياسة لأن حكومة

فرنسا كانت ترغب في تحديد المنطقة المحتملة في الجزائر ولم تكن توافق على الميزانيات اللازمة للتوسع ، فكان عليه أن يجد حلاً عملياً وقليل التكاليف . ولم يكن قالى يبحث عن إداريين ممتازين أو موظفون في الدولة . بل كان يبحث عن حلفاء أقوياء يستطيعون إخضاع الأهالي سياسياً وعسكرياً بطريقة غير مباشرة لفرنسا . وكانت هذه الطريقة تمنع كذلك من إزدیاد نفوذ أحد الرؤساء ، كما حدث مع الأمير عبد القادر في الغرب . فلقد كان في استطاعة الفرنسيين قلب أحد هؤلاء الرؤساء على الآخر ، وإيجاد الجوال الذي يسمح للمستعمر بالمحافظة على نفوذه ، بل وبالتدخل من وقت لآخر ضد من يزداد نفوذه منهم ، مدعياً بأنه يتدخل ضد طغيان الجزائريين على الجزائريين . ولم يكن في وسع هؤلاء الرؤساء الإقطاعيين أن يحافظوا على نفوذهم لفترة طويلة ، خاصة وأن السياسة الفرنسية كانت تعمل على تقليل أهميتهم أولاً بأول ، بعد الاستفادة من خدماتهم ، وهكذا عملت فرنسا على إقامة حكم إقطاعي في شرق الجزائر ، يهدف إلى استغلاله لمصلحتها ، ثم عملت على القضاء على هذا الإقطاع بالتدریج ، وبشكل يسمح بوضع الشعب الجزائري في هذا الإقليم تحت الحكم الفرنسي المباشر ، وبدون أن تكون له قيادات من الطبقة الوسطى يمكنها أن تعمل على تجميعه وتنظيم صفوفه .

وكانت مساحة الأراضي التي انتقلت ملكيتها إلى الفرنسيين قد زادت وشملت منطقة الساحل ومنطقة متيجة المحيطة بمنطقة الجزائر . كما انتشر فيها عدد من أكواخ العمال الزراعيين وصغار التجار المتعاملين مع قوات الاحتلال . وكانت هناك إقطاعات تصل مساحتها إلى ثلاثة أو أربعة آلاف هكتار تمنح للأثراء وذوي الألقاب ، وأخرى من أربعة هكتارات وتمنح للبحاريين القدماء والمهاجرين من فرنسا أو أسبانيا ومالطة . وقد بلغ عدد الأوربيين ٢٥٠.٠٠٠ نسمة في آخر عام ١٨٣٩ منهم ١١٠.٠٠٠ فرنسي . ولقد كان هناك ١٤ ألف أوروبي

في مدينة الجزائر وخمسة آلاف في وهران وثلاثة آلاف في عنابة ، أما الباقي فكان موزعاً بين بجاية ومستغانم وقسنطينة . وأصبح الفرنسيون يكتفون أكبر جالية أجنبية في مدينة الجزائر (٦٨٠٠) والاسبانيون يكتفون أكبر جالية أجنبية في وهران (٢٣٠٠) وساد عدد المالطيين في عنابة (١٣٠٠) وظل هذا التوزيع مقياساً لاشتراك الاسبانيين والمالطيين مع الفرنسيين في استثمار غرب الجزائر وشرقها ولكننا نلاحظ أن عدد المزارعين من الأوربيين لم يصل إلا إلى ٢٦٠٠ فرد من هذه الجالية الجديدة . فهل كان الاستثمار يسير وينمو ، في هذه الفترة ؟ لقد كان عدد الجنود يزيد على عدد المهاجرين الأوربيين .

وعلى أي حال فاق احتلال فرنسا لمدينة قسنطينة وسيطرتها غير المباشرة على تلك المقاطعة قد سمح لها بالتفرغ مرة جديدة للأمير عبد القادر في غرب الجزائر بعد أن ضمنت إنقسام الجزائر إلى قسمين ، وضمنت صهوة ارسار الامدادات والمعانة العسكرية من الشرق إلى انجاهدين في غرب الجزائر .

(٣) محاربة عبد القادر :-

ثارت المشكلات بين فرنسا والأمير عبد القادر بمجرد إحتلال مدينة قسنطينة . خاصة وأن فرنسا قد خسرت المادة الثانية من معاهدة تافنا بأنها لا تسمح لها باحتلال جميع الأراضي الواقعة وراء وادي خضاراً حتى مقاطعة قسنطينة في الوقت الذي لم يقبل فيه عبد القادر هذا التفسير ، وأصر على أن هذه المادة تحدد من المنطقة التي يتوسع فيها الفرنسيون شرقاً ، ولا تسمح لهم بالتوسع إلى الشرق من متيجة ، وكان احتلالهم لقسنطينة توسعاً خارج هذا الخط . وطلب المارشال فالي إعادة النظر في معاهدة تافنا ، ولكن عبد القادر رفض ذلك ،

خاصة وأنه كان يعلم أن الحكومة الفرنسية كانت ترغب في تحديد المناطق المحتلة والاحتفاظ بمجرد الشريط الساحلي بما فيه من موانئ . وكتب الأمير جملة خطابات إلى لوى فيليب وإلى رئيس الوزراء ، ووزير الحربية في باريس معلناً رغبته في المحافظة على السلم وعلى أساس الاحتفاظ بالمعاهدات الدولية القائمة ، ولكنه لم يستلم أى رد على مراسلاته فما كان من الأمير إلا أن يحتل المناطق موضوع النزاع في منطقة تتيرى ، ثم احتل وادى الزيتون ، وعاقب الأهالي الذين تعاونوا مع الفرنسيين ، وكذلك احتل بسكرة وأخضع منطقة الأغوات . وخشى المارشال فالى من هذه السياسة التي كانت ترمى في واقع الأمر إلى توحيد كل المناطق الجزائرية ، وعدم ترك الفرنسيين إلا محاصرين قرب السواحل . فانتهاز فرصة مجيء الدوق دورليان إلى الجزائر في شهر أكتوبر سنة ١٨٣٩ ونظم حملة صحبت ولي العهد من فيليب فيل إلى قسطنطينة ومنها إلى الجزائر ، ماراً ببعض المناطق الخاضعة لعبد القادر وذلك لإرهابه من قوة المحتلين . فكتب الأمير إلى المارشال معلناً أن سير الحملة بهذا الشكل ، وفي هذه الأراضي يعتبر نقضا لمعاهدة تافنا ، ونصحه باتخاذ احتياطاته اللازمة ، من منع المسافرين وسحب المواقع النائية إذ أن الحرب قائمة . وقد حاول المارشال فالى أن يكسب الوقت وادعى أن المعاهدة لازالت قائمة ، وأن المسألة لا تعدو أن تكون مجرد اتفاق على التفسير ، ولكن عبد القادر كان قد تأكد من سياسة الفرنسيين التوسعية على درجات ، ولما وصلوا بها إلى الاستيلاء على كل الاقليم ، فقرر الحرب .

وكانت قوات فالى تبلغ - ٢٥٠٠ جندي في مدينة الجزائر وما يحيط بها ، وكان في استطاعته أن يدافع عن المناطق التي يحتلها ، ولكنه فضل إصدار الأمر بسحب المواقع من إقليم متيجة والساحل . أما الأمير عبد القادر فإنه قد أصدر أمره بالهجوم على إقليم متيجة بثلاث فرق من المجاهدين ، ومن الغرب والجنوب

والشرق في نفس الوقت . وأخذ المجاهدون في احراق أكواخ المستعمرين وتخريبها ، وأسر ماشيتهم واحتلال كل الإقليم ، مما نشر الذعر في قلوب الفرنسيين في مدينة الجزائر ، وجعل الحكومة الفرنسية تعتقد في أن عاصمة الإقليم ستقع — بين ساعة و — في أيدي قوات عبد القادر الوطنية . وطلب قالي المدد من فرنسا ، وأسرعت الحكومة بارسال ١٢.٠٠٠ جندي ثم زادت قواته بعد أشهر قلائل إلى ٦٠.٠٠٠ . وحاول قالي إعادة إحتلال المناطق المحيطة بمدينة الجزائر ، فأرسل حملة إلى شرشال وأخرى إلى ميديا وثالثة إلى مليانة ، ولكنه وجد أن حاميات هذه المدن قد أصبحت محاصرة وتطلب النجدة .

وكانت فرنسا تجتاز أخطر فترة صادفتها في تاريخ ملكية يوليو ، نظر لفتح باب المسألة الشرقية سنة ١٨٤٠ بسبب علاقات محمد علي بالسلطان العثماني ، وموقف كل من بريطانيا والروسيا منهما . وكان العالم وكأنه على أبواب حرب عالمية ، وكان موقف فرنسا متأثراً بذلك كل التأثير . ولقد حاول أعداء الاستعمار في فرنسا إتهام هذه الفرصة لإجبار حكومتهم على إخلاء الجزائر ، ولكن الاستعماريين كانوا أشد قوة . ونادى الجنرال بوجو بضرورة تغيير نظام الحاميات المنعزلة ، والاعتماد على قوات سهلة الحركة ، وذلك للسيطرة على الجزائر . أما تيير فإنه قد أعلن أن الضرورة تحتم عليه إعلان الحرب على عبد القادر والتوغل في كل البلاد واحتلالها إحتلالاً تاماً ، وبطريقة تسمح لفرنسا بالاحتفاظ بمواقعها في جنوب البحر المتوسط . وظهر جلياً أن الماريشال قالي ليس هو الرجل الذي يستطيع تنفيذ سياسة فرنسا في الجزائر في ذلك الوقت ، فقررت وزارة تيير تغييره قبل أن تترك الحكم لوزارة جيزو في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٤٠ . وبعد شهرين عينت الحكومة بوجو حاكماً على الجزائر . ويعتبر هذا القرار في غاية الأهمية إذ أنه يعتبر الحد الفاصل بين سياسة الإحتلال الجزئي

والاحتلال الكلى للقطر الجزائري .

ولقد وصل بوجو إلى مدينة الجزائر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٤١ وظل محتفظاً بمنصبه كحاكم عام حتى ١١ سبتمبر سنة ١٨٤٧ ، مما سمح باستقرار في القيادة الفرنسية في شمال إفريقيا ، وبشكل لم تسمح به الظروف لغيره من قبل . وتعتبر فترة حكم بوجو هي فترة الحرب مع الأمير عبد القادر ، الذي أعلن الجهاد ضد الفرنسيين في نوفمبر سنة ١٨٣٩ ، واضطـر إلى التسليم لفرنسا في ديسمبر سنة ١٨٤٧ .

ولقد ايدت حكومة جيزو الجنرال بوجو تأييداً تاماً ، وظلت هذه الحكومة تدير أمور فرنسا ، هي الاخرى حتى سنة ١٨٤٨ مما ساعد بوجو على الاستناد إلى حكومة تؤيده على طول الخط وفي طول المسدة التي حارب فيها الأمير عبد القادر . وقد أعطته هذه الحكومة كل ما طلبه من إمدادات ، فزادت عدد قواته من ٦٣.٠٠٠ في سنة ١٨٤٠ إلى ٨٣.٠٠٠ في سنة ١٨٤٢ ، ثم إلى ٩٠.٠٠٠ في سنة ١٨٤٤ ، ثم إلى ١٠٨.٠٠٠ في سنة ١٨٤٨ . وكان هذا العدد الأخير هو ثلث مجموع القوات العسكرية الفرنسية في ذلك الوقت .

ولم يكن بوجو غريباً عن الجزائر ، إذ أنه هو الذي وقع على معاهدة تافنا مع ممثل الأمير عبد القادر . وقد كان من أعداء الحرب الجزائرية ، واسكنه غير رأيه وأصبح من زعماء المنادين بغزو الجزائر ، بل وباستعمالها في نفس الوقت . وطالب الحكومة بأن تضع تحت تصرفه مائة ألف جندي ، ومائة وخمسين مليون فرنك ، ثمانين منهم للقوات المحاربة ، وسبعين للاستعمار ، وذلك لمدة ست سنوات ، حتى يتمكن من أن يدعم أسس الحكم الفرنسي في الجزائر . وما أو وصل بوجو إلى الجزائر حتى أعلن ضرورة إخضاع العرب وتثبيت العلم الفرنسي في كل مكان ، وشرح أن الغزو العسكري سيكون غير ذي قيمة مالم

تصحبه حركة إستعمار واسعة تثبت أقدام الفرنسيين في هذه الاقاليم الجديدة .

وكان بوجو ضابطاً قد ترقى من « تحت السلاح » وشارك في جيوش نابليون وعرف معنى حرب العصابات في اسبانيا . وكان فلاحاً بطبيعته، وساعدة ذلك على أن يصبح رجل الحرب والاستعمار في الجزائر . ولم يصب بوجو نصيباً يذكر من التعليم ، ولم يكن يحب الكتابة وظل دائماً يتحدث بطريقة ضابط الصف ، وكثيراً ما أضحك مجلس النواب بالفاظه النابية غير المهذبة . وكان له من العمر سبع وخمسين عاماً عندما وصل للجزائر . وكان جيزو يعلم بأن تعيينه لمنصب الحاكم العام لم يكن ليسهل على حكومة باريس أمر السيطرة على الموقف في الجزائر، إذ أنه كان لا يرضى بالاققتصار على مجرد تنفيذ الأوامر . ولقد فرض بوجو شخصيته كما هي على الجزائر ، وظل معظم المعمرين الفرنسيين في هذا الاقليم محافظين على آرائه الاستعمارية ، وقاموا بتقليده في ألفاظه النابية غير المهذبة تجاه العرب ، وحتى آخر وقتهم .

ولقد غير بوجو تكتيك واستراتيجية الحرب في الجزائر عما كانت عليه منذ سنة ١٨٣٠ ، فألغى نظام المواقع العسكرية الصغيرة ، والمواقع المحصنة ، وأنشأ بدلا منها طوابير سهلة الحركة . وألغى نظام الحملات الثقيلة حتى يسمح للجند بالتمكن من الصراع مع العرب السريعي الحركة . وأمر بارجاع مدفعية الميدان وعربات النقل إلى فرنسا ، ولم يبق إلا على الخيول لاستخدامها في حمل ونقل المؤن . ولقد إعترض عليه بعض كبار الضباط بأن المدفعية ترفع الروح المعنوية للجنود وتبعد العرب ، ولكنه رد عليهم بأن العرب ليست لهم مدفعية ، وأن الفرنسيين يمتازون عليهم بالتنظيم والضبط والربط والتكتيك ، ثم أنه لا يرغب في إبعاد العرب بطلقات المدافع ، بل يرغب في الاشتباك معهم في معركة وجه لوجه ، وهذا خلاف أن التخلص من المدفعية يفنى الفرنسيين عن إنشاء الطرق

اللازمة لها ويوفر عليهم الوقت والتعب الذي ينفقونه في جرها. وقد طلب بوجو اختيار الجنود الاصحاء الأقوياء والضباط الشبان للعمليات، وطلب سحب الضباط المسنين. وعمل على التخلص من كل ما يبطل من السير، ويثقل كاهل الجندي في السير، فاستخدم البغال بدلا من عربات النقل، وألحق بكل كتيبة ثمانين أو مائة بغل لحمل عشرة آلاف جريه. ولم يكن على الجندي أن يحمل إلا أربع جرايات فقط. ولم تكن العمليات تتطلب البعد عن القاعدة بأكثر من أربعة عشر يوماً. وأخيراً فإنه قد عمل على تخفيف ملابس الجنود، بشكل يسمح لها بخفة الحركة، ودون إرهاقها بملابس لا تتفق وطبيعة البلاد.

أصبحت الطواير غير مثقلة بمدفعية أو بملحقات، وأصبح كل منها يتكون من ثلاث أو أربع كتائب، وألايين من الفرسان، ومدفعين الجبال وعدد من حيوانات الحمل، أي مجموع ٦٠٠٠ رجل و ١٢٠٠ حصان وبغل. وكان الفرسان يسيرون في المقدمة ثم يتبعهم المشاة والمدفعية فالحملة ثم الحيوانات وحرس المؤخرة. أما في الراحة فإن المشاة كانت تكون أربعة أضلاع مربع يحيط بباقي الطابور، وأما في المعركة فإن الطابور كان يأخذ شكل معين كبير يتكون من عدد من المربعات يساوي عدد كتائب المشاة، أما الفرسان والمهيات فكانت تبقى في الوسط مع مسافة تكفل لها حرية الحركة. فإذا كانت الحملة تتكون من عشرة كتائب نجدها تسير في ثلاث طواير، ثلاث منها على اليمين وعلى الشمال وأربعة في الطابور الأوسط، إحداهما أمام المهيات وثلاثة في المؤخرة. وحينما تصدر أوامر الاستعداد تأخذ كتائب الميمنة والميسرة «مواجهة» لليمين أو اليسار وتتدرج على بعد ١٢٠ خطوة من كتيبة رأس الطابور الأوسط، بينما تأخذ الثلاث كتائب الأخيرة من هذا الطابور نفس الشكل ومتجهة للخلف. وكانت هذه التشكيلة تضمن حماية المهيات والفرسان، كما أنها سمحت لكتائب

المشاة على الواجهات الأربعة بحماية بعضها بعضا ، وذلك عن طريق فتح قطاعات مشتركة من النيران . وكانت المسافات بين الكتائب ضرورية لخروج الفرسان واشتباكهم ورجوعهم دون التعرض لتشكيل المشاة . وأخيرا فإن المربع المؤلف من مربعات كان يستطيع التحرك في أى إتجاه ، وفي أى نوع من الأرض .

وبالإضافة إلى تفوق الفرنسيين في التكتيك وحسن تدريب الجنود ، نجدهم يقررون مبدأ محاربة الجزائريين في مصالحهم الاقتصادية ، وفي ممتلكاتهم ، فكانوا يحصدون غلال الأهالي ، ويجمعون ثمار أشجارهم ويخربون منازلهم ويعودون بمواشيهم . وكان من نتيجة تطبيق هذه السياسة أن ساد الخراب في المناطق التي تمر منها طوابير الفرنسيين . ولقد أدعى الفرنسيون أن هذه كانت هي الطريقة الوحيدة لإخضاع القبائل والأهالي ، إذ أن الانتصار في معركة أو معارك واحتلال العاصمة والاستيلاء على خزانة العدو كانت وسائل ناجحة في حرب نظامية بين دولتين أوريثتين مثلا ، ولكنهما لم تكن لتنجح في الجزائر . وعلى أى حال فإن هذه الطريقة قد أثبتت بوضوح أن القوات الفرنسية في الجزائر كانت تحارب الشعب الجزائري نفسه ، وأنها كانت تشمر بعجزها عن البقاء في الجزائر ما لم تضعف تلك القوة الشعبية ، وتضعفها حربيا واقتصاديا .

اختارت فرنسا إذن بوجو لكي يحارب الجزائر ويقضى على مقاومة الأمير عبد القادر ورجاله حسب الآراء التي أعلنها في التكتيك وفي الاستعمار في سنة ١٨٤٠ . أما الأمير فإنه كان سيداً على كل ولاية وهران ، ومعظم ولاية الجزائر وله أعوان عديدون في بلاد القبائل وولاية قسطنطينة . وكانت خزائنه الحربية تحتوى على ما قيمته مليون ونصف مليون فرنك من الذهب ، وكان جيشه النظامي يتألف من ثمانية آلاف من المشاة ، وألفين من الفرسان و ٢٤٠ رجل من رجال المدفعية وعشرين قطعة مدفعية في حالة جيدة . وكانت القبائل ترسل

اليه المتطوعين والمجاهدين في زمن الحرب مما جعله يسيطر على قوة غير نظامية تتكون من ٥٠٠٠ ر.ه. مجاهد . ولكن قوته الأساسية كانت تقوم على جيشه النظامي قبل كل شيء وعلى التفاف الشعب حوله في نضاله ضد الفرنسيين . وكان الأمير يعرف جيدا أن فرنسا قد صممت على مهاجمته بما لا يقل عن خمسين ألف من الجنود ، ولكنه لم يكن يخشى عدد قواتها . كان عمر دولته لا يزيد على ثمان سنوات ، وكان يعرف أن لفرنسا قوات كبيرة ومجهزة بأحدث الأسلحة والمعدات ، ولكنه كان يثق في الله وفي قوة شعبه وفي جدارة الجندى الإفريقي ولقد اعتمد عبد القادر على حرب العصابات وعلى الكر والفر السريع لإنهاك الفرنسيين ومفاجأتهم وسلب أسلحتهم ومعداتهم . وكان يهاجم الفرنسيين بسرعة وفي جهات مختلفة ، ويستدرجهم إلى الجبال أو إلى الصحراء ويتطوع خطوط مواصلاتهم وخطوط رجوعهم ، وينهكهم بالسير والرجوع ، وكل ذلك دون أن يمكنهم من الالتحام بقواته في معركة فاصلة ثابتة الخطوط . وكان يعمل على القضاء على القوات الفرنسية جزءاً فجزء . وطبق هذا التكتيك بنجاح لمدة سبع سنوات ، وكان يأمل في أن يساعد الزمن والمناخ على القضاء على الباقين من الفرنسيين ، أو يضطرهم إلى الانسحاب إلى الساحل أو إلى بلادهم الأصلية ، خاصة وأن حالة الفرنسيين منذ وصولهم مدينة الجزائر منذ إحدى عشرة سنة مضت كانت تقوى عنده ذلك الأمل .

وكانت خطة بوجو تتلخص في احتلال المواقع التي حصنها عبد القادر ، وفي استباحة القبائل التي رفضت الخضوع لفرنسا وإجبارها ماديا على التخلي عن ولائها للأمير . وكانت حملة ربيع سنة ١٨٤١ تتخذ مدينته المعسكر ، عاصمة عبد القادر القديمة هدفا لها . فأرسل بوجو المؤون والذخائر إلى ميديا ومليانة واتخذهما قاعدتين أماميتين له ، ثم هاجم عاصمة عبد القادر القديمة وهدمها حينما

وجدها خالية ، ثم واصل الزحف على مدينة المعسكر التي ترك فيها حامية قوية للمحافظة عليها . وقد رأت القبائل الموالية لعبد القادر أن الفرنسيين يحرقون محاصيلها ويستولون على مواشيها وأغنامها . وعمل الفرنسيون في بعض الجهات على حصد القمح والشعير الذي حصده الأهالي ، وصادروه وعملت طواير الفرنسيين التي خرجت من بليده على تخريب القرى حتى مليانة وأراضي القبائل . وخرج بوجو في الخريف على رأس قواته مرة أخرى ، وعمل على تخريب الاقليم الذي ولد فيه عبد القادر ، وهدم الزاوية التي تعلم فيها واستباح دماء بني هاشم في كل مكان . ولم يذق الجنود طعم الراحة لمدة شهرين ، وبليت أحذيتهم وساروا حفاة الأقدام ، تاركين وراءهم الخراب والدمار ، وأثبتوا أنهم يريدون الخضوع التام ، أو اجبار الأهالي على الموت جوعاً ثم استلام البلاد بغير سكان .

ولقد حاول بوجو الاشتباك في سنة ١٨٤٢ مع قوات الأمير النظامية ، ومواصلته مهاجمة القبائل الخاضعة له ، فهاجم تلمسان وأعاد احتلالها ، وارسل طواير إلى مناطق ندرومه والمعسكر ومستغانم . ولقد استطاع أن يقيم المواصلات البرية لأول مرة بين ولاية الجزائر وولاية وهران عن طريق وادي الشليف ، وخرج من وهران وقابل القوات الآتية من مدينة الجزائر . ولسكن قوات الأمير كانت تهدد القوات الفرنسية في كل مكان ، وحتى في متيجة بالقرب من مدينة الجزائر نفسها ، حيث هاجمت أحد الطواير الفرنسية الذاهبة إلى بليدة وقضت عليه . فما كان من الفرنسيين إلا أن استباحوا القبائل المحيطة بمتيجة وأجبروها على طلب الأمان . وخرجت ثلاث طواير من مليانة في الخريف وأخذت تعمل في هضبة الوردساني . ولكن خضوع الأهالي وطلبهم الأمان كان مؤقتاً ، وما أن يعود رجال عبد القادر إلى تلك المناطق حتى تنضم إليهم رجال القبائل ويقدمون لهم

كل المساعدات الوطنية اللازمة . وبدأ عام ١٨٤٣ بثورة مساحية قام بها رجال القبائل الساكنة في وادي الشليف ضد الفرنسيين ، بعد أن كانوا قد طابخوا الأمان ، واضطر الفرنسيون إلى إقامة نقطة محصنة لمراقبة الوردساني وبنوا مدينة أورليانز فيل على خرائب مدينة الأصنام ثم احتلوا تنيسي وطيارة وتنية المد .

وبينما كان بوجو يعمل في وادي الشليف وجزء من قواته يعمل بالقرب من طيارة خرج طابور فرنسي من ميديا بقيادة الدوق دومال ، ابن ملك فرنسا ، واتجه جنوباً باحثاً عن قاعدة الأمير عبد القادر . وكانت هذه القاعدة عبارة عن مدينة كبيرة من الخيام يعيش فيها أهله وأسرتهم مع أسر المجاهدين النظاميين ، وقد علم بموقع القاعدة وهاجمها بالفرسان وأخذ ثلاثة آلاف أسير وكمية كبيرة من الغنائم . فأنعم الملك برتبة الفريق على ابنه ، وأرسل عصا المارشالية لبوجو في آخر يوليو سنة ١٨٤٣ . كما نجح الفرنسيون في قتل القائد مبارك ، الساعد الأيمن للأمير عبد القادر ، وذلك في المعركة التي وقعت عند سيدي يحيى في ١١ نوفمبر سنة ١٨٤٣ . وكانت هذه الضربة أقوى على الأمير وأشد من فقدته تأعدته ، واضطر بعدها إلى الالتجاء إلى المغرب ، خاصة وأن القمح والدخائر كانت تنقصه لمواصلة جهاده ضد الفرنسيين . واعتقد بوجو أن الحرب قد انتهت ، وأنه لم يبق أمامه إلا القضاء على عبد القادر مع تلك الحفنة من الرجال الباقين معه ، ولكنه أخطأ في تقديره ، وأخطأ خطأ كبيراً .

(٤) المقاومة حتى النهاية : —

خشيت فرنسا من أن يؤدي التجاء عبد القادر إلى المغرب إلى قيام حركة تحررية كبرى في شمال إفريقيا ، تقذف بقواتها إلى البحر . وعرفت فرنسا أن المولى عبد

الرحمن ، سلطان المغرب ، كان يؤيد عبد القادر ويعطيه الامدادات اللازمة ، ولكنه كان يخشى امتداد نفوذ الأمير الجزائري في المغرب الأقصى . فعملت فرنسا على الضغط على سلطان المغرب حتى يتخلى عن عبد القادر ، وعملت في نفس الوقت على تخويله منه . فسارعت القوات الفرنسية وزحفت غربا حتى وصلت إلى اللمغنية ، بدعوى البحث عن قوات عبد القادر ، ولكنها أقامت هناك نقطا عسكرية وأجاب سلطان المغرب على ذلك بأن هذه المواقع كانت داخل أراضيها وأرسل قوة عسكرية إلى وجدة بقيادة القائد القناوى . وكان هذا الزحف عملية تحرشية واستفزازية واضحة للمغرب ، ووقع اشتباك بين المغاربة والفرنسيين في ٣٠ مايو سنة ١٨٤٤ بالقرب من سيدي عزيز ، إلى الشمال الغربي من اللمغنية ، وفشل المؤتمر الذي عقدته ممثلو الطرفين على ضفاف نهر الملوية للوصول إلى نتيجة . فصمم بوجو على الزحف على وجدة واحتلالها ، كجزء من خطة عامة قامت بها الحكومة الفرنسية للضغط على المغرب وإجباره على التخلي عن الأمير عبد القادر وحركة كفاحه . ذلك أنها أرسلت في نفس الوقت قطعا من أسطولها لضرب طنجة ، وأمرت قنصلها في هذه المدينة بالمفاوضة مع السلطان في شأن تسليم عبد القادر . وظلت قوات بوجو تحتل مدينة وجدة ، وتنتظر نتائج مباحثات طنجة .

وكانت تعليقات الحكومة الفرنسية لقنصلها في طنجة تتلخص في أن يعان السلطان ترويه من مهاجمة القوات الفرنسية ، ويقرر تسريح القوة العسكرية المرابطة بجوار اللمغنية ، وطرد عبد القادر من الأراضي المغربية . ولكن فرنسا تخشى من إثارة الرأي العام الأوربي ، وبخاصة من تدخل بريطانيا في المسألة بعد أن أصبحت تمس السلطنة المغربية ، فكلفت سفيرها في لندن بأن يشرح للحكومة البريطانية ويؤكد لها أن هدف فرنسا هو منع المغرب من أن

يصبح ملجأ وملاذآ لعبد القادر يتزود فيه بالقوات لسكى يواصل الحرب ضدها .
ولقد ثار الرأى العام البريطانى واتهم فرنسا بمحاولة التدخل فى المغرب ، فاضطر
جيزو إلى أن يعلن صراحة أنه لا يهدف احتلال أى جزء من أراضى المغرب .
ولقد فشلت المفاوضات الفرنسية المغربية نتيجة لرفض السلطان قبول الشروط
الفرنسية نتيجة لثورة الرأى العام العربى والاسلامى . فعرضت فرنسا على سلطان
المغرب ، وعن طريق قائد وجدة ، المحافظة على الحدود القديمة بين الامبراطورية
الشريفية والجزائر فى العهد العثمانى وحجز عبد القادر فى المغرب، ولكن السلطان
رفض هذه المقترحات التى تظهره بمظهر المتحالف مع المسيحيين ضد جار ومجاهد
مسلم . فأصبح الحل الوحيد هو الحرب .

وكانت القوات المغربية تحت قيادة القائد القناوى فى أول الأمر ، ثم جاء المولى
محمد ابن السلطان لتولى القيادة العامة بعد وصول كثير من المجاهدين . وكانت
هذه القوات تشتمل على ٦٠٠٠ من الفرسان النظاميين و ١٢٠٠ من
المشاة وعدد كبير من الفرسان المتطوعين غير النظاميين قد يصل
إلى ٤٠ أو ٥٠ ألف جندى مقاتل . وقد حاول الأمير عبد القادر أن يساعد
سيدى محمد وشرح له طرق تكتيك الفرنسيين فى الحرب ولكن نصائحه لم تجد
أذنا صاغية . أما قوات الفرنسيين بقيادة بوجو فكانت تتألف من ١٨ كتيبة
مشاة و ١٩ آلاى فرسان ، أى ما يبلغ ١١٠٠٠ جندى مزودين بستة عشر
قطعة من المدفعية . وكان الجيش الفرنسى يمتاز على الجيش المغربى بحسن النظام
وبجدثة الأسلحة ، وبكمية النيران ، علاوة على التكتيك ، مما يقلل من أهمية
العدد عند المغاربة . أما خطة بوجو فكانت تتمركز فى تشكيل قواته على شكل
رأس سهم ، أو رأس د الخنزير ، لسكى تشق القوات المغربية ، وتتوغل فيها فى
أثناء المعركة .

وتحركت القوات الفرنسية بعد ظهر ١٣ أغسطس، واتخذت شكل المعين، وواصلت

السير في فجر اليوم التالي على ضفاف وادي إيسلي ، حيث وقعت المدفعية على بعد ثلاث كيلو مترات إلى الشمال الغربي من مدينة وجدة . وكان هذا المعين مقفلاً ويشتمل على عدد من المربعات يساوي عدد كتائب المشاة . وكان كل مربع يتكون من أربع سريات على الواجهات الأربعة علاوة على سرية خامسة في الوسط . وما أن رأى المغاربة قوات الفرنسيين حتى هجموا عليها بفرسانهم من جميع الجهات على طريقة الكر والفر السريع ، فهاجموا المقدمة والمؤخر والجناحين في نفس الوقت . ولكن الفرنسيين أجابوا بمواصلة السير لانتحاذ تشكيل المعركة ، مستخدمين نيران المدفعية لإبعاد المغاربة ، ومستغلين الركزات من وقت لآخر لاطلاق نيران البنادق عليهم وإزداد هجوم المغاربة قوة ، فأخرج الفرنسيون الفرسان من وسط المعين ، وأطلقوهم ضد المغاربة ، مؤيدين بقوات المشاة . وهجم فرسان الفرنسيين من الميسرة على المعسكر المغربي ، ومن الميسنة على قوات الفرسان المغاربة ، وعزلوهم عن معسكرهم ، وأيدت المشاة هذين الهجومين بثبات وبكمية كبيرة من النيران . وانتهت المعركة عند الظهر بتقهقر قوات المغرب وقد سهل عليهم ذلك الانسحاب كون غالبيتهم من الفرسان ، ولكنهم تركوا بأرض المعركة ٨٠٠ قتيل ، وبعض قطع المدفعية ، أما خسارة الفرنسيين من الجرحى فكانت أكثر من خسارتهم من القتلى .

وقامت فرنسا بهجوم بحري على سواحل المغرب وموانئه في نفس الوقت الذي هجم فيه بوجو على الحدود الشرقية . فهجمت ١٢ قطعة بحرية بقيادة الأمير جوفانفيل على طنجة يوم ٦ أغسطس وضربت بالقبائل ، ثم هاجمت هذه القوة موجدور ، حيث قابلتها مقاومة عنيفة ، ولكنها تمكنت في آخر الأمر من انزال قوات المشاة لاحتلال الجزيرة المواجهة للميناء ، مما سهل عليها إحتلال المدينة نفسها بعد ذلك . ولقد فكر بوجو في الهجوم على فاس ، وكتب يعرض آرائه

على الأمير جوفانفيل مقترحا القيام بهذه العملية على رأس ٢٠٠٠ جندي، وثلاث آليات فرسان وعشرين مدفعا ووسائل نقل كافية وتموين لمدة شهر . ولكن انجلترا لم تكن لتسمح لفرنسا بالتوغل في المغرب في ذلك الوقت، وكانت فرنسا مضطرة إلى المحافظة على الوعود التي قطعها لانجلترا حتى تبقى على صداقتها لها . وكانت انجلترا قلقة من العمليات الفرنسية على سواحل المغرب ، مما أضطر اللورد أبردين إلى أن يعلن أن احتلال أية نقطة من الأراضي المغربية سيكون سببا للحرب مع فرنسا ، وأجبر فرنسا على عدم طلب أى تعويضات حرب ، أو امتيازات إقليمية .

وما أن طلبت حكومة المغرب الصلح حتى بدأت المفاوضات بينها وبين ممثلي فرنسا . وجاءت معاهدة طنجة في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٤٤ صورة طبق الأصل من الانذار الذي وجهته فرنسا للمغرب ، إذ أن السلطان قد تعهد فيها بأن يسجن عبد القادر في إحدى المدن الساحلية الغربية في حالة وقوعه بين يديه . أما تحديد الحدود الغربية للجزائر فكان موضوع إتفاقية أخرى ، وقعت في لامغنية في ١٨ مارس سنة ١٨٤٥ . ولقد إدعت فرنسا بأنها لا تطالب إلا بالحدود القديمة للنيابة الجزائرية في أيام العثمانيين ، ولكنها لم ترسم هذه الحدود إلا على مسافة ١٥٠ كيلو مترا من الساحل ، أى حتى تنية الساسى، ثم أخذت تعدد أسماء القرى والقبائل الخاضعة لفرنسا أو الجزائر إلى الجنوب من نهاية ذلك الخط واعترفت فرنسا أن فجيج هي مدينة مغربية ، وكانت لهذه المدينة أهمية خاصة إذ أنها كانت تتحكم في الطرق الموصلة إلى توات ، ولكنها لم تتخذ أى خط للحدود في المناطق الصحراوية الواقعة إلى الجنوب من بلاد الأطلس، مدعية بأن الصحراء ليست مسكونة ، تاركة بذلك الباب مفتوحا لمشكلات جديدة بشأن هذه الحدود والواقع أن مسألة الحدود لم تكن تهم فرنسا في تلك الفترة بنفس درجة الأمير

عبد القادر ، أو الاعتراف الاجمالي بالجزائر كأرض فرنسية . كانت فرنسا تهدف قبل كل شيء إلى الحصول على الاعتراف بسيادتها على مسلي الجزائر ، وعلى تعهد من سلطان المغرب بالامتناع عن مساعدة عبد القادر ، وقد نجحت في ذلك رغم اعتقادها في أول الأمر بصعوبة الحصول عليه ، وخاصة من أمير عربي مسلم . وقف سلطان المغرب إذأ موقفا محايدا في الحرب بين فرنسا والأمير عبد القادر ، بل تعهد بسجن الأمير في حالة وقوعه بين يديه ، واعترف بفرنسا جارة شرقية له في الجزائر ، وتخلي رسميا عن تأييد حركة المقاومة العربية الجزائرية ، واعتقد أنه يؤمن بذلك مستقبل سلم ورفاهية لبلاده، ولسكنا سنرى فيما بعد كيف أن نتائج هذه السياسة الخاطئة كانت وبالا على المغرب نفسه ، خاصة وأن هذا الصلح والسلم كان بين الذئب والحمل .

وسمحت معاهدة طنجة واللامغنية لفرنسا بالتفرغ لحرب عبد القادر والمجاهدين الجزائريين ، دون أن يحظوا بأية مساعدة من سلطان المغرب . وكان من الطبيعي أن ينصرف بعض أعوان عبد القادر عنه ، مقتفين في ذلك مثل سلطان المغرب ، ولكن من بقي منهم معه كان أصلبهم عودا وأشدهم حبا وتفانيا في تحرير بلاده . وانخفضت قوات عبد القادر انخفاضا محسوسا ، ولكننا سنلاحظ سرعة تحركها وشدة بأسها على الفرنسيين عن ذى قبل .

ولم تكن الحكومة الفرنسية تفكر في تخفيض عدد جنودها في الجزائر ، ولم تكن القيادة العليا تغفل عن أن حرب الجزائر كانت لا تزال مستعرة . وقد ساعدت قسوة الفرنسيين ووحشيتهم ضد الأهالي على تثبيت المجاهدين في تحرير بلادهم ، والانتقام من اعتداءات جنود الاحتلال . فكسبت فرنسا إذا من اتفاقها مع سلطان المغرب ، ولكنها خسرت نتيجة لاستخدام العنف والقسوة ضد الأهالي .

وليس أدل على ذلك من الطريقة التي استخدمها أحد القواد الفرنسيين لإعطاء مثل على قسوته ، بأن أشعل النار في مدخل مغار كانت قد التجأت اليه بضعة مئات من الجزائريين مع نساءهم واطفالهم ومواشيهم ، وما جاء الصباح حتى كان الجميع قد قضى عليهم بالاختناق . ولقد أثارت هذه الجريمة جزءا من الرأى العام الفرنسى نفسه ، ولكنهم وجدت من يدافع عنها بأن الجزائري يمثلون باسرى المجرب من الفرنسيين أو يقتلونهم حتى لا يقوموا باطعامهم وحراستهم ، ولكن هذه الحوادث وغيرها ، كانت سببا في زيادة تصميم الجزائريين على الجهاد والكفاح رغم تخلى المغرب عنهم ، ورغم تعهده لفرنسا بعدم مساعدتهم . فنشأت حركات بقيادة بعض الشيوخ المحليين أو الدينيين في أركان متعددة من الجزائر ، نادت كلها بالجهاد ضد الفرنسيين ، وساعد بعضها بعضا ، رغم أن بعضها كان يمثل اتجاهات دينية تحارب للاسلام ضد المسيحية ، وأخرى تمثل اتجاهات شعبية تحررية تنادى بتحرير البلاد من الغزاة الأجانب . ولقد دانت كل هذه الحركات بالولاء للأمير عبد القادر ، وساعدت مقاتليه عند مرورهم لديهم ، وانضمت اليهم في حربهم ضد الفرنسيين ، وحاول رجال الطريقة الدرقاوية الاستيلاء على موقع فرنسى في بلعباس ، وحاول أحد الأشراف الاستيلاء على تلمسان من جنود الاحتلال ، وكان مجهود محمد بن عبد الله ، الشهير باسم « بومعزة » سببا في نشوب ثورة عاتية ضد الحكم الفرنسى في منطقة جبال الظهرة الممتدة من مدينة الجزائر إلى مدينة وهران ولقد حضر عبد القادر بنفسه إلى منطقة وادى تافنا ، مما ساعد رجال القبائل على الانضمام إلى قوات المجاهدين ، وإزدياد حماسهم للقتال ضد الفرنسيين ، وتمكن الأمير من القضاء على قوة فرنسية كبيرة بالقرب من سيدى ابراهيم بكل ما إشتهلت عليه من ضباط وجنود يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٤٥ . وحاصر قوة أخرى في نفس المنطقة ، وضيق عليها الحصار حتى سلم من بقى منها ، وسلبوا ما

كان لديهم من أسرى مسلمين يوم ٢٦ . وقد كان من أثر هذين الانتصارين أن سلبت القوة الفرنسية المراقبة في سيدى موسى بالقرب من عين تموشنت للامير عبد القادر ، دون أن تحارب ، وبمجرد أن طلب منها التسليم .

ازدادت نيران الثورة الجزائرية اشتعالا في كل مكان في نفس الوقت ، فامتدت إلى جبال الظهرة ووادي الشليف ومنطقة الحدود الغربية وإلى تيزي . وعين عبد القادر « بومعزة » خليفة له ، مما اضطر بوجو إلى أن يعود بسرعة من فرنسا إلى الجزائر ويوسع سياسة جديدة تقوم على انشاء ثمانية عشر طابورا ، تكون شكل نصف دائرة ، تمتد من وادي تافنا إلى منطقة القبائل ، لكي تمنع توغل المجاهدين في منطقة التل وتهجم على قوات عبد القادر وتحاول تطويقها . ولكن سرعة حركة المجاهدين أذهلت الفرنسيين ، إذ أنهم كانوا يمرون من خطوط الدفاع الفرنسية ، ويظهرون خلفها ، يأخذون الفرنسيين من الخلف . وكانوا يتوغلون في الصحراء ثم يظهرون بعد أيام في وادي الشليف . ولقد حاولت القوات الفرنسية أن تطبق عليهم ، ولكنها وجدت دائما أن حركة الالتفاف كانت تتم بعد خروج المجاهدين من منطقة العمليات . ولقد مر الأمير في جنوب سببو وسعيدة متجها شرقا ، إلى أن وصل إلى منطقة القبائل ، ونظم قوات خليفته بن سالم هناك ، ثم هدد منطقة متيجة ، ولكنه أسرع إلى غرب الجزائر قبل أن يتمكن الفرنسيون من الهجوم على منطقة القبائل .

ويمكننا اعتبار عامي ١٨٤٥ ، ١٨٤٦ من بين أصعب السنوات التي أمضتها القوات الفرنسية في الجزائر ، ولولا وجود القيادة في أيدي المايشال بوجو ، وإجباره لجنوده على سرعة الحركة في الهجوم والتقهقر والالتفاف ، ولولا ضخامة عدد المقاتلين الفرنسيين تحت إمرته وحسن تدريبهم وتسليحهم وتفوقهم في كمية النيران والتكتيك والامداد والتموين لما تمكنت فرنسا من البقاء في الجزائر .

كما انت القوات الفرنسية تخرج من مدينة الجزائر في ثياب جديدة ، وهى نشطة وكاملة التزود ، وتعود إليها بعد شهر في ثياب بالية ، وأحذية بالية، وبوجوه يظهر عليها الاعياء والتعب . ولكن قسوة الفرنسيين في حربهم ضد الجزائريين أنهكت قوى المجاهدين أيضاً ، ونشرت الفقر والخراب في كل أنحاء الجزائر ، مما قلل من درجة مقاومة الجزائريين. وكان الحصار البحرى المفروض على سواحل الجزائر ، مع الحصار البرى المفروض على الحدود المغربية والشرقية يقلل من وصول الأسلحة والامدادات إلى المجاهدين ، واضطر « بومعزة » إلى التسليم للفرنسيين . وطلب بوجو إلى حكومة باريس إرسال إمدادات كافية لغزو القبائل ، حتى يؤمن على بقائه في مدينة الجزائر نفسها ، ولكن الحكومة سمحت له بالقيام بمظاهرات عسكرية فقط في وادى الساحل . وقد انتهت هذه المظاهرات بأن أعلنت قبائل بنى عباس خضوعها لفرنسا على أن تحتفظ بنظامها الداخلى ، وتقاليدها ، تحت إمرة الشيخ المقرانى .

ولقد نشب الخلاف بين بوجو وبين حكومة باريس ، ثم زاد هذا الخلاف وإتسعت هوته مع الزمن . وأخذ الحاكم العام يشكو من أن حكومته منته من تعقب عبد القادر داخل الأراضى المغربية ، ومن إرسال حملة لإخضاع منطقة القبائل ، وسحبت منه حق توزيع الأراضى على المعمرين في المنطقة المحيطة بمدينة الجزائر ، ورفضت إعطاءه مبلغ ثلاثة ملايين فرنك لإنشاء مستعمرات لقداماء المحاربين وللمسرحين من الجنود . وكان بوجو قد وصل من تحت السلاح إلى رتبة الماريشالية ، وأحرز بضعة انتصارات في الجزائر تسمح له بالانسحاب وهو فى أوج عظمته ، بدلا من أن يضطر إلى التخلي عن مركزه نتيجة لهزيمة عسكرية . كما أن لوى فيليب كان يرغب فى نفس الوقت فى أن يعين ابنه ، الدوق دومال ، حاكما عاما للجزائر ، لإعتقاده بأن قوات عبد القادر قد ضعفت ، وأن

فترة الغزو قد انتهت وستتلوها فترة الإدارة والاستعمار ، مما يسمح بتقليد ابنه هذا المنصب . فاستقل الماريشال بوجو وترك الجزائر ، وقلد الملك ابنه حكومة الجزائر العامة في ١١ سبتمبر سنة ١٨٤٧ .

وكان الدوق دومال عازما على السير على هدى الطريقة التي إتبعها بوجو في الجزائر ، من استخدام العنف ضد الأهالي ، وتشجيع إستعمار الأوربيين في نفس الوقت حتى يسند وجودهم بقاء القوات المحاربة في الجزائر . ويمكننا أن نقول بأن أهم حدث في فترة حكم الدوق دومال هو استسلام الأمير عبد القادر . وكانت فرنسا قد جهزت لذلك منذ زمن مع سلطان المغرب ، فعملت على بث الفتنة في صدر السلطان ضد الأمير ، وأوعزت اليه بأن الأمير يرغب في إنشاء سلطنة مستقلة في فاس ، أو القيام بثورة عاتية والاستيلاء على الحكم من أسرة العلويين ولصالح الهاشميين . وقامت فرنسا بالضغط السياسي على سلطان المغرب وأبلغته أن قواتها ستدخل حدود المغرب لتعقب الأمير عبد القادر والجاهدين الجزائريين ، سواء سمح هو بذلك أو لم يسمح . فما كان من السلطان إلا أن أمر عبد القادر بتسريح قواته . والحضور بنفسه إلى مدينة فاس . ولما رفض الأمير هذا الأمر مستنداً إلى تعزيد بعض رجال الدين والعلم ، أرسل السلطان قوة عسكرية لتنفيذ أمره ، في نفس الوقت الذي وضع فيه الفرنسيون خمسة آلاف جندي على الحدود عند اللامغنية لانتظار خروج عبد القادر من الأراضي المغربية . ولقد حارب الأمير عبد القادر قوة المغاربة وأتزل بها خسائر فادحة ، ولكنه إضطر إلى التقهقر صوب الحدود ، ثم عبر الملوية . ولكنه إضطر إلى أن يحارب من جديد ، وإلى أن يتخلى عن مدفعيته ، ثم نصح مجاهديه أن يسلموا أنفسهم للفرنسيين و تابع هو سيره جنوباً ، محاولاً الدخول في الأراضي الجزائرية . وكانت القوات الفرنسية تعلم كل حركات الأمير ، وكانت قد أقامت له النقاط العسكرية على طول الحدود ، بما

اضطره إلى أن يطلب التسليم ، على أساس وعد للسباح له بالسفر إلى الاسكندرية أو عكا . وقد قبل الفرنسيون هذا الشرط ، واستقبلوه استقبالا يليق بخصم شهيم ، وبرئيس دولة محارب ، وبقائد جيش شجاع . ثم جاء الدوق دومال بنفسه لقبول إستسلام الأمير ، وقبل منه فرسه السوداء ، التي كانت كل لا يملك ، وما يحب ، من حطام الدنيا .

ولقد تم إستسلام الأمير عبد القادر في أواخر ديسمبر سنة ١٨٤٧ ، ولكن فرنسا لم تنفذ وعودها بالسباح له بالسفر إلى الشرق إلا في عام ١٨٥٢ ، وذلك بسبب نشوب ثورة فبراير سنة ١٩٤٨ . ولقد إستقر به الأمر في مدينة دمشق ، هو وأسرته ، بعد أن أمضى خمسة عشر عاماً في الجهاد ضد المحتل والمستعمر الأجنبي ، وبعد أن أثبت أنه رجل سياسي ماهر ، وقائد محنك ، وإداري وحاكم وطني ومستنير . ويمكننا القول بأن الغزو الفرنسي للجزائر قد إنتهى بإستسلام عبد القادر ، وأن فرنسا لم تكن تستطيع البقاء هناك بغير القضاء على قوة دولته .

وكما سبق استيلاء القوات الفرنسية على مدينة الجزائر سقوط شارل العاشر ببضعة أشهر ، سبق إستسلام الأمير عبد القادر سقوط لوى فيليب بفترة وجيزة . وكان من أولى نتائج الثورة عزل الأسرة المالكة ونفيها من الأراضي الفرنسية ، وتعيين خليفة للدوق دومال في الجزائر . فتركها إلى انجلترا مصحوباً بأخيه دوق جوا نفيل قائد البحرية السابق في غرب البحر المتوسط . أما الجزائر فإنها قد أصبحت فريسة سهلة أمام رجال الإدارة الفرنسية ورجال الاستعمار ، فاستخدموها حقلاً لتجاربهم ، دون أن يلقوا معارضة فعالة ، أو مقاومة تستطيع أن توقفهم عند حدهم .

الفصل التاسع

التوغل والقضاء على المقاومة

جاءت ثورة ١٨٤٨ وقد أنهت قوات فرنسا الاستعمار على دولة الأمير عبد القادر . ولم يكن معنى ذلك أن جميع العمليات الحربية في ذلك القطر قد انتهت بل أننا نجد أن منطقة التل لم تخضع تماما ، كما أن منطقة القبائل التي لا تبعد كثيرا عن مدينة الجزائر نفسها كانت لا تزال تحتفظ بكل استقلالها ، كما أنه لم يكن من السهل على الفرنسيين أن يتحركوا بسهولة وأمن داخل البلاد . ولكن القضاء على دولة الأمير عبد القادر جعل فرنسا تعتقد أنها قد ورثت الأرض وما عليها ، وأنه أصبح على الجزائريين أن يخضعوا لها ويرضوا بحكمها وتحكمها ، فأنتهت « القضية » من الناحية « الدولية » ، ولكنها بقيت بين الوطنيين وقوات الاحتلال الأجنبي والمستعمرين القادمين من وراء البحار . وستضطر فرنسا إلى مواصلة عملياتها الحربية في الجزائر لإخضاع الأهالي لها — كما ستعمل على التوغل بكل وسيلة ممكنة لكي تضمن لنفسها أقصى ما يمكنها الحصول عليه في شمال افريقية .

(١) الجمهورية الثانية والجزائر : —

شارك معظم القواد الفرنسيين في الجزائر في ثورة سنة ١٨٤٨ إذ كان لهم حق الانتخاب وحق ترشيح أنفسهم فأصبحوا جميعا أعضاء في الجمعية التأسيسية أوفى الجمعية التشريعية الموجودتين في ذلك الوقت . ولكنهم لم يحرزوا نصرا سياسيا له قيمته بعد حروبهم في الجزائر ، فنجد أن لوي فيليب يعرض على بوجو القضاء على الاضطرابات في أ لها ويعطيه حق استخدام كل الوسائل الممكنة وما

أن جاءت الجمهورية حتى سئل عما قام به ، ولكنهم أخلوا سبيله ، فأعلن اقتناعه بالآراء الجمهورية ، وكان يأمل في حقيقة الأمر في الوصول إلى رئاستها. وكان الفرنسيون يرون فيه ثثارا مغرورا ، لا يتحدث إلا عن نفسه ، ولا يعتقدون بقيمته خارج ميدان المعركة . واضطر الماريشال إلى التراجع في مشروعه لرئاسة الجمهورية حينما وجد أنه ينافس الأمير لوى نابليون وقبل منصب قيادة منطقة الألزاس . ولم يمهله الأجل كثيرا إذ سرعان ما قضى عليه بالكوإيرا. أما شاربنييه فأصبح قائدا لحامية باريس وأمل أيضا في الوصول إلى الرئاسة . ولكن أحدا لم يكن يرغب فيه ، خصوصا وأنه قائد حامية العاصمة وكان المعتقد أنه يستطيع السيطرة على الانتخابات .

أما لاموريسير فإنه أصبح وزيرا للحربية وأصبحت شئون الجزائر كلها من اختصاصه . ولكن لوى نابليون تخلص منهم جميعا فقبض عليهم في أوائل ديسمبر سنة ١٨٥١ لأسباب تتعلق بأمن الدولة ، ثم نفاهم إلى الخارج .

ولقد أدخلت ثورة سنة ١٨٤٨ تعديلات أساسية على الإدارة الفرنسية للجزائر ، وعلى سياسة فرنسا في هذا القطر . أعلن دستور ١٨٤٨ أن الجزائر أرض فرنسية ، ولكنه نص على أنها ستحكم بقوانين خاصة ، ثم صدرت مراسيم من رئيس السلطة التنفيذية تقضى بفصل الشئون الدينية وشئون التعليم والقضاء والجمارك الخاصة بها عن وزارة الحربية ، وبإلحاقها بالوزارات المختصة. ولكن سرعان ما ألغيت هذه المراسيم وعادت الحال على ما كانت عليه ، بدعوى فشل النظام المركزي . ولم يساعد هذا الإلغاء على استقرار الإدارة الخاصة بالجزائر في وزارة الحربية ، خصوصا وأنه كان مصحوبا بتطبيق نظام آخر ، وتغيير المسؤولين عن الشئون الجزائرية باستمرار سواء أكان مقرهم في باريس أو في الحكومة العامة في الجزائر ،

وعلى أى حال فإن الحكومة الفرنسية أنشأت فى ذلك الوقت لجنة خاصة بشئون الجزائر وألحقها بمكتب وزير الحربية واشتملت هذه اللجنة على نائبين ومستشارين وأحد مفتشى الزراعة وأحد أعضاء مجلس الطرق والكبارى وأحد مفتشى المالية . كان عليها أن تدلى برأيها فى كل ما يعرض عليها من مشروعات بقوانين ، أو مراسيم أو لوائح . ثم زادت الحكومة عدد أعضائها إلى أحد عشر واعتبرتهم خبراء رسميين فى الشئون الجزائرية . كانت فرنسا تحاول إنشاء ما يشبه « مجلس الهند » الذى أنشأته بريطانيا ، ولكنها سرعان ما غيرت اتجاهها وألغت هذه اللجنة فى عام ١٨٥٨ حين أنشأت وزارة الجزائر .

ساد فى ذلك الوقت اتجاه نحو إدخال النظم الادارية الفرنسية ، كما هى ، فى الجزائر ، وتطبيقها فيها ، واعتقد الفرنسيون أنهم سينجحون فى عملية إدماج الجزائر والجزائريين فى بلادهم ، فقسموا كل مقاطعة من مقاطعات الجزائر إلى منطقة إدارة مدنية ، ومنطقة إدارة عسكرية . وعينت فرنسا محافظا مدنيا على رأس كل مقاطعة ، كما هو الحال فيها ، وكان له أن يتصل مباشرة بالوزراء المختصين . ثم قسمت كل مقاطعة إلى « قائممقاميات » أو « أفضية » ، ثم دوائر ، فقرى ؛ لإتمام نفس التنظيم . أما الحاكم العام ، فقد عينت الحكومة له مجلس حكومة وسكرتيرا عاما إداريا لمعاونته ؛ ولكنه أصبح لا يتصرف إلا فى شئون المناطق العسكرية الخاضعة لقواد الفرق العسكرية . وانقسمت هذه المناطق العسكرية بدورها إلى وحدات أصغر تحت إدارة ضباط من الجيش . وكان للسلطة التنفيذية أن تقرر المناطق التى تخضع للحكم المدنى والأخرى التى ستبقى تحت حكم العسكريين ؛ نظرا لحاجة الفرنسيين إلى استخدام العنف مع الأهالى فيها .

ولقد أثبتت سياسة الإدماج هذه فشلها ؛ لا من حيث عدم تعاون الجزائريين فيها ، بل من حيث تضارب الاختصاصات بين السلطات المدنية والعسكرية الفرنسية فى نفس المنطقة . ذلك أن المحافظين أصبحوا يتصلون رأسا بوزارة الحربية فى باريس ولا يخضعون للحاكم العام فى مدينة الجزائر . ولم يطبق نظام

الإدارة المدنية إلا في المدن التي أخذ الفرنسيون يقيمون فيها ، وفي بعض الأراضي المحيطة بها ، وخصوصا في المنطقة الساحلية . وسرعان ما بدأ الجدل بين أنصار النظام المدني وأنصار الحكم العسكري أو حكم « السيف » كما عرف في هذا الوقت . واستمرت هذه المناقشات حتى إلغاء الحكومة العامة في سنة ١٨٥٨ . لقد وجد الفرنسيون أن الجزائر لم تستقر بعد . . . أي أنها لا تزال تقاوم ، وتقاوم بالسلاح . فساد الاتجاه نحو تعميم الحكم العسكري وتقوية عناصر الاستيطان الآتية من أوروبا ، واستخدام الوسائل العسكرية في إضعاف الجزائريين عسكريا واقتصاديا .

تعاقب على الجزائر سبعة حكام عموميين في فترة الجمهورية الثانية — القصيرة نسبيا عامي (١٨٤٨ — ١٨٥١) — ولم يستقر منهم في هذا المنصب إلا الجنرال شارون الذي بقي ثلاثة عشر شهرا .

كان من سلاح المهندسين ولا يتفق تماما مع العسكريين وأنصار الإستيطان والادماج ، لا في أغراضهم ولا في وسائلهم . وكان هناك عدد من كبار الضباط في وزارة الحربية في باريس يأملون تعيينهم في هذا المنصب . فقامت المشاكل بينه وبينهم ، وتعطلت الأعمال وسادت الفوضى . وساعد عدم استقرار الحكم العموميين في مدينة الجزائر على تقليل الأثر الناتج عن استسلام الأمير عبد القادر . فقامت الاضطرابات في مدن الجزائر ووهران وبونا ، وسرت الاشاعات بين الجزائريين بأن المراكشيين سيهجمون على الفرنسيين ، وأن عبد القادر قد عاد إلى الجزائر ، وأن الانجليز قد نزلوا على السواحل . فنزل رجال القبائل من الجبال وأخذوا يستعدون لمواصلة الكفاح . وساد في هذه الفترة نشاط الطرق الصوفية ، خصوصا الدرقاوية ، والسنوسية ، الذين حاولوا تكثيل المسلمين ، تحت لواء الدين ، لمواصلة الجهاد ضد الأجانب ، ولم تكن تركيا غريبة عن هذا النشاط

واتصل رجالها بالجزائريين عن طريق طرابلس ، وشجعهم عزت باشا الوالى ، على القيام بمهمتهم . ولكن القيادة الحازمة أعوزت الجزائريين بعد خروج عبد القادر من البلاد . فاعتمدت الحكومة الفرنسية على قواتها وحاولت تثبيت هيبتها بقوة السلاح ، وأدعت ، بطبيعة الحال ، أن هذه العمليات ، هى مجرد أعمال بوليسية لتثبيت الأمن وتدعيم النظام فى القطر الجزائرى .

ظهرت المقاومة أمام الفرنسيين فى كل من غرب الجزائر ، وجنوبها ومنطقة مزاب . أما فى الغرب ، فان فرنسا قد شعرت بأن سلطتها قد أصبحت مهددة ، خصوصا بعد أن أخذت قبيلة أولاد سيدى الشيخ فى المقاومة . كان الفرنسيون قد احتلوا نصف المنطقة التى تسكنها هذه القبيلة ، فأعلن النصف الآخر الغربى ولاية لسلطان مراکش . وأكد شيخها أن السلطان قد عينه قائدا لكل المناطق الجنوبية . فالتف حوله الأهالى وأعلنوا ألا سلطة للفرنسيين عليهم ، وأخذوا فى التخلص من الفرنسيين الذين سادهم الذعر ، حتى فى مدينة تلمسان نفسها . فاضطر الفرنسيون إلى إرسال حملتين إحداهما من سعيده والثانية من سبدو ، لمقاتلة الثوار الوطنيين .

أما فى جنوب قسطنطينة فان الحال لم يستتب للفرنسيين . ذلك أن قوات الاحتلال كانت قد توصلت إلى تكسير المقاومة فى منطقة القبائل ولكنها فشلت فى القضاء عليها . وكان أحمد باشا ، بك قسطنطينة السابق ، قد التجأ إلى هذه المنطقة وأخذ ينظم المقاومة المسلحة . أرسل الفرنسيون إحدى حملاتهم العسكرية إلى منطقة الأوراس فى عام ١٨٤٨ ، واضطر أحمد باشا إلى التسليم . فسجنه الفرنسيون فى مدينة الجزائر حتى توفى عام ١٨٥٠ . ولكن ذلك لم يقض على المقاومة ، ولم يضع حدا للمشكلة ؛ إذ سرعان ما أخذ محمد الصغير ، وهو من رجال الأمير عبد القادر ، مكان أحمد باشا ، وأخذ فى كفاحه الممتلئين وزاد

الموقف خطورة أمام الفرنسيين خصوصا وأن حركة المقاومة هذه ارتبطت — هذه المرة — بحركة المقاومة في الجنوب ، وفي منطقة الزعاطشة .

اضطرت فرنسا إلى ارسال حملة عسكرية تبلغ سبعة آلاف جندي عملت لمدة ثلاثة وخمسين يوما أمام هذه القرية الصغيرة الواقعة في إقليم المزاب الشرقي ، وعلى بعد عشرين كيلو مترا إلى الغرب من بسكرة . كانت هذه القرية عبارة عن واحة صغيرة يحيط بها النخيل ، وحوطها أسوار من جميع الجهات . كما أن أرضها نفسها كانت مقسمة بحوائط تفصل بين الحدائق المختلفة ، مما صعب عمليات الفرنسيين . وتحصن الزعاطشة في منازلهم وراء الأسوار وأثاروا بدو المنطقة كلها على حكم الفرنسيين . وأخذ أبو زيان ، وهو من رجال عبد القادر ، في تنظيم المقاومة أيضا والاستعداد للمعركة .

رفض الزعاطشة دفع الضرائب والرسوم التي فرضها الفرنسيون على النخيل . وحاول رجال المخابرات الفرنسية اختطاف أبو زيان ، ولكنهم فشلوا . حضر الفرنسيون بجنودهم ، فتأججت بيران الثورة واجتاحت كل الاقليم . وعملت الكوaira عملها في الفرنسيين . ثم وصلت الامدادات التي مكنت الفرنسيين من الدخول إلى الواحة ، وبدأ التحام منظم ، ومن منزل إلى آخر . فقدت فرنسا أكثر من ألفي قتيل في هذه المعركة ، فقررت الانتقام: ...أعمل الفرنسيون السيف في رقاب أهل الواحة وما حولها وذبحوا كل ذى كبد حراء فيها ، إنسانا كان أو حيوانا . ولم يرحموا طفلا ولم يشفقوا على امرأة أو شيخ ، فلما انقضى أمر السكان جميعا ، حول الفرنسيين قمتهم إلى المساكن والديار ، والأشجار فأعدموها تماما ، ولم يبقوا بالواحة حجر على حجر ، ثم هم لم يسمحوا من بعد أن تقام في هاتيك الجهة واحة أخرى على أنقاض الواحة القديمة . ولذكرى هذا

النصر العظيم ، نصر الخسة والدناءة والندالة ، وأطلقوا اسم هذه الواحة الشهيرة على طريق من طرق الجزائر العاصمة أما الزعيم أبو زيان فقد أعدموه رميا بالرصاص (١) .

هذا وصف مؤرخ جزائري معروف ، وقد اعترف الفرنسيون أنفسهم بالتفاصيل التي ذكرها .

واضطرت فرنسا ، نتيجة لهذه المسألة إلى تغيير الجنرال شارون الحاكم العام ، فاستدعته إلى باريس ، حيث عينته مفتشا عاما للطوابي والاستحكامات ؛ وعينت بدله أحد رجال وزارة الحربية . ولكن تغيير الحاكم العام لم يكن علاجاً للموقف خصوصا وأن الحاكم الجديد كان غير ذي كبير قيمة ، وكانت المقاومة لا تزال موجودة .

حاول هذا الحاكم الجديد إخضاع منطقة القبائل ، وتقدم بمشروعه إلى راندون ، وزير الحربية . وبعد مساومات ، وافقت هذه الوزارة والجمعية التشريعية على القيام بعمليات حربية في منطقة القبائل الصغرى ، أى الناحية اليمنى من وادى السمان ؛ قبل البدء فى أى عمليات فى منطقة القبائل الكبرى ، أو قبائل جرجورة ولكن هذا الحاكم العام فقد منصبه قبل أن ينفذ المشروع الذى حاول أن يخلد به اسمه فى التاريخ . وجاء آخر فى مكانه وعهد بهذه المهمة إلى الجنرال سانت أرنو .

كان الزعيم المعروف باسم « أبو بغلة » قد جمع حوله عدداً من الأهالى فى هذه المنطقة . وأجبرت ثورة الزعاطشة الفرنسيين على سحب جزء هام من قواتهم

(١) أحمد توفيق المدني : هذه هى الجزائر . القاهرة . ١٩٥٦ . ص ١٥٢

وإرسالها إلى الجنوب ولكنهم اضطروا إلى مراجعة الحالة بسرعة في منطقة القبائل . عمل الفرنسيون على فصل هذه المنطقة عن الساحل ثم على حصار منطقة « الزواوا » واشتهر الضباط والجنود الفرنسيون بالقسوة في هذه العمليات ، حتى أن الأهالي كانوا حتى وقت قريب ، يعملون على تخويف أبناءهم الصغار بذكر أسماء هؤلاء الفرنسيين لهم . ورغم الهدوء الذي ساد منطقة القبائل الصغيرة نتيجة لهذه العمليات ، إلا أن الإقليم لم يخضع للفرنسيين ؛ وظلت روح المقاومة موجودة فيه ، لمدة سنوات أخرى .

وأُنعمت الحكومة الفرنسية على الجنرال سانت أرنو برتبة الفريق تقديراً « لخدماته » و « جدارته » في هذه العمليات ؛ ثم عينته قائداً لحامية باريس فوزيرا للحرية مع انقلاب ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ . وكانت الحكومة قد عملت لهذه العمليات دعاية واسعة فألحقت بها أحد ياوران « الأمير » لوى نابليون وأرسلت معها عدداً من الملحدين العسكريين الأجانب . ولقد قام هذا الياور بعملية جس نبض الجنرال سانت أرنو ، لمعرفة إمكانية اشتراكه في انقلاب يصنع من الأمير ، رئيس الجمهورية ، امبراطوراً للفرنسيين . ولقد عارض الجنرال في أول الأمر ، ثم قلت معارضة للمشروع على مر الأيام ، خصوصاً بعد نقله إلى باريس ، وتوليته لمنصب وزير الحرية ، بدلاً من راندون ، الذي رفض الاشتراك في الانقلاب ، وقبل منصب الحاكم العام للجزائر .

وهكذا أثرت الجزائر في السياسة الداخلية في فرنسا في عصر الجمهورية الثانية ، وتأثرت بها وبأحداثها . وستؤثر سياسة نابليون الثالث على الجزائر ، في صور شتى ، بعد أن يستقر له الأمر على عرش فرنسا . إذ أن الفرنسيين كانوا يطالبون بتشجيع الاستعمار وتوسيع رقعة الأراضي المحتلة — أما الجزائريون فكانوا يقيمون الأجانب كلما سمحت لهم الظروف بذلك .

(٢) الامبراطورية الثانية والجزائر :-

كان رفض الجنرال رانديون ، وزير الحربية الفرنسية ، تنفيذ مشروع الأمير لوى نابليون للقيام بانقلاب وتغيير الحكومة الجمهورية إلى امبراطورية ، سبباً في إبعاده عن فرنسا وتعيينه جاكماً عاماً للجزائر . قبل سانت أرنو هذا الدور في باريس ، واحتفظت الحكومة بالجنرال رانديون في الجزائر لمدة سبع سنوات أى إلى عام ١٨٥٨ حين أنشأت وزارة خاصة بالجزائر ، ولم يكن الجنرال رانديون من القواد العسكريين المشهورين وإن كان قد توصل إلى إخضاع الجنوب ومنطقة القبائل .

أما نابليون الثالث فإنه لم يهتم بالجزائر مثل اهتمام سابقه ، خصوصاً في أوائل حكمه ، وإن كان قد أشار إلى أهمية الاحتفاظ بها وضمها إلى فرنسا ، من وقت لآخر ، ولأسباب سياسية داخلية . وسنجد أنه سيأخذ جانب رجال الجيش حين يقوم الخلاف بينهم وبين المستوطنين الفرنسيين في شمال إفريقيا . وسيتهمه المستوطنون بأنه يعارض مشروعاتهم بدعوى أنهم من رجال الجمهورية . ولكن هذا الاتهام لا يستند إلى أساس صحيح . إذ لو كانوا من الجمهوريين حقاً لما حاولوا التحكم في شعب الجزائر ، وعملوا على منعه من الحصول على حقوقه الطبيعية .

كان نابليون قلقاً لرؤية حكومته مضطرة إلى الاحتفاظ بستين ألف مقاتل ، على الأقل ، في الجزائر ، وفي الوقت الذي يحتاج فيه إلى هذه القوة في أوروبا . ولكن قلقه زال بعد حرب القرم وبعد أن لعبت قوات الجزائر دوراً هاماً فيها . دخلت فرنسا هذه الحرب إلى جانب الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية ، واستخدمت فرنسا هذه المسألة كثقة لزيادة تجنيد أهل الجزائر في قواتها المحاربة ، وإرسالهم

إلى جبهة القتال . ورحب الجزائريون بالاشتراك في صد الهجوم على دولة الخلافة وأظهروا بسالة وتفوقاً في الحرب . كانت هذه هي أول حرب دولية منذ عام ١٨٣٠ ولفتت أنظار الفرنسيين إلى إمكانية استغلال القوى البشرية الجزائرية ووضعها في خدمة السياسة الفرنسية في أوروبا وفي بقية العالم . كما أن فرنسا أخذت تقدر قيمة الإمكانيات المادية التي يمكن للجزائر أن تساهم بها في اقتصاديات فرنسا خصوصاً في وقت الأزمات . فازداد اهتمام حكومة الامبراطورية واهتمام نابليون الثالث بالجزائر على مر الأيام .

حرم دستور عام ١٨٥٢ الفرنسيين المقيمين بالجزائر من حق تمثيلهم ، بصفة إقامتهم بالجزائر ، في الجمعية التشريعية الفرنسية ؛ وأصبح لهم حق الاشتراك في الدوائر الانتخابية في فرنسا نفسها . وأصبح للامبراطور وحده حق إصدار التشريعات الخاصة بالجزائر في صورة مراسيم إلى أن يقوم مجلس الشيوخ بوضع دستور خاص بها ، كما نص على ذلك الدستور .

واستخدمت فرنسا الجزائر ، في أوائل عهد الامبراطورية الثانية ، منفي للمعتقلين السياسيين الذين عارضوا نابليون الثالث ، مما جعل الفرنسيين ينظرون إليها نظرة خاصة ولا يرحبون بالإقامة فيها . ووضعت الحكومة الفرنسية هؤلاء المعتقلين السياسيين مع المجرمين والمحكوم عليهم بالأعمال الشاقة في نفس السجون . وساعد ذلك على زيادة المجرمين والمغامرين الفرنسيين في الجزائر ، بعد تخرجهم من المعتقلات ، واستيطانهم البلاد واشتراكهم في استثمارها .

وقررت حكومة الامبراطورية الثانية إعادة تنظيم القوات الجزائرية فشجعت الجنود الفرنسيين على تجديد تطوعهم للخدمة نظراً للخبرة التي حصلوا عليها في شمال إفريقيا . كما أنها قررت زيادة عدد المجندين الجزائريين في القوات الفرنسية

وكسبت بذلك من ناحيتين الأولى ضمان استغلالها للقوى المحاربة في الجزائر ،
والثانية منع هذه القوى من العمل على مقاومة الاحتلال الأجنبي . ووضعت
الحكومة نظاماً خاصاً للفرسان الجزائريين فأنشأت لهم « قشلاقات » على أطراف
المنطقة المحتلة ، وضمت هذه القشلاقات مخازن للسلاح والذخائر وحظائر للخيول
وأبراجاً للراقبة ، عاش الفرسان الجزائريون داخلها مع أسرهم ومنحتهم الحكومة
بعضاً من الأراضي المحيطة لزراعتها واستغلالها ، وهكذا خففت هذه الحكومة
عن نفسها كثيراً من أعباء رواتب هذه القوات ، وضمنت خدمتهم لها واستغلالهم
في السيطرة على غيرهم من الجزائريين إذا ما قاوموها أو هاجموا المناطق التي تحتلها .
ولقد بدأت حكومة الامبراطورية الثانية سياسة التوغل في الصحراء جنوباً
لتأمين المناطق التي تحتلها في « التل » ، والسيطرة على طرق تجارة القوافل مع
إفريقية السوداء . كان الجنرال راندون هو صاحب هذه السياسة وأراد أن يقضي
بها على كل حركة المقاومة الوطنية التي قامت في الجنوب وهددت بقاء الفرنسيين
في المناطق الساحلية .

تزعّم محمد بن عبد الله حركة وطنية لها طابع ديني إسلامي ، وبعد عودته من
الحج نزل إلى طرابلس واتصل بوالياها وبالسلطات العثمانية فيها ، ثم سافر إلى
غدامس فتجورت فورجلا وأعلن نفسه سلطاناً ، وأخذ في تنظيم الأهالي وإقامة
حكومة وطنية . ثم انضمت إليه قبائل العرب و انتشر نفوذه حتى جنوبي قسطنطينة
وجنوبي وهران ، وبايعه رجال الطرق الصوفية سيّداً على الأقاليم ، وساعده رجال
« المزاب » في الحصول على الأسلحة والذخائر .

شعر الفرنسيون بخطورة الحالة في الجنوب وأنشؤوا موقعاً حصيناً في جلفة
بين بوغار والأغواط وأقاموا فيه حامية قوية وبدؤوا يرسمون أمر احتلال

الأغواط نفسها واتخاذها قاعدة جنوبية لهم . وأعدوا ثلاث حملات إحداها في جلفة والثانية في البيوض والثالثة في بوسعدة لحماية بنسكرة ثم التقدّم منها صوب الأغواط . ثم حاصروا هذه المدينة الأخيرة ولم يتمكنوا من اقتحامها والاستيلاء عليها إلا بعد التحام يشبه معركتهم مع الزعاطشة وبخسائر تماثل خسائرهم هناك . وقرّر الفرنسيون بعد ذلك استمرار احتلالهم للأغواط حتى يؤمنوا على مراكزهم في الشمال وادعوا أن هذا الإجراء أكثر إنسانية من تدمير هذه المدينة وقطع نخيلها ومحوها من الوجود ، ولكن ذلك لم يمنع الفرنسيين من القضاء على جزء كبير من مساكن الأهالي ونخيلهم بدعوى تأمين مراكز القوات المحاربة .

وكان احتلال الأغواط نقطة هامة في تاريخ احتلال الفرنسيين للجزائر إذ أنه بداية توغلهم في الجنوب وعملمهم على السيطرة على طرق تجارة القوافل وبداية فرض سيطرتهم على قبائل الجنوب بصورة أو بأخرى .

أخذ الفرنسيون يتدخلون في شؤون «المزاب» وهي قبائل من مذهب الإباضية الخوارج الذين لعبوا دوراً هاماً في تاريخ الجزائر الاقتصادي . كانوا يبلغون حوالي ٢٠ ألف نسمة يسكنون في منطقة تبعد مائتي كيلو متر جنوبي الأغواط وتعتبر مستودعاً كبيراً لتجارة الجنوب ومركزاً هاماً للتجارة بين إفريقيا السوداء وموانئ البحر الأبيض . كانوا ينظمون القوافل جنوبياً وشمالاً في فصول خاصة من السنة ، وكانوا يضعون أنفسهم وتجاريتهم تحت حماية قبائل العرب وأولاد نايل القوية تأميناً لهم . وكان لهم نظام اقتصادي تعاوني مشترك يسيطر على عمليات البيع والشراء ويدفع ديون أفراد القبيلة . طلب أهل المزاب الأمان من الفرنسيين بعد احتلالهم للأغواط . فاتهز الفرنسيون هذه الفرصة لفرض نظام خاص على أهالي هذه القبيلة وعلى مجالسهم الوطنية «الجمعة» وفرض إتاحة خاصة

تبلغ . ه ألف فرنك سنوياً . ترك الفرنسيون لأهل مزاب حرية تصرف شئونهم الداخلية وتعمدوا بالألا يتدخلوا فيها إلا عندما تتعرض مصالح الأمن العام أو مصالح الفرنسيين والقبائل الخاضعة لهم للخطر . وكان هذا بطبيعة الحال باباً للولوج منه عندما تحين الفرصة ، وتقرر فرنسا التدخل المباشر . وعلى أى حال فإنه يمكن اعتبار هذا الوضع الجديد لأهالى المزاب كحماية فرنسية في فرضها دون صعوبة ، وأقرت بها صلاتها بهذه القبيلة القوية بصورة خاصة ، حتى عام ١٨٨٢ .

وعمل الفرنسيون على إتمامة « محمية » أخرى في جنوب غرب الجزائر ، مواصلة لسياسة توسعهم في الصحراء ، ولضرب القوى الوطنية الواحدة بالأخرى تمهيداً لإضعافها ثم الاستيلاء على السلطة نهائياً . واستندت فرنسا على ذلك إلى رئيس القسم الشرقى من قبيلة أولاد سيدي الشيخ ، وهو المسمى بسى حمزة بن بو بكر . الذى كان يدعى سيطرته على الإقليم الممتد من ورجلا إلى طوات وتمبكتوا ، وعينت عنده الكابتن كولومب من ضباط « الشئون العربية » وساعدته في تنظيم بعض القوات المحاربة وأيدته بحملاتها الفرنسية . ثم أطلقتته في أثروقات محمد بن عبد الله المجاهدة ضد الفرنسيين وتمكن رجال سى حمزة من دخول ورجلا ، فعينه الفرنسيون خليفة على إقليم الصحراء بين البيوض وورجلا ، وأقاموا له نظام حماية خاصا ، واستغلوه في إدارة الإقليم والقضاء على حركة المقاومة فيه ، إلى أن استتب الأمر فمادوا يذكرونه بخراب ذمته وبقسوته في معاملة الأهالى ، وعزلوه من منصبه بعد أن أصبح في موقف لا يسمح له بمقاومتهم .

ثم تدخل الفرنسيون في منطقة واحات وادى الرير الممتدة بين بسكرة وتجورت في جنوب قسطنطينة وأعدا أحد المشايخ المحليين في هذه المنطقة أيضا ضد الشريف سى محمد بن عبد الله وهيمثوا الجور في هذه المنطقة بنفس الطريقة التى عملوا بها في

الجنوب الغربي . وساعد ذلك الفرنسيين على مواصلة سياستهم في صحراء الجزائر صوب الجنوب وإفريقية السوداء .

وحاول الفرنسيون استغلال الطوارق في الاتجار مع تمبكتو ومناطق السودان الغربي فأرسلوا عملاءهم إلى غات ودعوا بعض رؤساء الطوارق إلى الحضور إلى مدينة الجزائر نفسها للتفاهم مع السلطات الفرنسية في هذا الشأن . وحاول الفرنسيون التوغل في منطقتي غات وغدامس في نفس الوقت الذي حاولوا فيه الوصول إلى طوات . ولقد تمكن الفرنسيون من عقد اتفاقية خاصة مع أحد شيوخ الطوارق في غدامس في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٦٢ تعهد فيها بحماية وتسهيل سفر البضائع والفرنسيين والجزائريين بين الشمال وتمبكتو عبر المنطقة التي تسكنها قبيلته . وعلى أي حال فإن الفرنسيين لم يبدأوا حركة تجارة منتظمة عبر هذا الطريق في ذلك الوقت . وجاءت ثورة أولاد سيدي الشيخ من عام ١٨٦٤ حتى عام ١٨٨٥ تقفل أمام الفرنسيين أبواب الصحراء . وانضم العرب سكان الجنوب في هذه الفترة إلى الأتراك في الشرق وإلى المغاربة في مراکش ورفضوا التعاون مع الفرنسيين ؛ بل جاهدوا في سبيل تخليص بلاد الإسلام من الاحتلال الأجنبي ، مستجيبين في ذلك إلى نداءات الجهاد المتكررة التي كانت تعميء الشعور الإسلامي ، في حركة الجامعة الإسلامية ، وتستجيب مع المستوى الفكري والجانب النفسي والوجداني لسكان هذا الإقليم الوطنيين . واحتفظت فرنسا بهذه الاتفاقية في أرشيفاتها وأخذت تحاول الوصول إلى السودان الغربي عن طريق آخر ، هو طريق المحيط الأطلسي والسنغال .

كما عمل الفرنسيون على السيطرة على منطة القبائل التي امتازت بوعورة مسالكها واكتظاظها بالأهالي الوطنيين الذين لا يرضون بحريتهم بديلا . شعر الحاكم العام بتهديد هذه المنطقة لمدينة الجزائر ولوجود الفرنسيين فيها ، خصوصا إذا ما

نشبت حرب عالمية وأخذ رجال القبائل في الاتصال بالخارج وفي الحصول على الأسلحة ، فنادى بضرورة إخضاعها . ووافقت حكومة باريس على هذا البرنامج وبدأت العمليات الحربية في عام ١٨٥٤ وتمكن مكاهون من التوغل في الاقليم رغم مقاومة الأهالي واستبسالهم في الدفاع . خسرت قبيلة آيت يحيى كثيرا من أبنائها ولكنها كبدت الفرنسيين ما يقرب من ألف قتيل . وساد الهدوء هذه المنطقة في أثناء حرب القرم وأخذت السلطات الفرنسية في دراسة الاقليم وتقوية مراكزها في تيزي عزو ودراع الميزان وإقامة بعض المنشآت الاستراتيجية اللازمة للعمليات القادمة ، مثل الطرق والكبارى .

وما أن انتهت حرب القرم حتى أخذ راندون ، الحاكم العام ، يستعد لغزو هذا الاقليم . وانتهاز فرصة الانعام عليه برتبة الماريشال وذهب إلى باريس لإقناع وزارة الحربية بوجهة نظره . ووافق نابليون الثالث على ارسال حملة خاصة في العام التالى تتكون من أربع فرق عسكرية وتضم ٢٧ ألف مقاتل وتستخدم فيها القوات العائدة من حرب القرم .

نظم رجال القبائل قواتهم واستعدوا للمقاومة . وكان الزعيم أبو بغلة قد توفى في العام السابق ، فأخذ مكانه الحاج عمر شيخ زاوية عبد الرحمن ؛ وكان زعيما وقائدا محبوبا من كل رجال القبائل . وحاول المجاهدون الاستيلاء على مواقع الفرنسيين في دراع الميزان ، ولكن سرعان وصلت القوات الفرنسية بإمكاناتها الضخمة وتحت قيادة الحاكم العام نفسه .

بدأت الحملة في ٢٤ مايو سنة ١٨٥٧ بسير ثلاث فرق عسكرية فرنسية من تيزي غزو وعمل الوطنيون على إنشاء الاستحكامات ووضع العراقيل أمام القوات الزاحفة . واضطرت القوات الفرنسية إلى الالتحام مع الأهالي بحراب

البنادق أمام كل قرية وفي داخل طرقها الضيقة . وأظهر رجال القبائل من الشجاعة والبسالة أمثلة سجلها لهم التاريخ . وكانت القوة العسكرية في جانب الفرنسيين ، فاضطر رجال القبائل إلى التسليم وأجبرتهم فرنسا على دفع غرامة عسكرية وعلى قبول بعض المواقع العسكرية في إقليمهم . وأخذ الفرنسيون في إنشاء قلعة حصينة في سوق الأربعاء سميت باسم « فور — نابليون » وهو الاسم الذي سيطلق على هذه الناحية بعد ذلك .

وواصلت القوات العسكرية الفرنسية زحفها تجاه قبيلة آيت يحيى رغم الاستحكامات والعراقيل التي وضعها الوطنيون في الطريق . واضطرت هذه القبيلة إلى التسليم مرة جديدة ، وتحكمت القوى العسكرية في المقاومة الوطنية وأخذت القبائل في التسليم الوحدة بعد الأخرى خصوصاً بعد أن تمكن الفرنسيون من أسر « للافاطمة » زعيمة المنطقة والمجاهدة المسلمة التي وحدث بين رجال القبائل ، تحت راية الإسلام ، للكفاح ضد الغزاة الأجانب . واضطر الأهالي إلى دفع غرامة عسكرية للفرنسيين بلغت مائتي فرنك ؛ أضعفت الجانب الوطني وساعدت الاستعمار .

شعرت فرنسا رغم ذلك أن المقاومة الوطنية لا تزال موجودة وأن عليها مواصلة إرسال حملاتها شرقاً وغرباً للقضاء عليها في كل المناطق . كانت هذه المقاومة لا تزال قائمة في المناطق الغربية من الجزائر والمتاخمة لحدود مراکش . فما أن انتهت فرنسا من حملاتها في إقليم القبائل حتى بدأت في ترتيب أمر مهاجمة القوى الوطنية بالقرب من المولوية . وأخذت تتهم قبيلة بني سناسن بالهجوم على المناطق « الفرنسية » وإعمال السلب والنهب فيها ، وأبلغت ممثل سلطان مراکش في طنجة أنها ستقوم « بتأديب » القبائل التي يعجز هو عن إخضاعها . وكانت حملتها مستعدة واشتركت فيها ثلاث فرق يبلغ عدد رجالها ١٥ ألف مقاتل . ولقد أعملت الكوادر عملها في صفوف الفرنسيين وقضت على ثلاثة آلاف من رجالهم .

ولكنهم تمكنوا من إخضاع قبيلة بني سناسن في أواخر أكتوبر سنة ١٨٥٩
وواصلت مطاردة بقية القبائل الوطنية الأخرى مثل بني جيل صوب فجيج .

ولقد أنقذ وباء الكوليرا هذه المناطق من الاحتلال الفرنسي لمدة أعوام إذ أن
القوات الفرنسية اضطرت نتيجة له إلى الانسحاب شرقا بعد اتمام عملياتها الحربية
رغم أن الظروف كانت مواتية للتوسع غربا ومواصلة احتلال المناطق التي
يدخلونها . ذلك أن السلطان عبد الرحمن كان قد توفي وخلفه على عرش مراکش
سيدي محمد الذي تكاثفت أمامه مشاكل متشابكة اضطرتة إلى اتخاذ مواقف ودية
مع فرنسا . كان الفرنسيون يرغبون في ذلك الوقت في احتلال الضفة الغربية
للمولوية . وكان نابليون الثالث يفكر في تقسيم البلاد الإسلامية في شمال إفريقيا
على الدول الأوروبية ، فيحتفظ لنفسه بمراكش علاوة على الجزائر ، ويترك
تونس وطرابلس لإيطاليا ، ولا يعارض إنجلترا في مصر ووادي النيل . ولكن
إنجلترا لم تكن ترضى في هذا الوقت بأن تعتبر أن مصر تعادل مراكش من الناحية
السياسية والعسكرية والبحرية ، خصوصا وأن قناة السويس لم تكن قد حفرت
بعد . كما أن نابليون الثالث شغل بمشاريع أخرى عن فكرته الخاصة بشمال
إفريقية .

وظلت المقاومة الوطنية تشغل بال حكومة الامبراطورية الثانية حتى نهاية
عهدنا . وكانت هذه المقاومة تأخذ شكلا إيجابيا من وقت لآخر وتهدد الحكم
الفرنسي في شمال إفريقيا . وتعتبر حركة المقاومة التي قامت بها قبيلة أولاد سيدي
الشيخ من أقواها وأشدّها وأطولها عمرا .

وكان سي حمزة الذي قبل الحماية الفرنسية وأدى خدمات للفرنسيين قد توفي في
سجن الجزائر سنة ١٨٦١ وادعت السلطات الفرنسية أن أحد نسائه قد دست له

السم لتعاونهم مع الفرنسيين . وكان أبنة سى سليمان قد تولى قيادة هذه القبيلة الشهيرة بعد عزل والده ، فأعلن الثورة على الفرنسيين فى عام ١٨٦٤ وأخذ فى تنظيم أهالى الاقليم الواقع إلى الجنوب من وهران . وخرج أحد القواد الفرنسيين على رأس قوة عسكرية لإخضاع هذه القبيلة ولكن الأهالى فاجئوه وذبحوا الجنود الفرنسيين عن آخرهم وقتل فى هذه الموقعة كل من القائد الفرنسى وسى سليمان ، وعمت الثورة كل الاقليم .

وكانت فرنسا قد سحبت بعض قسواتها من الجزائر للاشتراك فى عمليات المكسيك ، وخصوصا من قوات الفرقة الأجنبية . فبدلت الحكومة الفرنسية بعض الجهود لتجميع قوات تكفى لمحاربة الجزائريين فى هذه المنطقة . واعتقدت فرنسا بعد إحدى المعارك أنها قضت على الثورة ، ولكنها ستظل قائمة ما يقرب من عشرين عاما بين سنة ١٨٦٤ و ١٨٨٠ وتأخذ شكل الاغتيالات الفردية أو الجماعية فى بعض الأحيان وشكل الثورة المشتعلة المتأججة فى أحيان أخرى . وساعدت طبيعة الاقليم وصعوبة المواصلات والتنقلات فيه ثم حوادث عام ١٨٧٠ وانهزام فرنسا فى أوروبا ، ساعدت جنوب غربى الجزائر على مواصلة الكفاح والجهاد ، خصوصا وأن أهالى شرق مراکش كانوا يعدونهم ويساعدونهم ماديا وعسكريا فى جهادهم ضد الفرنسيين .

واضطر الفرنسيون إلى مواصلة إرسال حملاتهم إلى هذه المنطقة ومحاولة القضاء على المقاومة فيها . ولكن النتائج كانت مؤقتة . عملت فرنسا على دفع الوطنيين من منطقة التل صوب الجنوب . ولكن العام التالى شهد ثورة جديدة ومواصلة لحركة المقاومة . قتل الفرنسيون سى محمد ، بن سى حمزة ، فى إحدى المعارك ، ولكن الثورة ظلت مشتعلة مستندة إلى أهالى الاقليم الواقع بين فجيج وتافيلالت

في مراكش . وحاولت السلطات العسكرية الفرنسية إرسال إحدى الحملات إلى فجيج في عام ١٨٦٧ ولكن الحكومة عارضت في ذلك . وتفاقت الحال أمام الفرنسيون وسيطر الوطنيون على كل منطقة جبل عمور وتقدموا صوب مقاطعة الجزائر نفسها وانهزموا في بعض المواقع ولكنهم واصلوا الهجوم .

وقررت الحكومة الفرنسية إرسال إحدى الحملات العسكرية إلى داخل حدود مراكش مستندة في ذلك إلى نصوص معاهدة ١٨٤٥ . ونجحت هذه الحملة في « البحيرة » عام ١٨٧٠ ولكنها فشلت في الاستيلاء على عين الشعير . وكانت الحكومة الفرنسية قد حذرت قائد الحملة من الدخول إلى فجيج وأشارت عليه بالرجوع إلى الأراضي الجزائرية في أقرب فرصة ممكنة حتى لا تثار مسألة مراكش . وهكذا لم تتمكن هذه الحملة من القضاء على ثورة الأهالي في هذه المنطقة ولكن هجومها صوب تافيلالت ساعد على بقاء هذا الاقليم في هدوء نسبي في أثناء الثورة التي اجتاحت الجزائر في العام التالي .

(١٣) ثورة عام ١٨٧١ : —

انهارت الامبراطورية الفرنسية الثانية ، امبراطورية نابليون الثالث ، أمام القوات الألمانية العسكرية في عام ١٨٧٠ . وكان لهذا الانهيار أثره على كل من الفرنسيين والوطنيين في الجزائر . وعلى السياسة التي بدأت السلطات الفرنسية في تطبيقها في هذا الاقليم .

كان من الطبيعي أن تسود الفوضى وتلتهب المشاعر ، فارتفعت لهجة الصحف الفرنسية وبدأت المصاعب تظهر أمام السلطات الفرنسية في الجزائر من المستوطنين الفرنسيين في هذا القطر ؛ وخصوصا من المجالس البلدية ولجان « الدفاع » . وأخذت هذه المجالس وتلك اللجان تتدخل في الإدارة وتطالب بإسناد شئونها

للمدنيين . وفكروا في الانفصال عن فرنسا ووضع أنفسهم و « إقليمهم » ،
الجزائر ، تحت تصرف انجلترا . اتحد المستوطنون مع رجال الحرس الوطني
وعملوا على التخلص من الحكم العسكريين بدعوى أنهم يمثلون الامبراطورية التي
دافعت عن بعض حقوق الوطنيين . وكان لهذه الفوضى وإلهاة ممثلي السلطات
الرسمية علنا ، أكبر الأثر على الجزائريين أنفسهم إذ ظهر الموقف أمامهم وكأنه
لم تعد هناك حكومة . فأخذوا في الاستعداد والتسلح وتنظيم صفوفهم ثم رفضوا
دفع الضرائب . وكانت هذه مقدمات ثورة وطنية عارمة ، ستحتاج الجزائر بعد
بضعة أشهر . خصوصا بعد أن اتخذ الفرنسيون من القرارات والاتجاهات التي
وضح طرفها في شمال إفريقيا ، في الوقت الذي لم تتمكن فيه دولتهم من الوقوف
على رجلها في أوروبا .

سيطر اليهودي الفرنسي كريميو Crémieux على شئون الجزائر في الحكومة
الفرنسية الجديدة ، فأخذ في إصدار المراسيم التي لا تخفي سياسته الخاصة بإدماج
الجزائر في فرنسا . ونص مرسوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٠ على تغيير إدارة
الجزائر ، وإلغاء مناصب الحاكم العام ، والسكرتير العام ، والمجلس العالي ، ومجلس
الحكومة ، ونص على أن الجزائر تشمل على ثلاث مقاطعات — بما يزيد عدد
مقاطعات الجمهورية الفرنسية إلى ٩٢ . كان معنى هذا الإدماج التام في فرنسا ،
وتغيير سياسة الاستقلال المحلي والحكم اللامركزي الواجب اتباعه . ونص مرسوم
آخر أصدره في نفس اليوم على إعطاء حق المواطن الفرنسي لكل يهود الجزائر .
واستفاد اليهود بطبيعة الحال من هذا الوضع الجديد . ولكن هذه السياسة كانت
استعمارية تهدف إلى تقسيم الجزائر قسمين ، والتقرب من أحدهما على حساب
الآخر . وكان على فرنسا ألا تثير الجزائريين وهي في هذا الموقف العصيب .

ولكنها لم تفكر إلا في مصلحتها ، واعتقدت أن الجزائريين لن يتمكنوا من القيام بأية حركة . وكان عليها أن تدفع الثمن .

رأى الجزائريون تحقير المستوطنين للضباط الفرنسيين ؛ ورأوا معاملة اليهود على أنهم فرنسيون ، ثم سمعوا عن المهازل التي وقعت في الجيش الفرنسي عند هجوم الألمان عليه ، من الجنود الجزائريين الذين شاركوا في الحرب الأوربية . فكانت فرصة سانحة لتعبئة القوى الوطنية والبدء في حركة مقاومة عسكرية منظمة لتخليص الجزائر من الفرنسيين .

وجاء الأمير محي الدين بن عبد القادر من الشرق وأخذ في الاتصال بالجزائريين ورؤسائهم ؛ ويرسل إليهم النداءات ويحثهم على الجهاد . وكان من بين هؤلاء الرؤساء الوطنيين ناصر بن شهرة باش أغا الأربع . وستنتشر الثورة في كل الجزائر ويزيد اشتعالها في المناطق الشرقية وفي المناطق الجبلية ، الوعرة المسالك ، والواقعة إلى شرق مدينة الجزائر نفسها . وسينزل إلى الميدان كل من الرجال الوطنيين المحاربين ، ورجال الطرق الصوفية المتدينين الزاهدين تجمعهم راية واحدة أسمائها الفرنسيون راية « الثورة » ، وأسموها هم راية « الجهاد » .

طلبت الحكومة الفرنسية من سلطاتها في الجزائر تكوين آليات خاصة من فرسان الجزائر والاسراع بإرسالها إليها . ولكن الفرسان الوطنيين رفضوا تنفيذ هذه الأوامر ثم بدأوا في الانسحاب من القوات الفرنسية . وقامت قوات وطنية أخرى بمهاجمة المراكز العسكرية الفرنسية . وقام غيرها بمهاجمة المستوطنين والاستيلاء على أراضيهم ومواشيهم . وساعد هذه الثورة الوطنية على الانتشار أن وجدت لها زعماء وقائداً ينظم قوات صفوفها ويقودها في معاركها ضد جنود الاستعمار .

كان الزعيم والقائد هو الباش أغا الحاج محمد المقراني. كان له من النفوذ والسلطة في الجزائر ما أجبر الفرنسيين على أن يحسبوا له كل حساب، وما أشار على نابليون الثالث بمعاملة خاصة ولقد نجح هذا القائد في تنظيم القوى الوطنية مبتدئا بمنطقة الجرجرة ، وشهد أزره وأعانته على جمع المسلمين تحت راية الجهاد الشيخ محمد بن الحداد شيخ الطريقة الرحمانية المشهورة في منطقة القبائل . أعلن الشيخ «الجهاد» ضد الفرنسيين فانتشرت الثورة بسرعة ملحوظة وأسرع الوطنيون بالانضمام إليها وسيطروا على كل المنطقة التي تقع إلى شرق مدينة الجزائر . أخذت الثورة في الاشتداد إلى أن تمكن الفرنسيون من إحضار قواتهم من أوروبا ، بعد أن أطلق الألمان سراحها بعد هزيمتهم لها . وجاءت هذه القوات إلى شمال أفريقية لكي تثبت أقدام بلادها في الجزائر . جاءت لكي تثبت جسد ارتها العسكرية ، أمام شعوب ثائرة ، بعد أن فشلت في ثباتها في ميدان المعركة ، وفي الدفاع عن بلادها ضد الألمان .

ولقد استمرت هذه الثورة ما يزيد على تسعة أشهر واضطرت فرنسا في خلالها إلى إرسال ما يزيد على عشرين حملة عسكرية ضدها . وساعد اختلاف التسليح على ترجيح كفة الفرنسيين ، الذين استخدموا من المدفعية ما لم يجده الوطنيون . وجاءت معركة وادي سفله التي ثبتت فيها قوات المجاهدين حتى اللحظة الأخيرة ولكن المدفعية قررت تتيجتها . وقتل فيها الحاج محمد المقراني .

لم تلتها الثورة — بل واصلت كفاحها . وأخذ مكان القيادة منها أخوه أبو مزراق . وتحصن المجاهدون في الجبال — ولكن الفرنسيين قرروا مواصلة الهجوم والقضاء على هذه الثورة . فواصلوا حملاتهم واستباحوا البلاد وما عليها . ووقعت المعارك عند كل جبل وعند كل قرية . وأظهر الفرنسيون أمامهم من شدة المراس ما لم يبدلوا بعضه أمام الألمان ؛ فتباروا في ارتكاب الأعمال التي

لا تتفق مع روح الجندية أو شهامة المحاربين بل كانت أعمالهم خسيصة دنيئة ؛ فكم من جماعات بريئة ذبحت ، وكم من أعراض هتكت ، وكم من قرى ومزارع اتلفت ومحيت من الوجود . قام الفرنسيون بهذه الأعمال في ساعة ضعفهم ، وتنفيساً عن « مركبات تقصهم » بعد اندحارهم أمام الألمان .

اضطر أبو مزراق إلى التقهقر صوب الجنوب ، صوب تجورت وورجلا — وتتبعته القوات الفرنسية . وشنت الإمدادات والأقوات في أيدي المجاهدين ، فانتشروا في الصحراء وضيق الفرنسيون حولهم النطاق حتى تمكنوا من أسر أبي مزراق وجماعة من رجاله بعد أن سقطوا من الجوع والعطش في ٢ يناير سنة ١٨٧٢ .

خاضت القوات الفرنسية ما يزيد على ٣٤ معركة ضد هذه الثورة . وخسر الفرنسيون فيها ، مدنيين وعسكريين ، خسائر فادحة . ولكن تسليحهم جعل خسائر الوطنيين الجزائريين أفدح بكثير .

وعملت هذه الثورة على اذكاء نار الوطنية العربية والتضامن الإسلامي بين الجزائريين ضد الفرنسيين . وظلت نتائجها ملهوسة واضحة لمدة سنوات طويلة بعد القضاء عليها ؛ خصوصاً وأن الفرنسيين عمدوا إلى الانتقام من الجزائريين .

فرض الفرنسيون على الجزائريين غرامة عسكرية فادحة تبلغ ٣٦ مليون ونصف مليون فرنك ؛ وصادروا منهم ٤٤٦.٠٠٠ هكتار من الأرض بلغت قيمتها في ذلك الوقت ١٨ مليون فرنك . ثم قدم الفرنسيون زعماء الثورة وقادتها إلى « محكمة الجنايات » وكانت هذه مهزلة قانونية أرادوا بها إعطاء أحكام رادعة لكل من تخوله نفسه بالثورة ضدهم . واستمرت المحاكمات مدة عامين وصدرت الأحكام بالاعدام ، على خمسمائة من قادة المجاهدين . وتوفي خلال هذه الفترة الشيخ

ابن الحداد في سجن قسطنطينية ، أما أبو مزراق ورققاؤه ، فقد خففت فرنسا الحكم عليهم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة وتقيهم إلى كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادى .

هكذا ساعدت روح الضعف التى سادت فرنسا فى ذلك الوقت على زيادة تصلب الفرنسيين مع الجزائريين . ورغم ذلك فهناك من الفرنسيين من يتحدث عن إدخال المدنية لدى الشعوب المتأخرة . ويزداد تصلب الفرنسيين تجاه الجزائريين على مر الزمن ، ومع ازدياد شعورهم بالضعف . وسيعمل ذلك على إبعاد الجزائريين عن الفرنسيين بشكل واضح . وواصلت فرنسا سياستها فى الجزائر ، بالتوسع حول الجزائر .

(٤) التوسع : —

بدأت فرنسا فى التوسع من الجزائر صوب الشرق والجنوب والغرب . عملت على زيادة مساحة الأراضى التى تحتلها فى شمال إفريقيا ، ولما كانت لا ترغب فى خلق مقاطعات جديدة أو وحدات استعمارية قائمة بذاتها ، فقد عملت على ضم مساحات من الأراضى على الحدود إلى الجزائر ، مما يزيد فى مساحة هذا الاقليم .

إدعت فرنسا فى عام ١٨٨١ أن المشاكل قد قامت على الحدود الشرقية مع تونس ، وادعت أن بعض القبائل التونسية تغير على أراضى الجزائر ، وأخذت فى نشر البلاغات الخريبة التى تذكر فقد بضع عشرات من النعاج أو المواشى ، ولم يكن ذلك إلا لتهيئة رأى العام للتدخل العسكرى فى تونس . وكانت فرنسا قد رتبت الأمر مع كل من الدولة الأوربية منذ اجتماع مندوبيها سوييا فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ . أخذت إنجلترا قبرص ولم تمنع فى توسع فرنسا فى تونس .

أما بسمارك فقد رأى في هذه العملية الجديدة توجيهها لأنظار فرنسا بعيدا عن الألزاس واللورين ، وأما إيطاليا فإنها لم تعلم بالامر إلا بعد إتمامه ؛ وستثور ثأرتها ويرتفع ضجيجها ولكنها لن تستطيع أن تقدم على شئ فعال ضد فرنسا في شمال إفريقيا ، رغم أنها سترضى غرورها بالدخول في تحالف عسكري مع ألمانيا ، عدوة فرنسا .

تذرعت فرنسا إذن بالذرائع المختلفة للسيطرة على تونس ، وكانت في هذا تمد حدود نفوذها الفعلي صوب الشرق ، رغم أنها عقدت المعاهدات مع تونس بشكل يحفظ لهذه الولاية شخصيتها وأسرتها الحاكمة . كانت فرنسا تعلم أن تونس هي مفتاح الجزائر كما قال جول فيري . ذلك أن تضاريسها مرتبطة مع تضاريس الجزائر وممتدة بشكل يكاد يكون متوازيا بين الشرق والغرب ، مما يسمح بحرية المرور بين كل من الاقليمين .

أمنت فرنسا إذن باستيلائها على تونس على حدود الجزائر الشرقية . ولم تكن هذه السياسة إلا مرحلة من سياسة مرسومة تسمح لفرنسا بالتوغل صوب الجنوب والجنوب الغربي والغرب من الجزائر بطريقة تمكنها من السيطرة على أقاليم إفريقيا الشمالية الثلاثة .

ارتبط هذا التوسع بمشروع استعماري جريء وهو مشروع السكة الحديد عبر الصحراء الكبرى ، إذ أن الفرنسيين قد فكروا في نفس الوقت الذي استولوا فيه على تونس ، في وصل شمال إفريقيا بغربها بخط سكة حديدية . بدأت فرنسا في دراسة هذا المشروع منذ سنة ١٨٨٠ وأرسلت البعثات وحملات الاستكشاف إلى هذه المناطق ، ووجد هذا المشروع كثيرا من المؤيدين خصوصا وأنه كان يعود على الامبراطورية الفرنسية بمزايا واضحة من النواحي الاقتصادية

والاستراتيجية . ولكن عوامل مختلفة تدخلت في تنفيذه إذ أن الحكومة الفرنسية لم تكن بقادرة على احتلال الصحراء في ذلك الوقت وكانت ترغب في ترك المشروع ينفذ في البداية لكي يساعد على توغلمها في الصحراء ولكن الجهات الفنية والأوصاط المالية رفضت القيام به إذا ما قررت الحكومة إرسال قوات عسكرية إلى الصحراء الكبرى ، أى إحتلال هذه الصحراء ، أو في حالة طلبها إنشاء سكة حديد استراتيجية واختيارها للنقط والمدن والواحات التي ستتم بها . كان هذا فشلا واضحا للمشروع رغم أن الفرنسيين لم يرفضوه بشكل نهائي . تأجل إذن المشروع وكان هذا يدل على أن فرنسا لا تزال في أول هذه الدفعة الاستعمارية وكانت تحتاج إلى وقت قبل أن يتم نضج مشروعاتها والتي كانت قد رسمتها في خطوط واضحة .

ولقد قام بعض المغامرين مثل الكلونيل فلاترز بالسفر في الصحراء الجزائرية في ذلك الوقت رغم عليه بعداء الطوارق للدخلاء الأجانب وتحذيرهم إياه من القيام بمثل هذه المغامرة . وانتهى الأمر بقتل الفرنسيين . وأثر ذلك على مركز فرنسا في الاقليم الجنوبي من الجزائر . ونشبت الثورة في جنوب وهران برئاسة بو عمامة من قبيلة أولاد سيدي الشيخ الذي نجح في تجميع الأهالي حوله والزحف بهم صوب الشمال بشكل أقلق الفرنسيين . فاضطرت فرنسا إلى إرسال الامدادات ومدت السكة الحديد صوب الجنوب إلى مسافة ٢١٥ كيلو مترا واحتلت القرى الصغيرة مما اضطر المجاهدين الثائرين إلى الدخول في الأراضي المغربية .

وفي العام التالي قامت فرنسا باحتلال منطقة الخوارج الإباضيين الذين يسمون بالمزاب في الجنوب وقضوا بذلك على مركز من المراكز الدائمة للثورة في جنوب الجزائر ، واستولوا في هذه المنطقة على كثير من الأسلحة والذخائر التي كان أهالي المنطقة يوزعونها على جيرانهم . ثم احتلت فرنسا مناطق توجرت والواد

ووارجلا وأنشأت نقطا محصنة في واحة فجيج ، على الحدود المراكشية ، وعند جنانين بورزق . وفي ذلك الوقت وصلت السكة الحديدية إلى عين الصفرة ، وأنشأت فرنسا قاعدة حربية في الجوليا .

ونجحت فرنسا في التوقيع على اتفاقية مع إنجلترا في ٥ أغسطس سنة ١٨٩٠ لتقسيم مناطق النفوذ في الصحراء وفي المناطق السودانية ، واعتضت إنجلترا بأن منطقة النفوذ الفرنسي تمتد من ممتلكاتها في شمال افريقية ، أي الجزائر في الشمال ، حتى خط يمتد من ساي على النيجر ، إلى باروا الواقعة ، على بحيرة تشاد ، في الجنوب و أعلنت بريطانيا فرحها بأن هذه الاتفاقية لم تعط لفرنسا إلا بعض الأراضي المفككة التي تصلح « لديك الفرنسي » ينبش فيها بقدميه ويرضى غروره . ولم تكن تعلم أو تفكر في هذه الثروة المعدنية الموجودة في هذه المنطقة ، والتي لم يلتفت إليها أحد إلا في منتصف القرن العشرين . وعلى أي حال فإن هذه المنطقة ، التي لم يعتقد أحد في أهميتها في ذلك الوقت قد أعطت أهمية سياسية كبيرة للجزائر وأعطت لفرنسا كل حرية للتصرف في الصحراء الكبرى .

أعطت الاتفاقية الانجليزية الفرنسية أهمية كبرى للجزائر والاستعمار الفرنسي في شمال القارة . وحينما استولى كامبون على السلطة ، أخذ في تهيئة الطريق واعداده وركز بين يديه إدارة شئون الاهالي التي كانت ملحقه قبل ذلك بقيادة المقاطعات في الجزائر ووهران وقسطنطينة ؛ وكانت تعمل في غير توافق فيما بينها ، بل وفي تضارب في كثير من الأحيان ثم أعلن وزير الخارجية أمام الجميع ومن منصة مجلس النواب ، أنه من الضروري احتلال واحة توات . وهكذا عملت الحكومة الفرنسية على احتلال تلك المجموعة من الواحات التي تقع في جنوب غرب الجزائر وادعت أن قطاع الطرق والعرب المعادين لفرنسا مشيى القلاقل يتخذونها وكرا يحتمون فيه . واستشهدت في ذلك بأبي عمامة الذي التجأ إليها ولم تخف أنها

اضطرت إلى الاعتراف بسيادة الباب العالي على غات وغدامس مما لا يترك لها ،
في الصحراء الكبرى ، إلا هذه الواحات للتوسع فيها واتخاذها قاعدة لمد نفوذها
على الصحراء وفي قلب افريقية ، وإلا فإن المعاهدة المعقودة مع إنجلترا بخصوص
الجزائر ستصبح غير ذات قيمة مادامت هذه غير خاضعة لفرنسا . وكانت فرنسا في
الواقع تحارب السيطرة على مركز المقاومة في الجنوب والاستيلاء على أكبر
الطرق التي تتوغل في القارة الافريقية من الشمال إلى الجنوب ، أكبرها بعد طريق
وادي النيل ، وأن تحصل على حرية عملها وتصرفها في المسألة المراكشية .

واصل كامبون تقديم المشروعات الواحد بعد الآخر دون كل وباصرار .
ولكن الحكومة ألغت تنفيذ هذا الاحتلال . ولكن كامبون استدعى عبد
السلام الوزاني ، شيخ الطريقة الدينية الذي قبل أن يعمل مع الفرنسيين ، من
مراكش إلى الجزائر ؛ ثم أرسله إلى واحة توات لكي يعمل على كسب العرب
للفرنسيين . وقام الفرنسيون من قسطنطينة بمجهود مماثل مع شيوخ الطوائف
الدينية الموجودة في الجنوب والذين يتمتعون بالنفوذ والسيطرة على رجال
الطوارق . وساعد الفرنسيون على تنفيذ خططهم سهولة توغل قواتهم الاستعمارية
في منطقة افريقية الغربية وهكذا تمكنوا من حصر الصحراء الجنوبية الجزائرية
بين القوات والقوة الآتية من الشمال وتلك التي تزحف من الغرب . تمكن كوبولاني
في ذلك الوقت من التقدم في موريتانيا وبدأ الزحف على تشاد ؛ ثم جاءت اتفاقية
مارس سنة ١٨٩٨ ويونيو سنة ١٨٩٩ مع إنجلترا وأنهت تحديد المناطق بين
ظهير المستعمرات الخاضعة لهاتين الدولتين ، وتركت لفرنسا وداى وتشادوتبني
وأصبح السودان الفرنسي بهذه الطريقة متاخماً لحدود الجزائر الجنوبية وصحراء
الجزائر ، وتم بهذا ، على الخريطة على الأقل ، اتصال المستعمرات الفرنسية في
افريقية الغربية . وتبعه احتلال تمبكتو وتشاد والقضاء على امبراطورية رايح .

سارت فرنسا بخطوات واسعة في توغلها في الصحراء ، خصوصا في الفترة الواقعة بين سنتي ١٨٠٠ — ١٩١٢ وكونت امبراطوريتها الافريقية وتمكنت من وصل ممتلكاتها ومستعمراتها الواحدة بالآخرى وختمت هذه السنوات باستيلائها على مراكش ونجحت بهذه الطريقة في السيطرة على كتلة هامة من الاراضى بالقارة الافريقية .

احتلت فرنسا واحات الجنوب الغربى بعد الاعتداء على بعض قواتها التى كانت قد استولت على عين صلاح فى سنة ١٨٩٩ . ثم قررت الحكومة الفرنسية فى العام التالى إنهاء مسألة واحدة توات . فأرسلت أحد الطواير لاحتلات منطقة قيد خيملت ، وقوة أخرى ، تبلغ ألفى جندي ، لاحتلال عين عجلى . وجاءت قوات ثالثة من الجوليا للمساعدة فى السيطرة على هذه المنطقة وأخيرا تمكن الفرنسيون من احتلال هذه الواحات رغم أن عدداً من رجالها قد فر منها واستطاع الاتصال بالبربر ، وعاد لى يقلق مضاجع الفرنسيين . ولقد استمرت المقاومة هناك لفترة طويلة رغم تطويق الفرنسيين لهذه المنطقة ورغم إدعائها أن المسألة تعتبر منتهية . وتكبدت فرنسا خسائر جسيمة فى احتلالها للصحراء الجزائرية ؛ خسارات فى الأرواح والأسلحة والأموال خصوصا وأنه لم يكن من السهل على الفرنسيين السير بطواير نظامية فى هذه المناطق الصحراوية . وكان فى استطاعة حفنة من مجاهدى الصحراء أن يوقعوهم فى كائن ويكبدوهم أفدح الخسائر .

شعرت فرنسا بضرورة الاعتماد على العرب أنفسهم فى الاستيلاء على الصحراء ، واستمرار سيطرتها عليها ؛ وعملت منذ ذلك الوقت على تكوين قوات « هجانة الصحراء » . وراعت فى اختيارهم وتنظيمهم نفس الشروط والأسس التى حاول الانجليز تطبيقها على الحدود المصرية السودانية وفى مديرية دنقلة لإنشاء القوات

غير النظامية . ذلك أنها تركت هؤلاء المتطوعين في جماعات مرتبطة بالقبائل وتحست إشراف شيوخها . كانت تزودهم بالأسلحة والذخائر وتدفع رواتبهم وترسل إليهم ضباط الصف والضباط الذين يعملون على قيادتهم في المعركة ويلاحظون أمر تدريبهم تحت إمرة شيوخهم . راعى الفرنسيون إذن ضرورة احتفاظ سكان الصحراء المتطوعين بحريتهم الشخصية إلى حد ما ووفقوا بين هذا النظام وبين النظام العسكري . وهكذا أصبحت لهم قوة تمتاز بسرعه الحركة مثل سكان الصحراء أنفسهم وتمتاز عليهم بحسن التنظيم وقوة الأسلحة النارية وستكون هذه الأداة الجديدة فعالة في أيدي السلطات العسكرية والاستعمارية الفرنسية في كل شمال أفريقية بل إنهم سيستغلونها بعد ذلك فيما وراء حدود الجزائر وفي حروبهم الاستعمارية الأخرى .

وإذا كانت فرنسا قد بدأت متأخرة نسبياً في مسألة توسعها في الصحراء الجزائرية فإن ذلك يرجع إلى أنها لم تكن ترغب قبل ذلك في التدخل في الأراضي المراكشية . ولم يكن نزولها في هذا الميدان الجديد إلا تمهيداً للتوسع إقليمياً على حساب المغرب الأقصى . ذلك أننا نلاحظ أن فرنسا تشير في نفس الوقت الذي بدأت تهتم فيه بمنطقة الصحراء ، بمسألة أمن الحدود الغربية للجزائر ، وطلبت إلى حكومة المغرب إعادة النظر في اتفاقية سنة ١٨٤٥ ونجحت في عقد اتفاقيتين ادعت أنهما لتفسير هذه المعاهدة السابقة ، ووقعت عليها مع المغرب في سنة ١٩٠١ وسنة ١٩٠٢ أي في نفس الوقت الذي سعت فيه إلى الحصول على اعتراف من الدول بأن مرا كش نفسها تدخل في منطقة النفوذ الفرنسي . وحاولت فرنسا استغلال هذه الاتفاقيات لصالحها ، خصوصاً وأنها كانت تنص على ضرورة التعاون بين السلطات الفرنسية في الجزائر والسلطات المغربية في الناحية الأخرى من الحدود . ولم يكن لسلطنة مرا كش في ذلك الوقت قوة فعلية ، يمكنها أن

تستند اليها فى المناطق المجاورة للجزائر . فسمح هذا للفرنسيين بمد ما سموه بعمليات « بوليس الحدود » والتوغل شيئا فشيئا داخل حدود الدولة المغربية . وادعت فرنسا بطبيعة الحال أن المراكشيين يغترون على أراضى الجزائر وأنه من الضرورى وقفهم عند حدهم وإرسلت قوات بوليسية لتأديبهم . وكان من الطبيعى أن يخلق الفرنسيون أنفسهم هذه الحوادث ؛ سواء باستفزاز الأهالى أو بتكليف بعض اتباعهم القيام بها . ونجد أن حاكم الجزائر يزور منطقة زوزفانا سنة ١٩٠٢ ثم يبرق إلى حكومته أن الأهالى قد هجموا بالقرب من فجيج . وكانت حكومة باريس مستعدة لتلقى هذه الأخبار فأسرعت بتنفيذ سياستها وأخذت فى ضرب القرى الصغيرة بنيران المدفعية محاولة إثبات سيطرتها على كل المنطقة .

حاولت فرنسا إذن الاستناد إلى بعض الادعاءات فى توسيع رقعة الأرض التى تحتلها بشكل يطوق مراكش من الجنوب الشرقى . وظهرت هذه السياسة بشكل واضح كما ظهر ضعف ادعاء الفرنسيين حينما ذهب ليوتى نفسه لتغطية هذه السياسة المرسومة على حساب مراكش .

عينت فرنسا الكولونيل ليوتى قائداً لمنطقة عين الصفرة وكان قد تمرن على أعمال مماثلة فى الهند الصينية وفى مدغشقر . فسلمته فرنسا أمر هذه المنطقة التابعة لمقاطعة وهران وأعطته استقلالاً تاماً عن حاكم هذه المقاطعة إذ كان له حق الاتصال بالحاكم العام فى مدينة الجزائر أو الاتصال مباشرة بوزير الحربية فى باريس . وعملت الوزارة الفرنسية على الدفاع عنه كلما حاولت البيروقراطية التدخل فى أعماله ومعاملته معاملة أى كولونيل آخر .

وطبق ليوتى سياسة إخضاع الأهالى أكثر من محاولته إخضاع المناطق نفسها ، إذ أنه كان يؤمن أن احتلال أى منطقة ، دون السيطرة سيطرة تامة على أهاليها ،

سيؤدي بالتالى الى ثورات وحركات مقاومة تعجز جيوش الاحتلال عن الصمود أمامها لفترة طويلة. ولم يكن معنى ذلك أنه استغنى عن الاحتلال العسكرى أو خلق المراكز والنقط الاستراتيجية ولكنه اعتمد على قوات الشئون العربية فى الاتصال بالاهالى وتهيئة الجو المناسب مع شيوخهم قبل احتلال المنطقة ، وعمل على ربط مصالحهم بصورة أو بأخرى بمصالح المحتل الجديد. ثم عمل ليوتى على خلق قوات عربية جديدة للعمل فى هذه المنطقة سماها « القوم » وعمل على تدريبهم وتجهيزهم بشكل يسمح لهم بخفة الحركة ، حتى يتمكنوا من الانتصار على العرب سكان البلاد . وهكذا عمل ليوتى على احتلال المنطقة الجنوبية الشرقية من المغرب الأقصى بقوات عربية تستغلها فرنسا فى بناء امبراطوريتها وفى توسيع رقعة الجزائر المحتلة فى وقت سادت فيه الفوضى والضعف والمشاكل الداخلية فى امبراطورية مراکش .

كانت أولى المناطق التى حاول الفرنسيون ضمها هى منطقة بشار فأرسل ليوتى قواته اليها فى سنة ١٩٠٣ وأنشأ أحد المعسكرات المحصنة إلى الغرب من الجبل المعروف بهذا الاسم وأصبح هذا المعسكر فيما بعد يعرف باسم كولمب بشار . وسيتطور مع الزمن إلى أن يصبح مدينة قائمة بذاتها تزداد أهميتها مع الوقت ومع تطور الاحداث أصبحت كولمب بشار رأس سهم للقوات الفرنسية فى جنوب شرق المغرب وكان معنى هذا أن فرنسا قد أخذت فى تطويق هذا البلد العربى استعداداً لعزله ثم الانقضاض عليه .

سارت سياسة فرنسا للتوسع فى الاتجاه الجنوبى الغربى فى نفس الوقت الذى عملت فيه فرنسا على الاتساع جنوباً وإلى الجنوب الشرقى صوب حدود ليبيا الجنوبية وصوب إقليم فزان . وهكذا نرى أن السهم الفرنسى امتد من الجزائر جنوباً قد تفرع منه فرعان جانبيان ، أحدهما حول مراکش والثانى حول ليبيا . وفى

توافق مع الأسهم الفرنسية التي امتدت في أوائل هذا القرن من إفريقيا الغربية الفرنسية شرقا ، ومن إفريقيا الاستوائية شمالا للاستيلاء على كل الصحراء الكبرى وهي التي اعترفت بها إنجلترا كمنطقة نفوذ فرنسية .

احتلت القوات الفرنسية إذن كولب بشار من قاعدتها في فجيج ومهد ذلك لمد السكة الحديدية من جنانين بورزق إلى فجيج ثم إلى كولب بشار في سنة ١٩٠٥ وتم بهذا لفرنسا السيطرة على كل المنطقة الممتدة من توات غربا حتى كولب بشار تمهيدا لاستغلالها واتخاذها تقط و ثوب على الدولة المراكشية .

ثم قامت القوات الفرنسية من عين صلاح بالتوسع في بلاد الحجاز واعتمد الفرنسيون في هذه العملية على قيادة منفصلة عن قيادة ليوتي، ولكن بقوات خفيفة الحركة مثل قواته . وأسرعت هذه القوات الاستعمارية الخفيفة بالالتحام مع قوات الطوارق في بعض معارك ثبت فيها تفوق الأسلحة الاوتوماتيكية الفرنسية، ومد الفرنسيون منطقة نفوذهم في الشرق صوب غات وغدامس ولكنهم لم يتمكنوا من السيطرة على هذه المنطقة تماما إذ أن هذين الموقعين كانا خاضعين للسلطات العثمانية في طرابلس ؛ وكانا في حقيقة الأمر مركزين للمقاومة العربية الإسلامية في شمال إفريقيا خلال بلاد الطوارق ومنطقة الحجار . ولم يتمكن الفرنسيون من إخضاع المناطق المجاورة لها إلا بعد نزول القوات الإيطالية في طرابلس في سنة ١٩١١ وانشغال العرب بمحاربة هذا العدو الجديد الذي جاء من الشمال ، عن الأعداء القدامى الموجودين في الغرب منذ بضع سنوات .

وواصل الجنرال ليوتي في جهة الجزائر الغربية مد منطقة النفوذ الفرنسية بطريقة منتظمة . واعتمد في ذلك على قرارات مؤتمر الجزيرة في ٧ أبريل سنة ١٩٠٦ التي اعترفت لفرنسا بمركز متميز في مراکش نتيجة لمجاورة الجزائر للامبراطورية الشريفة والعلاقات الخاصة التي تنتج بين هذين الاقليمين المتجاورين .

ومهد ليوتى لحركة توغل داخل مراکش من الحدود الشمالية على البحر الأبيض المتوسط حتى الجنوب بشكل يسمح بإدخال وجدة ثم التوغل منها غربا صوب المولوية . ثم اتخذ الفرنسيون من وجدة وكولب بشار نقط ارتكاز لزيادة التوغل صوب منطقة قافيلالت في الغرب صاعدين على جبال الأطلس ومستعدين للمرور منه إلى بقية مراکش .

ووصلت أحوال مراکش إلى درجة تهوى للفرنسيين التدخل فيها ، خصوصا بعد أن قام النزاع بين مولاي عبد العزيز ومولاي عبد الحفيظ واستنجد هذا الأخير بالقوات الفرنسية لكي تحميه من شعبه الذي ثار عليه لعدم اشتراكه في الدفاع عن البلاد ضد المستعمرين الأجانب . وانهزت فرنسا هذه الفرصة المهيئة وأرسلت قواتها إلى الدار البيضاء ثم زحفت منها شرقا لتخليص السلطان المحاصر الذي وافق على وضع نفسه تحت الحماية الفرنسية في سنة ١٩١٢ .

وهكذا كان توسع فرنسا في الجنوب الشرقي والجنوب الغربي من الجزائر تمهيدا لفرض حمايتها على كل من تونس ومراكش . ونجحت فرنسا في الاستيلاء على كل شمال إفريقيا العربي بالقوة تارة وبالعذر تارة أخرى ، مستخدمة في ذلك الخديعة ونكث العهود ومستترة وراء ستار إدخال المدنية في هذه البلاد . ولم تكن في حقيقة الأمر تسعى إلى شيء إلا للسيطرة على هذا الاقليم ، من النواحي السياسية والاقتصادية والبشرية ، ووضعه في خدمة فرنسا وامبراطوريتها . وسيظهر هذا واضحا جليا من السياسة الاقتصادية التي طبقتها فرنسا في الجزائر بنوع خاص ثم في السياسة التي عاملت بها شعب الجزائر ، خصوصا في القرن العشرين وبعد أن استتب لها الأمر في كل شمال إفريقيا .

الفصل العاشر

الادارة والاستغلال

بدأت فرنسا في تطبيق تجارتها الاستعمارية في الجزائر منذ اليوم الذي أرسلت فيه قواتها العسكرية لاحتلال عاصمة ذلك الاقليم . وظلت فرنسا تعتبر الجزائر حقلاً لتجاربها في أثناء فترة الفتح وبعد الغزو وحتى وقتنا الحاضر . وسارت التجارب الفرنسية في الإدارة والاستعمار في الجزائر، مع سلسلة من النظم والتشريعات التي تطورت مع الزمن ، واختلفت باختلاف القائمين على أمر الجزائر وشخصياتهم وتكوينهم ، كما اختلفت تبعاً لتطور الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في فرنسا نفسها . وكانت لهذه التجارب التي طبقتها فرنسا في الجزائر أثرها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في فرنسا .

(١) لتجارب الأولى — من عام ١٨٥٢: —

ولقد شرحنا الطرق التي اتبعها الفرنسيون في بداية الاستثمار في الجزائر والوسائل والإمكانيات التي توصلوا بها إلى البدء في حركة منظمة ، تتطور مع الزمن ، ومن الظروف والأحداث العامة .

وتعتبر فترة الكفاح ضد الأمير عبد القادر من أهم الفترات في تاريخ الإدارة والاستعمار في الجزائر . وتعتبر أهم شخصية عملت فيها وحركتها ودفعتها هي شخصية بوجو ، خصم عبد القادر اللدود الذي ترك آثاره على الإدارة والاستعمار الفرنسيين في هذا الاقليم .

كان بوجو يعتقد في ضرورة الاحتفاظ بالجزائر تحت الحكم العسكري المباشر إلى أن يتم إخضاع كل الاقليم، ويقضى على حركة المقاومة الوطنية . ولكن اتجاها

آخر حاول تطبيق الإدارة المدنية في الأراضي التي خضعت للحكم الفرنسي .
ومزجت حكومة باريس بينهما وأصدرت مرسوماً خاصاً في ١٥ أبريل سنة ١٨٤٥ ،
احتفظ للملك بالتشريع والتقنين للأقاليم الجزائرية ، طبقاً للقرارات التي يتقدم بها
وزير الحرية . وأنشأ هذا المرسوم منصب « مدير عام الشؤون المدنية » وجعله
خاضعاً للحاكم العام . أما مجلس الحكومة فإنه اتخذ اسم المجلس الأعلى لإدارة
الجزائر . وظلت الجزائر مقسمة إلى ثلاث مقاطعات كما كان الحال في الماضي ،
وقسمت كل منها بدورها ، إلى مناطق مدنية ، وهي التي يقيم بها الأوربيون ،
ومناطق مشتركة وهي التي يقيم بها الأوربيون مع الجزائريين ، ولم تكن تامة الهدوء ،
ومناطق عسكرية وهي التي لا يقيم بها إلا العرب . كانت الإدارة العسكرية هي المسؤولة
عن العرب ، والإدارة المدنية مسؤولة عن الأوربيين في المناطق المدنية فقط ،
أما في المناطق المشتركة والمناطق العسكرية فإن السلطات هي التي كانت تتولى أمور
كل من الأوربيين والعرب . وبطبيعة الحال كان هناك قانون للعرب ، وقانون
آخر للأوربيين ؛ حتى ولو كانت الجريمة واحدة .

واحتفظ بوجوه بالنظام الإداري الذي أقامه الأمير عبد القادر في الجزائر ؛
فاحتفظ بمنصب القائد للقرية ، والأغا ، فالباش أغا ، للمراكز . ولكنه عمل على
اختيار الجزائريين الذين يحتلون هذه المناصب ، وأخضعهم للقيادة العسكرية
الفرنسية في المنطقة . ثم عمل على القضاء على نفوذهم وتحطيم قياداتهم شيئاً فشيئاً ،
خصوصاً إذا ما أظهروا نزعات استقلالية أو وطنية تتعارض مع السياسة الفرنسية
في الأقاليم . اختارتهم السلطات الفرنسية في أول الأمر من بين ذوي النفوذ
والمعروفين بالشجاعة ، ثم أطلقت يدهم وأعطتهم سلطات غير محددة ، إغراء لهم
على الفساد والتحكم في الشعب الجزائري . ثم عملت على تقليل سلطاتهم وإظهار
أن الفرنسيين يردون الأمور إلى نصابها ، ويخلصون الجزائريين من تحكم أبناء

بلادهم . ولم يكن تطبيق هذه السياسة إلا المرحلة الأولى من مراحل تحطيم القيادات الوطنية، والتمويه على الجزائريين، والاستعداد لإحلال الفرنسيين محل الجزائريين في كل أعمال الإدارة .

وقامت « الإدارات العربية » بتنفيذ هذه السياسة . وكان المرسوم الصادر في أول فبراير سنة ١٨٤٤ قد نظم أعمال هذه الإدارات وألحقها بالقيادات العسكرية في مناطق الجزائر . واختارت فرنسا ضباطها وجعلتهم يقومون بأعمال أركان الحرب لهذه القيادات ، علاوة على عملهم كضباط مخبرات ، وضباط سياسيين في كل ما يتصل بالأهالي . وكان على هؤلاء الضباط الشبان ، أن يستغلوا القيادات ، الجزائرية الموجودة ، ثم يعملوا على تحطيمها كلها سنحت لهم الفرصة ، ويظهروا دفاعهم عن حقوق الأهالي ويحلوا القيادات الفرنسية الجديدة محلها . وعملت هذه الإدارات بنشاط كبير ، ووضعت السلطات الاستعمارية تحت تصرفها مبالغ كبيرة من المصاريف السرية ، وأعطتها سلطات واسعة مما ساعد على زيادة الفساد — وساعد الأهالي على معرفة مساوئها وأخطارها .

واعتقد بوجو أن احتلال الجزائر سيكون عديم الفائدة ما لم يصحبه استعمار هذا الاقليم وتوطين عدد كبير من الأوربيين فيه . ولذلك فإنه يعتبر أبا للاستعمار الفرنسي في الجزائر . وكان بوجو متطرفا في آرائه مما جعل الحكومة الفرنسية غير قادرة على تنفيذ كل طلباته ، ولكنها وافقت على أجزاء منها . وأخذ يشكو من معارضة حكومة باريس لمشروعاته رغم نجاحه في تنفيذ ما لم يقدر غيره عليه .

كان بوجو فلاحا بطبيعته وبميوه ، وحاول توطين عدد كبير من الفرنسيين وخلق الفرص أمامهم لعمل في الزراعة في الجزائر ، كتب له وزير الحربية في ١٣ أغسطس سنة ١٨٤١ شارحا أهمية توطين عدد من الفرنسيين والأوربيين في

هذا القطر ، توكيدا لاستغلاله ، وتعصيда للقوات العسكرية الموجودة فيه . وانهز بوجو هذه الفرصة لكي يطلب ألا تتوانى فرنسا فى تشجيع هذه السياسة والحركة التى ستنتج عنها ، بكل ما فى وسعها ، خصوصا من الناحية المادية والمالية .

ولقد ترك بوجو آثاره الاستعمارية على حركة توطين الفرنسيين فى الجزائر ، وبعد أن كان الأوربيين يقومون باختيار الأراضى واستغلالها ، أخذت الحكومة الفرنسية فى اختيار العناصر الفرنسية وتشجيعها على الهجرة والاستيطان ، وفى اختيار الأماكن التى سينقلون إليها ؛ وقسمت عليهم الأراضى وأنشأت لهم القرى وأمدتهم بالمعونات المالية وضمنت لهم الحماية العسكرية . وكان بوجو يعتقد أن استيطان الفرنسيين فى الجزائر سيعمل على خلق « حامية » دائمة فى هذا القطر ، تساعد قوات الاحتلال ويمكنها أن تأخذ مكانها فى يوم من الأيام ، وتحافظ على الجزائر لفرنسا . وعمل بوجو على تنظيم ميليشيا خاصة من بين المستوطنين وكلفهم بالمواظبة على التدريبات العسكرية وإطلاق النار ، واصطياد العرب كلها سنحت الفرصة .

أمر بوجو باشتراك القوات العسكرية مع حركة الاستيطان فى استغلال الجزائر واستخدام الكتائب فى إنشاء القرى الجديدة للمستوطنين القادمين من أوروبا ؛ وشجع كل وحدة عسكرية على زراعة مساحة من الأرض الزراعية المجاورة لمعسكرها ولم يكن هذا إلا تمهيدا لاشتراك القوات العسكرية فى استغلال الجزائر نفسها ، وفى « الاستعمار الاستراتيجى » للاقليم . كان بوجو من أنصار فكرة إنشاء « مستعمرات عسكرية » فى شمال افريقية ؛ وتفضيلها على غيرها . فاقترح فى عام ١٨٤٤ الاحتفاظ بأغلبية الأراضى التى تستولى عليها الحكومة فى الجزائر للمستوطنين العسكريين ، واقترح تنظيمهم فى فرقة عسكرية يشترك فيها وينضم إليها المحاربون القدماء ويتطوع فيها الجندى الفرنسى أثناء خدمته العاملة فى الجزائر . أخذ فى تشجيعهم على العودة

إلى فرنسا والزواج منها ثم الرجوع إلى الجزائر ، حيث يتسلم كل منهم قطعة أرض ومساعدة مالية تكفي لبناء مسكن وشراء الحبوب والبهايم اللازمة للزراعة ورسم بوجو مشروع توطين مائة ألف فرنسي من هذا النوع . وقدر لكل منهم مساعدة حكومية تبلغ ثلاثة آلاف فرنك ، مما يجعل قيمة هذه المساعدة الاجمالية ثلاثمائة مليون فرنك ؛ اقترح تقسيمها على ست سنوات مالية . وتقدمت الحكومة بهذا المشروع للبرلمان ولكن النواب عارضوه .

وأعاد بوجو المحاولة مرة أخرى في عام ١٨٤٧ وطلب ثلاثة ملايين فرنك لإنشاء «معسكرات زراعية» في الجزائر ؛ ولكن الاتجاه العام للنواب كان يعارض تدخل الحكومة وتوجيهها للاستعمار والاستيطان والاستغلال بهذا الشكل . ورغم ذلك فإن بوجو قد أنشأ بعض مراكز الاستيطان في الأراضي التي صادرها من الجزائريين ، وشجع الجنود الفرنسيين على الاشتراك فيها بعد إتمام خدمتهم العاملة . واستحضر لهم بعض البنات اليتيمات واللقيطات اللاتي كن في رعاية المؤسسات الدينية في طولون وجنوب فرنسا ، وزوجهم منهن . وكان عليهم أن يعملوا بصفة جماعية لفترة الخمس سنوات الأولى ؛ يفتسموا أرباح المزرعة الجماعية ولكن هذه الطريقة العسكرية والاشتراكية لم تنجح ، وترك ثلثي المستوطنين الجدد أراضيهم ، وطالب الباقون بالملكية الفردية . ولم تتقدم هذه التجربة إلا بعد اشتراك العناصر المدنية فيها .

ويمكننا أن نلاحظ نشوء آراء سياسية واقتصادية مختلفة في هذا العصر ، ساعدت على ثورة سنة ١٨٤٨ ؛ وكانت تعتقد في صلاحية الجزائر لإجراء هذه التجارب قبل تطبيقها على فرنسا . كان هناك كثير من «السان سينغونيين» في الجزائر في هذه الفترة ، وحاولوا إنشاء تلك الوحدات المدنية والعسكرية الخاضعة لتوجيه

الدولة كتجربة من تجارب الاشتراكية ، واشترك رأس المال في هذا المشروع الذى يساعد على الوصول إلى مناطق افريقية الغربية والسيطرة على غلات افريقية الاستوائية والسودان . واعتنق بوجو كثيرا من آراء السان سيمونيين خصوصا وأنها كانت تنادى « بتنظيم المشروعات الاقتصادية والعمل ، « وتوجيه الدولة لها . ولكنه اختلف عنهم فى أنه كان من انصار انشاء المزارع الصغيرة ، وكانوا ممن يطالبون بانشاء وحدات زراعية كبيرة . وكان يرى هذه الطريقة وسيلة للوصول إلى الملكية الفردية ، بينما أصرروا على ضرورة بقاء الملكية الجماعية . وكان السان سيمونيون يحاربون المشروعات الفردية بينما كان بوجو لا يحاربها إلا فى بداية إنشاء هذا النوع من المزارع ، وفى مناطق خاصة من الجزائر ، ويرحب بأى نوع آخر من أنواع الاستعمار والاستيطان والاستغلال فى أى منطقة أخرى من الجزائر . ويدل على ذلك موافقته على إنشاء مستعمرات زراعية كبيرة فى الاقليم الغربى من الجزائر . ولم تنجح هذه المشروعات فى أغلييتها ، نظرا لعدم تعود الفرنسيين على الحياة الاشتراكية ، وقلة تجربة القائمين على هذه المشاريع . ولكن بعضها نجح نجاحا كبيرا فى المنطقة الواقعة إلى غرب مدينة الجزائر ، حيث استقدمت السلطات الفرنسية عددا كبيرا من الرهبان الفرنسيين ، وأقطعهم ألف هكتار . وساعد التنظيم الدينى ، الذى يشبه إلى حد بعيد التنظيم العسكرى ، على نجاح هذا المشروع .

ولم تكن الصعوبة الأولى أمام الفرنسيين هى استقدام المستوطنين الجدد ، بل كانت الحصول على الأراضى اللازمة لهم . ولم يتردد الفرنسيون كثيرا ، فصادروا أراضى دائرة الراى السابقة ، ثم أصدروا مرسوما فى ٢٤ مارس سنة ١٨٤٣ يقضى بمصادرة أراضى القبائل الثائرة ، أو التى تعمل على الاخلال بالنظام فى المناطق التى تحتلها القوات العسكرية . وكان هذا سلاحا يسمح للفرنسيين باختيار أجود

الأراضي الزراعية وإدعاء ثورة أصحابها ضدهم . كذلك قام الفرنسيون بضم أراضي الخبوس والأوقاف، إلى ممتلكات الحكومة العامة، وأدعوا أنهم سينفقون على التعليم والمساجد والأعمال الخيرية .

ثم أصدرت الحكومة الفرنسية مرسومين في أول أكتوبر سنة ١٨٤٤ وفي ٢١ يوليو سنة ١٨٤٦ نصا على صلاحية كل عقود البيع ، التي يحملها الفرنسيون ، وكانت كلها عرفية ؛ وعلى فحص كل الحجج التي يحملها الجزائريون في بقية الاقليم، وعلى أن كل أرض غير مزروعة تصبح ملكا للدولة الفرنسية. كانت القبائل تزرع الأرض منذ آلاف السنين دون احتفاظها بأي حجب، وكان في استطاعة السلطات الفرنسية أن تتسلم هذه الحجج ، في حالة وجودها ، وتدعى أن القبيلة ليس لديها ما يثبت أي حق . وكانت المسألة سهلة ، إذ لم تكن هناك أي رقابة على السلطات الفرنسية . وقد توصل الفرنسيون إلى حصر الأراضي المحيطة بمدينة الجزائر ، وأعطوا ٥٥ ألف هكتار للأوربيين ، وصادروا ٩٠ ألف هكتار لحساب الدولة ولم يتركوا للجزائريين إلا ٣٣ ألف هكتار، وكانت هي الأراضي غير الصالحة للزراعة بطبيعة الحال . وأخذت الحكومة الفرنسية في توزيع أراضيها على المستعمرين الفرنسيين بواقع أربعة إلى اثني عشر هكتارا لكل من يمتلك ١٢٠٠ أو ١٥٠٠ فرنك . وتضع تحت تصرفه مبالغ تكفي لبناء مسكنه وشراء البهائم والبذور والسماد ؛ كما أعطتهم حق السفر مجانا ، على سفن الدولة، هم وأسرهم، بين الجزائر وفرنسا .

وشجع الفرنسيون حركة الهجرة إلى الجزائر، واستيطانها، واستغلالها. وفتحوا الباب للألمان والأييرلنديين والسويسريين واليطاليين والإسبان . كانوا يشجعون الفرنسيين أولا ، ولكنهم كانوا يرحبون بغيرهم من الأوربيين بدلا من ذهابهم إلى أمريكا — وكانوا يهدفون إلى زيادة عدد الأوربيين ويحاولون تجنيسهم ،

في الجزائر ، بالجنسية الفرنسية ؛ مما يساعد على زيادة تعداد الفرنسيين أنفسهم . وجاءت ثورة سنة ١٨٤٨ وفكر الفرنسيون في استغلال الجزائر للتخلص من البطالة والمشاكل الاجتماعية الموجودة في فرنسا ؛ وذلك بتشجيع العاطلين على الهجرة اليها . كانت الدولة قد ضمنت عملا لكل مواطن ، فطالب الفرنسيون باعطائهم مبلغا من المال وعشرة هكتارات لكل أسرة فرنسية ترغب في الاستيطان في الجزائر . وأرتفعت أصوات متطرفة مناديين بمصادرة كل أراضي الجزائر من الأهالي ووضعها تحت تصرف العاطلين الفرنسيين ، وأرادوا أن يتشبهوا في ذلك بحركة الاستعمار التي قام بها الأوروبيون في أمريكا الشمالية والتي استولوا فيها على أراضي الهنود الحمر ؛ ولكنهم رغبوا في الاستناد إلى تشريع قانوني تصدره الدولة ، ويساعدهم على الوصول إلى نفس النتيجة ؛ تضليلا للضمير العالمي .

ورأى غيرهم أن عملية توطين الأوروبيين في الجزائر تكلف الدولة نفقات باهظة ، ولن تعطى نتائج ثابتة إيجابية . ولذلك فإنهم نادوا بترك الأراضي الزراعية للجزائريين أنفسهم ، وتشجيع هجرة الفرنسيين واستيطانهم في المدن ، ومساعدتهم على العمل بالتجارة والصناعة . وأرادوا بذلك إنشاء وحدة استعمارية خاصة تشبه المستعمرات البريطانية ، وتنظم أمر اتصالها بالدولة الأم (فرنسا) ، وكانت هذه هي بداية فكرة الدولة العربية الجزائرية التي ستروج بعد ذلك في عصر نابليون الثالث .

وبدأت الجمهورية الثانية أعمالها بالجزائر بإصدار مرسوم ١٩ سبتمبر سنة ١٨٤٨ الذي أعطى لوزير الحربية مبلغ خمسين مليون فرنك لاستخدامها في إنشاء مستعمرات زراعية في هذا الاقليم . وقررت فرنسا إرسال ١٢.٠٠٠ من المستوطنين المزارعين إلى الجزائر في هذا العام ثم قررت زيادة عددهم إلى ١٣.٥٠٠ . وقامت الحكومة بالدعاية للمشروع ووضعت «الصنادل» في السين تحت تصرف الأهالي الباريسيين

الذين يرغبون في استيطان الجزائر ، وسمحت لهم بالسفر عليها ، مع منقولاتهم صاعدين السين ثم قناة برجوندى فالرون جنوبا ، وقامت بعد ذلك بنقلهم على سفن الدولة بجانا حتى الجزائر . وسافر هؤلاء المستوطنون من بلادهم وهم ينشدون المارسيليز وكأنهم يؤدون واجبا وطنيا ثوريا متناسين أمر اشتراكهم في عملية كبت شعوب أخرى ، لها حق الحياة ، بل وحق الثورة ضد الغاصب . كذلك عملت الحكومة الفرنسية على إرسال «المجرمين السياسيين» إلى الجزائر ، ثم أقطعتهم الأرض للمشاركة في عملية الاستغلال ، ولتشجيعهم على الاستيطان ، بعيد أعينها ، ولكن تحت سلطتها .

كان في الجزائر حتى عام ١٨٤٨ ما يقرب من ٣٠ ألف مستوطن ، فزاد عددهم في بضعة أشهر إلى الضعف . وأنشأت الحكومة القرى لاستيعاب هذه الأعداد القادمة ، وبلغ عددها ٤١ قرية موزعة على المقاطعات الجزائرية الثلاث .

ولكن هؤلاء العمال والصناع الباريسيين لم تكن لهم أية خبرة بالفلاحة واستخدام الآلات الزراعية وفنون البذر والحصاد . قدمت الحكومة لهم البذور والبهاثم والآلات وأعطتهم مواد التموين واستخدمت الجنود الأهالي في جرائة الأراضي لهم . ولكن تعليم الزراعة لم يكن أمرا سهلا عليهم ، وظهرت مصاعب أخرى من عدم رغبة هؤلاء المستوطنين الجدد في العمل الجماعي أو الاشتراكي . ولم تكن السلطات الحكومية قد أتمت مسح الأراضي وانتزاع الملكية ، وظهر أن من يصلح منهم للاستيطان لا يزيد على الثلث . أما الباقون فكانوا من الكسالى الذين يقضون أوقاتهم في الشرب وفي المناقشات السياسية .

ولقد واصلت الحكومة الفرنسية تنفيذ هذه السياسة في عام ١٨٤٩ واعتمدت الميزانية اللازمة لهذه العملية ، ولإنشاء ست قرى جديدة لإيواء القادمين . ولكنها

شعرت ببعض الأخطاء التي ارتكبتها في التنفيذ ، فأرسلت لجنة تحقيق خاصة في الجزائر ، وجاء تقرير اللجنة شارحا أن أهالي المنطقة الباريسية ، وهم الغالبية العظمى من هؤلاء المستوطنين ، ليس لهم أية خبرة بالزراعة ، ولا القدرة أو الصبر على القيام بها . كما أنهم كانوا من أنصار الاشتراكية وكانوا يرفضون العمل والمعيشة الجماعية . كان الجميع يطالبون بتقسيم الأراضي فيما بينهم ، وتقسيم المستوطنات والغلات عليهم . وجاء القانون الصادر في عشرين يوليو سنة ١٨٥٠ . يعدل من شروط المستعمرات الزراعية ، إذ أنه نص على ضرورة اختيار عناصر الاستيطان من بين المحاربين القدماء في الجزائر أو من بين المزارعين الفرنسيين المتزوجين ، وذكر أن هذه المستعمرات ستظل خاضعة لإدارة السلطات العسكرية لمدة الثلاث سنوات الأولى ، التي تدفع فيها الحكومة إعانة لهذه المستعمرات .

وتخلت الحكومة الفرنسية عن هذا المشروع منذ عام ١٨٥١ حتى تخفف من أعباء الميزانية . وعملت على توزيع بقية الأراضي والمنازل على المزارعين الفرنسيين الذين يمكنهم ، بمواردهم ، مواصلة الاستغلال ، دون أى إعانة من الدولة .

وإلى جانب هذه التجربة الخاصة بالمستعمرات الزراعية ، واصلت فرنسا سياستها في التشجيع على الهجرة والاستيطان والعمل في الجزائر لكل فرنسي ، أو أوروبي يرغب في ذلك . فجاءت أعداد الإسبانين والسويسريين والألمان والبرلنديين ، تبحث وراء الرزق ، ووراء المغامرة . ووزعت السلطات الفرنسية عليهم أراضي الأهلالي في سيدي بلعباس وفي وادي مرزوق وبحوار بطنة . وواصلت الحكومة إقطاع رجال الأموال مساحات واسعة من الأراضي الزراعية لاستغلالها واستخدام الأوربيين فيها . ولم يكن هناك أى حد أعلى لمساحة هذه

الاقطاعات ، ولا شروط خاصة إلا القيام بالعمل فيها واستغلالها وعدم تركها بورا لفترة تزيد على ثلاث سنوات متتالية . وبلغت مساحة هذه الاقطاعات ١٩ ألف هكتار في آخر عام ١٨٥١ كان معظمها في منطقتي الساحل ومتيجا . وبلغ عدد الأوربيين في الجزائر ذلك العام ١٣٣ ألفا ، منهم ٦٦ ألفا من الفرنسيين ، ولكن فرنسا رفضت أمر «تجنيس» الباقين بجنسيتها في السنوات التالية .

ولقد أثبتت هذه التجارب فشل فكرة إرسال مستوطنين أجانب بأعداد كبيرة إلى الجزائر ، ولكنها دلت في نفس الوقت على الاتجاه الذي ستسير فيه الحكومة الفرنسية في سبيل الحصول على الأراضي الزراعية في المستقبل ، وكان يتلخص في مصادرة أراضي الجزائريين ، بدعوى عدم ثبوت ملكيتها ، أو عدم زراعتها أو عدم دفع الضرائب ، أو القيام بثورة ، أو عدم احترام النظام . وأثبتت هذه التجارب فشل مشروع إقامة مستعمرات عسكرية طبقا لفكرة بوجو ، وإقامة «مستعمرات زراعية» طبقا لأراء الجمهورية الثانية .

ومهد ذلك لفكرة استخدام الشركات الكبيرة في استغلال الجزائر ، دون تفكير في مسألة الاستيطان ، كما حدث في عهد الأمبراطورية الثانية . امبراطورية نابليون الثالث .

وأصدرت فرنسا قانون ١٦ يونيو سنة ١٨٥١ الخاص بنظام ملكية الأراضي في الجزائر ، نص على احترام الملكية الفردية في ذلك القطر ووافق على حقوق الملاك وواجباتهم ، رغم امتناعه عن تحديد هذه الواجبات ، خصوصا في المناطق التي تسكنها القبائل . وجاءت المذكرة التفسيرية لهذا القانون لتشتمل على شروط قاسية لهذه الواجبات . احتفظت الحكومة لنفسها بحق مصادرة أراضي الأهالي كلما اقتضت الضرورة ، للمشروعات العامة ، أو للاستعمار . وظل هذا القانون أساسا للملكية في الجزائر ، يطلق يد الحكومة إطلاقا تاما في أراضي الجزائريين .

كانت الحرب قد انتهت مع قوات الأمير عبد القادر، وأخذت فرنسا في استغلال حبوب الجزائر وزيوتها وأصوافها . ووصلت الجلود وريش النعام وشن الفيل من افريقية السوداء إلى الفرنسيين في شمال الجزائر، وظهر كذب ادعاء الأوربيين أن الحكم التركي والحكم الوطني قد عملا على تدهور الحالة الاقتصادية في هذا الاقليم . وكان من الطبيعي أن يعمل السادة الجدد على محو كل ما قد يحجب الأهالي في الحكم السابقين ، وأن يظهرهم في صورة تزيد في قبائحهم وأنفسهم .

وأخيرا فإن الحكومة الفرنسية قد اتخذت خطوة حاسمة في سبيل إدخال الجزائر داخل نطاق النظام الجمركي الفرنسي ، وذلك بإصدار قانون ١١ يناير سنة ١٨٥١ الذي نص على دخول الغلات الجزائرية الرئيسية إلى فرنسا دون دفع أى رسوم، وكذلك الحال بالنسبة لجميع الواردات الفرنسية في هذا الاقليم .

أما واردات الجزائر من الدول الأجنبية فإنها خضعت ، في الجزائر ، لنفس نسب الرسوم التي كانت تدفع عليها في فرنسا . وساعد هذا القانون على حماية التجارة الفرنسية ، وعد ضمان سوق دون أى منافس في الجزائر ، وعلى وصول المنتجات الجزائرية إلى المستهلك الفرنسي بأرخص الأثمان .

(٢) تجارب الجمهورية الثانية : —

صحب قيام الامبراطورية الثانية في فرنسا تغيير سياسة هذه الدولة تجاه الجزائر، من الناحية العملية ، والناحية النظرية .

كانت الجمهورية الثانية تحاول صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية ، وضمها نهائيا إلى الدولة الأم وإدماجها معها . واعتقدت فرنسا أن الجزائر ستتحل مشا كل العمال فيها . أما الامبراطورية فإنها ستعتمد ، كما سنرى ، على معركة رؤوس

الأموال قبل أى شيء . وتبع عن ذلك قلة هجرة الفرنسيين إلى الجزائر في عصر
الامبراطورية بالنسبة للعهد السابق ، وقلة استيطان الأسر الفرنسية فيما وراء
البحار . وبعد أن كانت الدولة توجه الاستيطان والاستغلال في عصر ملكية
يوليو والجمهورية الثانية ، أخذت الامبراطورية الثانية تجرى تجارب أخرى
على نمط ما قامت به بريطانيا في مستعمراتها ، فتبيع الأرض لمن يقدر على دفع أعلى
ثمن فيها ، وترك له بعد ذلك كل حرية للتصرف والعمل . وكان من الطبيعي أن تصل
فرنسا إلى هذه التجربة الجديدة ، بعد أن ظهرت مشاكل الحصول على الأرض
وتعقدت الإجراءات البيروقراطية وفسدت الإدارة الخاصة بها . واعتقد رجال
الامبراطورية بضرورة ترك حرية العمل في الجزائر ، لكل فرنسي يقدر على القيام
به ، دون أى تدخل من الدولة ، أو إجباره على الاشتراك مع غيره .

ويدعى البعض أن الامبراطورية الثانية كانت أبعد عن الاستثمار واستغلال
المستعمرات عن الجمهورية . الثانية وقد يبدو هذا من النظرة الأولى صحيحا .
ولكن زيادة التمن تثبت أن اتجاها الامبراطورية كان « يمينتنا » ، ورجعيا ،
أكثر من الاتجاه الذي ساد في العهد السابق لها ، خصوصا وأنها شجعت كبار
المستغلين ولم تتدخل لتحديد نشاطهم بأى شكل من الأشكال ، كما أنها واصلت
نزع الأراضي من الجزائريين مثلها مثل غيرها من الحكومات .

كان قانون عام ١٨٥١ قد ترك جانبا مسألة هامة ، هي كيفية حصول الفرنسيين
على أراضى الجزائريين الزراعية . وسرعان ما بدأت الحكومة الفرنسية عملية
حصص الأراضي التي تزرعها القبائل الجزائرية ، ورسمت خطة امتلاك الدولة
لجزء هام منها ، وترك الباقي وغلته للوطنيين . استندت الحكومة الفرنسية إلى
ادعاء يقول أن الوطنيين لا يزرعون كل أراضيهم ، وأنهم ليس لديهم « حجاج »
رسمية تثبت ملكيتهم الشرعية لها . فتركت جزءا بسيطا من هذه الأراضي لهم ،

واستولت على الباقي . وكانت هذه القبائل تعمل في نظام اشتراكي في الزراعة ، ثم تقسم المحصول بين رجالها . وسنرى أن الأراضي المنزوعة ستتم إلى كبار الممولين الفرنسيين ، يمهّدون بزراعتها إلى من يشاءون . وهكذا جاء كبار أصحاب رؤوس الأموال لكي يحل محل العمليات الاشتراكية والتعاونية القومية .

بدأت السلطات الفرنسية بعملية حصر لمساحة تبلغ ٣٤٣ ألف هكتار ؛ احتفظت منها للدالة بما يزيد على ٦٠ ألفا . ثم أخذت في بيع هذه الأراضي وتوزيعها على من يرغب ، وأعطته صكوك الملكية التامة لها ، دون أن تشترط عليه زراعتها أو تقديم له أية مساعدة ، وهكذا أخذت فكرة الاستغلال الرأسمالي تحل محل فكرة تهجير الأوربيين ومساعدتهم على الاستيطان في الجزائر .

حصلت شركة جينييفواز من فرنسا سنة ١٨٥٣ على ٢٠ ألف هكتار . كان رأس مالها ثلاثة ملايين فرنك ، رفعتة فيما بعد إلى خمسة ملايين . كان عليها أن تبني عشر قرى وتوطن فيها ٥٠٠ أسرة من مهاجري سويسرا . ووعدت كل أسرة منها بمنزل وعشرين هكتارا ؛ نظير دفع خمسي ثمن المنزل فقط . وكان لهذه الشركة أن تحتفظ بمحكر ، على الأراضي وعلى المنزل تحتفظ بمساحة ٨٠٠ هكتار من الأرض لها في كل قرية ؛ ولا تدفع أي ضرائب للدولة .

بدأت هذه الشركة بمشروع ضخيم أول الأمر ، ولكنها لم تنجح إلا في الحصول على خمسين أسرة مهاجرة من سويسرا . ففتحت وكالات في سويسرا وألمانيا وإيطاليا وتمكنت من الحصول على ثلاثة آلاف مهاجر . وأخذت الشركة في استغلال الثمانمائة هكتار في كل قرية ، وصرفت النظر عن استقدام المستوطنين الأوربيين ؛ ثم أخذت في تأجير أراضيها للوطنيين في الجزائر . ونجحت بعد ذلك في إعفاؤها من شرط استقدام المهاجرين .

وأخذت تقوم بعمليات الاستغلال في هذه الأراضي، التي حصلت عليها الدولة، وكانت ملكاً للوطنيين، وبسواعد الوطنيين وزراعاتهم، وحققت من وراء ذلك أرباحاً طائلة. ولا تزال هذه الشركة قائمة إلى الآن، وتقوم بأعمال مختلفة وتعتبر من بين أكبر الشركات الرأسمالية والاستعمارية في العالم.

وزعت الحكومة الفرنسية ٥٠ ألف هكتار أخرى على حوالي خمسين شخصية، وفي إقطاعات كبيرة حتى عام ١٨٦٠. ووزعت في نفس الفترة ٢٥٠ ألف هكتار، تضم ٨٥ قرية، على ما يقرب من ١٥ ألف مستوطن؛ في إقطاعات صغيرة. حقيقة أن العهد السابق كان قد نجح في توطيد ٤٠ ألف أوروبي في الجزائر، ولكن الامبراطورية الثانية وزعت ما يزيد على ٣٢٠ ألف هكتار حتى عام ١٨٦٠.

وعملت حكومة الامبراطورية الثانية على تشجيع زراعة القطن في الجزائر، واعتقدت أن هذا المحصول سيصبح هاماً بالنسبة لها، كأهميته بالنسبة لمصر؛ ولكن قلة المياه عملت على فشل هذا المشروع. وزادت مساحة الأراضي التي تزرع الحبوب من ٧٥٠ ألف هكتار إلى مليون هكتار. ودل هذا على هبوط الحالة مؤقتاً، وعودة الجزائريين إلى أراضيهم، بحثاً وراء الرزق.

ويمتاز بداية عصر الامبراطورية الثانية بالصراع بين أنصار الحكم العسكري وأنصار الحكم المدني في الجزائر. كانت الحكومة قد أخضعت المناطق الساحلية التي يكثر فيها السكان الأوروبيون للحكم المدني، ولكنها احتفظت بالمناطق العربية تحت الإدارة العسكرية، والإدارات العربية، الخاضعة لضباط من الجيش. كان من الطبيعي أن يحاول العسكريون الاحتفاظ بسلطانهم المطلقة على الأهالي وأراضيهم وأرواحهم في الجنوب، وأن يعارضوا في توغل الأوروبيين في هذه

المناطق ؛ حتى لا تقوم الحكومة بتحويلها إلى مناطق إدارة مدنية . وكانوا في هذه المعارضه يحافظون على سلطاتهم المطلقة من ناحية ، ويحاربون الوسائل الملتوية وغير القانونية في أغلب الأحيان ، والتي كان الاوربيون يحاولون الحصول بها على أراضى الوطنيين . فهاجم أنصار الاستيطان النظام العسكري ، واتهموه بمحاباة العرب . ثم هاجموا من ناحية أخرى واتهموه بالتصرف في الأهالي كيفما شاء ، حتى في أرواحهم ، وفي شئون الزواج والطلاق . ولم يكن كل من الفريقين يهدف في حقيقة الأمر إلا توكيد سلطته أو زيادة أرباحه ومصالحه ، وعلى حساب الشعب الجزائري .

واضطرت الحكومة إلى التدخل ، وفصلت الحكومة العامة في الجزائر عن وزارة الحربية وأنشأت لها وزارة خاصة في عام ١٨٥٨ عرفت باسم « وزارة الجزائر والمستعمرات » . بعد أن ضمت إليها إدارة المستعمرات التي كانت خاضعة للبحرية ، ثم ضمت إليها الإدارات الخاصة بالعدل والشئون الدينية والتعليم والمالية الخاصة بالجزائر ؛ والتي كانت قد انفصلت عن وزارة الحربية منذ عام ١٨٤٨ وألحقت بالوزارات المختلفة . ثم عهد نابليون الثالث بهذه الوزارة الجديدة إلى ابن عمه جيروم نابليون .

غير قانون ١٨٥٨ الشكل العام للحكم الفرنسي في الجزائر . وكان الامبراطور يرغب في إنشاء منصب « نائب الامبراطور في الجزائر » ، بشكل يحير ابن عمه على الاقامة فيها بعيداً عن فرنسا ، ولكن الأمير رفض الاقامة بشكل مستديم في شمال إفريقيا ؛ فخلقت له الحكومة وضعاً يسمح له بالبقاء في باريس ، ويدير منها الجزائر ، تجربة جديدة تعتبر نصف حل ؛ ولم يكن في وسعها الوصول إلى جذور مشكلة حكم الجزائر ، ولا التأثير فيها أو عليها . وأنشأت الحكومة الفرنسية منصب القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر وعهدت به إلى مكماهون .

وكان جيروم نابليون من أنصار الآراء التي سادت في عصر الجمهورية الثانية، واهتمه البعض بمحاولة قلب الإمبراطورية مرة أخرى إلى جمهورية. كان يعتقد في ضرورة ادماج الجزائر كليا في فرنسا وتطبيق كل النظم الفرنسية عليها، وضمها، وذلك عن طريق تحديد السلطات الممنوحة للعسكريين وتقوية الوحدات الإدارية المدنية التي بدأت العمل في الجزائر. وظهر ذلك في المرسوم الصادر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٥٨، والذي عمل على تنظيم الإدارة الفرنسية في الجزائر وسمح بإنشاء مجالس محلية في المقاطعات يشترك فيها مندوبون عن المستوطنين الذين رحبوا بعملية الإدماج في فرنسا. وأصبح لكل مقاطعة ميزانية خاصة، وزادت اختصاصاتها بعد إلغاء منصب الحاكم العام. وأعيد تنظيم الهيئات القضائية وزادت اختصاصاتها، ثم ظهر ذلك في المرسوم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٥٨ والذي عمل على تقليل سلطة العسكريين القضائية في المناطق الخاضعة لهم، بإشراف هيئات مدنية معهم في محاكمة الأهالي. وأخيراً في المرسوم الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٨٥٩، وهو الذي أعلن حرية التصرف في الأملاك العقارية في الجزائر كلها. وأراد جيروم أن تتم عملية حصر الأراضي الخاصة بالقبائل العربية، وانتزاع ملكية غير المزروع منها، كما أراد إدخال نظام الملكية الفردية فيها، بدلا من ملكية القبيلة، تسهيلا للأمر أمام المستعمرين الفرنسيين.

واعتقد الجميع أن هناك تطورا كبيرا في إدارة الفرنسيين للجزائر، ولكن النظام البيروقراطي الفرنسي أحاط بالأمير من كل ناحية. وأخذ رجال السلطات العسكرية يحتجون على تجريدهم من اختصاصاتهم وسلطاتهم التي تمكنهم من كبت كل حركة قد يقوم بها الأهالي، من محاكمتهم ومن الحكم عليهم بفرامات جماعية، ومن تطبيق نظام المسؤولية الجماعية على كل قبيلة قد يرتكب أي فرد منها إحدى المخالفات. ولم يكن من السهل على جيروم مواصلة أي عمل لفترة طويلة، ثم

بمسألة زواجه وبالمسائل الإيطالية ، وكتب استقالته من وزارة الجزائر في عام ١٨٥٩ ، وشغل هذا المنصب بعده شاسلوب لوبا ، وزير البحرية والمستعمرات سابقاً ، ورئيس مجلس إدارة « شركة سكك حديد الغرب » وقد واصل هذا الوزير سياسة سلفه من زيادة مساحة الاقاليم الخاضعة للحكم المدني ؛ ولكنه عمل على مراعاة السلطات العسكرية ، وأعاد إليها حق تطبيق العقوبات الجماعية على القبائل بإرجاعه لمبدأ المسؤولية الجماعية في المناطق التي يعيشون فيها . وبدأ هذا الوزير مشروعات الإنشاء والتعمير ، التي كان متخصصاً فيها ، وله مصالح مباشرة في تسييرها ورءوس أموالها وأرباحها . وتعتبر مسدته نشطة في توزيع أراضي « الدولة » على كل من يقدر على دفع ثلث ثمنها .

ولقد زار نابليون الثالث الجزائر ، زيارة رسمية في شهر سبتمبر سنة ١٨٦٠ . وتحدث هناك عن واجب الفرنسيين في إدخال الحضارة والمدنية في الجزائر ، والارتفاع بأهل الجزائر إلى مستوى الإنسانية III ووعده الفرنسيين بتشجيع حركة الهجرة والاستيطان في هذه الأراضي التي « ستظل فرنسية دائماً II » .

سمع نابليون في هذه الزيارة شكوى الموظفين المدنيين من الضباط العسكريين ، ورجال السلطات العسكرية من تحديد المدنيين لسلطاتهم وعرقلتهم لمجهوداتهم . كانت وزارة الجزائر قد أنشئت للحد من سلطة العسكريين ، ولكنها لم تنجح في كسب المدنيين ، الذين نسوا ، في هذه الفترة القصيرة ، كل ما اهتموا به النظام العسكري . وكان العسكريون يحاولون إعادة سلطاتهم إلى ما كانت عليه . فما كان من الامبراطور ، بعد عودته لفرنسا ، إلا أن ألغى هذه الوزارة ، وأعاد « الحكومة العامة » . عادت الأمور ، في ظاهرها ، إلى ما كانت عليه ، ولكنها عادت في حقيقة الأمر محملة بميراث من التعقيدات البيروقراطية ، والتجارب الفاشلة .

نص مرسوم ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٦٠ على إلغاء وزارة الجزائر . ونص مرسوم

١٠ ديسمبر على مسؤولية الحاكم العام الجديد أمام الامبراطور شخصياً . وهكذا أصبح لهذا الحاكم العام سلطات الوزارة في نفس الوقت ، ولم يعد لوزير الحربية إلا التوقيع على المراسيم التي يصدرها هذا الحاكم . كان المارشال راندون قد حاول إقامة هذا النظام عندما كان حاكماً عاماً للجزائر . ولكن الامبراطور اختار المارشال يلبسيه ، دوق ملاكوف لهذا المنصب . واحتفظ لRANDON بمهمة التوقيع على المراسيم ؛ إذ انه أصبح وزيراً للحربية .

كان يلبسيه من الضباط الذين خدموا في الجزائر منذ سنة ١٨٣٠ وكان من تلاميذ بوجو ، ومن معتنقي آراءه في الاستيطان والاستعمار . وظهر الموقف وكأنه يسير نحو إرضاء الأوروبيين وحل مشاكلهم ولكن الحاكم الجديد كان يعتمد على المظاهر ولا يرغب في إرهاب نفسه بالعمل ؛ وكان الأوروبيون لا يعرفون حداً أقصى لمطالبهم . وهكذا استمر الموقف في تعقيده ، وإن استمر في تطوره في صالح الأجانب وعلى حساب أبناء الشعب .

وظهرت في خلال ذلك العصر كمية كبيرة من المطبوعات والمقالات المعادية للاستعمار ، والتي طالبت بترك الجزائر لأبنائها وفضحت جرائم المستعمرين والمستوطنين . وظهر أن نابليون الثالث نفسه قد تأثر بهذه الحركة ، حينما كتب رسالته الشهيرة إلى المارشال يلبسيه في ٦ فبراير سنة ١٨٦٣ . عارض نابليون الثالث سياسة التوطين ومنح الأراضي الزراعية مجاناً للأوروبيين ، وحضور المستوطنين المعوزين الفقراء ، وتدخل الدولة لحمايتهم . وأشار إلى ضرورة فتح الباب أمام رؤوس الأموال الأوربية ، ورجال الأعمال والصناعة ؛ وإلى ضرورة ترك الفلاحة للوطنيين . كما شرح أن عملية حصر الأراضي لا تهدف إلى انتزاعها من أيدي أصحابها وإعطائها للمستوطنين ، بل تهدف إلى تقسيم هذه الأراضي إلى قرى ، وإقامة الملكية الفردية فيها ، حتى يتمكن الأهالي من التصرف

فيها كيفما يشاءون . وختم رسالته بجملة هامة تذكر أن الجزائر ليست مستعمرة « بل مملكة عربية » ، وأن من حق الأهالي ، مثل المستوطنين ، الحصول على حمايته ، إذ أنه امبراطور العرب ، في الوقت الذي هو فيه امبراطور الفرنسيين . وظهر أن نابليون يرغب في تنظيم الجزائر في دولة خاصة مستقلة ترتبط بفرنسا بروابط سياسية ، رغم تميزها عنها . ولكن هذا الخطاب أثار ثائرة المستوطنين . وبدلاً من أن تعمل الحكومة العامة على تهدئة الخواطر ، نجد أنها تنضم إلى هذه الحركة ، وتظهر تدميرها من سياسة الإمبراطور . وظهرت كتابات استعمارية معادية للوطنيين ، تذكر أن الفرنسي يستطيع أن ينتج من قطعة الأرض ستة أضعاف ما يمكن للجزائري إنتاجه . وذكرت أنهم حضروا إلى الجزائر بناء على تشجيع الحكومة وأنه لم يجد جديد يحتم سياسة التخلي عنهم والدفاع عن مصالح الوطنيين . وطالب بالدفاع عن حقوق الأبناء الشرعيين لفرنسا ، وهم المستوطنين ، قبل الدفاع عن حقوق أولئك اللقطاء ، وهم الجزائريون .

كلف نابليون الثالث وزير حرييته بإعداد مشروع بقانون يعطي القبائل حق ملكية الأراضي التي تحتلها وتقيم فيها ، حتى ولو كانت حقوقها عليها عسرفية . وأعد مجلس الدولة « قانوناً أساسياً » لهذا الغرض ؛ وناقشه مجلس الشيوخ منذ يوم ٨ أبريل سنة ١٨٦٣ .

وحاولت الحكومة أن تهدىء من ثورة المستوطنين وتؤكد لهم أن هذه العملية تهدف في الحقيقة إلى مصالحهم وأنها ستواصل توزيع الأراضي عليهم ، وأن عملية حصر ملكية أراضي العرب لا تتعارض مع نزع ملكية أجزاء منها ، بالطرق القانونية ، وإعطائها للمستعمرين . وكانت فرنسا هي التي تضع القوانين بالشكل الذي يحلو لها . ولكن الاستعماريين وجدوا أن هذا القانون لا يفي بحاجاتهم ولا يؤكد أو يضمن بقاء الجزائر فرنسية ؛ إذ أنه لا يشتمل على أي

مادة تنص على تشجيع هجرة الفرنسيين وإقامتهم في الجزائر رغم أنها أنجح وسيلة للاحتفاظ بالجزائر تحت الحكم الفرنسي . كما لاحظوا أن هناك تسعة ملايين هكتار في أيدي العرب ، فذكروا أن مليونين تكفي للوطنيين ، وطلبوا من الحكومة أن تشاركهم على الأقل ، في ملكية السبعة ملايين الباقية ، إن كانت ترغب في معاملتهم بكرم ؛ وإلا ، فعليها مصادرتها نهائيا ، إن كانت تعمل لمصلحة أبنائها الفرنسيين . وبعد هذه المناقشات الثائرة التي أظهرت نوايا الفرنسيين في الجزائر ، وافق مجلس الشيوخ على هذا المشروع بقانون . وهو يأمل الحصول على امتيازات أخرى في دورة جديدة .

أعلن القانون الأساسي الصادر في ٢٢ أبريل سنة ١٨٦٣ أن القبائل الجزائرية تمتلك الأراضي التي تقيم فيها وتستغلها ، وكلف الإدارة المحلية بتحديد الأراضي التي تسكنها كل قبيلة ؛ ثم توزيعها على القرى المختلفة الموجودة عليها ؛ ثم العمل على إقامة الملكية الفردية بين أبناء القرية الواحدة ، كلما أمكن ذلك .

وسمح هذا لرجال الاستعمار بطبيعة الحال باستخدام وسائل قضائية خاصة ، لشراء قطع أرض من ملاكها الجزائريين ، بعد أن كان الأمر صعبا في ظل الملكية المشتركة أو الشائعة . وجاء هذا القانون من الناحية الاجتماعية لكي يؤثر في البناء الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر ، إذ أنه حطم القبائل ، وقضى على الإطارات والقيادات المحلية ، وقضى على روح الاشتراكية والتعاونية بين العرب ، وجعلهم خاضعين لسلطة الإدارة الفرنسية مباشرة . ادعى الفرنسيون أنهم يعملون على حماية الجزائريين من الارستقراطية والاقطاع الموجودة في بلادهم ولسكنهم لم يذكروا أنهم سعوا إلى القضاء على القيادات الوطنية ولم يضعوا أي تشريع يحد من ملكية الأجانب لأي مساحة من الأرض الزراعية هناك . وهكذا نرى أن هذا القانون الأساسي ، الذي ادعى المستعمرون المتطرفون أنه يحمي

الجزائر ، قد هدف في حقيقة الأمر إلى تحطيمه وإخضاعه نهائيا للاستغلال الأجنبي ، دون أن يترك أية فرصة أو إمكانية للتجمع وتنظيم الصفوف والمقاومة .

ولقد واصل المستوطنون الفرنسيون شكاياتهم من هذا القانون وطالبوا بإدماج الجزائر كليا في فرنسا ، وتطبيق القوانين واللوائح السارية فيها على هذا القطر العربي . وساعد تعيين الجنرال مكماهون ، دوق ماجنتا ، في منصب الحاكم العام في أول سبتمبر سنة ١٨٦٤ هذه العناصر الاستعمارية . وكتب مكماهون بنفسه إلى الإمبراطور مدافعا عن آرائهم . فصمم نابليون الثالث على زيارة الجزائر مرة جديدة في ربيع سنة ١٨٦٥ .

وصل نابليون الثالث إلى الجزائر في يوم ٣ مايو ، وأعلن الفرنسيين اغتباطه لعودته لهذه الأرض ، التي ستظل دائما فرنسية !! وأكد تأييده لهذه العناصر التي تعمل على خلق « فرنسا جديدة » فيما وراء البحار . ثم أعلن أنه يتفاوض مع كبار الشركات الرأسمالية وأنه قد أعد مائة مليون فرنك للأشغال العامة في الجزائر ، ومائة مليون فرنك أخرى لتشجيع حركة الاستيطان والاستغلال . ووعده بالاحتفاظ بمليون ونصف مليون فرنك من الغرامة الحربية المفروضة على رجال القبائل لدفع تعويضات للمستوطنين . ثم وجه نابليون خطابا آخر مترجما إلى الجزائريين ، أشاد فيه بشجاعتهم وبسالتهم في الحرب وأخذ عليه المستوطنون والمستعمرون أنه لم يذكر أي شيء عن الجيش الفرنسي وشجاعته ، وكان الإمبراطور في حقيقة الأمر يخرى الجزائريين على الخدمة في القوات العسكرية الفرنسية .

ثم عاد نابليون الثالث إلى فرنسا في أوائل شهر يونيو ، بعد أن زار مناطق

مختلفة من الجزائر ، واستمع إلى آراء المستوطنين ، وبعض آراء الجزائريين الذين استعانت بهم الإدارة الاستعمارية . وكتب نابليون خطابا إلى مكاهون شرح فيه وجود اتجاهين في الجزائر ، الأول يقول بأن اتتعاش الاستيطان لن يحدث إلا على حساب الوطنيين ، والثاني يذكر أن الدفاع عن الوطنيين يتطلب وقف عملية الاستيطان . ووجد الإمبراطور أنه من الواجب التوفيق بين مصالح كل من المستوطنين والأهالي ، لوقف هذا النزاع وتجنب الصدام بينهما . ذكر الإمبراطور هذه المرة أن الجزائر هي مملكة عربية ، ومستعمرة أوروبية ، ومعسكر فرنسي في نفس الوقت . يجب معاملتها على هذا الأساس من حيث السياسة تجاه الأهالي ، وتجاه المستوطنين ، ومن الناحية الاستراتيجية .

أما فيما يتعلق بالسياسة تجاه الوطنيين فإن نابليون الثالث قد اقترح أولا : — إعلان كل العرب «رعايا» فرنسيين ، مادامت الجزائر أرضا فرنسية ، ولكن مواصلة حكمهم طبقا لقانون الأحوال الشخصية الاسلامي إلا هؤلاء الجزائريين الذي يقبلون تطبيق قانون الأحوال الشخصية الفرنسي عليهم ، فيمكنهم الحصول على حق «المواطن» الفرنسي .

ثانيا : — إعلان قبول الجزائريين في كل الوظائف العسكرية في الإمبراطورية الفرنسية وفي كل الوظائف المدنية في الجزائر .

ثالثا : — تطبيق القانون الأساسي الصادر في عام ١٨٦٣ بحذافيره .
وأما فيما يتعلق بحركة الاستيطان ، فإن نابليون الثالث قد أرجع عدم نجاحها ونشاطها إلى ابتعادها عن المبادئ الأساسية للاقتصاد السياسي ، من حرية التعامل والتنظيم . فاقترح الإمبراطور تركيز الأوربيين في المناطق القريبة من الساحل ، بدلا من توزيعهم على كل الجزائر . وعارض في مسألة إنشاء المستعمرات الزراعية ، وتوطين الأوربيين فيها بجانا .

وأما من الناحية الاستراتيجية فإن نابليون الثالث قد عاد إلى آراء يوجو ، فأوصى بتقليل عدد النقاط العسكرية ، وترك الأمور الدقيقة إلى ضباط « الشئون العربية » ، ذوى الخبرة في معاملة الأهالي ، على أن يخضعوا للقيادة العسكرية ، ولا يقوموا بالإدارة ، بل بالأعمال السياسية . وأخيرا فإن الامبراطور قد أوصى بزيادة عدد الكتائب من أبناء الجزائر ، واستغلالها محل الكتائب الفرنسية ، كلما أمكن ذلك . وهكذا رسم نابليون الثالث أمر استقلال القوى البشرية الوطنية الجزائرية ، ووضعها في خدمة الامبراطورية الفرنسية ووجه الفرنسيين إلى العمل على الاستغلال التجاري والصناعي . بدلا من الاقتصار على الاستغلال الزراعي .

ولم يرض رجال الاستعمار والمستوطنون عن هذا الخطاب ، ورموا فيه دفاعا عن حقوق العرب ، ووقف لعملية الاستيطان . وكان مكاهون من بينهم . وانضم إلى هذه الحركة الدوق دومال ، الذي كان يرغب في الحصول على العرش مرة أخرى لأسرته . واتهم نابليون الثالث بالسير وراء سراب « المملكة العربية » بدلا من العمل على تحقيق مصالح فرنسا الامبراطورية .

ولكن الحكومة الفرنسية أصدرت قانونا أساسيا في ١٤ يوليو سنة ١٨٦٥ . لتحديد « الوضعية الشخصية » للجزائر . أعلنت المادة الأولى منه أن الأهالي المسلمين فرنسيون ؛ ولكنهم سيظلون خاضعين للشريعة الإسلامية . فيمكن قبولهم في خدمة القوات الحربية والبحرية ، ويمكن العهود اليهم بالوظائف المدنية في الجزائر ، ويمكن إذا طلبوا ، أن يحصلوا على حقوق المواطن الفرنسي . وأعطت المادة الثانية نفس الحق ليهود الجزائر .

وهكذا عمل القانون الأساسي الأول الصادر في عام ١٨٦٣ على تحديد حق الملكية

وعمل القانون الثانى الصادر فى عام ١٨٦٥ على تحديد «جنسية» الجزائريين . وتعتبر كل منهما خطوة هامة فى تاريخ السياسة الفرنسية فى الجزائر . ولكن من الملاحظ أن العرب لم يتقدموا لطلب تطبيق قانون الأحوال الشخصية الفرنسى عليهم . بل احتفظوا بالشريعة الإسلامية ، كسلاح قومى أمام خطر التجنيس المسيحى . أما اليهود فقد رحبوا بهذه الجنسية الجديدة للحصول على امتيازات اقتصادية فى الجزائر ، وفى فرنسا نفسها .

وكان هذا القانون بداية لسياسة تفرقة دينية بين أهالى الجزائر ويسمح لفرنسا بهضم أبناء هذا القطر الذين يقبلون التجنيس ، ويضعف المعسكر الوطنى ، من نواح مختلفة .

ولقد ساعدت الحكومة الفرنسية فى هذه الفترة كبار الشركات الاستغلالية على العمل فى الجزائر ، فتمت «الشركة الجزائرية العامة» ، مثلاً مائه ألف هكتار من الأراضى الزراعية ، معظمها فى منطقة قسطنطينة ، بسعر فرنك واحد للهكتار ، وأعطت هذه الشركة للحكومة قرضاً بمبلغ مائة مليون فرنك ، وتعهدت باستخدام مبلغ آخر مماثل فى العمليات التجارية والصناعية . وكان لهذه الشركة المحق فى استخدام هذه الأراضى كما يحلو لها ، من إيجار وبيع ، أو استغلال فى عملية الاستيطان وبالشروط التى ترغب فيها . ولا تزال هذه الشركة تحتفظ حتى الآن بمساحة ٧١ ألف هكتار فى المنطقة ، رغم اتخاذها اسم «الشركة الجزائرية» .

واستغلت فرنسا الجزائر فى زراعة القطن ، وخصوصاً فى وقت الحرب الأمريكية ، كما استغلتها فى زراعة الطباق ، وفى تصدير زيت الزيتون . وجاء قانون ١٧ يوليو سنة ١٨٦٧ متمماً لقانون سنة ١٨٥١ الخاص بالاتحاد الجمركى بين البلدين . ورفضت فرنسا فرض أى رسوم جمركية على وارداتها من الجزائر ، حماية لمصلحة المستهلك الفرنسى . ورفضت أى رسوم على صادرات فرنسا للجزائر ، إقفاً للبواب أمام

الواردات من الدول الأخرى ، وضمنا لتوزيع منتجاتها هي في الجزائر ، دون
أى منافسة خارجية .

ونكبت الجزائر في عهد الامبراطورية الثانية بمجاعة شاملة في سنتي ١٨٦٧، ١٨٦٨
نتيجة لقلة الامطار ، وفساد المحصول ، ثم هجوم الجراد . وصحب ذلك زلزال
ثم وباء الكوليرا والتيفوس . وأخذ الأهالي يهيمون بحثا عن القمح أو العشب
لحيواناتهم . وتذكر الاحصاءات الرسمية أن الجزائر قد فقدت ما يزيد على ٣٠٠.٠٠٠
نسمة في هاتين السنتين . وادعى الفرنسيون الشفقة بالوطنيين ، ورصدت الحكومة
مبلغا يقل عن مليوني فرنك ونصف مليون ، لإغاثة هذا الشعب ؛ وكانت وقد
أجبرت منطقة القبائل وحدها في عام ١٨٦٥ على دفع غرامة حربية تبلغ مليوني
فرنك .

وكانت هذه المجاعة وسيلة اتخذها رجال الدين الكاثوليكي في الجزائر ، وخصوصا
المنسنيير لافيجيرى Mgr. Lavigerie ، لتأسيس جماعة «الآباء البيض» والعمل
على تحويل الاطفال العرب الأيتام ، إلى المذهب الكاثوليكي . وكان لافيجيرى
من بناء الامبراطورية الفرنسية ، وله تاريخ معروف في حوادث لبنان سنة
١٨٦٠ ، وسيلعب دورا هاما بعد ذلك في احتلال فرنسا لتونس . وكان يعتقد
أن أهم وسيلة يمكن لفرنسا أن تهضم بها الجزائر ، هي النشاط في تحويل عدد من
المسلمين إلى الكاثوليكية . ثم أنشأ بعد ذلك جماعة «الآخوات البيض» لتسهيل
الاتصال بالنساء الجزائريات ، ونجح الكاثوليك في جمع عدد من هؤلاء الاطفال
العرب ، واحتفظوا بهم في أديرتهم ثم أقطعوهم مساحات صغيرة من الأراضى ،
يعملون بها في وادى الشليف ، وتعرف سلالتهم حتى الآن «بالعرب المسيحيين» .
ولقد حاولت حكومة نابليون الثالث في آخر أيامها ، وضع دستور خاص

بالجزائر ، طبقا للمادة السابعة والعشرين من دستور الامبراطورية ؛ وإكالا للقانونين الاساسيين الصادرين في سنتي ١٨٦٣ و ١٨٦٥ . وكلفت بهذا العمل لجنة خاصة من مجلس الشيوخ ، وأشارت عليها برعاية مصالح المستوطنين . وعرفت هذه اللجنة باسم أرمان بهيك Armand Béhic . وجاء هذا المشروع مدافعا عن مصالح الفرنسيين وعاملا على مد سلطة الحكم المدني في الجزائر والاحتفاظ بالمناطق العربية تحت حكم العسكريين ؛ وحاول تطبيق نظام لامركزي ؛ دون نص على استقلال الجزائر المالي . ولم ينشر هذا المشروع رغم أن المطبعة الامبراطورية في باريس طبعت نسخا عديدة منه . ولكن محتوياته تسربت إلى علم النواب والشيوخ المهتمين بشئون الجزائر والاستعمار . وأرسلت الحكومة نسخة منه إلى مجلس الدولة لصياغته ، في يناير سنة ١٨٧٠ . ولكن هذه الصياغة لم تتم . إذ أن الامبراطورية اختفت تحت أقدام الجنود الالمان واختفى معها مشروع سياسة اللامركزية في الجزائر ؛ وجاءت الجمهورية الثالثة بسياسة الادماج .

(٣) تجارب الجمهورية الثالثة: —

سادت الفوضى فروع الإدارة الفرنسية في الجزائر نتيجة لسقوط الامبراطورية وعمدت حكومة تور الجمهورية إلى كريميه اليهودي بتصرف شئون الجزائر . كان كريميه يعرف هذه البلاد ، وله ارتباطات خاصة معروفة مع بعض أهاليها ؛ وكانت له علاوة على ذلك مبادئ تخدم مصالح فئات خاصة ، وعلى حساب الشعب الجزائري . فعمل كريميه على القضاء على الحكم العسكري في شمال الجزائر ، وعلى إدماج الجزائر ، كليا في فرنسا .

ظل كريميه متوليا سلطته لمدة خمسة أشهر ، أصدر فيها ما يزيد على الخمسين مرسوما . لم تستطع الحكومة تنفيذ كثير منها ، واضطرت إلى إلغاء بعضها بعد

أن أصدرته . كان من أشهرها المرسوم الصادر في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٠ والذي قضى بإلغاء مناصب الحاكم العام ووكيله والسكرتير العام والمجلس الأعلى في الجزائر ، ونص على أن الجزائر تشتمل على ثلاث مقاطعات بما يزيد عدد مقاطعات الجمهورية الفرنسية إلى ٩٢ ؛ وأصبحت كل هذه المقاطعات متعادلة من وجهة النظر الإدارية ، وتخضع لنفس النظام ؛ إلا أن مقاطعات شمال إفريقيا خضعت « لحاكم عام مدني » قبل اتصالها بوزير الداخلية الفرنسي . وأعطى هذا القانون حق الانتخاب المطلق للفرنسيين المقيمين في الجزائر ، بنفس الصورة المعطاة في فرنسا نفسها . وسيجد المستوطنون الفرنسيون أن هذا النظام لا يعطيهم امتيازات كافية فيما وراء البحار ، وسيعملون على تغييره في المستقبل ، بشكل يزيد من حقوقهم على حقوق الفرنسيين في فرنسا .

وصدرت في نفس اليوم مرسوم آخر يقضى بمنح كل يهود الجزائر صفة « المواطن الفرنسي » بدون قيد ولا شرط . كسبت فرنسا ٣٣ ألف يهودي جزائري بهذا المرسوم ، وحصلت بذلك على قوة جديدة يمكن إضافتها إلى قوة المستوطنين الفرنسيين في هذا القطر ، لكي تواجه بها العرب وأهالي البلاد الأصليين .

وكان انهزام القوات الفرنسية أما القوات البروسية والقضاء على الامبراطورية ، وتلك الفوضى التي سادت الإدارة الفرنسية في الجزائر بعد الحرب السبعينية ، أسباباً أدت إلى ثورة الجزائر الكبرى سنة ١٨٧١ ؛ وجاءت مراسيم كريميه لتنظيم الإدارة وإطلاق يدرجال الاستعمار في هذا القطر ثم تجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية ، وإعطائهم حق التحكم في العرب ، تضيف إلى هذه الأسباب السابقة ، وتساعد على إزدياد شغب الثورة وتأججها ولقد شرحنا (في الفصل السابق) كيف عملت فرنسا على إظهار قوتها العسكرية أمام شعب الجزائر الثائر ، بعد أن

فشلت في إظهارها أمام الغزاة الألمان ، وفي الدفاع عن بلادها وشرفها . وتحولت مركبات النقص في نفوس الفرنسيين ، أمام الألمان ، إلى مركبات عظمة وقوة أمام الشعب الجزائري المجاهد . وكرست فرنسا كل قوتها لكبت حركة ذلك الشعب التحررية ، حتى أضعفته وأخضعته لقوة الحديد والنار ، وأخذت في فرض الغرامات العسكرية عليه ؛ لكي يساهم بطريق غير مباشر ، في دفع التعويضات العسكرية التي فرضتها ألمانيا على فرنسا .

وكما ازداد شعور فرنسا بالضعف في أوروبا ، إذ دادت معاملتها للأهالي سوءاً في الجزائر . وستختفي كليات الشرف العسكرية ، والمملكة العربية ، لكي يحل محلها الانتقام والغدر والخسة . وسيجد الفرنسيون أن هذا التصرف طبيعي من جانبهم ، وهم لا يعلنون العوامل النفسية العامة التي ساعدت عليه ، وتحول شعورهم بالضعف من حالة الشعور إلا حالة اللاشعور ، بشكل يؤثر في اتجاههم العام

وشجعت حكومة الجمهورية الثالثة حركة الإستيطان في الجزائر ، وحركة توزيع الأراضي على القادمين الجدد . وبعد حركة التوطين العسكرية في عصر ملكية يوليو ، والإستعمار الرأسمالي الذي ساد في عصر الإمبراطورية الثانية ، عملت حكومة الجمهورية الثالثة على توطين عدد كبير من الفرنسيين في الجزائر . وأرادت فرنسا ، في هذه الناحية ، أن تقنع نفسها بزيادة مساحتها بعد أن فقدت الألزاس واللورين . وزاد تعداد الشعب الفرنسي ، بعد أن انخفضت نسبة المواليد في فرنسا نفسها .

وانتهزت الحكومة الفرنسية فرصة القضاء على ثورة الجزائر الكبرى ، لكي تزيد من مساحة الأراضي التي في أيدي العناصر الفرنسية ، فصادرت مساحات واسعة من أجود الأراضي الزراعية ، بلغت نصف مليون هكتار ، وضمتها إلى

ممتلكات الحكومة ، تمهيداً لتوزيعها على العناصر المستوطنة الجديدة. كما استخدمت الغرامة الحربية التي أجبرت العرب على دفعها ، في توزيع مبالغ محترمة على المستوطنين ، باسم التعويض ، والعمل على تشجيعهم على البقاء دون خوف من الجزائريين . فانتقلت ملكية قرى عربية بأكملها إلى أيدي الحكومة ، فأخلتها من سكانها ، دون قيد أو شرط ، أو تفكير في مستقبل أبناء البلاد ، ومنحتها للفرنسيين الجدد ، مع مكافآت مالية ، لم يحلوا بالحصول عليها إذا ما بقوا في فرنسا .

وعكست فرنسا تلك الذلة والمسكنة التي أملت عليها ألمانيا في معاهدة فرانكفورت ، إلى تحكم وسيطرة تجاه الجزائر وأهلها . وأصدرت سلسلة من التشريعات تقضي بمنح أبناء الألاس واللويين الذين يرغبون في الاحتفاظ بحسبهم الفرنسية ، إقطاعات زراعية في الجزائر ، وفي حدود مائة ألف هكتار . وسمحت بتملك الفرنسيين للأراضي الزراعية في الجزائر ، بعد تسع سنوات من استغلالها ، وفي نظير إيجار اسمي ، يبلغ فرنكا واحداً عن كل هكتار في السنة ودون دفع أي ضرائب . وأخذت فرنسا في تشجيع أبناء هاتين المقاطعتين على الذهاب إلى الجزائر . وكان معظم من قبل هذه المغامرة ، من عمال المصانع ومن المعدمين ، وعن ليست لهم أية خبرة بالفلاحة . وتشبه هذه التجربة ، تجربة استخدام العمال والصناع الباريسيين في عام ١٨٤٨ ؛ إلا أنها نجحت أكثر منها ، نظراً لتعاون الروح الوطنية الفرنسية ، أمام الألمان ، في مساعدة هؤلاء المستوطنين الجدد بكل ما تسمح به الوسائل .

وشجعت فرنسا كذلك الهجرة من مقاطعات الجنوب والبحر الأبيض المتوسط صوب الجزائر . ومنحت هؤلاء المستوطنين إقطاعات مجانية ، بجانب إقطاعات أبناء الألاس واللوير . ولكنها خشيت من فشل هذه التجارب ، وكانت تعلم بعدم خبرتهم بهذه الحياة الزراعية ، فشجعت الجزائريين على البقاء والعمل على هذه الأراضي التي منحتها للسادة الجدد ، وأقطعت بعض الجزائريين الموالين لها

مساحات صغيرة مجاورة ، تشجيعاً لهم على خدمة أراضي الأوربيين ، وعلى دعوة غيرهم من الجزائريين للعمل ، كأجراء ، تحت إشرافهم . وادعت فرنسا بعد ذلك أنها عملت لصالح أبناء البلاد ، ولكنها اختارت العناصر « المرنة » واستغلتها في دعوة غيرها من الجزائريين ، لتفليح الأرض للهلاك الفرنسيين غير المتمرنين .

وواصلت حكومة الجمهورية الثالثة تطبيق سياسة تحديد ملكية أراضي الجزائريين ، وإقامة الملكية الفردية بدلاً من الملكية الجماعية أو الشائعة ؛ طبقاً للقوانين التي صدرت في عصر الإمبراطورية الثانية . ولكنها حورت من طرق التنفيذ ، بشكل يسمح لها وللفرنسيين بوضع المشاكل والمصاعب أمام الجزائريين ، ويعطى للمستوطنين وأصحاب رؤوس الأموال الأوربيين فرصة للتلاعب ، وللحصول على أراضي الجزائريين بأبخس الأثمان . فأصدرت القانون المعروف باسم « قانون فارنييه » ، في عام ١٨٧٣ ، « لفرنسة » الأراضي الجزائرية ، وإعطاء صكوك الملكية للجزائريين الذين ثبتت ملكيتهم ، بعد تحقيق رسمي ، لأي أجزاء من الأرض . وجاء قانون سنة ١٨٨٧ ، ويؤكد امتيازات الفرنسيين في الجزائر .

ادعى الفرنسيون أنهم يحرمون الجزائريين من تعنت وتحكم رؤساء العشائر والقبائل في الملكية العامة . ولسكنهم بدواً في إجراءات معقدة وطويلة ، مكنت رجال الإدارة الفرنسية من التلاعب في صالح العناصر التي تقبل التعاون معهم ، وضد مصلحة الوطنيين . كما أن صكوك الملكية لم تحدد مكان الأرض التي يملكها الجزائري ، بل نصت على مساحتها ، واسم الدوار أو القرية الموجودة بها ، وفتح الباب للادعاءات والمشاكل القضائية . وكانت هذه العملية في حد ذاتها تكلف الجزائريين مالا طاقه لهم به . إذ أن رسوم التسجيل لملكية الهكتار الواحد بلغت سبعة فرنكات ، في الوقت الذي بلغت فيه قيمة الهكتار عشرين فرنكاً فقط . وأجبر الجزائريون على دفع رسوم التسجيل بالعملة الفرنسية ، وكانت هذه

العملة غير متوفرة لديهم ؛ خصوصاً بعد دفع الغرامة الحربية في آخر عام ١٨٧١ .
ففتحت فرنسا الباب على مضراغيه للرايين الفرنسيين واليهود ، لإقراض
الجزائريين بأرباح باهظة ، هددت بالتالي بعدم تمكنهم من سدادها وبضياع
أراضيهم في المزاد العلني ، دون أن يقدر الجزائري الآخر على شرائها ؛ فحصل
عليها الفرنسيون بأبخس الأثمان .

ولقد استفاد رجال الأعمال الفرنسيون من هذه الحالة فاشتروا قطعاً صغيرة من
الأراضي الزراعية في مختلف القرى ؛ ثم بدأوا الدعوى والمشاكل القضائية مع
الآهالي ، وطالبوا بتقسمة الأراضي ، أو تحديدها ؛ وارتفعت قيمة الرسوم القضائية
على كاهل الجزائريين بشكل يسمح للفرنسي بالحصول على كل أراضي القرية ، نظير
سداد هذه الرسوم ، واتعاب الحمامة ، والتعويض . وكانت عملية دمار للاقتصاد
الجزائري ، شنها الفرنسيون وهم يستندون إلى عملتهم ، وإلى ارتفاع قيمة هذه
العملة في الجزائر ، وشحتها في أيدي أبناء البلاد ؛ كما استندوا إلى عدم معرفة
الجزائريين بالقانون الفرنسي ، وإلى خراب ذمم عدد كبير من رجال الإدارة
الفرنسية في الجزائر . وضاعت ملكية مساحات واسعة من الأراضي الزراعية
من أيدي الجزائريين ، دون أن يعقب على ذلك أي فرنسي ، من أولئك الذين
ادعوا العمل للحفاظ على حقوق الجزائريين أمام الرؤساء والشيوخ التقليديين .
وتمت عملية تحويل جزء هام من اقتصاد الجزائر من أيدي الوطنيين إلى أيدي
المستعمرين ، تحت ستار إدخال المدينة في الجزائر ، وتطبيق القانون الفرنسي عليها .
واستمرت حكومة الجمهورية الثالثة في العمل على « إدماج » الجزائر في فرنسا ،
فأنشأت « المجالس العامة » في المقاطعات الجزائرية ، وأصبح للفرنسيين الحق
في انتخاب ممثلين عنهم فيها ؛ أما الجزائريون فوضعوا لنظام الاختيار والتعيين
من رجال السلطات الفرنسية . وبطبيعة الحال ، كان معظم الجزائريين في هذه

المجالس من بين السعاة والفراشين في أروقة الادارة الفرنسية . وادعت فرنسا بعد ذلك أنهم يمثلون أبناء البلاد . ولم يكن لهم بطبيعة الحال أى حق فى التصويت خصوصاً فى المسائل المالية . وهى الاختصاص الوحيد لهذه المجالس .

وواصلت هذه الحكومة سياسة الادماج بإصدار مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨١ ، الذى قضى بإلحاق كل فروع الادارة الجزائرية ، حتى القضاء الشرعى ، بالوزارات المختصة بباريس . فلم يعد الحاكم العام إلا ممثلاً لفرنسا ، وتوزعت اختصاصات وزير الداخلية الفرنسى الخاصة بالجزائر ، على كل زملائه فى الوزارة الفرنسية . وكان هذا نتيجة لمجهودات النواب الفرنسيين ، من الجزائر ، فى برلمان باريس ، وأرادوا به مناقشة شئون الجزائر مباشرة مع الوزراء المختصين ، وفى الجوارب الأوروبى ، بعيداً عن الحاكم العام الذى يعرف ألا عيهم وسوء نياتهم . خفضت شئون الجزائر لتحكم صغار الموظفين فى الادارات الباريسية المختلفة ، والذين لا يعرفون الكثير عن شئون شمال إفريقيا .

ثم ادعى الفرنسيون أن الجزائريين غير مسجلين فى « سجل الأحوال المدنية » ، مما لا يسمح لهم بالحصول على صكوك ملكية أراضيهم طبقاً للقانون المدنى الفرنسى . فبدأوا فى إنشاء سجل للأحوال المدنية لهم . ثم استندوا إلى هذا السجل وإلى تطبيق القانون المدنى الفرنسى على الجزائريين فى شئون الملكية ، لنزع السيادة القضائية من القضاة المسلمين ، وإعطائها « لقاضى المصالحات » .

وسمح هذا ، للإدارة الفرنسية بتعيين عدد كبير من صغار خريجي كليات الحقوق الفرنسية ، فى الجزائر ، كانوا لا يعلمون الكثير عن الشريعة الإسلامية ، ولا يمكنهم فهم لغة أبناء البلاد المتخصصين أمامهم .

وحاولت الحكومة الفرنسية إنشاء صندوق عام للأراضى الزراعية فى الجزائر ،

يتولى الاشراف على عمليات نزع ملكية أراضي الجزائريين الذين لا يملكون دفع مصاريف التسجيل ، أو الرسوم القضائية ، في منازعاتهم مع الفرنسيين ؛ ثم يتولى توزيعها أو بيعها بالمزاد العلني . ولكن رجال الاستعمار الفرنسي هاجموا هذا المشروع بدعوى الدفاع عن حقوق الجزائريين ؛ وكانوا في حقيقة الأمر يرغبون في القضاء على هذا الوسيط الذي يضع نفسه بينهم وبين الجزائريين ولا يوافقون على بيع هذه الأراضي بالمزاد العلني ، الذي يعمل على رفع اثمانها ، في الوقت الذي يمكنهم فيه الحصول عليها مباشرة ، نظير « تعويضاتهم » التي يطالبون بها . وكان التفاهم بين هؤلاء المستعمرين أمام هذه العمليات ، أمراً معروفاً ، فإذا كان « ديبون » يحاول نزع ملكية أراضي قرية معينة ، فإن « موريس » لن يتدخل في الأمر ويرفع الأسعار ، نظير عدم تدخل الأول في العمليات التي يقوم بها الثاني في قرية مجاورة . ونفذ كل هذا باسم الدفاع عن حقوق الجزائريين ، وإثبات حقوق ملكيتهم أمام القانون ، وباسمه .

وتعتبر فترة الجمهورية الثالثة هامة من حيث استغلال الفرنسيين الاقتصادي للجزائر ، وإدخالهم زراعة الكروم ، وبالتالي صناعة النبيذ ، في هذا القطر الاسلامي . وجاء هذا بطبيعة الحال على حساب إنتاج القمح وهو الغذاء الأساسي لأبناء البلاد .

ثم رأى الفرنسيون أن سياسة إلحاق إدارات الجزائر المختلفة بالوزارات المختصة في باريس يخدم أغراض البعض ، ولا يفي بحاجات الجميع . فقامت حركة في البرلمان الفرنسي منذ عام ١٨٩٠ ، وحاولت تغيير المرسوم الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨١ . وتقدم أنصار هذه الحركة باقتراحات مختلفة ، فاضطر البرلمان إل تكوين لجنة خاصة لدراسة هذه المشكلة ، وضعها تحت رئاسة جول فيري ، ذلك الرجل الذي نجح في إقامة الامبراطورية الفرنسية الثالثة ، وضم الى بلاده

كلا من تونس ومدغشقر والهند والصينية . وقامت هذه اللجنة بالاستعلام عن الإدارة الجزائرية ، ثم تقدمت باقتراحات لزيادة سلطة الحاكم العام وإقامة نظام تمثيلي في الجزائر ، وتطبيق نظام اللامركزية على إدارة هذا القطر . ولم يكن معنى إقامة النظام التمثيلي ، إعطاء العرب نفس حقوق الفرنسيين ، ولكنه هدف إلى اختيار بعض العناصر الجزائرية « المرنة » تمويهاً على من يتكلمون باسم الحرية ، أو يجاهدون في سبيلها . ولم يبت البرلمان الفرنسي في هذه المسألة في عام ١٨٩٣ - واستمر الحال على ما هو عليه حتى قامت حركة أخرى في عام ١٨٩٦ ، وأثارت نفس الموضوع ، وانتهت بالتصويت على قرار يدعو الحكومة ، في ١٠ نوفمبر ، إلى إعادة تنظيم الجزائر ، وإلغاء مرسوم سنة ١٨٨١ ، وتقديم مشروع بقانون يزيد من سلطة الإدارة ، ويضع الأسس التي ينتخب طبقاً لها المجلس الأعلى الجزائري ، وينظم مباشرة هذا المجلس لسلطاته . وصدر هذا المرسوم في ٣١ من ديسمبر سنة ١٨٩٦ . وألغى الحاق الإدارات الجزائرية بوزارات باريس ووسع من سلطات الحاكم العام ، وأصبح أساساً لحركة الاستغلال الاستعماري الكبرى ، التي ستقوم بها فرنسا في الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

وتسبب مشروع المجلس الجزائري في قيام مشاكل عنيفة في شمال إفريقية بين اليهود والمستوطنين الأوربيين والوطنيين الجزائريين . ذلك أنه أعطى لليهود حقوقاً لم يتمتع بها الجزائريون . وهددت سيطرة المستوطنين على هذا القطر . كان اليهود يسيطرون على جزء هام من تجارة الجزائر ، وأصبحوا مواطنين فرنسيين طبقاً لقانون كريمة في عام ١٨٧١ . وظهر أن رؤوس أموالهم وحقوقهم السياسية الجديدة ستجعل منهم عنصراً متفوقاً ومسيطرأ على الجزائر . وشعرت العناصر الأوربية المستوطنة بهذا الخطر وخصوصاً الأسبانيون الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية كذلك . وازداد التنافس بينهما وأخذت كل من المجموعتين

في مهاجمة الأخرى ، واحتج الاسبانيون القداماء ضد الخطر اليهودي ، وكانهم يريدون الجزائر كاثوليكية ؛ بينما احتج اليهود ضد الخطر الأجنبي ، وكانهم ولدوا فرنسيين . وتلت الاحتجاج والمظاهرات اشتباكات بين الطرفين ، في معظم المدن الجزائرية في عام ١٨٩٨ . ولم يتمكن الحاكم العام في ذلك الوقت من السيطرة على الموقف ، فاستقال من منصبه .

استفادت الحكومة الفرنسية من هذا الموقف وأرسلت حاكما عاما جديداً عمل على الضرب على أيدي المتطرفين من زعماء المستوطنين ، وعلى تأمين اليهود . ثم عمل على وضع نظام خاص « للجان المالية » التي تجتمع سنوياً ، وتكون المجلس الجزائري . فأصبح هذا المجلس يتكون من لجان ثلاث تنتخب الأولى منها ممثلة للمستوطنين ، أي عن المصالح الزراعية ومصالح الاستيطان (٢٤ عضواً) ، والثانية ممثلة لغير المستوطنين ، أي عن المصالح التجارية والصناعية (٢٤ عضواً) ، والثالثة ممثلة للجزائريين (٢١ عضواً ، ستة منهم من القبائل) . وكان على كل لجنة أن تجتمع بمفردها قبل اجتماعها باللجنتين الأخرين لمناقشة الميزانية الجزائرية . وهكذا قسمت فرنسا الناضحين الجزائريين إلى ثلاثة قطاعات ، يمثل كل منهم طبقة أو طائفة معينة ، ويجري التنافس داخل كل من هذه القطاعات ، قبل أن يقع فيما بينها . وحددت فرنسا سن الناخب بخمس وعشرين سنة على الأقل ، واشترطت مضي مدة لا تقل عن إثنتي عشرة سنة على تجنسه بالجنسية الفرنسية ، وإقامته لمدة ثلاث سنوات في الجزائر . وهدفت بذلك إلى إبعاد عناصر المستوطنين الجدد ، في الوقت الذي ضمننت فيه هذا الحق لكل اليهود . كما أعادت تنظيم المجلس الأعلى وجعلت أغليته (٣١ من ٦٠) من المنتخبين من بين أعضاء اللجان المالية ، والمجلس الجزائري . ولم يكن لهذا المجلس الأخير كبير سلطة ، خصوصاً وأن قراراته كانت استشارية وغير ملزمة للحكومة ، أو للحاكم العام ؛ وكانت ميزانية الجزائر تصدر بمرسوم

خاص ، يصاغ في « مجلس الدولة » ويوافق عليه البرلمان في باريس .
وجاء تعيين جرنار في منصب الحاكم العام سنة ١٩٠٠ مساعدًا على إصدار ميزانية خاصة لهذا الاقليم . وكان جرنار يدافع عن هذه الفكرة منذ سنة ١٨٩٢ ، وأصر بعد تعيينه على ضرورة تنفيذ هذه السياسة ، لكي يساعد على شغل نشاط كل من المستوطنين واليهود ، في شيء بنائي ، بدلا من تركهم يتناحرون على لا شيء .
ويعتبر قانون ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٠ من أهم التشريعات التي أصدرتها فرنسا للجزائر ، وتعترف مذكرته التفسيرية بأن للجزائر شخصيتها ، التي تقوم على أساس موقعها الجغرافي وتكوينها البشري ، وتطورها الاقتصادي ؛ والتي تميزها عن فرنسا ؛ وتنفي أنها مجرد امتداد لها . ولقد ترك هذا القانون بنود المصاريف الحربية والبحرية وبنود ضمان أرباح شركات السكك الحديدية ، للخزانة العامة في باريس . أما الإيرادات فإنها ظلت مرتبطة بإيرادات الدولة العامة ؛ رغم أن هذا القانون لم يقم بإلغاء الضرائب التي كانت مفروضة على المسلمين في الجزائر ، والتي لا يوجد مثيل لها في فرنسا . وأما المصروفات فإنها انقسمت إلى إجبارية واختيارية ، وكان للمجلس الجزائري الحق في مناقشة هذه الأخيرة وتعديلها ، إلا ما يخص منها راتب الموظفين وعلاواتهم — إذ أنها ظلت من سلطة الحاكم العام وحده . وكان اعتماد المصروفات يتطلب إصدار مرسوم من « مجلس الدولة » في باريس ، بعد أن يقدم الحاكم العام الميزانية ، ويوافق المجلس الجزائري عليها . أما اعتماد الإيرادات ، فكان يتطلب إصدار قانون جديد ، من البرلمان الفرنسي . وهكذا احتفظت فرنسا لنفسها بالاشراف على أعمال اللجان المالية ، والمجلس الجزائري .

وزاد استغلال فرنسا لإمكانيات الجزائر الاقتصادية والبشرية في أوائل القرن العشرين ، فزاد استغلال المعادن والغابات والمصايد ، كما زادت مساحة الأراضي الممنوحة للمستوطنين . وتضاعف عدد الأجانب حتى بلغ ٧٥١.٠٠٠ في عام

١٩١١ . وحينما تأزمت الأحوال بين الدول الأوروبية وانطلقت تتسابق في التسلح لم تجد فرنسا مخرجا لها إلا فرض الخدمة العسكرية الاجبارية على الجزائريين ، تعويضا عن انخفاض نسبة المواليد فيها ، واستغلالا للقوى البشرية الجزائرية ، في حروب لا تعود عليها بأى فائدة ، وتوجيها لهذه القوى ، تحت العلم الفرنسي ، بدلا من تركها تعمل ضد وجوده في وطنهم .

وأخذت فرنسا في دراسة هذا المشروع منذ عام ١٩٠٨ ، وتسبب هذا المشروع في هجرة كثير من الجزائريين إلى الأقطار العربية الأخرى ، خصوصا إلى سوريا ، ابتعادا عن خدمة الحكومة التي فرضت نفسها على بلادهم . ورحبت السلطات العثمانية بهذه الهجرة ، وبذلت جهودها لتوطين الجزائريين المهاجرين في مختلف بلاد الشام . ثم جاءت حوادث المغرب والنزاع بين فرنسا وألمانيا في أغادير في عام ١٩١١ ، وتلاه إعلان إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية وارسالها حملاتها البحرية والعسكرية لاحتلال ولاية طرابلس وبنغازي . وكانت هذه فرصة كبيرة لتكتيل الشعوب العربي والاسلامى ضد الدولة الغربية الاستعمارية . وازدادت خشية فرنسا من ظهور هذه الروح في الجزائر ، وارتباطها بالروح العربي والاسلامى في الشرق الأدنى . كما خشيت من تفوق ألمانيا العسكرية ، فقررت الخدمة العسكرية الاجبارية على الجزائريين بمراسيم ٣١ يناير و ٣ فبراير سنة ١٩١٢ . وما أن أعلنت الحرب العالمية الأولى ، حتى أخذت السلطات الفرنسية في استدعاء الجزائريين ، واستغلّتهم في ميادين القتال المختلفة . ووصلت الإدارة الفرنسية في الجزائر بهذا العمل إلى قمة سلطتها في استغلال الجزائريين ، وشعب الجزائر .

ولكن أحداث العالم في السنوات الأولى من القرن العشرين ، مع تجربة الحرب العالمية الأولى ، ساعدت على نشوء الحركات السياسية في الجزائر — كما سنرى في الباب السادس . .

خاتمة الباب

نرى مما سبق أن أحوال نيابة الجزائر في النصف الأول من القرن التاسع عشر وظروفها وإمكانياتها قد ساعدت فرنسا على الطمع فيها والعمل على احتلالها واستغلالها . ووضعت فرنسا لذلك خطة عملية استندت إدغاءات خاصة بمعاملة الداي لقتلها هناك لكي تبدأ في محاصرة سواحل الجزائر بحريا والاستعداد لمهاجمتها بريا .

وإذا كانت هذه الخطة قد نجحت في مرحلتها الأولى الخاصة باحتلال مدينة الجزائر وبقية المدن الساحلية ، إلا أن فرنسا وجدت نفسها محاصرة في المنطقة المحتلة وصعب عليها أمر السيطرة على الاقليم . وإذا كانت فرنسا قد بدأت في هذه الفترة الأولى في التمرن على حكم الأقاليم العربية وبدأت في القيام بتجاربه الاستعمارية إلا أن هذه الفترة الأولى كانت تحمل من عوامل الفشل أكثر مما تحمل من عوامل النجاح . وعلى أي حال فإن احتلال فرنسا للجزائر كان نذيرا يهدد بتغلغل النفوذ الأوربي في البلاد العربية ، وكانت الجزائر هي الدرع الأول ، وخط المعركة الأول للدفاع عن العالم العربي والإسلامي ، وكان هجوم الفرنسيين عليها نذيرا بضيايع هذا الدرع القوى الثمين ، ونذيرا بدق أسفين استعماري في قلب بلاد العرب والإسلام ، التي أصبحت عليها ، مع ضعفها وهزالها ، أن تنتظر يومها الواحد بعد الآخر ، خاصة وأن فرنسا والدول الاستعمارية الأخرى كانت تسير في حركة الاستعمار وتحاول التوسع على حساب الغير ، وخاصة البلاد العربية القريبة منها .

ولقد صممت فرنسا على تثبيت أقدامها في شمال افريقية وصممت على القضاء على المقاومة الوطنية التي قاومتها لمدة ستة عشر سنة . حقيقة أن القوى الوطنية الجزائرية قد قامت بدورها كاملا من أجل الكفاح وسجلت أسماها بخط

من نور في سجل تاريخ كفاح الشعوب من أجل استقلالها . ولكن القوى الغاشمة
تفرست في الاقليم وتوغلت فيه وحاولت أن تقضى على روحه الوطنية تمهيدا
للقيام بتجاربها الاستعمارية فيه ووضعها في خدمة نظامها الاستعماري .

وإذا كانت فرنسا قد بدأت بالجزائر فإن هذه العملية ستدفعها للسير صوب
الأقاليم المجاورة في المغرب العربي ، صوب تونس ثم المغرب .

الباب الثالث

الحماية الفرنسية علي تونس

كانت تونس قد خضعت لفترة قرون عدة لحكم البايات الذى وصل به الحال إلى الضعف والهزال فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وحاولت أن تصلح بلادها حتى تتمكن من مسايرة العصر ولكن النقلة من النظام الاقطاعى إلى النظام الرأسمالى كانت صعبة عليها خاصة وأنها أفتقرت إلى القيادات الحازمة والخيرة واللازمة للسير بها فى هذا التحول .

وكانت تونس بموقعها وإمكاناتها الاقتصادية والبشرية تمثل فريسة لها قيمة فى وسط حوض البحر المتوسط ، مما جعل أنظار كل من إيطاليا وبريطانيا تتجه إليها ، علاوة على أنظار فرنسا التى كانت قد أصبحت جارة لها فى المغرب ، وفى نفس الوقت الذى أرتبطت فيه تونس بروابط معينة مع الدولة العثمانية .

وكان العصر هو وقت نمو التسلطيات أو الامبرياليات التى كانت تبحث عن مواد أولية جديدة ما دامت صناعات صناعاتها مستمرة ومتطورة . فهل يسهل على فرنسا أمر التوسع فى تونس دون الاصطدام بكل من إيطاليا وبريطانيا والدولة العثمانية ؟ وما هو موقف كل من الدولة العثمانية والامبراطورية الألمانية من كل ذلك ؟

حقيقة أن الدولة العثمانية كانت تمر بمرحلة من الضعف وتعتبر على أنها رجل أوروبا المريض . وواجهت هذه الدولة هجمات عنيفة ضدها من روسيا ، كما كان عليها أن تحسب حساب نمو الحركات القومية فى البلقان ومؤازرة الدول الأوروبية لهذه الحركة أو لتلك . فكيف يمكن إذن أن يتم لفرنسا فرض حمايتها على تونس ؟ وأى نظام تختار لحكمها الاستعماري فى هذا الاقليم ؟ وما الذى يمكن للقوى الوطنية أن تقوم به تجاه مثل هذا الهجوم ؟

الفصل الحادي عشر

أحوال تونس ومحاولات الإصلاح

كان لموقع تونس الجغرافي في وسط البحر المتوسط ، واقترابها من صقلية وإيطاليا أهمية استراتيجية خاصة تسمح لها بالتحكم في خطوط الملاحة التي تسير في هذا البحر ، وبين الحوضين الشرقي والغربي منه ، وساعد هذا الموقع الجغرافي على أن تصبح تونس محط أنظار الدول التي حاولت زيادة نفوذها في هذا البحر أو التحكم فيه . وكانت إمكانيات تونس الاقتصادية وصلاحيات أراضيها للزراعة أكثر من بعض أقاليم الدول الأوروبية البطامعة نفسها سببا في تفكير هذه الدول في السيطرة عليها واستغلالها واستعمارها . وكانت مجاورة تونس للجزائر وعدم إمكان وضع حدود معينة بين الاقليمين سببا ثالثا يدفع بفرنسا ، بعد أن احتلت الجزائر ، إلى محاولة السيطرة على تونس وتأمين حدود ممتلكاتها الاستعمارية في شمال افريقية ، ومنع الدول الأوروبية المنافسة من السيطرة عليها . فما هي أحوال تونس في ذلك الوقت ؟ وما هي إمكانيات الدفاع عن نفسها أمام هذا التنافس الاستعماري عليها ؟

(١) ضعف النيابة التونسية : —

كانت تونس تتمتع في أثناء القرن الثامن عشر بهيبة واضحة في البحر المتوسط خاصة وأن أسطولها كان مرهوب الجانب ، كما أن أحوالها الاقتصادية كانت مزدهرة نتيجة لوصول قوافل التجارة إليها من قلب افريقية عبر الصحراء ، حاملة إليها المنتجات الاستوائية التي كانت توزعها على أوروبا . ولكن تونس فقدت أسطولها نتيجة لضغط الدول الأوروبية المستمر عليها وبدعوى عمل هذا الأسطول

في القرصنة ، فأثر ذلك على تجارتها . كما أن تونس بدأت في فقد أهميتها التجارية نتيجة لوصول التجار الأوروبيين رأسا إلى مصادر المنتجات الافريقية وذلك في المراكز البحرية والتجارية الاستعمارية التي أنشأوها على طول سواحل افريقية الغربية وعلى طريق ملاحتهم صوب الهند والشرق الأقصى ، ثم جاء احتلال فرنسا للجزائر لكي يقفل تماما معظم طرق القوافل التي كانت تصل إلى تونس من وسط افريقية . فأثر كل ذلك على الأحوال الاقتصادية لتونس وجعل الأموال تقل في أيدي أبنائها وأجبرهم بالتالي على أن ينصرفوا من التجارة صوب الزراعة ، وهي نكسة واضحة في تاريخ تطور الاقتصاد .

وكما قامت الدول الأوروبية بعد سنة ١٨١٥ بالضغط على الجزائر باسم مكافحة القرصنة ، قامت هذه الدول بنفس الضغط على تونس واستنادا إلى نفس الادعاء . فنلاحظ أن الاسطول البريطاني الذي قام بحملتها التأديبية على الجزائر سنة ١٨١٦ قد وصل إلى تونس ووجه إليها نفس التهديدات التي وجهها للجزائر . وكذلك واجهت تونس انذار الحملة البريطانية الفرنسية المشتركة التي أوصى مؤتمر اكس لاشابيل بارسالها إلى نيبات شمال افريقية ، ولكننا نلاحظ أن باي تونس كان أسرع استماعا ورضوخا للضغط الأوربي من داي الجزائر ، فأسرع بالتمهد بمنع سفن التونسيين من فرض الاتاوة على سفن الأوروبيين ، وبمنعهم من أسر المسيحيين في عرض البحر أو حتى في مياهه الإقليمية . والواقع أن هذا الاستسلام أثر تأثيرا كبيرا على قوة تونس البحرية وجعلها تتقهقر بسرعة وتصل إلى مرحلة من الضعف واضحة في الوقت الذي طالبت فيه الدولة العثمانية نيبات في شمال افريقية مع ولايتها المصرية بتقديم المعونة البحرية لها في أثناء ثورة اليونان . ولم يجد خسرو باشا ، قيودان الاسطول العثماني كثيرا من السفن التونسية التي يمكنها مساعدة الدولة في أزمتها مع اليونان . وأثر هذا الضعف على موقف تونس من

احتلال فرنسا للجزائر ، خاصة وأنها رأت انهزام الاساطيل الاسلامية، وتخطمها في موقعة نوارين. فساد شعور بتفوق أوربا البحري وبشكل جعل بايات تونس لا يفكرون كثيرا في مقاومة النفوذ الأوربي . وربما كان هذا السبب أساسا في عدم ترحيب الباي بمندوبي الجزائر الذين طلبوا منه في سنة ١٨٣٠ معاونتهم في حربهم ضد فرنسا ، وإن كان هذا السبب لا يفسر لنا أمر محاولة الباي مساعدة الحملة الفرنسية ضد الجزائر وارسال التموين إليها ، ثم تهنيته للفرنسيين حين انتصروا على الجزائريين ، وحتى قبل أن تدخل القوات الفرنسية مدينة الجزائر نفسها . ولم يكن خافيا على الباي أنه رأس لنيابة اسلامية وأن الحملة الفرنسية هجمت على الجزائر باسم أوربا المسيحية ، كما كان واضحا أن هذه الحملة الفرنسية كانت تهدف إلى تدعيم النفوذ الفرنسي في كل نيبات شمال إفريقيا ، بما فيها تونس نفسها .

ولقد خضع باي تونس بسرعة للشروط التي أملتها الحملة الفرنسية البحرية عليه وتمهد بوقف التعرض للسفن الأوربية وإلغاء القرصنة وحماية السفن الأوربية في المياه التونسية ومنع أسر الأوربيين واسترقاقهم . وخضع بسرعة لهذه الشروط رغم أن غيره من حكام الأقاليم الاسلامية قد رفضها مثل يوسف باشا القرمانلي حاكم طرابلس الذي أصر على عدم الرضوخ أمام القوة . فهل كان هذا الموقف مرونة من جانب الباي في تونس أم كانت رغبة في التقرب من فرنسا ، ومحاولة الوصول إلى نوع من التوازن بين نفوذها والنفوذ العثماني حتى يظهر بمظهر الحاكم المستقل ؟

لقد امتلأت كتب التاريخ شرحا للعلاقات غير الودية التي سادت بين حكام الجزائر وحكام تونس ، وعبر أجيال متلاحقة ، وشرحت أن دايات الجزائر كانوا في بعض الاوقات يفرضون الجزية السنوية على البايات في تونس . وأن

رجال الجزائر كانوا يعيشون على البحر وكانوا من المحاربين في الوقت الذي قلت فيه قيمة حكام تونس العسكرية . ولكن مثل هذا العامل لا يكفي لتفسير اتخاذ البايات لموقف يتعارض مع مصالح المغرب الكبير ويتعارض مع مصالح المغرب الاسلامي ، خاصة وأن العلاقات التونسية الجزائرية قد سويت في سنة ١٨٢١ وبعد توسط الباب العالي بين حكام الاقليمين المغربيين .

ولم من مؤرخ حاول الاستناد إلى هذه المواقف لكي يشرح أن بايات تونس كانت تحاول الاستناد إلى فرنسا لكي تقلل من درجة ارتباطها بالدولة العثمانية ولكننا نلاحظ أن هذا الادعاء لا يثبت طويلا أمام المنطق خاصة وأن الدولة العثمانية كانت لا تفرض نفسها على تونس بالقوة بل اكتفت بإتخاذ هذا الاقليم سياسيا ومعنويا مع بقية الامبراطورية وفي ظل حكم أسرة البايات الحسينية . ولم يكن في وسع تونس أن تخشى كثيرا من النفوذ العثماني خاصة وأن حدودها الشرقية كانت تقوم فيه ولاية أو نيابة مستقلة ، أو شبه مستقلة ، وخاضعة كذلك لحكم أسرة معينة هي أسرة القرمانلي التي ظلت تحكم طرابلس حتى سنة ١٨٣٥ . ولم تتدخل الدولة العثمانية في أمور تونس ، أو تحاول التدخل فيها إلا بعد نزول القوات الفرنسية في الجزائر مما اضطر هذه الدولة إلى إعادة حكمها المباشر على طرابلس ومحاولاتها التدخل في العام التالي في شئون تونس ، مما يبطل هذا العامل كذلك . وعلى أي حال فلقد تدخلت فرنسا ومنعت الأسطول العثماني من الوصول إلى تونس . أما مسألة محاولة باي تونس الافادة من احتلال فرنسا للجزائر لكي يزيد من نفوذه ونفوذ أسرته في الاقاليم المغربية فلا يمكنها أن تفسر موقفه من الجزائريين سنة ١٨٣٠ ، خاصة وأن مشروعات الاستعانة بامراء من البيت الحاكم التونسي لحكم الجزائر باسم فرنسا لم تظهر إلا في العام التالي .

والواقع أن بايات تونس قد اتخذوا مثل هذا الموقف حتى يظهروا بمظهر المحايدين

ويسيروا بذلك صوب سياسة تعمل على تدعيم استقلالهم وظهورهم بمظهر رؤساء الدول المستقلة ، وإن كان ذلك على حساب التضامن والترابطين الاقاليم الاسلامية شمال افريقيه .

وعلى أى حال فإن فرنسا قد عملت على استغلال هذه النزعة عند بايات تونس لكي تفصل بينها وبين الدولة العثمانية من ناحية ، ولكي تزيد نفوذها في هذه المنطقة من ناحية أخرى . ووضع ذلك في الاستقبال الرسمي الذي استقبلت به فرنسا باي تونس في سنة ١٨٤٦ والذي عاملته فيه معاملة الملوك المستقلين رغم أن بريطانيا رفضت استقباله بنفس الطريقة وأصرت على ضرورة تقديم السفير العثماني له لدى البلاط البريطاني ، مثله في ذلك مثل أى حاكم اقليمي يحضر للزيارة من دولة أجنبية لها سيادتها الرسمية عليه وعلى الاقليم الذي يتولى شؤنه . ودفع ذلك البايات إلى السير صوب فرنسا والاستعانة بها في إنشاء ادارة حديثة في البلاد ، والاستعانة بها في إنشاء المدارس وإنشاء الجيش التونسي . واصبحت هذه العوامل أساساً للتدخل الفرنسي بعد أن ركزت النفوذ الفرنسي في قطاعات هامة من الولاية التونسية .

وكانت تونس ولاية ضعيفة في أدارتها وفي امكانياتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وكان الباي يركز كل السلطة في يديه رغم أنه لم يكن قد تمرن على فنون الحكم . وكان الباي يحكم بطريقة عشيقة ويقضى معظم أوقاته في الحريم ، كما كان يجبر معظم الامراء على قضاء أوقاتهم في قصورهم أو يزج بهم في السجون حتى يتخلص من مؤامراتهم ومنافساتهم . أما هؤلاء الامراء الذين كان الباي يرضى عنهم ويرشحهم للالتفاف حوله فلم يسكن تعليمهم يزيد على بعض القراءة والكتابة ودراسة بعض آيات من القرآن والشعرن على بعض الحركات العسكرية وركوب الخيل . حقيقة أن ولي عهد تونس كان يقود حملة سنوية يخرج بها لجمع

الضرائع المتأخرة من بعض القبائل غير الخاضعة ، ولكن ذلك لا يعنى أنه كان فارساً مغواراً ، بل كان يصطحب معه قبل سفره ما يلزمه من وسائل الراحة والترف ، كما كان يعود دائماً دون التحام أو اصطدام مع هذه القبائل .

وكان الباي يعتبر حاكماً مطلقاً ، ويعتبر مشرعاً للدولة ، وحتى في شئون الشريعة التي يستند في قراراته فيها إلى فتوى من شيخ الاسلام . كما كان رئيساً للسلطة التنفيذية ويستند إلى عدد من الوزراء ، معظمهم من أصل يوناني أو الباني لتسيير شئون النيابة . وكانوا يشبهون المماليك في تربيتهم وفي توليهم المناصب ، كما كانوا يشبهونهم في اخلاصهم لرأس الدولة . ولم تكن هناك رقابة على السلطة التنفيذية ، كما أن الصحافة لم تكن تتجاوز جريدة واحدة هي الرائد التونسي .

وكانت تونس تعيش في أوضاع تشبه إلى حد بعيد نظم الاقطاع التي سادت أوروبا في العصور الوسطى ، إذ أن الاشراف كانوا يعتبرون نواباً للباي في أقاليمهم ، وكانوا يتمتعون فيها بامتيازات مالية وسلطات ادارية وقضائية . ولكن عدد منهم كان يقضى أوقاته حول الباي ، وكانهم حاشية له ويتركون ادارة الأقاليم لنواب عنهم ، وأقل منهم تمرنا على شئون الحكم ، فساعد ذلك على سوء أحوال البلاد ومن النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وكان التعليم متأخراً في تونس ولا يزيد عن دراسة القرآن والأحاديث وبعض الفلسفة وكان معظم الأهالي لا يتمكن من تحصيل أى قسط منه . وأخيراً فعلينا أن نذكر أن محاولة الاصلاح لم تكن سهلة بعد أجيال عديدة عاشت في جمود . وكان أهالي المدن يرفضون الاصلاح ، كما كان أبناء البادية يحترمون التقاليد ويحاربون كل من يحاول تغييرها أو تعديلها . كانوا يحترمون القوة أكثر من احترامهم للقانون وكان يلزمهم كثير من التعليم حتى يتمكنوا من التطور . وحينما شعرت

تونس بضرورة الاصلاح وجدت أن هذه العملية ستكونها الأموال والنفقات ، وأن هذه الأموال ستعمل على زيادة نفوذ الأجانب في البلاد . وبدأت تونس في التطور وعملت على الاصلاح وأدى ذلك بالتالي إلى خضوعها للنفوذ الأجنبي .

(٢) زيادة نفوذ الأجانب :-

ازداد نفوذ الأجانب في تونس مع ازدياد حاجة الدولة للأموال اللازمة لتنفيذ مشروعاتها ومع زيادة نمو الحركة الرأسمالية في أوروبا وازدياد هجرة بعض العناصر الأوروبية إلى ما وراء البحار وخاصة إلى تلك الأقاليم التي كانوا يحصلون فيها على حماية معينة وعلى امتيازات . ولم يكن معنى ذلك أن معاملة الأجانب في تونس كانت معاملة حسنة ، فكثيراً ما كان الباي ورجاله يسيئون معاملتهم ، ويرفضون تنفيذ تعهداتهم حيالهم ، وبطريقة أوتوقراطية شرقية . وكثيراً ما تعرضوا لالقاء القبض عليهم من وقت لآخر ، وخاصة إذا ما كان الباي في حاجة إلى الأموال . وكانت هذه الطريقة التي يعامل بها الباي وسلطاته الأجانب في إقليمه سبباً في تدخل الحكومات الأوروبية لديه وقيامها بالضغط عليه ومحاولة حماية رعاياها والعمل على تغيير الأوضاع الموجودة في تونس حتى يتمكن الرعايا الأجانب من العيش في ظل نظام معقولة .

ولقد أضر الأجانب إلى الاحتفاظ بامتيازاتهم الأجنبية وأصروا على ذلك مع كل ما تمنحه لهم هذه الامتيازات من حقوق لا يتمتعون بها في بلادهم نفسها . وكانت الامتيازات الأجنبية تعني الأجنبي من الخضوع للقضاء الوطني في الجرائم التي يرتكبونها وتركهم لكي يحاكموا أمام قناصلهم وطبقاً للقوانين بلادهم . وأدى هذا النظام بالتالي إلى إشاعة الفوضى والارتباك في تونس ، كما هدد في سنة ١٨٧١ بمحاولة هدف من ورائها إيطاليا إلى غزو الاقليم . ونلاحظ أن الأجانب كانوا

رغم تمتعهم بهذه الامتيازات ، يهاجمون الحكومة التونسية على صفحات جرائدهم المحلية . ووصل الأمر بهذه الامتيازات إلى أنها أصبحت تعنى إعفاء الأجانب كلية من دفع الضرائب ومن الخضوع للقضاء الوطني أيضا من كل الالتزامات التي تفرض على الوطنيين . وسمح ذلك للأجانب ، بعد أن كانوا يقيمون في المدن الساحلية ، وبالتوغل في الأراضي التونسية ، وأخذوا يطالبون بامتيازات جديدة لم يكن في وسع الباي أن يمنحها لهم . وأصبحوا عتبة في سبيل كل إصلاح دستوري أو مالي أو قضائي ماداموا قد استندوا إلى امتيازاتهم التي أصبحت حقوقا مكتسبة يصعب النقاش فيها .

ولقد وضعت تونس مشروعا لإنشاء المحاكم المختلطة في سنة ١٨٧١ وذلك للنظر في القضايا التي يكون أحد طرفيها وطنيا والثاني أجنبيا خاصة وأنه كان يصعب إخضاع الأجانب للقضاء الوطني أو إخضاع الوطني للقضاء القنصلي . ووضع مشروع إنشاء هذه المحاكم المختلطة بإشراف قضاة من الفرنسيين واليطاليين والبريطانيين . ولكن هذا المشروع فشل في سنة ١٨٧٤ بعد أن اعترضت عليه الحكومة الإيطالية وصرح وزير خارجيتها بأنه يصعب عليه إجبار أي إيطالي على أن يتقدم لقضاء لاهو وطني ، أي إيطالي بالنسبة إليه ، ولا هو تونسي في قضايا مع تونسيين ، وفي الأراضي التونسية . وأنسحبت بذلك إيطاليا من الدول التي كان عليها تنفيذ هذا المشروع وأعلنت أنها مستريحة إلى نظام الامتيازات الأجنبية . ففشلت التجربة .

وإذا كانت اختصاصات قناصل الدول الأجنبية في تونس متعددة فإن مشكلاتهم كانت كثيرة . وكان على القنصل أن يعرف كيف يتعامل مع الأهالي ومع الباي والوزراء . ولكن الصحافة الأجنبية كانت تؤيد هؤلاء القناصل ، كل منها تجاه قنصله ، حتى وإن أخطأ في موقف من المواقف . وعمل هؤلاء القناصل على زيادة

نفوذ بلادهم في تونس وبكل الوسائل . ولم يكونوا بمفردهم في هذا الميدان . إذ أن رجال الدين كانوا يعملون كذلك على نشر الدعاية لبلادهم ويحاولوا زيادة الامتيازات المعطاة لهم . ولقد أدى تنافس الدول الأوروبية الثلاث فيما بينها ، تنافس فرنسا مع إيطاليا وبريطانيا على نشأة شعور عدائي بين رعايا هذه الدول في تونس وإلى ظهور ضغائن وأحقاد شخصية بين القناصل أنفسهم . وإذا كان النفوذ الفرنسي قد ازداد في تونس منذ احتلال فرنسا للجزائر فإن بعض البايات ليخشى من هذا النفوذ ويحاول أن يتقرب من إيطاليا لكي يوازن بها نفوذ فرنسا مثل محمد الصادق . ولكن هذه الشخصية لم تكن تصلح للوقوف أمام السياسة الأوروبية ، وكانت قليلة الخبرة والحكمة ، فعملت على زيادة تعقيد الموقف بدلا من أن تساعد على حله . وكان هذا التعقيد في صالح الأجانب وضد المصلحة الحقيقية للبلاد ، وخاصة في تلك الفترة التي حاولت فيها أن تصلح أمورها وتطور اداراتها وتعمل على مسايرة روح العصر .

(٣) محاولات الإصلاح :-

احتاجت تونس إلى الأموال لكي تعمل على إصلاح جيشها وأسطولها وتواجه نفقات الدولة ونفقات القصر والأمراء ، ووجدت الرأسمالية الأوروبية الناهضة والناجمة عن سرعة دورة رأس المال وتكدس الأرباح الناتجة عن الصناعة فرصة لها في تونس ، وبدأت بذلك مسألة الديون التونسية التي كانت تشبه إلى حد بعيد مسألة الديون المصرية ، في أسبابها وعملياتها ونتائجها .

وحاول أحمد باي أن ينشئ جيشا حديثا ، وعلى النظام الفرنسي وبأيدي ضباط من الفرنسيين . وكلف هذا الجيش الدولة التونسية ، دون أن يتمكن بالقيام بأى

عمل أكثر من الاستعراضات الحربية ، وحينما انصرف خلفاء هذا الباي عن الاهتمام بهذا الجيش ساءت حاله ، بعد أن كبد الدولة الكثير .

وكذلك الحال بالنسبة لإنشاء اسطول تونس حديث ، وحضرت السفن وظلت باقية في الموانى حتى تلفت . وبعد إرهاب مالية تونس بنفقات الجيش والاسطول ، اضطرت النيابة إلى معاونة الدولة العثمانية بمبلغ من المال في حرب القرم . كما كان انهيار النظام الأقطاعي ونمو النظام الرأسمالي وحاجة الباي والأمراء إلى الحصول على مبالغ من المال تساعدهم على الاحتفاظ بمستوى معين من المعيشة يدفعهم دفعاً إلى الاقتراض ، ويدفع الدولة بالتالي إلى الاستدانة ، خاصة وان كان يصعب الفصل في ذلك الوقت بين ميزانية الدولة وميزانية الأمير .

وعمدت الحكومة التونسية إلى الاقتراض محلياً من التجار الأجانب المقيمين في تونس ، ولكن الحالة إزدادت إرتباكاً يوماً بعد يوم ، وزاد دين الحكومة حتى بلغ ٢٨٠٠٠٠٠٠ فرنك في سنة ١٨٦٢ . ثم حاولت الحكومة التونسية أن تسوى مركزها بعقد قرض جديد وكبير ومنخفض القيمة ، تسدد به الدين الأولى ، وبشروط مريحة . فحصلت في سنة ١٨٦٣ قرضاً بمبلغ ٣٥ مليون فرنك وبفائدة قدرها ١٢٪ ويستهلك في خمسة عشر عاماً ، ولكنها لم تستلم من هذا المبلغ الأخير إلا ٦٤٠٠٠٠ فرنك وضاع الباقي في جيوب رئيس الوزراء ورجال البنوك والسياسة . فأضطرت الدولة بعد ذلك إلى زيادة الضرائب ، وأدى ذلك بالتالي إلى قلقلة الأحوال في البلاد ، وإزدیاد الضيق والسخط . وزاد من ضيق الأهالي حدوث كوارث وانتشار وباء الكوليرا ثم التيفوس ، ثم انتشار الجماعة بين الأهالي في سنة ١٨٧٦ . وعجزت الحكومة التونسية عن دفع أقساط أرباح الديون ، فأحتج الدائنون لدى حكوماتهم ، التي تدخلت في الأمر ، للدفاع عن مصالح رعاياها ، وللإفادة من الموقف .

وكان الدائتون الرئيسيون لحكومة تونس من الممولين والتجار ، ومن الايطاليين والفرنسيين والانجليز . وحينما أعلنت الخزينة التونسية عجزها عن دفع التزاماتها للدائنين وحتى للموظفين ، أعتبر القناصل الأوربيين أن تونس في حالة إفلاس ، وأنه لا يرجى لماليتها أى تقدم أو تحسن مادامت باقية في ايدي المسؤولين . وإقترح قنصل فرنسا استحضار بعثة فرنسية لإصلاح المالية التونسية ، وأصر على إقتراحه ثم هدد بتنفيذه بالقوة . ورأت كل من ايطاليا وانجلترا أن فرنسا قد تنفرد بالعمل فاحتجت على موقف فرنسا ، ثم اتفقت الدول الأوربية الثلاثة على ضرورة التعاضد والعمل لصالح كل الرايا الأوربيين بدلا من التدخل عن طريق العمل الفردي ، فاستقر الرأى على تكوين بعثة مالية مختلطة لإصلاح المالية التونسية .

وكان واجب هذه البعثة المالية الاساسى هو تنظيم الأمور المالية وبشكل يضمن للدائنين حصولهم على فوائد وأقساط ديونهم . وكان عليها أن تعمل على تنظيم مصروفات النيابة حتى تدافع عن مصالح الدائنين . فزادت الازمة استحكاماً بين الأمراء والموظفين والوطنيين ، مادامت ميزانية الإمارة قد وضعت في خدمة الدائنين . وعلى أى حال فإن هذه البعثة قد نجحت في تحويل مجموع الديون التونسية ، والتي كانت قد بلغت مايقرب من ١٦٠ مليون فرنك ، وبفائدة تزيد على ١٢ ٪ في السنة ، إلى دين موحد بلغ ١٢٥ مليون فرنك فرنسى وبفائدة تبلغ ٥ ٪ . كما أنها وضعت مشروعا لتنظيم المالية التونسية ، ووافق الباي على تطبيقه ، وبضمان الدول العظمى . ولكن الباي كان لايعبأ كثيراً بخطورة الموقف ولا يقدرها حق قدرها . وكان يحتاج هو وأفراد أسرته إلى الأموال ، كما كان يعتقد في صعوبة اتفاق الدول الأوربية ، خاصة وأنها متنافسة فيما بينها . ورأى أن إيطاليا تخطط على زيادة النفوذ الفرنسى في النيابة ، وانها تسعى إلى هدم البعثة

المالية ومشروعها ، وأن بريطانيا لا توافقها على ذلك ، ثم شاهد استمرار النزاع بين أعضاء البعثة نفسها ، الفرنسيين منهم من ناحية والبريطانيين من ناحية أخرى . فاعتقد الباي أو هذه الدول لن تتفق أبداً ، ولم يحسب للأمر حسابه استناداً إلى تنازعهم فيما بينهم .

وكانت هناك مشكلة إصلاح وسائل الحكم وإشراك الأهالي في تقرير أمورهم وأمور بلادهم بأنفسهم ، وكان معنى إعطاء سلطات دستورية ظهور الباي بمظهر التحرر ، وبمظهر المستجيب لمطالب العصر ، والمستجيب لمطالب القناصل وعرف أول قانون أساسي في تونس باسم « عهد الأمان » وكان يتعلق بضمان حريات الأفراد ويشبهه خط خلعجانة إلى حد بعيد . ثم صدر الدستور التونسي في سنة ١٨٦١ وأعلن المساواة بين الأجناس والسكان ونص على إنشاء شورى يشارك فيه كل من التونسيين والأجانب المقيمين في البلاد ولا شك أن الباي محمد الصادق كان يحاول في ذلك الوقت ، وبإصداره للدستور ، إرضاء الأجانب عامة ، والفرنسيين خاصة . ذلك أنه انتهز فرصة زيارة الامبراطور نابليون الثالث للجزائر في ذلك الوقت لكي يعرض عليه هذا الدستور قبل إصداره ، ثم أعلن الباي بعد ذلك الدستور في بلاده .

ولقد ساعد إعطاء هذا الدستور على قدوم عدد من الأجانب إلى تونس ، فإزداد نجاحهم في عملياتهم الرأسمالية في الوقت الذي زاد فيه الضيق على الأهالي . كما أن هؤلاء الأجانب أخذوا في الضغط على الحكومة التونسية ، وكانوا يعرفون موقفها المالي وبدء خضوعها لنفوذ الدول الأوروبية . وساعد كل ذلك على أن يرى الوطني بلاده تمنح للأجانب ما لا تمنحه له ، وأنها تتهيأ لاستقبال مزيد من الأجانب وتعمل على إصلاح وسائل الحكم حتى تتمشي معهم . فساعد ذلك الشعور ، مع الرغبة في المحافظة على التقاليد على نشوب حركة رجعية ضد الإصلاح

في سنة ١٨٦٤ . وبدأت هذه الحركة في موسم جمع الضرائب في المنطقة المجاورة للحدود الجزائرية ثم انتشرت في كل الأقاليم وخضعت لقيادات دينية واشتملت على اتجاهات تمثل عداء للنفوذ الأوربي ، وحاولت أن تظهر وكأنها تميل لدولة الخلافة العثمانية . وكان إهمال الزراعة والتجارة مع الاصرار على جمع الضرائب مما يشير الأهالي ، كما ردوا في الامتيازات الممنوحة للأجانب استهتارا بمصالح البلاد . ولولا انشغال فرنسا في ذلك الوقت لتدخلت في تونس . كما أن الدولة العثمانية حاولت أن تفيد من الموقف وتستعيد نفوذها في النيابة وأرسلت أسطولها إلى المياه التونسية ، ولكن الأساطيل الفرنسية والانجليزية والإيطالية منعت الأسطول العثماني من الوصول إلى الساحل ، ومن القيام بأي عمليات . ولكن المندوب العثماني تمكن من التوفيق بين الثوار وبين الباي ، وعرف الباي أن الدولة العثمانية لا تتربص به الشرور وأنه يمكنه الاعتماد عليها خاصة وأن الدول الأوروبية كانت تحاول العمل على محاصرته وتآهب للإفادة من الموقف . كما اعتقد الباي أن بلاده لم تكن مستعدة بعد لتقبل حكم دستوري ، خاصة وأنه كان يمهّد السبيل أمام الأجانب دون أن يتمكن الوطنيون من الإفادة منه . فألغى الدستور في العام التالي وبعد أن عمل به لمدة أربع سنوات .

وكانت هذه المشكلات المتتالية تهدد بفقد البلاد لإتزانها بل واستقلالها، خاصة وأن الحالة قد بلغت بالدولة التونسية إلى العجز عن دفع رواتب الموظفين — ولولا تولى خير الدين باشا زمام الأمور في ذلك الوقت لتقهقرت أحوال تونس بسرعة ، ووصلت إلى مرحلة الإنهيار ، بأسرع مما وصلت إليه .

(٤) خير الدين باشا :

كان خير الدين مملوكا من أصل شركسي ، انتقل من القسطنطينية إلى قصر أحمد

باشا ، باي تونس ، حيث تعلم الدين واللغات ، ثم نشأ نشأة عسكرية ، وتعلم على ضباط البعثة الفرنسية ، وأصبح ضابطاً في الفرسان . وكان الباي مسرفاً في نفقاته ، كما كان يترك أمور الدولة لمصطفى الخزنة دار الذي كان رغم تقواه لا يتورع عن السرقة والغصب ومشاركة السارقين والغاصبين . واستمر مصطفى الخزنة دار مسيطراً على الوزارة في تونس ما يقرب من خمسة وثلاثين سنة ، أثقل فيها كاهل الأهالي بالمظالم والضرائب واختلاس الأموال . وكان يجلب إلى الباي الإتفاق ومعيشة الترف والبذخ ، وكلما احتاج الباي إلى الأموال قام الوزير بجمعها له من الأهالي وأكثر ، واثري ثراء كبيراً . وتوسم مصطفى الخزنة دار الذكاء والكفاءة في خير الدين ، وتنبا له بحسن المستقبل ، فزوجه من ابنته .

وكان مصطفى الخزنة دار يعتمد على محمود بن عياد في الشؤون المالية وجمع الضرائب وعمليات التوريد وما إليها مما يدر عليه الربح والمكاسب . وبلغت الأموال التي جمعها ما يقرب من ثمانين مليوناً . ثم فر إلى فرنسا ، وأخذ معه وثائق تثبت قيامه بشراء أدوات لحكومة تونس بمبلغ أربعين مليون فرنك . وطالب الحكومة التونسية بدفع هذا المبلغ . وزاد من خطورة العملية تجنسه بالجنسية الفرنسية وإمكانية قيام فرنسا بالدفاع عن مصالحه ، في تونس . ووقع اختيار الباي على خير الدين لكي يذهب إلى باريس ويدافع عن حقوق تونس تجاه ابن عياد . وبعد قضايا استمرت ثلاث سنوات انتهى الأمر إلى تشكيل لجنة تحكيم برئاسة الإمبراطور نابليون الثالث خفضت مطالب ابن عياد إلى أقل من ثلاثة ونصف مليون فرنك في نفس الوقت الذي ألزمته برد مبالغ أخرى إلى الحكومة التونسية . وكسبت تونس من هذه القضية مبلغاً يقرب من ٢٤ مليون فرنك . وكلف الباي خير الدين باشا بعمليات أخرى وهو في أوروبا .

وأفاد خير الدين من احتكاكه برجال السياسة واحتكاكه برجال الأعمال وبدول أكثر تقدماً في السلم الحضارى من تونس ، وعاد إلى بلاده لكي يصبح وزيراً للحربية ويشغل هذا المنصب لمدة ست سنوات. وقام في هذه الفترة بإصلاح ميناء حلق الوادى وإنشاء مصنع لبناء السفن وحاول تغيير نظام حكم الدولة بإنشاء مجلس لشورى القوانين .

ويعتبر إنشاء مجلس شورى القوانين من أهم المشروعات التى عمل فيها خير الدين باشا. ولقد اصطدم هذا المشروع برجال الدين الذين حاولوا الإصرار على المزج بين الدين والدولة وعدم الاقتباس من الغرب كما اصطدم بأصحاب النفوذ والسلطات وخاصة الباي ومصطفى الخزنه دار ولقد نظر هذا المجلس فى أمر مداحدى الشركات الفرنسية للبياة إلى قرطاجنة ثم المرسى ولكنه وجد أن الباي قد وعد الشركة سلفاً بتنفيذ المشروع . وحاول الباي من ناحية ثانية أن يتصرف فى أموال الأوقاف بدعوى الحاجة إليها للقيام بالإصلاحات العسكرية . فاضطر خير الدين باشا إلى المعارضة فى ذلك وأظهر ضرورة فصل ميزانية الدولة عن ميزانية الأوقاف خاصة وأن الميزانية الأولى كانت لا تزال تخضع لأهواء الأمير وينفق منها على ترفيه وشهواته . وتكاتف هذان العنصران ضد خير الدين ومشروعاته الإصلاحية واتهموه تارة بالسير فى ركاب فرنسا وتارة أخرى بمحاولة ضم تونس إلى الدولة العثمانية ، وبشكل يفقدها شخصيتها . وحاول خير الدين ، كما يقول ، أن يسير بالأمور فى طريق العدالة والنزاهة والاخلاص ، ولكن كل مسعاى ذهب سدى ولم يشأ أن يخضع وطنه الذى تبناه ورأى أن الباي ، وعلى الأخص وزيره الرهيب العظيم الجاه مصطفى خزنة دار لا يلجأ إلى التشريعات الإصلاحية إلا لتبرير سيئاتهما تبريراً قانونياً . فقدم استقالته من رئاسة المجلس ومن وزارة الحربية وعاد إلى حياته الخاصة .

ولم يتمكن خير الدين باشا من الثورة على الأوضاع ، خاصة وأن الباي كان ولي نعمته ومصطفى خزنة دار صهره . فأمضى وقته بين حياته الخاصة وبين سفره بصفته سفير للباي إلى ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وإيطاليا والنمسا والسويد وهولندا والدانمارك وبلجيكا وفي مهمات خاصة . وبقى تسع سنوات بعيداً عن السلطة ولكنه تمكن من دراسة الأسس التي قامت عليها المدينة الغربية وسأعده ذلك على كتابة كتابه « أقوى المسالك في معرفة أحوال الممالك » .

والواقع أن خير الدين حاول أن يشرح في كتابه ضرورة ادخال الاصلاحات في الدول الاسلامية ، فبحث في مقدمه في حالة البلاد الاسلامية وأسباب انحطاطها بعد ازدهارها ، ثم تعرض في صلب الكتاب لتاريخ الممالك الأوروبية ووصف كل دولة وادارتها وجيوشها ونظام الحكم فيها وماليتها وقوتها البرية والبحرية . ثم وصف جغرافية أوروبا الطبيعية وحاول أن يضع أمام القارئ العربي صورة نهضة أوروبا وبشكل يسمح للمسلمين باقتباس ما يرغبون . ولقد حاول خير الدين أن يرد على حجج بعض الشرقيين الذين سیرفضون الأخذ بالاصلاح على الطريقة الغربية سواء ألدعائهم بأن هذا الطريق مخالف للشريعة أو لدعائهم بأنه لا يتناسب مع الأمم الشرقية أو بأن ادخال مثل هذا التغيير سیتطلب زيادة الميزانية وبالتالي زيادة الضرائب . وشرح أن العدل والحرية هما ركنا الدولة الأساسيين . وحمل المسلمين تبعه تأخرهم وشرح لهم أن ما يعرفهم هو أن بعضهم ، مثل رجال الدين يتفرغون للشريعة ويتركون أمور الدنيا ، وأن بعضهم الآخر ، مثل رجال السياسة ، يعرفون الدنيا ولا يعرفون الدين . ثم أصر على ضرورة تطبيق الحرية الشخصية والحرية السياسية في بلاد المسلمين . ويعتبر كتابه وثيقة هامة تمثل آراء رجال الاصلاح من المغرب العربي الاسلامي المتنوعين في هذا العصر .

وفي أثناء ابتعاد خير الدين عن الوزارة وتفرغه للكتابة اغتتم مصطفى خزنه دار الموقف والغنى المجلس النيابي وأخذ في التهادى في فرض الضرائب وتحصيلها، ثم استدار إلى الاستدانة من أوربا دون وازع أو رقيب . فوصلت البلاد إلى مرحلة الافلاس . ومع تشكيل اللجنة المالية لتوحيد الدين أصبح خير الدين رئيسا لها . ولم تكن رئاسة هذه اللجنة بالأمر الهين خاصة وأن الدول الأوروبية كانت ترغب في ضمان حقوق رعاياها قبل أن تفكر في التونسيين كما أن بقاء مصطفى خزنه دار في رئاسة الوزارة لم يكن يسهل الأمر على اللجنة . ولكن خير الدين تمكن من العمل وتمكن من ضبط إحدى أخطاء الخزنة دار ، فمزل من منصبه ، وتخلصت منه البلاد وأصبح خير الدين هو الوزير الأول .

وكان عهد خير الدين باشا الجديد عهد اصلاح في كل نواحي القطر ، وفي جميع القطاعات السياسية والاقتصادية والمالية والادارية والقضائية وحتى في الزراعة والتعليم . وتمكن خير الدين من وقف القناصل عند حدهم ، وقلل العبء على الفلاح ، والغنى كثيراً من الضرائب وأنشأ المدارس العصرية التي تعلم اللغات الحديثة وأصلح جريدة الرائد العربي ونظم الوظائف الحكومية وحدد مراتب القصر ونظم السجلات ودور المحفوظات وعمل على احياء الصناعات المغربية الأصيلة ونظم الاوقاف والقضاء . ولكن الموقف الدولي كان يهدد تونس وخاصة نتيجة لهزيمة فرنسا في الحرب السبعينية ومحاولة ايطاليا سبقتها في الولاية . فحاول خير الدين أن يضرب الدولتين الأوربيتين الطامعتين الواحدة بالأخرى ويقوى صلتا تونس بالدولة العثمانية . وسافر خير الدين نفسه إلى القسطنطينية ونجح في اقناع السلطان باصدار فرمان يحدد العلاقة بين الدولة العثمانية وتونس ويقرر بأنها إيالة عثمانية لوالها الحق في تولية المناصب الشرعية والعسكرية والملكية والمالية لمن يكون أصلا لها ، وفي التعامل مع الدول الأجنبية الا في الشؤون السياسية التي تمس حقوق

الدولة العثمانية من معاهدات وحرب وتغيير للحدود . وقرر هذا الفرمان نظام الوراثة في العائلة المالكة مع الاحتفاظ بالسلطان بحقه في الخطبة وفي ضرب النقود وكان هذا الفرمان يبشر بعهد جديد بالنسبة لتونس الا أن كل من فرنسا وإيطاليا رفضت الموافقة عليه مادام يعوقها عن التوسع في تونس .

وتكاثفت العقوبات كما تكاثرت الصعاب والأعداء ضد خير الدين ومشروعاته الإصلاحية ، وأصبح الباي يتأسف على ذهاب مصطفى الخزنة دار الذي كان يسرق ويعطى ، كما زاد تبرم أعوان الخزنة دار وزاد حنق أصحاب وأنصار إيطاليا وفرنسا . وأتهم خير الدين بأنه قد منح شركة فرنسية امتيازاً لإنشاء خط حديدي بين تونس والجزائر ، وكان هذا الاتهام يحاول تسوية سمعته بين الأهالي ومع الدولة العثمانية . والواقع أن خير الدين كان قد رفض إعطاء هذا الامتياز مادام يتصل بالحدود التي تخضع للدولة العثمانية فطلبت الشركة أن تحمل في مشروع آخر محل شركة انجليزية وفي إنشاء خط لا يصل إلى حدود الجزائر . فوافق خير الدين على المشروع وتمكنت هذه الشركة بعد اعتزاله الحكم تكملة الخط حتى الحدود الجزائرية . وحاول خير الدين أن يدافع عن نفسه بأنه لم يوافق على إعطاء الامتياز حتى الحدود ، وبأن هذا الخط لم يكن العامل الوحيد الذي يهدد استقلال تونس أو يسهل على فرنسا السيطرة عليه . وحاول أن يبرر عمله حتى بعد أن أعلنت فرنسا حمايتها على البلاد ، ولكن أحداً لم يستمع إليه .

كما اتهم خير الدين بأنه لم يعمل على إعادة نظام الشورى وإصلاح حكم البلاد وأنه حكم البلاد حكماً استبدادياً ، وعلى أى حال فلم يكن في وسع أحد أن يطمس ما قام به من إصلاح وتحسين ودفاع عن شخصية البلاد . والمهم هو أن الباي قد ترك الإشاعات تسرى حول خير الدين متهمه أياه مرة بأنه يريد تسليم البلاد للدولة العثمانية ، ومتهمه أياه مرة أخرى بأنه يريد تسليم البلاد لفرنسا . وفسدت

العلاقات بين الباي وخير الدين، وزادت فساداً حينما نشبت الحرب الروسية التركية سنة ١٨٧٦ وطلب الباب العالي المعونة من الممالك العثمانية، ومنها تونس، فتراخى الباي في اجابة الطلب، في الوقت الذي تحمس فيه خير الدين، وجمع المتطوعين وأرسل الأموال إلى الباب العالي. واضطر خير الدين إلى الاستقالة، ثم تمكن بعد ذلك من السفر إلى القسطنطينية واحتل منصب الصدر الأعظم هناك.

لقد كان خير الدين باشا مصلحاً سياسياً واجتماعياً دون أن يسمح لنفسه بالثورة، وكان يعمل في هدوء وفي صمت وفي احترام للولاية والحكام، واعطى لتونس تجربة فريدة في نوعها، ولكن التجارب كان قليلا بينه وبين حكام ذلك العصر. وفشلت تونس في الاستفادة من مجهوداته الإصلاحية إذادة لها قيمتها، وفي وقت احتاجت فيه تونس إلى هذه الإصلاحات وهذه المجهودات، خاصة وأن المصالح والاطماع الاستعمارية كانت واضحة ومهددة.

الفصل الثاني عشر

المصالح والأطماع الإستعمارية

كانت هناك مصالح وأطماع لعدد من الدول الأوروبية والاستعمارية في تونس، وكانت هذه المصالح والأطماع تتزايد على مر الأيام وتتزايد مع تزايد ضعف الولاية وتقهر أحوالها الاقتصادية والإدارية. كانت هناك بريطانيا بأساطيلها في البحر المتوسط وقواعدها ومراكزها، وكانت هناك إيطاليا التي تواجه تونس من الجانب الآخر من البحر، وكانت هناك فرنسا التي أصبحت منذ زمن جارة لتونس في الجزائر علاوة على كونها الدولة العظمى الوحيدة الموجودة في البحر المتوسط، رغم أنهما في الحرب السبعينية. ولم يكن لتونس أن تعارض وتقاوم طويلا أمام هذه الأطماع الاستعمارية. وإذا أخذنا المشكلة من وجهة النظر الإقليمية، أو التونسية البحتة دون نظر إلى تضامن إسلامي وتكاتف مغربي لوجدنا أن الدولة العثمانية نفسها كانت تعتبر قوة لها مصالحها المعنية في المنطقة. فكيف يمكن لتونس أن تسير بسفينتها وسط هذه المصالح وأن تقف تجاه هذه الأطماع؟

(١) الرونة العثمانية والتضامن الإسلامي

كانت تونس تتمتع حتى وقت احتلال فرنسا للجزائر باستقلال شبه تام، وإلى أن أعادت الدولة العلية العثمانية غزو طرابلس فازداد بذلك نفوذها في تونس. وكان الباي يعتبر من الوجهة الرسمية حاكما على تونس من قبل الباب العالي وإن كان قد حصل على حرية التصرف الفعلية. وحينما تدخلت إيطاليا في سنة ١٨٧١ اضطر الباي محمد الصادق إلى قبول فرمان نفس السنة حتى يتمكن من توطيد مركز بلاده أمام الدول العظمى ويضمن حق أسرته في لاية العرش من بعده. ولكن

السلطان أخذ يظهر خضوع تونس له وارسل بعض السفن الحربية إلى مياها وأخذ يعامل موظفي الباي وكأنهم موظفين عنده. ولقد حاول الباي أن يغير هذا الوضع ويستفيد منه في نفس الوقت فأرسل بعثة في سنة ١٨٧٧ برئاسة الجنرال رستم إلى الاستانة لكي تتفاوض في أمر زيادة الحقوق والارتباطات بين تونس والدولة العثمانية . ولقد اقترحت هذه البعثة على السلطان أمر ضم بشالك طرابلس إلى تونس وتحت حكم الباي الذي يمنع لقب خديو ويتعهد بدفع جزية سنوية . ولكن هذا الاقتراح لم يجد أذنا صاغية لدى السلطان .

وحينما أعلنت الحرب التركية الروسية أظهر أهالي تونس تعلقهم بسلطانهم وحامي حمى ديارهم وخليفتهم ، وخاصة بعد أن أعلنت الحرب بينه وبين روسيا شكلا دينيا واضحا . ولقد ارسلت تركيا فرمانا إلى تونس تطلب فيه ارسال الامدادات لمحاربة اعداء الاسلام . ولكن الاشاعات انتشرت في ذلك الوقت عما سيؤول إليه مصير تونس في حالة هزيمة تركيا ، وهل ستقتسمها الدول الأوروبية أو تعطى لدولة معينة . وجئنا وصلت الانباء بأن روسيا قد أمرت أسطولها بالسفر من البحر البلقى إلى البحر المتوسط قرر الباي عدم تقديم معونة لتركيا في هذه الحرب ، ورغم استمراره في الاستعداد والتجهيزات الا أنه أخر سفر الجنود حتى انتهت الحرب . وكانت هذه العلاقة تدل على عدم رغبة الباي في التجاوب مع بقية أقاليم الدولة العثمانية ، وتدل على رغبته في السير في نفس الطريق الذي اختاره خديو مصر للوصول إلى استقلاله بإقليمه عن الدولة ودون أن يتمكن من الوقوف بهذا الاقليم في وجه الأطماع الأوروبية الاستعمارية التي كانت تحيطه من كل جانب وتمثل في ثلاث اعداء أقوياء لهم مصالح في الاقليم ولهم أطماع واضحة فيه ، وهم إنجلترا وفرنسا وإيطاليا .

(٢) المصالح الإنجليزية :-

عرفت إنجلترا أهمية موقع تونس الاستراتيجية الذي كان يتحكم في حوض

البحر المتوسط، الشرق منه والغربى. وعرفت انجلترا أهمية موانئ تونس الطبيعية التي يمكن تحويهاها بسهولة إلى ترسانات . ولذلك فإن انجلترا كانت تعمل على ألا تقع تونس في يد دولة قوية وخاصة فرنسا التي كانت تنافسها في الحركة الاستعمارية بشكل عام ، وفي البحر المتوسط بشكل خاص ، وبخاصة بعد احتلالها للجزائر .

رأت انجلترا أن فرنسا تحاول فصل تونس عن تركيا ، أو تحاول أن تدفع تركيا إلى التصريح باستقلال تونس ، وخشيت انجلترا من ذلك ولفقت نظر فرنسا إلى أنها لا ترغب في أن تراها تتوسع في تونس تلك البلاد التي تعتبر جزء لا يتجزأ من أقاليم السلطان . ورفضت الحكومة البريطانية الاعتراف بالباي كحاكم مستقل رغما عن أنه كان يتمتع بمميزات كثيرة للاستقلال الفعلي. ورفضت انجلترا بعض القيود على الباى في حالة زيارته للندن واشترطت أن يقدمه السفير العثماني . ودفعت انجلترا ثمن ذلك حين أساء الباى معاملة قنصلها في تونس وأهانته ثم أهمله وأمر بالاعتداء عليه في بعض الحالات.

ولقد عملت بريطانيا حتى سنة ١٨٧٨ على ألا تقع تونس تحت نفوذ فرنسا أو إيطاليا . وتمكن القنصل الانجليزي هناك بنشاطه من أن يحصل على امتياز لشركة انجليزية في سنة ١٨٧٤ بمد خط حديدى من تونس إلى الحدود الجزائرية، وأصبحت انجلترا بعد سنة ١٨٧٦ شبه محتكرة للسكك الحديدية في تونس . وشجعت بريطانيا بعض السكان الزائرين في مالطة على الهجرة إلى تونس لكي يتمتعوا بامتيازات ورتاح هي من أعبائهم ويكونوا سببا تستند اليه في التدخل في الشؤون التونسية . ولسكنا نلاحظ عدم تجاوب رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال البريطانيين من هذا الاتجاه فحاولوا فرض شروط قاسية للعمل في تونس ، ثم عادوا ولم ينفذوا تعهداتهم فأبطلت امتيازات البنوك في سنة ١٩٧٨

بعد أن كانت إحدى الشركات الفرنسية قد حصلت على امتياز مد السكك الحديدية إلى الجزائر في سنة ١٨٧٦ . وظلت بريطانيا محافظة على هذا الموقف إلى أن جاء مؤتمر برلين .

(٣) المصالح والإطماع الفرنسية :-

كانت مصالح فرنسا في تونس قبل سنة ١٨٣٠ لا تقوم إلا على بعض العلاقات التجارية البسيطة وتستند على بعض المصايد على سواحل هذا الجزء من بلاد المغرب . ولكن تجربة فرنسا في احتلال الجزائر أصبحت أساساً هاماً للتوسع الاستعماري الفرنسي في كل بلاد المغرب الكبير ، وخاصة بعد أن أصبح لها عايات من المسلمين وأصبحت لها حدود مع دولتين من الدويلات الإسلامية هناك . واعتبرت فرنسا أن الجزائر امتداد لها وأخذت تهتم بكل حركة تظهر في تونس أو في المغرب الأقصى حتى ولو كانت هذه الحركة دينية . وأخذت الإطماع الفرنسية ترسم لها طريقاً في تلك الأقاليم ، وأصبحت تونس مهددة بالنفوذ الفرنسي ، وبدرجة أكبر من المغرب الأقصى ، وذلك لصغر مساحتها وحب أهلها للسلم ومكانيتها المتعددة . فظهرت تونس على أنها فريسة سهلة للنفوذ الفرنسي .

وكان من الطبيعي أن تتطلع فرنسا إلى تونس التي لا يفصل بين سكانها وسكان الجزائر أي حاجز أو فاصل في الجنس أو اللغة أو الدين . ويشرح لنا التاريخ تلك الروابط العديدة التي قامت بين الاقليمين المغربيين ، وأن ما يمتلك الجزائر يمتلك تونس ، وكان الأهالي في الاقليمين يعتبرون أنفسهم شعباً واحداً ، وكانوا ينتقلون من إقليم إلى إقليم وبشكل يصعب عمل من يرغب في وضع حد بينهما . وكانت فرنسا تنظر إلى الجزائر بنفس النظرة التي تنظر بها بريطانيا إلى الهند ، ورأت أنها قد ضحت في فتحها بمائة وخمسين ألف من الجنود ، وكان أي

اضطراب يقع في الجزائر أو في تونس يهدد الفرنسيين ويجعلهم يفكرون في نفس الوقت في ضرورة تثبيت أقدامهم في الأقاليم المغربية .

ولقد رأى الفرنسيون النفوذ العثماني في تونس فصمموا على وقفه ، ولو بالقوة . وكم من مرة فيما بين سنتي ١٨٣٠ ، ١٨٨١ أظهرت فيها فرنسا لتركيا رغبتها في عدم اعتداء تركيا على الوضع القائم في تونس أو انتقاص أي جزء من استقلالها . وأخذت فرنسا في اقناع الباي بأن يعتبر مصالحه متميزة عن مصالح تركيا وأخبرته بأنها تعتبره حاكما مستقلا . ولما زار الباي أحمد باريس قابلته الحكومة الفرنسية وقابلة الأمراء وذهبت احتجاجات السفير العثماني في الهواء واعترفت الحكومات الفرنسية بالانعامات الباي على الموظفين الفرنسيين وأظهرت سخاء واضحا مرجهتها في الانعام على الباي ورجاله بالأوسمة والنياشين . ولما حاولت بريطانيا منع هذا النفوذ الفرنسي أفهمت فرنسا الباي بأن انجلترا تحاول الانتقاص من استقلاله ، ولكن دون أن تظهر له نياتها في اعلان الحماية عليه وعلى بلاده . وكانت فرنسا لا ترحب بوجود تركيا في تونس ، وكجارية لها في الجزائر . والواقع أن فرنسا قد حاولت أن تعمل على بسط سيادتها على تونس دون أن تلتفت إلى مصالح الانجليز أو الايطاليين فيها . وكان وجود الجيوش الفرنسية المنظمة في الجزائر ، ووجود الأسطول الفرنسي على تمام الأهبة ، ووجود الأوسمة والانعامات التي منحتم للباي وحاشيته وعدد من موظفيه ، كان كل ذلك دلائل على أن فرنسا ستفوز بتونس .

ولقد وضع التضارب بين النفوذ الفرنسي والانجليزي في تونس من اتهام القنصل الانجليزي للقنصل الفرنسي بمحاولة اضعاف المصالح البريطانية وتجريده الباي من وسائل العمل . أما القنصل الفرنسي فإنه قد وصف القنصل البريطاني بأنه عدو لفرنسا .

وجاءت الحرب السبعينية لكي تفقد فرنسا نفوذها في تونس وتسمح بالتالي بزيادة نفوذ كل من إيطاليا وإنجلترا . ولكن فرنسا عينت قنصلا جديدا لها في تونس كان قد تمرن على العمل في القاهرة والاسكندرية وبيروت وهو القنصل رويستان الذي كان يعتبر البحر المتوسط بحيرة فرنسية . ورغم انهزام فرنسا على القارة الأوروبية ، وقيام الثورة ضدها في الجزائر إلا أنها صمدت على الاحتفاظ بالجزائر وحينما حاولت إيطاليا في نفس السنة الهجوم على تونس بحملتها التأديبية أصرت فرنسا ، رغم هزيمتها وثورة الجزائر ، أن تمد حدودها إلى جوار بنزرت . ولكن إيطاليا تراجعت في أمر احتلال تونس ، وأصدرت تركيا فرمان في سنة ١٨٧١ الذي اعتبرت فيه تونس أحد أقاليم الدولة العثمانية ، فلم تعترف فرنسا بهذا فرمان . ولقد شهد عام ١٨٧٤ ازديادا للنفوذ الفرنسي في تونس مع الحصول على امتياز لمد الخط الحديدي من تونس إلى الحدود الجزائرية ، وكان هذا الامتياز في غاية الأهمية إذ أنه وضع أهم المناطق التونسية وأخصبها تحت النفوذ الفرنسي الفعلي ، وأصبح في وسع فرنسا أن تصل بسهولة إلى عاصمة تونس . ولقد سيطرت فرنسا على البعثة المالية الدولية التي كان وكيلها فرنسي ، كما كان معظم الدين التونسي في أيدي الفرنسيين . واحتكرت فرنسا الخطوط للتلغرافية وخطوط السكك الحديدية الهامة ، وكان مصطفى اسماعيل رئيس وزراء تونس في حمايتهم ويحمل وسام جوقة الشرف مما يجعل مركز فرنسا متفوقا وممتازا في تونس ويساعدها بالتالي على أن تقول كلمتها عند تقرير المصير التونسي .

(٤) المصالح والطماع الإيطالية :-

كانت مصالح إيطاليا وأطماعها في تونس لا تقل عن مصالح فرنسا وأطماعها في ذلك الاقليم ، وكانت إيطاليا تحاول التوسع الاقليمي في تونس وتوحد بين بلادها وهذه البلاد الافريقية كما حدث منذ عهد الفينيقيين وقرطاجة وروما .

وكانت هناك ذكريات مشتركة بين تونس وإيطاليا مع الوندال ومع قيام دولة
الغالية من تونس بفتح صقلية وحكمهم لكلايريا في جنوب إيطاليا ، ومع حكم
النورماندين حكم صقلية للعهدية وسوسة . كما كانت للجمهوريات الإيطالية
المتاجرة ذكريات **كثيرة** مع موانئ المغرب .

وبدأ الإيطاليون يقيمون في تونس في القرن التاسع عشر وخاصة بعد فتح
فرنسا للجزائر وفتح الجزائر لاستيطان الأوربيين . وكان دستور سنة ١٨٦١
يشجع الهجرة ويعمل على زيادة عدد الجالية الإيطالية على عدد غيرها من الجاليات
ولما كانت الجالية الانجليزية في تونس تتكون في غالبيتها من المالكين الذين
يتكلمون ويكتبون الإيطالية ، فقد أصبحت اللغة الإيطالية هي أولى اللغات
الأوربية في تونس . ومنذ الثلث الأول للقرن التاسع عشر فكرت سردينيا في ضم
طرابلس إلى مصر واخضاع الجزائر لجماعة فرسان مالطة وضم تونس إلى سردينيا
واستعدوا في ذلك إلى أن سيطرة دولة من الدرجة الثانية ، مثل سردينيا لن يثير
عوامل الحقد في نفوس الدول البحرية الكبيرة ، بل سيؤدي إلى الاستقرار في
حوض البحر المتوسط . ورغم فشل هذا المشروع فإن مملكة سردينيا الصغيرة
احتفظت برغبتها في الحصول على تونس الذي عاش فيه كثير من الإيطاليين
وانتشرت فيه المدارس والمنشآت الإيطالية . وأهتمت إيطاليا بالشئون الاستعمارية
حتى في أثناء عملية توحيد إيطاليا ، واعتبر ماترين أن مستقبل إيطاليا هو في البحر
المتوسط كما اعتبر أن تونس هي أحسن مستعمرة إيطالية وأحدى الطرق الرئيسية
لنمو إيطاليا ونشر المدنية في أفريقية .

وواصلت فلورنسا اهتمامها بتونس واشتركت الأساطيل الإيطالية مع الأساطيل
البريطانية والفرنسية في المناورات التي حدثت سنة ١٨٦٤ . وكانت الحكومة
الإيطالية لا تنظر بعين الرضاء إلى الإصلاحات التي قام بها الباي أو نحو حركته

الاستقلالية . وحاول الايطاليون الموجودين في تونس في ذلك الوقت أن يدفعوا حكومتهم إلى احتلال السواحل التونسية ، إلا أن الوقت لم يكن يسمح لإيطاليا بمعادة فرنسا . وكان من الصعب على إيطاليا أن تحتل تونس وما زالت البندقية وروما خارجة عن حدود دولتها ، وكانت المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تمنع إيطاليا من البحث عن مشكلات جديدة ، وتصدم في سبيلها بالدول الكبرى المجاورة .

وكان القنصل الايطالي في تونس يعمل على زيادة نفوذ دولته وباستمرار في الولاية ، فأفهم الباي ورئيس الوزراء بضرورة رفض السياسة الفرنسية . التي تحضه على الاستقلال ، ورفض سياسة إنجلترا التي تدعى أن تونس جزء لا يتجزأ من أملاك الدولة العثمانية ، وأفهمها أن الطريق الوحيد هو أن يعلن أن بلاده في حالة حياد تام . ولقد عارضت فرنسا هذا الاتجاه وعجزت إيطاليا على تدعيم سياسة قنصلها . ورغم ذلك فقد تمكن هذا القنصل الايطالي من عقد معاهدة في سنة ١٨٦٨ مع تونس اعطت للايطاليين الحق في امتلاك الاراضي والعقارات واستغلال المناجم ، وأدت بالتالي الى ازدياد عدد الجالية الايطالية وبشكل واضح ، وأصبحت هذه الجالية الايطالية تشتمل على التجار ورجال الأعمال وعلى متوطنين يعيشون في أملاكهم وأراضيهم .

وكانت إيطاليا في ذلك الوقت تعاني من الفقر أكثر مما تعاني من كثرة السكان ، وكانت ولايات الجنوب تعتبر عبئاً ثقيلاً على ولايات الشمال بعد الوحدة ، وأخذ الأهالي يشعرون بضرورة الهجرة إلى مناطق جديدة يجدون فيها الرزق دون أن تخسرهم بلادهم . فأخذ الساسة الايطاليون يوجهون أنظارهم إلى السواحل المغربية القريبة منهم ، يوجهون أنظارهم إلى تونس ، وينظرون إليها على أنها فريسة سهلة فحان قطاعها .

وكانت تونس في ذلك الوقت مشغولة بمشكلاتها الداخلية من فتن وثورات وسوء إدارة ومجاعات وأوبئة وتحكم. وازداد عدد المهاجرين الإيطاليين في تونس مع تقدم وسائل الملاحة في البحر المتوسط وأخذ أصحاب رؤوس الأموال يفكرون في إيجاد ميادين جديدة لاستغلال أموالهم وظهرت نزعته للتشبه بإنجلترا وفرنسا التي كانت تهيمن على أجزاء من البحر المتوسط. وأخذت إيطاليا، في الوقت الذي أتمت فيه وحدتها في العمل على الحصول على مركز ممتاز لها في البحر المتوسط وتحلم بالقيام بدور في ذلك البحر الذي هيمن الرومان عليه قديما. ولذلك فإن إيطاليا قد حاولت أن تستفيد من الأزمة التي نشأت في سنة ١٨٧١. وكانت فرنسا تعتبر خطراً على الاطماع الإيطالية في تونس ولكن أنهما في الحرب السبعينية جعل إيطاليا تتطلع إلى أن ترثها في البحر المتوسط بأكمله لافي تونس وحدها. وادعت إيطاليا أنها قد أصبحت دولة كاثوليكية عظمى ومن حقها أن ترث البابوية في أملاكها. وكانت فرنسا من ناحية أخرى لا ترغب في إثارة الشعور العام الإيطالي ضدها مادامت مصالحها الأساسية بقيت كما هي. فتشجعت إيطاليا على الاستمرار في سياستها التوسعية وحاولت أن تتدخل في شئون تونس وتتوسع فيها. وانهزت إيطاليا فرصة اعتداء البوليس التونسي على أحد الرعايا الإيطاليين لفرض نفسها على تونس وضربت باعتذارات الباي عرض الحائط واضطر الباي إلى أن يطلب مساعدة تركيا وأخذ في شرح وجهة نظره لفلورنسا، ولولا تدخل إنجلترا وتركيا لاجرت الحملة التي كانت تجهز في سبييتزيا إلى تونس. ولقد صرح السفير البريطاني لوزير خارجية إيطاليا بأن الضغط يمكن أن يقع بوسائل أخرى غير الاساطيل والبنادق، وأعلن زميله التركي أن أي هجوم على تونس معناه الهجوم على تركيا. فرأت إيطاليا أن الوقت لم يسمح لها، وهي مازالت مملكة صغيرة بأن تلتقي بنفسها في تلك المعصمة. ولما أصدرت تركيا فرمانها في سنة

١٨٧١ اشتركت إيطاليا مع فرنسا في الاحتجاج عليه ، واصطحبت ذلك بحملة عنيفة في جرائدها على سياسة تركيا ، أتهمتها فيها بأنها تجهز جيشا للنزول إلى تونس ولقرض سيطرتها على الباي . وهكذا بدأت إيطاليا في التدخل . والمهم هو أن إيطاليا قد افادت درساً هاماً من هذه المشكلة، ذلك أنها قد عرفت بأن انجلترا لن تقف مكتوفة الايدي أمام تدخل إيطاليا في تونس ، وفهمت أن فرنسا ، رغم ضعفها وأنزاعها ، كانت مصممة على ألا تتخلي عن مركزها كدولة عظمى مستعمرة . ولكن إيطاليا وجدت أن موقف ألمانيا يبدو مشجعاً لها على المضي في سياستها ورأت أن مشكلات فرنسا سوف تشغلها لبضعة سنوات . ولم تكن إيطاليا تتحمل رؤية فرنسا في الأراضي المجاورة لصقلية . وحين استعادت فرنسا نفوذها تبددت آمال الايطاليين وحل محلها القلق .

واقدرأت إيطاليا في تولية خير الدين باشا رئاسة الوزراء في تونس حركة تسيء اليها وتزيد من النفوذ الفرنسي ، فاتهمته بأنه دسيسة فرنسية وأنه آلة في ايدي الفرنسيين وساعدت على ترويج الاشاعات بأن الوزير يمهّد لوضع تونس تحت الحماية الفرنسية . وحالت إيطاليا العمل على اشغال فتنة داخلية تهيد الوزير المعزول إلى الحكم ولكنها فشلت في هذه الحركة . وقامت حركة ايطالية تحاول هرقلة النفوذ الفرنسي المتزايد في تونس ، وأخذ القنصل الايطالي يمر في مدن تونس الساحلية ويتهم الباي بالكفر والالحاد ويدعو الاهالي للثورة ، كما حاول هدم البعثة المالية التي اعتبرتها إيطاليا امتداداً للنفوذ الفرنسي ، وحاول انشاء بنك ايطالي نمساوي لهذه البعثة لمساعدة بعض رجال الأعمال النمساويين من تريستا . ولقد فشلت كل هذه الجهود ، خاصة وأن انجلترا كانت لا توافق عليها ، وكان الممثلين الانجليز والفرنسيين مستعدين لتأييد هذه البعثة كل التأييد .

وحاولت إيطاليا بعد ذلك أن تتدخل بارسال بعثة جغرافية الى تونس كان

معظم أعضائها من الرجال العسكريين وذلك لاشعار فرنسا بأن إيطاليا لا تسمح بامتداد النفوذ الفرنسي إلى تونس وتوسعه هناك ، وأن إيطاليا ترقب الحالة ومصممة على عدم ترك الباي يقع فريسة للفرنسيين . وصرح أعضاء هذه البعثة بأنه من الواجب أن تكون تونس ميدانا للنفوذ الإيطالي، وعلى أساس أن تكتفي بريطانيا بجبل طارق ومالطة، وتكتفي فرنسا بالجزائر . وتطلق إيطاليا في تونس، وبشكل يساعد على خلق توازن في البحر المتوسط .

وبالرغم من أن أحوال إيطاليا في ذلك الوقت لم تكن تسمح لها بالبدء في استثمار تونس إلا أن سياستها كانت تدور حول العمل على منع فرنسا من اعلان حمايتها على تونس ، وكانت ترى ضرورة الاستعانة بمساعدة إنجلترا لها في تنفيذ هذه السياسة . وكانت إيطاليا قد رأت دور بريطانيا في تأخير ارسال الاسطول الإيطالي إلى تونس سنة ١٨٧١ ورأت دورها في تدعيم اللجنة المالية الدولية سنة ١٨٧٥ . ولقد قام السفير الإيطالي في لندن بالتدخل مرات عديدة لاثارة شكوك الوزارة البريطانية تجاه مشروعات فرنسا وتجاه مستقبل تونس. وحاولت إيطاليا الافادة من الاشاعات التي سرت في سنة ١٨٧٥ حول تعاون فرنسا مع رئيس الوزراء التونسي لاعلان الحماية على بلاده ، وذلك لكي تطلب من بريطانيا عملا مشتركا يمنع ذلك النفوذ الذي يهدد مصالحهما . وكانت إيطاليا تطلب معونة إنجلترا في كل مرة تأزمت فيها المسألة التونسية . ومع احتجاجها على اعطاء امتيازات السكك الحديدية لفرنسا كانت إيطاليا تشرح لانجلترا أنها تعارض في سيطرة فرنسا على الموافق الهامة التونسية وبالتالي تعارض في سيطرة فرنسا على الولاية التونسية . وكان أهم شيء بالنسبة لإيطاليا هي ألا تقع تونس فريسة لفرنسا ، ولذلك فإنها حاولت أن تعلق أن تونس دولة محايدة وتامة الحياد، وإن كان هذا الاتجاه لم يعط أي نتيجة إيجابية . وانتقلت الانظار بعد ذلك ، مع مسرح الحوادث من وسط البحر المتوسط إلى الشرق والبلقان مع ازمت ستي ١٨٧٦ ، ١٨٧٧ ، وتمهد الأمر للوصول إلى مؤتمر برلين .

الفصل الثالث عشر

المسألة التونسية ومؤتمر برلين

لقد تشابكت المصالح والأطماع المختلفة في تونس، وفي شكل معقد، قبيل انعقاد مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨. وإذا كانت المعاهدات والاتفاقات الدولية تعرف بضرورة المحافظة على الدولة العثمانية وسلامة أراضيها، إلا أن نمو مصالح وأطماع بعض الدول الاستعمارية في تونس جعل بعض هذه الدول يميل إلى اعتبار تونس مستقلة تماماً عن الدولة العثمانية، حتى يسهل عليها أمر افتراسها دون إثارة المسألة الشرقية والحقوق الدولية، وجعل بعض الدول الأخرى تسعى إلى محاولة اعتبار تونس في حالة حياد وكانت الدول ذات المصالح والأطماع في تونس هي إنجلترا وإيطاليا وفرنسا. ولما كان إنجلترا تتمكن من الحصول على قبرص بعد الحرب التركية الروسية، فبقيت المنافسة واضحة بين كل من إيطاليا وفرنسا على تونس. ولم يكن من السهل على أي من هاتين الدولتين أن تحصل على تونس دون الحصول على موافقة بقية الدول العظمى. فما هو موقف كل من هاتين الدولتين؟ وما هي علاقات كل منهما مع بقية الدول؟ وكيف تم ترتيب الأمر في مؤتمر برلين؟

(١) موقف إيطاليا :-

كانت بريطانيا تنظر إلى الدولة العثمانية على أنها سد منيع يقف أمام تغلغل النفوذ الروسي في الشرق الأدنى، واضطرت إنجلترا نتيجة لذلك إلى أن تقف في جانب تركيا التي ظهرت وكأنها أحسن من يحمي طريق الهند ويجب مساعدته للقيام بهذه المهمة. ولقد حاولت إنجلترا أن تساعد تركيا على أن تقوى نفسها عسكرياً واقتصادياً وإدارياً. وكانت روسيا من ناحية أخرى تعارض كل تدعيم

يحدث في الدولة العثمانية . وإذا كان الخطر الروسى قد زال بعد مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ إلا أن امتداد النفوذ الروسى مع نمو القوميات في البلقان كان يسير صوب تفكيك هذه الدولة التى تحرس بريطانيا طريق الهند . ولكن الدولة العثمانية اضطرت من ناحيتها إلى استخدام الشدة ضد الحركات القومية التى ظهرت في البلقان ، فدفع ذلك عدداً من البريطانيين ، ومنهم جلادستون إلى فضح أعمال تركيا وإلى مطالبتهم بوقف تأييد الدولة العثمانية حتى في حالة قيام حرب بينها وبين روسيا . ولكن بريطانيا من ناحية أخرى كانت عاجزة عن مجابهة رأى العام الاسلامى في الهند بمثل هذه السياسة كما كانت لا تسمح بوقوع القسطنطينية في أيدي روسيا . ولذلك فإن إنجلترا رأت ضرورة ادخال بعض التنظيمات الاقليمية لحماية المصالح البريطانية في الدولة العثمانية ، فنادى اللورد وربي بضرورة احتلال إنجلترا لسكريت أو لمصر حتى تؤمن خطوط مواصلاتها وتؤمن على مراكزها . وعزمت إنجلترا على احتلال قبرص المفتاح الغربى لآسيا ، وجبل طارق الجديد ، ، وعلى أساس أن تترك فرنسا تأخذ جزءاً آخراً من الامبراطورية العثمانية ، وليكن تونس . ويمكن لبريطانيا أن تستند إلى قبرص لسكى تزيد نفوذها في آسيا الصغرى وتمنع تقدم النفوذ الروسى في سوريا والعراق . وكانت تركيا في حاجة إلى مساندة بريطانيا لها ، فوافق السلطان في ٢٦ مايو سنة ١٨٧٨ على اعطاء قبرص لبريطانيا ثمناً لحمايتها له في المستقبل .

وكان حصول بريطانيا على قبرص يقلب التوازن الدولى في البحر المتوسط ويدفع فرنسا وإيطاليا إلى المطالبة بتعويض . ورأت إنجلترا أن كل من روسيا والنمسا والمجر وهى نفسها قد أرضيت على حساب الدولة العثمانية فلم يكن هناك مبرر لسكى تقف فرنسا وإيطاليا مكتوفة الأيدي أمام تونس وطرابلس ، وكان معنى ذلك تقسيم الدولة العثمانية . وعلى أى حال فإن فرنسا قد منحت تونس وبدون

تفكير في مصالح إيطاليا ، وبسبب رفض إيطاليا التعاون مع إنجلترا بعد معاهدة سان استيفانو . ولقد حاولت بريطانيا أن تضم إيطاليا إليها في سياستها في البحر المتوسط وليكن تحافظ على التوازن الدولي في ذلك البحر ، وخشيت بريطانيا من سير إيطاليا صوب روسيا رغم إعلانها أن مصالحها تتطابق مع مصالح بريطانيا ، وإعلانها الاستعداد لكي تتعاون معها في أي مؤتمر دولي قادم . فشاعت الثقة في إيطاليا في الاوساط الانجليزية ، وجاء إقترح إنشاء عصبة البحر المتوسط لحماية المصالح المشتركة في هذا البحر وفي البحر الاسود ، وجاء على أنه يعارض أي تغيير في التوازن الدولي والاضاع القائمة ، أو التعرض للمواصلات البحرية في هذين البحرين ، نتيجة للحرب التركية الروسية ، وما قد ينشأ عنها من شروط للصالح . ولكن إيطاليا عادت وشرحت أن مصالحها عمالة ومطابقة لمصالح بريطانيا ، ورغم ذلك فإن الحكومة الإيطالية ترى الاقيد نفسها بأي قيود قد تقودها إلى الحرب ، وأنه من اللازم أن تتبع سياسة الحياد . فلم يكن من المفاجيء بعد ذلك أن تقدم بريطانيا على الدفاع عن مصالحها في الشرق الادنى باتفاقها رأسا مع الباب العالي بشأن قبرص ، ودون أن تعمل أي حساب لرغبات إيطاليا في البحر المتوسط . كما أن إنجلترا قد عملت على شراء موافقة فرنسا بأن منحها تونس . ولما اشتكت إيطاليا في نوفمبر سنة ١٨٨١ من عدم اكتراث بريطانيا بمطالب الإيطاليين في تونس ، ردت عليها بريطانيا بأنه إذا كانت قد قبلت اقتراحها الخاص بإنشاء عصبة البحر المتوسط لاحتلت مركزاً يسمح لها في الاشتراك في تقرير أي مسألة قد تنشأ بعد ذلك ، ويكون لها علاقة بالتوازن الدولي في حوض البحر المتوسط .

أما النمسا فإنها كانت لا تعارض زيادة التفوذ الإيطالي في تونس وعلى أسس تحويل انظار الإيطاليين عن التيرول والترتيغو صوب البحر المتوسط . ولكن

مشكلات البلقان أثارت مسألة تعديل الحدود الاقليمية بين ايطاليا والنمسا، فساءت العلاقات بين الدولتين. واعتقدت ايطاليا أنه في وسعها أن تستند إلى المانيا لكي تحصل على إرضاء أمانها القومية من النمسا، ولكنها عجزت عن فهم روح التضامن الجرمانى بين المانيا والنمسا. وكانت ايطاليا تتساءل عن نصيبها من أقتسام اسلاب الدولة العثمانية، أهى تونس أو طرابلس أو البانيا، ولكنها وجدت أن النمسا قد استولت على البوسنة والهرسك دون أن تحصل هى على أى شئ، فتأزمت الأمور بين الدولتين. ولقد حاولت النمسا أن توجه أنظار ايطاليا إلى شمال إفريقيا، وطالبت ايطاليا بتعزيد النمسا لها للحصول على تعويضات في تونس إلا أن النمسا شرحت أن تونس بالذات ستؤدى إلى صدام بين ايطاليا وفرنسا، وأدى موقف ايطاليا من امتداد النفوذ النمساوى في البلقان إلى عدم تعزيد النمسا لايطاليا في أطماعها صوب تونس.

(٢) موقف فرنسا :-

استعادت فرنسا مكانتها بسرعة بعد الحرب السبعينية، وبشكل أزحج بسمارك، واستعادت في الميادين المالية والاقتصادية والعسكرية، وارتفعت الأصوات تنادى، بضرورة استعادة الالزاس واللورين، والانتقام من المانيا. ودعمت فرنسا علاقاتها مع روسيا، بما جعل المانيا تخشى من إمكانية حدوث حرب ضدها وعلى جهتين، بعد أن خشيت من تكتل العناصر الكاثوليكية الالمانية مع فرنسا. وكادت فرنسا أن تصل إلى تحالف مع روسيا، إلا أن مشكلة البلقان منعت مثل هذا التحالف. وتدخل بسمارك لإبعاد روسيا عن فرنسا في الوقت الذى وجه فيه أنظار النمسا إلى البلقان، وفي الوقت الذى كان مستعداً فيه لى يترك مصر لبريطانيا. أما فرنسا فإن بسمارك أشار إليها بالاتجاه صوب تونس، خاصة وأنه كان يعتقد بأنها ستجده في أقاليم المغرب العربى وفي الأقاليم الشرقية من الدولة

العثمانية ميداناً واسعاً لنشاطها السياسى . وعلى أى حال فإن هذا العرض كان يعنى بذور الشقاق بين فرنسا من جهة ، وإنجلترا وإيطاليا من جهة أخرى . وبعد تولى الحزب الجمهورى الحكم فى فرنسا إقترح على ألمانيا تدعيم علاقات السلم بين البلدين ، وغض النظر مؤقتاً عن التحالف مع روسيا . ومع تعقد المسألة الشرقية اضطرت روسيا إلى أن تميل إلى ألمانيا ، بعد أن وجدت صعوبة اعتمادها على فرنسا ، وعداء إنجلترا لإطاعتها فى البلقان . فأصبحت ألمانيا فى مركز متفوق يؤثر على سياسة كل الدول الأوروبية . وأصبحت السياسة التى تشير بها ألمانيا هى السياسة التى تبشر بالنجاح . وظهر أن ألمانيا تحاول تعويض فرنسا عن الألاس والورين ، وكانت سوريا وتونس أحسن تعويض لفرنسا فى هذا الميدان .

أما إنجلترا فإنها قد دعمت موقف فرنسا خاصة وأنها كانت لا ترحب بتفوق النفوذ الألمانى فى أوروبا . حقيقة أن شراء إنجلترا لتصويب الحديد من أسهم قناة السويس قد غير شعور الفرنسيين صوب إنجلترا ، وجعل فرنسا تعطف على روسيا وقت تعقد المشكلة الشرقية ، ولكن ذلك لم يصل إلى إعلان فرنسا عداها لإنجلترا . وانتهى الأمر بفرنسا إلى أن وجدت نوعاً من التكامل بين مصالحها ومصالح إنجلترا فى البحر المتوسط . وإذا كانت فرنسا قد وجدت فى أول الأمر صعوبة الاشتراك فى أية عملية قد تودى إلى التدخل فى البلقان ، فإنها قد قاومت بذلك لى تحتفظ بقوتها للدفاع عن نفسها ضد أى غزو ألمانى . وجاء رفض إيطاليا العمل فى مشروع عصبة البحر المتوسط دافعاً لإنجلترا للتعاون مع فرنسا فى البحر المتوسط ، وفى المسألة الشرقية ، أى أنه دفع إنجلترا إلى محاولة منع التقرب الفرنسى الروسى . ووجدت فرنسا صعوبة وقوفها بمفردها وشعرت بضرورة المساهمة بتصويب فى الشؤون العالمية . وصمم الجمهوريون الفرنسيون على أخذ جانب الانجليز فى نفس الوقت الذى يظهرون فيه الصداقة لألمانيا ، ويتعاونون فيه مع إنجلترا ،

حتى يتمكنوا من القيام بدورهم في البحر المتوسط وإذا كانت فرنسا قد أعلنت ضرورة مناقشة معاهدة سان استفانو في مؤتمر دولي ، وأعلنت أنها لا ترغب في الحصول على تعويضات لنفسها ، إلا أنها قد أعلنت بعض التحفظات بشأن مصر وسوريا وتونس ، التي يجب ألا تناقش أمورها في المؤتمر . ولم تعترض فرنسا على رغبة بريطانيا في احتلال أي نقطة أو بقعة مجاورة للدردنيل ، وإن كانت قد طلبت منها تبادل الآراء في حالة فشل المؤتمر . وكانت إنجلترا ترغب في الحصول على موافقة فرنسا لتغيير مناطق النفوذ في أقاليم شرق البحر المتوسط ، وفي نظير منح تونس لفرنسا . وكانت فكرة إطلاق يد فرنسا في تونس قد ظهرت منذ ستين ، والظاهر أن إنجلترا كانت تستعد قبيل مؤتمر برلين لكي تقبل إقتراح بسمارك ، وتحتل مصر ، وتترك فرنسا تعلن حمايتها على تونس التي وصفها بعض الوزراء الانجليز بأنها امتداد للحدود الفرنسية ، وللنفوذ الفرنسي . وكان في وسع إنجلترا أن تحصل على تعضيد فرنسا لسياستها في المسألة الشرقية في نظر اعطائها تونس . فتنجست بذلك لفرنسا عوامل قوية تسمح لها بزيادة نفوذها في النيابة التونسية ، وفي مقابل تحسن علاقاتها مع ألمانيا وإنجلترا ، وموافقتها على عدم التحالف مع روسيا ، واتخاذ الجانب الغربي ، ووجهة النظر البريطانية في المضائق وقبرص وشرق البحر المتوسط . وظهر قبيل مؤتمر برلين أن القوى الموجودة في الميدان تمهد لإطلاق يد فرنسا ، لايطاليا ، في هذه الولاية المغربية .

(٣) مؤتمر برلين : —

انعقد مؤتمر برلين ، وقبلت فرنسا المشاركة فيه ، وعلى أساس أنه سيتمنع عن مناقشة شئون فلسطين ومصر وتونس ، وأنه سيتمقد مناقشاته على بحث المسائل المتعلقة بالحرب التركية الروسية . وكانت فرنسا ترغب في المحافظة على السلام

العالمى ، قد دخلت المؤتمر على أساس المحافظة على الأوضاع القائمة ، وخاصة فى البحر المتوسط . ولكن الاتفاق الانجليزى التركى بشأن قبرص أثر على التوازن الدولى فى هذا البحر ، ولم تسمع فرنسا به إلا قبيل إقتهام المؤتمر من أعماله ، رغم أنه كان قد عقد قبل ذلك . فثار رأى العام الفرنسى ، وأخذت الصحافة الفرنسية فى مهاجمة إنجلترا وفى التهمك على موقف بلادها . وطالب الجمهوريون بضرورة عدم إعراف الحكومة بهذا الاتفاق ، مادام لم يعرض على المؤتمر ، ولم يوافق المؤتمر عليه ، كما هددوا بضرورة الانسحاب قبل التوقيع على المعاهدة ، استناداً إلى أن اتفاقية قبرص السرية قد جعلت من السلطان مجرد أمير يخضع للتاج البريطانى ، مما يتعارض مع مصالح فرنسا ، ويؤثر على الموقف الدولى فى البحر المتوسط . وظهرت مقالات تشرح أن بريطانيا قد أصبحت فى موقع يسيطر على الاسكندرية وقناة السويس . والمهم هو أن هذه الأخبار وهذه المقالات قد مهدت الطريق لى يطالب الفرنسيون بتونس كتعويض لهم ، مادامت بريطانيا قد أخذت قبرص .

وكانت فرنسا ترغب فى أن ينجح مؤتمر برلين ، وكانت إيطاليا من ناحية ثانية لا تمثل منافسة واضحة لها ، خاصة وأنها قد وقفت موقف الحياد من احتلال النمسا للبوسنة والهرسك ، ورفضت الاشتراك فى حلف البحر المتوسط . ولما سمع مندوب فرنسا فى مؤتمر برلين باتفاقية قبرص رسمياً ، اعتبر أنها إذلال جديد لفرنسا ولنفوذها فى البحر المتوسط . ولما أظهر رغبته فى الانسحاب من المؤتمر ، كان الانجليز والألمان على استعداد لذلك . فأفهمه الانجليز رغبته فى إطلاق يد فرنسا فى تونس ، وأنهم لن يغيروا الوضع القائم فى الشرق الأدنى دون موافقة فرنسا . وإذا كانت النمسا ستعمل على إدخال الحضارة والمدنية فى تركيا أوربا ، وإنجلترا فى تركيا آسيا ، فإن على فرنسا أن تقوم بنفس الشئ فى أقاليم شمال

إفريقية . ولقد وافق بسمارك ، الذي لم يكن يحترم الحدود التركية ، تمام الموافقة على هذه السياسة . ولم تكن فرنسا في ذلك الوقت ترغب في الحرب مع إيطاليا ، إلا أنه كانت ترى ضرورة وضع يدها على تونس ، حتى تعمل على تأمين مستعمراتها المغربية . وكان اشتراك إنجلترا والمانيا في هذه الهبة يقلل من أهمية معارضة إيطاليا للتفوذ الفرنسي في تونس .

حقيقة أن إنجلترا لم تنشر هذه المحادثات المتعلقة بتونس ، ولم تقدم أى شيء يشبه التصريحات الرسمية فيما يتعلق بالباي ، سواء أمام مجلس العموم أو إلى الحكومة الإيطالية ، كما أنها قد تركت قنصلها العام في تونس في جهل مطبق في هذه المسألة ، ولم تقدم أى تأكيد في هذا الموضوع إلا بعد أن اشترطت على فرنسا أن يظل سرا ، حتى لا تنشأ المصاعب أمام إيطاليا ، التي كانت إنجلترا مستعدة لسكى تعويضها بطرابلس . ولكن ذلك لم يكن يعنى أن فرنسا لن تتوسع في تونس ، أو أن الرأى العام الفرنسي لم يشعر بذلك . فيلاحظ أن هجوم الصحافة الفرنسية على عملية توسع إنجلترا في قبرص قد خفت ، وأن لهجة هذه الصحف قد تغيرت ، وبدأ الفرنسيون ينظرون إلى عمل إنجلترا بشأن قبرص على أنه عمل قانونى عقد بين جانبين متساويين ، وبرغبة كل منهما . واستعدت الدول العظمى بذلك لإحتلال إنجلترا لقبرص ، وإحتلال فرنسا لتونس ، وصرحت بريطانيا بأنها لن تعارض في توسع فرنسا في تونس ، رغم أنها لا تضمن تأييدها لباريس في حالة معارضة إيطاليا لمشروع التوسع الفرنسي في تونس . ووجدت فرنسا أنه من الواجب الإسراع لتحقيق غرض كانت تحلم به دائما ، خاصة وأن بريطانيا أصبحت لا تعارضها فيه . أما المعارضة الإيطالية فلم تكن ترهب فرنسا كثيراً . وتجمعت بذلك الأسباب لكي تدفع بفرنسا صوب العمل ، ولكي تبعد إيطاليا عن الميدان وتتوسع في تونس .

الفصل الرابع عشر

تونس بعد مؤتمر برلين

كان الوعد الذي حصلت عليه فرنسا في مؤتمر برلين يدل على اتجاه الدول الأوروبية في هذه المسألة ، ونتيجة لوجود مصالح أخرى لهم في شرق البحر المتوسط وفي البلقان ، وفي القارة الأوروبية نفسها . ولم يكن في وسع فرنسا أن تفيد من هذا الوعد ، خاصة وأنه كان شفهياً ، ومن جانب بعض الدول الأوروبية . فعملت فرنسا على تدعيم نفوذها في تونس ، وحاولت الحصول على هذا الوعد بشكل رسمي وكتابي . ثم عملت فرنسا على التخلص من عبء القنصل الإنجليزي لنفوذها في تونس وذلك قبل أن تقف موقفاً معيناً من المشروعات الإيطالية والإطباع الإيطالية المنافسة لها في هذه الولاية .

(١) مشروع الحماية الفرنسية :—

رحبت فرنسا بقبول المنحة التي منحتها في برلين خاصة وأن ذلك سيؤدي في نظر حكومتها إلى إعادة التوازن إلى البحر المتوسط بعد أن كان قد اختل باتفاقية قبرص السرية ، كما أن الرأي العام الفرنسي كان قد بدأ في الاستعداد للحصول على تعويض نظير احتلال إنجلترا لقبرص . وجدت فرنسا أنه يمكنها الحصول على موارد جديدة وثروة وميدان لنشاطها وعظمتها في تونس ، لايسهل عليها أن تجد لها في الراين ، الذي كان يدفعها صوب ألمانيا ، والتي يتزايد عدد السكان فيها بسرعة . استعدت فرنسا إذاً للنظر إلى تونس كميدان للتنفيس عن أزماتها الداخلية ، وموقفها الأوربي ، وغريزتها الاستعمارية . وإن كانت فرنسا لا ترغب في ذلك الوقت في الحصول على مستعمرات لتصرف الزائد عن حاجتها من السكان ، فإنها كانت

تحتاج إلى أسواق خارجية ، ومناطق لإنتاج المواد الأولية والمواد الغذائية ، وكان أسطولها يحتاج إلى قواعد بحرية ويمكنها أن تجدها على سواحل تونس . ورغم ذلك فإن فرنسا لم تكن مستعدة للإسراع في تنفيذ هذه الخطة ، خاصة وأن الآراء قد انتشرت بأن التضحية بأي جنود جدد خارج حدود فرنسا ، يعتبر إهانة لأرواح القتلى في معارك سنة ١٨٧٠ ، والتي لم تتمكن فرنسا من الانتقام لدمائهم ، وللأراضي التي فقدتها في الشرق . وكانت فرنسا تحاول كذلك أن تعمل على تأمين مراكزها على القارة الأوروبية نفسها ، ولم تكن ترغب في أن تثير مشكلات في الشرق الأدنى أو في البحر المتوسط مشكلات قد تعمل على فقدانها تعاضد أي دولة من الدول العظمى . وكانت فرنسا غير مستقرة في نظم إدارتها ، كما لم تكن الجمهورية الثالثة قد تدعمت فيها بعد ، وكانت المعركة مستمرة بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار ، وبين العلمانية والاتجاه الديني . كما أن سياسة الانحلال الجريئة في مصر قد أثارت الفرنسيين ، ودفعتهم صوب المحافظة على مصالحهم المالية والسياسية والثقافية في مصر . وكان غموض وجهة النظر الألمانية لا يشجع فرنسا على السير في سياسة جريئة ، خاصة وأن فرنسا كانت لا تعلم إن كان بسمارك يحاول خلق مشكلة بينها وبين إيطاليا ، أو يحاول توجيه أنظارها بعيداً عن الالتزام والورين . وكانت فرنسا تعلم أن إيطاليا ستثور من استيلائها على تونس ، فأدى كل ذلك إلى تردد فرنسا في إتخاذ موقف محدد في المشكلة التونسية .

ولقد اعتبر بعض الفرنسيين إيطاليا منافساً غير خطير لفرنسا في تونس ، خاصة وأن هذه الدولة يمكنها أن تتوسع في طرابلس ، دون أن يؤثر هذا التوسع على الأملاك الفرنسية في شمال افريقية . ولكن الفرنسيين آخرين شعروا بأن إيطاليا لن تقبل طرابلس لتعويض يوازي تونس . ولذلك فإن فرنسا قد وجدت أنه من الأفضل عدم القيام بعمل مباشر في تونس ، وشعرت بضرورة تركيز

جهودها في تقوية نفوذها السلبى بكل الوسائل، حتى تمنع اتخاذ إيطاليا من موقف معاد لها . فقبلت فرنسا « الهدية » ودون أن تفكر في ضم تونس عسكريا ، وإن كانت قد فكرت في ضرورة زيادة نفوذها في هذا الاقليم، ووضعها في المرتبة الأولى بالنسبة لنفوذ الدول الأوروبية الأخرى .

ولقد سعت فرنسا إلى الحصول على إعراف رسمي من الدول الأوروبية، بالحماية الفرنسية على تونس ، وعلى منع محاولة أى دولة أوروبية أخرى من النزول هناك . ولكن هذه السياسة كانت تشتمل ضمناً على ضرورة ضم تونس ، إذا ما حاولت أى دولة منع فرنسا من النزول هناك ، كما كانت تعنى أن أية إثارة أو تعد من جانب حكومة تونس ، أو أى تدخل من جانب أى دولة أخرى سيؤدى حتما إلى أن تعمل فرنسا في سرعة وتصميم .

وبعد مؤتمر برلين إتصلت فرنسا في ١٩ يوليو بقنصلها العام في تونس وطلبت منه إثارة وزارة الخارجية حول بعض النقاط ؛ فهل يمكن للباي أن يوقع على معاهدة تحالف مع فرنسا ، يعترف فيها بالحماية ويسمح لجنودها باحتلال بعض المواقع ، وخاصة بنزرت ؟ وفي حالة الرفض ، فما هى المقاومة التى يمكن للباي أن يقوم بها ؟ وكم من الجنود تكفيه لتنفيذ أغراض فرنسا ؟ وهل هناك أى خطر من إحتلال إيطاليا لطرابلس ؟ ولقد وصلت آراء القنصل العام الفرنسى في تونس إلى فرنسا شارحة أن الباي قد يقبل الحماية الفرنسية ليأسه من الحالة الحالية ومركزه المالى ، ولكنه لن يوافق بسهولة على إعلان الحماية الفرنسية، وأن مقاومة الباي لن تكون شديدة ، إذ أن الأهالى لا يحبون الحرب ، وليسو عرقين أو مجهرين ، أما القبائل ، وهى فى الداخل وعلى الحدود، فإنها ستكون العقبة الوحيدة أمام الغزو . ووصل هذا التقرير المتقابل إلى فرنسا فى الوقت الذى قابلت فيه إنجلترا أنباء إتفاقية قرصن بمقابلة حماسية ، والذى أعلن فيه الإنجليز حسن

العلاقات الانجليزية الفرنسية . وحاولت فرنسا أن تستفيد من ذلك في الحصول على وعد من إنجلترا ، وبشكل رسمي ، وكتاني ، بشأن تونس . فشرحت المحادثات الخاصة التي جرت بين المندوبين في مؤتمر برلين ، وأشارت الى تونس ، ومقاصد بريطانيا حيال مسائلها ، وإلى أن الممثلين البريطانيين قد أدلوا بتصريحات شفوية ، من الواجب تسجيلها بوضوح وإيجاز في صيغة مكتوبة ، حتى لا تفتقر العلاقات بين البلدين . ولكن الوزارة البريطانية وجدت نفسها أمام هجوم عنيف شنه ضدها جلادستون ، رئيس حزب الأحرار ، فتضايق الوزراء المحافظون حينما تقدم السفير الفرنسي بطلباته ، خاصة وأن فرنسا نفسها كانت غير مستعدة في ذلك الوقت للقيام بعمل إيجابي في تونس . وكانت إنجلترا لا ترغب في اغتصاب إيطاليا ، أو دفعها صوب روسيا . فاعترض سالسبرى بأن بعضاً من جملة المقتطفة عن محادثاته مع زميله في برلين ، قد بولغ فيها ، وبطريقة فرنسية ، وذكر أن زميله الفرنسي قد جعله يتكلم عن تونس وكأنها ملك شخصي له ، وقال أنه قد ذكر له فعلاً أنه لن يعترض على احتلاله لتونس في حالة وقوعه ، وفي حالة عدم وجود عقبات في سبيله . ولكن إنجلترا كانت عاجزة عن إعطاء أي شيء لا تمتلكه . ثم أجاب سالسبرى ببعض التفصيل عن محادثاته في برلين بشأن تونس ، فأجاب رسمياً على طلب فرنسا ، ولكنه راوخ في نفس الوقت في إعطاء الوعد الرسمي ، بعدم الاعتراض على فرنسا هناك ، وجعل على فرنسا أن تعمل على حل مسألة تونس مع إيطاليا ، دون أن تنتظر مساعدة إنجلترا ، أو تدخلها في جانبها .

لقد شرح اللورد سالسبرى أن محادثاته الودية مع ممثل فرنسا في برلين كانت لها صيغة شخصية ، ولا تختلف عن المحادثات اليومية بين الوزراء المفوضين العاديين ، وذكر أنه لا يجزم بأن زميله الفرنسي قد أعاد الكلمات الأصلية التي قالها كل من المتحدثين ، وأن هذه المحادثات قد دارت حول نجاح التجربة الفرنسية في الجزائر ،

كعامل يعطيها القوة للضغط على حكومة الإقليم المجاور ، وهي نتيجة حتمية لا مفر منها ، وأن انجلترا ليست لها مصالح خاصة في هذا الإقليم ، تجبرها على الوقوف أمام التوسع التونسي هناك . ولقد ذكر الممثل الفرنسي أنه يعتقد بأن حكومة تونس لن تستمر طويلا ، وعلى بريطانيا أن تتوقع ذلك ، ولكن ذلك لم يكن بما يغير موقف انجلترا التي تعترف بالنتائج الطبيعية لجوار دولة قوية مثل فرنسا لتونس . كما ذكر أنه قد لفت نظر زميله الفرنسي الى أن فرنسا ليست هي الدولة الوحيدة التي تجاور تونس ، وأنه لا يعرف رأى الحكومة الإيطالية في الموضوع ، رغم أن يعلم أنها مسألة تهمهم . ولقد أراضى هذا الرد فرنسا إلى حد ما . ثم عملت فرنسا على الاستفهام من قنصلها في تونس عن الموقف العام تجاه الاشاعات التي أنتشرت بأن انجلترا قد منحت تونس لفرنسا ، وتأثير ذلك على القناصل الاوربيين . وكان على القنصل الفرنسي أن يعد مشروعا لإتفاقية مع الباى ، تفرض الحماية التونسية على بلاده ، وتمهد للمركز السياسى والمالى الجديد ، الذى يقترحه وفقاً لتجاربه .

واقعد رد القنصل الفرنسي على ذلك ، ثم استدعته حكومته إلى باريس للمداولة ، واسكن مجلس الوزراء لم يصل إلى قرار حاسم فى مسألة الحماية ، خاصة وأن عقبات كثيرة إعترضت الطريق ، ومنها عداوة القنصل البريطانى العام فى تونس لمشروعات فرنسا . كما كان على فرنسا أن تعمل حساب للتوتر السياسى الذى ساد العالم ، ولحركة الجامعة الاسلامية التى اشتدت نتيجة لمعاهدة سان استيفانو ومعاهدة برلين ، والتى كانت تهدد بتعقيد الموقف أمام فرنسا فى كل شمال إفريقيا . وكان على فرنسا بعد ذلك أن تؤيل عداوة القنصل الايطالى . ورغم أن فرنسا كانت تأمل فى إعطاء طرابلس لإيطاليا ، إلا أن المسألة لم تكن قد تقررت بعد ، وكانت فرنسا تخشى من خطر حرب جامعة إسلامية ضدها ، وخطر إمتداد مثل هذه

الحرب إلى الجزائر نفسها ، إذا ما عرف المغاربة بتقسيم تونس وطرابلس بين فرنسا وإيطاليا . ولكل هذه الأسباب اضطرت فرنسا إلى تأجيل تنفيذ مشروع الحماية ، حتى يسمح لها الوقت بإثارة المشكله التونسية ، وهي أكثر أملا في الحصول على نتيجة ايجابية فيها .

(٢) نهاية التنافس الانجليزي الفرنسي :—

انتشرت الأخبار حول الاتفاق الانجليزي - الفرنسي في الصحف وفي تونس رغم سريتها . فاستفهم القنصل العام البريطاني من حكومته ، واستلم رداً بأن انجلترا لم تمنح تونس لفرنسا . وكان هذا صحيحا من الناحية الدبلوماسية ، رغم أن حكومته لم تحطه علماً بما حدث بالفعل . فتشجع القنصل البريطاني وترجم برقية وزيره إلى العربية ، وزاد عليها عبارات منمقة وبعيدة عن الواقع ، ونشرها في الجريدة العربية في تونس ، ذاكرة أن الوزير البريطاني يعترف بالسيادة العثمانية على الولاية ، ويؤيدها ، وأن مثل هذه الاشاعات عن الحماية لا تستند إلى أي أساس . وسلم خطابا شخصيا للباي أكد له فيه ، المصالح التي تراها الحكومة البريطانية في رفاهيته وحسن إدارته للولاية ، وذكر للباي أن حكومته قد كافته بأن ينفي عن ذهنه أي فكرة عن الاعتداء الفرنسي أو الإيطالي على بلاده . ولم تتحمل فرنسا كل ذلك ، فشرحت للندن موقفه العدائي تجاهها . ولم تكن لدى القنصل أي تعليقات تفصيلية عن العلاقة بين فرنسا وانجلترا . ولكن فرنسا أصرت على أن أقل عمل لارضائها هو سحب ذلك القنصل . ولم تكن انجلترا راغبة في سحب قنصلها الذي كان قد خدم الامبراطورية لفترة طويلة ، كما أنها لم تكن تهتم كثيراً بصداقة فرنسا ، وكانت ترى وجوب إطلاق أيدي انجلترا في مصر نظرا لإطلاق يد فرنسا في تونس . فاضطرت فرنسا أمام ذلك إلى أن تتجه نحو ألمانيا في مسألة تونس .

وتأزمت الحالة حينما نشأت بعض المصاعب بين أحد المعمرين من ذوى الإمتيازات وبين الحكومة التونسية ، وقامت حكومة تونس بسحب امتيازاته منه ، إستناداً إلى عدم تمكنه من الوفاء بتعهداته. وقام الباي بمحاولة لأخذ أرض سيدى ثابت منه ، ولكن صاحب الامتياز رفض تسليمها. وكان الباي يرغب فى اختبار موقف انجلترا وفرنسا ، فاستند إلى حقه داخل بلاده، وعرضه فى ذلك القنصلان الانجليزى والايطالى . ورغمما من أن فرنسا لم تكن قد استعادت للضربة النهائية ، ورغمما عن أنها كانت تستطيع الاكتفاء باعتذار ، وبفصل بعض الموظفين ، إلا أنها قدمت طلباته فى شكل انذار ، وطلبت الرد فى ظرف يومين ، وإلا فإنها سترسل أسطولها لاحتلال بعض المواقع الاستراتيجية على السواحل التونسية . وقامت فرنسا فى نفس الوقت بالشكوى فى برلين ، وإستفهمت فى نفس الوقت عما إذا كانت المانيا لاتمانع فى فرض الحماية الفرنسية على تونس. وكانت المانيا تخشى من أن تتجه فرنسا صوب روسيا ، فأعلنت أنها مستعدة لمساعدة الجمهورية ، إذا ما سارت باعتدال ، وأنها تعضد الاتجاه الفرنسى الذى يتخذ البحر المتوسط مجالا طبيعياً للتوسع . وبعد أن حصلت فرنسا على هذا التأييد أتجهت ثانية صوب لندن ، وطلبت منها سحب قنصلها من تونس ، بعدما حدث فى تلك الأزمة ، وأشارت إلى أنها قد سحبت البارون دى ميشيل، قنصلها فى مصر ، لأنه لم يكن منسجماً مع القنصل البريطانى هناك ، وأشارت إلى أنه يجب على الدولتين إرسال قناصل ينسجموا مع بعضهم ، حتى يتمكنوا من تنفيذ سياسة الدولتين فى البلاد الاسلامية . وأصرت فرنسا على طلباتها ، ورأت بريطانيا أن علاقة الدولتين أهم من شخصية قنصل من القناصل ، كما خشيت بدورها من إمكانية تقرب فرنسا من روسيا ، فقررت انجلترا إجابة طلب فرنسا . وقدم رئيس الوزراء التونسى اعتذاراً رسمياً للقنصل الفرنسى ، أمام موظفى القنصلية وكبار

المستوطنين الفرنسيين ، وعدد من الوجهاء والأعيان التونسيين دعوا خصيصا لذلك . وظهر القنصل البريطاني بدون أى تفوذ . ثم قامت انجلترا بعد ذلك بالتخلص من قنصلها في تونس ، فأحالتة إلى المعاش ، تحت ستار إعادة تنظيم الهيئة القنصلية في الشرق ، نتيجة لمعاهدة برلين . إلا أنها وعدته بمعاش كامل ، وتأسفت له رسمياً عن فقدان خدمة رجل مثله من رجال الإمبراطورية . وأحنى القنصل هامته أمام الإرادة الملكية ، وأنهى بذلك خدمته الطويلة ، التي زادت على نصف قرن في استامبول وسوريا وتونس ، وإتته مع ذلك المنافسة الإنجليزية الفرنسية . وبقي على فرنسا بعد ذلك أن تتغلب على معارضة إيطاليا .

(٣) إيطاليا والتصادم مع فرنسا :—

كانت إيطاليا هي العقبة الوحيدة الباقية أمام الآمال الفرنسية للحصول على تونس . ولقد فكرت فرنسا في تحويل أنظار إيطاليا بعيداً عن تلك النياية، وإلى ولاية طرابلس الغرب ، وإن كانت هذه الولاية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من ممالك الدولة العثمانية . ولقد حاولت فرنسا توسيط بريطانيا لكي تتدخل لدى الباب العالي حتى يسمح بازدياد النفوذ الإيطالي في طرابلس ، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل ، فاضطرت فرنسا إلى أن تظهر لحكومة روما أنها لن تحتل تونس بسرعة، وإنما لن تحتلها إلا بعد التفاهم مع إيطاليا ، ودرس مسألة التعويضات الناتجة عن ذلك . وفي نفس الوقت أفهمت حكومة باريس الحكومة الإيطالية أهمية تونس بالنسبة للجزائر ، وتصميم فرنسا على استخدام القوة أمام اعتداء أى دولة على سلامة تونس ، فظهر أن إيطاليا لن تتمكن من احتلال تونس دون المخاطرة بالاصطدام مع فرنسا .

وحينما أبرق القنصل الإيطالي في تونس إلى بلاده بأن فرنسا تحاول فرض

حمايتها على النيابة في سنة ١٨٧٩ ثارت ثائرة الرأي العام في إيطاليا ، واضطرت الحكومة الألمانية إلى أن تصرح بأن تونس تقع في منطقة النفوذ الفرنسي، وأنه يمكن لإيطاليا أن تأخذ طرابلس كتعويض لها . وعلى أي حال فقد ازداد التنافس بين فرنسا وإيطاليا في تونس بشكل قد يؤدي إلى الاصطدام ، ويؤثر على العلاقات الإيطالية الفرنسية . وشعرت إيطاليا بالمهانة بعد أن أخذت النمسا البوسنة والهرسك ، وحصلت بريطانيا على قبرص، وخرجت هي بأيديها نظيفة ومحاوية من تقسيم الأسلاب . وإذا كانت إيطاليا قد حاولت بعد ذلك الاعتراف بمركز بريطانيا الممتاز في البحر المتوسط ، وحاولت شرح أخطار تحويل هذا البحر إلى بحيرة فرنسية ، وذلك باستيلاء فرنسا على تونس ومن نفوذها على السواحل الجنوبية لهذا البحر حتى مصب النيل، إذا كانت إيطاليا قد شرحت ذلك للحكومة الانجليزية ، فإن حكومة لندن كانت قد وعدت سراً بعدم معارضة النفوذ الفرنسي في تونس ، ولم تكن تخشى من مثل هذه الأخطار. وحينما وصل الأحرار إلى الحكم في بريطانيا ، وضع أمام إيطاليا أن انجلترا ليست في وضع يسمح لها بإهداء تونس لفرنسا أو لأية دولة أخرى ، إذ أنها جزء لا يتجزأ من أملاك الدولة العثمانية ، وعلت إيطاليا كذلك أن انجلترا لا تعارض النفوذ الفرنسي في تونس ، ورفضت الحكومة البريطانية إعطاءها رداً واضحاً عن الموضوع . فبقيت الآمال الإيطالية معقدة ، ولكن بدون سند . وتزايدت مطالب كل من فرنسا وإيطاليا في تونس، وبشكل يؤدي إلى زيادة التعقيد، وإلى إمكانية التصادم بين الأختين اللاتينيتين ، وهو ما حدث في ربيع سنة ١٨٨٠ .

وكان القنصل الإيطالي في تونس قد أعلن ، منذ صيف سنة ١٨٧٨، أنه مكلف بمهمة خاصة في النيابة، بما أثار حوله الإشاعات ، بأنه يحاول فرض الحماية الإيطالية على تونس . ولكنه فشل في ذلك ، فحاول إغراء رئيس الوزراء التونسي ،

مصطفى بن اسماعيل ، على أن يتنازل عن ثغر بنزرت لإيطاليا ، ولكنه فشل في ذلك أيضا ، فحاول أن يحصل على وعد بتحويل بنزرت إلى ميناء حر ، وفشل في ذلك كذلك ، نتيجة لتدخل القنصل الفرنسي في الموضوع . وكانت نكسة ، واضطرت إيطاليا إلى سحب هذا القنصل . وشعرت إيطاليا بأهمية الدور الذي يلعبه القنصل الفرنسي في تونس ، وضرورة إرسالها لقنصل نشط مثله ، فاختارت لهذا المنصب ماشيو ، الذي كان قد تميز على الأعمال القنصلية في شرق البحر المتوسط . ووصل ماشيو إلى تونس على ظهر سفينة حربية ، ونزل في إحتفال رسمي إلى الشاطئ ، ودخل العاصمة دخول الغزاة ، إذ أن البحارة قد ساروا حول عربته يحملون الباقات والاعلام ، وتقدم الموكب فرقة موسيقية . وكانت إيطاليا تحاول بذلك التأثير على الباي ، ولكن فرنسا إعتبرت هذه المظاهرة تدخلا في شئون تونس . وإستمرت فرنسا في منع تزايد أي نفوذ غير نفوذها في تونس ، فاحتجت على الباب العالي حينما علمت أن خير الدين باشا التونسي ، رئيس الوزراء السابق ، يسعى لزيادة نفوذ الباب العالي في تونس . ورغم أن فرنسا كانت لا ترغب في ذلك الوقت في إثارة شكوك إيطاليا ، أو الإسراع بفرض الحماية على تونس ، إلا أنها كانت مستعدة لعقد معاهدة دفاعية مع الباي تسمح له بطلب معونة فرنسا في حالة هجوم أي دولة عليه ، وتضمن لفرنسا وضع حاميات في بعض المراكز والنقط الهامة في الأراضي التونسية . وكانت فرنسا في نفس الوقت مستعدة للإعتراف بالروابط الدينية الموجودة بين تونس والدولة العثمانية . وكان معنى هذا المشروع منح أي دولة أخرى من النزول إلى تونس ، ووضعها في حالة تسمح لفرنسا بإحتلالها الفعلي في أي وقت تشاء . وتقدمت فرنسا بهذا المشروع للباي ، إلا أن الباي رفض مناقشة هذا المشروع ، وطلب من فرنسا العمل على المحافظة على الوضع القائم . وكان الموقف الأوروبي قد أخذ في التحدد .

من جديد ، نتيجة للتحالف الالماني النمساوي ، قاضت فرنسا إلى غض النظر عن هذا المشروع . وكانت فرنسا ترى أن اتخاذ سياسة معتدلة سيفقد هيبته في الخارج ، وقد يشجع الجزائريين ، كما يشجع الإيطاليين . إلا أن موقف الوزارة الفرنسية كان ضعيفا ، فاستقالت في ديسمبر سنة ١٨٧٩ لكي تترك مكانها لوزارة فرايسينيه . وأصبحت كل من الحكومتين الفرنسية والإيطالية ترفض أنصاف الحلول ، أو الحل الوسط ، وفي الوقت الذي ظهر فيه موقف حكومة العمال البريطانية بشكل مانع ، فأدى الأمر إلى تصادم الاتجاهات الفرنسية والإيطالية في تونس .

وبدأت عملية التصادم حينما طلبت إحدى الشركات الفرنسية بناء ميناء حلق الوادي ، ورفض هذا الطلب . وتقدمت إيطاليا بطلب آخر لمد خط تلغرافي بين صقلية وتونس ، ولإقامة محطة تلغراف إيطالية في عاصمة النيابة . فأحتج القنصل الفرنسي على هذا المشروع ، مستنداً إلى أن الاتفاقيات التلغرافية الثلاث السابقة مع تونس قد أعطت لفرنسا احتكار الخطوط التلغرافية في الاقليم . وحينما عارضت إيطاليا ، قامت فرنسا بتحذيرها من أنها لن تسمح بتدخل أي فرد في اتفاقيات وقعت بينها وبين الباي ، ولأزالت سارية المفعول . ثم جاءت عملية مد السكة الحديدية إلى ميناء حلق الوادي ، وفي الوقت الذي كان منصب السفير الإيطالي في باريس فيه شاغراً . وكانت هذه السكة الحديدية ، بين حلق الوادي ومدينة تونس ، في ملكية شركة إنجليزية ، فقدت رؤوس أموالها ، دون أن تحصل على ربح يذكر . وكان هذا الخط مهما بالنسبة لفرنسا ، إذ أنه سيحضر مخرجا بحريا للسكك الحديدية في كل من تونس والجزائر . وشعرت إيطاليا كذلك بأهمية هذا الخط وحاولت شراءه ، حتى تقاوم احتكار فرنسا للخطوط التلغرافية والتليفونية في الولاية . فتقدمت شركة روباتينو للتفاوض مع الانجليز ، فأسرع الفرنسيون

وزادوا على العروض الإيطالية . ولم يكن في وسع الشركة الإيطالية وحدها أن تنافس الشركة الفرنسية التي نزلت مصممة على الحصول على هذا الخط ، فحاولت الحكومة الإيطالية نفسها أن تتدخل لتعضيد شركة روباتينو ، وأعلن القنصل الإيطالي ضرورة تصديق لندن على العقد الأصلي . ولكن لندن صممت على استخدام المزاد العلني وسيلة للبيع . فوافقت حكومتى باريس وروما على ترك الشركتين تتنافسان ، وحصلت الشركة الإيطالية على الخط ، ثم فضحتها الحكومة الفرنسية ، بأن حكومة روما قد عضدتها ووعدتها بربح ثابت على رأس المال المدفوع . وإذا كانت إيطاليا قد نظرت إلى هذه العملية وكأنها إنتصار لها في تونس ، فإن فرنسا قد عجزت عنها الاستياء والاستنكار ، واعتبرتها عملا هجوميا ، متناقضا مع المحافظة على الوضع القائم الذي طالما طالبت إيطاليا بضرورة الإبقاء عليه . وأعلن فرايسيني أنه لا يمانع في ترك الحرية للأفراد الإيطاليين في تونس ، للنشاط في ميادين التجارة والصناعة ، ولكن على أساس ألا ينزلوا إلى مشروعات التلغراف والتليفون والسكك الحديدية ، التي يجب ألا تنتقل ملكيتها إلا إلى فرنسا . وإذا كان يرضى بتنافس الرعايا الإيطاليين والفرنسيين في تونس ، بصفاتهم الفردية ، فإنه لا يسمح بتنافس الحكومتين هناك ، وأنه على الحكومة الإيطالية أن تمنع رعاياها وشركاتها من التحرس بالحكومة الفرنسية في تونس . وطلبت إلى سفيره أن يوضح هذه الآراء لحكومة روما ، وأن يشرح لها من جديد أنه في حالة إضطرار فرنسا لضم تونس ، فإنها ستشير إلى طرابلس كمستعمرة مستقبلية لإيطاليا . وقامت فرنسا بحشد بعض القوات على الحدود التونسية ، وأرسلت بعض القطع البحرية إلى حلق الوادي ، وطلبت إلى الباى أن يمنحها إمتيازات لإنشاء السكك الحديدية ، من تونس إلى بنزرت وإلى سوسة ، وأن يسمح لأحدى الشركات التونسية ببناء ميناء على بحيرة تونس ، وأن يعد بعدم إعطاء أى إمتياز

لمد السكك الحديدية في إقليمه للايطاليين . ووافق الباي على هذه الشروط وعلى طول الخط . ورغم ذلك فإن فرنسا لم تقم بالخطوة التالية وتضم تونس ، وذلك نتيجة لانشقاق الحزب الجمهوري الفرنسي على نفسه ، وأصر بعض رجاله على أهمية الصداقة الإيطالية ، ولخوف فرنسا من قيام حرب في البلقان قد تؤدي إلى حرب أوروبية تتطلب من فرنسا الاحتفاظ بجزء من قواتها على القارة ، هذا علاوة على موقف الحكومة البريطانية ، التي لم تتراجع فيما وعدت به ، ولكنها استمرت في اعتبار تونس جزءاً لا يتجزأ من أملاك الدولة العثمانية فاضطرت فرنسا إلى أن تحسب حساباً لصدقتها ، مع إيطاليا ، مادامت الظروف عصيبة ، وأجلت مشروع ضم تونس إلى أن جاء جول فيري ، وأنهى هذا الموقف لصالح بلاده ، ورغم الأخطار التي وجهتها هناك .

الفصل الخامس عشر

الحملة والحماية

إذا كانت فرنسا قد واجهت أخطاراً معينة تتمثل في إيطاليا ، وفي الرأى العام الاسلامى وحركة الجامعة الاسلامية ، وفي موقف بريطانيا حيال ضمها لتونس ، فإن فرنسا قد اضطرت إلى التردد فتره من الزمن . إلا أن الظروف قد ساعدتها على إعداد حملتها ، وغزو تونس في سنة ١٨٨١ ، وغيرت بذلك التوازن الدولى فى البحر المتوسط ، وزادت من مساحة الاقاليم العربية التى تحكمها فى شمال افريقية ، كما زادت من عدد رعاياها المغاربة والمسلمين . ولقد أدت هذه العملية إلى رد فعل كبير فى بلدان أوروبا ، والمغرب العربى ، وبلدان الشرق الأوسط ، وكانت مرحلة تمثل نزول التسلطية الفرنسية إلى ميدان العمليات الاستعمارية ، مقتبسة بذلك بعض النظم التى سبقتها إليها الدول التسلطية الأخرى ، ومهددة كذلك الطريق لعمليات إستعمارية أخرى ستقوم بها بريطانيا فى مصر .

(١) الاخطار امام فرنسا :-

كانت أهم الاخطار التى تواجه فرنسا هى إيطاليا ، وحركة الجامعة الاسلامية ، وموقف بريطانيا ومصالحها فى تونس .

أما بالنسبة لإيطاليا فإن فرنسا قد خشيت من أن تستمر إيطاليا على إحتبار تونس ميداناً كافياً لنشاط الإيطاليين والفرنسيين فى نفس الوقت . وخشيت فرنسا من أن تحاول إيطاليا خلق مشكلة تونسية ، وخاصة عندما زار ملك إيطاليا صقلية ، وبعد أن شرح للسفير الفرنسى أنه يفكر فى تونس . وقامت الجالية الإيطالية فى

تونس بالمظاهرات ، وأرسلت وفداً خاصاً ، برئاسة القنصل الايطالى ، لتقديم
فروض الولاء للملك ، عند زيارته لصقلية . وكمن خطبة ألقيت ، تردد فيها
ذكر قرطاجنة وروما ، وضرورة عودة مجد الأسلاف . وشاعت الاشاعات بأن
إيطاليا ستدافع عن كيان تونس ، وأنها أحشدت قواتها على الحدود الفرنسية .
وأنعم الباي ببعض الأوسمة على رجال القنصلية الايطالية ، وأهدى القنصل الايطالى
الوشاح الأكبر من نيشان الافتخار . وخشيت فرنسا من أن يعضد القنصل الايطالى
الباي حتى يرفض إعطاء الامتيازات للشركات الفرنسية ، وإهتمامه بأنه يحرضه
بشأن الاعتداءات التى تقع على الحدود . ولكن فرنسا خشيت فى نفس الوقت
من نشاط القنصل الانجليزى وإتصاله بالأمراء ، وفى الوقت الذى تعمل فيه
الحكومة الايطالية على زيادة نفوذها فى تونس ، والذى فكرت فيه روما فى
إرسال أخوات من الفرنسيين سكان لمنافسة الفرنسيين فى تونس . وزاد الخطر
الايطالى أمام فرنسا فى تونس حينما صدرت جريدة «المستقبل» العربية فى كاليارى ،
خاصة وأن هذه الجريدة قد أخذت فى مهاجمة الفرنسيين ، والحكم الفرنسى فى شمال
إفريقية ، فى الوقت الذى كانت تمتدح فيه شجاعة المغاربة ، وتقواهم وكرمهم ،
وطيبة قلوبهم ، وفضحت الفرنسيين ووصفتهم بالانحطاط والانحلال والتدهور ،
وإهتمامهم بأنهم يستخدمون كل وسيلة للوصول إلى أغراضهم ، التى تتنافى مع
الانسانية ، وتهدف إستبعاد المسلمين . وكانت هذه الجريدة توزع مجاناً فى تونس
وفى الجزائر كذلك .

وكان البرلمان الايطالى لا يخفى عداوته تجاه الايطالية فى تونس ، كما كان
كريسبي ومينجى يطالبان بضرورة الاحتفاظ باستقلال تونس بأى ثمن ، حتى
وإن كان الأمر يستلزم وقوف إيطاليا مع دولتى الوسط ضد فرنسا . وكانت فرنسا
لا تعلم تمام طبيعة العلاقات الايطالية الانجليزية ، وإمكانية تعاضد بريطانيا لإيطاليا

في البحر المتوسط . فوجدت فرنسا أن فرصتها للحصول على تونس تتأخر يوما بعد يوم ، وأن الوقت قد أزف لإتخاذ سياسة نشيطة ، قبل أن يتغير الموقف ، خاصة وأن الاشاعات قد إنتشرت عن بدء مفاوضات بين إيطاليا والمانيا ، وكانت فرنسا محتاجة لتأييد المانيا لها في مشروعها التونسي ، حتى تبطل أهمية التقارب الإيطالي الانجليزي .

وأما بالنسبة للجامعة الاسلامية ، فلقد نظرت إليها كل أوروبا على أنها حركة خطيرة وحيوية ومهددة للمصالح الاوربية .

والواقع أن الجامعة الاسلامية كانت لاتعتمد على أسس عنصرية أو لغوية ، كما كانت لاتهدف الوصول إلى الحكم السياسي ، وكانت قليلة التنظيم ، وغير واضحة الأهداف ، مما يعطيها شكل التضامن الاسلامي ، ويفرق بينها وبين حركات الجامعة الجرمانية والجامعة السلاقية .

لقد كان الهدف الرئيسي لهذه الحركة هو التخلص من تسلط الدول الغربية على البلاد الاسلامية ، وكانت تعتمد على الدين والشعور بالمهانة تحت حكم الغرب . ولقد اعتمدت هذه الحركة على نشاط السيد جمال الدين الافغانى ، في ايران والهند ومصر وتركيا ، ونادت بضرورة الوصول إلى التحرر الدينى ، كخطوة أولى تؤدي إلى التحرر الفكرى . وسار من بعده الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده على نفس الطريق ، وحاول أن يفهم الإسلام في ضوء الحضارة الحديثة . وكان السلطان عبد الحميد هو القوة المحركة لهذه الحركة الضخمة ، وخاصة بعد إزال أورب بالامبراطوريته في مؤتمر برلين . ورأى السلطان أنه يمكنه الاعتماد على الاقاليم الإسلامية ، خاصة وأن دولته قد فقدت معظم أملاكها المسيحية . ووجد هذا الاتجاه تجاوبا من الأمم الإسلامية التي كانت تخشى من دول الغرب ، ومن أطماعها الاستعمارية ،

أكثر مما تخشاه من الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية . وكان الإنهيار الاقتصادي والمالي الذي انتشر في الشرق الأدنى وبلاد المغرب ، ووضع مالية هذه الأقاليم تحت إشراف ومراقبة الدول الأوروبية ، يساعد على تقرب أبناء الأقاليم إلى الدولة العثمانية ، للتخلص من هذا النفوذ الجديد ، وكان الحكم البريطاني في الهند ، وتحكم الفرنسيين في الجزائر ، وفقد القوقاز ، وحكم روسيا لأواسط آسيا ، والأخطار التي تهدد الفرس وبلاد العرب ونيابات المغرب ، من العوامل التي دفعت بالمسلمين إلى الالتفاف حول الدولة العثمانية . وكان السلطان الخليفة هو صاحب أكبر وأقوى جيش في هذه الممالك ، وكان له من الأسباب ما يسمح له بتولي مثل هذه الرعاية . ورأى السلطان عبد الحميد أنه يمكنه أن يعيد مجد الخلافة الإسلامية التي فقدت قوتها ، وينشئ دولة إسلامية عظمى ، تضم المسلمين المنتشرين من الصين إلى المحيط الأطلسي . فعمل على إحياء التقاليد ، وأرسل المبعوثين إلى أطراف العالم الإسلامي ، وأصبحت القسطنطينية مكان التقاء كل المسلمين .

ولقد خشيت فرنسا من أن تعمل الجامعة الإسلامية على تغيير توازن القوى في البحر المتوسط ، وتمدد نفوذ السلطان إلى المغرب الكبير ، وزادت خشية فرنسا حينما شعرت بنداءات السلطان لأهالي تونس ، ومفاوضاته مع بعض القبائل الجزائرية^١ ، وإرساله لبعثة تحمل الهدايا إلى المغرب الأقصى . واعتمد السلطان على الإخوان السنوسيين ، وغيرهم من رجال الطرق الإسلامية ، لنشر الشغور بعدم الرضا أمام توغل النفوذ الأوروبي عامة ، والفرنسي خاصة ، في كل أقاليم شمال إفريقيا . انتشرت الزوايا والجمعيات الإسلامية في كل مكان . وإذا كانت فرنسا قد حاولت أن تقسم الجزائريين إلى عرب وبربر ، فإن حركة الجامعة الإسلامية

قد عملت على التوحيد بينهم ، وبشكل يهددها في الجزائر نفسها ، ويهدد بالتالي
أى توسع فرنسى من الجزائر فى تونس .

وزادت أهمية الطرق الرفاعية والقادرية والعيصوية والبيجانية والشاذلية والرحمانية
والورقاوية والسنوسية ، كما إزداد عدد أعضائها ، وأخذوا فى تنظيم أنفسهم ،
وفى التمرين معنويا وروحياً ثم مادياً ، على العمل ، كما إستعد بعضهم لطرد
المستعمرين من بلدان المغرب ، وفى شكل حركة جهاد إسلامى ، وتحرير سياسى .

وكانت تونس مركزاً ممتازاً لحركة الجامعة الإسلامية ، ولنشر دعايتها ضد
الاستعمار ، مدامت فى موقع متوسط من أقاليم المغرب الكبير . ونظرت فرنسا
إلى تونس على أنها مكاناً آمناً للمؤامرات ضد النفوذ الفرنسى فى كل شمال إفريقية ،
كما نظرت إلى اختيار السلطان عبد الحميد لخير الدين باشا التونسى صدراً أعظم ،
ثم إحتفاظه به إلى جواره على أنه محاولة لزيادة السلطة المباشرة للدولة العثمانية على
تونس . وكلها إزداد خوف فرنسا من هذه الحركة ، وجدت أنها تتزايد فى قوتها ،
ووجدت أن إيطاليا تعضدها ، وخاصة بعد ظهور جريدة «المستقل» . وكان موقف
فرنسا دقيقاً أمام ذلك النظام الذى حارب به السلطان عبد الحميد نفوذها فى أقاليم
المغرب ، فهو يعلن كسلطان ، أنه لن يتخذ سياسة معينة تضر بمصالحها فى شمال
إفريقية ، ثم يشير لها بالعقبات ، وبصفته خليفة للمسلمين ورأساً لحركة الجامعة
الإسلامية ، ومحركاً لها . وإذا كانت فرنسا قد أبلغت تركيا أنها لن تسمح لها بتغيير
الأوضاع السياسية القائمة فى تونس ، إلا أنها شعرت بأن رأى العام قد تغير
فعلاً ، مع إزداد قوة الجامعة الإسلامية . ولذلك فإن فرنسا ستتهم تركيا بالقيام
باستعدادات حربية فى طرابلس ، حتى تعمل على هزيمتها كدولة ، مدامت قد عجزت
عن الوقوف أمامها كحركة دينية ومعنوية .

وحاولت فرنسا أن تستخدم الباي في الوصول إلى أهدافها ، دون الالتجاء للقوة العسكرية ، التي قد تثير المشكلات أمامها ، فحاولت أن تبين له المزايا التي تحصل عليها تونس من الموافقة على وضع نفسها تحت الحماية الفرنسية ، وأن تشرح له خطر الاطماع التركية على عرشه وحياته ، وأنه لا يمكنه أن يعتمد بعد ذلك على التوازن بين النفوذ الفرنسي والاطال ، وأنه يتحتم عليه السير في الطريق الوحيد ، ويبقى مواليا لفرنسا ، ويوقع معها على معاهدة تضمن استقلاله ، وأمنه شخصياً ، وسلامه بممتلكاته ، وذلك قبل أن تتطور الأمور ، وبشكل قد يجبر فرنسا على التدخل بالقوة لحماية مصالحها ، ودون أن تهتم بحقوقه الشخصية . لقد حاولت فرنسا أن تصل إلى الحماية على تونس عن طريق المفاوضات مع الباي ، ولكنها وجدت أن الباي لا يمكنه قبول الحماية عن طريق المفاوضات فقط ، وأنه من اللازم استخدام القوة معها ، ورأت أنه في وسع القوة الحربية والبحرية أن تثبت لتونس إخلاصها لما شرحته ، وتصميمها ، في نفس الوقت ، على الدفاع عن مصالحها الاستعمارية .

وأما الخطر الثالث فكان النفوذ الانجليزي ، والمعارضة البريطانية لامتداد الحكم الفرنسي على تونس . ولقد وضع ظهور هذا العامل في مسألة الانقياد ، وموقف الانجليز منها . وكانت الانقياد مزرعة كبيرة ، تبلغ مساحتها ٢٦ ألف هكتار من أجود الأراضي التونسية ، وكان الباي قد منحها لخير الدين باشا حينما كان في حاشيته ، ولما عزم على السفر إلى القسطنطينية ، قرر بيعها لاحدى الشركات في مرسيليا . فعارض الباي في هذا البيع ، دون جدوى ، وتدخلت الحكومة الفرنسية في صف الشركة ، وسجلت عقد البيع في القنصلية التونسية ، وأعطت للشركة كل تأييد سياسي يمكن . ودفعت حكومة الباي أحد اليهود ، ومن رعايا الانجليز ، وكان يمتلك مزرعة مجاورة للانقياد ، لكي يطالب باستخدام حق

الشفعة في الاستيلاء على هذه المزرعة ، وبمساعدة القنصلية الانجليزية. وتقدم هذا اليهودي بالاحتجاج لدى السلطات القنصلية البريطانية ، ولدى الباي ، حينما جاءت الشركة الفرنسية للاستيلاء على المزرعة . واعتبرت فرنسا هذا اليهودي المعوية في يد الباي ، وأنه لا يملك ما يسمح له بشراء مثل هذه المزرعة ، واحتجب في لندن . وبدأت المسألة تأخذ شكل مشكلة سياسية ، وخاصة بعد أن أخذ القنصل الانجليزي يظهر عطفًا على آمال الايطاليين ، وأخذ موقف معارضة واضحة تجاه النفوذ الفرنسي ، وحدث استجواب في البرلمان في لندن حول ذلك .

واقيد خشيت فرنسا من أن تنتهي هذه المسألة بما لا يتفق مع مصالحها ، وخاصة حين أشارت انجلترا بإحالة القضية إلى القضاء الوطني ، وكانت فرنسا لا ترغب في الخضوع لحكم مثل هذا القضاء .

ولم تكن فرنسا تتوقع أن ترسل انجلترا بارجة حربية إلى مياها تونس ، لا بطل عمل البارجة الفرنسية التي كانت قد أرسلتها هناك . وشرح الانجليز أن احتلال فرنسا لتونس سيستتبع إثارة الأطماع البريطانية في مصر ، ولكن فرنسا كانت ترى أن تونس قد أصبحت من حقها ، وأنها لم تعارض إنجلترا في احتلال جبل طارق أو مالطة أو حتى قبرص ، وأنه ليس من حق إنجلترا بعد ذلك أن تظهر وكأنها غير راضية عن احتلال فرنسا لتونس . وخشيت فرنسا من أن تؤدي هذه المعارضة البريطانية إلى تقوية مركز إيطاليا وتونس ، ربطت بين المسألة التونسية ومسألة الانقيدا ، فظهر اتجاه في لندن للتخلي عن مؤازرة هذا اليهودي ، ولنفض إنجلترا ليدنها من المسألة ، وقبل أن يعتقد الباي ، أو يأمل ، في مساعدة إنجلترا له ، وفي معركة نظامية ضد الفرنسيين .

وكانت هذه الأخطار الثلاث ، وفي الخوف من إيطاليا ، وخطر الجامعة الإسلامية ،

وتدخل إنجلترا في مسألة الانقياد ، تدفع فرنسا إلى اتخاذ سياسة جريئة ، وكان تأييد ألمانيا لفرنسا أدبيا يبطل خوف فرنسا من إيطاليا ومن إنجلترا. قصصت على عدم إضاعة الفرصة من أيديها. إلا أن عوامل أخرى دفعت فرنسا إلى التريث وإلى التردد ، ومنها موقف القوى السياسية الداخلية، والأحزاب في فرنسا، وضعف الوزارة ، والموقف الأوروبي العام وعدم وضع سياسة مقررّة لتونس. وحاولت فرنسا اغراء الباي على قبول الحماية ، إلا أن هذه المحاولة أدت إلى زيادة المصاعب

وكان الموقف في تونس يجبر الوزارة الفرنسية على ضرورة الإسراع في العمل، ذلك أن الباي ووزيره قد رفضا مشروع بناء محطة في حمام الليف، كما رفضا السماح لأحد المصارف الفرنسية بالعمل في تونس . وبدأت العراقيل في الظهور أمام المشروعات الفرنسية . وخشيت فرنسا عن أن يستخدم خير الدين باشا نفوذه لسيكى يرفع تونس إلى رتبة الخديوية . وكانت التقارير تصل تباعا إلى فرنسا مملوءة بالتشاؤم والخوف وتهديدات تركيا وعناد الباي . فاضطرت فرنسا إلى أن تقرر في أوائل أبريل سنة ١٨٨١ أمر إرسال حملة عسكرية إلى تونس .

(٢) الحماية والغزو : —

قامت فرنسا بالاستعداد العسكري على الحدود التونسية حتى تضمن عدم وقوف الباي موقفا عدائيا تجاهها في الأشهر الأخيرة من سنة ١٨٨٠ . وصدرت الأوامر إلى الحاكم العام في الجزائر بالإسراع في مد الخط الحديدي الذي يصل الجزائر بتونس ، حتى يسهل نقل الجنود . واخذت الصحافة الفرنسية تنشر المقالات عن الأخطار التي تحيط بمركز فرنسا في الجزائر ، واستعد الرأي العام لإعلان تفوق النفوذ الفرنسي في تونس بشكل واضح. واستخدمت فرنسا الدبلوماسية، وأشارت

على إيطاليا بضرورة توجيه أنظارها إلى طرابلس ، واستخدمت الضغط لافهام إيطاليا أنها ستوقف القروض والمعونات اليها ، إذا لم تتراجع عن مناوئة فرنسا في شمال إفريقية . وذكرت فرنسا بريطانيا بتصرّيجاتها الشفوية في برلين ، والسكتائية بعد ذلك ، والمتعلقة بتونس ، وأفهمتها أن موقفها في الجزائر يشبه موقف بريطانيا في الهند ، وأنه لا يمكن لأى دولة منها أن تسمح بوقوع الاضطرابات على حدودها . وكانت فرنسا مستعدة لعقد اتفاقيات مع إنجلترا ، حتى لا تقوم هذه الدولة بوضع العراقيل في طريقها ، وبعد أن كانت فرنسا تعتبر أن مصالحها في مصر تعادل مصالح إنجلترا فيها ، اعترفت بتفوق المصانع البريطانية في وادى النيل ، وعلى قناة السويس ، وأن هذه المصالح أكثر من مصالح أى دولة أخرى ، ولكن على أساس إعراف إنجلترا بأن المصالح الفرنسية في تونس كانت أقوى من مصالح أى دولة أخرى في هذا الاقليم كذلك . وهذا بال فرنسا حينما علمت أن بريطانيا لا تنظر بعين الرضا لضم فرنسا لتونس ، ولكنها في نفس الوقت لن تقف موقفا معارضا لذلك .

واستندت فرنسا إلى مبررات اختلقها لاتمام عملياتها . فذكرت ان الحالة على الحدود التونسية الجزائرية غير محتملة ، وان الجرائم والاعتداءات ترتكب كل يوم ، مما يزيد الأعباء على كاهل الحاكم العام الفرنسى في الجزائر . وإدعت فرنسا ان اعتداء القبائل على الحدود قد تكررت ، في الشعاب الجبلية والغابات . التى يصعب التوغل فيها . ووصفت فرنسا هذه القبائل بأنها لا تخضع لعاصمة تونس إلا خضوعا اسميا وأنها قبائل بربرية إستمرت على هذا السلوك منذ أيام قرطاج وروما وبيزنطة . وانها قبائل ترفض دفع الضرائب للباى . وتتسلح بما تنزعه من ايدى جنود الباي من اسلحة وانها تستمر في الحرب ضد الجزائريين ، ولاتفه الأسباب وتستند إلى الخبايا والأوكار الصعبة . وفي الأماكن الوعرة ، لانهاك اى جيش

يحاول إخضاعها من الشرق أو من الغرب . من تونس أو الجزائر .

وأخذت فرنسا في شرح الخسائر التي تنتج عن عبور رجال القبائل للحدود ، وعصيان هذه القبائل للسلطة المركزية ، وكانت تمهيد في حقيقة الأمر للتدريج بهذه المسألة للتدخل في تونس والسيطرة عليها . وكانت هذه الوسيلة ، وهي الاستناد إلى الاعتداءات التي تقع على الحدود ، وسيلة مهمة بالنسبة لفرنسا ، تقلل من ظهور مشروع الحكومة على أنه عمل يهدف الفتح والغزو ، وتقلل بالتالي من إمكانية قيام المشكلات في البرلمان أمام الزحف الفرنسي على النيابة . وكان إعلان فرنسا للحرب على تونس ، وبشكل واضح وصريح ، يهدد بزيادة المقاومة أمامها بين رجال القبائل ، ويهدد بإثارة حرب دينية ضدها في كل بلاد المغرب . وكانت فرنسا قد صممت على أن تنفق أقل ما يمكن أنفاقه في الاستعدادات الحربية في حملة تونس وأن تجرح إيطاليا وتركيا أقل جرح ممكن ، من هذه العمليات . جاءت فكرة تأديب القبائل التي تسكن منطقة الحدود ، والتي لا تخضع تماما لسلطة الباي والتي يعجز الباي عن إجبارها على احترام الحدود مع الجزائر جاءت ذرائع وجيهة ومناسبة لعملية البدء في الحملة ، واحتلال فرنسا لتونس .

ولم تعلن فرنسا نياتها الحقيقية ، لإعلان حمايتها على تونس ، إلا لألمانيا وفرنسا . ولكن فرنسا صممت على أن تطلب معاونه الباي لها ، في عملية غزو وتهدة الحدود التونسية الجزائرية ، وذلك نظير إعطائها الضمانات والتأكيدات عن صداقتها واحترامها لشخصه ومركزه وإمتهاداته . ويمكن لفرنسا بهذه الطريقة أن تضعي بأقل ما يمكن التضحية به من الرجال والأموال .

وجاهت فرنسا مشكلة تنظيم الحملة ، وكانت تفتقر إلى جيش مستعمرات ، كما كان الاعتماد على الجنود الجزائريين أمرا غير مضمون ، نظرا لموقفهم من مشكلتهم

الوطنية في الجزائر نفسها . فأصبح على فرنسا أن تعتمد على قوات فرنسية ، أو فرنسية في غالبيتها ، للقيام بهذه العملية . وكانت هناك صعوبات تتعلق بالتعبئة وإعلانها في فرنسا ، خاصة وأن هذه العملية كانت تتطلب موافقة البرلمان . وأيدت السلطات العسكرية الفرنسية فكرة التعبئة الجزئية ، وعلى أساس جمع الجنود من كل أنحاء فرنسا والجزائر ، ومن الفرق التي خدم قادتها في شمال افريقية . فبلغت القوة المعدة للغزو ١٧ ألف جندي ، قسمت إلى ثلاث فرق ، تعمل على الحدود التونسية . وسارت الاستعدادات على قدم وساق في عناية وطولون ، لتكوين فرقة خاصة تنزل في بنزرت . وغضت الحكومة الفرنسية الطرف عن ارسال الأسطول إلى حلق الوادي ، حتى لا ترسل الدول الأوربية الأخرى سفنها هناك . ووافق البرلمان الفرنسي ، في أوائل شهر ابريل ، على رصد خمسة ملايين ونصف مليون فرنك فرنسي لتغطية نفقات الحملة .

وأعلنت الحكومة أن هدف هذه الحملة هو تأديب القبائل التي تسكن منطقة الحدود مع الجزائر ، وأن شهراً واحداً يكفي لإنهاء هذه العمليات . وإستندت الحكومة على الصحافة لتوجيه الرأي العام في نفس الطريق الذي تحاول أن تسير فيه ، وتظهر عدالة العامل الفرنسي ، وموقف كل من الباي وإيطاليا المعادي لها . كما استعدت لاستخدام هذه الصحافة الجمهورية للرد على نقد الصحافة الانجليزية ، وتفنيد وجهات النظر التي قد يثيرها الباب العالي . كما استندت الحكومة الفرنسية إلى مقالات بعض رجال الاقتصاد الفرنسيين ، مثل Paul Leroy Beaulieu الذي شرح فوائد الاستعمار والتوسع ، ونادى بضرورة ضم تونس لفرنسا نهائياً ، وذهب في تطرفه إلى شرح أخطار الاكتفاء بإعلان الحماية على هذا الاقليم من أقاليم المغرب الكبير ، وقال أنه لن يكون هناك سلام دائم أو أمن لفرنسا في الجزائر ، حتى يرفع العلم الفرنسي على قصر الباي . واستعدت فرنسا لطبع الكتاب

الأصفر وتوزيعه على أعضاء البرلمان في دورتهم التالية ، رغم أنه لا يحتوي الشيء الكثير عن وثائق هذه المشكلة . وكان عبارة عن تقرير للعمليات العسكرية ، التي ستقوم بها فرنسا ويقتصر هذا الكتاب على علاقات فرنسا مع تونس ، ويعالج الحالة على الحدود الجزائرية التونسية ، ثم العقبات المواجهة للنقوذ الفرنسي ، وعناد الباي ، ثم يشمل على تقارير زحف الحملة بعد ذلك . وإنتشرت الأخبار ، المدعمة بالانحصاءات ، عن القتل من الرجال ، والجرحى من النساء ، والأغنام المسروقة ، والماعز المفقودة ، والجمال والحمر ، مما يثير الضحك ، أكثر من إثارة الرأي العام الفرنسي ، للدفاع عن مصالح فرنسا في شمال إفريقيا . وعلى أي حال فإن الإسراع في القيام بعملياتها قد وفر على الحكومة الكثير من الصعاب الناتجة عن مواجهة أمر المعارضة في الداخل ، وأمر بشرح أهدافها ، وطلب الموافقة على سياستها .

وقبل أن يبدأ الفرنسيون أعمالهم العسكرية ، أحاطوا الباي علماً بتصميمهم على عبور الحدود ، وطلبوا منه أن يعاون الجنود الفرنسيين على أداء واجبهم . ولكن الباي رفض هذا الطلب ، وشرح أنه يمكنه بمفرده أن يحافظ على النظام ، وأن التدخل الأجنبي سيثير عداوة الوطنيين ومقاومتهم . وحمل الباي الفرنسيين التبعات التي ستتبع عن عملياتهم .

ولم يكن في وسع الباي إلا أن أن يحتج على الاعتداءات الموجهة ضد حقوقه ، وضد القانون الدولي . وكانت فرنسا تعلم أنه ستجنب كل اصطدام عسكري معها ، وأن في وسع جنوده أن يتقهقروا ، بنظام أو بغير نظام ، أمام تقدم الفرنسيين . ولذلك فإن استجداء الباي لم يجد أذناً صاغية في فرنسا . وإنتهز القنصل العام الفرنسي في تونس الفرصة لكي يشرح للباي محمد الصادق أن فرنسا مستعدة لانزال جنود من البحر للعمل على المحافظة على الأمن والنظام في العاصمة . ولما رفض

البابى الإستماع إلى هذا الاقتراح، أعلنت الحكومة الفرنسية أنها ستعتبره مسشولا، مع رئيس وزرائه، عن أى مقاومة تحدث .

وكانت القوات الفرنسية مستعدة على الحدود، وعبرتها فى يوم ٢٤ أبريل سنة ١٨٨١ دون أن تلقى مقاومة تذكر، ثم إحتلت الكاف وطبرقة دون مقاومة جدية. وإحتج البابى على أعمال فرنسا، ولكن أحداً لم يستمع إليه . حقيقة أن وجود بعض العقبات الطبيعية ورداءة الطرق، وسقوط الأمطار، ووجود بعض السيول قد أخرت تقدم القوات الفرنسية بعض الشيء، كما أن إخلال بعض الجنود بالضباط بالضبط والربط وحسن النظام قد أجبر فرنسا على إبعاد بعض العسكريين؛ ولكن الحملة الفرنسية إستمرت فى زحفها . وظل البابى يرفض فكرة الحماية، وكان يأمل فى تدخل الدول الأوروبية إلى جانبه، ويأمل كذلك فى أن يبنى الباب العالي بوعده بإرسال الأسطول العثمانى إلى حلق الوادى .

وكان الفرنسيون يعتقدون أن أعمال الحملة فى منطقة الحدود مع الجزائر ستكفى لإخافة البابى، ولكنهم شعروا بأن البابى لا يوافق على الحماية فأرسلت فرنسا حملة ثانية إلى بنزرت فى أول مايو، إحتلت المدينة وزحفت منها صوب العاصمة. وفى ذلك الوقت طلب البابى توسط الدول بينه وبين فرنسا، ولكن الدول لم تستجب لندائه، كما أن الامدادات لم تصل من الدولة العثمانية . وإستمر زحف القوات الفرنسية حتى وصلت فى يوم ١٢ مايو إلى مشارف مدينة تونس .

وتقابل القنصل العام الفرنسى فى تونس، روستان، مع القائد العام للحملة الزاحفة بربار، وسلبه نسختين من المعاهدة، ثم قدمه للبابى وأكد القنصل العام للبابى أن القائد العام سيجعل بما فيه سعادة البابى وضمان حقوقه وإمتيازات أسرته، وسلامة أراضى تونس، ولكن على أساس الاعتراف بتفوق المصالح الفرنسية فى البلاد . وتقدم الجنرال بعد ذلك وقرأ المعاهدة،

وأعطى للباي مهلة أربع ساعات لاعطاء قراره النهائي . واجتمع مجلس الدولة في قاعة مجاورة لتلك التي كان ينتظر فيها الممثلون الفرنسيون . وارتفعت أصوات الاحتجاج من المجلس برفض المعاهدة ، ولكن تونس كانت محتلة، وبدون أية قوة تدافع عنها . فظهر الباي ثانياً بعد ساعتان وكان يحمل نسختا المعاهدة ، وموقع عليهما .

وانتهى استقلال تونس الفعلي ، والذي كان يتمتع به الباي ، في الساعة الثامنة من يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨١ بالتوقيع على معاهدة قصر البارون ، ووضعت العلاقات الفرنسية التونسية على أسس جديدة أرضت فرنسا ، التي قررت إحاطة الباي بكل مظاهر الاحترام والاهتمام ، وفي نفس الوقت الذي جردته فيه من سلطته الفعلية . وركت فرنسا قنصلها العام وعينته مقيماً عاماً في تونس، وجعلته يتمتع بكل سلطة حقيقية في البلاد ، وأرسلت سفينة خاصة لنقل المعاهدة إلى فرنسا .

(٣) رد الفعل :—

عجزت فرنسا بعد التوقيع على المعاهدة في وقف العمليات الحربية في تونس وظهر أن القبائل في شرق الولاية وجنوبها كانوا معادين للطريقة التي سلم بها الباي لمطالب الفرنسيين . وارتفعت درجة الحماسة والمطالبة بالبذل والتضحية بين التونسيين ، واتصلت بهم رسل السلطان من ولاية طرابلس ، كما جاءت تصريحات السلطان ورفضه الاعتراف بمعاهدة ١٢ مايو عاملاً أساسياً يعطى للثورة التونسية قوة وحيوية . ونظر التونسيون إلى بقاء الجنود الفرنسيين في العاصمة على أنه خوف من الالتقاء بهم في البادية . ولقد قام بعض الايطاليين بدور في اثارة شعور الأهالي . وحينما سافرت معظم القوات الفرنسية إلى الجزائر وفرنسا شبت الثورة في شرقي البلاد وجنوبها بقيادة علي بن خليفة في شهر يونيو .

ولقد أعلن الفرنسيون استعدادهم لمعاونة الباي على اخماد الثورة ، ولـكن معظم جنود الباي فرت من الصفوف وظهر العلم النبوي الأخضر في كل مكان وأعلن المسلمون الجهاد ضد الفرنسيين . ولقد تمكن الثوار من قطع المواصلات فساد الخوف في العاصمة خاصة وأن أبي أمية كان يهدد بثورة عاتية في الجزائر ، وامتلات تونس بكثير من فرسان العرب والبربر . ومن كل الأقاليم المجاورة .

وبعد أن كانت فرنسا تفكر في أنه يكفي لجيش صغير بأن يعمل على استتباب الأحوال في تونس وجدت إنها تواجه مشكلات فتح تونس كلها . وكان ذلك يتطلب تعاون الاسطول مع الجيش ، وكونت فرنسا قوة حربية جديدة بلغت خمس وأربعين ألف جندي وضرب اسطولها قابس وسفاقص ثم احتلت تونس والنقط الاستراتيجية الهامة قبل أن تزحف على القيروان مركز الثورة . ولقد أظهر التونسيون شجاعة فائقة في كفاحهم ضد الفرنسيين ، ولكن هذه الشجاعة كانت لا تجدى أمام وسائل الحرب الحديثة وانتهت الثورة في اكتوبر ، وكانت الخلافات الاسرورية وعدم وصول النجندات العثمانية قد أدت إلى عبور بعض التونسيين إلى طرابلس فأخذوا من هناك يشنون الغارة بعد الغارة على قوات الاحتلال في اقليمهم .

ولقد أثرت هذه الثورة على فرنسا نفسها وقامت حملة عنيفة ضد الوزارة في باريس مما اضطر الحكومة إلى تقديم موعد الانتخابات من سبتمبر إلى أغسطس . ورغم ذلك فقد كانت المشكلة التونسية من بين أهم المشكلات التي استخدمت في الحملات الانتخابية وكانت وسيلة لتقيد الحكومة في الصحافة وفي الاجتماعات . واعتبر اليساريون أن الحكومة قد خرقت الدستور بإعلانها الحرب دون موافقة البرلمان ، كما اعتبروا أن هذه العمليات هي عمليات غاشية وفضحوا الحكومة بأنها قد سحبت الجند قبل أن تتم وضع نظام جديد للولاية ، كما فضحوها في أنها قد

سارت على سياسة أدت إلى عداوة الدول الأوروبية لها . أما اليمينيون فإنهم قد انتقدوا الحكومة نقداً أكثر رذالة وأقل عداءاً من نقد اليساريين . وعلى أى حال فلقد وضح أن فرنسا قد فتحت أمام نفسها مشكلة استعمارية جديدة ، تشبه مشكلة الجزائر ، وتحتاج للأحوال والمجهودات في الوقت الذى تحتاج فيه فرنسا إلى أموالها ومجهوداتها لتقوية مركزها في أوروبا . ورغم ذلك فإن انتخابات سنة ١٨٨١ في فرنسا لم تتأثر كثيراً بنقد اليمين ولا بهجوم اليسار وحصل الجمهوريون فيها على أغلبية مقاعد البرلمان . وفاز جول فيرى رغم اعتماده على العاطفة أكثر من اعتماده على الحكمة واضطرته الظروف إلى أن يشرح ضرورة وضع سياسة إيجابية لفرنسا مادامت ترغب في أن تكون دولة عظمى لها مصالح ولها طموح ، ودافع عن سياسة الحكومة في تونس بشكل خاص والسياسة الاستعمارية بوجه عام ، وبشكل جعل منه أباً للاستعمار الفرنسى الحديث . وكان فيرى يفضل نظام الحماية لتونس ، وانهز فرصة إرسال الحملة والتوقيع على المعاهدة لكي يشرح للبرلمان أنهم قد ضربوا عصفورين بحجر واحد فأدبوا القبائل الشائنة وأخذوا ضمانات للمستقبل . ولما تزايد النقد على الحكومة اضطر فيرى إلى الاستقالة في ١١ نوفمبر وترك دفة السياسة لجامبتا . وأخذت فرنسا في القيام بدورها كدولة حامية ، فضمنت الدين التونسى ، وأقامت الحاميات في المواقع الاستراتيجية ووضعت أسس الحماية على تونس .

أما إنجلترا فإنها قد وقفت على الحياد تجاه العمليات الفرنسية في تونس، ولكن هذا الحياد لم يكن كريماً وظهر النقد ضدها في البرلمان والصحافة . ودافع بعض الإنجليز عن تونس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أملاك الدولة العثمانية . وعلنوا أن عقد معاهدة البارون مخالف للقانون الدولى . وشرحت الصحف أن فرنسا قد غيرت التوازن الدولى في البحر لمصالحها ، وكأنها ترغب في أن تجعل بحيرة

فرنسية ، وأنها فعلت ذلك دون أن تتشاور مع الدولة التي تمتلك مالطة . ولقد شاركت الحكومة الانجليزية الرأي العام في موقفه من فرنسا في المسألة التونسية ، ولكنها رأت أن احتلال تونس يوازى احتلال إنجلترا لقبرص ، ومادام هذا الاحتلال لا يضر بالحقوق والمصالح التي تخص رعايا بريطانيا في الولاية . ولقد طلبت الحكومة الانجليزية من فرنسا تأكيد النقط التي وعدت بها من قبل وهي : أن فرنسا لا ترغب في احتلال أو ضم أى جزء من تونس ، وأنها لن تحول بنزرت إلى قاعدة بحرية ، وأنها ستحترم المعاهدات الموجودة بين بريطانيا وتونس ، ولن تتدخل في حقوق الرعايا الانجليز ، وأنها لن تعمل على زيادة حقوق الرعايا الفرنسيين . ولقد أعطت فرنسا لانجلترا هذه الضمانات وتعهدت بأنها لن تغير الاوضاع السياسية دون علم الدول الاوربية وأنها لن تنفذ مسألة انشاء قاعدة بحرية في بنزرت في ذلك الوقت . والواقع أن بريطانيا قد طلبت إلى قنصلها في تونس أن يعترف بمركز المقيم العام الفرنسي ، واعتبرت انجلترا تونس هدية اعطتها المانيا لفرنسا ، وأخذت تفكر في مصر كتعويض لها في البحر المتوسط ، وعلى طريق الهند .

أما إيطاليا فإنها قد ثارت حينما علمت بالحملة الفرنسية على تونس وانزعجت الوزارة الإيطالية ، وقامت منافسة في البرلمان وأتهم حزب اليمين الوزارة بقصر النظر كما داجمت الصحف الحكومة وطالبت بسقوطها . ولكن فشل عملية تأليف وزارة جديدة اضطرت الوزارة السابقة إلى البقاء في الحكم . ولقد طالبت الصحف بوضع الجيش الإيطالي بأكمله تحت أمره المانيا . وساد شعور بأن إيطاليا قد أصبحت وحيدة في القارة ، شعور بالذل والامتهان أدى بها إلى التساؤل عن إمكانية الانضمام لدولتي الوسط . وحينما جاءت الاخبار بالتوقيع على المعاهدة تزايد شعور الإيطاليين بخديعة فرنسا لهم ، وحتى غاريبالدي صديق الفرنسيين

أعلن أن هذا العمل قد أثر على الفكرة التي كان يحتفظ بها لفرنسا وأعلن أن كورسيكا ونيس لا يمتا لفرنسا بأية صلة . وظل الرأي العام متوتراً ورفض قبول تعويض في طرابلس رغم أن السفير الفرنسي في الاستانة قد صرح للسفير الإيطالي فيها بأن طرابلس قد منحت لإيطاليا في مؤتمر برلين . وشمرت إيطاليا بالغبن حينما أصبحت فرنسا جارة جنوبية لها وفي موقع يهدد صقلية وجنوب إيطاليا . ورفض القنصل الإيطالي معاملة روستان بصفته مقيماً عاماً ، وحاول الاتصال بالباي رأساً ، واستقال السفير الإيطالي في باريس ، واحتجت إيطاليا على تخريب المستعمرة الإيطالية في سفاقص أثناء ضرب الاسطول لهذه المدينة وطلبت تعويضاً على ذلك . ووصل الأمر إلى وقوع تصادم بين العمال الإيطاليين والفرنسيين في مرسيليا ، وقامت المظاهرات في نابلي وميلانو وميسينا . وشمرت إيطاليا بضرورة عبورها على حليف فاتجهت إلى دولتي الوسط بعد أن عجزت عن الوصول إلى تفاهم مع إنجلترا . وانضمت إيطاليا إلى التحالف الثلاثي في ربيع سنة ١٨٨٢ ، ولكنها لم تترك أطماعها الاستعمارية وطلبت المشاركة في مصر ، ولو بنفوذ ثانوي . وتحول بعض أناباها إلى شرق أفريقية وإلى خليج عصب ، كما بدأت بعض بعثاتها العلمية والجغرافية والعسكرية تحاول الوصول إلى داخل طرابلس .

أما تركيا فإنها كانت غارقة في مشكلاتها مما يمنعها من وقف الغزو الفرنسي لتونس ، ولكنها أمرت الباي بأن يخمد الثورة حتى يقضى على كل سبب للتدخل الفرنسي في إقليمه . ولقد استجد السفير الفرنسي في باريس على الحماية وطلب التفاوض مع فرنسا أو التوسط بينها وبين الباي ، إلا أن فرنسا رفضت كل تدخل تركي في المسألة . وكانت صدمة عنيفة للسلطان حين يرى أحد الأقاليم الإسلامية قد اقتطع وخضع لاستعمار دولة مسيحية . ولقد فكر بعض الوزراء ضرورة إرسال الاسطول إلى تونس إلا أن فرنسا أعلنت أن هذه العملية ستعتبر

اعلان حرب عليها . ولقد ظل عبد الحميد يعتقد في قوات الجامعة الاسلامية وفي امكانية اتخاذ طرابلس مركزا لها يناوئ منه الحكم الفرنسي في كل اقاليم المغرب . وحينما قامت الثورة في جنوب تونس حاولت بعض العناصر العثمانية التدخل فيها من طرابلس ولكن فرنسا حذرت تركيا من اى تدخل ، وحتى من زيادة عدد حامياتها في طرابلس بدعوى العمل على استتباب الامن والنظام . وعلى اى حال فإن تركيا كانت في حاجة الى ان تعمل مع الدول الاوربية ، لاضدها ، مادامت احوالها المالية والاقتصادية والعسكرية والادارية تحتاج الى كل معونة وإلى كل تعاون مع الغرب ، مع ما في ذلك من تناقض واضح .

وكانت المانيا هي اول من اعترفت بسلطة فرنسا في تونس ووقفت من فرنسا موقفا كريما في هذه المسألة وبشكل جعلها لا تأبه بنقد وبمعارضة ايطاليا واسبانيا . وأخذت اسبانيا تتجه إلى المغرب الاقصى ، وشعرت بأن سير فرنسا على هذه السياسة سيجعلها تؤثر على مستقبل هذا الاقليم الذي يهم اسبانيا ، وأكدت أنها لن تعمل هناك قبل أن تحصل على موافقة بريطانيا .

وكان استيلاء الفرنسيين على تونس عاملا هاما يؤثر في مصر وهي تغل بالثورة العراقية وتنهيا لصد التوسع البريطاني فيها . وكانت سببا في أن يشعر المواطنون في وادي النيل بحاجتهم إلى جيش قوى ، وبحاجتهم إلى التحرر من النقوذ الأجنبي ، وإن كان التدخل البريطاني قد أدى بمصر إلى ما وصلت إليه تونس من قبل . وانتشر شعور عدائي ضد فرنسا في طرابلس التي أصبحت معسكرا لمهاجمة الاستعمار الفرنسي في شمال افريقية ، وصحب ذلك قيام ثورة أبو أميمه في الجزائر ومهاجمة قرى المعمرين الفرنسيين والاسبانيين ومعسكرات الجنود . وظل هذا القائد مستمرا في مهاجمة المعمرين والمستعمرين إلى أن اضطر للدخول إلى المغرب الاقصى بعد أن ضعفت إمكانياته .

وعلى أى حال فإن رد الفعل الخاص باحتلال الفرنسيين لتونس ولوضعها تحت حمايتهم لم يؤثر تأثيراً إيجابياً فى هذا الاحتلال وفى هذه الحماية ، بل قامت فرنسا رغم ذلك بتدعيم مراكزها فى الولاية وتدعيم نظام الحماية فيها تمهيداً للبدء فى عملية الاستغلال المنظم .

(٤) الحماية :-

إختارت فرنسا لتوسيعها الإستثمارى فى تونس ، وفرض تسليطتها عليها ، نظام « الحماية » ، حتى لا تثير إحتجاج الدول الأوربية نتيجة لتغييرها الأوضاع الدولية فى ذلك الإقليم ، وحتى تمويه على أبناء تونس بأنها لم تقدم على ضم بلادهم أو النزول به إلى مستوى المستعمرات ، وحتى تحمل الجانب الوطنى نفقات قوات الإحتلال ، ونفقات الإصلاحات التى تشير بها عليه ، وحتى تظهر أمام المعارضة الفرنسية نفسها بأنها قد نزلت إلى عملية ، تضمن لها المكاسب المادية والعسكرية والمعنوية ، دون أن تكلفها الأموال والتضحيات . ولقد تأثرت فرنسا فى ذلك بتطور نظم الحكم البريطانية فيما وراء البحار ، وضمنت بهذا النظام الحصول على كل إمتيازات الدولة المستعمرة ، وفى ظل هذا التسلط ، وسيطرت على الإمكانات المادية والبشرية والاستراتيجية ، وكأنها تتعاون مع السلطات الوطنية فى ذلك ورغم أن معاهدة الحماية تظهر وكأنها قد عقدت بين طرفين متساويين إلا أن الضغط العسكرى الذى إصطحب هذا التوقيع ، وسيطرة فرنسا وإشرافها على الشؤون العسكرية والعلاقات الخارجية لنيابة تونس ، يظهران الأمر على حقيقته . وإذا ما اعتبرنا أن فرنسا كانت مخلصه فى الاتفاق على أن إحتلالها لتونس هو إحتلال مؤقت ، لتناسينا اشتراط فرنسا ذلك بوصول السلطات الحربية الفرنسية والتونسية إلى الاتفاق ، وتقرير وصول الادارة المحلية إلى مرحلة القدرة إلى

المحافظة على الأمن والنظام . وكان في وسع فرنسا أن تقوم رسمياً بالضم ، بعد أن قامت به بالفعل بمعاهدة البارود سنة ١٨٨١ .

ومعاهدة البارود هي معاهدة صداقة وحسن جوار ، وظهرت وكأنها لاتمس تونس في كرامتها وعزتها ، وإن كانت الخدعة فيها واضحة ، وفي كل نص ومادة من موادها :

« إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس لما كان من غرضها أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتى حصلت أخيراً على حدود الدولتين ، بسواحل المملكة التونسية ، وأن يحكما علاقات ودهما القديم وروابط حسن الجوار ، قد اتفقا على عقد معاهدة من شأنها تحقق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين .

« وبناء على ذلك فإن نخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين الجنرال بريار قائماً مفوضاً من طرفه ، فاتفق جنابه مع سمو الباي على المواد الآتية : —

المادة الأولى : — إن معاهدة الصلح والصداقة والتجارة ، وجميع المعاهدات الأخرى القائمة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها .

المادة الثانية : — لأجل تسهيل القيام بالأجراءات التي يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية إتخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان الساميان المتعاقدان ، فقد رضى سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل . ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطانان : الفرنسية والتونسية ، وتقرران معاً ، أن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن والنظام .

المادة الثالثة :- تتعهد فرنسا ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته ، أو يعيث بأمن مملكته .

المادة الرابعة :- تضمن فرنسا تنفيذ جميع المعاهدات المفقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوربية .

المادة الخامسة :- يمثل فرنسا لدى سمو الباي وزير مقيم عام ، تكون وظيفته السهر على تنفيذ شروط هذه المعاهدة ، ويكون هو الواسطة بين فرنسا والسلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين .

المادة السادسة :- يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها . وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أى عقد ذى صبغة دولية دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك ، والحصول على موافقتها مقدماً .

المادة السابعة :- تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسهما بحق الاتفاق على وضع نظام مالى بالمملكة التونسية ، من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام ، وضمان حقوق دائنى المملكة .

المادة الثامنة :- تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل ، وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد ، وتكون حكومة الباي هي المسئولة عن تنفيذ هذا الاتفاق .

المادة التاسعة :- لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر ، فإن دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعاً إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى قابس والمراسى الأخرى بالمملكة التونسية .

المادة العاشرة: - تعرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للتصديق عليها وتسلم الوثيقة المصدق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن .

محمد الصادق باي جزال بريار

وسرعان ما وضع الأمر أمام التونسيين وعرفوا باحتلال فرنسا لإقليمهم ، وسيطرتها عليه ، وبمعاوثة وإسم أميرهم ، فانتشرت روح الثورة في البلاد وجمع المجاهدون صفوفهم واستعدوا للكفاح المسلح . ولقد ساعد على نشوب هذه الثورة فضح رجال الجامعة الإسلامية للسياسة الاستعمارية الفرنسية ، ونشوب ثورة « بوعمامة » في جنوب وهران في الجزائر ، وإنشغال فرنسا بالانتخابات ومسحها لجزء من قوات حملتها على تونس ، وشعور التونسيين بتأييد الدولة العثمانية وسلطاتها وقواتها في طرابلس لهم .

ولقد بدأت هذه الثورة في المنطقة الجنوبية من تونس ، والجاورة لطرابلس والبعيدة عن سلطة الباي ، وفي مركز القبائل المحاربة القوية ، صلبة العود ، والتي كانت أقل خضوعاً من غيرها ، للحاكم ، فإياك بالمستعمر ؟ وإمتدت الثورة من القيروان إلى سفاقص ، التي طردوا منها نائب الباي ، بعد أن وصم سيده نفسه بالخيانة والإرتماء في أحضان الاستعمار ، بتوقيعه على المعاهدة . وأعلن الثوار على بن خليفه أميراً عليهم وقائداً لهم ، ما دام الباي قد إستكان واحتفظ لنفسه ولأسرته بالامتيازات ، وفي ظل الدخيل المستعمر . وتمكن الثوار من السيطرة على كل الاقليم الجنوبي من تونس ، وبسهولة ، مع ما يشتمل عليه من سواحل ، تمتد حتى حدود طرابلس ، وبما يجاوره من جزر مثل جربة . ولقد أخرجت هذه الثورة جول فيري في فرنسا ، بعد أن ادعى أنه يقوم بعملية

لا تكلف بلاده شيئاً ، ثم ظهر بانه قد يضطر إلى إعلان التعبئة ، ويطلب إمدادات في الميزانية لعمليات بحرية . ولكنه استغل الاسطول في العمليات الواقعة في المنطقة الساحلية ، ولكي يمنع وصول الامدادات إلى الثوار ، وذلك انتظاراً للقيام بالعمليات الحربية في الداخل ، واستناداً إلى الجيش الفرنسي المرابط في الجزائر . وقام الاسطول الفرنسي بضرب سفاقص ، ثم عاد ودمرها ، بعد أن سيطر عليها الثوار من جديد . كما قام بضرب قابس وجزيرة جربة ، وأنزل بها مشاة الاسطول . واستمرت العمليات الحربية طوال صيف سنة ١٨٨١ ، ثم تمكن جول فيري من إعداد ثلاث طوابير فرنسية بدأت في الزحف على الاقليم الجنوبي من تونس ، وجعلت هدفها مدينة القيروان . واتخذت هذه القوات قاعدة لها في سوسة ، وعملت على السيطرة على كل الاقليم ، واحتلت مدينة تونس نفسها ، رغم تعهد فرنسا للباي بعدم القيام بذلك . وتقهقرت الشجاعة والبذل وروح الثورة أمام فتك الأسلحة النارية وحسن التدريب والتنظيم ؛ ثم أخذت القوات الفرنسية في القضاء على كل مراكز المقاومة الموجودة في الجنوب ، وأخضعت الاقليم لحكمها العسكري .

وحيثما استقال جول فيري وتولى جامتا الوزارة ، استمرت فرنسا في سياسة سيطرتها على شئون تونس ، وتسلمها عليها . وكان بول كامبون قد أصبح مقبلاً عاماً بعد رومستان ، وتدخلت حكومة باريس في ولاية الحسكم عند موت محمد الصادق ، واختارت على باي ، أخا الصادق ، باياً على تونس ، وكان من أطوع البايات للسلطة الفرنسية . كما أن فرنسا استندت إلى نشوب الثورة في تونس لكي تعقد معاهدة جديدة مع تونس في سنة ١٨٨٣ ، هي معاهدة المرسى التي سمحت سلطات الدولة الحامية . فلقد نصت المادة الأولى منها على تسكف الباي بإدخال الاصلاحات الادارية والقضائية والمالية التي ترى حكومة فرنسا

فائدة إدخالها ، وذلك تسهيلا منه لا على إتمام حمايتها. أما المادة الثانية فقد ضمت فيها فرنسا قرصاً يعقده الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحد ، والبالغ ١٢٥ مليون فرنك ، والدين السائر الذي لا يزيد على ١٧٥ مليون فرنك ، ولكن على أساس إختيار فرنسا نفسها للوقت والشروط المناسبة لهذه العملية . وتعهد الباي في نفس المادة ألا يعقد قرصاً جديداً لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية . وعالجت المادة الثالثة من معاهدة المرسى أولوية المصروفات الواجب أداؤها في تونس ، فتخصص من إيرادات المملكة أولاً المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمته فرنسا ، ثم يخصص منها ثانياً مخصصات سمو الباي ، وقدرها مليوناً من الريالات التونسية ، أي ١٢٠٠٠٠٠٠ فرنك فرنسي ، وما بقي بعد ذلك ينفق منه على إدارة المملكة وتدفع منه مصاريف الحماية . ولقد أكدت معاهدة المرسى معاهدة سنة ١٨٨١ وكتلتها ونصت على أنها لا تغير الأنظمة التي سبق وضعها لتقرير الغرامة الحربية .

وإذا كانت معاهدة البارود قد ظهرت وكأنها تهدف تدعيم الوضع القائم في تونس والاعتراف بالمعاهدات المعقودة بينها وبين الدول الأخرى ، مع إعطاء فرنسا حق الاحتلال العسكري ، والاشراف على علاقات تونس الخارجية ، فإن معاهدة المرسى قد أعطت لفرنسا حق الاشراف على الديون والميزانية التونسية ، وجعلت منها مهيمنة على مصالح الدول الأوروبية الأخرى في تونس وأجبرت الباي على إدخال الإصلاحات الإدارية والقضائية والمالية التي ترى فرنسا ضرورة تطبيقها في الولاية . ولقد استندت فرنسا إلى معاهدة المرسى ، وأصدرت مرسوماً لتوسيع إختصاصات المقيم العام في سنة ١٨٨٤ ، وجعل منه المسيطر فعلاً على الشؤون التونسية . وألغيت معظم الوزارات التونسية ، ولم يبق منها إلا منصب رئيس الوزراء ، ووزير القلم . وإحتل الفرنسيون جميع الوظائف

العلماء ، وخاصة وظائف مديري المصالح ، مثل الأشفال والمعارف والصحة والمالية ، وأصبح لهم حق إصدار القرارات الوزارية ، والاجتماع في مجلس المقيم العام ، ومع قائد الجيش الذي أشرف على قاعدة بنزرت ، وأصبح بمثابة وزير للحربية التونسية . وانشىء منصب سكرتير عام الإقامة لتنسيق العمل بين الوزراء التونسيين ومديري المصالح من الفرنسيين ، وأصبح هذا المنصب يشرف فعلا على ما تبقى في أيدي التونسيين من اختصاصات .

واستندت فرنسا إلى حق الباي في التشريع ، وحقه في التنازل عنه لمن يشاء لكي تسلبه إياه ، وتمنحه للمقيم العام الذي أخذ في وضع المراسيم ، وتقديمها للباي للتوقيع عليها . هذا بالنسبة للتونسيين . أما بالنسبة للفرنسيين المقيمين في تونس فإن مرسوم ١٨٨٤ قد احتفظ بحق إصدار التشريعات الخاصة بهم لحكومة باريس .

واستندت فرنسا إلى معاهدة المرسى لكي تتخلص من لجنة الدين ، والمراقبة الدولية والمالية ، بدعوى تعارضهما مع اختصاصات فرنسا والتزاماتها في هذه المعاهدة . كما أنها عملت على إلغاء القضاء القنصلي ، وعلى درجات ومراحل ، وحتى لا تصطدم بمعارضة الدول الأجنبية الأخرى . فأصدر البساي مرسوماً يحيز تحول الأجانب المقيمين في تونس إلى المحاكم التي أنشئت لتطبيق القوانين الفرنسية في حالة عدم وجود قضاء قنصلي لهم وتمكنت فرنسا من إقناع بريطانيا بالتخلي عن بعض امتيازاتها ، باعتبار أن رعاياها قد أصبحوا تحت إدارة فرنسية ، وتم ذلك في أوائل عام ١٨٨٥ ، وتمكنت فرنسا ، مع الزمن ، من تقليل المعارضة الإيطالية لها ، ولنظام حمايتها في تونس .

وكانت إيطاليا وتركيا هما الدولتان اللتان رفضتا الاعتراف بمركز فرنسا

الممتاز في تونس . ولكن فرنسا أخذت في نشر الدعاية ضد الدولة العثمانية ، بأنها دولة تقوم على نظام إقطاعي ، وتستغل حركة الجامعة الإسلامية في تثبيت حكمها الرجعي ، وإهتمامها بأنها تناوشتها في شمال إفريقيا ، من ولاية طرابلس . وكانت الدولة العثمانية ضعيفة ولها مشكلاتها في مصر مع بريطانيا ، وفي بقية بلدان المشرق العربي ، وفي البلقان ، فاضطرت في سنة ١٨٨٨ إلى تحديد الحدود بين تونس وولاية طرابلس ، واعترفت بذلك - ضمناً - بخروج تونس من بين أقاليمها وبما لكها ، وإن كانت لم تتنازل رسمياً عن سيادتها على تونس ، إلا فيما بعد الحرب العالمية الأولى .

أما إيطاليا قد واصلت معارضتها لزيادة النفوذ الفرنسي في تونس ، ومعارضتها لتغيير فرنسا للاوضاع الدولية والاقتصادية في هذه الولاية ، حتى سنة ١٨٩٦ . ولقد عجز نظام الحماية الفرنسية على تونس عن أن يغير الارتباطات والمعاهدات السابقة بين تونس وبقية الدول الأوروبية ، تلك المعاهدات التي كانت تعطي لإيطاليا ورعاياها حق الدولة الأكثر أفضلية ، وكان رعايا إيطاليا يعتبرون أكبر جالية أجنبية في تونس . وعجزت فرنسا نتيجة لمعارضة إيطاليا لها عن أن تعدل النظام الجركي الموجود في تونس ، وعن منح تسهيلات جركية للبضائع التونسية المصدرة إلى فرنسا ، وجزء منها خاص بالمعمرين الفرنسيين أنفسهم . كما عجزت عن أن تشرف إشرافاً تاماً على العناصر الأوروبية المتوطنة في تونس . ولكن إيطاليا قامت بتجربتها الاستعمارية في شرق إفريقيا ، من البحر الأحمر والارتريا صوب الحبشة ، وفي الصومال ، وإستمرت في معارضتها لفرنسا في تونس حتى هزمت قواتها في موقعة عدوة سنة ١٨٩٦ . وجاءت هذه الصدمة النفسية والعسكرية لكي تزيد من حدة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن حرب التعريفة الجركية مع فرنسا ، وهزت إيطاليا من كيائها . فاضطرت إيطاليا إلى تغيير سياستها مع فرنسا ،

واتفقت معها في نفس السنة على التنازل عن معاهدتها السابقة للحماية مع تونس ،
وفي نظير استمرار إستغلال الايطاليين لبعض المصايد ، ومساواتهم ببقية
العناصر الأوروبية المقيمة في تونس . وأنهت إيطاليا بذلك حربا إقتصادية
قاسية مع فرنسا ، وفتحت أمام سلعها أبواب الاسواق الفرنسية . وإعترفت
فرنسا بحق الايطاليين في بناء المدارس في تونس ، والاحتفاظ بجنسيتهم ،
ولكنها عملت من جانبها على فتح باب التجنس بالجنسية الفرنسية أمامهم .
وجاء مرسوم يوليو سنة ١٨٩٧ لكي يمد قوانين الجنسية الخاصة بالمقيمين
الاجانب في فرنسا ، على مثل هؤلاء الموجودين في تونس ، ويبيح لهم حق
التجنس بالجنسية الفرنسية بعد إقامة ، لمدة معينة ، في تونس . وإذا كان هذا
المرسوم قد عجز كذلك عن تصفية الايطاليين المقيمين في تونس ، أو تحويلهم
إلى رعايا فرنسيين ، فانه كان اعتداء صريحاً على السيادة التونسية ، وذلك
باعتباره الاراضى التونسية جزءاً من الاراضى الفرنسية ، وبمعاملة الاجانب
المقيمين فيها نفس معاملة زملائهم في فرنسا .

وعلى أى حال فان نظام الحماية الفرنسية على تونس قد زاد من امتيازات
فرنسا والفرنسيين في هذه الولاية على مر الايام ، وكان أساساً لقيام الفرنسيين
بعمليات الإستعمار والاستغلال في تونس .

(٥) الاستغلال:-

ساعد نظام الحماية على سرعة وقسوة عملية إستغلال الفرنسيين لامكانيات
تونس ، خاصة وأنه قد جعل منهم رعايا الدولة المتفوقة في البلاد وأعطاهم الحماية
اللازمة للقيام بعملياتهم ، وعضدهم أمام أى منافسة يقوم بها أى أوربي آخر
فإذا أضفنا إلى هذا شعور الفرنسيين بالاطمئنان والثقة للعمل في منطقة تخضع

لحمايه بلادهم ، وكذلك عمل سلطات الحماية على تمهيد الطريق أمام التوسع الاستغلالى الفرنسى ، لوجدنا أن الظروف قد اجتمعت لوضع تونس بأكملها تحت سيطرة الاستغلال الاستعمارى الرأسمالى الفرنسى .

وكانت الثورة الصناعية قد قامت بدورها فى أوربا ، وساعدت الآلة على سرعة دورة رأس المال وبالتالي إلى سرعة وصول الارباح وتكدسها فى أيدي رجال الاعمال ، مما دفع بهم الى المغامرة فيما وراء البحار ، وخاصة فى المناطق القريبة من فرنسا ، أى فى شمال افريقية . فاصبح لهم السبق هناك على صغار المستغلين والمهاجرين والمتوطنين شبه المعدمين ، الذين شاهدت الجزائر ورودهم اليها ، قبل تونس بأربعين سنة . ولهذا فان عملية الاستغلال الاستعمارى الفرنسى لتونس ستظهر فى شكل شركات رأسمالية كبيرة تقوم باستغلال واستثمار مساحات واسعة من الارض ، وبشكل يهدف الاستغلال الرأسمالى ، أكثر مما يهدف للمتوطنين .

ولقد تمكن الفرنسيون من الاستيلاء على مساحات كبيرة فى تونس ، وخاصة فى الوسط والجنوب ، وذلك لاستغلالها فى زراعة الزيتون . وحاول الفرنسيون فيما بعد أن يسندوا إلى ذلك لسكى يظفروا أن المستغلين فى تونس ينتسبون إلى الطبقة البرجوازية ، فى الوقت الذى ينتسب فيه معظم الفرنسيين المتوطنين فى الجزائر إلى الطبقة الشعبية الكادحة ، ونسوان هذا التمويه غير مقنع لأبناء الجزائر ، أو لأبناء تونس ، مادموا قد هبوا لاسترجاع أراضيهم وتحرير بلادهم .

كما استولى الفرنسيون على الأراضى الزراعية أو القابلة للاستصلاح فى وسط تونس وجنوبها ، تمكنوا من استغلال الثروة المعدنية فى البلاد ، وخاصة بعد أن تمكنت سلطات الحماية من اعلان الوديان والغابات والمناجم ملكا للدولة التونسية ، تمنح حقوق استغلالها لمن تشاء ، ومهدت الحماية بذلك الطريق لمنح امتيازات استغلال

الثروة المعدنية للفرنسيين ، مانعه بذلك الأجانب من النزول إلى هذا الميدان ،
وواقعة من أن التونسيين لم يصلوا بعد إلى المستوى اللازم لاستغلال الثروة المعدنية
في بلادهم .

وعملت فرنسا كذلك على إصدار التشريعات والقوانين اللازمة لدعاية مصالحها
وازدياد تفوق نفوذها في تونس ، وأعطت لنفسها ولوجودها ولعملية استغلالها
لونا قانونياً يصعب الجدل فيه مادام قد صدر باسم الباي وبتوقيعه على المراسيم .
واستمرت فرنسا في عملية استغلالها لتونس ، كنتيجة حتمية لإعلان حمايتها
عليها ، إلى أن بدأت الحركات التحررية في الظهور وعملت على تقوية المعسكر
الوطني والنزول به إلى معركة ضد الاستعمار . وانتهت بذلك صفحة من تاريخ
المغرب الكبير ، لكي تبدأ صفحة أخرى . وإذا كانت فرنسا قد اتخذت الجزائر
قاعدة للتوسع منها في تونس ، فإنها ستتخذ نفس الاقليم قاعدة للتوسع في المغرب
الأقصى ، وحتى تتم لها السيطرة على كل بلاد وإقليم المغرب الكبير ، بما صادفها
من صعاب وواجهها من عقبات .

خاتمة الباب

كان ضعف تونس وصعوبة انتقالها من النظام الاقطاعي إلى النظام الرأسمالي وإفئادها إلى القيادات الحازمة والخبرة اللازمة للسير بها في هذا التحول ، مع اطماع الدول الاستعمارية في امكانياتها الاقتصادية والبشرية والاستراتيجية أسباباً هامة في تدثر خطى هذه الولاية ، ووقوعها ، رغم إعتادها على محاولة الموازنة بين نفوذ الدول الأجنبية فيها ، فريسة سهلة في أيدي الاستعمار الأوربي ، الذي إتخذ لنفسه لوئاً جديداً ، هو الحماية ، بدلا من قيامه بضم الولاية ، أو إعلانها مستعمرة أوربية .

ولقد نجحت فرنسا ، جارة تونس الغربية في الجزائر ، في إختيار الوقت اللازم للتمهيد لعملياتها سياسياً ، وفي وقت حصلت فيه بريطانيا على قبرص ، وعضدت فيه ألمانيا هذه العملية لتوجية أنظار فرنسا بعيداً عن الالزاس واللورين . وإذا كانت نائرة إيطاليا قد ثارت بعد إعلان الحماية الفرنسية على تونس ، فإن المساومات كانت تنتظر الوقت الملائم لارضاء غرور إيطاليا ، وفي الميدان الاستعماري وعلى حساب الغير دائماً .

وإذا كانت الدولة العثمانية قد عجزت عن مساعدة تونس أمام تخطيط السياسة الأوربية الاستعمارية ، وإذا كانت حركة الجامعة الإسلامية قد ظهرت ضعيفة أمام القوى العسكرية والاقتصادية المتفوقة ، فإن شخصية تونس العربية الإسلامية ظلت ، في حد ذاتها ، سلاحاً قوياً يقف في وجه الاستعمار الذي بدأ في إستغلال تونس والتمتع بكل إمكانياتها .

وستعمل شخصية أهل البلاد على منع الاستعمار والاستغلال من طمس معالم حضارة وثقافة المغاربة ، ومنعه من هضم المغاربة ماداموا يشعرون بمقومات

شخصيتهم العربية والاسلامية - فتقوم حركات الكفاح ضد الاستعمار ثم عمليات التحرير والجهاد المسلح في السنوات التالية .

وكما استخدمت فرنسا الجزائر قاعدة لها ، للتوسع في تونس صوب الشرق ، فإنها ستتخذها قاعدة للتوسع منها صوب الغرب وفي المغرب الأقصى . وهو فصل جديد من فصول المغرب في تاريخه الحديث والمعاصر .

البشائر النابغة

المغرب الأقصى والحماية

عاش المغرب الأقصى منذ فجر التاريخ الحديث في ظروف خاصة ، أجبرته على أن يحافظ على حدوده مع الخارج ، وخاصة أمام نمو خطر الدول المسيحية في شبه جزيرة أيبيريا عليه . وإعز المغرب بشخصيته الأقليمية ، وبشرف الأسرة العلوية التي تولت قيادته ، ورفض الاندماج مع بقية إقاليم الدولة العثمانية أو الاتحاد معها . إستناداً إلى أهميته وأهمية الأسرة التي تحكمه .

ولكن هذه العزلة السياسية احتفظت للعالم العربي والإسلامي بتراث مجيد وبحضارة لها خصائصها وميزاتها ، وفي درجة نقية قلت فيها الشوائب .

ولم تمنع هذه الأوضاع السياسية من إتصال حضاري وثقافي وتجاري مع الأقاليم المجاورة ، وخاصة مع الجزائر ، ولعبت قوافل الحج دوراً كبيراً في ذلك الترابط الثقافي الإسلامي وتدعيمه بين المشرق والمغرب . وإذا كانت الصعوبات قد حالت دون الوحدة أو الاتحاد مع بقية إقاليم المغرب الكبير في هذه العصور ، فإنها قد حولت أنظار المغرب ومجهوداته صوب قلب القارة الإفريقية والسودان . وحمل المغرب لواء الإسلام في داخل إفريقيا السوداء الغربية وساعد على نشر دين الله الخنيف مع حملاته العسكرية ، ومع التجار والعلماء .

وظلت أوضاع المغرب الأقصى وبنائه الاجتماعي والاقتصادي ، أوضاعاً إقطاعية في طابعها ومظهرها وجوهرها ، وراسخة ثابتة في بنائها ، إلى أن بدأ ذلك النظام في الاهتزاز والضعف في أوروبا نفسها ، نتيجة لتخيير القوى الاقتصادية الموجودة فيها ، وتغير وسائل الانتاج وأخذت أوروبا تؤثر على المناطق المحيطة بها . فهل كان في وسع المغرب أن يحتفظ ببنائه وخصائصه لفترة طويلة ؟ وهل كان في وسعه أن يستمر في إقفال حدوده أمام الآراء الجديدة ، والقوى الاقتصادية المتغلغلة ؟ إن تاريخ المغرب الأقصى منذ نزول القوات الفرنسية في الجزائر في سنة ١٩٣٠ قصة كفاح بين قوى حاومات الاحتفاظ بالأوضاع القديمة القائمة ، وقوى جديدة تغلغلت في داخله ، وربطت بين إقتصاده والاقتصاد العالمي .

الفصل السادس عشر

المغرب الأقصى في النصف الأول

من القرن التاسع عشر

صعب على الأجانب في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر التغلغل في المغرب ، فاكثفت بعض العناصر الأوروبية الموجودة فيه بالبقاء في بعض الموانئ الساحلية ، وبنشاط قليل . وكان نفوذ أوروبا وقوتها وتأثيرها في بلدان المغرب الكبير قليلة في ذلك الوقت . ورغم اعتزاز المغرب ، ضعفه الداخلي ، بشخصيته المستقلة ، فإن علاقات واضحة وبطت بينه وبين الأقاليم المجاورة له في إفريقيا . وجاءت القوى الاقتصادية الأوروبية ، لكي تطرق أبواب المغرب محاولة التعامل معه . وساعد ذلك على نشأة التبادل التجاري وإزدياد قيمته مع الزمن ، وبشكل منع المغرب من العودة إلى الانزواء والانطواء على نفسه ، وربط بينه وبين الأسواق الاقتصادية العالمية ، والعمليات الرأسمالية ، رغم أن بناءه كان إقطاعيا . وأن العلاقة بين المغرب وأوروبا في النصف الأول من القرن التاسع عشر لم تكن العلاقة بين النظامين الإقطاعي والرأسمالي ، مع ما يحمله ذلك من تضارب وتناقض .

(1) العزلة السياسية والترابط الاقتصادي :-

لم يتأثر المغرب الأقصى باحداث الثورة الفرنسية وحروب نابليون ، خاصة وان علاقاته بالدول الأوروبية لم تكن وطيدة . كما أن محاولات جرمالين وإقحامه في هذا الحلف أو ذاك قد فشلت جميعاً وكان نابليون يعرف أهمية الأقليم وامكانياته الكبيرة ، ولكن مشاغله على القارة منعت من الالتفات إليه ، أما بريطانيا فكانت تهتم ، قبل كل شيء ، بحبل طارق ، وبالملاحاة في المضيق .

ولم تتأثر الأحوال الاقتصادية في المغرب ، ومعاملاته التجارية كثيراً بهذا الصراع العالمي ، خاصة وأن الحكومة المغربية كانت تتخشى من أن تؤدي تجارتها مع أحد الفريقين إلى إثارة الفريق الآخر ، وتخشى بالتالي من قيامه بالضغط عليها . وحينما انضم الأسطول الإسباني إلى الأسطول الفرنسي عمل على مراقبة السواحل المغربية لكي يمنع خروج السفن المشحونة بالقمح إلى جبل طارق . ومنع المغرب منذ سنة ١٨١٤ من تصدير الحبوب والزيوت والصوف والمواشي ، كما فرض ضريبة تبلغ ٥٠ ٪ على الواردات مما كان له كبير الأثر على تجارة البلاد الخارجية

وقل الأمن وانتشرت الثورات في عهد المولى سليمان ، وتالت هجمات الجراد منذ سنة ١٨١٠ إلى سنة ١٨١٦ وبشكل أجبر الأوربيين المقيمين في طنجة على شراء الدقيق من جبل طارق . وأنهاك انتشار الطاعون في سنة ١٨١٨ البلاد ولفترة سنوات عديدة . وكان السلطان يعرف أنه لا يحتاج إلى أوروبا ، ويأمل في أنها كذلك لا تحتاج إلى بلاده . فقام في سنة ١٨١٦ بتحرير بقية الأسرى المسيحيين الموجودين في المغرب ، ثم ألغى القرصنة في العام التالي ، حتى لا يشير عداؤ الدول الأوربية ، فاتجهت أنظار المغرب من الخارج صوب الداخل ومن البحر صوب القارة ، وزادت عزله وضوحاً .

وكانت صلات المغرب الدبلوماسية بالخارج ضعيفة ، فكان القناصل يقيمون في طنجة ، بعيدين عن السلطان ، وجاملين بمعظم ما يحدث في البلاد . أما عدد الأوربيين المقيمين في المغرب فكان بسيطاً للغاية ، ولم يزد على ١٢٠ فرداً ويشتمل على القناصل واللاجئين السياسيين والمغامرين والتجار . وكان عدد المغاربة المقيمين في أوروبا بسيطاً كذلك ، خاصة وأن المولى سليمان قد منع

سفر المسلمين إلى البلاد المسيحية إلا بتصريح خاص ، ووضع القيود على سفر اليهود ، منعاً لهم من تهريب رؤوس الأموال . ولقد قام بعض الأوربيين بمحاولات لاستيراد الحبوب من منطقة الريف ، ودون تصريح من السلطات ، ولكن المخزن تدخل في الأمر ، وأدب القائد محمد السلاوي هذه القبائل العاصية . وحين اشتدت وطأة أزمة الحبوب في أوروبا سنة ١٨١٦ فكر التجار في استيراد القمح من المغرب . ولقد رحب المخزن بالعملية ، ولكنة عاد وحدد كمية القمح المصدرة ، والموانئ التي تصدر منها ، ثم فرض عليها ضريبة تصدير ، أوصلت سعر القمح ، مع نفقات النقل ، إلى سعر القمح الأوربي . وكانت الطريقة التي يتعامل بها المخزن مع التجار والدول الأجنبية ، لا تشجعهم على الاستمرار في التعامل ولمدة طويلة

وحينما تولى المولى عبد الرحمن الحكم في سنة ١٨٢٢ ظهرت العلاقات وكأنها ستتحسن مع أوروبا ، خاصة وأنه قد إشتهر بالتححرر . وعقدت الدول الأوربية معاهدات جديدة مع المغرب ، جددت بها معاهداتها السابقة ، ولكن هذا التغيير في النصوص كان قليل القيمة مادامت العبارة في الطريقة التي يتعاون بها الطرفان على تطبيق النصوص ، وفي حالة توفر الروح والاستعداد اللازمين لمثل هذا التعاون

وجاءت الأزمة المالية في المغرب لكي توجه أنظار المولى عبد الرحمن منذ سنة ١٨٢٥ صوب القرصنة والاهتمام بالقنص البحري ، فأخذ في إعداد الموانئ المغربية واشترى بعض القطع البحرية وبدأ العمليات . وبعد مهاجمة سفنه لبعض السفن النمساوية ثم الانجليزية بدأ الصعاب أمام المغرب ، فقامت فرقة بحرية انجليزية بمحاصرة طنجة سنة ١٨٢٨ ، وقام الأسطول النمساوي بضرب العرايش وأصيلة وتطوان في العام التالي ، ونشأ خلاف مع إسبانيا في سنة ١٨٢٩ وسنة

١٨٣٠ ، ولم ينته إلا لكي يبدأ الخلاف مع فرنسا بشأن تلبسان منذ سنة ١٨٣٠ إلى سنة ١٨٣٢ .

وهكذا فشلت المحاولات التجارية تم المحاولات الدبلوماسية للوصول إلى تفاهم بين المغرب وأوروبا ، وسامت الأحوال في الوقت الذي عملت فيه فرنسا على إحتلال الجزائر ، وعملت بالتالي على تغيير التوازن الموجود في الحوض الغربي للبحر المتوسط . وانطوى المغرب على نفسه ، في الوقت الذي دخلت فيه أوروبا عصر الثورة الصناعية ، وأخذت كل من القوانين في السير في إتجاه مخالف لسير القوة الأخرى . ولكن هذا الانطواء كان سياسيا ودبلوماسيا ، ولا يتمشى مع طبيعة القوى الاقتصادية والتجارية ، والتي دفعت المغرب في اتجاه آخر .

فلقد جاء سوء محصول القمح المغربي سنة ١٨٢٥ لكي يجبر البلاد على الإستيراد ، بعد أن كانت من بين الدول المعروفة بالمصدرة لهذه السلعة . وكانت أزمة ١٨٢٥ من أقوى الأزمات التي مرت بالبلاد ، ولم تفقها في قوتها إلا أزمة سنة ١٨٥٠ . وارتفعت أسعار القمح إلى أربعة وخمسة أضعاف ، مما تسبب في موت كثير من الأهالي نتيجة للمجاعة . واضطر المخزن إلى شراء القمح من الخارج بأسعار مرتفعة ، كما تسبب في هلاك البهائم — الناتج عن قلة المطر ، وانتشار العصابات وقطاع الطرق — في أن يضطر المخزن إلى فتح موانئ جديدة . وجول السلطان ميناء مزغان في نفس السنة إلى ميناء الجديدة ، وأعلنها مفتوحة للتجارة ، وعهد بإدارة جماركها إلى أحد اليهود الذي عمل نائبا قنصليا لفرنسا في موجدور . وأخذت السفن تصل إلى العرايش والرباط والجديدة وموجدور محملة بالقمح من فرنسا وجبل طارق وإسبانيا والبرتغال

وانجلترا . واستورد المغرب في خلال هذه السنة ٢٥٠ ألف قنطار ، دفع ثمنها نقدا سبعة ملايين فرنك .

وبعد أن انتهت الأزمة ، جاءت السنوات التالية بمحصول حبوب وافر في المغرب ، فتحولت هذه الموانئ ، والتجار المقيمون فيها من عمليات الاستيراد إلى عمليات التصدير . وأصبح للمغرب مكانه في تجارة القمح العالمية ، وأصبح من الصعب عليه أن يستمر في عزله .

وأشرف السلطان على تجارة تصدير الحبوب ، وعن طريق الحاج أحمد أحيردان وتزايدت أسعار القمح نتيجة لزيادة الطلب عليه في أوروبا مع زيادة السكان والاتجاه إلى الصناعة ومع إنتشار أوبئة المحاصيل في أوروبا والحاجة إلى تموين القوات الفرنسية في الجزائر . واتخذ الحاج أحمد أحيردان قانس مركزا له وإشرف على تصدير القمح من الموانئ المغربية إلى أوروبا . وباع السلطان القمح الذي جمع في موسم العصور . وبدأ ذلك في سنة ١٨٣٠ التي افتتحت فيها الدار البيضاء للتجارة ، والتي نزلت فيها القوات الفرنسية إلى الجزائر ، والتي استولت فيها الطبقة البرجوازية ورجال الأعمال على الحكم في فرنسا ، وبدأ منها العمل بالسكك الحديدية في إنجلترا ، وبدأ فيها الترابط واضحاً بين الثورة التكنولوجية وبين البرجوازية الرأسمالية وبين التوسع الأوربي في إفريقية .

وزادت أهمية قانس وجبل طارق في هذه التجارة التي ربطت بينهما وبين كل من طنجة ولشبونة ، وتزايد عدد اليهود المشتغلين فيها ، سواء أكانوا من أصل مغربي ، أو من الأوربيين ، وساعدتهم تماسكهم وقوة روابطهم الدينية والمصاهرة على الإثراء من العملية ، وأكثر من غيرهم . وأخذ القمح المغربي يصل إلى

ماديرا التي توسع أهلها في زراعة القصب والكروم ، وإلى جزر كناريا التي تزايد السكان فيها ، وإلى ميورقة ومينورقة التي توسع أهلها في زراعة أشجار الفواكه على حساب زراعة المحاصيل والحبوب . ووصل القمح المغربي إلى أيرلندا وخاصة بعد اهتمام الملاك بتحويل أراضيهم إلى مراعى ، نتيجة لإزدياد ارتفاع أسعار الصوف ، وتزايدت الكمية المصدرة من قمح المغرب مع زيادة الطلب ، ووصلت إلى أربعة أضعافها في سنة ١٨٣٩ حين ساء المحصول في سوريا واحتاج شرق البحر المتوسط إلى القمح الخارجي .

وهكذا عملت تجارة القمح على ربط المغرب ماديا بالخارج ، رغم اصرار المغاربة ، معنويا ، على عزلتهم وجاءت تجارة الصوف لكي تدعم عمل تجارة القمح ، وفي نفس الاتجاه .

وكان استخدام الآلات في غزل ونسج الصوف في أوروبا قد تأخر عشرين عاما على استخدامها في غزل ونسج القطن ، ولكن العملية توسعت بسرعة ، وأصبح الصوف الأوربي لا يكفي لتزويد المصانع بما يلزمها . وتضاعف استيراد إنجلترا للصوف في مدة عشر سنوات ، أما فرنسا فقد تضاعف استيرادها أربع مرات في أربع سنوات . وكانت الحاجة إلى صنع ملابس الجند وأغطيةهم دافعا لفرنسا على زيادة طلب الصوف منذ سنة ١٨٣٠ من كل من تونس والمغرب . وإقنع المولى عبد الرحمن بأن تجارة تصدير الصوف مربحاً له نظير ما يجني عليها من ضرائب ، فعمل على تشجيعها ، بعد أن كانت حكومته قد حاولت وقفها مع الخارج .

وزادت أهمية مرسيليا في عمليات استيراد الصوف من المغرب في الثلاثينات ، وإرتبط ذلك بزيادة أهميتها الاستراتيجية والتجارية الناتجة عن حرب المورة والمشكلة السورية والعمليات الفرنسية في الجزائر وتخصّصت بيوت فرنسية في

تجارة الصوف ، وتعاونت في ذلك مع عدد من اليهود الأوربيين والمغاربة الذي تمكن بعضهم ، من أن يحصل على التزام من سلطات المغرب بالتجارة مع الأهالي والأجانب في نفس الوقت ، مثل مخالف ، المالطي الأصل ، الذي عمل في مرغان. وأصبح دور مرسيليا في تجارة الصوف يماثل دور قانس في تجارة القمح والحبوب . وارتبط تصدير الحبوب والمواد الخام من المغرب بالثورة الصناعية في أوربا ، وفي وقت بدأت فيه الروح القومية في الظهور في أمريكا اللاتينية وبدأ وجه الشرق الأنصى في تغيير ملامحه .

وزاد التنافس على الشراء من المغرب مما سمح للسلطان برفع الرسوم الجمركية على التصدير ، وطلب تزويده بالبارود ، كجزء من الرسوم المفروضة . وأرضى السلطان مصالحه المالية في الوقت الذي ظهر فيه أمام الرأي العام على أنه يقوم بعملية لازمة لاستيراد البارود ، وبالتالي للكفاح من أجل الاسلام ، خاصة وأنه كان قد اشترى بعض السفن الحربية الصغيرة لبلادة .

وأصبح على المغرب أن يخضع لعملية ارتفاع الأسعار وإنخفاضها الناتجة عن قانون العرض والطلب ، مادام قد ربط نفسه بأوربا ، كإقليم منتج للمواد الخام. وخضع لهذه العملية التي تعتبر من خصائص النظام الرأسمالي ، في الوقت الذي كان لا يزال يعيش فيه في ظل الاقطاع .

وإذا كان تفوق قانس قد ظهر في تجارة الحبوب مع المغرب ، وتفوق مرسيليا قد وضح في تجارة الصوف مع نفس الإقليم ، فإن تفوق ميناء جبل طارق قد ظهر في كل عمليات التصدير صوب المغرب . وكان لمركز جبل طارق المتوسط قريبا من المغرب ، ووجود نظام المنطقة الحرة في مينائه، وثقة المغاربة بالبضائع الانجليزية أثرا كبيرا في إتخاذ هذا الميناء مركزا لمعظم العمليات ، وحتى المتعلقة منها بقانس ومرسيليا ، ولتركز حركة التهريب فيها . وكانت ثقة المغاربة بالبضائع

الانجليزية تصل إلى حد أن كان يقوم كثير من التجار الأوربيين بإرسال سلعهم المصدرة إلى المغرب إلى جبل طارق أولا ، حيث تفرغ ، وتعلن عن أنها واردة من إنجلترا . وجاءت الواردات والمصنوعات البريطانية مثل الشاي والسكر والمنسوجات القطنية لكي تزيد من أهمية جبل طارق في حياة المغرب الاقتصادية في ذلك الوقت .

وإزدادت أهمية الشاي بالنسبة للمغرب مع مرور الزمن ، وخاصة مع انخفاض أسعاره ، وبعد أن كان مشروبا للوجهاء ، أصبح مشروب العامة ، والمشروب الأساسي في المغرب . وكانت بريطانيا تسيطر على تجارة الشاي مع الهند والشرق الأقصى سيطرة شبه تامة ، وتشرف على توزيع أكبر كمياته في العالم . واستتبع شرب الشاي استهلاك السكر ، وكان المغرب من بين دول العالم المنتجة للسكر حتى القرن الخامس عشر ، ولكن إنتاج السكر تناقص فيه حتى أصبح يمثل مادة للترف ، ويمثل عنصرا رئيسيا في هدايا الزواج ، والهدايا المقدمة للحكام . ومع ثقة المغاربة بالتجارة الانجليزية والتوسع في شرب الشاي ، سيطر جبل طارق على توريد السكر للمغرب ، واستورده من جزر الهند الغربية والأنتيل . أما المنسوجات القطنية فقد راجت في المغرب في بداية الثلاثينات نتيجة لوفرتها ورخص ثمنها ، وحاجة الأهالي إليها ، وملاءمتها لمناخ البلاد .

أصبح المغرب بهذا الشكل سوقا لتصريف المواد الأولية الآتية من المستعمرات البريطانية ، والمواد المصنوعة في بريطانيا نفسها ، في الوقت الذي كان يصدر فيه الحبوب والصوف لغرب أوروبا . ولكن علينا أن نذكر أن المغرب رغم دخوله في عمليات تجارية مع الدول الأوربية ، كان يعتمد على تصدير المواد الأولية ، التي تنافسه فيها دول أخرى ، وتخضع لتقلبات الأسعار ، أو غزارة وندرة الأمطار ، في الوقت الذي أخذ فيه في الارتباط بسلع معينة ، تأتيه من دولة

معينة ، ومناطق نفوذها في العالم . وإذا كان المغرب قد حظى بسنوات مباركة ، إمتازت بكثرة الأمطار حتى نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وبشكل سمح له بالاستيراد ، فإن تغيّر كمية الأمطار في السنوات التالية ، وتأثير ذلك على المحاصيل والقطعان ، سيؤثر على حياته الاقتصادية ، وفي شكل أزمة يصعب عليه فيه أن يوازن ميزانه التجاري ، خاصة وأن بنيانه الإجتماعي — الاقتصادي كان الإقطاع ، رغم تعامله مع عالم رأسمالي .

وكان المخزن يرغب في أن يحتفظ لنفسه بحرية العمل التامة في الميل إلى التجاري رغم ضغط أوربا عليه ، ورغم إفلاس الخزائن وحاجته لتسليح البلاد وإعطاء المعونة للأمير عبد القادر . وكان المخزن يرغب في الاحتفاظ بالسلم مع الدول الأوروبية في نفس الوقت الذي يرغب فيه في الاحتفاظ باستقلاله والقيام بأقل عمليات ممكنة مع الأجانب ، ولذلك فانه احتفظ بالتجارة الخارجية في حين صغير ، حتى لا يزيد كثيراً من نفوذ الأجانب وعدد رعاياهم في البلاد وكثيراً ما كانت الحكومة المغربية تخضع لعوامل بعيدة كل البعد عن السياسة التجارية السليمة في تصرفها في الميدان التجاري ، فكانت تميز أحد الموانئ على غيره ، والذي كانت ترغب في عقابه ، أو تعطى بعض الامتيازات لبعض الموظفين أو الشخصيات أو تستخدم الضرائب وسيلة للضغط على تجار ديل معينة . وكان المخزن يرفع الضرائب أو يخفّضها حسب حاجة خزائنه للأموال ، كما كان يستخدم الضرائب لأهداف سياسية قبل استخدامها لأسباب تجارية ومالية . ونظر إلى التصدير على أنه يؤدي إلى فقر البلاد ، ففرض عليه ضرائب عالية ، ونظر إلى الاستيراد على أنه يزيد من ثروة البلاد ، فقلل الضرائب المفروضة عليه . وزاد المخزن من فرض الضرائب على الصادرات بشكل واضح ابتداء من سنة ١٨٣٧ حتى يواجه التزاماته في الداخل ، ويظهر قلة تعاونه مع الأجانب وخاصة

الفرنسيين الذين كانوا يحاربون الأمير عبد القادر الجزائري في ذلك الوقت .

وكان البحارة الأوربيون يخشون سواحل المغرب ، كما كانوا يخشون النزول في الموانئ ، فكان قائد السفينة ينزل بمفرده للاتصال بالسلطات المغربية ، ويعود في المساء إلى ظهر سفينته ، وحينما بدأت البيوت التجارية الأوربية في التعامل مع المغرب إحتاجت لإرسال مندوبين عنها للإشراف على عملياتها . وكان عليهم أن يحصلوا من السلطات والمخزن على تصاريح للإقامة وأخرى للسكن وغيرها للمتاجرة ، ويحصلون عليها بعد إنتظار وقت طويل ، ونظير تقديم هدايا معينة . وكثيراً ما كانت السلطات المغربية تقيم الصعوبات في وجههم ، فتمنعهم من الانتقال من ميناء إلى آخر ، أو يجبرهم على الانتقال بين الموانئ على السفن ، ودون السماح لهم بالمرور براً . وربما كان من حق المخزن أن يعمل على التضييق على الأجانب عامة ، والفرنسيين خاصة ، وفي ذلك الوقت الذي حاربت فيه فرنسا في الجزائر ، وارتفعت درجة الشعور بالتضامن الاسلامي إلى مستوى واضح ولكن الأجانب نظروا إلى هذه الاجراءات على أنها تهدف زيادة الصعوبات في وجوههم ، وفضلوا ترك وكلاء لهم في البلاد ، يمكنهم القيام بالعمليات نيابة عنهم . واختاروا لذلك عدد من الأهالي كان القليل منهم من المسلمين ، وغالبيتهم من اليهود . وبدأ بذلك دور اليهود في السيطرة على تجارة المغرب الخارجية ، وفي صالح أنفسهم وصالح الدول الأجنبية . والظاهر أن المولى عبد الرحمن نفسه كان يفضل اليهود في العمليات التجارية والدبلوماسية ، خاصة وأنه كلفهم ببعثاته إلى جبل طارق وإلى بريطانيا وروسيا ، علاوة على استخدامهم في الإشراف على التجارة الخارجية . وكان عدد من بين هؤلاء اليهود يحظى بالحماية القنصلية الأجنبية ، فأفاد منها في عمليات ثنائية ، مع غيره من

اليهود والمسلمين والموظفين المغاربة ، وفي تحقيق أرباح طائلة ، مادامت تخضع للحماية القنصلية من ناحية ، والتفاهم مع إدارات المخزن من ناحية أخرى . ولقد تمكن هؤلاء اليهود من زيادة أرباحهم وزيادة الأموال الموجودة في أيديهم ، خاصة وأنهم كانوا يحصلون من البيوت المالية الأوربية على رؤوس الأموال اللازمة لشراء وتصدير المواد الخام ودفع الرسوم اللازمة عليها ، ثم يحصلون من المخزن على شروط ومهلات طويلة للدفع . وسمح لهم ذلك باستخدام الأموال الأوربية في عمليات جانبية ، وفي إقراضها للأفبر ، وكذلك في إيداع بعضها في جبل طارق ، وبشكل ساعد على إنشاء البنك اليهودي في هذه المدينة . وكان ترابط اليهود ، وتزاوجهم فيما بينهم ، وتشابه العمليات التي يقومون بها في كل حوض البحر المتوسط مما يسهل عليهم أمر إنشاء شبكة يهودية رأسمالية ، تتحكم في التجارة في كل البحر المتوسط ، ويكون يهود المغرب جزء صغيراً منها .

ولازدادت أهمية جبل طارق مع مرور السنوات ومع تركيز رؤوس الأموال فيه ، وبشكل جعل قادمس تفقد أهميتها أمامه . وأصبح جبل طارق مركز ورود رؤوس الأموال من أوروبا ، مركز إصلاح السفن ، خاصة وأن هذا الميناء لم يكن قاسياً في إجراءات الحجر الصحي التي تعطل سفر السفن بين المغرب وأوروبا . واستخدم اليهود جبل طارق مركزاً لتجميع العملة المغربية المهربة ، والتي كانت ثمينة الوزن ، ويمنع المخزن خروجها من البلاد . وقاموا بصهرها وتحويلها إلى سبائك ، في الوقت الذي كانوا يستخدمون فيه العملة الأسبانية وسيلة لشراء ما يلزمهم من المغرب .

ولقد استندت فرنسا نفسها إلى جبل طارق كمركز لشراء ما يلزمها من تموين وحبوب لقواتها المحاربة في الجزائر ، وكانت ترسل منها يومياً إلى الجزائر سفينتا محملة بمواد التموين المستوردة من المغرب . وكان المولى عبد الرحمن قد وافق على

تصدير الفرنسيين للمراشي من المغرب وفي مقابل أحسن الديون الخاصة به ،
ولكنه عاد وأمر بوقف التصدير ، ثم سمح بالاستمرار فيه صوب جبل طارق .
وظل جزء كبير من تموين القوات الفرنسية في الجزائر يصل إليها عن طريق
جبل طارق ، واستندت فرنسا إلى جبل طارق في استيراد اللحوم والمواشي
اللازمة لقواتها في الجزائر ، ومن المغرب نفسه ، وبطريق غير مباشر .

وكان للمغرب الأقصى تجارة هامة مع السودان الغربي ، ومع الصحراء ، ومع
الجزائر . وكانت القوافل تأتي إليه وتتركز في مراکش في الجنوب وفي فاس في
الشرق ، وهما عاصمتا المغرب تجاريا وإقتصاديا وثقافيا .

وكانت فاس تتصل بتافيلالت في الجنوب الشرقي ومنها إلى تمبوكتو والسودان ،
وتتصل من ناحية الشرق بالجزائر عن طريق تازا ووجدة وتلمسان . وكانت فاس
تعتبر أكبر مركز لتجمع التجارة المغربية ، وساعدها موقعها المتوسط على أن
تشرف على سهول الغرب حتى واجهة المحيط الأطلسي . وكانت تجارة الصادرات
تسير منها مع وادي سبو إلى تطوان بعد أن تمر بشفشاون . وزادت أهمية
الجمالية اليهودية على طول الطريق الموصلة من الصحراء إلى فاس ، وخاصة في
صفرو والنجيل والقصابي وميدلت ، وكانوا يشترون السلع من القوافل قبل
وصولها إلى فاس ، حتى يحصلوا عليها بأثمان بسيطة ، ثم يقومون بإرسالها بعد
ذلك إلى فاس ، وانتشرت حرف دبغ الجلود وصناعة الأخفاف والسجاد في
فاس التي كانت تصدرها إلى أوروبا عن طريق تطوان ، مع منتجات إفريقية
السوداء ، من سن فيل وریش نعام . وكانت فاس ، علاوة على ذلك مركز تجمع
قوافل الحج التي تواصل سيرها بعد ذلك براً عبر الجزائر ، أو تستقل السفن
من تطوان ، التي اعتبرت ميناء فاس البحري . ولقد زادت أهمية تطوان في تجارة

المغرب الخارجية وكثير عدد اليهود فيها، وأصبحت مركزاً لنموذج جوازية مغربية، كما زادت فيها رؤوس الأموال .

أما مراکش فكانت مركزاً لتجمع السلاح الآتية من السوس ومن وراء الأطلس وكانت موجدور تعتبر ميناء التصدير الهام لسلع جنوب المغرب ، ولعبت بالنسبة لمراكش نفس الدور الذي لعبته تطوان بالنسبة لفاس ، علاوة على أنها كانت تصدر كذلك سلع الاقليم المحيط بها . وحين إهتم المولى سيدي محمد بهذا الميناء وعمل على تجديده استقدم له عدداً من يهود المغرب للعمل به . وأصبح هذا الميناء كذلك مركزاً لنمو الرأسمالية المغربية ، والطبقة البرجوازية ، في نفس الوقت الذي أصبح فيه أهم موانئ التصدير المغربية

وكان المغرب يصدر إلى المناطق الصحراوية الافريقية الملح والطباق والشمع والتبر والمصنوعات الأوربية والأصداق والمنسوجات الوطنية ، ويستورد منها التبر والعاج وريش النعام والعبيد . وكانت قوافل الحج المغربية تحمل معها في كل عام كميات من منتجات ومصنوعات بلادها وتبادلها بما يلزمها على الطريق . وتشأت نتيجة لذلك جاليات مغربية في معظم المدن التي تمر بها هذه القوافل ، ومن تلمسان عبر الجزائر وفي تونس وطرابلس وحتى الاسكندرية والقاهرة . وزادت أهمية تلمسان التجارية حتى أن المغاربة فكروا في سنة ١٨٢٢ ، وبعد نزول الفرنسيين في الجزائر في السيطرة على إقليمها ، والواقع أن عدم وجود حدود بين الجزائر والمغرب من هذه الناحية ، وفي هذه الفترة ، سمح لكثير من السلع الانجليزية من أن تصل إلى داخلية الجزائر وإلى رجال الأمير عبد القادر ، مارة عبر المغرب من تطوان إلى فاس ، ومنها إلى تلمسان وأرجيج ، مما أثار ثائرة الفرنسيين ، خاصة وأنهم كانوا يفرضون رسوما تبلغ ١٥ ٪ على

السلع الأجنبية التي تصل إلى الجزائر ، وتمكن الإنجليز بهذه الطريقة من التهرب من دفع هذه الضريبة ، ومن ادخال مهربات وأسلحة وذخائر إلى الجزائر نفسها . وزادت علاقات فاس مع تلمسان وخاصة بعد سنة ١٨٣٦ حين بدأ الأمير عبد القادر في التفاوض مع تجار جبل طارق لتوريد الأسلحة والذخائر اليه ، وفي نظير محصولات جزائرية هي القمح والشعير والصوف . وحينما استأنفت الحرب بين الأمير عبد القادر والفرنسيين في سنة ١٨٣٩ شارك المولى عبد الرحمن نفسه وبأمواله في هذه التجارة الجزائرية ، وعن طريق بن جلون وبن عليل ، نائب السلطان في جبل طارق . ولقد شارك في هذه التجارة بعض مصدري الأسلحة من الفرنسيين في مرسيليا ، والذين كانوا يبيعونها إلى جبل طارق قبل أن تمر عبر المغرب ، وعن طريق فاس إلى الجزائر مع القوافل المحملة بالزاد والمهمات . وتشرح هذه الروابط الاقتصادية لنا ، علاوة على الروابط المعنوية ، تأثير قرار السلطان الصادر في سنة ١٨٤٢ والخاص بمنع التعامل التجاري مع الجزائر حتى لا يغضب فرنسا ، على أهل فاس ، وثورتهم في وجه السلطان وطلبهم منه أن يقوم على الأقل بمنح الفرنسيين من إحتلال تلمسان ، أو أن يحتلها هو برجاله ، ويضمها للمغرب . واضطر المولى عبد الرحمن إلى أن يحارب بعد أن فشل في التفاهم مع المغاربة ، وفشل في إرضائهم ، والمحافظة على مصالحهم .

(٢) الاضطراب والنكسة الاقتصادية :

ساعد إزدياد واتساع المعاملات التجارية للمغرب مع الخارج على إزدياد أهميته السياسية في أعين الدول الأوروبية . ففكرت بلجيكا التي كانت صناعة النسيج تنمو فيها في إنشاء قنصلية عامة بها في المغرب ، ثم فاوضت وعقدت اتفاقية تجارية في سنة ١٨٣٩ . وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية فانها قد واصلت

شراء الصوف من المغرب ، ثم عتدت معه معاهدة سلم وصداقة فيمكننا في سنة ١٨٣٦ ، وفكرت في الحصول على قاعدة تجارية لها على الساحل. وكذلك الحال مع مملكة نابولي والسويد والنرويج ، وحتى روسيا القيصرية التي أنشأت قنصلية عامة لها في طنجة وحققت مع المغرب معاهدات صداقة واتفاقيات تجارية . وليس يعني هذا أن تجارة المغرب الخارجية في ذلك الوقت كانت من الأهمية بشكل يجعل منها العامل الأساسي في حياة الدول التي كانت تتعامل مع المغرب خاصة إذا ما اعتبرنا كمية وقيمة هذه التجارة ، ولكنها كانت عاملاً ساعداً كثيراً على فتح المغرب أمام تغلغل النفوذ الأجنبي ، وجاءت الأحداث السياسية بعد ذلك لكي تؤثر في الموقف تأثيراً كبيراً

وإزداد إهتمام دول غرب أوروبا عامة ، وبريطانيا خاصة ، بالملاحة في البحر المتوسط ، كطريق يوصل عبر الاسكندرية والسويس إلى الهند في الثلاثينات . ونظمت شركة P.&O منذ سنة ١٨٣٧ خط ملاحية مع مصر ، وأكملته في سنة ١٨٤٢ إلى بمباي وأشرفت في نفس الوقت على تفريغ البضائع ونقلها ثم إعادة شحنها في كل من الاسكندرية والسويس . وكانت بريطانيا العظمى تحتل قواعد هامة في جبل طارق ومالطة والجزر الأيونية ، وأعطتها الحرب الروسية التركية سنة ١٨٢٨ - ١٨٢٩ نفوذاً سياسياً كبيراً في شرق البحر المتوسط ، علاوة على النفوذ الذي حصلت عليه في وسط هذا البحر نتيجة لدورها الذي لعبته في حرب اليونان . وتجدد في نفس الوقت أن النفوذ الفرنسي قد ازداد في الحوض الغربي لذلك البحر نتيجة لاستيلاء فرنسا على الجزائر ، وبشكل قد يهدد الإشراف على طريق الملاحة عبر البحر المتوسط . وإذا كان إنشغال بريطانيا في مشكلاتها العديدة قد ترك فرنسا تحصل على مراكز جديدة في هذا البحر ، فإن بريطانيا كانت في نفس الوقت تراقب بانتباه نشاطها صوب المغرب . وكانت تطالب من فرنسا في

كل مناسبة ممكنة ضمانات بعدم التدخل في المغرب حتى تحتفظ لنفسها بالسيطرة على مضيق جبل طارق

ورغم أن ما يزيد عن ٧٥ ٪ من تجارة المغرب الخارجية في النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت مع بريطانيا ، إلا أن هذه الدولة كانت تخشى النفوذ الإسباني في هذا الاقليم ، وخاصة حينما ساءت الأحوال بين فرنسا والمغرب بشأن تلمسان ثم بشأن عبد القادر ، وحينما ظهرت الأطماع الإسبانية حول سبته سنة ١٨٣٧ ، وحين وقع الخلاف بين مدريد وفاس سنة ١٨٤٢ ثم ١٨٤٣ . وكانت بريطانيا تتبع سياسة محافظة في المغرب وترغب على أن تحتفظ بعلاقات سلم دائمة بين المغرب وأوربا وتفضل الفوضى المغربية على « نظام » فرنسي أو أجنبي في هذه البلاد . ولقد قامت بريطانيا بمجهودات لمنع الصدام الفرنسي المغربي منذ سنة ١٨٤١ وتدخلت في العام التالي وارسلت سفارة خاصة إلى فاس لكي تطلب من السلطان السكف عن تقديم المعونة للجزائر ولعبد القادر حتى لاترك لفرنسا الفرصة في التدخل في المغرب وإن كان هذا الموقف لم يمنع حاكم جبل طارق من الاحتجاج ضد هذه السياسة التي تؤثر في العلاقات الاقتصادية بين قاعدته والمغرب ، ولم تمنع النقد الذي وجهه للوزارة البريطانية في مجلس العموم بانها تسير وراء فرنسا وتمهد لها الطريق للسيطرة على كل شمال افريقيه ، ولم تمنع كذلك استمرار حركة تهريب الاسلحة والذخائر من جبل طارق إلى الأمير عبد القادر في الجزائر وعن طريق تطوان ومليلة وبعض سواحل الريف . كما أنها تمنع بعض الشخصيات البريطانية من تأييد الحركة التي قامت في طنجة والريف لدفع المغرب صوب الاستمرار في السكفاح في صف الجزائر وعبد القادر ضد السياسة التوسعية الفرنسية .

كان هذا الموقف « أفلاطونيا » من الناحية السياسية ، وكان يهدد بالتأثير على المضاح الاقتصادية البريطانية في المغرب نتيجة لتبدد ثقة المغاربة في بريطانيا ، ولكن حكومة لندن اتخذت هذا الموقف لمنع فرنسا من الاصطدام عسكريا بالمغرب ، وبشكل قد يسمح لها بزيادة نفودها فيه ، والتأثير بالتالي في قيمة سيطرتها هي على جبل طارق . أما فرنسا فإنها قد أسرعت بعد توقيع معاهدة

للامغنية بالعمل على عقد إتفاقية إقتصادية مع المغرب ، بدلا من أن تعطى لمسألة تحديد الحدود مع الجزائر أهميتها اللازمة، وظهر أن قوة الدافع اقتصادي عند فرنسا في هذه الفترة وفي ذلك الاقليم تزيد عن قوة الدافع السياسي ، علاوة على أن بقاء مسألة الحدود معلقة كان كذلك في صالح فرنسا. ولقد تعاونت كل من فرنسا وإنجلترا في تقديم النصح لحكومة مدريد لعدم التماهي في إثارة مشكلة مليلة والتوسع فيها .

وكانت الحرب بين فرنسا والمغرب في سنة ١٨٤٤ نقطة تحول خطيرة في تاريخ هذه البلاد ، وانهارت فيها سمعة المغرب العسكرية لأول مرة في التاريخ الحديث واثارت نتيجة لها النفوس وقلت هيبة السلطان وحكومته في أعين الأهالي، فنشبت الثورات في كل مكان ، ومن الريف حتى السوس ، وفي السهول وعلى الجبال . وأخذ السلطان في إجابة رغبات الأجانب وفتح البلاد على مصراعها لهم ولنشاطهم . وتمكنت فرنسا بعدها من الحصول على تأييد عدد من كبار الشخصيات المغربية لها ولسياستها ، وتزايد نفوذها على مر الأيام . ونجد أن المولى عبد الرحمن يقرر محاربة الأمير عبد القادر ويرسل ضده ثلاثة جيوش بقيادة سيدي محمد ، والمولى أحمد ، والقائد محمد الصدوق اليفي . وتقدمت هذه القوات إلى سلوان حيث وجد الأمير مع من بقي معه من المجاهدين وبشكل أجزر الأمير على الخروج إلى الصحراء ، ثم التسليم للفرنسيين أمام تعقب القوات المغربية له . كما أن المولى عبد الرحمن فكر في الاستعانة بضباط فرنسيين لإعادة تنظيم جيشه وتدريبه وتسليحه على الطريقة الفرنسية . وتزايدت رؤوس الأموال الفرنسية في علاقاتها مع المغرب ، سواء في شراء الصوف أو في الحصول على بعض الامتيازات الاقتصادية ، كما نمت بعثات التمثيل السياسي والقنصليات الفرنسية وانتشرت في معظم مدن المغرب حتى تتمكن من إعطاء الرعاية والحماية اللازمة

لهم ، وفي أثناء عملهم ونشاطهم . وأنشأت فرنسا خطا ملاحيا يربط طنجة بوهران سنة ١٨٤٦ مما هيا لفرنسا وسيلة إتصال سريعة بالمغرب عن طريق مرسيليا .

وفي الوقت الذي تزايد فيه نفوذ فرنسا في المغرب ، قل فيه نفوذ إنجلترا التي كانت قد ضغطت على المغرب سابقا لإلغاء تجارة الرقيق ، والتي أخذت موقفا لم يحمده لها المغرب في أثناء أزمتته مع فرنسا سنة ١٨٤٤ . ولقد إتهم المغرب القنصل العام البريطاني بأنه قد ضمن له ، وقت مجيء الأسطول الفرنسي إلى الموانئ المغربية للضغط عليه في مسألة الأمير عبد القادر ، عدم قيام الأسطول الفرنسي بأي شيء مادام المغرب مستعد لاتفاهم وضمن له ذلك باسم الماكة ، مما جعل المغرب يصدر أوامره للموانئ بعدم الاشتباك مع القوات البحرية الفرنسية ، وبما سمح للفرنسيين بالتالي بالدخول إلى الموانئ وضربها بالقنابل والسبب في تدميرها . وحمل المغرب بريطانيا مسئولية هذه الخسائر المادية والمعنوية وساءت العلاقات بين الدولتين ، في الوقت الذي تحسنت فيه العلاقات المغربية الفرنسية .

وهناك سبب اقتصادي لتدهور العلاقات البريطانية المغربية في ذلك الوقت وهو حاجة المخزن للأموال اللازمة لإعادة تحصين الموانئ ودفع نفقات الحملات العسكرية ضد الأمير الجزائري والحملات والجيوش التي أرسلها للداخل لتدعيم الأمن والنظام في البلاد . وإحتاج المخزن للأموال لإعادة تسليح الجيش ولدفع نفقات المدرسين الأجانب . ولم يكن من السهل عليه أن يحصل على الأموال إلا عن طريق رفع الضرائب والرسوم المقررة على التجارة مع الخارج ، وكانت في غالبيتها مع بريطانيا والبريطانيين . ولكن العلاقات المغربية الفرنسية سادت ابتداء من سنة ١٨٤٨ ونتيجة لوصول أخبار الثورة وإنهيار الملكية وسحب فرنسا لجزء

من قواتها الموجودة في الجزائر ولسفنها الراسية في ميناء قادس . فظهرت فرنسا على أنها دولة غير مستقرة وتجبرها ظروفها على الالتفات إلى الداخل بدلا من أن تفرض نفسها على الخارج. ف وقعت الحوادث ضد بعض الرعايا الفرنسيين ، وهاجم الأهالي بعض السفن الفرنسية الراسية في الموانئ ، ورفض المغرب دفع أى تعويض . ولقد أدت هذه الحوادث إلى قطع العلاقات بين البلدين . ولكن علينا أن نذكر أن سياسة المغرب في ذلك الوقت كانت تتلخص في إقامة نوع من التوازن بين نفوذ الدول المحيطة بها ، وذات المصالح فيها أو المعاملات معها ، وبشكل لا يسمح لأى دولة بالتوسع والتغلغل في البلاد . وهذا يفسر لنا جزئيا تحسين العلاقة مع إحدى الدول في الوقت الذى تتدهور فيه العلاقات مع دولة أخرى .

واستمرت بؤابر الأزمة الاقتصادية في المغرب مع سوء محصول سنة ١٨٤٥ والسنة التالية ، مما أجبر الأهالي على إخلاء مطامرهم . وأصبح المغرب في حالة مجاعة في سنة ١٨٤٧ ، وارتفعت أسعار الحبوب وقات أو اختفت من الأسواق ولم تساعد محاصيل سنتي ١٨٤٨ و ١٨٤٩ على تكوين احتياطي القمح السنوي اللازم لاستهلاك الأهالي ، وجاءت عام ١٨٥٠ بدون أمطار ، وأشرفت الكسبية وقطعان البهائم على الهلاك . وفقد المغرب في هذه السنة نصف ثروته الحيوانية عددا ، وفقد النصف الباقي مزاياه الخاصة بكمية اللحم وبالقدرة على الحمل والجر ، مما أثر على نقل الحبوب والأغذية من مكان لآخر . وأصبحت كل منطقة تنحى همها دون أن تقدر على الاتصال بالمناطق الأخرى ، وزاد عدد الموتى في كل مدينة ، وفي كل يوم . وانتشر الشحاذون في كل مكان وإن كان ذلك لم يمنع بعض المغاربة ممن لهم علاقة بالحبوب ونقلها وتجارتها من الأثرأوبسرعة كبيرة . ولقد جاءت السفن من جبل طارق إلى موانئ المغرب تحمل القمح وكانت تعود محملة

بالأصواف والجلود. ولكن كمية المواد الأولية المصدرة من المغرب ، ودرجة جودتها ، خاصة وأن كثير منها كان خاصا بدواب ميتة ، لا مذبوحة ، أكثر على السوق الأوربي ، وأدى بالتالي إلى خروج كميات كبيرة منها من البلاد وبأسعار بخسة . كما أن قوة المغرب الشرائية اللازمة لاستهلاك الانسجة والمواد الأوربية قلت عما كانت عليه من قبل ، فقل الاستيراد وقل تبعاً لذلك حصيلة السلطان من الرسوم والضرائب الجمركية ودفعت الظروف الاقتصادية والسياسية المولى عبد الرحمن إلى إقامة نظام الاحتكار في بلاده .

وكانت أخلاق المولى عبد الرحمن وطباعه مع ما انصف به من بخل وحب لجمع المال تساعده على تجميع كل الثروة في يديه واستخلاص آخر درهم يمكن من الأهالي أو من الأجانب . وبعد مجهودات التخزين لشراء الأسلحة والذخيرة اللازمة لمساعدة الأمير عبد القادر أو لمحاربته اضطر المولى عبد الرحمن إلى إعادة تنظيم جيشه وفي وقت ساء فيه المحصول في البلاد . كما اضطر لإعادة النظر في بناء القلاع والقصبات وفي وقت قل فيه المداخيل . وزاد خروج قطع العملة الأجنبية إلى الخارج في وقت المجاعة وأثر ذلك على قيمة العملة المتداولة في السوق المغربي ورفع بالتالي من أسعارها وساعد على زيادة الأزمة . واعتقد المغرب أن أوروبا هي المسؤولة عن هذه الأحوال الاقتصادية السيئة وزاد من شعور التخزين بذلك اضطارره إلى إعادة إصلاح ميناء ميجادور . ورأى التخزين أنه يتفق أمواله في الوقت الذي تزدهر فيه تجارة الأجانب ويحصلون فيه على أرباح طائلة من البلاد. فدفع كل ذلك المولى عبد الرحمن إلى تنفيذ سياسته الاحتكارية خاصة وأن بعض أبناء أسر التجار الكبيرة كانوا يخشون منافسة التجار الأجنبية لهم ويخشون إهمال طرق التجارة الداخلية القديمة . وعملت بعض الشخصيات القريبة من السلطان على زيادة تعميم النظم واللوائح التجارية والخاصة بالضرائب حتى تتمكن

من الافادة منها عند تنفيذها . وكان الوزير مختصاً بجميع مثلاً يفضل بعض التجار الذين يعرفهم على غيرهم في المعاملات وكان يستفيد من النظام الاحتكارى ويحصل منه على هدايا سنوية وعمولات كبيرة . وكانت هذه الهدايا شيئاً شائعاً في ذلك الوقت ، وحتى السلطان نفسه كان يقبل . حلاوة ، معينة على كل سلعة تصل أو تصدر وكان من مصلحته أن يزيد إشرافه على العمليات التجارية حتى تزيد كمية الحلاوة التي تصل اليه . ويرجع البعض هذا النظام للاقتصاد الاحتكارى إلى نصيحة قدمها أحد أبناء السلطان لوالده ، وكان هذا الشاب قد سافر إلى الحج ماراً بالاسكندرية واعجب بالنتائج التي عاد بها نظام الاحتكار على محمد علي وخزائنه . فاقترح والده بالقيام بنفس التخطيط حتى يتمكن من الحصول على الاموال التي تلزمه للقيام بمشروعات الاصلاح . ولكن علينا أن نذكر أن المسألة لم تكن مجرد تقليد النظام المصرى خاصة وأنها قد اختلفت عنه في أصول كثيرة جوهرية سواء في درجة الاحكام أو مدى الشمول أو الهدف المقصود من ورائها . وعلى كل حال فلقد قام الباي أحمد في نفس الوقت في تونس بوضع نظام احتكارى آخر متبعا في ذلك نصائح مصطفى الخزنة دار ، وعاد عليه هذا النظام بأرباح طائلة . ونجح المولى عبد الرحمن كذلك بالنظام الاحتكارى في ملء خزائنه بسرعة ودون أن يفكر في العواقب .

ولقد بدأ المخزن باتخاذ عدد من الاجراءات وادخال بعض التعديلات اختلفت من سلعة إلى أخرى ومن مدينة أو ميناء إلى آخر كما اختلفت من فرد إلى فرد سواء من يطبقها أو من يستفيد منها ومن ورائها . وسمحت هذه الاجراءات للسلطان بالسيطرة على مجموع النشاط التجارى سواء أكان ذلك عن طريق بعض التجار المعنيين أو سواء عن طريق الاحتفاظ بالاحتكار لنفسه .

ولقد تمكن عدد من التجار المغاربة المسلمين واليهود الذين حصلوا على لقب

وتاجر السلطان، من الحصول على امتيازات واضحة وخاصة بعد اختفاء المنافسة الداخلية والخارجية لهم . ومن هذه الامتيازات عدم دفع الرسوم الجمركية على السلع بل استبدالها بمبلغ شهري معين يدفعه تاجر السلطان سواء استورد أو لم يستورد ، صدر أو لم يصدر ، ومهما كانت الكمية وكان السلطان يؤجل أهم دفع الرسوم الجمركية ، فأصبح غالبيتهم مدينا للمخزن وكان المولى عبد الرحمن يشارك بأمواله الخاصة في بعض العمليات التجارية ويقدمها لهؤلاء التجار باسمهم لهم بتقديم السلف في البادية والحصول على المحاصيل والمواد الخام ، قبل موسمها وبأسعار بسيطة . وجعلت هذه العمليات التجار الأجانب يزيدون في حذرهم مادام منافسوهم يتمتعون بصفة رسمية وبتأييد السلطان . وحتى اليهود الذين كانوا يصلون كعملاء لهم قلت فائدتهم بالنسبة للأوربيين ، ماداموا رعاية للسلطان أو يقيمون في البلاد . وكان المخزن يحصل على أمواله قبل غيره في حالة الإفلاس، وكان في وسع المخزن أن يطالب بضرائب المتأخرة في أى يوم وبشكل يودى إلى أفلاس التاجر اليهودى وإقفال وكالاته التى تعمل لحساب الأوربيين .

وزاد المولى عبد الرحمن ابتداء من سنة ١٨٤٥ هذه العمليات وعهد إلى أربع تجار من تطوان ووجادور بالتجارة باسمه وفي حدود مبلغ نصف مليون فرنك وتمكنوا من تصدير كل ما وصل إلى الميناء الأخير من الصمغ العربى إلى جبل طارق، وهناك كان القنصل المغربى يساعدهم على أتمام العمليات . وكان السلطان يرسل إلى أوروبا في كل سنة عددا من التجار لشراء سلع مختلفة . وأصبح الأجانب يرون أن معظم التجار في الموانئ قد أصبحوا وسطاء للسلطان .

وامتازت التجارة في كل هذا النظام الاحتكارى بالسرعة في حركاتها وفي قراراتها للبيع والشراء كما امتازت بكثرة الكميات التى يتعاقد عليها . وكان القوادى فى الموانئ يخبرون السلطان فى فاس بسرعة عن كل سفينة تصل وعن نوع

هولتها . ولم تكن هذه الالراائح تصل إلى علم قواد السفن ، بل كان الامناء يبلغونها لهم شفهيًا ويقومون بدور الوساطة بينهم وبين المخزن وبشكل يساعدهم على خدمة التاجر الاجنبي في بعض الحالات ، وحصولهم على هدايا منه نتيجة لهذه الخدمة في شكل حلاوة كذلك .

وكان السلطان يعلن منع التعامل بالبيع والشراء في بعض السلع لفترة معينة عن كل التجار ويحتفظ بها لتاجر معين نتيجة لخدماته الخاصة أو لأهميته بالنسبة للدولة . ولكن العملية كانت تختص بسلعة معينة وفي وقت معين وفي مكان معين ، وبذلك فإنها لن تمس التجارة الخارجية ، ثم بدأ بعد سنة ١٨٥٠ في الاحتفاظ لتجار السلطان باحتكار معظم التجارة . وسرعان ما أصبحت معظم تجارة التصدير والاستيراد خاصة للاحتكار . ويمكننا أن نذكر من هذه السلع السكر والقهوة التي اضطرت كل التجار إلى الإبلاغ عن الكميات الموجودة عندهم منها وتسليمها لموظفي الدولة المختصين . وأدى ذلك إلى أفلاس كثير من صغار التجار خاصة وأن هذه السلع صودرت منهم بأثمان أسمية هي أثمان الجملة في جبل طارق قبل التصدير والشحن ودفع الرسوم الجمركية وصاريف النقل والتخزين ثم أرباح البيع من الجملة إلى التجزأة . ولم يدفع المخزن أثمان هذه السلع إلا بعد فترة طويلة ، كان من المؤكد أنه باع السلع المصادرة فيها إلى المستهلكين ، وبالسعر الذي حدده ثم عوض صغار التجار بعد ذلك . ثم جاء احتكار الشاي ، وبنفس الطريقة ، إلا أن الملاحظ هو أن اسعار بيع المخزن للشاي إلى المستهلكين قد ارتفعت عما كانت عليه من قبل ، ١٦٪ في طنجة ، ٢٥٪ في فاس . وأدى ذلك إلى نقص الطلب على السلع ، فما كان من السلطان إلا أن أعاد رفع الاسعار حتى يتمكن من الحصول على الأرباح التي فردها لنفسه . وبلغ الارتفاع في أسعار السكر والشاي والقهوة في فترة ثلاث سنوات ما يتراوح من ٢٥٠٪ ، ٣٠٠٪ من الاسعار التي كان المستهلك يشتري بها من تاجر التجزئة .

وخضعت تجارة التصدير لنفس العملية التي خضعت لها تجارة الاستيراد وأصدر السلطان مرسوماً في أغسطس سنة ١٨٥٠ سيحتكر فيه لنفسه تجارة الجلود وبدأ في مصادرة الموجود منها في المخازن والمدايح . وظهر أن الاحتكار تعنى ولا يهدف الصالح العام . وبدأ عمال الجلود والمدايح ، وعددهم ٣٦٠٠ في ذلك الوقت في فاس وحدها بإعلان المقاومة ورفضوا تسليم الجلود ، فأغضط إلى إعطاء مهلة ستة أشهر يطبق بعدها المرسوم ، وطبقه . وكان الموظفون يشرفون على المدايح وعلى الأسواق ويختمون جلود البهائم المذبوحة ثم يبيعونها بالمزاد العلني ، ولصالح الخزنة

واحتكر المولى عبد الرحمن تجارة الزعفران والخشب والرصاص والزنك والبارود والطبايق علاوة على احتكاره للسكر والقهوة والشاي الواردة من الخارج ، والجلود والأصواف المصدرة . أما السلع الأخرى التي كانت تصدر مثل القمح والشعير فكانت الدولة تحتكرها ثم تعيد إعطاء حق الاتجار فيها لتجار معينين كانوا يدفعون مبلغاً معيناً نقداً ويحصلون بعد ذلك على الرسوم يعطيهم امتياز واحتكار التجارة في أحد السلع المعينة . وكان هذا المبلغ يتناسب مع أهمية السلعة ومقدار ما سيربحه التاجر منها . وكان التجار يتنافسون على الحصول على حق الاتجار هذا بما يرفع السعر أو المبلغ الذي يدفعونه .

ولقد سمح هذا النظام الاحتكاري للمخزن بزيادة إيراداته بشكل واضح وخاصة في السنوات الأولى منه ، مما شجعه على مواصلة السير في هذه السياسة . ولكن سرعان ما انخفض الإيراد ، خاصة وأن التاجر الذي كان يدفع مائة ألف فرنك مثلاً كان يحاول أن يربح أضعافها عن طريق رفع السعر أو شراء ذمم الموظفين الذين يحددون كمية التجارة وأوزانها وكل عملياتها للمخزن . كما أن ارتفاع الأسعار أثر على القوة الشرائية سواء للتجارة الداخلية أو للتصدير ، وأثر بالتالي على التوزيع وعلى استمرار العملية الاقتصادية . وأثر ذلك على الأهالي وخاصة في المناطق الغربية من السواحل والتي كانت قد بدأت في التعدد على بيع

محمولاتها للتجارة الاجانب ، وأصبحوا يجبرون على بيع القمح والجلود
باسعار منخفضة ، فآثر ذلك على قدرتهم على شراء الانسجة والسكر
والشاي ، خاصة بعد ارتفاع اسعار هذه السلع الأخيرة. فأصبحوا يقدمون
أكثر مما يمكن تقديمه لكي يحصلوا على أقل مما يمكن الحصول عليه ،
فانخفضت كمية السكر المستوردة إلى النصف ، وآثر ذلك بالتالي على إيرادات
المخزن في نفس النظام الاحتكاري . وظهرت عمليات التهريب ، كما أن رجال
الجمارك وموظفي الاحتكار أنفسهم بدأوا يشعرون بالضائقة المالية فأخذوا
يقبلون الهدايا نظير تساهلهم في عملهم ويتاجرون بأنفسهم وفي سلع الحكومة
ويزورون في السجلات . وكان معنى تقييد صندوق شاي واحد في السجل
هو بيع عشرة صناديق للأهالي وعن طريق الامناء ، وشارك في هذه العملية
عدد من رجال البحر وعدد من الموظفين ، وفي كل المستويات ، واكتملتها
عملية تهريب منظمة مع اسبانيا والبرتغال وجبل طارق ، وشاركت فيها
شخصيات قادرة عليها ، ودون أن تتمكن الحكومة من وقفها .

وكان في وسع هذا النظام في حالة استنادة إلى عدد من الموظفين المخاضين
أن يعطى بنتائج ملموسة في تحسين واصلاح الاوضاع الاقتصادية
في المغرب ، ويساعد على الاقل على انتقال النظام الاقتصادي الاجتماعي في
المغرب من نظام الاقطاع إلى النظام الرأسمالي ماراً عن طريق سلطة الدولة
بنظام الاحتكار أو رأسمالية الدولة . ولكن هذا النظام لم يترك ، وبالطريقة
التي طبق بها ، إلا أخطاء كثيرة . فنجد أن رجال الدباغة في فاس يوقفون
العمل ، وكذلك مصانع النسيج في تطوان . وقاست الحرف من هذا
النظام نتيجة لعدم توفر السلع وللتلاعب في أسعارها . وبدأ رجال الشعب
في الثورة خاصة وأن البؤس ازداد في الوقت الذي ساءت فيه المحاصيل ،
فجاءت زيادة أسعار السلع المستوردة لكي تكمل المشكلات وتزيد العبء
على الضعفاء . ولكن علينا ألا ننسى أن هناك مجموعة صغيرة من التجار كانت

لها رؤوس أموالها وتمكنت من الاثراء بسرعة في ظل هذا النظام وساعدها على ذلك عمليات الشراء الكبيره للمحاصيل وبأسعار زهيدة، وشراء اذونات التصدير وشراء ذمم رجال الجمارك. ولقد تمكنت من شراء كل ذلك بأموالها ونجحت في مضاعفة رؤوس أموالها في سنوات قلائل . وكانت هذه الاقايمة الرأسمالية مركزة في كل من فاس وتطوان، وكانت التجارة في أيدي المسلمين في فاس وأيدي اليهود في تطوان وطنجة . ومع نمو هذه الرأسمالية في ظل النظام الاحتكاري وضعت الأسس لكي يبدأ المغرب تعاونه مع الرأسمالية العالمية ، وتمهد بذلك الطريق لترايط اقتصادي مع أوروبا ، حتى وإن كان النظام يبدو من أول وهلة على أنه قد اعلن القطيعة مع الخارج .

ولقد أثر هذا النظام على كمية التجارة الخارجية للمغرب وجعلها تهبط من ٢٦ مليون فرنك في سنة ١٨٤٠ إلى ٢٠ مليون ثم ١٥ مليون في سنتي ١٨٤٨ ، ١٨٥٣ على التوالي . فاذا أضفنا إلى ذلك أن الفترة الاخيرة قد امتازت بسوء محصول الغلال وأن جزءاً من الواردات كانت يتمثل في القمح لعرفنا أن واردات المغرب من المنسوجات والسكر والشاي قد انخفضت انخفاضاً كبيراً . وإذا أضفنا إلى ذلك ارتفاع الاسعار في سنة ١٨٥٣ عنه في سنة ١٨٤٠ لوجدنا أن قيمة واردات المغرب من المصنوعات الاجنبية قد انخفضت بدرجة مذهلة .

وبدأ التجار الأجانب في تصفيه عملياتهم ونظروا إلى الموقف على أنه مميت وأثر ذلك بالتالي على الاقتصاد المغربي . كما انخفضت أهمية جبل طارق بالنسبة للاقتصاد المغربي نتيجة لانخفاض قيمة التعامل التجاري . وأخذ تجار هذا الميناء يشتكون من سوء الاوضاع المستحدثة في المغرب ، ويشتكون في نفس الوقت من نشاط عمليات التهريب والعمليات غير المشروعة . واشتكوا إلى وزارة المستعمرات البريطانية في سنة ١٨٥٢ ، خاصة وأن منع تصدير الصوف والزيت من المغرب إلى الخارج كان معناه

عدم تمكن المغرب من شراء المنسوجات القطنية من جبل طارق . ولقد ذهب عدد من هؤلاء التجار إلى القنصل العام البريطاني في طنجة وتحدثوا معه عن الأحوال وطلبوا ضرورة تدخل بريطانيا في الأمر ، وأشاروا إلى الصين التي لم تراجع بريطانيا عن إعلان الحرب عليها حتى تجبرها على التعامل التجاري معها ، كما أشاروا إلى اليابان ، والولايات المتحدة الأمريكية التي اجبرتها بالقوة على إقامة علاقات تجارية معها . وكان وراء هذا الوفد شركات الملاحة التي كانت قد بدأت في استخدام البخار ، والشركات التجارية والصناعية وخاصة في منشستر وليفربول والتي كانت ترغب في زيادة صادراتها من المنسوجات القطنية إلى المغرب لا في نقصها . وتوالت هذه المطالب للتدخل وكانت تمثل ضغطا اقتصاديا يستتبعه ضغطا سياسيا .

واهتمت جمعية منشستر التجارية بالموضوع واتصلت باللورد رسل بشأنه في نفس السنة ، ووصفت تصرف السلطان بأنه بلا فائدة واحتجت ضد الاجراءات التي ستؤدي إلى قتل التجارة البريطانية في المغرب في وقت قريب ، وطالبت بضرورة عقد معاهدة جديدة مع المغرب . ولقد اتصل رسل بالقنصل العام البريطاني في طنجة في يناير سنة ١٨٥٣ واعطاه تعليمات لكي يبذل مجهوده لتحسين وسائل التجارة ويبدأ المفاوضات مع الحكومة المغربية لعقد معاهدة أكثر تحرراً من المعاهدات السابقة . وكانت المعاهدات السابقة لانشير إلى اللوائح الجمركية ولا تحمي التجارة من الاحتكار ، رغم أنها كانت تنص على المساواة التجارية . ولم يكن في وسع أحد أن يتهم المولى عبدالرحمن بنقض هذه المساواة التجارية ، إذ أن كل ما عمله هو إحلال الدولة محل الرعية ، كعامل مع الأجانب . حقيقة أن بعض المعاهدات كانت تحدد الرسوم الجمركية ولكن السلطان رفض تطبيقها بدعوى أنه لم يصدق عليها . ولذلك فقد كان من الصعب إعادة تفسير المعاهدات والاتفاقيات السابقة . وعلى أي حال فإن بريطانيا كانت قد حاولت في سنة ١٨٤٦ أن تدفع السلطان إلى اتخاذ سياسة اقتصادية أكثر تحرراً ،

وواصلت هذا المجهود في السنتين التاليتين ، وحاول قنصلها أن يشرح للسولي عبد الرحمن بعض المبادئ الاقتصادية نتيجة لتجاربه بربطانيا العظمى «أكبر دولة تجارية وصناعية في العالم» . وفكرت فرنسا في أن تدعم موقف بربطانيا في هذه المفاوضات ، ولكن ثورة سنة ١٨٤٨ جعلت فرنسا تفقد الكثير من أهميتها . وحينما فكر القنصل العام البريطاني في طنجة في سنة ١٨٥١ في ضرورة عقد معاهدة جديدة وإنفاقية اقتصادية مع المغرب لم يصل إلى نتيجة إيجابية ، وظل الحال كذلك حتى وصلته تعليمات اللورد رسل في سنة ١٨٥٣ .

واقدم أصبح الامر بالنسبة للعالم الغربي يعني شيئاً من اثنين : فتح المغرب أو اقفاله أمام التجارة ، ووقع ذلك في الوقت الذي كان الشرق الأقصى يختار طريقة بينهما كذلك . وكان الاختيار صعباً بالنسبة للمغرب وكان من الصعب على المغرب أن يختار اقفال بلاده في وجه التجارة الأجنبية ، وخاصة بعد وقت من التعامل التجاري مع الخارج ، وبعد نمو طبقة بورجوازية رأسمالية ، والتعود على استهلاك سلع معينة تستورد من الخارج . فكان عليه إذا أن يختار بين إمكانيات ووسائل ودرجة فتح بلاده للتعامل مع الخارج ، خاصة وأن هذه التجارة كانت تستتبع معها الترابط الاقتصادي ، والمصالح ، والنفوذ السياسي .

٣ - معاهدة سنة ١٨٥٦ :

كان قرار الحكومة البريطانية بعقد اتفاق جديد مع المغرب نتيجة لطلب تجار جبل طارق ومنشستر عاملاً اقتصادياً ، وإن كان في نفس الوقت يحمل في ثناياه قوة سياسية هي قوة التغلغل البريطاني في منطقة المغرب الأقصى . فالواقع أن حكومة لندن كانت تسعى من وراء زيادة التعامل الاقتصادي مع المغرب إلى زيادة نفوذها السياسي واعتبرت أن كمية تجارتها ومصالح رعاياها تعتبر عوامل أساسية يمكنها أن تستند إليها في ذلك . وإذا كان المغرب قد

مر في أحوال إقتصادية سيئة نتيجة سياسة الاحتكار فان بريطانيا ، بعقدها لا اتفاقية تجارية جديدة ، كانت تحاول الوصول إلى إزدهار اقتصادي في هذه المنطقة يمكنه أن يدعمها ضد كل توغل للنفوذ الفرنسي فيها من الشرق ، أي من الجزائر . وكانت لندن تحاول عن طريق زيادة التعامل الاقتصادي مع موانئ المغرب الغربية أن توازن نفوذ التعامل التجاري بين المغرب وفرنسا في الجزائر . وكان وزير التجارة الفرنسي قد فكر منذ سنة ١٨٤٥ في أن يعدل في لوائح التجارة المطبقة في الجزائر ، وبين هذا الإقليم والأقاليم المجاورة له ، وفكر في بدء التعامل من الجزائر مع الشرق والمغرب ، أي مع تونس والمغرب ، مع ما يستتبع ذلك من فتح طرق المواصلات ومواصلة القوافل والأسواق لعملها . وكان القنصل العام الفرنسي في طنجة يرغب في زيادة التعامل التجاري بين المغرب والجزائر وبشكل يسمح للمنتجات الفرنسية بسهولة وصولها للأسواق المغربية ، وفكر في أن تبدأ التجارة الفرنسية في التغلغل عن طريق الجزائر في منطقة شرق المغرب الأقصى ومنطقة الريف . وكانت أسواق مغنية والأسواق القريبة منها تعمل على تسهيل وصول السلع للمغرب وكان المغاربة يزورونها ويتزودون منها بما يلزمهم وخصوصا من السكر والمنسوجات القطنية . ورغم كل المراسيم السلطانية فان التجارة بين المغرب والجزائر لم تقف ، وإن كانت قد أخذت في ظل نظام الاحتكار شكل التهريب . وجاء مرسوم فرنسا في ١١ أغسطس سنة ١٨٤٣ ، والخاص بتنظيم التجارة بين الجزائر والأقاليم المحيطة بها ، عاملا أخاف بريطانيا من توسع التجارة الفرنسية في المغرب رغم أن تجارة جبل طارق كانت تصل إلى المغرب الأقصى رسميا بغير رسوم ، وفي غفلة من السلطات في شكل مهربات . وكان من الصعب على المغرب أن يقيم خطا لمراكز الجمارك على الحدود مع الجزائر ، فاضطر السلطان إلى وضع بعض العقبات أمام التجارة الفرنسية الآتية من الشرق وإن كان قد فشل في الاستمرار في هذه السياسة .

وهكذا نجد مجهودين متعارضين على سنة ١٨٥٣ للوصول إلى أسواق المغرب : مجهود التجارة الآتية من الشرق والتي تخضع لإحتلال فرنسا للجزائر ، ومجهود التجارة الآتية من البحر إلى الموانئ الغربية للمغرب . وكانت بريطانيا تعلم أن قرب قاعدتها في جبل طارق ، ووجود منطقة حرة فيها ، ونمو الموانئ على السواحل الغربية للمغرب ، تبشر كلها بأن التجارة البحرية هي التي ستممكن من التوغل في المغرب أكثر من التجارة الشرقية . وربما كانت فرنسا تعلم ذلك أيضا ، وكان هذا سببا جعلها تتراجع عن تأييد بريطانيا حين قامت بالضغط على المغرب لإجباره على عقد اتفاقيات تجارية جديدة .

وكان القنصل العام الفرنسي في طنجة يفضل لأسباب سياسية عدم ربط دولته بالإنجلترا حينما تطلب من المغرب عقد الاتفاقية الجديدة ، وكان يرى أنه من الأفضل عدم التدخل لإقامة حرية التجارة في المغرب وبالتالي الوصول إلى ازدهار الأحوال الاقتصادية في المغرب ، إذ أن فساد الأحوال في ظل نظام الاحتكار سيساعد المغرب على التفكير وعلى الانهيار كما أن حرية التجارة ستساعد من ناحية أخرى على التفاف الرعية حول السلطان . ولذلك فإن تدهور الأحوال في المغرب سيدفع بعض الأهالي إلى التطلع إلى فرنسا ، وخاصة حينما يعلمون بالأحوال الاقتصادية السائدة في الجزائر . أما حكومة باريس فإنها كانت ترغب في أن تترك لإنجلترا عملية تهديد الطريق بما فيها من أشواك مع سلطان المغرب ، ومع ما قد تحمله هذه العملية من أخطار وأزمات ، خاصة وإن فرنسا كان يمكنها بعد ذلك أن تطالب بمعاملة المثل ، طبقا للنصوص والاتفاقات والمعاهدات المعقودة مع المغرب . وكان الصوف هو الذي يهم فرنسا من المغرب ، وكان السلطان قد أعلن وضعه في ظل الاحتكار من أكتوبر سنة ١٨٥٢ ، ولكن الاحتجاج لدى باشا طنجة أجبر السلطان على استثناء هذه التجارة من الاحتكار في أبريل سنة ١٨٥٣ .

وهذه العلاقة الفرنسية الانجليزية هي التي دفعت فرنسا كذلك إلى عدم الاشتراك مع بريطانيا في المظاهرة البحرية أمام سواحل الريف .

وكانت شخصية المفوض الانجليزي جون دراموند هاي تساعد على الاستمرار في المفاوضات بنجاح ، إذ أنه كان يتحدث العربية بطلاقة وكان صغيرا في السن وله كثير من المعارف والأصدقاء المغاربة وكان يحاول استخدام وسائل الدبلوماسية الرقيقة مع ما تشتمل عليه من ألفاظ منمنقة تعجب المغاربة والشرقيين أكثر مما تعجبهم الوسائل المحددة . وكان في واقع الأمر يحاول أن يحتفظ للمغرب باستقلاله السياسي واحترامه الإقليمي مع الوصول في نفس الوقت إلى تعاون بين بلدين متساويين في ميدان التجارة والتعامل .

أما المفوض المغربي فكان محمد الخطيب نائب السلطان في طنجة والذي كان يعتبر في نفس الوقت وزيرا للخارجية إذ أن طنجة كانت هي العاصمة الدبلوماسية للمغرب . وكان من أسيرة اندلسية من تطوان واثري من التجارة الأجنبية وامضى ما يقرب من سبعة عشر عاما في طنجة وزار معظم البلدان الأوروبية وكان بحكم تكوينه يميل إلى حرية التجارة ويعارض الاحتكار رغم أنه كان يشرف على تنفيذه في طنجة . وكانت هذه الصفات مع الصلات المستمرة بين هاي والحاج الخطيب تساعد على سير المفاوضات في طريق النجاح ، إلا أن الروح التي قابل بها القصر السلطاني الاقتراحات البريطانية كانت عقبة كبيرة في سبيل الوصول إلى نتيجة سريعة .

وبدأ هاي المباحثات مع الحاج الخطيب ، ووضع مذكرة أرسلت إلى الوزير مختار جميعى هاجمت تحديد التجارة وسياسة الاحتكار وعلى أساس أنها تتعارض مع المعاهدات الموجودة وتتعارض مع المساواة بين التجار وتؤدي إلى تشجيع التهريب . وطالب هاي في المذكرة بضرورة تقرير سياسة

مُحرره يمكنها أن توقف التهريب وتساعد على ازدهار الأوضاع الاقتصادية في البلاد وتزيد إيرادات الجمارك . وكان تطبيق الاحتكار على السلع المستوردة يعتبر نقضا صريحا للمعاهدات الموجودة . ومرت فترة دون أن يصل أى رد من المخزن ، وظهر أن الوزير وكبار المنتفعين من الاحتكار لا يرغبون في التخلي عن إمتيازاتهم . وحينما وصل الرد كان مجرد وعد باعطاء رد بعد شهر أو شهرين . فعاد هاى الكرة وشرح للمغرب أهمية صداقة بريطانيا له ، كما شرح مزايا الوصول إلى اتفاق يشبه الاتفاق الإنجليزى العثمانى سنة ١٨٣٨ ، وهو اتفاقية بلطة ليمان . ورغم ذلك فإن المخزن لم يستجب له واتخذ بعض الاجراءات هدف من ورائها منع فرنسا من الاشتراك مع بريطانيا في عملية الضغط الدبلوماسى ، مثل رفع الاحتكار عن الشمع وإباحة تصدير الزيوت والأصواف . وحينما عاد هاى الكرة وعد المولى عبدالرحمن بارسال سفارة مغربية إلى لندن لى تتفق على حل المشكلات الموجودة ، ومعنى ذلك أنه أجل المحادثات إلى أجل غير مسمى .

وحاول هاى أن يمنع الاحتكار بكل وسيلة فطلب إلى التجار الأجانب فى طنجه أن يجتمعوا ويطلبوا من قناصلهم الضغط على نائب السلطان ويظهروا للمخزن التضارب بين الاحتكار وبين المعاهدة الموجودة . وقام من ناحيته بعقد اجتماعات مع القناصل الأجانب حتى يوحد هذه الحركة ويعطى لها قوة واضحة . وأمام ذلك العمل اضطر المخزن إلى التراجع قليلا وألغى كل احتكار على المواد المستوردة ، ولكن بعد فترة ستة أشهر تسمع له ببيع الكميات المخزونة من هذه السلع لديه . وكان المخزن فى نفس الوقت يحاول فرض رسوم جمركية عالية على نفس السلع المستوردة حتى يحتفظ لنفسه بإيراداته ولو كان ذلك على حساب حجم التجارة الخارجية نفسها . ولقد ظل هاى يواصل مجهوداته حتى يحصل على تخفيض الرسوم على البضائع المستوردة ولكن المخزن ظل على تهربه حتى جاءت أحداث الشرق وحرب القرم لى تجعل فرنسا تقف إلى جانب إنجلترا تجاه روسيا وتجاه المغرب .

سمحت حرب القرم لكل من فرنسا وبريطانيا بالتعاون للدفاع عن الامبراطورية العثمانية ، ولكن هذه الحرب اوقفت الطريق أمام تزويد أوروبا الغربية بالقمح الروسي نتيجة لقيام العمليات في منطقة البحر الأسود وقطع العلاقات بين الدول الغربية وروسيا . ومع استمرار هذه الحرب في الخنادق ازدادت مشكلة حصول أوروبا على القمح بشدة ، خاصة وأن محصول القمح في أوروبا كان سيئاً ، واحتاجت كل من بريطانيا وفرنسا إلى الحبوب اللازمة لا طعام قواتها المحاربة في ميادين القتال ، كما احتاجت إلى الأصواف اللازمة للملابسهم وغطيتهم ، فعملتا على الحصول عليهما من كل مكان وفكرتا في الاتجاه صوب المغرب الأقصى للتزود بما يلزمها ، حتى ولو أدى الأمر إلى تغيير نظام الاحتكار . ومع ارتفاع أسعار القمح في أوروبا اضطرت إدارة الإمداد والتأمين في الجيش الفرنسي إلى الالتجاء إلى كبار المستوردين كما اضطرت الحكومة إلى التفكير في المغرب ، وكان محصول الحبوب في المغرب وافراً كما كان هناك فرق واضح بين أسعاره والأسعار الأوروبية خصوصاً مع تدهور الأحوال الاقتصادية وقلة العملة ورخص الائتمان . وبدأ الممثلين الدبلوماسيين لبريطانيا وفرنسا في الضغط على السلطان خليفة المسلمين . وكان المغرب ينتج كميات كبيرة من الحبوب ويمكن للسلطان أن يربح منها ربحاً مؤكداً . ولكن السلطان كان يخشى من أن يكون اباحة تصدير الحبوب بداية للقضاء على النظام الاحتكاري ، كما كان لا يأبه كثيراً لمساعدة الدول للسلطان العثماني . وطالبت فرنسا بمائتي ألف قنطار من الحبوب وطلبت من قنصلها العام في طنجة أن يستخدم كل الوسائل للحصول عليها بما في ذلك توزيع الهدايا والرشاوى حول السلطان . ووافق المخزن في أول الأمر على زيادة قيمة صادراته من الحبوب إلى حامية جبل طارق ، ثم وافق في شهر أغسطس سنة ١٨٥٥ على جمع الضرائب في إقليم الغرب عينا حتى يتمكن من تصديرها للخارج . وبدأ النشاط في موانئ المغرب وتضاعف تصدير الفلال إلى ثلاثة أضعاف ، وأنت ١٢٨ سفينة إلى ميناء الجديدة في أربعة

أشهر . أما الدار البيضاء فقد شهدت في يوم واحد حضور ٣٢ سفينة لكي
تعمل القمح . وكانت هذه أول تجربة المغرب لتصدير الحبوب بهذه الكميات
الكبيرة وكانت سببا في دفع المغرب إلى السير صوب سياسة حرية التجارة
خاصة وأن السلطان كان هو الذي استلم معظم أثمان الحبوب المصدرة والتي
بلغت أكثر من سبعة ملايين فرنك . ويمكننا أن نضيف إليها رسوم الجمارك
عند التصدير والتي لم تقل عن أربعة ملايين في أربع سنوات . وعادت هذه
بمبارة على سكان منطقة الغرب وأهالي الموانئ بما يقرب من ١٥ مليون
فرنك .

أما بالنسبة لتجارة الصوف فإن قيام حرب القرم قد تطلب التوسع في
صناعة الملابس والاعطية اللازمة للجنود وجعل فرنسا تحاول الحصول على
ما يلزمها من المغرب . ولقد رفع السلطان الصوف من قائمة المواد الخاضعة
للاحتكار وبدأ التصدير في هذه السلع صوب فرنسا وساعدت هذه الحركة
التجارية مع ازدياد أهمية رسوم الجمارك على التصدير على ارساء أسس النظام
الاقتصادي الجديد في المغرب ، خاصة وأن السلطان قد شعر بأهمية هذه التجارة
وأهمية إيراداتها وضرورة السير في سياسة حرية التجارة . وزاد الترابط بين
المعالم البريطانية والفرنسية الاقتصادية في المغرب ، حتى وإن كانت الواحدة
تتم بالصادرات والثانية تهتم بالواردات ، وأدى ذلك إلى ترابط سياسي سمح
للمفاوض البريطاني في طنجة بأن يقضي على مقاومة المخزن لمشروعه ، ويحصل
على توقيع على الاتفاق التجاري الذي كان قد قدمه منذ ثلاث سنوات .

وكما أبدت فرنسا المفاوضات البريطانية كذلك فعلت إسبانيا التي كانت
مصالحها البحرية تجاه قرصنة الريف مرتبطة ببريطانيا ، وكذلك فعلت
سردينيا التي كانت تحاول في ذلك الوقت أن تثبت صداقتها لبريطانيا بكل
طريقة . وعلى هذا الأساس سافر هاي في أول سنة ١٨٥٥ إلى مراکش
لمقابلة السلطان . وشرح له الحجج البريطانية والمزايا العملية التي عادت على

المغرب من حرية التعامل التجاري مع الخارج . وعمل هائى على توزيع الهدايا والرشاوى فى بلاط السلطان وجاءت انباء انتصارات البريطانيين والفرنسيين فى القرم وسقوط سياستبول فى ايديهم سببا يزيد من امكانية التفاهم معهم ، وتمكن هائى من القضاء على المعارضة خصوصا بعد استناده إلى القناصل الاوربيين فى طنجة . وحينما ظهر فى الافق امكانيه قيام حملة بحرية مشتركة انجليزية فرنسية للقضاء على القرصنة عند سواحل الريف قبل المخزن التوقيع على المعاهدة فى شهر أكتوبر ووقعها السلطان فى شهر ديسمبر سنة ١٨٥٦ ، وصدق عليها فى تطوان فى السنة التالية .

ولقد نصت هذه المعاهدة الخاصة بالتجارة والملاحة على حرية التجارة وانهاء كل احتكار أو امتياز خاص بالبيع والشراء الا فيما يتعلق بالاسلحة والذخائر ، واعترفت للأجانب بالحق فى القيام بالعمليات التجارية وحقوق الملكية العقارية فى جميع انحاء المغرب ، وحددت الرسوم على الواردات بعشرة فى المائة كما حددت الرسوم الخاصة بالموانى والإجراءات الخاصة بالعمل فيها . وكانت هذه المعاهدة عبارة عن نقطة بداية هامة فى تاريخ المغرب إذ أنها فتحت أمام تعامل الرأسمالية الدولية ولمدة نصف قرن . وحتى معاهدة الجزيرة الخضراء التى جاءت بعد ذلك فانها قد استبقت الكثير من نصوص هذه المعاهدة .

والواقع أن هذه المعاهدة قد سمحت بفتح المغرب للتجارة الخارجية وسمحت لهجارة المغرب بالخروج منها ولكن عن طريق الموانى الغربية ، أى أنها كانت فى صالح التجارة البريطانية أكثر من كونها فى صالح التجارة الفرنسية . وكان هذا سببا اساسيا فى عدم موافقة فرنسا على الانضمام إلى هذه المعاهدة وفى تفكيرها فى التوسع من الجزائر صوب المغرب والسودان عن طريق الصحراء وبوسائل عمل جديدة . كما أن إسبانيا حاولت أن تحصل لنفسها على معاهدة خاصة تدافع عن مصالحها فى قواعدها وممتلكاتها الواقعة فى شمال المغرب ، مما جعلها ترفض الانضمام إلى هذه المعاهدة وبما كان من الاسباب

الأولى لحرب تطوان . وهكذا كان لتنافس المصالح الأوروبية من إنجلترا وفرنسا وإسبانيا في المغرب نتيجة كبيرة على عدم تضامن هذه الدول الثلاث، وعلى عدم تنظيمهم لسياسة مغربية مشتركة تدافع عن حقوقهم ومصالحهم . أما بالنسبة للمغرب فإن الرسوم كانت مخفضة على الواردات ومرتفعة على الصادرات مما سهل دخول السلع الأوروبية إلى داخل البلاد وحرم حماية السلع المغربية في الأسواق العالمية . وادت هذه العملية إلى اختلال الميزان التجاري للمغرب وفي غير صالحه ، كما أدت بالتالي إلى خروج كميات كبيرة من العملة المغربية في عملية التبادل التجاري مما أثر على الأهالي تأثيراً كبيراً . وإذا كان المخزن قد اعتقد في أول الأمر بأنه سيعوض بالرسوم المرتفعة على التصدير ماضاع منه حينما خفض الرسوم الجمركية على الواردات فإنه سرعان ما اكتشف ، خطأه وقلت صادرات المغرب وقلت بالتالي حصيلة الجمارك ، كما اقلت الأسواق الأجنبية في وجه عمليات التصدير المغربية . هذا علاوة على أن هذه المعاهدة قد منعت السلطان من فرض أى ضرائب داخلية على السلع عند انتقالها من مدينة إلى أخرى ، وتدخلت بذلك في تحديد سلطات الحكومة المغربية في أراضيها ، كما أنها جعلت السلطان مسئولاً عن كل مخالفة قد يقوم بها أحد القواد أو الباشوات غير الخاضعين له تماماً ، وجعلته يقابل بنفسه كل ضغط أو مطالبه تأتي من الخارج ، وبشكل يضعف من سلطته تجاه الشعب .

ولقد كانت هذه المعاهدة سبباً في إعادة تنظيم التمثيل القنصلي الأوروبي في المغرب على أسس جديدة ، وذلك عن طريق التوسع فيه ومدة إلى كل الموانئ من ناحية ، وعن طريق اسناده إلى موظفين يخضعون لوزارة الخارجية البريطانية رأساً من ناحية أخرى بدلاً من تركه في أيدي الممثلين القنصليين الذين كانوا يختارون فيما قبل من بين التجار المقيمين في ميناء معين .

أما بالنسبة للتجارة فنلاحظ أن محصول القمح والحبوب في المغرب في

سنة ١٨٥٦ جاء محصول لا رديثا مما أجبر الحكومة على منع تصدير الغلال من جديد . وارتفعت الأسعار من جديد وقلت الحبوب في الأسواق وظهرت المجاعة وزاد عدد الموتى من الجوع . وأثر ذلك على القوة الشرائية للأهالي الذين انفقوا ما عندهم من دراهم في شراء القمح بدلا من شراء الواردات الأجنبية . وانتشرت الفوضى والثورة في منطقة الشاوية وبدأ الأهالي فيها في مهاجمة الدار البيضاء ، كما أن قبائل زعير هجمت على الرباط ، وانقطع بذلك طريق المواصلات الرئيسي في البلاد بين الشمال والجنوب . وجاءت ثورة قبائل زمور وقبائل بني مطير لكي تحاصر مكناسة وتهجم على الرباط من الشرق وتغفل طريق المواصلات الرئيسي في البلاد بين الشرق والغرب ، وأخذ الأهالي يشكون من التجارة الأجنبية ويظهرون أن كثرة دخولها في البلاد عمل على إفقار العباد وإخراج الأموال من أيديهم وأدى بالتالي إلى ارتفاع الأسعار . وكان ارتفاع الأسعار قد وصل إلى ٤٠٠ ٪ في مدة خمسة وعشرين سنة وفي سلعة الصوف ، وهي مادة أساسية لازمة للأهالي ، كما ارتفع بالنسبة لمعظم السلع الأخرى ونتيجة لخروج الأموال من البلاد . وجاء انخفاض أسعار المنتجات الزراعية بوجه عام في العالم ، مع ارتفاع أسعار المصنوعات ، تبعه الاستمرار تطور الصناعة وازدهارها ، عاملا هاما ضد الاقتصاد المغربي وهو لا يزال في دور الزراعة . وانقلاب الميزان التجاري تماما ابتداء من سنة ١٨٥٧ وفي غير صالح المغرب وزاد الاستيراد على التصدير . وارتفع نصيب بريطانيا في صادراتها تجاه المغرب بشكل واضح ، وفي الوقت الذي ازدادت فيه الصادرات البريطانية بنسبة ٦٢ ٪ بشكل عام زادت فيه بالنسبة للمغرب وحده إلى ٢٠٩ ٪ ونظرا لقلة قيمة تعامل المغرب بالنسبة للسوق العالمية في ذلك الوقت ، فإن هذه النسبة قد جعلت من بريطانيا الدولة الأجنبية الأولى التي تتاجر مع المغرب .

وزادت أولوية بريطانيا التجارية مع المغرب من عدد الرعايا البريطانيين الذين أقاموا في الموانئ المغربية ووصلت نسبتهم في سنة ١٨٥٨ إلى ٤٠ ٪ من عدد الأجانب المقيمين في البلاد . وهكذا زادت أهمية موانئ وسواحل المغرب الغربية وأهمية بريطانيا في هذه البلاد اقتصاديا وسياسيا ، واستندت بريطانيا إلى شخصية قنصلها وإلى رعاياها ومصالحها لكي تتوسع اقتصاديا في المغرب . أما فرنسا فإن نفوذها السياسي والعسكري قد زاد في الجزائر وخاصة بعد أن بدأت في استغلال حقها في تعقب الأهالي في منطقة الحدود وأصبحت الجزائر مركزاً للتوغل الفرنسي في كل القارة الأفريقية . وأمام هذا التوغل الاقتصادي من الغرب والضغط العسكري والسياسي الفرنسي على المغرب من الشرق وجدت إسبانيا أنها قد تحرم من أي فرصة في هذا الاقليم . وزادت النزعة الإسبانية اعتزازاً بحقوقها التاريخية في قواعدها في سبتة ومليلة في شمال المغرب . وأمام الخوف من حماية إقتصادية بريطانية تعلق على المغرب أو تعديل للحدود مع الجزائر صمدت ، إسبانيا على إثبات وجودها وبالقوة في هذا الاقليم .

(٤) الصدام الإسباني المغربي وأثاره :

كانت القواعد الإسبانية في شمال المغرب في حجير باديس وأمام الحسيمة وفي سبتة ومليلة قواعد ترجع إلى أواخر القرن الخامس عشر وكانت تكلف الحكومة الإسبانية كثيراً من النفقات ، خاصة وأنها كانت مضطرة إلى تزويد بعضها بالمياه ومواد الوقود من إسبانيا نفسها . وكان عدد الأهالي الذين يعيشون في مليلة لا يزيدون عن ٢٥٠٠ نسمة أما في سبتة فإن عددهم قد وصل إلى ما يقرب من ستة آلاف . ورغم ذلك فإن الحكومة الإسبانية كانت تحاول الاحتفاظ بحقوقها التاريخية على هذه القواعد ، رغم ما يجره ذلك عليها من عداوة المغرب علاوة على مصاريف الاحتفاظ بهذه القواعد . وكان هذا سبباً أساسياً يقلل من قيمة التعامل الاقتصادي بين

البلدين ، والواقع أن التاريخ المشترك بين المغرب وإسبانيا في شبه جزيرة
إيبيريا والاندلس جعل العلاقات بين الاقليمين تخضع بعد ذلك لعوامل
معنوية وعاطفية أكثر من خضوعها لعوامل مادية وإقتصادية . وكانت
المغرب يرغب في رؤية أقاليمه محررة ، خاصة وأن هذه القواعد في شماله
كانت تقلل من هيبة الحكومة المغربية تجاه الأهل ، وكانت إسبانيا من
ناحية أخرى ترى ، وخاصة بعد استيلاء الفرنسيين على الجزائر ، ضرورة
توسيعها في الأقاليم الشمالية من المغرب ، أو الحصول على الأقل على مركز
ممتاز في هذه الأقاليم ، وممتاز عن مركز كل من فرنسا وإنجلترا . وإذا
كانت إسبانيا قد فكرت في بعض أوقات معينة في بيع قواعدها في شمال
إفريقية ، إلا أن هذا التفكير كان مؤقتا وكانت الناحية العاطفية
والتاريخية تغلب دائما للاحتفاظ بهذه القواعد ، خاصة وأن أحداها ، وهي
سبتة كانت تتحكم في مضيق جبل طارق . وكان لوجود هذه القواعد
الإسبانية في شمال المغرب ، وفي مواجهة السواحل الإسبانية ، معروح العداء
المستحكم مع المغاربة سببا في وقوع الحوادث الخاصة بالسفن التي يهاجمها هذا
الجانب أو ذاك ، والترصيات التي يوافق الجانب الآخر على إعطائها أو
يرفضها . وعلاوة على ذلك فإن الأحوال الداخلية في إسبانيا في ذلك الوقت
كانت تدفع الحكام إلى محاولة توجيه الانظار إلى الخارج ، ولما كان من
الصعب على إسبانيا أن تستولي على جبل طارق من إنجلترا ، فقد حاولت ، أن
تحصل على نجاح في شمال المغرب يعوض عليها فشلها في بلادها .

وبدأت الأحوال منذ سنة ١٨٥٨ تنذر بوقوع صدام إسباني مغربي ،
وخاصة بعد أن طالبت حكومة مدريد المغرب بدفع تعويض عن إحدى
السفن التي أسرها رجال الريف ، وأرسلت أسطولها أمام طنجة وأرسلت
الامدادات إلى قواعد العسكرية في شمال المغرب . ورغم أن المغرب قد
أجاب إسبانيا إلى طلباتها إلا أن لهجة إسبانيا ظلت مليئة بالتهديد .
وخشيت بريطانيا من أن يكون تشدد إسبانيا مع المغرب بناءً على استناد

اسبانيا إلى فرنسا مما يسمح لنا بليون الثالث بتحقيق حلمه في البحر المتوسط. ولذلك فإن بريطانيا قد نصحت اسبانيا بالتمهل ونصحت المغرب بالاسراع في تحصين منطقة الريف - ومع ازدياد التوتر بين اسبانيا والمغرب تعددت الحوادث وظهر كأن اسبانيا تستعد لكي تحصل على نصر في المغرب تموه به على الرأي العام في بلادها وتبعد به عن التفكير في مشكلاته الداخلية . ورغم أن المغاربة قد فكوا أسر الاسرى الاسبانيين الموجودين عندهم ، نتيجة لنصيحة بريطانيا ، ورغم أن بريطانيا أظهرت أمام اسبانيا تمكسها بعدم التعرض لطنجة ، ورغم أن المغاربة والاسبانيين قد وصلوا إلى اتفاق في اغسطس سنة ١٨٥٩ ، رغم كل ذلك ، فإن موجة حماس كانت تحتاج اسبانيا في الوقت الذي تأزم فيه الموقف في المكسيك ، واخذت الصحافة والرأي العام يطالب الحكومة الاسبانية بسياسة واضحة وقوية وإيجابية في المغرب .

ووقعت بعد ذلك حوادث حول سبتة التي حاول الاسبانيون أن يحصنوها بإقامة مراكز عسكرية جديدة أمامها وفي داخل الأراضى المغربية . وأخذ المغاربة في مهاجمة الاسبانيين . وكان الوقت عصيا خاصة وأن المغاربة كانوا يرجعون سوء الأحوال الاقتصادية وإرتفاع الاسعار وصعوبات المعيشة إلى التعامل مع الاجانب والتساهل معهم . فاصبح الموقف نفسانيا يهدد لصدام من الطرفين ويستند في مظهره الخارجى إلى مقومات معنوية ودينية تأخذ شكل حرب وجهاد بين الصليب والهلال . وأعدت اسبانيا قواتها في الجزيرة مما أنذر بوقوع الحرب . وحينما تدخلت بريطانيا لمحاولة الوصول إلى حل سلمى ثارت تائرة الصحافة والرأي العام الاسباني لهذا التدخل . وحينما وصلت الانباء بتجمع الاسطول البريطاني تجاه سواحل اسبانيا أخذ الاسبانيون يهددون بحرب مع إنجلترا . وكانت بريطانيا تحاول في واقع الامر أن تمنع اسبانيا من احتلال طنجة وأن تسحب قواتها من شمال المغرب بمجرد إنهاء الحرب . ولم تكن بريطانيا تفكر في ضرورة إعلان حرب لإجبار المغرب على التوقيع على معاهدة جديدة . ولكن الحكومة

الاسبانية تركت نفسها تسير وراء حماس الرأي العام ، خاصة وأن الاخبار انتشرت عن تحصين المغاربة للمناطق المحيطة والقريبة من القواعد الاسبانية . وأعلنت الحرب في يوم ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٥٩ . ولم تجدد فرنسا من مصداقتها أن تتدخل ضد اسبانيا ، فشعرت هذه الدولة الأخيرة بشبه تأييد من الرأي العام الاوربي لها في عملياتها في أراضي المسلمين . وانتشرت الحماسة مع روح صليبية في كل اسبانيا ، وأخذ الناس يتبرعون بما يملكون للمساهمة في مواصلة الحرب ، وجددت إيزابيلا الثانية ما قامت به إيزابيلا الكاثوليكية من منح جواهرها ومصاغها لهذه الحرب . وكانت أياما مليئة ومشحونة بالعواطف وعادت بكل من اسبانيا والمغرب إلى نهاية القرن الخامس عشر .

ولم يكن الاسطول الاسباني كافيا لنقل الحملة ، ورغم ذلك فقد تمكنت حكومة مدريد من استئجار بعض السفن الفرنسية والبريطانية وأعدت قوة تبلغ ٤٤ ألف مقاتل ، أيدها بأربعة عشر سفينة حربية ، وهجمت بها على شمال المغرب . أما المغرب فانه قد أعد جيشين بقيادة المولى العباس والمولى أحمد أخوي السلطان . وتمكن الاسبانيون من القضاء على مقاومة المغاربة أمام سبتة وحاصر الأسطول الاسباني ميناء العرائش وحطم ما بقي فيها من قطع بحرية مغربية ، وساعد في إعطاء غطاء من النيران لوحدات الجيش التي تعمل على السواحل . وتمكن الاسبانيون من إحتلال مصب زيو مرتان ثم أخذوا في مهاجمة تطوان وتمكنوا من إحتلالها في ٦ فبراير سنة ١٨٦٠ .

حقيقة أن هذه الحرب لم تحطم الجيش المغربي رغم الخسائر الفادحة التي وقعت فيها من الجانبين ، وجاءت الضائقة المالية في كل من المغرب واسبانيا لكي تمنع من مواصلة العمليات . ولكن هذه الحرب مع الهزيمة التي مني بها المغاربة فيها كانت سببا في انتشار الفوضى والاضطراب في أماكن متعددة من المغرب . وحينا حاولت اسبانيا أن تحتفظ بتطوان في أيديها اعترضت بريطانيا على ذلك ، خاصة وأن هذه المدينة كانت تعتبر مخرجا رئيسيا لمنتجات المغرب

الآتية من فاس ، ومدخلها ما لتوزيع السلع الأجنبية داخل المغرب . وكانت بريطانيا قد عرفت أهمية تطوان حينما تزودت منها بالمياه والتوين في فترة حروب نابليون . وعرضت حكومة مدريد الصالح في ١٦ مارس سنة ١٨٦٠ مشرطة احتفاظها باحتلال تطوان المؤقت إلى أن تدفع حكومة المغرب الغرامة الحربية . ووافق المغرب على ذلك في يوم ٢٥ مارس . ولقد اشتملت هذه المعاهدة على شروط خاصة بتوسيع أراضي القواعد الإسبانية في سبتة ومليلة ، والتنازل عن قطعة أرض بجوار سيدي إفني ، ودفع غرامة حربية تبلغ ٢٠ مليون ريال مع الاستمرار في إحتلال تطوان كضمان لدفع هذه الغرامة ، وتعهد المغرب بعقد معاهدة تجارة مع اسبانيا والسماح لها بفتح قنصلية في فاس وإرسال رجال بعثات التبشير الاسبانيين إلى المغرب . والواقع أن هذا المشروع لم يكن قد أعطى ربحا اقليميا كبيرا لاسبانيا ، إلا أن الشروط الخاصة باحتلال تطوان وبدفع الغرامة الحربية كانت تصعب الموقف أمام الحكومة المغربية . وكانت أهمية تطوان الاقتصادية والتجارية واضحة ، علاوة على كونها مركز إشعاع إسلامي ، وزاد الموقف تعقيدا حينما علم المغاربة بتحويل الاسبانيين لإحدى مساجدها إلى كنيسة وبطريقة تعطي للاحتلال الاسباني المؤقت شكلا دائما . أما بالنسبة للغرامة الحربية فاتهم كانت أقوى من إمكانيات المغرب ، وخاصة في وقت قلت فيه كمية العملة المتداولة في البلاد . ورغم انتشار القصص عن ثروة السلاطين من المؤكد أن مثل هذا المبلغ لم يكن موجودا في خزائهم . وكانت هناك صغوبة أخرى هي نقل مبالغ كبيرة من الاموال مسافات طويلة حتى الساحل وفي أقاليم لا يستتب فيها الأمن والنظام وتنتشر فيها العصابات وقطاع الطرق . وإذا كانت اسبانيا قد وافقت على تخفيض الغرامة الحربية من عشرين إلى ١١ مليون ريال فان الطريق الوحيد الذي كان أمام المغرب للحصول على مثل هذا المبلغ كان هو الاقتراض من الخارج .

ولقد حاولت بعض الشخصيات البريطانية أن تتدخل لكي تحصل للمغرب

على قرض من الاسواق المالية البريطانية ، وبضمان من الحكومة البريطانية . ولكن حكومة لندن رفضت إعطاء مثل هذا الضمان ، فرفض الممولون القيام بالعمالية . وكان المغرب يأمل في إتمام هذا القرض ، ولذلك فإن أنظاره تحوأت إلى فرنسا بحثا عن حل لهذه المشكلة . ولقد فشل المغرب في هذه المحاولة الجديدة أيضا وظهر أن الطريقة الوحيدة أمام المغاربة هي الاستمرار في الحرب . ولم تكن الحرب في صالحهم أو في صالح أي من الدول الأوروبية ، ولذلك فإن القنصل العام البريطاني في طنجة قد توسط بمشروع شخصي يهدف مرادضاة اسبانيا بثلاثة ملايين حتى توافق على الجلاء عن تطوان وتحصل على بقية الغرامة الحربية من المغرب . ولقد وافقت كل من مدريد والحكومة المغربية على هذا الاقتراح وإن كان المغرب لم يجد الثلاثة ملايين اللازمة . ولكنه جمع مليونا واحدا وتمكن بعد ذلك من الحصول على قرض بمليونين من إنجلترا والبيوت المالية فيها وبربح اسمى ٥٪ وإن كان هذا الربح قد وصل فعلا إلى ما يزيد على ٨٪ ، وكانت هذه العملية إقاسية على ميزانية المغرب ، ولكنه اضطر إلى تحملها حتى يتمكن من تحرير تطوان وشراء هبة الاقليم .

بقي على المغرب بعد ذلك أن يعقد معاهدة تجارة مع اسبانيا ، ولقد تم التوقيع على هذه المعاهدة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٦١ . ولقد أعطت هذه المعاهدة لاسبانيا نفس الميزات التي كانت بريطانيا قد حصلت عليها سنة ١٨٥٦ وكانت في نفس الوقت مثالا احتذى به البلجيكيون للتوقيع على معاهدة مماثلة مع المغرب .

وصل المغرب بهذه المعاهدة إلى نقطة تحول خطيرة في حياته، وهو أنه قد أصبح من الصعب عليه الرجوع إلى سياسة العزلة أو الانعزال عن تيارات التجارة والاقتصاد العالمية . وكان من نتائج هذه المعاهدة تعيين عدد من الموظفين الاسبانيين في الموانئ المغربية للاشراف على إيرادات الميناء ،

وعينت اسبانيا عددا من القناصل في الموانىء، وأصبح هناك اتصال يومي بين هؤلاء الموظفين الاوربيين والموظفين المغاربة، كما أن وجودهم سمح بمجيء جالية أجنبية علاوة على هؤلاء الموظفين الذين يتمتعون بحصانة دبلوماسية . ومع إزدياد نشاط الاسبانيين إزداد نشاط الانجليز والبلجيكيين ، وحينما رفعت اسبانيا لقب قنصلها العام في طنجة إلى وزير مقيم قامت فرنسا بمنح نفس اللقب لقنصلها العام في نفس المدينة. وكان معنى إزدياد عدد رجال السلك القنصلي الاجنبي في المغرب فتح البلاد على مصراعيها للأجانب ، يقومون فيها بنشاطهم ويننون فيها مصالح معينة لهم .

وانتهت الفكرة الموجودة في أوروبا عن حصانة المغرب وهيبة رجال البحر المغاربة وبعد هزائم سنة ١٨٤٤ أمام الفرنسيين جاءت انتصارات الاسبانيين الذين تحدثوا عنها في كل مكان وشرحوا كيف أنهم حملوا الاعلام الاوربية إلى قلب المغرب وإفريقية . وأثر هذا العامل المعنوي على كل من الاوربيين والمغاربة . وفي الوقت الذي إزداد فيه الاوربيون اعترافا بانتصارهم زادت فيه المرارة في نفوس أبناء المغرب .

ولقد تسبب دفع الغرامة الحربية في أزمة إقتصادية في المغرب لأن هذه الغرامة قد بلغت ثلاثة أضعاف قيمة التجارة الخارجية للمغرب بأكمله ، وتسبب خروج ثمانية مليون ريال في خراب الخزانة . وعلينا إلا ننسى أن الموظفين الاسبانيين المقيمين في الموانىء كانوا يفضلون قطع العملة الممتازة والذهبية ، على قطع العملة العادية . وادى ذلك إلى خروج كمية كبيرة من القطع المعدنية النفيسة من المغرب ، وبشكل أثر على قيمة قطع العملة الفضية وادى إلى هبوط سعرها ، وادى بالتالى إلى هبوط عام في سعر العملة المغربية . كما أن وجود هؤلاء الموظفين في الموانىء كان يمثل إدخال أكبر كمية من السلع الأجنبية ، وخروج أكبر كمية من السلع الوطنية ، ودون التفات إلى اللوائح الجمركية المغربية ، وادى ذلك بالتالى إلى تطبيق سياسة الباب المفتوح

وحرية التجارة كاملة في المغرب وبطريق عملي وفي صالح الدول القوية .
وستعطى هذه العوامل نتائجها في السنوات التالية، وستعمل على تغيير أسس
الحياة الاقتصادية في المغرب وتؤثر بالتالي على كل المجتمع المغربي وبنياته :

أما بالنسبة للدول الأوروبية فان هذه الحرب قد عملت على تغيير ميزان
القوى الموجود في المغرب . ولقد خرجت إسبانيا منتصرة من هذه الحرب،
وظهر و كان مستقبلها سيتجه صوب إفريقيا وأخذ عدد من الأسبانيين يحلم
بإنشاء إسبانيا جديدة في إفريقيا وخاصة بعد رؤية العلم الأسباني يرفرف على
تطوان . ولكن معاهدة الصلح جاءت ضربة قوية لهذا الاتجاه الاستعماري
لإسبانيا ، وجعلت إسبانيا تظهر وكأنها منقسمة إلى قسمين: الأول استعماري
وقد انكش على نفسه بعد هذه المعاهدة ، والثاني يهتم بالمشكلات الداخلية
في بلاده ويسبق بها على مشكلات ما وراء البحار . وستصبح العلاقة بين
هاتين القوتين الأسبانيتين ميزانا للقوى الخارجية لإسبانيا في القيام بمحاولات
استعمارية . أما بريطانيا فانها قد إفادت من هذه العملية ، واجبرت إسبانيا
على التفاوض ، وفرضت نفسها كوسيط ثم فرضت نفسها عن طريق القرض
لكي تتدخل في شؤون الجمارك المغربية ، فزاد نفوذها في المغرب وبشكل
أقلق إسبانيا ، ولعدة سنوات . أما فرنسا فانها ظلت تحتفظ بمركز ممتاز
في المغرب وخاصة بعد أن تنحاض السلطان من الحاج محمد الخطيب الذي
فشل في الحصول على قرض من بريطانيا ، وعين بدله الحاج برغش الذي
عرف بصداقته لفرنسا .

وليس ادل على قوة مركز فرنسا في المغرب من أن السلطان قد أرسل
بعثه من قصره لتحية نابليون الثالث عند زيارته للجزائر . وساعد ذلك على
وجود ثلاث قوى أوروبية متنافسة حول المغرب حضت اثنتين منهما على
معاهدات تجارية مع هذا البلد ، وبقي للدولة الثالثة، وهي فرنسا، أن تحصل
على نفس الميزات .

وكانت الحرب الإيطالية مع الحرب الأهلية في أمريكا سببا في زيادة أسعار الصوف المغربي المطلوب تصديره للخارج ، وارتفاع أسعار المنسوجات القطنية المستوردة من الخارج وأثر ذلك على السوق المغربي وجعل الأهالي يضجون بالشكوى ويطلبون من السلطان لاحتفاظ بالصوف في بلادهم مادامت المنسوجات القطنية تصل مرتفعة الثمن . ونجد من ناحية أخرى أن استخدام الأجانب لعدد من المغاربة وإعطائهم « الحماية » لهم ، أي إعفاؤهم من الخضوع للقوانين والضرائب المغربية والحصول على امتيازات أجنبية كانت سببا يدفع الخزن إلى ضرورة التفكير في تغيير هذه الحالة . وكان السلطان قد تدخل ومنع الأجانب من الاتجار في الصوف ، وحينما تقدمت فرنسا بالاحتجاج ثم بدأت بالمفاوضة عرض عليها السلطان أمر إلغاء إعطاء الحماية لرعاياه ، نظير اعترافه بمبدأ حرية التجارة للجميع . وبعد مفاوضات اتفق الجانبان على تنظيم إعطاء الحماية للمغاربة الذين يعملون مع الأجانب ، وعلى أساس إعطائهم لفردين فقط لكل تاجر أجنبي ، وفي كل ميناء . ولقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية الفرنسية المغربية في ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٣ ، وأتمت هذه الاتفاقية سلسلة الاتفاقيات التي عقدها المغرب مع بريطانيا وإسبانيا . وأسرع السلطان بإلغاء نظام الاحتكار نهائيا من المغرب في يونيو سنة ١٨٦٤ .

والواقع أن عددا كبيرا من المغاربة ، وخاصة من الوجهاء والماليين ، تمكن من الحصول على هذه الحماية وبشكل حرم المغرب من حصيلة هامة من الضرائب ، كما حرمه من ممارسة حقوق سيادته على أبناء بلده : وسيعمل عدد من هؤلاء المغاربة المتمتعين بالحماية الأجنبية على الإثراء ، وبشكل يساعد على زيادة نمو الطبقة البورجوازية في المغرب . كما أنهم عملوا عن طريق صلاتهم مع الموظفين على إفساد الإدارة بالرشاوى حتى يتمكنوا من تحقيق كل ربح ممكن لهم ، وللتجار الأجانب الذين يعطونهم الحماية ، وفي أقل وقت ممكن ، وظهر الخزن ضعيفا بعد دفعه الغرامة الحربية ، وازدياد عدد

الاجانب فيه بعد انتهاء نظام الاحتكار نهائيا ، وصعب أمامه البدء في القيام باصلاحات بادامت المادة تعوزه . ولكنه صعب على المخزن كذلك أمر الانعزال والانطواء على نفسه ، إذ أنه أصبح يكون جزءاً لا يتجزأ من نظام الاسواق ومناطق إنتاج المواد الخام المرتبطة ببعضها في ظل النظام الرأسمالي العالمي ، وأصبح يتأثر بالازمات وبحركة ارتفاع الاسعار وانخفاضها . واستمر نمو وتطور المجتمع المغربي متأثراً بتلك الاحداث والوقائع الاقتصادية والعسكرية والسياسية وفي ترابط تام مع هذه العوامل في الدول العظمى الثلاث المحيطة به .

(٥) - ازدياد المصالح الاوربية :

لقد تغير الاقتصاد الأوربي نفسه في تلك الفترة التي كان يقع فيها التغير في المغرب ، وزادت الحاجة إلى المواد الأولية وكذلك الحاجة إلى الاسواق اللازمة لتصريف المنتجات والمصنوعات . وأخذت لندن وباريس ومانشستر ومرسيليا تنظر إلى المغرب على أنه مصدر للمواد الأولية وسوق لازم لتوزيع المصنوعات . وكانت نظرية حرية التجارة قد سادت في أوروبا وخاصة بعد المعاهدة الانجليزية الفرنسية سنة ١٨٦٠ ، والمعاهدات المشابهة التي عقدتها بريطانيا مع بلجيكا وإيطاليا واتحاد شمال المانيا الاقتصادي والنمسا وسويسرا . كما زادت أهمية البحر المتوسط نتيجة لبدء العمل في حفر قناة السويس سنة ١٨٥٩ ، وحوادث سوريا سنة ١٨٦٠ ، وإنشاء البنك العثماني سنة ١٨٦٢ ، وأثر ذلك على اهتمام أوروبا بالمغرب ، خاصة وأنه يحتل موقعا استراتيجيا هاما يتحكم في هذا البحر .

وزادت المصالح الاوربية في المغرب نتيجة لتطور الوسائل الاقتصادية ، وبعد رؤية المغرب لبعض قباطين السفن الأجنبية في موانئه يبحثون عن حمولة لسفنهم ، أصبح المغرب يواجه معدات اقتصادية ، تتمثل في خطوط منتظمة الملاحة ، وخدمة البريد ، ويواجه عدداً متزايداً من الأجانب

المقيمين فيه ، ويمثلون جاليات أجنبية لها قناصلها وقساوستها وأطبائها وكل مقومات حياتها الاجتماعية . وبشرح هذه القوى التي أخذت في الضغط على المغرب يظهر لنا بوضوح عجز المغرب عن وقف هذا التيار ، وعجزه عن العودة إلى حياته السابقة .

أما عن شركات الملاحة فنجد أن البواخر قد أخذت في منافسة السفن الشراعية ، التي كانت بطيئة وتخضع للآحوال الجوية إلى درجة كبيرة . وأصبحت هذه المنافسة قوية حينما خفضت البواخر قيمة السفر عليها في سنة ١٨٥٣ بما يتراوح بين ٢٥ ٪ ، ٣٠ ٪ وأصبحت أجورها تعادل أجور السفن الشراعية ، وأصبح جبل طارق في هذه السنة مركزاً لتسعة خطوط منتظمة لبواخر تصلها ببريطانيا ومرسيليا ومواني كل من إسبانيا والبرتغال . وساعد ذلك على أن تتكبد في جبل طارق السلع والمنتجات التي يأتي أو يذهب جزء منها من المغرب أو إليه .

وفكر عدد من تجار مرسيليا ورجال الأعمال فيها في إنشاء خط ملاحية منتظم مع المغرب ، خاصة وأن أهمية العمليات الاقتصادية لمدينتهم كانت تزايد مع الأيام ، وكانت لهم علاقات تجارية منتظمة مع الجزائر ، ومع إيطاليا وإسبانيا . وتمكنوا في سنة ١٨٥٢ من إنشاء الشركة العامة ليون جاي للملاحة . وبنت هذه الشركة باخرتين «المصري» l'Egyptien و «المغربي» le Marocain الأولى لنقل الحجاج من تونس والاسكندرية ، والثانية لنقل الحجاج المغاربة من طنجة والعمل في مواني المغرب المطلة على المحيط الأطلسي . وكانت هذه العملية مرتبطة ، من الجانب الفرنسي ، بعمليات بناء خطوط السكك الحديدية ، وكانت خاصة ، مثل ارتباطها بالأسواق التجارية ومراكز الصناعة ، وخاصة الأصواف التي كانت موادها الأولية تأتي من المغرب ، والسكر الذي أصبح المغرب سوقاً هاماً له . وأمام الصعوبات التي واجهتها هذه الشركة من عدم توفر الفحم اللازم في مواني المغرب ، وعدم

انتظام عمليات الشحن ، فانها اضطرت إلى تدعيم مركزها . ووافق الساطان على تخفيض رسوم المواني على هذه البواخر ، مما شجعها وشجع غيرها على المجيء والتعامل .

وانشأ البريطانيون خط الشمال الافريقي البحري ابتداء من جبل طارق ، كما أصبحت السفن الآتية من بريطانيا إلى جزر كناريا تمر في طريقها على موانئ لشبونة وجبل طارق وطنجة . وفكرت شركة روباتينو في إنشاء خط ملاحية إيطالي مع مواني المغرب ، وكذلك فكرت شركات أخرى بلجيكية ، وإنشئت لأول مرة خدمة عبور يومية بين جبل طارق وطنجة على سفن صغيرة . وبدأ «باكيه» عملياته في النقل البحري بين مرسيليا وجبل طارق وطنجة ، ثم أسس شركة باكيه للملاحة المغربية ، بمساعدة بعض رؤس الأموال الأوروبية ، وبعض الرأسماليين المغاربة ، مسلمين ويهود ، وأصبحت لهذه الشركة أربع بوأخر في سنة ١٨٧٢ .

ومع زيادة التحسن في وسائل النقل وانخفاض التكاليف ، وزيادة العرض زادت كمية التعامل الاقتصادي بين المغرب وأوربا . وكانت مصلحة الاقتصاد الأوروبي في ذلك الوقت في زيادة هذا التعامل ، فساهم بدوره في تحسين وسائل النقل وخفض تكاليفها . وأدى ذلك إلى التوسع التجاري وإزدياد أهمية المواني المغربية ، وبالتالي تزايدت كمية السلع المخزونة فيها ، والتي تنتظر السفن للشحن . وارتبط بمصالحية المواني لاستقبال البواخر تركيز حركة الملاحة الجديدة في كل من طنجة والدار البيضاء ، وورثت الأولى كل من تطوان والعرائش ، كما ورثت الثانية الرباط وسلا كمراكز للتصدير والاستيراد . واقد ترتب على ذلك انخفاض أهمية التجارة المغربية مع داخل القارة ومع الجزائر ، واتجاه المغرب ، إقتصاديا ، صوب المحيط الأطلس .

ومع ازدياد أهمية التجارة الأوروبية قامت كل من القنصلية العامة الفرنسية في طنجة ، والقنصلية البريطانية بإنشاء خط بريد بين هذه المدينة وموحدادور

لخدمة رعاياهم وخدمة التجارة . وأفتتحت القنصلية البريطانية مكتبا للبريد في طنجة خاضعا لوزارة البريد في لندن ، وكذلك قامت القنصلية الفرنسية بإنشاء مكتب مماثل اعتبرته فرعا لمكتب بريد وهران . واستندت اسبانيا إلى ضرورة إنصافها بموظفيها المشرفين على تحصيل إيرادات الجمارك لفتح مكتب بريد ثالث في نفس المدينة :

وبدأ القسس في الظهور في مواني المغرب ، وكذلك حضر عدد من الأطباء الأوربيين ، وساعد ذلك على تحسين الظروف التي يعيش فيها الأوربيون ، وتطور الأحوال بعض الشيء ، وخاصة في المناطق القريبة من التأثير الأوربي .

وتزايد عدد الأجانب المقيمين في المغرب في فترة الثلاثين سنة التالية لعام ١٨٣٠ من ٢٥٠ إلى ما يقرب من ١٥٠٠ . وكانت أكبر جالية أجنبية هي البريطانية ، ولكن الجالية الاسبانية تزايدت في عددها ، وبسرعة ، وخاصة بعد الحرب الاسبانية المغربية ، وان كان معظم أفراد هذه الجالية الأخيرة من الفقراء الذين سمعوا عن ثروات المغرب ، وامكانية العمل فيه فهاجروا إليه . وكان معظم الأجانب من الشبان غير المتزوجين في أول الأمر ، ولكن نسبة المتزوجين زادت بعد مجيء الاسبانيين . وكانوا يعيشون في بحبوحة من العيش ، خاصة وأن تكاليف المعيشة في المغرب كانت أقل بكثير منها في أوروبا . أما من حيث توزيع الجنسيات فنجد أن عدد البريطانيين كان غالبا في طنجة ، وعدد الفرنسيين غالبا في الدار البيضاء ، أما الاسبانيون فكانوا يتركزون في كل من تطوان والعرائش .

وأخذ الأوربيون يخرجون عن حدود المدن ، ويوسعون ميدان نشاطهم وعملياتهم ، مؤيدين في ذلك بقوة المعاهدات ، وبحمية الامتيازات ، ورعاية القنصليات لهم . فنجد أن الاسبانيين يعملون في الفلاحة ، وخاصة زراعة الخضر ، وفي الأراضي القريبة من المدن . أما التجار من الانجليز والفرنسيين فانهم كانوا يستخدمون التسليف على المحصول وسيلة من وسائل الاثراء ،

خاصة وأن هذه العلية المضمونه كانت تعطيمهم ربحا من ٤٠٪ إلى ٥٠٪ في مدة المحصول ، التي لا تزيد عن ستة أشهر. ثم قاموا بعد ذلك بتربية الحيوانات واستخدموا بعض المغاربة للعناية بها ، وبدؤا بتربية الخنازير التي أخذوا في تصديرها للخارج ، وحين إحتجت السلطات المغربية على ذلك بدؤا في تربية الأغنام ، وكانت تضمن لهم الصوف ، علاوة على ربح يصل إلى ٨٠٪ في السنة . وقاموا بعد ذلك بشراء الأراضى الزراعية ، سواء بمفردهم ، أو باسماء بعض اليهود الذين يعملون معهم . واستغل الاسبانيون والبريطانيون هذه الأراضى في زراعة البسلة التي كانت تجمد لها سوقا رائجا في اسبانيا ، أما الفرنسيون فانهم قاموا بزراعة الطباق . ولقد إحتج المخزن على ذلك أكثر من مرة ، خاصة وأن الأجانب كانوا معفيين من دفع الضرائب ، وكانوا يحققون أرباحا طائلة من عملياتهم .

ولقد تزايدت الصادرات المغربية من ٨٩٥٠٠٠ فرنك في سنة ١٨٥٠ إلى ٢١٨٤٤٠٠ فرنك في سنة ١٨٦٢ ثم استمرت في الزيادة حتى وصلت إلى ٢٦ مليون فرنك في سنة ١٨٦٦ . أما الواردات فقد زادت من ٦٩٤٠٠٠ فرنك في السنة الأولى إلى أكثر من ٢٤ مليون فرنك في سنة ١٨٦٢ ووصلت إلى ٢٥ مليون فرنك في سنة ١٨٦٦ . ودل هذا على تغيرات إقتصادية واجتماعية كبيرة في المغرب ، وأصبح أساسا لوقوع تغيرات سياسية .

وكانت التجارة المغربية الخارجية في جملتها في أيدي الانجليز والفرنسيين . وأصبح لبريطانيا المكان الأول في تجارة المغرب ، وأصبح جزء كبير من هذه التجارة يمر بين البلدين دون وساطة جبل طارق . وأصبحت لندن ومانشستر وليفربول تهتم بهذا السوق الجديد والمتزايد إتساعا للمنسوجات القطنية ، في الوقت الذي حافظ فيه جبل طارق على تصدير الشاي للمغرب . أما بالنسبة لفرنسا فان التجارة مع المغرب كانت مركزة فيها في مرسيليا ، التي كانت تستقبل الصوف والجلود والحبوب ، وتصدر لها الانسجة والحرير والسكر .

وكانت القوة الاقتصادية الأوربية قوة متزايدة ، وإيجابية في نفس الوقت ، إذ أنها كانت تصل حتى الفلاح المغربي في داخل البلاد ، وتجبره على التعامل معها ، ولصالحها . فكان التجار يشترون الصوف في فصل الشتاء ، مما يسمح للفلاح بشراء المنتجات والمصنوعات الأوربية . كما أن بيع السكر والمنسوجات القطنية ، بشروط دفع معينة ، وتحسب فيها الأرباح ، تضمن الحصول على المحصول في مواسمه ، وبأقل سعر ممكن ، وبأكبر ربح يمكن تصوره . فكانت القوة المالية الأوربية تصل إلى الفلاح وتتم العمليات التجارية وتعمل على استغلاله . ولكن زيادة استهلاك المغاربة للسكر والشاي والمنسوجات الأوربية كان يدل على تطور حاجات هذا المجتمع ، وبشكل يطالب بزيادة الإشباع .

ولقد إعتد الأوربيون على بعض الأهالي المحميين ، وعلى بعض العملاء من اليهود لزيادة مصالحهم في المغرب . أما « الحماية » فإنها قد اتسعت إلى درجة كبيرة ، وباعتراف القناصل الأوربيون أنفسهم ، والذين اعترفوا في نفس الوقت بأنها شر وإن كانت لازمة لمصالحهم ، ومن الواجب تنظيمها . وأخذت القنصليات الأجنبية في إعطاء شهادات الحماية لمن يعمل مع الأجانب ودون أن يصبح للحكومة المغربية أى إشراف على تلك العملية . وكان عدد من هؤلاء الأهالي المتمتعين بالحماية يعطونها بدورهم لغيرهم ، وبشكل يؤثر على حسن الإدارة في البلاد ، خاصة إذا ما وصلت هذه الحماية إلى بعض رعاة الأغنام أو المزارعين الذين يخدمون ، من يخدم الأجنبي . وحاول المخزن أن يتخلص من إدعاءات التجار الأجانب الذين يسافرون في داخل البلاد من أن الأهالي قد إعتدوا عليهم ونهبوا أموالهم ، وذلك عن طريق الأشخاص الخاضعين للحماية ، والذين يعملون لحسابهم في الداخل ، وتحديد المبالغ التي يستخدمونها عن طريق شهادة رسمية تثبت قيمة ما يحمله كل منهم قبل سفره للداخل . ولكن هذه العملية شجعت على دخول عدد كبير من الأهالي في خدمة الأجانب ، وتمتعهم بهذه الحماية ، أما الشهادات فكان من

للسهل الحصول عليها ، واثبات مبالغ طائلة بها ، والرجوع بعد ذلك ومطالبة المخزن بتعويض عما يدعون وقوعه لهم من سرقة وسلب ، ودون أن يتمكن المخزن من التصرف .

حقيقة أن المخزن كان يحرم على الموظفين مثل هذه الحماية ، كما أن معاهدة سنة ١٨٦٣ حددت عدد من يحصل عليها بائنين ، ولكن في كل مدينة يدعى أن له نشاط تجارى فيها ، فما كان من التجار الأجانب إلا أن استغلوا بنود هذه المعاهدة ، لمنح الحماية لبائنين ، ولكن في أكبر عدد ممكن من المدن المغربية . وكانت امتيازات الحماية تغرى المغاربة على طلبها أو شرائها ، كما أنها كانت وسيلة تستخدم لزيادة النفوذ الأوربي في البلاد . وأصبحت بعض الدول الذى ليس لها مصالح كبيرة في المغرب ، مثل إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية ، لها رعايا « حماية » في البلاد . كما أن فترات التنافس على زيادة النفوذ بين الدول الأوروبية ، مثل التنافس الانجليزى - الأسباني ، بعد الحرب الأسبانية ، جعلت القناصل يتنافسون في زيادة عدد الرعايا الخاضعين لحمايتهم . ولقد إشتكى القنصل العام البريطانى في طنجة من نشاط زميله الأسباني في هذه العملية ، وفي الوقت الذى كان هو نفسه فيه يقوم بنفس النشاط ، وكان يخشى من زيادة عدد من يحصلون على الحماية الفرنسية . وكان بعض القناصل الأوربيين يستخدمون هذه العملية للآراء شخصيا ، علاوة على زيادة مصالح و نفوذ بلادهم ، خاصة وأنها خضعت لنوع من الإتاوة للحصول عليها .

و كانت هذه الحماية تهدف في أغلب الأحيان التهرب من سلطة القانون ، وكانت تستخدم لإعلان ملكية قطعان من البهائم والأغنام ، تهربا من دفع الضرائب ، وفي نظير مبالغ معينة يدفعها صاحب القطيع « للحماية » . كما أن بعض القناصل كان يعطى شهادات الحماية بتاريخ سابق ، حتى يتمكن الوطنى من التهرب من الخضوع للقانون المغربي على جرائم ارتكبوها ، وكانوا يصدقون على

شهادات وهمية تساعد على التهرب مالياً ، أو تؤدي إلى مطالبة مثل هؤلاء الأفراد المحميين بالمخزن بمبالغ طائلة بدعوى فقدانها منهم ، وكانت القنصليات تؤيدهم في كل ذلك ضد الحكومة . حقيقة أن بعض القناصل كان أقل تحايلاً على القانون من غيره ، وكانوا في مجموعهم ينقدون هذا النظام ، ولكنهم لم يفعلوا أي شيء للقضاء على مساوئه ، واعتبروا أنه يساعد شكلاً وقانوناً على زيادة نفوذهم ورعاية مصالحهم في البلاد . وأدى ذلك إلى تقليل هيبة الحكومة المغربية ، وتقليل إيراداتها ، خاصة وأن الأثرياء كانوا من بين من يبحث عن الحماية الأجنبية . وزادت الدعاوى والمطالب ضد المخزن وفي وقت ضائقة مالية واضحة . فعجز المخزن عن القيام بمشروعات الإصلاح . وأثرت هذه العملية على استتباب الأمن ، مادام القانون لا يصل إلى المتمتع بالحماية ، ومادامت هذه الحماية تستخدم في التنافس والوقية حتى بين القبائل ، نتيجة لارتباط مصالح بعض التجار الأجانب بها لشراء الصوف أو الجلود ، أو لبيع السكر والشاي وبعد أن كان المغاربة يعززون بشخصيتهم ، ويحتقرون الأجانب والمسيحيين ، بدؤوا في الشعور بالخوف من كل ما هو أجنبي ، وفي الشعور بالتضاؤل أمامه ، مادام يفرض نفسه على البلاد ، وعلى حكام البلاد .

وساعدت هذه الحماية ، مع زيادتها لمصالح الأجانب ، على نمو طبقة وسطى أثرت بسرعة ، وجمت نفسها بالقانون والمعاهدات ، وأخذت ثروتها في التزايد ، مستفيدة من فترات الرواج الاقتصادي ، مثل استفادتها من فترات الأزمات ، وفرضت نفسها على كل من القوى الحاكمة التي زاد وضوح ضعفها ، وعلى الشعب الكادح الذي احتاج إلى ما يلزمه منها ، أو خشي سلطتها ونفوذها .

واعتمد الأوربيون ، علاوة على العناصر المتمتعة بالحماية ، على عدد من العملاء اليهود ، لزيادة مصالحهم ونفوذهم في المغرب .

وكان الدور الذي لعبه اليهود كوسطاء في التجارة معروف ، وأدى إلى
اثراء عدد كبير منهم ، وخاصة بعد عملهم مع التجار الأجانب ، وحصول عدد
منهم على الحماية الأجنبية . وزاد اتصال اليهود بالأجانب ، وعمل عدد منهم
كممثلين قنصليين للنمسا والبرتغال والولايات المتحدة ، أما قنصليات فرنسا
وإيطاليا وإسبانيا وبريطانيا فكانت تفضل استخدامهم كمترجمين . ومع
زيادة الثروة في أيديهم مع تمتعهم بالحماية قاموا بمساوىء كثيرة في البلاد ،
زادت من حقد الشعب وعامة المسلمين عليهم ، خاصة وأنهم كانوا يستغلون
أموالهم بالربا في وقت الأزمات ، فادى ذلك إلى اعتداء بعض الأتالي عليهم .
وأخذ صوت اليهود يرتفع في المغرب ، وفي أوروبا ، وفي وقت أخذت فيه
حركة اليهودية العالمية في النمو ، وتحدث عن المصاعب وسوء المعاملة التي
يلقاها اليهود في المغرب والتجأ اليهود إلى الدول التي تحمي عددا منهم ، للقيام
بالضغط على حكومة المغرب ، كما أخذت احتجاجاتهم وشكاياتهم تصل إلى
منظمات يهودية قوية في أوروبا . وأخذ التحالف الاسرائيلي العالمي ، الذي
تكون في باريس سنة ١٨٦٠ يتصل بيهود المغرب ، بعد أن زار سالومون
روتشلد تطوان بسنتين ، وترك أحد الأطباء اليهود للعناية بيهود هذه المدينة .
وقام روتشلد بتشكيل لجنة في لندن لمعاونة اليهود المهاجرين من المغرب ،
وعهد برئاستها إلى منتيفيوري الذي كان متصاهراً مع أسرة روتشلد ،
وصديق حميم للملكة فيكتوريا . وأخذت الهيئات اليهودية تطالب القناصل
الأوربيين بالتدخل في المغرب ، وفي صالح اليهود . وأخذت كل من باريس
ولندن ونيويورك تهتم بمصير ومعاملة اليهود في كل مكان ، وخاصة بعد تشكيل
لجنة أعضاء مجلس النواب البريطاني لليهود في إنجلترا ، ومجلس مندوبي الاسرائيليين
الأمريكيين في نيويورك . وجاء ازدياد أهمية الحركة اليهودية العالمية ،
عاملاً جديداً يساعد على ازدياد خطرهم ، علاوة على صلاتهم بالقنصليات
ونشاطهم المالي ، واعطى ذلك سلاحاً قوياً للدول الأوربية التي تدخلت
باسمهم ولحمايتهم في المغرب ، مستترة وراء العوامل الانسانية .

وجاءت حادثة حكم فيها بالاعدام على يهوديين مغربيين اشتركوا في قتل أحد الموظفين الاسبانيين الذين يعملون في المواني المغربية ذريعة لتدخل الحركات اليهودية العالمية ضد المخزن وضد معاملة اليهود في المغرب. حقيقة أن كل من القنصل البريطاني والقنصل الاسباني قد ساءدا على تضخيم الحادثة من جانبه واصالح بلاده ، خاصة وأن الاول كان يحاول كسب صداقة اليهود المغاربة بدلا من تركهم يتقربون إلى فرنسا، وكان الثاني يحاول المحافظة على كرامة اسبانيا في المغرب إلى أبعد حد ، ولكن هذه الحادثة مع مضاعفاتها كانت من اسباب ازدياد النفوذ الأوربي في المغرب ، وعن طريق اليهود .

وزادت دعاية اليهود وصرخاتهم للتدخل ، حتى أن موبز مونتيفيوري قد ذهب إلى المغرب رغم كبر سنه ، إذ كان قد بلغ الثمانين. وكان قد وقف خيانه وأمواله للدفاع عن « الجنس اليهودي » ، مدعيا بوجود مثل هذا الجنس . وكان قد زار كل من مصر وسوريا وفرنسا والروسيا ، مت دخلا من أجل اليهود وفي صالح اليهودية العالمية ، وباسم الانسانية المشردة ، ومستنداً إلى رؤوس الأموال وإلى قوة ضغطها السياسي والدبلوماسي وجاء إلى المغرب ورتبت له القنصلية البريطانية استقبالا هاما ، وقابلة السلطان مرتين ، وحصل منه على وعد بحسن معاملة اليهود ، وأصدر ظهيرا بذلك في فبراير سنة ١٨٦٤ . وعاد مونتيفيوري إلى أوروبا حيث نشر هذا المرسوم ، وطالب الدول الأوروبية باصدار الأمر إلى قناصلها لمراقبة تنفيذه . ولقد نظر المغاربة إلى اللجان التي شكلها اليهود في احيائهم على أنها تعنى الاستقلال عن البلاد ، وتذكروا أيام أن وقف اليهود مع الدول الأجنبية وهي تعتدي على المغرب . أما اليهود فقد نظروا إلى هذا المرسوم على أنه يضعهم تحت الحماية الأوروبية ، وفي وضع يمتاز على وضع الوطنيين المسلمين . وبدأت الحوادث ، وكان أول من اشتكى منها هم القناصل الأوربيين . واضطر السلطان إلى أن يشرح أن المعاملة الحسنه هي مضمونة للرعايا المخلصين والذين يعملون في حدود القانون ، كما تدخل مونتيفيوري لكي يوصي

اليهود بالاخلاق إلى السكون وإعلان طاعتهم وولائهم لحكومة البلاد ،
والمهم أن هذا الجو قد ساعد على نزوح عدد من يهود المغرب من المدن
الداخلية إلى المواني وبشكل جعل اليهود في هذه المواني ينقسمون إلى قسمين
الأول مدعم البنيان اقتصاديا ومعنويا بعمله وثقافته وصلاته مع الجانب ،
والثاني فقير ويحتفظ بشخصية تقليدية . ولقد عملت مدارس التحالف
الاسرائيلي العالمي على فتح بعض المدارس لها في هذه المواني ، وتقديم المعونة
للفقراء ، ولكن شعورا طبقيًا كان يفصل بين الأغنياء والفقراء ، والمتحضرين
والمتخلفين . ونشأت المشكلات بين الفريقين في موجدور وأسفى ، وكان
القناصل الاوربيون يفيدون من كل ذلك ويحاولون زيادة نفوذ بلادهم
ومصالحها عن طريقه .

ولقد تمكن عدد من يهود المغرب الاثرياء من الحصول على الجنسية
البريطانية وأرسلوا أبناءهم للتعليم في إنجلترا ، وكانوا يعودون إلى بلادهم
لتسمية أبنائهم باسماء انجليزية ، ولكي يعيشوا كإنجليز . وكم من يهودى
مغربى سافر إلى جبل طارق واستغل مولد أبنائه على هذه الصخرة لكي
يطالب نفسه بالجنسية البريطانية ، استنادا إلى حق مولد ولده . وكم من
يهودى مغربى معدم تمكن من الوصول إلى الجزائر وحصل على جواز سفر
من السلطات الفرنسية في وهران قبل عودته ، وبشكل سمح له بالاستقلال
عن قوانين وإدارات المغرب ، وفي بلاده . وكان عدد كبير من اليهود يرجع
إلى المغرب ويعيش معيشة جديدة أوربية ، ويحتفظ بصلات مع السلطات
الاوربية ويستغل ذلك في تدعيم مركزه المالى وزيادة استغلاله . وأخذ تركيز
اليهود يتضح في طنجة والدار البيضاء وموجدور ، وخاصة بين المتجنسين
بالجسيات الاوربية ، أو المتمتعين بحماية هذه الدول . فازداد النفوذ البريطانى
قوة في طنجة في الوقت الذى تما فيه النفوذ الفرنسى في الدار البيضاء .
وكانت الدول الاوربية تساعد على انتشار حركة التجنس ، خاصة وأن
نفوذ الجمعيات اليهودية كان يزداد في كل يوم وفي كل مكان ، كما أن حركة

التجسس كانت تساعد على زيادة النفوذ الاوربي في المغرب ، ولقد كان أول بنك أنشئ في طنجة هو بنك يهودي ، وأخذ يؤثر تأثيرا واضحا في اقتصاديات البلاد .

فزادت صعوبات المخزن وأجبرته على الانعزال والانطواء على نفسه، وأصبح يخضع للتأثرات الاقتصادية والسياسية والمعنوية التي تأتيه من الخارج وتؤثر على بنائه وتعمل على القضاء على التوازن القديم الموجود بين عناصر بنائه المتناقضة المتآلفة المتكاملة ، مادامت تدفع بعضها إلى التقدم وغيرها إلى التأخر ، والواحدة إلى النمو، والثانية إلى الإنكماش أو الاضمحلال . وتزايدت المتناقضات الموجودة في المجتمع المغربي وضوحا ، وكان ذلك يدل على ضرورة تغيير القوى الموجودة ، ومحاولة إيجاد علاقة جديدة فيما بينها .

الفصل السابع عشر

محاولات الإصلاح

إنقسم المغاربة ورجال المخزن على أنفسهم إلى قسمين أمام ضغط الأحداث الداخلية والخارجية ، قسم يرى ضرورة البدء في تنفيذ سياسة إصلاحية ، وقسم يرى أن اتخاذ الوسائل الحديثة في الحكم هي التي ستجسر البلاد إلى الهاوية وتضعها في موقف لا تحسد عليه أمام القوى الأجنبية . وكان الاتجاه الأول يرى إمكانية تطور وسائل الحكومة دون أن يعارض ذلك في جوهر الحكم نفسه ، أما الاتجاه الثاني فكان رجوعيا ويحاول الاحتفاظ بكل الوسائل التي تمنع المغرب من التجارب مع غيره من البلاد . وكان هذان الاتجاهان يظهران في الرجال المحيطين بالسلطان دون أن يؤدي ذلك إلى تكوين احزاب سياسية بالمعنى المفهوم . ولكن وصول المولى محمد إلى الحكم سنة ١٨٥٩ كان يبشر بإمكانية البدء بالإصلاحات ، خاصة وأنه قد عرف عنه سعة الأفق والرغبة في التفاهم مع الأجانب حتى في الوقت الذي كان فيه خليفة لوالده على مراکش . وكان المولى محمد واسع الإطلاع ويحب العلوم والفلك ، ويعرف بعض اللغات الأجنبية . ولقد تبورت آرائه في شكل برنامج سياسي واضح بعدد حرب اسبانيا ضد المغرب ووضح أنه يرغب في تطبيق سياسة مستنيرة في حكم البلاد وتؤدي إلى تجديد نشاطها وتدعيم علاقتها بالخارج ، وشهد له الفناصل بهذا الاتجاه .

(١) المحاولات الأولى : -

واقف بدأ المولى محمد حكمه بإصلاحات إقتصادية كانت جزءاً من برنامج شامل لإصلاح الأوضاع في المغرب ، ففكر في شق الطرق وإنشاء السكك

الحديدية وسكف أحد المهندسين الانجليز بتقدير النفقات اللازمة للمشروع ، وحاول أن يسهل المواصلات بين الدار البيضاء والجديدة بإنشاء قنطرة على نهر أم الربيع وفكر في تحسين الموانئ المغربية وخاصة آسفي التي كانت تعتبر ميناء مراكش البحري ، ودرس مشروعاً لإنشاء إحدى السقالات فيه وعهد ببنائها إلى إحدى الشركات الانجليزية ، وعلى أساس تحصيل هذه الشركة لضريبة إضافية في الميناء تساعد على المساهمة في نفقات الإنشاء .

وكانت هذه العمليات تعتبر سابقة هامة وتبشر بالبداية في مشروعات اصلاحية متعددة ، تهدف تحسين الموانئ والمواصلات وإنشاء المخازن للفحم اللازم لتزويد السفن .

ويعتبر مشروع إنشاء منارة بخريجة عند رأس سبارتل من أهم المشروعات التي حظيت باهتمام المولى محمد ، وكانت الدول الأوروبية تفكر منذ وقت طويل في إنشاء فانار في هذا الموقع حتى تتفادى حوادث السفن التي كانت تقع في كل عام ، ولكن المفاوضات بين هذه الدول وبين المغرب لم تؤدي إلى نتيجة إلى أن بدأت من جديد في سنة ١٨٦٠ وانتهت بموافقة المغرب على إنشاء هذا الفانار ومساهمته في النفقات . فوافق على منح الأرض وتكبد نفقات البناء على أن تقسم نفقات الصيانة على الدول التي تستفيد منها به والتي لها ممثلين في المغرب . وبدأت عمليات الإنشاء بإشراف أحد المهندسين الفرنسيين وانتهى بناء المنارة في سنة ١٨٦١ . ورغم صعوبات العثور على آلة الإضاءة فان هذا الفانار قد بدأ في العمل في السنة التالية ووضعت اتفاقية دولية لتنظيم ادارته .

واهتم المولى محمد بالقطاعات الزراعية والصناعية في المغرب والتفت بشكل خاص إلى القطن وقصب السكر ، فاهتم بزراعة هذين المحصولين التي نجحت وخاصة في إقليم الجوز ، وبشكل ساعد على التصنيع ، سواء لحاج القطن أو لصناعة السكر . واشترى المولى محمد من إنجلترا في سنة ١٨٦١ الآلات اللازمة

واستقدم أحد المهندسين الانجليز لتركيبها والاشراف على عملها في مراکش.
وعمل المولى محمد على تشجيع هذه المشروعات بتوزيع التقاوى على الفلاح
وبشراء عدد من المحارث الحديدية من بلجيكا وبيع السكر بسعر معقول.
وفكر السلطان في إنشاء مصنع لصناعة الورق في موجدور ، كما أنشأ
وابوراً للطحين في طنجة يخدم بقوة البخار . كما بدأ في دراسة الصناعات
الأوربية عن طريق البعثات والمندوبين وأنشأ مطبعة لأول مرة في مدينة
فاس . وفكر المولى محمد كذلك في إنشاء مصرف مغربي خاضع للحكومة
حتى يقلل من نشاط المرابين ويشرف على اصدار النقد والعملية ويتمكن من
طريقة من التخلص من الدين الاسباني . والتفت المولى محمد إلى الجيش المغربي
وحاول إنشاء قوة من المشاة على الطراز الأوربي ، وفرض من أجل ذلك
ضريبة خاصة على الأسواق وارسل بعثة لشراء الأسلحة والذخائر من أوروبا.
وعمل على تحصين السواحل واستخدم آلات جديدة لمصنع الذخائر والخرطوش
في مراکش . وكان السلطان يفكر في مد الاصلاحات إلى أبعد من ذلك
وفيما يخص الطرق المواصلات والمجاري واستغلال المناجم والثروة الزراعية.

واعتمد المولى محمد في هذه المشروعات على عدد من الفنيين الأجانب
سواء أكانوا من الاسبانيين أو الانجليز أو الفرنسيين ، واستخدم عدداً من
الأسرى الفرنسيين الذين كانوا في ايدي الأمير عبد القادر وتمكنوا من الوصول
إلى المغرب . ولقد أعلن عدد من هؤلاء الأجانب اسلامهم واشتبه بعضهم
في المغرب ووضع خبرته ، وإن كانت محدودة ، تحت تصرف البلاد . واشتهر
الأجانب كفنيين في المغرب وخاصة في سلاح المدفعية الذي وصل عدد
الاسبانيين وحدهم فيه إلى ٢٤٠ إسباني .

وإلى جانب هذه الاصلاحات الاقتصادية والعسكرية عمل المولى محمد على
اصلاح الادارة وحاول أن يقضى على أكبر اسباب الفساد فيها وهو الخصاص
يتسلم بعض الموظفين « لحلاوة » معينه ، سواء أكانت لعدم كفاية رواتبهم

لهم أو لانهم كانوا لا يتقاضون راتبا ثابتا ، فقرر المولى محمد دفع رواتب ثابتة للامناء وخاصة من يعمل منهم في المواني ووضع نظاما لاعادة تنظيم تحصيل الرسوم الجمركية نفذ في سنة ١٨٦٢ ومنع هذا النظام الموظفين من القيام بأي نشاط تجارى واعطى لهم في نفس الوقت رواتب ثابتة وكافية ، ووضعوا تحت اشراف مفتش عام للنظر في حسن سير إداراتهم . ولاشك أن هذه البادرة كانت المحاولة الأولى للقضاء على أى فساد داخل الإدارة .

ولكن المولى محمد قابل عقبات جديدة واجهته على الطريق رغم رغبته في السير في سياسة الإصلاح : فقد كان هناك مجموعة من المحيطين به يرهبون كل جديد ، كما أن القواد الذين لا يتقاضون أى رواتب لم يكونوا مستعدين للاشراف على العمليات الزراعية الجديدة وعمليات تربية المواشى ، خاصة وأنهم لا يتقاضون عنها أى ضريبة . وكان الأهالي لا يزالون يخافون من كل مشروع قد يتحملون ثقلاته دون أن يعرفوا أنه سيعود عليهم وعلى البلاد بالخير فيما بعد . وجاء سوء المحصول في سنة ١٨٦٣ لكى يظهر أمام الناس أن المخزن يسير على سياسة التصدير ويعطى خبير البلاد للأجانب رغم افلاس هذا المنطق من الناحية الاقتصادية . ولم يجد المولى محمد عند الممثلين الأجانب قوة التأيد اللازمة له للسير في هذه الإصلاحات كما فشل في الحصول على تفهمهم لضرورات الموقف . وكان المثلون الأجانب لا يفكرون الا في التنافس فيما بينهم ورفع الأصوات عالية بدعوى الدفاع عن مصالح رعاياهم ، وإن كانت هذه المصالح قريية وتعارض مع المصلحة العامة البعيدة . فوجد أن قنصل إسبانيا يعارض في عملية تحسين ميناء آسفى ولا يهتم الا بالحقوق والامتيازات التى يدافع عنها لبلده ولرعاياه : وكان القناصل يؤيدون الأجانب الخاضعين لسلطتهم القنصلية على طول الخط ورغم تعارض ذلك مع المصلحة العامة . وعلينا أن نذكر بعد ذلك الفشل الذى وجده المولى محمد في كثير من المشروعات التى حاول القيام بها ، فوجد أن مصنع السكر يتوقف عن العمل رغم تكاليف إنشائه الباهظة ، أما القنطرة الحديدية التى اشتراها من انجلترا لكى يضعها على ام الريع فكانت قصيرة ولا تصل بين

حافى النهر ، وتوقف العمل فى تحسين ميناء آسفى وموجادور ، ولم يبق للمولى محمد من كل ذلك إلا خيبة الأمل بعد كل الأموال التى أنفقها . والحقيقة هى أن هذه المشروعات كانت قد درست بسرعة وبدون تعمق واحاط بها عدد من الأوربيين هدفوا الربح السريع من عملية واحدة ودون أن يؤدوها على الوجه الاكمل . ووجد المولى محمد أنه يصعب عليه الاستمرار فى هذه السياسة مادامت الدول الأوربية تقيد أيديه فى مسائل الرسوم الجمركية وفى كل ما يختص بالأجانب أو يتصل بهم ، وقابل احتجاجات مريرة من القناصل حينما أقر بوقف تصدير القطن اللازم للمحاج والمغازل والمناسج التى قام بإنشائها ، واضطر طبقا للاتفاقات الدولية أن يسمح بتصدير قطن بلاده ، ويترك المصانع معطلة ، لكى يعود المغاربة ويشتروا الانسجة القطنية من الخارج . وزادت الصعوبات أمامه فى كل يوم فى الوقت الذى زادت فيه المصروفات دون اعطاء نتيجة ايجابية ، مما أدى إلى تفكير السلطان فى وقف هذه السياسة حتى وإن كانت اصلاحية .

وبدأ المولى محمد فى سنة ١٨٦٤ باصدار قرارات بحرمان التجار الأجانب من السفر فى داخل البلاد ، ومنع تصدير الصوف والحبوب ، ووضع بعض العقبات أمام عمل الأوربيين فى الزراعة ، وعمل على تحديد عدد الحاصلين على الحماية ، وطلب من الأجانب اعلان عدد رؤوس بهائمهم ، وأصدر الأمر بمصادرة أموال كل موظف مغربى يتعامل مع الأجانب . والواقع أن السلطان قد اضطر إلى التراجع فى معظم هذه القرارات ، ولكن ظهر جليا أنه غير مستعد لتمهيد الطرق أمام الأجانب الذين يصرون على مصالحهم وامتيازاتهم ويرفضون تحمل أى نصيب من التضحيات ولا يخلصون كثيرا فى اتجاههم صوب البلاد التى يقيمون منها ويعيشون فيها . حقيقة أن كل من القنصل العام البريطانى والقنصل العام الفرنسى كان يشجع السلطات على الاستمرار فى السير فى سياسته الإصلاحية ، واسكن المولى محمد لم يكن مسيطرا على

القوى الداخلية وقادراً على الوقوف في وجه القوى الخارجية ، وبشكل يسمح له بالاستمرار في سياسة معينة . وقابل معارضة داخلية وخارجية حين بدأ في فرض العشور وحاول ادخال الاصلاح في نظام العملة المغربية . وكانت معارضة قوية ، وكانت كافية في نفس الوقت لكي توقف سياسة الاصلاح ، كما حدث في سنة ١٨٦٩ .

وجاءت الازمة الاقتصادية منذ سنة ١٨٦٧ إلى سنة ١٨٦٩ لكي تجبر المخزن على وقف المشروعات الاصلاحية نتيجة لتأثيرها في الاوضاع الاقتصادية في البلاد . وبدأت هذه الازمة بسوء المحاصيل واستمرت مع غارات الجراد على بقايا المزروعات فاخفت الحبوب من الاسواق وأخذت الاسعار في الارتفاع وبطريقة مستمرة . كما ساءت المحاصيل في العام التالي وساعد ذلك على استمرار ارتفاع الاثمان واختفاء المواد الغذائية . ثم ظهرت السكوايرا في أوائل عام ١٨٦٨ في شمال المغرب وانتشرت منه بسرعة فأهلكت كثيراً من الاهالي . وامتلات المدن باهل البادية الغربيين الذين جاءوا يبحثون عن عمل أو قوت أو يسألون في الشوارع والازقة . وزاد هزال البهائم والمواشي ونفق كثير منها في معظم المناطق المغربية . واستمرت هذه الازمة مستحكة ما يقرب من ثلاث سنوات وأثرت على المغرب تأثراً واضحاً .

وزاد من حدة الازمة المغربية حدوث أزمة عكسية في أوروبا التي انخفضت فيها أسعار الصوف انخفاضاً واضحاً ، وأثر ذلك على صادرات المغرب ومنعه من التمكن من استيراد ما يلزمه من مواد غذائية . وجاء انخفاض أسعار المنسوجات في أوروبا لكي يزيد توغل هذه السلع الاوربية في المغرب ويؤثر على أصحاب الحرف وأصحاب الانوال اليدوية .

ولقد ساعدت هذه الازمة على حدوث تغييرات اجتماعية عميقة في البلاد وظهر ذلك في العمران وطرق التجارة والاضاع الطبقيّة ونمو رأس المال في المدن : مع زيادة الهجرة من البادية إلى المدن زادت أهمية المواني وعلاقاتها

البحرية مع الخارج في الوقت الذي قلت فيه أهمية طرق القوافل والتجارة الداخلية نتيجة لموت عدد كبير من حيوانات النقل . وفي الوقت الذي أفلس فيه كثير من صغار التجار نتيجة لهذه الازمة تمكن فيه كبار التجار من الربح بدرجة واضحة ، وبنفس النسبة التي فقد بها صغار التجار رؤوس أموالهم . ولقد أفاد من هذه الازمة عدد من التجار الاوربيين الذين عرفوا كيف يستغلون الظروف . أما بالنسبة للمخزن فإنه قد وجد نفسه وقد قلت مداخل الجمارك ثم اضطرت الظروف إلى اصدار ظهير بمنع تصدير الحبوب ، ثم اردف ذلك بمرسوم آخر لمنع تصدير البقول : ومع قلة تصدير الجلود والصوف وضعت الحكومة قيوداً على توغل التجار الاجانب في داخلية البلاد . وانخفضت قيمة التجارة المغربية الخارجية من ٥٢ مليون فرنك في سنة ١٨٦٦ إلى ٣٥ مليون فرنك بعد سنتين .

ومع انخفاض كميات التصدير من المغرب اضطرت في نفس الوقت ، ونتيجة للازمة ، إلى ان يستورد كميات اكبر من المواد الغذائية ، وخصوصاً القمح والدقيق والأرز ، وبشكل زاد من عدم توازن ميزانيته وميزانه التجاري . وتركت هذه الازمة البلاد في اوضاع سيئة والمخزن مجرداً من كل الامكانيات . واضطر المخزن مع هذه الازمة إلى أن يوقف سياسة الاصلاحات خاصة وأن الموارد الاقتصادية كانت تعوزه .

وعلى أن نلاحظ بشكل عام في هذه الفترة موقف الدول الأوروبية التي كانت تحاول بشكل عام أن تحتفظ بالوضع القائم في المغرب كما هو ، وإن كانت دوافع كل دولة أوروبية تختلف عن دوافع الدول الأخرى .

أما بالنسبة لإسبانيا فإنها كانت قد حصلت على مركز ممتاز في المغرب بعد حرب سنة ١٨٦٠ وساعد ذلك على زيادة عدد الرعايا الإسبانيين في المغرب ، وعلى نشوء ونمو حركة التوسع الإسباني في افريقية في الرأي العام الإسباني . وكانت إسبانيا تعارض سياسة الاصلاح في المغرب وتقوم بالضغط على

حكومته وتحاول التدخل في سياسته الداخلية. ولكن سياسة إسبانيا إصطدمت في هذه الفترة في المغرب بكل من فرنسا وإنجلترا وخاصة بعد رؤية هذين الدولتين ازدياد النفوذ الإسباني في المغرب وخوفها من اتساع نطاقه. ولما كانت سياسة نابليون الثالث قد اهتمت بالقارة الأوروبية نفسها فانها قد حاولت الاحتفاظ بالأوضاع القائمة في المغرب كما هي ، و اقتربت بذلك من الاتجاه البريطاني. كما عملت السياسة البريطانية في نفس الوقت على الاستمرار في اسداء النصيح للسلطان بالاستمرار في الإصلاحات وحاولت أن تحتفظ بصلات الود وحسن الجوار بينه وبين الفرنسيين في الجزائر وخاصة حينما نشبت ثورة أولاد سيدي الشيخ .

ولكن الأحداث تتالت بسرعة بعد نشوب ثورة سنة ١٨٦٨ في إسبانيا ثم وقوع الحرب السبعينية بين فرنسا وبروسيا . ولقد أدت هذه الحوادث إلى الاسراع في تقليل أهمية كل من إسبانيا وفرنسا في المغرب ، وبشكل واضح، وظهر وكأن إنجلترا ستصبح بدون منافس خطير في هذا الاقليم الهام من أقاليم شمال افريقية . ولقد زاد النفوذ البريطاني بشكل واضح في الفترة الواقعة بين ١٨٧١، ١٨٧٨ ، وهي الفترة التي تحسنت فيها الأحوال الاقتصادية في المغرب ، وساعد تحسنها بالتالي على تحسن العلاقات السياسية . وحاول القنصل العام البريطاني أن يدفع السلطان إلى الاستمرار في سياسة الإصلاح خاصة وأن إسبانيا وفرنسا لم يكونا في وضع يسمح لهما بمعارضته. ولقد شرح للسلطان في سنة ١٨٧٣ ضرورة الاستمرار في الإصلاح الإداري وطلب منه المولى محمد أن يقدم له مشروعا بذلك ومذكرة لطريقة تمويله : وكان من المستبعد أن يقوم المولى محمد بالمشروعات الإصلاحية من جديد ، وبعد الفشل الذي كان قد قابله . وعلى أي حال فلقد بدأ المخزن في التفكير في هذه الإصلاحات. وحينما توفي المولى محمد بعد أشهر قليلة وتولى العرش بعده المولى الحسن ظهرت امكانية السير على سياسة إصلاحية .

(٢) سياسة الإصلاح ونتائجها :

حينما تولى المولى الحسن السلطنة ظهر أن المغرب سيسير على سياسة الإصلاح ، رغم أن الموقف بدأ فى أول الأمر مهددا نتيجة لمعارضة إخوته له ومنافستهم إياه على العرش. وكان الحسن معروفا بحزمه وعزمه، وتمرن على الحكم فى عهد والده ، كما تمرن على الحياة العسكرية . وكانت الصلات بينه وبين ممثل بريطانيا فى طنجة ودية ، وسيؤثر هذا العامل على الاتجاه الذى اتخذه السلطان، والاتجاه الذى اتخذته بريطانيا تجاه المغرب فى عهده. وكانت بريطانيا تخشى من أن يزيد نفوذ فرنسا أو إسبانيا فى المغرب ، سواء من الشرق أو من الشمال ، فعملت على المحافظة على الوضع القائم وعلى تأييد السلطان فى بلاده ومساعدته على إنشاء سلطة مركزية مباشرة تسمح له بالسيطرة على رعاياه وتساعدته على وقف توغل السلطة الأجنبية فى بلاده وفى الوقت الذى تزيد فيه العلاقات الاقتصادية والصلات الحضارية والثقافية مع العالم الغربى . وبدأ المولى الحسن سياسته الإصلاحية بحذر ، وحاول فى نفس الوقت منع تكتل مصالح الدول الأجنبية ضده حتى لا يعوقه مثل هذا التكتل عن الاستمرار فى سياسة الإصلاح. وإذا كان ممثل بريطانيا فى المغرب قد حاول أن يدفع السلطان إلى السير فى سياسة الإصلاح ، إلا أن المولى الحسن لم ينفذ من هذه السياسة إلا ما يتفق مع مصلحة بلاده ، ورفض كل مشروع يؤدى إلى زيادة النفوذ الأجنبى فى بلاده. وكانت المصالح الاقتصادية لبريطانيا فى المغرب تفوق على مصالح الدول الأخرى ، هذا علاوة على المصالح الاستراتيجية الناتجة عن قرب المغرب من قاعدة جبل طارق وإشرافه على الملاحة فى المضائق . وكان تفكك المغرب يهدد بمحصول دول أجنبية على نفوذ أو سيطرة اقتصادية أو استراتيجية فيه تعمل على تهديد المصالح البريطانية فى هذه المنطقة الهامة من العالم . وساعد القنصل العام البريطانى فى طنجة على القيام بهذا الدور المشجع للمولى الحسن طول إقامته فى المغرب وتمثيله لكل من الدانمارك والأراضي الواطئة والنمسا علاوة على تمثيله لبريطانيا العظمى ،

فكان له اربع أصوات عند اجتماع هيئة الممثلين الدبلوماسيين الأجانب في المغرب، كما كان كل من ممثلي بلجيكا والبرتغال، وهما صهرية يؤيدانه نتيجة لعلاقاتهم الاسروية. وعلاوة على ذلك فقد كانت لهذا القنصل البريطاني علاقات وثيقة بعدد من رجال الحاشية، وبشكل يسمح له بالاتصال بالقصر بسهولة، ويسمح له بمعرفة ما يمر فيه باستمرار.

وساعد على تحسن العوامل الاقتصادية وفرة الامطار وكثرة المحاصيل وبشكل واضح منذ بداية عهد المولى الحسن، فزاد إنتاج الحبوب وازدادت خضرة التلال والمرتفعات، مما ساعد على وفرة الإنتاج الحيواني، فأدى ذلك إلى زيادة التصدير من ناحية، وإلى انخفاض الأسعار، وبالتالي إلى الازدهار، من ناحية أخرى. وشجع المخزن حركة التصدير، وزادت الضرائب والرسوم الجمركية الداخلة إلى خزائنه. ولقد اصطحب هذا الرخاء المغربي ارتفاع أسعار الحبوب والجلود في أوروبا نفسها، مما شجع التجار الأوروبيين على طلب المنتجات المغربية من حبوب وجلود وأصواف.

وبدأ المولى الحسن سياسته باظهار استعدادة للاستماع إلى نصائح الممثلين الدبلوماسيين الأوروبيين، والقضاء على المشكلات الموجودة بين بلادهم وبين المغرب، وألف لجنة لدراسة هذه المشكلات والفصل فيها وروح متحررة. وقدم القنصل البريطاني المولى الحسن في شهر ابريل سنة ١٨٧٥ برنامجا لادخال بعض الاصلاحات اللازمة لازدهار التجارة والنقل ويشتمل على تحسين الخدمة في الموانى واقامة احدى المنارات في مزاغان وسقالة بحرية في طنجة وحاجز للمواج في كل من آسفى والدار البيضاء، علاوة على إنشاء المخازن في الموانى ورفع الحظر على المواد الباقية بالنسبة للتصدير وتوصيل طنجة بجبل طارق باسلاك برقية. كما تحدث معه في الاصلاحات الإدارية وفي ضرورة دفع مرتبات للقواد. ولقد وافق المولى الحسن على معظم هذه المسائل، وتعهد القنصل البريطاني من ناحيته

باقناع زملاءه الاوربيين بالموافقة على البرنامج وتألفت لذلك لجنة تهدف بحث الوسائل والامكانيات المادية اللازمة للتنفيذ . ولكن مجهودات القنصل البريطاني فشلت مع زملائه ، خاصة وأن إسبانيا كانت قد عارضت مشروع إنشاء خط مواصلات برقية بين وهران وطنجة ، فرفضت مشروع وصل طنجة بجبل طارق . كما أن القناصل لم يتفقوا على طريقة بناء السقالة البحرية وحواجز الأمواج . ورغم ذلك فقد واصل المولى الحسن مشروعاته وأنشأ رصيفاً في ميناء طنجة لمساعدة اللجنة الصحية الدولية ، وواصل عنايته بوابور طحن الغلال البخارى في طنجة وبمصانع النسيج ومصانع السكر والخرطوش في مراکش ، كما فسر في إنشاء مصنع للزجاج في طنجة ودار لصناعة الأسلحة وأخرى لصك العملة في فاس ، واستقدم لها الآلات من أوروبا . ولقد عمل على إنشاء قنطرة على ام الربيع وشجع حركة التصدير وأمر بتوسيع مباني المخازن في الموانى وبناء الدور اللازمة لسكنى الأجانب ولتخزين سلعهم . وكانت هذه الحركة تساعد في مجموعها على زيادة المداخيل في خزائن الدولة ، وتساعد بالتالى على الاستمرار في مشروعات الإصلاح .

ولقد قام المولى الحسن بهذه الإصلاحات دون أن يعتمد على دولة اوروبية معينة ، فعمل بذلك على المحافظة على التوازن بين نفوذ الدول الأوربية ومنع انفراد أى منها بالسيطرة على مشروع بشكل قد يؤدى إلى الانتقاص من سيادته أو تحكمها في قطاع هام بالنسبة للبلاد . وأرسل بعثاته الخاصة بشراء الآلات إلى كل من باريس ولندن وبروكسل وبرلين . وإذا كانت ايبج هى التى زودته بالأسلحة فان سيزيا هى التى كانت محط انظاره بالنسبة للسفن ، وتعامل مع منشستر لشراء الآلات اللازمة لمصنع الزجاج ، وتفاهم مع باريس فى عملية صك العملة . وكانت نفس الروح هى المسيطرة عليه بالنسبة لتعيين المهندسين وبالنسبة لارسال طلبة البعثات للتعلم فى الخارج .

وكان المولى الحسن يعرف أن إنشاء المصانع يساعد على تقليل الاستيراد

وأن الإصلاحات الإدارية لا يمكنها أن تقوم إلا بموظفين متعلمين ومدربين وأن الاستعانة بالخبرة الأجنبية يجب أن تكون مؤقتة . فعمل على تأهيل عدد من الشبان المغاربة استعداداً لقيامهم بهذا الواجب وخاصة في الميادين الفنية وبشكل يسمح لهم بتدريب غيرهم فيما بعد . فأنشأ مدرسة دار المخزن في فاس لتخريج بعض الإداريين ، وإن كانت صعوبة العثور على اساتذة قد حرمت هذا المشروع من النجاح . وأرسل عدداً من الشبان المغاربة للتعلم في الخارج وخاصة للتخصص في الفنون الهندسية ، وأرسل هؤلاء الطلبة إلى إنجلترا وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا . وكانت مجهودات المولى الحسن في الميدان الحربي والخاصة بإنشاء جيش حديث قوى تكمل هذا البرنامج الإصلاحى وتساعده على الاحتفاظ باستقلال بلاده في حالة زيادة الاطماع الأجنبية ضده ، كما تساعده على القضاء على أى حركة للمقاومة فى الداخل ، وتساعده على تنفيذ ما يرغب فيه ، وفى بلاده .

ولقد قام المولى الحسن بالنسبة للجيش بخطوات أربع هى : تغيير طريقة التجنيد ، وتعليم القوات فى أوروبا ، واستخدام بعض المدربين الأجانب ، وشراء الاسلحة الحديثة .

أما بالنسبة للنقطة الأولى فإن قبائل الجيش التى كانت تساعد المخزن فى العمليات الحربية قد رأت اهتمام السلطان بإنشاء « عسكر » أو مجندين نظاميين متخصصين فى الحرب ومتفرغين لها ، وازدياد هذا الاهتمام كل يوم عن اليوم السابق . وجند المولى الحسن الرجال من كل من فاس والرباط ومراكش وجمعهم ونظمهم فى طوابع أو كتائب وكان يصرف لهم رواتب شهرية . وكانت عملية إنشاء جيش نظامى وطنى ضربة كبيرة لنفوذ بعض القبائل وامتيازاتها على غيرها ، وكانت فى نفس الوقت تساعد السلطان فى اعتماده على قوة لا يشك فى ولائها له . أما بالنسبة للضباط فإنه قد أرسل بهم للتعلم فى الخارج ، وخاصة إلى جبل طارق التى كان يرسل إليها فى كل عام مجموعة

منهم يتراوح عددها بين ١٢٥ ، ٢٠٠ طالب عسكري يلحقون بالآلى المشاة الرابع الموجود في هذه القاعد، البريطانية . وبعد عودتهم إلى بلادهم كان البعض يعملون كضباط للمشاة ، أو في الحرس السلطاني أو يقوم بتدريب العسكر . ولقد صمم المولى الحسن على تزويد هذه الوحدة العسكرية بأسلحة حديثة ، فأرسل بعثته لشراء البنادق من بلجيكا واشترى ١٠ مدفعا من المدفعية الثقيلة لتحصين السواحل . واشترى من فرنسا كمية كبيرة من الممبات وخاصة عربات النقل ومدفعية الجبال . فتضاعفت عدد قطع المدفعية الموجودة في المغرب في خمس سنوات . ثم أنشأ السلطان داراً لصناعة الأسلحة حتى توفر له بعض مشترياته من الخارج . وأخيراً فإن المولى الحسن قد استخدم عدداً من المدرسين الأوربيين من بلجيكا وانجلترا وجبل طارق للإشراف على المصانع ولتدريب الجنود ، وزاد عددهم بعد ذلك باستخدام عدد من الإيطاليين والاسبانيين والألمان ، ولكن دون أن يؤثر ذلك على وضعيتهم كوظفين أجانب في خدمة الحكومة المغربية وخاضعين لسيطرتها في عملهم . كان المولى الحسن قد شاهد في سنة ١٨٧٦ استعراضاً لأحد اللوآت الفرنسية في منطقة وجدة ، وأعجب بتدريبها وبمناورتها وخاصة بعد هزيمة قواته في منطقة تازا في العام السابق ، ففاتخ الحكومة الفرنسية في إرسال بعض المدرسين الفرنسيين لتدريب جنوده المغربية على استخدام المدفعية . ورغم أن الحكومة الفرنسية قد أصرت على ضرورة إرسال بعثته العسكرية رسمية فرنسية إلى المغرب إلا أن المشروع انتهى حسب رغبة المولى الحسن بإرسال عدد من الضباط الفرنسيين للخدمة في الجيش المغربي . ولقد قسم السلطان هؤلاء المدرسين على مناطق متعددة من المغرب، فكان بعضهم يعمل في منطقة وجدة في الشرق وبعضهم في الرباط وبعضهم في مراكش وبعضهم ملحق بالحرس السلطاني ويتبع السلطان في تحركاته . وكان أول ضابط أجنبي دخل في خدمة السلطان هو هاري ماكلين الملازم البريطاني الذي جاء من جبل طارق للعمل في القوات الشريفة في سنة ١٨٧٢ . ولقد حصل هذا

الضباط على رتبة قائد كما حصل على ثقة السلطان الذي استخدمه واستخدم كتيبته كحرس شريفى له ، وحصل على تفوذ كبير فى القصر الساطانى وفى البلاد .

والواقع أن عمل هذه البعثات العسكرية قد أثمر رغم الصعاب وساعد على سرعة تغير الجيش المغربى ، وحصل المخزن على وسيلة فعالة تسمح له بالقيام بدوره كحكومة منتظمة حديثه . وساعد استخدام المدفعية على سيطرة السلطان وبسرعة على المناطق الثائرة فى الداخل وخاصة على مناطق الجنوب . حقيقة أن هذه المشروعات قد كلفت السلطان كثيرا من النفقات ، ولكن مد تفوذ الدولة على المناطق شبه المستقلة أو التى ترفض الاعتراف بالسلطة المركزية وترفض بالتالى دفع الضرائب ، ساعد الدولة على زيادة إيراداتها ، وأصبح للسلطان ضباط أجناب فى داخل البلاد ، فى فاس ومراكش ، يمكنهم إسداء النصيح له . أما بالنسبة للغرب فانه قد رأى وصول تفوذه وطريقته فى الادارة إلى داخل البلاد ، بعد أن كان يحاول الوصول إليها عن طريق الموانى والحدود ، ومع التجارة الأجنبية . وإذا كان فى وسع المغرب أن يتردد فيما مضى بين فتح بلاده للأجناب واقفالها فى وجههم ، فقد أصبح من المحال فى هذه المرحلة أن يعود المغرب إلى اقفال حدوده على نفسه . وعلينا الان نرى أخيراً امكانية مساعدة هؤلاء الضباط لدولهم الأوربية ومخالتهم التنافس فيما بينهم لزيادة تفوذهم فى المغرب . وعلى أى حال فان هذا التطور قد ساعد على فتح المغرب أمام التفوذ الغربى ، وساعد على سير المغرب على الطريقة الأوربية .

وهكذا كان الرخاء المتزايد سبباً ونتيجة فى نفس الوقت لعملية الإصلاحات التى سار عليها المخزن . وكما زادت مشتريات أوربا من المغرب تزايد وصول السلع الأوربية إلى المغاربة وتزايد اعتمادهم عليها . ولكن حاجة أوربا إلى المنتجات الزراعية والحيوانية كانت فى صالح المغرب

وسمحت له بتكوين مدخرات لها قيمتها ساعدت على القيام بمشروعات الإصلاح وتغيير الشكل العام للاقتصاد المغربي . وكان تزايد ورود السلع الأوروبية وتزايد إيرادات الجمارك يدل على ذلك ويمكن المخزن من دفع أثمان مشترياته من الأسلحة وتفقات الطلبة الذين يدرسون في الخارج وتحسين حالة الموانئ ودفع نفقات المدرسين الأجانب . ولقد فكر المخزن في أن يدفع بقية ديونه تجاه إسبانيا دفعة واحدة ودون أن يؤثر ذلك على استقراره المالي .

ومع ارتفاع أسعار الحبوب والجلود والصوف الذي يصدره المغرب ساعد تحسين وسائل المواصلات وانخفاض أسعار النقل وزيادة تحسين الإنتاج الصناعي على وصول الشاي والسكر والمنسوجات والادوات المصنوعة إلى المغرب بأسعار منخفضة ، فزاد استهلاك المغاربة للشاي والسكر وزاد شراءهم للمنسوجات . ومع حفر قناة السويس زاد تركز العمليات التجارية العالمية في لندن بعد أن كان جزءا كبيرا منها مركزا في جبل طارق ، فانتقلت المصالح الاقتصادية البريطانية في المغرب من جبل طارق إلى لندن ومانشستر ولينكولن التي شهدت نشأة بيوت تجارية مغربية فيها في ذلك الوقت . وظلت بريطانيا تحتل المكان الأول بين الدول المصدرة للمغرب وتسبق في ذلك فرنسا . أما إسبانيا فانها فقدت كثيرا من أهميتها الاقتصادية بالنسبة للمغرب .

ولقد أصبحت هذا الازدهار الاقتصادي في المغرب ازدهار في صناعة المنسوجات في بريطانيا وبشكل شجع على نشأة خطوط ملاحية منتظمة بينها وبين المغرب ، وأدى ذلك إلى التنافس بين الشركات وبالتالي إلى انخفاض أسعار النقل . وكان قرب الأسواق الأوروبية من المغرب يساعد على سرعة تصريف منتجاتها ، ويساعد في نفس الوقت على سرعة وصول المنتجات الأوروبية إلى الأسواق المغربية . ونشأت كذلك خطوط ملاحية بحرية بين

المغرب وفرنسا ، قامت بنفس العمليات التي كانت تقوم بها الشركات البريطانية وساعدت كل هذه العوامل على تطور الاقتصاد المغربي ، وعلى زيادة عدد الأوربيين المقيمين فيه .

ولقد ساعد على زيادة عدد الأجانب في المغرب تحسن الأوضاع الاقتصادية فيه ، وقيام الاضطرابات في جنوب اسبانيا ، وأدى ذلك إلى زيادة عدد الأسبانيين بشكل واضح في شمال المغرب في هذه الفترة ، وخاصة في كل من تطوان والعرائش وطنجة . وكان أغلبهم يبحث عن الثروة ، ولكن بعضهم كان لا يتمتع بحسن السمعة ، أو كان يرغب في المغامرة ، ويطلب من دولته القيام بحمايته ، حتى في حالة خطأه . وتزايد حضور فقراء الأسبانيين إلى المغرب ، وبشكل دفع كل من المغرب والقناصل إلى التفكير في ضرورة وضع نظام معين لهم ولنشاطهم خاصة وأنهم كانوا يحصلون على الحماية ويغطونها لمن يخدم معهم أو يتصل بهم ، ودون أن يدفعوا الضرائب ، أو يخضعوا للقضاء المغربي ، وبشكل يتناقى مع السيادة المغربية ، ويمنع السلطان من الاستمرار في سياسة الإصلاح . وكان عملهم في التهريب والتزوير ، ووضع اليد على الأراضي ، وإتهام المخزن بالعمل ضدهم ، وطلب التعويضات ، قد لفتت أنظار كل من المخزن والقناصل الأجانب إلى ضرورة الاتفاق على وضع حد لهذه المساوئ التي لم تنشأ عن إقامة الأجانب في البلاد ولكن عن تمتعهم بامتيازات معينة ، وحماية خاصة من دولهم ، تمنح لهم ولمن يتصل بهم ، وتنص عليها المعاهدات . وكان من الضروري أن تتفق الدول الأجنبية فيما بينها على هذا التغيير القانوني ، والذي يسيء إليها وإلى رعاياها وإلى المغاربة في نفس الوقت :

(٣) الحماية :

وكانت عملية منح الحماية قد أصبحت عملية تجارية بالنسبة للقناصل وبالنسبة لرعاياهم ، إذ أنهم كانوا يبيعونها لمن يدفع فيها الثمن من المغاربة .

وزاد عدد من خضول من المغاربة على هذه الحماية وبشكل قاضح ، حتى أن أحد رعايا الولايات المتحدة الأمريكية في الدار البيضاء منحها لأربعين مغربيا ، وكانت هذه هي الحال بالنسبة لغيره من الاجانب . وكان الموظفين المغاربة الذين يعملون في القنصليات يتمتعون بهذه الحماية هم وأسرهم ، ويمنحونها لغيرهم . وكم من تاجر على صلات مالية مع الاجانب تمكن من الحصول عليها ، وامتنع بالتالي عن دفع الضرائب والخضوع للسلطة الوطنية وكذلك عدد كبير من ملاك الأراضي والأثرياء الذين تعاقدوا مع الاجانب وشاركوا معهم في عمليات الفلاحة وتربية المواشي . وزادت الحالة خطورة حين منحت هذه الحماية لبعض الأتالي من قبائل الجيش ، وبشكل جعلهم يرفضون - بعد حصولهم عليها - الخدمة في القوات المسلحة للدولة . وصعب على المخزن اتخاذ أى إجراء ضد هؤلاء الرعايا ، خاصة وأن الحماية كانت تمنح لهم ، وتمتد بالتالي وتشتمل على كل أفراد أسرهم .

وكانت الحكومة المغربية تقاسى من هذا الوضع منذ وقت طويل ، وقام المولى محمد منذ سنة ١٨٧٠ بطلب معونة القنصل البريطاني ، وأرسل مذكرة للممثلين الاجانب يقترح فيها عليهم تحديد نظام الحماية ، وقصره على عدد معين يتمتع بها ، ولكن الحرب السبعينية أوقفت هذه المقاتبات . وحينما تولى المولى الحسن الحكم شعر بأن مسألة الحماية هذه هي إحدى الصعاب الكأداء التى تسببت فى كثير من المشكلات بين بلاده والخارج ، وتهدد الاستمرار فى تنفيذ سياسته الإصلاحية . وكان فى وسعه أن يعتمد كذلك على القنصل البريطانى العام لمساعدته فى الوصول إلى أهدافه .

ولقد أرسل السلطان الحاج محمد الزيدى فى سفارة له فى سنة ١٨٧٦ إلى كل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا ، للفت نظر الدول الأوروبية لهذه المشكلة . ولقد استمر هذا الصراع بين الإصلاح والحماية مدة خمس سنوات وبدأ فى طنبجه أولا ثم فى مدريد بعد ذلك . ولكن الحاج الزيدى لم يتمكن

من الحصول على وعدد محدد من الدول الأوروبية ، رغم أن فرنسا قد وعدته بتأييد المغرب تجاه الدول الأوروبية الأخرى .

ولقد نجح المغرب في إثارة شكوك الحكومة الفرنسية تجاه أطباع إسبانيا فيه . وفي ١٠ مارس سنة ١٨٧٧ سلم نائب السلطان في طنجة إلى الممثلين الأجانب في المغرب مذكرة تشتمل على عشرين نقطة وتعدد مساوىء نظام الحماية ، والاقتراحات الممكنة بحثها ، ودعت الممثلين الأجانب إلى الاجتماع في شكل مؤتمر لتقرير وسائل إلغاء أو تقليل المساوىء التى تنتج عنها ، وعلى السيادة الإقليمية ، وعلى مالية وإدارة وعدالة أقاليم السلطان ، وكان قرار بحث مجموع الهيئة الدبلوماسية لهذه المسألة يفتح الباب لتدويل المشكلة المغربية ، وكان في وسع ممثلى الدول الأجنبية أن يتهزوا الفرصة لكي يتدخلوا في ميادين أخرى لا تخضع إلا للإدارة المغربية . والواقع أن الهيئة الدبلوماسية كانت تقوم بمراقبة الأحوال الصحية وتهتم بمسائل طنجة وبشكل يجعل منها مجلسا بلديا لهذه المدينة . وكان كل من القنصل العام البريطاني والسلطان يشعرون بخطورة تدخل الهيئة الدبلوماسية في هذه المسألة ، ولكنهم اعتقدوا أن هذا التدخل يقلل في خطورته عن خطورة الحماية نفسها . ووافق القنصل العام البريطاني على أن يحول المسألة إلى مسألة دولية .

ولقد انعقد المؤتمر في طنجة في ٩ يوليو واستمر حتى ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٧ واجتمع في هذه المدة عشر جلسات . وكان أساس الاجتماع هو المذكرة التى قدمها المخزن ، والى كانت تشتمل على حرية الممثلين الأجانب في إختيار موظفيهم ، وبشرط ألا يكونوا من بين الموظفين المغاربة وكان عليهم أن يخطروا الحكومة المغربية كتابة بهذا الإختيار ، أما الحماية التى تمنح للزوجة وللأولاد الذين يعيشون مع من يحصل على الحماية فإنها لا تكون وراثية . وكان على القناصل أن يرسلوا قوائم سنوية بأسماء من

حصلوا على حمايتهم ، وعلى أن يكون عددهم محددًا طبقًا للاتفاقات . أما الموظفين المغاربة فلا يمكنهم أن يمنحوا الحماية لمن يتخدم لديهم ، أما من يعمل لدى التجار الأجانب فيسطر إلى دفع الضرائب ، كما أن كل مغربي حصل على جنسية أجنبية يخضع للقوانين المغربية بمجرد عودته إلى البلاد .

وحاول الممثلون الأجانب عدم التشدد ، واقترح القنصل العام البريطاني وضع حدود للحماية ، وكانت له أصوات إنجلترا والنمسا والأراضي الواطئة والدانمارك ، كما أنه حظى بتأييد القنصل البلجيكي ، والذي كان يمثل في نفس الوقت الممالك المتحدة في السويد والنرويج ، وبتأييد ممثل ألمانيا ، وبشكل أعطاه نصف أصوات المؤتمر . ولكن ممثل فرنسا لم يوافق على كل آراء القنصل البريطاني ، وخاصة فيما يتعلق بالخضوع للضرائب . وظهر من الجلسات أن قناصل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وإيطاليا كانوا يدافعون عن مبدأ منح حماية ، أوسع بكثير من تلك التي كان يدافع عنها القنصل البريطاني . وإذا كان القناصل قد وافقوا على التخلي عن بعض المساويء فانهم قد رفضوا أن يتدخلوا في جوهر الحماية نفسها ، وفي حدود هذه الحماية ، التي كان من الواجب أن يحصلوا فيها على موافقة دولهم . وحاول السلطان توسيط القناصل لدى دولهم لتحديد الحماية ، ولكنهم قاموا من ناحيتهم ، بالاصرار على ضرورة موافقة دولهم رسميًا على هذه المبادئ قبل الدخول في المفاوضات .

ولقد استثمرت المباحثات بين القنصل العام البريطاني وزملائه بعد ذلك ، وفي سنة ١٨٧٨ ، وزاد وضوح وجهة النظر الفرنسية التي أخذت تدافع عن إمتيازات الحماية . وأصر نائب السلطان في سنة ١٨٧٨ على ضرورة إعطاء رد له يشرح نتائج المباحثات بين القناصل ، ثم عاد وشرح خطورة جوازات السفر التي تعطى لأفراد يتجنسون بجنسيات أجنبية في الخارج ، ثم يعودون إلى بلادهم الأصلية كأجانب . فانهقد مؤتمر جديد بين الممثلين الأوربيين في

٢١ فبراير سنة ١٨٧٩ ، واستمر انعقاده مدة خمسة أشهر . واستمرت المناقشات وأصر القنصل العام البريطاني على خطورة الموقف في الوقت الذي استمر فيه التضامن بين القناصل الفرنسيين والاطاليين . وكان آخر اجتماع لهذه اللجنة عند نائب السلطان نفسه ، ولم يتفق الممثلون الأجانب إلا على بعض نقط معينة ، منها قبول دفع الأوربيين ومن يعمل لديهم للضرائب الزراعية ، والاعتراف بوقف عملية تجنيس المغاربة بالجنسيات الاجنبية . ولكن هذه القرارات لم تكن إلا مجرد موافقة على توصيات ، إذ أن هؤلاء الممثلين الأجانب لم تكن لهم أية سلطة رسمية لتغيير المعاهدات القائمة ، أو لعقد اتفاقات جديدة تناقضها ، أو تعمل على تغيير بعض بنودها . وإذا كان القنصل البريطاني قد اعتقد بأنه نجح في شرح مساوىء هذا النظام لزملائه ، وأن عقد مؤتمر جديد خارج المغرب يعمل على إنهاء المشكلة إلا أنه نسي أن هذا المؤتمر سيكون توكيدا جديدا لتدويل المسألة المغربية . وعلى أى حال فلقد وافق المخزن على عقد هذا المؤتمر ، ودعت بريطانيا الدول الأوروبية للمشاركة فيه .

ولقد وافقت اسبانيا على أن يعقد المؤتمر في مدريد ، حتى تعمل على رفع قيمة أسهمها ، وكانت أسبانيا قد بدأت منذ سنة ١٨٧٨ في تحسين علاقاتها بالمغرب ، وكانت تحاول أن تصل معه إتفاق بشأن سائتا كروز ، كما كانت تخشى في نفس الوقت من زيادة الأطماع الفرنسية في المغرب وعبر الصحراء . وأرسلت اسبانيا الدعوة للدول ، وكانت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر في يوم ١٩ مايو سنة ١٨٨٠ ومثل برغش المغرب ، وكان هذا المؤتمر أول مؤتمر دولي يجتمع فيه مندوب للمغرب مع زملائه خارج حدود البلاد . ولقد وافق أعضاء المؤتمر مبدئيا على كل ما اتفق عليه القناصل الأجانب في المغرب ، وفي مؤتمر طنجة في العام السابق . أما النقط الأساسية التي دارحوها النقاش ، فكانت هي عدد من يتميعون بالحماية ، وحرية إختيارهم والسيادة القنصلية . وزاد تضارب وجهات النظر الفرنسية والبريطانية وضوحا في هذه المناقشات . ورغم اعتراف فرنسا بمساوىء تطبيق نظم

الحماية إلا أنها رفضت اعتبارها أساسا لضعف الحكومة المغربية ، وأصرت على ضرورة تمتع من حصلوا على حمايتهم بهذه الحقوق التي ضمنتها لها المعاهدات ، وإن كانت قد وافقت على إمكانية دفعهم للضرائب الزراعية . ولقد أيدت إيطاليا وجهة النظر الفرنسية ، بدعوى ضرورة هذه النظم لتنمية تجارتها مع المغرب ، وحاولت إيطاليا بذلك أن تكسب إلى جانبها عددا من اليهود المغاربة الذين كانت بريطانيا قد تخلت عنهم . وكذلك وقعت ألمانيا إلى جانب فرنسا حتى تشجعها على اتخاذ سياسة نشيطة في البحر المتوسط ، تحويلا لانتظارها عن الازاس واللورين . واضطرت النمسا والمجر كذلك إلى أن تؤيد فرنسا ما دامت ألمانيا قد أيدتها . وظهرت المسألة على أنها منافسة واضحة بين النفوذ البريطاني والنفوذ الفرنسي في المغرب ، الأول يأتي من الموانئ ويسير مع حرية التجارة وسياسة الإصلاح ، والثاني يأتي من الجزائر والصحرى ويحاول الاحتفاظ بالأوضاع كما هي ، خاصة وأن أي تراجع من جانب فرنسا كان يساعد بريطانيا على التفوق ، ويؤكد ضعف فرنسا في شمال افريقية ، وخاصة بعد هزيمتها في الحرب السبعينية .

وانقض المؤتمر في ٣ يوليو سنة ١٨٨٠ بعد التوقيع على اتفاقية اشتملت على ١٨ مادة ، حددت حقوق الحماية والتجنس . ولم يؤد هذا المؤتمر إلى تشجيع الإصلاحات المتوقعة ، إذ أنه لم يصل إلى تحديد الحماية الممنوحة للعناصر المتاجرة ، وخزج حق الحماية بهذا الاتفاق معززا ما دامت إحدى الاتفاقات الدولية قد وافقت عليه . أما المخزن فانه قد أفاد نقطة تمكنه من فرض الضرائب على المتمتعين بالحماية الأجنبية ، وإن كان قد اضطرب في نفس الوقت إلى الاعتراف بحق الأوربيين في ملكية الأراضي في بلاده ، ووافق كذلك على تدويل المسألة المغربية . وكان اجتماع المؤتمر خارج المغرب ومناقشته لمشكلات الحماية والملكية والتجنس والضرائب وحرية العبادة يعني أن المخزن لم تعد له حرية الحركة الكاملة . وكانت خطوة

واضحة في طريق الاعتراف بحق الهيئة الدبلوماسية في طنجة ، ولم يعد من السهل القيام بأي تعديل في الإدارة المغربية ، أو حتى بالاصلاحيات دون الحصول على موافقة الدول ذات المصالح . وكان مؤتمر مدريد خطوة أولى على طريق مؤتمر الجزيرة .

والواقع أن هذه الاتفاقية بقيت في غالبيتها دون تنفيذ ، نتيجة لعجز الممثلين الأجانب في طنجة عن الوصول إلى اتفاق حول تفسير بنودها ، ونتيجة لعجز المخزن المتزايد عن إجبار الأجانب على احترام حقوقه ، حتى تلك التي نصت عليها المعاهدات بكل وضوح ، وعجز المخزن عن تطبيق ضريبة زراعية على الأجانب وبها تمهم ، نتيجة لإحتجاجهم واحتجاج قناصلهم ، فصرف النظر عن هذا الحق من حقوقه . وكان هذا المؤتمر فشلا لبريطانيا وللأمم المتحدة في طنجة . وأثر ذلك على مشروعات الإصلاح المغربية ، وخاصة المتصلة منها ببريطانيا . وقلت هيبة القنصل العام البريطاني ، الذي كان يحاول الحصول على موافقة الدول للتوسع في سياسة الإصلاح في المغرب ، وانتهى الأمر بزيادة ضمان مصالح وإمميزات الأجانب في المنطقة . وكان معنى الفشل البريطاني هو في نفس الوقت نجاح فرنسا . وكانت فرنسا قد وقفت لأول مرة منذ عشرين سنة موقفا معارضا لبريطانيا ، وخرجت بريطانيا من العملية وحدها ، في الوقت الذي وجدت فيه فرنسا نفسها محاطة بألمانيا وفرنسا وإيطاليا . فزاد ذلك من تشجيع فرنسا على اتخاذ سياسة استعمارية قوية ، مستندة في ذلك إلى الجزائر ، للبدء في عمليات استغلال زراعي ، ولإنشاء خطوط بترولية وبناء السكك الحديدية ، ومد شبكة المواصلات حتى وجدة ، وذلك تمهيدا للعمل في المغرب ، وتمهيدا للنشاط على الطرق الصحراوية .

(٤) الصحراء المغربية : —

كان اهتمام أوروبا بالصحراء قد تزايد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وظهر واضحا في السبعينات مع رحلات رولف وبارت ومشروعات التوغل في إفريقية الوسطى . وفكر الأوربيون في عبور الصحراء الكبرى للوصول إلى إفريقية السوداء ، والاتصال بالتالي بأسواقها ، والحصول على المواد الخام الاستوائية منها ، ولذلك فإن الأوربيين قد حاولوا الوصول إلى هذه المناطق بكل الطرق الممكنة ، فحاولوا عن طريق طرابلس وعن طريق الجزائر ، وكذلك عن طريق السنغال . والمهم هو أن هذه المحاولات كانت تهدف السيطرة على تجارة السودان الغربي ، والتي كانت تجد مخرجها الطبيعية مع طرق القوافل ، التي تسير عبر المغرب الأقصى ، وكان جزء كبير منها يصل إلى العالم الخارجي عن طريق موانئ المغرب . ولذلك فإنها ستؤثر على القوى الموجودة في هذه المنطقة الهامة من العالم .

وبدأت محاولات المستكشفين الفرنسيين في سنة ١٨٧١ من الشمال ، وكانت القوات الفرنسية قد مدت سلطتها على الصحراء الجزائرية ، واستعدت لاحتلال ورجلا والكوليا . وإنجبت حملة دورنو دو برييه صوب غدامس وغات ، وكانت تهدف الوصول بعد ذلك إلى النيجر والسنغال ، وإن كانت قد عجزت عن التقدم بعد هضبة تمجنت ، حيث إغتيال أعضائها الأوربيون . وكذلك جاول سولييه أن يصل الجزائر بالسنغال عن طريق تمبكتو ، ولكنه توقف عند عين صلاح . وتقدم إروين فون باري من طرابلس في سنة ١٨٧٦ . وكان يفكر في الوصول إلى النيجر ، ولكنه وصل إلى غات وتوفي قبل أن يصل إلى منطقة الهكار . وتمكن أوسكار لينز في سنة ١٨٨٠ من الوصول إلى تمبكتو بطرق القوافل الآتية من المغرب الأقصى ، وقضى ثمانية عشر يوما في عاصمة النيجر .

أما من الغرب فإن محاولات أخرى قد بدأت منذ سنة ١٨٧٧ ، ووصل فيها المستكشفون إلى باماكو في سنة ١٨٨٣ . وظهـرت مشروعات لوصول جريه بسان لوى بالسكة الحديدية ، وبعد استخدام النهر في الملاحة ، يمكن وصل المدينة بباماكو بسكة حديدية أخرى . وكانت الهدف من ذلك هو الوصول إلى تجارة تمبكتو .

وكانت هذه المحاولات - رغم فشلها كمشروعات عملية - تدل على رغبة في التغلب على الصحراء ، والوصول إلى أسواق إفريقية السوداء ، والسودان الغربي . وظهرت في ذلك الوقت مشروعات لإنشاء سكك حديدية عبر الصحراء ، تساعد من ناحية على تدعيم الحكم الفرنسي على الصحراء الجزائرية ، وتهدف من ناحية أخرى الوصول إلى أسواق تمبكتو والسنغال عن طريق القارة الإفريقية نفسها . ولقد إهتمت الجمعية الجغرافية الفرنسية بهذه المشروعات الأخيرة ، وطلبت إلى الحكومة مساعدتها في ذلك . ولكن المستكشف الألماني جيرار رولف تقدم بمشروع آخر لوصول السودان الغربي بطرابلس . وعلى أى حال فإن هذه المشروعات قد وجدت بعض المؤيدين وبعض المعارضين لها في فرنسا ، وألفت الجمعية الجغرافية الفرنسية لجنة لمشروع السكة الحديدية عبر الصحراء ، كما أظهر فرايسينية ، الذى كان وزيرا للمعارف العمومية في سنة ١٨٧٩ اهتماما بالمشروع ، وكان وراء إنشاء اللجنة العليا لدراسة المشكلات الخاصة بوصول الجزائر والسنغال بالسودان الداخلى بسكة حديدية . ولقد قامت هذه اللجنة بدراسة طريقين : الأول يمر ، إلى الشرق ، على الأغوات والكوليا ، والثانى أكثر إلى الغرب ، ويمر على توات . وكان هذا الطريق الأخير يمر في مناطق تخضع لسيادة سلطان المغرب ، رغم أن سلطته الفعلية عليها لم تكن مباشرة وقوية . وفكرت اللجنة في الحصول على تنازل من السلطان عن المناطق اللازمة لها .

وفي أثناء مفاثمة فرنسا للسلطان في هذا الموضوع ، أرسلت حملة بقيادة الكولونيل فلاترز لاستكشاف المنطقة اللازمة لإنشاء السكة الحديدية في سنة ١٨٨٠ ، ثم حملة ثانية في العام التالي . ولكن الحملة الثانية إنتهت بمقتل أعضاء البعثة ، وأدى ذلك إلى تأجيل المشروع ، وإلى تردد فرنسا في مشروعات التوغل من شمال القارة صوب السودان الغربي .

وظهر المغرب الأقصى نفسه في ذلك الوقت على أنه يفوق في أهميته أهمية الصحراء الغربية ، خاصة وأنه كان يسيطر على جزء هام من تجارة المناطق السوداء ، وعلى طرق القوافل التي تسير مع وادي السوس ووادي نون صوب تمبوكتو . وكانت هناك بعض الرئاسات المحلية في هذه المناطق الجنوبية من المغرب ، وعند مخارج التجارة السودانية الغربية ، توافق على زيادة صلاتها بالغرب ، وعلى تقليل صلاتها بالمخزن ، حتى تحصل نفسها على الامتيازات والضرائب والرسوم التي ستفرض على هذه الحركة التجارية الجديدة . ولذلك فإن هذه المناطق ستشاهد تنافسا بين الدول الغربية في الوصول إلى امتيازات اقتصادية ، وسياسية في جنوب المغرب ، كما أنها ستشاهد تنافسا بين الرئاسات المحلية وسلطة المخزن في الشمال . وإذا كانت فرنسا قد أوقفت مشروعاتها الآتية من الجزائر مؤقتا ، فإن مجهودات البريطانيين وبعض الإيطاليين والألمان ستظهر على ساحل المغرب الجنوبي ، وستساعد على نزول إسبانيا إلى الميدان .

وكانت إيطاليا قد حاولت الحصول في سنة ١٨٦٩ على موقع على ساحل المغرب الجنوبي ، ثم كررت مجهودها في سنة ١٨٧٦ ، ولكنها فشلت في محاولاتها ، وتركت بذلك الميدان خاليا أمام البريطانيين .

وقام المهندس البريطاني دونالد ماكنزي في سنة ١٨٧٢ بزيارة سواحل المغرب الجنوبية ، وفكر في إنشاء محطة تجارية فيما بين رأس بوجادور ورأس نون ، وفي استكشاف الطريق الموصل بين هذه المحطة وتمبوكتو ، هادفا فتح طريق بحري للتجارة الأوربية حتى أواسط إفريقيا . وكانت

رأس بوجادور تبعد ٦٤٠ ميلا عن تمبكتو ، وفكر هذا المهندس في حفر قناه ، وإنشاء بحيرة داخلية ، خاصة وأن بعض المناطق الواقعة على الطريق كانت تقل في مستوى إرتفاعها عن مستوى المحيط الأطلسى .

وعمل ماكزى في سنة ١٨٧٤ على إنشاء شركة للقيام بمشروعات ، هما إنشاء محطة تجارية على الساحل ، وعمليات الاستكشاف والدراسة الخاصة بأغراق الصحراء الغربية بمياه المحيط . وهكذا تكونت « شركة شمال غرب إفريقيا » في العام التالي ، وضمت عدداً من رجال الأعمال في مانشستر ومن أعضاء مجلس العموم والمهندسين والمفكرين اليمينيين . وخرجت الحملة الأولى من ليفرول في يونيو سنة ١٨٧٦ واستكشفت الساحل في المنطقة الواقعة بين رأس بوجادور ورأس نون ، واختارت رأس جوبى مكانا لمحطتها الجديدة . وأخذ ماكزى في عمل الدعاية لمشروعه ، وشرح كيف أن الأهالي يفضلون التعامل مباشرة مع الأوربيين . ووضح من مشروعه الميزات التي تعود على التجارة المباشرة مع هذه المناطق ، دون المرور عن طريق موجدادور ، الخاضعة لسلطة المخزن . وكان في وسع البريطانيين أن يصلوا عن طريق مثل هذه المحطة إلى أسواق ومنتجات السودان الغربي ومناطق شنقيط والساقية الحمراء والأدرار ، دون دفع ضرائب للسلطان المغربي .

واقعد حشى السلطان من مثل هذا المشروع الذي يحرمه من جزء هام من تجارة إفريقيا السوداء والجنوب ، ومن الرسوم عليها ، وقد يشجع على على إنفصال هذه المناطق الجنوبية عن دولته ، خاصة وأن سلطته عليها كانت ضعيفة ، وقد تشجع مثل هذه الحركات على قيام عمليات مماثلة ، وفي منطقة الريف الشمالية مثلاً ، ولذلك فانه أعلن دهشته لقيام البريطانيين بمثل هذا المشروع . كذلك الحال مع تجار موجدادور فانهم خشوا من قيام منافسة بين مينائهم والميناء الجديد في الجنوب ، وخشوا من خروج تجارة هذه

من بين أيديهم . ولقد وقف هاي ، القنصل العام البريطاني ، ضد هذا المشروع ، وشرح مناقضته للسياسة البريطانية في المغرب ، والتي تهدف الاحتفاظ بسيادة السلطان وسلطته على أقاليمه وبلاده ، وشرح أن مثل هذا المشروع سيشجع كل من الفرنسيين والاسبانيين على القيام بعمليات مماثلة من الشرق ومن الشمال . وكانت فرنسا تراقب هذا المشروع بكل اهتمام ، خاصة وأن ما كترى كان يهدف به النفوذ السياسي ، وينافس به مشروع السكة الحديدية عبر الصحراء ، ويقلل به من أهمية سان لوى والسنغال ، من النواحي الاقتصادية والسياسية . أما اسبانيا فانها قد أعلنت رسميا عدم ترحيبها بالمشروع ، خاصة وأنه كان يهدف مناطق لها عليها بعض الحقوق وتقرّب من جزر كناريا . وقامت ضجة كبيرة في الصحف الاسبانية وطلبت حكومتها مديدا إلى المخزن تنفيذ مهادنة سنة ١٨٦٠ ، وطلبت إلى لندن تقديم تفسيرات عن هذا المشروع ، مما إضطر اللورد سالسبرى إلى الاجابة بأن هذه الشركة لا تحظى بتأييد رسمي من الحكومة البريطانية ، وإن كانت الاجابة قد أشارت إلى أن المكان الذي اختارته هذه الشركة لنشاطها يقع في منطقة « مستقلة » وتبعد مائة ميل عن آخر حدود أقاليم المغرب .

والواقع أن الحكومة البريطانية كانت في نفس الوقت تؤيد المشروع وطلبت تأييد المخزن له في أول الأمر ، مما يثبت إعترافها بهذه المناطق خاضعة لسيادة السلطان ، ثم عادت وإدعت أن وادي درعا يمثل الحدود الجنوبية للسلطنة المغربية ، ورفضت الاعتراف بأن رأس جوبي تدخل في نطاق أقاليم هذه السلطنة ، ولقد حاول المخزن إرصال مندوب خاص إلى لندن ، يطلب كف تأييد حكومتها لما كترى ، ولكي يشرح أن كل الصحراء خاضعة شرعا لسلطة سلطان المغرب . ولكن ما كترى سار رغم ذلك في مشروعة ، وإستند في ذلك إلى بعض رجال الأعمال والصناعة . ورغم أن حكومة

مدريد قد عارضت المشروع ، إلا أنه حاول كسبها وكسب تأييدها له . ثم عقد عقدا مع أحد الشيوخ المحليين يعطى حق احتكار التجارة البحرية في وادى نون لهذه الشركة البريطانية ، وأخذ في إرسال بعض السفن لهذه المحطة ، وأنشأ مخازنا فيها ، كانت من الخشب في أول الأمر ، ثم بنيت بالأحجار بعد إحراق الأولى ، وأنشأ قلعة على إحدى الجزر الصغيرة المواجهة للساحل . وأقام في هذه المحطة عدد من البريطانيين ، وكانت السفن تصل اليهم من جزر كناريا أو من ليفربول . ولكن سرعان ما وقعت الخلافات بين الشيوخ المحليين ، وقاطع الأهالي التعامل مع هذه المحطة ، وجاءت سنوات الجفاف في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، ثم الازمة العامة ، لى تقلل من أهمية هذه المحطة . وعلى أى حال فان هذه المحطة كانت تبيع للأهالي بعض البنادق والخرطوش والبارود وبعض المصنوعات الأوربية وكذلك الشاي والسكر ، وكانت تشتري منهم الجلود والصوف . ورغم أن حجم تجارتها كان متواضعا ، ولم يزد في قيمته عن بضعة آلاف من الجنيهات ، إلا أنها كانت محاولة أوربية توصلت إلى احتلال جزء من الساحل الجنوبي ، المغربي ، وعقدت الاتفاقيات مع الأهالي ، ورغم احتجاج السلطان وعداء الدول الأوربية الأخرى لها .

ولقد قام بعض الفرنسيين بعد ذلك بمحاولات لإنشاء علاقات تجارية مباشرة مع السوس ، واتصلوا من أجل ذلك بالشيخ حسين بن هاشم أحد رؤساء الشلوح في منطقة تازروالت ، والذي كان على صلات ودية مع القناصل الفرنسيين في موجدور . وأنشئت شركة في مرسيليا ، وأيدها قنصل فرنسا في موجدور في إتصالها بهذا الشيخ ، وأرسلت إحدى السفن إلى ساحل السوس . ولكن الشيخ خشى من أن تسوء علاقاته بالسلطان ، فاضطرت هذه السفينة إلى إفراغ ما تحمله من سلع في موجدور ، وعادت

إلى مرسيليا بما تحمله من أسلحة وبارود ، وإذا كانت هذه الشركة قد حاولت الحصول على تأييد حكومة باريس لها ، إلا أن مشكلة تونس كانت تجذب كل أنظارها . وقامت محاولات جديدة في سنة ١٨٨١ . وزاد عدد الشيوخ والرؤساء في وادي السوس الذين يرغبون في التعامل مباشرة مع الأجانب ، وعن طريق المخارج الطبيعية لوادي السوس ، فتكونت شركة فرنسية جديدة في مرسيليا للتعامل بحريا مع هذه المنطقة ، واتصلت بالشيخ حسين ، واختارت أحد المواقع في خليج جيلا مركزا لها ، ووضعت مشروعا لإنشاء ميناء فيه ، وقيام الفرنسيين بالمحافظة على الأمن فيه . وأظهر سي حسين بن هاشم استعداداه للذهاب إلى باريس ، مزودا بتوكيلات من الرؤساء الآخرين لعقد الصفقة وعمل الترتيبات النهائية مع فرنسا . ولكن المشروع لم يكتب له النجاح ، فلقد إهتم المخزن بما يحدث في منطقة الجنوبية خاصة وأن قناصل بريطانيا واسبانيا لفتوا نظره إلى خطرة هذه المشروعات ، فتدخل بالهدايا والوعود تند بن هاشم وعمل على التفريق بين الرؤساء المحليين ، وأخذ في الاهتمام باصلاح البحرية وصمم على فتح ميناء أغادير للتجارة وسرث الاشاعات بأن السلطان سيقوم على رأس حملة كبيرة لإعادة إخضاع الجنوب . فاضطر الشيخ حسين إلى التراجع في مشروعه وإلى أن يوافق عليه السلطان : ففشل المشروع في وادي السوس .

ولقد قام بعض البريطانيين بمشروع جديد لهم في نفس هذه المنطقة ، وتكونت شركة في سنة ١٨٨١ من التجار المقيمين في موجدادور ، والذين يحظون بتأييد الأوساط المالية والتجارية في إنجلترا وجبل طارق . وسميت هذه الشركة باسم « شركة شمال إفريقيا والسوس » وهدفت احتلال أحد المواقع فيما بين وادي ماسا ووادي نون للتجارة ، والحصول على إمتيازات لاستغلال المناجم . وأرسلت هذه الشركة إحدى السفن إلى مسافة يومين إلى الجنوب من أغادير ، وعقدت اتفاقية مع أحد الشيوخ المحليين . وكانت هذه الشركة تحاول التوفير في مضارب النقل ، والتخلص من الضرائب

والرسوم في موانئ المغرب الرئيسية والسيطرة على تجارة الصحراء ، وتجارة السودان الغربي . ولقد نشأت هذه الشركة برأسمال قدره ١٥٠.٠٠٠ جنيه موزعة على ٣٠.٠٠٠ سهم ، جمع منها ٥٠.٠٠٠ جنيه في شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ . ولكن وزارة الخارجية البريطانية خشيت من تأثير مثل هذا المشروع ، والذي كان يهدف مناطق تابعة رسمياً للسلطان ، على الدول الأخرى ، وخاصة إسبانيا وفرنسا ، وقيامها بمشروعات أخرى ، وعلى حساب السلطنة الشريفة ولذلك فإن القنصل البريطاني في المغرب وقف ضد هذا المشروع ، وبكل سلطته ، وأعلن أنه غير قانوني ، ويتعارض مع حقوق السلطان . ففشل هذا المشروع كذلك .

وكانت إسبانيا تعارض في زيادة أي نفوذ أو مصالح لدول أجنبية في منطقة السوس . وفي مواجهة جزر كناريا . وكانت معاهدة سنة ١٨٦٠ قد منحتها الأراضي اللازمة لإنشاء محطة لصيد الأسماك قرب سانتا كروز ، وإن كان هذا المكان لم يتفق عليه بين الطرفين ، بتحديد ووضوح . وطالبت إسبانيا المغرب في سنة ١٨٦٢ بتسليم أغادير لها على أنها هي مكان سانتا كروز القديمة ، ولكن المغرب رفض ذلك ، خاصة وأن هذا المكان كان أكثر إلى الجنوب ، ويقرب إلى سيدى إفنى ، أكثر من قرية لأغادير وبدأ عدد من الأسبانيين في الاتصال ببعض الرؤساء المحليين في جنوب المغرب ، ولكن هذه الصلات ساءت ، وأسر المغاربة الوسطاء الأجانب ، وفرضوا فدية نظير إعادة إطلاق سراحهم . وأصرت الحكومة الإسبانية على طلباتها تجاه المغرب لتسليمها سانتا كروز ، وأصرت في نفس الوقت على أنها قريبة من أغادير . وواصلت تقديم هذه الطلبات في سنة ١٨٧٥ و ١٨٧٦ و سنة ١٨٧٧ . وكان فتح المسألة الشرقية في هذه السنة الأخيرة ، وانشغال الدول الأوروبية فيها ، يفتح المجال أما إسبانيا العمل في المغرب الأقصى . ولم تتراجع هذه الدولة عن الاتصال ببعض الشيوخ والرؤساء في منطقة وادي نون ، ولا عن تأييد العناصر المتطرفة الاستعمارية ، لإنشاء صلات بين كناريا

وجنوب المغرب ، ولقد رفضت حكومة مدريد اقتراعات الحكومة المغربية بالتنازل عن حقوقها في سانتا كروز نظير تعويض مالي ، ونجحت في إرسال بعثة مشتركة للدراسة على الطبيعة ، وتحديد مكان هذا الميناء السابق . ورغم أن الاسبانيين قد رجحوا أن خليج سيدي إيفي ، والذي يقع بين وادي نون وأغادير ، هو مكان سانتا كروز ، إلا أن المغاربة أظهروا تحفظهم . ولكن الحكومة الاسبانية أعلنت أن المغرب قد اتفق معها على أن سيدي إيفي هي مكان سانتا كروز ، وأخذت في الاتصال ببعض شيوخ ورؤساء القبائل ، وخاصة في منطقة آيت باعمران ، كما جاولت استغلال نفوذ الشريف الوزاني في الشمال ، للضغط على القصر السلطاني ، وإثارة الشعور الديني ضد السلطان . وتكونت شركة في مدريد باسم «شركة الأطلس» ، ثم «شركة مصايد كناريا وإفريقية» للقيام بنشاط في هذه المناطق . ومع إصرار اسبانيا على تسليمها إيفي أرسلت بعثة مشتركة اسبانية مغربية إلى السواحل الجنوبية في سنة ١٨٨٣ ، وإن كانت سوء الأحوال الجوية قد منعتها من النزول إلى الساحل . وعلى أي حال فانه إذا كانت اسبانيا قد فشلت في الحصول على أغادير ، وعلى سيدي إيفي ، وفشلت بالتالي في السيطرة على تجارة الجنوب وتجارة الصحراء ، فإن مشروعاتها في ريودي أورو كانت أكثر نجاحا .

وكانت حكومة مدريد قد صمتت في عام ١٨٨٢ ، وأمام خوفها من محطة رأس جوبي البريطانية ، وكرد على عدم استجابة المغرب لطلباتها بتسليم سانتا كروز - صمتت على احتلال ساحل ريودي أورو الواقع إلى الجنوب من رأس بوجادور . وكانت هذه المنطقة قريبة من جزر كناريا ، وإدعت اسبانيا انها مستقلة عن المغرب ، وكانت تسمح لها بالسيطرة على طرق القوافل الذاهبة إلى المغرب ، وعلى جزء هام من تجارة تمبكتو . وقامت حركة في اسبانيا لتأييد هذا المشروع والدعاية له ، وقامت جمعية الافريقيين بمحاولات لعقد بعض الاتفاقيات مع الشيوخ المحليين . وأعلنت حكومة مدريد في يناير سنة ١٨٨٥ فرض الحماية الاسبانية على الساحل الإفريقي

الواقع بين الرأس الأبيض في الجنوب ، ورأس بوجادور في الشمال ، ثم عينت أحد المستكشفين حاكما على هذه الممتلكات ، وقائدا عاما للقوات الموجودة فيها . ورغم أن هذه الحركة قد سيطرت على جزء هام من الرأي العام الإسباني ، إلا أن القوات الإسبانية عجزت عن الخروج من قاعدتها في هذه المستعمرة الجديدة ، إلا لكي تتصل بالكتائب المربطة في المعسكرات المجاورة لها ، وتبقى متحصنة فيها . وقامت حركة كفاح وطني ، حربي إسلامي ، بقيادة الشيخ ماء العينين ، أجبرت الأسبانيين على احترام العرب وبلاد الاسلام . هذا من ناحية الوضع الفعلي ، أما من حيث الوضعية « القانونية » فإن هذا الشاطئ قد أصبح إحدى الممتلكات الإسبانية .

وعلينا أن نذكر في آخر هذه المحاولات الأوروبية للسيطرة على صحراء المغرب الجنوبية والسيطرة بالتالي على تجارة المناطق السوداء ، تلك المحاولات التي قام بها بعض الألمان وبعض البلجيكيين . وكان وراء هذه المحاولات عدد من رجال الأعمال والمصارف والمستكشفين الجغرافيين الألمان من ناحية وكان وراءها ليوبولد الثاني ، ملك البلجيكي من ناحية أخرى . ولقد عمل الألمان على الاتصال ببعض الشيوخ قرب وادي نون ، بعد أن أرسلوا سفينة إلى هذه المنطقة ، ولكن محاولاتهم انتهت بأمر البعثة . أما ليوبولد فكان قد أقام في طنجة بعض الوقت قبل أن يتولى الملك ، وأخذ يفكر في فترة اهتمامه بالكونغو ، وخاصة في سنة ١٨٨٥ ، بأهمية سواحل المغرب وصلاحياتها لإنشاء محطات بحرية في الطريق في إلى الكونغو . وكان يفكر في أهمية مثل هذه المحطات في التعامل التجاري مع داخل القارة في نفس الوقت . وكان ليوبولد من رجال الأعمال ، ويعتمد على رجال الأعمال في مشروعاته ، وحاول شراء شركة رأس جوبي البريطانية في سنة ١٨٨٨ ، بدعوى حاجته إلى المكان لإنشاء محطة صبحية ، ثم فكر في شراء ريودي أورو من إسبانيا أو شراء سيدي إفني ، وكان يعتقد في إمكانية سيطرة مثل هذه المحطة على جزء هام من تجارة جنوب المغرب والبحراء ، واتصال هذه المناطق

بأوروبا ، دون المرور في موجدادور ، وفي مواني السلطان . وظلت أعين ليوبولد الثاني ، ملك البلجيك ترقب كل ما يحدث على هذا الجزء الهام من الساحل المغربي الجنوبي ، وحتى نهاية القرن التاسع عشر .

ولم يكن في وسع المغرب أن يسكت على مثل هذا النشاط ، الذي يهدده ويهدد أملاكه وإزاداته ، فاضطر إلى أن يعمل دبلوماسيا واقتصاديا وحربيا لوقف هذا النشاط ، وللاحتفاظ بسلطته على هذه المناطق وعلى مواردها .

ولقد ذكرنا أن المولى الحسن قد تدخل بالهدايا والوعود لدى الشيخ حسين بن هاشم حتى يمنع من إقامة الأوربيين على الساحل ، وربما كان نفوذ المخزن هو المحرك الأول للصعوبات التي وجدها الأجانب ، ومن كل الجنسيات ، في هذه المناطق . ولقد عمل السلطان على ضرب قيادات جنوب المغرب الواحدة بالأخرى ، وتأييد القيادات الموالية له ضد الرئاسات التي تربط مصالحها بمصالح الأوربيين . ولا شك أن تأييده لحركة الزعيم ماء العينين كانت تدل على ذلك بكل وضوح . كما أن السلطان لم يتراجع عن طلب شراء « حقوق » الأسبانيين في سانتا كروز ، وجاويل دفع تعويض مالي لشركة شمال غرب إفريقية للتنازل عن عملياتها عند رأس جوبي . كما أنه كان يؤكد باستمرار حقوقه الشرعية على هذه المناطق .

ولكن الظروف الاقتصادية كانت وراء موافقة بعض الشيوخ على مشروعات الغربيين ، وخاصة أمام صعوبة المواصلات ، وندرة وسائل النقل البرية ، وارتفاع ثمن الدواب ، اللازمة لنقل منتجاتهم حتى موجدادور . ولذلك فإن فكرة فتح السلطان لأحد مواني السوس ، وليكن أغادير ، للتجارة الأجنبية ، كانت حلا له وجافته في هذا الوقت . وتقدم القنصل العام البريطاني ، هاي ، بهذا الاقتراح للسلطان في سنة ١٨٧١ ، ثم كرره له في سنة ١٧٧٤ و ١٨٧٦ و ١٨٧٨ . وكان هاي يعمل على استقرار الإخوال

وزيادة التعامل مع المغرب عن طريق المخزن ، ودون الاعتماد على قبائل شبه مستقلة ، ولكن السلطان كان لا يثق كثيراً في نيات الأجانب إذا ما فتح أمامهم جنوب البلاد ، خاصة وأن هذه العملية ستزيد عدد من يحصلون على الحماية الأجنبية من بين رعاياه ، وستزيد بالتالي المشكلات أمامه . وإذا كان المخزن قد وافق مبدئياً على فتح أغادير أمام التجارة الأجنبية فإنه قد وضع شروطاً معينة لهذه العملية .

ووافق المخزن على فتح أغادير للتجارة في سنة ١٨٨١ ، ولكنه كان يحتاج إليها في العمليات الجارية ، أكثر من هدفه استخدامها في التجارة ، خاصة وأنه كان يستعد لإرسال حملة عسكرية إلى الجنوب في العام التالي . ثم ظهرت فكرة فتح ميناء جديد للتجارة ، وفي سنة ١٨٨٥ وفي الوقت الذي احتاج فيه السلطان لإرسال الامداد والتموين كذلك إلى حملته الثانية الموجودة في جنوب بلاد . وتمكن السلطان في سنة ١٨٨٧ من إخضاع كل منطقة السوس لسلطته ، فاختلفت بذلك الحاجة إلى فتح ميناء في الجنوب ، وقريب من الصحراء . أما موارد الصحراء وتجارتها مع إفريقية السوداء والسودان الغربي فأنها كانت قد بدأت تحصل في تلك الفترة إلى النيجر وإلى السنغال .

أما حملة سنة ١٨٨٢ فأنها قد بلغت ما بين ٤٠.٠٠٠ و ٧٠.٠٠٠ جندي ، اجتمعت في مراكش قبل أن تبدأ في زحفها على السوس . وأرسل السلطان لها الامداد والتموين عن طريق البحر وأغادير . ولكن فقر الإقليم بعد بضعة سنوات من الجفاف والقحط ، وصعوبة الامداد والتموين ، لم تمكن قوات السلطان من الوصول حتى جولين . ولم تقع معارك تذكر في هذه الحملة ، رغم أن معظم رؤساء وشيوخ السوس أعلنوا خضوعهم للسلطان . ولقد ترك السلطان بعض القواد والقضاة في المنطقة التي خضعت له ، وقام بتحصين مدينة تزنيت ، حتى يجعلها قاعدة لعمليات مقبلة في الإقليم .

وصمم المولى الحسن على القيام بحملة جديدة في سنة ١٨٨٦ لتدعيم سلطته في جنوب المغرب ، وتقليل الامداد والتموين من جديد إلى اغادير ، وجمع ٤٠٠٠ جندي في مراكش ، ثم بدأ في الزحف . وتمكن السلطان من عقاب آيت عطه وآيت تينان ، وعين بعض القواد من بين رجال الشيخ حسين بن هاشم . ووصلت جنود السلطان إلى جولينين ، وانشأت عدداً من القلاع أو القصبات على الطريق الموصل إلى الساحل . وتمكن بذلك السلطان من تدعيم سيطرته على هذا الاقليم ، ومنع بالتالي القيادات المحلية من الاتصال بالاجانب .

واخيراً فان هذه الأحداث التي شهدتها جنوب المغرب والمناطق الصحراوية فيه قد ساعدت على زيادة ربط هذه الاقاليم بالوطن الأم ، ووصول التنافس الدولي إليها ، وعلى تأثر الأوضاع الاقتصادية وبالتالي السياسية بهذه العوامل . فنجد أن فيدر ب ينصح حكومة باريس في سنة ١٨٨٥ باحتلال السواحل الواقعة بين المغرب و دكار ، وبشكل يمنع أطماع الانجليز والاسبانيين في هذه المناطق ، وكان يهدف إلى ربط هذه المناطق داخليا مع بقية المستعمرات الفرنسية في إفريقيا ، ومن البر ، وقبل أن تقوم دولة أخرى بالاستيلاء عليها من البحر . وكانت هذه النصيحة أساسا لعمليات فرنسا فيما بعد في منطقة موريتانيا وأدرار . ولم يتراجع السلطان من ناحيته عن الإصرار على سيادته على كل هذه المناطق ، ومن منع الأجانب من النزول إليها .

كما أن حملات السلطان قد عملت على ازدياد تدهور تجارة الصحراء ، وخروج جزء منها إلى رأس جوبي ، والجزء الاخر إلى السنغال ، خاصة وأن سياسة تبلور المصالح بين أنصار الخزن من ناحية ، وأعوان التعامل مع الأجانب في الجنوب من ناحية أخرى ، كانت لا تساعد على استقرار الأحوال ، ولا على استمرار التجارة في سيرها الطبيعي . فارتفعت أسعار بعض السلع ، نتيجة للاختار المتزايدة والمغامرة التي تقابل التجارة ، كما أن بعض التجار المغاربة

المقيمين في السودان والسنغال اضطروا إلى مواصلة عملياتهم التجارية عن طريق أوروبا ، وتجنس بعضهم بالجنسية الفرنسية ، أو حصل على الأقل على الحماية الفرنسية . وقلت سلع ريش النعام والتبر وسن الفيل بين صادرات المغرب ، في الوقت الذي أخذت فيه مستعمرة رأس جنوب إفريقية في التخصص في تربية النعام وتصدير ريشه لكل العالم ، وقلت فيه أهمية طرق تجارة القوافل بين السودان الغربي وبين المغرب ، وكذلك قل عدد العبيد الذين يصلون إلى المغرب عن طريق تندوف وعن طريق توات . ورغم أن صادرات المغرب قد استمرت صوب السودان الغربي وتمبكتو إلا أن حجمها قد أخذ في القلة في الثمانينات ، وجاء احتلال القوات الفرنسية لمتمبكتو في سنة ١٨٩٤ لكي يقضى على تجارة المغرب مع السودان .

ولقد زاد في نفس هذه الفترة فقر جنوب المغرب وضوحا ، وظهر ذلك من هجرة بعض الأهالي ، وخاصة اليهود ، من وادي السوس صوب المدن الكبرى في الشمال ، مثل مراكش ، ومنها صوب المدن الساحلية ، مثل آسفي ، التي أصبحت مركزاً هاماً من مراكز تجمع اليهود في المغرب . ولقد قاست مراكش نفسها من هجرة عدد من الأهالي صوب الموانئ . أما أهالي درعا والسوس من المسلمين فإن عدداً منهم قد أخذ في الهجرة وطلب العمل ، حتى في الجزائر . وحدث كل ذلك في وقت استحكمت فيه أزمة اقتصادية مزدوجة على كل من أوروبا والمغرب ، وبشكل ساعد على زيادة تبلور الأوضاع الاقتصادية ، وبالتالي الاجتماعية والسياسية .

(٥) أزمة سنة ١٨٧٨ - ١٨٨٤ :-

لم يشهد المغرب في تاريخه كثير من الأزمات تصل في قوتها وعنفها إلى عنف وقوة الأزمة الاقتصادية في الفترة الممتدة بين سنتي ١٨٧٨ و ١٨٨٤ . وصحب هذه الأزمة المغربية أزمة أخرى في أوروبا ، نتجت عن أسباب مختلفة تمام الاختلاف عن أسباب أزمة المغرب ، ولكنها عملت بالتحال على

التكامل مع عوامل الأزمة المغربية ، وبشكل أدى إلى مضاعفات خطيرة في هذا الاقليم العربى .

ذلك أن الأزمة الأوروبية نتجت عن إنهيار أسعار الأسهم وأسعار العملة ، ونتيجة لزيادة الانتاج والتصنيع ، وعدم تمشى التسويق والتوزيع مع سرعة الآلة . فادى ذلك إلى إنخفاض أسعار السلع ، وإلى افلاس كثير من المصارف والشركات والبيوت المالية ، كما أنه أدى إلى إنخفاض أسعار المنتجات الزراعية والمواد الأولية ، وندرة رؤوس الأموال فى الأسواق ، وإنخفاض أسعار النقل ، وتدخل الحكومات بالتالى لتطبيق أنظمة من الحماية الاقتصادية لسلعها ولمنتجاتها .

ولقد صعب إنخفاض أسعار المحاصيل والمنتجات الزراعية فى أوروبا منذ سنة ١٨٧٥ التوسع فى إنشاء السفن عابرات المحيط ، وإنخفاض أسعار النقل عليها ، مما سهل ورود كميات كبيرة من القمح الأمريكى إلى أوروبا ، كما أن فتح قناة السويس للملاحة ، وإنخفاض رسوم المرور فيها ساعد على وصول كميات كبيرة من الجلود من الهند إلى أوروبا ، وساعد على وصل كميات أخرى من الصوف من استراليا إلى إنجلترا ، خاصة وأن استراليا أخذت فى هذه الفترة فى التوسع فى تربية الأغنام ، وبشكل ضخم . وكان على المغرب أن يبيع منتجاته بأسعار منخفضة وأن تسهل حكومته عمليات التصدير ، وتخفيض الرسوم المفروضة عليها ، حتى يتمكن من الاستمرار فى التعامل مع الخارج . ولكن المغرب عجز عن مسايرة هذه الأوضاع الجديدة ، فضاعت منه هذه الإمكانيات ، وفى وقت استحكت فيه أزمة أخرى فى بلاده .

وبدأت الأزمة الاقتصادية المغربية بندرة الأمطار ابتداء من سنة ١٨٧٧ ، واستمر ذلك بشكل عام لمدة سبع سنوات : وأدى ذلك إلى قلة المحاصيل وارتفاع أسعارها ، وموت عدد كبير من البهائم ، وزيادة القحط وانتشار المجاعة والأوبئة ، وهجرة عدد كبير من الأهالى من الداخل صوب الموانئ .

وصحبت انقطاع الأمطار هجوم أسراب الجراد على جنوب المغرب، وخاصة على بلاد الحاحا والشيظمة. ووصلت أسعار القمح والشعير إلى ٣٠٠٪ في فترة أسابيع معدودة، وماتت آلاف من البهائم نتيجة لانعدام المراعى وعدم وجود الغذاء. وخرج آلاف من الفلاحين من البادية إلى المدن وبدون عمل أو طعام، فامتلاّت مراكش وموجادور بالمهاجرين والفقراء والسائلين، وكانوا يحملون أخصبا لا انتشار الأوبئة، وخاصة الكوليرا والتيفويد.

وظهرت الكوليرا في فاس ومكناس في أواخر يوليو سنة ١٨٧٨ وارتفع عدد ضحاياها في كل يوم، ووصل مفعولها المميت حتى الساحل وآسفى وموجادور، كما وصل إلى الدار البيضاء ومزغان في شهر سبتمبر، وأخذت في حصد أرواح كثير من الأهالي، وخاصة الفقراء والمعوزين، وباعداد كبيرة، وفي كل يوم. وساعدت المجاعة على إنتشار هذه الأوبئة وبسرعة، كما أن إجراءات الحجر الصحي، في هذه المناسبة كانت ضربة قوية لتجارة المغرب الخارجية في ذلك الوقت.

ولقد ساعدت هذه الحالة على سيادة القوضى في البلاد، وخاصة في منطقة الحاحا. وجاء الشتاء التالي قاسيا قارسا في برودة، ومع قسلة التغذية إنتشر وباء التيفويد، وأخذ في حصد الأرواح حصداً. وأصبح من الصعب المرور في شوارع المدن، وهي مكتظة بالآلاف من الفقراء والمتسولين والمرضى.

ووقف دولا ب العمل في التجارة وفي الزراعة، فقل الإنتاج، وكانت ندرة البذور ومرض المواشى تمنع الفلاح من العمل، واحتفظ كل من لديه بعض الجيوب بمسا لديه منها، وخشى من بذرها في الأرض، حتى لا تضيع عليه مع هذا الجفاف، ويموت جوعاً. وامتنع التجار الأجانب عن تقديم سلفيات للفلاحين المغاربة، وخاصة مع انخفاض أسعار المنتجات.

الزراعية في أوروبا ، وحاجتهم إلى استرجاع رؤوس أموالهم . فارتفعت نسبة الأرباح على السلفيات في المغرب إلى درجة كبيرة ، وفي حالة وجود السلفيات .

ورغم أن الأمطار سقطت في عام ١٨٧٩ - ١٨٨٠ إلا أن الجفاف عاد من جديد . وحتى في هذه السنة كان الفلاح من الضعف والهزال بشكل لا يسمح له بالعمل ، وكان كثير من الفلاحين قد فقد بها ثمة ، كما أن كثير منهم كان قد هجر أرضه . وعاد الجفاف لكي يتذر باستمرار الإزمة ، وعلى مدى طويل . واضطر المولى الحسن إلى شراء الحبوب اللازمة لا طعام جيشة من أوروبا ، خاصة وأنه كان يستعد ، في أثناء هذه الإزمة للزحف على منطقة وادي السوس ، وإخضاع الأهالي هناك لسلطته في سنة ١٨٨٢ . وكانت مصيبة حلت بعباد الله والمساكين .

وظلت هذه الحالة مستحكة في المغرب حتى سنة ١٨٨٤ ، وزاد من حدتها انخفاض أسعار المواد الخام في الأسواق الأوربية ، وخاصة الجلود والأصواف ، التي أخذت كل من الهند وأستراليا في تصديرها لأوروبا ، بكميات كبيرة ، وبأسعار منخفضة ، وبشكل يحرم المغاربة من منافستها ، وخاصة أمام ازدياد صعوبات النقل في المغرب نتيجة لقلّة البهاشم ، وإنعدام التغذية . فزادت تكاليف إرسال الجلود والأصواف المغربي إلى الساحل ، وبنسبة كبيرة ، في الوقت الذي تمكنت فيه أوروبا من الحصول على نفس هذه المواد الأولية ، من الهند وأستراليا ، بأسعار منخفضة . ولقد أثرت هذه المجاعة كذلك على قوة إنتاج المغرب للجلود والأصواف ، وبشكل شبه مستديم ، ويمكننا أن نضيف إلى موت عدد كبير من الأغنام والمواشي نتيجة للمجاعة والوبئة ، ذبح الأهالي لعدد آخر منها ، لأكلها . وجاء التوسع في بناء السفن عابرات المحيط ، وانخفاض أسعار النقل عليها ، وتوسع الولايات المتحدة في زراعة القمح والحبوب ، وتصديرها إلى أوروبا

في هذه الفترة ضربه جديدة إلى الصادرات المغربية . والمهم هو أن المغرب قد عجز في هذه الفترة عن الاستمرار في تصدير سلعة الأساسية ، والتي تتمثل في الجلود والصدوف والحبوب ، إلى أوروبا ، في الوقت الذي إستمر فيه في استيراد سلع أخرى من الدول الأوروبية ، وخاصة الشاي والسكر .

حقيقة أن أسعار الشاي والسكر قد انخفضت في المغرب في ذلك الوقت ، ورجع ذلك إلى إستيراد أنواع رديئة ، إلا أن كمية استهلاك هذه السلع زادت بسرعة في أثناء الأزمة ، إذ أن الأهالي كانوا يوهمون أنفسهم بوجود شيء مافي بطونهم ، وهو الشاي ، الذي يزيد من صبرهم على تحمل الجوع .

وكانت لهذه الأزمة نتائج مالية خطيرة ، خاصة وأنها منعت المغرب من التصدير ، في الوقت الذي إضطّر فيه إلى الاستيراد ، وخاصة إستيراد الشاي والسكر والحبوب . وكان الميزان التجاري في غير صالح المغرب في هذه الفترة ، وزاد الاستيراد عن التصدير فيها بما يقرب من ٣٠٠ مليون فرنك ذهب ، وهي قيمة العملة ، والمعدن النفيس التي خرجت من البلاد في هذه الفترة وحدها ، أي حوالي ١٢ مليون جنيه انجليزي (ذهب) . وكان هذا الزيف المالي يقرب في مجموعة من قيمة ثلث الغرامة الحزبية التي اضطر المغرب إلى دفعها لاسبانيا ، والتي استمر في دفعها على خمسة وعشرين سنة . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك ما كان يدفعه السلطان لشراء الأسلحة والذخائر من الخارج ، وما يشتري به الامداد والتموين لقواته .

ولقد انتشرت في هذه الفترة العملة البرونزية في المغرب ، وكان عدداً كبيراً منها مزوراً ، وتقل قيمتها الفعلية عن قيمتها الرسمية بكثير . وضرب عدد من هذه القطع في اقليم السوس ، وصدرت أوروبا للمغرب كميات أخرى ، عن طريق التهريب . وأخذت العملة الرديئة في الانتشار في البلاد ، في الوقت الذي سحبت فيه العملة الجيدة ، وأخذت في الهرب صوب

الخارج ، وصوب البلاد الأوربية ، وأخذ المخزن يجمع الضرائب من قطع العملة الرديئة ، في الوقت الذي اضطر فيه إلى دفع مشترياته في الخارج بقطع العملة الجيدة ، وكانت نادرة . وحاول المخزن تدعيم العملة المغربية ، ولكن بدون جدوى ، خاصة وأن التجار والقناصل الأوربيين وقفوا في سبيله ، وفي الوقت الذي أصرت فيه أوروبا على دفع مشتريات المغرب بالمعادن النفيسة . وكان المخزن مضطراً حتى سنة ١٨٨٥ إلى دفع بقية الغرامة لاسبانيا ، كما كان السلطان محتاجاً إلى تزويد جيشه بما يلزمه من الخارج ، وأدى ذلك بالمخزن إلى صعوبات مالية ، في الوقت الذي قلت فيه الرسوم الجركية والضرائب الداخلة إلى خزانة الدولة . وهكذا اضطر المولى الحسن ، مادامت خزينته خاوية ، إلى أن ينزل إلى ميدان التجارة بنفسه ، وأخذ في تصدير الحبوب لأوروبا ولحسابه ، وفي الوقت الذي قلت فيه الحبوب اللازمة لطعام الشعب . وحاول المولى الحسن أن يحقق من هذه العملية بعض الأرباح ، ولكنه أغضب التجار الأجانب الذين رأوا في هذه العملية ما يتناقض مع حرية التجارة ، كما أغضب كثير من الأهالي الذين رأوا هذه العملية في وقت غير مناسب ، وتساعد على زيادة ارتفاع أسعار قوت الشعب ، وفي وقت المجاعة . كما أن المولى الحسن فكر في عقد قروض من البيوت المالية الأوربية ، ودخل المغرب في هذه الفترة في نفس الدور الذي دخلته مصر والدولة العثمانية وتونس في أواسط القرن التاسع عشر ، وهو دور التفاعل بين مجتمع يعتمد على الزراعة ، ومجتمع أوربي رأسمالي ، ويعتمد على التجارة والصناعة .

كما أن هذه الأزمة قد أحدثت تغيرات اجتماعية كبيرة في البلاد ، نتيجة لانخفاض مستوى معيشة البعض ، وتحقيق البعض الآخر لأرباح كبيرة وطائلة . فلقد زادت هذه الأزمة في حجم البطالة ، وأثرت بالتالي على أجور الكادحين ، وفي الوقت الذي لم تزد فيه رواتب الموظفين . كما أن الضرائب لم تنخفض في قيمتها ، واشتد المخزن في جمعها . فآدى ذلك إلى انتشار البؤس

وخاصة بين الكادحين وصغار الفلاحين وظهرت البادية وكأنها قد أصبحت مهجورة ، وعمت الاوبئة والمجاعات وحدها على خفض عدد سكان المغرب بنسبة تصل إلى ١٥٪ . واضطرب الامن والنظام نتيجة هجرة الالهـالى المستمرة من منطقة إلى أخرى ، مما اضطر المخزن إلى التشدد معهم في محاولته المحافظة على النظام . أما أولئك العمال الزراعيين الذين حاولوا الاحتفاظ بعملهم عند ساداتهم فانهم انخفضوا إلى مستوى يقرب من مستوى عبيد الأرض . وكم من تاجر وقفت تجارتهم ، واضطروا إلى دفع التزاماته نقدا ، أو أجبر على الإفلاس : وكانت نكسة واضحة ، وفي كل ميدان . ولكن هذه الأزمة ساعدت في نفس الوقت على تزايد رؤوس الاموال في بعض القطاعات ، وخاصة تلك التي تعمل في استيراد المواد الأساسية والضرورية ، والتي تتاجر في الحبوب ، أو تتاجر في الفضة والذهب والمصوغات : وعمل عدد منهم على تسليف الفلاحين بفوائد تصل إلى ٥٠٪ أو ٦٠٪ في نفس السنة ، ودون أن يدفعوا ضرائب على هذه الارباح . وانتشرت عمليات المضاربة والاستغلال بل والاستنزاف ، وقام بها كل من يعمد إلى استغلال هذه الكارثة لتحقيق الارباح ، وعمل بها على رفع مستوى معيشته ، وطبقته الاجتماعية ، نتيجة لرؤوس الاموال التي استند اليها . واتسعت عمليات رهن العقارات والاراضي الزراعية ، وخاصة لدى الاجانب والموسرين ، وأغرقت هذه العمليات الاوزبيين على تملك الاراضي والمزارع في المغرب ، خاصة وأنها أصبحت بثمن قليل . وزادت في هذه الفترة الفروق الاجتماعية وضوحا بين الطبقة الفقيرة والكادجة ، وبين الطبقة الوسطى التي استمرت في النمو ، واشتملت على تركيز عدد من الاسرائيليين في المغرب كرجال رأسماليين لهم وزنهم وثقلهم ، كما اشتملت على نمو الرأسمالية المتاجرة المغربية وسيطرتها على جزء هام من اقتصاد البلاد ، بعد أن تخلصت من المنافسين الصغار . وساعد هذا النمو على التركيز ، على استمرار نمو الطبقة البرجوازية المغربية ، في الوقت الذي زاد فيه الفقير ضعفا على ضعفه .

وأخيرا فان هذه الازمة الاقتصادية والمالية قد دفعت البيوت المالية الاوروبية الكبيرة إلى التدخل في المغرب ، وبنفس الطريقة التي كانت قد تدخلت بها في تونس منذ عشرين سنة . وسيسير هذا التدخل ، مع تركيز المشروعات وقوتها في نفس الوقت ، وبشكل يساعد على شرح تغير السياسة الأوروبية في المغرب ، وزيادة أطماعها الرأسمالية ، وبالتالي الاستعمارية فيه . وستتشابك العوامل الدبلوماسية مع المصالح الاستراتيجية والمصالح التجارية والمالية ، واعدد من الدول الأوروبية في هذا الاقليم العربي ، وبشكل يهدد بنشأه تنافس دولي .

الفصل الثامن عشر

الأطماع الاستعمارية والتنافس الدولي

زادت الأطماع الاستعمارية في المغرب الأقصى ابتداء من الثمانينات في القرن التاسع عشر ، وفي الوقت الذي كان يجاهد المغرب فيه لمحاولة تطبيق سياسية للإصلاح ، وفي الوقت الذي كانت تقابله فيه صعوبات كبيرة وخاصة في النواحي الاقتصادية والنواحي السياسية . وعلاوة على أن الدول الأجنبية كانت تتخذ مسألة الحماية تكئة لها لزيادة نفوذها في داخل البلاد ، فإنها كانت تحاول الوصول إلى الامكانيات الاقتصادية لصحراء المغرب الجنوبية ولتجارة السودان الغربي وتحرم المغرب من مورد هام من موارده . ولقد استمرت هذه الأطماع الاستعمارية الأوروبية في الزايد في المغرب ، وبسرعة ، ونزلت دول جديدة إلى الميدان ، لمنافسة غيرها ، ولمحاولة الحصول على المكاسب لنفسها . ولكن إذا كانت الدول الأوروبية قد سارت على مثل هذه السياسة فإن أي منها لم يكن يفكر جديا في الاسراع بفرض حمايته على المغرب ، مما أدى إلى اقامة نوع من التوازن السياسي لنفوذ الدول الأوروبية وأطماعها في هذا الاقليم ، واستمر هذا التوازن لعدة سنوات ، إلى أن زادت قوة الضغط ، وعجزت القوى الوطنية ، ماديا ومعنويا عن صده أكثر من ذلك . وسيصعب على المغرب أن يستمر في العمل على تطبيق سياسة الإصلاح ، ما دامت الحرية ، اللازمة للحركة كانت تنقصه ، وستتخذ الدول الأوروبية هذه الذريعة لكي تعلن ضرورة اشرافها على الموقف حتى يستمر الإصلاح . وحين تتفق الدول الأوروبية فيما بينها سيكون نهاية الاستقلال المغربي .

(١) سياسة الدول العظمى :

شهد المغرب في السنوات التالية لانهزام مؤتمر مدريد، وبمجرد استحكام الأزيمة الاقتصادية الثانية فيه دولا أوربية جديدة تحاول زيادة نفوذها فيه مثل ألمانيا ، كما شاهد دولا عرفها من قبل مثل فرنسا قام ممثلوها في بلاده بالتآمر ضده وضد سلامة دولته ووحدة ترابه، ومع هذا التزايد للنفوذ الأجنبي وللأخطار التي يواجهها ساعد الموقف الدولي المغرب الأقصى على أن يجد دولا تقف إلى جانبه ، وضد هذا الاتجاه المعادي ، إذ أن مصالحها والموقف الدولي كانت تفرض عليها الاحتفاظ باستقلال المغرب وسلامة أراضيه . ويتمثل هذا الانجاة الأخير في موقف كل من بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا أمام تزايد المصالح الألمانية في المغرب ، وتزايد أخطار المشروعات الفرنسية على سلامته .

وكانت علاقات ألمانيا بالمغرب تكاد تكون معدومة قبل سنة ١٨٧٥ ، خاصة وأن ألمانيا كانت مشغولة في ذلك الوقت ببناء امبراطوريتها في أوروبا نفسها ، ولم تكن الصناعة الألمانية قد وصلت بعد إلى تلك المرحلة التي تتطلب فيها الحصول على أسواق خارجية وضمان المواد الخام . وحتى بعد هذه السنة ، ولمدة عشر سنوات أخرى كانت مصالح ألمانيا في المغرب لها لون سياسي ، داخل نطاق العلاقات الدولية والتوازن الدولي ، أكثر من أي لون آخر ، وخاصة اللون الاقتصادي . حقيقة أن ألمانيا قد حاولت الاستفادة من ظنجة لخلق المشكلات أمام فرنسا في الجزائر وخاصة في أثناء الحرب السبعينية ، وهدفت من وراء ذلك إلى شغل جزء من القوات الفرنسية في شمال إفريقيا في الوقت الذي تبدأ فيه زحفها صوب باريس . وأجبر هذا ألمانيا منذ أول علاقتها مع المغرب على أن تسير في سياستها مع الأهالي المسلمين وضد توسع القوى الأجنبية في بلادهم . ولذلك فإن هذا العامل ستحتفظ به

المانيا لفترة طويلة كدعامة أساسية لسياستها في بلدان المغرب الكبير، وستكمل به سياستها في الشرق الأدنى العربي حين تعلن صداقتها للخليفة العثماني ، ولثلاثة ملايين مسلم . ولكن المهم هو أن ألمانيا لم تتمكن من القيام بأي مجهود يذكر من طنجة مع العناصر الوطنية والثورية في الجزائر ، في أثناء حربها مع فرنسا ،

ولقد سرت الاشاعات من وقت لآخر عن قيام محاولات المانية للحصول على إحدى القواعد العسكرية والتجارية في شمال المغرب وقرب حدود الجزائر ، ولكن الظاهر أن هذه الاشاعات كانت تعمل في مجال النطاق الإنساني لارهاب فرنسا من الناحية المعنوية باقتراب ألمانيا من ممتلكاتها في شمال افريقية ، خاصة وأنه كان لا يسهل على انجلترا رؤية النفوذ الألماني ، بل الجنود والبحارة الألمان ، في قاعدة جديدة لهم في البحر المتوسط ، ولا تبعد كثيرا عن جبل طارق . وكان معنى قيام ألمانيا بمثل هذه المحاولات هو أنها ستنشئ حلقة فرنسية بريطانية ضدها في اوربا، وكانت ألمانيا لا تفكر أبدا في الوصول إلى مثل هذه النتيجة . والواقع أن الأحداث قد سارت في طريق مغاير لهذا الطريق ، إذ أن بسمارك قد بدأ مفاوضات مع حكومة لندن في سنة ١٨٨٠ لمعرفة امكانية الوصول إلى تحالف بين البلدين ، يبنى على أساس تفاهم تام في السياسة التي يسرون عليها في شمال افريقية ، ومعنى ذلك أن ألمانيا لم تحاول الحصول على قواعد عسكرية أو تجارية في هذه المنطقة .

والواقع أن ألمانيا قد سارت بريطانيا في سياستها في المغرب حتى سنة ١٨٨٠ ، وحتى عقد مؤتمر طنجه ، وإن كانت قد بدأت في تغيير هذه السياسة في نفس هذه السنة، وفي مؤتمر مدريد ، وذلك لتشجيع فرنسا على العمل في شمال افريقية حتى تبعدها بذلك عن الأناضول والورين . ولذلك

فيمكننا أن نقول أن المانيا كانت تتخذ المغرب الأقصى وسيلة لا غاية ،
والتي تصل به إلى تحقيق سياسة التوازن الدولي ، أو التوازن البسماركى
التي حاولت إنشائه على القارة الأوروبية . ولا يبعد أن يكون بسمارك قد
رحب حتى بانشغال فرنسا كليا بالمغرب ، إذ أن ذلك سيأخذ منها كل وقتها
وكل مجهودها . ولقد عارض بسمارك مشروعات القنصل الالماني في
موجادور في سنة ١٨٨١ لانشاء مؤسسة المانية في وادى السوس ، حتى
لا يشير مخاوف فرنسا . كما أنه رفض بعد ذلك مساعدة بعض عناصر الوطنيين
الجزائريين الذين حاولوا القيام بعمليات حربية ضد فرنسا في الجزائر .
وظهر هذا التقارب الالماني الفرنسي في أجلى معانيه في سنة ١٨٨٤ ، وظهر
وكأنه موجه ضد انجلترا ، كما ظهر وكأنه يكمل تقاربا المانيا إسبانيا في
نفس الوقت ، وكأنه يهدف تقسيم المغرب إلى منطقتي نفوذ بين فرنسا
واسبانيا .

وعلى أى حال فلقد تزايدت المصالح الالمانية في المغرب مع مرور الزمن
خاصة وأن المغرب كان يحتاج إلى بعض المصنوعات ، ويحتاج إلى المدفعية
اللازمة لتسليح جيشه ، وكانت مدفعية كروب هي أشهر مدفعية في العالم
الى ذلك الوقت . ولقد اتصل المولى الحسن بألمانيا في سنة ١٨٧٧ ، وأرسل
فيها سى بن سليمان سفيرا ، وكلفه في نفس الوقت بالانصال بمصانع الاسلحة
الثقيلة في المانيا . وسرت الاشاعات في ذلك الوقت بأن المغرب سيتمنح المانيا
إحدى المحطات في منطقة الريف . ولكن هذه الاشاعة تناست أن بسمارك
لم يكن في ذلك الوقت من أنصار سياسة التوسع الاستعماري ، وخاصة إذا
ما كانت هذه السياسة تكلفه الاموال بدون طائل . وعلى أى حال فإن
هذه السفارة المغربية في المانيا كانت أساسا للبدء في صلات تدعم مصالح
البلدين . وذهب في العام التالي إلى المغرب ممثل عن مصانع كروب ، ثم
حضر بعده ابن كروب نفسه في سنة ١٨٨١ و سنة ١٨٨٢ و سنة ١٨٨٣ ،

وكان يهتم بالمعادن والمناجم الموجودة في المغرب ، وبزويد الجيش المغربي بالأسلحة ، وكذلك بإرسال عدد من الطلبة للدراسة في ألمانيا . وكانت ألمانيا قد بدأت في الاهتمام بالأسواق وبالمواد الأولية ، وبدأ البنك الألماني عملياته فيها منذ سنة ١٨٨٠ ، وبدأت أنظارها تتجه إلى أمريكا الجنوبية ، وإلى أستراليا ، وإلى إفريقيا ، وبدأ دور هامبورج في الظهور كمدينة تستعد للتعامل مع ما وراء البحار . ولقد أفادت ألمانيا من استعداد المخزن لكى تزيد من نفوذها في البلاد ، وبدأت في التفكير في تدعيم نفوذها فيه خاصة وأن السلطان وعدد من رجاله رأوا فيها ما يوازن ويعادل تزايد المصالح والاطماع الفرنسية في البلاد ، مع الاطماع الإسبانية ، في نفس الوقت الذى يمكنها فيه أن تقف وجهها لوجه أمام إنجلترا . وكانت ألمانيا لا تزال تحظى بتلك الهالة التى أحاطت بها بعد الحرب السبعينية ، ولم تكن لها أطماع اقليمية أو اقتصادية ، وكان فى وسع المولى الحسن أن يعتمد عليها وعلى بلجيكا فى كل ما يلزمه دون أن يؤثر ذلك على القوى الموجودة فى البحر المتوسط .

ولقد تزايد عدد الطلبة المغاربة الذين يدرسون فى ألمانيا فى كل عام . وإذا كانت فرنسا قد نجحت فى منع ألمانيا من إرسال بعثة عسكرية إلى المغرب فإنها لم تتمكن من وقف عمليات شراء الأسلحة الثقيلة ، وخاصة المدفعية من هذه الدولة الأوربية المنافسة لها . وحينما اشتبكت روسيا مع الدولة العثمانية فى حرب البلقان كان من حق الألمان أن يفخروا فى المغرب بأنهم قد وقفوا إلى جانب المسلمين ومع الخلافة فى وجه روسيا المعتدية . وأفادت ألمانيا من كل هذه العوامل لكى تزيد مصالحتها فى المغرب الأقصى ، وتستخدمه وسيلة لتحقيق أغراضها فى أوروبا ، وفى بقية أنحاء العالم .

وإذا كانت المانيا قد بدأت في النزول في ذلك الوقت إلى ميدان المغرب فانها قد وصلت لكي تجدد فرنسا في الميدان ، وعلى الحدود .

ولقد غيرت فرنسا موقفها تجاه المغرب الأقصى في الفترة الواقعة من سنة ١٨٧٩ ، سنة ١٨٨١ بشكل واضح ، ذلك أن الجمهوريين كانوا قد تولوا السلطة وبدأوا سياسة نشيطة خارج حدود أوربا ، وكان موقف فرنسا في مؤتمر مدريد ، وفي مواجهة بريطانيا ، يعتبر أحد الدلائل على تغير هذه السياسة الفرنسية . وجاء تدخل فرنسا في تونس لكي يخيف المخزن من الأطماع الفرنسية . وامتد هذا الخوف إلى الأوساط الدبلوماسية في طنجة .

ولقد عملت بعض العناصر الفرنسية في المغرب بشكل عام ، والممثلين الرسميين لفرنسا في طنجة بشكل خاص ، على انتهاز هذه الفرصة والحصول على مكاسب في هذا الاقليم العربي . وبدأت المشروعات الفرنسية تتحدد في شكل مشروعات للسكك الحديدية وخطوط للتلفراف وبعض العمليات الزراعية :

وكانت الحكومة الفرنسية تفكر في وضع برنامج للتوغل السلمي في المغرب عن طريق السكك الحديدية والاستغلال الزراعي ، ولكن دون أن تربط بين هذه العمليات وبين الوضع السياسي للسلطنة الشريفة ، خاصة وأن هذه الحكومة كانت مشغولة في ذلك الوقت بالمشكلات التونسية وكانت تستعد في نفس الوقت للنزول إلى مدغشقر وللعمل في افريقية السوداء وفي تونكين ، وإن كان وزيرها المفوض في المغرب سيحاول دفعها دفعا صوب اعلان حمايتها على هذه البلاد كذلك .

وكانت مسألة الحدود المغربية الجزائرية هي أولى المشكلات التي أثرت،

خاصة وأن معاهدة سنة ١٨٤٥ كانت لاتصل بتحديد الحدود بين المغرب والجزائر إلى أبعد من ١٥٠ كيلو مترا ، وترك بعدها المنطقة بدون تحديد دقيق . وكان سلطان المغرب هو الذى يطالب بنفسه بضرورة تحديد الحدود بشكل واضح ، خاصة وأن اختفاء هذه الحدود إلى الجنوب من تنية الساسى كانت تسبب فى مشكلات شبه مستمرة ، وفى مراسلات مستديمة بين المخزن وباريس والسلطات الفرنسية فى الجزائر والمفوضية الفرنسية فى طنجة . وكانت هناك مسألتان فى هذا القطاع : الأولى هى حق التعقب لهذا الجانب أو ذاك ، وخاصة فى وقت ثورة أولاد سيدي الشيخ وثورة بو عمامة فى الجزائر ، والثانية هى مسألة مرور السكة الحديدية الصحراوية فى المنطقة الجنوبية من إقليم وهران ، وإمكانية إنشائها على أراضى تخضع للمغرب بالفعل ، أو تخضع لسيادته الاسمية . وكانت ثورات الأهالى فى منطقة الحدود الجزائرية المغربية تهدد فرنسا باستمرار ، وكانت فرنسا تخشى فى نفس الوقت من أن تكون هذه العناصر الثورية هى التى قتلت بعثة فلاترز ، وتخشى من أن تكون متصلة بالعناصر الثورية العربية فى تونس وفى ليبيا ، وخاصة كنتيجة لتوسع فرنسا فى تونس . وعلى أى حال فإن هذه الاضطرابات كانت تسمح لفرنسا باتخاذ سياسة نشيطة فى منطقة الحدود الجزائرية المغربية ، فى نفس الوقت الذى تقوم فيه باخضاع تونس . وأخذت العناصر الفرنسية الاستعمارية المتطرفة فى المطالبة بتغيير خط الحدود ودفعه غربا حتى وادى الملوية وبشكل يسمح له بالاستمرار فيما بعد مع وادى الجير ، ويسمح لفرنسا بالتالى فى الحصول على المنطقة اللازمة لضمان أمن الجزائر ، واللازمة لمد خط السكة الحديدية الصحراوية من الجزائر صوب الجنوب . وكانت هذه العناصر تطالب بضرورة إنشاء سكة حديدية أخرى تربط تلمسان بوجدة ، ويمكن مدها بعد ذلك حتى فاش ، وكانت لا تتناهى أهمية العامل الإقتصادى لهذه المنطقة علاوة على أهميتها العسكرية . وكانت هذه

الطلبات تصل إلى أبعد من ذلك، وتحاول الوصول إلى احتلال فرنسا لمدينة فجيج .

ولقد كان أورديجا وزير فرنسا المفوض في طنجة وراء هذه المشروعات، وكان في نفس الوقت على اتصال بجامبتا، وبالعناصر اليمينية الفرنسية النشيطة . ولكن الحكومة الفرنسية لم تتمشى مع هذه المشروعات ، وإن كانت قد عملت على الافادة منها ، وكلفت وزيرها المفوض بأن يذهب إلى مراكش ويطلب إلى المخزن اعطاء فرنسا حق تعقيب العناصر المشاغبة في منطقة الحدود ، وأن يشرح له فوائد السكة الحديدية الصحراوية . ولقد وافق السلطان على اعطاء الحق للفرنسيين لتعقيب الاهالي عبر الحدود ، وبمعاقتهم ، وكتب إلى هذه القبائل بنفسه بحسن استقبال القوات الفرنسية وبمعاملتهم معاملة الاصدقاء ، وأثبت بذلك حقوقه على هذه المناطق مادام لا يقدر على منع زحف القوات الفرنسية اليها . ولكنه رفض في نفس الوقت مرور خط السكة الحديدية الصحراوية في منطقة توات ، مدعيا بأنها ستعتمد إلى تحطيم العلاقات الاقتصادية الموجودة بين المغرب والسودان ، وكان يخشى في نفس الوقت من أن يكون بناء هذا الخط حقا ثابتا لفرنسا على المنطقة ، أو أن تستغله على الأقل في استمالة الاهالي اليها بطريقة أو أخرى . وعمد السلطان في نفس الوقت إلى تدعيم حركته في كل من وجدة وفجيج .

ولكن هذا الموقف لم يكن كافيا بالنسبة لوزير فرنسا المفوض في طنجة، فأخذ في حثك الثوامرات ضد الحكومة المغربية في جنوب البلاد وفي شملها في نفس الوقت ، وأخذ في الاتصال بعدد من الاشراف والمشايخ ورجال الطرق الصوفية ، وحاول استمالتهم إلى جانب فرنسا .

أما في الجنوب فإنه قد أرسل بعض عملائه إلى تافيلالت للاتصال بالشيوخ،

وفكر في الحصول على تأييد أحدهم لكي يقف في وجه الحكومة المغربية ، وذلك عن طريق اعطائه بعض الامتيازات والارضى والأموال في منطقة جنوب غرب الجزائر حتى يتمكن من جمع القبائل حوله ، وخاصة تلك التي كانت تخضع للشريف محمد العربي ، ابن عم السلطان . وكان أورديجا يسعى من وراء ذلك إلى إنشاء دولة خاصة في منطقة تافيلالت تمتد حتى توات وحتى وادي نون ، ويمكن اعلان استقلالها ، وأن تجبرها فرنسا بالعوامل الاقتصادية والعسكرية على التعامل معها ، وضد سلطان المغرب . ولكن السلطان وقف في وجه هذه المؤامرات ، وعين عاملاً خاصاً في فجييج ، وزوده بعدد من الجند ، ثم اعتمد على القنصل العام البريطاني لكي يقف في وجه هذه المؤامرة .

وأما في شمال المغرب فان المؤامرة التي قام باعدادها أورديجا ، وزير فرنسا المفوض في طنجة ، كانت أكثر خطراً .

لقد اتصل هذا الوزير بالشريف عبد السلام الوزاني وشجعه على السير في طريق كانت الحكومة الفرنسية قد رفضت مسيرته فيه من قبل . كان الشريف على صلات وثيقة بممثلي فرنسا في المغرب ، وكان قد طلب من قبل اعطائه الحماية الفرنسية ، ولكن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك عدة مرات . وكان الشريف قد فشل في الحصول على معاونة إسبانيا أو إنجلترا ، خاصة وأن ظروفه المالية كانت مرتكبة ، وكانت عليه بعض الديون تحتاج إلى سداد . وكان يحاول الاحتفاظ بمستوى معيشة معين ، خاصة وأنه من الاشراف : ولقد شجعه أورديجا على أن يدخل في صلات مع بعض رجال الأعمال الفرنسيين الذين كانوا قد بدأوا في الاهتمام بالحصول على بعض الامتيازات في شمال المغرب ، وخاصة في المناجم ، وكانوا يحاولون دفع حكومة باريس صوب التدخل والقيام بنشاط واضح في المغرب الأقصى . وتمت هذه العمليات المالية الاولى على ما يشتهي الشريف ، إذ أنهم قد اشتروا

منه بعض ممتلكاته ، واستأجروا منه مساحات واسعة من أراضيه الموجودة في شمال منطقة الغرب ، وقرب منطقة وزان . وحدثت هذه العملية في سنة ١٨٨٤ ، وأصبح في وسع هذه العناصر الفرنسية النشطة أن تستغل موقف الشريف الوزاني في أي عمليات اقتصادية أو سياسية ما دامت مصلحة المالية قد خضعت لهم . وسرعان ما تقدم الشريف الوزاني بطلب للحصول على الحماية الفرنسية ، وأيده أورديجا في هذا الطلب ومنحته وزارة الخارجية الفرنسية هذه الحماية طبقا للمادة السادسة عشر من معاهدة مدريد . وظهرت خطورة هذه المؤامرة من أن الشريف الوزاني كان رئيسا لأحدى الطرق الدينية وله أعوان واتباع في مناطق مختلفة من المغرب الأقصى وحتى في الجزائر ، وكانت أراضى رجال هذه الطريقة متسعة وكبيرة ، وكان في وسع فرنسا أن تستند إلى هذه العملية لكي تنشئ دولة داخل الدولة وعلى أسس قوية .

ولقد جاءت هذه المؤامرة في وقت اشتداد الأزمة الاقتصادية في المغرب ، وفي الوقت الذي كانت فيه أطماع الغربيين قد ظهرت واضحة في الصحراء المغربية ، وحتى في منطقته السوس ، فهل كانت فرنسا تهدف من هذه العملية الحصول على امتيازات اقليمية في المناطق الشمالية من المغرب ؟ لقد وافقت الكي دورسيه على هذه العملية في الوقت الذي كانت فيه مشغولة في مناطق أخرى ، ولم يكن لديها خطة واضحة محددة لاستغلال هذه العملية على الصعيد الدولي أو الاقليمي ، ولكننا نلاحظ أن تلك المجموعة من رجال الاعمال والسياسة التي أحاطت بأورديجا وأيدته في هذه المؤامرة ، وكان بعضها يدير شركات للملاحة ومصارف ويعمل بالتعدين أو يشرف على بعض الصحف - كانت هذه المجموعة تحاول دفع فرنسا في طريق ينتهي بها إلى تدخل فعلي في هذه المنطقة ، ويؤثر على وضعيتها ، ولقد شرحت

الصحف الاستعمارية في ذلك الوقت أنه يمكن لهذه العملية أن تقضى على السلطة الشريفيه ، وأشارت إلى أن شريف وزان يمكنه أن يعادل السلطان . وأشارت غيرها إلى أن هذه الشخصية تسير الغرب أكثر من السلطان ، ومن الواجب تأييدها ، وعلى طول الطريق .

ولقد استمرت هذه المؤامرة حينما حاول الشريف الوزاني أن يظهر بمظهر المتحرر ، وأعلن موافقته على إلغاء الرق في منطقته ، وأصدر فتوى شرعية بأن الرق لا يمت بأي صلة إلى الإسلام ، وذلك في الوقت الذي كان المولى الحسن يعارض فيه ضغط الدول الأوروبية عليه لإعلان إلغاء الرق في سلطنته . ثم قام الشريف بعد ذلك بالسماح لليهود في منطقته بارتداء الأحذية . واستغلت الصحافة الاستعمارية هذه الحادثة من جديد لكي تثني عليه وتهاجم في نفس الوقت سلطان البلاد وتتهمه بالرجعية وبأنه سيد اقطاعي رغم تطور الزمن .

لقد حدث كل ذلك والوزير الفرنسي أورديجا يزيد في نشاطه لزيادة عدد من يحصلون على الحماية الفرنسية من المغاربة ، وتكامل هذا العمل مع الامكانيات المادية التي وضعت تحت تصرف الشريف الوزاني ، والتي سمحت له بالقيام بالدعاية لنفسه لدى الأهالي في منطقة الانجرا . وكانت الصحافة الاستعمارية توالي نشر أخبار انضمام المغاربة إلى الشريف على أنها أخبار سياسية وهادفة ، ولكي تهيب الرأي العام الأوروبي لعمليات جديدة تقع في هذه المنطقة .

والواقع أن السلطان قد اضطر في هذه الحادثة ، وبصفته أميراً للمؤمنين إلى الانعزاء إلى رعاياه المسلمين ، وأصدر نداءً شرح فيه أن هذه العملية تخرج بصاحبها عن رأي الجماعة وعن احترام الشرع ، وطلب منهم الانصراف عنه إذ أنه من الخارجين . وجاء القنصل العام البريطاني لكي يؤيد السلطان

في هذا الموقف ويؤيده في لندن وفي العواصم الأوروبية، وخاصة تلك التي كانت لا ترحب بتغيير الأوضاع القائمة في المغرب في ذلك الوقت . ولكن المتآمرين زادوا من حدة اشتعال النار، ونشأت بعض المشكلات بين ابن الشريف وبين أحد قواد المخزن في مدينة وزان، فأهان القائد وطرده، وتدخلت المفوضية الفرنسية لكي تطلب رسمياً إبعاد هذا القائد وتقديم اعتذار عما بدر منه . ولقد أضطر السلطان في هذا الوقت، ونتيجة لمشكلات الجنوب وحاجته إلى القيام بحملة إلى السوس، وافتقاره إلى التأييد السياسي اللازم للوقوف في وجه فرنسا، وخوفه من أن ينقسم الشعب على نفسه - اضطر إلى التراجع وأمر بإبعاد القائد، وكتب أحد وزرائه اعتذاراً . ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، إذ أن أورديجا كان يحاول أن يفرض سياسته على وزارة الخارجية الفرنسية نفسها، وطلب منها أن يعود إلى مقر عمله في طنجة بعد عطلة الصيفية على ظهر بارجة حربية، وأن ترسل بعض قطع الأسطول لزيارة هذا الميناء، وبشكل يغطي الهيبة اللازمة لتصفية كل المشكلات الموجودة مع المغرب، ويطلب منه الموافقة على إعطاء بعض امتيازات استغلال المناجم في شمال المغرب . وكان يحاول أن يقابل رجال الوزان بعد وصوله إلى طنجة . ولم تكن هذه السياسة غريبة عن تفكير جول فيري، ولا غريبة عن بعض الجنرالات الفرنسيين في الجزائر، ولكن الأمر لم يكن يمثل هذه السهولة أمام وزارة الخارجية الفرنسية، وخاصة أمام وضوح معارضة كل من إنجلترا وإسبانيا وإيطاليا لمثل هذه السياسة . وكانت إنجلترا تحاول الاحتفاظ بالوضع القائم في المغرب حتى تتمكن من إدخال الإصلاح، وعن طريق السلطان، وتواصل عملياتها التجارية دون أن تسمح للأوضاع بالتدخل، وبشكل يسمح لفرنسا بحرق النار . أما إسبانيا فأنها كانت تنظر إلى المنطقة الشمالية من المغرب على أنها لها، ومن الواجب على فرنسا وغيرها من الدول أن تبعد عنها . وكان الاتجاه الاستعماري قد بدأ في الوضوح والاشتداد في إسبانيا في ذلك الوقت، وسائر عملية نمو الرأسمالية

الإسبانية، وحاول توجيه أنظار الإسبانين صوب انتصارات خارجية . أما إيطاليا فانها كانت قد رأت هجوم القوات الفرنسية من الجزائر على تونس، وقضت بذلك على حلم جميل عاشته شبه الجزيرة لعدة سنوات ، وكانت تمنى نفسها بقرب استيلائها على أرض قرطاجة القديمة . ولذلك فان هذه الدول الثلاث قد وقفت كلها في وجه المؤامرة الفرنسية مع الشريف الوزاني ، وعملت على احباطها .

ولكننا لاحظنا أن المانيا كانت قد غيرت سياستها تجاه المغرب في سنة ١٨٨١ ووضح ذلك من مؤتمري طنجة ومدريد التي بحثت فيها مسألة الحماية الأوروبية لرحايا المغرب . وبعد أن كانت المانيا تقف إلى جانب انجلترا للاحتفاظ بحقوق المغرب ، وحقوق سلطانه ، وسلامة أراضيه، نجد أنها قد عمدت إلى تشجيع كل من فرنسا وإسبانيا على زيادة نفوذها في المغرب ، حتى توقع بينهما في هذا الميدان ، بعد أن أوقعت بين فرنسا وإيطاليا بخصوص تونس . ومع هذه المؤامرة فشلت سياسة بسمارك في التقريب بين فرنسا وإسبانيا ، إذ أنها قد أدت إلى وقوف إسبانيا مع انجلترا وإيطاليا ضد فرنسا . فهل يمكن لحكومة الجمهورية الثالثة أن تسير وزيرها المفوض في هذه المغامرة وقواتها مشغولة في الجزائر وفي إفريقية السوداء ، وفي مدغشقر والهند الصينية ؟ لقد كان على فرنسا أن تتراجع حتى لا تغير من توازن القوى الموجود في البحر المتوسط ، وفي غير صالحها . ولذلك فانها عملت على تغيير وزيرها المفوض ، ارضاءا للدول الأوربية الأخرى ذات المصالح في المغرب .

ولقد كانت هذه الحادثة انتصاراً لموقف بريطانيا وسياستها في هذا الاقليم وكانت بريطانيا تعتمد على تجارتها مع المغرب وعلى نفوذ قنصلها العام ، هابي ، لدى السلطان ، وصلاته الكثيرة ، وكذلك على بعثتها العسكرية

المتتملة في القائد ماكلين لكي تعمل على الحصول على امتيازات خاصة لها ، أما إسبانيا فانها قد نجحت كذلك في منع النفوذ الفرنسي من الامتداد إلى منطقة كانت لها فيها أطماع واضحة ، وأما إيطاليا فانها كانت قد بدأت في النزول إلى الميادين الاستعماري ، وأخذت في تدعيم صلاتها ببريطانيا وأخذت كذلك في زيادة مصالحها في المغرب الأقصى وشاركت في تقديم بعثة عسكرية وفنية لتشغيل الماكينة ، أو آلة صك العملة التي أقامها السلطان في فاس ، ومصنع الأسلحة والخرطوش الذي أقامه في قصره في هذه المدينة . وهكذا ظهر اختلاف جميع القوى الخارجية مع بعضها في المسألة المغربية . ولكن رغم تزايد مصالح كل منها فان التوازن ظل موجودا بينهم .

(٢) الإصلاحات وفشلها : —

كانت الأزمة الاقتصادية عاملا أساسيا في تعطيل برامج الإصلاح ، إذ أنها حرمت السلطان من الوسائل المادية اللازمة للقيام بالمشروعات ، وكان فشل مؤتمر مدريد في القضاء على « الحماية » لا يزال يهدد المغرب بزيادة عدد الأجانب الذين يقيمون فيه ولا يخضعون للتشريع المغربي . وجاء التهديد الفرنسي سنة ١٨٨٤ لكي يخيف السلطان من القيام بأي عمليات جديدة يعتمد فيها على الأجانب . ولذلك فان الإصلاحات لن تبدأ من جديد في المغرب إلا ابتداء من سنة ١٨٨٥ ، وستظهر بوضوح ابتداء من سنة ١٨٨٨ ، وبعد أن تحظى البلاد بنوع خاص من الإزدهار .

وجاء زيادة سقوط الأمطار ابتداء من سنة ١٨٨٥ عاملا مساعدا على زيادة المحاصيل ، وازدياد إخصرار البلاد ونمو المريع اللازم للبهائم . وساعد ذلك على امتلاء المطامير بالحبوب والغلال ، وبالتالي على انخفاض أسعارها . كما ساعد على زيادة رؤوس البهائم والمواشي . وساعد هذا الرخاء والازدهار على تمكن المغرب من التصدير من جديد ، وبأسعار معقولة

يمكنها منافسة الأسعار الاوربية . وعادت هذه العملية بالتالى بالارباح على المغاربة ، وساعدت على حصول المخزن على حصيلة من الضرائب والرسوم على عمليات التصدير سمحت له بالاتفاق على عدد من مشروعات الاصلاح وخاصة فى ميادين تسليح الجيش وتدريبه ، ومحاولة انشاء بحرية مغربية ، وان كانت عوامل أخرى قد تدخلت لعدم إنجاح هذه المشروعات .

وكانت الأوضاع السياسية ، الداخلية والخارجية ، تجبر السلطان على البدء باصلاح قواته العسكرية كأساس لكل اصلاح آخر ، إذ أن سيادة الأمن كانت أساسا للازدهار الاقتصادى ، وبالتالي لنمو التجارة ، وزيادة حصيلة الدولة من الضرائب ، وبشكل يساعدها على القيام بالاصلاحات الادارية ، التى تمكنها من الاحتفاظ بوحدة البلاد واستقلالها . وكانت هذه السياسة بعيدة المدى ، وتعتمد على عملية التنمية المتواصلة . ولا شك أن ممثل بريطانيا فى المغرب كان يدفع السلطان إلى إنتهاجها ، خاصة وأنها كانت فى صالح السلطان ، وفى صالح المعاملات التجارية البريطانية .

ولقد واصل المخزن مجهوداته التى كان قد بدأها قبل الأزمة لاستقدام المدربين الأجانب وإرسال الطلبة المغاربة للتعلم والتدريب فى الخارج وكذلك شراء الأسلحة والذخائر وخاصة من بلجيكا وألمانيا . وكان اهتمام المخزن واضحاً بالمدفعية ، سواء أكانت للدفاع الساحلى ، أو للعمليات الحربية والحصار فى الداخل ، وتنافست المصانع الحربية الاوربية فى بيع الأسلحة للمغرب . وزاد عدد قطع المدفعية فى المغرب من ١٦ قطعة فى سنة ١٨٢٥ إلى ما يزيد عن ١٥٠ قطعة فى عهد المولى الحسن ، وأصبحت غالبيتها حديثة كما تنافست المدارس الحربية فى كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وإسبانيا وجبل طارق فى تدريب الطلبة الضباط المغاربة ، وعلى دفعات .

وزاد عدد البعثات العسكرية الأجنبية في المغرب ، وأخذت البعثة العسكرية الفرنسية في تدريب جنود المدفعية ، وإحدى كتائب المشاة ، أما ماكلين البريطاني فانه قد استعان بأخيه على تدريب ما يقرب من عشرين كتيبة من كتائب المشاة ، وتخصصا في شراء الأسلحة اللازمة للجيش المغربي ، وأرسلت إيطاليا ابتداء من سنة ١٨٨٨ بعثة عسكرية أقامت في فاس وأشرفت على مشروع إنشاء دار لصناعة الأسلحة فيها . وفكر المخزن في استخدام بعثة عسكرية ألمانية ، رغم أنه كان يخشى من أن يؤدي ذلك إلى اغضب فرنسا . وعلى أي حال فلقد استقدم السلطان أحد الضباط الألمان للإشراف على عملية تحصين سواحل الرباط بالمدفعية الساحلية التي اشتراها من كروب منذ سنة ١٨٨٨ ، وحاول أن يكرر هذه العملية مع سواحل موجدور وتطوان ، ومدفعية تزن ٣٢ طنا ، وبإشراف الضباط الألمان ، أما إسبانيا فقد أصبحت لها بعثة عسكرية في تطوان تهتم بالشئون الطبوغرافية ، ثم أرسلت بعثة عسكرية لنفس الغرض إلى فاس في سنة ١٨٩٠ وقدمت بعض الأطباء للجيش المغربي . وكان كل هذا يساعد على إصلاح الجيش المغربي ، وإن كان يدل على خضوع السلطان لتنافس دولي حتى في عملية إصلاح الجيش .

وحاول المولى الحسن أن يكون نواة للبحرية المغربية تساعده على سرعة الاتصال بين المواني وتقلل من خطر عمليات التهريب ، واتفق مع وزير إيطاليا المفوض في الدار البيضاء في سنة ١٨٧٩ على صنع سفينتين له ، ثم اشترى الباخرة « الحسى » من ليفربول سنة ١٨٨١ ، وكانت لازمة لعملياته في إقليم السوس في العام التالي . ثم طلب إلى إيطاليا في سنة ١٨٩١ الإسراع ببناء قرفاطة ، وعلى أن تأتي بطاقم من البحارة والضباط الإيطاليين ، وكان يرغب في استخدامها كدرسة بحرية ، ثم اشترى الباخرة « سيدي التركي »

من المانيا سنة ١٨٩٢، وكانت حمولاتها ٣٠٠ طن ومسلحة ببعض قطع المدفعية. وطالب كذلك من إحدى الشركات الفرنسية في سويسليا صنع إحدى السفن السريعة اللازمة لحراسة السواحل .

والواقع أن هذه المشروعات قد كلفت المخزن كثيرا ، ولكن دون أن تعطيه نتيجة لها قيمتها. ذلك أن الطلبة كانوا في مستوى لا يسمح لهم بالتمعق في دراستهم ، كما أن التنافس بين الدول جعل دراستهم سطحية وشكلية . وكان اختلاف مناهج الدراسة يؤثر على تعاون وتفاهم وتكامل عمل هؤلاء الضباط في المستقبل مع بعضهم . أما تباين الأسلحة المستوردة من عدد كبير من الدول فقد أدى إلى الحاجة إلى تنويع الذخائر المستخدمة ، وزيادة صعوبة العمليات . وأدت عملية التسليح إلى قيام تنافس بين المصانع الحربية في الدول المختلفة ، وأعطى ذلك للعملية لونا سياسيا واضحا . هذا علاوة على أن المخزن لم يقم في نفس الوقت باصلاح نظام الجيش المغربي نفسه ، سواء من الناحية الادارية أو الرواتب ، فلم تكن هناك أية إدارات ، أو أية « أسلحة » متخصصة ، وفي وقت لم ينتظم فيه دفع الرواتب ، التي لم تتغير رغم زيادة ارتفاع الأسعار ، ولذلك فإن عددا من الجنود كان يفر من الخدمة بعد فترة من الزمن ، ويأخذ معه سلاحه وذخائره ، وبشكل يهدد سلامة الدولة ، خاصة وان رجوع هؤلاء الجنود إلى قبائلهم ، مسلحين بنفس أسلحة الجيش الاوتوماتيكية ، وبعد حصولهم على التدريب اللازم لاستخدامها كان يصعب العمل أمام الدولة ، ويعطى نتيجة عكسية لما حاولت الدولة الوصول اليه . أما قطع البحرية فانها كانت غير كافية لمراقبة السواحل ، وكانت تحتاج إلى وجود عدد من الضباط الأجانب الذين يكلفون الدولة الكثير . وعجزت هذه القطع عن الوفاء بمحاجات المخزن حتى في عملية نقل الجنود إلى منطقة السوس ، واضطر رغم وجودها إلى إستئجار سفن أخرى من أوروبا لهذه العمليات ، وكانت القطع البحرية المغربية تقضي معظم

وقتها في الاصلاح في المواني الأوربية . أما البعثات العسكرية الأجنبية فقد تخصصت في كتابة التقارير لدولها المحترمة ، قبل قيامها بأي عمل آخر ، فساعد وجودها على زيادة التنافس الدولي ، وخدمت أوروبا بدلا من أن تخدم المغرب . وعجزت « الما كينه » أو دار الصناعات التي أشرف عليها الايطاليون في فاس عن صنع أسلحة وذخائر بأسعار معقولة ، كما أن ماكلين تخصص مع أخيه في عمليات شراء الأسلحة الجديدة بدلا من أن يمرنوا القوات المغربية . وانقسمت البعثة العسكرية الفرنسية على نفسها وأخذ أعضاؤها يدسون بعضهم لبعض ، أما تسليح سواحل الرباط فقد استمر لمدة ست سنوات دون أن يتم ، رغم أنه كلف المخزن نفقات طائلة . ولقد نشأ تنافس واضح بين هذه البعثات العسكرية وبعضها ، وبشكل ساعد على زيادة تدويل المشكلة المغربية ، وكان وجود هؤلاء الضباط الأجانب في الجيش المغربي ينقص من قيمة استقلال البلاد . وحاول السلطان أن يتخلص من وجودهم ، ولكن دون جدوى ، إذ أن الدول الأوربية كانت تصر على تغيير هذه البعثات ، لاستجبتها ، وتطالب بمعاملة المثل مع الدول الأخرى التي احتفظت ببعثاتها في المغرب ، وكان وجود هذه البعثات قد تحول إلى « حق » من الحقوق الدولية . هذا علاوة على أن عملية شراء الأسلحة والذخائر من الخارج كانت مربحة للصناع الأوربية ، وللبعثات التي تقوم بها ، ولعدد من رجال القصر . واضطر المخزن إلى زيادة قيمة المعونة التي يقدمها الأهالي له للاستمرار في تسليح قواته ، فزادت أعباء الضرائب على الأهالي . ولا ننسى أن عملية شراء الأسلحة والذخائر كانت تساعد على خروج قطع العملة الجيدة من البلاد ، وبكميات كبيرة ، ولا تبقى فيها إلا العملة الرديئة ، فعملت على إفقار البلاد . هذا علاوة على أن كل هذا الاتفاق كان إنفاقا إستهلاكيا ، ولا يعود بأي عملية من عمليات التنمية ، بل كان من اللازم أنه يصل أولا إلى هدفه ، ويعمل على استتباب الأمن في البلاد حتى تتمكن عمليات الازدهار والتنمية من أن تبدأ عملها .

ولقد حاول المولى الحسن أن يقوم باصلاح النظام النقدي الموجود في البلاد ، وفكر في سنة ١٨٨٩ في استخدام آلات دار الصناعة ، أو « الماكينة » التي كانت تنشىء في فاس في ذلك الوقت في هذه العملية ، ولكنه وجد صعوبات كثيرة ، فأمر بضك قطع عملة جديدة في فرنسا عرفت باسم الريال « الحسنى » ، الذي كان ينقسم إلى نصف ريال وربع ريال ، ومن الفضة ، وذلك بما قيمته ٢٠ مليون فرنك فرنسي في ذلك الوقت . ولكن المولى الحسن جعل القيمة الاسمية لهذه العملة متمشية مع القيمة الرسمية ، أي أن وزن ما فيها من الفضة كان يساوى ريالاً . ولذلك فإن قيمتها كان تزيد ٢٠ ٪ عن قيمة العملة الاسبانية المنتشرة في البلاد . فخرجت هذه القطع بسرعة من السوق وهربت وظهرت . واضطر السلطان إلى أن يتفق على ضرب قطع جديدة توازى قيمة الريال فيها قطعة الخمس فرنكات الفرنسية ، وبمبلغ ٢٠ مليون فرنك أخرى . ولكن انخفاض سعر العملة أثر على هذه القطع الجديدة وجعلها تفقد ٣٠ ٪ من قيمتها في التعامل . وحاول السلطان أن يستغل دار الصناعة في ضرب قطع عملة برونزية ، ولكنها خرجت في شكل ردىء ، وتكلفت أكثر من قيمتها بكثير . وادت هذه العمليات إلى إرتفاع في الاسعار ، نتيجة لانخفاض سعر العملة ، وبشكل أثر على رواتب الموظفين ، وعلى مداخليل المخزن من إيجار أراضى وممتلكات الأوقاف ، وفي الوقت الذي زادت فيه مصروفات المخزن ، وبشكل واضح ، وخاصة ما يتعلق منها باصلاح الجيش .

وحاول المولى الحسن أن يقوم بمشروعات مختلفة في الميدان الاقتصادي ، وأثبت أنه كان يرغب في تطوير بلاده ، والمساهمة في هذه المشروعات ، وبشكل شخصى ، يعود عليه بالربح ، ويعود على البلاد بالتقدم والرخاء . وكانت دار الصناعة في فاس ، أو الماكينة ، هى إحدى هذه المشروعات ، رغم أن انتاجها من الخرطوش والطلقات كان رديئاً ، ثم فكر في آخر أيامه في نقلها إلى مراكش . وعمل على تشجيع زراعة القصب ، وعلى الاهتمام

بمصانع السكر ، كما عمل على تشجيع زراعة القطن . كما أن المخزن قد فكر في استغلال بعض المناجم لحسابه ، وخاصة مناجم الفحم قرب طنجة في سنة ١٨٨٣ ، ولكن الاطماع الفرنسية مع التنافس الدولي تدخلت لوقف هذه العملية ، وكذلك الحال مع مناجم الرصاص والنحاس في إقليم السوس ، ومناجم الحديد ، في جبل الحديد ، قرب موجدادور . وفكر السلطان في عمل افران لصهر الحديد ، والبدء في صناعة الصلب ، حتى يحقق جزءاً هاماً من استقلال البلاد الصناعي . وحاول السلطان أن يحسن وسائل الانتاج الزراعي ، وبشكل يمكنه من الاعتناء به في التصدير . وفكر في تحسين وسائل المواصلات والطرق ، وبدأ هذه العملية بارسال طالين لتعلم الهندسة المدنية والاقتصاد السياسي في إيطاليا ، وإن كانت المواصلات الداخلية قد ظلت سيئة وبداية . كما أنه فكر في انشاء سكة حديدية ، مغربية ، بين فاس ومكناس ، وإن كان هذا المشروع قد أرجىء خوفاً من تزايد النفوذ الأجنبي في البلاد . وعلى أي حال فإن بعض المجهودات قد وضعت في تحسين المواني وانشاء الارصفة فيها وبعض المنارات ، كما انشئت محطة إشارات بحرية في رأس سبارتل ، واخضعت للإشراف الدولي ، لمجموع الدول الأوروبية التي لها تمثيل دبلوماسي في طنجة ، وخضعت هذه المحطة لسيادة المغرب : لقد كانت كلها مجهودات لها قيمتها ، خاصة وإنشئت في وقت عملت فيه العوامل الداخلية والخارجية ضد المغرب ، وبشكل مستمر ، ولكنها كانت مجهودات لا توفي بالحاجة منها ، ولا تتكامل مع بعضها وبشكل يساعد على زيادة الانتاج ، أو الوصول إلى درجة لها قيمتها من « الانتاجية » .

ولقد فكر المولى الحسن في اصلاح الجهاز الادارى الذى يعتمد عليه ، ولكن على أساس المركزية ، وتركيز كل السلطات بين يديه ، وكان هذا يتناقض مع النمو المستمر للجهاز الإداري وضرورة توزيع العمل والتخصص وتحمل المسؤوليات على مستويات مختلفة . حقيقة أن اختصاصات الوزراء أصبحت أكثر وضوحاً ، وأصبحت هناك قواعد بعمل الموظفين طبقاً لها ،

وزادت اختصاصات « المصدر الأعظم » ، أو رئيس الوزراء ، ووضعت اختصاصات أمين الأمناء الذي أصبح فيما بعد وزير المالية ، كما أن السلطان عمل على زيادة عدد سفاراته إلى الخارج ، وفكر في إنشاء تمثيل دبلوماسي له في كل من مدريد وروما وباريس ولندن وبرلين ، إلا أن التنافس الدولي وضعف موارد الدولة أجبرها على قصر تمثيلها الخارجى على كل من جبل طارق والقاهرة . وعمل السلطان على استبدال نظام القواد السابق ، وكان عددهم ثمانية عشر في المغرب ، بنظام جديد اعتمد فيه على ٣٣ قائد . ولكنه اعتمد على عناصر لا تمتاز بنمو الشخصية ، بل مجرد موظفين تنفيذيين ، وجعل السلطة كلها مركزة في يديه . وعين أمينا إلى جانب كل قائد لشئون الضرائب . وكان هذا يؤدي إلى بعض التضارب في العمل ، مما يؤثر على الإنتاج في بعض الحالات ، أو يؤدي إلى اتفاق القائد مع الأمين ، فرداد « الخلاوة » أو الرشاوى ، ويؤثر ذلك على الضرائب التي يجمعها الدولة ، وعلى حسن إدارتها . وكانت رواتب الموظفين صغيرة وبسيطة ، ولا تتماشى مع ازدياد ارتفاع الاسعار وتدهور العملة ، كما أن استمرار تنقل السلطان عبر أقاليمه ، وفي الوقت الذي عمل فيه على تركيز كل السلطة بين أيديه كان يتناقض مع حسن الإدارة ، ويعمل على تعطيل كثير من الأعمال . وعلينا أن نذكر هنا أن السلطان قد اعتمد على عناصر « قديمة » لتكوين جهاز إداري للحكم ، ودون أن يرتفع بمستواهم الثقافى . كما أن نفوذ الأجانب والقناصل في الموانئ ، ووراءه نفوذ وأطباع الدول الأجنبية كان يمنع الإدارة من العمل ، خاصة وأن هذا النفوذ الأجنبي كان يتدخل في حالات كثيرة لطلب ابعاد أحد القواد أو أحد الموظفين الذي كان في غالب الأحيان مخلصا لبلاده ، ويضطر المخزن إلى تنفيذ رغبات الأجانب ، حتى لا يقع في مشكلات دولية . أما أولئك الموظفين الذين سايروا الأجانب والمصالح الأجنبية فقد تمكنوا من الاحتفاظ بمناصبهم ، وزادت مصالحهم ، وبشكل يتعارض مع حسن سير الإدارة . ولذلك فإنه يمكننا القول بأن

المولى الحسن قد فشل ، رغم همته ونشاطه واستماعه إلى نصائح القنصل العام البريطاني في أن يصل إلى إصلاح إدارته ، ونتيجة لعوامل داخلية وخارجية .

وكانت هناك عوامل داخلية تعارض الإصلاح ، منها تلك النزعة التقليدية ومحاولة الاحتفاظ بالأوضاع كما هي والخوف من كل جديد مستحدث ، ولقد رأى عدد من علماء فاس خطراً كبيراً من سياسة الإصلاح ، ومن الاعتماد على عناصر حديثة في الحكم ، خاصة وأن المغرب لم يحظى في ذلك الوقت بنمو جزء من الرأي العام مع الإصلاح ، وبشكل يمكنه من بدء المناقشة مع العناصر التقليدية . وإذا كانت هذه العناصر قد إقيمت تحن إلى الماضي ، وتخشى من التجديد ، ومن فتح المدارس الحديثة في فاس ومراكش ، إلا أنها قد شاهدت ميلاد أفكار جديدة ومجموعات جديدة ، تأثرت بالأوضاع الثقافية في المشرق العربي ، مع حركة الإصلاح في مصر . وتأثرت كذلك بتغير الأوضاع الاقتصادية في البلاد ، وضرورة السير على سياسة التحرر ، ولكن هذا التأثير لم يبدأ إلا في نهاية حكم المولى الحسن ، وظلت هذه العناصر تمثل معارضة واضحة وسلبية ، لسياسة الإصلاح . وكان عامة الأهالي لا ينظرون بعين الرضا إلى ازدياد عدد الأجناب حول السلطان أمير المؤمنين ، وفي الوقت الذي تقل فيه السلع في الأسواق ، ويستمر فيه ارتفاع الأسعار بشكل مستمر . وكان السلطان محتاجاً إلى رعاياه ، كما حدث في سنة ١٨٨١ مع حوادث السوس ، وفي سنة ١٨٨٤ مع الشريف الوزاني ، وفي سنة ١٨٨٦ حين حاولت الدول الأجنبية فرض معاهدات تجارية جديدة عليه ، فكان عليه أن يحسب حساباً لشعورهم ، حتى وإن كان غير مكتمل في نموه ، ويحسب حساباً لموقف العلماء التقليديين في فاس . وكانت هناك الطرق الدينية ، التي كانت تعتبر في ذلك الوقت قوة رجعية واضحة في البلاد ، وحاولت أن تحتفظ في غالبيتها ، وفي هذه الفترة ، بالأحوال كما كانت عليه . وكانت هذه الطرق تخشى من زيادة النفوذ والمصالح الأوربية في البلاد ، وربطت بين زيادة التدخل

الأوروبي وبين السلطان وبين فساد الأحوال . وخشى السلطان زيادة نفوذ الطريقة الدرقاوية ، وكانت رجعية ، والطريقة السنوسية ، والتي انتشرت في ذلك الوقت في كل أقاليم المغرب ، وحاولت زيادة الروابط بين المغاربة ، ومن طرابلس حتى المحيط الأطلسي ، ودفع السلطان إلى الاعتماد على رعاياه الخاصين المؤمنين ، بدلا من اعتماده على الدول الأوروبية ، والتي كان بعضها قد احتلت الجزائر وتونس واحتل غيرها مصر ، وعملوا ضد بلاد الإسلام والمسلمين . وأخذت هذه الطريقة السنوسية في تلك الفترة تمثل وتنشر آراء الجامعة الإسلامية وهي آراء وحدوية ، وتتصل بخلافة القسطنطينية ، وتتعارض مع خلافة العلويين ، وكانت تدافع عن الأقاليم الإسلامية في وقت زادت فيه الأطماع الأوروبية . وسائر فيه السلطان مجهودات الأوروبيين . وستصبح هذه الطرق الصوفية في السنوات التالية مادة هامة يعتمد عليها السلطان ، أو الاتجاه الرجعي أو الاتجاه الاستعماري الأوروبي ، أو الاتجاه الوحدوي الإسلامي ، لكسب الانصار ، حينما تزيد قوة التنافس الدولي في هذا الإقليم المغربي .

ولذلك فيمكننا أن نرى بوضوح اتجاه مشروعات الإصلاح قوة المعارضة وضعف الوسائل المالية والفنية ، وزيادة المصالح والأطماع الأوروبية ، وفي وقت زاد فيه التنافس الأوروبي ، وبشكل جعل مجهودات كل دولة أوروبية تصطدم بمجهودات ومخاوف الدولة الأخرى .

وكانت الدول الأوروبية تحاول عقد معاهدة تجارية جديدة مع المغرب منذ سنة ١٨٨٥ تساعد على سرعة التبادل التجاري ، وبدأ هذا المشروع من إنجلترا ، ووافقت عليه ألمانيا ، ثم انضمت إليه فرنسا . فهل تأتي الإصلاحات في المغرب عن طريق الدول الأوروبية ؟ وبشكل جماعي ؟ ولقد بدأت هذه المحادثات في طنجة في ديسمبر واستمرت في السنة التالية ، وظهر فيها التضامن بين وجهات النظر الأوروبية ، وحاولت التخلص من التناقض الموجود بين

معاهدة سنة ١٨٥٦ ومعاهدة مدريد سنة ١٨٨٠ ، وسعت إلى خفض الرسوم الجمركية على الصادرات . ولكن الوفد المغربي رفض هذه الطلبات ، خاصة وأنه كان يخشى من مضاعفة الأثمة الداخلية بتسهيل خروج الجبوب ، وهي لازمة اطعام الشعب ، وكان يخشى من أن تؤدي هذه العملية إلى تقليل مداخيل الدولة من الرسوم والضرائب ، في وقت استحسنت فيه الأثمة الإقتصادية . وأصر المخزن على ضرورة تطبيق بنود معاهدة مدريد سنة ١٨٨٠ وخاصة أمام أطماع الأوربيين ، ودون أن تعود ذلك عليه بفائدة واضحة ، خاصة وإن الأجانب كانوا يستخدمون نفوذهم الإقتصادي والناحية السياسية مع مسألة منح الحماية ، والناحية العنصرية والتقرب إلى يهود المغرب ومحاولة جذبهم إليهم ، وسائل فعالة ، لاتعود بالمنافع إلا عليهم ، وفي كل الميادين ، وعلى حساب الأهالي ، وسلطة المخزن ونفوذه وسيادته ، وفي وقت اشتدت فيه المعارضة الداخلية أمام السلطان في مسيرته للأجانب .

ولقد طلب المولى الحسن رسميا إلى اسبانيا في سنة ١٨٨٧ دعوة مؤتمر جديد في مدريد لارجاع تطبيق بنود المعاهدة السابقة إلى روح نصوصها ، وخاصة فيما يتعلق بمنح الحماية الأوربية للمغاربة ، مسلمين ويهود . وكان هذا المشروع يعنى إشراف الدول الأوربية ، بعد موافقتها ، على عملية إدخال الإصلاحات في المغرب ، ويعنى بالتالي « تدويل » المسألة المغربية . وفكرت اسبانيا في الحصول على نجاح في هذا المؤتمر . يتلخص في وقف الأطماع الفرنسية ، والاحتفاظ بوحدة المغرب واستقلاله . ووافقت كل من المانيا وايطاليا على هذا الإتجاه ، أما إنجلترا فانها كانت من أنصار اتباع سياسة تجارية أكثر تحررا في المغرب ، وطالب هاى بتطبيق سياسة « دولية » للإصلاح في المغرب ، ولكن هذا كان يعنى توسيع نطاق المحادثات . وإذا كانت فرنسا قدوافقت مع إنجلترا أو المانيا على إعطاء تسهيلات جديدة للتجارة ، وفي نقط محددة ومعينة ، فانها كانت لاتوافق على أن تواجه كل تعقيدات

مؤتمر دولي جديد ، يهدف كل أسس سياستها في المغرب ، ودون أن تحصل مبدئيا على أى ضمانات . ولذلك فإن المواقف الخاصة بالدول قد اختلفت في هذه المرحلة عنها عند مؤتمر سنة ١٨٨٠ .

وكانت بداية سنة ١٨٨٧ قد شاهد إعادة تكوين الوفاق الاسباني - البريطاني - الايطالي الذي بدأ من سنة ١٨٨٤ ضد فرنسا ، وللاحتفاظ بالأوضاع القائمة في البحر المتوسط كما هي . ذلك أن إنجلترا وايطاليا كانتا قد اتفقتا منذ ١٢ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وبتوجيه من بسمارك على الدفاع عن مصالحهما المشتركة في البحر المتوسط ، وانضمت النمسا والمجر إلى هذه الاتفاقية في ٢٤ من مارس . أما اسبانيا ، التي كانت معزولة في شبه القارة ، وتخشى على نفسها من الحركات الجمهورية فيما وراء البرانس ، فقد اضطرت إلى التقرب من المانيا ومن ايطاليا ، وطالبت بانضمامها إلى التحالف الثلاثي ، ووقعت على اتفاقية مع ايطاليا ، أحداً أعضاء هذا التحالف ، في ٤ مايو سنة ١٨٨٧ ، وانضم إلى هذه الاتفاقية الجديدة كل من النمسا والمجر ، والمانيا ، وابلغت إلى لندن ، ولذلك فإن فرنسا قد وجدت نفسها في سنة ١٨٨٧ في مواجهة حلف أوربي يجمع المانيا وايطاليا والنمسا والمجر ، علاوة على حلف البحر المتوسط الذي يجمع ايطاليا واسبانيا وإنجلترا . ولما كانت اسبانيا هي التي دعت لعقد هذا المؤتمر الجديد ، الخاص بالشئون المغربية ، بعد إنضمامها إلى حلف البحر المتوسط ، فإن فرنسا قدرأت فيه عملية مواجهة ضدها ، أو تجمع من تربطهم مصالحهم ضد مصالحها . وكان التقارب بين اسبانيا وإنجلترا وايطاليا قد وضح في ذلك الوقت حين تقدم الممثلون الدبلوماسيون لهذه الدول إلى السلطان بمذكرة يصرون فيها على ضرورة إجراء الإصلاح ، ويصرون فيها في نفس الوقت على ضمانهم لسلامة اراضي المغرب واستقلالة ، وضرورة عدم تنازل السلطان عن أى جزء من اراضية إلا بعد أن يتشاور في هذا الأمر معهم . وخشيت فرنسا من أن يكون هذا المؤتمر الدولي الجديد يسعى

إلى تحويل المسألة المغربية إلى مسألة أوروبية ، وينصب نفسه لجنة دولية للدفاع عن الامبراطورية المغربية ضد نفوذ فرنسا ، ووسائل عملها فيه . وخشيت من أن يؤثر ذلك المؤتمر على نشاط التجارة الفرنسية في المغرب ، في الوقت الذي يسهل فيه الميدان أمام التجارة البريطانية . وخشيت كذلك من أن يهدد مثل هذا المؤتمر علاقاتها بالشريف الوزارني ، وتطلعاتها في منطقة الحدود الجزائرية المغربية . ولذلك فإنها طالبت أولا بحصر نقط النقاش حول مسألة الحماية ومداها ، ثم عادت وشرحت أهمية مثل هذه الحماية للتجارة الفرنسية . ورغم أن الاستعدادات الأولى تمت لعقد المؤتمر في طنجة في شهر يناير سنة ١٨٨٨ إلا أن فرنسا طالبت بضرورة إبلاغها بجدول أعمال هذا المؤتمر ، ثم طالبت بعرض الحلول المقترحة لهذه المسائل عليها ، وموافقتها على جدول الأعمال وعلى الحلول ، قبل أن تعلن موافقتها على الاشتراك في المؤتمر من عدمه . وظهر أن المؤتمر لن ينعقد ، مادامت فرنسا غير موافقة على مناقشة « الحقوق » التي حصلت عليها .

لقد كانت هذا الفشل يعني قسلة ثقة السلطان في كل من البريطانيين والاسبانيين ، الذين كانوا قد وعدوه بإمكانية الوصول إلى نتائج هامة في هذا المؤتمر . وزادت عملية التنافس الدولي في المغرب ، وظهر عجز النظام الدولي على القيام باصلاحات أوروبية جماعية في هذا الاقليم في تلك الفترة . ولما كان المخزن يخشى دائما من أطماع فرنسا ، فانه اضطر إلى زيادة التقرب من ألمانيا ، والتي كانت مصالحها وعلاقاتها قد بدأت في الزيادة في بلاده .

(٣) التنافس الدولي :—

لقد ظهر واضحا أن تنافسا دوليا سيزداد قوته في المغرب ابتداء من سنة ١٨٨٥ حين بدأت ألمانيا في الالتفات إلى المغرب بشكل خاص من النواحي السياسية والنواحي الاقتصادية ، إذ أن ذلك كان يعني إدخال قوة دولية جديدة في مجموع الدول ذات المصالح في المغرب في ذلك الوقت . واختارت

ألمانيا في هذه السنة لتمثيلها في المغرب رجلا كان يعرف العالم الإسلامي ،
تستا ، الذي كان يعمل في السفارة الألمانية في القسطنطينية قبل ذلك. وحدث
ذلك في الوقت الذي بدأت فيه سياسة بسمارك في التغير في أوروبا ، وانعكست
هذه السياسة في الصحافة الألمانية نفسها ، التي أخذت في مهاجمة فرنسا بشكل
واضح . ولذلك فإن سياسة ألمانيا في المغرب كانت تعني من ناحية إعطاء
ضمان للمخزن بالوقوف إلى جانبها أمام الأطماع الفرنسية ، وكانت تعني من
ناحية ثانية زيادة التوغل الاقتصادي الألماني في المغرب . وكان في وسع
ألمانيا بالاعتماد على هذين العاملين ، الدبلوماسي والاقتصادي أن تصل إلى نتائج
ملموسة . ولقد عملت القنصلية العامة الألمانية في طنجة في تعاون مع القنصلية
العامة البريطانية ، وخاصة في الوقت الذي زادت فيه أطماع فرنسا وحماسة
أورديجا ونشاطه . وتعاونت كذلك مع القنصلية البلجيكية ومنع القنصلية
العامة للنمسا والمجر ، وبشكل يزيد من موقفها قوة أمام أي سياسة معارضة .
ولقد اعتمدت على بعض العناصر التي خاب أملها في قيام فرنسا بأي نشاط
في المغرب ، واعتمدت على عدد من الضباط الألمان الذين قدموا خدمات
للمغرب ، وبشكل يسمح لها بالعمل في الميدان السياسي وفي الميدان الاقتصادي
والتجاري .

أما فيما يتعلق بالميدان السياسي فإن تستا قد حاول أن يستخدم إمكانياته
التي حصل عليها في القسطنطينية لكي يسير في سياسة تعتمد على قوة الجامعة
الإسلامية . وكانت ألمانيا في ذلك الوقت قد أخذت في زيادة نفوذها في
القسطنطينية بشكل واضح . وكانت هناك بعض المحاولات منذ سنة ١٨٧٧
وفي السنوات التالية لإنشاء علاقات دبلوماسية بين المغرب والدولة العثمانية .
ونصبح تستادولته بتأييد هذه السياسة التي تؤدي إلى إنشاء علاقات ودية
بين أكبر دولتين إسلاميتين في العالم في ذلك الوقت ، ويمكن لألمانيا ، عن
طريق مثل هذه السياسة أن تقوم بإدخال الاصلاحات في المغرب ، وعن
طريق خبرائه من الدولة العثمانية وأن يكونوا قد تكونوا على أيدي الألمان ، خاصة وأن

المخزن والمغاربة كانوا يخشون من زيادة نفوذ المسيحيين في البلاد ، وخاصة في الجيش ، وكان من السهل عليهم قبول ممرنين أتراك وعرب أكثر من قبولهم لبعثات عسكرية أوروبية . وكانت هذه السياسة تهدف إلى إصلاح الجيش المغربي وإبعاد الفرنسيين عن مراكز هامة ومسئوليات كبيرة في المغرب الأقصى ، ويمكنها أن تنتهي بسحب البعثة العسكرية الفرنسية منه . ولكن هذه السياسة تناست إمكانية قيام تنافس بين العثمانيين والعلويين ، وخوف المولى الحسن ، أو إمكانية فرنسا أخافته من أن تعمل هذه السياسة الإسلامية على القضاء على عرشه ، خاصة وأنه كان يخشى من قبل من نشاط الطرق الصوفية الإسلامية بشكل عام ، وجماعة الإخوان السنوسيين بشكل محدد ، والتي كان نفوذها المتمشى مع سياسة الجامعة الإسلامية قد انتشر في كل شمال إفريقية وأصبح قوة لها وزنها في المغرب الأقصى نفسه . وعلى أي حال فلقد حاول القنصل العام الألماني أن يعتمد على تأييد البريطانيين والاسبانيين لسياسته ، ووضح أنه يهدف بها تقليم أظافر الفرنسيين في المغرب الأقصى . وحضر في سنة ١٨٨٦ مندوب خاص من السلطان العثماني إلى طنجة ، وكان مكلفا بمهمة سرية وشخصية لدى المولى الحسن ، وهو على بك الذي كان من رجال الخاصة الشاهانية . وكانت هذه المهمة تهدف اقتراح بعثة عسكرية عثمانية لإعادة تنظيم وتدريب الجيش المغربي ، وتمهد بذلك الطريق لإخراج البعثة العسكرية الفرنسية ، ولإنشاء علاقات دبلوماسية بين البلدين الإسلاميين . ونلاحظ في نفس الوقت أن الدولة العثمانية قد عينت قنصلا لها في جبل طارق ، ولكن فرنسا قامت بما تقدر عليه في ذلك الوقت للدفاع عن مصالحها ، فقام وزيرها المفوض في المغرب بتوفير المولى الحسن عن الأخطار التي تواجهه امبراطوريته نتيجة للتقرب من العثمانيين . وأعطت هذه الدسياسة نتائجها ، وخشى المولى الحسن من سلطان القسطنطينية ، واخذ كعربي علوي ، ومن الأشراف ، يعتز بحسبه ونسبه ، ومن جديد ، وأكثر من سلطان القسطنطينية العثماني - ورغم أن ألمانيا قد واصفات مجهوداتها في هذا السبيل إلا أن المولى

الحسن قد خشى على ملكه من المسلمين أكثر من خوفه من أطماع الأوربيين المسيحيين . وحين حضر السيد الشريف عبد الله السنوسي إلى القصر السلطاني في المغرب ، مكلف بمهمة من الشيخ محمد زوافر ، الامام الخاص للسلطان عبد الحميد ، كانت مقابلته فاترة . وظهر أن المولى الحسن يخشى من نفوذ السنوسيين أكثر من خشيته من نفوذ السلطان عبد الحميد نفسه ، إذ أنهم كانوا من المغاربة ومن الاشراف كذلك ، وكانوا على رأس حركة أقل ما يقال عنها في ذلك الوقت أنها كانت تحارب الاستعمار الأوربي في كل شمال إفريقية ، ومدت نشاطها إلى أواسط إفريقية السوداء . وعلى أي حال فإن ألمانيا قد واصلت محاولاتها في هذا الميدان لزيادة التقرب بين المغرب والدولة العثمانية ، وقامت تركيا بمحاولات عديدة في الثمانينات ، وفي التسعينات ، وحتى بعد عصر المولى الحسن ، لكي تنشئ علاقات دبلوماسية مع المغرب الأقصى ، ولكن المغرب كان يخشى دائما من هذه العملية ، خاصة وأن الاوضاع الداخلية فيه لم تكن ثابتة ، وكانت هناك حركات في الشمال وفي الشرق وفي الجنوب الشرقي تسير مع سياسة الجامعة الاسلامية ، وتزيد بخوف المخزن منها على وحدته الاقليمية ، ومصالحه الاسروية .

ولقد عملت فرنسا على تخويف المغرب من النفوذ الألماني ، وعملت على نشر الاشاعات من وقت لآخر ، بأن ألمانيا تحاول الحصول على قاعدة بحرية ، أو محطة تجارية ، إما من المغرب وإما من اسبانيا ، وربما كانت هذه الاشاعات مجرد عمليات لجس نبض ألمانيا ، خاصة وأن فرنسا كانت تخشى من اقتراب النفوذ الألماني من الجزائر ، وكانت فرنسا تخشى من مجرد رؤية سانح ألماني في المغرب على كل نفوذها في شمال افريقية . وانتشرت الاشاعات في سنة ١٨٨٦ وفي الوقت الذي ساءت فيه العلاقات الفرنسية الالمانية ، عن محاولة الالمان الحصول على امتياز لإنشاء ميناء تجاري في خليج عجرود ، وقامت ضجة كبيرة في الصحف الليبية الفرنسية ، وصحف طنجة وهران ضد هذا المشروع الذي يهدف الحصول على موارد الجزائر الاقتصادية بطريق غير

مباشرة. وزادت المخاوف الفرنسية مع موقف ألمانيا تجاه المغرب في سنة ١٨٨٨ ومع مشروع عقد مؤتمر دولي جديد للنظر في الشؤون المغربية ، وربطت بين موقف ألمانيا في هذا المشروع ، وبين مشروع الحصول على ميناء عجروود. وتدخل الوزير المفوض الفرنسي وشرح للسلطان خطر إعطاء مثل هذا الامتياز للألمان ، واستخدم نفوذ بعض أعوان المصالح الفرنسية داخل القصر نفسه للتأثير على المولى الحسن ، وخاصة سي عبد الملك ، عامل وجدة ، وصديق الفرنسيين في فرنسا وفي الجزائر . وزادت مخاوف حكومة باريس ، وتشاورت مع حكومة مدريد في الأمر ، وكانت محاولة من جانب فرنسا لزيادة إظهار أخطار مجيء الألمان إلى المغرب ، في الوقت الذي كان فيه الفرنسيون في داخل المغرب نفسه

وإذا كانت ألمانيا تحاول في ذلك الوقت منافسة فرنسا في المغرب ، فإنها كانت تستخدم من جانبها كذلك طرقها لاختافة المخزن والسلطان من الاطماع الفرنسية في بلادهم . فكانت توالي تزويده بالآخبار عن تحركات الجنود الفرنسية عبر الحدود في الجزائر ، وعن مشروعات فرنسية جديدة على منطقة الحدود المغربية الجزائرية . واعترف وزير فرنسا المفوض في المغرب بأهمية هذه الاشاعات ، إذ أن كل التأكيدات التي اعطاها للمخزن كانت غير كافية لاعتقاده في حسن نية الفرنسيين . والواقع أن الألمان قد استندوا في سياستهم إلى وقائع ثابتة ، لا على مجرد الاشاعات مثل الفرنسيين . وكان الألمان يعرفون أن الحكومة الفرنسية تفكر منذ وقت طويل في توات ، مع مشروع السكة الحديدية عبر الصحراء ، وتفكر كذلك في فجيح مع مشروع إنشاء دولة أخرى خاضعة لأحد أفراد الاسرة العلوية ، وتحت النفوذ الفرنسي . وكان عملاء الفرنسيين يملأون هذه المناطق ، كما كانت صحف وهران اليمينية تطالب بها علنا . ولذلك فإن هذه الدسائس المتبادلة من الطرفين انتهت بأن يستمع المولى الحسن إلى الألمان أكثر من استماعه إلى الفرنسيين ، وإلى أن

يبعث عن تأييد ألمانيا له ، خاصة وأن أطماع ألمانيا في بلاده كانت أقل ظهوراً من أطماع الفرنسيين . وبدأ التقارب واضحاً بين المغرب وألمانيا في ربيع سنة ١٨٨٨ مع مشروع عقد المؤتمر الدولي الجديد ، وفي العام التالي مع سفارة سي بن رشيد إلى برلين ، خاصة وأن التحالف الثلاثي كان يضمن استقلال المغرب وسلامة أراضيه . وزاد التقارب الألماني المغربي وتأيد حكومة برلين للسلطان على مر الأيام . واستخدم المخزن هذه السياسة التي تتماشى مع سياسته ، وتستند إلى تأييد عدد من الدول العظمى لمعادلة النفوذ الفرنسي ، والاختار الفرنسية التي زاد وضوحها في كل يوم . وجاءت زيادة العلاقات التجارية مع ألمانيا عاملاً جديداً يدعم هذا التقارب السياسي .

وأما فيما يتعلق بالميدان الاقتصادي والتجاري فقد كان أكثر أهمية من الميدان السياسي . واعتمدت ألمانيا في ذلك على ضرورة عقد معاهدة تجارية مع المغرب تشبه المعاهدة الانجليزية المغربية ، وحاولت البدء بهذا المشروع منذ سنة ١٨٧٧ ، رغم معارضة فرنسا لها في ذلك الوقت . كما أن ألمانيا كانت من بين الدول النشيطة في عملية إعادة النظر في بنود إتفاقية مدريد سنة ١٨٨٠ وضرورة عقد اتفاقية جديدة بدلا منها ، وكوسيلة تسمح لها بزيادة نطاق عملها الاقتصادي في المغرب . ووصلت ألمانيا في سنة ١٨٩٠ إلى عقد المعاهدة التي ترغب فيها مع المخزن . وبدأت ألمانيا بعد ذلك معاملاتها التجارية مع الاقليم وبشكل منظم ومركز ، ويخيف كل من التجار البريطانيين والفرنسيين الذين كانت لهم سيطرة شبه تامة على تجارة المغرب الخارجية . لقد ظهرت هذه المعاملات التجارية وعلى أنها هجوم ألماني على هذا الميدان . وجاء الألمان بعينات لسلعهم إلى المغرب ، واهتمت القنصلية العامة الألمانية في طنجة بالعلاقات الاقتصادية مثل اهتمامها بالعلاقات السياسية . وكان نجاح ألمانيا في هذا الميدان كبيراً ، وبنى على أسس ثابتة وقوية . ولقد ساعد على ذلك ازدهار الصناعة الألمانية في ذلك الوقت وتحسن الموانئ وتوفير رؤوس الأموال فيها ، وخاصة برمين وهامبورج ، وزيادة خطوط الملاحة

الالمانية التي بدأت في الاتصال بالمواني المغربية . وعمد بنك التصدير على تدعيم هذه العمليات التجارية التي كانت تضمن له سوقا جديده للتوزيع وموارد أولية تحتاجها المانيا - وأخذ السكر الالمانى في منافسة السكر الفرنسى ، ووصل الى الاسواق المغربية بسعر أقل رغم ارتفاع أسعار النقل بين المانيا والمغرب . وجاءت المانيا بكميات ضخمة من السلع ، وبشكل سمح لها باغراق السوق المغربى . وأخذت في بيع السكر فى موجدادور بسعر يقل ٧٪ عن سعر السكر فى مرسيليا نفسها ، وقبل نقله الى المغرب . وحدث نفس الشيء فى أسعار النقل على السفن الالمانية ، إذ أنها كانت لا تقبل المزاومة ، وحدث كذلك فى أسعار السلع الأخرى . وزادت نسبة السلع الواردة من المانيا إلى المغرب فى بعض القطاعات من ٢٪ من مجموع السلع الواردة، إلى ٣٢٪ لنفس هذه السلع فى نفس الميناء المغربى ، وفى فترة خمس سنوات . ويمكننا أن نذكر بشكل خاص تجارة الأسلحة والذخائر التي أخذت المانيا فى الاهتمام بتصديرها إلى المغرب فى ذلك الوقت . فعلاوة على أن مصانع روتنبرج كانت تشرف على تسليح الرباط بالمدفعية الساحلية، أخذ كروب فى بيع مدفعية الميدان الثقيلة للسلطان، وصدرت المانيا ما يقرب من عشرين ألف بندقية إلى المغرب فى سنة ١٨٨٩ وحدها ، هذا علاوة على تجارة الاسلحة والبنادق المهربة، والتي كانت تباع إلى الأهالى بأسعار مرتفعة، ويقبل الأهالى على شرائها رغم ذلك .

ولقد كان نزول المانيا إلى الميدان بهذا الشكل ، وزيادة وضوح قوتها التجارية ، وخاصة بعد سنة ١٨٩٠ عاما يغـير توازن القوى الاقتصادية الموجودة فى المغرب فى ذلك الوقت . وخشيت كل من فرنسا وانجلترا من ازدياد هذه المصالح الاقتصادية الالمانية خاصة وأنها قد أخذت فى الزيادة فى الوقت الذى أخذت فيه المعاملات مع بريطانيا فى التدهور . وبعد أن كان جزءا كبيرا من تجارة المغرب قد ثبت منذ ما يقرب من ثلاثين عاما

في أيدى بيوت تجارية بريطانية وفرنسية نشأت بيوت ومؤسسات أخرى المانية تسير بسرعة جديدة ، وتستخدم امكانيات ضخمة، وطبقا لمنهج محدد ، تؤيده الدولة الالمانية نفسها ، ورجال الأموال والاعمال في كل من هامبورج وبمرمين . وساعد كل ذلك على زيادة التنافس الدولي في المغرب، كما أدى بطريقة غير مباشرة الى أن يبدأ المخزن نفسه في أن يخشى من ازدياد هذا النفوذ الالمانى في البلاد.

هذا بالنسبة لألمانيا ، أما بالنسبة لاسبانيا فقد كان الوضع يختلف كل الاختلاف :

لقد كان التنافس الاقتصادى الذى ساد في المغرب دافعا لحكومة مدريد لكي تستمر في عملها في هذا الميدان ، رغم أن وسائلها كانت محدودة . ذلك أن وارداتها من المغرب لم تزد عن مليون ونصف مليون فرنك في سنة ١٨٨٥ في الوقت الذى بلغت فيه صادراتها لهذا الاقليم ٣٠٠.٠٠٠ فرنك . وإذا استثنينا طنجة ومنطقتها من ميدان النشاط الزراعى الاسباني ، نجد أن وسائل اسبانيا في هذا الميدان كانت محدودة للغاية . والواقع أن وجود نوع من التشابه بين المنتجات المغربية والاسبانية كان يمنع التكامل بين اقتصاد البلدين ، ويمنع بالتالى ضرورة الوصول إلى تبادل بينهما . وكان تأخر الصناعة في اسبانيا وقلة رؤوس الأموال عوامل تحرم اسبانيا من الزول إلى الميدان المغربى بنفس قوة غيرها من الدول . كما أن سحب الموظفين الاسبانيين المكلفين بحماية حصيلة الجمارك المغربية ، لتحصيل قيمة الغرامة الحربية ، منذ سنة ١٨٨٦ منع كثيرا من النفوذ الاسباني في المغرب . ولذلك فأن محاولة السياسة الاسبانية الاعتماد على عوامل اقتصادية في سياستها في المغرب قد اضطرها إلى استخدام مجهودات كبيرة ، وكلفتها الكثير ، وفي كل الميادين . ونجد أن اسبانيا قد اعتمدت في العشر سنوات

الآخيرة من حكم المولى الحسن على سياسة التوغل الساسى فى المغرب حتى لا تصطدم بسياسة غير هامن الدول الاوربية ، ذات الصالح الاكثر قوة منها فى هذا الاقليم ، رغم اقترابه منها . واعتمدت على عوامل معنوية ، ما دامت العوامل المادية تنقصها .

لقد عملت اسبانيا على انشاء المركز الاسبانى المغربى فى سبته لنشر نفوذها فى المغرب ، وزيادة العلاقات التجارية بين البلدين ، كما شجعت تعليم اللغة العربية فى سبته ، وتعليم اللغة الاسبانية فى بعض مدن المغرب . ولقد قامت الجمعية الجغرافية التجارية بمجهودات واضحة فى هذا الميدان منذ ١٨٨٤ ، وانشأت بعد سنتين غرفة تجارية اسبانية فى طنجة ، دعت التجار من كل الجنسيات الى الاشتراك فيها ، رغم أنها لم تشتمل إلا على بعض التجار الاسبانيين . وأخذت هذه الغرفة التجارية فى نشر إحدى المجلات ، وأيدتها فى ذلك جمعية الافريقيين فى اسبانيا نفسها . وحاولت هذه المجلة أن تقرب بين المغاربة والاسبانيين وتشرح العلاقات التى تجمع بينهم من ناحية الجنس وظروف الحياة . حقيقة أن أصحاب رؤوس الاموال الاسبانيين ، ورجال الصناعات وخاصة فى برشلونه قد أيدوا مشروع انشاء غرف تجارية اسبانية فى عدد من الموانىء المغربية ، ولكن فاعليه هذه الغرف كانت محدودة . واضطرت اسبانيا فى هذا الميدان ، وأمام تزايد الاطماع والاضطار الفرنسىة على المغرب إلى أن تأخذ جانب السياسة البريطانية التى تنادى بضرورة الاحتفاظ باستقلال المغرب وسلامة أراضيه ، وإذا كانت اتفاقية سنة ١٨٨٧ مع إيطاليا وبشأن البحر المتوسط قد حددت ميدان نشاط الاسبانيين فى المغرب فان ذلك لم يمنع اسبانيا من العمل على تنمية علاقاتها البحرية مع المغرب ، وذلك عن طريق خطوط ملاحه تجارية بين الموانىء الاسبانية وموانىء المغرب فى الشمال وفى الغرب . فزادت السفن التى تصل قádiz وملقة بطنجة ، وتلك التى تصل الجزيرة بسبته ، علاوة عن شركة

ترانس أتلانتیکا قد ساعدت على ربط موالي المغرب الغربية بإسبانيا وبجزر كناريا . وعلى أى حال فإن نشاط الأسبانيين في الميدان البحري قد تركز بشكل واضح مع طنجة ومع سبتة . أما في الميدان الثقافي والاجتماعي فإن خوف إسبانيا من فرنسا قد أجبرها على النزول إلى الميدان وبقوات أكبر . وكان عمل التحالف الأسرائيلي الدولي قد أدى إلى مرور عدد كبير من يهود المغرب من الارتباط بإسبانيا إلى الارتباط بالثقافة الفرنسية ، ولذلك فإن الفكرة قد ظهرت لإنشاء مدارس إسبانية في مدن مختلفة من المغرب ، ومراكز ثقافية لتعليم اللغة الأسبانية ، وتعتمد إسبانيا فيها على عدد من رجال التبشير ، وخاصة من رجال الفرانسيסקان بعد أن ارتضوا العمل في الميدان الثقافي دون مساس بسياسة دولتهم . ولقد أيد القناصل الأسبانيين هذا المجهود وجاؤوا كسب عدد من يهود المغرب وعدد من المسلمين . وأنشأت إسبانيا المعهد الثانوي التعليمي في طنجة في سنة ١٨٨٩ ، كدرسة ثانوية بعد مدارسها الابتدائية ، ونظرت إليه كمعهد إسباني قومي يعمل على زيادة نفوذها في المغرب ، وحاولت عن طريق هذا المعهد أن تكسب ابن الشريف الوزاني اليها ، بعد أن كانت فرنسا قد كسبت والده الشريف سي عبد السلام . وقامت مفوضية إسبانيا في طنجة في نفس هذه السنة الأخيرة بالحاق ضابط طبيب إسباني بكل قنصلية من قنصلياتها في المغرب ، وكانت تعرف حسن سمعة الأطباء الأوربيين في هذه البلاد فأدت منها للنزول إلى الميدان : كما أن سنة ١٨٨٩ كانت هي السنة التي نجحت إسبانيا فيها في فرض بعثة عسكرية إسبانية على المخزن أخذت تهتم بالنواحي الطبوغرافية بشكل خاص . ولقد شجعت السلطات عملية هجرة الأسبانيين صوب المغرب لزيادة نفوذها في هذا الاقليم . وحاولت أن تستند إلى رعاياها ما دامت قد افتقرت إلى رؤوس الأموال وإلى التجارة والصناعة . واستخدمت إسبانيا كذلك قواعدها وممتلكاتها الملكية في شمال المغرب وحاولت أن تجعل منها مراكز إشعاع في شمال البلاد . وبعد تأييدها لمشروعات التوسع في خطوط الملاحة البحرية فكرت في

زيادة توطين عدد من الاسبانيين فى الاراضى الزراعية المحيطة بمليلة .
والواقع أن مليلة كانت تحتاج إلى كل اصلاح وكانت لا تعيش الا من عملية
تهريب الأسلحة والذخائر صوب المغاربة المحيطين بها . ولكن اسبانيا بدأت
بمشروع جديد لتحسين ميناء سبتة بدأته فى سنة ١٨٨٤ وحاولت أن تصل
به إلى ميناء يمكنه منافسه جبل طارق ، وحولته فى سنة ١٨٨٩ إلى
مستعمرة للتاج . وحاولت اسبانيا أن تبادل سانتا كروز بأحد أقاليم
الريف ، وخاصة بمنطقة كبدانة حتى ، تجمع من قواها فى منطقته واحدة ،
وحاولت الحصول على تأييد انجلترا وفرنسا لها فى هذا المشروع . ولكن
فشل اسبانيا فيه قد دل كذلك على زيادة اهتمامها بالاقاليم الشمالية من المغرب
أكثر من اهتمامها بالاقاليم الغربية والجنوبية الغربية . ورغم ذلك فان نفوذ
هذه الممتلكات الاسبانية فى شمال المغرب قد ظل ضعيفا ، وكان يكلف الدولة
الكثير دون أن يعود عليها بشيء يذكر ، وكان فى نفس الوقت يتناقض
ويتعارض مع سياسة التوغل السلمى فى المغرب . وجاءت حوادث سنة ١٨٨٦
وسنة ١٨٨٧ و سنة ١٨٨٩ حول هذه القواعد الاسبانية لى تسبب إلى
العلاقات المغربية الاسبانية ، وكادت تصل فى سنة ١٨٩٣ إلى حرب بين
البلدين لولا تراجع المولى الحسن وقبوله دفع تعويض لاسبانيا حينما وقفت
كل من انجلترا وفرنسا إلى جانبها . والخلاصة هو أن التوغل الاسبانى
السلمى فى المغرب لم يؤدى إلا إلى نتائج ضعيفة ، خاصة وأنه قد اعتمد على
معاملات اقتصادية وتجارية ضعيفة ، كما أن السياسة الاسبانية نفسها كانت
تحمّل كثيرا من المتناقضات نتيجة لوجود أطماع واضحة لها فى الاقليم مع
إدعائها السير على سياسة سلمية . وإذا كانت اسبانيا قد نجحت فى الميدان
الثقافى بعض لنجاح فان الخوف منها فى المغرب كان يتمثل فى الخوف من ذلك
الاتجاه اليميني بين الرجال العسكريين الاسبانيين . وكان خوف اسبانيا من
النشاط البريطانى والالمانى فى المغرب يدفع بها صوب المطالبة باعادة جبل

طارق اليها كما حدث في سنة ١٨٩٢ ، ويدفع بها إلى التقرب إلى فرنسا، عدوة المانيا التقليدية .

أما بالنسبة لفرنسا فنلاحظ أنها قد بدأت من ناحية في زيادة نشاطها الاقتصادي في المغرب ، وحاولت عناصر رجال الأعمال فيها دفع الحكومة صوب اتخاذ سياسة نشيطة في المغرب ، في الوقت الذي اضطرت فيه الحكومة الفرنسية نفسها إلى محاولة الاحتفاظ بالأوضاع القائمة في هذا الاقليم ، حتى لا تثير عداء الدول الأخرى ضدها . وكان هذا التناقض بين السياسة الفرنسية في هذا الاقليم المغربي وبين قوة ضغط المصالح ورؤوس الاموال الفرنسية تحرم فرنسا من الحصول على نتائج ايجابية في هذا الوقت وفي هذا الاقليم .

ذلك أن فرنسا قد عينت فيرو وزيرا مفوضا لها في طنجة بعد أورديجا ، وكان هذا الوزير المفوض الجديد من أنصار سياسة الولاء تجاه المخزن ، ومن أنصار المحافظة على الأوضاع القائمة ، وعمل على تحديد نشاط العناصر اليمينية ، الرأسمالية والاستعمارية في المغرب . وكان متفقا في اللغة العربية وعلى صلات روحية واضحة مع المسلمين ومع بعض رجال الطرق الصوفية ، وخاصة رجال الطريقة التيجانية ، وحاول أن يدعم موقف المخزن ويقدم له النصائح المخلصة . ولم يكن يحاول الحصول على « زبائن » للسياسة الفرنسية في المغرب ، بل كان يحاول الحصول على أصدقاء مخلصين . وكان احترامه للإسلام ، وعلاقاته الودية برجال القصر تسهل مهمته أمام المغاربة وتسمح له بالعمل في جو من الثقة المتبادلة . ولكن هذا الانجاء لم يكن يعجب العناصر النشيطة من بين رجال الأعمال والاستعمار والذين تزايد عددهم في طنجة أو تزايدت مصالحهم ونفوذهم فيها ، وأخذوا منها في محاولة الضغط للتوسع وفرض النفوذ الفرنسي على المغرب . ولذلك فإن فيرو قد استهدف جملة دعائيه شديدة ضده وخاصة من الفرنسيين ، وكانوا

يسيطرون على قطاع إهام من صحافة طنجة ، ومن صحافة وهران ، ويؤيدهم عدد من النواب في مجلس الأمة الفرنسي ، وخاصة نائب وهران ونائب الجزائر ، علاوة على تداخل مصالحهم مع الرأسمالية الفرنسية ، ومع عدد من رجال السياسة في باريس نفسها . وكانت هذه العناصر هي التي وقعت وراء مشروع منح الحماية الفرنسية لسي عبد السلام الوزاني ، وكانت وراء مشروع المؤامرة مع الشريف سي حسين بن هاشم في الجنوب ، ثم مع المولى محمد بن حسين . وحاولت أن تصل بنفوذها الاقتصادي والسياسي إلى أن تسحب فرنسا فيرو من المغرب ، حتى يخلو لها الميدان ، وتتمكن من العمل . والمهم هو أن التناقض بين المجهودات الفرنسية ، الرسمية منها وغير الرسمية ، الدبلوماسية منها والاقتصادية قد عملت على تعادل جزء إهام من قوة فرنسا الإيجابية في المغرب ، وحرمتها من الوصول إلى محققات لها قيمتها .

ورغم ذلك فإن مؤامرات العناصر الاستعمارية الفرنسية لم تتوقف . واستمرت منذ سنة ١٨٨٧ في حيل مشروع جديد هـدف زيادة النفوذ الفرنسي في المغرب . وتمكن أصحاب رؤوس الأموال من ذوي المصالح في المغرب ، من بين الفرنسيين من إنشاء شركتين ، استغلالتين الأولى هي شركة المغرب والثانية هي شركة سوند وتوسان ، وهدفوا من وراء ذلك إلى إنشاء الوكالات التجارية في طنجة وموجادور وفاس وتقديم المهمات اللازمة للمخزن ، هذا من ناحية ، وهدفوا كذلك القيام بعملية استغلال ممتلكات الشريف الوزاني من ناحية أخرى . أي أنهم قد حاولوا العمل مع السلطان وفي ظل حكمه ، في الوقت الذي حاولوا أن يستندوا فيه إلى منافس له في الحكم إن سمحت الظروف بذلك . وتمكنت إحدى هاتين الشركتين ، وعن طريق وساطة بن عيشواليهودي من الاتفاق مع الشريف الوزاني عند زيارته لباريس ، من عقد اتفاقية معه لاستغلال أراضي لمدة ٩٩ سنة ، بما في ذلك استغلال ثروة ماتحت الأرض ، وذلك نظير دفع ثلث أيجار هذه

الأراضي الزراعية له مقدما . ولكن سرعان ما لفتت القنصلية العامة البريطانية نظر السلطان إلى خطورة هذه العملية من الناحية الاقتصادية ، ومن الناحية السياسية ، فاضطر إلى التدخل ، وشرح لباريس أن هذه الأراضي ملك لطريقة دينية صوفية تخضع للمولى الطيب ، وأنه في حالة ما إذا كانت هذه الأراضي مغروضة للايجار فسيتم تدخل بصفته جارا لها لاستئجارها شخصيا ، وبحق الشفعة . لقد كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لكي ينزل السلطان بنفسه إلى الميدان حتى يمنع الشركة الفرنسية من التوغل ومن الاستغلال . وادى هذا التدخل إلى تراجع الشركة الفرنسية عن مشروعها ، لخاصه وأن وزارة الخارجية الفرنسية لم تكن مستعدة لتأييدها ، كما أن وزير فرنسا المنفوض في طنجة قد رفض الاستمرار في عمله إذا ما أيدت الكي دورسيه هذه السياسة التي تتعارض مع سياسته : ولم تقوى هذه العناصر الرأسمالية على الاستمرار في معركة عجزت فيها عن الحصول على تأييد الدولة الرسمي لها ، فواصلت نشاطها في الميدان التجاري والاقتصادي ، وعن طريق فتح الوكالات التجارية لها في بعض مدن المغرب . والمهم هو أنه رغم فشل هذه المشروعات الاقتصادية ذات الصبغة السياسية الواضحة فإن مشروعات التوغل الاقتصادي التجاري الفرنسي في المغرب قد استمرت في الازدياد . وأعطت بذلك للفرنسيين دعائم يمكنهم الاستناد اليها فيما بعد . وجاءت وفاة فيرو في سنة ١٨٨٨ مساعدة على استمرار هذه العناصر في نشاطها المتزايد ، رغم أنها قد فشلت في إعادة الحياة إلى مشروع استغلال أراضي شريف وزان .

أما بالنسبة للحدود المغربية الجزائرية فنلاحظ أن السياسة الفرنسية في هذه المنطقة كانت تستند إلى دعائم أخرى أكثر قوة من الدعائم التي استندت اليها ابتداء من طنجة . ذلك أن هذا الاقليم كان يجاور الجزائر ، ولم تكن هناك حدود ثابتة بين البلدين ، وكان هناك مشروع سكة حديد الصحراء

التي تهدف وصل الجزائر بالنيجر ، وهناك مناطق عجزت سلطة السلطان الفعلية أو التنفيذية عن الوصول إليها ، رغم خضوعها له من الناحية الروحية وبصفته أميرا للمؤمنين . وكانت العناصر الاستعمارية في الجزائر تستند إلى العناصر العسكرية ، وإلى مسألة أمن الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا للتوغل في الصحراء الجزائرية صوب الكوليا وعين صلاح ، ولقد سلطت الفرنسيين على مناطق التخموم صوب توات وفجيج . وكانت قد بدأت في إقامة علاقات مع بعض الشيوخ في منطقة الحدود ، تسمح لها بزيادة سلطتها في هذه المنطقة . وإذا كانت الحكومة الفرنسية قد تراجعت في مسألة فجيج التي كانت خاضعة لسلطة السلطان الفعلية ، فإنها لم تكن مستعدة للتراجع في شأن بقية منطقة الحدود ، خاصة وأن هذه المنطقة كانت تصل ممتلكاتها في إفريقيا الشمالية بممتلكاتها في إفريقيا الاستوائية . ولكن فرنسا ادعت بالنسبة لتوات بأنها لا تخضع لسلطان المغرب ، ثم اضطرت إلى الالتجاء إلى السلطان حينما قررت إرسال بعثة 'دوفيرييه' الاستكشافية إلى هذه المنطقة وطلبت منه إصدار مرسوم بذلك ، ثم التجأت إلى السلطان مرة جديدة حينما عرض عليه أورديجا مشروع السكة الحديدية الصحراوية في سنة ١٨٨٢ . وإذا كانت الأوساط الفرنسية قد تحدثت في سنة ١٨٨٦ عن ضرورة إرسال حملة عسكرية إلى توات بعد مقتل الملازم بالا فإنها قد خشيت من نشوب ثورة في هذه المناطق واضطرت إلى التقرب من السلطان ، الذي قام بدوره بتوكيد حقوق سيادته على كل هذه الواحات . ولكن الاتفاقية الانجليزية الفرنسية سنة ١٨٩٠ تركت للنفوذ الفرنسي كل المناطق الصحراوية التي تصل الجزائر بالنيجر ، فاستندت إليها الحكومة الفرنسية لتوسيع ممتلكاتها في الجزائر ، كما استندت إليها السلطات الفرنسية في الجزائر لكي تمد منطقة احتلالها الفعلي وخاصة صوب الكوليا وعين صلاح ، ولكي تصل إلى فرض نفوذها على منطقة توات . ولقد أعدت وزارة الحربية

الفرنسية في نفس هذه السنة مشروعا لحملة عسكرية صوب عين صلاح ، وإن كانت قد وصلت إلى الكوليا فقط . وتسببت هذه الحملة في إثارة القصر السلطاني ، وفي أن يعلن المولى الحسن من جديد حقوقه الشرعية على مناطق الحدود وفي أن يعين عاملا خاصا على فجيج ، بعد أن كانت خاضعة لعامل وجدة . وحينما جاءت الاخبار بتقدم الحملة الفرنسية في الصحراء أعلن السلطان أنه سيقود بنفسه حملة مغربية لتدعيم حكمه على منطقة الواحات ولكي يمنع رعاياه المشاغبيين من القيام بأي حركة تتعارض مع حقوقه الشرعية . ولقد خشيت كل من إنجلترا وإسبانيا من مشروعات التوسع الفرنسية في الصحراء ، فوقفت إلى جانب السلطان وبشكل هدد بإثارة مشكلة دبلوماسية في وجه فرنسا . وإذا كانت الحكومة الفرنسية قد اضطرت إلى تأجيل حملتها إلى نوات فان ذلك لم يمنعها من أن تحاول الاحتفاظ بهذه المناطق لنفوذها في فترة لاحقة ، خاصة وأن وزير خارجيتها أعلن في مجلس الأمة الفرنسي في أكتوبر سنة ١٨٩١ أن حكومته لا تقبل قيام السلطان بأي عمل يدعى سيادته على مناطق تدخل في النطاق الطبيعي للنفوذ الفرنسي ، وأن هذه المسألة ليست مسألة أوربية ، ولا مسألة مغربية ، ولكنها مسألة تتعلق بإجراءات الأمن والنظام في جنوب الجزائر الفرنسية . ولقد استمر التنافس بين الفرنسيين والمغاربية في منطقة الواحات ، وعين السلطان قائدا مغربيا عليها في سنة ١٨٩٢ ، وحاولت فرنسا أن تستند إلى نفوذ سي عبد السلام ، شريف وزان ، وإلى نفوذ ولد سي الشيخ وبعض الزعامات القوية في جنوب الجزائر لزيادة نفوذها في هذه المنطقة . وإذا كانت مشروعات سكة حديد الصحراء قد اختفت من الأخبار اليومية لمدة من الزمن ، فانها ستعود من جديد إلى أهميتها السابقة ابتداء من سنة ١٨٩٣ . كما أن المشروعات الفرنسية الخاصة بتوكيد وتدعيم إدارة الفرنسيين على

توات وتدخلت ظلت تحت البحث ، وبين وزارتي الخارجية والحربية في باريس . ولذلك فان فرنسا قد استندت الى قوة تجارتها ورؤوس أموالها الموجودة في المغرب من ناحية كعامل اقتصادي ، وإلى وجودها في الجزائر وقواتها العسكرية هناك ، عوامل تستند اليها لمواصلة الضغط على المغرب ، وبشكل متزايد مع الأيام . وكانت تنتهز الفرص لكي تملئ كلمتها وتواصل توغلها في البلاد .

أما بالنسبة لانبجاسها فانها قد حاولت كذلك أن تزيد نفوذها في المغرب وخاصة بعد ترك هاى لمنصبه . وكانت الصناعة البريطانية وكذلك التجارة تطالب بضرورة تقديم تسهيلات جديدة لها في المغرب . ونلاحظ أن جرين الوزير المفوض البريطاني في طنجة قد بدأ منذ سنة ١٨٨٧ سياسة جديدة تلتخص في الاحتفاظ بالأوضاع القائمة في المغرب ، ولكن بطريقة ايجابية ، وتقديم السلطان بطلب اعطاء امتياز لاستغلال بعض الاراضى الموجودة في منطقة الغرب للاستغلال الزراعى ، وموافقة المخزن على انشاء خط تلغراف بحرى يصل جبل طارق بطنجة ، ومنح قطعة أرض لانشاء احدى المستشفيات بجوار طنجة . وإذا كان المخزن قد تمكن من رفض كل هذه الطلبات ، فانه قد اضطر إلى الموافقة على وصل طنجة بجبل طارق بخط التلغراف ، ولكن على أساس عدم مد هذا الخط إلى الموانى الأخرى ، أو مده في داخل البلاد . ولقد شعرت بريطانيا بعد ذلك بأن المخزن لا يسايرها ، كما شعر السلطان بأن بريطانيا لا تؤيده دون البحث عن امتيازات لها . ولذلك فان الثقة التى كانت موجودة بين السلطان وهاى قد اختفت وحلت محلها علاقة تقوم على الخوف من ناحية وعلى الضغط من ناحية أخرى .

وكانت قوة ضغط العناصر الرأسمالية والمتاجرة قد زادت في لندن ،

وخاصة مع الغرف التجارية وشركات شمال غرب افريقية ونيجيريا. وحاول جرين في سنة ١٨٩٠ أن يصل إلى عقد اتفاقية تجارية جديدة مع المخزن، وشجع المشروعات الاقتصادية البريطانية في هذا الاقليم، ووضع بذلك الاسس لزياده ضغط بريطانيا على البلاد. وبعد وفاة هذا الوزير المفوض في إحدى زياراته لمراكش في سنة ١٨٩١ قامت بريطانيا بتعيين السير ايوان سميث وزيرا مفوضا لها في المغرب، وبدأت بذلك فترة نشاط جديد وواضحة في البلاد. وكان السير ايوان سميث قد لعب دورا هاما في السياسة البريطانية في شرق افريقية، وخاصة أمام المنافسة الفرنسية والمنافسة الألمانية هناك، وتمكن من الوصول إلى اعلان الحماية البريطانية على زنجبار، ووضع الاسس الأولى لتدعيم النفوذ البريطاني في شرق افريقية وخاصة في اقليم كينيا، ومنها إلى الداخل صوب أوغندا مع لوجارد، وكان تعيينه في المغرب يدل على أن بريطانيا قد صممت على أن تنتهج في هذا الاقليم سياسته تشبه إلى حد كبير سياستها في شرق افريقية، وفي اقليم امتاز كذلك بزيادة التنافس الدولي فيه، ووصلت بريطانيا فيه إلى الحماية.

ولقد بدأ الوزير المفوض البريطاني الجسديد بمجرد وصوله إلى طنجه باعطاء توكيد للجمالية البريطانية في هذه المدينه بأنه لن يدخر وسعا في تأييد مشروعاتهم والدفاع عن مصالحهم، ثم ذهب لتقديم أوراق اعتماده للسلطان حاملا تعليمات من اللورد سالسبرى بأن بريطانيا تعمل على المحافظة على استقلال المغرب وسلامة أراضيه، ولكنه شرح في نفس الوقت أن الوسيلة الوحيدة لمنع تفكك السلطنة، ولمنع التنافس الدولي هي أن يعتمد المخزن على بريطانيا لادخال اصلاحات في البلاد، ولم تكن هذه الاصلاحات تتوقف على مجرد اعطاء النصيح من جانب بريطانيا، بل تشمل في تقديم

مشروعات محددة ومدروسة ، وعلى السلطان تنفيذها . ولذلك فان سياسة السير ايوان سميت في المغرب كانت سياسته جديدة ، ارتبطت باسمه وباسم اللورد سالسبرى ، وتتلخص في اجبار « رجل المغرب المريض » في الخضوع لتوجيهات الطبيب البريطاني . والواقع أن الوزير المفوض البريطاني كان يعتمد على سمعته السابقة في شرق افريقيه ، وعلى وزارة الخارجية البريطانية برئاسة اللورد سالسبرى ، وعلى حزب المحافظين في بريطانيا ، وبالتالي على قوة الرأسمالية البريطانية التي كانت تطالب بالتوسع ، وفي كل مكان . وأخذت الصحف البريطانية ، تؤيد هذه السياسة الجديدة ، وكان وراءها رجال التجارة وأصحاب المصارف . وإذا كانت بريطانيا قد وقفت إلى جوار المغرب في سنة ١٨٩١ وفي أثناء أزمة الحدود وتوات ، فانها كانت تعلم في نفس الوقت بأن اسبانيا لم تكن من القوة التي تسمح لها بمنافستها في هذا الميدان . واعتمدت بريطانيا على ايطاليا ، وخاصة بعد انشاء حلف البحر المتوسط ، ومؤازرة بسمارك لهذه السياسة ، لكي تتعاون مع ايطاليا وتحظى على تأييدها لها في المغرب ، في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا لا تضع كثيرا من العراقيل أمام توسع الايطاليين من مصوع صوب الحبشة والسودان الشرقي .

ولقد ظهر نشاط السير ايوان سميت بمجرد وصوله للمغرب في اعلان تأييده لبعثات التبشير البروتستانتية ، وفي انشائه لخدمه بريدية بين طنجة وفاس وفي اهتمامه بمشروعات لانشاء مدارس انجليزية في طنجة . وحاول أن يحصل على تأييد فرنسا له الا أنه فشل في ذلك نتيجة لتعارض المصالح بين البلدين في هذا الاقليم . ثم حاول بعد ذلك أن يفرض طلباته على المخزن في أثناء زيارته لفاس في أبريل سنة ١٨٩٣ ، فطلب من ناحية ضروره منح خط تليفراف يصل طنجة بموجادور ، وإنشاء خط للسكة الحديدية يصل طنجة بفاس ، وادخال المياه الصالحة للشرب إلى طنجة ،

وإنشاء بنك للدولة المغربية برؤوس أموال بريطانية ، وإنشاء قوه بوليس فى طنجة وفتح قنصلية بريطانية فى فاس ، ثم بعد ذلك التوقيع على معاهدة تجارية جديدة تنص على خفض الرسوم الجمركية على تصدير الحبوب وتسمح بتصدير المواشى وبحرية شراء البريطانيين للأراضى الزراعية فى كل مكان . وكان يطالب كذلك بضرورة إعلان إلغاء الرق . وكان معنى موافقة السلطان على هذه المطالب هو وضع بلاده تحت الحماية البريطانية ، ولقد وقعت محادثات ومناقشات طويلة بين الوزير المفوض البريطانى والمولى الحسن حول هذه النقط ، وحاول فيها الجانب البريطانى أن يثير مخاوف السلطان من عملية توسع الفرنسيين فى نوات وعلى حدود الاقليم الشرقية ، كما حاول أن يظهر أن بريطانيا لا تحاول الاعتداء على سلامة البلاد الاقليمية ولكن هذه المحاولات لم تؤدى إلى نتيجة ايجابية ، خاصة أن مشروعات البريطانيين كانت تخيف السلطان وبشكل واضح . ولقد وقعت أزمة بعد ذلك بين البريطانيين والسلطات المغربية بشأن القنصلية البريطانية فى فاس ، واضطرت هذه الأزمة السلطان إلى أن يستمع إلى نصيحة الكومندان لينارس طبيب البعثة العسكرية الفرنسية ما دامت مطالب البريطانيين كانت كثيرة وقوية فى نفس الوقت . وإذا كانت وزارة الخارجية البريطانية لم تقف فى وجهه وزيرها المفوض فى المغرب إلا أنها حاولت الافادة من موقفه فى حالة نجاحه ، ودون أن تعلن معارضتها مشروعاته . ثم جاءت الانتخابات البريطانية وعودة المستر جلاد ستون إلى الحكم لى تساعد على حرمان السير ايوان سميث من تأييد وزارة خارجية لندن .

ولقد سحبت بريطانيا السير ايوان سميث من المغرب فى يناير ١٨٩٣ ، وأظهرت بذلك تراجعها فى هذه السياسة التى سار عليها ، وبتأييد اللورد

سالسبرى . وأدى ذلك الى تقليل نفوذ بريطانيا فى المغرب ، بعد أن قلت الثقة المتبادلة بين الطرفين .

وهكذا نرى أن نفوذ بريطانيا قد قل فى المغرب رغم محاولته الضغط على هذه البلاد ، وذلك على العكس من النفوذ الفرنسى الذى تزايد فى نفس الوقت وبشكل جعل من الكومندان لينارس مستشارا غير رسميا للسلطان . ورغم محاولة كل من الفرنسيين والبريطانيين الوصول إلى وضع المغرب تحت حمايتهم الفعلية منذ سنة ١٨٨٤ حتى سنة ١٨٩٢ نلاحظ أن إسبانيا وألمانيا قد عملا على زيادة توغلهم الساسى واستخدموا المغرب وسيلة دبلوماسية لعزل فرنسا ولانشاء حلف البحر المتوسط . وزاد اهتمام أوروبا بالمغرب مع مشروعات التوغل الساسى فى هذه الفترة وأدى ذلك الى نتائج هامة منها تدويل المسألة المغربية ، وإن كان مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠ يمثل خطوة هامة فى هذا الطريق . وجاءت محاولات كل من أورديجا والسيراويان سميت لكى تلفت أنظار أوروبا بشكل واضح إلى المشكلة المغربية ، وإلى السواحل الجنوبية لمضيق جبل طارق ، وتأثير ذلك على السياسة الأوروبية . وكما كانت هناك مسألة شرقية تشغل العالم منذ زمن بدأ العالم فى مشاهدة مسألة أخرى مغربية . ولقد أدت هذه المجهودات المتواصلة للتوغل الساسى ، رغم التنافس ، إلى خلق مصالح فعلية للدول الأوروبية ، استندت إليها ، بدعوى الدفاع عنها . وحتى إذا كانت الحكومة الفرنسية قد أصرت بعد ذلك على ضرورة الاحتفاظ بالأوضاع القائمة كما هى ، فانها قد حددت منطقتها بسواحل المضيق ، وإستشنت منها منطقة الحدود الجزائرية المغربية . أما إسبانيا فانها ستحاول الاستناد كذلك إلى « حقوقها » فى سائتا كروز علاوة على ممتلكاتها فى شمال المغرب . ولقد عمل كل ممثل دبلوماسى أجنبى فى المغرب على أن يحاول الوصول إلى زيادة نفوذ بلاده فى الوقت الذى يزيد فيه خوف السلطان من نفوذ الدول الأخرى . وعمد المخزن نتيجة لزيادة هذا التنافس

إلى وقف مشروعات الإصلاح مما دفع الرأي العام الأوربي الى أن يقف ضده وعلى أن ينظر اليه كقوة غير متطورة . ودفع بالرأي العام كذلك الى أن يستعد لفكرة اتفاق الدول الأوربية فيما بينها على الاشراف على عمليات الإصلاح الضرورية في المغرب واللازمة لزيادة التعامل . وكان معنى الوصول إلى ذلك ، وإلى تدويل المشكلة المغربية هو استعداد الرأي العام العالمي للتخلي عن فكرة استقلال المغرب .

(٤ المغرب في اواخر حكم المولى الحسن : -

يمكننا اعتبار نهاية حكم المولى الحسن على أنها مرحلة واضحة من مراحل تطور المجتمع المغربي من مجتمع اقطاعي إلى مجتمع أخذ في الخضوع لقوى جديدة اقتصادية وسياسية ، تأتى من الخارج ، وتؤثر في بنيانه الداخلى وفي علاقة القوى الموجودة ببعضها . ذلك أن هذه الفترة قد اشتملت على تطورات واضحة في الجالية الاوربية المقيمة في المغرب وفي وسائل عملها وميدان نشاطها ، كما أنها اشتملت من ناحية أخرى على تطور الاقتصاد المغربي بشكل يؤثر على الطبقات الاجتماعية الموجودة في المغرب نفسه ، ويؤثر على شكل المدن ونوع الحياة التى يعيشها المغاربة .

أما من حيث الأوربيين المقيمين في المغرب فنلاحظ أن عددهم قد تزايد باضطراد من ٣٥٠٠ نسمة في سنة ١٨٨٦ إلى ما يزيد على ٩٠٠٠ نسمة في سنة ١٨٩٤ أى أنه زاد ما يقرب من ثلاثة أضعاف في أقل من عشر سنوات . وكان هذا يدل على استمرار ورود مهاجرين أوربيين إلى موانئ المغرب ، وبشكل مستمر . وكان الاسبانيون يمثلون أكبر جالية أوربية في المغرب في ذلك الوقت ، بل ويمثلون الغالبية العظمى بين الأوربيين ما دام عددهم قد اقترب من ٨٠٠٠ نسمة وكانت الالف نسمة الباقية موزعة بين الفرنسيين والانجليز والألمان والابطاليين والبرتغاليين . ونلاحظ أن الاسبانيين كانوا

أكثر الأوربيين فقراً ، واشتغل عدد كبير منهم كخدم في المنازل وطهارة
وبستانيين . وكانت طنجة هي مركز تجمعهم الأول في المغرب ، مما أدى
إلى زيادة عرض العمل ، وإلى توفر البطالة ، ومنافستهم للعمال المغاربة
أنفسهم . وكانت اسبانيا تشجع هجرة أبنائها إلى شمال المغرب حتى تستند
اليهم من الناحية السياسية ، وفكرت حتى في تحويل عدد من المتوطنين
الاسبانيين في منطقة وهران إلى المغرب الأقصى حتى تحرم الفرنسيين من عدد
من الأيدي العاملة ، في وقت ساءت فيه العلاقات بين الشقيقتين اللاتينيتين .
ولقد انتشر الاسبانيون من طنجة ، صوب العرائش واصيلة ، وعمل عدد
منهم في صيد الأسماك ونقلوا إلى المغرب كثيراً من عاداتهم وتقاليدهم ،
وحتى من الفاظ لغتهم ، والتي لا تزال آثارها باقية حتى الآن . وكذلك
كانت بعثات التبشير الاسبانية أكثر عدداً من غيرها ونجحت في الانتشار في
المغرب الشمالي والغربي وخاصة في الموانئ ، وأفادت في ذلك من سماحة
الدين الإسلامي وتسامح المسلمين ، وأمير المؤمنين في المغرب . ولقد أدت
هذه البعثات التبشيرية للخدمات الدينية لرعاياها الكاثوليك ، كما أنها قدمت
بعض الخدمات في شكل رعاية طبية وفي شكل معونات غذائية في أوقات
القحط وقلة المحصول . ولقد أدى زيادة عدد هذه الجالية في طنجة بالذات إلى ارتفاع
إيجارات المنازل وإلى نمو المدينة بشكل سريع حتى أصبحت وكأنها مدينة
اسبانية في طابعها العام . ونشأت أحياء بالكلمة للاسبانيين انتشرت فيها
المقاهي ودور الشراب ودور اللهو ، في نفس الوقت التي أنشئت فيها الكنائس
وملاجئ المعوزة والمعوزين . وكان نمو مثل هذا المجتمع الفقير يلقي بمسئوليات
كبيرة على كاهل القنصلية الاسبانية في المغرب ، خاصة وأن الاسبانيين كانوا
لا يرغبون في الخضوع لنظم البلاد وتقاليدها ، بل كان كثير منهم من
المشاغبين ومن لا يتمتعون بسمعة طيبة .

أما الإنجليز فقد زاد تركيزهم في طنجة بعد أن كانوا موزعين بينها وبين

الدار البيضاء . وكان عددهم قليلا ، ولكنهم كانوا من رجال الأعمال
والرأسماليين ، واستأجروا المنازل الكبيرة واشتروا بعض الأراضي الزراعية
في المنطقة المحيطة بطنجة . ونلاحظ بين الإنجليز وجود نسبة كبيرة من
اليهود الذين تجنسوا بالجنسية البريطانية وكانوا دعائم للنظام الاقتصادي
في هذه المدينة .

أما الفرنسيين فان عددهم كان بسيطا كذلك ، وإن كان قد اشتمل
على بعض الجزائريين المسلمين ، وعلى بعض اليهود من شمال افريقية ،
وأخذ تركيزهم في الوضوح في منطقة الدار البيضاء التي أصبحت مركزهم
الأول في المغرب الأقصى . هذا علاوة على وجود عدد من الإيطاليين
والبرتغاليين وبعض الألمان الذين نشطوا في طول البلاد وعرضها ، وخاصة
في السنوات الأخيرة من حكم المولى الحسن .

ولقد وصل عدد من الأوربيين ، وإن كان بسيطا ، إلى الإقامة في
بعض المدن الداخلية ، ولأول مرة في التاربخ ، وخاصة في مدينة فاس ،
ووصل بعضهم إلى مدينة مراكش .

ولقد زاد نظام التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في المغرب من عدد
الوزارات المفوضة من ثلاث وزارات في سنة ١٨٧٣ إلى سبعة في سنة ١٨٨٩
وعشرة في سنة ١٨٩٢ ، هذا علاوة على عدد القنصليات العامة ونيابات
القنصليات . وكان تزايد عدد الأجانب المقيمين في المغرب وزيادة قيمة
التعامل التجاري بين المغرب وأوربا تتطلب التوسع في التمثيل السياسي
والقنصلي ، وامتداد هذا التمثيل القنصلي إلى الداخل صوب فاس
ومراكش .

وتقدمت في هذه الفترة الخدمات البريدية التي كانت المفوضيات

والقنصليات تشرف عليها ، ثم ظهرت خدمات بريدية يشرف عليها مجموع من التجار أو المتوطنين ، وأدى ذلك بالتحزن إلى أن يسرع في انشاء إدارات بريدية بين المدن الهامة فيه .

ومع تزايد بعثات التبشير والبعثات الدينية الكاثوليكية ، نزلت بعثات التبشير البروتستانتية إلى الميدان ، وأفادت كذلك من تسامح المسلمين لكي تقوم بنشاطها وتقدم الوعظ والارشاد علنا في الاسواق . ولكن هذه البعثات التبشيرية فشلت في تعميد عدد من المسلمين يزيد على أصابع اليد الواحدة ، فأصبح نشاطها مقصورا من ناحية على تقديم الخدمات الصحية والمعونات المالية أو الغذائية ، كما أنها نزلت من ناحية أخرى إلى ميدان التنافس الديني بين كاثوليك وبروتستانت . وزاد نشاط البروتستانتين بين الاسبانيين الكاثوليك في شمال المغرب ، وخاصة في السنوات الأخيرة من حكم المولى الحسن ، ونجحوا في تعميد عدد من الكاثوليكين ، وبشكل أثار ضجة حكومة مدريد ، ودفع بفرنسا إلى مهاجمة هذا النشاط البروتستانتي ، وإلى أن تصفه بأنه نشاط بريطاني — هدف ابعاد النفوذ الفرنسي من كل شمال افريقية . واضطر المولى الحسن بنفسه الى التدخل لوقف هذه المشاغبات بين المسيحيين وبعضهم .

ولقد اعتمد الأوربيون في طنجة على عدد من الصحف ، وكان بعضها أسبوعيا أو يصدر كل أسبوعين أو كل شهر . وارتبطت هذه الصحافة الاوربية في طنجة بالرأى العام الاوربي من ناحية ، وبمصالح تكتلات رؤوس الأموال الاوربية من ناحية أخرى . وكانت كلها على اتصال بالمفوضيات الاجنبية في طنجة وتحظى بمساعدتها ، وتخصصت بعضها في خدمة الاطماع البريطانية وغيرها في خدمة الاطماع الفرنسية أو الاسبانية . ولكن نشأة هذه الصحافة دلت على زيادة عدد المغاربة من المسلمين بشكل

عام ، ولكن من اليهود بشكل خاص ، وتعلمهم اللغات الاوربية ، وارتباط مصالحهم بمصالح هذه الدولة أو تلك من بين الدول الأوربية . وكثيرا ما كانت هذه الصحف تشر حملات معينة على المغاربة وفي أوقات معينة ، أو تشنها حتى على السلطان ، وخاصة في مسألة تقديم تسهيلات أكثر للتجارة ومسألة إلغاء تجارة الرقيق ، أو مسألة فتح قنصليات أوربية في المدن الداخلية . وحتى سكوت هذه الجرائد في أوقات بعض الالتزامات كان يدل على صلاتها الوثيقة بهذا الجانب أو ذاك وحتى تترك للوسائل الدبلوماسية ميدان العمل حراً . أما الصحافة العربية فإنها لم تنشأ في طنجة إلا في أوائل القرن العشرين مع صحف الفجر والتعاون والسعادة .

وإذا كان الأوربيون قد فشلوا رغم محاولاتهم العديدة في الحصول على امتيازات لاستغلال المناجم والقيام بالمشروعات العامة في البلاد ، وخاصة السكك الحديدية وإنشاء خطوط التلغراف ، وذلك نتيجة لمعارضة المخزن لنشاطهم في هذا الميدان ، إلا أنهم قد نجحوا في إنشاء بعض الصناعات الأولية وخاصة في منطقة طنجة ، رغم معارضة المخزن لهم كذلك . فأنشأوا بعض المصانع للمياه الغازية ، وبعض مطاحن الحبوب التي تدور بقوة البخار ، وبعض مصانع الطوب وبعض ورش النجارة . ولكن مجهود الأوربيين قد ظهر واضحا في ميدان الاستغلال الزراعي وخاصة في الأراضي المحيطة بالمدن الكبيرة في شمال المغرب . وعملوا على المشاركة مع بعض الفلاحين المغاربة لزراعة الأراضي التي يمتلكونها ، أو لتربية المواشي ، وأفادوا في ذلك من نظام الحماية السياسية الذي كان يعقدهم من الخضوع للتشريع المغربي . وساعدت هذه العملية على انتشار عدد من الأوربيين من طنجة صوب الجنوب ، وخاصة في منطقة القصير الكبير ، ووصول بعضهم إلى قرب الرباط وإلى مشارف الدار البيضاء وموجادور . ولكن التجارة كانت هي الميدان الأساسي لنشاط الأوربيين في المغرب ، وعملوا على توزيع المنتجات الأوربية وعن

طريق وكلاء لهم من المغاربة . وزاد في هذا العصر اشتغال أبناء السوس بفتح حوانيت البقالة ، التي كانوا يوزعون فيها السكر والشاي والمواد الغذائية . ونزل أبناء السوس إلى هذا الميدان كصغار موزعين لكبار التجار الأوربيين ، نتيجة لسنوات القحط التي مرت بأقليمهم في أثناء الأزمة الاقتصادية .

ولقد أثر ازدياد عدد الأجانب وتفوذهم في المغرب على الإدارة المغربية نفسها، إذ أن بعض المشكلات كانت تتسبب في تدخل الهيئات القنصلية والسياسية في المغرب لطلب تغيير أحد العمال أو المديرين ، وبشكل أعطى للأجانب تفوذا على الإدارة المغربية . كما أن تزايد عدد من حصلوا على الحماية الأجنبية في المغرب كان من ناحية أخرى يمثل صعوبة كبيرة أمام المخزن . وعملت الامتيازات التي يحصل عليها المحميون على اتجاه عدد من الأثرياء ، وخاصة من اليهود ، إلى طلب هذه الحماية التي كانت تباع لهم في جالات كثيرة ، نظير مبالغ معينة يؤدونها للهيئات القنصلية . وفي الوقت الذي زاد فيه التعارض بين الاتجاه الوطني والاتجاه الأجنبي جاءت حوادث إعطاء الحماية بشكل عام ، وحصول شريف وزان عليها بنوع خاص ، عاملا قد يدفع المغاربة إلى التفكير في الاحتفاء بالخارج للاحتفاظ بالامتيازات ، وبشكل يتعارض مع القومية ، ومع الروح الوطنية .

ولقد كانت السنوات الأخيرة من حكم المولى الحسن سنوات شهدت ازدهاراً اقتصادياً في الميدان الزراعي، أدى بالتالي إلى زيادة حجم صادرات المغرب، وزيادة مظاهر الرخاء في البلاد. وأصبح الميزان التجاري في صالح المغرب الذي تمكن من تصدير الحبوب والجلود والصوف . ولكن المغرب

زاد من المواد المستوردة. وبدأت المنسوجات وآلات الحياكة تأخذ مكانها وأهميتها بين هذه الواردات .

وزادت المعاملات التجارية عن طريق الموانئ ، ومع الدول الأوروبية ، في الوقت الذي قل فيه التعامل بين المغرب والصحراء الجنوبية ، وبينه وبين السودان الغربي . لقد قتلت تجارة الصحراء وتجارة إفريقيا السوداء في المغرب نتيجة لتغير العوامل الاقتصادية والسياسية ونتيجة لوصول الأوروبيين إلى هذه المناطق وتحويلهم لتجارتها إلى موانئ المحيط الأطلسي بعيدا عن المغرب ، فزادت أهمية موانئ المغرب ، وخاصة الشمالية منها ، وظهر فيها الازدهار ، وسرعة الحركة ، وسرعة دورة رأس المال ، في الوقت الذي اضطرت فيه آلاف مؤلفه من مغاربة الجنوب إلى الهجرة صوب الموانئ والمدن الرئيسية ، والعمل لدى الأجانب أو لبيع المنسوجات الأوروبية وتوزيع المواد الغذائية والغسل في البقالة . وزاد استهلاك المغاربة للسكر والشاي ، وبشكل جمل منها سلعا أساسية في السوق المغربي . وكذلك زاد استخدام الشمع وزيت البقرول في الإضاءة بعد أن كان المغاربة يستخدمون الزيوت لاشغال المسارج .

وكان النمو الديموجرافي للمدن المغربية ، وخاصة للموانئ ، ظاهرة واضحة في المغرب في ذلك الوقت ، وتضاعف عدد سكان الموانئ في فترة تقل عن نصف قرن ، وظهر ذلك في طنجة ومزغان واسفي وموجادور . ولم يقتصر هذا النمو على الموانئ بل امتد إلى بعض المدن الداخلية مثل القصر الكبير . ونلاحظ أن بعض الموانئ قد بدأ في أن يفقد أهميته مثل ميناء تطوان في شمال المغرب ، وتحول جزء كبير من معاملاته إلى طنجة .

ومع نمو هذه المدن زاد عدد الفقراء ، أو القوى الكادحة الموجودة

فيها، وعز على الفقراء الحصول على المساكن، فاقسموها مع بعضهم، وعملوا لدى الأغنياء والأثرياء والأجانب . وكان هذا تطور واضح في النظام الطبقي الموجود في المغرب، ويتمثل من ناحية في إنخفاض مستوى الفقراء عن مستوى الفقر نفسه، وهجرهم لارضهم لكي يعملوا كاجراء لدى الغير، في الوقت الذي مكنت فيه الحركة التجارية المتزايدة، مع الازمات الاقتصادية، عددا من المغاربة من الأثراء وبشكل واضح. وجاء هذا الأثراء نتيجة للتعامل مع الأجانب والعمل على توزيع السلع الأوروبية أو شراء المحاصيل اللازمة للتصدير . لقد كان هؤلاء الوكلاء المغاربة الذين بدأوا في العمل مع الأجانب، ومن المواني، أساسا لنشأة الطبقة البورجوازية المغربية، ولارتباط مصالحها الاقتصادية، وبعد ذلك تكوينها الثقافي، بأوروبا والأوربيين . ولا يمكننا أن ننظر من مثل هذه الطبقة الناشئة، والقوية والمهيمنة، والتي زادت امكانياتها وزاد نفوذها مع نمو نفوذ أوروبا وأطاعها في البلاد وارتبطت به، أن تقف مع النظام الاقطاعي القديم في وجه النظم الأوروبية التي أخذت في الضغط على البلاد، وكانت رأسمالية وفي نفس الوقت استعمارية . بل يمكننا أن نقول بأن هذه الطبقة البورجوازية الناشئة سترتبط في مصالحها، وبحكم تكوينها بالأوربيين وبنظمهم، حتى وإن كانت تتمثل في الحماية، في الوقت الذي انفصلت فيه عن بقية المغاربة، وعن الكادحين . ولقد كان عددا كبيرا من بين هذه البورجوازية المغربية الناشئة يتمثل في اليهود الذين أصبحوا يمثلون أكثر من غيرهم الاتجاه الأوروبي، ويمثلون قوة حسبت على المغرب، وعملت ضده، وفي أصعب الاوقات .

وتهيأ المغرب بذلك للدخول في مرحلة جديدة من تاريخه، خاصة وأن قوات الضغط الخارجية تزايدت مع الأيام، ومن

المواني ، ومن الحدود الشرقية ، والتي كانت فرنسا لها فيها القدر الكبير .

ومع موت المولى الحسن ، وتولى ابنه المولى عبدالعزيز الحكم دخل المغرب فى طور جديد ، وخضع فيه لزيادة الاطماع والتنافس الاستعماري من حوله لاستغلاله .

الفصل التاسع عشر

فرنسا والاتفاقات الثنائية

كانت الفترة الأولى من عهد حكم المولى عبد العزيز تعتبر امتداداً لحكم والده المولى الحسن. وتولى عبد العزيز الحكم وله من العمر أربعة عشر عاماً مما ترك أمور الدولة في أيدي وزيره الأول با أحمد. وامتدت هذه الفترة حتى سنة ١٩٠٠، وهي السنة التي بلغ فيها المولى عبد العزيز سن الرشد وبدأ مسئوليات الحكم. وكانت الفترة الأولى لا تختلف في كثير من فترة حكم والده، إذ أن وزيره الأول عمل على الاحتفاظ بالتوازن الدولي بين نفوذ وأطماع الدول الأوروبية، ونجح بذلك في عدم إثارة المشكلات الخارجية في وجه المغرب، وإن كانت هذه السياسة قد ساعدت على زيادة نضج العوامل الداخلية، وعلى اشتداد قوة ضغط العوامل الخارجية، ولمدة ست سنوات، وحينما عادت الأمور إلى أيدي المولى عبد العزيز في سنة ١٩٠٠ وجد نفسه في مواجهة مواقف أكثر تبلوراً في الداخل والخارج، ودخل بذلك المغرب في خضم معركة التنافس الدولي، وزيادة الأطماع الأوروبية، وخصوصاً الفرنسية.

(١) المولى عبد العزيز وسياسة الإصلاح :-

كانت الفترة الأولى التي قضاها المولى عبد العزيز بعيداً عن شئون الحكم، وسيطرة الوزير با أحمد على كل أمور الدولة قد أثرت في السلطان الذي انصرف إلى لهوه داخل القصر أكثر من اهتمامه بشئون الدولة، وفقد بذلك الخبرة التي كان من اللازم أن يحصل عليها، وخاصة لمواجهة تلك الفترة العصيبة في تاريخ البلاد. وكان عبد العزيز بطبعه لا يميل إلى الفروسية أو الحرب، كما كان غير ميال إلى القراءة والدراسة، وحرّم بذلك من الأسس

الأولى اللازمة لتكوين رجل الدولة، وخاصة في إقليم مثل المغرب، وفي مثل ذلك الوقت . وإذا كانت الأطماع الأوربية قد عملت في ذلك الوقت على عزل المغرب ، خاصة وأن تقارباً قد نشأ بين فرنسا وإنجلترا بعدم مشكلة فاشودة ، وحرّم المغرب بالتالي من إقامة التوازن بين الدولتين الأوربيتين ، فإن ظروف تكوين المولى عبد العزيز نفسه قد ساعدت على زيادة المشكلات أمام الدولة في الداخل وفي الخارج .

حقيقة أن المولى عبد العزيز لم يسعى استخدام سلطته بوجه عام، ولكن الملاحظ أنه قد امتنع عن استخدام هذه السلطة ، كما أنه أساء استخدام حريته الشخصية . فلقد ترك المولى عبد العزيز شؤون الدولة في أيدي الوزراء ، وفي الوقت الذي زاد فيه الضغط الأوربي على البلاد ، وانقسم فيه الوزراء على أنفسهم في اتجاهاتهم بين اتجاهات تقليدية تحاول الاحتفاظ بالقديم ومنع توغل النفوذ الأجنبي ، واتجاهات أكثر تحملاً تسعى إلى التمشي مع أوروبا وزيادة التعاون بين الجميع . ولقد كان رئيس الوزراء الحاج المختار يمثل الاتجاه التقليدي المحافظ ويستند في ذلك إلى سي محمد التازي وزير المالية ، في الوقت الذي كان فيه وزير الحربية سي المهدي المنبهي يحاول الاستمرار في سياسة الإصلاح وينمي في نفس السلطات الميول الأوربية ، ويؤثر الاعتماد على إنجلترا لكي يواجه بها تزايد النفوذ الفرنسي . فنشأ بذلك تنافس بين الوزراء أنفسهم ، انتهى بتخلص المنبهي من رئيس الوزراء وأعوانه ، فزادت قوة أنصار الإصلاح والتعاون مع أوروبا في الوضوح . وأثر كل ذلك على سياسة المخزن .

وخضع المولى عبد العزيز لنفوذ الأجانب، وخاصة القائد ماكلين وعدد من المغامرين الأوربيين الذين استقدموا إليه آخر المصنوعات الأوربية

في ذلك الوقت، من دراجات وسيارات وآلات الحاكي ، وآلات التصوير .
وانشغل عبد العزيز بجمع مجموعات من هذه المستحدثات في قصره الذي
تجول إلى متحف كبير أو حانوت ضخم، جمعت فيه الأدوات والآلات بدون
ذوق كبير، وكلفت السلطان الكثير من الأموال، خاصة وأنه كان لا يناقش
في أثمان هذه المصنوعات . وانتهى الأمر بالمولى عبد العزيز بأن يصبح محاطا
بعدد من راكبي الدراجات والمصورين وسائقى السيارات ولاعبى البلياردو
لكى يمرنوه على استخدام هذه المستحدثات . وكم من صورة أخذت للمولى
عبد العزيز وقد استبدل ملابس جنرال انجليزى بملابسه التقليدية ، وعمل
بعض اليهود على بيعها وتوزيعها بين رعاياه المخلصين في المغرب . وكانت
هذه العملية صدمة لرعاياه وفي وقت لم يتهيئوا فيه لرؤية سلطانهم بهذا الشكل،
وزادت فيه كراهية الأجانب والخوف منهم في كل البلاد . وتسببت هذه
العمليات في فقد السلطان لهيبته بعد أن فقد الكثير من أمواله ، ومهدت
الطريق لقيام بعض حركات الفوضى هنا وهناك .

ورغم ذلك فلقد حاول المولى عبد العزيز أن يقوم بنفسه ببعض
الاصلاحات لتحسين الأوضاع الداخلية في المغرب ، والعمل على تقوية
الجيش عن طريق تدريب أجانب ، وطلب إلى انجلترا بعض الضباط
لمساعدة ماكلين في تدريب المشاة ، كما طلب إلى فرنسا تزويده بعدد من
الضباط الذين يتكلمون العربية لتدريب مدفعيته المغربية . وكانت انجلترا
في ذلك الوقت مشغولة في حرب البوير في جنوب افريقية ، كما أن ضغط
فرنسا على منطقة توات والواحات كان مستمرا ، فحاول السلطان أن يصل
بذلك إلى رفع أسهمه في أعين أوربا ، وظهوره بمظهر المتجرر الذى لا يحتاج
للخضوع لضغط أوربى عليه حتى يقوم بالاصلاح . كما فكر السلطان
بوتشجيع من ماكلين والمنبهي - في تحسين طرق المواصلات في بلاده، ومد

السكك الحديدية ، واصلاح الموانى والجمارك ، وبشكل يساعد على زيادة التجارة وسيادة الأمن واستتابه . وحاول أن يبدأ بإنشاء خط حديدى بين فاس ومكناس . وفكر فى أن يقطع هذه المرحلة بالسيارة ، وإن كان ذلك قد أثار عليه المغاربة من ناحية ، وأثار عليه فرنسا من ناحية أخرى حين علمت بأن انجلترا هى التى ستقوم ببناء هذا الخط الحديدى . وكلف السلطان إحدى سفاراته يبحث مشكلة الحماية ومساوئها مع حكومة لندن ، تمهيدا لاتخاذ قرارات هامة تخلص البلاد من مساوىء مثل هذا النظام . أما من الناحية الادارية فنلاحظ أن المولى عبد العزيز قد حاول أن يزيد من القيمة الاخلاقية لموظفيه ووزرائه وقواده ، فعين لهم الرواتب الثابتة وألزمهم بالقسم بعدم استغلال سلطتهم أو استلام أى حلاوة من الاهالى أو من الأجانب ، وكان أهم مشروع داخلى قام به المولى عبد العزيز هو مشروع تنظيم التشريع الضرائبى فى البلاد ، وذلك بإنشاء ضريبة جديدة تسمى الترتيب ، كان مؤتمر مدريد قد أشار اليها لى تحل محل الضرائب القديمة من عشر وزكاة وغيرها .

وأصدر السلطان بلاغا ذكر فيه أنه سيضع أسس هذه الضريبة السنوية الجديدة التى تساوى بين الجميع ، من أشرف وعوام ، وأقوياء وضعفاء ، وأغنياء وفقراء ، تسوى بين الوطنى والتاجر الأوروبى ومن يتمتع بالحماية . وقرر المخزن البدء بعملية احصاء عامة وتقدير ثروة كل دافع للضرائب وأرضه وأشجاره وحيوانه ، وتحديد ضريبة معينة على كل منها . وكانت هذه الضريبة تجديداً واضحاً فى المغرب واعلانا لمبدأ المساواة وعاملاً أساسياً يساعد على التخلص من مساوىء العهد السابق واستغلال السلطة والنفوذ . فلقد حرمت القواد من استغلال القبائل ، والفت امتيازات قبائل الجيش ، والطوائف الدينية والأشراف ، والذين كانوا لا يدفعون أية ضرائب فيما مضى . ولكن هذا النظام أغضب الفقراء الذين كانوا لا يدفعون ضريبة

الزكاة فيما مضى ، والذين كانت توزع عليهم الزكاة نظرا لفقرهم ، وأصبحوا يخضعون للضريبة الجديدة ، ضريبة الترتيب ، حتى وإن امتلكوا بهيمة واحدة . ونجد من ناحية أخرى أن الترتيب قد أغضب الاغنياء كذلك إذ أنه سيجبرهم على دفع أضعاف ما كانوا يدفعونه من قبل ، ودون أن يتمكنوا من شراء ذمة القائد أو الأمين أو العدول . فثار الرأي العام ضد المولى عبد العزيز ، وأيد العلماء هذه الحركة ، وأعلنوا أن الترتيب ضريبة مخالفة لتعاليم القرآن . وساعدت سوء الأحوال الاقتصادية والتطورات الطبقية في المغرب على زيادة الفقر فقراً على فقره ، وشره الاغنياء لزيادة ثرواتهم ، كما أن الأجانب وقفوا ضد هذه الضريبة الجديدة إذ أنهم كانوا لا يرغبون في دفع أية ضرائب . وتكاثفت هذه العوامل سوياً على أن يفشل السلطان في سنة ١٩٠٤ في فرض هذه الضريبة على بلاده ، وبعد أن كان قد فقد جزءاً كبيراً من هيئته وبدأت المشكلات والثورات الداخلية تنتشر في كل مكان . وكان الأهالي قد امتنعوا عن دفع الضرائب منذ ثلاثة سنوات ، وانتظارا لمجيء الضريبة الجديدة ، وحينما قررها المخزن كان الوقت متأخراً .

ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أن فرنسا نفسها قد وقفت في هذا الوقت ضد سياسة الإصلاح التي حاول المولى عبد العزيز أن يقوم بها ، مدعية بأنها تعمل على زيادة النفوذ البريطاني في البلاد ، وفي الوقت الذي كانت فرنسا تعمل فيه بمثابة على فرض سيطرتها على المغرب ؛ ورغم أن السلطان قد اقترح على فرنسا تقوية البعثة العسكرية الفرنسية في المغرب إلا أن فرنسا وقفت معارضة في كل مشروعات الإصلاح . واستندت إلى أنها لها حدود مشتركة مع المغرب ، وتمتد إلى مسافات طويلة ، وأن ممتلكاتها تحيط بهذه البلاد مما يخلق مصالح مشتركة ، ويجعل كل تهديد أو تغيير للحالة القائمة في المغرب يؤثر على الجزائر .

أما في الداخل فنلاحظ ان الثورات قد بدأت في الانتشار في ذلك الوقت في شرق المغرب وفي المناطق الشمالية منه ، وبشكل ساعد على اضعاف المخزن ، وزيادة مصاريفه وانفاقه في الميادين العسكرية ، في الوقت الذي خلت فيه الخزانة من الاموال .

ولقد قامت ثورة الروجي في شرق المغرب وزادت من قوتها وبشكل جعل منها خطرا يهدد استقلال البلاد ووحدة ترابه . وكان الروجي ، او ابو حمارة ، يعمل كوظيف بسيط عند احد اخوة السلطان ، وعوقب نتيجة لبعض أخطائه ففر إلى الجزائر وتونس ، ثم عاد إلى البلاد لكي يخلق المشكلات امام المخزن . وكان سلوك السلطان الشخصي ، وتغير الاوضاع الاقتصادية ، والتفكير في وضع نظام ضرائبي جديد ، مع زيادة المؤامرات والدسائس الاستعمارية تهيب الرأي العام المغربي للوقوف في وجه السلطان مع اى قائد يتزل إلى الميدان . وادعى الروجي انه المولى محمد اخ السلطان ، ودعا الاطالي للجهاد ضد السلطان ، بدعوى انه باع بلاده للكفار . ولقد بدأ نشاطه في المنطقة الشرقية من المغرب ، والتي قامت بدور كبير في الكفاح ضد البقاء الفرنسي في الجزائر ، ولكنه تمكن من جمع الاغوان ، وجاءته الاموال والاسلحة ، ومعظمها من الفرنسيين ، لكي تساعد على القيام بالثورة ضد السلطان . والواقع أن فرنسا حاولت استغلال هذه الحركة على الأقل كوسيلة من الوسائل التي تهدف اضعاف السلطان والضغط عليه ، وبشكل جعل من الرأي العام الانجليزى والاسبانى والامانى يقف في وجه هذه المحاولة . ويتمهم فرنسا علنا بتدبيرها لها ، خاصة وأن أطباع فرنسا في الاقليم الشرقى من المغرب وفي منطقة الحدود المغربية الجزائرية كانت قد زادت في وضوحها مع هجومها على فجييج سنة ١٩٠٣ . وبعد أن كانت قد توغلت في منطقة الواحات ومنطقة توات . وكان مثل هذه الثورة

يسمح لفرنسا بالتدخل في المنطقة الشرقية من المغرب ، واتخاذ هذا التدخل وسيلة للمساومة مع المخزن .

ولقد بدأ أبو حمارة حركته في نهاية سنة ١٩٠٢ في منطقة تازا وتمكن من إحراز بعض الانتصارات هددت مدينة فاس نفسها . وإذا كان السلطان قد قرر إرسال حملة قوية بقيادة المنبهي ، إلا أن هذه الحملة لم تتمكن من القضاء على الروجي الذي اعتصم بالجبال . وفضح السلطان دعاية الروجي ، وأطلق سراح أخيه المولى محمد وأعلن عالياً أن الروجي ثائراً وخارجاً ولا يمت بصلة إلى الأسرة الحاكمة . ثم عين أخاه المولى محمد عاملاً على مدينة فاس نفسها . ولكن كل ذلك لم يؤثر في قوة الروجي الذي تمكن من السيطرة على جزء هام من شمال البلاد ، ووصل إلى أبواب وجدة رغم دخول قوات السلطان إلى تازا . وحاول المنبهي إحضار السلطان بنفسه إلى هذه المنطقة حتى يؤثر على رأي رعاياه المخلصين ويستبعد جذبهم إليه ويقوى من ولائهم له ، ولكن تأخر حضور السلطان سمح للروجي بإعادة حصار تازا وزيادة نفوذه في المنطقة من جديد . والمهم هو أن هذه الثورة قد اضطرت المولى عبد العزيز إلى الالتجاء إلى فرنسا لكي يطلب منها السماح لنجدة مغربية بالمرور في الجزائر لمعونة حامية وجدة . وأفادت الحكومة الفرنسية وسلطاتها الجزائرية من هذا الموقف لكي تزود السلطان وقواته المسلحة بعدد من الأسلحة والذخائر وبعض الضباط المدربين من ناحية ، ولكي تمد خط السكة الحديدية من بن زريق إلى كولومب بشار من ناحية أخرى ، واستعدت بذلك للتدخل الفعلي في المغرب الشرقي . ولقد استمرت قوة الروجي على ما هي عليه وفي معظم المناطق الشرقية من المغرب حتى سنة ١٩٠٩ حين قضى عليه المولى عبد الحفيظ ، هذا في المغرب الشرقي .

أما في شمال المغرب فإن الـريـسـولي قد قام بعمليات أخرى هددت سلطة المخزن وسيطرته على بلاده . وهو أحمد بن محمد بن عبد الله الـريـسـولي العالـمي الـادرـيسـي ، أي أنه من الأشراف هذه المرة . وكان فارساً يعرف استخدام السيف ، ويتخصص في قطع الطريق ، وخاصة في المنطقة القريبة من طنجة . وكان المولى الحسن قد أتى به في السجن إلى أن تشفع له سي محمد الطريس نائب السلطان في طنجة ، فخرج من السجن لكي يواصل عملياته من جديد . ولقد اتسع ميدان نشاطه حتى أصبح يهدد كل من القصر الكبير وأصيلة وتطوان ، وبشكل جعل الدول الأوروبية تحاول الإفادة من عملياته ، التي تلخص في عدم استتباب الأمن والنظام في هذه المنطقة ، لكي ترسل أساطيلها إلى الموانئ المغربية في الشمال وفي الغرب . وكان الـريـسـولي يتمكن من الفرار بسرعة ، كما أنه تمكن من انقاذ بعض أعوانه من السجن ، واخذ في اختطاف بعض الأوروبيين ورفض إطلاق سراحهم إلا بعد دفع فدية مالية ، تساعد على العيش ، كرئيس اقطاعي ، وتساعد على تسليح رجاله . وقام في سنة ١٩٠٣ باختطاف هاريس الصحفي الانجليزي ، ولم يطلق سراحه إلا بعد تدخل الوزير المفوض البريطاني وشريف وزان وإطلاق سراح بعض أعوانه واستلام فدية كبيرة . ثم اختطف بعد ذلك أحد الأمريكيين مع أحد البريطانيين ، وفرض شروطا طلب أن تقوم كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بضمان تنفيذها . ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أرسلت أسطولا كاملا إلى مياه المغرب في ذلك الوقت ، إلا أن هذه العملية لم ترهب الـريـسـولي ، بل وجد فيها على العكس من ذلك وسيلة للضغط الخارجي على السلطان الذي خضع بهذا الشكل للضغط الداخلي والضغط الخارجي في نفس الوقت . ونتيجة لتدخل قناصل إنجلترا وفرنسا وألمانيا لاقتناع السلطان بقبول شروط الـريـسـولي اضطر السلطان إلى التراجع والموافقة ، وعين الـريـسـولي قائدا على منطقة الفحص ، وهي المنطقة المجاورة لطنجة ، وبشكل قلل من هيئته

كسلطان في أعين رعاياه وأعين الدول الأجنبية في نفس الوقت . واستغلت فرنسا هذه الحادثة لكي تضغط على السلطان في مشروع آخر ، وبالاتفاق مع بريطانيا ، وهو مشروع ضرورة اصلاح قوات الأمن والشرطة في مدينة طنجة نفسها ، وبإشراف الدول الأوروبية عامة ، وضباط فرنسيين خاصة . وهكذا وضعت لبنه جديدة لزيادة النفوذ الفرنسي في المغرب ، ونتيجة لزيادة المشكلات الداخلية .

وعلينا أن نذكر أن انشغال المخزن بعمليات حربية مستمرة ضد الروجي في الشرق والريسولي في الشمال قد ساعد على زيادة الاتفاق في الميادين العسكرية الاستهلاكية ، وفي وقت خلت فيه الخزنة من الاموال . واستتبع هذه العمليات زيادة الاعتماد على الدول الأوروبية لزويد القوات المغربية بالاسلحة والذخائر والمدرين . وجاء كل ذلك في وقت عجز فيه المغرب عن جمع الضرائب الجديدة ، وهي الترتيب ، وبعد أن كان قد أوقف جمع الضرائب القديمة . وأدت هذه الثورات المستمرة إلى قلة هيبة السلطان ونفوذه الديني وساعدت كثيرا من القبائل على اعلان الثورة ضد سلطة المخزن . فقامت قبائل زهور بالزحف من الاطلس المتوسط صوب سلا والرباط ، كما قامت قبائل زعير بالهجوم على مدينة الرباط من الجنوب الشرقي ، وانحسرت سلطة المخزن عن السوس والحوز والشاوية ، وزادت مساحة بلاد « السبية » أو البلاد غير الخاضعة لسلطة المخزن على حساب بلاد المخزن . وأدى كل ذلك إلى منع جمع الضرائب ، وزيادة اضعاف المخزن ماديا ومعنويا ، وفي الوقت الذي كانت فرنسا تسير فيه على سياسة محددة لزيادة نفوذها في البلاد ، مستغلة في ذلك عوامل استراتيجية ، هي مجاورة قواتها لحدود المغرب في الشرق ، وعوامل اقتصادية هي الاموال اللازمة لانقاذ المخزن من ضائقته في شكل قروض . واضطر المخزن نتيجة لكل ذلك إلى أن يخضع ويسلم للإجانب عامة ، وللفرنسيين خاصة .

(٢) ازدياد الضغط الفرنسي :

لقد تزايدت نمو الحركة الاستعمارية الفرنسية بشكل واضح في السنوات الاولى من القرن العشرين نتيجة لتقدم الصناعة وسرعة دورة رأس المال وعدم اشتباك فرنسا في حروب حتى في المستعمرات منذ سنة ١٨٨٥ ، وبشكل جعل من فرنسا مركزا هاما من مراكز الرأسمالية العالمية في ذلك الوقت ، وميزها بسيولة واضحة في رؤوس الاموال ، حتى أكثر من إنجلترا ، التي كانت حرب البوير قد استنفذت جزءا هاما من مواردها ، وكان التسابق في التسليح البحري مع ألمانيا يجبرها كذلك على استهلاك جزء من رؤوس أموالها بدلا من استخدامها في التنمية . وساعد كل ذلك فرنسا على أن تستمر حركة التوسع الاستعماري فيها بقوة ، خاصة وأنها قد استندت إلى إنهاء خلافاتها مع بريطانيا في افريقيه منذ حادثة فاشودة واتفاقية سنة ١٨٩٩ ، واستندت إلى ضغط واضح قامت به الرأسمالية المتوسعة ، ونشرت الدعاية له الجمعيات الجغرافية وجمعيات الاستكشاف والصحافة . وكانت فرنسا ، علاوة على ذلك ، فخورة بما قامت به في الجزائر من عمليات استغلال منظمة ومعددة ، وتعود بأرباح طائلة . كانت فخورة بمدارسها ومستشفياتها ومزارعها ، وإن كانت قد احتفظت بالتصنيع لبلادها ، في الوقت الذي وجهت فيه الاقتصاد الجزائري نحو التخصص في الزراعة وتربية المواشي . وكانت فرنسا تشعر من الناحية الاستراتيجية بقوة مركزها في شمال افريقية وامتداد حكمها بطريق مباشر من خليج قابس حتى مغنية ومشارف وجدة ، وامتداده كذلك من البحر المتوسط والجزائر عبر الصحراء إلى السنغال والنيجر وتشاد . لقد انتشرت هذه الممتلكات الفرنسية في المغرب الكبير ، ومن الجزائر مركزها ، وبشكل يسمح

فرنسا بالسيطرة على معظم غرب افريقية، وبشكل يربط مستعمراتها فيها برها ويجعل منها وحدة متكاملة على خريطة العالم . وظهر أن المغرب الأقصى يظهر إلى جوار هذه الممتلكات الفرنسية وكأنه محاط بها من الشرق والجنوب في الوقت الذي كانت فيه كلمة الأسطول الفرنسي لها ثقلها في البحر المتوسط. واختفت كثير من عناصر الشقاق مع بريطانيا، الدولة البحرية الاولى في العالم في ذلك الوقت. ولذلك فإن فرنسا ستستند إلى ممتلكاتها في الجزائر وإلى قوة رؤوس أموالها لكي تبدأ في زيادة ضغطها على المغرب، وفي السنوات الاولى من القرن العشرين .

ولقد ارتفعت أصوات بعض بناء الامبراطورية الفرنسية في ذلك الوقت بضرورة التوغل في المغرب الأقصى، وجعله امتداداً للجزائر الفرنسية، وشرح هذا الاتجاه ضرورة اعتماد فرنسا على حقها بصفقتها جارة للمغرب، وبصفقتها دولة إسلامية كبيرة، لكي تضغط على السلطان وتصل اليه حتى فاس، عاصمة ملكه، وعاصمة الإسلام، إذ أن فرنسا دولة إسلامية عظمى. نادى أصحاب هذا الاتجاه بضرورة الضغط على السلطان حتى يتحول إلى صديق، وحتى إن تطلب الأمر إجباره على ذلك. واقترح البعض إرسال بعثات من تونس وتلمسان لكي تشرح للمغرب والمغاربة ما تقوم به فرنسا في بلادهم ومن أجل تطوير المجتمع والوصول بها إلى مرحلة المعيشة في القرن العشرين. ونادوا بضرورة الاعتماد على أساندة اللغة العربية الفرنسية، وعلى عناصر شابه تعمل في القنصليات الفرنسية في المغرب، ويمكنها أن تتفاهم مع الأهالي وتساعد على تنمية التجارة وتحسين طرق المواصلات في هذا القطر المغربي، وكل ذلك للوصول إلى اقناع المغاربة والسلطان بحقيقة مهمة فرنسا الحضارية في بلاد المغرب الكبير، وكسبه إلى جانب فرنسا .

ولكن وجهات النظر الفرنسية اختلفت بين عدد من القطاعات كانت تهتم

بالمغرب الأقصى ، فكانت هناك وجهات نظر معينة في الجزائر ، ووجهات نظر أخرى عند رجال المفوضية الفرنسية في طنجة ، ووجهات نظر ثالثة في باريس نفسها . أما بالنسبة للجزائر فإن الاتجاه العام فيها كان يخضع للعسكريين وللكبار عناصر المتوطنين في إقليم وهران ، وكانوا يطالبون باستخدام الوسائل العسكرية والزحف السريع ، وإن كان على دفعات ، للتوغل في المغرب من الجزائر ، استناداً إلى حقوق فرنسا في منطقة الحدود ، واستغلالاً لحق المطاردة ، وعلى أن يؤدي ذلك إلى دفع حدود الجزائر قليلاً قليلاً صوب الغرب ، وإلى أن تصل إلى سواحل المحيط الأطلسي .

وأما وجهة نظر المفوضية الفرنسية في طنجة فإنها كانت تعترف بوجود فوضى داخلية في المغرب الأقصى ، ولكن لا يسهل عليها أن تتجاهل أطماع الدول الأوروبية الأخرى ، وتعليمات الكي دورسيه . ولذلك فهي تتردد بين اتجاه السلطات الفرنسية في الجزائر ، التي تحاول املاء سياسة السرعة والقوة ، واتجاه الكي دورسيه الذي كان يحاول أن يسير بحذر وبسياسة . وأخيراً فهناك اتجاه الكي دورسيه ، أو وزارة الخارجية الفرنسية في باريس ، والذي كان يتأثر بضغط السلطات الفرنسية في الجزائر عليه ، مثلما يتأثر بتقارير المفوضية الفرنسية في طنجة ، ويتأثر كذلك بالسياسة الداخلية الفرنسية ، ومجموعات الأحزاب والكتل البرلمانية والسياسية الدولية ؛ والواقع أن هذا التنافس بين القوى الفرنسية الثلاث ، والتي كانت تركز أنظارها على المغرب الأقصى ، والتعاون بينها في نفس الوقت ، هو الذي أعطى لفرنسا خط السيمانسه الذي سارت عليه ، والذي قام ديلكاسيه بتنفيذ جزء كبير منه .

وكانت لديلكاسيه نظرة معينة في المسألة المغربية ، إذ أنه كان يرى ضرورة تضامن العوامل الاقتصادية ، والتي تتمثل في إزدياد التجارة

والتوغل السلمي ، مع العوامل الدبلوماسية اللازمة لابعاد المنافسين الاوربيين عن نطاق عمليات فرنسا في المغرب ، مع العوامل العسكرية التي ستنهي المشكلة . وكان ديلكاسيه من أنصار زيادة التوغل الاقتصادي والتجاري في المغرب ، ولكن على أساس الا تؤدي هذه العملية إلى نشوء مشكلات دولية ينتج عنها الاستمرار في تدويل المشكلة المغربية ، إذ أن ذلك سيهدد منطقة نفوذ وعمليات فرنسا في المغرب . وكان يرى زيادة التوغل الاقتصادي ، وبشكل يتمشى مع العامل الدبلوماسي الذي يبعد الدول الاخرى عن المغرب ، ويزيد اطلاق فرنسا فيه . وعند ذلك يمكن في أي وقت من الاوقات الاعتماد على العامل العسكري والاستراتيجي لتدعيم نفوذ ومصالح فرنسا ، بل حق و«حقوقها» على الاقليم . والواقع أن ديلكاسيه قد واجه ضغطا من العناصر الجزائرية بالنسبة لسياسته في المغرب ، وخاصة بعد أن قامت القوات الفرنسية باحتلال الواحات ، فأخذوا يضغطون على فرنسا للتوغل صوب الغرب ، وواجه هجمات من العناصر اليمينية وأصحاب رؤوس الاموال الذين كانوا يضغطون على حكومتهم لكي تفرض نفسها على المغرب ، وفي وقت زادت فيه عناصر الفوضي في شرق المغرب وفي شماله . واجه ديلكاسيه كل ذلك ، ولكنه اعتمد قبل كل شيء على الميدان الدبلوماسي ، وعمل على تحديد سرعة سير كل من العناصر العسكرية والعناصر المالية ، حتى يصل إلى هدفه في الميدان الدبلوماسي ، وهو الميدان الذي يعتبر أساسا للعمل الاقتصادي والعمل العسكري ، ودون الوصول إلى حرب عالمية .

وكانت فرنسا قد وصلت في ذلك الوقت إلى تحقيق نجاح واضح في المغرب الاقصى ، في مسألة الحدود والقروض الاجنبية .

أما بالنسبة لمسألة الحدود فإن القوات الفرنسية في الجزائر قد تمكنت

في سنة ١٨٩٩ و سنة ١٩٠٠ من احتلال الواحات ، وفي وقت انشغلت فيه بريطانيا بحرب البوير في جنوب افريقية . ورغم أن ثورة اللاهالي والمخزن نفسه كانت جاذبة أمام هذه العمليات إلا أن فرنسا أذرت المخزن وحذرته من القيام بأي هجمات على القوافل التي تسير صوب هذه المناطق . ولما كانت مشكلة الحدود المغربية الجزائرية قد بقيت معلقة منذ زمن ، ومنذ معاهدة سنة ١٨٤٥ . وكانت فرنسا تخشى من أن يقوم السلطان باثارتها على نطاق دولي ، أو يعتمد فيها على ألمانيا ضد فرنسا ، لذلك فإنها قد وافقت على تشكيل لجنة مشتركة ، فرنسية مغربية ، تمهد للاتفاق بين الطرفين . وعقد بروتوكول ٢٠ يوليو سنة ١٩٠١ الذي أعلن احترامه لسلامة أراضي السلطنة الشريفة من ناحية ، وعمله على تحسين أحوال القبائل المتجاورة والتي تخضع لكل من الحكومتين . ولقد اعترف هذا البروتوكول بمعاهدة سنة ١٨٤٥ ، ولكنه أكملها لتسوية حدود المنطقة الواقعة بين تنية الساسي وفجيج ، وأعطى للمخزن حق إقامة مراكز الجمارك ونقط الحدود عند نهاية مناطق القبائل التي تخضع له . وإعتبر هذا البروتوكول المنطقة الواقعة بين وادي زوزفانا ووادي الجير محايدة ، ويمكن لكل من الحكومتين أن تقوم بإنشاء مراكز الحراسة والجمارك على أطرافها ، ومن ناحيتها ، ويمكن لهاتين الحكومتين كذلك أن تقوما بتعيين مندوبين عنهما في هذه المنطقة المحايدة ، على أن يترك اللاهالي حق اختيار الخضوع لسلطة أي من الحكومتين . فالذين يختارون الحكومة الفرنسية يحتفظون بمراكزهم ، أما الذين يختارون السلطة المغربية فيغادرون هذه المنطقة إلى المكان الذي تعينه الحكومة المغربية لإقامتهم في سلطنتها ، ويكون بإمكانهم الاحتفاظ بأملأكم وإدارتها أو بيعها . وإذا كانت فرنسا قد احتفظت بقبائل ذوي منيع وأولاد جرير

تحت سلطتها فانها قد تركت بقية القبائل تحت سلطة المخزن . وأباح هذا البروتوكول لاهالى منطقة القصور الاقامة فى أراضيهم ، واختيار السلطة التى يخضعون لها ، كما أباح حرية التجارة للطرفين ، وحتى فى المنطقة المحايدة ، ووضع نظاما لفض الخلافات بين الاهالى والسلطات ، وتوزيع حصيلة ضرائب الأسواق ورسوم الجمارك بين المغرب والسلطات الفرنسية فى الجزائر .

ولقد حصلت فرنسا بذلك على اعتراف رسمى من المغرب بشرعية وجودها فى الواحات وفى وادى زوزفانا ووادى الساورة ، وهى الوديان اللازمة لمسكة حديد الصحراء صوب غرب افريقيه . وبدون أن تلجأ فرنسا إلى الميدان الدبلوماسى تمكنت من الحصول على منطقه نفوذ كبيرة لها ، وحصلت على اعتراف المغرب بتسوية المشكلات الناتجة فى هذا القطاع بين السلطات الإدارية للطرفين ، ودون أن ترفعها إلى الميدان الدولى . وإذا كانت فرنسا قد سمحت لاهالى هذه المناطق بحرية ذكر اسم سلطان المغرب والدعاء له فى المساجد ، فان هذا العامل لم يكن يحس نظام الاستعمار الفرنسى فى شىء ، ولا حتى النظام الادارى والنظام العسكرى . ولقد استندت فرنسا إلى هذا البروتوكول لارسال بعثة مغربية فرنسية إلى منطقة الحدود واستغلالها فى الدعاية ضد نفوذ «بوعمامة» الذى كان فى ثورة معلنة ضد النفوذ الفرنسى فى هذه المنطقة ، وأعان الوند المغربى ، وباسم السلطان أمير المؤمنين هذا التأثير خارجا عن المسلمين . كما استندت فرنسا إلى هذا البروتوكول كذلك للبدء فى فتح المعاملات التجارية بشكل أوسع بين المغرب والجزائر ، وإنشاء أسواق فى منطقة الحدود . وكانت هذه الأسواق تساعد على نشر السلع الفرنسية فى المغرب ، فى الوقت الذى تحصل فيها على المواد الأولية ،

فكانت بذلك مكاسبها اقتصادية جديدة لفرنسا في شمال افريقية . ولكن علينا أن نذكر ان النجاح الفرنسي في هذه المنطقة كان نجاحا اسميا اكثر من كونه نجاحا فعليا ، إذ أن سلطة المخزن عجزت عن الوصول إلى هذه المناطق وعن التعاون مع السلطات الفرنسية في الجزائر . ولكن هذا النجاح أصبح يمثل حقوقا ثابتة لفرنسا ومن جانب واحد ومهد أمامها الطريق للتوغل صوب الغرب ، دون أن يؤدي هذا التوغل إلى إثارة المشكلة المغربية على نطاق دولي ، ويحرم فرنسا من ثمار مجهوداتها .

وأما بالنسبة للقروض المالية فنلاحظ أن المغرب قد ظل حتى سنة ١٩٠٢ غير مدينا لأحد ، ثم بدأ بعد ذلك ، وتحت ضغط الظروف ، في الاستدانة ، وسار في نفس الطريق الذي سارت فيه كل من مصر وتونس من قبل . وأفادت فرنسا في هذا الميدان ، كما أفادت في ميدان الحدود .

وكانت خزانة السلطان قد أصبحت خاوية نتيجة لانفاقه ولحاو لته الاصلاح وفشله في جمع الضرائب وحاجته إلى الاتفاق على جيشه للقضاء على الثورات التي نشبت في كل مكان . ولقد حاول المخزن في سنة ١٩٠٢ أن يعقد قرضا من إنجلترا ، ووسط في ذلك ماكلين ، إلا أن وزارة الخارجية البريطانية وجدت أن بلادها لم تنفق بعد من مصاعب حرب جنوب افريقية ، وخشيت من إثارة التنافس الدولي فنصحت المغرب بالتباحث في الأمر مع كل من باريس وبرلين . وكانت فرنسا تخشى من هذه المفاتحات المغربية الانجليزية ولذلك فإن إنجلترا أعلنت استعدادها للدخول في قرض عام يعقد بموافقة الدول العظمى الأخرى التي لها مصالح كذلك في المغرب الأقصى . ولقد لقي هذا الاتجاه ترحيبا من المولى عبد العزيز الذي رأى فيه امكانية الاحتفاظ بالتوازن بين عناصر النفوذ الاوربي في بلاده . ولكن سرعان ما أظهرت البيوت المالية في باريس استعدادها لتقديم هذا القرض .

وأخذت العناصر الاستعمارية الفرنسية في تهيئة نفسها بهذه النتيجة ، رغم أن ديلكاسيه خشى من أن تتوسع فرنسا في اقراض المغرب ، وقبل أن تعمل على تهيئة الجو الدبلوماسي ، وابعاد المنافسة الدولية عن ميدان عملياتها المقبلة . وعلى أي حال فلقد تم التوقيع على هذا القرض في الايام الاولى من شهر يناير سنة ١٩٠٣ ، وساهم فيه بنك باريس والأراضي المنخفضة مساهمة كبيرة ، وكان قيمته ٧٥ مليون فرنك ، وحصلت البنوك الفرنسية على حق لاستلام حصيلة جمارك طنجة ، وعلى أن يكون الدفع بالذهب . وفي حالة عدم كفاية هذه المبالغ بالنسبة للفوائد أو للاقساط الشهرية فعلى السلطان أن يكمل المبلغ من موارد أخرى .

ولكن سرعان ما اتصل السلطان بكل من إنجلترا وإسبانيا من جديد لعقد قرض ثان يساوي الأول ، وتضمنه ايرادات كل جمارك المغرب ، فاستشارت المصارف بعضها ، واستشارت بنك باريس والأراضي المنخفضة ، وإن كانت وزارة الخارجية الفرنسية قد نصحت هذا البنك بعدم قبول مثل هذا الضمان ، الذي سيؤدي إلى تدويل المشكلة المغربية والمساس بالأوضاع القائمة . واتخذت الحكومة الفرنسية هذه المسئلة أساسا لترك ميدان التعاون للبنوك والمصارف الاوربية لتقديم القروض إلى الحكومة المغربية ، وفي الوقت الذي تبقى فيه الحكومات الاوربية بعيدة عن هذه العملية ، ولا تتدخل هذه الحكومات لايجاد وسيلة لحماية مصالح رعاياها إلا في حالة تنصل الحكومة المغربية من التزاماتها ، وعلى أساس الا تتدخل هذه الحكومات في عمالية الاشراف على الجمارك المغربية . فاتفقت هذه المصارف الانجليزية والاسبانية والفرنسية على الدخول في مفاوضات مع المغرب بشأن هذا القرض الجديد ، وعلى أساس اطلاع حكوماتها على شروطها ، وعلى عدم تدخل هذه الحكومات إلا في حالة تنصل الحكومات المغربية من الوفاء بتعهداتها . والواقع أن كل من اسبانيا وإنجلترا كانت محتاجة هي نفسها إلى رؤوس أموال ، وكانت تلجئ إلى بورصة باريس للحصول على ما يلزمها ، مما يدفعنا إلى القول بأن هذه

القروض المغربية ستصبح فعلا قروضا فرنسية. ورغم أن السلطان قد حاول الاستدانة من أكثر من جهة ، إلا أن ظروف النقد الدولية ، وتركز رؤوس الأموال في العالم جعلته يلتجئ بالفعل إلى فرنسا . وكانت مسألة القروض مرتبطة في ذلك الوقت بالمسألة الدبلوماسية ، خاصة وأن فرنسا كانت تفاوض كل من لندن ومدريد للوصول إلى اتفاقيات ودية ، وتمس المغرب

ولقد زادت المشكلات أمام المغرب في الداخل وزادت حاجته إلى رؤوس الأموال للاتفاق ، واتصل السلطان في أوائل يناير سنة ١٩٠٤ بوزير فرنسا في طنجة للتدخل لدى حكومته ولدى بنك باريس لتقديم التسهيلات اللازمة . فاتفقت مجموعة من المصارف والبنوك في باريس وأرسلت مندوبا عنها لمفاوضة السلطان في شروط القرض . ولكنهم حاولوا دفع أقل ما يمكن دفعه ، والحصول على أكثر ما يمكنهم الحصول عليه ، وطلبوا ضمانات الجمارك المغربية لهذا القرض وإنشاء بنك مغربي ، والحصول على الأولوية في كل المشروعات المالية ومشروعات الأعمال العامة . وخشيت إسبانيا من عملية الضغط الفرنسي على المغرب ، خاصة وأن المفاوضات كانت مستمرة مع باريس في ذلك الوقت بشأن الوصول إلى اتفاق بين البلدين يمس المغرب . وخشيت مدريد من أن يكون الهدف من هذه العملية هو وضع حكومتها أما الأسماء الواقعة ، فأعلنت استعدادها لتقديم مثل هذا القرض للمغرب ، وبشروط أقل من الشروط الفرنسية . وأدى ذلك إلى تدخل ديلكاسيه للضغط على المصارف الفرنسية حتى تقلل من شروطها مع الحكومة المغربية . وجاءت أنباء التوقيع على الاتفاق الودي البريطاني ، والذي أصر على ضرورة الاحتفاظ بوحدة المغرب ، وبسلطته على إرادته والمرافق العامة في بلاده ، فحرم ذلك الفرنسيين من مذهب يستندون إليه للتشدد في فرض الشروط على المخزن ،

وانتهت العملية في ١٢ يونيو سنة ١٩٠٤ بعقد اتفاق لقرض تقوم به البنوك والمصارف الفرنسية مبلغ ٦٢٥ مليون فرنك، وبفائدة قدرها ٥٪، ويستهلك في ٣٦ سنة، وعلى أن تسدد منه القروض السابقة، وتبلغ ٢٢٥ مليون فرنك. ووضعت الجمارك والموانئ المغربية كضمان لدفع هذا القرض، واعطيت البنوك الفرنسية الأولوية في تمويل القروض المقبلة وبشكل جعل منها محتملة لهذه القروض. وحصلت البنوك الفرنسية في نفس الوقت على حق الاشراف على ضرب العملة المغربية. وكانت هذه الامتيازات مكاسب واضحة بالنسبة لفرنسا زادت بها قوة ضغطها على المغرب، وفي نفس الوقت التي عجزت فيه هذه القروض عن سد حاجة المغرب المتزايدة إلى رؤوس الأموال، وإلى قروض جديدة. ومع سرعة تدهور الموقف الاقتصادي في المغرب زادت قوة ضغط فرنسا في النواحي الاقتصادية وقيمة هيبتها العسكرية في الجزائر تجاه المغرب، خاصة وأن فرنسا قد سارت في نفس الوقت على سياسة عقد اتفاقات ثنائية لابعاد كل منافسة دولية عن ميدان عملها في المغرب؛ وكان أشهر هذه الاتفاقات الثنائية والمتعلقة بالمغرب الاتفاقية الفرنسية الإيطالية، والاتفاقية الفرنسية البريطانية، المعروفة باسم الاتفاق الودي في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤، والاتفاقية الفرنسية الإسبانية في أكتوبر من نفس هذه السنة.

(٣) الاتفاقيات الثنائية :-

كان لإدارة ديلكاسيه لوزارة الخارجية الفرنسية دوراً كبيراً في الوصول إلى هذه الاتفاقية مع إيطاليا، والاتفاقيات التالية مع كل من بريطانيا وإسبانيا. ولقد كان هدف فرنسا الأول من هذه الاتفاقيات هو تحطيم التحالف التي أنشأتها ألمانيا بشكل خاص ضدها، أو شجعت عليها، وخاصة التحالف الثلاثي من ناحية، وحلف البحر المتوسط من ناحية أخرى، كما هدفت فرنسا من وراءها ضمان حرية العمل في المغرب الأقصى، وعلى أساس المساواة وابعاد

المنافسين لها . وكان من نتيجةها بالفعل تحسين العلاقات الفرنسية مع كل من إيطاليا وإسبانيا وإنجلترا ، وتدعيم الوفاق مع روسيا ، وإضعاف التحالف الثلاثي . ولقد اعتمد ديلكاسيه فيها على عدد من الرجال الذين امتازوا في الميدان الدبلوماسي مثل بول كامبون في لندن وجول كامبون في مدريد وبارير في روما ، وعملوا جميعا كمجموعة واحدة للوصول إلى أهدافهم ، مستفيدين في ذلك من الاوضاع الدولية وتغير توازن القوى فيها . وإذا كانت فرنسا قد بدأت باتفاقياتها مع إيطاليا ، فإن هذه المباحثات قد استمرت بعد ذلك مع إسبانيا ، رغم أنها لم تعط نتيجة ايجابية مع هذه الدولة الأخيرة إلا بعد اتفاق فرنسا مع إنجلترا ، بالاتفاق الودي الذي كان مرحلة حاسمة في تاريخ السياسة الاستعمارية لكل من هاتين الدولتين في مصر والمغرب الأقصى .

كانت إيطاليا قد شعرت بعد هزيمة عدوة سنة ١٨٩٦ بضرورة تغيير سياستها المعادية لفرنسا في كل من الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية ، تلك السياسة التي كانت قد بدأت بنزول القوات الفرنسية إلى تونس سنة ١٨٨١ ، وبانضمام إيطاليا إلى التحالف الثلاثي ، أو إلى دولتي الوسط سنة ١٨٨٢ ، وبوصول كريسبي إلى الحكم في سنة ١٨٨٧ ، ومساهمته في إنشاء حلف البحر المتوسط . وكانت هذه السياسة قد استمرت في شكل حرب اقتصادية بين الشقيقتين اللاتينيتين ، وزادت فيها خسائر إيطاليا عن خسائر فرنسا ، خاصة وأن إيطاليا كانت محتاجة إلى تصدير موادها الأولية إلى شقيقتها اللاتينية ، وكانت تحتاج إلى رؤوس أموالها ، وحتى إلى مجال عمل للعمل الإيطاليين في جنوبها . لقد سارت إيطاليا وراء النعرة الاستعمارية ، ودون أن تكون لها مقومات كبيرة مادية وضرورية في هذا الميدان ، وعملت على التوسع من سواحل البحر الأحمر إلى الحبشة ، وبأيد بريطانيا ، ومسايرة لحركة نفسانية أكثر من كونها اقتصادية ، حتى منيت بالهزيمة النكراء في

عدوة ، والتي هزم فيها أول جيش كامل أوربي أمام مقاتلين أفارقة ، وبشكل عمل على تغيير توازن القوى بين الدول الاستعمارية في إفريقيا نفسها . واضطرت إيطاليا بعد ذلك إلى أن تقال مغامراتها في شرق إفريقيا ، وإلى أن تعمل على تحسين علاقاتها مع فرنسا ، خاصة وأنها قد فهمت أن الاقتصاد ضروري لبنيان كل سياسة ايجابية عليه .

ولقد عملت إيطاليا على تحسين علاقاتها بفرنسا في الميدان الاقتصادي وإن كانت لاتزال تخشى منها في نفس الوقت على طرابلس الغرب وبرقة ، والتي كانت تواجه إيطاليا وصقلية من ناحية ، ولها حدود مشتركة مع تونس والجزائر من ناحية أخرى . ولذلك فإن إيطاليا قد حاولت أن تصل إلى ضمان من جانب فرنسا بعدم سبقتها إلى النزول إلى طرابلس . ولقد جاءت الاتفاقية الانجليزية الفرنسية في سنة ١٨٩٩ ، والتي نتجت عن أزمة فاشودا ، ووضعت حدوداً لمناطق النفوذ الفرنسية والبريطانية في إفريقيا - جاءت هذه الاتفاقية لكي تنص على أن طرابلس الغرب وبرقة تخرجان عن منطقة نفوذ فرنسا في شمال إفريقيا . ولم يكن معنى ذلك الاعتراف بها كمنطقة نفوذ ايطالية ، رغم تزايد أطماع ايطاليا فيها بعد هزيمتها في شرق إفريقيا . ولكن الاستثناء هنا جاء نتيجة لحقوق السيادة العثمانية على هاتين الولايتين ، وعجز كل من فرنسا وبريطانيا عن اتخاذ قرارات تتعارض مع قرارات مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ ومؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، وهما المؤتمران اللذان قد ضمنا استقلال الدولة العثمانية وسلامة أراضيها .

والمهم هو أن إخراج هذين الاقليمين عن منطقة النفوذ الفرنسي كان أساساً يمكن لايطاليا أن تستند إليه لمحاولة زيادة نفوذها فيها ، وخاصة إذا ما وافقت الدول الأوروبية على عدم معارضتها في ذلك ، وفي نظير مساومة بالاعتراض ايطاليا هذه الدول الأوروبية الأخرى ، في مناطق معينة

كانت تطمع فيها . وبذلك ساعد الموقف الدولي ، وتوازن القوى بين الدول العظمى ، على وضع الأسس الأولى للوصول إلى اتفاقية بين فرنسا وإيطاليا ، مادامت الواحدة تطمع في المغرب الأقصى ، والثانية تطمع في طرابلس الغرب وبرقة .

وفكر ديلكاسيه في أن يؤكد لـ إيطاليا أن طرابلس لا تدخل في منطقة نفوذ فرنسا أو توسعها الإقليمي في شمال أفريقية ، ولكن مثل هذه العملية كان يجب أن تستكمل من ناحية إيطاليا باعترافها بحقوق فرنسا وعملائها في المغرب الأقصى ، وبطريقة مماثلة . وكان هذا أساسا للبدء في مفاوضات انتهت بتبادل خطابين بين بارير سفير فرنسا في روما ، وفسكونتي فينوستا ، وزير الخارجية الإيطالية في ١٤ ، ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠ . وأبلغ السفير الفرنسي وزير الخارجية الإيطالية في الخطاب الأول بأن حكومة باريس قد سمحت له بأن يبلغه بأن اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ والتي تترك ولاية طرابلس الغرب خارج منطقة نفوذها ، تحدد منطقة النفوذ الفرنسي فيما يتعلق بطرابلس وبرقة ، وأنه ليس لدى الحكومة الفرنسية النية في تعدى هذا الحد ، وأنها لن تعمل على قطع مواصلات القوافل بين طرابلس والمناطق الأخرى . ورد عليه وزير الخارجية بأن إيطاليا تعترف بصفة خاصة بمصالح فرنسا الرئيسية في المغرب الأقصى ، وأنها ستحتفظ بحقوقها في زيادة نفوذها الفعلي بالنسبة لـ طرابلس وبرقة ، في حالة إذا ما جرت تعديل في الحالة السياسية أو الإقليمية في المغرب الأقصى (١) .

(١) صورة من الخطابين ملحقة بخطاب بارير إلى ديلكاسيه في ١٠ يناير سنة ١٩٠١ .

أنظر: الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثانية . المجلد الأول . وثيقة رقم ١٧ وملحقاتها

ولكن هذا النص كان يعنى أن إيطاليا لن تتمكن من أن تزيد نفوذها الفعلى بالنسبة لطرابلس وبرقة في حالة ما إذا فشلت فرنسا في وضع المغرب الأقصى تحت سيادتها أو حجبها . وكانت إيطاليا تخشى من ألا تتمكن فرنسا من انتهاز الفرص الضرورية للافادة من مشكلة المغرب الأقصى كما ترغب . ولكن المهم هو أن هذه الاتفاقية كانت أساسا لزيادة التقرب بين فرنسا وإيطاليا وعلى حساب كل من المغرب وطرابلس . وأثرت هذه المذكرات المتبادلة في موقف إيطاليا من تجديد التحالف الثلاثي في السنة التالية . إذ أن إيطاليا لم تأخذ أى إرتباطات فيه تهدد أمن فرنسا أو سلامة ممتلكاتها ومناطق نفوذها .

واستمرت المحادثات بعد ذلك بين الدولتين وبشأن مصالحهما في اقاليم المغرب الكبير ، وكتب وزير الخارجية الإيطالية إلى سفير فرنسا في روما في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٢ شارحا ضرورة تأكيد التعهدات الناتجة عن تبادل خطابات ١٤ ، ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ، ولكن بشكل يسمح لكل من الدولتين أن تزيد نفوذها بحرية في المناطق المذكورة في اللحظة التي تراها مناسبة ، ودون أن يكون عمل احدهما ضروريا لعمل الاخرى ، وذلك في نظير ابلاغ إيطاليا لفرنسا بأنه « في حالة تعرض فرنسا لأى هجوم مباشر أو غير مباشر باحدى أو بعض الدول فإن إيطاليا ستلتزم الحياد التام ، وأنه لا يوجد من جانب إيطاليا أى تعهد ، كما أنها لن تعقد أى اتفاقية سياسية أو عسكرية لا تتفق مع هذه التصريحات . » (١) ونتيجة لرد سفير فرنسا على إيطاليا تمكنت هذه الدولة من أن تعمل على زيادة نفوذها في طرابلس في اللحظة التي تراها مناسبة ، ونظير تعهد بعدم عرقلة النفوذ

(١) أنظر : الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثانية . المجلد الثاني ، وثيقة رقم

٣١٣ ، ٣٢٩ من بارير إلى ديلكاسيه في ٣٠ يونيو و ١٠ يوليو سنة ١٩٠٢ .

الفرنسي في المغرب الأقصى ، وبعد اتخاذ أي موقف دولي يهدد أمن فرنسا في حالة اشتباكها في حرب عالمية .

ولقد عمدت فرنسا بعد ذلك إلى محاولة للاتفاق مع اسبانيا بشأن مصالحها في المغرب الأقصى . وكانت اسبانيا قد وجدت في ذلك الوقت بريطانيا مشغولة بحرب البوير وصعب عليها أمر مواجهة النفوذ الفرنسي بمفردها . وكانت في نفس الوقت تخشى من النفوذ البريطاني في المغرب ، وتخشى من هذا النفوذ حتى في جبل طارق . فهل كان من الممكن الاتفاق على المحافظة على الوضع الراهن حتى يتغير الموقف الدولي ، وبشكل يسمح لاسبانيا بالتفاهم مع فرنسا على العمل ؟ كانت اسبانيا قد فقدت كوبا والفلبين في حربها مع الولايات المتحدة سنة ١٨٩٨ ، وفقدت بذلك بقايا امبراطوريتها الاستعمارية العتيقة ، ولم يبق لها في شمال افريقية الا بعض المراكز على سواحل اقليم الريف ، وبعض « حقوق » على سانتا كروز ، علاوة على الصحراء الجنوبية وجزر كناريا ، ولذلك فان توسيع منطقة نفوذها في المغرب الأقصى كان يعمل على تدعيم حكومتها وخاصة في هذا الموقف العصيب وبدأت فرنسا العملية بنفسها بأن قدمت لاسبانيا مذكرة في ١٥ يوليو سنة ١٩٠٢ ، أي بعد الوصول إلى الاتفاق مع ايطاليا مباشرة ، نصت فيها على أن ملكية اسبانيا لبعض القواعد والممتلكات في شمال المغرب تجعل من اسبانيا الدولة التالية لفرنسا مباشرة في الاهتمام بالمشكلة المغربية ، وأن فقدان اسبانيا لمستعمراتها الأخرى يجعلها تتطاع صوب المغرب ، وبشكل يساعد على تقسيم مناطق النفوذ فيه . وكان على فرنسا إما أن تتفاهم مع اسبانيا على المحافظة على الوضع القائم في المغرب ، أو أن تصل إلى تحديد مناطق النفوذ ومناطق العمل لكل من الدولتين في حالة تفكك السلطنة المغربية ، وكذلك الوصول إلى وضع برنامج عمل دبلوماسي واضح لهما . ولكن فرنسا كانت تعلم انه رغم

محاولة الاحتفاظ بالوضع القائم في المغرب فان مثل هذه العملية ستصبح مستحيلة ، وستفكك المغرب بنفسه وبطريقة تلقائية . وكانت فرنسا تسعى إلى الوصول إلى حرية العمل في المغرب في حالة تغير الاوضاع في البحر المتوسط ، أو في حالة تنازل المغرب عن استقلاله أو جزء من اختصاصاته لدولة ثالثة ، كأن يعهد إليها بشئون ماليته وتنظيم جيشه وإدارته العامة ، أو أن يمنحها امتيازات خاصة بالمشروعات الكبرى مثل السكك الحديدية والطرق والبرق والتليفون ، والتي ترتبط بنفوذ اقتصادي أو سياسي . وفي هذه الحالة يمكن للدولتين ، فرنسا وإسبانيا ، أن يسيرا على أسس معينة ، هي أما الفتح أو الحماية أو فرض نفوذ متفوق وإبعاد كل منافس عن المشروعات الكبيرة . ولم تحدد فرنسا أي من هذه الطرق يتبع ، ما دامت لا تضمن الظروف المقبلة . واقد وضعت فرنسا على هذا الأساس مشروع اتفاق مع إسبانيا في أغسطس سنة ١٩٠٢ يعطيها منطقتي نفوذ ، الأولى في الشمال وتمتد من مصب سبو على المحيط الأطلسي حتى الملوية عند حدود الجزائر ، وتشتمل على كل منطقة الريف ومدن تطوان وأصيلة والعرائش والقصر الكبير وتازا وفاس ، والثانية في الجنوب وتلحق بالملكيات الإسبانية في ريودي أورو وتمتد من خط عرض ٢٦ شمالا حتى رأس الجير وتصل إلى قسم الأطلس وتشتمل على رأس جوبي وميناء اغادير وعلى إفني ووديان درعا ونون ووادي ماسا ووادي السوس . أما منطقة طنجة فإنها قد بقيت خارج نطاق نفوذ الدولتين ، وعلى أساس موافقتها على حيادها ، وذلك نظرا لأهمية موقعها بالنسبة للحرية الضرورية لمضيق جبل طارق . واشتمل هذا المشروع على ضرورة تفاهم الطرفين قبل القيام بأي عملية عسكرية في المغرب ، وتعهد كل منهما بعدم فرض رسوم جمركية أو على النقل إلا وتعطي للدولة الأخرى معاملة الافضلية ، وعلى الا تقوم أي منهما بتعطيل مرور أو انتقال التجارة ، هذا علاوة على إعطاء تسهيلات معينة من كل منهما للدولة الأخرى ورعاياها ، وفي منطقة نفوذها .

والواقع ان مثل هذا العرض من جانب فرنسا كان عرضا أقل ما يقال عنه أنه سخيا، حتى وإن لم يكن من جيب فرنسا . ذلك أنه قد أعطى لاسبانيا منطقتي نفوذ كبيرتين وهامتين ، الواحدة على المحيط الاطلس ، والاخرى على البحر المتوسط . ورغم ذلك فان الحكومة الاسبانية قد ترددت في أخذ قرار في الموضوع . وربما رجع ذلك إلى أن بريطانيا كانت قد تخلصت من حرب البوير وخشيت اسبانيا من جديد من هذه الدولة ، ومن أسطولها ، خاصة وأن العلاقات الفرنسية البريطانية لم تكن قد استقرت بعد ، وكان من الممكن أن تقوم دولة ثالثة بمحاولات للعمل في المغرب ، فهل يمكن لاسبانيا أن تأخذ تعهدات أمام مثل هذه الامكانية ؟ تعهدات قد تجرها إلى حرب مع دولة أوربية ، وهي لا تقدر على ذلك ؟ حقيقة أنه كان في وسع فرنسا أن تستند إلى طولون وبزرت وكورسيكا والمرسى الكبير لكي تقف أمام السيادة البريطانية البحرية في البحر المتوسط ، ولكن اسبانيا كانت بدون أى ضمانات ، وكانت تخشى من قاعدة جبل طارق ، ومن أطباع بريطانيا في ميناء الجزيرة الخضراء نفسها . لقد خشيت حكومة مدريد في ذلك الوقت من أن يؤدي مثل هذا الاتفاق مع فرنسا ، وكان جريئا في تقسيمه للمغرب إلى مناطق نفوذ ، حتى وإن كان يعود على اسبانيا بمكاسب واضحة - من أن يؤدي إلى غضب بريطانيا أو نشأة نزاع معها . ولذلك فان حكومة مدريد فضلت التريث في الأمر ، حتى تستقر الأمور بدرجة أكثر . وفكرت حكومة مدريد في أن تستند إلى روسيا ، منافسة بريطانيا في آسيا ، في ضمان هذا الاتفاق الفرنسي الاسباني . وكانت فرنسا حليفة روسيا منذ سنة ١٨٩٢ ، ولكن فرنسا لم تكن ترغب في تحويل هذه الاتفاقية ضد مصالح بريطانيا ، أو ارهاق إنجلترا من روسيا ، بل كانت تحاول أن تكون هذه الاتفاقية أساسا لتسوية المشكلات البريطانية الفرنسية ، وعلى حساب المغرب وعلى حساب مصر ، وتأمل في أن ينتج عنها تقارب بريطاني روسي ، يساعد على نشأة كتلة دولية جديدة ، تشترك فيها بريطانيا ، وتوجه

ضد المانيا . وهنا لم يتم التطابق بين وجهات النظر الفرنسية والاسبانية ، نتيجة لاختلاف مصالح كل منها .

وإذا كانت اسبانيا قد حاولت الرجوع من جديد إلى مسألة الحصول على ضمان روسيا لهذا الاتفاق الفرنسي الاسباني ، فإن رأى العام الفرنسي كان قد بدأ في اظهار عدم ارتياحه لاشراك اسبانيا مع بلاده في تقسيم المغرب . وإذا كانت هذه العروض الدبلوماسية قد بقيت سرية في تفاصيلها ، فإن خطوطها العامة قد نوقشت في الصحافة وفي الاوساط السياسية . وكانت حكومة باريس قد بدأت مفاوضاتها مع لندن بشأن الوصول إلى اتفاق يتعلق بكل من المغرب الأقصى ومصر ، فوجدت بدورها أنه ليس هناك داع للاستناد إلى اتفاقيتين ، مع ايطاليا بشأن طرابلس ، ومع اسبانيا بشأن شمال المغرب وجنوبه ، لكي تواجه بريطانيا . ووجدت فرنسا أن مصالحها الفعلية في المغرب وفي افريقية وفي أوروبا نفسها هي أن تصل إلى اتفاق مع بريطانيا ، وعلى معظم النقط ، وتضع اسبانيا بعد ذلك أمام الامر الواقع ، خاصة وأن اسبانيا لن ترفض مشروعاً وافقت عليه بريطانيا قبل أن يعرض عليها ، ولم تكن لها القوة المادية أو المعنوية التي تسمح لها بإرضاء رغباتها المعنوية .

وكان الجو مهيئاً منذ سنة ١٩٠٢ أمام فرنسا لمفاتيح بريطانيا في عقد اتفاقية تضمن مصالح البلدين . ذلك أن التنافس بين المانيا وانجلترا كان على أشده ، وخاصة في الميدان الاستعماري وموقف المانيا من حرب البوير ، وكان هذا التنافس واضحاً كذلك في ميدان التجارى وميدان التسليح والتسابق في بناء الاساطيل . وإذا كانت نهاية القرن التاسع عشر وفاتحة القرن العشرين قد شهدت محاولة للوصول إلى تحالف الماني بريطاني فإن هذه المحاولة قد فشلت . وكانت العلاقات بين بريطانيا ومانيا قد هددت بالوصول إلى اصطدام مسلح ، لولا تزايد أخطار الاطماع الروسية على مناطق النفوذ

البريطاني في آسيا والشرق الاقصى من ناحية ، ووقوع نزاع مع فرنسا بشأن افريقية و فاشودة من ناحية ثانية ، واشتباك إنجلترا بعد ذلك في حرب البوير وانشغالها بها . ولذلك فان سوء العلاقات البريطانية الألمانية كان أساسا لامكانية نشأة تقارب فرنسي بريطاني . ورغم أن التنافس الاستعماري كان واضحا بين فرنسا وإنجلترا إلا أن علاقة كل منها بألمانيا سهلت أمر الاتفاق فيما بينهما .

حقيقة أن فرنسا كانت تخشى في سنة ١٩٠١ من أن يعهد سلطان المغرب إلى الانجليز بمهمة إصلاح دولته ، وعملت في نفس الوقت على أن تؤكد لبريطانيا أن سياستها في المغرب تقوم على أساس المحافظة على الوضع القائم ، وممارسة سلطات بوليس حازمة على الحدود ، وعلى حقوق ناجمة عن جوار فرنسا للمغرب . وكانت بريطانيا تعرف أنه من الطبيعي أن تهتم فرنسا بما يجري في المغرب ، خاصة وأنها كانت في الجزائر . ومادامت بريطانيا على علاقات غير ودية مع ألمانيا ومع روسيا فكان من الصعب عليهما أن تفقد ثقة فرنسا كذلك . وحينما أرسل المولى عبد العزيز إحدى سفاراته إلى لندن شرحت وزارة الخارجية البريطانية لحكومة باريس أنها قد تجنبت في أن تبحث مع هذه السفارة الأمور التي لها طابع سياسي ، واكتفت ببحث بعض الإصلاحات التي تعود بالنفع العام على كل الدول ، ودون أن تحصل على امتياز خاص بها في الاقليم . ومعنى ذلك أن بريطانيا من ناحيتها تؤكد لفرنسا اهتمامها بالمحافظة على الوضع القائم . حدث هذا بين لندن وباريس ، وفي الوقت الذي كان فيه ممثلوا هاتين الدولتين يتنافسون سوية على أرض المعركة ، لزيادة نفوذ دولتهم إلى جوار السلطان . وإذا كان الفرنسيون يحاولون تدعيم مركزهم على الحدود الجزائرية المغربية فان البريطانيين كانوا يقومون بنفس الشيء مع القائد ماكين والكابتن هاريس ، وداخل القصر السلطاني نفسه . والواقع أن كلا من الدولتين كانت تراقب الأخرى

وتحاول سبقها في هذا الميدان ، وإلى أن بدأت المفاوضات الأولى في يوليو سنة ١٩٠٢ ، أي بعد الاتفاقية الثانية بين فرنسا وإيطاليا ، ولتقرير الأوضاع بشكل أثبت :

ولقد بدأت هذه المباحثات باثارة أهمية طنجة بالنسبة لبريطانيا التي تسيطر على جبل طارق ، ولا يمكنها أن ترى طنجة تخضع لدولة أوروبية أخرى. كما أن بريطانيا لم تكن قادرة على الاستيلاء على طنجة لنفسها ، ولذلك فإن فرنسا قد اقترحت أن تتباحث مع إسبانيا ومع إنجلترا للوصول إلى وضع طنجة تحت نظام ضمان جماعي ، وتحويل هذه المدينة إلى مدينة دولية ، وذلك عن طريق عقد اتفاقية نزاهة تحمي طنجة من كل أطماع استعمارية ، من جانب أية دولة أوروبية . وبدأت بذلك المباحثات بين فرنسا وإنجلترا ، وأكدت بريطانيا فيها تمسكها بالمحافظة على الوضع الراهن . ثم زاد التقارب بين وجهات النظر ، واعترف كامبون بمصالح بريطانيا السياسية في طنجة وأشار بأن الحل الأفضل هو حياد هذه المدينة ، وفي نظير مثل هذه الضمانة يمكن لبريطانيا أن تعترف بحق فرنسا في زيادة نفوذها في بقية المغرب وفي ممارسة سلطات البوليس على مناطق الحدود ، ويمكن في هذه الحالة الاحتفاظ لإسبانيا بمنطقة تتوسع فيها حول ممتلكاتها ، وبمنطقة أخرى في حالة تفكك المغرب الأقصى ، وعلى أساس أن تكون لفرنسا حرية العمل في جنوب هذه المنطقة الإسبانية . ولم تظهر فرنسا استعجالا لتصفية الكيان المغربي ، أما بريطانيا فإنها لم تظهر أي استعداد لبحث هذه المسألة .

ومع مشكلة الروجي انتهزت فرنسا الفرصة لإعلان قلقها على خطورة الأوضاع في المغرب ، وضرورة بحث مشكلاته قبل فوات الأوان ، وبشكل يمنع الدولتين من الوقوع في نزاع بشأن المغرب في المستقبل . واتفق

الطرفان على ضرورة تقايل عدد الدول التي تتدخل في المغرب بقدر الامكان ، وأخذت فرنسا في الضغط على المغرب ، وخاصة في مسألة القروض والتجائه إلى لندن ، وذلك في الوقت الذي زاد فيه وضوح الخطر الألماني على كل من بريطانيا وفرنسا . ومهد كل ذلك لمحادثات ومباحثات ديلكاسيه مع اللورد لانسدون وزير الخارجية البريطانية ، وذلك في أثناء زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية للندن في يوليو سنة ١٩٠٣ .

ولقد اكد ديلكاسيه أن فرنسا لا ترغب في توسيع مستعمراتها ، ولا ترغب كذلك في التخلص من السلطان أو ضم بلاده ، بل ترغب في المحافظة على حكمه ، وانها لا ترغب في استعجال الامور ، رغم ان الأمور تتطور بسرعة داخل السلطنة المغربية ، وطالب بريطانيا بتقديم ضمان معقول بعدم عرقلة السياسة الفرنسية .

والواقع ان بريطانيا كانت مهتمة بمستقبل سواحل البحر المتوسط وخاصة منطقة طنجة ، وكانت تفضل اتفاقا يضمن المصالح الاسبانية ، وكانت تصر على ضرورة وجود اتفاق يعمل على تسهيل التجارة والاحتفاظ بالابواب مفتوحة ويضمن تكافؤ الفرص . ثم انتقل الحديث بعد ذلك إلى مصر ومشكلاتها السياسية والمالية . وبذلك دخل عنصر جديد في المباحثات ، التي كان اللورد كرومر قد قدم توصيات خاصة بشأنها ، وفي نظير المغرب ، وعلى اساس التفاهم على ذلك مع ديلكاسيه . واقترحت فرنسا الاحتفاظ بالوضع القائمة في المغرب من الناحية السياسية ومن الناحية الإقليمية ، وطلبت إلى بريطانيا ان تعترف بمصلحة فرنسا في المغرب ، وبصفتها جارة له فيه ، وعلى اساس ان ترعى استقرار الأمور فيه ، وان تقدم له المعونات اللازمة للاصلاحات الادارية والاقتصادية والمالية . وكانت فرنسا مستعدة

للتعهد بالقيام بهذه الاصلاحات مع احترام مبدأ حرية التجارة وعدم التفرقة بين المتعاملين فى الرسوم الجمركية وفى تعريفات النقل على السكك الحديدية. واقترحت فرنسا كذلك ضمان حرية المرور فى المضيق وذلك بأن يتفق الطرفان على عدم اقامة اى تحصينات على الساحل المغربى لها. واخيرا يعترف الطرفان بمصالح اسبانيا ويقرران ضرورة وضع اتفاق فرنسى اسباني يكمل الاتفاقية الفرنسية البريطانية ، وتوافق عليه بريطانيا .

أما بالنسبة للمسألة المصرية فقد كانت تشتمل على بعض النقاط التى تهم دولا أخرى غير فرنسا وبريطانيا مثل مسألة حياد السويس وصندوق الدين وغيرها. ولقد أصرت بريطانيا على المسألة المصرية وضرورة بحثها فى نظير التفاهم فى المسألة المغربية ، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى تسوية مركزها فى مصر ، وإن كانت فرنسا قد أظهرت فى أول الأمر أن المسألة المصرية لا يمكن مقارنتها بغيرها، نظرا لأنها تتصل بالرأى العام الاوروبى وبمصالح دولية ومالية وسياسية . وأمام تشبث بريطانيا برغبتها فى اعطاء شكل قانونى لبقائها فى مصر ظهر أن المصالح الاستعمارية المتبادلة يمكن أن تتبلور فى إعراف فرنسا بالاحتلال البريطانى لمصر وتثبيت الاوضاع القائمة فيه ، فى نظير تخلى بريطانيا لها عن المغرب ، وإن كانت فرنسا قد رأت فى ذلك فرصة لزيادة امتيازاتها فى المغرب وبشكل أكثر وضوحا وتحديدا . واتفقا سويا على أن يؤكدوا لاسبانيا أنها لن يعملوا شيئا دون ارضائها .

ولقد كانت هذه المباحثات اساسا لمذكرة اول اكتوبر سنة ١٩٠٣ التى قدمتها بريطانيا لفرنسا واشتملت على مبادئ ثلاث فيما يخص المغرب :

الاول هو احترام مبدأ حرية التجارة وإمكانية توسع بريطانيا فيها فى

هذا الميدان، وخاصة بعد ادخال الاصلاحات فى الادارة المغربية، واحترام الحقوق والامتيازات التى أعطتها معاهدة سنة ١٨٦٥ لبريطانيا .

وثانيا إعلان حياد جزء من الساحل المغربى الغربى يمتد من الحدود الجزائرية حتى مزغان . وثالثا إقرار عادل ومرض بالمصالح الاسبانية السياسية والاقليمية ، وموافقة بريطانيا على اتفاق اسبانيا مع فرنسا بطريق مباشر ، وعلى اسس لا تتعارض مع اسس الاتفاق الفرنسى البريطانى، وعلى ان يبلغ ذلك لانبجلا . كما انه يمكن فى حالة تفكك سلطنة المغرب ان يوكل إلى اسبانيا إدارة الجزء المحايد من الساحل ، ومن حدود الجزائر حتى مزغان .

ولقد ربطت هذه المذكرة بين المغرب ومصر، وطالبت فرنسا بالإقرار باستمرار الاحتلال البريطانى لها ، وعدم الابقاء على صندوق الدين وإدارة السكك الحديدية كما هى عليه ، وشرط آخر بشأن تحويل الدين المصرى حسب الشروط التى تتفق عليها بريطانيا مع مصر . والواقع ان بريطانيا كانت قد اعطت فرنسا مجرد امل فى المغرب ، وكانت تهدف للحصول على مكاسب واضحة وملحوسه ، ما دامت فرنسا تتعهد بالمحافظة على سيادة السلطان وإدارته . واعترض ديلكاسيه على حدود الجزء المحايد من الساحل المغربى، وطلب قصرها على الجزء الواقع بين مليلة والمرتفعات التى تشرف على الضفة اليمنى لنهر سبو . وطلب إعطاء امكانية منح الحماية الاسبانية للمناطق المحاذية للبحر من مليلة حتى الضفة اليمنى لنهر سبو، وعلى أساس أن تظل هذه المناطق جزءاً لا يتجزأ من السلطنة الشريفية . واقترح ديلكاسيه نظير عدم قيام فرنسا بعرقلة عمل انبجلا فى مصر ، وعدم مطالبتها بتعدد موعدها لجلالها

عنها، أن تقوم بريطانيا بالاعتراف بحق فرنسا في المغرب وحريتها التامة للعمل فيه . ويمكن لفرنسا بعد أن تقوم باصلاح الادارة المالية في المغرب أن تتخلى عن نصيبها في الاشراف المالي عن مصر ، وكذلك الحال بعد أن تقوم بتوطيد اشرافها على الأشغال العامة في المغرب فانه يمكنها أن تتراجع في اشتراكها في إدارة السكك الحديدية المصرية . وأخيراً فمن اللازم ضمان الدولتين حرية استخدام قناة السويس للملاحة طبقاً لاتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ .

وبعد نقاش حول صندوق الدين واتساع وامتداد المنطقة الساحلية المحايدة في المغرب ، ومسألة امتيازات استغلال المناجم والمهاجر ، وبعد مناقشة مشكلات نيوفوندلاند وغيرها من المشكلات الموجودة بين فرنسا وانجلترا ، اقتربت شقة الخلاف بين الطرفين ، واتفقا في ١١ مارس سنة ١٩٠٤ على ضرورة وضع مواد سرية في الاتفاقية تتعلق بالحالة التي يمكن للدولتين تغيير سياستها فيها . وتم التوقيع في ٨ أبريل في لندن على الاتفاق الودى ، وكان الجزء الخاص بالمغرب فيه يشتمل على تسع مواد علنية ، وخمسة سرية ونص على أن الحكومة الفرنسية لا ترغب في تغيير الحالة السياسية في المغرب ، وأن الحكومة البريطانية تعترف لفرنسا بصيغة خاصة فيه ، نظراً لأنها دولة متاخمة المغرب ، وذلك بأن تسهر على الاستقرار في هذا البلد ، وأن تقدم له مساعدتها في الاصلاحات الادارية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي يحتاجها ، وتعلن أنها لن تعرقل عمل فرنسا في هذا الميدان ، وعلى شرط ألا يمس عمل فرنسا الحقوق التي عادت بها المعاهدات والاتفاقات على بريطانيا في هذا الاقليم . ونصت الاتفاقية على مبدأ حرية التجارة لمدة ثلاثين عاماً ،

وعلى عدم التمييز في الرسوم الجمركية وتعريفات النقل بالسكك الحديدية في كل من مصر والمغرب .

ولقد احتفظت كل من الدولتين لنفسها ، وفي الاقليم الذي تشرف عليه ، بالإشراف على اعطاء امتيازات الطرق والسكك الحديدية والموانئ ، وبحيث تبقى معها سلطة الدولة كاملة على هذه المشروعات ذات الصالح العام . ونصت الاتفاقية على عدم تحصين المنطقة الواقعة بين مليلة والمرتفعات المشرفة على الضفة اليمنى لنهر سبو وذلك لضمان حرية الملاحة في المضائق . كما نصت على ارضاء المصالح الاسبانية ، والوصول إلى اتفاق فرنسي اسباني يبلغ للحكومة البريطانية . هذا فيما يتعلق بالمواد العلنية .

أما فيما يتعلق بالمواد السرية فقد نصت على أنه في حاله ما إذا وجدت كل من الدولتين نفسها مضطرة إلى تغيير سياستها إزاء مصر أو المغرب فان التعهدات الخاصة بحرية التجارة وبعدم تحصين شمال المغرب تظل كما هي . كما نصت على حاله الغاء نظام الامتيازات ، ونصت كذلك على اعطاء إسبانيا منطقة نفوذ حول ممتلكاتها في المغرب وأن يوكل إليها إدارة المنطقة الساحلية المحاذية ، وبشرط موافقتها على الفقرات الخاصة بحرية التجارة وبعدم تسليح منطقة مليلة .

ولقد دعمت هذه الاتفاقية موقف فرنسا تجاه المغرب ، كما دعمت موقف بريطانيا في مصر . وكانت عملية لم يتوقعها المغرب ، ولم يتوقع أن تقوم بريطانيا بهذا الدور فيها ، كما أنها أفقدت المصريين والحزب الوطني في ذلك الوقت أملهم في أن تقدم فرنسا أي معونة لهم . وكانت خطوة هامة في مستقبل كل من القطرين العربيين .

واستعدت فرنسا للاتفاق مع اسبانيا ، وإن كانت العروض التي ستعرضها عليها هذه المرة تختلف عن تلك التي تباطأت اسبانيا في الموافقة عليها سنة ١٩٠٣ وحاولت إسبانيا في هذه المرة أن تستند إلى النفوذ الألماني لتدعيم موقفها تجاه فرنسا، ولكن موقف فرنسا كان قويا بعد اتفاقها مع بريطانيا، وسارت المفاوضات منذ ربيع سنة ١٩٠٤ وحاولت اسبانيا فيها أن تصل إلى أكبر مكاسب ممكنة ، كما حاولت أن تصل إلى نوع من الحكم الثنائي الاستعماري في المغرب ، يشبه نظريا اتفاقية الحكم الثنائي في السودان وادي النيل، ولكن فرنسا رفضت ذلك ، خاصة وأن البنود العلنية للاتفاقية الفرنسية الانجليزية كانت تصر على ضرورة احترام سلامة الأراضي المغربية ووحدةها من الناحية السياسية . وأخيرا وجدت إسبانيا أنه يصعب عليها الحصول على أكثر مما حصلت عليه من فرنسا ، ف وقعت في ٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤ على اتفاقية معها . ولقد اشتمل هذا الاتفاق على تصريح علني وعلى اتفاق سري . أما بالنسبة للتصريح العلني فانه قد ذكر أن حكومة فرنسا وحكومة إسبانيا قد اتفقتا على تحديد الحقوق وضمان المصالح الناتجة بالنسبة لفرنسا عن ممتلكاتها الجزائرية ، وبالنسبة لاسبانيا عن ممتلكاتها على الشاطئ المغربي ، وموافقة حكومة إسبانيا على الاتفاق الانجليزي الفرنسي في ٨ إبريل سنة ١٩٠٤ ، وأنها يعلنان تمسكها بسلامة أراضي السلطنة المغربية في ظل سيادة السلطان . كان هذا هو التصريح العلني الذي نشر في يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٠٤ .

أما الاتفاق السري فقد نص على قبول اسبانيا للاتفاق الانجليزي الفرنسي وحدد منطقة النفوذ الاسبانية على البحر المتوسط ، وحرية عمل إسبانيا فيها خلال مدة ١٥ سنة وبموافقة فرنسا . وبعد هذه الفترة ، وفي حالة بقاء

الوضع القائم أن تمارس فرنسا عملها لدى الحكومة المغربية ، وفيما يتعلق بمنطقة النفوذ الاسبانية ، إلا بعد الاتفاق مع حكومة مدريد . وفي حالة استحالة استمرار الاوضاع القائمة يمكن لاسبانيا أن تمارس عملها في منطقتها بحرية . وتعهدت إسبانيا بعدم تسليم أى جزء من الأراضي المحددة لها أو التنازل عنها ، كما تعهدت الدولتين باخطار كل منهما الاخرى في حالة اضطرارها إلى القيام بعمليات عسكرية في مناطقها . ونصت هذه الاتفاقية على الاعتراف بوضع خاص بطنجة ، كما نصت على اشتراك الفرنسيين والاسبانيين في مشروعات الاشغال العامة ، وغيرها من المشروعات الاقتصادية . وظل من حق العملة الاسبانية الدخول إلى المغرب ومن حق إسبانيا التمتع بالحقوق التي اعترفت بها لها المعاهدات والاتفاقيات الدولية . ونصت هذه الاتفاقية على اتخاذ كل من الحكومتين التدابير اللازمة لمنع تهريب الاسلحة والذخائر إلى المغرب .

ولقد ابلغ نص كل من هاتين الاتفاقيتين ، العلنية والسرية إلى لندن ، فوافقت حكومتها عليهما . واطلعت الوزارة الاسبانية رؤساء الأحزاب السياسية على المخطوط العامة للمفاوضات ، وحصلت على موافقة الكورتيز على سياستها دون أن تذيع النص السرى . والواقع أن هذه الاتفاقيات كانت تحمل كثيراً من المتناقضات ، وخاصة من الناحية السياسية ، وبين نصوصها العلنية ونصوصها السرية ، إذ أن الاولى كانت تعلن ضرورة التمسك بسلامة السلطنة المغربية وسيادة السلطان ، في الوقت الذي كانت فيه الثانية تعمل على تقسيم المغرب وتسلب السلطان من كل حق من حقوق السيادة .

لقد انفتح الطريق أمام فرنسا واسبانيا لزيادة نشاطهما في المغرب .

ولكن ، إذا كانت بريطانيا قد وافقت على البقاء على الحياد ، فما هو موقف الدول الأخرى ؟ وما هو موقف المغاربة ؟ وموقف سلطان المغرب ؟ وخاصة في ذلك الوقت الذي ظهر فيه التوتر وأضحى بين فرنسا وبريطانيا من ناحية ، والمانيا من ناحية أخرى . وأخيراً وليس آخراً فما هي إمكانية التقارب بين المغرب والمانيا ؟ وإلى أي مدى ستكون المانيا صديقة في الوقوف إلى جانب أحزاب المغرب ؟

الباب التاسع

الآزمة ومؤتمر الجزيرة

إذا كانت فرنسا قد استندت إلى اتفاقها الودي مع بريطانيا لابعاد كل منافسة أوروبية عن ميدان عملها في المغرب الأقصى ، فإنها قد اتخذت هذا الاتفاق أساسا للوصول إلى اتفاق آخر مع إسبانيا بشأن هذا الاقليم. وإذا كانت فرنسا قد استندت إلى اتفاقها الودي مع بريطانيا للوصول إلى عزل ألمانيا في أوروبا فإنها قد حاولت أن تبني في نفس الوقت ثمار انتصاراتها في شمال افريقية . ولكن هل كان في وسع فرنسا أن تصل إلى أهدافها في إقليم المغرب الأقصى بمجرد استنادها إلى تأييد بريطانيا وإسبانيا؟ الواقع أنه كان على فرنسا كذلك أن تبعد العامل الألماني عن ميدان العمليات في هذا الاقليم ، خاصة وأنه كان يستند من ناحية إلى الاتفاقيات الدولية التي ضمنت استقلال المغرب وسلامة أراضيه ، والتي ضمنت كذلك المساواة بين الدول الأوروبية في التعامل مع هذا الاقليم ، و كان يستند من ناحية أخرى إلى تدعيم سياسة الجامعة الإسلامية التي تحاول خلق تضامن عام يقف في وجه عمليات التوغل الاستعماري التي تقوم بها كل من فرنسا وبريطانيا والروسيا. وأخيرا فهناك العامل الوطني ، وهو شعب المغرب وحكومته ، والذي لا يمكن تجاهله عند رسم القوى العظمى للمعركة القصادمة وتوزيعها على خريطة العمليات : فما هو دور المغرب ودور السلطان أمام مثل هذا الاتفاق الفرنسي البريطاني سنة ١٩٠٤ ؟ وما قيمة هذا الدور وقوة تأثيره على عوامل الضغط الاستعمارية ؟

(١) بعثة تايانديية :

لقد وصلت أبناء التوقيع على الاتفاق الودى الفرنسى البريطانى إلى المغرب فى وقت كانت السلطان يفاوض فيه مجموعة أصحاب البنوك والمصارف لعقد القرض الجديد اللازم لإدارته. وشعرت فرنسا بأن معرفته بهذه الأخبار ستؤثر على موقفه من المفاوضات الجارية ومن فرنسا بشكل عام. ولذلك فإنها قد اقترحت ارسال مندوب خاص يهد الجوى لدى السلطان ويقدم له خطوطا عامة عن هذا الاتفاق الذى أثر فى استغلال المغرب. واختارت لهذه المهمة دى سانت أولير، بدعوى تقديمه للكونندان فاربو رئيس البعثة العسكرية الفرنسية الجديد فى المغرب. وكان عليه فى حقيقة الأمر أن يتهاكم مع السلطان فى أمر مجيء مبعوث فرنسى خاص هو تاياندييه الذى سيقدم له مشروعات الاصلاح التى تهدف فرنسا إدخالها فى البلاد.

وكان السلطان قد عرف أنباء الاتفاق الودى عن طريق ماكلين، وقبل وصول دى سانت أولير إلى فاس. وسرى شعور بين المغاربة بأن بريطانيا قد تخلت عنهم فى وسط الميدان، وأنها قد باعت المغرب لفرنسا، وفى نظير حصولها على مصر. وكان رد الفعل شديدا بين المغاربة الذى اعتبر كثير منهم هذه الاتفاقية نتيجة لتساهل الحكومة المغربية مع فرنسا فى مسألة الحدود الجزائرية. وارتفعت الأصوات منادية بضرورة اتخاذ موقف حازم وواضح ضد الأطماع الاستعمارية الفرنسية. وكان هذا الشعور يعنى بشكل عام فقدان المغاربة الثقة فى أوروبا فى نفس الوقت الذى ظهر فيه خوفهم من فرنسا وأخذوا يبحثون عن حلفاء جدد أو عن موقف جديد يضمن لهم الاحتفاظ باستقلال بلادهم. أما السلطان فقد شعر هو الآخر بضرورة تغيير موقفه وسياسته، وإذا كانت سياسة الاصلاح هى التى الجأت إلى الديون

وإلى الخبرة الفنية الأجنبية فليوقف هذه القروض وليستغنى عن هذه الخبرة التي ستؤدي إلى ضياع البلاد . واضطر السلطان إلى التفكير في مواجهة سيخط الرأي العام المغربي ، والتفكير في محاولة كسب المغاربة في وقت تنكر له فيه اصدقاؤه الاوربيون . وشعر السلطان بضرورة إرسال احتجاج رسمي على هذا الاتفاق الفرنسي البريطاني إلى جميع الدول التي لها تمثيل قنصلي أو دبلوماسي في طنجة .

وصل دي سانت أولير إلى فاس لكي يجد قوى معارضة ولا تقبل التفاهم بسهولة بعد خيبة أملها في فرنسا وفي كل أوربا . ولكنه حاول استغلال العناصر الموالية لبلاده داخل القصر ، كما عمل على الإفادة من حاجة المغرب إلى القروض الأجنبية لكي يضغط بها من جديد على المعارضين . ولم يكن في وسع السلطان أن يستمر في معارضته طويلا ، خاصة وأن ثورة بوجمارة كانت لا تزال على أشدها في الشمال الشرقي ، وكان السلطان محتاجا لتزويد جيشه بالأسلحة والذخائر والتموين ، والاتفاق على هذه القوات حتى يتمكن من تدعيم سلطته في بلاده . وهكذا افتقر السلطان إلى إدارة مادية وفعالة يستند إليها في تدعيم حكمه على بلاده ، كما افتقر إلى الأموال في وقت كان عليه فيه أن يتخذ موقفا محمدا تجاه ازدياد النفوذ الفرنسي في بلاده . فهل كان في وسعه أن يتخذ مثل هذا الموقف ؟ وإلى أي مدى ؟

لقد كانت خزانة السلطان خاوية ، وكان هذا أساسا هاما استغله دي سانت أولير لاقتناع السلطان بضرورة الامتناع عن إرسال احتجاج للدول الأوربية عن الاتفاق الفرنسي البريطاني ، وفي نظير تدخله لدى مجموعة

أصحاب البنوك والمصارف لكي يقللوا من شروطهم التي يفرضونها عليه .

وسرعان ما جاءت انباء المفاوضات الفرنسية الاسبانية، فثار قلق المغاربة من جديد . وشعر السلطان بأن أوروبا تعمل ضده ، وأن فرنسا هي أولى الدول المعادية له ما دامت قد أخذت في مفاوضة اسبانيا . وكان العداء قديما ومستحكما بين المغرب وإسبانيا ، وظهر هذا العداء واضحا في ذلك الوقت ، خاصة وأن اسبانيا قد عملت على التقرب من بوجماره ، وأمدته بالأسلحة والذخائر ، وعينت مندوبين عنه في جمارك مليلة بعد أن طردت مندوبي جمارك السلطان منها . فإذا كانت فرنسا تدعى أن اتفاقها مع بريطانيا يهدف الاحتفاظ باستقلال البلاد ، فكيف يمكن التوفيق بين مثل هذا الموقف وبين هذه المفاوضات الجديدة التي بدأتها فرنسا مع اسبانيا ؟ وهي دولة تعمل ضد استقلال المغرب وسلامة أراضيه .

لقد كان على الفرنسيين أن يصرروا لدى السلطان على أن اتفاقهم مع بريطانيا لا يتعارض مع استقلال المغرب وسلامة أراضيه ، وعلى أن اتفاقهم مع إسبانيا يتمشى كذلك مع اتفاقهم مع بريطانيا . ولقد أرسل تاياندييه كتابا إلى المخزن في شهر يونيو سنة ١٩٠٤ أرفق به ترجمة للاتفاق مع بريطانيا وسجل المخزن التأكيدات التي جاءت في هذا الاتفاق . وإذا كانت بعثة دي سانت أولير قد نجحت مبدئيا ، ومن الناحية السياسية في فاس ، فإنها قد فشلت في إبعاد الغيوم التي أخذت تؤثر على العلاقات الفرنسية المغربية . خاصة وأن موقف السلطات الفرنسية في الجزائر ، والرجال العسكريين هناك لم يكن يسهل مهمة الدبلوماسيين الفرنسيين في المغرب نفسه . فلقد قامت قوات الجنرال ليوتي بالاعتداء على الحدود المغربية واحتلت رأس العين وبشكل أظهر فرنسا كدولة معتدية على المغرب ، ومعتدية عليه بالقوة

السافرة المسلحة ، وفي الوقت الذي كانت تعطى فيه التفسيرات والوعود عن نياتها الودية تجاه المغرب . ورغم تدخل تايا ندييه لدى حكومة باريس فان الجنرال ليوتى قد رفض سحب قواته ، وأيده جونار ، الحاكم العام الفرنسي للجزائر في هذا الموقف . وشعرت حكومة فرنسا بضرورة الاسراع بتقديم مشروعات الاصلاح للسلطان قبل أن تجد عوامل جديدة وتزيد التوتر بين البلدين ، خاصة وأن المانيا لم تكن ترحب أبدا باتفاقيات فرنسا مع بريطانيا ومع اسبانيا . ولقد تبلورت هذه السياسة الفرنسية في شكل ارسال بعثة سانت رينيه تايا ندييه إلى المغرب .

ولقد كان على تايا ندييه أن يعرض على السلطان مشروعات تلخص في ضرورة قيام فرنسا بمفردها باصلاحات عسكرية ومالية وإدارية ، وذلك طبقا لاتفاقيات فرنسا مع لندن ومدريد ، وأن يطلب إلى السلطان معاونتها في تنفيذ هذه الاصلاحات .

أما في الميدان العسكري فقد كان عليه أن يشير مشروع إعادة تنظيم قوات الأمن في منطقة الحدود الجزائرية المغربية حتى يمكن تطبيق اتفاقيات سنة ١٩٠١ وسنة ١٩٠٢ ، وكذلك مشروع تنظيم قوات البوليس في المواني . وأما في الميدان المالى فقد كان عليه أن يتباحث في أمر إنشاء بنك للدولة المغربية ، وأن يجس نبض السلطان حول امكانية انشاء اشراف مالى أو مراقبة مالية فرنسية على ميزانية المغرب . وكان عليه كذلك أن يقنع السلطان بضرورة إنشاء عدد من خطوط السكك الحديدية ، وبعض الطرق المعبدة التى تصل السكك الحديدية والطرق في المغرب بمثيلتها في الجزائر . وكذلك القيام باصلاح المواني وإيجاد خطوط برقية بين فاس وطنجة . وباحثا

لو تمكن المندوب الفرنسي من أن يقنع السلطان بالتوقيع على اتفاق يضمن تعهدا بعدم الانجاء إلا لفرنسا لطلب المساعدة، وفي نظير تعهد فرنسا بعدم تقديمها أية مساعدة في المغرب لغير السلطان .

ولكن العقبات ظهرت واضحة أمام هذه البعثة قبل أن تترك طنجة في طريقها إلى فاس . ذلك أن فرنسا قد حاولت عزل ألمانيا بالاستناد إلى سياسة التقريب بين بريطانيا وروسيا ، ولكن الحرب الروسية اليابانية كانت قد أظهرت الزوسيا بمظهر الضعف الواضح ، وأظهرت بالتالي المعسكر المحيط بفرنسا وعلى أنه يكاد لا يقف على رجلية بشكل يسمح له بتهديد معسكر دول الوسط . كما أن الاتجاه التوسعي في ألمانيا كان يستمر في الوضوح ، وكانت شكوك ألمانيا تجاه الاتفاقيات الثنائية تعمل على اخافة فرنسا من تحرك ألمانيا ضدها ، وعلى الأقل في مسألة المفاوضات الفرنسية المغربية مع تاياندييه . وكان من الصعب على المندوب الفرنسي أن يكسب ود السلطان فادامت القوات الفرنسية وسلطات هذه الدولة في الجزائر تزحف بطريقة منظمة داخل الأراضي المغربية . لقد كان من المتوقع أن يرفض السلطان الاستناد إلى العناصر الأوربية في عملية الإصلاح ، وكان في وسعه أن يستعين بعناصر إسلامية ، وخاصة عثمانية يمكنها أن تقوم بتدريب قواته ، ويخضع بالتالي لنفوذ إسلامي يدعم من كيانه ومن سلطته وضد النفوذ الفرنسي الاستعماري . وكانت الأحداث العامة في ذلك الوقت تشمل في ضياع استقلال تونس نتيجة لاستنادها إلى الصداقة الفرنسية ، والسلطان العثماني الذي تمكن من الاحتفاظ باستقلال بلاده . ولقد قام المولى عبد العزيز بالفعل باتخاذ قرار هام في الوقت الذي كان تاياندييه يستعد فيه للسفر من طنجة

صوب فاس ، ذلك أنه استند إلى ضعف ميزانيته وحاول أن يجمع العصفوف حوله في مسألة تقرير الاستغناء عن البعثات الأجنبية في بلاده . قرر السلطان الاستغناء عن المدرسين الأجانب لتوفير أجورهم ولتأييد حكمه أمام أبناء البلاد ، وأعطى هؤلاء الأجانب مهلة شهر لمغادرة المغرب ، وأبلغ ذلك للمنوضيات الأجنبية الموجودة في طنجة .

واقـد وجد تاياندييه في هذه العملية رفضا مباشرا من جانب السلطان للقيام بمشروعات الإصلاح ، بل وجد فيها تحديا واضحا لفرنسا ، فاقترح على بلاده عدم التراجع والقيام باستخدام كل وسيلة ضغط ممكنة لإرغام السلطان على قبول المشروعات الفرنسية . ووافقت باريس على هذه السياسة ، فكتب تاياندييه رسالة شديدة اللهجة إلى وزير الخارجية المغربية في ٢١ سبتمبر شرح فيها أن حكومته قد فوجئت بقرار الاستغناء عن خدمة البعثة العسكرية الفرنسية ، ولما كانت فرنسا قد أخذت على عاتقها بموجب اتفاقيات دولية مهمة مساعدة المخزن على إصلاح الأوضاع في بلاده فإن كل ما نرغب فيه هي مساعدة المخزن لها على متابعة هذه المهمة بروح ودية ، وإذا ضمن المخزن بهذه المساعدة فإن فرنسا ستنجز وحدها تلك المهمة التي أنيطت بها ، وإن لديها الإدارة الثابتة وكذلك القوة اللازمة لتنفيذ ذلك . وما دام السلطان قد قرر إبعاء الضباط الفرنسيين من بلاطه فإن حكومة فرنسا تجد نفسها مضطرة لاتخاذ اجراءات خاصة . وحمل المخزن مسؤولية ما قد يقع للرعايا الفرنسيين الموجودين في الداخل حتى وصولهم إلى طنجة . واقترح تاياندييه على حكومة باريس سحب البعثة الفرنسية من فاس وكذلك نائب القنصل الفرنسي الموجود في هذه المدينة ، وكل الرعايا الفرنسيين

الموجودين في الداخل ، سحبتهم صوب طنجة ، كما اقترح اتخاذ وسائل ضغط واضحة على المخزن ، واقترح احتلال وجده والجارك المغربية ، وتأيد كل من بريطانيا وإسبانيا لفرنسا في أثناء هذه العمليات . ولكن الحكومة الفرنسية وجدت تطرفا في اقتراحات تايانديه ، وحاولت الاستمرار في استخدام الدبلوماسية وسيلة للوصول إلى أهدافها ، خاصة وأن الميدان الدبلوماسي لم يكن قد خلا أمام فرنسا . وعلى أي حال فلقد أبلغ السلطان الفرنسيين في أواخر شهر ديسمبر استعداد حكومته لقبول النصائح الفرنسية والتفاهم مع حكومة باريس عليها . وكان السلطان قد وجد ، تحت ضغط الظروف الاقتصادية والمالية ، ضرورة عدم الاصطدام بفرنسا ، خاصة وأنه كان يحتاج إلى القروض ، ويحتاج إليها لتسليح قواته ، ولم يكن في وضع يسمح له بالاعتماد كثيرا على موقف ألمانيا المنافس لفرنسا في الميدان . ولقد كان على تايانديه بعد ذلك أن يحاول كسب السلطان بالود إلى جانب فرنسا . ووصل إلى فاس في ٢٦ يناير سنة ١٩٠٥ ، ونزل ضيفا على السلطان ، وقدم له رساله شخصية من رئيس الجمهورية الفرنسية ثم بدأ في إعداد مشروعات وبرامجه للإصلاح العسكري ، مستعينا في ذلك برئيس البعثة العسكرية الفرنسية ، ومشروعات الإصلاح المالي ، بالاستعانة بممثلي مجموعة البنوك التي استعدت لتقديم القروض ، وكانت تأمل في إنشاء بنك مغربي والاشراف عليه ؛

واقعد اجتمع تايانديه عدة اجتماعات خاصة مع السلطان تباحت فيها معه حول الخطوط العامة اللازمة للإصلاح ، واستخدم في هذه الاجتماعات الترغيب والترهيب في نفس الوقت ، وادعى أنه يمثل كل الدول الأوروبية

التي تنادى بضرورة اصلاح الأوضاع في المغرب . ولقد ساعده على ذلك أن المولى عبد العزيز نفسه كان يرغب في القيام بمشروعات إصلاح رغم خوفه من زيادة نفوذ الخبراء الأجانب في بلاده ، وما قد يجره عليها من زيادة النفوذ السياسي . وإذا كان السلطان قد وافق على الفكرة العامة للإصلاح فإنه قد تحاشى الموافقة على التفاصيل بمفرده ، وما دام الأمر يتعلق بالإصلاح فالسلطان يفضل عرض الأمر على مجلس من الشورى يشتمل على الوزراء وعلى عدد من الأعيان الذين يمثلون مختلف أنحاء المغرب . ولقد دعا السلطان أربعين ممثلا عن البلاد لتشكيل هذا المجلس ، وكلف تاياندييه بدراسة مشروعات الإصلاح معهم . وإذا كان المندوب الفرنسي قد رفض التفاهم إلا مع المخزن ، فإن السلطان قد وافق على ذلك ، ولكن على شرط حضور بقية الأعيان واستماعهم إلى المشروعات دون أخذ رأيهم في تقريرها . وإذا كان السلطان قد بدأ في الاستناد إلى أعيان البلاد لتدعيم سلطته أمام الفرنسيين . فإنه قد بدأ في الاستناد كذلك إلى موقف المانيا ، خاصة وأن هذه الدولة كانت قد صرحت بأن البعثة الفرنسية لا تتحدث باسمها ولا باسم الدول الأوروبية جميعا ، وأخذت في دفع السلطان إلى رفض المشروعات الفرنسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

وبدأت المفاوضات في ٢١ فبراير سنة ١٩٠٥ ومرت بمرحلتين واضحتين فصلت بينهما زيارة الامبراطور غليوم الثاني لطنجة في ٣١ مارس من نفس السنة . أما المرحلة الأولى فقد تقدم فيها المندوب الفرنسي بعرض عام لمقترحات دولته ، ولم يعلق مجلس الأعيان عليها . كما أن المندوب الفرنسي أهمل في هذه المرحلة التحدث عن المشروعات الخاصة بالحدود المغربية الجزائرية ، إذ

أنه كان في وسع فرنسا تنفيذ هذا الجانب من الاصلاحات مستندة إلى القوة التي توفرت لديها في الجزائر . ولكن السلطان طلب إلى المندوب الفرنسي عرض كل ما لديه من مشروعات ، فعرضها تاياندييه ، وأشار إلى ضغط الرأي العام الفرنسي في الجزائر على حكومة باريس ، وإلى امكانية قيام ارتباط بين قرار الحكومة الفرنسية في هذه المسائل وبين موقف السلطان من بقية مشروعات الاصلاح . إذا لقد كان على السلطان أن يقدم تنازلا في بقية الميادين حتى تتمكن فرنسا من كبح جماح العناصر الاستعمارية الفرنسية الموجودة في الجزائر .

وبدأ المخزن بعد ذلك في دراسة هذه المشروعات ، وخشى المندوب الفرنسي من أن يؤثر رأى المجلس الشورى على المخزن فقدم طلبات محددة تتعلق في طلب رد محدد من الحكومة المغربية نفسها ، وليس من المجلس ، ونفى بذلك أي سلطة لهذه الجماعة المغربية ، كما طلب البدء فوراً في بحث المشروعات الفرنسية ، وعلى أساس تعيين عدد من المفوضين المغاربة للوصول إلى نتيجة مرضية معه ، وأشار إلى ضرورة الوصول إلى تفاهم في كل النقط التي عرضها قبل رفع الأمر إلى الحكومتين الموقرتين . وكان تاياندييه يرغب في نفس الوقت في استخدام الحدود الجزائرية وسيلة للضغط على المغرب ، وإن كان اعلان قرب زيادة الامبراطور غليوم للمغرب قد صعب على فرنسا استخدام هذه الوسيلة .

واقدم طلب المخزن تقديم رده لفرنسا بعد زيارة الامبراطور الألماني لطنجة . خاصة وأن الرأي العام العالمي كان يعلق أهمية كبيرة على هذه الزيارة . وكان المخزن يحاول أن يحصل على تأييد ألماني في هذه الزيارة والتصرّيات

المتوقعة . وكانت تصريحات غليوم الثاني في طنجة عبارة عن دعوة صريحة للسلطان لرفض المقترحات الفرنسية، خاصة وأنه أعلن أنه يزور السلطان « بصفتة حاكما مستقلا » ، وأعلن ثقته وأمله في أن يبقى المغرب دولة حرة تامة السيادة ، مفتوحة للمنافسة السلمية لكل الدول ، وعلى قدم المساواة المطلقة ، وبدون احتكار أو استثناء . كذلك أعلن غليوم أن زيارته تهدف ايضا أن ألمانيا قد قررت بذل جهودها لضيانة مصالحها في المغرب ، مادامت تعتبر السلطان سييدا تام السيادة . كما أعلن الامبراطور الألماني رغبته في التفاهم مع السلطان على الوسائل الكفيلة بضيانة هذه المصالح الألمانية ، وأشار بالنسبة للإصلاحات التي يرغب السلطان في القيام بها بأنه يبدو له من الضروري أن يجربها السلطان بكثير من الحذر ، آخذا بعين الاعتبار شعور الاهالي الديني ، حتى لا يضطرب الامن العام في البلاد . والواقع أن غليوم قد نصح المولى عبد الملك ، عم السلطان ، وممثله الشخصي لاستقباله في طنجة بأن ينصح سيد البلاد بأن يقيم علاقات ود على الحدود مع فرنسا ، ولكن على أساس ألا يعطى لهذه الدولة أى امتياز آخر ، سياسى أو اقتصادى ، فى أى مكان آخر من امبراطوريته . وجاء الوزير المفوض الألماني بعد ذلك لى ينصح السلطان برفض المقترحات الفرنسية ، ولكى يعلن أن بلاده تعارض كل تفوق أو امتياز لأحدى الدول فى النواحي المالية أو الاقتصادية ، ووصف مشروعات الإصلاح الفرنسية بأنها تهدف سيطرة فرنسا التامة على البلاد ، وصرح بأن ألمانيا ترفض هذه السياسة رفضا باتا .

والمهم هو أن هذه الزيارة كانت تأييدا واضحا لسلطان المغرب أمام بعثة تاياندييه ، وفي مواجهة مشروعات الإصلاح التي حاولت بها فرنسا

السيطرة على البلاد . ولقد ظهرت نتيجةها المباشرة في تصلب السلطان تجاه المطالب الفرنسية حين بدأت المفاوضات من جديد في أوائل شهر ابريل . وكان تايا نديية قد استلم تعليمات من حكومته بتجنب الالحاح على المسائل التي تهدف أو تبدوا على أنها تهدف إعطاء فرنسا احتكارات أو امتيازات استثنائية ، وخاصة في مسألة إنشاء بنك الدولة وصك العملة المغربية . وزاد النفوذ الألماني حول سلطان المغرب ، في الوقت الذي زادت فيه الهجمات على ديلكاسيه وسياسته في باريس نفسها . واقتصرت المفاوضات في أول الأمر على مشروع الاصلاح العسكري ، وحاول المخزن انقاص المطالب الفرنسية المتعلقة بعدد المدربين ، وعدد المدن التي يقع فيها هذا التدريب ، فوافق على إنشاء ثلاث طوابير عسكرية في وجده وطنجة للمشاة والفرسان والمدفعية ، وست مئات من المشاة مع طابور من الفرسان في الدار البيضاء . ورفض مد هذا الاصلاح إلى موجدور ونطوان . وإذا كان المخزن قد وافق على أن يقود أحد الضباط الفرنسيين كل طابور فانه قد طالب بأن يكون وكيل هذا القائد ضابطا جزائريا . وحاول المندوب الفرنسي أن يصل إلى مشروع لإنشاء مدرسة عسكرية في اجدى المواني ، والبدء باصلاح الحاميات العسكرية في فاس ، واعداد بعض القوات في ميناء العرائش . ولكن المخزن رفض هذه الطلبات وأصر على ضرورة سحب المدربين الفرنسيين من كل مدينة يرسل المخزن اليها فرقة جديدة من فرق الجيش الحديثة التدريب .

ولقد استمرت هذه المفاوضات وخشيت فرنسا منها أن يتمكن المغاربة من افراغها من محتوياتها ، وبشكل لا يتركها إلا القشور العامة التي لا يمكنها

من فرض سيطرتها الفعلية على البلاد ، خاصة وان المغرب قد رفض الموافقة على سحب البعثات العسكرية الفرنسية بعد ثلاث سنوات ، وأصر على مهلة ستة أشهر فقط ، ثم عاد بعد ذلك وأعلن أنه يعتبر أن كل هذه المحادثات الخاصة بالاصلاح العسكرى ليست لها أية صفة رسمية ، وأنها مجرد محادثات ودية ، ولا يمكن الموافقة عليها الا بعد عرضها على مجلس الاعيان . لقد سارت فرنسا فى هذه المتاهة وعادت من جديد لى تواجده مجلس الاعيان . وأثبت السلطان بذلك أنه ليست لديه أية رغبة فى تسليم بلاده للفرنسيين ، بل اثبت شغوره بعجزه عن مواجهة الموقف وبشكل يضطره الى الالتجاء الى رجال البلاد .

وجمع السلطان مجلس الاعيان وترك له أمر تقرير الموقف ، واعان أسفه من أن تحقيق هذه الاصلاحات ان يأتى عن طريق المخزن نفسه ، كما أعلن ان الاستعانة بمدرين اجانب جدد قد يتسبب فى نشر الفوضى . واذا كانت ظروف الجوار مع فرنسا تفرض على المغرب قبول هذا المشروع فعليهم ان يخططوه بضمانات ضرورية ، وخاصة لتنفيذ التزام فرنسا بسحب مدربيها حينما تصبح الحكومة المغربية قادرة على حفظ الأمن فى بلادها بمفردها . وفى هذا المؤتمر ظهرت فكرة ضرورة عرض مشروعات الاصلاح على مؤتمر دولى ، وظهر أن فرنسا لم تصل إلى أهدافها مادام المغرب يحاول تقييد نشاطها ، وفرض شروطا على هذا النشاط تجعل من الموافقة المغربية ما يشبه الرفض . وإذا كان تايا ندييه قد حاول اثناء المخزن عن اتخاذ هذا الاتجاه فإنه لم يوفق فى مهمته . وزاد الشعور بين المغاربة بضرورة اعتمادهم على مدرين من المسلمين لجيشهم ، وكان فى وسعهم الحصول على

مدربين من الاتراك ، خاصة وأن الدولة العثمانية لم تكن تطالب بأي امتياز في المغرب ، أما المانيا فانها كانت تنادى بالمساواة المطلقة بين الجميع . وحاولت الحكومة الفرنسية أن تستعين بالروجي في ذلك الوقت لإخافة السلطان ، وأخذت في إمداده بالاسلحة والذخائر من الجزائر ، كما وضعت العراقيل أمام ارسال المغرب لبعض الاسلحة والذخائر والجنود عبر الجزائر إلى شرق المغرب . ولكن كل ذلك لم يؤثر في موقف المغاربة وموقف حكومتهم .

ومع أواخر شهر مارس ظهر اتجاه المخزن واضحا لتوجيه دعوته لعقد مؤتمر دولي يبحث هذه المشكلات . وفشل التهديد أمام السلطان . واتخذ مجلس الاعيان في فاس قرارا بضرورة التأكد من أن المقترحات الفرنسية تحظى بموافقة الدول قبل ان يوافق هو عليها . فتقرر ارسال الدعوة لعقد مؤتمر دولي . لقد أظهر السلطان أنه يساير رغبات الاعيان أو رغبات الشعب ، ويحترم قراراتهم ، وأصبح على فرنسا ان تواجه المغاربة جميعا في حالة تفكيرها في استخدام العنف بدلا من مواجهتها لسلطان بمفرده . وسلم ممثل السلطان في طنجة إلى ممثلي الدول في هذه المدينة دعوة لعقد المؤتمر في ٣٠ مايو ، وانتقلت المسألة من مفاوضات فرنسية مغربية إلى النطاق الدولي . وكانت هذه ضربة جديدة أصابت فرنسا في سياستها المغربية ، وبعد اللطمة التي تمثلت في زيارة الامبراطور غليوم لطنجة ، ورغم عقدها للاتفاقيات الثنائية مع كل من ايطاليا وبريطانيا واسبانيا . وفي هذه المرحلة تحول مركز الثقل من باريس التي كانت قد أدارت عملية الاتفاقيات الثنائية وارسلت بعثة تايناندييه ، تحولت إلى المانيا التي كانت

تقف إلى جوار المغرب وضد فرنسا، حتى وإن كان هذا الموقف لا يهدف إلا لمصلحة ألمانيا قبل أي شيء آخر .

(٢) تدخل ألمانيا :

كانت المصالح الألمانية في المغرب الأقصى قد تزايدت بشكل يساعد هذه الدولة على الاستناد إليها لكي تقف في وجه فرنسا رغم اعتماد هذه الدولة الأخيرة على تأييد كل من إنجلترا وإيطاليا وإسبانيا لها في سياسة توسعها في هذا الاقليم المغربي . ولقد تزايدت المصالح التجارية الألمانية في اقليم المغرب الأقصى وبشكل واضح منذ السنوات الأولى من القرن العشرين ، وتزايدت كذلك عمليات الملاحة وبشكل يسمح لرجال الأموال في ألمانيا أن يزدوا من التفاتهم إلى هذا الاقليم الجديد ، وسمح بالتالي لجمعيات الاستكشاف والجمعيات الجغرافية والزراعية والصناعية بتركيز اهتمامهم عليه . ولقد ساهمت الصحافة الألمانية وعدد من الرحالة الألمان في زيادة اهتمام ألمانيا بالمغرب ، وبصفته مجالا اقتصاديا هاما ، ويشتمل على مواقع استراتيجية تساعد ألمانيا على زيادة نفوذها فيما وراء البحار ، هذا علاوة على إمكانية استيعاب المغرب لعدد من الرعايا الألمان النشطاء ، والذين كانوا يفضلون العيش في الخارج على العيش في بلادهم . ولقد شعر الألمان بأهمية المغرب وبخصوصية أرضه ، وشعروا كذلك بأن هذا البلد يحتاج إلى السكك الحديدية وإلى خطوط التلغراف وإلى الموانئ الجديدة والمنارات ، وشعروا بإمكانية مساهمتهم في هذا الميدان الجديد ، وبشكل يعود عليهم بأرباح ، وفي كل المجالات . وادى كل ذلك إلى وقوع ضغط اقتصادي وسياسي من الرأي العام الألماني على حكومتها لكي تفسح له المجال في هذا الاقليم ، وإذا ما كان من الصعب المحافظة على الوضع القائم في المغرب

فيمكن لالمانيا على الاقل ان تحتل احدى الموانئ المغربية الواقعة على ساحل المحيط الاطلسي ، ولتكن هي الوليدية او اغدير ، وبشكل يعمل على الدفاع عن المصالح الالمانية هناك . والواقع ان انظار الالمانيين قد اتجهت إلى المناطق الجنوبية من المغرب ، والتي تعتبر مخرج طبيعية لاقليم مراكش ، ولاقليم وادي السوس . وكم من مقاله ظهرت في الصحف الالمانية تشير إلى أهمية هذه المناطق وغناها وامتلأها بمناجم للحديد والنحاس والرصاص والانتيموان ، هذا علاوة على خصوبة الاراضي ووفرة المحاصيل الزراعية . ولقد كان من الطبيعي ان يتعارض هذا الاتجاه مع المشروعات الفرنسية التي حاولت التوسع في المغرب الاقصى ، حتى وإن كانت قد استندت في هذه العملية إلى كل من ايطاليا وبريطانيا وإسبانيا .

وحينما قامت فرنسا بالتفاوض مع بريطانيا في سنة ١٩٠٤ نظرت ألمانيا إلى هذه المفاوضات على انها تساعد على توطيد السام ، ولكن على انها تمهد لتجمع جديد للدول الكبرى ، وبشكل قد يؤثر على قوة ألمانيا . وإذا كان الالمان قد وقفوا موقفا يظهر عليه التحفظ حيال هذه المفاوضات فان ذلك يرجع إلى شعورهم بأن اتفاق فرنسا مع بريطانيا سيضعف من التحالف الفرنسي الروسي .

اما بالنسبة للحكومة الالمانية فان غليوم الثاني كان قد اعلن منذ شهر يوليو سنة ١٩٠٠ ان الشعب الالمانى قد ضحى وانتصر وارق دمه منذ ثلاثين عاما وبشكل لا يسمح له بترك الدول الكبرى تهمله بعد ذلك ، واعلن انه لن يسمح بترك الامور تصل إلى مثل هذا الحد . ووصل ييلوف إلى منصب المستشارية الالمانية ، اى رئاسة الوزارة الالمانية ، اغليوم الثاني في نفس هذه السنة ، ورغم انه كان متردداً ولايمتاز ببعد النظر ، ويتدخل في

الأمور بشكل يزيد من تعقيدها، إلا أنه كان خادما مطيعا ، و متفذا
مخلصا ، لرغبات الامبراطور الالماني واتجاهاته ، وبشكل يسمح لنا بالقول
بأن الامبراطور هو الذى سيواجه مشكلة اتفاق فرنسا مع إيطاليا ، ومع
بريطانيا بشكل خاص ، وبشأن المغرب . والواقع أن بريطانيا كانت تحسب
حسابا كبيرا لالمانيا فى العالم قبل إتفاقها مع فرنسا ، وظهر ذلك بشكل واضح
فى حرب البوير فى جنوب إفريقيا ، كما ظهر بعد ذلك وقت زيارة السفارة
المغربية برئاسة المنبهي لبرلين سنة ١٩٠١ وانصالة بالحكومة الالمانية .
وكانت بريطانيا قلقة من عملية توغل السلطات الفرنسية من صحراء الجزائر
داخل حدود المغرب ، ورأت أن موقف المانيا ونفوذها فى هذا الاقليم
سيؤدى بلاشك إلى عدم سيطرة فرنسا وانفرادها بالمغرب الأقصى . ولذلك
فان بريطانيا قد نصحت المغاربة حينما اتجهوا إليها للحصول على قرض
مالى بالاتجاه إلى برلين كذلك . كما أن بريطانيا قد أظهرت تحفظها فى أول
الامر حين عرضت عليها فرنسا أمر حصر الاهتمام بشئون المغرب على كل
من فرنسا وبريطانيا وإسبانيا ، وبشكل يستبعد المانيا من الميدان . ورأت
بريطانيا أن مصالح المانيا الاقتصادية فى المغرب تحتم إعطاء وعد لها
بالإستمرار فى سياسة حرية التجارة ، علاوة على ضمان حرية الملاحة فى
مضيق جبل طارق ، هذا إلى أنه من الممكن أن تطالب المانيا ببعض
الامتيازات فى منطقة السوس ، وخاصة أمام الامتيازات التى ستحصل عليها
كل من فرنسا وإسبانيا فى المغرب ، وبشكل قد يضطر الدول إلى إعطائها
إمتيازات أخرى فى مكان آخر من إفريقيا . والواقع أن فرنسا كانت
مستعدة لاعطاء بعض الامتيازات لالمانيا حتى وإن كان ذلك فى شكل
مستودعات للقحم فى المحطات البحرية على السواحل المغربية الغربية ، ذلك

في الوقت الذي كان ديلكاسيه يرسم فيه سياسة فرنسا الخارجية والاستعمارية، وبشكل يهدف إلى عزل ألمانيا في العالم ، وإلى وضعها أمام الأمر الواقع باتفاقياته مع بريطانيا وإسبانيا .

ولكن سرعان ما إتفقت فرنسا مع إنجلترا ، ووجدت ألمانيا أنها قد وضعت أمام الأمر الواقع ، و أعلن بيلوف في الرايشستاغ أنه لا يعتقد أن مثل هذا الاتفاق موجه ضد ألمانيا ، وأنه يعتقد أنه محاولة لازالة بعض الخلافات القائمة بين فرنسا وإنجلترا . لقد ظهر أن ألمانيا لا تعترض على مثل هذا الاتفاق ، وأن كل ما لها في المغرب هو مصالح تجارية ، وإذا كان مثل هذا الاتفاق يساعد على حفظ الأمن والنظام في المغرب فإن ألمانيا لا تعترض عليه ، مادام لا يتعرض لمصالحها في الاقليم . ولكن هذه التصريحات الرسمية كانت تحاول تهدئة الرأي العام الألماني ، وتخفي إستعداد الحكومة الألمانية لاتخاذ موقف صريح ، خاصة وأن حديث مستشار الشؤون الخارجية الألمانية مع السفير الفرنسي في برلين أثبت أن تصريح بيلوف كان يخفي إستياء أعميقا من سياسة فرنسا في المسألة المغربية . لقد شعرت ألمانيا أن إتفاق فرنسا مع بريطانيا كان ضربة قوية لها ، وأنه يهدد مصالحها الاقتصادية ، ويهدد سمعتها في كل العالم ، وخاصة في قرار يهم اقليم كانت لألمانيا فيه مصالح واضحة . وتكانفت عوامل اقتصادية وسياسية ومعنوية في دفع ألمانيا إلى العمل ، أو إلى الرد على هذا الاتفاق الودي الانجليزي الفرنسي .

أما من الناحية الاقتصادية فقد كان من الصعب على ألمانيا أن تتجاهل أهمية الاسواق المغربية ، وفي وقت نمت فيه الصناعة الألمانية بشكل واضح ، واصطدمت بمنافسة من الولايات المتحدة في أمريكا الجنوبية ، ومن اليابان في الشرق الأقصى . وكانت المستعمرات الألمانية لا تكفي لتصريف المصنوعات

الالمانية ، كما ان فرنسا كانت تنافس المانيا في اسواق الامبراطورية العثمانية .
ووجدت المانيا ان الاتفاق الودى يطلق يد فرنسا في المغرب ، وبشكل
يتعارض مع قرارات مؤتمر مدريد ، ويتعارض مع المعاهدة الالمانية المغربية
سنة ١٨٩٠ . وإذا كانت فرنسا قد اكدت ان الاتفاق الودى يضمن حرية
التجارة ، فان المانيا قد رأت فيه انه يضمنها لكل من البريطانيين والفرنسيين ،
ويضمنها لمدة ثلاثين عاما فقط ، وان هذا التحديد ضار بالتجارة الالمانية .
وخشيت المانيا من ان تسيطر فرنسا على المغرب بطريقة تشبه سيطرتها على
تونس ، وتؤدي إلى احتكار فرنسا لتجارة المغرب الأقصى .

واما من الناحية السياسية فان المانيا قد شعرت بأن فرنسا قد خرجت
من عزلتها وبدأت في تطبيق سياسة تطويق المانيا وحصارها في الميدان
الدولى ، بعد ان كان بسمارك يطبق هذه السياسة حيال فرنسا قبل سنة ١٨٩٠ .
ورات المانيا ان فرنسا قد اصبحت مرتبطة في سنة ١٩٠٤ بمعظم الدول
الاوربية ، وان اتفاقها مع بريطانيا قد اقام بين الدولتين مصالح مشتركة .
ورغم انها كانت فى ذلك الوقت تقتصر على شئون شمال إفريقيا ، الا انها
كانت قابلة للامتداد إلى مناطق جديدة . وربما أدى التقارب الفرنسى
البريطانى ، مع وجود تحالف فرنسى روسى إلى قيام تقارب بريطانى روسى
وإمكانية إنضمام إيطاليا اليه ، وبشكل يؤدي إلى عزلة المانيا على القارة ،
وإقفال كثير من الميادين الاقتصادية والتجارية فى وجهها . وكانت المانيا
تحاول التزول بنشاطها الصناعى الى الميدان العالمى ، ورات فى الاتفاق
الفرنسى الانجليزى عائقا واضحا امامها فى كل انحاء العالم . وشعرت
المانيا ان هذا الاتفاق قد جرحها فى كبريائها ، إلا انها شعرت بأنه قد ترك
لها الحرية للقيام بعمل مستقل فى السياسة المغربية . ورات المانيا إمكان

اتخاذ هذا الاتفاق ذريعة للضغط على فرنسا ، وفى الوقت الذى اتفقت فيه مع إيطاليا وإنجلترا وإسبانيا ، واستندت فيه إلى محالفتها مع روسيا . وكان إهمال فرنسا لألمانيا فى شأن المغرب أمراً يصعب على ألمانيا قبوله ، بل يدفع ألمانيا إلى اتخاذ مسألة وطنية ، وللدفاع عن كرامة ألمانيا على القارة الأوروبية نفسها ، وللدفاع عن نفوذها فى العالم .

وأما من الناحية المعنوية فإن الألمان قد اعتبروا أن الاتفاق الانجليزى الفرنسى يمثل بالنسبة إليهم مسألة كرامة قبل أى شىء . وبعد أن كانت ألمانيا هى التى تتحكم فى إتفاق الدول الأوروبية مع بعضها وجدت نفسها مهملة . وإذا ما تركت ألمانيا نفسها تخضع للاحتقار والإهانة فى المغرب فما لا شك فيه أنها ستجد نفس المعاملة فى أماكن أخرى من العالم . وإذا كانت كل من فرنسا وإنجلترا قد تصرف فى المجال الاستعمارى ودون إقامة وزن للامبراطورية الألمانية فإن هذا الاتفاق كان يهدف ألمانيا فى الصميم . فهل كان فى وسع ألمانيا أن توافق على إبعادها من مجال إقرار مثل هذه القرارات الهامة ، أو أن تطالب بضرورة الإهتمام بمصالحها هناك ؟

ولكل هذه الأسباب وجدت ألمانيا ضرورة العمل على منع تطور الاتفاق الفرنسى الانجليزى إلى شكل محالفة ، ووجدت ضرورة وضع الصداقة الفرنسية الانجليزية موضع الاختبار ، فإذا ترددت إنجلترا فى تدعيم موقف فرنسا ، وفسرت بمعنى محدد تلك التعهدات التى تعاقدت عليها مع فرنسا فإن هذا التقارب لن يعيش طويلاً ، وكذلك الحال فيما إذا عجزت فرنسا عن الإفادة من إتفاقها مع حكومة لندن ، وعجزت عن مد نفوذها فى المغرب : إذ أن صداقة بريطانيا ستكون عديمة القيمة بالنسبة إليها . وفى هذه الحالة يمكن لألمانيا أن تستفيد من فرصة إنشغال روسيا فى حربها مع اليابان لئلا تواجه فرنسا ، وهى لا تعتمد إلا على نفسها . كما أن ألمانيا قد

عمدت إلى محاولة عرقلة العمل الفرنسي في المغرب ، وذلك عن طريق دفع إسبانيا إلى التشدد تجاه فرنسا . وكانت ألمانيا تحاول ان تصل من ذلك إلى الحصول على جزء من المغرب ، او الحصول على تعويض في مكان آخر . واخيرا فقد هدفت ألمانيا إلى حماية مصالحها الاقتصادية في هذا الإقليم وذلك بالمطالبة بحرية التجارة والمساواة التامة بين الدول فيها . وكان هذا الهدف يساعد على تجميع الدول التي لها علاقات تجارية مع المغرب حول ألمانيا ، وخاصة تلك الدول التي كانت قد وقعت على معاهدة مدريد . وإلى جانب هذه الأهداف فإن ألمانيا قد اظهرت ان هدفها كان هو الحرص على استقلال المغرب وسيادة السلطان ، رغم ان هذا الهدف لم يكن إلا إدعاء يخفى وراءه خدمة مصالح ألمانيا في كل من الميادين الاقتصادية والسياسية والمعنوية ، وفي معركة استعمارية واضحة .

وإذا كانت ألمانيا قد قررت التدخل في المشكلة المغربية فإن بعض الظروف الدولية كانت تجبرها على التريث ، وخاصة فيما يتعلق بموقف بريطانيا من فرنسا ، وإمكانية تحول الاتفاقية الفرنسية البريطانية إلى محالفة ، وفيما يتعلق بسير المفاوضات الفرنسية الإسبانية بشأن المغرب ، غلاوة على ضرورة تتبع عمليات الحرب التي كانت قائمة في ذلك الوقت في الشرق الأقصى بين روسيا واليابان ، وكانت الأولى حليفة لفرنسا ، والثانية حليفة لانيجلترا .

واما فيما يتعلق بموقف بريطانيا فإن ألمانيا كانت غير متأكدة من موقف هذه الدولة ومساعداتها الدبلوماسية لفرنسا في حالة اصرار ألمانيا على الدفاع عن حقوقها الاقتصادية في المغرب . ولقد ظهر لألمانيا ان بريطانيا لا ترحب بسرعة توغل فرنسا في المغرب ، ولكنها في نفس الوقت كانت

لا ترغب في ان تعرض التفاهم الذي وصفت اليه مع فرنسا للخطر . وأعلن اللورد لانسدون انه إذا سعت اية دولة إلى مناوئة فرنسا فان الدبلوماسية البريطانية ، والرأي العام البريطاني سيقفان إلى جانبها . وكان هذا الموقف يستتبع من المانيا عدم التسرع .

واما بالنسبة للمفاوضات الفرنسية الإسبانية فان المانيا قد حاولت عرقلتها ، وحتى تصل من ذلك إلى إبطال مفعول الاتفاق الفرنسي - الانجليزي ، أو إلى تشديد إسبانيا وحصولها على امتيازات تعتبر في نفس الوقت انتقاصا من المكاسب التي ستترك لفرنسا . ولقد نشطت السياسة الالمانية في مدريد نشاطا واضحا ، وكانت المانيا راغبة في مساعدة إسبانيا دبلوماسيا في حالة تجاهل فرنسا لمصالحها في إقليم المغرب الأقصى . ورغم ذلك فقد تمكنت فرنسا بمساعدة بريطانيا من الوصول إلى إتفاق مناسب مع إسبانيا .

وأما فيما يتعلق بحرب الشرق الأقصى فان تدخل فرنسا إلى جانب روسيا ، أو تدخل إنجلترا إلى جانب اليابان ، كان يهدد بتحطيم الاتفاق الودي ، وبشكل يضمن مصالح المانيا في أوروبا ، ويضمن تفوقها في العالم . ولقد حاولت المانيا في هذه المرحلة أن تتقرب من روسيا وبشكل يجبر فرنسا - خليفة روسيا - على التقرب من المانيا ، وبشكل يترك بريطانيا بمفردها في مواجهة تحالف قارى ، أو يجبر فرنسا على ترك روسيا تباعد عنها صوب المانيا ، وتبقى فرنسا منعزلة على القارة . ولن تفيدها إتفاقيتها مع بريطانيا كثيراً في هذه الحالة ، إذ أن الأسطول البريطاني كان عاجزا عن الدفاع عن باريس . ولقد أفادت المانيا من حادثة الاصطدام التي وقعت بين بعض سفن الأسطول الروسي وبعض سفن الصيد البريطانية في بحر

الشمال ، وتدمير الأسطول الروسى لعدد من السفن البريطانية ، وهو يعتقد انها سفن حربية يابانية - وحاولت المانيا ان تقترب إلى روسيا ، ولكن القيصر تراجع عن هذه السياسة نتيجة لتدخل فرنسا بين حليفتيها ، بريطانيا والروسيا . وإذا كانت هذه الإمكانية قد عملت على عدم تسرع المانيا فى التدخل فى المشكلة المغربية ، إلا ان فشلها قد وجه المانيا صوب هذه المشكلة بشكل واضح ، وجئى تتخذها اساسا للمحافظة على سمعتها والاحتفاظ بهيبتها ، وخاصة بعد ان كانت قد اظهرت استعدادها للوقوف إلى جانب السلطان ، وكانت فى نفس الوقت تتبع سياسة مماثلة فى الدولة العثمانية ، وعلى الطرق الامبراطورية الموصلة إلى الهند ، وعلى اساس تدعيم القوى الاسلامية امام الاطماع الاستعمارية الانجليزية والفرنسية والروسية .

ولقد استندت المانيا إلى ثورة الرأى العام فيها أمام تزايد النفوذ الفرنسى فى المغرب وإلى تضارب الاتفاقية الانجليزية الفرنسية مع قرارات مؤتمر مدريد ، وكذلك إلى عدم تبليغها هذه الاتفاقية ، أساسا لتدخلها فى المشكلة المغربية وبشكل يهدف تحطيم النفوذ الفرنسى فى هذا الاقليم ، والتقليل من هيبة فرنسا فى أوروبا نفسها . ولقد شعرت المانيا بعد اتفاقيات فرنسا وانجلترا واسبانيا بأنها قد أبعدت عن المغرب حسب خطة موضوعة ، وأعلنت أنها لا تكتفى بالتصريحات التى تنشر فى الصحف ، وأنها تجهل كل الاتفاقيات التى تمت بشأن المغرب ، وأنها لا تعترف بأنها مرتبطة بها ، وبأى صورة كانت . وإذا كانت فرنسا قد حاولت على لسان ديلكاسيه أن تشرح أنها قد احاطت السفير الالماني فى باريس علما بمضمون اتفاقها مع بريطانيا قبل التوقيع عليه بأسبوعين ، فان حكومة برلين قد اصررت على انها لم تبلغ بهذا الاتفاق بشكل رسمى ، وان ديلكاسيه لم يقوم بأكثر من إعطاء السفير الالماني فى

باريس عدة إشارات عامة ، وفي مناسبات متفرقة ، حول الأوضاع المضطربة في المغرب ، وما قد ينجم عنها بالنسبة لفرنسا من ضرورة تأمين سلامة الحدود الجزائرية . ولقد اعتبر ييلوف ، المستشار الألماني ان ، هذه التبليغات العرضية والشفهية ، والتي أعطيت بالقطاعى ، لا يمكنها أن تحكم مثل هذا الاتفاق الهام حول هذا الموضوع الخطير . كما اعتبر أن نشر الاتفاق في الجريدة الرسمية الفرنسية لا يغنى عن التبليغ المباشر الذى هو عبارة عن مجاملة دبلوماسية ، علاوة على أنه يعنى ضمنا أن الحكومة الفرنسية مستعدة للدخول في مباحثات مع الدول التى يرسل اليها مثل هذا البلاغ حول مصالحها في حالة ما إذا شعرت هذه الدولة بأن مصالحها قد أصابها بعض الضرر . أما نشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية فهو يعتبر محاولة لوضع الدول الأخرى ذات المصالح ، وبدون استشارتها ، أمام الأمر الواقع .

لقد كانت بداية الهجوم الألماني على الخطة الفرنسية مركزة حول نقطة ضعف واضحة في هذه الخطة ، وهى النقطة التى حاولت فرنسا فيها أن تتجاهل ألمانيا . وأصرت ألمانيا على أن الاتفاق بشأن المغرب ليس مسألة خاصة بفرنسا وإنجلترا وحدهما ، بل مسألة تتعلق بدولة مستقلة اعترفت باستقلالها الدول الموقعة على معاهدة مدريد . ولم تكن فرنسا وإنجلترا هى الدول الوحيدة ذات المصالح في المغرب ، فكيف تسمح لنفسها بتجاهل مصالح الدول الأخرى ، وتعتقد اتفاقيات خاصة بشأن هذه المسألة ، حتى ولو كانت هذه الاتفاقيات تضمن احترام مصالح الدول الأخرى ؟ وهكذا كان عدم إبلاغ ديلكاسيه باتفاقيته مع إنجلترا لألمانيا هو نقطة بدء الهجوم الألماني على السياسة الفرنسية في المغرب ، إذ أن تجاهل فرنسا لألمانيا وللاتفاقيات الدولية أعطى ألمانيا حرية العمل للتدخل .

ولقد توالى الانباء من المغرب تفيد بأن تايا ندييه قد أعلن أنه مندوب الدولة الاوربية ، وسمح ذلك لالمانيا بأن تحدد أنه لا يمثل الا بلاده، وأن الدولة الآخري لم توافق على أى مطالب يتقدم بها وتتعارض مع الاتفاقيات الدولية القائمة . ولقد اعتبرت ألمانيا أن مشروع الاصلاحات الذى تقدم به المندوب الفرنسى للسلطان يتعارض مع الوضع القائم ويهدف استيلاء فرنسا على البلاد ، وإذا كانت ألمانيا قد سكتت على الاتفاق الانجليزى الفرنسى ، فانها لم تسكت عليه الا لاشتماله على مادة نهبت صراحة على ضرورة الاحتفاظ بالوضع القائم . وإذا كانت ألمانيا قد افترضت أن فرنسا ستأخذ رأى الدول التى لها معاهدات مع المغرب قبل قيامها باحداث تغييرات تؤثر على الحقوق المكتسبة وحرية رعايا الدول الآخري ، فان تصرف فرنسا قد أثبت خطورة الاعتقاد بصحة هذا الافتراض ، وخاصة إذا ما ادعى المندوب الفرنسى لدى السلطان أنه مندوب عن الدول الاوربية .

وجاء بعد ذلك الهجوم الالمانى الاساسى الذى أخذ شكل زيارة الامبراطور غليوم الثانى لطنجة ، والذى هدفت المانيا من ورائه احباط السياسة الفرنسية وتدعيم مصالح المانيا الاقتصادية قبل أى شئ آخر . وإذا كان ديلكاسيه قد تجاهل المانيا فى اتفاقية مع انجلترا فان غليوم الثانى لم يتعرض لذكر أى شئ يتعلق بفرنسا عند وصوله إلى أرض المغرب ، بل لقد كان عليه ألا يرد بأى كلمة على القائم بالاعمال الفرنسى عند استقبالة له فى طنجة مع بقية رجال السلك السياسى هناك . وكان من الواضح أمام الامبراطور أنه لن يتقدم بمطالب محددة ، وأنه لن يتحدث عن أى تحالف مع السلطان ، فى الوقت الذى كان عليه أن يؤيد السلطان معنويا ، وبكل صورة ممكنة . ولقد أصر الامبراطور الالمانى عند زيارته لطنجة على سيادة السلطان واستقلاله ، وعلى

ضرورة الاحتفاظ بالمنافسة الحرة السامية بين رعايا كل الدول في المغرب ، كما أصر على تصميم ألمانيا على حماية مصالحها ، وذكر أمام القائم بالأعمال الفرنسي أن المغرب بلد جميل ، وخاصة من وجهة النظر التجارية ، وأعلن أنه في أن تعمل الدول الأوروبية ما في وسعها لكي تصون مصالحها التجارية في هذا البلد ، وختم حديثه قائلا : « وأما فيما يخصني فاني مصمم على أن اجعل المصالح الألمانية التجارية محترمة فيه . » وتضمنت تصريحات الامبراطور في طنبجة رغبة ألمانيا الاكيدة في توسيع نشاطها التجاري والصناعي في المغرب . ولقد عمل الامبراطور غليوم على تشجيع رجال الاعمال الالمان المقيمين في طنبجة ، وتحدث اليهم بصفتهم الرواد الاوائل والمخلصين للتجارة والصناعة الألمانية والذين يحافظون على مصالح وطنهم في بلد حر مستقل .

ولقد كانت هذه التصريحات عامة وغير محددة ، كما كانت بعيدة كل البعد عن إظهار أى خطر للنفسود الالمانى على المغرب ، أو لاختافة رعايا الدول الصغيرة من ازدياد مثل هذا النفسود . وكانت على العكس من ذلك تهدف كسب الرأى العام المغربى والعالمى إلى هذه الزبارة وتلك المحاولة الألمانية التى تقوم على أساس حرية التجارة واحترام جميع المجهودات ، وفى ظل الاتفاقيات الدولية . وظهر منها أن ألمانيا لا ترغب فى الحصول على امتيازات خاصة فى النواحي المالية والاقتصادية وكذلك فى النواحي الاقليمية . كما عملت على تدعيم موقف السلطان وتشجيعه على رفض مشروع الاصلاحات الفرنسية الذى تقدم به تاينندييه اليه .

واستمر التدخل الالمانى بعد ذلك فى شكل محاولة لعقد مؤتمر دولى لبحث المشكلة المغربية من أساسها ، وفى شكل محاولة لابعاد ديلكاسيه عن الحكم . ولقد نشطت السياسة الألمانية فى العواصم الاوربية للدعوة لهذا المؤتمر الدولى

وعلى أساس إدعاء المندوب الفرنسي لدى السلطان أنه يمثل الدول الاوربية ، وأن المشروع الذى تقدم به يتعارض مع ضرورة الاحتفاظ بالوضع القائم ، كما يتعارض مع حقوق الدول الموقعة على معاهدة مدريد ، وأخيراً على اساس أن فرنسا تسعى إلى السيطرة على المغرب بنفس الطريقة التى سيطرت بها على تونس ، رغم أن المادة السابعة عشر من معاهدة مدريد تعطى لكل الدول حق الدولة الأكثر رعاية فى معاملتها مع المغرب . ولقد عملت المانيا بهذه الطريقة على تكتيل كل من إنجلترا واسبانيا إلى جانب فرنسا ، وفشلت المانيا بذلك فى الحصول على تأييد أى من هاتين الدولتين لفكرة عقد المؤتمر الدولى . وخشيت المانيا من أن تنفرد بفكرة الدعوة لعقد هذا المؤتمر ، وبشكل لا يودى إلى المطلوب منه ، بل قد يودى إلى ضياع هيبة المانيا فى المحيط الدولى ، فقررت قيام السلطان بنفسه بتقديم الدعوة لعقد هذا المؤتمر . وأما فيما يتعلق بإبعاد ديلكاسية عن الحكم فإن المانيا قد اعتبرت ذلك جزءاً أساسياً من خطة تهدف إضعاف فرنسا بإبعاد ذلك الرجل - الذى وقع على الاتفاقيات الخاصة بالمغرب مع إنجلترا - عن الاستمرار فى توجيه السياسة الخارجية لبلاده . وكان ديلكاسية قد جعل من المسألة المغربية مغامرة سياسية مادام قد أقدم عليها دون أن يتأكد من امكانيات العمل الالمانى ، وفشل بهذه الطريقة فى إعطاء الضمانات اللازمة لمشروعة . كما أنه كان قد تسرع فى مسألة إرسال تاياندييه إلى المغرب ، ودون أن يضمن نسبة واضحة لنجاحه أمام السلطان . ولقد اخذت السياسة الالمانية فى التركيز فى الهجوم على ديلكاسيه ، واعتبرته مسئولاً عن الخلاف الذى نشأ بين فرنسا و المانيا ، وحاوات أن تستميل إلى جانبها روفيه حتى تعمده إلى التخلص من ديلكاسيه . وما دامت العلاقات الفرنسية الالمانية قد ساءت وهددت بالوصول إلى اصطدام ،

فهل كان في وسع فرنسا أن تعلن التعبئة وتحارب من أجل الاحتفاظ بنفوذها في المغرب ، بعد أن كانت قد سكتت على اقتطاع ألمانيا للآزاس واللورين من جسد ها ؟ لقد كان من الصعب على الرأي العام الفرنسي وعلى مجلس النواب والصحافة أن تقف إلى جانب ديكاسية في مسألة استعمارية ضد ألمانيا ، وخاصة إذا كانت قد تجاوزت من قبل في مسألة الآزاس واللورين . ولقد ظهر أن مجلس النواب الفرنسي له يؤيد ديكاسية تأييداً تاماً ، فاضطر إلى تقديم استقالته في شهر إبريل سنة ١٩٠٥ . وإذا كانت مسألة الكرامة الوطنية هي التي أجبرت الفرنسيين على الاحتفاظ به في منصبه الآن هذا الموقف كان مؤقتاً . ولقد حاولت بريطانيا من جانبها أن تعلن تأييدها لديكاسية ، وتعلن تأييدها لفرنسا ومساندتها لها ، وخاصة حينما انتشرت الأنباء عن محاولة بعض الشركات الألمانية الحصول على امتيازات في إحدى الموانئ الغربية في المغرب ، ولكن كل هذا لم يطل من عمر ديكاسية في الحكم . ولقد حاولت ألمانيا أن توسط إيطاليا في هذا الخلاف ، وعلى أساس أنه قد يهدد بالوصول إلى حالة خطيرة بين الدول العظمى ، وبشكل يختلف كثيراً عما كان عليه الحال في حرب سنة ١٨٧٠ . وشرحت ألمانيا أنها تتوقع قيام حالة حرب مع فرنسا ، وأنها تحمل فرنسا مسؤولية هذه الحرب ومسئولية تجنبها ، وأصرت على أنها ليست مستعدة للتخلي على فكرة عقد مؤتمر ، أو للتخلى عن مبدأ جماعية القرارات الخاصة بالمغرب . ولقد جاء هذا النشاط الدبلوماسي في الدواصم الأوروبية ، بالإضافة إلى موقف السلطان ومجلس الاعيان في فاس ضربات موجهة إلى سياسة ديكاسية ، وفي الوقت الذي افتقر فيه هذا الزعيم الاستعماري إلى مساندة الرأي العام الفرنسي له في باريس نفسها .

حقيقة أن بريطانيا قد وفقت إلى جانب فرنسا في هذه الأزمة ، خاصة

وأن اضعاف فرنسا على القارة الاوربية كان يعنى اضعاف بريطانيا، ولم تكن بريطانيا على علاقات ود واضحة مع المانيا، ولذلك فان اللورد لانسدون قد أعلن استعداد حكومته للاتفاق مع الحكومة الفرنسية حول الوسائل اللازمة اتخاذها إذا ما أصبح الموقف الدولي قلقا، وسمح للسفير الفرنسي أن يكتب إلى ديلكاسيه بأنه إذا اقتضت الظروف مثلا أن يكون لدى فرنسا مبررات جدية للاعتقاد في حدوث عدوان لامبرر له عليها فان الحكومة البريطانية على أتم استعداد للتشاور مع الحكومة الفرنسية حول التدابير اللازمة اتخاذها. ثم عاد اللورد لانسدون من جديد في ٢٥ مايو سنة ١٩٠٥ وكتب مذكرة إلى السفير الفرنسي ذكر فيها محادثاته معه بشأن موقف المانيا في المغرب، والذي يعتبره ديلكاسيه جديا بما فيه الكفاية ليشغل اهتمام هذا الوزير، ثم قال: « ولقد لاحظت من مغزى الحوادث كما يظهر لي أن على الحكومتين الانجليزية والفرنسية أن يستمررا في التعامل بثقة تامة، وأن عليهما أن يتبادلا المعلومات عن كل ما يصل إلى علمهما، وأن يبحثا مقدما بقدر الامكان كل احتمال يمكن أن يواجههما خلال مجرى الحوادث، وإني استشهد بالرسالة التي سلمها أخيراً السير فرانسيس برتي إلى الحكومة الفرنسية، في الوقت الذي كانت تسود فيه فكرة عن أن المانيا تحاول أن تقوم بضغط على فرنسا للحصول على ميناء مغربي، إننا كنا على أتم استعداد للدخول في مباحثات مفيدة، ولا أدري إن كان هذا التقرير يختلف في جوهره عن التقرير الذي قدمته لسيو ديلكاسيه، ولكنني لست واثقا من انني قد نجحت في أن اعبر لكم بوضوح تام عن رغبتنا في رؤية الحكومتين تنصرفان إلى مباحثة شاملة وسريه، ليست فقط كنتيجة لعدوان لامبرر له من جهة دولة أخرى، بل لنواجه مقدما كل تعقيد يمكن أن نخشى منه خلال المرحلة المرجحة التي

نجتازها الآن . « لقد كان هذا أكثر مما يطلبه ديلاكاسيه ، إذ أنه قد تطور من تأييد للسياسة الفرنسية في المغرب إلى أكثر من تدعيم لموقف فرنسا ، وتطور إلى امكانية لانشاء تحالف انجليزى فرنسى . ولكن هل كان فى وسع انجلترا أن تضمن بقاء ديلاكاسيه فى وقت لا يحظى فيه بتأييد الرأى العام الفرنسى ؟ وإذا كان فى وسع بريطانيا أو من مصالحها الوقوف إلى جانب فرنسا أمام تهديد بخاطر حرب مع المانيا ، فهل كان فى وسع الفرنسيين أن يوافقوا على مثل هذه الحرب مع المانيا بشأن المغرب ، بعد أن كانت فرنسا قد تناست الالزاس واللورين منذ خمسة وثلاثين عاما ؟ لقد كان هذا الموقف البريطانى يدعم السياسة الفرنسية بشكل عام ولكنه لا يضمن بقاء ديلاكاسيه فى الحكم ، وكان يتعلق بامكانية يصعب على الفرنسيين أن يصلوا أنفُسهم اليها ، وهى امكانية الحرب ، ومن أجل المغرب .

ومع قيام تاياندييه بالضغط على السلطان فى فاس اعتبرت المانيا أن فرنسا تعامل المغرب وكأنه منطقة نفوذ لها ، وتهدف بالتالى تقييد السلطان ومنعه من الانصاف بالدول الأخرى الموقعة على معاهدة مدريد . واصلت المانيا أنها لا تثق فى ديلاكاسيه ، وأنها لا ترغب فى التدخل فى السياسة الفرنسية الداخلية التى تملئ الاجتفاظ بهذا الوزير أو ذاك ، ولكن المانيا لا تريد التفاوض معه إذ أنه قد عمل على خداعها ، فظهرته على أنه شخصية غير مرغوب فيها ، فى أية مفاوضات مقبلة تهدف ابعاد شبح الحرب المخيم على البلدين . وإذا كان تاياندييه قد هدد السلطان بأن صير السلطات الفرنسية فى الجزائر قد قارب النفاذ وبأن فرنسا ستجند نفسها مضطرة إلى تطبيق الاصلاحات بوسائلها الخاصة إذا مارقت الحكومة المغربية تحسين الموقف ، فان المانيا قد اتخذت ذلك أساسا للهجوم على فرنسا ، وعلى السياسة الفرنسية التى بناها

ديلكاسيه . لقد أعلن السفير الألماني في روما لوزير الخارجية الإيطالية يوم ٤ يونيو - بعد ابلاغه برفض السلطان للمقترحات الفرنسية - وتقديم تاياندييه انذاراً نهائياً له باستخدام القوة - أن الحكومة الألمانية لا تزال مستعدة للوصول إلى تسوية ، ولكن إذا ما قامت القوات الفرنسية في الجزائر باجتياز حدود المغرب لكي تنفذ تهديدها فإن القوات الألمانية ستجتاز الحدود الفرنسية . وأكدت برلين للسفير الإيطالي فيها ما ذكره السفير الألماني لوزير الخارجية الإيطالي في روما في نفس اليوم . حقيقة أنه لم يكن انذاراً مباشراً من حكومة برلين لحكومة باريس ، ولكن إذا كانت فرنسا قد تجاهلت ألمانيا عند مفاوضاتها مع إنجلترا فيمكن في هذه الحالة لألمانيا أن تحتفظ بحرية الحركة .

وجاء اليوم الثاني ، ٥ يونيو لكي تعلن فيه ألمانيا رسمياً قبولها للدعوة التي وجهها السلطان لعقد المؤتمر ، وابلغت ذلك رسمياً إلى الحكومة الفرنسية ، وذكرت لها في نفس الوقت أنها تعتبر هذا المؤتمر أحسن وسيلة للبدء في الإصلاحات في المغرب . ولما كان القيام بهذه الإصلاحات يصعب اتمامه إلا بموافقة وبمساعدة الدول الموقعة على معاهدة مدريد ، وخاصة المادة ١٢ منها ، وهي التي منحت كل الدول الموقعة حق الدولة الأكثر رعاية ، وأنه لا يمكن منح أية دولة معاملة أفضل ، لذلك فإن الإصلاحات المقترحة لا يمكن تنفيذها إلا بموافقة كل الدول الموقعة على معاهدة مدريد .

ولقد أثر كل ذلك على موقف ديلكاسيه ، خاصة وأنه كان يفكر في إرسال بعض السفن الحربية الفرنسية إلى الموانئ المغربية لكي يضغط بها على السلطان . ورأى روفيه أن هذا العمل يعني دفع فرنسا في المغامرة إلى مرحلة حرب مع ألمانيا بشأن المغرب ، بعد أن كانت قد سكتت على اقتطاع

الألزاس واللورين منها ، ومنذ سنوات . واجتمع مجلس النواب الفرنسي في اليوم التالي ، وحاول ديلكاسيه أن يدافع عن سياسته ، وشرح إمكانية استناد فرنسا إلى محالفتها مع إنجلترا ، وإلى أهمية عدم ترك الفرصة الفريدة التي يمكن استغلالها لتحطيم تجارة ألمانيا وبحريتها ، وقبل أن تنجح ألمانيا في عزل كل من فرنسا وإنجلترا . وكان في واقع الأمر يدعو زملاءه في المجلس إلى إقرار سياسة الحرب ، ولم تكن فرنسا في جالها تسمح لها بالقيام بذلك في هذا الوقت ، واستنادا إلى هذه الذريعة فيا وراء البحار . فخذل ديلكاسيه أمام المجلس ، وتولى روفيه وزارة الخارجية علاوة على رئاسة الوزراء . ونجحت ألمانيا مع فرنسا في هذه الجولة ، وإن كان تغيير الوزير لا يعنى تغير السياسة ، خاصة وأن ألمانيا كانت تتخذ المشكلة المغربية وسيلة لا غاية ، وسيلة لتدعيم نفوذها الاقتصادي والسياسي في العالم كله ، وبدون تحديد ، وكان في وسع ألمانيا أن تساوم ، ما دامت العمليات الاستعمارية هي عمليات استغلالية رأسمالية في أساسها ، ولا تظهر في شكل أزمات إلا حينما تتأزم العلاقات بين المصالح الاقتصادية المتعارضة .

(٣) التفاهم بين الدول :

كانت ألمانيا هي الدولة الأوربية الوحيدة التي قبلت دعوة السلطان لعقد مؤتمر دولي ، أما بقية الدول الأخرى فانها قد رأت موقف ألمانيا من الاتفاقيات الانجليزية - الفرنسية - الإسبانية أمراً يخرج عن نطاق المشكلة المغربية ، ولذلك فانها قد آثرت التريث . ولقد كان على ألمانيا أن تحسب حساب فشل الدعوة لعقد مؤتمر دولي ، إذ أنه سيظهرها بمظهر الدولة « المعزولة » ، وكان من الصعب على ألمانيا أن تصل إلى أية نتائج حاسمة ، أو حتى ذات قيمة ، إلا في حالة موافقة فرنسا على حضور هذا

المؤتمر، وإلا فإنه كان من اللازم على ألمانيا أن تلتجئ إلى الحرب كوسيلة لإجبار فرنسا على احترام انتجائها في المغرب. وكان على ألمانيا كذلك أن تحسب حساب إنجلترا التي وقفت إلى جانب فرنسا وأيدتها وأظهرت استعدادها للتحالف معها. فهل كانت ألمانيا مستعدة للتزول إلى حرب عالمية في ذلك الوقت؟ لقد أظهر روفيه استعدادها للتفاهم مع ألمانيا، وللتفاهم معها في المغرب الأقصى، وفي الشرق الأدنى مع مشكلة سكة حديد بغداد، وكذلك في الشرق الأقصى، ولكن على أساس ألا يكون هذا التفاهم إذلالا لفرنسا، فهل تعتمد ألمانيا إلى إذلال فرنسا، وبشكل يدفع بها إلى التطرف من ناحيتها كذلك؟ ولقد كان روفيه ضد فكرة المؤتمر، ولكن في حالة قبوله لهذه الفكرة فقد كان على ألمانيا أن تحاول مقابله في منتصف الطريق، وتتفق معه مقدما حتى لا يقع الاصطدام في داخل اجتماعات المؤتمر نفسها، ويقع ما كان كل من الدول العظمى تخشى من وقوعه.

وكانت ألمانيا قد أعلنت تمسكها باستقلال المغرب، ولكن الاتفاق الانجليزي الفرنسي كان قد أعلن ضرورة الاحتفاظ بالوضع القائم كذلك ولم يكن من اللازم تعقيد الأمور أكثر من ذلك، خاصة وأن روفيه أعلن لا لألمانيا أن فرنسا لا ترغب في أن تمس استقلال المغرب وسلامة أراضيه. إلا أن وجود ١٢٠٠ كيلو متر من الحدود المشتركة مع الجزائر يجبر فرنسا على الاهتمام بالأمن والنظام في المغرب أكثر من غيرها. وإذا كانت ألمانيا قد وقفت وراء المغرب بكل قوتها، وتمسك بفكرة عقد المؤتمر، فإن فرنسا كانت ترغب في معرفة وجهات النظر الألمانية بشأن الإصلاحات.

لقد كانت كل من ألمانيا وفرنسا في حقيقة الأمر تخشى من فكرة نشوب حرب عالمية بسبب المغرب، وإذا كانت ألمانيا تخشى من عدم تأييد الدول الأخرى لها في فكرة ضرورة عقد مؤتمر دولي، فإن فرنسا كانت

تخشى من أن يؤدي مثل هذا المؤتمر إلى تدويل المسألة ، ودون أى داع .
فتكاملت المصالح للتفاهم على الموضوع ، ما دامت المساومات وسيلة لحل كل
مشكلة تتعلق بالاستعمار والاستغلال فى هذه المنطقة أو تلك من مناطق العالم .
ولقد أعلن السفير الألمانى فى باريس لروفيه فى ٤ يونيو أنه إذا قبلت
الحكومة الفرنسية الدعوة لعقد المؤتمر فإن الحكومة الألمانية مستعدة
للاتفاق معها على برنامج هذا المؤتمر ، وعلى أساس ألا يكون هناك ما يمس
استقلال المغرب فى الوقت الحاضر ، وألا يكون هناك ما يقيد فرنسا بالنسبة
للمستقبل . وكانت ألمانيا ترى ضرورة أن يكون إصلاح الجيش والبوليس
والمالية له طابع دولى ، وضرورة استمرار النظام الاقتصادى على أساس
الباب المفتوح وحرية التجارة . ولكن ألمانيا اشترطت على فرنسا أن تعلن
قبولها الاشتراك فى المؤتمر كأساس للدخول معها فى مباحثات بشأن برامج
هذا المؤتمر وأهدافه ، وشرحت لها فى نفس الوقت أنها ترى أن هذا
المؤتمر فى صالح فرنسا نفسها ، إذ أنه سيمهد الاوضاع فى المغرب لإرضاء
رغباتها « العادلة » ، والتي ستحصل فى هذه الحالة على موافقة أوروبا عليها ،
واعتراف أوروبا كذلك بضرورة هذه الإصلاحات فى المغرب . وكان معنى
ضرورة الوصول إلى اتفاق دولى بشأن الإصلاحات فى نظر ألمانيا هو أن
يكون إعادة تنظيم الجيش والبوليس بناء على تفويض يعطيه المؤتمر
نفسه ، وأن يكون لفرنسا نفسها فيما يتعلق بمناطق الحدود الجزائرية ، ودون
الإصرار على ضرورة إعطائه لفرنسا فى بقية المناطق الأخرى ، وخاصة
الواقعة على سواحل المحيط الأطلسى . ورأت ألمانيا ضرورة اشتراك عدد من
من الدول فى الإشراف على تنظيم الجيش والبوليس فى بقية مناطق المغرب ،
وكذلك عملية الإصلاح المالى ، الذى رأت ضرورة كونه دوليا ، ومن بنوك
من دول مختلفة ، وبرؤوس أموال شبه متساوية .

ولقد رأت فرنسا أن هذا الاتجاه لا يعطيها الكثير ، أو يعزها على بقية الدول الأخرى في المغرب ، إلا في منطقة الحدود الشرقية ، وهي التي يصعب على غيرها أن يصل إليها ، وكان في وسعها أن تسيطر عليها بسهولة ، وبقواتها الموجودة في الجزائر ، أو إستنادا إلى إتفاقها مع السلطان . ورات فرنسا خطورة عقد مثل هذا المؤتمر ، حتى على الطريقة التي ستنفذ بها الإصلاحات ، وإدعت أنها لا تعمل على تغيير الحالة السياسية الموجودة في المغرب ، وطلبت إلى ألمانيا أن تزودها بالنقط التي ترى ضرورة معالجة المؤتمر لها ، والحلول التي تقترحها ألمانيا . وكانت فرنسا تحاول بهذه الطريقة تسوية المشكلة المغربية مع ألمانيا ، ودون أن تقتنع بفكرة المؤتمر ، أو تقيم أي وزن لحقوق السلطان . ولذلك فإن ألمانيا قد رأت في هذه العملية أنها محاولة من جانب فرنسا لإبعاد الدول الأخرى عن الاشتراك في هذه الإصلاحات . ورفضت ألمانيا عرض آرائها بشأن النقط التي سيعالجها المؤتمر على فرنسا ، إذ أن هذا كان يعني وضع المانيا لبرنامج هذا المؤتمر ، واستباق القرارات . ومادامت الدعوة لعقد المؤتمر قد صدرت من السلطان ، فالإيه يعود الأمر في وضع برنامج هذا المؤتمر ، وموضوعات بحثه وعمله . ورفضت ألمانيا الاتفاق مع فرنسا مادامت فرنسا تتجاهل أهمية عقد هذا المؤتمر الدولي ، والاعتراف به كطريقة عملية . ولكن ألمانيا لم تقفل الباب في وجه فرنسا في هذا المسألة ، بل أشار بيلوف إلى إمكانية تسوية مسألة مؤلة لفرنسا ، ويعني بها الألتراس واللورين ، في المستقبل ، وأكد أن فرنسا ستفيد من قبول فكرة المؤتمر ، وإن بلاده ستقف فيه موقفا مرضيا ، وأنه إذا ما ضمن الاستقلال الحالي للسلطان فإنه ينبغي ألا يتخذ أي قرار يغلق الباب لمدة طويلة أمام مطامح فرنسا في المغرب . ولقد أظهر إستعداد بلاده للاحتفاظ

بالمستقبل لفرنسا في المغرب ، وإذا كان الامبراطور قد تعهد للسلطان عند زيارته لطنجة بمساعدته على الاحتفاظ بسيادته واستقلال بلاده ، ولا يمكن للامبراطور ان يتراجع في هذا التعهد ، فانه يمكن إعلان التمسك باستقلال السلطان ، وتبدا محاولة لإصلاح الأوضاع عن طريق الدول في المغرب ، ومادام من المتوقع فشل مثل هذه المحاولة ، فسيكون في وسع فرنسا بعد ذلك ان تقوم بما ترغب . وكانت المانيا في واقع الأمر تهتم بضرورة التفاهم مع فرنسا اكثر من ضرورة الاحتفاظ باستقلال المغرب ، ووجدت فرنسا ان من مصلحتها التفاهم مع المانيا حتى تصل إلى اقصى ما يمكنها الوصول اليه دون اصطدام على النطاق الدولي . فتهياً الجو بذلك لتفاهم فرنسي الماني من ناحية ، وتفاهم فرنسي إسباني من ناحية اخرى .

وجدت فرنسا ان من مصلحتها إذا ان تعلن لالمانيا انها لم ترفض فكرة عقد المؤتمر ، ولكنها طالبت بأن يكون هذا المؤتمر عملي وبشكل يسمح لفرنسا بقبوله في نفس الوقت . وأظهرت المانيا في نفس الوقت استعدادها للاتفاق مع فرنسا بمجرد إعلان هذه الدولة لقبول فكرة المؤتمر .

وكانت النقط الأساسية التي ترغب المانيا في الوصول إلى اتفاق عليها مع فرنسا هي ضرورة عدم الانتقاص من إستقلال المغرب في ذلك الوقت ، وكذلك ضرورة عدم الاضرار بمصالح فرنسا في هذا الاقليم في المستقبل . ويستتبع ذلك ضرورة تسوية الاصلاحات اللازمة للجيش والبوليس المغربي على مستوى دولي ، وأن يكون ذلك العمل لفترة محددة ، وكذلك الأمر بالنسبة للاصلاحات المالية، التي يجب أن تأخذ شكلا دوليا ، مع تطبيق مبدأ حرية التجارة والباب المفتوح في هذا الاقليم . وفي نظير ذلك ستقوم الحكومة الالمانية بعدم الاعتراض على رغبات فرنسا المشروعة في هذا

الاقليم ، ولكن على أساس أن يكون إعادة تنظيم الجيش والبوليس بتفويض يعطيه المؤتمر ، ويعطيه لفرنسا وخذها في منطقة الحدود الجزائرية . وكذلك على أساس أن تشمل الإصلاحات المالية على إنشاء بنك برؤوس أموال وإدارة تشترك فيها عدة دول . وكانت هذه هي النقاط الأساسية التي حاولت ألمانيا أن تعمل فيها إلى اتفاق مع فرنسا ، رغم وجود حزب استعماري قوى في فرنسا حاول أن يستند إلى الاتفاقات الثنائية مع كل من بريطانيا وإسبانيا ، ويستند حتى إلى إمكانية قيام تحالف مع بريطانيا ، يقف به في وجه السياسة الألمانية . والمهم هو أن هذه النقاط قد توصلت كل من فرنسا وألمانيا إلى التفاهم بشأنها سويا ، وبشكل عام ، في شكل رسائل متبادلة وتصريح مشترك بين الدولتين صدر في ٨ يوليو سنة ١٩٠٥ .

ولقد كتب روفيه بعد محادثاته مع السفير الألماني في باريس رسالة رسمية في هذا التاريخ إلى مستشارية الخارجية الألمانية أعلن فيها أنه مقتنع بأن الحكومة الامبراطورية لن تسعى في المؤتمر المقترح من قبل السلطان إلى الاضرار بمصالح فرنسا المشروعة في هذا الاقليم ، أو إلى عرقلتها ، وأنها توافق على مبدأ سيادة السلطان وإستقلال بلاده ، وكذلك على مبدأ ضمان سلامة أراضي السلطنة المغربية ، وعلى ضرورة تطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية دون أي تمييز في هذا الاقليم . وذكرت المذكرة بعد ذلك أهمية وفائدة الوصول إلى إصلاح البوليس والمالية في المغرب ، وذلك عن طريق نظام دولي ، يطبق في هذه البلاد لعدد محدد من السنوات . واصررت فرنسا على أن لها مركز خاص في المغرب نتج عن مجاورتها له ، وأن لها مصلحة خاصة وواضحة في إستتباب الأمن والنظام في هذا الاقليم . ولذلك فإن فرنسا توافق على الاشتراك في المؤتمر الدولي الخاص يبحث شؤون المغرب الأقصى .

ورد السفير الألماني في باريس عـلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسية بتأكيدات عن موقف ألمانيا حيال هذه النقطة السابقة . وتلا ذلك إصدار تصريح مشترك ذكر أن كل من فرنسا وألمانيا قد إتفقتا على سحب بعثتيهما الموجدتين في فاس إلى طنجة بمجرد إنعقاد المؤتمر ، وعلى أن يقدم ممثلوا الدولتين نصائح للسلطان لتعيين البرنامج الذى سيقترحه عـلى المؤتمر ، وعلى أساس النقطة التى اتفق عليها الطرفان الأوربيان ، فرنسا وألمانيا . وعلينا أن نذكر أن هذا الاتفاق الفرنسى الألمانى قد أثار مخاوف الحكومة المغربية ، وبعد أن كان السلطان يعتقد فى أن ألمانيا ستقف إلى جواره أمام زيادة الاطماع الفرنسية ، وجد أنها قد اتفقت مع فرنسا ، وحتى قبل الدخول إلى المؤتمر . وكان ذلك يعنى أن ألمانيا ستقف إلى جانب المصالح الفرنسية الموجودة فى هذا الاقليم . ولقد حاول المندوب الألمانى أن يؤكد للسلطان استمرار بقاء ألمانيا إلى جواره ، إلا أن السلطان ، والرأى العام للأعيان المغاربة علم بأنهم يواجهون مجموعة من الدول الأوربية لا تبحث إلا عن مصالحها الاستعمارية والاستغلالية ، وعلى حساب الغير ، وسيؤثر ذلك على سمعة ألمانيا فى المغرب فى السنوات التالية ، وحتى إعلان الحماية الفرنسية على المغرب .

ولقد تم الاتفاق الفرنسى الألمانى بعد ذلك فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٠٥ حول الخطوط العامة لبرنامج المؤتمر . ورغم أن فرنسا كانت فى الفترة السابقة لهذا الاتفاق على إتصال دائم بإنجلترا وإسبانيا إلا أنها وجدت أن من مصلحتها الاتفاق مع ألمانيا على الخطوط العريضة . ولقد ساعدت الظروف الدولية ، مع محاولة ألمانيا إقامة حلف قارى يشتمل عـلى كل من روسيا وفرنسا إلى جانبها فى هذه الفترة ، على سهولة التفاهم الفرنسى الألمانى .

ورأى بيلوف ضرورة التساهل مع فرنسا في المغرب حتى يضمن سيرها صوب هذا الحلف الجديد ، وعلى أساس ترك أيدي فرنسا حرة في المغرب ، في الوقت الذي تقرر فيه قبولها لفكرة التحالف الفرنسي الروسي . ولقد اشتمل هذا الاتفاق على خطوط عريضة ، وبخصوص موجزة ، وتتمشى مع نصوص الدعوة التي وجهها السلطان لعقد المؤتمر . واستبعدت هذه المفاوضات مسألة إستتباب الأمن والنظام على الحدود الجزائرية ، أي مسألة بوليس الحدود ، وعلى أساس أنها تهم فرنسا بمفردها ، وأنها قد عولجت وسويت باتفاقية فرنسية مغربية . أما مسألة تنظيم البوليس فقد اشتملت على ضرورة إنشاء فرق بوليس مغربية جديدة في كل من طنجة والعرائش والرباط والدار البيضاء ، وكذلك على ضرورة مراقبة ومنع تهريب الأسلحة من ناحية البحر إلى المغرب . وأما النواحي المالية والاقتصادية فقد اشتملت على ضرورة إنشاء بنك دولة في المغرب ، له حق إصدار العملة ، ويقوم بعمليات خزانة الدولة ، ويشرف على تحسين الوضع النقدي في البلاد . واشتمل المشروع كذلك على ضرورة تعهد الحكومة المغربية بعدم التنازل عن أي مشروع من المشروعات العامة إلى المؤسسات الخاصة . ولقد عرضت فرنسا هذا المشروع ، قبل الاتفاق عليه مع ألمانيا ، على كل من إنجلترا وإسبانيا . ورأت بريطانيا ضرورة بحث مشكلة الرسوم الخاصة بالأجانب في هذا البرنامج ، أما إسبانيا فإنها قد حددت رغباتها في الاتفاق مع فرنسا حول مسائل البوليس ، ومسائل تهريب الأسلحة من البحر ، إذ أنها كانت ترى أن هذه العملية تخضع لإسبانيا كما تخص فرنسا ، وكذلك على مسائل إنشاء بنك الدولة ، إذ أنها كانت ترى أهمية النقد الإسباني بالنسبة للنقد المغربي ، وضرورة قيامها بدور واضح في هذه العملية .

وبدأت المباحثات حول البرنامج بين فرنسا والمانيا في خلال شهر أغسطس ، واعتبرت المانيا أن المقترحات الفرنسية يمكن اعتبارها أساسا للبحث في المؤتمر ، وبنوع من التعديل البسيط ، ذلك أن المانيا قد رأت ضرورة ترك مسألة تنظيم البوليس في المناطق المختلفة من المغرب للمؤتمر ، ورأت إبعاد مسألة بوليس الحدود ، والاتفاقية الفرنسية المغربية بشأنها عن الموضوع . وأما فيما يتعلق بمنع تهريب الأسلحة من البحر ، فإن المانيا قد رغبت في أن تضيف إليه عملية منع تهريب الأسلحة من البحر كذلك . ووافقت المانيا على المقترحات الفرنسية بشأن النواحي المالية ، وإن كانت قد اقترحت أن يضاف إليها البحث عن أفضل مورد للضرائب ، وإيجاد عائدات جديدة ، وخاصة فيما يتعلق بالملكية العقارية . وهكذا ظهر اعتدال الموقف الألماني حيال الألماني الفرنسية في المغرب ، أو حيال الخطة الفرنسية للسيطرة على موارد هذا الاقليم وإمكانياته . ولم يكن هناك أي خلاف واضح بين الموقف الألماني والموقف الفرنسي ، إلا فيما يتعلق بمنطقة الحدود . وساعد ذلك فرنسا على أن تحذف تحديد المناطق التي إختارتها لإعادة تنظيم البوليس فيها من مشروعها ، كما وافقت على أن يشتمل مشروع منع تهريب الأسلحة القطاع البري لحدود المغرب ، كما يشتمل على القطاع البحري ، ووافقت على ضرورة البحث عن إمكانيات اقتصادية جديدة للحكومة المغربية . ولكن فرنسا حاولت أن تبعيد عملية الإشراف على الأمن والنظام في شرق المغرب عن أعمال المؤتمر ، وعلى أساس أنها حق طبيعي لها ، وعلى أساس أنها لن تستغلها بشكل يتعارض مع سلامة التراب المغربي ، أو إستقلال بلاد السلطان . وظهرت فرنسا كذلك أنها لن تحاول تكبيد المغرب نفقات كبيرة نتيجة لهذه العملية ، خاصة وأنه يمكن

الافادة من الموارد المحلية للقيام بها . ولكن المانيا كانت تخشى من أن تستند فرنسا إلى ذلك لكي تطلب إلى المؤتمر تفويضها أمر تنظيم البوايس في بقية أنحاء المغرب ، وأضطرت فرنسا إلى إبعاد مخاوف المانيا بشأن هذه النقطة . وإذا كانت هناك بعض العمليات التي تثير مخاوف فرنسا من إمتداد النفوذ للاماني في المغرب في ذلك الوقت ، وخاصة فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي للالمانيين بشأن عقد قرض مغربي تتولاه المصارف الألمانية ، أو بشأن الحصول على إمتيازات للقيام بعمليات في المواني المغربية ، فإن حكومتى برلين وباريس قد عملتا على إبعاد هذه المخاوف ، حتى يتمكننا من الوصول إلى تفاهم فيما بينهما .

ويأتي بعد ذلك موضوع الاتفاق على المكان الذي سيعقد فيه المؤتمر . وكان السلطان قد حدد طنجة مكانا له ، وايدته المانيا في ذلك ، وعلى أساس أن هذا المؤتمر يهم المغرب ، ويهم الاجانب المقيمين فيه ، ويمكنهم الحصول على معلومات بسهولة من طنجة . ولكن كل من فرنسا وانجلترا وإسبانيا عارضت في ذلك . ولقد رأت المانيا أن عقد المؤتمر خارج المغرب سيعطيه طابعا سياسيا يبعده عن المشكلات الاقتصادية الموجودة بالفعل . ولكن فرنسا وانجلترا وإسبانيا تذرعت بضعف السلطات المحلية في طنجة ، وبعدم إستتباب الأمن في هذه المدينة أو في ضواحيها ، وقد يؤدي انعقاد مثل هذا المؤتمر في طنجة ، مع إمكانية بحث مسألة تدخل الأوربيين في الشؤون المغربية إلى أخطار تهدد مندوبي الدول ، وتهدد رعاياها في هذه المدينة . ولذلك فانها قد ادعت أن هذه المدينة المغربية لا تتوفر فيها شروط حرية العمل ، وحرية المناقشة اللازمة للمؤتمر . وكانت هذه الدول الثلاث عاجزة عن إقناع السلطان بضرورة عقد المؤتمر خارج بلاده ، وخاصة بعد

أن فقد الثقة فيها . وكانت فرنسا تنحى من آثار زيارة غليوم الثاني لهذه المدنية ، ومن موقف الاجانب فيها حيال مشروعاتها الاستعمارية الفرنسية ، فسعت في لندن لاقتناع إسبانيا بفكرة عقد المؤتمر في بلادها ، وعلى أساس أن هذه الطريقة ستمنح إسبانيا إمتياز رئاستها للمؤتمر . ولقد وجد هذا الاقتراح الفرنسي اذنا صاغية من الحكومة الإسبانية التي إقترحت قانس أو ملقة أو الجزيرة الخضراء مكانا لعقد هذا المؤتمر ، وعلى أساس قرب هذه المدن من المغرب ، وتوفير عنصر سلامة الأوربيين فيه . وانتهى الأمر بالاتفاق على الجزيرة مكانا لعقد المؤتمر ، ووافقت المانيا على ذلك في يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٠٥ كما وافق السلطان كذلك على عقد المؤتمر في هذا المكان . ولكن قبل انعقاد هذا المؤتمر كان على فرنسا أن تتفق مع جارتها اللاتينية، ومنافستها في المغرب ، أن تتفق مع إسبانيا، على الموضوعات العامة التي سيناقشها المؤتمر .

وكانت إسبانيا تراقب المباحثات الفرنسية الألمانية بكل اهتمام، وتحاول الإفادة من أى خلاف ينشأ بين هاتين الدولتين حتى تزيد من مكاسبها في هذه العملية . وكان الاتفاق الفرنسي الألماني يعنى فقد إسبانيا لإمكانات جديدة في المغرب ، ودفع ذلك إسبانيا إلى أن تلوح لفرنسا بأنها ستحتفظ بشخصيتها الواضحة في المؤتمر . وإذا كانت فرنسا قد نجحت في ذكر مصالحها الخاصة بها في إتفاقيتها مع المانيا ، فإن إسبانيا كانت ترغب كذلك في الاصرار على مصالحها هي . ولقد إشتطت إسبانيا من جانبها ، ولكي توافق على حضور المؤتمر، إطلاعها على برامجها ، وموافقتها على ذلك . وعمدت بريطانيا من جانبها إلى نصيحة فرنسا بضرورة التفاهم مع إسبانيا كذلك ، وقبل أن تصل إلى تفاهم تام مع المانيا .

و كانت إسبانيا ترغب في الوصول إلى اتفاق مع فرنسا بشأن مسألة البوليس ، ومسألة مراقبة ومنع تهريب الاسلحة من البحر، وكذلك مسألة إنشاء بنك الدولة . وكانت فرنسا ترى ضرورة العمل على عدم تدويل المشكلة المغربية ، إلا فيما يتعلق بإنشاء البنك ، وكانت تخشى من أن تسلم عملية الإشراف على إنشاء البوليس إلى دول صغيرة مثل بلجيكا أو سويسرا أو هولندا ، فأصرت لدى إسبانيا على ضرورة الاحتفاظ بالبوليس في الرباط والدار البيضاء لها ، وفي نظير ترك تنظيم هذه القوات في العرائش لإسبانيا . وأما مسألة البوليس في طنجة فإنها كانت تحت إشراف فرنسا منذ سنة ١٩٠٤ ، وكانت فرنسا لا تعترض على اشتراك بعض المدربين الأسبانيين معها في هذه المدينة الأخيرة . وإذا كانت فرنسا تحتفظ بحق الإشراف على تنظيم البوليس في منطقة الحدود المغربية الجزائرية ، فإنها كانت مستعدة لترك نفس المهمة لإسبانيا في المناطق المجاورة لقواعدها في شمال الأقليم . ووافقت فرنسا على التعاون مع إسبانيا في منع تهريب الاسلحة من البحر، وعلى تشكيل قوة بحرية مشتركة ، تتبادل الدولتان قيادتها . وأما في النواحي المالية فإن فرنسا كانت لاتمانع في اشتراك إسبانيا بنصيب في رأس المال، وستساعد على ذلك ، وعلى الاشتراك بعدد من الموظفين في هذا البنك . ولكن إسبانيا حاولت أن تحتفظ لنفسها بعملية الإشراف على تنظيم البوليس المغربي في الموانئ الغربية للمغرب ، وذلك نظير احتفاظ فرنسا لنفسها بهذا الامتياز في شرق المغرب ، ونتيجة لوجود فائض كبير من الضباط الأسبانيين بعد حرب إسبانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وفقدتها كل من الفلبين وكوبا ، وحاولت إسبانيا أن تجد لهم معاشا في هذه العملية . وكانت إسبانيا ترى أحقيتها بالإشراف على هذه العملية على السواحل ، بدلا من ترك المؤتمر يعهد بها إلى

دول صغيره . ورغبت إسبانيا في رضع بعض التحفظات عن الأمور التي تتعلق بتجاريتها في المغرب ، وعلى أساس مساواتهم مع الفرنسيين في كل المشروعات وفي المعاملة . ولكن فرنسا وجدت أن إسبانيا تحاول الحصول على أكثر مما منحها اتفاق سنة ١٩٠٤ مع حكومة باريس ، وإذا كانت فرنسا مستعدة لإرضاء إسبانيا فيما يتعلق ببوليس حدود القواعد الإسبانية ومسألة تهريب الأسلحة والبنك والعملة الإسبانية ، فإنها قد رأت ضرورة الالتزام بحدود اتفاق اكتوبر سنة ١٩٠٤ فيما يتعلق بمسألة إعادة تنظيم البوليس . وأصرت فرنسا على ضرورة احتفاظها بالاشراف على هذه العملية في كل من الرباط والدار البيضاء ، وعملت على إرضاء إسبانيا بإضافة تطوان إلى العرائش ، كمراكز للعمل الإسباني . وإذا كانت إسبانيا قد أصرت على ضرورة اشرافها على البوليس في طنجة كذلك ، فإن فرنسا لم توافق على هذا الاتجاه ، وعلى أساس أن لهذه المدينة وضعيية خاصة ، ومن الضروري الاحتفاظ بها لنفسها ، ودون قيام تعارض فيها . وانتهى الأمر بتركها للفرنسيين لمدة خمسة عشر عاماً ، يعاد النظر بعدها في مسألة القيادة .

ولقد توصل كل من الفرنسيين والإسبانيين إلى اتفاق في أول سبتمبر سنة ١٩٠٥ عمل على تحديد حقوق إسبانيا وضمان مصالحها في المغرب ، واتفق فيه الطرفان على مسألة البوليس التي ستكون تحت اشراف فرنسي في الرباط والدار البيضاء ، واشراف إسباني في تطوان والعرائش ، واشراف مختلط ، وبقيادة فرنسية ، في طنجة لمدة خمسة عشر عاماً ، يعاد النظر فيها بعد انتهاء هذه المدة ، هذا علاوة على الاتفاق على الاشتراك في مراقبة منع تهريب الأسلحة من البحر ، وبقيادة متبادلة ، وعلاوة على الاشراف على منع التهريب من الممتلكات المجاورة . وخيراً فإن هذا الاتفاق قد نص على ضرورة تعاون

فجوعات من الطرفين، لها حقوق متساوية، وبنسب معينة من رؤوس الأموال للقيام بالمشروعات الاقتصادية. ولقد أكد هذا الاتفاق احترام الرعايا الفرنسيين والاسبانيين في المغرب وتمتعهم بنفس الحقوق والامتيازات، وكذلك على استمرار العمل بالعملة الاسبانية في المغرب، وعلى أن يكون بنك الدولة المغربية الجديد تحت رئاسة فرنسية، وتكون إسبانيا هي الدولة التالية لفرنسا من حيث رؤوس الأموال، والموظفين الذين يعملون فيه. ولقد استندت فرنسا إلى هذا الاتفاق لكي تعمل على الدخول إلى مؤتمر الجزيرة بقلب مطمئن من ناحية إسبانيا، وتضمن عدم وقوف هذه الدولة في وجهها في جلسات المؤتمر. ولكن موقف بقية الدول التي ستشارك في هذا المؤتمر كان يحتاج إلى زيادة توضيح، وخاصة بالنسبة لمصالحها المعنية في المغرب، أو بالنسبة لعلاقاتها الدولية بهذا الطرف أو ذاك. وسينعكس كل ذلك، من مصالح ومواقف، على هذه الدول، وعلى مؤتمر الجزيرة، والنتائج التي وصل إليها.

(٤) الدول ومؤتمر الجزيرة :

كان مؤتمر الجزيرة قد عقد لكي يبحث في حقيقة الأمر الخلاف الفرنسي الألماني أكثر مما يبحث في المسألة المغربية نفسها، وإن كان هذا الأمر قد استتبع انعكاس العلاقات الدولية على المشكلة المغربية بشكل واضح. وكان المغرب هو الضحية التي قدمت لكي تتخذها الدول الكبرى أو الاستعمارية مادة للاتفاق. وإن موقف كل من القوى الممثلة في هذا المؤتمر هو الذي سيملي عليها خط سيرها أو سياستها العامة حيال هذه المشكلة.

أما المغرب فقد كان السلطان يعلم فيه صعوبة موقفه، وخاصة بعد الاتفاق الفرنسي الألماني. وكان كل وفد أوروبي يحاول خدمة مصالح بلاده

قبل غيرها ، وبشكل أدى إلى تنافس بين وجهات النظر ، وفي اتجاه مخالف لوجهات النظر المغربية . وحتى إذا كان اختلاف وجهات النظر بين فرنسا والمانيا قد يسمح للمغرب بالاستناد إلى هذا الجانب أو ذاك ، فإن هذه العملية كانت عرضية ، وفي قطاعات صغيرة وغير مكتملة . ولذلك فلقد كان على الوفد المغربي أن يواجه المناورات والمساومات السياسية ، وإن يحاول تخليص نفسه وبلاده من تلك الاتفاقيات والتفاهم والتقاء وجهات النظر التي تتم من خلف الكواليس ، وعليه بعد ذلك أن يثبت وجوده وأهمية بلاده ، في الوقت الذي كانت فيه الوفود الأوروبية تنظر إلى المغرب وكأنه فريسه تقتسم فيما بينهم . وعلينا أن نذكر أن أعضاء الوفد المغربي كانوا غير ضالعين في اللغات الأوروبية ، وبشكل أعجزهم عن تتبع المناقشات ، ورغم استعانتهم ببعض المترجمين العزب إلا أنهم كانوا لا يشقون فيهم ، ويشكون في اتصالهم بالجانب الألماني أو بالجانب الفرنسي . ولقد بذل الوفد المغربي مجهودا كبيرا لشرح وجهة نظر بلاده وليحاول اقناع المؤتمر بها ، مستفيدا في ذلك من التضارب الموجود بين وجهات النظر الأوروبية . ولقد وجد وفد المغرب في أحد الصحفيين المصريين الذين كانوا على اتصال بالحزب الوطني ، ويعمل في جريدة المؤيد ، وهو على زكي ، عونا كبيرا لهم ، خاصة وأنه كان من رجال الجامعة الإسلامية ، وأخذ يحرض المغاربة على ضرورة المقاومة واتخاذ مواقف واضحة ، وبشرح لهم ضرورة الاعتماد على بلاد المشرق العربي وعلى حركة الجامعة الإسلامية . ولقد كان على الوفد المغربي أن يحول دون اتخاذ أي قرار يحد من استقلال المغرب وسلامة أراضيه وسيادة سلطانه ، أو يعطي أي من الدول الأوروبية مركزا ممتازا أو متفوقا في البلاد ، وكان عليه كذلك أن يوافق على مبدأ الإصلاح ، ولكن على أساس تحمل الدول الأجنبية لنفقاته

مادامت هي التي تطالب به ، وهي التي ستفيد منه ، وكان عليه كذلك أن يقاوم الاتجاه الذي يحاول منح فرنسا سلطة القيام بالاصلاحات العسكرية في البلاد بمفردها ، وأن يكون للسلطان حرية الاشراف على هذه العملية ، وأن يختار المدربين اللازمين لها بنفسه . وأما بالنسبة للمسائل المالية فإن المغاربة كانوا يفضّلون زيادة الرسوم الجمركية وفرض ضرائب جمركية جديدة على السلع الاجنبية ، وذلك بدلا من السير على سياسة القروض التي تزيد النفوذ الاجنبي في البلاد . وكان على الوفد المغربي كذلك أن يوافق على إنشاء بنك للدولة المغربية ، ولكن على أساس ألا يمس ذلك التنظيمات المالية الموجودة في المغرب ، وألا يحد من سلطة المخزن في هذا القطاع . وكان عليه أن يوافق على منع تهريب الاسلحة والذخائر للبلاد ، وكذلك على إصلاح الموانئ ، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى تحديد سلطة المخزن أو اعطاء مركز متفوق لاحدى الدول . ولم يكن من مصلحة المغرب أن يفشل هذا المؤتمر ، إذ أن هذا الفشل سيؤدي إلى تنافس دولي قد يصبح خطرا على البلاد . واخيرا فإن السلطان قد اشترط على الوفد المغربي أن يعرض عليه كل القرارات للتصديق عليها شخصيا قبل أن تصبح ملزمة للمغرب ، وذلك زيادة في الاحتياط :

وأما المانيا فانها كانت تحاول الوصول إلى هدفين : الأول هو منع فرنسا من الحصول على مركز متفوق ، وخاصة فيما يتعلق بالبوليس وبالبنك ، والثاني هو تحاشي عزلة المانيا نفسها في هذا المؤتمر .

وكانت المانيا ترى أن معنى تسليم فرنسا أمور تنظيم البوليس المغربي هو تسليم المغرب لها ، ولوحت المانيا بأن هذا سيؤدي إلى الحرب . وكذلك أنكرت المانيا على فرنسا حق الافضلية الذي حصلت عليه مجموعة البنوك في سنة

١٩٠٤ ، وحاولت أن يكون مركز فرنسا يشبه مركز أية دولة أوروبية في هذه العملية . وكانت ألمانيا تخشى من وقوف أغلبية الدول ضدها في المؤتمر ، خاصة وأن كل من بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا كانت قد تفاهت مع فرنسا بشأن المغرب . ولذلك فإن ألمانيا لم تتقدم بأي مطالب خاصة بها ، بل نادت بمبادئ عامة ولصالح كل الدول ، وحرصت على أن تعطى القرارات الهامة صفة دولية . ولقد بذلت ألمانيا مجهوداً واضحاً في معظم العواصم الأوروبية لاقتناعها بموقفها ، واعدت مشروعات جديدة لإعلان حياد المغرب ، وكذلك لتسليم عملية تنظيم البوليس للدول الصغرى ، أو تقسيم المغرب إلى قطاعات يسلم البوليس في كل منها إلى إحدى الدول ، أو يشرف السلطان بنفسه على العملية ، ويختار بنفسه الضباط المدربين من أى دولة يرغب ، أو أن تخضع هذه العملية لأحد الضباط من الدول الصغرى ويكون مسئولاً عن عملياته أمام رجال السلك الدبلوماسي في طنجة . وإذا كانت هذه الحلول تظهر ألمانيا على إنها لا تسعى إلى الحصول على مكاسب شخصية لها فإنها كانت في نفس الوقت تحاول تحديد النفوذ الفرنسي في المغرب ، وعزل فرنسا عن بقية الدول . ولكن سرعان ما وجدت ألمانيا أن فرنسا تحظى بتأييد كل من إنجلترا والروسيا وإسبانيا ، في الوقت الذي وقفت فيه بعض الدول الصغرى مترددة ، وحاولت أمريكا التوسط بين الجانبين ، وكذلك إيطاليا ، وأما النمسا فإنها كانت تخشى من أن تؤدي هذه المشكلة إلى صدام عالمي . ولقد أثر ذلك على موقف ألمانيا الذي تحول سريعاً إلى موقف سلبي ، وبدلاً من تقديم المشروعات ، أخذ الوفد الألماني في الاعتراض عليها أو انتقادها .

وأما بالنسبة لفرنسا فإن هذه الدولة كانت قد قبلت الاشتراك في

المؤتمر بعد حصولها على اعتراف من ألمانيا بمصالحها في المغرب ، وكذلك على وعد بعدم اتخاذ موقف معارض لفرنسا ولمصالحها في المسألة المغربية . والواقع أن ألمانيا لم تكن قد التزمت بنقطة محددة حيال فرنسا الا فيما يتعلق بمسألة الحدود المغربية الجزائرية ، ورغم إتخاذ المستشار الألماني لموقف غير متشدد حيال فرنسا في نهاية مفاوضاته معها إلا أن الصحافة الألمانية وجزءاً هاماً من الرأي العام كان يقف موقف المتشدد تجاه السياسة التوسعية الإستعمارية والإحتكارية لفرنسا في العالم ، ويتحدث عن اقفال فرنسا لأي سوق تستولي عليه في وجهه البضائع الألمانية ، ويذهب بعضه إلى التحدث حتى عن ضرورة الوصول إلى حرب لاعادة فرنسا إلى صوابها ، وخاصة إذا ما تشددت في مسألتى البوليس والبنك . ولقد دفع كل ذلك فرنسا إلى أن يزداد خوفها من ألمانيا وإلى أن تزيد من اتصالها بكل من الحكومتين البريطانية والروسية ، وفاتحت فرنسا بريطانيا عن طريق كامبون وادوارد جراي في مسألة إمكانية مساعدة إنجلترا لفرنسا عسكرياً في حالة تعرضها لهجوم مسلح . وكانت خطوة في سبيل توحيد العمل في النطاق العسكري بين الدولتين . ولقد وقفت بريطانيا إلى جانب فرنسا في المؤتمر ، وكذلك في مدريد ، وحتى في روما ، وساعد ذلك فرنسا على أن تجدد نفسها محاطة بعدد من الدول الصديقة في المؤتمر . وإذا كان رئيس الوزراء الفرنسي روفيه قد أعلن في مجلس النواب أن لكل دولة حقوق في المغرب ، فانه قد أصر على أن لفرنسا حقوق خاصة ، فعلاوة على علاقات الجوار ومسألة الحدود المشتركة فان فرنسا تعتبر أكبر دولة اسلامية في شمال إفريقيا ، إذ أن لها ستة ملايين من الفرنسيين المسلمين في الجزائر ، وهم يرتبطون بالمغاربة بروابط اللغة والدين التي لا يمكن لأحد أن يتجاهلها ، ولذلك فان أي اضطرابات في

المغرب ستؤثر على كيان الدولة الفرنسية نفسها ، وخاصة في أقاليمها الواقعة في شمال افريقية . ولذلك فان فرنسا تطالب بوجود حكومة مستقرة في المغرب ، حكومة لا تستخدم سلطتها في تهديد الأقاليم الفرنسية أو إثارة مستعمرات فرنسا عليها . هذا علاوة على أن المصالح الفرنسية في المغرب أهم من مصالح أية دولة أوربية أخرى ، سواء أ كان ذلك في ميدان التجارة أو عدد الرعايا أو كمية رؤوس الأموال المتداولة على الأسواق وفي المشروعات .

واقعد كانت هذه التصريحات أساسا للتعليمات التي ارسلت للسندوب الفرنسي في مؤتمر الجزيرة ، والتي نهت على ضرورة استبعاد مسألة نظام الحدود من نطاق بحث المؤتمر ، وعلى ضرورة منح مهمة مكافحة تهريب الأسلحة والذخائر في المغرب إلى فرنسا وإسبانيا ، وعلى ضرورة إنشاء بنك دولي تكون رئاسته لفرنسا ، وينشأ على النظام الفرنسي ، خاصة وأن ديون المغرب التي بلغت ٧٢ مليون فرنك كانت قد اشتملت على ٦٧ مليون فرنك من فرنسا وحدها .

وكانت فرنسا تعارض مسألة تدويل البوليس ، ورأت أن تستند إلى أنها دولة اسلامية وتجاور المغرب ، وتستطيع أن تمدد بغيره من المدربين الجزائريين المسلمين والذين يتحدثون العربية ، وذلك لكي تطالب بتفويض الاشراف على تنظيم البوليس في كل المغرب ، ولم تقبل أن يشاركها في ذلك الا إسبانيا . وإذا كانت فرنسا قد وجدت مجالا مواتيا لها في المؤتمر في أول الأمر ، سمح لها بالتحدث عن سيادة السلطان واستقلال بلاده وسلامة أراضيها ، والتحدث كذلك عن سياسة الباب المفتوح ، الا أنه سرعان ما وجدت نفسها في عزلة حينما بدأت المناقشات ، ووقع ذلك في وقت نشبت فيه أزمة وزارية في باريس . ولكن سرعان ما جاءت وزارة جديدة ، وظهر أنها أكثر تشدداً من الوزارة السابقة في كل ما يتعلق بالمغرب . فهل يوافق العالم على

الدخول في أزمة قد تؤدي إلى الحرب ؟ أم تظهر اتجاهات وسط ، ومحاولات للتوفيق ؟

وأما بالنسبة لبريطانيا فإنها قد سارت في سياستها في هذا المؤتمر مستندة إلى مبدأين : الأول هو ضرورة الاحتفاظ بالاتفاق الودي مع فرنسا بأي ثمن ، وتنفيذ كل تعهداتها التي اتفقت عليها مع فرنسا ، والثاني هو ضرورة المحافظة على المصالح البريطانية . وكان معنى حصول ألمانيا على مكاسب جديدة في المغرب هو تهديد المصالح البريطانية . وكانت بريطانيا تخشى على قاعدتها في جبل طارق من اقتراب ألمانيا من المضائق ، خاصة وأنه كان في وسع ألمانيا أن تحصل على امتيازات معينة في ميناء طنجة أو في أحد الموانئ الشمالية ، أو حتى على مشروعات لتحسين بعض الموانئ المغربية القريبة من جبل طارق ، وبشكل يزيد من نفوذها هناك . ولذلك فإن عملياتها كانت تدخل في نطاق الميدان الاستراتيجي وفي نطاق صدامات الأمن اللازمة للمنافسة الغربية للبحر المتوسط ، علاوة على دخولها في الميدان الدبلوماسي في نطاق ضرورة التعاون مع فرنسا . ولا يغرب عن البال أن عملية غزو التجارة الألمانية للأسواق العالمية في ذلك الوقت ، مع زيادة اهتمام ألمانيا بالتسليح البحري ، كان يدفع بريطانيا دفعا إلى ضرورة تأييد فرنسا ، إذ أنها كانت الدولة الوحيدة التي سيقع عليها عبء وقف زحف القوات الألمانية غربا صوب المحيط الأطلسي وبحر الشمال . وكانت بريطانيا قد وافقت على إجراء مباحثات عسكرية سرية مع الفرنسيين لدراسة امكانية ووسائل العمليات المشتركة في حالة قيام عدوان ألماني على فرنسا ، وخطت بذلك خطوة واضحة صوب التحالف العسكري . وإذا كانت ألمانيا قد اتهمت بريطانيا في ذلك الوقت بأنها قد أصبحت فرنسية أكثر من الفرنسيين ، فإن فرنسا كانت هي خط الدفاع

الأول عن بريطانيا . ورغم ذلك فعلىنا أن نذكر أن بريطانيا لم تكن راغبة في ذلك الوقت في الوصول إلى حالة قد تؤدي إلى إعلان حرب عالمية ، خاصة وأن الظروف لم تكن مواتية لها أو لفرنسا . كما أن بريطانيا كانت تخشى من أن يؤدي تشدد فرنسا إلى الوصول إلى مأزق قد يدفع بالعالم إلى الحرب ، ولذلك فإنها قد اتفقت في الرأي ، في هذه النقطة مع ألمانيا التي كانت تخشى من وصول فرنسا إلى مرحلة تقدم فيها على غزو المغرب ، فتضطر ألمانيا نتيجة لتصريح الامبراطور إلى غزو فرنسا ، فتكون الحرب . ولذلك فإن لورد جراي قد وافق على أن يشرح لفرنسا أن بريطانيا لن تقف عسكريا إلى جوارها في حالة اقترامها على غزو المغرب . وجاء هذا الموقف يقلل من امكانيات التعاون العسكري بين الدولتين في وجهه ألمانيا . وكانت انجلترا من ناحية أخرى عاجزة عن الوقوف في وجه فرنسا في حالة قيام هذه الدولة الأخيرة بما اتفقت عليه بريطانيا معها في اتفاقيات سنة ١٩٠٤ . وكانت بريطانيا كذلك تخشى من أن يفشل المؤتمر ، إذ أن ذلك سيؤدي إلى زيادة النفوذ الألماني في المغرب على حساب فرنسا . ولذلك فإن بريطانيا كانت مستعدة لانجاح المؤتمر بآية طريقة ، ودون أن يؤثر ذلك على مكاسب فرنسا . أما في حالة وصوله إلى أزمة فإن بريطانيا كانت مستعدة للتلويح بضرورة تقديم تعويض لألمانيا في مكان آخر من العالم حتى تخرج به من هذا المأزق .

وأما بالنسبة لإسبانيا فإنها كانت غير راضية كل الرضاء ، رغم إتفاقها مع فرنسا في شهر سبتمبر ، وموافقتها على البرنامج الذي اتفقت عليه فرنسا مع ألمانيا . ولقد انتقدت الصحف الإسبانية إتفاقية شهر سبتمبر على أساس أنها قيدت حقوق إسبانيا . وحاولت إسبانيا تأخير عقد المؤتمر أو

تعطيله ، وكان نشاط الالمانيين واضحاً في مدريد ، وظهر إتجاه في إسبانيا ينادى ببطلان إتفاق أكتوبر سنة ١٩٠٤ نتيجة لتدخل المانيا ، ويطالب بضرورة إستفادة إسبانيا من الخلاف الفرنسي الالماني ، وينادي بضرورة السير على سياسة مستقلة ، لتحقيق هذه الاهداف الوطنية فيما وراء البحار . وكانت إسبانيا تطمح في الإشراف على عملية تنظيم البوايس في الموانئ المغربية الغربية ، وأما بالنسبة لمشروع البنك فكانت المانيا ترى ضرورة تحديد رأسماله على أساس البسيطة أو القرش الإسباني ، ودفع ذلك بالاسبانيين إلى أن يأملوا في أن تصبح مدريد هي المقر الرئيس لهذا البنك . وكان هناك إتجاه في إسبانيا يخشى من ازدياد النفوذ الفرنسي في المغرب ، خاصة وأن الفرنسيين كانوا يتعاملون مع الروجي من بعض الأماكن الساحلية القريبة من القواعد الإسبانية . وكانت رئاسة المؤتمر لإسبانيا ، وتحدث وزير الخارجية الإسباني بشكل لا يتفق تماماً مع السياسة الفرنسية ، واعترف في خطابه بالطابع الدولي للمسألة المغربية ، وعن ضرورة المساواة في المعاملة ، كما تحدث عن مصالح إسبانيا الخاصة في هذا الاقليم . ولكن إذا كان وزير الخارجية الإسبانية قد تجاهل فرنسا ومصالحها في المغرب في خطاب إفتتاح المؤتمر ، فإن فرنسا كانت قد تجاهلت إسبانيا كذلك حينما اتفقت مع المانيا ، ودون أن يشتمل هذا الاتفاق حق على مجرد ذكر لفظ إسبانيا . ولقد حاولت إسبانيا في المؤتمر أن تدير على سياسة محددة لها ، ودون أن تربط نفسها بفرنسا في خلافها مع المانيا ، كما فعلت بريطانيا مثلاً . ولقد تقدمت إسبانيا بمشروع بشأن تنظيم البوايس ينص على ترك السلطان يشرف هذه العملية، وبضباط مغاربة ولمدة ثلاث سنوات ، وفي الوقت الذي تقوم فرنسا بالإشراف فيه على هذه العملية في منطقة الحدود

الجزائرية ، والذي تقوم فيه إسبانيا بنفس العملية في منطقة تطوان . ولكن هذا الموقف الاسباني أخاف بريطانيا كما أخاف فرنسا ، وتدخلت بريطانيا لكي تنصح إسبانيا بأن تسلك نفس الطريق الذي تسلكه هاتين الدولتين ، إذ أنه الطريق الوحيد الذي يضمن صيانة مصالحها .

وعلىنا أن نذكر بعد ذلك بعض الدول التي كانت مصالحها ثانوية في المغرب في ذلك الوقت ، والتي شاركت كذلك في المؤتمر ، وكانت هذه الدول هي النمسا وروسيا وإيطاليا والولايات المتحدة .

وكانت النمسا حليفة لالمانيا ، وكانت بالتالي مضطرة إلى الوقوف إلى جانبها . ولكنها كانت تخشى من الوصول إلى حالة حرب ، ومن أجل مسألة ليس لها فيها ناقة ولا جمل ، ولذلك فإنها قد عملت على الوقوف إلى جانب ألمانيا في نفس الوقت الذي أخذت فيه في نصيحها بضرورة التساهل . وكان لمشروعها الذي تقدمت به في شهر مارس أثر أكبر في إبعاد إمكانية فشل المؤتمر .

وأما روسيا فإنها كانت حليفة فرنسا ، ولم تكن لها مصالح في المغرب ، ورغم أنها لم تكن قد اشتركت في مؤتمر مدريد إلا أن ألمانيا قد وافقت على حضورها مؤتمر الجزيرة نتيجة لاصرار فرنسا على ذلك . وكانت روسيا قد خرجت مضطربة من حربها مع اليابان ، وكانت أحوالها الداخلية سيئة ، وكانت تحتاج إلى القروض من فرنسا ، ودفعها كل ذلك إلى تأييد فرنسا ، وعلى طول الخط ، سواء في المؤتمر أو حتى في العواصم الأوروبية . وأما إيطاليا فإنها كانت في مركز لا تحسد عليه ، ذلك أنها كانت حليفة لالمانيا في التحالف الثلاثي ، وكانت من ناحية أخرى قد اتفقت مع فرنسا بشأن المغرب وطرابلس المغرب ، فكانت موزعة بين هذين الصديقين ،

وكانت بالتالي لا تتمكن من إعلان انضمامها أو إخلاصها لأي منهم. ودفعها ذلك إلى أن تحاول التوسط بينهما ، وبشكل ودي، مادام الجميع يخشون من خطر الحرب . وكان فيسكونتي فيتوستا، وزير خارجيتها ، ورئيس وفدتها في المؤتمر ، هو الذي تبادل الخطابات مع فرنسا بشأن المغرب وطرابلس الغرب . ولقد أظهرت إيطاليا في بعض المواقف ميلا إلى فرنسا أكثر من ميلها إلى ألمانيا ، وصوتت إلى جانب فرنسا وبشكل عرضها لهجوم عنيف في الصحافة الألمانية . ولكن مصالحها الاستعمارية هي التي أهملت عليها هذا الموقف ، كما أن طول سواحلها وضعف أسطولها كان يدفعها إلى احترام الجانب الذي تقف فيه بريطانيا، صاحبة القواعد البحرية وأكبر أسطول في العالم وفي البحر المتوسط .

وأما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها لم تكن ذات مصالح كبيرة في المغرب . حقيقة أن ألمانيا كانت تناوئ الولايات المتحدة في أمريكا الجنوبية ، وكذلك في الشرق الأقصى ، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسير على سياسة العزلة ، وتحاول الابتعاد عن مشكلات العالم القديم ، فدفعها ذلك إلى عدم الانضمام إلى الجانب الألماني أو الجانب الفرنسي في هذا المؤتمر . ولقد كان على المندوب الأمريكي أن يدافع عن سياسة الباب المفتوح ، ولكن كان عليه كذلك أن يقوم بأقل تدخل ممكن في المسائل الأخرى ، وأن يستخدم تفوقه في صالح السلم ، وأن يتجنب أي عمل قد يؤدي إلى إضعاف الاتفاق الانجليزي الفرنسي . ولذلك فإن الولايات المتحدة ستقوم بدور الوسيط ، وإن كانت وساطة مشربة بالود تجاه دول الوفاق الودي .

وأخيرا نصل مع هذه القائمة إلى دول صغيرة ، وغير ذات مصالح

واضحة في المغرب ، مثل البرتغال ، والتي كان النفوذ البريطاني فيها واضحا ، فكان من الضروري أن تصوت إلى جانب بريطانيا . أما بقية الدول فلم يكن لها أو لموقفها كبير أهمية ، خاصة وأنها ستكون على الحياد . ومن مجموع هذه القوى والمواقف يتكون لدينا خريطة العمليات والمناورات داخل المؤتمر ، وهي التي ستؤدي به إلى النتائج التي توصل إليها في ميثاق الجزيرة .

(٥) المؤتمر وميثاق الجزيرة الخضراء :

بدأ مؤتمر الجزيرة الخضراء جلسته الافتتاحية في يوم ١٦ يناير سنة ١٩٠٦ ، وإختار المندوب الإسباني رئيسا له . وارتكزت خطب الافتتاح على ضرورة إدخال الإصلاحات في المغرب ، ولكن على أساس الاحتفاظ بسيادة السلطان ، والاحتفاظ بسلامة أراضيها ، وكذلك إتخاذ المساواة في المعاملة وسياسة الباب المفتوح أساسا للتعامل . ولقد ذكر كل من المندوب الألماني والفرنسي أن الاحترام المتبادل لمصالح دولهم ، والرغبة في التوفيق بينها يجب أن تتفق مع مبادئ سيادة السلطان و سلامة أراضيها . ولما كانت مسألة البوليس والبنك المغربي هي المسائل التي قد يحدث بشأنها إختلاف في وجهات النظر فإن المؤتمر قد قرر تركها للنهاية وحتى يتفق الاعضاء على المسائل الأخرى .

وبدأ المؤتمر بدراسة مسألة مراقبة ومنع تهريب الأسلحة إلى المغرب ، وتشكلت لذلك لجنة خماسية اشتركت فيها كل من ألمانيا وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا والمغرب . وإعدت هذه اللجنة مشروعا اشتمل على العقوبات التي تفرض على التهريب ، وعلى المبادئ العامة ، وكذلك على مصير الأسلحة والذخائر المصادرة ، والاجراءات التي تتخذ لذلك . فوضعت شروط لإدخال

أسلحة الصيد ، وبيعها ، ووضع الضمانات لتداولها وحملها . ولقد نصت إحدى المواد على ضرورة تدمير الأسلحة والذخائر المصادرة في فترة ثمانية أيام من الاستيلاء عليها . ولكن هذا المشروع ، كان قد أخذ شكل التعميم أكثر من اتخاذه شكل التخصيص في مواده ، وحتى في تلك التي تتعلق بعمليات التهريب من الحدود الشرقية ، أي الجزائرية ، وتلك التي تتعلق بنفس العمليات من القواعد الأسبانية في شمال المغرب . ولذلك فإن السلطان قد وجد بعض نصوصه غامضة حينما عرض عليه في فاس ، كما أن السلطان وجد الفائدة تعود من تدمير هذه الأسلحة والذخائر المصادرة . ولما كان السلطان يخشى من عملية التهريب على سلطته أكثر من خشية الدول الأوروبية فإنه قد طالب المؤتمر بتسليمها إياه ، حتى يتمكن من بيعها أو استخدامها لقواته المسلحة فيفيد منها ماديا وعسكريا . ووافق المؤتمر على ذلك .

ثم أخذ المؤتمر في بحث مسألة الضرائب ، وكان الوفد المغربي قد أظهر الرغبة في ضرورة تنمية موارد المخزن بطريق الضرائب ، ولكن على أساس أن يقع العبء الأكبر منها على عاتق الأجانب والمحامين ، وخاصة في شأن الرسوم الجمركية ، وعلى أساس ألا يؤدي ذلك إلى تدخل اجنبي في اختصاصاته الضريبية . ووجد السلطان ضرورة السير على هذا المنهج حتى يتمكن من القيام بالاصلاحيات اللازمة لدولته ، سواء أكان منها ما يهم الأجانب أو يهم رعاياه المغاربة . ولكن هذا الاتجاه كان يتعارض مع اتجاه الدول الأوروبية ، والتي كانت لا ترغب في زيادة أعباء الضرائب على رعاياها المغاربة ، فاشتروا ضرورة تحديد هذه الضرائب ، كما اشتروا الحصول على امتيازات جديدة في نظير ذلك ، وطالبوا بضرورة رصد هذه الضرائب وكلها أو على الأقل جزء كبير منها ، لأجراء اصلاحات تعمل على تسهيل حياة

الاجانب في المغرب . ولقد اقترح الوفد المغربي في مشروعه الخاص باصلاح الضرائب ونظامها فرض رسم دخول يصل إلى ٢٠ ٪ على كل البضائع التي تدخل المغرب ، فيما عدا السكر والشاي والقهوة ، والتي تحصل الضرائب عليها إلى ٤٠ ٪ واقتراح كذلك فرض رسوم على المشروبات تصل إلى ١٠٠ ٪ ، ونفس النسبة على الافيون ، واحتكار المخزن لبيع التبغ والطبايق ، وقيام المخزن بتحصيل ضريبة الترتيب بطارقه الخاصة ، وكذلك رسوم على السفن التي ترسو في الموانئ ، وتحصيل رسوم على البريد والبرق والمصانع والسيارات ، والتسجيل والجوازات ، وعلى السفن في الموانئ ، وعلى صيد الاسماك ، وعلى الملاهي والمقاهي والمطبوعات ، والواقع أن هذا المشروع المغربي قد اشتمل على بنود لم تكن قد دخلت بعد في المغرب ، ولكن المخزن كان يرى أنه سرعان ما تصل اليه ، ومن الواجب الاعتراف بحقه في فرض الضرائب عليها . وكان هذا المشروع سيؤثر حتما على اسعار السلع المعروضة في الاسواق المغربية ، وهي التي يستهلكها المغاربة مع الاجانب المقيمين في البلاد ، في نفس الوقت الذي لم يتعرض فيه لتجارة التصدير اللازمة للاستهلاك الاوربي ، حتى لا يرفع أسعارها ، أو حتى لا يضايق المستهلكين الاوربيين . ورغم ذلك فان هذا المشروع قد قابل هجوما عنيفا من الوفود الاوربية في المؤتمر . ونظروا اليه على أنه مشروع غير طبيعي ، ورفضوه . ولكن الشيخ المقرئ ، مندوب المغرب ، شرح أنه مجرد مشروع مطروح للمناقشة والبحث ، ويمكن التعديل فيه أو في بنوده دون رفضه بتهامة ، خاصة وأن هناك اتفاق عام على ضرورة القيام باصلاحات ، وأن هذه الاصلاحات تحتاج إلى أموال للقيام بها . وبصعب الحصول عليها إلا عن طريق الضرائب . وإقترح الشيخ المقرئ امكانية إقرار المبادئ وتعطيل تنفيذها لفترة من الزمن ، إن كانت الظروف

تحتّم ذلك . ولكن المؤتمر شكل لجنة جديدة لصياغة مشروع جديد، نص على دفع الاجانب والمحميين للضرائب ، ولكن على اساس احتفاظ السلك السياسى الاجنبى فى المغرب بثلاثين فى المائة من هذه المبالغ لتغطية بعض النفقات . واشترطت هذه العملية بضرورة توسيع حق الملكية الممنوحة للاجانب فى المغرب والتي نصت عليها معاهدة مدريد سنة ١٨٨٠ . وحاول الشيخ المقرئ أن يعترض على اطلاق حق الملكية العقارية للاجانب فى المغرب ، وخاصة بعد أن كانت معاهدة مدريد قد منحتة للاجانب مشروطا بضرورة موافقة السلطان عليه ، وكان الاجانب يستندون إلى هذا الحق لاقامة المشكلات امام المخزن ، وللقيام بضغط دبلوماسى عليه من وقت لآخر . ولكن بريطانيا وقفت فى وجه الوفد المغربى وانتهى الامر بتقرير مبدأ حرية الاجانب فى امتلاك العقارات حتى مسافة ١٢ كيلومترا من الموانئ ، وبدون موافقة السلطان . ووافق المؤتمر على امكانية فرض ضرائب على العقارات فى المدن ، وعلى أساس أن ينحصر جزء منها لتحسين هذه المدن ، وأن يتفق المخزن مع رجال السلك السياسى فى المغرب على هذا الموضوع . وسمحت مادة جديدة بفرض ضرائب على عدد من السلع التجارية وبعض الصناعات ، ولكنها اشترطت أن تكون هذه الضرائب بلدية ، أى محلية .

ولقد رفض المؤتمر الاعتراف بحق المخزن فى زيادة الضرائب الجركية رغم حاجة المخزن اليها ، وخاصة بعد فشل مشروع ضريبة الترتيب وحاجتهم إلى الاموال ، واقترح زيادة عشور اضافية واشترطها بأن تكون مؤقتة ودون التعرض لنسب الضرائب التى تجمع . كما اشترط وضع هذه الزيادة المؤقتة فى صندوق خاص للاتفاق على مشروعات الاشغال العامة وتحسين

المواني ، أى أنه وضعها فى خدمة التجارة الدولية . ونلاحظ فى نفس الوقت أن المؤتمر قد عمد إلى انقاص الضرائب التى كانت تجبى على صادرات المغرب ، أى التى كانت تصل إلى المستهلك الاوروبى ، وخاصة على البقول والحبوب ، وقرر زيادة كمية الحيوانات التى يحق للاجانب تصديرها من البلاد . وإذا كان المؤتمر قد وافق على احتكار المخزن لتجارة التبغ فإنه قد اشترطها بعدم الاضرار بمصالح الاجانب والمحامين فى البلاد . وإذا كان المؤتمر قد اعطى بعض الحرية للحكومة المغربية فى الميدان الضرائبى ، فإنه قد اشترطها بضرورة اشتراك المخزن مع رجال السلك الدبلوماسى الاجنبى فى المغرب للوصول إلى قرارات تفضيلىه محسدة ، وللإشراف على اوجه اتفاق هذه الزيادة المتوقعة . وهكذا فشل المخزن فى زيادة موارده المالية ، رغم احتياجه اليها ، وزاد فيه تدخل النفوذ الدبلوماسى الاجنبى ، بدلا من أن تزيد الاموال فى ايديه .

وانتقل المؤتمر بعد ذلك إلى مسألة البنك المغربى ، وبحث ثلاث مشروعات كان قد تقدم بها كل من الوفد الالماني والوفد الفرنسى والوفد المغربى . وكان المشروع الالماني يشتمل على ضرورة إنشاء بنك مغربى يعمل لمدة خمسين سنة ويكون مقرة فى طنجة ، وله حق فتح فروع فى المدن المغربية ، وتشترك فيه الدول الممثلة بحصص متساوية فى كل من رأس المال وفى الادارة . واشتمل المشروع على ضرورة تطبيق القانون المدنى والتجارى المصرى على هذا البنك ، وهو القانون الذى كان يطبق أمام المحاكم المختلطة ، كما اشتمل على ضرورة تشابه عملياته ووظائفه مع عمليات ووظائف البنك العثمانى . ويخضع هذا البنك لمجلس اشراف يتألف من ممثلى الدول المشتركة فى المؤتمر الدبلوماسى فى طنجة ، لىكى يشرف عليه بطريق مباشر أو عن

طريق مندوبين ، ودون أن يتدخل في عملياته المالية . أما المشروع الفرنسي فقد نص على إنشاء بنك للدولة المغربية لمدة ٣٥ سنة، له حق القيام بعمليات الخزانة والصندوق، وبقية العمليات النقدية التي تتم لحساب المخزن ، ويقدم للحكومة المغربية سلفا كحساب جاري لمصلحة الدولة ولتغطية نفقات المصالح العامة ، ودون أن تتعدى هذه المبالغ رأسمال البنك . ولهذا البنك أن يستلم فائدة على هذه السلف تبلغ ٧ ٪ وتشتمل على عمولته ، وتعيين الحكومة المغربية مندوبا ساميا من طرفها لدى البنك، يقيم في طنجة ويشرف على إصدار السندات وعلى علاقة البنك بالخزينة المغربية . واقتراح المشروع الفرنسي أن يقسم رأسمال البنك الذي يبلغ ٢٥ مليون فرنك على ١٥ حصة توزع إحدى عشر منها على كل من المانيا وانجلترا والنمسا وبلجيكا واسبانيا والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وهولندا وروسيا والسويد ، وتبقى الأربعة حصص الباقية للمصارف والبنوك التي قدمت قرض سنة ١٩٠٤ للمغرب . ونفس هذه الانصبة تراعى في تشكيل مجلس الإدارة، الذي يتكون من ١٥ عضواً، ويشرف على تعيين مجلس الإدارة والمديرين ويحدد سلطاتهم واختصاصاتهم. وأما المشروع المغربي فانه قد نص على إنشاء بنك باسم « بنك المغرب الوطني » يقوم بكل العمليات المصرفية، مع امتياز إصدار السندات التي تدفع لحاملها ، والتي تطبع باللغة العربية ويأجدي اللغات الأجنبية، وتحمل توقيع مراقب من الحكومة المغربية مع محافظ البنك وأمين الخزانة . ويكون هذا البنك هو الضامن المالي للحكومة في القروض العامة دون أن يمس حقها في التعامل مع مصارف أخرى ، وخاصة إذا ما كانت شروط القروض أفضل، وله الأولوية في هذه القروض في حالة المساواة في الشروط . ونص هذا المشروع على أن هذا البنك ليس له ، وليس لأي بنك آخر، أن يتدخل في

وضع ميزانية البوليس ، إذ أنها حق من حقوق الدولة ، وستبقى من اختصاص وزير الحربية . وعلى هذا البنك أن يودع ٦٠٪ من حصيلة الجمارك لحساب أصحاب قروض سنة ١٩٠٤ والـ ٤٠٪ الباقية لحساب المخزن . ويكلف البنك بكل العمليات النقدية التي يأمر بها السلطان ، ويعيد حصيلة الربح الناتجة عن صك العملة إلى المخزن نفسه ، أو يضعها في حسابه . ويكون رأسمال هذا البنك هو ٢ مليون جنيه استرليني ذهبيا ، تقسم كذلك إلى ١٥ نصيبا ، منها إحدى عشر نصيبا للدول ، ونصيبين للحكومة المغربية ، ونصيبين لمجموع البنوك التي قدمت قرض سنة ١٩٠٤ . ويكون لهذا البنك مجلس إدارة يشرف على عملياته ويشتمل على عضو يمثل كل نصيب ، وإذا كان رئيس أى إدارة أجنبي فمن اللازم أن يكون نائبه أو وكيله مغربيا ، ومن اللازم مراعاة المساواة بين عدد الأجانب وعدد المغاربة في إداراته ، واعطاء الأفضلية للمغاربة في وظائفه الصغيرة .

وظهر أن هذا المشروع المغربي قد وضع بعد دراسة المشروعين الألماني والفرنسي ، وأنه كان يهدف عدم الاضرار بالمصالح الأجنبية ، في نفس الوقت الذي يدافع فيه عن المصالح الوطنية . ولقد هاجم المندوبون البريطانيون هذا المشروع المغربي بدعوى أنه يفتقر إلى الصفة الرسمية ، إذ أن الوفد المغربي هو الذي قدمه ، ودرن أن يخطئ بموافقة السلطان ، ثم عاد المندوب البريطاني مع عدد من زملائه إلى الاصرار على ضرورة رصد جزء من حسابه للاتفاق على قوات البوليس الجديدة . ولقد طالب الألمان بأن يكون المقر الرئيسى لهذا البنك هو طنجة ، في الوقت الذي أصرفيه الفرنسيون على اتخاذ باريس مركزا له . وإذا كان الألمان قد رأوا خضوع هذا البنك للقضاء القنصلى للمدعى عليه في حالة كون البنك هو المدعى ، وعلى أساس تطبيق القانون المدنى

والتجارى المصرى ، وعلى خضوعه لمحكمة من رؤساء المحاكم القنصلية فى حالة كونه مدعى عليه ، وقصر حق الاستئناف على محكمة لوزان الاتحادية - فان الفرنسيين قد أصرروا فى الحالة الأولى على ضرورة تطبيق قانون الدولة التى ينتسب إليها المدعى عليه، وضرورة تطبيق القانون الفرنسى فى حالة كون البنك هو المدعى عليه، والرجوع إلى محكمة عليا فرنسية للاستئناف . وإذا كان الألمان قد طالبوا باخضاع البنك لرقابة مجلس من الممثلين الدبلوماسيين فان فرنسا قد اعترضت على ذلك وعلى أساس تحول هذا البنك إلى جهاز سياسى قد يجور على سيادة السلطان . وفى الوقت الذى طالب فيه الألمان بالمساواة بين حصص المؤسسين كان الفرنسيون يطالبون فيه بضرورة الاحتفاظ بأربعة أنصبة للبنوك صاحبة قروض سنة ١٩٠٤ وبشكل يزيد من النفوذ الفرنسى فى البنك بشكل واضح . وكانت فرنسا تدافع عن مصالحها فى الوقت الذى ظهر فيه أن المانيا تدافع عن مصالح كل الدول . وخشيت فرنسا وبريطانيا من ذلك ، ومن وقوف معظم الدول إلى جانب المانيا ، فظهر اتجاه إلى ترك موضوع البنك مؤقتا والبدء فى دراسة مشروع البوليس الذى كان سيزيد من قوة فرنسا بصفتها دولة مجاورة للمغرب . وإذا كان المندوب الألماني قد رفض هذه الفكرة وأصر على ضرورة إنهاء موضوع البنك أولا ، إلا أن هذا الاتجاه كان يسنى الوصول إلى أزمة ، وتهديد المؤتمر ، فانحاز عدد من المندوبين إلى جانب الاقتراح الانجائزى الذى يشمل على امكانية بدء مناقشة مسألة البوليس داخل نطاق اللجنة فى نفس الوقت الذى يتابع فيه المجلس مسألة البنك . وظهر من ذلك الترابط بين العوامل التى يقوم المؤتمر بدراستها . وأخذت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا فى القيام بعمليات الوساطة حتى لا يفشل المؤتمر . وأظهر الوفد الفرنسى

استعداده للتساهل في مسألة البنك مقابل تساهل المانيا في مسألة البوليس .
وادی ذلك إلى حل في مسألتی التشريع والمراقبة الخاصة بالبنك ، ووافق
الامان على قبول التشريع الفرنسى فى دعاوى البنك أمام محكمة المدعى عليه
فى حالة كون هذا البنك هو المدعى ، أما فى حالة كون البنك مدعى عليه
فتنظر القضية أمام محكمة خاصة تتشكل من ثلاث قضاة يختارهم رجال السلك
الدبلوماسى ، وتطبق هذه المحكمة القانون الفرنسى ، على أن يكون الاستئناف
أمام محكمة لوزان . أما فيما يتعلق بالانصبية فقد استمر الجدل بشأنها . وفى
ذلك الوقت حدث تغيير وزارى فى فرنسا واستلم بوجوا وزارة الخارجية ،
وكان شيخ خطر الحرب مع المانيا قد ابتعد ، ولم تعد فرنسا تخشى من فشل
المؤتمر . ورأت فرنسا أن استنادها إلى حق جوار المغرب فى الجزائر ، وإلى
تمتعها بـ ٧٨٪ من تجارة المغرب بالاشتراك مع إنجلترا وإسبانيا يسمح لها
بإنشاء بنك فى المغرب ، له صفة دولية ، مادامت بريطانيا وإسبانيا توافق على
الاشتراك فيه . وأخيرا انتهت هذه الأزمة بعد ربطها بمسألة البوليس ، بموافقة
فرنسا على تعيين بدلا من أربعة أنصبه لأصحاب البنوك التى قدمت قرض
سنة ١٩٠٤ ؛

و كانت مسألة البوليس هى أهم مسألة تعرض على بساط البحث إذ أنها
كانت مرتبطة بالنفوذ الفعلى والرسمى للدول الأوربية فى المغرب . وحتى
أكثر من النفوذ الاقتصادى الذى كان يختفى داخل الخزائن والبنوك . وكانت
هذه المسألة مادة للمناورات المساومات ، وحتى قبل افتتاح المؤتمر . وإذا
كانت فرنسا قد صممت على رفض أى حل لا يسمح لها بالقيام بهذه العملية
بالاشتراك مع إسبانيا فان المانيا كانت من ناحيتها قد صممت كذلك على
رفض أى اتجاه يهدف إعطاء فرنسا وحدها ، أو بالاشتراك مع إسبانيا فقط

الإشراف على هذه العملية الهامة في المغرب. ولذلك فإن ألمانيا كانت مستعدة للتقدم بالمشروع بعد الآخر لتحديد انتصارات فرنسا في هذا الميدان الذي سيمهد لها الطريق إلى الاستيلاء على الإدارة والسلطة، وبطريقة فعالة، في المغرب. ولذلك فإن هذه العملية كانت أساس نشاط كبير قامت به الدول العظمى في المؤتمر، وحتى في كل العواصم الأوروبية، ولعبت فيه الولايات المتحدة دوراً كبيراً.

وكانت ألمانيا تخشى من أن يؤدي إشراف فرنسا على عملية إنشاء قوات البوليس الجديدة في المغرب إلى سيطرتها على البلاد وبشكل يتعارض، من الناحية الاقتصادية، مع سياسة الباب المفتوح والمساواة بين جميع الدول في الاقليم. ولذلك فإنها اقترحت على الولايات المتحدة اقتراحات متتالية، كان أولها يتعلق بتقسيم المغرب إلى قطاعات تشرف كل دولة على قوات البوليس فيه، وكان الثاني يتعلق بإشراف إحدى الدول الصغيرة على عملية إصلاح البوليس في المغرب، سواء أكانت هذه الدولة هي سويسرا أو هولندا أو السويد، وكانت ألمانيا تفضل سويسرا على بلجيكا، التي ترى أنها كانت فرنسية أكثر من اللازم. أما المشروع الثالث فكان يتلخص في إشراف السلطان بنفسه على عملية إعادة تنظيم البوليس، وعلى اختيار المدربين والمشرفين اللازمين للعملية، وعلى أن يكونوا من رعايا الدول الصغيرة. وإذا كانت الولايات المتحدة قد رفضت المشروع الأول وأخذت في الاختيار بين المشروعين الآخرين، فإنها قد قابلت وجهة النظر الألمانية في هذه النقطة، خاصة وأن ألمانيا كانت تفضل المشروع الثالث الذي لا يتعارض مع سلطة السلطان ويحرم فرنسا من ابتلاع المغرب وكان هذا المشروع الثالث هو أساس المناقشات الألمانية الفرنسية، ولكن فرنسا رفضت هذا الحل واستندت إلى

عجز السلطان عن اختيار العناصر الصالحة للقيام بالعملية ، ورشحت نفسها كدولة مجاورة ، وخبيرة ، لتقديم مثل هذه المساعدة . فاضطرت المانيا ، استكشافا للجو ، إلى محاولة معرفة امكانية اشتراك دولة أخرى مع فرنسا ، فرشحت فرنسا إسبانيا كدولة ثانية لكي تعاونها في هذا المشروع . وكانت فرنسا ترى من ناحيتها ضرورة استبعاد المانيا ، وترى أنها قد تساهلت بما فيه الكفاية لكي تقبل مشاركة دولة أخرى معها في العملية ، ولذلك فإن من حقها أن تختار هذه الدولة ، وهي الدولة الأكثر جواراً للمغرب ، وهي إسبانيا . وحينما رأت فرنسا أن المانيا قد تعرضت ، استنادا إلى ضرورة الاحتفاظ بالسلطة الفعلية للسلطان على اداراته احتجت بأن إعادة تنظيم البوليس لن يتعارض مع سيادة الشريف العلوي . ورفضت فرنسا قبول فكرة اشتراك دولة ثالثة معها ومع إسبانيا في هذه العملية .

ولكن المانيا عمدت إلى تقليل مكاسب فرنسا في المغرب فأصرت على ضرورة الاحتفاظ بسلطة السلطان ، وطالبت فرنسا بتقديم اقتراحات جديدة لا تتعارض مع المبادئ العامة للمؤتمر ، والتي تنص على المساواة بين الجميع في أمر ادخال الاصلاحات الأساسية في المغرب ، وفي حالة رفض فرنسا التجاوب مع هذا الاتجاه فانها تجبر الجميع على ضرورة الاعتراف بتقسيم المغرب إلى قطاعات تتولى كل دولة أوربية فيه مسئوليتها المباشرة مع السلطان . وتقدم المندوب الألماني في ١٣ فبراير بمشروعه الذي ينص على أن يعهد إلى السلطان بالقيام بعملية تنظيم البوليس ، وبمساعدة ضباط أجانب يقوم باختيارهم بنفسه ، وبكامل حريته ، وعلى أن يضع بنك الدولة المغربي جميع النفقات اللازمة لهذه العملية تحت تصرفه . وعلى أعضاء السلك الدبلوماسي الأجانب أن يشرفوا على هذه العملية ، ويمكنهم أن يكلفوا أحد

الضباط العظام ، من إحدى الدول الصغيرة القيام بمهمة التفتيش على قوات البوليس . وعلى هذا الضابط أن يقدم تقريرا سنويا عن عملياته إلى رجال السلك الدبلوماسي في طنجه . ويمكن إتخاذ هذه الطريقة كتجربة لفترة مؤقتة ، ولتكن خمس سنوات . ولقد كان المشروع الألماني في غاية الاعتدال . وسرى اتجاه بين معظم الدول بأن على فرنسا أن تقبل هذا المشروع ، وبشكل يمكنها في حالة فشله من أن تقترح وضع مشروع يستند على مدربين وضباط فرنسيين وإسبانيين ، وفي هذه الحالة ستحرم فرنسا ألمانيا من أي سلاح المعارضة . ولكن فرنسا عارضت في ذلك ، وإذا كانت قد وافقت على إشراف السلطان على العملية في الموانئ وعلى ضرورة إعطاء بنك الدولة المغربي له الامكانيات اللازمة للقيام بالعملية فانها قد اشترطت أن يقتصر إختيار السلطان للضباط على الضباط الفرنسيين والإسبانيين . فأدى ذلك إلى أن تتمسك ألمانيا من جانبها بمبدأ المساواة بين جميع الدول .

ولكن إسبانيا تقدمت بمشروع جديد اقترحت فيه تخلي كل من حكومة مدريد وباريس عن طلباتهم وعلى أساس أن يقوم السلطان بنفسه بالعملية ، وبضباط مغاربة ، ولمدة مؤقتة هي ثلاث سنوات ، وفي حالة فشله سيكون على فرنسا وإسبانيا أن تقوم بتنفيذ مشروعها . وكان معنى ذلك حرمان السلطان من العناصر الأساسية اللازمة لرفع مستوى البوليس في المغرب ، وكأنها تجربة ، وبشكل يجبر مجموع الدول الأوروبية ، بعد ثلاثة سنوات ، على التسليم بضرورة استلام كل من فرنسا وإسبانيا لهذه العملية . وفي نفس الوقت طالبت إسبانيا بأن يعهد إليها بضرورة الإشراف على البوليس في تطوان ، وأن يعهد إلى فرنسا بالإشراف على البوليس المغربي في وجدة .

وإذا كانت فرنسا قد أصرت على رفض هذا المشروع الاسباني ، وعلى أساس أنه مشرب بالاتجاه الألماني ، فإن خطر الوصول الى أزمة في المؤتمر قد دفع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا إلى التوسط في العملية . ولقد اقترحت أمريكا ضرورة اقناع ألمانيا بالمشروع الفرنسي مع تكليف أحد الضباط الإيطاليين الإشراف على عملية تنفيذ الفرنسيين والاسبانيين لواجباتهم ، وأن يقدم عن ذلك تقريراً سنوياً لحكومة المغرب ، وللحكومة الإيطالية ، وبشكل يمنح إيطاليا حق الرقابة ، وبدعوى ضرورة ذلك لاطلاع بقية الدول الأوروبية على حقيقة سير العملية . وكانت إيطاليا ترغب في الاشتراك في العملية ، وتقضيل الإشراف عليها ، حتى وإن كان ذلك باسم مجموع الدول الأوروبية . ولكن فرنسا لم تكن مستعدة لاشتراك دولة ثالثة معها في العملية ، ورفضت الاقتراح الإيطالي الخاص باعطاء الحق للسلطات لاختيار الضباط من رعايا دول ثلاث ، حتى وإن كانت لم تحدد الدولة الثالثة بعد فرنسا وإسبانيا . وكانت فرنسا مصممة في حالة فرض دولة ثالثة عليها ، أن تكون هذه الدولة صغيرة ، وصغيرة جداً ، واختارت البرتغال ، التي تخضع للنفوذ البريطاني ، ودون أى دولة أخرى .

واضطرت ألمانيا إلى أن تقترح احتفاظ فرنسا بالإشراف على البوليس في أحد الموانئ المغربية ، وبشكل يسمح بإشراف بقية الدول الأوروبية على قوات البوليس في بقية الموانئ الأخرى ، وعلى أساس اشتراك فرنسا كذلك في هذا القطاع الأخير ، ولكن فرنسا كانت تخشى من رؤية ضباط بوليس ألماني في المغرب ، سواء أكان ذلك لعلاقتهم مع الضباط الفرنسيين ، أو لامكانية تأثيرهم على الرأي العام في المغرب وفي فرنسا في نفس الوقت .

وفي أوائل شهر مارس تقدم المندوب الروسي ، وبعد إتفاقه مع الفرنسيين ، باقتراح أشار إلى عدم جدوى تدويل البوليس في المغرب ، وإلى ضرورة منح هذه العملية لكل من فرنسا وإسبانيا بصفتها دولا مجاورة للمغرب ، وعلى أساس إحترامها لسيادة السلطان ، واستخدامها لضباط جزائريين ، ومن منطقة الريف . وأيد هذا المشروع كل من الانجليز والاسبانيين والبرتغاليين والفرنسيين ، إلا أن ألمانيا اعترضت عليه ، واستنادا إلى سيادة السلطان ، ومسئوليته في حفظ الأرواح والأموال الأجنبية ، واستنادا كذلك إلى مبدأ المساواة بين الدول الأوروبية . وكانت النمسا تخشى من أن يؤدي هذا الموقف إلى زيادة تأزم العلاقات الدولية ، في وقت حاولت فيه ألمانيا أن تصل إلى تعاون مع فرنسا وروسيا ، وكانت النمسا تخشى كذلك من أن تنضم الولايات المتحدة إلى هذا الجانب المضاد ، وبشكل يهدد المؤتمر ، فدفع ذلك ألمانيا إلى الموافقة على مشروع جديد تقدمت به النمسا .

وكان المشروع النمساوي يقوم على ضرورة اعتماد السلطان على ضباط فرنسيين لتدريب قوات البوليس في طنجة وآسفي والرباط ونطوان ، وعلى ضباط إسبانيين في نفس العملية في موجدادور والعرائش ومازاغان ، وذلك تحت إشراف ضابط كبير سويسري أو هولندي ، يقوم في نفس الوقت بالإشراف على تدريب قوات البوليس في الدار البيضاء . ولقد اعترضت كل من فرنسا وإسبانيا والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية على هذا المشروع النمساوي ، خاصة وأنه كان يوزع الموائى بين دولتين من ناحية ، وبشكل يتعارض مع الاتفاقات الثنائية من ناحية أخرى . وكانت فرنسا ترفض فكرة إشراف المفتش العام على بوليس الدار البيضاء .

بالذات . وكان كل ذلك مجالا للمناقشة والامخذ والرد ، خاصة وأنه لم يحترم إرادة السلطان : وفتح للعملية جميع الموانئ المغربية ، في الوقت الذي كان السلطان يحاول فيه تجربتها في مينائين أو ثلاث . وكان المغرب يخشى من إشراك الأسبانيين في العملية . خاصة وأن الأهالي كانوا لا يرغبون في الخضوع لهم في بلادهم . وتدخلت الولايات المتحدة ببعض التعديلات ، ووافقت ألمانيا عليها . وعملت بقية الدول على التخفيف من حدة الاختلاف بين الاتجاه الفرنسي والاتجاه الأمريكي . وأخيرا وافقت فرنسا على الاقتراح الأمريكي الذي ينص على إنشاء بوليس مختلط في الموانئ التي يصل عدد قوات رجال البوليس فيها إلى ٥٠٠ ، أي في طنجة والدار البيضاء . وإذا كانت ألمانيا حريصة على إدخال نوع من التدويل على عملية تنظيم البوليس ، وإذا كانت فرنسا مصرة على رفض هذا الاتجاه ، فإن العملية قد إنتهت بتوفيق أمريكي يقضى باتصال مفتش عام البوليس بكل من المخزن والهيئة الدبلوماسية في طنجة في نفس الوقت ، وتقديم تقريره في صورتين ، أي إلى كل منهما ، وترك للسلطان حرية اختيار جنسية المفتش وعلى أساس إشرافه على قوات البوليس المختلطة في طنجة والدار البيضاء والبوليس الأسباني في تطوان والعرائش ، والبوليس الذي يخضع لضباط فرنسيين في بقية الموانئ .

وانتهت بذلك عمليات المؤتمر . وتشكلت لجنة فرنسية ألمانية إسبانية لدراسة مشروع الميثاق العام .

ولقد انتهت هذه العملية على حوض نواحيها بتعلق بشيادة السلطان وسلامة أراضيها ، كما نصت على حرية الدول في التعامل الاقتصادي مع المغرب دون أية تفرقة . إن الميثاق بعد ذلك على ١٢٣ مادة . وكانت

تتعلق بتنظيم البوليس ، وبمراقبة ومنع تهريب الاسلحة ، وبانشاء بنك الدولة ، وبعملية تنظيم الضرائب ، وكذلك عملية تنظيم الجمارك ، هذا علاوة على المواد المتعلقة بالاشغال العمومية . وأخيراً بعض النصوص العامة الخاصة بالتصديق على الميثاق .

ولقد كان هذا الميثاق حلاً مؤقتاً للمشكلة المغربية ، بل كان في واقع الامر حلاً للامزمة الفرنسية الالمانية أكثر من كونه حلاً لمشكلة المغرب . ولقد جمد هذا الميثاق الخلافات الفرنسية الالمانية وأبقاها كما هي وعجز عن أن يقضى عليها . ولذلك فإن هذه التسوية ستكون مؤقتة بالنسبة للمغرب وستحمل في نفسها الاسباس التي ستقضى عليها فيما بعد . وإذا كانت كل الدول قد رحبت بوصول المؤتمر الى النتائج التي وصل اليها ، واعتبرتها نتائج مرضية فإنها كانت في واقع الامر تعتبرها مرضية من حيث كونها قد منعت العالم الأوربي من الوصول الى حالة حرب عالمية . ولقد فشلت ألمانيا في هذا المؤتمر . إذ أنها قد عجزت عن تحطيم الاتفاق الودي الفرنسي الانجليزي . بل أن هذا المؤتمر قد ساعد على ازدياد التقارب الانجليزي - الروسي ، وبشكل يدعم من الاتفاق الفرنسي الانجليزي . كما أنه ساعد على زيادة تقارب إيطاليا من كل من إنجلترا وفرنسا . وعجزت ألمانيا عن منع فرنسا من الحصول على اعتراف من المؤتمر بمركزها الخاص في المغرب . أو بالنسبة لفرنسا فإنها لم تكن قد حصلت على كل النجاح ، ذلك أن ألمانيا كانت قد أجبرتها على حضور المؤتمر رغم اتفاقياتها السابقة مع كل من إنجلترا وإسبانيا . وخضعت فرنسا بذلك لعملية تدويل المشكلة المغربية . وأصبحت جرية العمل الفرنسية في المغرب محدودة ، خاصة وأن ألمانيا قد احتفظت لنفسها بحق التدخل عند نشوب أزمات جديدة . وأثبت هذا

المؤتمر فشل أوروبا بأكملها ، إذ أنها قد عملت - وهي عاجزة عن حل المشكلة المغربية - على التوفيق بين وجهات النظر الفرنسية والألمانية. وبعد أن كان المؤتمر قد بدأ بإعلان مبادئ عامة تتعلق باستقلال المغرب وسلامة أراضيه ، كانت المناقشات كلها تدور حول التوفيق بين المصالح ومناطق النفوذ المعينة في هذا القطاع أو ذاك في المغرب الأقصى. وإذا كان المؤتمر قد اعتبر أن هذه النتائج التي وصل إليها ستحافظ على إستقلال للسلطان فإنه قد عجز في فهم المغرب، وأجبره بهذه الطريقة على أن يتخلى عن السلطان الذي قبل هذه الشروط. وأخيراً فإن المغرب نفسه قد عجز عن الاستفادة من هذا المؤتمر ، وبعد أن اعتقد السلطان أنه يمكنه الاعتماد على مثل هذا المؤتمر لكي يحصل على المعونة المالية والفنية اللازمة له، ودون تفوق نفوذ دولة أوروبية معينة في بلاده، وجد السلطان أن هذا المؤتمر قد رفض إمداده بما يحتاج إليه ، وزاد في نفس الوقت من نفوذ بعض الدولة الأوربية في بلاده. وكان مؤتمر الجزيرة هو بداية التدخل الفعلي ، والخطوة الأولى على طريق الحماية .

الفصل الحادى والعشرون

التدخل والحماية

كان لفرض أوربا لقرارات مؤتمر الجزيرة على المغرب تأثيرا واضحا على رأى العام فى البلاد ، وكان الاعيان قد إشتروا فى السنوات السابقة فى أمر المفاوضة مع الدول الأوربية بشأن مستقبل بلادهم ، ووجدوا فى قرارات مؤتمر الجزيرة اجحافا بهم وبحقوقهم. وإذا كان المولى عبدالعزيز قد حاول أن يخفف من وطأة قرارات مؤتمر الجزيرة فانه قد فشل فى هذه العملية، وفشل فى وقت احتاج فيه إلى الأموال، وكانت ثورات الروجى والريسولى تهدد سلطته، كما كان كفاح ماء العيتين فى موريتانيا ضد الفرنسيين يقوى عزائم من يؤمنون بضرورة الجهاد من أجل الاحتفاظ باستقلال البلاد . لقد ضعفت سلطة السلطان ماديا وسياسيا ، وادى ذلك إلى خروج كثير من المناطق عن طاعة ولي الأمر ، وأصبحت مناطق الجلاوى والمتوجى والانفلوسى شبه مستقلة، وخرجت بالأمر الإقطاعية التى تحكمها عن سلطة بلاد المخزن وزادت بذلك من رقعة بلاد السائبة . فهل كان فى وسع المولى عبد العزيز أن يحافظ طويلا على عرشه ؟ خاصة إذا ما تقدم أحد أفراد إشرته لتولى الأمر بدلا عنه ؟ وهل كان فى وسع الأجانب أن يأمنوا العيش فى البلاد وقد تسببت قرارات مؤتمر الجزيرة فى إثارة النفوس ضدهم ؟ لا شك أن هذه الفوضى ستؤدى إلى قلقلة الأوضاع القائمة ، وستسمح بالتالى بتدخل الدول الاستعمارية .

(١) احتلال وجدة والدار البيضاء :

بدأت نفوس المغاربة الثائرة فى النظر إلى كل أجنبى فى البلاد على أنه

جاسوس ، أو على أنه دخیل ، أو على أنه يمهّد لضیاع استقلال البلاد .
وأثر ذلك على عدد من الأوربيين المقيمين فی المغرب بشكل عام ، والفرنسيين
منهم بشكل خاص .

وكان الدكتور موشان هو أحد هؤلاء الفرنسيين ، وعمل فی مدينة
مراكش ونجح فیها نجاحا كبيرا . ولكن مؤتمر الجزيرة جمع النفوس
تغیر وأظهر عدااء المغاربة حتى فی مسألة تأجير أحد المساكن الكبيرة له
لاستخدامة كمستشفى . والظاهر أن المغاربة قد شكوا فی أن موشان يستخدم
اللاسلكی للاتصال بالخارج حینما شاهدوا سارية معدنية منصوبة على داره .
وكانت الأمور قد اضطربت فی منطقة مراكش ومنطقة الحوز ، وكثرت
حوادث القتل والنهب والسلب ، كما یقول ابن زیدان ، خاصة وأن السلطان
كان قد ترك مراكش لكي یقیم فی فاس . وإذا كان السبب المباشر لقتل
الدكتور موشان هو وضع السارية المعدنية على داره ، أو رفعه علم فرنسا
على مقره ، وسواء أكان بعض عملاء الألمان قد أثاروا المغاربة ضده ، أو
أن المغاربة كانوا ثائرين نتیجة الاحداث الدولية ، ودون حاجة إلى
معرض خارجي ، فالمهم هو أن الأهالی قد هاجموا هذا الطیب وقتلوه .
ولقد اتخذت فرنسا هذه الحادثة ذریعة للتدخل ، واستغلتها أسوأ إستغلال .
وكانت فرنسا تحاول أن تثبت حریتها فی العمل بعد قرارات مؤتمر
الجزيرة . وكانت السلطات الفرنسية فی الجزائر تطالب باحتلال وجدة ،
وتطالب بمد سلطتها الفعلية ، أو منطقة إحتلالها ، حتى وادی الملوية . ورأت
فرنسا أن توغلها فی المغرب من هذه الناحية یمكنه أن يأخذ شكل العمليات
البوليسية ، ویمنع بالتالی المانیة من امكانية التدخل . وسرعان ماقررت
الحكومة الفرنسية فی ٢٣ مارس سنة ١٩٠٢ إحتلال وجدة ، وإن كانت

قد أعلنت أنه احتلال مؤقت . ولقد وقع هذا الاحتلال بالفعل بعد ستة أيام من اتخاذ فرنسا لهذا القرار . وأعلنت فرنسا استعدادها للانسحاب من وجدة بعد إجابة المخزن لمطالبها ، وكانت هذه المطالب تتلخص في ضرورة عزل باشا مراكش وإحضاره إلى طنجة وسجنه فيها ، إلى أن تثبت إدانته أو براءته ، وفي ضرورة إجراء تحقيق في مراكش يقوم به قنصل فرنسا في موجدور ، وتشتمل كذلك على ضرورة معاقبة الجناة ، ودفع غرامة لعائلة القتيل ، وتعويض للحكومة الفرنسية . وإذا كانت هذه المطالب حتى الآن تتعلق بالإدارة التي وقعت في منطقتها الجناية ، أو تتعلق بتعويض أسيرة القتيل وبلادة فإن المطالب التالية كانت تتعلق بالعلاقات العامة الفرنسية المغربية ، وتعلق بالنفوذ الفرنسي في المغرب كله . ذلك أن فرنسا قد اشترطت لسحب قواتها من وجدة ، وعلاوة على الشروط السابقة ، ضرورة تنفيذ التدابير التي كانت قد طالبت بها في الماضي ، وتطبيق اتفاقيات الحدود الخاصة بسنق ١٩٠١ ، ١٩٠٢ ، والبدء فورا في عملية تنظيم البوليس التي نص عليها ميثاق مؤتمر الجزيرة ، وأخيرا ضرورة استدعاء المغرب للمولى إدريس ، ابن عم السلطان ، ونائبه في منطقة الادرار في موريتانيا بدعوى أنه يعمل على مهاجمة النفوذ الفرنسي في هذا الاقليم . هذا علاوة على ضرورة تعهد المخزن بالتوقف عن إمداد ماء العينين بالأسلحة ، ولقد وضح من ذلك أن فرنسا تعتمد إلى زيادة سلطاتها في شرق المغرب ، وتحاول إبعاد المغرب عن إقليم موريتانيا ، مستندة في ذلك إلى حادثة الدكتور موشان .

ولم تعارض أوروبا في أمر اجتلال الفرنسيين لوجدة ، إلا أن هذه العملية أثارت نفوس المغاربة ، وأثارت المخزن نفسه الذي كان يخشى في

ذلك الوقت من مد العمليات الفرنسية غربا صوب فاس . وحاول السلطان عبد العزيز أن يهدئ من روع فرنسا حتى لا تتوغل أكثر من ذلك في بلاده، وأعلن عدم موافقته على قتل الدكتور موشان . ولكن السلطان كان في موقف حرج ، إذ أن موافقته على مطالب فرنسا كانت تفقده احترام المغاربة ، كما أن رفضه لهذه المطالب كان يعنى قيام فرنسا بالضغط على بلاده ، وفي وقت افتقر فيه إلى الوسائل والإمكانات الأساسية لمثل هذه المقاومة اللازمة. ولقد أعلن السلطان أسفه لما حدث، وأصدر أمرا بالقبض على الجناة وعزل خليفة الباشا في مراكش ، حاضرة وأن باشا هذه المدينة كان مريضا ويصعب نقله إلى طنجة ، ووافق السلطان على قيام القنصل الفرنسي في موجدور بالتحقيق . وافق السلطان على الشروط الفرنسية حتى هذه المرحلة ، ولكنه حاول أن يصل إلى تفاهم مع الفرنسيين بشأن بقية الشروط ، وكلف بذلك ممثله في طنجة . ولكن فرنسا رفضت المفاوضة وأرسلت إحدى قطعها البحرية للبرور على كل من الدار البيضاء وموجدور، فاضطر السلطان إلى قبول كل المطالب الفرنسية ، وأصدر أمره باستدعاء المولى إدريس من منطقة الأدرار ، وبتشكيل لجنة مختلطة لدراسة الأوضاع المتعلقة بالحقوق الفرنسية والمغربية ، من السنغال ومن المغرب ، في منطقة موريتانيا ، ومنطقة الأدرار ، وأبدى المخزن استعداداه لتنفيذ اتفاقيات سنتي ١٩٠١ ، ١٩٠٢ . ولكن فرنسا أصرت على ضرورة إرسال باشا مراكش إلى طنجة رغم مرضه وكهولته ، ورفضت قبول مبعوث السلطان الذي سار على رأس بعض الجنود المغاربة للتعاون مع الفرنسيين في منطقة وجدة .

لقد اضطر السلطان إلى التسليم على طول الخط ، وكان يخشى من بامتعة فرنسا لأعمالها العسكرية ، كما كان عاجزا عن القيام بأي مقاومة

جديدة . ولكن هذا التسليم عمل على زيادة إثارة روح المقاومة عند الأهالي ، وبدأت الإضطرابات تظهر في جنوب البلاد ، كما بدأت قبائل الرحامنة القريبة من مراكش في الاستعداد لحماية باشا مراكش ، وبشكل يهدد سلطة المخزن وفي بلاده . وإذا كان المخزن قد استعد للتفاهم مع فرنسا فان قبائل الجنوب قد عملت على وقف تنفيذ أمر السلطان الخاص بعزل باشا مراكش وبإخراجه من المدينة . وأخذت هذه القبائل في التجمع حول مراكش ، ووجهت انذارا إلى المولى عبد الحفيظ ، نائب السلطان في هذه المدينة ، تدعوه فيه إلى طرد الأوربيين منها ، وإطلاق سراح المعتقلين بتهمة مقتل موشان ، وإبقاء الباشا في منصبه . وهددت هذه القبائل بالعصيان وبالخروج على طاعة المخزن في فاس . وكانت هذه المفاوضات بين هذه القبائل والمولى عبد الحفيظ هي التي هيأت هذا الأمير أنزعج الثورة ضد أخيه وللوصول إلى عرش السلطنة . وإذا كان مقتل موشان في مراكش يدل على ثورة الأهالي ضد إزدياد التدخل الأوربي في البلاد فان أحداث الدار البيضاء جاءت لكي تثبت انتشار هذا الروح في أماكن متعددة من المغرب . وكان ماء العينين قد حضر إلى المغرب في العام السابق من موريتانيا وأخذ في استثارة الأهالي للجهاد ضد الفرنسيين ، بعد أن شرح أخطارهم على المغرب الجنوبي وطالب المغاربة بضرورة البذل والتضحية . وساعدت هذه العوامل على انتشار روح الثورة في كل مكان حتى وصلت إلى أبواب الدار البيضاء ، التي تجمع حولها عدد من رجال القبائل في شهر أبريل سنة ١٩٠٧ . وكان الفرنسيون يشرفون في هذه المدينة على عملية الجمارك ، وكنتيجة للقرض المغربي الذي عقد في سنة ١٩٠٤ كما كانت إحدى الشركات الفرنسية تعمل في مشروع تحسين ميناء الدار البيضاء ، وجاءت قرارات مؤتمر الجزيرة لكي توكل لفرنسا عملية الاشراف على إنشاء قوات

البوليس في هذه المدينة . ومع ازدياد روح الثورة ضد الأجانب ، واقترب رجال القبائل من المدينة أسرع فرنسا بإرسال سفينة حربية إلى الميناء . وكانت فرنسا تعتقد أن حاكم المدينة يسبب لها المشكلات ، وكان الأهالي في واقع الأمر لا ينظرون بعين الرضى إلى عملية مد إحدى خطوط السكك الحديدية الضيقة من المدينة صوب الداخل ، ويعتبرونها بداية لاستيلاء فرنسا على كل الإقليم . وعقد مندوبوا القبائل وأمناء الجمارك اجتماعا مع بعض الأعيان وطلبوا فيه من عامل المدينة رفع الخط الحديدى وتعطيل الأشغال فى الميناء ودعوة مراقب الجمارك إلى مغادرة المدينة فورا . وحينما تباطأ العامل فى تنفيذ هذه المطالب قام رجال القبائل بتخريب خط السكك الحديدية يوم ٣٠ يوليو سنة ١٩٠٧ ، ووقع هناك اشتباك قتل فيه ثمانية من الأوربيين ، منهم خمسة من الفرنسيين . وكانت هذه حادثة جديدة تسمح لفرنسا بالتدخل فى شئون المغرب . ولقد أثار الفرنسيون ضجة كبيرة حول هذه الحادثة ، وكلف دى سانت أولير ، وزير فرنسا المفاوض فى طنجة قائد إحدى السفن الحربية الفرنسية بالتوجه إلى الدار البيضاء ، وعلى أن يصلها قبل غايه وبشكل يظهر فرنسا بأنها تقدر وحدها على حماية أرواح الأجانب فى المغرب . ولقد كلف قائد السفينة الحربية فى نفس الوقت بأن يعلن أمام باشا المدينة بأن رأسه ستكون مقابل حياة أى مواطن فرنسى تتعرض للخطر فى المدينة ، وأن يطلب اليه تقديم المساعدة اللازمة لانزال الجنود الفرنسيين . وكان عليه ألا يتردد فى ضرب المدينة بالمدافع فى حالة ما إذا كانت هذه العملية لازمة فى نظره لحماية الجاليات الأوربية .

لقد كان ذلك يدل على استعداد سابق من جانب الفرنسيين لانتهاز أى فرصة للتدخل . وحتى بالنسبة للاتجاهات اليسارية التى كانت موجودة فى

ذلك الوقت فى فرنسا ، والتى كان على رأسها جان جوريس ، الذى كان يطالب فرنسا بالالتفات إلى بلادها بدلا من اضاءة الاموال والارواح فى الخارج — حق بالنسبة لهذا الاتجاه عمدت المفوضية الفرنسية فى طنجة إلى تدعيم حركتها بالاستناد إلى بعض مطالب احدى جمعيات العمال التى إنشأتها هناك ، وجعلتها وسيلة للتنمويه على الرأى العام فى فرنسا نفسها : ولقد حمل دى سانت اولير حاكم الدار البيضاء مسئولية كل الحوادث التى وقعت فى المدينة ، واحتفظ لدولته بحق التقدم بمطالبها كاملة ، وطلب إلى المخزن إرسال قوة حربية إلى هذه المدينة ، بقيادة رجل قوى يمكنه أن يحكمها ، وتناسى أن هذه الحوادث كانت قد وقعت نتيجة لتدخل الفرنسيين فى المدينة ، وفى ادارتها ، وأن استمرار التدخل سيدفع المغاربة دفعا صوب الثورة وفى كل مكان . وإذا كان المخزن قد حاول مساندة فرنسا فى هذه العملية كذلك فإنه سيفقد كل الثقة التى كان من اللازم أن يحظى بها لدى الرعية ، وسيسير الامر صوب الثورة وصوب انتخاب سلطان جديد ، حتى وإن كانت فرنسا قد نزلت إلى الدار البيضاء بقواتها ، بعد أن قامت باحتلال وجدة .

ولقد أعلن المخزن استعداداه لبذل كل مجهود ممكن للدفاع عن ارواح الاجانب المقيمين فى الدار البيضاء ، وصدرت الاوامر إلى المولى الامين ، قائد القوات المغربية فى هذه المدينة للقيام باللازم ، ووضع هذا القائد حرسا خاصا أمام كل منزل يسكنه اجنبى ، وظهر وكأن الهدوء قد عاد إلى ما كان عليه . إلا أن مجيء السفن الفرنسية أثار شعور الاهالى من جديد .

وكانت فرنسا ترغب فى الافادة من هذه الحوادث إلى اكبر درجة ممكنه ، فأسرعت باصدار أوامرها إلى سفينتين حربيتين من سفن القاعدة البحرية فى طولون بالتوجه رأسا إلى الدار البيضاء ، كما قررت اجتلال مدينة

الدار البيضاء وتأديب القبائل التي تحيط بها ، وذلك بالاشتراك مع اسبانيا ، وعلى أساس أن ميثاق الجزيرة قد خول هاتين الدولتين مهمة البوليس في هذه المدينة . وابلعت وزارة الخارجية الفرنسية الدول الواقعة على ميثاق الجزيرة أن الحوادث الدامية التي وقعت في الدار البيضاء تجبر فرنسا على أن ترسل اليها قوات فرنسية ، خاصة وان عجز المخزن كان واضحا ، وذلك للدفاع عن أرواح الاجانب وممتلكاتهم . ولقد اشتمل هذا البلاغ في نفس الوقت على اعتراف فرنسا باستقلال المغرب وسيادة السلطان ، وضمانها واحترامها لحرية المعاملات التجارية ، ولكنه اشتمل كذلك على تصريح بأن فرنسا ستبدأ بعملية تنظيم البوليس في هذه المدينة وضواحيها ، وبالاشتراك مع اسبانيا . ونلاحظ أن المانيا لم تعترض هنا على تصرف فرنسا ، وربما كان ذلك استنادا إلى ان معظم الضحايا في الاحداث الاخيرة كان من الفرنسيين ، أو ان فرنسا كانت قد اتصلت بالدول الاوربية بعد أن كانت قواتها قد اصبحت على ابواب الدار البيضاء ، فلم تمنع المانيا في العملية ، ولم تعترض عليها ، وإن كانت قد اعلنت تحفظها حيال النتائج التي قد تترتب عليها . ولاشك أن تقييد ميثاق الجزيرة لعمل فرنسا في المغرب من ناحية ، وتدعيم المعسكر الفرنسي البريطاني بالاتفاق مع روسيا من ناحية أخرى كانا يقللان من امكانية التدخل الالمانى . وكانت المفاوضات الجارية بين الدول العظمى في طنجة في ذلك الوقت ، وكذلك المفاتحات الدبلوماسية في العواصم الاوربية ، تمهد للحصول المانيا على تعويض في مكان آخر من العالم . ولا يمكننا هذا أن نتجاهل حاجه المانيا إلى رؤوس الأموال الفرنسية والبريطانية ، سواء أكان ذلك بالنسبة للصناعة الالمانية ، أو حتى بالنسبة لمشروعات التوسع الالمانى في الدولة العثمانية والشرق الادنى مع سكة حديد

بغداد في ذلك الوقت . والمهم هو أن ألمانيا لم تعترض على نزول قوات فرنسا في الدار البيضاء .

أما بالنسبة لاسبانيا فإنها كانت غير متحمسة لهذه العملية ، وكانت تخشى من أن يقتصر دورها هناك على تغطية أعمال فرنسا في المغرب ، وتخشى من أن تؤدي هذه السياسة إلى زيادة تعقيد الأوضاع وبشكل يسمح لفرنسا بالحصول على اللحم ، ولا يترك لاسبانيا إلا العظم . ولكن ميثاق الجزيرة كان قد نص على اشتراك اسبانيا مع فرنسا في عملية تنظيم البوليس في الدار البيضاء ، ولذلك فإن اسبانيا قد اضطرت إلى أن تسير وراء فرنسا في هذه العملية وارسال عدد من قواتها مع ممثل اسباني إلى هناك . واعلنت الحكومة الاسبانية في نفس الوقت أن هذه القوات ليست قوات هجومية أو دفاعية ، ولكنها ستقوم بأعمال البوليس ، وطبقا لقرارات مؤتمر الجزيرة ، وإلى أن يثبت أن للمغرب قوات بوليس في هذه المدينة ، أو إلى أن تقوم الدولتان بإنشاء بوليس مغربي هناك :

ولقد حاولت فرنسا في ذلك الوقت أن تقنع الدول بفكرة إنشاء بوليس اوروبي من الفرنسيين والاسبانيين في بقية الموانئ المغربية التي نص عليها ميثاق الجزيرة بدعوى أن قوة البوليس المغربي لا تكفي للعمل فيها ، وحاولت أن تعرض على وزير الحرب المغربي التعاون معها في إنشاء قوات بوليس ، ولكن على أساس أن يضمن سلامة الضباط الاوربيين الذين يقومون بتدريب الجنود . ولما اعترض وزير الحرب المغربي بعدم امكانية ضمان سلامة هؤلاء الضباط استندت فرنسا إلى ذلك لكي تطالب بضرورة إيجاد بوليس اوروبي . وإذا كانت فرنسا قد بدأت بالفعل في هذه العملية إلا أن تنافسها مع اسبانيا وزيادة سرعة الاحداث المغربية وعلان المولى عبد الحفيظ نفسه سلطانا على المغرب ، جاء كل ذلك لكي يمنع تنفيذ المشروع .

وإذا كان مشروع إنشاء البوليس قد فشل ، فإن فرنسا كانت في واقع الامر تتخذ الخطوات المرسومة لاحتلال المغرب نفسه لا لإنشاء قوات بوليس مغربي جديدة فيه. ولقد استندت فرنسا إلى سفن الاسطول لزيادة قواتها وامكانياتها في الدار البيضاء ، ولكن وصول السفينة جاليلي إلى هذا الميناء وانزالها بعض بحارتها بدعوى العمل على حماية القنصلية الفرنسية أعاد التوتر إلى المدينة، ثم أدى إلى انفجار واصطدام بين الفرنسيين والمغاربة الذين استندوا إلى عدد من جنود المخزن نفسه . وزاد إنزال الجنود والبحارة الفرنسيين إلى الدار البيضاء ، وحضرت سفينة حربية فرنسية جديدة إلى الميناء ، وبدأت عملية ضرب الدار البيضاء بمدفعية الأسطول، وشاركت في العملية إحدى السفن الإسبانية الحربية. ثم حضر أسطول فرنسي بأكمله يوم ٧ أغسطس وكان يحمل قوات فرنسية ، ويحمل أوامر باحتلال المدينة وتأديب القبائل المحيطة بها . ولقد استمرت العمليات في المدينة ، وتوالى إنزال الجنود ، وشاركت فرنسا في العمليات بإحدى الكتائب ، وأحضرت بعض جنودها من الجزائر للاشتراك في العملية . ولقد وجدت القوات الفرنسية والإسبانية نفسها محاصرة في الدار البيضاء ، خاصة وأن القبائل المحيطة بالمدينة قد استعدت للجهاد. وشعرت فرنسا بضرورة احتلال المواقع القريبة من الدار البيضاء حتى تتمكن من الاحتفاظ بالمدينة . فوجهت عملياتها صوب قلعة مديونة ، وقامت باحتلالها في أول يناير سنة ١٩٠٨ وجاءت في هذا الوقت أنباء إعلان المولى عبد الحفيظ نفسه سلطانا على المغرب في مراكش ، وأعلن نفسه سلطانا لكي يجاهد من أجل الاحتفاظ باستقلال البلاد، وبعد أن ظهر عجز أخيه المولى عبد العزيز ، عن الوقوف في وجه الضغط الاستعماري الأوربي . وأخذ المولى عبد الحفيظ في تجنيد الأهالي وأرسل

القوات إلى مشارف الدار البيضاء . وخشيت فرنسا من أن يقوم المولى عبد الحفيظ بالزحف من مراكش شمالاً صوب فاس ، أو حتى صوب الرباط ، فاصدرت أوامرها إلى قواتها في الدار البيضاء بالزحف على سطات ، التي تقع على بعد ٦٠ كيلو متراً جنوب الدار البيضاء ، وإن كانت الأوضاع العسكرية في المغرب نفسه قد أجبرتها على إخلاء هذه المدينة بعد ذلك . ومع وصول المولى عبد الحفيظ إلى الحكم دخل تاريخ المغرب في دور جديد ، نتيجة لتحرك القوى الموجودة في الميدان ، وبشكل يغير من خريطة العمليات ، وعلاقة القوى الموجودة ببعضها .

(٢) المولى عبد الحفيظ : -

إذا كانت الصعوبات التي واجهت المولى عبد العزيز قد بدأت بتصرفاته الشخصية واستمرت مع ضعف إمكانياته المالية ، مما أدى إلى استفحال أمر ثورة الروجي وزيادة نفوذ الريسولي ، فإن تصديقه على قرارات مؤتمر الجزيرة وما تلا ذلك من أحداث أدت إلى احتلال فرنسا لوجدة ولدار البيضاء والشاوية قد عملت على إنهاء حكمه .

وكان المولى عبد الحفيظ هو نائب أخيه المولى عبد العزيز في مراكش ، عاصمة الجنوب . وكان يتمتع هناك بنفوذ كبير نتيجة لبعده هذه المدينة عن فاس التي اتخذها أخاه مقراً له في الشمال ، خاصة وأن الاتصال بين المدينتين كان يتطلب المرور عبر الدار البيضاء والرباط ، نتيجة لعدم أمن الطرق التي تسير بحذاء جبال الاطلس المتوسط بين المدينتين . وزاد من أسهم المولى عبد الحفيظ في أمن الشعب أنه كان لا يوافق على سياسة التجديد التي سار عليها أخاه في البلاد ، وكان لا يرحب بزيادة عدد الأجانب في المغرب ،

فما بالك بسيطرتهم عليه . وكان المولى عبد الحفيظ علاوة على ذلك يحتفظ بعلاقات ودية واضحة مع الشيخ ماء العينين المجاهد الكبير في موزيتانيا وجنوب المغرب . وإذا كان المولى عبد العزيز قد خشي من زيادة نفوذ المولى عبد الحفيظ في مراکش، وخاصة بعد بدء اتصاله بالجلال والتموجي والجندي ، فإنه قد فشل في إبعاد أخاه من مراکش . ولقد ظل المولى عبد الحفيظ يظهر تحفظه تجاه الضغط الذي قامت به قبائل الرحامنة لكي يتولى السلطنة بعد مقتل موشان في مراکش، ولكن نزول القوات الفرنسية إلى للدار البيضاء جعله يخرج عن تحفظه ، وخاصة أمام تهديد استقلال البلاد . وفشل أخيه في المحافظة على سلامة الأراضي المغربية .

ولقد عقد اجتماعا كبيرا في مسجد مراکش يوم ١٦ أغسطس ضم أعيان المدينة وعلماءها وأشرفها وخطب فيه المولى أبو بكر ، أخو عبد العزيز وعبد الحفيظ ، وذكر أن المولى عبد العزيز قد باع البلاد للمسيحيين لكي يشبع ملذاته، وأن الأمثلة على ذلك كثيرة ، ومنها احتلال وجدة مفتاح الشرق ، والتي لا يظهر أن الفرنسيين سيغادرونها . ويحىء بعد ذلك نزول القوات الفرنسية بعدد كبير في الدار البيضاء مسلحين بالرشاشات والمدافع ، ونشرهم الموت والدمار في هذه المدينة البائسة التي هي مفتاح الغرب . وكذلك تمتد أيدي الفرنسيين إلى إقليم الشاوية . وكانت والددة المولى عبد الحفيظ من هذا الاقليم . ثم دعا المولى أبو بكر إلى ضرورة نجدة قبائل الشاوية التي تكافح ضد الغزاة . وما دام المولى عبد العزيز قد ظهر عجزه عن القيام بهذه المهمة فإن الواجب يقع على كاهل العلماء والاشراف لاختيار زعيم قوى يعمل على توحيد صفوف المؤمنين المخلصين . لقد جاء وقت الجهاد وكان على المغاربة أن يتحركوا قبل أن يصل الفرنسيون إلى أسوار مدينة مراکش .

ثم قام شريف آخر هو سي محمد بن المولى الرشيد ، والذي كان يقوم بحركة مقاومة واضحة ضد تدخل الفرنسيين في موريتانيا متخذاً تافيلات قاعدة له وأعلن أن الرجل الوحيد الجدير بهذه القيادة الجديدة هو المولى عبد الحفيظ ، ثم أعلن كبار القواد ، وعلى رأسهم الجلاوى ، مبايعة المولى عبد الحفيظ. فأصبح سلطاناً . واضطر المولى عبد الحفيظ بعد هذه القرارات إلى إرسال قوة من المجاهدين إلى إقليم الشاوية ولارجاع الفرنسيين إلى الدار البيضاء :

لقد ظهر أن المولى عبد الحفيظ يتمشى مع السياسة الجديدة ، وهي سياسة الجهاد ، ويستند إلى الزعامات القوية الموجودة في جنوب المغرب . ولكن المولى عبد العزيز كان لا يرغب في التخلي عن الحكم بسهولة ، وحاول أن يستند في ذلك إلى علماء فاس ، رغم خضوعهم لسيطرته في هذه المدينة ، وإن كانت اجاباتهم لم تكن وافية ، وتستند إلى الحق الشرعى وتبرر احتلال فرنسا لوجدة والدار البيضاء بأنه احتلال مؤقت ولا يستلزم الجهاد . وعلى أى حال فلقد حاول المولى عبد العزيز أن يرسل حملة ضد أخيه في الجنوب ، ولكنها انهزمت . فاضطره ذلك إلى أن يزيد من اعتماده على فرنسا ، وعلى مساعدتها ، حتى يتمكن من الاحتفاظ بعرشه ، أى أنه اضطر إلى التسليم للمطالب الفرنسية بدون قيد ولا شرط ، فقبل مطالب الفرنسيين في الحدود ، وأصدر أوامره إلى السلطات المغربية هناك بالتعاون مع السلطات الفرنسية ، ووافق على إبادة الموظفين الذين كانت فرنسا تشكو منهم ، وقبل قيام فرنسا بتشكيل قوة بوليس في وجدة من المغاربة ومن الجزائريين الذين شاركوا مع القوات الفرنسية في احتلال هذه المدينة . كما قبل قيام فرنسا بإنشاء قوة من ثلاثة آلاف مجند في طنجة بصفتها

قوات بوليس ، وعلى أساس أن تتحول فيما بعد إلى نواة للجيش المغربي الجديد . وممع خوف المولى عبدالعزيز على عرشه وحقوقه وامتيازاته وافق على قبول مستشار عسكري فرنسي ، كما استمع إلى نصيحة فرنسا بتصفية الخلاف مع الروجي في الشمال الشرقي ، وعلى أساس تركه في هذا الاقليم بعد اعتراف الروجي بسيادة السلطان عليه ، وجمع الضرائب باسم السلطان . وكان استلام المولى عبدالعزيز لوسام جوقة الشرف الفرنسي يعتبر في نظر المغاربة تعميماً لسلطان كان من الواجب عليه أن يظل دائماً أميراً للمؤمنين .

لقد تكاثفت كل هذه العوامل للقضاء على ما بقي للمولى عبدالعزيز من سلطة وحتى من سمعه في البلاد . وأخذ أنصاره في الانصراف عنه ، وقامت ثورة في فاس نفسها في أواخر شهر ديسمبر، ضده وضد تصرفاته .

ولقد تزعم ثورة فاس الشريف محمد الكتاني، وهو إدريسي، وإن كان البعض يتهمة بالطمع في إعلان نفسه سلطاناً على المغرب . ولقد وضع الشريف الكتاني شروطاً أساسية يجب أن تتوفر عند مبايعة السلطان الجديد، وكانت تلخص في ضرورة إلغاء بنك الدولة ونظام البوليس ومراقب الجمارك والمدرين الأجانب وكذلك إلغاء نظام الحماية ، وكانت تشترط منع الأوربيين من الإقامة في داخل المغرب إلا في الأحياء المخصصة لسكنى اليهود ، وتشترط كذلك ضرورة إعلان الجهاد ، وإستعادة واحات توات الجنوبية التي كانت القوات الفرنسية قد قامت باحتلالها . ولقد كان هذا البرنامج برنامجاً واضحاً ، وكان برنامجاً سياسياً قبل أن يكون برنامجاً دينياً

يوضع لأمير المؤمنين . وانتشرت في المغرب كله روح الثورة وارجع
المغاربة إلى توغل النفوذ الفرنسي العسكري والسياسي والمالي في البلاد كل
المساوي، التي لحقت بالمجتمع المغربي ، ونسبوا إلى اضطراب الحالة المالية
ضعف الدولة وانتشار الفوضى ، وعجز السلطان ، وبشكل يتطلب اختبار
حاكما شرعيا جديداً .

ولقد اجتمع أشرف فاس وعلمائوها في المسجد الكبير يوم ٣ يناير سنة
١٩٠٨ مع بعض رؤساء القبائل المجاورة ، وأعلنوا في هذا الاجتماع عدم
تطبيق المولى عبد العزيز لقواعد الشرع ، وأن الفرنسيين قد استولوا على
عدة مدن ، ودون أن يتحرك ، فمن الواجب عزله . وأعلن هذا الاجتماع
عزل المولى عبد العزيز كما أعلن مبايعة المولى عبد الحفيظ بأن : « يسعى
جهده في رفع ما أضر بهم من الشروط الحادثة في الجزيرة ، حيث لم توافق
الأمة عليها وأن يعمل وسعه في استرجاع الجهات المأخوذة من
الحدود المغربية ، وأن يباشر إخراج الجنس المحتل من المدينتين اللتين احتل
بهما وإذا دعت الضرورة إلى اتحاد وتعاقد فليكن مع اخواننا المسلمين
من آل عثمان وأمثالهما من بقية الممالك الإسلامية المستقلة . وإذا عرض
ما يوجب مفاوضة الأجانب في أمور سلمية أو تجارية فلا يبرم منها أمر
إلا بعد الصمدع به للأمة ... » كما يذكر لنا ابن زيدان . وهكذا جاءت
بيعة فاس للمولى عبد الحفيظ مشتملة على شروط تتعلق باستقلال المغرب
وسلامة أراضيه ، كما تشتمل على تقييد سلطة السلطان من الناحية الدستورية
وخضوعه لمبدأ الشورى . وجاءت هذه البيعة ترفض الاعتراف بقرارات
مؤتمر الجزيرة ، رغم اتفاق الدول على ضرورة تنفيذها . وأخيرا فإنها

قد أوضحت خط السير الواجب اتخاذه مع بقية الدول والاقاليم العربية والاسلامية بدلا من أن يسير المغرب بمفرده في فلك السياسة الأوروبية ، ونتيجة لمحاولة الجالس على العرش الاحتفاظ بشخصية خاصة به حيال جيرانه العرب والمسلمين . وكان هذا الاتجاه الاخير يمثل انتشار وقوة حركة الجامعة الاسلامية في المغرب الأقصى في ذلك الوقت ، ونظر العلماء والفقهاء وعامة الشعب إليه كسياسة سليمة ، يمكنها أن تعمل على تخليص المغرب من الاخطار المحدقة به ، وفي اتجاه وحدوى أصيل .

ولقد انتخب أهل فاس بعد ذلك ممثلا جديدا للمولى عبد الحفيظ في مدينتهم ، وانصلوا بالمولى عبد الحفيظ يدعونه للحضور الى فاس . واتصلوا بالقبائل المحيطة بمدينتهم لاعلان انضمامها للمولى عبد الحفيظ ، وألفوا لجنة ثورية من العلماء والوجهاء للإشراف على الحركة ، وكونوا قوة عسكرية سارت شرقا صوب تازا لوقف تقدم الفرنسيين من وجدة صوب مدينتهم ، وجمعوا الأموال وأشرفوا على صنع الأسلحة والذخيرة ، وأخذوا في الاتصال بالرأى العام المغربي . وإذا كان المولى عبد العزيز قد حاول منع أخاه من الوصول الى فاس مستندا الى بعض قوانينه ، إلا أنه فشل في محاولته ونجح المولى عبد الحفيظ في دخول عاصمة المغرب الشمالية يوم ٦ يونيو سنة ١٩٠٨ قبل أن تصل قوات المولى عبد العزيز اليها . وتفاهم المولى عبد الحفيظ مع العلماء والأشراف في فاس بمجرد الدخول اليها ، وشرح صعوبة إجبار الأجانب على الإقامة في أحياء اليهود ، أو الملاح ، في المدن المغربية . واقترح منسح الأوربيين عامة من الإقامة في كل من فاس ومراكش . ولكنه وافق على مبدأ الجهاد وعلى مسألة الضرائب ، والتي كانت لازمة للاستمرار في الجهاد . وإذا كان المولى عبد العزيز قد حاول

بعد ذلك أن يدخل إلى مراکش في الوقت الذي كان فيه المولى عبد الحفيظ في فاس إلا أن القوات الفرنسية الموجودة في منطقة الشاوية ، والتي كانت على خط سير قواته من الرباط صوب مراکش ، منعت من اجتياز المنطقة ، وأدى ذلك إلى هزيمة المولى عبد العزيز في شهر أغسطس ، وقرار عدد كبير من جنوده . فاضطر إلى الالتجاء إلى الفرنسيين في الدار البيضاء ، وأعلن تنازله عن العرش ، ثم قبل بعد ذلك الإقامة في مدينة طنجة . وإذا كان المولى عبد الحفيظ قد توصل الآن إلى أن يصبح القيادة الوحيدة الموجودة في المغرب ، وتخلص من معارضة المولى عبد العزيز له ، فقد أصبح عليه أن يواجه مشكلات جديدة وكثيرة مع الدول الأوروبية .

ولقد كانت الثورة التي ترأسها المولى عبد الحفيظ في حقيقة أمرها مواجهة ضد زيادة التدخل الأجنبي في المغرب ، وخاصة التدخل الفرنسي . ورغم ذلك فنلاحظ أن قطاعات الرأي العام والمصالح الفرنسية قد وقفت منها مواقف مختلفة ، فاعتبرها البعض مناسبة - مع ما تسببه من انقسام داخلي في المغرب - لإعطاء إمكانيات جديدة للتدخل . واعتبرتها قطاعات أخرى خطيرة على السياسة التي صممت فرنسا رسميا على السير عليها ، خاصة وأن حركة المولى عبد الحفيظ كانت تعارض قرارات مؤتمر الجزيرة . وإذا كان بعض الاستعماريين الفرنسيين قد حاولوا استغلال هذه الحركة للمطالبة بزيادة عدد القوات الفرنسية في وجدة والدار البيضاء ، والمطالبة بضرورة مد العمليات الحربية إلى الداخل ، فإن عناصر أخرى قد عمدت إلى تأييد المولى عبد الحفيظ ، وبصفته سائطانا وطنيا ، وخاصة عناصر من الاشتراكيين . ونلاحظ في نفس الوقت محاولة قطاعات أخرى الإفادة

هذا الانقسام الداخلى فى عملية تهريب الاسلحة والذخائر الى المولى عبد الحفيظ ، إذ أنها كانت فرصة تجارية لا تعوض . لقد اعتبرت بعض العناصر الفرنسية أن فرنسا مسئولة عن الأمن والنظام فى الموانئ المغربية ، ولذلك فإنها قد طالبت بضرورة التدخل ضد المولى عبد الحفيظ ، استنادا الى أنه معاد للاوربيين بشكل عام ، وللفرنسيين بشكل خاص ، وقامت قواته بالزحف على اقليم الشاوية . واستندت هذه العناصر الى أن نجاح المولى عبد الحفيظ المعادى للتدخل الاوروبى ، ولميثاق الجزيرة ، سيؤدى إلى إعادة فتح المسألة المغربية ، وبشكل سيؤدى إلى ضياع الثمار التى كانت فرنسا قد حصلت عليها دبلوماسيا ، وبسمح لمانيا بزيادة نفوذها فى الاقليم . وكانت السلطات الفرنسية فى الجزائر وفى الدار البيضاء ووجدة ، مع المفوضية الفرنسية فى طنجة من أنصار هذا الاتجاه ، ولذلك فإنها قد ألحّت على ضرورة تقديم المساعدة للمولى عبد العزيز بأى ثمن . وحاولت هذه العناصر إجبار فرنسا على الوقوف إلى جانب المولى عبد العزيز ، وإجبار المولى عبد العزيز على الاستسلام للنفوذ الفرنسى ، وبدون قيد ولا شرط . وكان هذا الاتجاه هو الذى توصل إلى اقناع المولى عبد العزيز بضرورة ترك فاس إلى الرباط ، حتى يكون تحت حماية الفرنسيين ، وكان هذا القطاع مستعدا لتأييد المولى عبد العزيز بما يلزمه من أسلحة وذخائر ، وبالتالى لإعطائه قرضا جديداً يصل إلى ٢٥ مليون فرنك . وكان يهدف من وراء هذه العملية تعزيز مواقع الفرنسيين فى اقليم الشاوية ، وبشكل يساعد فرنسا على إحتلال المغرب ، اقليم بعد اقليم ، وباسم السلطان الشرعى . ولقد نجح هذا الاتجاه فى أن يصل إلى أن يطلب المولى عبد العزيز مساعدة فرنسا رسميا ضد أخيه المولى عبد الحفيظ . وجاءت رسالة مندوب المولى

عبد العزيز إلى فرنسا في ١ ديسمبر، وبعد إعلان أخاه نفسه سلطاناً في مراكش، تطالب بمساعدة فرنسا لإعادة السلام والأمن إلى المغرب، وتحسين حالة الجيش وإقامة نظام منتظم للمالية وتحقيق كل ما من شأنه أن يؤدي إلى ازدهار موارد الحكومة الشريفة، ويحقق تقدمها، وذلك استناداً إلى المصالح الخاصة القائمة بين الدولتين الصديقتين، وإلى روابط الجوار الوثيقة التي تربط عرش عبد العزيز ببقاء الفرنسيين في الجزائر. وهكذا كان المولى عبد العزيز مستعداً للتسليم على طول الخط، وخاصة في مسألة البو ليس في الموانئ. ووصل به الحال إلى طلب تقدم القوات الفرنسية من الدار البيضاء عن طريق المحمدية وبوزنيقة لكي تصل إلى احتلال الرباط، وحتى تتمكن من نجدة إذا ما تطلب الأمر، وحتى يضمن وجود قوات برية فرنسية في العاصمة الجديدة التي التجأ إليها حتى في حالة سوء الأحوال الجوية وعجز الاسطول الفرنسي عن ائزال قوات النجدة اللازمة له في ميناء الرباط نفسه، وكان عبد العزيز مستعداً لقبول حملة عسكرية فرنسية تعمل على منع وصول عبد الحفيظ إلى فاس. ولقد كانت وزارة الخارجية الفرنسية نفسها ترى أن هذه الفرصة الذهبية لا تعوض، فأيدت هذا الاتجاه، مستندة إلى شرعية حكم المولى عبد العزيز، وسهلت له الحصول على القرض اللازم له. ولكن العناصر الفرنسية المتحررة حاولت الوقوف في وجه هذا الاتجاه وظهر ذلك واضحاً من اتجاه العناصر الاشتراكية الفرنسية، ومن تأييدها للحركة التي قام بها المولى عبد الحفيظ. وكانت هذه العناصر ترى ضرورة التعاون مع المولى عبد الحفيظ بأي ثمن، خاصة وأن الرأي العام المغربي كان قد نبذ

السلطان السابق - وبين هذين الاتجاهين ظهر الاتجاه الثالث والذي كان ينادى بضرورة البقاء على الحياد ، وعدم الوقوف إلى هذا الجانب أو ذاك ، وعدم التصرف إلا فيما يعود بالمصلحة على فرنسا نفسها . وأدى ذلك إلى حالة من الانقسام الواضح في الرأي العام الفرنسي بشأن المسألة المغربية ، واضطرت الحكومة الفرنسية بالتالي إلى اعلان حيادها تجاه كل ما يحدث في المغرب من مشكلات داخلية وإن كانت قد اصررت على ضرورة تطبيق قرارات مؤتمر الجزيرة ، وحاولت الاستفادة من مسألة ارواح ومصالح الاوربيين الموجودين في المغرب ، والمسؤولية التي عهد بها مؤتمر الجزيرة اليها ، مع اسبانيا ، لاعادة تنظيم القوات اللازمة لاستثبات الأمن والنظام في الاقليم .

وكذلك كان الحال بالنسبة لوقف كل من بريطانيا واسبانيا إذ انهما قد اعلنا أن وصول المولى عبد الحفيظ إلى الحكم لا يتطلب تغيير سياستيهما في هذا الاقليم ، وإذا كان المولى عبد العزيز هو صاحب الحق الشرعي ، فإن ذلك لا يمنعهما من التعامل مع المولى عبد الحفيظ على أساس أنه صاحب الحق الفعلي في الاقليم ، وكما حدث من قبل في اعترافهما فعليا بسلطه الروجي على بعض المناطق . وكانت كل من بريطانيا واسبانيا ترى ضرورة استمرار العمل طبقا لاتفاقيات سنة ١٩٠٤ مع فرنسا .

أما بالنسبة لمانيا فانها قد اكتفت بتسجيل ما وعدت فرنسا به من أن تدخلها في بعض المناطق المغربية هو مجرد عمل تأديبي ومؤقت ، وأن فرنسا لن تزحف بعد ذلك على مراکش أو فاس . وإذا كانت المانيا قد نظرت إلى أعمال فرنسا في الاقليم على أنها لا تتعارض مع قرارات مؤتمر الجزيرة ،

فإنها قد وجدت في نفس الوقت أن هذه الاعمال لا تتماشى تماما مع قرارات هذا المؤتمر ، وإنها لا تتعلق أبدا بمسألة إعادة تنظيم البوايس في الموانئ المغربية . وكانت ألمانيا تحاول قبل كل شيء أن تحتفظ بالامتيازات الاقتصادية التي حصلت عليها في مؤتمر الجزيرة ، كما كانت فكرة حصولها على تعويض في مكان آخر من العالم قد بدأت في السيطرة عليها . ورأت ألمانيا أن مطالب المولى عبد العزيز تجاه فرنسا تتجاوز بكثير حدود ميثاق الجزيرة ، ولكن من الواضح أن موقف ألمانيا كان يحاول تقليل امكانية تدخل الفرنسيين في المغرب ، وعلى أساس المساومة ، وفي الميدان الاستعماري .

ولكن إذا كان المولى عبد الحفيظ قد نجح في الوصول إلى السلطنة ، فقد كان عليه أن يوفى بما كلفه الرأي العام المغربي أن يقوم به . فهل كان في وسعة حقا ، وفي ظروفه الصعبة ، أن يتمكن من القضاء الفرنسيين إلى البحر ؟ وهل كان في وسعة كذلك ، وهو بدون موارد ، أن يتمكن من إلغاء قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء بالنسبة للمغرب ؟ لقد كان عليه أن يكون ثوريا وشعبيا لكي يصل إلى ذلك ، وأن يصل إلى مرحلة الجهاد ، وعلى خط الصفر ، حتى يتمكن من الوفاء بالمهمة التي القيت على عاتقه . ولكن المولى عبد الحفيظ كان قد استلم البيعة من جماعة الاشراف والعلماء والاعيان ، وإذا كانوا يمثلون الاتجاه الاسلامي والوطني فقد كان من الصعب عليهم أن يستمروا في عملية جهاد إلى ما لانهاية ، وقد تعرض مصالحهم للخطر . وكانت رغبة السلطان الجديد في التوفيق تدل على محاولته الاحتفاظ بشيء مما وصل اليه ، ومنعه ذلك من أن ينزل إلى معركة معلنة ، يعبى فيها قوى الشعب ومن أجل الجهاد والتحرير . ولقد كانت خزانة المولى عبد

الحفيظ خالية، وكانت ام — كانية مساعدة الأعيان له محدودة وغير مطلقة .
ولذلك فإن وسائله العامة للعمل كانت محدودة ، ولا تمكنه من تنفيذ البرنامج
الذي كلفه به الرأي العام الوطني . وكانت من الناحية السياسية قد أصبح
يمثل عرش المغرب ، وبشكل أجبره على احترام الحقوق ، واحترام التعهدات .
وإلى كل ذلك به إلى أن يفشل في مهمته ، خاصة وأن المانيا لم
تسكن مستعدة للوقوف إلى جانب المغرب ، في الوقت الذي عجز فيه
أبناء البلاد أنفسهم عن الوقوف وعن التضحية من أجل أراضيهم ومن
أجل سيادتهم .

لقد كان وصول المولى عبد الحفيظ إلى الحكم ذريعة لكي يوسع الفرنسيون
نطاق عملياتهم الحربية في إقليم الشاوية ، وكان فشل المولى عبد الحفيظ
في النواحي العسكرية يجعله يخشى من تخلى بعض أعوانه عنه وانضمامهم إلى
أخيه المناوي . له . وهكذا أثرت تنائيه القيادة على المعركة في أثناء الالتحام
نفسه . ولقد حاول المولى عبد الحفيظ أن يحصل على تأييد الدول الأوروبية
له ، وتأييد قطاعات من الرأي العام لحركته . ولكن فرنسا كانت له
بالمرصاد ، واستندت إلى أنها لن تتدخل في المشكلات الداخلية المغربية ،
واجبرت كل من إسبانيا وإنجلترا على اتخاذ نفس الموقف . بل لقد تمكنت
فرنسا ، وهي تعلم بالاتجاه الألماني الجديد للحصول على تعويضات في
أماكن أخرى ، من أن تصل إلى وعد من الحكومة الألمانية بعدم استقبال
أي مسئول ألماني لسفارة المولى عبد الحفيظ إلى بلاط برلين . وأمام هذا
الضغط الخارجي ، وقلة الموارد الداخلية ، والذي أقفل فيها على نفسه المولى
عبد الحفيظ الباب ، وداخل سياسة متطرفة ، ودون أن يتمكن من الاستناد
إلى الشعب — أمام كل ذلك اضطر المولى عبد الحفيظ إلى بدء المباحثات

والمفاوضات للوصول إلى اعتراف به وبسلطته ، والوصول بالطريقة
الدبلوماسية إلى محاولة لارضاء الاماني القومية المتعلقة باجلاء القوات الاجنبية
عن التراب المغربي ، مادامت الطريقة المادية كانت تنقصه .

ولقد اتصل المولى عبد الحفيظ بالقائد العام للقوات الفرنسية في الدار
البيضاء وابلغه رغبته في تسوية مسألة الشاوييه ، وذكر له أنه قد أمر قواته
بعدم مهاجمة الفرنسيين ، بل أنه قد قام بسجن قائدين رفضا تنفيذ هذه
الاوامر . حقيقه أن هذا الاتجاه قد وجد استجابة عند ذلك القطاع من الرأي
العام الفرنسي الذي كان يحاول الانادة من وصول المولى عبد الحفيظ إلى
الحكم ، ولكنه كان يدل في نفس الوقت على بدء تراجع المولى عبد الحفيظ
في تنفيذ البرنامج الذي وضع أساسا لبيئته سلطانا على البلاد . ومادام قد بدء
في التراجع ، أى في التخلي عن كلفوه بهذه المهمة ، فيمكن لفرنسا أن ترى
إلى أى حد يمكنه أن يسير في عملية التراجع هذه . لقد ردت فرنسا بأنها
لا تسعى إلى احتلال المغرب او محاربة المغاربة او التدخل في الشؤون الداخلية
للبلاد ، ولكنها تجد أن الظروف لا تسمح لها بسحب قواتها في وقت يدعو
فيه السلطان الاهالي للجهاد ضد الاوربيين . فشلت هذه المحاولة . واضطر
المولى عبد الحفيظ إلى أن يقوم بمحاولة جديدة ، واتهم فيها هذه المرة اخاه
عبد العزيز بأنه هو الذي يعمل على دفع المغاربة ضد فرنسا ، وادعى فيها أنه
يهدف توفير اسباب الهدوء والتفاهم والود بين الطرفين ، وطالب فرنسا بارسال
مندوبين للتفاهم معه ، وان تتكرم في نفس الوقت باصدار اوامرها بمنع
استمرار العمليات الحربية حتى تنتهى هذه المفاوضات . ولكن وزارة الخارجية
وجدت أن المولى عبد الحفيظ يسعى إلى الحصول على اعتراف فرنسا بشرعية
حكمه عن طريق ممثل هذه المفاوضات ، وفرضت على المولى عبد الحفيظ

ضرورة إعلانه أنه لا يحارب فرنسا ، وضرورة الضغط على القبائل الموالية له ومنع وصول الأسلحة والذخائر إليها . كأساس لإثبات حسن نيته تجاه فرنسا .

وإذا كانت ألمانيا قد حاولت منذ شهر يونيو سنة ١٩٠٨ أن تمهد الجو بين العواصم الأوروبية بالاعتراف بحكومة المولى عبد الحفيظ . فإن فرنسا قد حاولت إستغلال هذه العملية للحصول على أقصى ما يمكنها الحصول عليه ، ووضعت لذلك شروطا انفقت عليها مع إسبانيا في ١٢ سبتمبر ، وتتلخص في ضرورة قبول المولى عبد الحفيظ لميثاق مؤتمر الجزيرة ، ولكل وسائل التنفيذ التي وضعها وأقرها السلك الدبلوماسي ، وكذلك الحقوق التي حصلت عليها كل من فرنسا وإسبانيا بشأن مراقبة تهريب الأسلحة والذخائر إلى المغرب . واشتملت هذه الشروط على ضرورة قبول المولى عبد الحفيظ لكل المعاهدات والالتزامات التي قبلتها الحكومة المغربية تجاه الدول الأوروبية ، وكذلك على ضرورة تحمل المخزن مسئولية الالتزامات المالية والديون السابقة ، والموافقة على صلاحيات لجنة التعويضات التي تعمل في الدار البيضاء منذ الحوادث الأخيرة ، وعلى ضرورة التخلي عن سياسة الجهاد ، وتوجيه السلطان لرسائل بهذا المعنى لكل المدن والقبائل في البلاد . كما اشترطت ضرورة التعهد باتخاذ كل التدابير اللازمة لتأمين سلامة وحرية المواصلات حول المواني وعلى الطرق الرئيسة الموصلة نحو الداخل . وبعد كل ذلك اشترطت فرنسا لاعترافها بحكومة المولى عبد الحفيظ إحتفاظها بحقوقها الناتجة عن نفقات الاحتلال العسكري الفرنسي والإسباني ، والتعويضات بالنسبة للقتلى ، وكشرط أساسي للاعتراف به سلطانا على البلاد .

لقد كانت هذه الشروط إجبارا للمولى عبد الحفيظ على أن يسلم ،
أو أن يقاوم ، وكانت الإمكانيات الداخلية والخارجية اللازمة لمثل
هذه المقاومة محدودة للغاية ، ما دامت الخزانة خاوية وألمانيا لا ترغب في
الاصطدام مع فرنسا. واضطر المولى عبد الحفيظ إلى التعمد بأنه سيبدل جهده
لتأمين سلامة رعايا الدول الأجنبية، وإتخذ ذلك أساسا للاعتراف بحكومته.
وأعلن في نفس الوقت إقراره بالمعاهدات الممتدة بين أسلافه وبين الدول،
وإقراره بميثاق الجزيرة ، ووصف هذا الميثاق بأنه « أساس إزدهار وتقدم
هذه السلطنة السعيدة من الناحية السياسية والاقتصادية » . وتوسط ألمانيا
في العملية ، وعلى أساس إقرارها بحق فرنسا وإسبانيا في الحصول على
تسوية مالية بالنسبة لنفقات عملياتها الحربية ، وعن التعويضات اللازمة
لرعاياهم . فقبلت ألمانيا كل الشروط الفرنسية ، واضطر المولى عبد الحفيظ
من ناحيته إلى قبولها . ووافقت الدول في أواخر ديسمبر سنة ١٩٠٨ على
الاعتراف به سلطانا على المغرب .

لقد تحددت وسائل العمل أمام المولى عبد الحفيظ ، وبنفس ما تمتع به
المولى عبد العزيز ، هذا علاوة على اضطراره إلى دفع نفقات الاحتلال ، ودفع
التعويضات ، وفي وقت سادت فيه الفوضى في داخل البلاد ، أما ألمانيا فإنها
كانت قد أخذت في الاستعداد للاتفاق مع فرنسا على مصالحها الاستعمارية
في العالم ، وتأيد ذلك باتفاقية أخرى ، فرنسية إسبانية .

(٣) زيادة الضغط الاستعماري -

لم تكن فرنسا أو ألمانيا قد إنتصرت انتصارا كاملا في مؤتمر الجزيرة ،
وكان من الضروري مع تطور الأحداث في المغرب الأقصى أن تصل
هاتان الدولتان إلى اتفاق فيما بينهما .

ولقد كانت فرنسا تحاول توسيع نطاق عملها في المغرب ، وخاصة بعد تصديق السلطان على ميثاق الجزيرة . ورأت ألمانيا أن وقوفها في وجه المحاولات الفرنسية قد دفع بفرنسا إلى الارتقاء في احضان انجلترا ، وأن زيادة وقوف ألمانيا في وجه فرنسا سيؤدي إلى تدعيم الوفاق الودي بشكل واضح . وكانت ألمانيا محتاجة من ناحية أخرى إلى رؤوس الأموال الفرنسية ، وخاصة في مشروعات الشرق الأدنى ، وفي تمويل الصناعة الألمانية نفسها ، كما كانت محتاجة إلى تسوية بعض المشكلات مع فرنسا حتى تفسح أمام صناعاتها أسواق ما وراء البحار . وادى كل ذلك إلى ظهور إتجاه في ألمانيا يهدف إلى التفاهم مع فرنسا بشكل عام ، وخاصة منذ سنة ١٩٠٧ ، ويهدف التفاهم معها حتى على شئون المغرب الأفضى .

ولم يكن هذا الإتجاه يعنى تسليم ألمانيا لفرنسا على طول الخط ، بل كان يهدف وضع أسس جديد للتعاون الإقتصادي بين الدولتين ، وبشكل لا يحرم الإقتصاد الألماني من زيادة النمو واستمرار التوسع ، وكانت ألمانيا مستعدة في تظير ذلك إلى الاعتراف ضمنا بتزايد النفوذ السياسي الفرنسي في المغرب ، ولكن على أساس ألا يؤثر هذا النفوذ السياسي الفرنسي على امكانية عمل الإقتصاد الألماني في نفس الميدان .

وبدأت مباحثات بين الوزراء المفوضين لكل من فرنسا وألمانيا في أثناء صيف سنة ١٩٠٧ ، وذلك للوصول إلى اتفاق إقتصادي ألماني فرنسي ، يقوم على أساس تعاون رجال الأعمال الفرنسيين والألمان في القيام بالمشروعات العامة في المغرب . وإذا كانت فرنسا قد تحاولت تصعيب الأمر في الاستناد إلى ضرورة كون مثل هذا الاتفاق لا يتعارض مع التزاماتها السابقة تجاه

انجلترا وإسبانيا ، إلا أن مصلحتها الأساسية في هذا الاقليم كانت تملئ عليها في نفس الوقت ضرورة الاتفاق مع ألمانيا ، حتى لا تترك الألمان حرية العمل الإقتصادي في هذا الاقليم. ولكن خوف فرنسا من ازدياد المصالح الإقتصادية الألمانية في المغرب الأقصى جعلها تتمسك بضرورة تخلي ألمانيا عن بعض الامتيازات السياسية نظير تساهلها في الميدان الإقتصادي مع الألمان في هذا الاقليم . ولقد توصل الوزراء المفوضون للدولتين إلى تفاهم عام في طنجة وعلى أساس ضرورة تعاون الدولتين في المغرب، وإن كانت فرنسا قد أصرت على ضرورة تخلي ألمانيا عن بعض نفوذها السياسي في نظير ذلك . ولقد اشترط الوزير المفوض الفرنسي على زميله الألماني ضرورة عدم اعتراف ألمانيا بأي مصلحة لأي من رعاياها في عقود يكون قد حصل عليها من السلطان ، أو في تولي أي مناصب إدارية أو مناصب المستشارين الفنيين في الإدارات العامة ، وكذلك أي وظيفة قد يكون لها طابع سياسي . كما اشترطت ضرورة التزام ألمانيا بالوقوف على الحياد في حالة قيام أية مصاعب بين المغرب وفرنسا ، وسواء أكانت هذه المصالح هي مصالح فرنسية بحته أو حتى إذا ما كانت مصالح عامة . ولكن هذا التصلب والاشتراط من جانب فرنسا جعل ألمانيا ترفض الموافقة على هذه الشروط ، وجعلها تأمر وزيرها المفوض في طنجة بوقف مباحثاته مع زميله الفرنسي . ورأت ألمانيا ضرورة اتفاق رجال الإقتصاد فيما بينهم قبل أن تقوم الإدارات السياسية بوضع هذه الخطوط العامة للسياسة الألمانية في المغرب . وظهر من ذلك أن ألمانيا كانت تحاول أن تستخدم المسألة المغربية وسيلة لقيام تعاون إقتصادي بين البلدين ، وبين رجال الأموال والأعمال فيها ، وعلى نطاق عام وعالمي ، قبل أن تقدم على الموافقة على تنازلات سياسية في المغرب. وكانت فرنسا قد سمحت لنفسها في

ذلك الوقت بانزال بعض قواتها في الدار البيضاء ، كما كانت القوات الفرنسية قد زحفت من الجزائر واحتلت وجدة . وكان هذا يعني أن فرنسا تستند إلى القوة العسكرية لفرض تفوقها السياسي في المغرب ، وبشكل يهدد المصالح الاقتصادية الألمانية في الاقليم . ولما كانت ألمانيا محتاجة إلى رؤوس الأموال الفرنسية لصناعاتها ومشروعاتها الخاصة بالشرق الأدنى والسكك الحديدية، فإنها قد استندت إلى ضرورة اتفاق رجال الأعمال كشرط أساسي يسبق موافقتها على تقديم تنازلات سياسية في المغرب . وإذا كانت مسألة التعاون الاقتصادي بين الألمان والفرنسيين في المغرب قد ظلت تشغل بال رجال السياسة في الفترة التالية إلا أن فشل الوصول إلى مثل هذا الاتفاق قد أدى إلى توتر العلاقات الفرنسية الألمانية، وبشكل واضح في المغرب ، وخاصة حينما وقعت حوادث مساعدة رجال السلك الدبلوماسي والقنصلي الألماني لبعض رجال الفرقة الأجنبية على الفرار من القوات الفرنسية الموجودة في منطقة الدار البيضاء والشاوية . ولكن قيام ثورة تركيا الفتاة وماتلاها من إعلان إمبراطورية النمسا ضم البوسنة والمهرسك ، ومن تأزم الموقف في البلقان أجبر كل من ألمانيا وفرنسا على أن توجه أنظارها صوب البلقان التي كانت تهدد بنشوب حرب عامة . وهكذا جاءت مشكلات البلقان لكي تخفف من حدة تأزم العلاقات الفرنسية الألمانية في المغرب الأقصى .

وكان هناك إتجاه واضح في مستشارية الشؤون الخارجية الألمانية يدل على أن المولى عبد الحفيظ سيقع عاجلا أو آجلا تحت تأثير الوزير المفوض الفرنسي في المغرب ، وأن هذا التفوق الفرنسي الواضح والمستمر في الاقليم من الناحية السياسية سيهدد بالتالي المصالح الاقتصادية الألمانية هناك . ولما كان انسحاب ألمانيا من ميدان المغرب الأقصى أمر غير مقبول، وكان تبادل

النفوذ الألماني في المغرب بنفوذ ألماني في منطقة أخرى أمر لم يختصر بعد في عقول رجال السياسة الألمان ، لذلك فإن ألمانيا قد فكرت في ضرورة منحها فرنسا تفوقا سياسيا في المغرب مقابل حصولها على ضمانات لتجاريتها في هذا الاقليم. واقترحت ألمانيا لذلك إقامة اشراف فرنسي في المغرب ضمن نوع من منظمة دولية اقتصادية ، وتشكيل عدد من مجموعات الشركات المختلطة الألمانية الفرنسية للقيام بالمشروعات العامة في المغرب ، وبشكل لا يتعارض مع ميثاق الجزيرة . وبدأت المفاوضات الفرنسية الألمانية من جديد على هذا الاساس في شهر يناير سنة ١٩٠٩ . وكانت ألمانيا لا تقبل أن تصرح علنا بتخليها عن كل عمل سياسي في المغرب حتى لا تشير على نفسها الرأي العام في بلادها ، وتظهر أمامه على أنها قد تراجعت أو انسحبت من هذا الاقليم. واقترحت أن يذكر الاتفاق أن كلا من الحكومتين ستفاهان حول تعيين الموظفين ، ويمكن للحكومة الفرنسية في نفس الوقت أن تتأكد ضمنا من أن الحكومة الألمانية ستتنازل لها دائما في هذا الموضوع . ولكن المفاوضات الفرنسية أصرت على ضرورة تنازل ألمانيا لفرنسا في هذه النقطة بوضوح حتى لا يثور الرأي العام الفرنسي . فاضطرت ألمانيا إلى الموافقة ، وأصبح على الشكل أن يعالج تقديم هذه الاتفاقية إلى الرأي العام الفرنسي والألماني . فاتفق الطرفان على أن يشتمل الاتفاق على تصريح علني وعلى رسائل سرية متبادلة. وجاء في التصريح العلني أن فرنسا متمسكة باستقلال المغرب وسلامه أراضييه ، وكذلك بالمساواة الاقتصادية بين كل الدول وأنها تتعهد ألا تعرقل المصالح التجارية والصناعية لألمانيا في الاقليم . وأعلنت ألمانيا من جانبها أنه ليس لها في المغرب سوى مصالح اقتصادية ، واعترفت في نفس الوقت بأن المصالح السياسية الفرنسية مرتبطة إرتباطا

وثيقا بتوطيد الأمن والنظام وإقامة السلام الداخلى فى المغرب ، وتعهدت بعدم عرقلة هذه المصالح . وأعلنت الحكومتان أنهما ان تسعيان وان تشجعا أى تدبير من شأنه أن يخلق لمصالحهما أو لمصالح أية دولة أخرى امتيازاً اقتصادياً ، وأنهما ستسعيان لاشراك مواطنيهما فى الأعمال التى يمكن أن يحصلوا عليها فى المغرب . أما الرسائل السرية فقد تضمنت تخلى المانيا السياسى وتراجعها ، إذ أنها تضمنت ألا يكون للرعايا الألمان حق فى وظائف المديرين والمستشارين الفنيين والمدرسين فى المصالح العامة المغربية التى لها أو يمكن أن يكون لها طابع سياسى . وأشارت الرسالة الفرنسية إلى أن المصالح الفرنسية فى المغرب أكثر أهمية من المصالح الألمانية ، وأنه من اللازم أخذ هذا فى الحسبان وبشأن كل الأعمال التى سيشترك فيها الطرفان .

ولكن هذا الاتفاق الفرنسى الألمانى أثار ثائرة بريطانيا التى رأت فيه عملاً موجهاً ضد مصالحها فى الاقليم ، ورأت فيه امكانية لتقرب فرنسى المانى سيؤثر بالتالى فى أهمية الاتفاق الودى . ورأت فيه اتفاقاً يتعارض مع نصوص مؤتمر الجزيرة الخضراء كذلك . ونصحت لفرنسا ألا تبتعد عن الوفاق الودى كثيراً إذ أنه لازم لفرنسا . وإذا كانت السماء قد ابتعدت عنها الغيوم فى ذلك الوقت فما لا شك فيه أن هذه الغيوم ستلبد السماء الفرنسية الألمانية من جديد ، وستحتاج فرنسا إلى إنجلترا مرة أخرى ، وإذا كانت فرنسا قد أكدت لبريطانيا أن هذه الاتفاقية الفرنسية الألمانية لا تؤثر على الوفاق الودى فان بريطانيا قد ظلت غير مرتاحة اليها . وكذلك الحال بالنسبة لاسبانيا التى زادت مخاوفها ، وظهر استياءها ، وأخذت تشكو من إهمالها فى هذه المفاوضات . وطالبت إسبانيا بأن تعلن كل من المانيا وفرنسا فى تصريح مشترك أن اتفاق فبراير سنة ١٩٠٩ لا ينقص ولا يبدل شيئاً من

مصالح إسبانيا السياسة الخاصة في المغرب، تلك المصالح التي ترتبط ارتباطا وثيقا، وبنفس طريقة المصالح الفرنسية، بتوطيد الأمن والنظام في داخل المغرب. ولكن فرنسا رفضت المشاركة في مثل هذا التصريح الذي سيعطى لإسبانيا حقوقا مساوية لحقوقها في المغرب. واقترحت فرنسا إبلاغ إسبانيا بأن الاتفاق الفرنسي الألماني لا يمس ولا يبدل المصالح السياسية التي اعترفت بها المعاهدات لإسبانيا في المغرب، وذلك نظير اعتراف إسبانيا من جانبها بأن الاتفاق الفرنسي الألماني يهدف أن يسود الانسجام مصالح الدول في المغرب، وأن هذا الانسجام أمر ضروري ولازم لازدهار السلطنة الشريفة. وأخيرا إنتهى الأمر بأن أبلغت إسبانيا أن هذا الاتفاق الفرنسي الألماني لا يمس حقوقها في المغرب، وأن ألمانيا تعترف بوجود بعض المصالح السياسية لإسبانيا في الاقليم، وذلك نتيجة للتطورات التاريخية، ونتيجة لوجود ممتلكات اقليمية لإسبانيا على السواحل المغربية.

ولكن هذا الاتفاق الفرنسي الألماني لم يكن كافيا لحل أساس التنافس الفرنسي الألماني في المغرب الأقصى. ذلك أن ألمانيا قد اعترفت بتفوق النفوذ الفرنسي في المغرب، ولكنها لم تعترف لها بحقوقها في حرية العمل في هذا الاقليم. وأعلن المستشار الألماني بيلوف في مجلس الرايشتاج في ١٩ مارس سنة ١٩٠٩ « إن هذا الاتفاق يضمن لفرنسا التي تهتم اهتماما خاصا بالمحافظة على النظام في هذا الاقليم، نفوذا مشروعا، دون أن يعطيها إمكانية الاستيلاء على المغرب بأي شكل من الأشكال ». كما أن ألمانيا قد ربطت هذا الاعتراف واشترطته بالتعاون الاقتصادي بين الفرنسيين والألمانيين. وعلى أي حال فإن هذه الاتفاقية كانت بداية

المفاوضات الفرنسية المانية ومباحثات بين رجال الاقتصاد في الدولتين للوصول إلى أسس يعملون عليها ، وإن كانت الأحداث قد وقفت في سبيل نجاح هذه المفاوضات الاقتصادية الألمانية الفرنسية ، ووقفت بالتالي حجرة عثرة في سبيل تطبيق الاتفاق السياسي بين البلدين .

ولقد بدأت المفاوضات الفرنسية الألمانية في المجال الاقتصادي على أساس مشروع تقدم به الألمان لتصفية الديون المغربية ، وتقديم قرض جديد للمخزن حتى يتمكن من القيام بهذه العملية ، وكذلك القيام بمشروعات جديدة . ووافق الطرفان على ضرورة تقديم قرض جديد للمغرب يتراوح بين ٧٠ ، ٨٠ مليون فرنك ، بضمان فائض واردات الجمارك واحتكار بيع التبغ والأفيون والكيف وعائدات المخزن من المدن الساحلية . ولما كان نصيب فرنسا في هذا القرض هو نصيب الأسد فنجد أن الألمان قد وافقوا على ترك الفرنسيين يفاوضون السلطان في هذه المسألة ، كما وافق الألمان على أن تكون واردات الجمارك التي تضمن هذا القرض تحت إشراف فرنسي ، وكذلك الأمر بالنسبة لعائدات المدن الساحلية . ووافق الألمان على أن تشترك فرنسا ما ترغب من رعاية الدول في هذه المشروعات ، وخاصة من إنجلترا وإسبانيا ، ولكن على أساس أن يكون ذلك من نصيبها ودخل نطاق حصتها .

ولقد اتفق رجال الأعمال الفرنسيين والألمان على إنشاء شركة لاحتكار التبغ يكون لفرنسا فيها ٣٦ ٪ من الأسهم ولكل من ألمانيا وإسبانيا ١٧ ٪ ولا يزيد نصيب أي دولة أخرى عن ٥ ٪ كما اتفقوا على إنشاء الشركة المغربية العامة للاشغال العمومية ، ويكون لفرنسا فيها ٥ ٪ من

رأس المال ، ولامانيا ٣٠ ٪ ولا إنجلترا ٦٥ ٪ والباقي يوزع على اسبانيا وايطاليا وبلجيكا والسويد والبرتغال ، ويتكون مجلس ادارة هذه الشركة من ١٢ عضوا ستة من الفرنسيين ، واربعة من الالمان منهم نائب الرئيس ، وانجليزي واحد ، واسباني واحد .

والواقع أن هذا الاتفاق قد ميز تمام التميز بين المجال الاقتصادي والمجال السياسي للنشاط الاستعماري الاوربي في المغرب . ذلك أنه ترك لفرنسا كل ما يتعلق بالمجال السياسي ، واشرك المانيا معها ، وعلى قدم المساواة ، في كل ما يتعلق بالشئون الاقتصادية . وكانت هذه الاتفاقية تتمم اتفاقية شهر فبراير سنة ١٩٠٩ . وكان من الممكن البدء في العمل ، والاستمرار في الاستغلال ، وخاصة بعد تكوين هاتين الشركتين ، وبدأت الشركة المغربية في دراسة عدة مشروعات لإنشاء خط للترام في طنجة ، ولإقامة بعض المنارات ، وإنشاء بعض الطرق والسكك الحديدية . إلا أن الصعوبات بدأت في الظهور ، خاصة وأن بريطانيا اعترضت بقلّة نصيبها في هذه الشركات ، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء المنارات ، وطالبت بعرض مشروع إنشائها في مناقصة عامة ، تشترك فيها أي شركة ، ومن اية دولة ، فعمل ذلك على عرقلة المشروع . ثم جاءت بعد ذلك مشروعات إنشاء السكك الحديدية ، وبشكل هدد الوصول إلى أي تعاون ممكن ، وحتى في الميدان الاقتصادي ، بين من يحاولون العمل سويا على استغلال المغرب .

وكانت السلطات العسكرية الفرنسية تطالب بإنشاء خط حديدي من الدار البيضاء إلى سطات ، وكذلك خط من لامغنية إلى وجدة ثم تاويرت في شرق المغرب . ووافقت الحكومة الفرنسية على هذه المطالب ، ورصدت لها المبالغ اللازمة ، ولكن الحكومة الالمانية اعترضت على خط الشاوية وعلى

أساس ضرورة وضع المصالح التجارية في المقام الاول ، كما اعترضت بضرورة خضوع عملية إنشاء الخط الحديدي الداخلي لمناقصة دولية . فأجابت فرنسا بأنها ستتنشىء هذا الخط على نفقتها ، وستضعه في نفس الوقت في خدمة التجارة الاجنبية ، ودون تمييز في المعاملة بين من يستخدمونها . ولكن المانيا طالبت بأن يوضع الخط الشرقى المار بوجدة كذلك في خدمة التجارة الاجنبية ، وبنفس الشروط ، فوافقت فرنسا على ذلك أيضا . وعادت المانيا إلى الاعتراض على مد الخط الشرقى من وجدة بعد ذلك إلى تاوريرت ، وشرحت أن هذه العملية ستوصل فرنسا إلى فاس ، مادامت قد أوصلتها إلى ممر تازا . ورغم أن قوات الفرنسيين كانت تحتل كل المنطقة الشرقية في ذلك الوقت ، وتصل إلى مشارف تاوريرت ، وكان من الصعب على أية دولة أخرى أن تقوم بإنشاء سكة حديدية في أرض محتلة ، فان المانيا قد أصرت على موقفها ، وهددت من وراء ذلك إلى إعادة بحث كل مسائل السكك الحديدية في المغرب ، ومن أساسها . ولقد أصرت المانيا على ضرورة عدم احتكار هذه الخطوط الحديدية لاية دولة ، وطالبت بضرورة مشاركة المانيا في توريد المهمات اللازمة ، من قضبان وخلافة ، لاتمام هذا المشروع . ومدت هذه الطلبات إلى بقية الخطوط الأخرى ، خاصة وأنها كانت جميعا قابلة للمسد أو للامتداد بعد ذلك صوب الداخل . ورأت المانيا أن فرنسا تهتم بإنشاء خط السكة الحديدية من الدار البيضاء صوب الداخل ، وهو خط عسكري يخدم قوات احتلالها المتوغلة ، أكثر من اهتمامها بربط طنجة أو العرائش بمدينة فاس . وكان هذا الخط الأخير يخدم المصالح التجارية أكثر من خدمته للمصالح العسكرية . وكانت فرنسا ترى أن إنشاء الخط للعسكري من الدار البيضاء إلى سطات ، وعلى نفقتها لا يتعارض مع قيام

الشركة العامة المغربية بالمشاركة في إنشاء الخط الشرقي من للمغنية إلى وبجدة ثم تاوريرت ، وتشارك رؤوس الاموال الالمانية في هذه العملية عن طريق هذه الشركة العامة المغربية . ولكن فرنسا اعترضت على اعطاء الاولوية في مشروعات السكك الحديدية لخط طنجة فاس . ووافق الالمان على أن تشرف الهندسة العسكرية على إنشاء الخط العسكري في الشرق ، ولكن على أساس أن تعهد به إلى الشركة العامة المغربية ، ووافقوا على اشراف نفس الهندسة العسكرية على الخط الغربي ، ولكن على أساس أن تعهد به كذلك إلى الشركة العامة المغربية . واشترطت المانيا استخدام ادوات البناء الالمانية والفرنسية في العملية ، وكذلك أمراء اعطاء الاولوية لخط طنجة فاس ، والذي يمر عن طريق العرائش ، وذلك بعد المشروعين الاولين ، من الشرق ومن الغرب . وإذا ظهر في ذلك الوقت وكان مشكلات السكك الحديدية في المغرب قد انتهت بين فرنسا ومانيا إلا أن الاحداث الخارجية ، وتفاقم الاوضاع الداخلية وبدء تأزم الامور أدت إلى مشكلات انعكست على هذه المشروعات . وجاء تدخل الفرنسيين في فاس لكي يدفع المانيا إلى عدم التساهل مع فرنسا حتى تضيق مشكلة السكك الحديدية إلى بقية المشكلات التي تتطلب حلا سريعا بين الدولتين ، وعلى أساس حصول المانيا على تعويض في مكان آخر من العالم ، قبل أن تتنازل عما لها من «حقوق» في المغرب الأقصى . ولكن إذا كانت فرنسا قد فشلت في الوصول في ذلك الوقت إلى تفاهم مع المانيا فانها قد نجحت في أن تتفق مع الحكومة المغربية . ثم تتفق بعد ذلك مع الحكومة الاسبانية ، واستخدمت هذه الاتفاقيات ، بالإضافة إلى ما حصلت عليه من تراجع في موقف المانيا ، أساسا لزيادة ضغطها الاستعماري ، وتمهيدا لسيطرتها على المغرب الأقصى .

وكان موقف المولى عبد الحفيظ صعبا، خاصة وأنه كان لا يسهل عليه أن يوفق بين وجهات نظر زعماء الشعب الذين اختاروه للقيام بعملية الجهاد ضد الأجانب، وبين التزاماته الدولية التي اشترطت الدول الأوروبية اعترافها لكي تعترف به سلطانا شرعيا على البلاد وإن عملية التوازن أو محاولة الوصول إلى التوازن التي قام بها المولى عبد الحفيظ بين هذين الالتزامين هي التي أثرت أكبر تأثير على علاقته بشعبه من ناحية، وعلاقته بالدول الاستعمارية الطامعة من ناحية ثانية، والتي كان فشله في الوصول إليها هي أساس فقده لعرشه وفقد البلاد لاستقلالها.

وكان الفرنسيون يحتلون منطقة الشاوية ومنطقة وجدة علاوة على منطقة بنى يزناس، وانتهاز الأسبانيون الفرصة لتوسيع مناطق احتلالهم في شمال البلاد. هذا علاوة على أن الروجي كان لا يزال يسيطر على إقليم هام في شمال شرقي البلاد، وكانت الثورات قد أخذت في الانتشار والانساع في كثير من المناطق، وقام بعض أعضاء الأسرة الشريفية نفسها، وبعض أخوة السلطان، مثل المولى محمد، وبعض الشرفاء، مثل الشريف الكتاني، بقيادتها وحتى في وجه السلطان. وكان هذا الموقف غير المستتب يتطلب من السلطان زيادة الجهود العسكرية، ويتطلب منه بالتالي زيادة الاتفاق، وفي الوقت الذي كانت فيه الخزينة خاوية، واحتاج فيه إلى مزيد من القروض. لقد صعب على المولى عبد الحفيظ أن يعمل على استتباب الأمن والنظام بدون أموال، وصعب عليه الحصول على هذه الأموال مادامت بلاده غير مستقرة. وكان من الطبيعي أن يلجأ إلى الخارج للحصول على بعض القروض، في الوقت الذي كان فيه الرأي العام الوطني في البلاد يطلب منه أن يترأس عملية الجهاد لتحرير البلاد من الأجانب. وهكذا كان على المولى عبد الحفيظ

أن يسير في حلقة مفرغة وفي جو مليء بالمتناقضات . وإذا كان المولى عبد الحفيظ قد فكر في إمكانية الاعتماد على مساعدة ألمانيا فإنه وجد تقارباً فرنسياً ألمانيا يتبلور مع اتفاقية سنة ١٩٠٩ بين الدولتين . وإذا كان المولى عبد الحفيظ قد عمل بالفعل على الاستعانة ببعض الضباط الأتراك التي كانت حكومة الثورة في تركيا قد سمحت لهم بالعمل لديه فإن فرنسا ستقوم بالضغط عليه للتخلي عن هذه الفكرة ، ولطرد هؤلاء الضباط . وإذا كان المولى عبد الحفيظ قد تمكن من مهادنة الريسولي ، وعلى أساس تكليفة بحكم الأقاليم الشمالي الغربي وجمع الضرائب منه ، فإن قيادات اقطاعية جديدة قد ظهرت في جنوب البلاد وأخذت في تهديد سلطته تهديداً مباشراً . وإذا كان المولى عبد الحفيظ قد نجح في أسر الروجي واحضاره إلى فاس واعدامه فإن القبائل المحيطة بمكناس قد أعلنت الثورة ، وبشكل أدى إلى انصهارها بقبائل زعير الثائرة ، وأدى بالتالي إلى تهديد المواصلات بين الرباط وفاس . لقد أصبح المولى عبد الحفيظ عاجزاً عن إدارة دولته ، أوحى عن تحريك قواته العسكرية من منطقة لأخرى داخل بلاده ، ودفعه ذلك إلى الاعتماد على القوات الأجنبية . في الوقت الذي كان الضغط الشعبي عليه يجبره فيه على ضرورة الجهاد لاجلائها عن البلاد . ومع هذه المتناقضات كان على المولى عبد الحفيظ أن يتعامل مع الفرنسيين ، ويتعامل مع الأسبانيين ، ودون قوة داخلية يستند اليها ، ودون معونة حتى دبلوماسية يفكر في أن تأتيه من الخارج .

لقد اضطر المولى عبد الحفيظ إلى الدخول في مفاوضات مع فرنسا لاجلاء القوات الفرنسية عن الشاوية ووجدة ، وكذلك لتسوية المشكلات المالية الناتجة عن الديون السابقة ، والتي كان عليه أن يدفع جزءاً كبيراً منها ،

علاوة على الغرامات الناتجة عن حوادث الدار البيضاء ، وكذلك نفقات قوات الاحتلال الفرنسية التي نزلت في الدار البيضاء واحتلت وجسدة باسم العمل على استتباب الأمن والنظام ، وباسم السلطان ومجموع الدول . ولقد ربطت فرنسا بين هاتين المشكلتين : المشكلة المالية والمشكلة العسكرية ، واستغلت الضيق المالي المغربي لكي تجبر السلطان على تقديم تنازلات بشأن الاحتلال ، كما اتخذت قوات احتلالها وسيلة للضغط على السلطان ولزيادة نفقاته ، وبالتالي لمنعه من الخروج من الضائقة المالية . واستمرت هذه المفاوضات بين المولى عبد الحفيظ والفرنسيين خلال شهر فبراير ومارس سنة ١٩٠٩ ، وقدرت فرنسا نفقات الاحتلال بـ ٧٠ مليون فرنك في الوقت الذي وصلت فيه ديون المغرب السابقة إلى مثل هذا المبلغ ، وكان نصفها قد استحق الوفاء ، هذا علاوة عن التعويضات التي طالبت بها باسم رعاياها ، ونتيجة لحوادث الدار البيضاء . وإذا كان السلطان قد استعد لدفع نفقات الاحتلال ، وأشار بفرض ضريبة تبلغ ٢٥ مليون فرنك على قبائل الشاوية فإنه كان يرغب في أن تتنازل فرنسا قليلا وتساعد في مشاركة الأجانب والمحميين في دفع جزء من الضرائب كذلك . كما طلب إلى فرنسا أن تسهل عملية الدفع وتقوم بأمهاله حتى يتمكن من السير بإدارة البلاد . وفي نفس الوقت أصر المولى عبد الحفيظ على ضرورة جلاء القوات الفرنسية عن الأراضي المغربية حتى يستتب له الأمر حيال شعبه وفي بلاده . ولكن الأوساط الاستعمارية الفرنسية كانت غير راغبة في سحب قواتها من المغرب إلا بعد الحصول على ضمانات جديدة تتعلق بالأمن واستتبابه ، كما تتعلق بشروط دفع السلطان لالتزاماته . واقترحت فرنسا سحب قواتها من المغرب ، ولكن بطريقة تدريجية ، فتقوم في منطقة الشاوية بسحب القوات صوب الدار البيضاء ، ولكن

على أساس احتفاظها ببعض المراكز التي تحيط بهذه المدينة وتشرف عليها ،
مثل بير الرشيد وقاعة مديونة ، وكذلك على أساس الاحتفاظ بعامل الدار
البيضاء ، مولاي الامين ، الذي كانت فرنسا ترى فيه رجلا يصلح للتعامل
معه ، وكذلك على أساس الاحتفاظ بالقوات شبه العسكرية التي قامت
فرنسا بتجنيدها في المنطقة ، وهي قوات « القوم » ، والتي كان يشرف عليها
ويقودها عدد من الضباط الفرنسيين . ولكن المولى عبد الحفيظ كان يرغب
في تغيير عامل الدار البيضاء ، ودون الاضرار به ، كما كان يفضل انسحاب
القوات الفرنسية إلى داخل مدينة الدار البيضاء نفسها ، وكذلك عدم الاعتماد
على قوات « القوم » . وانتهى الامر بأن يتفق الطرفان على اخلاء الفرنسيين
لمنطقة الشاوية بعد وصول قوات المخزن واحتلالها لهذه المنطقة ، وكذلك على
ابقاء القواد في مناصبهم ، وابقاء المنشآت التي قامت بها قوات الاحتلال من يرق
وجسور وسكك حديدية واستخدامها تحت سلطة المخزن . أما فيما يتعلق
بمنطقة وجدة فقد أظهر الفرنسيون تشدداً واضحاً ، واصرروا على ضرورة
تطبيق اتفاقيات سنة ١٩٠٦ ، سنة ١٩٠٢ وأن يشرفوا على هذه المنطقة
بقوات بوليس مغربي فرنسي ، وأن يحتفظوا ببعض المناطق بدعوى ضرورتها
لحماية الحدود الجزائرية . ولقد ألح السلطان على ضرورة اخلاء وجدة بعد
وصوله اليها ووضع قوات كافية فيها ، وابدى استعداداً لتطبيق اتفاقيات
الحدود السابقة ، ولكنه اضطر باتفاقية ٢٣ مارس التي اعترفت باخلاء
الفرنسيين لهذه المدينة وبعض المناطق الشرقية ، اعترف ببقاء الفرنسيين في
اراضي بعض القبائل القريبة من الحدود ، وكذلك على استلام المنشآت التي
قام بها الفرنسيون في هذه المناطق ، وضم قيمتها لنفقات الاحتلال التي ستسوى
تسوية عامة بعد ذلك في باريس . ونجحت فرنسا في ذلك الوقت في اجبار

السلطان على تعيين أحد المهندسين الفرنسيين كمستشار عام للاشغال العمومية في المخزن ، وعلى تقديم وعد بعدم الانحياز لغير الفرنسيين في عملية تدريب جيشة . وانتقلت المفاوضات بعد ذلك إلى باريس لاتمام هذه الاتفاقيات بين سفارة مغربية برئاسة سي المقرئ وبين وزارة الخارجية الفرنسية . وكانت وجهات النظر الفرنسية تتلخص في ضرورة الابقاء على قوات القوم للمحافظة على النظام في منطقة الشاوية وعدم سحبهم منها إلا بعد أن يتمكن المخزن من استبدالها بقوات مغربية تشرف على تدريبها البعثة العسكرية الفرنسية ، وتثبت قدرتها على المحافظة على الأمن والنظام . وأصررت فرنسا رغم اعترافها بأن الدار البيضاء جزء لا يميز من الاراضي المغربية على أنها ان تنسحب من هذه المدينة إلا بعد أن يقوم المخزن بدفع نفقات الاحتلال والتعويضات . وكذلك أصررت فرنسا على ضرورة تدخل المخزن لعدم تشجيع أو تأييد ماء العينين وقادة الصحراء ومورتيانيا الذين كانوا يجاهدون ضد القوات الفرنسية في الجنوب ، وأن يصدر السلطان أوامر بهذا المعنى إلى سلطات السوس ووادي نون ، يكلفهم فيها بعدم تزويد هؤلاء القادة بأي أسلحة أو امداد أو تموين . وطلبت فرنسا تعيين مفوضين ساميين ، فرنسي ومغربي لمنظمة الحدود والجزائرية ، وذلك للاشتراك في عملية تعيين القياد وعزلهم ، وفي تنظيم قوات بوليس لهذه المنطقة على أن يقوم عدد من الضباط الفرنسيين والجزائريين بالاشراف عليها ، وتحت قيادة فرنسية . وحينما يزداد عدد قوات الحدود الجديدة إلى الف رجل ، وترى فرنسا أنها قد أصبحت قادرة على القيام بمهمتها ، عندئذ تبدأ الغارات الفرنسية في الانسحاب من شرق المغرب إلى داخل الجزائر ، وبالتدريج . أما فيما يتعلق بالشئون المالية فان فرنسا أبدت استعدادها لتقديم قرض جديد يصل إلى ٩٠ مليون فرنك يدفع على أقساط سنوية ولمدة ٧٥

سنة ، حتى يتمكن المخزن من دفع نفقات الاحتلال ، وجزءا من ديونه التي استحققت الدفع ، ولكن من اللازم أن يقدم المخزن ضمانات جديدة لهذا الدين الجديد . وطلبت فرنسا أن يكون الفائض الحر من واردات الجمارك وعوائد التبغ ونصف الضريبة العقارية وحاصلات الاملاك الاميرية ضمانا لهذا الدين الجديد ، وأن توضع بالتالي هذه الموارد تحت اشراف فرنسي حتى تضمن فرنسا وفاء المغرب بتعهداته المالية .

لقد كان من الواضح أن هذه العملية تسعى إلى اغراق المغرب ، وبشكل نهائي . ولذلك فإن الوفد المغربي قد حاول أن يرفض كثيرا من هذه الاشتراطات أو يخفف من حدتها . ثم عمد بعد ذلك إلى كسب الوقت حين وصل إلى اتفاق مبدئي في ١٤ أغسطس وطلب عرضه على السلطان . وتباطأ السلطان من ناحيته في الموافقة على هذا الاتفاق ، وربما استند في ذلك إلى انتصاراته ضد الروحي . وإلى حصوله على كمية من البنادق والمدافع من ألمانيا وبلجيكا وانجلترا ، وكذلك حصوله على عدد من الضباط الاتراك الذين اجازت حكومة الاتحاد والترقي خدمتهم في القوات المسلحة المغربية . وكذلك حاول المولى عبد الحفيظ أن يحصل على تأييد ألمانيا له عن طريق بعثة أرسلها إلى برلين . ولكن فرنسا استخدمت الضغط لكي تحصل على موافقة السلطان على طلباتها . واعطت فرنسا للسلطان مهلة لمدة ٤٨ ساعة لكي يوافق على هذه الاتفاقية ولمنع أي المكري الصلاحية اللازمة للتوقيع عليها ، وتسريح جميع الضباط الاتراك . وفي حالة رفض السلطان فعلى فرنسا أن تتخذ الوسائل اللازمة ، والتي تبدأ بسحب الجالية الفرنسية من فاس ، ثم تستمر مع استيلاء فرنسا على جمارك الدار البيضاء ، وتستمر بعد ذلك في شكل احتلال الرباط وأزمور وبعض مناطق الحدود ، أي أن فرنسا ستستولي على ممتلكات مغربية

وتوسع منطقة احتلالها في المغرب . واتصت فرنسا بالدول الأوروبية لكي تقوم بسحب قناصلها ورعاياها من فاس في نفس الوقت الذي ينسحب فيه الفرنسيون . وحتى ألمانيا لم تعارض في هذه الخطة . وبقى السلطان بمفرده في الميدان ، وحاول أن يحتفظ بالضباط الأتراك ، ولكن دون جدوى . وحاول أن يقوم بنفسه بالتوقيع على هذه الاتفاقية ، ولكن الفرنسيين رفضوا إلا أن يتم التوقيع عليها في باريس نفسها ، ودون تأخير . وتم التراجع ، وصدق المغرب على الاتفاقية في ٤ مارس سنة ١٩١٠ .

ولقد تم عقد القرض المغربي الجديد في ١٧ مايو ، وخصص لتصفية ديون المخزن ولدفع تعويضات الدار البيضاء . وكانت ضريبة قاسية أصابت المولى عبد الحفيظ في الصميم ، وكانت خطوة نالية ومكلمة لموافقة المولى عبد العزيز على اتفاقية الجزيرة . هذا من ناحية الشعب . أما من الناحية المالية فلقد كان هذا القرض الجديد في صالح أصحاب الديون الأجانب ، وحرّم السلطان من موارد كان يتمتع بها حتى ذلك الوقت ، وحرّمه بالتالي من إمكانية الانفاق حتى على قواته المسلحة . ولقد كانت فرنسا تعلم أن هذه الاتفاقية تعنى وقوف المغاربة في وجه المولى عبد الحفيظ ، ولكنها كانت تبحث عن مصالحها المادية ورشائزها الاستراتيجية قبل التفكير في المغرب أو في سلطان المغرب . مادام في وسعها أن تجد بديلا عنه يهيء لها وسائل الاستغلال الاستعماري ، أو يسمح لها بالاستمرار في العملية . وكان اعتمادها على القوة المسلحة ، حتى وإن كان ذلك باسم استتباب الأمن والنظام في بلاد السلطان ، يعني استخدام القوة لتأييد حركة الاستغلال الرأسمالي الاستعماري . واستندت فرنسا إلى هذه الاتفاقية لزيادة ضغطها على المغرب ، كما استندت إليها للوصول إلى اتفاقيه أخرى مع إسبانيا . وأصبح على

المغرب أن يخضع لضغط فرنسي اسباني ، في نفس الوقت الذي افتقر فيه إلى القوة .

وكانت اسبانيا تحاول أن تصل في المغرب إلى نفس الوضعية التي وصلت إليها فرنسا في هذا الاقليم . وكانت قد اشتركت في عملية انزال الجنود مع فرنسا إلى الدار البيضاء وإن كانت لم تشارك في عمليات الشاوية . ولما كانت المنطقة الشمالية هي التي تهتم اسبانيا أكثر من منطقة الدار البيضاء فإنها عملت على توسيع منطقة احتلالها هناك ، واستندت في ذلك إلى عدم استتباب الأمن والنظام في المناطق المجاورة لقواعدها، واحتلت مارشيقا ثم رأس العين في مارس سنة ١٩٠٨ . كما أفادت اسبانيا من عدم الاستقرار السياسي في المغرب لكي تقوم في أوائل سنة ١٩٠٩ باحتلال كبدانة ومناجم بني عفروور، وقامت بهجمات متتالية من سبته على إقليم الانجارا . وكانت اسبانيا تسعى إلى الحصول على أكثر من ذلك، إذ أنها حاولت أن تحصل من السلطان على تصريح باحتلال المرتفعات الواقعة بين طنجة وسبته، وكذلك التصديق على امتيازات المناجم التي كان الروجي قد منحها لبعض الاسبانيين ، كما طالبت بالسماح لبعثته من المبشرين الدينيين المسيحيين بالاقامة في فاس . وإذا كان السلطان قد رفض هذه الشروط فإن الاحداث التي نتجت عن توتر الشعور بين المغاربة والاسبانيين ، والاضطدام الذي وقع بين أهالي الريف وبين عدد من العمال الاسبانيين ، وانتهى بقتل عدد من هؤلاء العمال في ٩ يوليو سنة ١٩٠٩ كان ذريعة لقيام اسبانيا بنفس العملية التي قامت بها فرنسا في الدار البيضاء . ولقد أسرعت اسبانيا بارسال قواتها إلى شمال المغرب وقواعدها على سواحل إقليم الريف ، واخذت في التوسع في عملياتها العسكرية، رغم مقابلتها بمقاومة عنيفة من الأهالي ، ورغم معارضة كل من فرنسا وبريطانيا لهذه العمليات

التي كانت تهدف اسبانيا من ورائها إلى الحصول في منطقة الريف على ما حصلت عليه فرنسا في كل من الدار البيضاء ووجدة .

وإذا كان السلطان قد أرسل الاحتجاج نلو الآخر فإن هذه الاحتجاجات كانت غير كافية ، وزادت اسبانيا من قواتها في شمال المغرب حتى بلغت خمسين ألف جندي ، واحتلت بعض المناطق ، وبشكل بدأ وكأنه يهدد بوصول القوات الاسبانية صوب تازا ، أي بقطع خط الاستراتيجية الفرنسية المار من وجدة إلى الدار البيضاء في الوسط . وظهر أمام الجميع وكأن فرنسا ستصل إلى « فاشودا » جديدة مع اسبانيا في تازا .

وبدأت المفاوضات بين الاسبانيين والمغاربة في اوائل سنة ١٩١٠ ، وحاولت اسبانيا فيها أن تصل إلى نفس ما حصلت عليه فرنسا في اتفاق شهر مارس من نفس السنة مع المغرب . وأصرّت على ضرورة تعيين مفوض سامي مغربي على منطقة الحدود الشمالية المجاورة للوحدات الاسبانية وللإشراف على القياد هناك ، كما أصرّت على ضرورة إنشاء قوات بوليس مغربية يديرها ضباط اسبانيين ، وفرض غرامة حربية ، ووضعت كل ذلك أساسا وشرطا لبدئها في جلاء قواتها عن أراضي المغرب . ولقد عارض السلطان في هذه الشروط ، ولكن اسبانيا حاولت أن تستخدم الضغط وسيله معه كذلك . وطالبت اسبانيا بمبلغ ١٢٥ مليون بسيطة كغرامة حربية ، وحينما عرض المفاوضات الاسباني ٢٥ مليون تساهل الاسبانيون في المبلغ إلى ٨٠ ، ولكن على أساس احتلالهم لبعض المواقع الجديدة . ورفع المغاربة المبلغ إلى ٣٣ مليون ، ولكن أمام تشدد الاسبانيين وطمعهم في الاراضي المغربية وافق المغرب على دفع غرامة تصل إلى ١٠ مليون ، وعلى أساس عدم تقديم توضيحات اقليمية . وكانت اسبانيا ترغب في اعطاء سلطات كبيرة لقوات البوليس

التي ستنشئها في المناطق المحيطة بفواعدها . وأمام ضعف المخزن ، وخوف فرنسا من أن تصل اسبانيا إلى نفس الحقوق التي حصلت هي عليها تدخلت وزارات الخارجية الفرنسية والبريطانية في الموضوع وعلى أساس الضغط على اسبانيا ، وللوصول إلى حل وسط ، وعلى حساب المغرب ، ولكنه لا يعطى لاسبانيا نفس المركز والامتيازات التي حصلت عليها فرنسا في الجنوب . وانتهى الأمر بعقد اتفاق ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٠ وهو الذي نص على تعيين مفوض مغربي يتعاون مع مفوض اسباني لتعيين وعزل القياد ، وعلى تنظيم قوة بوليس من ١٢٠٠ جندي يدرّبها ويقودها ضباط اسبانيين ، وتقوم اسبانيا بتقديم نفقاتها من حاصلة الجمارك المغربية في منطقة مليلة . وحينما تصل هذه القوات إلى مرحلة تتمكن فيها من القيام بأعمالها تبدأ القوات الاسبانية في الانسحاب من الاراضي المحتلة ، وبالتدريج . وضمنت الجمارك ورسوم المناجم ٥٥ ٪ من الغرامة الحزبية والتي وصلت إلى ٦٥ مليون بسيطة ، والتي ستدفع على ٧٥ سنة . واخيرا فان السلطان قد تعهد بتسليم سانتا كروز إلى اسبانيا في وقت قريب .

وهكذا كانت هذه الاتفاقيات بين المانيا وفرنسا ، وبين فرنسا والمغرب ، وبين المغرب وإسبانيا وسائل ضغط إستعماري على المغرب ، ونزعت عنه سلاحه وأدخلته في حلقة مفارقة ، وزادت نفوذ الاجانب في البلاد ، ودفعت بالمغاربة إلى الثورة في الوقت الذي أصبح فيه المحتلون في داخل البلاد .

(٤) اجتلال فاس :

إزداد تفاقم الأحوال في المغرب يوما بعد يوم وأصبح المخزن في موقف لا يحسد عليه إذ أنه هجر عن المقاومة نتيجة لاشتداد الضائقة المالية والحاح

الدائنين الا جانب عليه في الوقت الذي رفضت فيه القبائل دفع الضرائب وعجز فيه الجيش عن تحصيلها . وكان لسيطرة البعثة العسكرية الفرنسية على الجيش المغربي علاوة على سياسة المولى عبد الحفيظ المالية أكبر أثر في دفع البلاد صوب الثورة ، وضد السلطان .

وكانت فرنسا تحاول تقوية بعثتها العسكرية في المغرب باستمرار ، وكان بعض الضباط الفرنسيين من أعضاء هذه البعثة يشتركون في حالات كثيرة في الحملات التي يوجهها السلطان ضد القبائل الثائرة . واستندت فرنسا إلى ذلك وادعت أن قوات المخزن تحتاج إلى نظم جديدة تتلخص في ضرورة الاهتمام بالضبط والربط ، ووضع خطط العمليات تحت إشراف رئيس البعثة العسكرية ، ودفع رواتب الجنود والضباط بانتظام ، حتى يتمكن جيش السلطان من القيام بالاعباء الملقاة على عاتقه . وتقدمت فرنسا بهذا البرنامج كوسيلة من وسائل الضغط على المخزن ، وأبلغت السلطان أنها لن تشترك في عمليات التهدة ما لم يوافق على طلباتها . وإذا كان السلطان قد حاول إستغلال هذه الفرصة للاستعانة بعدد من الضباط الأتراك فإنه قد اضطر بعد إنذار شهر فبراير سنة ١٩١٠ إلى فصل الضباط الأتراك ، ووعد فرنسا بعدم إستخدام أى مدربين أو ضباط غير فرنسيين . واستلمت البعثة الفرنسية العسكرية مهمة إصلاح الجيش المغربي ، وجمع مانيجان قائدها القوات المغربية في ساحة المشور في فاس أمام المدربين الفرنسيين ، الذين قاموا بحصرها وحصر معداتها ، ثم بدأوا في نزع أسلحتها . واستند مانيجان إلى مرسوم سلطاني لإعادة تنظيم هذه القوات واختار من بين ٥٥٠٠ جندي مغربي ما يقل عن ٤٠٠٠ جندي لكي يخدموا في النظام الجديد ، ولم يصلح منهم للخدمة بعد الكشف الطبي إلا ثلاثة أرباعهم . وإذا كان الجنود المقبولين

قد خضعوا لتدريب جديد على أيدي الفرنسيين فان من فعل من الخدمة قد أمر بالسفر فوراً إلى قبائلهم ، وكانوا مادة خصبة لعدم الرضاء ونشر روح الثورة، إستنادا إلى أن الفرنسيين قد سيطروا على جيش السلطان ، أو إستنادا إلى أن أمير المؤمنين قد اسلم جيشه لقيادة الكفار .

ولقد زاد عدد أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية في المغرب، وأخذت في تدريب القوات المغربية، إلا أن أسباب عدم الرضاء كانت أسرع في إنتشارها من سرعتهم في تدريب الجنود . وجاءت سياسة المولى عبد الحفيظ المالية لكي توسع الخرق على الراقع .

كانت خزانة المغرب خاوية ، وكانت معظم موارد البلاد خاضعة للإشراف الأوربي، ومرهونة لسداد التزامات الديون . ولقد صعب على السلطان الاستمرار في إصلاح جيشه في الوقت الذي افتقر فيه إلى الاموال . وأدى ذلك بالسلطان إلى أن يلجأ من جديد إلى فرنسا طالبا الاقتراض . وكان الأمر صعبا هذه المرة، إذ أن معظم الموارد كانت مرهونة لسداد الديون السابقة . وبدلا من الحصول على ضمانات إقتصادية حاولت فرنسا أن تصل إلى ضمانات سياسية ، واضطر المولى عبد الحفيظ إلى تقديم تنازلات جديدة في هذا الميدان : وسافرت بعثة مغربية إلى فرنسا في شهر نوفمبر سنة ١٩١٠ برئاسة المقرئ لعقد هذا القرض . ولكن هذه البعثة اصطدمت في أوروبا بعقبات عديدة، وخاصة بمعارضة كل من ألمانيا وإسبانيا . ورفضت ألمانيا زيادة النفوذ الفرنسي في المغرب، في الوقت الذي حاولت فيه إسبانيا أن تحصل على نفس إمتيازات فرنسا ، وبشكل يسمح بإشراك مدربين إسبانيين مع المدربين الفرنسيين في الجيش ، وإشراك موظفين إسبانيين مع الموظفين الفرنسيين في الجمارك . كما ربطت ألمانيا مسألة القرض بمسألة إنشاء

السكك الحديدية . ومع هذه الصعوبات وتأخر وصول الأموال اضطر المولى عبد الحفيظ إلى زيادة الضغط في جمع الضرائب، وإستخدام في ذلك القوة، وبجنود يخضعون لقيادة فرنسية . فزادت نفقة الأهالي عليه ، ولا سباب إقتصادية ، ولا سباب سياسية .

وكان هناك قواد الجنوب الذين أخذ نفوذهم في الإزدیاد في كل يوم ، ولقد أدى تعسف سي الجلاوى في جمع الضرائب إلى زيادة نفقة القبائل ضد المخزن ، وخاصة قبائل الجيش التي كانت تزود المخزن فيما مضى بالمجنسين نظير إمتيازات ضرائبية ، وفقدت هذه الامتيازات بعد تطبيق النظام الجديد على أيدي البعثة العسكرية الفرنسية . ولقد تدخل سي الجلاوى بين القيادات في منطقة الأطلس المتوسط ، وخاصة مع بني مطير ، وبشكل دفع بهذه القبائل صوب الثورة . وتكون حلف من قبائل بني مطير والشرارده وبدأت في العمل في أواخر شهر فبراير سنة ١٩١١ . وإذا كان المخزن قد حاول القضاء على هذه الثورة قبل إتساع نطاقها ، ووجه صوبها القوات النظامية الموجودة في فاس بقيادة مانيجان ، إلا أن هذه القوات فشلت في مهمتها نتيجة لسوء الأحوال الجوية . ثم انضمت بعض القبائل الأخرى إلى القبائل الثائرة ، وهاجمت معسكر مانيجان نفسه ، ثم بدأت في التوجه صوب فاس وعسكرت حولها ، وبشكل يمنع قوات مانيجان من الدخول إلى العاصمة ، وبقطع خط المواصلات بين العاصمة والساحل . واضطر السلطان إلى الدخول بنفسه في مفاوضات مع قياد هذه القبائل لإنهاء الثورة . وفشلت هذه المفاوضات، وأخذت القبائل الثائرة في مهاجمة بعض القرى والدوائر المحيطة بفاس . واستأنف القتال على نطاق واسع، واضطر مانيجان إلى محاولة الدفاع عن فاس نفسها بعد أن ترك القومندان

بريمون على رأس قوات المخزن الموجودة خارج العاصمة . ونشب خلاف بين السلطان ، الذي كان يرغب في اشتراك كل قوات المخزن في عملية الدفاع عن العاصمة ، وبين مانيجان الذي كان يصر على ضرورة ابقاء جزء هام من هذه القوات خارج العاصمة ، حتى يتمكن من الاحتفاظ بالطريق المؤدى من طنجة إلى فاس مفتوحا . وعجز المولى عبد الحفيظ عن السيطرة على الموقف ، خاصة وأن قيادة الفرنسيين لقواته المغربية كانت تثير روح الثورة والجهاد في نفوس كل المغاربة . وجاء فشل قوات المخزن أمام الثوار يوم ٢٦ مارس لكي يذكي من روح الثورة، ويزيد من تضامن الثوار الذين قاموا في اليوم الثاني من شهر ابريل بالهجوم المباشر على مدينة فاس نفسها ، وإن كانوا قد فشلوا في الاستيلاء عليها نتيجة لتسيران المدفعية ، كما فشل أيضا في الهجوم الذي قاموا به بعد سبعة أيام أخرى . واضطر المولى عبد الحفيظ في منتصف شهر ابريل ، وفي نفس الوقت الذي كان يفاوض فيه مع الثوار ويعددهم بالأمان والعفو ، ويعد قوادهم بالمكافآت ، اضطر إلى أن يطلب إرسال قوات مغربية من اقليم الشاوية لتجدة العاصمة . وكان الوقت متأخراً . ورغم دخول قوات بريمون إلى العاصمة فان الثورة زادت في ضغطها على مدينة فاس . وتمكن الثوار في اواخر هذا الشهر من اتمام حصار العاصمة ، كادخلوا مكناس واصلوا المولى زين سلطانا على المغرب . واستمرت المأساة .

حدث ذلك في الوقت الذي كان على فرنسا أن تقوم فيه بسحب قواتها من اقليم الشاوية حسب اتفاقية شهر مارس سنة ١٩١٠ . ولكن النية الفرنسية لم تكن خالصة في أمر هذا الانسحاب ، وكان موقف موانئيه في الدار البيضاء يشبه موقف ليوتي في وجدة ، ويسعى إلى الوصول إلى فاس .

وبدلاً من أن تبدأ القوات الفرنسية في الانسحاب ، تجاوزت قوة فرنسية إقليم الشاوية في ١٤ يناير واخترقت منطقة قبيلة زعير ، ووقعت موقعة مع رجال هذه القبيلة انتهت بقتل الملازم مارشان ، قائد هذه القوة ، مع عدد من رجاله . واستغل مواليه هذه العملية لكي يطالب بتعزيز قواته في إقليم الشاوية بدلاً من سحبها ، ووجدت هذه المطالب اذنا صاغية من العناصر الاستعمارية في الوزارات الفرنسية نفسها . وكانت فرنسا تعلم أن تعزيز قواتها في الشاوية بدلاً من سحبها يعنى العمل على زيادة اشعال الثورة في المغرب ، ولكن فرنسا استمرت في سياستها . وجاءت الثورة التي نشبت حول فاس لكي تدفع فرنسا ضوب التدخل ، بدلاً من أن تبدأ في الانسحاب . وجاءت البعثة المغربية إلى باريس طالبة المساعدة المالية ، واللازمة للقيام بالاصلاحيات التي أصررت عليها فرنسا لكي تساعد على زيادة توغل الفرنسيين في البلاد . وإذا كان السلطان مستعداً في ذلك الوقت لبذل جهوده لمنع انتشار الفوضى ، فإنه كان على استعداد لكي يدرس مع الحكومة الفرنسية نفسها الوسائل اللازمة للقضاء على هذه الفوضى ، حتى وإن اضطره الأمر إلى طلب مساعدة فرنسا « للمحافظة على عرشه واستقلاله وسيادته وفقاً لميثاق الجزيرة ، وله وللسلطين من بعده : » (١)

لقد أسقط في يد السلطان ، وانتهى الوقت الذي كان يمكنه فيه أن يطالب بانسحاب الفرنسيين من المغرب . إنه يحتاج إلى الأموال ، وللقيام بالاصلاحيات التي فرضتها فرنسا عليه ، ومستعد لتقديم تنازلات سياسية ، بل يرجو أن تقبل فرنسا الدفاع عنه وعن أسرته .

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثانية المجلد ١٣ . وثيقة رقم ١٨٤ .

من مئى المقرئ الى كروبي .

وكانت فرصة فريدة بالنسبة لفرنسا التي وعدت بدراسة الموقف مع السلطان في حالة حدوث اضطرابات خطيرة تمس الأمن العام ، ووعدت بتقديم مساعدتها للسلطان في المناطق التي يحق لوكلاتها واصلاتها ممارسة عملها فيها ، وبشكل يعمل على المحافظة على سيادة السلطان واستقلاله . كما وعدت فرنسا بالاتفاق مع المخزن لاتخاذ نفس الموقف بالنسبة للسلطين من بعده . وإذا كانت فرنسا لم تصل إلى اتفاق في ذلك الوقت مع البعثة المغربية الموجودة في باريس ، وذلك بسبب معارضة كل من اسبانيا والمانيا ، فما لاشك فيه هو أن طلب السلطان المساعدة من فرنسا في حالة قيام الاضطرابات قد شجع هذه الدولة على التدخل في مسألة الاضطرابات الناشئة حول فاس . وسعت الحكومة الفرنسية للحصول على موافقة الدول الاوربية على التدخل الفرنسي في هذه المنطقة بدعوى أنه يهدف حماية ارواح الرعايا الاوربيين المهددين في هذه المدينة ، ونصحت السلطان بأن يتقدم بنفسه بطلب مثل هذه المساعدة ، حتى لا تظهر فرنسا بمظهر المعتدى . ومنذ أول شهر أبريل كانت فرنسا قد عقدت العزم على التدخل في فاس ، وذلك عن طريق زحف قواتها من الدار البيضاء حتى الرباط ، واتخاذها نقطة إرتكاز في الزحف صوب الداخل ، صوب العاصمة .

ونلاحظ أن موقف انجلترا لم يكن معارضا لأي تدابير تتخذها فرنسا وترى أنها ضرورية للمحافظة على الأمن والنظام في المغرب . ولكن انجلترا كانت تخشى من أن تؤدي هذه العملية الفرنسية الجديدة إلى ثورة عامة في المغرب ، وتؤدي بالتالي إلى كارثة . وكانت انجلترا ترحب بمحاولة تأييد فرنسا للسلطان ومساعدتها له للاحتفاظ بعرشه ، ولكنها كانت تخشى من أن هذه العملية ستطيل من أجل العمليات الجارية المؤقتة ، وتجبر فرنسا

على عدم التمكن من مغادرة البلاد ، وبشكل قد يسمح بتدخل ألمانيا .
ولكن الظروف الدولية جاءت من ناحية أخرى لكى تجبر بريطانيا على
الوقوف إلى جانب فرنسا، وخاصة أمام المعارضة الألمانية للمشروعات الفرنسية
فى عملية إحتلال فاس . وكانت نفس الظروف الدولية هى التى أجبرت
بريطانيا على التدخل لدى حكومة مدريد ، التى حاولت أن تستفيد من
عملية إحتلال فاس لكى تقوم باحتلال بعض المناطق الشمالية من
سلطنة المغرب.

ولقد ادعت إسبانيا فى أول الأمر أن زحف القوات الفرنسية من الدار
البيضاء والرباط صوب فاس سيؤدى إلى هياج الرأى العام فى كل المغرب،
وسيهدد مصالحها فى الاقليم الشمالى منه ، وإذا كان على فرنسا أن ترسل
قواتها إلى فاس فإن من حق إسبانيا أن ترسل قواتها كذلك إلى المناطق
الشمالية ، وتكلفتها بنفس العملية قبل أن يفلت الزمام من الدول الأوربية
أو تضيع حقوق إسبانيا عليها . وكان من الواضح أن إسبانيا تحاول
الحصول على حق معاملة المتل فى المغرب ، وهددت بأن تنسحب من
اتفاقيات سنة ١٩٠٤ . ولقد واصلت إسبانيا محاولاتها لشرح ضرورة تدخلها
فى الاقليم الشمالى ، وأظهرت فى نفس الوقت خشيتها من أن يؤدى دخول
القوات الفرنسية إلى فاس إلى وقوع السلطان تحت سيطرة الفرنسيين ،
وبشكل يسمح لفرنسا بإعلان الحماية على كل المغرب ، وبشكل يتعارض
مع الحقوق التى حصلت إسبانيا عليها فى النطاق الدولى . وبناء على ذلك
طالبت إسبانيا بعدم وقوف فرنسا فى وجهها إذا ما شعرت إسبانيا بأن من
حقها أن تتصرف فى المنطقه الشمالية بنفس الطريقة التى تهدف من وراءها

فرنسا المحافظة على الأمن والنظام في إقليم فاس . والواقع أن إسبانيا كانت تسعى إلى احتلال العرائش وتطوان ، حتى لا تتمكن فرنسا من السيطرة فعليا على كل المغرب الأقصى . وكان في وسع إسبانيا أن تستند إلى معارضة ألمانيا لفرنسا حتى تصل إلى أقصى ما يمكنها الوصول إليه من مكاسب .

وإذا كانت فرنسا قد ادعت في ذلك الوقت أن المغرب قد بلغ حالة من الفوضى والاضطراب تحتم تدخل قواتها المسلحة فيه ، فإنها قد أصرت حيال إسبانيا على أن الأحوال السائدة هناك لا تزيد على مجرد اعلان بعض القبائل عصيانها تجاه السلطان . وكانت فرنسا تحاول تهدئة إسبانيا ، وكانت تخشى من أن تتمكن ألمانيا من وضعها في موضع المعارض لها في المغرب الأقصى ، إذ أن ذلك سيؤدي إلى فشل مؤتمر الجزيرة ، وإلى اتخاذ كل دولة حريتها في العمل ، ما لم تتمكن الدول الأوروبية من جمع مؤتمر دولي جديد ، أو تسوية المسألة فيما بينها عن طريق المساومات الدولية .

ولما زادت إنجلترا من تأييدها لموقف فرنسا حيال إسبانيا اضطرت إسبانيا إلى التراجع قليلا ، وطالبت بالآتمد فرنسا ميدان عملياتها شمالا في مناطق العرائش والقصر ، بل تترك العمل هناك لإسبانيا ، كما طالبت بأن تقوم الدولتين بتنظيم قوات البوليس المغربية ، وتقوم فرنسا بذلك في الدار البيضاء وإسبانيا في طنجة ، ويمتد هذا النظام مع الفرنسيين إلى آزمور ومع الإسبانيين إلى القصر الكبير وأصيلة . ولكن المطالب الإسبانية جاءت في مذكرة طويلة ، اشتملت على عناصر متعددة ، إذ أنها تعرضت كذلك للاشغال العامة ولتعيين الموظفين وللنفود السياسي لكل من الدولتين في المغرب ، وللنفوذ المالي والقروض ، وحتى اللغة الأجنبية التي تستخدم في كل

منطقة من المنطقتين . واستندت فرنسا إلى أن هذه المذكرة تثير مشكلات عديدة تتعلق بتفاصيل كثيرة في المسألة المغربية، وتحتاج إلى دراسة، لا يمكنها أن تتم قبل عملية انقاذ فاس من أيدي الثوار . ولذلك فإن القوات الفرنسية ستواصل زحفها صوب العاصمة المغربية ، وستقوم لجان متخصصة بدراسة هذه المشكلة .

وأما بالنسبة لألمانيا فنلاحظ أن هذه الدولة قد عارضت في مد السلطة الفرنسية في المغرب من الساحل صوب فاس . ولسكن العلاقات الفرنسية الألمانية كانت تشتمل على مشكلات كثيرة ، بعضها سياسي ، وبعضها اقتصادي ومالي . ولذلك فإن ألمانيا قد فضلت أن تقف من المشروع الفرنسي موقف التحفظ، وهو نفس الموقف الذي وقفته من الاتفاق الودي الانجليزي الفرنسي بعد التوقيع عليه . وإذا كانت ألمانيا لا تشجع فرنسا على السير في هذا السبيل ، وتلوح لها بأن هذه السياسة ستؤدي بها إلى السيطرة على الموقف في المغرب ، وإلى إثارة مشكلات تتعارض مع الاتفاقيات الفرنسية الألمانية السابقة ، إلا أنها كانت تتخذ هذا الموقف وهي تعلم بتصميم فرنسا على سيرها على السياسة التي رسمتها لنفسها في هذا الاقليم حتى النهاية . حقيقة أن ألمانيا حاولت أن تحصل من فرنسا على وعد بأنها لن تتدخل في فاس إلا في حالة الضرورة القصوى ، ولكن هذه الفقرة لم تكن تعني الكثير من الناحية الدبلوماسية ، ولم تكن تعطي لفرنسا أية حقوق لاعطاء صفة الاستمرار لهذه العمليات . ولذلك فانه يمكننا القول بسهولة بأن ألمانيا كانت تنتظر من فرنسا أن تدخل في هذه العملية، وبشكل يصعب عليها معه أن تقوم بالتراجع ، وعندئذ تملأ ألمانيا شروطها على فرنسا ، سواء أكان ذلك

للحصول على أخذ الموانئ الجنوبية في المغرب، مثل ميناء موجدادور ، أو ميناء أغادير ، أو تحصل على تعويض دولي وإقليمي في مكان آخر من العالم .

وأمام هذه الصعوبات صممت فرنسا على عدم التراجع ، خاصة وأن ضغط العناصر الاستعمارية فيها ، وفي كل من الجزائر والدار البيضاء كانت تدفع بها دفعا صوب الدخول إلى المعصنة : وكانت المصالح الفرنسية في المغرب قد سادت في ذلك الوقت بشكل واضح ، وبشكل يجبرها على عدم التراجع . حقيقة أن زحف القوات الفرنسية من الدار البيضاء صوب فاس كان سببا وجيها لزيادة ثورة الرأي العام المغربي على السلطان في فاس ، أي أنه كان بمثابة القاء البترول على النار ، ولكن فرنسا لم تكن قادرة على ترك السلطان كما هو عليه في عاصمته المحاصرة ، وكان اعلان الثوار للمولى زين سلطانا في مكناس سببا آخر يحتم على فرنسا التدخل . ولم تكن فرنسا تسعى بهذا التدخل إلى ارضاء الرأي العام المغربي أو المحافظة على سلطة السلطان ووحدة اراضيه ، إذ أنها كانت قد استشارت المولى عبد العزيز ، السلطان السابق المعزول والمقيم في طنجة، وأشار عليها بتنحية عبد الحفيظ . وكان التوغل الفرنسي العسكري صوب فاس لا يهدف إلا للاحتفاظ بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية الفرنسية في الاقليم، حتى ولو أدى الأمر إلى فقدان المولى عبد الحفيظ شعبيته، وفقدانه عرشه ، وحتى ولو أدى الأمر إلى قيام القوات العسكرية الفرنسية بعمليات تهدئة لمناطق بأكملها، يمكن أن ينتج عنها فتح الطريق من المحيط الأطلس إلى حدود الجزائر للتجارة ، وسيطرة الفرنسيين على موارد البلاد .

واصدرت الحكومة الفرنسية أوامرها إلى الجنرال موانيه باعداد فرقة سريعة الحركة للسير من الدار البيضاء حتى الرباط والقنيطرة، ومنها تتجه صوب الشرق لكي تصل إلى فاس عن طريق مكناس . وكانت الأوامر قد صدرت في نفس الوقت إلى القوات الفرنسية في الجزائر بتعزيز الكتائب الموجودة على الحدود المغربية الشرقية . وكانت الثورة التي اختارت المولى زين في مكناس قد أصدرت عدة بلاغات أعلنت فيها استعدادها للعودة إلى الهدوء بمجرد تخلي المولى عبد الحفيظ والقائد الجلاوي عن سلطتها ، الأول بهيفته سلطانا والثاني بهيفته قائداً مكروها من الأتالي . ولكن فرنسا لم تلتفت إلى ذلك ، بل كان هدفها الأول هو أن تصل بقواتها إلى مدينة فاس .

ولقد أصدر الجنرال موانيه نداءً وجهه من الرباط إلى القبائل في ٢٨ أبريل شرح فيه أن القوات الفرنسية لا تهدف الاستيلاء على المغرب أو استعباد المغاربة ، وأنها تعمل على تأمين سلامة الأوربيين ، وتدعيم سلطة السلطان وتوطيد الأمن . وطلب فيه من القبائل وقف القتال وتقديم ولائها للسلطان ، وإلا فإنه سيقوم بتأديبهم . وطلب منهم تقديم خضوعهم للقواد المغاربة والفرنسيين في الدار البيضاء ، أولئك الذين يقودون القوة الزاحفة صوب فاس . وأمام الثورة المعلنسة في مكناس وزحف القوات الفرنسية صوب العاصمة ، اضطر المولى عبد الحفيظ إلى التوقيع على الطلب الخاص بالاستتجاد بالقوات الفرنسية لتخليص عاصمته من الثوار . ودخل الفرنسيون فاس يوم ٢١ مايو ، ودخلوا مكناس في ٧ يونيو ، وأعطى المولى عبد الحفيظ أخاه المولى زين الأمان . وإذا كانت القوات الفرنسية قد استلمت تعليمات بعدم القيام بأي عمل قد يتقص من هيبة السلطان تجاه

الشعب ، فان الجنرال موانيميه كان قد استلم تعليمات أخرى لكي يطلب من السلطان البدء في جباية ضريبة الترتيب، وأن يضع المالية المغربية تحت اشراف مراقب فرنسي وأن يزيد في اختصاصات الاشغال العامة التي يديرها فرنسي آخر ، وأن يسرع بتنظيم الجيش تحت اشراف البعثة العسكرية الفرنسية ، وأن يقدم الضمانات للأجانب بشأن اصلاح النظام القضائي . ووافق المولى عبد الحفيظ على كل ذلك .

ولقد انتهزت إسبانيا فرصة زحف القوات الفرنسية صوب فاس ، وفي الوقت الذي كانت فيه المفاوضات لاتزال مستمرة بين باريس ومدريد، لكي تعان أن دخول الفرنسيين إلى العاصمة المغربية يهدد المصالح الإسبانية. وقامت إسبانيا باختلاق بعض الحوادث قرب العرائش وأرسلت يوم ٩ يونيو قواتها إلى هذه المدينة ، وأمرت فرقة البوليس التي كان أحد الضباط الإسبانيين يشرف عليها في هذه المدينة بالتوجه صوب القصر الكبير . ولقد أدت هذه الحالة إلى تبرم فرنسا من تصرف إسبانيا ، كما أدت إلى تدخل بريطانيا لدى حكومة مدريد طالبة سحب القوات الإسبانية من القصر الكبير والعرائش . ولكن إسبانيا أظهرت أنه يصعب عليها الانسحاب من هناك ما دامت القوات الفرنسية موجودة في فاس نفسها . وإذا كانت بريطانيا قد لوحت لإسبانيا بأن هذا التصرف قد يؤدي إلى انتشار الاضطرابات في المغرب، وقد يحدث أزمة أوربية قد ينتج عنها تقسيم المغرب، فإنها وجدت أن إسبانيا ترحب بهذه الفكرة ، وتري أن ألمانيا ستؤيدها في هذا الاتجاه ، خاصة وأن ألمانيا كانت ترغب في الحصول على جزء من الاقاليم المغربية. فاضطرت بريطانيا إلى عدم الاستمرار في الضغط على إسبانيا أكثر من ذلك حتى، لا تدفع بها إلى الارتقاء في أحضان ألمانيا. وإذا كان هذا الاشكال

قد انتهى من الناحية الدبلوماسية بأن أعلنت إسبانيا في ٢٠ يونيو أنها قد هدفت من وراء عملياتها في القصر الكبير إلى توطيد النظام والحصول على ضمانات للمستقبل ، وأن هذا الاحتلال سينتهي عند تنفيذ هذه الشروط ، فان ذلك لا يمنع من أن القوات الإسبانية قد أصبحت موجودة فوق الأراضي المغربية ، وبشكل يمنع فرنسا ، التي وصلت قواتها إلى فاس ، من أن تناقش بعد ذلك المعالجات الإسبانية في المنطقة الشمالية من المغرب . وكانت كل من فرنسا وإسبانيا قد وصلت إلى الميدان ، وبقي علينا أن نعرف رد الفعل الألماني والذي تمثل في أزمة اغادير .

(٥) أزمة اغادير :

شحن الجو الأوروبي نتيجة لتدخل فرنسا العسكري في المغرب الأقصى ، خاصة وأن فرنسا نفسها كانت تعلم بمعارضة ألمانيا لها في هذه السياسة ، وإذا كانت إسبانيا قد رفضت ألا ترسل قواتها إلى أجزاء معينة من الإمبراطورية الشريفة ، وهي الدولة التي قد اتفقت مع فرنسا وظلت رغم ذلك منافسة لها ، فان إمكانية نزول ألمانيا بدورها إلى الميدان كانت تعتبر خطراً واضحاً يهدد المشروعات الفرنسية في المغرب ، بل ويهدد بوصول إلى حرب عالمية بين الدولتين الكبيرتين .

وكانت ألمانيا ترغب في الحصول على تعويضات واضحة نظير قيام فرنسا بالتوغل عسكرياً في سلطنته المغرب ورأت أن سلطاناً لا يتمكن من الحكم إلا بمساعدة الحراب الفرنسية يعجز عن تقديم الضمانات اللازمة لاستقلال بلاده ، أي أنه يعجز عن الوفاء بأهداف مؤتمر الجزيرة الخضراء الأساسية . لقد كان من اللازم الاعتراف بذلك التغيير الفعلي الذي حدث في المغرب ، ولكن ألمانيا كانت تبحث عن تعويضات جديدة لها ، لقد كان احتلال

فاس يعتبر عملا تمهيدا لسيطرة فرنسا على المغرب ، وبشكل يعتبر لطمة تعطى لمانيا ، ويصعب عليها تحملها . ولذلك فإن المانيا رأت ضرورة الحصول على رهينة تجبر فرنسا على تقديم تعويض لها . وإذا كانت فرنسا قد قامت بكل ذلك لتأمين رعاياها ، وتأمين مصالحها في هذا الاقليم ، فقد كان لالمانيا رعايا ومصالح في كل من موجدور وأغادير ، وكان في وسع السفن الالمانية أن تصل إلى هذه الموانئ لحماية مصالحها الوطنية ، وكان في وسعها أن تبقى هناك لتمنع الدول الأخرى من احتلال هذه الموانئ الهامة في جنوب المغرب ، وكان في وسعها بعد ذلك أن تراقب تطور الأحداث في الاقليم ، وتفرض على فرنسا كلمتها قبل مغادرتها هذه الموانئ .

والواقع أن زحف القوات الفرنسية على فاس ونزول القوات الإسبانية في العرائش كان يعني تقسيم المغرب إلى منطقتي نفوذ . وكانت المانيا تهتم بالاقليم الجنوبي من المغرب الذي يقع فيما وراء جبال الأطلس ، ويشتمل على وادي السوس مع امكانياته المعدنية والزراعية المتفوقة . فإذا كانت فرنسا قد اتفقت مع إسبانيا على تقسيم المغرب إلى منطقتي نفوذ ، وكان الاتجاه العام لهاتين الدولتين هو ترك منطقة طنجة ، المواجهة لجبل طارق ، تقع تحت إدارة دولية ، يكون لبريطانيا فيها كلمة عليا ، فما هو المانع من أن يكون جنوب المغرب ، مع منطقة السوس وما وراء الأطلس وحتى المستعمرات الإسبانية في ريودي أورو ، منطقة نفوذ المانية ؟ إذا كانت دول الوفاق الودي قد اتفقت فيما بينها على تقسيم الاسلاب ، وكان نشاطها في كل القارة الافريقية قد وصل بالفعل إلى تقسيم هذه القارة فيما بينها ، وفي وقت احتاجت فيه الصناعة الالمانية إلى مناطق للحصول منها على المواد الخام ، ومناطق للتسويق ، فما الذي يمنع من قصر النشاط

الفرنسي الاسباني البريطاني حتى منطقة جبال الأطلس، وترك المنطقة الجنوبية من المغرب كنطقة للتوسع الألماني ، حتى وإن كان هذا التوسع هو مجرد توسع إقتصادي ؟

حقيقة أن مؤتمر الجزيرة كان قد أعطى لفرنسا حقوقا هامة في المغرب الأقصى، ولكن زحف القوات الفرنسية على فاس ونزول القوات الاسبانية في العرائش ، كان يعتبر سابقة سياسية ، تتعدى حدود قرارات مؤتمر الجزيرة. وإذا كانت فرنسا قد وضعت أمام الأمر الواقع ومن حليفها إسبانيا ، حين أنزلت قواتها إلى العرائش ، وحصلت منها في هذه العملية على حق معاملة المثل ، فما الذي كان يمنع ألمانيا من الحصول على نفس الحق في أقصى الجنوب المغربي، خاصة وأن أنظار بريطانيا كانت تنو إلى المنطقة المواجهة لجبل طارق؟ لن تراجع ألمانيا عن مفتاحه فرنسا بالطريق الدبلوماسي ، وبشكل مفتوح ، في الحصول على تعويضات اقليمية . وإذا كانت فرنسا قد ادعت بأنها استجلو عن فاس فإن الألمان قد أصرروا على أن تفوذ فرنسا سيزداد في المغرب سواء رغبت أم لم ترغب ، وحتى الانسحاب الفرنسي من فاس كان لا يعني عدم عودة الفرنسيين إليها فيما بعد. وان ذلك يعني اهمال المصالح الألمانية ، وبشكل يؤدي إلى قيام صعب دون أي داع لها . وإذا كانت فرنسا قد اتفقت مع إسبانيا ، واتفقت مع إيطاليا ، واتفقت مع بريطانيا ، على تفوذها في المغرب الأقصى ، فما هو الداعي الذي يمنعها من الاتفاق مع ألمانيا ؟ وعلى نفس الاساس ، أي المساومة أو المبادلة ؟ لقد كان من الصعب على فرنسا أن تجيب على هذا السؤال . وإذا كانت مسألة الازاس واللورين تمثل عقبة كأداء في طريق العلاقات الفرنسية الألمانية ، فما لاشك فيه أن فرنسا وإسبانيا كانت تحتاج إلى إعادة نظر على كل خريطة العالم ، ويصعب على فرنسا تجاهل علاقاتها مع ألمانيا في هذا الاقليم أو ذاك. وإذا كان هذا

الاتجاه قد وضح في ألمانيا فان اتجاها فرنسا حاول أن يشرح لألمانيا قبوله لفكرة التعويضات ، ولكن على أساس ألا تكون هذه التعويضات في المغرب نفسه . وكان كامبون هو الروح المحركة لهذا الاتجاه ، بل لهذه السياسة ، وكان هو وأخيه في لندن يعتبران الدبلوماسيان في وصول هذه المشكلة إلى حل مرضى رغم العقبات الكأداء التي وقفت على الطريق . لقد كان هناك اتفاق سنة ١٩٠٩ بين فرنسا وألمانيا بشأن النفوذ الفرنسي في المغرب ، وكان في وسع فرنسا أن تستند إليه ، كاعتراف بتفوق نفوذها السياسي في هذا الاقليم ، ولكن نزول قوات إسبانيا إلى العرائش كان يعطى الفرصة لألمانيا للمطالبة بتعويضات . وعلى أى حال فلقد كان للسفير الفرنسي في برلين دورا أساسيا في إبعاد مسألة التعويضات الألمانية عن أقاليم المغرب الأقصى ، ومحاولة البحث عن إعطاء هذه التعويضات في أماكن أخرى من افريقية .

ولكن ألمانيا لم تكن ترغب في البدء في محادثاتها مع فرنسا دون الحصول على رهينة تستند إليها في هذه المفاوضات . ولذلك فانها قررت ارسال سفينة حربية ، كانت هي سفينة المدفعية بانثر Panther إلى أغادير حتى تجبر فرنسا على الموافقة على مطالبها ، وفي المرحلة الاولى في المغرب ، وفي حالة الفشل في أماكن أخرى من افريقية . وكان تغير الوزارة الفرنسية في ذلك الوقت ووصول كايو إلى الحكم مع دي سلف كوزير للخارجية ، يزيد من البطاقات التي تلعب بها ألمانيا أمام البطاقات التي تلعب بها فرنسا . وكان رئيس الوزراء الفرنسي الجديد يوافق مبدئيا على فكرة إنهاء المسألة المغربية بإعطاء تعويض لألمانيا ، وإن كان يصر على ضرورة كون هذا التعويض خارج المغرب ، وفي افريقية السوداء أو مع سكة حديد بغداد .

ولقد استندت الحكومة الألمانية إلى نفس ما استندت إليه فرنسا وإسبانيا، وادعت أن بيوتها الموجودة في جنوب المغرب تخشى من تحركات بين رجال القبائل، وأنها قد طلبت منها حماية أرواحها وممتلكاتها، ولذلك فإنها قررت إرسال سفينة حربية إلى ميناء أغادير لتساعد رعاياها ولكي تحميهم وتحمي مصالحهم، وأنها ستغادر ميناء أغادير عند عودة الأمور في المغرب إلى حالها السابقة. وما دامت فرنسا وإسبانيا لم تناقش حقوقها التي حصلت عليها في مؤتمر الجزيرة قبل إرسال قواتها إلى فاس والعرائش فإن ألمانيا لا تتعرض كذلك لحقوقها الناجمة عن مؤتمر الجزيرة. وأعلنت استعدادها للدخول في مفاوضات مع فرنسا بشأن الموضوع بأكمله. وقام السفراء الألمان بإبلاغ هذه المذكرة إلى العواصم الأوروبية التي يعينها الأمر. وإذا كانت فرنسا قد رأت أن المصالح الألمانية في جنوب المغرب هي مصالح بسيطة، فقد كان من السهل الرد عليها بأن المصالح الفرنسية نفسها في فاس لم تكن مصالح ضخمة. وكانت ألمانيا قد بدأت في الاهتمام بالثروة المعدنية لمنطقة السوس، وادعت أن المولى عبد الحفيظ قد أعطاها بعض الامتيازات هناك قبل أن يصبح سلطانا شرعيا. وظهر من ذلك أن ألمانيا تحاول الحصول على جنوب المغرب كخطوة أولى وكتيجة طبيعية لدخول الفرنسيين إلى فاس.

ولقد أدى ذلك إلى حدوث أزمة، وإلى شحن الجو الدولي بدرجة لم يصل إليها حتى مع زيارة الامبراطور غليوم لطنجة سنة ١٩٠٥، وأخذ الناس يتحدثون عن الحرب العالمية. وإذا كانت فرنسا قد فكرت في إرسال سفينة حربية فرنسية إلى أغادير فإن هذه الفكرة قد استبعدت خوفا من الوصول إلى الحرب. أما فكرة إرسال بريطانيا لإحدى سفنها إلى نفس الميناء فقد

استبعدت كذلك ، وعلى أساس أن بريطانيا ستقف إلى جانب فرنسا في حالة الاعتداء على المصالح الفرنسية ، وعلى أساس أن دخول القوات الفرنسية في فاس لا يعتبر اعتداء على المصالح الألمانية ، بل تدعيم لها . وأمام خوف الوزارة الفرنسية من الوصول إلى حالة حرب مع ألمانيا ، وعدم استعداد بريطانيا للوصول إلى حرب عالمية في ذلك الوقت ، و كنتيجة لتوسع فرنسا في مناطق نفوذها ، ودون أن يكون ذلك ماسا بالمصالح البريطانية نفسها - نتيجة لكل ذلك ، بدأت المفاوضات بين فرنسا وألمانيا ، ومن أجل الوصول إلى تسوية لهذه المشكلة .

حقيقة أن بريطانيا كانت مستعدة للقيام بالتزاماتها حيال فرنسا ، ولكن فكرة إشراكها في هذه المفاوضات ، وإشراك إسبانيا فيها كان يعني من جانب آخر طلب ألمانيا إشراك النمسا وإيطاليا ، وسيؤدي ذلك إلى دخول روسيا كذلك في المفاوضات ، وسيؤدي بالتالي إلى عقد مفاوضات متشعبة ، بين أطراف عديدة ، تزيد في خطورتها على المفاوضات الدولية التي تمت مع مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة ١٩٠٦ . وكانت ألمانيا وفرنسا تفضلان أن تكون هذه المفاوضات ثنائية ، حتى لا تتشعب الموضوعات ، ويؤدي الأمر إلى تدويل المشكلة المغربية بعد أن قاربت على النضج ، وكادت أن تقع في أيدي فرنسا . وأظهرت ألمانيا استعدادها للحصول على تعويض في مكان آخر . أما في حالة إصرار ألمانيا على الحصول على منطقة نفوذ معينة في المغرب نفسه ، فإن فرنسا كانت مستعدة في ذلك الوقت لدعوة بريطانيا لحضور المفاوضات ، ونيسمخ لها ذلك بالاعتراف بمصالح بريطانيا المتفوقة في منطقة طنجة ، ولكنه سيحرم ألمانيا التي قد تحصل في هذه الحالة على

تعويضات في منطقة السوس، من أن تحصل على تعويضات أخرى في افريقية السوداء . ولكن ألمانيا أعلنت أنها ترغب في تسوية هذه المشكلة وبشكل لا يتناسى مصالحها في أي مكان .

وبدأت المباحثات في برلين يوم ٩ يوليو سنة ١٩١٩ بين السفير الفرنسي والمستشار الألماني للشؤون الخارجية. بدأت بالاعتاب واللوم، ثم استمرت في شرح الفرنسيين لموقفهم من أن الرأي العام الفرنسي لا يسمح بتقديم توضيحات لألمانيا في المغرب، وأشاروا إلى أنهم مستعدون لتقديم تعويض في الميادين الاستعمارية، في الكونغو مثلاً، وربما في الشرق الأدنى. واعتمدت فرنسا على نفسها في هذه المفاوضات ورأت أنها كمنافسات تنائية أقرب إلى النجاح مما إذا كانت هذه المفاوضات على نطاق واسع . ثم رأت فرنسا أن مطالب ألمانيا في الكونغو الفرنسي هي مطالب مبالغ فيها، خاضعة وأن ألمانيا لم تسلم شيئاً لفرنسا في المغرب يسمح لها بالمطالبة بهذه الأقاليم في افريقية السوداء. ولكن الألمان شرحوا أنهم سيكونوا مع الفرنسيين في حالة إذا ما نازعهم أحد في ثمرة الاتفاق المشترك . وذكر الألمان أن الفرنسيين قد اشتروا حريتهم في المغرب من إنجلترا وإسبانيا وحتى من إيطاليا، وأنهم قد تركوا الألمان مهملين، قبل أن يتقدموا صوب فاس . واعتبر الألمان أن هذه العملية الفرنسية هي خرق لميثاق الجزيرة، وربطوا ذلك بالاطماع الفرنسية في المغرب في المشكلات الاقتصادية وفي مسائل السكك الحديدية . وكان الألمان في حقيقة الأمر يطالبون بالحصول على أقاليم في افريقية السوداء توصل بملكاتهم الواقعة على المحيط الأطلسي بمستعمراتهم الموجودة في تنجانيقا على المحيط الهندي، ويضعون بذلك أسس « وسط افريقية الألمان » ، الذي كان حلماً يداعب رجال السياسة والاقتصاد الألمان في ذلك الوقت ،

والذى استمر مع مشروعات المانيا الاقتصادية والاستراتيجية فى أثناء الحرب العالمية الأولى . وكانت فرنسا تعلق أهمية كبيرة من جانبها على مد نفوذها على كل المغرب الأقصى ، وبشكل يسمح لها باقامة كتلة اقليمية فيما وراء البحار ، تدعم نفوذها فى البحر المتوسط ، وتدعم كيانها فى أوروبا نفسها .

وإذا كانت فرنسا قد رأت أن المطالب الألمانية مبالغ فيها فإنها قد بدأت فى البحث عن التدابير اللازمة فى حالة وقف هذه المفاوضات ، أى فى حالة الوصول إلى اصطدام مسلح فرنسى المانى . وكانت التهديدات قد بدت من الطرفين فى شكل تلميح فى أول الأمر ، ووصلت بعد أسبوعين من المفاوضات إلى تهديد واضح باتخاذ السلاح وسيلة أساسية لفض النزاع . ولكن هل كان فى وسع إنجلترا ، حليفة فرنسا الأولى فى الاتفاق الودى ، أن تدخل فى حرب دولية إلى جانب فرنسا ، تتعلق بمصالح فرنسا فى إقليم تعتبره فرنسا فرنسى ؟ وإقليم يقع فى المستعمرات وفى افريقية ، ودون أن تتمكن فرنسا من الوصول إلى حل بشأن الألزاس واللورين ؟ لقد كان من الواضح أنه يصعب على رأى العام البريطانى ، رغم قيام الوفاق الودى ، أن يوافق على الدخول فى حرب عالمية وللدفاع عن المصالح الفرنسية ، ودون أن يكون له مصلحة واضحة فى الأمر . أما بالنسبة لروسيا فإنها كانت تقف إلى جانب فرنسا فى الميدان الدبلوماسى ، ولكن أمر الوصول إلى اصطدام مسلح ، رغم التحالف الفرنسى الروسى ، لم يكن أمراً سهلاً بالنسبة للإمبراطورية القيصرية التى كانت ترى عجزها عن النزول إلى حرب دولية قبل سنة ١٩١٥ أو سنة ١٩١٦ ، خاضعة وأن إعادة تنظيم وتسليح الجيش الروسى كان يصعب اتمامه قبل هذه الفترة . وأما إسبانيا فكانت لا تدافع الا على مصالحها الشخصية فى هذا الإقليم . فأصبح على فرنسا أن

تسوى مشكلاتها مع المانيا ودون الالتجاء إلى صدام مسلح . ولقد قامت بريطانيا بافهام فرنسا صعوبة هذا الموقف، وطلبت منها التفاهم مع المانيا رغم علمها بضرورة عدم ترك كل اقليم الكونغو الفرنسي كبديل للمقايسة بين فرنسا والمانيا . وقامت في نفس الوقت بتحذير المانيا من التطرف . وإذا كان لويد جورج وزير الخزانة البريطانية قد أعلن أن بريطانيا لن تتخلى عن مصالحها، التي تتكامل مع مصالح حلفائها، فإن المانيا كانت تعلم جيدا بأنه لا يعنى الوصول إلى الدخول في حرب عالمية إلى جانب فرنسا ، وبشأن المغرب .

وحاولت فرنسا أن ترضى المانيا على حساب الدولة العثمانية ، سواء أكان ذلك في مسألة الديون العثمانية ، أو في مسألة سكة حديد بغداد ، ولكن الحكومة الالمانية رفضت هذا الاتجاه ، مستندة إلى قوة مركزها في الدولة العثمانية ، وفضلت الحصول على تعويض في اقليم الكونغو . وعند ذلك بدأت فرنسا في الاتجاه صوب الحصول على اعتراف من المانيا بالحماية الفرنسية على المغرب نظير تقديم التوضيحات الإقليمية الفرنسية في أماكن أخرى . ووضع دى سلف وزير الخارجية الفرنسية مشروع اتفاق يشتمل على قسمين : علني وسري ، بين فرنسا والمانيا ، وإن كان قد أثار انتقاد السفراء الفرنسيين فيما يخص المغرب ، ولم يوافق عليه الالمان فيما يخص التعويضات الافريقية . وبعد تعديل هذا المشروع تقدمت الحكومة الفرنسية به لألمانيا في ٤ سبتمبر سنة ١٩١١ ، وكان يشتمل على ضرورة اعلان الحكومة الالمانية التي لها في المغرب مصالح ذات طابع اقتصادي فقط ، أنها ان تعرقل عمل فرنسا القيادي في تقديم المساعدة للحكومة المغربية ، وفي كل الاصلاحات الادارية والمالية والاقتصادية والعسكرية التي يحتاجها المغرب ، وكذلك بالنسبة لكل

النظم التي تتطلبها هذه الاعمال، وبشرط الاحتفاظ بالمساواة الاقتصادية بين جميع الدول . ويشتمل كذلك على عدم اعتراض المانيا على أى احتلال عسكري تراه فرنسا ضروريا للمحافظة على الأمن ، وعلى أن يكون ذلك بالاتفاق مع الحكومة المغربية ، والاعتراض المانيا على ممارسة فرنسا عمل البوليس في البر وفي المياه المغربية . واشتمل هذا المشروع على نص يتعلق بالمساواة الاقتصادية وعدم التمييز في المعاملة في الرسوم والضرائب وفي تعريف السكك الحديدية ، ولمدة ثلاثين عاما . كما اشتمل على تمثيل فرنسا للمغرب دبلوماسيا وقنصليا في الخارج . واشتمل على نصوص خاصة باصلاح النظام القضائي والمحاكم القنصلية الفرنسية والأجنبية في المغرب ، وخاصة في مشروعات الاشغال العامة ، وبتحديد الأراضي المغربية التي تسرى عليها هذه الشروط ، وهي الأراضي الواقعة بين الجزائر وافريقية الغربية الفرنسية ومستعمرة ريو دي أورو الإسبانية، وباستثناء القواعد والممتلكات الإسبانية . كما اشتمل على مواد خاصة بالتعويضات في افريقية .

وإذا كانت فرنسا قد سعت من وراء هذا المشروع إلى الحصول على تعويض من المانيا يسمح لها بفرض حمايتها السياسية على المغرب فإن المانيا قد أصرت من جانبها على أهمية العوامل الاقتصادية والتي نتجت عن اتفاقية فبراير سنة ١٩٠٩ وعن قرارات مؤتمر الجزيرة . وكانت المانيا ترغب في بسط سيطرتها الاقتصادية على المنطقة الجنوبية من المغرب ، في الوقت الذي كانت فرنسا تهتم فيه على أهمية العوامل السياسية .

وظلت الصعوبات أمام المفاوضات حتى منتصف شهر سبتمبر، وهو الوقت الذي اشتدت فيه الأزمة المالية ، والتي نتجت عن بدء بعض المصارف الأجنبية، وخاصة الفرنسية والروسية في سحب ودائعها من البنوك الألمانية. كما أن قيام أزمة

طرابلس الغرب دفعت بالدولتين إلى الاتفاق، خشية قيام تعقيدات دولية جديدة . فظهر التساهل من الجانبين، وتوصل الطرفان إلى اتفاق في ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ .

ولقد اشتمل هذا الاتفاق على ١٥ مادة ومذكرة تفسيرية تتعلق كلها بالمغرب، وجاء في مقدمته أنه يحدد ويكمل اتفاق فبراير سنة ١٩٠٩ ونص على أن مصالح ألمانيا في المغرب اقتصادية وأن ألمانيا لن تعرقل عمل فرنسا في ادخال الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية والقضائية وكل النظم اللازمة، مع المحافظة على المساواة الاقتصادية . أما المادة الثانية فقد نصت على

عدم عرقلة ألمانيا لاجتلال فرنسا لأى جزء من المغرب بعد أن تتفق على ذلك مع الحكومة المغربية . ونصت المادة الثالثة على عدم معارضة ألمانيا لاشراف فرنسا على الشؤون الخارجية للمغرب . أما المادة الرابعة فقد علنت فيها فرنسا تمسكها بحرية التجارة وعدم التمييز فيما يتعلق بالرسوم والضرائب وتعريفات النقل والمواصلات بين زعايا الدول الأجنبية . كما نصت المادة الخامسة على تعهد من فرنسا ، ألا تعمل على فرض رسوم على خام الحديد أو استخراجه أو نقله ، ونصت المادة السادسة على طرح مشروعات الأشغال العامة في مناقصات ، وسمحت المادة السابعة لأصحاب الاستثمارات المنجمية والصناعية والزراعية بإنشاء سكك حديد خاصة، تصل مراكز الإنتاج بالموانئ وبالسكك الحديدية العامة . واشتملت هذه الاتفاقية علاوة على ذلك على نصوص خاصة ببנק الدولة والسكك الحديدية والشكاوى التى قد تنجم بين الجانبين عن ممارسة أعمالهم في المغرب، وعن الصيد في المياه المغربية، وفتح موانئ جديدة للتجارة ومراجعة قوانين المحمين،

ومع هذا الاتفاق اشتملت المذكرة التفسيرية على عدم عرقلة ألمانيا لمشروع

إنشاء حماية فرنسية على المغرب، وعلى مواد أخرى تخص العلاقات الألمانية الإسبانية في الميدان الاستعماري، وأولوية خط سكة حديد طنجة فاس على غيره من المشروعات، وفتح ميناء اغادير للتجارة.

وكانت أزمة إغادير أكبر أزمة عرقتها الدول الأوروبية في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى، عاشت أوروبا خلالها فترة عصيبة مشؤومة تحت تهديد الحرب. وإذا كانت قد وصلت إلى حل للمشكلة المغربية فإنها قد فشلت في إطفاء نار الحقد والتنافس والتسابق على التسلح بين الدولتين الأوربيتين. وكانت خطوه هامة من خطوات الوصول إلى الحرب العالمية الأولى.

ونلاحظ أن إيطاليا كانت قد انتهزت فرصة دخول الفرنسيين في فاس، ودخول الإسبانين إلى العرائش والقصر الكبير، ومطالبة ألمانيا بتعويض لتخليها عن ميدان المغرب، وانشغال أوروبا بالأزمة الناتجة عن ذلك، انتهزتها لكي تبدأ في تحقيق اطماعها في طرابلس الغرب وبرقة، ودون أن تخشى معارضة أوروبية جديدة لمشروعاتها. وشجع كل ذلك دول البلقان على الوقوف في وجه الدولة العثمانية مما أدى إلى نشوء سلسلة من الحروب امتدت حتى قبيل إعلان الحرب العالمية الأولى. والمهم هو أن هذا الاتفاق الألماني الفرنسي قد مهد لإعلان الحماية الفرنسية على المغرب.

(٦) الحماية :

إزداد قلق المولى عبد الحفيظ بمجرد أن علم ببدء المفاوضات الفرنسية الألمانية. لقد كان في مأزق واضطر إلى السماح للفرنسيين بالتقدم من ساحل المحيط الأطلس صوب فاس، ولكنه لم يكن يعتقد في إمكانية تسوية

المسألة بشكل نهائي بين فرنسا والمانيا. وما أن بدأت مظاهر التسوية الاوربية للمسألة المغربية في الظهور حتى قدم مذكرة إلى الحكومة الفرنسية في ١٧ اكتوبر سنة ١٩١١ يطلب فيها تفسيرات عن مستقبله إذا ما ظل سلطانا للبلاد ، وكذلك سلطات سيادته ، علاوة عن مستقبل وريثه على العرش في حالة تنازله عن السلطة الشريفة . وطلب في هذه المذكرة من فرنسا ضمانات خاصة بهذا الشأن ، كما طالب بحريته في حالة تنازله ، في البقاء في المغرب أو الإقامة في فرنسا أو غيرها من الدول ، وكذلك بضمان لأملاكه الشخصية الموجودة في المغرب . أما في حالة بقائه على العرش فإن المولى عبد الحفيظ قد طالب بالاحتفاظ بحقه في تسمية وعزل الوزراء والحكام وإن كان قد أعلن قبوله لخضوعهم لاشراف فرنسي ، فيما عدا شئون الاوقاف .

ولقد ظهر من ذلك أن المولى عبد الحفيظ كان يفكر في التنازل عن العرش . ولقد ردت عليه فرنسا وشرحت الأسباب التي دفعت بها إلى دراسة الوسائل اللازمة لتهدئة البلاد مع ألمانيا ، وذكرت أن هذه الدراسة قد انتهت باتفاق تام اعترفت فيه ألمانيا بضرورة مساعدة فرنسا للمغرب ، وعلى أساس ألا تمس هذه المساعدة المصالح الاجنبية ، واعترفت كذلك بانها كفيلة بالمعاونة على تطوير الادارة الشريفة وتقديم المغرب اقتصاديا . وأكدت وزارة الخارجية الفرنسية للسultan احترام فرنسا للاسلام ، ورغبتها في المحافظة على الشريعة وابقائها على نظام الاوقاف واهتمامها بتأكيد هيبة العرش السلطاني ، والمحافظة على امتيازات السلطان بصفته رئيس الأسرة الحاكمة ، ووفقا لتقاليد ودعائم هذه الأسرة . وطمأننت وزارة الخارجية الفرنسية السلطان بالنسبة لمستقبله ومركزه ، وأشارت إلى أن المسائل العامة التي تخص سياسة الدولة ستكون موضع اقتراحات ، وسيعرضها ممثل فرنسا على السلطان ويدرسها معه ، ولقد انتهزت وزارة الخارجية الفرنسية هذه الفرصة لكي

تشير على السلطان بأهمية موافقته على المادة الخاصة بتسليم شئون المغرب الخارجية إلى فرنسا ، مدعية أن هذه العملية ستسهل وتذلل كثيرا من الصعوبات الخارجية التي كان السلاطون قد تعرض لها حتى ذلك الوقت .

وشعر المولى عبد الحفيظ بالخرج المتزايد ، خاصة وأن المذكرة الفرنسية كانت تطلب منه الموافقة على الحماية ، أي تطلب منه الموافقة على ضياع استغلال بلاده ، وتعرضه بالتالي للثورة من جانب شعبه . ولقد حاول بعض الأجانب في المغرب في ذلك الوقت وخاصة من الأسبانيين والألمان أن يغروا السلطان على مقاومة فرنسا ، ولكنها كانت محاولات فاشلة ، وخاصة بعد اتفاق فرنسا مع ألمانيا ، ومرابطه القوات الفرنسية حول مدينة فاس .

وخشيت فرنسا من أن يؤدي تدهور السلطان عن العرش إلى وقوع أزمة دوائية جديدة ، أو قيام ثورة في البلاد ، فأخذت في بذل الجهود ، وعن طريق رجالها . وبعض رجال السياسة المغاربة الموالين لها ، مثل بن غريبط ، لابعاد هذه الفكرة عن السلطان . ومع بداية شهر نوفمبر كان السلطان قد وافق على الاتفاقية الفرنسية الألمانية ، وأعلن أن ممثل فرنسا الذي سيحضر إلى فاس ويعرض مشروعات الإصلاح سيأبى منه كل مساعدة لازمة .

وكانت فرنسا تفاوض في ذلك الوقت إسبانيا بشأن مستقبل علاقاتها في المغرب الأقصى ، ولكن هذه المفاوضات سارت ببطء ، مما دفع بفرنسا إلى بدء تفاهمها مع السلطان رأساً .

ووصل المندوب الفرنسي إلى فاس في ٢٤ مارس سنة ١٩١٢ لكي يعرض على السلطان الموضوعات اللازم التفاهم عليها ، ولكي يحصل منه على الحماية . وكان استقباله فاتراً ، وكانت الشوارع مقفلة من الناس . وبدأت

المباحثات بعد يومين ، واضطر المولى عبد الحفيظ إلى التوقيع على المعاهدة في ٣٠ مارس .

ولقد نصت هذه المعاهدة على اتفاق الحكومتين على اقامة نظام جديد في المغرب ، والبدء بالاصلاحيات الادارية والقضائية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى فرنسا ضرورة ادخالها في المغرب . ونصت على ضرورة المحافظة على الشؤون الدينية ، وعلى احترام هيبة السلطان ، وممارسة الشعائر الدينية ، والمحافظة على وضعية الاوقاف ، وأنها ستبدأ في تنظيم الادارة الشريعية طبقا لذلك ، وستفهم حكومة الجمهورية مع الحكومة الإسبانية بشأن المصالح الخاصة بهذه الدولة والتي تنتج عن مركزها الجغرافي وممتلكاتها الاقليمية على السواحل المغربية . أما طنجة فانها ستحتفظ بصفتها الخاصة التي اعترف لها بها والتي ستكون أساسا لتنظيمها من الناحية البلدية . أما المادة الثانية فقد نصت على أن السلطان يوافق منذ الآن على أن تقوم الحكومة الفرنسية ، وبعد اخطار السلطان ، باحتلال أى جزء من المغرب تراه ضروريا للمحافظة على النظام وسلامة التجارة ، وأن تقوم كذلك بأعمال البوليس على البر وفي المياه المغربية .

وتعهدت فرنسا في المادة الثالثة بأن تساعد السلطان وخلفاءه من بعده ضد أى خطر يهدد شخصه أو عرشه أو يعرضه للخطر هو أو بلاده ؛ أما المادة الرابعة فقد نصت على قيام السلطان ، وباقتراح الحكومة الفرنسية أو السلطات التي تنوب عنها باتخاذ التدابير اللازمة لتسيير نظام الحماية الجديد ، وسيقع نفس الشيء بالنسبة للنظم الموجودة ، وبالنسبة لتعديل المعاهدات القائمة .

ونصت المادة الخامسة على أن يمثل فرنسا لدى السلطان مقيم عام يتمتع

بكل سلطات الجمهورية في المغرب ، ويسهر على تنفيذ هذه المعاهدة ، ويكون وسيطا عن السلطان في علاقاته مع ممثلي الدول الأجنبية ، ويكلف بشكل خاص بكل المسائل المتعلقة بالأجانب ، وتكون لديه باسم الحكومة الفرنسية سلطة الموافقة ونشر كل المراسيم التي يصدرها السلطان .

أما المادة السادسة فقد نصت على قيام ممثلي فرنسا وقناصلها بتمثيل وحماية رعايا ومصالح المغرب في الخارج ، كما نصت على تعهد السلطان بعدم إبرام أى اتفاق له صبغة دولية دون أن يحصل سلفا على موافقة من الحكومة الفرنسية .

ونصت المادة السابعة على ضرورة اتفاق الحكومتين فيما بعد على وضع الأسس اللازمة لنظام مالي جديد يحترم حقوق أصحاب الديون المغربية ويضمن التزامات الخزينة المغربية وجباية العائدات والضرائب : وأخيراً فان السلطان قد تعهد في المادة الثامنة بالامتناع عن عقد أى قرض ، عام أو خاص في المستقبل ، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وبأية صورة كانت ، بدون إذن من فرنسا .

لقد أعطت هذه المعاهدة لفرنسا حرية العمل التي كانت ترغب فيها ، خاصة وأن صياغتها كانت غير محدودة وبشكل يسمح بمرونة التفسير : ولقد احتفظت فرنسا لنفسها بحقها في التفاهم مع إسبانيا في شأن شمال المغرب ، وحقها في أن تقول كلمتها في مستقبل طنجة ، هذا علاوة على حرية عملها في بقية الاقاليم المغربية .

وكان رينو ، المفوض الفرنسي الذي وقع مع السلطان على هذه المعاهدة ، قد اتفق معه على كتمان نبئها ، وحتى يترك السلطان مدينة فاس ويصل إلى الرباط . ولكن سرعان ما انتشر الخبر ، واعتبره المغاربة عقداً بيع لبلادهم

لفرنسا . وظهر الاستياء على الأهالي ، وعلى الأشراف والعلماء وحتى العامة والأطفال الصغار الذين يلعبون في الشوارع . واستنكر الجميع هذه المعاهدة وخاصة من السلطان الذين كانوا قد أوصلوه إلى الحكم كأمر للمؤمنين منذ أربع سنوات لكي يعلن الجهاد على المسيحيين وأخذ الأطفال في الشوارع في سب الأوربيين ، وزادت الأوضاع تخرجاً خاصة وأن بعض التحويلات قد ظهرت عند رجال القبائل القريبة من فاس ، وظهر التوتر بين رجال القوات المغاربة أنفسهم . ولقد انتشرت روح الثورة بين الجنود المغاربة وهبوا يوم ١٧ أبريل وبدأوا بقتل عدد من مدبريهم الفرنسيين ، ثم انتشروا في المدينة وأخذوا في دعوة الناس إلى الجهاد . حقيقة أن السلطات الفرنسية التي أتت من مكناس بقيادته الجنرال موانيه تمكنت من كبت هذه الثورة ، ولكن هذا لم يمنع الفرنسيين من الشعور بخطورة الموقف في البلاد . وأعلنت السلطات الفرنسية حالة الطوارئ في العاصمة المغربية وإن كانت لم تفرض غرامة حربية على الأهالي في ذلك الوقت . ثم اختارت فرنسا رجلاً عسكرياً - وهو الجنرال ليوتي - لكي تجمع بين أيديه كل السلطات ، وتجعله مسئولاً أول أمامها عن تسيير كل القطاعات في المغرب . ولوح السلطان من جديد برغبته في التنازل عن العرش حين علم بقرب وصول ليوتي ، ولكن الفرنسيين نجحوا في تهدئته . ووصل الجنرال ليوتي إلى فاس يوم ٢٤ مايو ، وفي نفس اليوم اشتعلت ثورة الأهالي من جديد في العاصمة وفي أراضي القبائل المحيطة بها ، ولم تنجح القوات الفرنسية بقيادة الجنرال غورو من السيطرة على الموقف إلا بصعوبة ، وفي أوائل شهر يونيو . ولقد أعطت هذه الثورات المستمرة صورة للرأي العام الفرنسي تدل على أن المغرب يقاوم سلطة الحماية الفرنسية ويستنكرها ، وادى ذلك إلى أن تطالب العناصر الاشتراكية في

البرلمان الفرنسي ، وعلى رأسها جان جوريس بضرورة ترك نظام الحماية جانباً ، والوصول إلى عقد تحالف مع السلطان . ولكن العناصر الاستعمارية وقفت في سبيل هذا الاتجاه المتحرر ، واستندت إلى التضحيات التي قدمتها ، والمصالح المهددة ، والعداء الألماني ، واصررت على ضرورة البقاء ، بل وعلى تثبيت الأقدام . وانتهى الأمر بموافقة البرلمان الفرنسي على معاهدة الحماية المغربية .

ولقد غادر السلطان فاس إلى الرباط يوم ٦ يونيو ، وقابل الجنرال ليوتي . وحاول هذا الجنرال اجبار المولى عبد الحفيظ على التوقيع على مرسومات لإنشاء إدارات جديدة ، ولكن السلطان رفض ، ورفض أن يكون هو سلطان الحماية . وحاول الجنرال ليوتي أن يضغط على السلطان حتى يجبره على التوقيع أو التنازل عن العرش ، فما كان من المولى عبد الحفيظ الا أن تناسى مسألة التنازل عن العرش ، وأعلن عن رغبته في الذهاب للحج قبل القيام بأي عمل آخر . وظهر من ذلك أن التجاوب غير متوفر بين الرجلين ، وأن فرنسا لن تحصل من المولى عبد الحفيظ على أكثر مما حصلت عليه . وحاول الجنرال ليوتي أن يستخدم بن غبريط للضغط على السلطان ، ولكني يتنازل عن العرش بهدوء ، ويغادر البلاد دون إثارة أية مشكلات ، وبشكل يسمح بالاحتفاظ للعرش المغربي بهيبته . وفرض الجنرال ليوتي حصاراً عنيفاً على السلطان ، ولكن دون جدوى . وحين وافق السلطان في شهر أغسطس على تناول الغذاء لدى ليوتي انتظر إلى أن أحاطه المقيم العام الفرنسي بكل مظاهر التبجيل والاحترام ، ثم بدأ في نقد السياسة الفرنسية نقداً مرأ ، وذكر للمقيم العام الفرنسي أن إنجلترا كانت لها قوات في مصر منذ سنة ١٨٨٢ ، ولم تحاول أن تتسرع حتى ذلك الوقت لكي تجبر الخديو على قبول الحماية .

أما فرنسا لما أن شعرت بأن لها قوات عسكرية في المغرب حتى حاولت أن تستولي على كل شيء ، وفي غير مصداقتها .

وتقرر سفر السلطان في اليوم التالي ، وكان الفرنسيون يخشون من أن يعمد السلطان إلى إثارة الحرس الأسود ، أو أن يستنجد بالأهالي ، أو أن يرفض التوقيع على وثيقة التنازل عن العرش ، وكان يوما مشحونا ، قام فيه السلطان بنفسه وبأيديه بتحطيم كل الشارات السلطانية قبل أن يغادر عاصمته الجديدة ويذهب إلى المنفى . واعتبر نفسه آخر سلطان مستقل للبلاد ، ولم يوقع على وثيقة التنازل ويسلمها الا في اللحظة التي قرر فيها الصعود على الباخرة .

ولقد تمكنت الإقامة العامة الفرنسية بعد ذلك من اختيار المولى يوسف سلطانا على المغرب ، اختارته لطيبته ، ودماثة خلقه ، وتفرغه للتعبد ، حتى يترك لها التصرف في أمور الدنيا ، ودون أن يعارضها في ذلك . ووضعت فرنسا بذلك أسس سياستها الجديدة في ظل الحماية على المغرب . ولكنها كانت لا تزال في بداية الطريق ، إذ أنها بدأت الاحتكاك بالمغاربة ، بعد أن كان احتكاكها بمصاحب السلطة الشرعية في البلاد .

خاتمة الباب

إذا كانت فرنسا قد نجحت في سبق الدول الأوروبية الأخرى في الفوز بالمغرب الأقصى فإنها كانت قد اضطرت إلى أن تترك لاسبانيا المنطقة الشمالية من البلاد ، وتترك منطقة طنجة تحت سلطة وإشراف شبه دولي .

ونلاحظ أن الحماية الفرنسية التي أعلنت على المغرب سنة ١٩١٢ فتحت على فرنسا صفحة جديدة من صفحات تاريخها الاستعماري، وفتحت أمام المغاربة صفحة أخرى من تاريخهم الحديث ، هي صفحة الكفاح والجهاد ضد المحتلين الفرنسيين .

وإذا كانت عمليات هبة الله بن ماء العينين قد اقلقت السلطات الفرنسية في موريتانيا حتى ذلك الوقت ، فإن إعلان الحماية قد سمح لهذا المجاهد بالزحف شمالا، وبشكل سمح له باحتلال مراكش ، عاصمة الجنوب في ١٨ أغسطس . وظهر عدد من القادة في منطقة تافيلالت، مثل السملالي موسى، وتزعموا الثورة ضد الحماية الفرنسية . كما ظهر مجاهد آخر في الشمال عمل على قيادة الأهالي وبدأ بهم حرب عصابات منظمة ضد الفرنسيين . وكانت قبائل منطقة فاس لاتزال في ثورتها المعلنة ، وزادت وصول أخبار عقد معاهدة الحماية من ثورتهم ، التي امتدت سريعا حتى منطقة الحدود المغربية الجزائرية .

وكان على فرنسا أن تصرف وقتا طويلا في عمليات التهدة ، سواء في الجنوب أو في الشرق أو في داخل البلاد نفسها . واستمرت عمليات الكفاح سنوات طويلة ، ولم تكن قد خمدت بعد في الوقت الذي بدأ فيه الأمير

عبد الكريم الخطابي في عملياته المنظمة في منطقة الريف. وإذا كان الجنرال ليوتي قد سجل اسمه في تاريخ المغرب على أنه هو الذي أتم عملية التهديم، وأنشأ للبلاد إدارة جديدة، فإنه قد عمل في الواقع على تهيئة الجو اللازم لكي تتمكن فرنسا فيه من استغلال المغرب اقتصاديا واستراتيجيا وبشرياً. ولقد عجز التاريخ عن أن يوفي أولئك المجاهدين المغاربة الذين قاوموا السلطة الفرنسية حقهم حتى الآن .

البَابُ الْخَامِسُ

طرابلس وبرقة والاحتلال الايطالى

كانت التجربة التي مرت بها كل من ولايق طرابلس الغرب وبرقة تجربة تشبه إلى حد كبير تلك التي مرت بها الاقاليم الأخرى من المغرب الكبير في فترة تاريخها الحديث . وإذا كانت الاوضاع قد جمدت في هذين الاقليمين ، وفي الوقت الذي بدأت فيه مظاهر النهضة تظهر في اوربا ، فما لاشك فيه أن وسائل الانتاج وطريقة الحكم ، وطبيعة القوى الداخلية في الاقليم ، ودرجة حيويتها ، وعلاقاتها بالقوى الخارجية ، هي التي أدت إلى تجميد الاوضاع في الوقت الذي استمر فيه العالم في التطور . وكما تمكنت بعض الأسر الحاكمة من السيطرة على هذا الاقليم أو ذاك من اقاليم المغرب الكبير ، نجد أن الاسرة القرمانلية قد تمكنت من الاستقلال بحكم طرابلس عن الدولة العثمانية ، وأخذت تتوارثه إبناء عن أب . ولم يكن تغيير الحاكم وحدة يكفي لتطوير المجتمع أو السير به في سبيل التقدم . وسرعان ما اضطرت الدولة العثمانية في اثناء القرن التاسع عشر إلى إعادة فرض حكمها المباشر على هذين الاقليمين ، وخاصة بعد أن قامت فرنسا بالهجوم على الجزائر ، وزحفت قوات محمد علي المصرية على الشام . وظلت طرابلس الغرب وبرقة تحت الحكم العثماني ، وخضعت لنفس ما خضعت له بقية اقاليم الدولة العلية ، من جمود وتأخر ، ومحاولات للإصلاح وعجز في الميزانية ، إلى أن كانت السنوات الاولى من القرن العشرين . وشهدت طرابلس الغرب وبرقة نفس التطورات التي حدثت في الاقاليم العربية الأخرى الخاضعة للدولة العثمانية ، وشهدت أطماع الدول الاوربية فيها ، إلى أن كانت سنة ١٩١١ وقامت القوات الإيطالية بمهاجمتها والعمل على الاستيلاء عليها . ودخلت طرابلس الغرب وبرقة بعد ذلك في دور كفاح طويل المدى ، لم ينتهي الا بحصولها على الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية .

الفصل الثاني والعشرون

ضعف الولاية والاطماع الاستعمارية

كانت الظروف التي عاشت فيها ولاية طرابلس الغرب وبرقة منذ انضمامها إلى الممالك العثمانية تشبه غيرها من الظروف التي مرت بالاقاليم المجاورة لها في بلاد المغرب العربي. (١) ونلاحظ أن ظروفها قد تطورت من حكم عثماني مباشر ابتداء من سنة ١٥٥٩ بعد قدوم سنان باشا إليها وطرده فرسان القديس يوحنا منها إلى أنها أصبحت قاعدة للأسطول العثماني في البحر المتوسط. وسجل كل من بيالة باشا وطرغوت باشا أمميتها فيها ، وخاصة في صد غارات الأعداء عنها ، وفي الجهاد البحري في وسط البحر المتوسط . واستمر الحال كذلك إلى أن ظهرت في طرابلس شخصية قوية ، هي شخصية أحمد بك القرمانلي الذي تمكن من الاستيلاء على السلطة فيها سنة ١٧١١ وتمكن من تأسيس دولة حاکمة هناك . ولقد ظلت هذه الدولة تحكم طرابلس حتى سنة ١٨٣٥ أي إلى بعد أن أرسلت فرنسا قواتها إلى الجزائر، وتقدمت القوات المصرية في حرب الشام صوب عاصمة الدولة العلية . وأرسلت الدولة العثمانية أسطولها بقيادة نجيب باشا إلى طرابلس في هذه السنة ، وأنهت حكم الأسرة القرمانلية، وعادت طرابلس مجرد ولاية أو مجرد مملكة من الممالك العثمانية. ومع هذه المرحلة تبدأ طرابلس الغرب وبرقة رحلتها مع غيرها من البلاد العربية والإسلامية المجاورة ، حتى وإن كانت هذه المرحلة تتميز بالضعف وبالفقر وبطمع الدول الاستعمارية فيها .

(١) أنظر الفصل الرابع من الباب الأول من هذا المجلد .

(١) احوال الولاية وضعفها : —

كانت طرابلس الغرب و برقة أقاليم ضعيفة وفقيرة إذ أن الطبيعة لم تجدد عليها بالكثير. كانت هناك بعض الواحات المبعثرة في الصحراء ، ويقوم فيها الأهالي بزراعة بعض المحصولات بطريقة بدائية ، معتمدين في ذلك على مياه العيون. وكانت هناك بعض المناطق التي يمكن فيها الرعي موسمياً ، وبعضها في إقليم فزان ، وبعضها في منطقة الجبل الأخضر في برقة . وكان هذا الإقليم الأخير هو الإقليم المصعب في الولاية ، إذ أن مياه الأمطار كانت تساعد فيه مياه العيون على الزراعة وعلى توفير المرعى . وكانت طرابلس تشمل على بعض الممرات التجارية إن جاز هذا التعبير ، فقد كانت بعض طرق القوافل تمر فيها ، وتربط تجارة السودان والسودان الغربي بمواني البحر المتوسط ، وخاصة بنغازي وطرابلس . وكانت هذه التجارة مورد رزق لعدد من التجار ، الذين يقيمون عند بداية الخط التجاري في الموانئ ، ويشرفون على العملية التجارية مع القوافل ، ويحصلون من ذلك على أرباح لا بأس بها . وكان من الصعب على الأوربيين التوغل في داخل الإقليم ولذلك فانهم كانوا يشترون السلع من التجار العرب في مواني البحر المتوسط . وكانت هذه التجارة التي تأتي مع القوافل قد بلغت حداً واضحاً من الازدهار في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وبدأ بعض الأوربيين يضعون تقديرات لها ، ويفسرون نموها بأنه جاء نتيجة لوقوع حروب استعمارية بين الأفارقة والأوربيين عند كثير من المخرج التجارية الأخرى لمناطق إفريقية السوداء . وتفيدنا الوثائق الدبلوماسية ، مع وجود التمثيل القنصلي ، في أنها قد سجلت لنا شيئاً عن هذا النشاط التجاري . ولقد ذكر ليميه M. Lemay قنصل فرنسا في طرابلس سنة ١٨٨٣ أنه كان يرى في كل عام من ستة

إلى ثمانية قوافل كبيرة، يتراوح عدد الجمال فيها ما بين ألف وثلاثة آلاف (١) ولكن قيمة هذه التجارة قد هبطت في العقد الأخير من ٤٠ ألف جنيه تركي إلى ما يقرب من ٢٤ ألف (٢) ولا شك أن هذا التدهور قد جاء نتيجة لاحتلال عدد من الدول الأوروبية لمعظم سواحل افريقية، وقضاائه على المقاومة الوطنية فيها، وعمله على تحطيم الاسس التي يستند اليها الاقتصاد الافريقي في ذلك الوقت، مع عملية القضاء على تجارة الرقيق. ونلاحظ أن احتلال الفرنسيين لتبكتو - عاصمة السودان الغربي - قد ادى إلى قطع وصول تجارة هذه الاقاليم إلى بلاد المغرب، بل حولها صوب غرب افريقية. وكذلك ادى دخول الفرنسيين إلى النيجر إلى تحويل تجارة هذا الاقليم. ووقع نفس الشيء بالنسبة لتجارة المناطق التي خضعت للنفوذ البريطاني مع نيجيريا، والتي عمدت بريطانيا بدورها إلى جذبها خارج القارة من موانئ تقع على المحيط الاطلسي. وجاء توغل الدول الأوروبية في غرب القارة الافريقية يمهّد لطرق تجارية جديدة، ويبعد بها تجارة هذه الاقاليم عن بلاد المغرب وافريقية البيضاء.

والمهم هو أن هذه التجارة كانت قد ساعدت على نشأة عدد من الاهالي الاثرياء في الموانئ، وإن كان عددهم قد ظل بسيطاً، وام يتمكنوا من مواصلة الربح، او بالتالي من التمتع بامتيازات الطبقة المتاجرة الوسطى، بل انتهى بهم الحال إلى التدهور، واصبح ابناء البلاد بذلك يمثلون طبقة شعبية كبيرة، وتخضع لحكام يمكن اعتبار أنهم من الطبقة الاقطاعية.

(1) PINON, René; *L'Empire de la Me'diterranée*, Paris, 1912. P. 312.

(2) CACHIA, A.J. (Major) ; *Libya Under The Second Ottoman Occupation 1835 - 1911*. Tripoli. 1945. p. 150

وكانت البلاد مقسمة من الناحية الادارية إلى قسمين : ولاية طرابلس ويحكمها الوالى أو الباشا، ومتصرفيه بنغازى، وكانت تحت ادارة المتصرف، الذى كان يحتل المرتبة الثانية بعد والى طرابلس، وكان يتوب عنه، وله حق الاتصال بحكومة الآستانة، ولكن كان مضطراً إلى الرجوع إلى الوالى فى كل ما يتعلق بالشئون العسكرية والبريد والجمارك والقضاء .

وعملت الدولة العثمانية على ادخال النظام القضائى العثمانى فى طرابلس بعد سنة ١٨٣٥ وإن كان هذا النظام لم يتفد بالفعل الا بعد سنة ١٨٦٩ . فكان هناك بجانب المحاكم الشرعية محاكم نظامية تقسم إلى محاكم جزئية فابتدائية فجنايات ثم استئناف، أما محكمة التمييز، أى النقض، فكانت فى الآستانة . والواقع أن تطبيق القانون العثمانى فى طرابلس لم يكن الا عملاً اسمياً، ولم يطبق الا فى المراكز الساحلية، وظل الأمر على ذلك حتى قرب نهاية الحكم العثمانى . أما فى الداخل فكان الأهالى يخضعون لقوانينهم وعرفهم وتقاليدهم . وساعدت صعوبة المواصلات على عدم تمكن الحكم العثمانى من التوغل فى البلاد، سواء أكان ذلك فى النواحي الادارية أو النواحي القضائية . وإذا كانت بعض الاقاليم الأخرى من الدولة العثمانية قد شهدت وجود مجالس ملية مسيحية بجانب المحاكم الشرعية، فإن قلة المسيحيين فى ولايات المغرب العربى، ووجود عدد من اليهود هناك، جعل هذه الولايات تنشئ مجالس ملية لليهود، وكانت تنظر فى الشئون الشخصية لهذه الطوائف، وبإشراف عدد من الرابنة . وكانت الامتيازات القنصلية، وهى ما تسمى بالامتيازات الاجنبية، سارية العمل فى طرابلس . وكانت هذه الامتيازات تعفى الاجانب من التقاضى أمام المحاكم العثمانية، كما كانت تعفيهم من الرسوم القضائية، ومن تفتيش منازلهم دون موافقة قناصلهم أو

حضورهم . وكان القناصل هم الذين يفصلون بين الاجانب ، وحتى في التهم الجنائية ، علاوة على الاحوال الشخصية من زواج وطلاق وتوريث ووصاية ودية وتبني . وبما لاشك فيه أن هذا القضاء القنصلي كان يشتمل على كثير من المضار إذ أنه كانت تطبق فيه سلطات قضائية قنصلية لأكثر من خمسة عشرة دولة . وكلها تباشر سلطاتها ، وفي نفس الوقت ، فأدى ذلك إلى الفوضى (١) .

ولقد نظر معظم المؤرخين إلى الحكم العثماني في كل مكان على أنه كان حكما قاسيا وضعيفا ، ونسبوا ضعفه لعدم تمكنه من حسن السير بادارة البلاد ، ونسبوا قسوته إلى أن الادارة العثمانية كانت تحاول جمع أكثر ما يمكنها جمعه من الضرائب . والواقع أن تحول نظم الدولة العثمانية من نظم اقطاعية إلى بداية ظهور الطبقة الرأسمالية فيها ، وتوغل النفوذ الرأسمالي الاوربي في اقاليم هذه الدولة خلق نوعا من عدم التوازن بين المداخل والمصروفات . وكان الاعتماد على الإنتاج الزراعي قد فقد كثيرا من قيمته بعد ظهور أهمية التجارة وبداية سيادة العمليات الصناعية . وحدث ذلك في وقت احتاجت فيه الدولة إلى أن تدافع عن حدودها ، واحتاجت إلى الاحتفاظ بجيش كبير قوى ، فأدى بها هذا إلى الاستدانة ، وإلى التشدد في طلب جمع الضرائب ، وفي وقت قلت الاموال في أيدي دافعي الضرائب أنفسهم . والمهم هو أن الحكم العثماني لم يتمكن من التوغل في داخل الاقليم ، ولا من الانتقال على كاهل الاهالي بالضرائب ، خاصة وأن الاقاليم الداخلية لم تكن قد استكشفت بعد ، ولم تكن تخضع للحكم العثماني إلا من الناحية الاسمية .

(1) BRINTON, Jasper Yeats; *The Mixed Courts of Egypt*.
London, 1931, p.9.

ولم يكن من السهل على دولة عجزت عن موازنة ميزانيتها أن تقوم بشيء يذكر في ممالكها لتحسين المواصلات أو التعليم .

وإذا كان بعض المؤرخين قد نظروا إلى الحكم العثماني لهذه الاقاليم على أنه استعمار ، فالواقع أن هناك تجاوز كبير في هذه النظرة . حقيقة أن الاتراك كانوا يختلفون عن العرب في لغتهم على الأقل ، ولكن هناك رباط آخر كان يجمع بينهم وبين العرب ، وهو الاسلام . وإذا كانت هناك اقلية مسيحية في الاقاليم السورية قد وجدت أن هذا العامل لا يربطها بدولة الخلافة الاسلامية ، فإن اختفاء الاقليات المسيحية بشكل شبه تام من بلاد المغرب كان يزيد من اهمية الرباط الديني بين الحاكم والمحكوم ، وخاصة في وقت لم تكن فيه فكرة القومية المعتمدة على اللغة قد نضجت بعد في هذه الاقاليم .

وكان الاتراك يعتبرون أنفسهم حراسا لدولة الاسلام ، واجبرهم ذلك على أن يحتفظوا بحاميات في معظم الاقاليم الخاضعة لهم أو المنضمة لدولتهم . وإذا كان الجندي العثماني لا يتميز بسرعة اندماجه مع الاهالي ، فإن طول مدة اقامة الحاميات العثمانية في عدد من الاقاليم البعيدة عن عاصمة الدولة ، وخاصة في شمال افريقية ، كان يسمح بنوع من الاندماج ، والمصاهرة ، وبشكل يسمح بخروج جيل ثان من المخلطين هم القولوغلو ، وكانوا غالبا اتراكا من ناحية الاب ، وعربا من ناحية الأم .

وكانت طرابلس تقع على طرق الحج الموصلة بين بلاد المغرب وبين مصر ، فساعدها ذلك على نشأة عدد من الطرق الصوفية فيها وانتشارها في كل مكان منها ، نذكر منها الرفاعية ، والعيصوية ، والعروسية ، والمدنية ، ثم

السنوسية ، وهي أهمها وأكثرها انتشارا وقوة . وكان لهذه الطريقة
الآخرة أهمية واضحة في منطقة برقة ، وتوغل نفوذها إلى قلب الصحراء
والسودان . وأنشأ الطريقة السنوسية السيد محمد علي السنوسي ، كان أصله من
تلمسان في الجزائر ، وحضر إلى المشرق ، وادى فريضة الحج ، ودرس
وتفقه ، وعند عودته إلى المغرب قرر البدء في إنشاء طريقة دينية في الصحراء
الليبية . ولقد زادت أهمية هذه الطريقة في عهد ابنة الذي عاش في النصف
الثاني من القرن للتاسع عشر ، والذي قام بدور هام في الكفاح ضد توغل الدول
الاستعمارية في افريقية السوداء . وادت هذه العملية إلى وصول نفوذ
السنوسيين إلى كانو وكانم ومنطقة تشاد ، ونزلوا إلى معارك منظمة ضد
القوات الاستعمارية الفرنسية هناك . ولقد عمل السنوسيون على إنشاء
زواياهم كمراكز في قلب الصحراء تقع على طرق القوافل ، ويقوم فيها
الآخوان السنوسيون بالدراسة والتعبد ، علاوة على قيامهم بالعمل على فلاحه
الأرض . وكانوا بذلك يتدربون من الناحية المعنوية والعقائدية في نفس
الوقت الذي يمتازون فيه بالعمل ، وبالأستعداد للجهاد ، ومن مراكز
استراتيجية هامة في طول البلاد وعرضها . وكان لإنشاء زواياهم على طرق
القوافل نتيجة هامة مكتسبهم من سرعة تجنيد العناصر الجديدة التي تمر بهذه
الزوايا ، ومن ضمهم إلى فكرتهم الإسلامية . وستصبح الطريقة السنوسية قوة
معنوية وحربية لها أهميتها ، ولها خطرها على الاستعمار في السنوات
الآخرة من القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين ، خاصة وأن الدولة
العثمانية نفسها كانت تشجع في نفس الوقت حركة الجامعة الإسلامية .
وكانت آراء السيد جمال الدين الأفغاني قد لقيت قبولا في مصر ، وانشأت
فيها مدرسة ازدادت أهميتها وضوحا على مر الأيام . وكانت هذه المدرسة

تطالب بالتجديد في النظر إلى الاسلام، وبصفته دين الفطرة ، دين حي ولا يمكنه أن يخضع للجمود . وإذا كانت الدولة العثمانية قد خشيت من نفوذ السيد جمال الدين الافغانى ، إلا أن السلطان عبد الحميد نفسه عمل على الافادة من آراء السيد جمال الدين الافغانى في تكتيل شعور المسلمين أجمعين ، وإن كان ذلك تحت سلطته هو كخليفة . وكانت الدولة العثمانية ، بما تشتمل عليه من اقلية مسيحية ، سواء من ارمينيا أوفى البلقان وكريت ، تجد نفسها مضطرة إلى تدعيم الروابط الاسلامية بين غالبية الشعوب التى تسكن الامبراطورية ، وكانت اسلامية . ولقد لاحظت الدولة العثمانية قيام المشكلات فى وجهها من رعاياها المسيحيين ، وبمساعدة الدول المسيحية الاستعمارية ، وفى كل اقليم . لاحظت الدولة العثمانية وقوف روسيا إلى جانب بلغاريا فى سنة ١٨٧٦ ، ووقوفها إلى جانب الأرمن فى ثورتهم سنة ١٨٨٤ ، سنة ١٨٩٦ ، وكذلك وقوف اليونان إلى جانب كريت فى هذه السنة الاخيرة ، هذا علاوة على استمرار المشكلات فى مقدونيا وطمع كل من البلغار والصرب فيها . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك تلك الهجمات المنظمة التى كانت الدول الاوربية تقوم بها على اقاليم اسلامية داخل حدود الدولة العثمانية ، ونذكر منها توسع روسيا القيصرية فى بلاد الجركس واقاليم آسيا الوسطى ، وعمليات استيلاء فرنسا على الجزائر ، وفرض حمايتها على تونس ، وكذلك نزول القوات البريطانية فى مصر ، ومحاولتها التوغل منها إلى الاقاليم السودانية . لقد كانت كل هذه العمليات العدوانية تهدف الاستيلاء على اقاليم الدولة العثمانية اقلها بعد اقليم ، فكان من اللازم على هذه الدولة أن تعمل على توحيد مجهود المسلمين داخل حركة الجامعة الاسلامية ، لعهد العدوان الاستعماري للمسيحيين على اقاليمها ، بل لقد كان

من الممكن استغلال حركة الجامعة الإسلامية نفسها لخلاق المشكلات أمام الروسيا داخل حدود امبراطوريتها القيصرية ، وأمام فرنسا في شمال افريقية ، وأمام بريطانيا في وادي النيل ، وفي الهند إن أمكن ذلك ؛ وحقّ تنشغل هذه الدول الاستعمارية بهذه المقاومة الإسلامية ، وبشكل يبعدها عن مواصلة الهجوم على الدولة العثمانية .

ويهمنا من ذلك أن السياسة التي سارت عليها الدولة العثمانية ، وهي سياسة الجامعة الإسلامية ، كانت تتمشى مع طبيعة الاتجاه الذي كان قد أخذ في النمو في طرابلس وبرقة ، وهو الاتجاه الإسلامي ، خاصة وأن هذا العامل كان يوحد بين الأهالي ، مادامت الاقليات المسيحية كانت غير موجودة هناك . وادى هذا التجاوب إلى تدعيم الروابط بين الدولة العثمانية وعرب طرابلس الغرب وبرقة ، وبشكل يختلف عن العلاقة التي نشأت بين العرب والأتراك في الاقليم السوري .

حقيقة أن المعسكر الوطني في طرابلس الغرب وبرقة كان معسكرا ضعيفا من الناحية العسكرية والناحية الاقتصادية ، ولكنه كان سليما وقويا من الناحية المعنوية والعقائدية . وإذا كانت إيطاليا قد نظرت إلى طرابلس وبرقة على أنها اقاليم ضعيفة يمكنها أن تتوسع فيها ، فإنها كانت قد حكمت عليها هذا الحكم دون أن تتمكن من تقدير أهمية العامل المعنوي والديني هناك .

(٢) الاطماع الإيطالية والاتفاقيات الثنائية : -

كانت إيطاليا قد اضطرت ، بعد توغل القوات الفرنسية في تونس سنة ١٨٨١ إلى توجيه انظارها صوب شرق افريقية ، حتى تحصل على مجال

هناك تتوسع فيه ، وتدعى امكان اتخاذه كمنطقه يهاجر إليها الإيطاليون ،
ويمكنهم أن يعيشوا فيها تحت ظل العلم الإيطالي . اتجهت إيطاليا إلى شرق
أفريقية رغم أنها كانت تفضل شمال أفريقيا . وجاءت ظروف احتلال
بريطانيا لمصر ، واشتداد الثورة المهدية في السودان ، وإجبار بريطانيا
للحكومة الخديوية على سحب قواتها من امبراطوريتها الأفريقية - جاءت
كل ذلك عوامل تساعد إيطاليا على التوسع في شرق أفريقيا ، وتجبرها على
أن تسير السياسة البريطانية ، في الوقت الذي ناصبت فيه فرنسا - أختها
اللاتينية - ناصبتها فيه العداوة . وتمكنت إيطاليا من التوسع على سواحل البحر
الاحمر ، والتوسع على ساحل البنادر ، ووضعت بذلك الاسس لاقامة
مستعمراتها في الارتريا ، ومستعمراتها في الصومال . وانتهزت فرصة المشكلات
الداخلية الموجودة في اثيوبيا ، والحروب الاقطاعية بين الرؤوس الاحباش
لكي تحاول مد نفوذها في اثيوبيا . ووصل بها الحال إلى أنها تمكنت من
عقد معاهدة أو تشاللي مع منليك الثاني ، والتي ادعت أنها تعطيها حقوق
الحماية على الحبشة . ولكن سرعان ما وضع الأمر ، واصطدمت إيطاليا
بالحقيقة المرة وانهزمت قواتها أمام الاحباش في موقعة عدوة سنة ١٨٩٦
وكانت هذه المعركة نقطة تحول خطيرة في سياسة التوسع الخارجى الإيطالي ،
وفي علاقاتها مع الدول العظمى ، وفي توجيه انظارها إلى طرابلس الغرب
وبرقة .

وكان قرب طرابلس من إيطاليا ووقوعها تجاهها في البحر المتوسط ،
والصلات التاريخية الموجودة بينها منذ عصر الرومان ، علاوة على أهمية موقع
طرابلس الاستراتيجى في البحر المتوسط ، وأهمية مواقعها بالنسبة للاسطول
الإيطالي ، ورغبة الإيطاليين في إعادة أيام مجد الرومان - كان كل ذلك

من العوامل التي جعلت إيطاليا تفكر جديا في طراباس بعد هزيمتها في شرق افريقية. وساعدتها الاحوال الداخلية للولاية وللدولة العثمانية على ذلك التفكير. أما الخطة التي سارت عليها إيطاليا للوصول إلى أهدافها فكانت خاضعة كذلك للموقف الدولي ولعلاقات الدول العظمى ببعضها في هذه الفترة . كانت إيطاليا قد اضطرت بعد معركة عدوة ، ونتيجة لسوء أحوالها الاقتصادية إلى أن تعمل على تحسين علاقاتها بفرنسا ، خاصة وأن الحرب الاقتصادية بين البلدين لم تكن في صالح إيطاليا ، وكانت إيطاليا في أشد الحاجة إلى رؤوس الاموال الفرنسية . واضطرت إيطاليا إلى الدخول في مفاوضات مع فرنسا انتهت في سبتمبر سنة ١٨٩٦ إلى اتفاق اعترفت فيه إيطاليا بالمعاهدة التي عقدها فرنسا مع الباي ، وبالامتيازات التي حصلت فرنسا عليها منها . ولقد ضمنت هذه الاتفاقية الإيطالية الفرنسية حقوق الجالية الإيطالية الكبيرة الموجودة في تونس . ثم عقد اتفاق آخر في اول أكتوبر بين الدولتين اللاتينيتين ، ويتعلق بالملاحاة التجارية ، ويهدف إعادة العلاقات التجارية بين البلدين إلى ما كانت عليه .

ولقد كانت هزيمة القوات الإيطالية في عدوه أساسا كذلك لقيام هياج في الرأي العام الإيطالي ، وخاصة في ذلك البلد الفقير الذي لم يكن يملك الكثير للاتفاق منه على عمليات حربية استعمارية في الخارج . فاشتد ساعد الحركة الاشتراكية في إيطاليا ، وتدعمت اركان الحزب الاشتراكي فيها ، ذلك الحزب الذي تمكن من اصدار جريدة أفانتى ابتداء من سنة ١٨٩٦ . وإذا كانت الحركة الاشتراكية في إيطاليا قد تسببت في زيادة المجهود الذي يبذله رجال الدين المسيحي ، فان سلطات الدولة ، وبصفتها قوة وسط ، قد حاولت أن توجه الانظار إلى الخارج ، أي إلى الميدان الاستعماري ، وإلى تسوية

العلاقات مع بقية الدول الأوروبية، حتى تتمكن من تحسين مركزها الاقتصادى والسياسى فى الداخل والخارج. ولقد أدت هذه الفترة المضطربة فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر فى إيطاليا إلى إنتشار الفوضى وإلى مقتل الملك همبرت الأول فى أواخر يوليو سنة ١٩٠٠ .

ولقد اضطرت هذه الظروف إيطاليا إلى أن تعمل على تحسين علاقاتها مع فرنسا، وإلى الإنهاء على الحرب الاقتصادية التى كانت موجودة بين البلدين. وانتهت مفاوضات سنة ١٨٩٨ بوضع اتفاق جديد فى شهر نوفمبر حول الرسوم التى تفرضها كل من الدولتين على بضائع الأخرى. وساعد ذلك على عودة العلاقات التجارية بينها إلى ما كانت عليه، وبدأت المصارف الفرنسية، وخاصة بنك باريس والأراضى المنخفضة، فى تقديم معوناتها ورؤوس أموالها للأسواق الإيطالية، وساعدت على انقاذ إيطاليا من ضائقتها الاقتصادية . هذا فى الميدان الاقتصادى .

أما فى الميدان الاستعمارى فلقد حاولت إيطاليا أن تطمئن على طرابلس التى كان الاهتمام قد ازداد بها فى الأوساط الاستعمارية الإيطالية ، خاصة وأن اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ ، والخاصة بتحديد مناطق النفوذ بين بريطانيا وفرنسا فى افريقية كانت تشير قلق إيطاليا بالنسبة لطرابلس . ولقد كانت فرنسا من ناحيتها ترغب كذلك فى مقابلة إيطاليا فى منتصف الطريق . حقيقة أن فرنسا كانت قد استولت على تونس ، ولكنها كانت فى ذلك الوقت قد أخذت تفكر جديا فى المغرب الأقصى . وهكذا وجدت الأسس التى تسمح للطرفين بالتفاهم على مصالحهما المتبادلة . وستكون الطريقة هى المساومة والمقايضة .

ووافق ديلكاسيه ، وزير الخارجية الفرنسية ، على أن يؤكد الحكومة
إيطاليا أن طرابلس لا تدخل في منطقة التوسع الفرنسي الإقليمي ، ولكن
على أساس اعتراف إيطاليا المائل بمصالح فرنسا وعمالها في الإمبراطورية
الشرقية المغربية. وحين عاد الماركيز فيسكونتي فنوستا إلى وزارة الخارجية
الإيطالية سنحت الفرصة لفتح هذه المفاوضات . ورغم أن المحادثات قد
دامت مدة عام ونصف عام ، وكانت طويلة وإعترضتها الصعوبات ، إلا أنها
قد انتهت بتبادل خطابين بين بارير ، سفير فرنسا في روما ، وفيسكونتي
فنوستا وزير الخارجية الإيطالية في ١٤ ، ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠ (١) ولقد
ذكر الخطاب الأول ، وهو الصادر من السفير الفرنسي أنه : « بعد
إنهاء الاتفاق الذي عقد بين فرنسا وبريطانيا العظمى في ٢١ مارس
سنة ١٨٩٩ ... فان وزير الخارجية قد سمح لي أن أحيطكم علما ، وخاصة
بعد عودة العلاقات الودية بين فرنسا وإيطاليا ... أن إتفاقية ٢١ من مارس
سنة ١٨٩٩ التي ترك ولاية طرابلس الغرب خارج منطقة النفوذ ، تحدد
منطقة النفوذ الفرنسي فيما يتعلق بطرابلس وبرقة ، وليس لدى الحكومة
الفرنسية النية في أن تتعدى هذا الحد ، وأنها لن تدخل في مشروعاتها قطع
مواصلات القوافل من طرابلس إلى المناطق المذكورة في هذه الاتفاقية .
وهذه التفسيرات التي نعزم إبقائها سرية ستعمل بلاشك على تقوية العلاقات
الودية بين البلدين في هذه النقطة ، وفي النقاط الأخرى » .

(١) أنظر الوثائق الدبلوماسية الفرنسية — المجموعة الثانية — المجلد الأول . وثيقة

رقم ١٧ من بارير إلى ديلكاسيه في ١٠ يناير سنة ١٩٠١ .

وأنظر صورة الخطابين ملحقين بهذه الوثيقة .

وإعترف الماركيز فيسكونتي فنوستا في خطابه بشأن الموقف في البحر المتوسط ، وفيما يتعلق بالمغرب الأقصى بصفة خاصة ، بمصالح فرنسا هناك . وذكر في أنه : « قد فهم كذلك أن إيطاليا ستحتفظ بحقوقها في زيادة نفوذها الفعلي بالنسبة لطرابلس وبرقة إذا ما حدث تعديل في الحالة السياسية أو الإقليمية في المغرب » . ويظهر من ذلك أنه كان يصعب على إيطاليا زيادة نفوذها الفعلي في طرابلس وبرقة في حالة فشل فرنسا في زيادة نفوذها الفعلي في المغرب الأقصى .

وكانت هذه خطوة هامة في سبيل تدعيم علاقات الصداقة بين الدولتين ، إذ أنها بنيت على أساس المصلحة المتبادلة ، حتى وإن كانت على حساب الغير . وكانت بداية لمظاهرات ودية بين حكام الدولتين ، واتخذت أساسا لكي تعمل فرنسا على الوقوف بجانب المصالح الإيطالية في طرابلس وبرقة . ووقف القناصل الفرنسيون في طرابلس وبرقة موقفا وديا من مسألة إنشاء مكتب بريد إيطالي في برقة ، واحسنت سلطات طولون إستقبال الاسطول الإيطالي فيها .

ولكن إيطاليا كانت تخشى الاتساع في فرنسا من أن تستفيد من الظروف لكي تضمن مصالحها في المغرب الأقصى ، خاصة وأن كل من إسبانيا وألمانيا كانت تعارض النفوذ الفرنسي هناك في ذلك الوقت . وخشيت إيطاليا كذلك من التفسيرات التي طلبها منير بك ، السفير العثماني في باريس ، من السلطات الفرنسية ، حول التفاهم الفرنسي الإيطالي بشأن طرابلس ، وخشيت أيضا من إمكانية تدخل تركيا لكي تطالب من بريطانيا بالإلتزام الأطماع الإيطالية في هذا الجزء من أراضي السلطان ، والذي يجاور مصر . خشيت إيطاليا من كل ذلك ، ولكنها اتخذت أساسا لكي تحصل على موافقة

فرنسا على نشر مادة الخطابات المتبادلة بين باريس وفيسكونتي فنوسا .
ثم جاءت بعد ذلك مسألة تجديد معاهدة التحالف الثلاثي ، فطالبت ايطاليا
فرنسا بالموافقة على نشر هذه الخطابات قبل الدخول في مفاوضات تجديد
التحالف الثلاثي . ووافقت فرنسا على أن تدلي ايطاليا ببيان في البرلمان عن
العلاقات الايطالية الفرنسية بعد الاتفاق الفرنسي الانجليزي في ٢١ مارس
سنة ١٨٩٩ . وحدث في ذلك الوقت اشتباك بين بعض رجال الدرك العثمانيين
وبين بعض قوات المستعمرات الفرنسية عند واحة بالسة ، واتهمت فرنسا
تركيا بأن رجالها قد رفعوا العلم التركي على هذه الواحة رغم دخولها في منطقة
النفوذ الفرنسي ، حسب الاتفاق الانجليزي الفرنسي . وادت هذه المشكلة إلى
زيادة التقارب بين فرنسا وايطاليا . والقي وزير الخارجية الايطالية بيانا
في البرلمان ذكر فيه أن عدم رغبة فرنسا في التوسع فيما وراء الحدود الشرقية
لممتلكاتها داخل ولاية طرابلس وبرقة يعتبر اساسا لعلاقات الصداقة التي
تنمو بين البلدين .

وإذا كانت الحكومة البريطانية قد خشيت من أن تشجع فرنسا ايطاليا
على اتخاذ سياسة أكثر نشاطا في طرابلس ، فإن السلطان العثماني هو الذي
أظهر خوفا واضحا على بلادة ، فشرح للسفير الفرنسي في الآستانة أن
فرنسا قد اعترفت بأهمية بقاء ولاية طرابلس الغرب في أيدي الحكومة
العثمانية ، وعدد له الميزات التي تحصل عليها فرنسا من مجاورة املاكها لاملاكه .
وكان يرغب في التأكيد مما إذا كانت السياسة الفرنسية قد تغيرت ، وخاصة
بعد معرفته بالخطب التي أقيمت في روما ، وبسريان الاشاعات عن أن ايطاليا
قد حصلت على حريتها لاحتلال طرابلس . لاشك أن هذه العمليات كانت بعيدة
عن روح الود بالنسبة لتركيا بل كانت بعيدة حتى عن روح الحياد . وكان السلطان

العثماني يرغب في معرفة ما إذا كانت فرنسا قد غيرت سياستها تجاه الدولة العثمانية .

ولكن قرب تجديد معاهدة التحالف الثلاثي ، واستمرار مشكلة واحدة بلزمة دفعت بفرنسا إلى أن تستمر في الوقوف إلى جانب إيطاليا ، خاصة وأن مصالح فرنسا في المغرب الأقصى كانت قد أخذت تسيطر على كل من الحكومة والرأي العام في باريس . وكانت القوة العثمانية قد تركت العلم التركي مرفوعا على بلزمة بعد انسحابها منها ، فادعت فرنسا أن الباب العالي ينوي أن يبقى على نظام دسائسه ويستمر في عرقلة أعمال الفرنسيين في هذا الاقليم ، ويشير المشكلات على الحدود ، مستخدما في ذلك الطرق الصوفية ، والحيل الصغيرة « مثل ذلك العلم الصغير الذي يرفرف في بلزمة ليثير شعور الاهالي الافريقيين ، وليذكركم بأن هناك قوة ستعيد حمايتها لهم . » ولكن هذا الموقف من جانب فرنسا كان يدفع بالدولة العثمانية من ناحيتها إلى عدم التساهل في حقوقها وحقوق المسلمين في هذه المناطق . وتقدم السفير التركي في باريس بمذكرة إلى وزارة الخارجية الفرنسية تحدث فيها عن حقوق السلطان على الاراضي الصحراوية جنوب طرابلس وفي تشاد وواداي وحتى الباجيري ، وعن أن المحادثات التي قام بها السفير التركي في باريس في ٢٩ مارس ، ١٩٠٩ ما يوسنة ١٨٩٩ لم تترك مجالا للشك في اعتبار هذه المناطق اراض داخلية ، وظهر لولاية طرابلس ، التي تعهدت الدول باحترام سلامتها ، كجزء من الدولة العثمانية . وكان على فرنسا وانجلترا أن تحترما مصالح السلطان في معاملاتها سويا . ولكن فرنسا رفضت فتح المناقشة في هذا الموضوع . وزادت بذلك المصاعب بين فرنسا والدولة العثمانية . هذا علاوة على المصاعب التي كانت موجودة بينهما ، والتي كانت تتعلق بوضع تونس . وكانت الحماية التي يعطيها

القناصل الفرنسيون في طرابلس لبعض التوانسة تشير الصعوبات في وجه السلطات العثمانية . ووصول الأمر إلى أن يذكر ديلكاسيه لمير بك أن الباب العالي قد سبب لفرنسا متاعب كثيرة في عسدد من المسائل ، وأشار إلى المعاملة التي يعامل بها والى طرابلس كل من التونسيين والجزائريين ، والمصاعب التي تنتج عن ذلك للأفراد وللتجارة وللعملة التونسية، وأصر على أن التونسيين ليسوا رعايا عثمانيين ، بل رعايا لباي تونس ، ولذلك فانهم منذ سنة ١٨٨١ تحت الحماية الفرنسية . ووصف ديلكاسيه هذه المعاملة بأنها تنتهج سياسة تتنافى مع حسن الجوار .^(١) فإذا أضفنا إلى ذلك أن فرنسا كانت ترغب في أن تضمن حرية إيطاليا في تعهداتها العسكرية حيالها في حالة قيام أى هجوم على فرنسا ، وذلك في حالة تجديد معاهدة التحالف الثلاثي ، لوجدنا من المنطق أن تقوم فرنسا بتقديم مصالح إيطاليا على مصالح تركيا .

والواقع أن إيطاليا عملت في ذلك الوقت ، وفي أثناء تجديد التحالف الثلاثي على الايشتمل على أى مادة عدوانية ، وبصفة مباشرة أو غير مباشرة ، تجاه فرنسا ، كما أنها لم ترتبط بأية مادة تجبرها على أن تشترك في اعمال عدوانية ضد فرنسا ، ولا بأى شرط يهدد أمن فرنسا وسلامتها . كما أن الاتفاقيات والبروتوكولات الاضافية، والتي كانت ملحقه بمعاهدة التحالف الثلاثي وتتنافى مع الاعمال الدفاعية ولها طابع اعتدائى على فرنسا قد أصبحت غير موجودة . وسمح ذلك للدولتين بأخذ خطوة جديدة في شكل تصريحات ، كتبت كخطابات متبادلة بين وزير الخارجية الايطالية وسفير

(١) أنظر الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثانية ، المجلد الثاني ، وثيقة رقم

٢٣٢ من ديلكاسيه إلى سفير فرنسا في القسطنطينية في ٥ مايو سنة ١٩٠٢ .

فرنسا في روما في ٣٠ يوليو سنة ١٩٠٢ . وقد عملا فيها على توحيده التعهدات التي نتجت عن تبادل الخطابات الاولى في ديسمبر سنة ١٩٠٠ ، ونتيجة لتطور الاوضاع في البحر المتوسط ، وبشكل يمس مصالح الدولتين في المغرب الاقصى وفي طرابلس وبرقة . وذكرت هذه الخطابات الجديدة أن : « كل من الدولتين تستطيع أن تزيد نفوذها بحرية في المناطق المذكورة في اللحظة التي تراها مناسبة ، دون أن يكون عمل احدهما ضروريا لعمل الأخرى وفي حالة تعرض فرنسا لأي هجوم مباشر أو غير مباشر باحدى أو بعض الدول فإن ايطاليا ستلتزم الحياد التام ولا يوجد من جانب ايطاليا ولن نعقد أى بروتوكول أو اتفاقية عسكرية دولية لا تتفق مع هذه التصريحات . » (١)

وهكذا حصلت ايطاليا على موافقة فرنسا على أن تزيد نفوذها في طرابلس في اللحظة التي تراها مناسبة ، ودون أن يكون عمل احدهما ضروريا لعمل الأخرى .

ولقد سرت الاشاعات في ذلك الوقت عن أن ايطاليا تجهز حملة عسكرية لاحتلال طرابلس ، ولكن ايطاليا أكدت للدولة العثمانية أن مخاوفها في هذا الميدان لا تستند إلى أساس ، وأيد السفير الفرنسي في روما وجهة نظر وزير الخارجية الايطالية في تصريحاته للسفير العثماني . وصرح وزير الخارجية الايطالية في البرلمان الايطالي بأن علاقات ايطاليا ودية مع الامبراطورية العثمانية ، وأن الحكومة لا تفكر أساسا في احتلال طرابلس في الظروف السياسية الحالية ، ولا ترغب في أن تتبدل هذه الحالة . ولكن

(١) أنظر الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثانية ، المجلد الثاني ، وثيقة رقم ٣٢٩ من باريس إلى ديلكاسية في ١٠ يوليو سنة ١٩٠٢ .

في حالة تغير الموقف، رغم ارادة ايطاليا في البحر المتوسط، فان حكومة روما ستكون قادرة على النظر في هذه المسألة ، وعلى تداركها في الوقت المناسب . وكأنه يشير بأن الوقت لم يكن قد حان بعد لازول إلى طرابلس . وكانت ايطاليا تخشى من أن تتفاهم الدولة العثمانية مع بريطانيا ومع المانيا حتى تعرقل أعمال ايطاليا في طرابلس ، ولم تكن أى من الدولتين ترغب في تغيير الاوضاع في البحر المتوسط ، وكانت لكل منها مصالح واضحة مع الدولة العثمانية . وإذا كانت الصحافة الالمانية قد وقفت موقف التحفظ وقت زيارة الاسطول الايطالى لموانى طرابلس ، فان قيادة الاسطول البريطانى في البحر المتوسط قد ارسلت طرادتين من مالطة إلى ميناء طرابلس وقت زياره الاسطول الايطالى ، ثم اقلعت احدهما بعد ذلك متجهة نحو الشرق وفي حذاء سواحل برقة صوب الاسكندرية . وكان لهذه العملية مغزاها ، خاصة وأن الصحف البريطانية أخذت في شرح سوء نية ايطاليا وذكرت أنها إذا ما بدأت في تنفيذ مشروعاتها فان هذه العملية سيكون لها اسوأ الأثر على الراى العام البريطانى ، وخاصة بالنسبة للمصالح التى تأمل فيها بريطانيا بالنسبة لموانى برقة ، والتى تؤثر في طريق السويس .

وكانت الصحف الايطالية قد أخذت في التحدث عن التوسع الاقتصادى، وزيادة النفوذ الادبى الايطالى في ظل الوضع القائم ، وذهب بعضها إلى تحييد سياسة التدخل ، وطالبت بروية ايطاليا تحتل البانيا أو طرابلس ، وشرحت أن هذه الزيارة البحرية هي خطوة أولى ، وسرعان ما تتبعها عمليات انزال الجنود إلى الشاطئ . ولذلك فان الحكومة الايطالية قد اضطرت إلى الرد على هذه المقالات والاصرار على حسن علاقاتها بالسلطان .

وإذا كانت العلاقات الخارجية لاطاليا في ذلك الوقت لا تسمح لها كثيرا بالاستناد إلى دولة معينة سوى فرنسا في ميدان التوسع الاستعماري فإن مما لا شك فيه أن تبادل الزيارات بين ملوك ورؤساء الدول الأوروبية الغربية في خلال سنة ١٩٠٣ ، ثم الوصول إلى التوقيع على الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا قد مهد الطريق لتدعيم موقف ايطاليا في الميدان الاستعماري، ومهد للوصول إلى حل - ولو مؤقت - بالنسبة للتنافس الانجليزي الفرنسي الايطالي في اثيوبيا ، ومهد للدخول إلى مؤتمر الجزيرة الخضراء .

ولقد نظرت ايطاليا إلى الاتفاق الودي على أنه يروج اتفاقها مع فرنسا، ويضع السياسة الايطالية في ائتلاف مع سياسة صديقتها . ولم يكن الاتفاق الودي يتعرض في واقع الأمر لاطاليا ، ولكنه أبقى على المزايا التي حصلت عليها ايطاليا من اتفاقها مع فرنسا ، وثبت أن هذه المصالح لن تتعارض مع مصالح بريطانيا ، ما دامت لا تتعارض مع مصالح فرنسا .

ووقفت ايطاليا في مؤتمر الجزيرة تعضد فرنسا في سياستها في المغرب الأقصى . وكان ممثل ايطاليا في هذا المؤتمر هو الماركيز فيسكونتي فنوستا ، وكان من الطبيعي أن يسير في هذا المؤتمر على نفس الخطوط التي وضع أسسها حين تفاهم مع فرنسا سنة ١٩٠٠ . وفي نفس الوقت الذي كانت كل من فرنسا وإنجلترا وايطاليا ترتب فيه شئون البحر المتوسط كانت ايطاليا تعمل فيه على زيادة مصالحها في طرابلس وبرقة وتحاول أن تتوسع هناك توسعا اقتصاديا، رغم سوء ظروفها الداخلية . وكانت ايطاليا في نفس الوقت تراقب طرابلس المغرب وبرقة - حتى لا تقع فريسة لدولة أخرى، أو تزيد مصالح دولة أخرى هناك .

(٣) توسع إيطاليا الاقتصادية :

كانت الجالية الإيطالية الموجودة في طرابلس في أوائل القرن العشرين قليلة العدد ، ولم تزد عن ١١٠٠ مواطن ، وكانت غالبية أفرادها من الطبقة الفقيرة وأصحاب المهن اليدوية ، بالرغم من أن بعض اليهود في طرابلس كانوا يطالبون بالحماية الإيطالية ، مثل اخوان حسان واخوان ناحوم وأخوان لابي الذين كانوا يسيطرون على جانب هام من التجارة والورش الموجودة في طرابلس .

وكانت الجالية الإيطالية تأتي في المرتبة الثانية بعد الجالية البريطانية والتي كانت تشمل على عدد كبير من المالكين ، والتي وصل عددها بعد أن انخفض في سنة ١٩١١ إلى ٢٦٠٠ . أما من ناحية التجارة فكانت الصادرات الإيطالية إلى طرابلس في نهاية القرن التاسع عشر تحتل المرتبة الرابعة ، بعد صادرات إنجلترا (مع مالطة) وصادرات تركيا وصادرات فرنسا (مع تونس والجزائر) .

وزادت حركة الملاحة بين طرابلس وإيطاليا بعد سنة ١٩٠٠ فأنشأت شركة روباتينو بمساعدة الحكومة الإيطالية خطا للملاحة إلى مالطه وطرابلس ومصراته وبنغازي ودرنة، ذهابا وإيابا مرة كل أسبوعين . وفي سنة ١٩٠١ قام الإيطاليون بإنشاء مكتب للبريد في بنغازي، وكانوا يلحون على الحكومة العثمانية حتى تعطيتهم حق إنشاء هذا المكتب ، ولما تعبوا قاموا بانزال الوكلاء وصناديق الخطابات وأسسوا المكتب بالقوة ، تحت حماية مدرعتين وطرادة وقفت على تمام الاستعداد . وكانت الحكومة الإيطالية قد حصلت على تصريح من الحكومة العثمانية بفتح فروع لمصرف روما Banco Di Roma في طرابلس وبرقة ، وإمتد نشاطه - زيادة على أعمال

البنوك - إلى إنشاء مطاحن للفلال ، وإدارة نوكيلات السفن والتجارة ، كما أنشأ لنفسه مطبعة ، وكان يشرف على الشركة الإيطالية الاستعمارية ، التي كانت تعمل في الاستيراد والتصدير ، وأسس الشركة الإيطالية العامة للملاحة ، والتي كانت تنقل البضائع بين طرابلس وبين كل من مالطة وتونس وإيطاليا . وبهذا كانت الملاحة في طرابلس في واقع الأمر في أيدي الشركات الإيطالية أو على الأقل تحت سيطرتها . ولا ننسى أن إيطاليا قد قامت كذلك بفتح عدد من المدارس المجانية لكي تنشر بها الثقافة الإيطالية في طرابلس ، وأنشأت بعض المستشفيات والملاجئ .

وفي نفس الوقت الذي كانت إيطاليا تنفذ فيه سياسة توسعها الاقتصادي كانت تراقب حالة طرابلس حتى لا تقع الولاية في أيدي دولة أوروبية أخرى ، أو تحصل أية دولة على امتيازات فيها . وكانت إيطاليا تستفسر في كل مرة عن صحة الإشاعات التي تنشر في هذا المجال .

وإنتشرت إشاعة عن إقامة الانجليز لمحطة فحم في خليج بعبه ، فقامت ضجه حول الموضوع ، واستفسر بعض النواب عن الموضوع في البرلمان . ولكن الحكومة البريطانية وصفت هذا الخبر بأنه تلفيق غير جدير بأن ينظر إليه جدياً ، ولا يشتمل على أي مظهر من مظاهر الصديق .

وكانت الإشاعات تتوالى وتجد رواجاً كبيراً في كل إيطاليا . فانتشرت في سبتمبر سنة ١٩٠٤ إشاعة عن قيام إتفاق سرى بين إنجلترا وتركيا بشأن خط الحدود بين مصر وبرقة . ورأى الإيطاليون أن مثل هذا الإتفاق سيعمل على مد الحدود المصرية ، وبشكل ينقص من قيمة طرابلس من الناحية السياسية ومن الناحية التجارية . وقامت الحكومة الإيطالية باستفساراتها ، وثبت أن هذا الخبر بعيد كذلك عن الصحة .

وفي الوقت الذي اقترحت فيه ألمانيا عقد مؤتمر دولي لبحث مشكلة المغرب ، أي في أبريل سنة ١٩٠٥ انتشرت إشاعة تسيء إلى العلاقات الفرنسية الإيطالية . وذكرت هذه الاشاعة أن إحدى الشركات الفرنسية قد حصلت على إمتياز لبناء ميناء طرابلس . وأثارت الصحف الإيطالية هذا الخبر وأقامت حوله ضجة كبيرة . والواقع أن الحكومة الفرنسية لم يكن لديها أية أخبار عن مثل هذا الموضوع ، ولكن فرنسا ظلت هدفًا لهجوم الصحافة الإيطالية عليها . ثم ثبت أنه ليست هناك أية شركة فرنسية قد حصلت على مثل هذا الامتياز ، وأنه لا يوجد له أي أساس من الصحة . وتحدث تيتوني وزير الخارجية الإيطالية في مجلس الشيوخ في ١٠ مايو سنة ١٩٠٥ وذكر أنه كلف السفير الإيطالي بأن يشرح للسلطان أن أغراض السياسة الإيطالية سامية ، تقوم على أساس المحافظة على الوضع القائم ، وتقصد إلى زيادة توثيق علاقات إيطاليا الودية بتركيا . ولكن نظراً لأن إيطاليا ترغب في المحافظة على هذه العلاقات الودية فإنها تلفت نظر السلطان بشكل خاض إلى النتائج الخطيرة التي تنتج بالنسبة لتركيا عن منحها موافقات أو إمتيازات في طرابلس وبرقة قد تتعارض مع المصالح الإيطالية ، وإن مثل هذا التصرف قد يجبر الحكومة الإيطالية على أن تتخذ خطوات إيجابية (١) . ولقد أعلن السلطان رسمياً بأنه قد سمع بهذا الخبر لأول مرة من رئيس الوزراء ، وأنه قد أمره بتكذيبه بسرعة ووضوح ، وأنه ليس لدى جلالتة أي ميل لبناء ميناء طرابلس في ذلك الوقت . وأن حكومته ستنفذه بنفسها حينما يتقرر تنفيذ هذا المشروع .

(1) TITTONI, Tommaso; *Italy's Foreign and Colonial Policy*.
London, 1914. p. 25,

كما أنه لم يمنح أية موافقة بشأن هذا الميناء ، وحتى إذا رغبت الحكومة العثمانية في منح الامتياز السابق للأجانب فإن السلطان سيرفض الموافقة على ذلك .

وكانت خطبه تيتوني في مجلس الشيوخ الايطالي في يوم ١٠ مايو سنة ١٩٠٥ في غاية الأهمية ، إذ أنه قد أشار فيها إلى الموقف في البحر المتوسط وإلى حماية المصالح الايطالية ، وذكر أنه إذا كان التحفظ يمنع من التحدث عن الأعمال الفردية التي بنى عليها إعراف جميع الدول التي يخصها الأمر بأولوية الحقوق الايطالية على طرابلس قبل حقوق أى دولة أخرى - فإن شيئاً لا يمنع من القول بأن هذه الحقوق قد تأكدت بأوضح واثق طريقة . وذكر أنه كان يتساءل عن الطريق الذي تستطيع به الحكومة الايطالية أن تحصل على هذه الحقوق : « هل هي تستعد لاحتلال طرابلس ؟ ... على هذا السؤال أجيب مع التأكيد : لا » . وذكر أنه يعتقد أن ايطاليا يجب ألا تقوم باحتلال طرابلس إلا في حالة ما إذا أجبرتها الظروف على ذلك ، وإن ايطاليا لتجد في طرابلس العامل الذي يقرر توازن النفوذ في البحر المتوسط ، ولا تستطيع أن تسمح باختلال هذا التوازن . وإن الايطاليين يتبعون سياسة سلمية ، وهي ما تطالب بها البلاد ، ولكنهم في نفس الوقت يستعدون لحماية مصالحهم الحيوية في البحر الذي يحيط بهم ، ومن الواجب أن تكون لديهم الوسائل التي تمكنهم من حمايتها . ثم تحدث عن سياسة تقوية الأسطول وقال أنه حينما يتم ذلك فإن الحكومة ان تفكر كذلك في إحتلال طرابلس في ذلك الوقت ، خاصة وأنها على علاقات صداقة مع تركيا ، وأن إحتلال أراض تابعة للإمبراطورية العثمانية سيعمل على تشجيع أولئك الذين يرغبون في تقريب نهاية تلك الامبراطورية .

ولكن إذا كانت إيطاليا لا ترغب في إحتلال طرابلس في ذلك الوقت فان ذلك لا يعنى أنها لن تقوم هناك بأى شىء ، بل إن الحقوق التى لإيطاليا على طرابلس فى المستقبل ستعطيها فى الوقت الحاضر الأفضلية فى الميدان الاقتصادى ، وفى إدارة رؤوس أموالها فى تلك المنطقة ، وفى زيادة المعاملات التجارية والمشروعات الزراعية والصناعية . وذكر أن إيطاليا تعتمد فى ذلك على موافقة الباب العالى الذى يجب عليه إظهار رغبته فى تسهيل أعمال إيطاليا السلمية والعمرانية . وإذا كان السلطان قد عبر دائماً عن صداقته لإيطاليا ، فمن الضرورى أن يشارك الموظفون العثمانيون فى طرابلس فى مثل هذا الشعور بالصداقة (١) . وظهر من ذلك بوضوح تام أن إيطاليا لم تكن ترى فى ذلك الوقت تغيير الوضع القائم ، رغم أنها كانت تحتفظ بحقها فى العمل فى حالة تهديد الاوضاع القائمة فى الدولة العثمانية .

ثم انتشرت بعد ذلك إشاعة أخرى عن إحتلال السلطات البريطانية المصرية لميناء السلوم ، وثار ضجة جديدة فى الصحافة الإيطالية ، وطالبت الصحف بإحتلال طرابلس وبرقة بسرعة ، وذكرت أن من حق إيطاليا أن تشك فى نوايا بريطانيا ، وأنه ليس هناك ما تنتظره من فرنسا ، لأن هذه وتلك تفضل مجاورة تركيا لممتلكاتها الأفريقية على مجاورة إيطاليا لها . وذكرت صحف أخرى أن الحل العملى الوحيد لهذه المشكله هو الإحتلال ، وإلا فستكون طرابلس باستمرار مصدراً لقلق الإيطاليين ، ومصدراً لقلق حكومة إيطاليا . وستكون هذه البلاد كقطعة من الجبن تقرض الفيران الفرنسية والفيران الانجليزية قلبها ، وحينما يصمم الإيطاليون على النزول

إليها سيجدونها قشرة جافة فارغة (١) .

ولم يكن لايطاليا على طرابلس أية حقوق فعلية أكثر من رغبتها الشديدة في امتلاكها ، وكان المعقبون السياسيون ينحشون من أن تضطر الحكومة الايطالية - أمام توتر الراى العام فى بلادها - إلى إقحام نفسها فى طرابلس ، مما يسبب مشكلات دولية . ولكن ايطاليا واصلت عملية توسعها الاقتصادى فى الولاية ، وواصلت مراقبة الاحوال فيها ، وهى تخشى من امتداد أى نفوذ أجنبى إليها : وحين نشبت ثورة تركيا الفتاة دخل عامل جديد على الموقف ، وأثر فى العلاقة بين طرابلس وبين ايطاليا .

(٤) طرابلس وبرقة بين حكومة الاتحاد وبين الاطماع الايطالية :-

نشبت ثورة تركيا الفتاة سنة ١٩٠٨ نتيجة لزيادة المتناقضات فى المجتمع العثمانى ، وسوء الاحوال الاقتصادية ووصول الاوضاع السياسية إلى مرحلة من التهلل كانت تتنافى مع زيادة الوعى الذى أخذ فى الانتشار بين العثمانيين فى ذلك الوقت . كانت الديون العثمانية قد زادت ، وزاد معها تغلغل النفوذ الغربى ، الفرنسى والالماني فى عاصمة الدولة . وإذا كانت السلطة العثمانية قد حاولت لمدة عدة قرون أن تغتبر نفسها حامية الاسلام ، فانها قد بلغت مرحلة من الضعف العسكرى ، ونتيجة لضعف ماليتها وعجز اقتصادها عن التطور . وفى الوقت الذى حاولت فيه الدولة العثمانية أن تدعم حركة

(١) انظر الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثانية ، المجلد السابع ، وثيقة

رقم ٣٨٩ من القائم باعمال فرنسا فى روما إلى وزير الخارجية الفرنسية فى ٢٨ أغسطس

سنة ١٩٠٥ .

التضامن الاسلامى بين العناصر التى تسكنها ، وهدفت من وراء ذلك إلى الوصول إلى تجديد الامبراطورية ، فان وجود اقلية مسيحية فى انحاء كثيرة منها ، وخصوصا فى البلقان وفى منطقة الشرق الادنى ، عملت على تقليل أهمية عامل التكتل الاسلامى . وجاءت الدول الغربية لى تساعد الحركات المسيحية الانفصالية داخل الدولة ، فادى ذلك إلى قد الدولة لجزء من هيبتها كان لازما لها لمواصلة حكمها فى هذه المنطقة الهامة من العالم .

والواقع أن العداء بين الدولة العثمانية وبين الدول الاوربية المحيطة بها كان كذلك نتيجة لتعارض وتضارب فى مصالح كل معسكر ، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت تعتبر سوقا هاما لتوزيع المصنوعات الاوربية ، وسوقا هاما لعمليات التمويل والعمليات المصرفية ، وخاصة فى عمليات إنشاء السكك الحديدية وبناء الموانىء والجسور وحفر الترع والمصارف . وكانت الدولة العثمانية تحتل مركزا جغرافيا فى غاية الاهمية إذ أنها كانت تعتبر نقطة اتصال بين اوربا وآسيا ، علاوة على تحكمها فى الممرات المائية الهامة التى توصل البحر الاسود بالبحر المتوسط ، وكان هذا البحر فى غاية الاهمية بالنسبة لروسيا خاصة وأن البحر البلطى كان يتجمد فى فترة طويلة فى كل سنة .

تكانت هذه العوامل فى سبيل زيادة التدخل الاقتصادى والسياسى الاجنبى فى الدولة العثمانية ، وبشكل أدى إلى الاقلال من هيبة هذه الدولة وحكومتها ، وخاصة فى وقت أخذت فيه الآراء الغربية فى الوصول إلى عقول عدد من النابهين فى هذه الدولة . وإذا كان السلطان قد حاول الاستناد إلى سياسة الجامعة الاسلامية لموازنة حركات الانفصال المسيحية ، والى كانت تستند إلى قوة اجنبية أوروبية ، فان العناصر المتعلمة من الدولة

بتعليم غربي قد أخذت في تقديم مبدأ المساواة المدنية على مبدأ التضامن الديني ، وكان ذلك نتيجة لاحتكاك عدد من الأتراك بالآراء الأوروبية المتحررة وخاصة في فرنسا وسويسرا . وأخذوا يقدمون مبدأ المساواة الحديث ، رغم اختلاف الدين بين عناصر الدولة على المبادئ التي سار عليها السلطان عبد الحميد مع سياسة الجامعة الإسلامية . وكان من الطبيعي أن يستمر هذا النمو الحديث بين العناصر المتعلمة في الدولة ، أي هذا الاتجاه العلماني ، والذي كان من طبيعته أن يطالب بعد ذلك بتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وبفصل السلطات في ظل دستور حديث . وإذا كانت الدولة العثمانية قد شهدت فيما مضى ميلاد دستور مدحت باشا في سنة ١٨٧٦ فإنها لم تنهأ به إلا لبضعة أشهر ، واضطر السلطان عبد الحميد إلى وقف العمل بهذا الدستور حتى يمنع الحركات التحررية في دولته من المساعدة على تفكيك أوصال هذه الدولة ، وسار بعد ذلك على سياسة الجامعة الإسلامية . ولكن ذلك لم يمنع من استمرار نمو الاتجاه العلماني المتحرر ، وبشكل أوصال الدولة في السنوات الأولى من القرن العشرين إلى أن تشتمل على اتجاهين متناقضين : الأول يتمثل في السياسة الأوتوقراطية الإسلامية التي يسير عليها السلطان ورجاله من المدرسة التقليدية ، والثاني يمثل الاتجاه العلماني المتحرر الحديث . وسيستمر التفاعل بين النقيضين إلى أن تتمكن جمعية الاتحاد والترقي من القيام بثورتها سنة ١٩٠٨ وتجبر السلطان عبد الحميد على إعادة العمل بدستور مدحت باشا .

ولقد كانت جمعية الاتحاد والترقي قد تأثرت بالآراء الغربية المتحررة سواء أكان ذلك نتيجة لذهاب بعض أعضاء هذه الجمعية إلى أوروبا الغربية للدراسة أو جاء نتيجة لاحتكاك هؤلاء الأعضاء ببعض العناصر الأوروبية التي

كانت تعمل في الدولة العثمانية نفسها . وتعتبر ثورة تركيا الفتاة سنة ١٩٠٨ نجاحا لهذا الاتجاه الجديد في العلاقة بين المواطنين وبعضهم ، وبينهم وبين الدولة ، وبشكل يعطى من المساواة ما يكفي لمنع تدخل الدول الاجنبية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية . ولقد ظهر أن جميع عناصر الدولة قد أصبحت متساوية ، فالكل عثماني ، وليس هناك فرق بين عربي وتركى ، أو بين مسلم ومسيحي ويهودى ، والكل يشترك في الادلاء بصوته للانتخابات ، ويشارك بطريقة غير مباشرة في تسير أمور الدولة . وظهرت الفرحة في جميع انحاء الدولة ، وشعرت كثير من الدول الاوربية أن الدولة العثمانية قد أخذت تسير بخطوات حديثة . ولكن قوى معادية في مصالحها لهذا الاتجاه عملت على انتهاز الفرصة لكي تحصل على مصالح جديدة ، وقبل أن تفيق للدولة العثمانية مما أصابها .

كانت بلغاريا هي أول من وجه الضربة للدولة العثمانية ، وكانت اماره شبه مستقلة تحت السيادة العثمانية ، فأعلن اميرها استقلال بلاده التام ومنح نفسه لقب القيصرية . أما امبراطورية النمسا والمجر فانها قد رأت الفرحة تعم الرعايا المسلمين الذين يقطنون ولايتى البوسنة والهرسك ، وكانت النمسا والمجر تدبر شئون هاتين الولايتين ، رغم بقائها تحت السيادة العثمانية . والظاهر أن النمسا قد خشيت من ازدياد الترابط بين المسلمين في هاتين الولايتين ، وبين بقية الدول العثمانية ، فقامت بضم الولايتين ، معتدية بذلك على معاهدة برلين وعلى الاتفاقيات الدولية التي ضمنت سلامة اراضي الدولة العثمانية . وكذلك حاولت الصرب أن تحصل على تعويضات ، كما أن كريت طالبت بانضمامها إلى اليونان . وتأزم الموقف في البلقان ، خاصة وأن بلغاريا حشدت قواتها على الحدود التركية . وكان من الغريب أن تقف

الدول الغربية من الدولة العثمانية مثل هذا الموقف في الوقت الذي تعلن فيه الدولة العثمانية أنها ستصبح أكثر تحرراً عن ذي قبل . وكذلك الحال مع روسيا التي بدأت في التحدث عن مسألة إعادة فتح المضائق ، وكانت ترى أن النمسا ستؤيدها في هذه العملية ، خاصة وأنها قد حصلت على البوسنة والمهرسك . وإتصلت الحكومة القيصريّة بالحكومة البريطانية وطلبت أن تساعد في الخروج من الحصار المفروض عليها ، واقترحت روسيا عقد مؤتمر دولي جديد لبحث الوضع الذي نتج عن تغيير الأوضاع في البلقان ، مؤتمر يمكنه إعادة النظر في إتفاقيات برلين سنة ١٨٧٨ من جديد . ولكن بريطانيا وجدت أن الوقت لم يكن مناسباً لعقد مثل هذا المؤتمر ، وخاصة بعد أن جرحت كل من النمسا وبلغاريا الدولة العثمانية . ولذلك فإن بريطانيا لم ترحب بعملية تزيد من مصاعب تركيا ، وقبل أن تفيق من الضربات الأخرى التي حصلت عليها .

أما إيطاليا فإنها كانت تخشى من سياسة التوسع النمساوي في البلقان ومن زيادة النفوذ النمساوي في البحر الأدرياتي ، وكانت إيطاليا تعلم أن الوقت لم يحن بعد للحصول على تعويضات في البانيا أو في طرابلس ، وساعد ذلك على شعور إيطاليا بالمرارة من جديد ، إذ أنها كانت حليفة للنمسا في الوقت الذي أخذت فيه النمسا في تهديدها في المناطق القريبة منها . وأدى ذلك بإيطاليا إلى التقرب من روسيا ، ووعدت في سنة ١٩٠٩ باتخاذ موقف ودي من مطالبها في حالة إثارة مسألة المضائق ، وذلك نظراً لإعتراف روسيا بمصالح إيطاليا في طرابلس .

ورغم روح العداء الذي قابلت به بعض القوى الأوروبية رجال تركيا الفتاة فإن روح الثورة العثمانية إنتشرت في كل مكان داخل الإمبراطورية ،

وبدأ المواطنون يشعرون بالواجب الملحق عليهم ويفكرون في تنفيذ الإصلاحات . وظهر ذلك في محاولاتهم لتقوية الجيش مع مجهودات محمود شوكت باشا ، ووصول أسلحة من مصانع كروب إلى الدولة العثمانية . وفكر العثمانيون في إنشاء أسطول قوى . ولكنهم فكروا في نفس الوقت في ضرورة تخليص بلادهم من النفوذ الاجنبى الذى أصبح غير ذات موضوع ، والذى كان يمثل في وجود نظام الامتيازات الاجنبية مطبقا داخل حدود الممالك العثمانية . ولكن العناصر اليمينية أو التقليدية كانت غير مقتنعة بترك ميدان العمل لرجال الاتحاد والترقى ، فقامت الثورة المضادة في ١٣ أبريل سنة ١٩٠٩ واعتدت على البرلمان وحاولت اعادة السلطات إلى أيدي عبد الحميد . ولكن قوات الجيش المرابط في سالونيك زحفت على العاصمة وسيطرت على الموقف . واجتمع مجلس النواب ، أو المبعوثان ، والاعيان في مؤتمر عام في سان استفانو وقرروا عزل السلطان عبد الحميد واسناد العرش لأخيه الأصغر محمد رشاد الذى أصبح يسمى محمد الخامس . ووافق شيخ الإسلام على ذلك واصدر الفتوى اللازمة . وأصبحت أيدي رجال الاتحاد والترقى حرة في إدارة شئون البلاد ، خاصة وأن السلطان الجديد لم يكن قد قرأ الصحف منذ عشرين سنة . وأخذت جمعية الاتحاد والترقى في الاشراف على تنظيم مصالح الامبراطورية وعينت عددا من الخبراء الفرنسيين والانجليز والألمان لتنظيم المالية والقضاء والجمارك ومشروعات الري في العراق وكذلك الاسطول والجيش .

ولكن سرعان ما ظهرت مشكلات جديدة داخل الدولة العثمانية نفسها ، ونتيجة للسياسة القومية التي حاول رجال الاتحاد والترقى السير عليها ، ذلك أنهم حاولوا جعل اللغة التركية هي اللغة الرسمية في جميع أنحاء الدولة

فاغضب ذلك الالبانيين ، كما أغضب عدداً من العرب في منطقة الجبل في لبنان ، ومنطقة الدروز ، وكذلك في مناطق العسير واليمن . وحتى برقة لم تسلم من نوع من سوء التفاهم الذي نشأ نتيجة للعلاقات التي كانت تربط رجال الطريقة السنوسية بالسلطان ، خليفة المسلمين ، ومجبيء حكومة علمانية جديدة يقل اهتمامها بالعوامل الدينية عن إهتمام السلطان . وكان تطبيق مبدأ الخدمة العسكرية الاجبارية وبمساواة بحبر العرب على الخدمة في مناطق بعيدة عنهم . وشعر العرب أن الاتراك يحسولون صيغهم بصيغة تركية وسيطرون عليهم في الوقت الذي كانت فيه الشخصية العربية في أخذت في النمو ، وكان من حقها أن تقف إلى جوار الشخصية التركية . ومع سياسة التحرر الذي سار عليها رجال الانحاد والترقي ، أوجال تركيا الفتاة ، كان هناك بعض اليهود يشاركون في اللجنة الثورية ، ومنهم جاثيد الذي كان يعمل في إدارة البرق قبل ذلك ، ولم يكن من السهل على العناصر القيادية وخاصة العربية رؤيتهم تقديم الاتراك في النظام الجديد لعناصر غير اسلامية عليهم ، رغم أن العرب يكونون أكبر عدد لرعية في الدولة العثمانية . وأخيرا وليس آخرا فان رجال تركيا الفتاة قد إستلموا أمور الدولة في وقت زاد الضغط الأوربي فيه ، وكانت هناك المفاوضات مع فرنسا وبريطانيا بشأن القروض العثمانية وبشأن البنك العثماني ، وكانت هناك مسألة سكة حديد بغداد وتدخل كل من بريطانيا وفرنسا فيها ، والضغط الأخرى التي كانت تقوم بها المؤسسات العربية لكي تجبر الدولة على إعطاء إمتيازات معينة لصالحها . وكان رجال تركيا الفتاة بعد ثورتهم قد وجدوا الخزانة خاوية ، وجدوا الدولة مدينة للخارج ، كانوا يحتاجون للقيام باصلاحات ، أي يحتاجون لأموال جديدة . ولم يكن صدق العزيمة للتغيير كافيا في هذا الموقف

للوصول إلى محققات واضحة ، مادامت الأموال غير موجودة ، ووسائل الإنتاج لم تتطور بعد . وإذا كانت تركيا قد حاولت التقرب في ذلك الوقت من ألمانيا لمساعدتها على إعادة تنظيم وتدريب الجيش فإن ذلك قد عمل على اغضاب فرنسا ، وكان الانراك يحتاجون إلى فرنسا لتنظيم المالية والسماح بالتعاقد على قروض جديدة في سوق الأوراق المالية في باريس ، وكانت الدولة العثمانية محتاجة في ذلك الوقت لإنشاء سكة جديدة بغداد ، وكانت بريطانيا أول من يعارض في وصول هذه السكة إلى مياه الخليج العربي ، وكان المشروع يحتاج كذلك إلى رؤوس أموال فرنسية وبريطانية . وبالاختصار فإن التنافس على النفوذ قد استمر داخل الدولة العثمانية بعد ثورة تركيا الفتاة ، بل استمر بشكل أكثر وضوحا عن ذي قبل ، وذلك نتيجة لبدء الدولة كجهاز في التحرك في أكثر من ميدان ، فعمل ذلك على اظهار الشقوق الموجودة في البنيان القومي ، والذي كان يعتمد قبل كل شيء على أسس إقتصادية .

وإذا كانت المشكلات قد ظهرت في وجه الدولة العثمانية في سوريا والعسير واليمن والباليا بشكل واضح في سنة ١٩١١ فإن الدولة العثمانية ستضطر في هذه الظروف إلى مواجهة عدوان القوات الإيطالية عليها في كل من طرابلس وبرقة .

ولم تكن الدولة العثمانية قد قامت بأي عمل جدي قبل سنة ١٩٠٨ لوقف التوغل الاقتصادي الإيطالي في طرابلس وبرقة ، كما أنها لم تقم بأي عمل لتحسين أحوال الولاية من الناحية العمرانية أو حتى من الناحية العسكرية . حقيقة أنها كانت قد عينت الفريق رجب باشا واليا على طرابلس في سنة ١٩٠٦ وكلفه بتحسين أحوال الولاية من الناحية العسكرية ،

ولكن الفريق لم يهتم بشيء يذكر في هذا الميدان ، وإكتفى بتجميل مدينة طرابلس وأقام سوق « المشير » وفتح عددا من المدارس . وحين إستدعت تركيا الفتاة رجب باشا إلى الآستانة بعد قيام الثورة ليتولى منصب وزير الحربية عينت بكير بك - نائبه في الجبل - واليا لطرابلس . إلا أنه لم يكن محبوبا من الأهالي ، فاجتمع رؤسائهم ، برئاسة حسونة باشا القرمانلي ، وطلبوا من الآستانة إبعاده ، فاضطرت الحكومة التركية لاستدعائه .

وفي ذلك الوقت كانت الاشاعات قد إنتشرت من جديد حول ضم ميناء وهضبة السلوم للأراضي المصرية ، واثارت هذه الاشاعات ثائرة الإيطاليين وجعلتهم يتصلون بحكومة لندن ، وتأكدوا من أن بريطانيا لم تطالب ضم هذه المنطقة إلى مصر ، وأنها لاتزال داخل الأراضي العثمانية حتى ذلك الوقت . وحينما جاءت الاخبار عن مقتل أحد رجال الدين الإيطاليين داخل إقليم برقة ، هاجم تيتوني - وزير الخارجية الإيطالي - الدولة العثمانية في مجلس النواب ، وهاجم قائممقام درنة ووصفه بأنه أنيم ومخادع وغادر ، وذكر أن وجود مثل هذا الموظف لا يمكن أن يحدث في أي قطر متمدن . وظهر من ذلك أن إيطاليا تحاول التدخل في الشؤون الداخلية للأقليم ، رغم أنه قد صرح في نفس الوقت بأن سياسة دولته هي المحافظة على سلامة أراضي الدولة العثمانية « وهذا يستبعد تماما أية نية لاجتلال أي جزء من تلك الامبراطورية ... وإن ما قيل وكتب في هذا الشأن لا يمثل نياتنا . ولهذا يجب ألا يحسب له حساب » (١) . وطالب وزير الخارجية الإيطالي بأن

(١) TITTONI, Tommaso; *Italy's foreign and Colonial Policy*. London, 1914. p. 115.

تمتنع السلطات العثمانية عن وضع العقوبات أمام نشاط الإيطاليين الذين سيبدأون في القيام بمشروعات اقتصادية داخل الامبراطورية . واضطرت السلطات العثمانية في برقة إلى أن تواجه مشكلات صعبة نتيجة لتقرير الخدمة العسكرية ، إلا أن هذه السلطات قد تمكنت من الوصول إلى إتفاق مع السنوسيين في سیدی رافع سنة ١٩١٠ (١) . وأمام هذه العقبات ، ومع الروح العثمانية الجديدة اضطرت الإدارة العثمانية إلى أن تعمل على مقاومة تغلغل النفوذ الإيطالي في الولاية بقدر استطاعتها ، فكانت تسوف في طلباتهم في حالة عجزها عن رفض هذه الطلبات ، أما إذا ما أجبرت تحت الضغط الدبلوماسي على التسليم بهذه الطلبات فإنها كانت تعمل بطرق ملتوية وخفية على إبطال أي إمتيازات تكون قد وافقت على إعطائها . وكان الإيطاليون شغوفين بالحصول على الأراضي في ليبيا ، سواء أكان ذلك للأفراد أو لمصرف روما ، وبعد أن أجبر الاتراك على السماح للإيطاليين بشراء الأراضي إستخدموا نفوذهم مع العرب لتشجيعهم على رفض عمليات البيع (٢) وساعد إنشاء البنك الزراعي العثماني في طرابلس سنة ١٩١٠ على تيسير حالة المزارعين ، خاصة وأنه كان يمنحهم قروضا بضمانة على أراضيهم . وفي أواسط سنة ١٩١٠ أرسلت تركيا للمشير إبراهيم باشا واليا على طرابلس ، ويرجع إليه الفضل في معظم الأعمال التي نفذت في الولاية قبيل

(1) CACHIA, A. J.; *Libya under the Second Ottoman Occupation 1835 - 1911. Tripoli, 1945. p. 82.*

(2) EVANS - PRITCHARD, E. E.; *The Sanusi of Cyrenaica. Oxford, 1949. p. 107.*

الحرب ، وفي المشروعات التي درست وبدء في تنفيذها ووقوفها الحرب .
وكان إبراهيم باشا جنديا ممتازا ، ووجد نفسه يشرف على ولاية ذات إدارة
مضطربة ، ومشهور عنها أنها منقذ للمبعدين السياسيين . وأمام الاخطار التي
كانت تهدد بزيادة النفوذ الإيطالي في الولاية ، وعدم إستتباب الأمن
والنظام فيها ، بدأ إبراهيم باشا في إصلاح الإدارة ، وعمل على تنظيم
قوات البوليس ، وأنشأ مدرسة للدرك ، وأولى عناية خاصة لاختيار الذين
يلتحقون بها . وأنشأ إبراهيم باشا مدرسة زراعية قرب سيدى مصرى ،
على بعد حوالي خمسة كيلو مترات من طرابلس ، ودرس مشروع إنشاء
طريق من طرابلس إلى زنزور ، ومشروع تحسين ميناء طرابلس ، وبعض
المشروعات الخاصة بزيادة مياه العيون ، ومشروع تزويد طرابلس بمياه
« عين زارا » . وعمل كذلك على فتح عدد من المدارس ، وعلى تحسين
إضاءة مدينة طرابلس . وكان يشجع رحلات الاجانب ، وخاصة من له
خبرة بالثروة المعدنية وبأعمال المناجم . وحين قلت الامطار وقلت
المحاصيل وساد الجوع ، أخذ الوالي في توزيع كميات من القوات على
الأهالي ، وانقذ آلافا من العرب من البؤس والموت (١) .

وكان إبراهيم باشا يعتبر نفسه زعيما في نفس الوقت الذي كان فيه
واليا وقائدا للحامية ، فكان يعقد المؤتمرات ويخاطب الأهالي ويناقشهم
في الأمور الوطنية ، ويحذرهم من بيع أراضيهم لبنك روما . وكان
يخاطب عواطف الأهالي ، وخاصة من الناحية الاسلامية . وادى كل ذلك
إلى أن يلتف الأهالي حول حكومته ، ويقبلون على الانتظام في سلك
الجنسية .

(1) BERNET, Edmond; En Tripolitaine. Paris, 1912. p. 19.

ولكن إيطاليا لم تكن راضية عن إتجاه إبراهيم باشا ، سواء أكان ذلك في ميدان البحث عن المعادن أو إستغلال المناجم أو إستخدام الأهالي الوطنيين في الجيش . فحاول القنصل الايطالى فى طرابلس أن يخلق أية جاذبة (١) ، خاصة وأن نشاط هذا الوالى كان عقبة أمام زيادة النفوذ الايطالى فى طرابلس .

وفى شهر أغسطس بلغت الصعوبات مرحلة اضطرت فيها تركيا إلى قبول الضغط الايطالى وسحب إبراهيم باشا إلى الآستانه . وسافر إبراهيم باشا عازما على شرح وجهات نظره ، ولكي ينتهز هذه الفرصة وينصح حكومة بلاده بتعزيز حامية طرابلس . ولكن الولاية أصبحت بين يوم وليلة بغير وال ، والجند بغير قائد ، والرعية بدون راع . وفى هذا الوقت المضطرب فى المحيط الدولى ، والذي ثارت فيه مشكلة المغرب الأقصى مع خادنة أغادير ، أقدمت إيطاليا على تنفيذ مشروعاتها بالقوة ، واصلت الحرب على تركيا . وكانت إيطاليا قد أعدت أسطولها وجيشها لهذا اليوم .

(١) أنظر المرجع السابق . ص ٢٣٣ .

الفصل الثالث والعشرون

الحرب

في الوقت الذي تلبدت فيه سماء أوروبا بخطـز وقوع حرب عظمى نتيجة لوقوع مشكلة أغادير بين فرنسا والمانيا لم يتوقع كثير من المراقبين أن تقوم ايطاليا باعلان حرب على الدولة العثمانية، وتقدم على مغامرة تهدف من ورائها الاستيلاء على طرابلس الغرب، ورغم ذلك فان ايطاليا قد انتهزت هذه الفرصة وأعلنت الحرب وبدأت في احتلال موانئ الولاية، ولم تتأخر كثيرا في اعلان وضعها تحت السيادة الايطالية . وقامت ايطاليا بذلك رغم أن قواتها لم تتمكن من التوغل في داخل الاقليم، ولم يتعد كثيرا عن الساحل، ووجدت مقاومة عنيفة من الوطنيين في كل مكان .

(١) اعلان الحرب :

كانت الحكومة الايطالية تعلن دائما أن سياستها هي المحافظة على الوضع الراهن في الإمبراطورية العثمانية . وحتى في الوقت التي زادت فيه المشكلات في البلقان ، منعت الحكومة الايطالية تصدير السلاح عبر البحر الادرياتي، ورحبت بزيارة ولي عهد السلطنة العثمانية لروما في أثناء صيف سنة ١٩١١ . وثار في أثناء هذا الصيف مشكلة المغرب من جديد وبشكل واضح بين فرنسا والمانيا التي أرسلت إحدى سفنها الحربية إلى ميناء أغادير، وأصبح العالم يخشى من وقوع صدام قد يؤدي إلى حرب عالمية . وبعد ثلاثة أشهر تمكنت فرنسا من التفاهم مع المانيا، التي وافقت على الحصول على تعويض في مكان آخر . وشعرت الحكومة الايطالية بإمكانية العمل في هذه الفرصة ،

وقبل أن تفيق كل من فرنسا والمانيا وتلتفت إلى مشروعات جديدة ، خاصة وأن طرابلس كانت تجاور تونس من ناحية ، كما أن نفوذ المانيا كان معروفاً في الامبراطورية العثمانية من ناحية أخرى . وشعرت ايطاليا بأنه يمكنها القيام بمغامرتها في هذا الجو المتوتر، والذي تخشى فيه الدول من خطر الحرب، ودون أن يعترضها معترض قوى . وكانت حالة الامبراطورية العثمانية - من ضعف وتفكك وفتن وثورات - تشجع ايطاليا على العمل ، كما كانت حالة الولاية نفسها تغري ايطاليا بالاقدام على تنفيذ خطتها . واعتقد الايطاليون أن ضعف الحماية العثمانية في طرابلس يسهل عليهم مهمتهم ، كما اعتقدوا أن السنوسيين سينضمون اليهم وينقلبون على الأتراك إذا مالوحوأ لهم بالاستقلال الذاتي . وكان ملك ايطاليا شاباً طموحاً يفخر ببلاده ويحاول الوصول بها إلى مصاف الدول العظمى . أما رئيس الوزراء جيوليتي فكان لا يرضى بأن تنسى الدول ايطاليا أو تتناساها في أى توزيع جديد للأسلاب الاستعمارية . وأما الماركيز دى سان جوليانو وزير الخارجية فكان من صقلية في وسط البحر المتوسط، ومن جزيرة تقرب كثيراً من سواحل إفريقيا الشمالية ، وكان مؤرخاً يحلم بعودة ايطاليا لمجدها القديم ، وبأن « تخرج من صدفتها الصغيرة مرة أخرى ، ويحمل ابنائها وسفنها علمها منتصراً ... ليقيموا إيطاليات جديدة ، مها كان المكان الذي تنشأ فيه ، ويخلقوا إمبراطورية تساوى في المرتبة الامبراطورية الرومانية ، وامبراطورية البندقية . » (١)

وارادت الحكومة الايطالية أن تحول أنظار الشعب إلى الخارج ،

(1) Barclay, Sir Thomas : The Terco - Italian War and its Problems. London, 1912. p. p. 15-16.

وخاصة في الوقت الذي ساءت فيه الأحوال في الداخل . فقامت الصحافة بتهيئة الرأي العام لهذه العملية ، وأخذت تعدد مساويء حكم الأتراك في طرابلس ، وتذكر المصاعب التي وضعوها أمام الإيطاليين ، والاهانات التي لحقت بهم وبدولتهم هناك ، ذاكرة أن تركيا تعتبر أن إيطاليا دولة ضعيفة ، ومن الواجب على إيطاليا أن تثبت قوتها أمام العالم « حتى يتمكن الإيطاليون من التنفس بحرية في البحر المتوسط ، ويتجنبوا الاختناق بين ممتلكات فرنسا وإنجلترا وقواعدها البحرية . » (١) .

واقْد توترت الحالة نتيجة لهذه الحملة الصحفية ، مما دعم موقف الحكومة الإيطالية وساعدها على الإقدام على مغامرتها ، رغم أن الدولة العثمانية كانت مستعدة في ذلك الوقت لكي تزيد منحها الإقتصادية في ولاية طرابلس لإيطاليا والإيطاليين . ولكن الحكومة الإيطالية أسرع بالعمل قبل أن تفلت فرصة الصيف ، خاصة وأن إفتقار السواحل الطرابلسية إلى أرصفة لانزال الجنود والمهمات كان يزيد من صعوبة العمليات في الفترة الواقعة بين شهرى ديسمبر ومايو ، وكان أصلح وقت لنزول الحملة هو الخريف ، أو الانتظار للعام التالى ، وكان هذا الانتظار يهدد الحكومة الإيطالية بأن تفلت الفرصة منها . (٢)

(1) EVANS - PRITCHARD, E. E.

The Sanusi of Cyrenaica. Oxford, 1949 p. 107.

After :-

AMBROSINI:- *I problemi de Mediterraneo, 1937 p. 23*

(2) GIOLITTI, Giovanni; *Memorie della mia vita .*

Monza, 1945 : pp - 335 - 338 -

وسارت الحكومة الإيطالية في خطتها ، فاستدعت الجنود الاحتياطيين للخدمة في شهر سبتمبر . وانتشرت الأخبار بأن الباخرة التركية « درنة » في طريقها إلى طرابلس ، محملة بالأسلحة والذخائر ، فقدمت الحكومة الإيطالية إلى الباب العالي مذكرة أشارت فيها إلى الاخطار التي تهدد الرعايا الإيطاليين في طرابلس ، وحذرت تركيا من أن إرسال السفن والمهات الحربية إلى طرابلس في هذا الظرف سيعتبر عملا غير ودي . ووصلت « درنة » إلى ميناء طرابلس في يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١١ ، فقدمت إيطاليا إنذارها إلى تركيا في اليوم التالي : « لم تتوانى الحكومة الإيطالية في خلال سنوات عديدة عن أن تعلن للباب العالي الضرورة الملحة لإنهاء حالة الفوضى والاهمال التي ترك فيها طرابلس وبرقة ، وأن يسمح لها بأن تتمتع بالتقدم ، كما حدث في أجزاء أخرى من إفريقية الشمالية . وإن هذا التغيير الذي تتطلبه مستلزمات المدنية العادية هو مصلحة حيوية بالنسبة لإيطاليا ، التي تقترب هذه البلاد من سواحلها . ورغمما عن السلوك الذي سلكته الحكومة الملكية ، والتي قدمت معاونتها للحكومة العثمانية في مسائل سياسية مختلفة ، ورغمما عن الاعتدال والصبر التي أثبتتها الحكومة الملكية ، فلم يحدث فقط أن نياتها بالنسبة لطرابلس قد أساءت الحكومة الامبراطورية فهمها ، بل كان الأخطر من ذلك هو أن كل مشروع إيطالي في هذه المناطق كان دائما يقابل بمعارضة منظمة عنيدة وغير عادلة .

« وإن الحكومة الامبراطورية التي أظهرت عداها المستعمر بهذه الطريقة ضد كل نشاط إيطالي في طرابلس وبرقة قد اقترحت أخيرا مشروعاً للاتفاق ، معلنة أنها مستعدة لقبول أي منج اقتصادية ، مما يتفق مع المعاهدات القائمة ، ومع كرامة تركيا ومصالح سيادتها . ولكن الحكومة الملكية لا تشعر بأنها

نستطيع الآن أن تدخل في أية مفاوضات من هذا النوع ، وقد أظهرت
النجارب الماضية أن مثل هذه المفاوضات عديدة الفائدة ، وأنها - بدلا من
أن ترسم ضمانا للمستقبل - لن تكون الا سببا دائما للخلاف والصدام . ومن
ناحية أخرى نجد أن الأخبار التي تصل إلى الحكومة الملكية من ممثليها
القنصلين في طرابلس وبرقة تصف الموقف هناك بأنه خطر جداً ، نتيجة
للهاج المعادي للإيطاليين ، ذلك الهاج الذي أثاره بأوضح شكل موظفو
الحكومة التركية والمتحدثين باسمها . وأن هذا التحريض لا يمثل مجرد خطر
قريب للإيطاليين فقط، بل لكل الأجانب ومن كل جنسية كذلك . وقد
بدأوا في السفر وفي ترك طرابلس حينما قلقوا وإنشغلوا على سلامتهم .

« وإن وصول السفن الحربية العثمانية إلى طرابلس ، والتي أظهرت
الحكومة الإيطالية أنه سترتب عليه نتائج خطيرة ، مرتبط بزيادة خطورة
الموقف ، ويجبر الحكومة الإيطالية على إتخاذ اجراءات ضد الأخطار
الناجمة .

« وإن الحكومة الإيطالية التي ترى نفسها مضطرة بهذا الطريق إلى أن
تقرر كيفية حماية كرامتها ومصالحها ، قد صممت على أن تتقدم لاحتلال
طرابلس وبرقة عسكريا .

« وهذا هو الحل الوحيد الذي يمكن أن تقبله إيطاليا . كما أن الحكومة
الإيطالية تعتمد على الحكومة الامبراطورية في أن تعطى أوامرها لكي تمنع
أى معارضة من جانب العثمانيين . وستقوم الحكومتان بعمل الترتيبات
التالية لتنظيم المركز الذي سينشأ عن الاحتلال .

« ولدى السفارة الإيطالية في القسطنطينية أوامر بأن تطلب إجابة قاطعة
ونهاية من الحكومة العثمانية في فترة أربع وعشرين ساعة من وقت تقديم هذه

الوثيقة للباب العالي . وفي حالة عدم الاجابة ستكون الحكومة الايطالية مضطرة لأن تتخذ في الحال الخطوات اللازمة لتنفيذ الاحتلال « (١) . كانت ايطاليا مصممة إذا على إحلال الاقليم قبل أى تفاهم وأى أنصاف حلول أو وعود . وكانت الحملة مستعدة للعمليات ، فهل كانت الدولة العثمانية في وضع يسمح لها برد العدوان والدفاع عن البلاد ؟

لقد رد الباب العالي على الانذار الايطالى وأظهر للايطاليين حسن نية تركيا حيال إيطاليا ومشروعاتها الاقتصادية في طرابلس وبرقة ، وأكد لهم أن الحالة في طرابلس لا تهدد بالخطر ، وأن الحكومة العثمانية على أتم استعداد لكي تمنح إيطاليا إمتيازات إقتصادية كافية في هذه الولاية ، على ألا يؤثر ذلك على السيادة العثمانية ، وعلى الان تقدم ايطاليا على احتلالها عسكريا ، بل تتعاون الحكومتان على تقدم الولاية ، وتستفيدا معا دون أن تتعرض مصالح إحداهما أو كرامتها للاعتداء :

« تهتم السفارة الملكية بالمصاعب التي منعت طرابلس وبرقة من المشاركة في التقدم بالدرجة المرجوة . وإن استعراض الحقائق كاف ليظهر أن الحكومة العثمانية الدستورية لا يمكن أن تتهم بمسئولية عن الوضع الذى نتج عن أعمال النظام القديم .

« ويبحث الباب العالي دون جدوى في حوادث الثلاث سنوات الماضية عند المناسبات التي تعتبر على أنها كانت تعادى المشروعات الايطالية في طرابلس وبرقة . ويعتقد الباب العالي دائما أنه من المفهوم والمعقول أن تتعاون ايطاليا برؤوس أموالها ونشاطها الصناعي في إنعاش هذا الجزء من

(1) Mc CLURE, W. K.; *Italy in North Africa*. London, 1913. pp. 22 - 23.

الامبراطورية . وكانت الحكومة الامبراطورية حريصة على أن تتصرف بحكمة في كل مناسبة تعرض عليها فيها إقتراحات معقولة ، كما أنها قد نظرت وحلت بروح ودية جميع الشكايات التي قدمتها الحكومة الايطالية . .
« وكان هذا الشعور وحده هو الملهم لها حينما إقتрحت على السفارة الملكية ترتيبا يقوم على منح بعض الامتيازات الاقتصادية ، وذلك لإفساح ميدان النشاط الايطالي في الاقليمين المذكورين ، محددة أن الحد الوحيد لمنحها هو كرامة الامبراطورية ومصالح سيادتها وأي معاهدات قائمة من قبل . وأظهرت الحكومة العثمانية شعورها الودي دون أن تناسي هذه المعاهدات والاتفاقات التي ضمنتها للدول الأخرى ، والترتيبات التي لا يمكن أن تفقدها شرعيتها الدولية عزيمة إحدى الاعضاء فقط .

« أما مسألة الأمن والنظام في طرابلس وبرقة فان الحكومة العثمانية ، التي هي في مركز يسمح لها بالحكم على الموقف ، لا يمكنها إلا أن تؤكد ما كان لها الشرف أن تشير اليه في الماضي من عدم وجود أي سبب يمكنه أن يحقق المخاوف على مصير الرعايا الايطاليين والاجانب الآخرين المقيمين في هذه المناطق . فلا يوجد أي نوع من التحريض أو حتى الدعاية للاغراء على ذلك ، كما أن الضباط ورجال السلطات العثمانية قد أمروا بتأكيد وحفظ النظام ، وهم ينفذون تعليماتهم بدقة .

« وأما بشأن وصول السفن الحربية العثمانية إلى طرابلس ، الأمر الذي تحاول السفارة الملكية أن تنسب إليه نتائج خطيرة ، فان الباب العالي يعتقد أنه من الضروري أن يشير إلى أنها مسألة سفينة صغيرة واحدة فقط ، وقد أرسلت قبل المذكرة الايطالية في ٢٧ سبتمبر ، وأن إرسال هذه السفينة التي لا تحمل جنوداً لا يمكنه أن يؤدي إلى مثل هذا التأثير .

« والصعوبة الفعلية هي باختصار في نقص الضمانات الكافية التي تؤمن الحكومة الإيطالية فيما يتعلق بتوسيعها وزيادة مصالحها الاقتصادية في طرابلس وبرقة . وإذا إمتنعت الحكومة الملكية عن القيام بمثل هذا العمل ، كالاحتلال العسكري ، فاتها ستجد الباب العالي مستعد تماما لسكى بزيل هذه العقبة .

« ولذلك فإن الحكومة الامبراطورية تطلب من الحكومة الملكية أن تذكر طبيعة ونوع مثل هذه الضمانات التي ستساهم فيها ، مادامت لا تمس سلامة أراضيها . وهي تأخذ على نفسها ألا تغير الوضع الراهن في طرابلس وبرقة بأي شكل كان في أثناء المفاوضات ، وخاصة من الناحية العسكرية ، وتعتبر عن أملها في أن توافق الحكومة الملكية على تصرفات الباب العالي الودية ، وتوافق على هذا الاقتراح » (١) .

ووجدت إيطاليا أن الاقتراح العثماني غير كاف ، وكانت في حقيقة الأمر لا ترضى بشيء أقل من إحتلال عسكري ، فاعلنت الحرب على الدولة العثمانية في يوم ٢٩ سبتمبر ، مدعية أن المدة التي حددتها لتحقيق بعض الأمور قد إنتهت ، دون أن يصلها رد مقنع ، وأن عدم وجود هذا الرد يؤكد سوء النية أو الرغبة في الالتجاء للقوة ، التي أظهرتها تركيا ورجالها تجاه حقوق ومصالح الإيطاليين في طرابلس وبرقة . ولذلك فإن إيطاليا ستحمي حقوقها ومصالحها وشرفها ومركزها بكل وسيلة ممكنة ، وتبدأ بقطع العلاقات بين البلدين ، وتعتبر نفسها في حالة حرب مع تركيا . ولقد ادعت إيطاليا لنفسها العمل على تأمين الإيطاليين والأجانب من كل

(1) McCLURE, W. K.; *Italy in North Africa*. London, 1913.

الجنسيات المقيمين في طرابلس وبرقة ، حتى تقلل من إمكانية تدخل أى دولة أوروبية أخرى ، وحتى تمهد لإعلان الحصار البحري على سواحل طرابلس وبرقة .

وكان رد تركيا على إعلان الحرب نداء وإستغاثة إلى ملوك وأباطرة إنجلترا والمانيا وروسيا والنمسا ورئيس جمهورية فرنسا للتوسط عند إيطاليا لحقن الدماء ، ومن أجل الإنسانية . وكانت خطة الحكومة العثمانية تقوم على التوصل لدى الدول العظمى الأوروبية للتوسط عند إيطاليا حتى توافق على قبول حل وسط ، يصون كرامة تركيا ، ويسمح لإيطاليا بالحصول على إمتيازات هامة في الولاية . ولقد اعتذرت كل الدول الأوروبية عن التدخل ، ماعدا المانيا التي أظهرت نيتها للتوسط ، وأشارت في نفس الوقت إلى أن توسطها بمفردها لن يكفى لحل المشكلة .

(٢) احتلال الموانئ :

شكلت إيطاليا حملتها من جميع أسلحة الجيش ، وجمعتها في نابلي وجنوه وبالرمو ، وعينت الجنرال كانيقا قائداً عاماً للقوات البرية والبحرية . وكان الايطاليون يعتقدون أن الاستيلاء على طرابلس وبرقة لا يزيد على كونه نزهة حربية ، فجاء وفد من الصحفيين الايطاليين إلى مدينة طرابلس ليشاهدوا نهاية الحكم التركي ، ويسجلوا آخر صورة له في شمال إفريقيا . وكانوا مقتنعين في غالبيتهم باستسلام الباب العالي ، واحتلال الجنود الايطاليين للأقليم دون معارضة . ولكن الأحداث سارت في طريق آخر ، واضطر هذا الوفد إلى أن يرحل عن طرابلس بعد وصوله بيومين ، نتيجة لقيام حالة الحرب وبدء العمليات .

وظهر واضحاً أن حالة مدنية طرابلس تجعل منها فريسة سهلة لأول

قوة تحاول الاستيلاء عليها ، فكانت تحصيناتها تتمثل في طابقتين قديمتين عليهما مدافع مهمة ، أما حاميتا فكانت لا تتكون إلا من ثلاثة آلاف جندي من المشاة ، وبلوكين من الفرسان مع بطارية مدفعية ميدان واحدة . أما بقية الحامية فكانت قد سحبت وأرسلت إلى اليمن . وكان عدد الجنود الأتراك في هذه الحامية لا يزيد عن الـ ١٠٠٠ ، أما الباقون فكانوا من الأهالي الذين ينقصهم التدريب . حقيقة أن السفينة « درنه » كانت قد أفرغت ١٢ ألف بندقية وبعض مدافع كروب وكمية من الذخائر ، ولكنها أرسلت إلى داخل الأقليم على ظهر الجبال ، وكان ذلك يعني أن الأتراك لم يقصدوا الدفاع عن المدينة ، أو كانوا مقتنعين بعدم جدوى الصمود أمام مدفعية الأسطول الإيطالي .

وظهر الأسطول الإيطالي أمام مدينة طرابلس في يوم ٢٨ سبتمبر ، ودخلت إحدى قطعة إلى الميناء تحت الراية البيضاء في اليوم الثاني ، وأبلغ أحد ضباطها نائب الوالي أن المهلة ستنتهي في نفس اليوم ، وستبدأ حالة الحرب . وأنزل العلم الإيطالي من فوق القنصلية الإيطالية ، ورفع مكانه علم الامبراطورية الألمانية ، التي ستولي رعاية مصالح الإيطاليين في حالة الحرب .

وساد الخوف والهرج بين الأهالي ، وخاصة الأجانب ، الذين التجأوا إلى القنصليات طلبا للحماية ، أو لتيسير وسائل الهجرة لهم . وتمكن كثير من المالطيين واليهود من الخروج إلى ظهر السفن ، في الوقت الذي بقي فيه البعض الآخر إلى جوار ممتلكاتهم . أما الإيطاليين فكان معظمهم قد ترك طرابلس منذ فترة .

وابلغت إيطاليا سلطات طرابلس أنها قد فرضت الحصار على الميناء ،

وأنها ستقوم بضرب المدينة بالقنابل إن لم يستسلم في ظرف ثلاثة أيام .
وتجمعت إحدى فرق الأسطول الإيطالي تجاه المدينة ، وسرت الاشاعات
عن وجود إختلاف بين وجهات النظر ، بين القائد العسكري التركي وبعض
ضباطه ، وأن منير باشا كان يفضل أن يتبع الحكمة ويسلم المدينة رسمياً
وسلمياً ، في الوقت الذي أصر فيه نشأت بك على ضرورة المقاومة ، وإلى آخر
إمكانياته . وجدد أحد أمراء البحر الإيطاليين طلب تسليم المدينة ، ولكنه
لم يجب إلى طلبه ، خاصة وأن السلطات العثمانية كانت تنتظر التعليمات من
الآستانة . ورغم علم الأتراك ببدء الضرب في ظهر اليوم التالي « ٣ أكتوبر »
فإنهم قد صمموا على المقاومة أو على إظهار مثل هذه المقاومة .
« والظاهر أنهم قد استلموا تعليمات من القسطنطينية تشير على الحامية بالتقهقر
إلى الداخل ، حيث تنتظر الأوامر ، ولذلك فإن التسليم كان مقرراً ، إلا
أن الشرف العسكري تطلب ألا تنسحب الجنود إلا أمام إستخدام القوة
بالفعل ، وليس أمام مجرد التهديد باستخدامها » (١) .

ولم يكن الأهالي والتجار في مدينة طرابلس نفسها مستعدين للمقاومة ،
وأخذ اليهود وبعض العرب في الهرب من المدينة في الساعات التي سبقت
الضرب ، خاصة وأن الاشاعات قد إنتشرت بأن الإيطاليين سيهدمون
المدينة ، وخلت الشوارع ، وأسرع الناس إلى الأقبية ، وظلوا ينتظرون
الضرب الذي تأخر من الظهر حتى منتصف الرابعة . واصطف الأسطول
الإيطالي أمام المدينة في ثلاثة فرق ، أحدهما إلى الغرب في مواجهة طابنة
« سلطانية » والطابتين الصغيرتين القريبتين منها تجاه جرجارش ، والثانية

(1) McCLURE, W.K., *Italy In North Africa*. London, 1913 p. 43.

تجاه الميناء نفسها وطوايبها ، والثالثة إلى الشرق من المدينة تجاه طابية « حميدية » . ونزلت أولى القنابل على القلعة الاسبانية القديمة في الميناء ، ولم ترد المدفعية العثمانية إلا بعد الطلقة الثانية ، وكان ردها عديم الفائدة ، وكان مداها قريبا . فاطبقت السفن الإيطالية على الميناء بعد نصف ساعة من الضرب ، ودمرت الطوابى الواقعة قرب طرابلس بالترتيب . وكانت طابية سلطانية تجيب ببطء وعناد لمدة ساعة ، ثم سكنت المدفعية التركية . والواقع أن الضرب لم يكن عملا جديا ، إذ أن رجال المدفعية القلائل الذين مكثوا في الطوابى قد فشلوا في أن يلحقوا أقل ضرر بالسفن الإيطالية . حقيقة أنه كان من بين تسليح الطوابى ثمانية مدافع « كروب » حديثة ، عيارها من ٧٥ بوصة إلى ٤٢ بوصة ، ومداها من ثمانية إلى تسعة أميال ، ولكن الظاهر أن رجال المدفعية لم يكونوا قد تمرنوا عليها ، خاصة وأن معظم قذائفهم لم تصل إلى منتصف المسافة بين الطوابى والسفن . وعلى أى حال فإن الانتراك قد أظهروا نوعا من المقاومة ، ثم تركوا الطوابى ، وإستعدوا لترك المدينة ، التى أصبحت خالية تماما من الجنود الانتراك فى اليوم التالى . وأصبح على الإيطاليين أن يحتلوا المدينة ، إلا أن الجنود البرية لم تكن قد وصلت بعد إلى ميدان العمليات ، فأعد الأسطول ١٦٠٠ جندي من بحارة السفن لاحتلال المدينة ، رغم أن هذه القوة لم تكن كافية للمحافظة على المدينة ، وإعطاء فكرة واضحة للأهالى عن قوة إيطاليا .

وكانت الحكومة الإيطالية تخشى من مجيء قطع الأسطول العثمانى من شرق البحر المتوسط ، وربما كانت تخشى من أى تدخل قد يحدث من الحدود المصرية ، ولذلك فانها غيرت خط سير أسطول الاميرال أوبرى ،

وأمرته بالاتجاه إلى مرسى طبرق . وتمت هذه العملية في يوم ٤ أكتوبر ، وأرسلت إيطاليا الجزء الأول من جنود الحملة البرية إلى طبرق بدلا من إرسالها إلى طرابلس . ولقد أصبح موقف البحرية الإيطالية في طرابلس دقيقا بعد أن عانت بصعوبة وصول القوات البرية إليها قبل بضعة أيام أخرى ، وكان على رجال الأسطول أن يحافظوا حتى ذلك الوقت على مدينة غير محصنة ، ولا يثقون في أهلها ، وقد تعرض لهجوم من القوات التي إنسحبت منها ، والتي كانت في داخل الأقاليم . وحاول قائد القوة التي نزلت إلى الشاطئ أن يظهر إمكانياته ، وبشكل يؤثر به على الأهالي ، فاحتل سراي الوالي ورفع عليه العلم الإيطالي ، كما نشر أمرا عسكريا للأهالي بتسليم ما لديهم من السلاح ، وأخذ في إستعراض جنوده في الشوارع ، وكان الجنود يمرون على المكان الواحد منى وثلاثا ، حتى يظهر عدد الجنود على أنه أكثر من الواقع . ثم وصل الأميرال بوريا ريتشي وتولى رسميا حكم المدينة في يوم ٧ أكتوبر ، وأقيمت حفلة تشریف في السراي ، قدم فيها حسونة باشا القرمانلي حوالي مائة من شيوخ العرب والرؤساء الذين أقسموا على الولاء للحكومة الإيطالية ^(١) ، ووقفت فرقة موسيقى الأسطول الإيطالي تعزف أمام السراي .

وحاولت قوة من الأتراك أن تتسلل إلى موقع بومليانة ، الذي كان يزود طرابلس بالمياة ، ووقع اشتباك أنهك قوى الإيطاليين ، واجبرهم على

(١) من أسرة القرمانلي وكان عمدة مدينة طرابلس في عهد الأتراك ، وكان يرحب بالاحتلال الإيطالي ، خاصة وأن المعاش السنوي الذي يتقاضاه من الحكومة التركية لم يكن ليكفي إرضاء مطالبه الشرقيه . أنظر .

إنزال قوات أخرى من البحارة للمشاركة في الدفاع عن المدينة . وبعد يومين وصلت ناقلات الجنود ، وأنزلت خمسة آلاف جندي ، ثم وصلت سفن أخرى في اليوم التالي وأنزلت ثمانية آلاف آخرين . وإنتهى عمل البحارة الذين عادوا إلى سفنهم . ووصل الجنرال كانيقا ، القائد العام للحملة واستلم المدينة من الاميرال ريتشي . وسار العمل بهمة ونشاط في إنزال الجنود والمدفعية وبناء الاستحكامات وإنشاء القاعدة الإيطالية الرئيسية ، بما فيها من مخازن وذخائر وتموين ومناطيد وأدوات حربية من كل نوع . واستمرت إيطاليا في عملياتها لاحتلال المدن الساحلية بمساعدة الاسطول . وظهرت بعض القطع البحرية في يوم ١٦ أكتوبر تجاه « درنة » التي رفضت حمايتها الصغيرة التسليم . وبعد ضرب الاسطول للمدينة حالت سوء الأحوال الجوية دون انزال الجنود إلى الساحل ، وما أن بدأت العملية حتى نشبت معارك شديدة بين الترك والعرب من ناحية والايطاليين من ناحية أخرى . وقد كلف استيلاء الايطاليين على « درنة » القوات المهاجمة سبعين جنديا في الوقت الذي قدرت فيه خسائر المسلمين بما يقرب من المائتين .

أما بالنسبة لمحصن فلقد أقامت بعض قطع الاسطول في يوم ١٦ أكتوبر من طرابلس قاصدة هذا الميناء الصغير وهي تحمل ١٨٠٠ جندي من البرسالييري . ورفضت السلطات تسليم المدينة فضربت بمدفعية الاسطول ، ثم نزل الايطاليون إلى الساحل بعد انسحاب الحامية الصغيرة . إلا أن الوطنيين قاموا بمحاولتين متتاليتين لاستعادة هذه المدينة من الايطاليين .

وكان إحتلال مدن طرابلس وطبرق ودرنة ومحصن قد حدث دون مقاومة جديّة ، وعلى عكس ما حدث في مدينة بنغازي ، والتي كان

الاستيلاء عليها عملية صعبة ، كلفت الايطاليين بخسائر فادحة . ووصل الأسطول الايطالى بقيادة الاميرال اوبرى أمامها فى يوم ١٨ اكتوبر، وتلى ذلك طلب الايطاليين تسليم المدينة ، والرفض التقايدى من الحامية، ثم بدأت عملية ضرب المدفعية فى اليوم الثانى ، وكان يوما عاصفا ومظيرآ . ونجحت قوة من البحارة فى النزول إلى التلال الرملية المواجهة للساحل ، ثم نزلت بعدها أولى القوات البرية ، والى كانت تهدف ستر عمليات القوة الكبيرة التى ستنزل إلى الساحل فيما بعد . ولكن جنود الحامية قابلوا المهاجمين بنيران حامية ، وكبدوهم خسائر فادحة ، فاضطر الايطاليون إلى انزال قوات جديدة على طول الساحل ، وزودوهم ببطاريات من مدفعية الجبال . ووصل عدد القوات المهاجمة إلى خمس كتائب ، بدأت عملياتها بالهجوم على ثكنات البركة ، استعدادآ للاستيلاء على بنغازى نفسها . ولقد قام الوطنيون بشن هجوم ليلي على القوات الايطالية المجهدة ، مما اضطر الأسطول إلى التدخل ومعاودة الضرب بالمدفعية . ووجه الأسطول الانوار الكاشفة على طول الساحل ، وحتى يتمكن من تصويب الضرب . وكانت إمكانيات الايطاليين المادية أقوى من شجاعة الوطنيين وإرتفاع روحهم المعنوية ، فطلب الحاكم التسليم ، وإحتل الايطاليون بنغازى فى اليوم التالى .

وكان الايطاليون يفكرون فى ذلك الوقت فى أن يتقدموا بقواتهم إلى داخل البلاد، ولكن الطريقة التى عالجوا بها موقف بعض سكان الواحة المحيطة بمدينة طرابلس أثارت عليهم الرأى العام ، والشعور الدينى والإنسانى فى العالمين العربى والاسلامى ، وزادت خصومهم عليهم قوة وشدة .

(٣) السيادة الإيطالية :

عملت القوات الإيطالية الموجودة في مدينة طرابلس على تحصين مواقعها في هذه المدينة خوفا من قيام القوات العثمانية والمحاربين العرب بالهجوم عليها. وأصبح على الإيطاليين أن يدافعوا عن أنفسهم داخل المدينة ، وظهرهم يستند إلى الاسطول بدلا من أن يستمدوا للزحف والتوغل في الاقليم . وأقام الإيطاليون خطوط دفاع تمتد حول مدينة طرابلس من الغرب عند طابية سلطانية ومارة بعد ذلك صوب الجنوب عند بومليانة ثم تتجه شرقا إلى طابية المصرى ومنها صوب الشمال عند ساحل البحر . وكان الإيطاليون يعتقدون أن الهجمات العثمانية والعربية عليهم ستستمر من الجنوب والغرب ، فأحسنوا إستحكاماتهم في هذين القطاعين . ولكن الاتراك بدأوا في الزحف من الناحية الشرقية ، أى على مسيرة الإيطاليين ، وبعد أن أقاموا نقطتهم الأمامية عند عين زارة . وكان نشأت بك هو الذى تولى قيادة القوات في طرابلس بعد منير باشا ، وأشرف بنفسه على العملية في يوم ٢٣ أكتوبر . وكانت قوة الاتراك والعرب تتكون في غالبيتها من الفرسان ، وواصلت هجماتها القوية على الخطوط الإيطالية عند الواحة ، وبشكل أقلق القوات الإيطالية وأقلق السلطات الإيطالية في مدينة طرابلس نفسها . وسرعان ما إنتشرت الأخبار في المدينة بأن الاتراك قد هزموا مسيرة الإيطاليين ، وأنهم على وشك دخول المدينة ، وساد في المدينة جو من القلق وقام عدد من اليهود بالجرى في الأتربة المؤدية إلى الميناء طلبا للهرب بينما ساد بين العرب في المدينة شعور حماسى ، حتم عليهم ضرورة مقاومة الإيطاليين في هذا الوقت العصيب . وأطلقت بعض الطلقات على الجند الإيطاليين في الشوارع ، وهاجم الأهالي بعضهم بالعصى والسكاكين ، وقتلوا وجرحوا آخرين . وشعزت القيادة

العسكرية الإيطالية بدقة موقفها أمام ثورة العرب في الواحة ، وهجوم القوات العثمانية عليها ، فاشتدت في عملياتها العسكرية ، بدعوى محافظتها على سلامة جنودها وقواتها ، واشتدت إلى أقصى ما تخوله لها قوانين الحرب الاستثنائية ، بل حتى عمليات الانتقام والثأر ، ودون أن تنظر في العواقب التي قد تترتب على مثل هذه العمليات . وعمت القيادة الإيطالية على إخلاء الشوارع من كل الأفراد ، وعلى إطلاق النار على كل كائن متحرك. والتجأ الأهالي بسرعة إلى أول منزل يصادفهم ليحتموا فيه ، وامتلات المدينة بأصوات طلقات الرصاص وزمارة الجنود في عمليات الالتحام بالسلح الأبيض مع الأهالي العزل ، بما فيهم من نساء وأطفال .

وبدأت القوات الإيطالية في اليوم التالي في عملية إخلاء الواحة من سكانها وكانت تطلق النيران على كل من يقاوم أو يرفض ، أو يجردون عنده أي سلاح . وأمنت القيادة العسكرية الإيطالية على نفسها في موقفها في الميدان من الناحية التكتيكية البحتة ، ولكنها أجبرت العرب على أن ينظروا إلى هذا الاجراء ، مع ما اتخذ في تنفيذه من قسوة ووحشية ، على أنه هو السياسة الفعلية للقوات الإيطالية في طرابلس . وزادت الهوة إتساعا بين العرب والإيطاليين الذين صعب عليهم أن يكسبوا الأهالي بعد ذلك إلى جانبهم . وكانت هذه الحادثة فرصة طيبة أتاحتها إيطاليا للدعاية التركية ولايقاظ ، بل واشعال الروح العربية والاسلامية ضدها في اعتدائها على طرابلس ، أظهرتها أمام العالم على أنها دولة متبربرة ، رغم أنها ادعت محبتها إلى طرابلس لنشر المدنية .

ولقد اشتكت الدولة العثمانية إيطاليا على قتلها الجماعي للعرب في طرابلس إلى الدول الأوروبية^(١) وإن كانت هذه الشكوى لم تنتج أثراً فعالاً. فنجد

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول ، وثيقه رقم ٢٦٠ .

أن روسيا مثلاً قد اعتذرت بأنه ليس لها أى ممثل قنصلي في طرابلس، ولا يمكنها أن تكون فكرة صحيحة عن الحوادث المذكورة، ولكن في حالة ثبوت صحتها، وفي حالة موافقة الدول العظمى الأخرى على ضرورة لفت نظر الحكومة الإيطالية إلى خطورتها، فإن الحكومة القيصريّة يمكنها أن تشترك معهم في هذه العملية، وأن تلفت نظر الحكومة الإيطالية إلى الأثر السيئ الذي أحدثته أخبار قتلها للعرب في الرأي العام الأوروبي (١). وعلى أى حال فإن الدول الأوروبية لم تجد ضرورة لتنبية الحكومة الإيطالية إلى خطورة الحوادث، وبالتالي لم تشترك روسيا معها.

وإذا كانت أصداء هذه الحوادث قد فشلت في التأثير على الرأي العام الأوروبي فإنها قد أثرت كبير الأثر على الرأي العام العربي والإسلامي وفي كل مكان. وقامت الهيئات والجمعيات في العالم الإسلامي أجمع بالاحتجاج على أعمال إيطاليا في طرابلس. ووصل ذلك الشعور إلى الهند، وطالب كثير من الهنود بضرورة تدخل بريطانيا واحتجاجها على إيطاليا وعلى عملياتها في طرابلس. واجتمع مؤتمر كبير في مدراس في ٦ نوفمبر، إقامة المسلمون وعضدهم فيه عدد كبير من الهندوس، وقرر أن يطلب من الحكومة البريطانية أن تبذل ما في وسعها لكي تعالج هذا الشعور بالخطر الذي تسببت فيه الحرب غير العادلة في طرابلس، والوسائل التي اتخذتها إيطاليا وتأثير كل ذلك على عقول الشرقيين. واحتج أعضاء المؤتمر على معاملة إيطاليا للعرب كما احتجوا على أخبار قتل النساء والأطفال، وبالطرق التي لا تعرفها الحروب الحديثة. وذكروا أن شعور المسلمين قد جرح، وأنه من الواجب

(١) دي بانافيو القائم بأعمال السفارة الفرنسية في سان بطر سبرج إلى دي سالف

وزير الخارجية الفرنسية في ٧ نوفمبر سنة ١٩١١ أنظر:—

الوثائق الدبلوماسية الفرنسية، المجموعة الثالثة، المجلد الأول، وثيقه رقم ٤٠.

على بريطانيا - التي تقدمت في الماضي باحتجاج على تركيا بشأن بلغاريا وأرمينيا والسكان المسيحيين فيهما - أن تتقدم بالاحتجاج على الإيطاليين، خصوصا وأن لانجلترا رعية كبيرة من المسلمين (١). وفي اجتماع كلكتا العام أقسم كبار التجار المسلمين، ممن لهم معاملات تجارية كبيرة مع إيطاليا، على أن يقاطعوها، وعلى ألا يلمسوا البضائع الإيطالية بعد ذلك. وتوالى عقد هذه الاجتماعات في كل الهند والبلاد الشرقية وخاصة الأقاليم الإسلامية، وتوالى الاحتجاجات وإن كانت قد فشلت في الوصول إلى نتيجة سياسية إيجابية مباشرة. ومع توالى الفشل وتوالى الاحتجاج زادت المرارة تجاه إيطاليا التي كسبت سمعة استعمارية خاصة بها من أول عملية لها في بلاد المغرب العربي.

وفي خلال هذا الوقت كان الجنود العثمانيين في طرابلس يعاودون الهجوم بعد الهجوم على خطوط الإيطاليين، ولم يرتدوا إلا بعد أن استخدم الإيطاليون كل مواردهم واحتياطهم. واضطر الجزال كإنيثا إلى سحب قواته من طابية المصرى والحيدية بعد أن تكلف عددا كبيرا من القتلى والجرحى. وتمكن المسلمون من الاستيلاء على قصر الهاني رغم اضطرابهم إلى إخلائه نتيجة لوقوعه في مدى مدفعية الاسطول الإيطالي. وعلى أي حال فإن انسحاب الإيطاليين من بعض المواقع المحيطة بمدينة طرابلس قد تسبب في نشر الإشاعات عن موقفهم وأحوالهم في أوروبا وتركيا وعند العرب. وشعرت إيطاليا بذلك، كما أحست بأن أوروبا تنظر إليها على أنها محاصرة في مدينة طرابلس التي يطرها الأتراك بقنابلهم، وعلى أن الأتراك

(1) BARCLAY, Sir Thomas; *The Turco - Italian war and its problems*. London, 1912. p. 106.

تستولون على المدينة ثانية . وشعرت ايطاليا بذلك حينما حضرت الطرادة شستر - من أسطول الولايات المتحدة الأمريكية - إلى مدينة طرابلس لكي تأخذ القنصل الأمريكي ورعايا الولايات المتحدة الموجودين في المدينة^(١) . وشعرت ايطاليا بأن هذه الحالة ستؤثر تأثيرا كبيرا على العرب وبشكل ينتقص من كرامتها وهيبتها في مغامرتها الافريقية ، فأقدمت على عمل سياسي بحت، هدفت من وراءه اشعار العالم واشعار نفسها بأنها سيدة الموقف في طرابلس .

واصدرت الحكومة الإيطالية مرسوما ملكيا في ٥ نوفمبر سنة ١٩١١ تضع فيه طرابلس وبرقة تحت السيادة التامة لمملكة ايطاليا^(٢) . وابلغت الحكومة الإيطالية الدول : « إن إحتلال المدن الرئيسية في طرابلس وبرقة ، والنجاح المضطرد لجيوشنا ، والقوات الكبيرة التي ارسلناها اليها ، والتي نجهزها للسفر ، تجعل أى معارضة من جانب تركيا بدون تأثير وعديمة الجدوى . والسكى تمنع سفك الدماء من ناحية أخرى فمن الواجب علينا أن نبعد كل قلق عن عقول أهالى هذه المناطق ، ولهذا فاننا قد وضعنا طرابلس وبرقة ، وبصفة نهائية ، تحت السيادة التامة لمملكة ايطاليا بمرسوم ملكي . وإن أى حل آخر قد يترك مجرد ظل لسيادة اسمية للسلطان على هذه الولايات سيكون سببا دائما لمصادمات بين ايطاليا وتركيا في المستقبل ، مصادمات قد تنشأ فيما بعد وحتى بدون رغبة الحكومات ، وفي وقت أشد خطورة على

(1) Mc CLURE, W. K. ; *Italy in North Africa*. London, 1913. p. 92 .

(2) BARCLAY, Sir Thomas; *The Turco - Italian War and its problems*. London, 1912 .

السلم الاوربي . وإن الحل الذى انتقينا هو الوحيد الذى يسمى تماما مصالح
ايطاليا واوروبا وحتى تركيا ، وإن صلحا يتفق فيه على هذه الاسس سيتمنع
كل سبب للخلاف الكبير بين تركيا وايطاليا ... ونحن نرغب أشد الرغبة...
أن تكون شروط الصلح متفقة إلى أقصى درجة ممكنة مع مصالحها الشرعية
ومع مركزها . وإن طرابلس وبرقة لم يعودا جزءاً من الامبراطورية
العثمانية ، ولكننا مستعدون الآن لكي نبحث بروح حرة وبطريقة ملائمة
ومشفرة لتركيا وسائل تقدير نتائج هذه الحقائق التى لا يرجع فيها . ونحن
لا نستطيع بالطبع أن نحافظ على هذه النيات الودية إذا أصرت تركيا على
الاستمرار فى الحرب . واننا لنثق فى أن عمل الدول العظمى للتوفيق
سيجعلها تقبل بدون تأخير كل قرارات معقولة . » (١)

ولكن الموقف الدولى والمصالح المختلفة للدول العظمى لم تكن تسمح
لها بالاعتراف بضم ايطاليا لطرابلس وبرقة ووضعها تحت سيادتها فى ذلك
الوقت وفى تلك الظروف . وحينما استلم السير ادوارد جـراى ، وزير
الخارجية البريطانية اعلان ضم طرابلس وبرقة من السفير الايطالى لم يقدم
له أية ملاحظات رسمية ، وإن كان قد أبدى له ملاحظة خاصة وهى أن
قرار الحكومة الايطالية يشبه التشبث ، وأنه يصعب عمل الدول للتوفيق فى
القسطنطينية . (٢) أما المنيو نيراتوف وزير الخارجية الروسية ، فرغما
عن أنه لم يقدم كذلك أى رد ، إلا أنه كان يعتقد أن هذا الاعلان لا يعمل

(١) المرجع السابق ص ٣٨ — ٤٠ .

(٢) من ديشنر القائم بأعمال فرنسا فى لندن إلى دى سالف وزير الخارجية الفرنسية
فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول .
وثيقه رقم ٤٤ .

أى تغيير فى الوضع القائم ، وأن الضم لا يمكن أن تكون له نتيجة قانونية
الا بعد الاتفاق بين المتحاربين وبموافقة الدول العظمى . (١)

ولقد احتج الباب العالى على عمل ايطاليا وسلم احتجاجا لممثلى الدول :
« وإن الباب العالى ليجتج باشد لهجة على هذا الاعلان الذى يعتبره عديم
الفائدة وكأنه لم يكن من الناحيتين القانونية والفعلية . وإن هذا العمل
يتعارض مع أبسط مبادئ القانون الدولي ، ولأن تركيا وايطاليا مازالتا
كذلك فى حالة حرب ، ولأن الحكومة التركية مصممة على أن تحافظ على
حقوق سيادتها التى لا تنكر ولا يشك فيها على هاتين المقاطعتين ، وعلى أن
تحمى هذه السيادة بقوة السلاح . كما أن هذا الإعلان وتبليغه للدول هو
خرق رسمى للتعهدات التى اتفقت عليها ايطاليا مع الدول العظمى ، واتفقت
عليها كذلك الدول العظمى مع الحكومة الامبراطورية العثمانية فى المعاهدات
السارية ، وخصوصا معاهدة باريس ومعاهدة برلين بشأن سلامة أراضي
الامبراطورية . وفى هذه الاحوال يكون الضم الذى اعلنته الحكومة
الايطالية باطلا قانونا ، كما أنه غير قائم بالفعل . » (٢) .

وإذا كانت الدول العظمى لم تجب على الاحتجاج العثماني ، فانها
كانت من قبل قد امتنعت عن الرد على اعلان الضم الايطالى . وأخذ رجال

(١) من دى باناميو القائم باعمال السفارة الفرنسية فى سان بطرسبرج إلى دى سالف فى
٧ نوفمبر سنة ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول ،
وثيقة رقم ٤٦ .

(٢) من رفعت باشا سفير تركيا فى باريس إلى دى سالف وزير الخارجية الفرنسية
فى ٨ نوفمبر سنة ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول ،
وثيقة رقم ٥٦ .

الدبلوماسية ينظرون إلى الموقف من ناحية القانون الدولي ومن ناحية مصالح دولهم وتأثير مثل هذه العملية عليها . فوجد مثلاً أن بومبار ، سفير فرنسا في القسطنطينية قد رأى أن الاعتراف بضم هذين الاقليمين وبناء على قرار من أحد المتحاربين ، وقبل أن يتم الغزو ، سيكون ابعاداً صريحاً لفرنسا عن الجهاد ، وخرقاً للمعاهدات التي ضمنت بها اوربا سلامة الامبراطورية العثمانية . وكان يرجو الاتقوم أى دولة اوربية بالموافقة على اعلان ايطاليا ضم طرابلس وبرقة ، وأن يترك كل شيء لمفاوضات الصلح ، التي يمكنها وحدها تحديد الوضع النهائي لهاتين الولاياتين . وشرح أنه سيكون من الخطر على المصالح الفرنسية في تركيا أن تقدم فرنسا على عمل مضاد لهذه السياسة ، خاصة وأن الامسان في القسطنطينية كانوا يوعزون للاتراك بأن فرنسا قد ضححت من أجل مراکش بسلامة الامبراطورية العثمانية ، وأنها كانت المحرصة على الاعتداء الايطالي . (١)

أما السير ادوارد جراي فانه قد اعتبر عملية الضم خرقاً للتعهدات الدولية ، وعملاً غير مشروع ومجرد ، تعبیر عن نية لا يمكن للحكومة الايطالية أن تنفذها الا بعد الاتفاق مع تركيا ومع الدول الأخرى الموقعة على معاهدة سنة ١٨٥٦ . وأمام إصرار السفير الايطالي في لندن أجابه بضرورة استشارة الدول الأخرى فيما تسمح به المعاهدات الدولية ، وضرورة دراسة ما قد يؤديه مثل هذا العمل من التأثير على حقوق بريطانيا العظمى ومصالحها

(١) من بومبار سفير فرنسا في القسطنطينية إلى دي سالف ، وزير الخارجية الفرنسية في ٨ نوفمبر سنة ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول ، وثيقه رقم ٦١ .

التجارية . وارسل يستعلم من وزير خارجية فرنسا عن موقفه من اعلان
الضم الايطالى . (١)

ووجد وزير الخارجية الفرنسية أن اعلان ايطاليا ضم الاراضى الطرابلسية
يستلزم بحث معاهدتى سنة ١٨٥٦ ، سنة ١٨٧٨ حيث اعتبرت فيها هذه
الاراضى مجرد جزء من اجزاء الامبراطورية العثمانية ، وأنه من الواجب
دراسة النتائج القانونية التى قد تترتب على الحقوق والامتيازات التى ضمنتها
للدول المعاهدات التجارية السارية والامتيازات . ونفى موافقته على الاعلان
الايطالى الخاص بضم الولايتين إلى المملكة ، ذا كراً أنه قد استلم ببساطة نص
هذا الاعلان دون ابداء أى ملاحظات كانت . (٢)

وهكذا فشلت ايطاليا فى الحصول على اعتراف من الدول بضمها
لطرابلس وبرقة ووضعهما تحت سيادتها التامة ، وأصبح عليها أن تستمر
فى الحرب إلى النهاية ، أو إلى أن يتغير الموقف الدولى أو حالة الدولة
العثمانية ، حتى تتمكن من تغيير الوضع القانونى لطرابلس وبرقة .

(٤) للمعارك قرب مدينة طرابلس :

واصلت ايطاليا إرسال إمداداتها إلى طرابلس فى الوقت الذى كانت
تنتظر فيه تأثير إصدار بلاغها بضم الاقليمين على الدولة العثمانية والدول
العظمى . وكان الجنرال كانيقا يفضل الثانى والانتظار فى العمليات حتى يصله

(١) من السفارة البريطانية فى باريس إلى وزير الخارجية الفرنسية . المرجع السابق .
نفس المجلد . وثيقه رقم ٦٣ .

(٢) من دى سالف وزير الخارجية الفرنسية إلى الممثلين الدبلوماسيين لفرنسا فى لندن
وفينا وروما والقسطنطينية وسان بطرسبرج وبرلين — فى ٩ نوفمبر سنة ١٩١١ . المرجع
السابق . نفس المجلد . وثيقه رقم ٦٨ .

عدد كاف من الجنود للدفاع عن المدينة واستحكاماتها قبل أن يتحرك بقوات كبيرة ضد العدو . وفي الأسبوع الرابع من شهر نوفمبر كان في استطاعة الجنرال كانيغا إرسال أربع وثلاثين كتيبة من المشاة (٢٥٠٠٠ جندي) وسبع بطاريات من مدفعية الميدان وتسع بطاريات من المدفعية الجبلية إلى العمليات (١) . وبدأ زحف الإيطاليين في يوم ٢٦ نوفمبر من طرابلس شرقا تجاه طابية المصرى . وكانت القوات الإيطالية الزاحفة تبلغ ثلاثة الآيات ، وتعززها عشرة كتائب إحتياطية، فتمكنت بسهولة من إحتلال الطابية ، خاصة وأن حاميتها العثمانية كانت تبلغ ٦٠ جنديا (٢) . وبدأ الإيطاليون بعد ذلك في تحصين المواقع الموجودة في هذا القطاع :

وقامت البارجة كارلو الليرتو بضرب الواحة شرق قصر الهاني بمدافعها، ومهدت بذلك لهجوم قوات البرسالييرى في الواحة، وتطهيرهم لها بالسلاح الأبيض وإحتلالها لمرتفع قصر الهاني. وأمام شدة هذا الهجوم اضطرت الأتراك إلى ترك سرية واحدة قرب هذا الموقع، وسحبوا السريات الثلاث الباقية إلى عين زارة ، مركز الكتيبة العثمانية . وفي هذا الموقع ، مثل موقع المصرى، أخذ الإيطاليون يحفرون الخنادق ويعملون على تحصين القطاع (٣). والواقع أن هذه العملية كانت ربما للإيطاليين، وتمكنوا من إحتلال مواقع

(1) Mc CLURE , W. K., *Italy in North Africa*. London , 1913. p. 97.

(2) ABBOTT, G. F.; *The Holy War in Tripoli*. London, 1912. p. 51.

(3) Mc CLURE , W. K.; *Italy in North Africa*. London , 1913. p. 101.

صالحه لنصب بطاريات المدفعية ، يمكنهم بواسطتها التحكم في الطريق
المر من سوق الجمعة إلى عين زارة ، ويمكنهم بالتالي أن يؤثروا على مواقع
الأتراك في كل منهما ، ومواصلتهما مع بعضهما . وأصبح على الضباط
الأتراك أن ينتقلوا من مكان لآخر تحت نيران المدفعية ، ولكنهم كانوا
لا يوافقون على الانسحاب حتى لا يظهروا أمام العرب بأنهم يتقهقرون .
وعلى أى حال فقد وجد الأتراك مبرراً لعملية انسحابهم بعد تسعة أيام
من هذه المعركة حين قام الإيطاليون بهجوم كبير على مواقع العثمانيين في
عين زارة في يوم ٤ ديسمبر .

وحاول الإيطاليون أن يطوقوا الأتراك والعرب من اليمين ، وفي
نفس الوقت الذي تزحف فيه قواتهم صوب عين زارة . وكانت القوات
الإيطالية الزاحفة تقدر بثلاثين ألف رجل أو بخمسة وعشرين ألفاً على
الأقل ، وكان معظمهم قد وصل حديثاً من إيطاليا وارسل إلى الميدان (١) .
وكانت القوات الإيطالية مزودة ببطاريات من مدفعية الميدان والجبال التي
كانت نيرانها توجه بواسطة الطائرات ، وكانت لديها كميات كبيرة من
المؤن الذخائر ، ومزودة بسلاح طبي منظم . أما الأتراك فكانت قواتهم
لا تزيد على سبعمائة جندي فقط منهم ستين من الفرسان ، لم يستريحوا منذ
شهرين ، وما يقرب من ١٥٠٠ عربي غير نظامي وسبعة مدافع قديمة .

وبدا الإيطاليون الهجوم في الفجر بالتقدم ثم بضرب المدفعية من
بومليانة وضريح سيدي المصري وقلعه سيدي المصري ومن الأسطول .
وكانت المدفعية التركية تجيب ببطء ولكن باصرار . وتقدم الإيطاليون

(1) ABBOTT, G. F.; *The Holy War in Tripoli*. London, 1912. p. 52.

نُجحت ستار من قذائف المدفعية . وواصل مشاة الاتراك المعركة رغم سيل القذائف المتساقط عليهم، ولم يكن فرسانهم بقادرين على القيام بشيء أكثر من مناوشات بسيطة . واضطر الاتراك إلى الانسحاب إلى الورا، فتمكن الايطاليون من إحتلال أحد التلال ونصبوا عليه مدفعيتهم وبشكل يهدد مركز مدفعية الاتراك . ووجد العثمانيون والعرب أنفسهم في موقف لا يحسدون عليه فاضطروا إلى التقهقر إلى عين زارة، واستولى الايطاليون على البطاريات التي تركها الاتراك . ولم يكن لدى الاتراك ما يفعلونه غير التقهقر، وكان من البطولة أن يحافظوا على مراكزهم طوال هذه المدة . ثم أصدر القائد العثماني أمره بالتقهقر جنوبا إلى العزيزية (١) .

ولقد وصل أمر الانسحاب إلى القوة العثمانية الموجودة في الواحة ولكنها لم تكن حريصة على تنفيذه، خاصة وأن الطابور الايطالي الذي كان يهاجمها كان ضعيفا نسبيا، وكانت مهمته أصعب من مهمة القوات التي زحفت جنوبا . فلم يكن أمامه ميدان مفتوح بل كان عبارة عن دروب ملتوية تمر بين الحدائق والأشجار التي كانت مخبىء جيدة للمدافعين . وكان من الصعب على المدفعية الايطالية أن تعمل في هذا الميدان والعرب يطلقون النار على رجالها من خلف الحواجز والجسور وجذوع الأشجار ومن أعلى النخيل . وإستطاع العرب أن يصدوا القوات الايطالية التي تفوقهم عدداً وعلى طول الخط، واضطروا القوة الايطالية التي بلغت سوق الجمعة إلى أن تعود إلى مراكزها الأصلية . وحين وصلهم الأمر بالانسحاب قيادتهم وضرورة تقهقرهم فوجئوا، خاصة وأنهم كانوا يعتقدون أنهم

(1) ABBOTT, G. F.; *The Holy War in Tripoli*. London, 1912. pp. 54 - 55.

سليبيثعيدون مدينة طرابلس نفسها في اليوم التالي . ولكنهم جهلوا ما يدور في المنطقة الجنوبية ، ثم خشوا من أن تقوم القوات الإيطالية بتطويقهم ، فاضطروا إلى التقهقر ، تاركين بعض العناصر لمشاغية الإيطاليين .

ورغم انتصار الإيطاليين فانهم كانوا في روح معنوية لا يحسدون عليها . وكانوا يطلقون النار على كل شجرة خوفا من وجود أحد الأتراك أو العرب خلفها ، كما أنهم لم يواصلوا زحفهم وراء العثمانيين في تقهقرهم ، ولو قاموا بذلك لتمكنوا من القضاء على كل القوة التركية ، وربما أنهم بذلك الحرب ، ولكن تلكأهم هذا ساعد الأتراك على أن ينظموا قوات المقاومة التي جاءت لنجدتهم فيما بعد (١) . وعلى أي حال فلقد قام الإيطاليون بتحصين عين زارة وتعزيز مواقعهم فيها ، كما احتلوا تاجورة وطهروا العيون والواحات في هذه المنطقة من جنود ومقاتلي الأتراك والعرب .

ولقد لاحظت إحدى داوريات الأتراك الموجودة في بير طراس في ١٩ ديسمبر أن قوة من الإيطاليين تستعد للتحرك من خطوط عين زارة ، وأنها تبلغ ثلاث كتائب مع آلاى من الفرسان وبطارية من المدافع ، ونتيجة صوب بير طراس . وكانت طلقات العرب الذين اختبأوا للإيطاليين في هذا المكان توجه إليهم من كل جانب . وأسرع العرب القريبين بالزحف إلى ميدان المعركة وصوب قوة الإيطاليين ودخلوا في المعركة . وانهمك الإيطاليون في حفر الخنادق في الوقت الذي قامت فيه مدافعهم الجبلية بمحاولتها لصد هجوم العرب . وأمام شدة هذا الهجوم اضطروا الإيطاليون إلى الانسحاب عائدين إلى مراكزهم الأصلية ، ومنظفين عملية انسحابهم

(1) ABBOTT, G. F.; *The Holy War in Tripoli*. London, 1912.

بستار من قذائف المدفعية . ولقد تتبعتهم قوة العرب من كل ناحية، وكانوا ينسحبون بصعوبة ، إلا أن العرب من ناحيتهم كانوا في حاجة إلى مدد ، خاصة وأن الكثير منهم كان قد جرح في المعركة ، كما جرح الضابطان الوحيدان اللذان كانا معهم، واضطروا إلى حملهما (١) . وفي أثناء الانسحاب ضلت إحدى الكتائب الإيطالية طريقها مع المساء ، وكان العرب يأملون في تطويقها ليلا والقضاء عليها ، إلا أنها نجحت بمساعدة القوات الموجودة في عين زارة من الفرار من حركة التطويق .

وكان من الممكن أن تتحول معركة بيرطراس إلى إنتصار للعثمانيين والعرب ، إلا أن ظروف المعركة وانهك العرب حرهم من إمكانية التقدم . وكان عليهم أن يعملوا على تنظيم أنفسهم وإعدادهم لمعارك منظمة حتى يتمكنوا من الانتصار على قوات نظامية .

وعلى أي حال فإن إعلان إيطاليا للحرب على الدولة العثمانية وإرسالها لجمعتها على طرابلس وبرقة وقيامها باحتلال المواني لم يؤدي بالفعل إلى استيلاء إيطاليا على هاتين الولايتين . وإذا كانت إيطاليا قد حاولت أن تغطي دبلوماسيا ، وبإعلان ضمها هاتين الولايتين ووضعها تحت سيادتها ، فشلها في التمكن من القضاء على المقاومة العثمانية فيهما ، فإن هذه التغطية كانت غير فعالة ، خاصة وأن المعارك قد استمرت حول المدن والمواني وأثبتت أن إيطاليا لم يستقر لها الأمر بعد في الولايتين .

وإذا كانت إيطاليا قد اعتمدت على ضعف الحماية العثمانية الموجودة في الولاية، واملت في إمكانية القضاء عليها بسهولة ، وفي أن تصل بسرعة

(١) المرجع السابق - صفح ١٤١ - ١٤٢ .

إلى السيطرة على الأقليم ، فأنها قد ارتكبت أخطاءاً جسيمة في معاملتها
للأهالي، وفي محاولتها فرض نفسها بالقوة وبطريقة تتنافى مع قوانين الحرب
ومع المدنية . وبدلاً من أن تتمكن إيطاليا من القضاء على قوة العثمانيين
أضافت إليهم قوة الأهالي العرب ، مؤيدين في ذلك بروح من التضامن في
كل أقطار العالم العربي والإسلامي . وأصبح على إيطاليا أن تواجه مقاومة
عنيفة في شمال إفريقيا قبل أن تصل إلى إهدافها .

الفصل الرابع والعشرون

المقاومة

إذا كان رد الفعل الأول لعملية هجوم الإيطاليين على طرابلس قد تلخص في عمليات بين قواتهم والحامية العثمانية الموجودة في الولاية ، فان طبيعة الأحداث وبدء الاحتكاك بين القوة الاستعمارية وأبناء البلاد، وسوء معاملة الإيطاليين للأهالي قد أعطى صدمة عنيفة للعرب والمسلمين، وجعلهم يشعرون بمعنى نزول القوات الاستعمارية إلى بلادهم وبضرورة صد هذا العدوان وتحرير الأقليم . ولقد استند الوطنيون في طرابلس وبرقة إلى حركة تأييد عامة وشاملة أيديهم وشدت أزرهم، وانتشرت في كل بلدان العالم العربي والإسلامي . وإذا كانت هذه الحركة لم تتخذ شكلا رسميا ، نتيجة للأوضاع الدولية والقانونية ، فانها كانت جركة شعبية وعربية وإسلامية ، اعز بها تاريخ العرب الحديث . ويمكن أبناء طرابلس وبرقة ، بفضل إيمانهم بعدالة حركتهم ، وبفضل تأييد اخوانهم العرب لهم ، من أن يبدأوا في مقاومة الإيطاليين . وانتقلت بذلك الحرب في مواجهة الإيطاليين من أيدي العثمانيين إلى أيدي أبناء طرابلس الغرب .

(١) تنظيم المقاومة :

ظهر عجز الحكومة التركية واضحا عن أن تمد يد المعونة الفعلية إلى طرابلس وبرقة ، أو أن ترسل إليها الامدادات والمؤن نتيجة لضعف الاسطول العثماني في البحر المتوسط أمام الاسطول الإيطالي ، وعدم تمكنه من المرور في الحصار الذي فرضته إيطاليا على سواحل طرابلس وبرقة .

أما بالنسبة للاقليمين العربيين المتاخمين لطرابلس ، وهما تونس ومصر ، فكان الأول منهما يخضع للحماية الفرنسية والثاني يرسف تحت اعباء الاحتلال البريطاني . وكان يهم الحكومة الفرنسية الا تصطدم بالحكومة الايطالية نتيجة لمرور بعض المواد الحربية أو المتطوعين إلى ميدان الحرب في طرابلس ، ولذا فانها قد أصدرت تعليماتها إلى السلطات الفرنسية في تونس بمنع مرور الضباط الاتراك والمحاربين وشحنات الاسلحة والذخائر إلى طرابلس (١) . أما الحكومة المصرية فانها قد أعلنت حيادها من ناحية الواقع والقانون . وقامت بما يمكنها عمله وفقا لذلك ولتجنب كل حادثة . كما صممت على حراسة النقط الرئيسية الواقعة على الحدود بين مصر وطرابلس (٢) ، رغم علمها بعدم امكان حراسة الحدود الطويلة عبر الصحراء . وحينما اشتعل الرأي العام هياجا ، نتيجة لغدر القوات الايطالية باقليم طرابلس الشقيق ، وقفت وزارة الداخلية موقفا حازما وصاشرت كثيرا من منشورات الحزب الوطني وأخذت في تضيق الخناق على قادته . وطلب اسماعيل صدقي ، سكرتير مجلس الوزراء ، المويلحي بك ، رئيس تحرير جريدة اللواء ، وحذره من كتابة أية مقالات في جريدته عن موقف المصريين من تركيا وواجبات المسلمين في الجهاد الديني . (٣) وهكذا كان موقف السلطات التونسية والمصرية

(١) من البير ليجران سفير فرنسا في القسطنطينية إلى دي سالف وزير الخارجية الفرنسية في ١٤ نوفمبر سنة ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة - المجلد الأول - وثيقه رقم ١١٢

(٢) من دي فرانس وزير فرنسا في القاهرة إلى دي سالف في ١٢ نوفمبر سنة ١٩١١ — انظر الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول — وثيقه رقم ٩٧ .

(3) *The Egyptian Gazette, le 6 Oct. 1911.*

موقفا رسميا، يدعى الحبيسة، مادام يرفض أو يرسخ لأوامر وتوجيهات المستعمرين الفرنسيين والبريطانيين، وكانت من مصلحتهم أن يفصلوا بين هذين الاقليمين العربيين وطرابلس، حتى تزيد درجة اعتماد هذه الاقاليم عليهم وخضوعها لأطاعتهم.

وفي هذا الوقت كانت الحالة في طرابلس في غاية الحرج والدقة، وخاصة بعد أن تقهقرت القوات العثمانية من عين زارة إلى العزيزية، ذلك أنها قد تركت معظم امتعتها وأدواتها وخيامها ومدافعها في قاعدتها القديمة، نتيجة لافتقارها إلى الجبال اللازمة للحمل. وتقهر الضباط والجنود إلى قصر العزيزية الذي كانت تظهر عليه دلائل الإهمال، ولولا خيام الهلال الأحمر الثلاث بقربه، لما عرف أحد أن هذا معسكر جنود، إذ أن كل شيء كان يوحي بأنه أحد معسكرات الفجر^(١) وكانت مباني ما يسمى بالقصر هو سبب دفع الأتراك للتقهقر إليه، حتى يلتجئوا إليها، إذ أنه كان يبعد عن قاعدتهم في غريان، كما كان يبعد عن جبهة القتال، وكانت المياه فيه قدرة وغير كافية، كما كان الوقود غير متوفر، مما اضطر الجنود إلى استحضار الماء من مسافة ميلين، واضطرها إلى الاحتطاب لإيقاد النار، علاوة على عملها في الدفاع عن إقليم كبير، وفي الوقت الذي قل فيه عددها قلة واضحة فاضحة.

وكانت الامدادات والتوينات في المعسكر سيئة، إذ أن الجندي لم يكن يصرف له الا رغيف واحد في اليوم، وكانت وسائل الاضاءة غير متوفرة وأدوات الطعام غير موجودة، وكانت ملابس الجنود في حالة سيئة، وملابس

(1) ABBOTT, G. F.; *The Holy War in Tripoli*. London, 1912. p. 68.

الضباط عبارة عن تشكيلة عجيبة، قل أن يوجد مثلها في أى جيش نظامى . فكان أحد الضباط يرتدى مع سترته الرسمية بلغة صفراء ، وكان الآخر يرتدى الملابس المدنية ، وقل منهم من يرتدى الجوارب ، وكانت معظم مهماتهم وأدواتهم قد تركت وراءهم في طرابلس، وكان بعض المجندين من الأتالي قد فر في وقت الانسحاب وحملوا بنادقهم معهم، كما أن بعض رجال العصابات المسلحة قد هاجمت القوات العثمانية المنسحبة ، وحاولت نهب أمتعتهم (١) . وكان من الممكن في هذه الحالة وفي مثل تلك الظروف أن تنتهى الحرب سريعا بعد أن تفشل القوات العثمانية البسيطة في أن تصمد وحدها أمام قوات الإيطاليين الحديثة التدريب والتسايح ولكن عوامل جدت في الأمر، وأثرت في الحرب، وإعطتها صبغة واضحة من صور الجهاد القومى . واستمرت هذه الصبغة لونا واضحا حتى نهاية الحرب ، وظهر فيه تكاتف العرب والمسلمين وصمودهم صفا واحداً أمام الغزاة الإيطاليين .

وكانت أهم هذه العوامل هي تصرفات السلطات الإيطالية بعد نزولها إلى طرابلس وبرقة ، إذ أنها فشلت في أن تجتذب العرب إلى صفوفها وخاصة بعد ما بذلته في دعايتها السابقة للاحتلال . وكانت حادثة المنشية، التى صب فيها الإيطاليون غضبهم على الأتالي الأبرياء، واستباحتهم للناحية مدة ثلاثة أيام، سببا أساسيا دفع بالعرب دفعا إلى ضرورة المقاومة، بل والانتقام . لقد قتل الإيطاليون في خلال هذه الأيام من الأتالي عدداً يتراوح بين أربعة آلاف وسبعة آلاف نسمة ، وهتكوا أعراض النساء،

(1) ABBOTT, G. F.; *The Holy War in Tripoli*. London, 1912. p. 114.

والقوا في السجن وفي الشكنات العسكرية مئات من الرجال والنساء ، وتنفوا من العرب حوالى التسعمائة . فأضافوا سببا حرك العرب وأثار حميتهم إلى الدفاع عن أرضهم ، وهو الانتقام للضحايا الأبرياء ، وغسل الاهانات التي لحقت بشرفهم .

وظهر الايطاليون بمظهر الضعف ، خاصة وأن قواتهم - رغما عن ضخامتها - قد فشلت في أن تتقدم إلى الداخل ، أو تبعد كثيراً عن مدى مدافع الأسطول ، وأضاعوا على أنفسهم فرصا عديدة سنحت أمامهم لضرب القوة العثمانية والقضاء على مقاومتها .

كما أن الايطاليين قد ظهروا بمظهر الفقر ، بعد أن كانوا قد هاجموا الحكم التركي في الولاية بأنه كان حكما فقيراً . ووزعوا بعد نزولهم في طرابلس أوراق عملة نقدية ، بدلا من تعاملهم بقطع عملة معدنية ، وصاروا يرغمون الأهالي على التعامل بأوراق النقد ، مما جعل الليبيين يغيرون نظرتهم في وعود الايطاليين عن ثروة الايطاليين ، ويعتبرونهم أشد فقراً من الأتراك .

وأخطأ الايطاليون كذلك حينما عجزوا عن إحترام شعور الأهالي ومعتقداتهم ، واعطوا لهذه الحرب صبغة دينية واضحة . فلقد بارك القسس والبابا الحملة قبل سفرها من ايطاليا ، وكان من أول ما قامت به بعد نزولها في مدينة طرابلس أن أقامت صلوات الشكر لله على إحتلال المدينة ، وعلى وضع الصليب مكان الهلال . وكان هذا العمل في حد ذاته كافيا لاتارة كل مسلم في البلاد ، وكان في صالح الأتراك الذين ارتبطوا بالأهالي برباط الدين والاسلام (١) . وبعد أن أعلن الايطاليون أنهم سيحترمون

(1) ABBOTT, G. F.; *The Holy War in Tripoli*. London, 1921. p.120.

ممتلكات الأهالي وحرىاتهم الشخصية، لم ينفذوا تعهداتهم، وأخذوا في نزع سلاح الأهالي، مما أثار شكوك العرب الذين لم يقبلوا التخلي عن سلاحهم. ومع استخدام العنف والخنث بالوعود والاعتداء على السيدات والجرعات هب العرب للذود عن الحيـاض وللثأر . وتشابكت كل هذه العوامل ودفعت بالأهالي إلى التوجه صوب معسكرات العثمانيين، للاشتراك معهم في نضالهم من أجل الدفاع عن البلاد . وجاء نواب البلاد وزعمائها وأهل مصبيتها ونزلوا فعلا إلى الميدان وإشتركوا في العمليات ونادوا على الأهالي بضرورة الخروج معهم . وقام بأهم دور في هذه الحركة فرحات بك نائب طرابلس، وسليمان بك الباروني نائب الجبل، وسيف النصر من زعماء سرت. كما قام السنوسيون في اقليم برقة بدور هام للكفاح ضد الغزو الإيطالي . أما فرحات بك فكان له نفوذ كبير في موطنه في « الزاوية » (١) . وكان يمضى عطائه في الواحة وقت نشوب الحرب، فعرض خدماته على القائد العثماني وكتب في نفس الوقت إلى المشايخ في الواحات محرضا أياهم على القيام والالتفاف حول راية السلطان والدفاع عن البلاد . ورغما عن الدعاية المصادة التي كان يقوم بها بعض الشيوخ الموالين للإيطاليين في العاصمة، فإن نداءات فرحات بك قد نجحت وارتفع العلم العثماني في كل

(١) كان فرحات بك ينتسب الى عائلات القول أوغلو التي تكونت من آباء أتراك وأمهات من العرب ، والتي كانت تسكن في المناطق الزراعية حول العاصمة . وكان يبلغ حوالي الخمسين من عمره عند اعلان الحرب . وكان وطنيا يفخر ببلاده . وكانت ثقافته قد بدأت في طرابلس وانتهت في تونس، وكلمها ثقافة عربية . ولكنه أمضى خمس سنوات في باريس يدرس اللغة الفرنسية والقانون . وقد تقلب في بعض الوظائف ، ولما أعلن الدستور رشح نفسه عن مدينة طرابلس ، وأصبح نائبا عنها في مجلس المبعوثان .

مكان . وكان فرحات بك أول عربي ينضم متطوعاً إلى العثمانيين في العزيزية مع عدد من المتطوعين من الزاوية واجيلات وزوارة ، ووجد القائد العثماني يستعد للانسحاب جنوباً إلى غريان خوفاً من تقدم الإيطاليين ، ولكن وصول العرب قوى من الروح المعنوية عند رجال الحامية وجعل القائد يصمم على الثبات في العزيزية . وجاء هذا التصميم مدعماً لعزيمة رجال القبائل الذين أسرعوا تبليية نداءات فرحات بك مما جعل مقام هذا النائب في البرلمان العثماني يرتفع إلى مرتبة القائد والزعيم في وقت الحرب . وذاعت شهرته ووصلت إلى قلب الصحراء ، وفشلت مساعي الشيوخ أنصهار الإيطاليين في العاصمة في أن يشنوه عن عزمه ، ويبينوا له أهداف الإيطاليين في ترقية البلاد ، وفي عرضهم عليه استعداد الحكومة الإيطالية أن تجدهم في ممثلاً في مجلس النواب الإيطالي .

أما سليمان بك الباروني نائب الجبل والذي كان يتمتع بعصية البربر القوية وحب الأهالي له ^(١) ، فكان يمضي عطائه في فزائن وقت نزول

(١) كان سليمان بك الباروني رجلاً في متوسط العمر ، وكان من الفصحاء في اللغة العربية وإن كان لا يعرف عداها أي لغة أخرى أو أي قطر أجنبي . وكان قد سافر كثيراً في الصحراء ، وأمضى بضع سنوات في مصر حيث تعلم وبدأ حياته . وكان قد انضم إلى إحدى المنظمات الثورية التي كانت تعمل ضد السلطان ، ولما انكشف أمره حكم عليه بالاشغال الشاقة مدى الحياة . وكان محبوباً في بلده بشكل دفع بأهلها إلى إرسال وفد من المشايخ للقسطنطينية لطلب العفو عنه . وبعد صدور هذا العفو سافر سليمان بك إلى مصر ليواصل جهاده ، وعند ذلك تحقق ما كان يحلم به من انتهاء طغيان عبد الحميد وإعلان الدستور . فرجع إلى بلاده ، ورشح نفسه عن موطنه « الجبل » ، وأصبح نائباً عنه في البرلمان العثماني . أنظر:

الايطاليين في طرابلس وانسحاب الحامية العثمانية إلى الداخل . وقد اتصل كذلك بالقائد العثماني ووصل بعد ذلك إلى العزيزية على رأس خمسين من مشايخ العرب في الجبل وتفاهم مع نشأت بك ووعدته بأن يواصل المتطوعون الحرب . وقد عاد إلى الجبل ودعا المشايخ المحليين واستنفرهم للحرب من أجل الاسلام ودولة الخلافة ، ووجد نفسه على رأس ألف من رجال القبائل ، وأسرع بهذه القوة إلى ميدان الحرب . ولم يترك هو ومشايخه الجيش العثماني منذ ذلك اليوم .

ونتيجة لمجهودات هذين الزعيمين أخذت جماعات العرب تصل إلى معسكرات الجهاد من نالوت وفزان وجفرين وغريان ، أفواجا تتراوح بين المائة والالف . وكانوا من سكان الصحارى الاصحاح الا بدان مع شيوخهم ، وكانوا يحملون أكياسا صغيرة على ظهورهم يضعون فيها ما يحتاجون إليه في جهادهم . وحينما كانوا يقتربون من المعسكرات كانوا يرتبون أنفسهم في صفوف خلف رؤسائهم ويندفعون إلى داخل المعسكر في ضجة وحماس شديد تحت راياتهم الحمراء أو الخضراء أو السوداء . وكان النساء يخرجن إلى المرتفعات ويحيونهم بالزغاريد .

ووصل إلى معسكر العثمانيين كذلك عدد من مجاهدي قبيلة أولاد سليمان التي تعيش في صحراء سرت والتي تخضع للشيخ سيف النصر ، ودخلوا معسكر العزيزية ومعهم رايتهم الحمراء واستقبلهم المجاهدون إستقبالا حماسيا ، ثم اجتمعوا في مكان السوق أمام القصر والى فيهم أحد الضباط العثمانيين خطابا وطنيا أثار عاصفة من الحماس والتصفيق .

وكانت البنادق الحديثة من « الموزر » و « المارتين » توزع على هؤلاء المجاهدين بمجرد وصولهم إلى المعسكرات مع كمية من الطلقات . وكان

هؤلاء المتطوعون يحافظون على وحدتهم القبلية، وينصبون خيامهم مستقلة عن خيام متطوعي القبائل الأخرى . وكانوا يخضعون لأوامر شيوخهم وقوادهم ويحرصون على إستقلالهم في السلم وفي الحرب . وكانوا لا يحملون السلطات كثيراً من النفقات ، فكان يرضيهم قرشان أجراً للمجاهدين من الرجال المشاة و ضعف ذلك للمجاهد الفارس ، رغم أن هذا المبلغ كان يصرف لهم في بعض الحالات من القمح أو الشعير . وكانوا يحافظون على الصلاة ولا يهتمون بسلامة أجسامهم ، فكانوا يستسلمون لعمليات الجراحة بدون تخدير وبلا خوف ، وكانوا يفخرون بما يصيبهم من الجراح في المعارك . وكانوا يندفعون بسرعة في الاتجاه الذي يسمعون منه صوت الطلقات ، وكانوا يواجهون نيران المدافع وهم غير مسلحين سوى بالبنادق، ويحاربون وهم بغير طعام أو شراب أو أغطية . ولكن صبرهم كان ينفذ بسرعة إذا ما قلت المعارك . أما فكرتهم عن الحرب فكانت الهجوم على الجبهة بدون تأخير أو إستعداد، وقتل بعض الاعداء وأخذ بعض الغنائم ثم العودة إلى قواعدهم . وكانوا حريصين على أن يبادروا باطلاق الرصاص حينما تقع عيونهم على العدو في تلك الصحراء المنبسطة ، وحينما يصلون إلى مرمى البنادق يكدونوا قد أضاعوا معظم في ذخيرتهم فيسرعون إلى الضابط القائد ويطلبون منه ذخائر أخرى: وبذل الأثر الشجهدهم ليعالجوا هذه الأخطاء . وأثمرت هذه التعليمات والتوجيهات بعض الزمن . وتغيرت طريقة المجاهدين الذين أصبحوا يرقدون ويتخذون الأوضاع من خلف السواتر، ويطلقون النار في خطوط طويلة ، وأصبحوا يهجمون بدون ضوضاء ، ويقومون بالتشكيلات الأساسية التي تتطلبها منهم طبيعة الأرض وطبيعة المعركة .

أما في برقة فإن نواب الاقليم لم تكن لهم نفس أهمية نواب طرابلس، وخاصة في جمع شمل العرب واستنفارهم للدفاع عن البلاد ، بل كانت لهم الأهمية الثانية . أما الأهمية للأولى فكانت تعود إلى السنوسيين الذين زاد نفوذهم وسلطتهم في هذا الاقليم . ذلك أن الدور الذي لعبه عمر منصور باشا نائب برقة في تلك الحركة لا يمكن قياسه بدور فرجات بك وسليمان بك الباروني في طرابلس ، كما أنه يقل في أهميته عن دور السنوسيين في برقة . وكانت الحامية العثمانية التي انسحبت من بنغازي تتشاور مع الشيخ أحمد العيسوي ممثل السنوسي في بنغازي ، ورئيس زاويتها هناك . وقد كتب هذا الشيخ إلى جميع شيوخ الزوايا في القبائل المجاورة وطلب منهم استنفار الأهالي وجمع المتطوعين للحرب ^(١) ، فانضم إلى الأتراك عرب برقة وعلى رأسهم شيوخ السنوسيين . وكان السيد أحمد الشريف في واحة الكفرة ولكنه كان يعلم نوايا الإيطاليين ، وكان الشيخ أحمد العيسوي ينفذ تعليماته وسياسته . وتدفق رجال القبائل والسنوسيين وقوا الحامية العثمانية الصغيرة ، وبشكل سمح لها بأن تحصر الإيطاليين داخل مدينة بنغازي وحدث ذلك في كل المدن الساحلية في برقة إلى أن وصل الضباط الأتراك والعرب المتطوعون ، وبعد أن مروا خلسة من الحدود وعملوا على تنظيم قوات المتطوعين .

ولقد وصل إلى ميدان برقة في ذلك الوقت المقدم عزيز على المصري وتولى قيادة القطاع المواجه لمدينة بنغازي ، كما وصل المقدم مصطفى كمال

(١) EVANS-PRITCHARD, E. E.; *The Sanusi of Cyrenaica*.
Oxford, 1949. p. 109.

وتولى قيادة القطاع المواجه لمدينة درنة . أما قطاع طبرق فكان بقيادة ناظم بك ، وأسرع أنور بك بطل الثورة العثمانية من برلين إلى برقة ليشراف على تنظيم المقاومة ، ووصل بطريق البرمتنكرأفي زى العرب، وافلت من المحاولات البريطانية للقبض عليه عند الحدود المصرية (١) . وتولى القيادة العامة في برقة من المعسكر المواجه لدرنة .

واختار أنور بك ثلثمائة من البدو الشبان ومن أبناء أسر الشيوخ المعزوفين وأخذ في تدريبهم في معسكره الذي كان يبعد حوالي عشرين كيلو مترا عن جنوب غربى درنة ، ووزع عليهم الأسلحة والكسوى التركية وصرف لهم مرتبات تركية . واشتركت هذه السرية العربية الصغيرة التي دربها ضباط من الأتراك في معارك سنة ١٩١٢ وأثبتت جدارتها . وكلفهم الأتراك بعد ذلك بتدريب المحافظة ، أو قوات البدو غير النظامية ، وكان منهم في معسكر أنور بك حوالي ألفان . وأصبح البدو النازلين إلى عده أميال في الصحراء يتطوعون للاشتراك في المعارك كلما فكر الإيطاليون في التحرك من مراكزهم المحصنة . وقد وزع أنور بك على العرب عدداً من البنادق الحديثة بدلا من بنادقهم القديمة (٢) . وكان المجاهدون يهاجمون الإيطاليين من حين لآخر ، ويدخلون الاستحكامات الإيطالية ، ويعودون بالغنائم (٣) . وكانوا يزودون أنفسهم منها بالبنادق الإيطالية ، وأصبح لهم في كل مركز إيطالي مورد لا ينضب من الأسلحة والذخائر .

(1) PANETH, Philip; *Turkey, decadence and rebirth*. London 1943. p. 71.

(2) EVANS - PRITCHARD, E. E.; *The Sanusi of Cyrenaica*. Oxford, 1949 p. III.

(3) REMOND, Georges; *Aux Camps Turco - Arabes*. Paris, Hachette, 1913; p. 132.

وبعد أن كان نشأت بك وحيدا في ميدان طرابلس مع حفنة من الضباط الانراك حاولت الحكومة العثمانية أن تحسن الموقف فأرسلت عدداً من الضباط إلى ميدان الحرب لينظموا ويقودوا قوات الطرابلسيين . وكان الرائد فتحي والنقيب طاهر أول من وصل إلى ميدان الحرب ، ثم تبعها النقيب جاويد وطلعت واسماعيل حقي . وكان الرائد فتحي الذي عمل كرئيس لاركان حرب القوات التركية العربية في طرابلس يعمل ملاحقا عسكريا للسفارة العثمانية في باريس ، ولما وصلته الأوامر من القسطنطينية سافر إلى طرابلس مع طاهر وطلعت اللذين كانا في عاصمة فرنسا ، وصحبهم خمسة من الأطباء العسكريين الذين كانوا يتمون دراستهم هناك . وتمكن فتحي وزملاؤه بعد محاولات عديدة من الوصول إلى طرابلس عن طريق الحدود التونسية . ويعود إلى هؤلاء الضباط الشبان الممثلين حماسة الفضل الأكبر في تنظيم المقاومة التي منعت الايطاليين من الزحف إلى داخل طرابلس (١).

ورغما عن المجهودات التي قامت بها السلطات البريطانية في مصر، والمجهودات التي قامت بها السلطات الفرنسية في تونس ، ونشاط الاسطول الايطالي في البحر ، فان شيئا لم يمنع وصول الامدادات والضباط إلى قوات المجاهدين في طرابلس وبرقة .

وكانت السلطات البريطانية قد أعلنت في ٣ ديسمبر اغلاق حدود مصر مع برقة (٢) . وبعد أن تنازلت تركيا في منتصف ذلك الشهر عن إدارة ميناء مرسى السلوم وهضبة السلوم مؤقتا والفترة الحرب لمصر، ووافقت على

(1) ABBOTT, G. F.; *The Holy War in Tripoli*. London, 1912. pp. 89 - 90.

(2) *The Egyptian Gazette*, le 3 Déc. 1911 .

أن تحتل السفن والجنود المصرية هذا الميناء والهضبة بما عليها من ثكنات ،
جاء هنتر باشا مدير السواحل المصرية ، مع عصمت بك الضابط المصري
ومعها حوالي مائة جندي مصري لاستلام هذا الميناء والدفاع عنه . ثم عززت
الحكومة المصرية هذه القوة بخمسمائة من البدو (١) . وأخذت السلطات
البريطانية في مصر في منع العرب من امداد الطرابلسيين بالتموين والذخائر ،
وأخذت بوليس الصحراء الغربية بطارد القوافل ويحاول ضبط الأسلحة
والمؤن المهربة . وكان كتشنر باشا يرغب في أن تظهر مصر على أنها غير
مرتبطة بالدولة العثمانية ، وغير مرتبطة بالتالي بالسيادة العثمانية ، وبشكل يسمح
بزيادة النفوذ البريطاني في مصر ، وبعدم إثارة إيطاليا ضد بريطانيا . ونتيجة
لهذه السياسة كانت الوزارة المصرية تتصرف في ظل الاحتلال . وعمل محافظ
الاسكندرية على دعوة شيوخ قبيلة أولاد علي إلى وليمة ، وطلب منهم فيها
أن يساعدوا الحكومة في البقاء على الحياد ويمنعوا امداد المتحاربين بالأسلحة
والمؤن (٢) . ولكن هذه الجهود لم تنجح في منع المصريين من امداد
المتحاربين ونو بعض ما يلزمهم ، بل نجد أن بعض الضباط المصريين في
السلوم قد أخذوا يساعدون أنفسهم على توصيل المؤن والذخائر وقطع
المدفعية إلى المحاربين من العرب والترك في برقة . ومن هؤلاء الضباط الماس
أفندي الذي فر إلى طبرق وتطوع للعمل في الحرب مع ناظم بك قائد ذلك
القطاع حين علم بتشكيل مجلس عسكري ضده لمحاكمته ولتجريدته من
رتبته ، نظراً لاشتراكه في أعمال التهريب (٣) .

(1) REMOND, Georges, *Aux Camps Turco - Arabes*. 1913 p. 202.

(2) *The Egyptian Gazette*. Le 27 - 29 Déc. 1911 .

(3) REMOND, Georges, *Aux Camps Turco - Arabes*. Paris, 1913
p. 203 .

أما السلطات الفرنسية فكانت قد أعلنت في ٣ ديسمبر كذلك إقفال الحدود بين تونس وطرابلس، ولكن ذلك لم يؤثر تأثيراً كبيراً في العمليات الدائرة، ولا في الرأي العام التونسي، نظراً لهياج الشعور الديني في تونس. ولقد تزعم حزب تونس الفتاة برئاسة الثعالبي وعلي باش حجة حركة مساعدة المجاهدين في طرابلس. « وكان لباش حجة دور فعال في المغرب فكان هو وأنصاره صلة الوصل بين السفارة العثمانية في باريس والقيادة العثمانية في طرابلس. وبذلك صارت تونس بفضلهم ممرّاً سريعاً للضباط والاختصاصيين العثمانيين القادمين من أوروبا إلى طرابلس » (١) :

أما من الجانب الآخر فنجد أن دوريات الاسطول الإيطالي كانت نشيطة في البحر المتوسط، وكانت تحاصر السواحل وتحاول منع انزال أي امدادات فيها. ولقد حاولت الباخرة الروسية « أوديسا » التي كانت تحمل كميات من مهمات الحرب الذخائر والمفرقات ومدافع الماكينة أن تفرع شحنتها في البيان بجوار الحدود، ثم في جريده، ولكنها فشلت واجبرت على الدخول إلى سفاقص، وأعلن قبودانها أنها لا تحمل سوى ٥٠ طناً من الفحم مرسلة لأحد التجار، ورفضت الجمارك قبول هذا التصريح وصعد أحد الضباط الإيطاليين على ظهرها ليفحص حمولتها فكتشف المهمات الحربية مخبأة تحت الفحم، فحجزت السفينة وصودرت حمولتها وقدم قبودانها للمحاكمة. ومع ذلك فقد كان يصل للاتراك في طرابلس ضباط متحمسين من تركيا، وكانوا يستخدمون كل وسيلة للتنكر، ويأتون من طرق مختلفة، ولكنهم كانوا يصلون، ومنهم الملازم اكرام ابن المشير رجب باشا الذي كان في

(١) علال الفاسي : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي . القاهرة ، ١٩٤٨ . ص ٥١

أحد الأيام حاكما لطرابلس، وتوفي بعد ثورة تركيا الفتاة . أما الرائدان اسحاق وصباي من ضباط الفرسان الجراكسة فقد نزلا في مدينة الجزائر وادعى الأول أنه نبيل روسي والثاني أنه سائح أمريكي . كما وصل خليل بك والبكباشي محي الدين ، ووصل ثلاثة من الملازمين الألمان ثم تبعهم رابع ، وجاءوا ليقاتلوا الصليب من أجل الهلال (١).

ودفع الشعور الاسلامي أبناء الشرق الأدنى إلى تكوين الجمعيات لجمع الاكتابات اللازمة للمشاركة في تفقات هذه الحرب . وأثمرت حركة الجامعة الاسلامية وزادت من تدعيم العلاقة بين العرب والمسلمين، واكتتبت الجمعيات الاسلامية في جميع أنحاء العالم ، وأرسلوا اكتتاباتهم لمعاونته الدولة الاسلامية ضد الايطاليين . وكانت هذه المبالغ التي تجمع قطعاً فضية تصل إلى المجاهدين قطعاً ذهبية في عملات مختلفة .

وكان المصريون من أسبق الشعوب التي بذلت المعونة لبرقة وطرابلس، وتشكلت في مصر لجنة عليا في ١٤ أكتوبر سنة ١٩١١ ، برئاسة الأمير عمر طوسون لجمع التبرعات وإمداد المجاهدين بها . وكانت القوافل تصل من تونس محملة بالدقيق والمواد الغذائية ، كما وصلت أعداد وفيرة من الاغنام والماعز وبعض الكماليات والشاي .

وقد عملت هذه الجمعيات الخيرية والاسلامية على إمداد المقاتلين بمستشفيات ميدان ، وتألفت جمعية الهلال الأحمر المصري برئاسة الشيخ

(1) ABBOTT, G. F.; *The Holy War in Tripoli*. London, 1912. pp. 160 - 163.

على يوسف في أكتوبر أيضا ، وارسلت بعثتها الطبية الأولى إلى
بنغازي (١) .

ووصلت إلى العزيزية في ٥ فبراير بعثة للصليب الأحمر الألماني قام
بتمويلها كل من كروب وماوزر والبنك الألماني وكانت تشتمل على
مستشفى ميدان من الطراز الأول . ثم وصلت إلى العزيزية البعثة الطبية
التركية بعد مشكلات صادفتها على ظهر السفينة مانوبا الفرنسية . كما وصلت
بعثة من الصليب الأحمر الإنجليزي نظمتها رابطة مسلمي الهند في شهر
مارس ، ووصلت بعثة بريطانية أخرى في شهر يونيو .

وهكذا وصلت القوافل تباعا إلى المجاهدين ، وفيها الضباط والامدادات
والذخائر والتأمين والمهمات الطبية في الوقت الذي أضاعه الايطاليون في
الاستعداد والثاني . ومع تنظيم المقاومة صعب الأمر على إيطاليا في أن
تحصل على نصر حاسم في طرابلس ، فأخذت تفكر في تهديد الدولة العثمانية
بعملياتها البحرية إلى مناطق حساسة ، مثل بحرايجة والدردنيل ، وبشكل
يهدد باقفال المضائق ، ويهدد بالتالي بالتعرض لمصالح الدول الأجنبية .
فارتبطت عملية التوسع في هذه العمليات بمسألة تحديد مناطق الحرب .

(١) كانت البعثة الأولى تتكون من فريد بك والدكتور حلمي والدكتور حافظ
عفيف والدكتور شكرى . وكان عليها أن تطلع بطريق البحر ، ولكن هذا التصريح
سحب منها فسافرت بطريق الصحراء ، وبعد ما يقرب من خمسين يوما وصلت إلى معسكر
المجاهدين في بنغازي في ٢ فبراير سنة ١٩١٢ وأخذت تقوم بعملها . أنظر:

REMOND, Georges; *Aux Camps Turco - Orabes*. Paris, 1913.

(٢) تحديد مناطق الحرب :

اعتمدت إيطاليا إعتقاداً كبيراً على أسطولها لمنع الأسطول العثماني من التمكن من إمداد المقاتلين في برقة وطرابلس بما يلزمهم لمواصلة المقاومة . ومع بداية الحرب عمات إيطاليا على منع القاطع البحري العثمانية القريبة من موانئها ومن سفنها الحربية من التحرك في البحر، وبدأت بالقاطع البعثة في موانئ الامبراطورية العثمانية المطله على البحر الادرياتي أو في البانيا . وقام الأسطول الايطالي باغراق ومحاصرة جميع زوارق الطوربيد والطوافات الموجودة في موانئ البحر الادرياتي ، ولكن الحكومة الايطالية اضطرت إلى وقف هذه العمليات حتى لا تثير النمسا ضدها ، خاصة وأن رئيس وزراء النمسا كان قد أعلن أن كل عمل حربي يقع في المياه الاقليمية العثمانية أو يوجه إلى الطوابي التركية يتناقض مع الاتفاق الايطالي النمساوي الموقود سنة ١٨٩٧ ، وأنه يستحسن تجنب كل عملية يكون من شأنها وقوع مثل هذه العمليات، حتى وإن كانت خارج هذه المنطقة (١) .

ولما طالت أيام الحرب وشعرت إيطاليا أنها في مركز مزعزع وأعلنت وضع طرابلس وبرقة تحت سيادتها أخذت تفكر في مد عمليات أسطولها إلى جزء بحر ايجه ، وفي أن تقوم بضرب إحدى الموانئ العثمانية الرئيسية، كوسيلة للضغط على تركيا ولانهاء الحرب . ولقد كان موقف الدول الأوروبية مختلفاً في شكل العام أمام إمكانية إمتداد العمليات الحربية إلى مناطق جديدة من البحر المتوسط ، وإن كان متفقاً في جوهره على عدم وجود داع لمثل هذه العمليات الجديدة . فنجد أن المانيا لم ترحب بالمشروع

(١) RONCAGLI, Giovanni; guerra - Italia - Turce, 1911 - 1912: Milano, 1918. pp. 108. - 109.

وصرح سفيرها في روما بأن أى عمل تقوم به إيطاليا في جزر بحر ايجه لن يؤثر على الاتراك ، أما التفكير في ضرب احدى المواني الرئيسية فانه سيعترب عليه ذبح الايطاليين المقيمين في أنحاء الامبراطورية العثمانية ، بصرف النظر عن احتجاجات الدول (١) . وكان لهذا التصريح أثره على إيطاليا ، وصرح البرنسي دي شيليا بأنهم لا يفكرون في القيام بأى عمل في بحر ايجه . واعتقدت بعض الدول أنه يصعب على إيطاليا توفير عدد القطع البحرية اللازمة للقضاء على الاسطول العثماني (٢) . وحينما علم تشاريكوف سفير روسيا في تركيا بأن إيطاليا تفكر في عمل حربي في الدردنيل اقترح على حكومته أن يقوم سفراء روسيا وفرنسا وانجلترا في روما بمثل ما قامت به حكومة النمسا والمجر بشأن البحر الادرياتي (٣) .

والواقع أن إيطاليا قامت بعملية جس نبض لمعرفة موقف الدول تجاه مدعها لعملياتها الحربية إلى مناطق أخرى حتى تجبر الدولة العثمانية على الاسراع بطلب الصلح ، فأبلغ سفيرها في سان بطر سبرج نيراتوف قومسيير الشؤون الخارجية الروسية ، بأن حكومة روما قد قررت أن تقوم أمام دعاية العثمانيين المغرضة بشأن انتصاراتهم في إفريقية وفضائح الايطاليين

(١) من لاروش إلى دي سالف في ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة - المجلد الأول ، وثيقة رقم ١٤ .

(٢) من لاروش إلى دي سالف ، روما في ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة - المجلد الأول ، وثيقة رقم ١٥ .

(٣) من بومبار إلى دي سالف ، القسطنطينية في ٦ نوفمبر سنة ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة - المجلد الأول ، وثيقة رقم ٣٢ .

في طرابلس ، بتوجيه ضربات قوية لتركيا (١) . واستفسرت الحكومة الإيطالية كذلك من وزيرها المفوض في صوفيا عن النتائج التي قد تنشأ في البلقان نتيجة لعمل الأسطول الإيطالي أمام سالونيك . ولقد عارض الكونت بوسداري بشدة في تنفيذ هذه العملية ، التي ستجبر تركيا على تعزيز حامية سالونيك ، وهو ما يرهب بلغاريا ، وما قد يتسبب في تدخل جيوش النمسا ، أما فيما يخص ضرب الدردنيل فإن الكونت بوسداري قد رأى أنه من الخطر تنفيذ مثل هذا العمل التي ستكون نتائجه غير مؤكده (٢) . وأعلن سفير المانيا في النمسا أملة في أن تصرف إيطاليا النظر عن عملياتها في بحر ايجه ، وأشار إلى النتائج الخطيرة والعديدة والتي ستكون إيطاليا مسئولة عنها بكل عمل تقوم به في سالونيك أو الدردنيل أو أزمير أو سواحل سوريا (٣) . أما بالنسبة لبريطانيا فإن وزير خارجيتها كان يرى أنه يصعب على الحكومات المحايدة أن تقوم بضغط على روما لمنع نشوب العمليات البحرية في تلك المياه (٤) . وكان الرأي السائد في لندن أن الدردنيل قوى التحصين ، وأن الألغام منشورة في مياهه ، وأن الأسطول الإيطالي ، رغما عن قوته ، سيقاسى إذا أقدم على هذه المغامرة . أما عن احتمال إحدى جزء بحر ايجه

(١) من بومبار إلى دي سالف ، القسطنطينية في ٩ نوفمبر سنة ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة — المجلد الأول ، وثيقة رقم ٧٥ .

(٢) من باليولوج إلى دي سالف ، صوفيا في ١٨ نوفمبر سنة ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة — المجلد الأول ، وثيقة رقم ١٤٩ .

(٣) من كروزيه إلى دي سالف ، فيينا في ١٦ نوفمبر ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة — المجلد الأول ، وثيقة رقم ١٣٣ .

(٤) من ديشنر إلى دي سالف ، لندن في ٧ نوفمبر ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية

الفرنسية . المجموعة الثالثة — المجلد الأول ، وثيقة رقم ٤٣ .

فانه سيكون سهلاً، ولكنه ان يتسبب في انتهاء الحرب، وأن ضرب أزمير سيكون عديم الفائدة ما لم يتبعه نزول قوات برية فيها . ومن المعروف أن تركيا تحتفظ بقوات كبيرة في الأناضول. أما ضرب إحدى المدن الكبيرة مثل سالونيك فانه سيؤثر في مصالح الدول المحايدة وسيستتبع تدخل النمسا والروسيا (١) . ولا شك في أن قيام الإيطاليين بعمليات بحرية في شرق البحر المتوسط سيعمل على إثارة شعور المسلمين ضد الإيطاليين وضد كل المسيحيين ، دون تمييز بين جنسياتهم ، وحتى ضد مسيحي الامبراطورية العثمانية نفسها ، وربما أدى ذلك إلى حوادث مؤسفة وخاصة في سوريا . ولقد انتهزت الحكومة الفرنسية هذه الفرصة وارسلت البارجة ليون جامبتا إلى شرق البحر المتوسط، وفكرت في ارسال قطع بحرية أخرى إلى هناك إذا ما استلزم الأمر (٢) .

وأمام هذه الاشاعات والامكانيات وعمليات جس النبض كان على الدولة العثمانية أن تحافظ على نفسها وتؤمن على أراضيها ومياهها ضد كل اعتداء . وابلغ سفيرها في باريس وزارة الخارجية الفرنسية أنه أمام امكانية امتداد الحرب في المستقبل في بحر ايجه فان حكومته ستضطر إلى اتخاذ وسائل الدفاع والتي سيكون من طبيعتها التسبب في خسائر للتجارة الدولية. وطلب من الدول العظمى أن تتدخل في روما حتى تتجنب إيطاليا مد عملياتها الحربية في المياه الشرقية (٣) . وقام سفراء تركيا في برلين ولندن وسان

(٢) من ديشنر إلى دي سالف ، لندن في ١٦ نوفمبر ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة - المجلد الأول ، وثيقة رقم ١٣٨ .

(٣) من بومبار إلى دي سالف ، القسطنطينية في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة - المجلد الأول ، وثيقة رقم ١٠٠ .

(٣) من دي سالف إلى الممثلين الدبلوماسيين لفرنسا في لندن وفيينا وبرلين وسات بطرسبرج وروما والقسطنطينية في ١٨ نوفمبر سنة ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية . المجموعة الثالثة . المجلد الأول . وثيقة رقم ١٤٧ .

بطرسبرج بتقديم نفس البلاغ . ولكن وزير الخارجية الروسى أجاب بأن الدول المحايدة لن تتدخل الا لاحترام الحقوق التى ضمنتها المعاهدات الدولية ، أما إذا ما قررت تركيا اقفال المضائق نتيجة لعمل ايطاليا فى بحر ايجة ، وكوسيلة من وسائل الدفاع ، فان روسيا لن تقبل مثل هذا القرار وتعتبره عدوان كبير (١) . والحقيقة أن الدولة العثمانية لم تكن قد وصلت إلى قرار بعد ، ولكن مما لا شك فيه أن الوسائل التى ستتخذ فى الدرونيل ستكون عقبة كبيرة أمام مرور سفن الدول المحايدة من المضائق . وكان أى حصار بحرى ايطالى قد يهدد باقفال المضائق ، أو أى وسيلة من وسائل الدفاع العثمانية تؤدى إلى شبه اغلاق المضائق ، سيخدم مشاريع روسيا لاعادة تنظيم مسألة المضائق على أسس جديدة ، خاصة وأن لها مصلحة هامة فى المرور منها ، وكانت هذه العمليات تهدد مصالحها (٢) . أما وزير الخارجية النمساوى ، الكونت ديرنتال فانه وجدها فرصة مناسبة يمكن للدول المحايدة أن تستهزها وتتفق فيها على ما يسببه امتداد الحرب فى بحر ايجة من خسائر فادحة لتجارة المحايدين . ورأى أنه فى حالة وقوع تدخل فمن الواجب أن يكون من جانب كل الدول المحايدة ، وأن يكون فى كل من روما والقسطنطينية معا . واقترح أن تتصل روسيا بالباب العالى حتى يحافظ على حرية المرور فى المضائق للسفن التجارية ، وأن يصحب ذلك انصهار آخر بروما حتى

(١) من يانافيه إلى دلكاسيه سان بطرسبرج فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة . المجلد الأول . وثيقه رقم ١٦٣ .

(٢) من بومبار إلى دى سالف ، القسطنطينية فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة . المجلد الأول . وثيقه رقم ١٨٨ .

لا تقوم الحكومة الإيطالية بوضع أى عقبة أمام حرية الملاحة بما قد تقوم به من أعمال عسكرية هناك (١) .

واتصلت روسيا بوزراء خارجية الدول المحايدة للقيام بتدخل جماعى فى روما والقسطنطينية ، ولتجنب امتداد الحرب فى شرق البحر المتوسط وما قد يترتب عليه من نتائج (٢) واردة ذلك بمذكرة رسمية حلت فيها الموقف وذكرت فيها أنه يبعث على الخوف من أن تقوم إيطاليا بمد عملياتها الحربية فى بحرايجة من ناحية ، وأن تقوم تركيا باقتحام المضائق باسم الوسائل الدفاعية من ناحية أخرى . كما أن حصار إيطاليا للدردنيل سبب فى نشأة مصاعب أمام المواصلات بين البحر الأسود وبحرايجة، وتعرض بالتالى لمصالح روسيا بشكل خطر . ولما كانت حرية المرور من البوسفور والدردنيل لـكل السفن التجارية تحت الاعلام المحايدة مضمون بالمادة الثالثة من معاهدة لندن فى ١٣ مارس سنة ١٨٧١ ، ولما كانت كل وسائل حربية تتعرض لمصير المضائق ولحركة التجارة السليمة ستكون خرقا مباشرا للحقوق التى ضمنتها المعاهدات للمحايدى ، ولما كانت الحكومة الامبراطورية ترى ضرورة افت نظر الطرفين المتحاربين إلى هذه النقطة، فإنها قد أعطت تعليماتها إلى ممثليها الدبلوماسيين فى روما والقسطنطينية ، وتأمل أن تشارك الحكومات الأوروبية الأخرى فى مثل هذا العمل، وتكلف ممثليها فى عاصمتي

(١) من كروزييه إلى دى سالف ، فينا فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة . المجلد الأول . وثيقه رقم ١٨٥ .

(٢) من دى بركهايم إلى دى سالف . برلين فى ٢٣ نوفمبر ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة . المجلد الأول . وثيقه رقم ١٩٢ .

الدولتين المتحاربتين بأن يشتركا مع زملائهم الروس بشأن البلاغات المشتركة التي ستقدم بهذا المعنى (١) .

ولقد استجابت وزارة الخارجية الفرنسية إلى موقف روسيا وأمرت ممثليها الدبلوماسيين بأن يشاركوا زملائهم الروس في شرح وجهة النظر الروسية (٢) . أما موقف الوزارة البريطانية فكان مختلفا عن موقف الوزارة الفرنسية واعلن وزير الخارجية أنه ليس لبريطانيا الحق في الاعتراض على ما تتخذه تركيا من وسائل حربية ضرورية للدفاع عن نفسها مادامت لا تعتدي على حقوق المحايدين ولا تخرق تعهداتها القانونية حيالهم ، أما الضغط على روما فانه يتعارض مع موقف الحياد التام الذي تعمل بريطانيا على ألا تتخلى عنه (٣) .

ولقد وافق المستشار الألماني على وجهة النظر الروسية وأصدر أوامره لعضيد السفراء الروس في روما والقسطنطينية حتى لا تعطى روسيا لنفسها الحق في تنظيم مسألة المضايق باتفاق جديد مع تركيا إستناداً على عدم تأييد الدول لها ، في الوقت الذي تهدد فيه العمل باتفاقيات المضايق (٤) .

(١) من ديشنر إلى دي سالف . لندن في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة . المجلد الأول . وثيقة رقم ١٩٥ .

(٢) من دي سالف إلى الممثلين الفرنسيين في عواصم أوروبا في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١١ الوثائق الدبلوماسية الفرنسية المجموعة الثالثة المجلد الأول . رقم ٢١٤ .

(٣) مذكرة من السفارة الروسية إلى وزارة الخارجية الفرنسية . باريس في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية المجموعة الثالثة . المجلد الأول . وثيقة رقم ٢٢٠ .

(٤) من دي برنهام إلى دي سالف . برلين في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١١ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية — المجموعة الثالثة — المجلد الأول — وثيقة رقم ٢٢٥ .

واضطرت الحكومة الإيطالية إلى التراجع ، وأبلغت حكومة سان بطرسبرج أنه لم يكن لديها النية في القيام بأي عمل كان ضد الدردنيل . فأنهى بذلك الداعي للقيام بتدخل جماعي في روما وإن كان نيراتوف ، قومسيير الشؤون الخارجية الروسية قد فكر في ضرورة قيام وزراء خارجية الدول المحايدة بلفت نظر سفراء إيطاليا عندهم إلى ضرورة احترام حرية الملاحة في المضائق (١) . ورأى الماركيز دي سان جوليانو في عمل روسيا تشجيعا للمقاومة العثمانية فأمر سفراء إيطاليا بتجنب المحادثات لفترة بضعة أيام مع وزراء خارجية الدول المحايدة التي يعملون فيها ،

وقامت روسيا بعد ذلك بمحاولة للتأكد من وجهة نظر الدولة العثمانية وابلغتها بأن الأسطول الإيطالي لن يحاصر الدردنيل . ولم تكن تركيا لتسعى إلى إقفال المضائق أو اتخاذ وسائل دفاع قد تضر بمصالح التجارة الدولية ما دامت إيطاليا أن تقوم بعمل حربي في المضائق (٢) .

وإذا كانت إيطاليا قد قبلت وجهات نظر الدول الأوروبية في عدم مهاجمة المضائق حتى لا تؤثر في الموقف الدولي وفي الارتباطات الدولية ، فإنها لم تتراجع عن ضرب السفن العثمانية في البحر الأحمر وضرب الموانئ العثمانية الواقعة على سواحلها . وقامت السفن الإيطالية بضرب الحديدة وقنفذة والعقبة في فترات مختلفة ، كما ظهرت بعض السفن الحربية الإيطالية

(١) من دي بانافيه إلى دي سالف . سان بطرسبرج في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١١ .
الوثائق الدبلوماسية الفرنسية - المجموعة الثالثة - المجلد الأول - وثيقة رقم ٢٣٠ .
(٢) من دي سالف إلى بومبار (القسطنطينية) ، باريس في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١١ .
الوثائق الدبلوماسية الفرنسية - المجموعة الثالثة - المجلد الأول - وثيقة رقم ٢٩٠ .

في مياه جدة مما أجبر السفراء العثمانيين على الاحتجاج وعلى أن يطلبوا لفت نظر الحكومة الإيطالية إلى النتائج التي قد تنجم عن القيام بمظاهرات بحرية في هذه المناطق وعن عواقبها ، وخاصة للدول التي لها رعايا من المسلمين^(١) . وكانت هذه الدول هي إنجلترا وفرنسا والروسيا . واستمر الاسطول الإيطالي يحاصر سواحل طرابلس وبرقة ، واستمرت الحرب محددة في مناطقها وبعيدة عن الاصطدام بمصالح الدول الأوروبية والاصطدام بالاتفاقيات الدولية .

(٣) الحصار البحري وتفتيش السفن : -

ظلت القوات الإيطالية في طرابلس وبرقة متحصنة في خنادقها وتحصيناتها، وظهر عجزها عن مواصلة الزحف للداخل وعن فتح الأراضي التي أعلنت حكومتها ضمها إليها ووضعها تحت سيادتها . أما محاولة إيطاليا إرهاب تركيا وإيهاها بأنها ستتمد ميدان عملياتها الحربية إلى بعض المناطق الحساسة مثل المضائق وبحر إيجه فإنها قد فشلت كذلك . وبقي الأسطول الإيطالي يحرس سواحل طرابلس وبرقة حتى يمنع وصول الامدادات اللازمة للاتراك والعرب في أثناء المقاومة . وكانت إيطاليا تعلم فشل مجهوداتها في منع وصول كل الامتدادات إلى المجاهدين . وكان السنيور تيتوني يشك في أن فرنسا تساعد في عمليات التهريب ، فأقام عيوننا له في مرسيليا لكي يراقب المسافرين منها إلى تونس . وكانت أعصابه متوترة بدرجة ظاهرة،

(١) من دي سالفالي ليجران (روما) ، باريس في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١١ .

الوثائق الدبلوماسية الفرنسية - المجموعة الثالثة - المجلد الأول - وثيقة رقم ١٠٨ .

فكان يذكر في أحد الأيام أنه قد علم بأن عشرة من الضباط الأتراك قد عبروا الحدود من تونس إلى طرابلس ، ويعود في يوم آخر ويذكر أنه قد علم بأن فرنسا قد صنعت بعض طائرات للجيش التركي .. وكان من الممكن لفرنسا أن ترد عليه بأن إيطاليا قد طلبت منها مدافع ، كما أنها قد التجأت إلى تونس في طلب الجمال والقمح (١) .

وفي خلال شهر يناير سنة ١٩١٢ أوقفت إحدى المدمرات الإيطالية سفينة البريد الفرنسية كارتاج التابعة لشركة ترانز أتلنتيك ، وكانت تقصد تونس ، قرب سردينيا ، وفي الوقت الذي كانت تقوم فيه بخدمة المنظمة بين مرسيليا وتونس ، وذلك بدعوى أنها كانت تحمل طائرة خاصة ، وطلبت منها تسليم الطائرة ، ثم قادت بها إلى كالياري وأجبرتها على إنزال الطائرة . فاضطرت الحكومة الفرنسية إلى التدخل حتى تتم الباقرة رحلتها ، واحتفظت لنفسها بكل حق قانوني (٢) .

ولقد أبلغ تيتوني بوانكاريه يوم ١٧ يناير أنه علم بسفر جماعة من العثمانيين ، يشك في أنهم من المحاربين ، إلى تونس ، على ظهر الباخرة مانوبا للانضمام إلى الجيش العثماني وأن الدولة المحايدة ، حسب اتفاقية لاهاي ، لا تعتبر مسئولة عن مرور الأشخاص عبر الحدود للخدمة العسكرية ، ولكنها لا تستطيع أن تتركهم يغرون في جماعات . وكانت هذه الحادثة مفاجأة جديدة للفرنسيين بعد مفاجأة كارتاج .

(١) POINCARÉ, Raymond: *Memoirs* (1912). London 1926. p. 21.

(٢) من بوانكاريه ، وزير الخارجية الفرنسية ، إلى ليجران القسائم بأعمال السفارة في روما ، باريس في ١٦ يناير سنة ١٩١٢ الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة — المجلد الأول — وثيقة رقم ٤٧٣ .

ولم يكن بوانكاريه يعلم في ذلك الوقت أن رفعت باشا سفير تركيا في باريس قد طلب في شهر ديسمبر من وزير الخارجية السابق أن يسمح بمرور خمسة وعشرون عضواً من أعضاء بعثة الهلال الأحمر العثمانية عبر تونس، وأن وزير الخارجية الفرنسية قد وافق على ذلك^(١). ولقد سافرت هذه البعثة على ظهر الباخرة مانوبا، ولما وصلت إلى قرب سواحل سردينيا زارتها إحدى الطرادات الإيطالية وطلبت تسليم العثمانيين، ولما رفض القبودان تسليمهم قادت الطراد الإيطالية سفينة إلى كالياري. وعلم بوانكاريه بالأمر فطلب إخلاء سبيل السفينة، وأُخلى سبيلها بعد حجز العثمانيين^(٢). ولقد إحتجت السفارة التركية على تسليم أعضاء بعثة الهلال الأحمر العثمانية القاصدين إلى سفاقص إلى سلطات كالياري رغم وعد الحكومة الجمهورية بعمل كل التسهيلات التي يحتاجون إليها في رحلتهم إلى طرابلس. واحتج السفير على أسر الإيطاليين لأعضاء بعثة الهلال الأحمر اللذين يسافرون على سفينة تحت العلم الفرنسي، وطلب تدخل الحكومة الفرنسية لإخلاء سبيلهم ومواصلتهم لرحلتهم^(٣).

واضطرت فرنسا إلى الاحتجاج بطريقة ودية ولكنها حازمة في مسألة

(١) POINCARE, Raymond ; *Memoirs* (1912). London, 1926. pp. 21 — 22.

(٢) من بوانكاريه إلى سفراء فرنسا في القسطنطينية وسان بطرسبرج ولندن وفيينا وبرلين وواشنطن في ٢٣، ٢٤ يناير سنة ١٩١٢. الوثائق الدبلوماسية الفرنسية، المجموعة الثالثة — المجلد الأول، وثيقة رقم ٥٠٦.

(٣) من رفعت باشا، سفير تركيا إلى باريس إلى بوانكاريه في ٢٠ يناير سنة ١٩١٢. الوثائق الدبلوماسية الفرنسية، المجموعة الثالثة — المجلد الأول، وثيقة رقم ٤٩٤.

السفینتین ، و ذكرت وزارة الخارجية الفرنسية أن تعهدات صاحب الطائرة
لحكومة الجمهورية بعدم الوصول إلى طرابلس تعتبر كافية . وكان أسر
وإعراض سفینتین تحملان العلم الفرنسي يؤثر أثرا سيئا على الرأي العام في
فرنسا ، وخاصة بعد المجهودات الكبيرة التي قامت بها فرنسا في تونس لمنع
إدخال ونقل المهربات الحربية والامدادات إلى الجيش العثماني . ولكن
فرنسا كانت عاجزة من جانبها عن أن تطلب إلى إيطاليا إلغاء قانون
معترف به دوليا وهو تفتيش السفن المحايدة التي يشك في أنها تحمل مهربات
حربية . وكانت الوسيلة الوحيدة التي تركت للايطاليين لانهااء الحرب هي
القضاء على موارد مقاومة الأتراك في طرابلس ، وكان عليهم أن يحاولوا
منع مرور الذخائر والسلاح والضبباط ، وأن يطلبوا في نفس الوقت إلى
الحكومة الفرنسية أن تقدر ظروف إيطاليا الناشئة عن ظروف الحرب ،
وعلى ألا يؤثر ذلك في الصحافة والرأي العام أو في العلاقات الودية بين
البلدين (١) . ولقد شرح بونكاريه هاتين الحادثتين في جلسة ٢٢ يناير
سنة ١٩١٢ في المجلس الوطني الفرنسي وطمان الفرنسيين ، ولم يتحامل على
إيطاليا ، وذكر أن الحكومة الإيطالية والحكومة الفرنسية قد إقتنعتا بأن
هاتين الحادثتين ، مهما كانتا مريرتين ، لن تغيرا أو تقلقا العلاقات الودية
بين البلدين (٢) .

(١) من ليجران الى بوانكاريه ، روما في ٢٠ يناير سنة ١٩١٢ . الوثائق الدبلوماسية

الفرنسية : المجموعة الثالثة - المجلد الأول - وثيقة رقم ٤٩٦ .

(٢) من ليجران الى بوانكاريه في ٢٠ يناير سنة ١٩١٢ . الوثائق الدبلوماسية

الفرنسية - المجموعة الثالثة - المجلد الأول - الحاشية الرابعة بصفتح ٥٢٦ و ٥٢٧ .

ولقد تدخل السفير الفرنسي في روما لاخلاء سبيل أعضاء البعثة العثمانية ولوضع حد لحوادث تفتيش السفن ، خاصة وأن أهالي تونس قد بدأوا يظهرون ، التحمس وطلبوا من المقيم العام أن يتدخل وأن يطلب إلى الحكومة الفرنسية التدخل كذلك . إدعت الحكومة الإيطالية بأنها لا تضمن أن نستمر الصحافة الإيطالية في الإشارة إلى الحادث باعتدال إذا ما أدت المناقشة إلى أن تصبح المسألة مسألة كرامة قومية (١) . وعلى أي حال فقد أرسلت الحكومة الإيطالية مفتشا طبييا إلى كاليارى لسؤال الضباط المزعومين ، وعقد إختبار لهم قبل أن يسلم من يثبت منهم أنه طبيب إلى القنصل الفرنسي . ولقد أظهرت نتيجة هذا الاختبار أن سبعة وعشرين من التسعة والعشرين كانوا بدون شك أعضاء من بعثة الهلال الأحمر ، وسمح لهم بالسفر ، ومرض عضو آخر منهم ودخل المستشفى ، أما الأخير فقد رفض الإجابة معزاً بنفسه وأعيد إلى مرسيليا (٢) . وانتهت هذه الحادثة بسلام ، وطلبت فرنسا إلى التونسيين أن يثبتوا حكمتهم في الوقت الذي يثبتون فيه وطنيتهم . وزاد الشعور الطيب في تركيا تجاه فرنسا نتيجة لاحتجاجات الرأي العام الفرنسي على عمليات البحرية الإيطالية ، وقدم محمود شوكت باشا وزير الحربية العثمانية شكر الجيش العثماني للحكومة الفرنسية وعبر باسم هؤلاء الجنود الشجعان السيىء الحظ ، والمحرومين من وسائل العلاج الصحيح ، عن شكره للنشاط الذي قامت به فرنسا حكومة وشعباً

(١) من بارير الى بونكارية، في ٢٤ يناير سنة ١٩١٢ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية.

المجموعة الثالثة — المجلد الأول — وثيقة رقم ٥١٠ .

(٢) POINCARÉ, Raymond; *Memoirs*. (1912) London, 1926 p. 24:

لتؤكد وصول البعثة الطبية الانسانية إلى ميدان الحرب (١) .

ولكن سرعان ما وقعت حادثة جديدة للـاخرة تافينانو وهددت بأن
يشور الرأي العام الفرنسى من جديد . وكانت إيطاليا تشك فى أن هذه
السفينة تقوم بنقل المهربات الحربية بين تونس وطرابلس ، فأوقفتها إحدى
الطرادات الإيطالية ، ولما رفض قبودانها أن يسمح بتفتيش سفينته لأنه فى
المياه الإقليمية التونسية قادت الطراد إلى طرابلس حيث فتشت سفينته . ولما
ثبت أنها لا تحمل مهربات حربية أخلى سبيلها (٢) . وحاولت إيطاليا أن
تنتهز هذه الفرصة لمقد إتفاق مبدئى لتنظيم طريقة زيارة وتفتيش السفن
البحرية ولفترة الحرب . وكانت هذه العملية الجديدة ، التى وقعت فى المياه
الإقليمية التونسية خرقا واضحا للاتفاقية الفرنسية الإيطالية لسنة ١٨٧٥
خاصة وأن هذه السفينة كانت من سفن البريد، وكتب بوانكاريه إلى السفير
الفرنسى فى روما فى نفس اليوم : « يظهر أنك لاتعرف تماما حالة الرأي
العام الفرنسى ، فاذا تجددت هذه الحوادث فاننا سنعجز عن إقرار النظام فى
مرسيليا وفى تونس » . وذكر له أن هذه السفينة قد اقتيدت إلى طرابلس
والتي لم تعترف بها أوربا بعد على أنها ميناء إيطالى، كما أنه لا يوجد فى طرابلس
مجلس غنائم للفصل فى مثل هذه الحادثة (٣) . وكان بوانكاريه لا يرى أى

-
- (١) من بومبار الى بوانكاريه . القسطنطينية فى ٢٦ يناير سنة ١٩١٢ . الوثائق
الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة - المجلد الأول - وثيقة رقم ٥٢٩ .
- (٢) من بارير الى بوانكاريه ، فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٢ . الوثائق الدبلوماسية
الفرنسية . المجموعة الثالثة - المجلد الأول - وثيقة رقم ٥٢٢ .
- (٣) من بوانكاريه الى بارير فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٢ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية .
المجموعة الثالثة - المجلد الأول - وثيقة رقم ٥٣٤ .

فائدة من عقد إتفاق مبدئي مع إيطاليا ، بل كان يهتم بحماية الحرية التامة للمواصلات بين فرنسا والجزائر وتونس . ولقد ثار الرأي العام الفرنسي وطالب بعض الفرنسيين حكومتهم بتقديم تفسير كما طالب غيرهم الحكومة بنشر الاتفاقيات الفرنسية الإيطالية الخاصة بظرابلس (١) . وظهر أن هناك قطيعة قد بدت في الأفق بين الدولتين اللاتينيتين . وأمام هذا الخطر تعهد جيوليبي بأن يعطى تعليمات بصفة شخصية إلى وزير البحرية لكل يلاحظ ألا تعترض السفن الحربية الإيطالية أو تفتش أى سفينة فرنسية (٢) ، مع رجاء إبقاء هذه التصريحات سرية . فمرت هذه السحابة بسلام بعد أن طأطأت إيطاليا برأسها . ولم تريح إيطاليا هذه الجولة . وكانت هناك جولات أخرى .

(٤) محاولة التوسط :

وكانت كل من روما والأستانة ترحب بتدخل الدول لانتهاء الحرب ، ولكن كل منهما كانت لها شروط خاصة . وكانت الحكومتان الألمانية والنمساوية تحاولان بذل مجهود لتنظيم الحرب الواقعة بين إيطاليا وتركيا ، ودون أن تترك الدول الوفاق الثلاثي فرصة مثل هذا التدخل بين المتحاربين . ولقد وافقت كل من حكومة روما والأستانة على توسط دولتي الوسط من ناحية المبدأ . ولقد حاول سفراء ألمانيا والنمسا في الأستانة أن تبدأ المحادثات على أساس الاحتفاظ بالسيادة العثمانية ، وأخذوا على حكومة روما أمر

(١) من بوانكارية الى باريس في ٢٨ يناير سنة ١٩١٣ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة - المجلد الأول . وثيقة رقم ٥٤٦ .

(٢) من باريس الى بوانكارية في ٢٨ يناير سنة ١٩١٢ . الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . المجموعة الثالثة - المجلد الأول - وثيقة رقم ٥٤٩ .

إعلان ضم طرابلس ووضعها تحت سيادتها . وصرح الصدر الأعظم بأن نجاح القوات العثمانية في طرابلس لن يغير موقف حكومة تركيا تجاه السلم، إذ أن هذه الحكومة ستعامل على أساس استمرار السيادة الفعلية للسلطان على هذه الأقاليم ، مع منح الإيطاليين ميزات إقتصادية (١) . ولكن إتجاه الدولة العثمانية تغير بعد إعلان إيطاليا ضم طرابلس وبرقة وأخذ الصدر الأعظم يفكر في دعوة مؤتمر من الدول التي وقعت على معاهدة برلين ، حق تشرف على تنفيذها فيما يتعلق بسلامة أراضي الدولة العثمانية (٢) . حقيقة أنه كان من الصعب ضمان حضور إيطاليا مثل هذا المؤتمر الدولي ، خاصة وأن الدول لم تكن قد اعترفت بعد بضمها طرابلس وبرقة ، وكانت هناك صعوبة أخرى هي أن مثل هذا المؤتمر لن يتمكن من وضع جدول أعمال محدد ، وكان يهدد بإثارة كل المشكلات الخاصة بالمسألة الشرقية منذ سنة ١٨٧٠ . ولذلك فإن فكرة عقد هذا المؤتمر لم تكن عملية .

وفي أثناء ذلك الوقت عمل سفراء الدولة العثمانية في كل من لندن وباريس على محاولة الحصول على موافقة الفرنسيين والبريطانيين على بذل مجهودهم لإنهاء الحرب . ورغم أن وزير الخارجية الفرنسية أظهر استعداد الدول الأخرى للعمل في نفس الطريق ، فإن وزارة الخارجية البريطانية رأت أن هذه العملية بالنسبة لإيطاليا ستكون مسألة دقيقة ، ونصح بإمكانية قيام

(١) الوثائق الدبلوماسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول ، وثيقة رقم ٢٥ في ٥

نوفمبر سنة ١٩١١ .

(٢) المرجع السابق . نفس المجموعة . نفس المجلد ، وثيقة رقم ٧٦ في ٩ نوفمبر سنة

١٩١١ .

حلفاء إيطاليا بها (١) .

وكانت وزارة الخارجية البريطانية تخشى من أن يكون إتجاه تركيا لطلب عقد مؤتمر دولي يعنى مقدما تخليها عن طرابلس ، ولكن الواقع هو أن سعيد باشا، الصدر الأعظم، كان قد اقترح الوصول إلى هدنة عسكرية، تتخذ كخطوة أولى للمفاوضة وللوصول إلى الصلح ، وعلى أساس الاحتفاظ بسيادة السلطان على طرابلس . وكان الصدر الأعظم يرى أنه يمكن لطرابلس أن تحظى بنوع من الاستقلال ، ويمكن ضمها إلى مصر ، ووضعها تحت سلطة الخديو ، أما إيطاليا فيمكنها أن تحصل على ترضيات من وجهة النظر الاقتصادية. ولكن بريطانيا وجدت أن هذه العملية ستزيد من المشكلات أمامها ، فاقترحت تحديد وضع برنامج لمثل هذا المؤتمر الدولي قبل الدعوة لعقده (٢) .

وظهرت بعد ذلك فكرة لدى سفير روسيا في الاستانة لكى تقترح دولته ، وفي تعاون مع حكومتى لندن وباريس ، القيام بالضغط على المحاربين لعقد هدنة عسكرية ، ويهيئوا بذلك الجو لحكومتى الاستانة وروما للتفاوض من أجل الصلح . وكان يرى أن مثل هذا العمل سيتحدد بالعماليات العسكرية ، ولم يشتمل على ذكر أى شروط لأية إتفاقيات تالية ، وبذلك يتغلب الوسطاء على مسألة بحث السيادة على طرابلس وبرقة قبل المحادثات ،

(١) مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول .

وثيقة رقم ١٠٧ فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١١ .

(٢) المرجع السابق ، نفس المجموعة . نفس المجلد . وثيقة ١٣١ فى ١٥ نوفمبر

سنة ١٩١١ .

ويتركها للمتفاوضين . ولكن هذا الاقتراح فشل قبل البدء فيه (١) .

وادعت الحكومة الإيطالية أن موارد تركيا المالية ضعيفة وأن هذا يعتبر سببا أساسيا في إجبارها على قبول الصلح ، ورأت أن الحرب قد زادت من إضعاف تركيا ، وأن إدارة تركيا لطرابلس الغرب وبرقة كان يكلف الدولة العثمانية الكثير . ولكن الرأي العام الإيطالي كان قد بدأ في إظهار تملله من هذه الحرب المستمرة ، وكانت الصحف قد أعلنت أن الأسطول سيقوم بعمليات حربية في كل مكان لانتهاء الحرب بسرعة ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث . واضطرت حكومة روما إلى الرد على نقد الصحف والمعارضة ، وإلى أن تشرح أن من حقها أن تسير الحرب بالطريقة التي تحلوها ، وأن تختار الساعة التي ستوجه فيها ضرباتها للعدو . وكانت العمليات الحربية شبه موقوفة في طرابلس ، نتيجة لوجود بعض المصاعب الطبيعية وعدم ملائمة جو الشتاء للعمليات ، ولكن قيام الأسطول بعمليات في البحر الأدرياتي مثلا كان يهدد باثارة مخاوف النمسا ، كما أن الهجوم على جزر بحر إيجه لم يكن ذي فائدة كبيرة ، أما ضرب إحدى الموانئ المهمة فانه كان يهدد باثارة الدول على إيطاليا . وكذلك البحر الأحمر ، فقد كان طريقا للمواصلات البريطانية مع الهند ، وكان من الصعب على إيطاليا أن تقوم بعمليات في مياه جدة دون أن تثير الشعور الاسلامي : وظهر من ذلك صغوبة موقف إيطاليا في استخدام الأسطول سلاحا لإنهاء الحرب بسرعة ،

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول ، وثيقة رقم

بغداد أن عاجزت قواتها البرية عن العمل في ميناء طرابلس ، وبشكل يجبر الدولة العثمانية على قبول الصلح .

والواقع أن استمرار الحرب كان في صالح تركيا أكثر من كونه في صالح إيطاليا ، إذ أن هذه الحرب كانت تكلف إيطاليا أكثر مما تكلف تركيا . وكان هذا سببا يدفع حكومة روما إلى طلب توسط الدول المحايدة بينها وبين حكومة تركيا ، وإدعت لذلك أن الأتراك لا ينتظرون إلا مبررا شريفا يحفظ لهم وجه كرامتهم . والواقع أن حكومة روما كانت تعلم بعبور المواد الحربية والضبباط وبعض المتطوعين لحدود مصر وحدود تونس ، ومشاركتهم إخوانهم الطرابلسيين في ميدان الحرب ، وكانت تعلم بصعوبة وقف هذه الحركة (١) .

وأظهرت حكومة روما للحكومة باريس سرورها إذا مارأت الدول تتدخل في صالح السلام ، وذكر سفير إيطاليا أن حكومته لا تطلب إلا تعويضات تماثل تلك التي حصلت عليها النمسا في البوسنة والهرسك . والواقع أنه لم يتحدث إلا عن التعويضات المالية . وأظهرت إيطاليا نفس الشيء بالنسبة لحكومة لندن ، ولكن وزارة الخارجية البريطانية احتفظت بتحفظها وأصررت على ضرورة تقديم كل الدول إلى حكومة الآستانة لمقاتلتها في الأمر ، ولم تكن تثق في أن حكومة الآستانة سترجب بمثل هذه المقاتحة (٢) .

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول ، وثيقة رقم ١٧٠

في ٢٠ نوفمبر ١٩١١ .

(٢) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول ، وثيقة رقم ٢٠٥

في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١١ .

ولقد سرت الاشاعات في ذلك الوقت بأن إيطاليا تسعى إلى أن تنشب ثورة في ألبانيا، وإنها قد استعانت على ذلك بملك الجبل الأسود ، ولكن إشاعات أخرى إنتشرت ذاكرة بأنه إذا ما اغتصمت النمسا الفرصة لضم فوقى بازار مثلاً فإن إيطاليا سترسل بقواتها إلى ألبانيا . ولكن هل كان في وسع إيطاليا أن تقدم على مثل هذه المغامرة في الوقت الذي لم يكن فيه موقف النمسا واضحاً كل الوضوح؟ والواقع أن غموض موقف النمسا كان يكلف إيطاليا الكثير ، ويجبرها على إبقاء حزم كبير من قواتها على الحدود لكي ترعاها بكل انتباه .

وحاولت روسيا أن تغري فرنسا على التوسط بين الدولتين المتحاربتين ، خاصة وأنه لم تكن لها مصالح مباشرة أو أطماع واضحة في الدولة العثمانية ، وكانت الدولة العثمانية تحتاج من ناحية أخرى إلى قروض من فرنسا ، وكان في وسع فرنسا أن تضغط عليها في مباحثاتها بشأن هذه القروض لكي تنهى الحرب مع إيطاليا ، وقبل أن يأتي الربيع وتمتد المشكلات بين الدولتين إلى البلقان ، وبشكل يهدد العالم أجمع . ورأت روسيا الاقتصار على الوصول إلى هدنة عسكرية ، وكانت ترى أن إيطاليا إن تعارض في ذلك ، ثم تقوم تركيا بسحب جنودها من طرابلس و برقة ، ثم تعترف الدول العظمى بالأمر الواقع ، أي بالسيادة الإيطالية . ولكن موقف بريطانيا أصر على أنه من غير اللائق قيام إحدى أو بعض الدول المحايدة بالضغط على حكومة الأستانة لحمل تركيا على الموافقة على الهدنة ، وتنفيذ هذا البرنامج «الطريف» خاصة وأن إيطاليا نفسها كانت قد أعلنت أنه لم يعد لتركيا أي ظل من ظلال السيادة على طرابلس ، هذا علاوة على أن الدولة العثمانية كانت ترفض التنازل عن سيادتها . فشلت هذه المحاولة كذلك .

والواقع أن الوزارة التركية كانت ترفض فكرة توقيع السلطان ، وهو خليفة المسلمين ، على معاهدة يتخلى فيها عن أراضى المسلمين . وكان محمود شوكت باشا يرى بصفة شخصية امكانية تنازل تركيا عن طرابلس ، ولكن على أساس احتفاظها بركة والكفرة . أما حسين حلي باشا فكان يرى إمكانية تبادل تركيا طرابلس وبدون بركة مع إيطاليا ، ونظير الارتريا . أما سعيد باشا - الصدر الأعظم - فكان يرى من ناحية امكانية منح طرابلس استقلالها تحت السيادة العثمانية ، وبطريقة تسمح بقيام نظام إدارى وعسكرى فيها يشبه ما كان موجودا فى مصر ، وأن يقوم الخديو بتمثيل السلطان لصالح إنجلترا فى مصر ، وفى نفس الوقت بتمثيل السلطان لصالح إيطاليا فى طرابلس وبرقة . إلا أن بريطانيا لم توافق على مثل هذا البرنامج . وأما الغازى مختار باشا - رئيس مجلس الأعيان - فكان يرى أن تتنازل الدولة العثمانية عن طرابلس وبرقة لكل من تونس ومصر ، وبهذا تستفيد كل من فرنسا وإنجلترا ، وتخرج إيطاليا من المعركة خالية الوفاض . وأما السلطان فانه كان يفكر فى أن يتنازل عن سيادته فى الولاية إلى الشيخ السنوسى ، وعلى أساس أن يصبح هذا الشيخ ممثلا له هناك ، وممثلا لسلطته الروحية كخليفة للمسلمين . ولكن هذه الأفكار كانت مجرد آراء شخصية ، وكانت تمثل تعبيرا عن اتجاهات رجال الدولة العثمانية فى ذلك الوقت أكثر من كونها تصالح كآسس لحل المشكلة الإيطالية التركية .

ولقد وافقت حكومة روما على الاقتراح الروسى ، ولكن هذا الاقتراح لم يؤدى إلى نتيجة . وذكر سفير النمسا فى الآستانة أن الباب العالي لن يوافق عليه ، أما سفير إنجلترا هناك فانه قد ذكر بأنه حتى إذا ما قبل

الباب العالي الهدنة ، وحق إذا أمر بسحب جنوده فانهم لن يطيعوه . وأما
سفير ألمانيا فقد أجاب بأن السلام سيكون صعبا بين الدولتين إلا في حالة
سقوط وزارة جيوليتي وسحب الوزارة التالية لها مرسوم ضم طرابلس
 ووضعها تحت السيادة الإيطالية . وأعانت حكومة الآستانة الرسمية بأن
الاقتراح الروسى « غير جدير بالاعتبار » (١) . وهكذا قضى على تلك
المحاولة قبل أن تولد .

وحاولت إيطاليا أن تصل إلى إعراف من إحدى الدول العظمى
بضمها لطرابلس ، وحاولت أن تصل مع روسيا ، ولكن روسيا نفسها
ردت بأنه ليس من المتوقع أن تقوم أية دولة بمثل هذا العمل ، خاصة وأنه
سيضع الباب العالي فى مشكلة ، وسيبعد كل امكانية للسلام . وكان هناك
بعض المسئولين الروسين الذين يرون أن التوسط يجب أن يكون من مجموع
الدول ، ويجب أن يقدم كذلك لإيطاليا ، بل أنه من الواجب على الدول
المحايدة أن تحصل من إيطاليا نفسها على توصية لكى تفتح الحكومة
العثمانية لمعرفة الأسس التى ستم عليها المفاوضات فيما بعد (٢) .

وإذا كانت الدولة العثمانية ترغب فى قبول وساطة، فانها كانت لا تقبلها
على أساس الاعتراف بضم إيطاليا لطرابلس ، وكان فى وسع تركيا من
الناحية العسكرية أن تواصل الحرب ، خاصة وأنها كانت لا تحمل ميزانياتها

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الأول ، وثيقة رقم ٤٦٠

فى ١٢ يناير سنة ١٩١٢ .

(٢) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الثانى ، وثيقة رقم ٣٣

فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٢ .

الكثير . وأظهرت تركيا إستعدادها لعقد الصلح مع إيطاليا في حالة توسط أوروبا ، ولكن ذلك على أساس تخلي إيطاليا عن جزء مما فتحتة بالفعل ، حتى تعترف لها تركيا بما يبقى لها . وكانت تركيا على مستعدة للتخلي عن ميناء واحد هو ميناء طرابلس ، ولكن على أساس الاحتفاظ ببقية موانئ برقة وبالأراضي الداخلية في الأقليمين لنفسها (١) .

وأمام هذا الفشل في المحاولات الإيطالية لوقف الحرب في طرابلس أخذت الأوساط الإيطالية في إصدار الاشاعات عن إمكانية مد ميدان العمليات الحربية إلى بحر إيجه والمضايق ، فما كان من الدولة العثمانية إلا أن ردت بانها ستكون مضطرة لأقفال المضايق . وإذا كانت ألمانيا قد رأت أن من حق الدولة العثمانية القيام بمثل هذا العمل ، ما دامت تحترم الالتزامات الدولية ، فإن حكومة روسيا قد انكرت على تركيا ممارسة مثل هذا الحق ، وعلى أساس ضرورة عدم تناسي مصالح التجارة الروسية وحققها في المرور في المضايق . وقامت بريطانيا بالتفاهم مع فرنسا لكي يتأكد من أن إيطاليا ستمتنع عن أى عمل عدواني في المضايق والمياه المجاورة لها ، إلا أن فرنسا اشترطت أن تشتمل كلمة « المياه المجاورة » سواحل سوريا علاوة على بحر إيجه . وفي هذه المرحلة نلاحظ أن حكومة روسيا قد رفعت السير مع حكومتى لندن وباريس ، وعلى أساس أنها لا توافق على القيام بضغط على حكومة روما ، وهى على علاقات ودية معها . والواقع أن الحكومة الروسية كانت تمنى في ذلك الوقت أن تقوم إيطاليا بضرب

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الثاني ، وثيقة رقم ٦٦

المضايق ، وأن تثار هذه المشكلة من جديد حتى تتمكن من التحدث فيها ،
إن لم تتمكن من إعادة النظر في الأسس التي وضعت لها ، وفي غير صالحها .
وكانت فرنسا تخشى من أن تمتد العمليات الحربية إلى سواحل سوريا ،
فما أن وصلت بعض السفن الحربية الإيطالية إلى ميناء بيروت في ٢٤ فبراير
سنة ١٩١٢ ، وطلبت تسليم الزوارق المسلحة والطوافات التركية الموجودة
في الميناء ، وهددت بضرب الميناء ، ما أن تم ذلك وعلمت فرنسا به ، وبانتهاء
المهلة وبضرب السفن الإيطالية للميناء السوري ، حتى هاج الرأي العام في
فرنسا ، وظهر أنه يصعب عليه تناسي الروابط التي تربطه ببعض الأهالي
هناك ، وتناسي المصالح التي كانت لفرنسا ، بل الاطماع التي حاولت أن
تزيد منها في الأقاليم السورية في ذلك الوقت . ولقد اضطرت حكومة روما
إلى الاعتذار إلى فرنسا بعد ضرب بيروت ، بدلا من الاعتذار لتركيا أو
للسوريين ، وادعت إيطاليا أن الاسطول كان يحمل أوامر مشددة بتجنب
تخريب مدينة بيروت ، وادعت أن حوادث القتل لم تقع إلا نتيجة لفضول
بعض الأهالي ، وذهابهم إلى منطقة الخطر (١) .

وفي ذلك الوقت وافق البرلمان الإيطالي في جلسة عاصفة ، ومليئة بالحماس ،
على مشروع القانون الخاص بضم طرابلس وبقية إلى إيطاليا . واحتجت
تركيا على ذلك .

ولقد واصلت الحكومة الروسية محاولاتها للتوسط من جديد ، واقترحت
أن تتفاهم مع حكومة روما لتعرف أقل الشروط التي تقبلها للمصالح

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية - المجموعة الثالثة ، المجلد الثاني ، وثيقة رقم ١١٤

قبل أن تتقدم بعد ذلك بها إلى حكومة الاستانة . ووافقت كل من فرنسا وانجلترا على ذلك . ولكن إيطاليا أجابت أن إيقاف الحرب يجب أن يكون أولا على أساس السيادة التامة الكاملة لإيطاليا على طرابلس وبرقة . حقيقة أن إيطاليا لن تطلب إلى تركيا الاعتراف بهذه السيادة ولكنها كانت تكتفى بأن تقوم الدولة العثمانية بسحب جميع ضباطها وجنودها من الولايتين . وشرحت حكومة روما استعدادها للاعتراف بالسلطة الدينية للخليفة ، مثلما جاء في المادة الرابعة من الاتفاق النمساوي التركي في ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٩ ، والخاص بالبوسنة والهرسك ، وتقدير قيمة الممتلكات العقارية التي تملكها الدولة العثمانية في طرابلس وبرقة ، ومشاركة إيطاليا في صندوق الدين العثماني بمبلغ يتناسب مع إيرادات طرابلس وبرقة ، وتصريح بعدم معاقبة أو محاكمة أهالي الولايتين على جميع الأعمال التي قاموا بها حتى تاريخ وقف الحرب ، واتفاقيات مع الدول العظمى الأخرى لعمل تصريح بشأن المحافظة على سلامة أراضي الدولة العثمانية في أوروبا . وأظهرت حكومة روما استعدادها لبحث أي اقتراحات جديدة تتقدم بها الدول الأوروبية «على ألا تتعرض للمسألة الخاصة بالسيادة التامة لإيطاليا على طرابلس وبرقة» (١) .

ومما لا شك فيه أن إيطاليا قد ارتكبت خطأ دبلوماسيا باشتراطها سيادتها على طرابلس وبرقة أساسا للمباحثات ، إذ أن ذلك كان سيصعب عمل الدول التي ستتوسط ، بل أن قبول الدول المحايدة التوسط على هذا الأساس كان في واقع الأمر يبعدها عن حيادها ، ويشتمل ضمنا على اعتراف من هذه .

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجموعة الثالثة ، المجلد الثاني وثيقة رقم ٢٠٨

والملاحق الخاص بها ، في ١٥ مارس سنة ١٩١٢ .

الدول المتوسطة بهذه السيادة . ولم يكن من السهل على الدولة العثمانية أن تقوم بسحب جنودها وقواتها من طرابلس وبرقة ، إذ أن هذه العملية ستؤثر على الرأي العام في الدولة ، وستؤثر على سلطة الدولة العثمانية على الأقاليم العربية ، التي لن يسهل على أهلها التخلي عن اخوانهم في طرابلس الغرب ، وخاصة مصر وسوريا والعراق .

ورأت تركيا أن طلب الدول المحايدة منها قبول الوساطة على هذا الأساس يتعارض مع الحياد الذي أعلنوا التزامهم به في هذه الحرب ، والذي تذرعوا به حينما احتجت الدولة العثمانية على ضرب موانئها والمدن المفتوحة على البحر الأحمر ، وحينما حدثت مذابح طرابلس ، وأخيرا بعد ضرب بيروت . ورأت تركيا أن هذا الموقف يتعارض كذلك مع المعاهدات التي تضمن سلامة أراضيها . وقامت ألمانيا من جانبها بإعلان اعتراضها على كل ضغط تقوم به الدول على الباب العالي بشأن الصلح ، وشرحت أنه يصعب على تركيا عمليا وأدبيا أن تسحب قواتها من طرابلس ، وأنه كان من الواجب على إيطاليا ألا تعلن ضم إقليم عجزت عن فتحه .

وهكذا جاد رد الباب العالي يبطل كل مفعول لمحاولة الدول الأوربية التوسط ، وأظهر أن هذه العملية تتعارض مع الحياد ، وخاصة إذا ما أصطحبها أى نوع من أنواع الضغط . وعندئذ اقترحت بريطانيا أن تقوم الدول الخمسة المحايدة بخطوة أخرى هي محاولة معرفة شروط الباب العالي لإنهاء الحرب . ووافقت الدول المحايدة على ذلك وتقدمت بمذكرة إلى الباب العالي في ١٦ أبريل سنة ١٩١٢ ^(١) . ولكن قبل أن تجيب تركيا على الدول المحايدة

(١) أنظر الوثائق الدبلوماسية الفرنسية - المجموعة الثالثة - المجلد الثاني - وثيقة

قامت بعض قطع الأسطول الإيطالي بضرب قلاع الدردنيل بالقنابل ،
وكانت هذا هو يوم إفتتاح البرلمان التركي ، وكان له أسوأ الأثر على
موقف تركيا .

وجاءت مذكرة تركيا في ٢٣ أبريل تعترف بمجهودات الدول المحايدة
في التوسط لمعرفة الشروط التي ترتضيها لوقف الحرب ، ولكنها ذكرت
أنها عرضت على إيطاليا قبيل الحرب ، وفي الأيام الأولى منها ، عرضاً سخية
في طرابلس وبنغازي ، ولا تتناهي مع سيادتها أو مع سلامة أراضيها ، وإن
إيطاليا قد ذكرت منذ أول الأمر ، بل وفي أثناء نزول جنودها للساحل
كلمات الفتح والضم . وكان على إيطاليا أن تغلب على عقبات كثيرة قبل
ذلك ، خاصة وأن الجيش الإيطالي قد ظل حتى ذلك الوقت محاصراً في
الثغور التي نزل إليها منذ سبعة أشهر . وذكر الباب العالي أن إيطاليا نفسها
تعرف تماماً بأن فصل هاتين الولايتين عن الدولة أمر مستحيل ، خاصة وأن
الحرب مستمرة ، وأنه قد يتسبب في نتائج هامة ، ولا يمكن لأي حكومة
عثمانية أن توافق على هذا الفصل ، نظراً لارتباط هذه البلاد بالوطن ، ونظراً
لموقف المدافعين عنها . وشرحت أن الإقدام على مثل هذا العمل سيهدد
الامن الداخلي وسيتسبب في تعقيد الموقف الدولي . وأنه إذا كانت إيطاليا
— بعد أن عرفت خطوره المشكلة — لا تزال مصرة على رغبتها في إحتلال
وضم الاقليمين اللذين لم يفتحوا ، وترسم قانوناً لضمها — هو قانون باطل
من الناحية الفعلية والناحية القانونية — فإن إصرارها لن يؤدي إلا إلى إبعاد
وتأجيل حل هذه المشكلة . وأصر الباب العالي على أن حل هذا المشكل
في أيدي إيطاليا وليس في أيدي تركيا ، وأن الحكومة العثمانية كانت
ترغب دائماً في السلام ، وتقبل توسط الدول ، ولكنها تعلن إستحالة الدخول
في مفاوضات لا تستند على أساس المحافظة الفعلية والناتجة على حقوق السيادة

العثمانية ، وعلى سحب إيطاليا بلاغها الخاص بضم الولاياتين العثمانيتين ،
وتعهدا بسحب قواتها (١) .

ولم تكن هناك في إيطاليا حكومة يمكنها أن تقبل مثل هذه الشروط
دون أن تعرض نفسها لثورة الرأي العام . فظهر أن إيطاليا قد أقفلت على
نفسها الباب - وبتسرعها في الناحية الشككية - قبل أن تستند إلى أسس
سليمة في الاقليم الذي رغبت في إحتلاله . وأصبح على إيطاليا أن تستمر ،
وأن تواصل الحرب .

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية - المجموعة الثالثة - المجلد الثاني - وثيقة رقم ٣٧٨

في ٢٣ أبريل سنة ١٩١٢ - والملحق الخاص بها .

الفصل الخامس والعشرون

الصلح

كانت المقاومة التي لقيتها القوات الإيطالية في طرابلس وبرقة من الأهالي والقوات العثمانية تجبرها على البقاء في ذلك العدد البسيط من الموانئ أو المراكز البحرية التي كانت قد احتلتها ، بمساعدة الاسطول ، في الفترة الأولى من الحرب . وكان تشبث إيطاليا بضرورة إعراف حكومة الأستانة بالسيادة الإيطالية على هذه الولاية ، وبعد أن كانت قد تسرعت بإعلان وضعها تحت السيادة الإيطالية ، كان ذلك يقلل من إمكانية الوصول إلى تسوية مع الباب العالي بشأن هذه الأقاليم . وكان الرأي العام الإيطالي يضغط على حكومة روما ، وخاصة بعد أن امتدت مدة الحرب وزادت القوات الإيطالية في شمال افريقية دون أن تصل إلى نتيجة . ولذلك فإن الحكومة الإيطالية قد وجدت نفسها مضطرة إلى الاستمرار في العمليات الحربية . وإذا كانت الأحوال لا تساعد على سرعة حصولها على نجاح في شمال افريقية ، فإنها قد اختارت الدردنيل وجزر بحر إيجه ميدانا جديدا لعملياتها ، ولكي تضغط به على الدولة العثمانية من ناحية ، وتهديء به من قلق الرأي العام الإيطالي من ناحية أخرى . وستكون هذه العمليات هي بداية لعمليات المرحلة الثانية من الحرب ، والتي ستمتد خلال

ربيع وصيف سنة ١٩١٢ .

(١) ضرب الدردنيل واعتلال جزر بحر ايجه : -

استعدت إيطاليا للقيام بعملياتها عند الدردنيل وبحر إيجه قبل أن تجيب تركيا على مطالب سفراء الدول المحايدة في الأستانة في ١٦ أبريل والى كانت تهدف معرفة الشروط التي ترضها تركيا للصالح مع إيطاليا . وكانت إيطاليا تسعى بهذه العمليات الجديدة إلى إظهار قوتها لتركيا ، وتهديدها قرب عاصمتها .

وأبحر الاسطول الإيطالي في منتصف إبريل متجها صوب بحر إيجه ، ووقفت ٢٧ قطعة منه أمام مدخل الدردنيل وقامت بضرب قلاع سد البحر وكوم قلعة ، ودمرت ثكنات الجنود الموجودة هناك وإن كانت قد عجزت عن إسكات بطاريات المدافع التركية . وبعد ساعتين ونصف ساعة من الضرب انسحب الاسطول الإيطالي بعيداً عن مرمى المدفعية التركية .

ولقد كانت هذه العملية سبباً في أن يبلغ الباب العالي ممثلي الدول الأجنبية أنه قد أمر بمنع مرور السفن في الدردنيل : وإلى أن تصدر أوامر أخرى .

والحقيقة أن هذه العملية الحربية كانت تهدد باثارة مشكلة ، خاصة وأن روسيا كانت تحاول إثارة النظام الدولي الخاص بالملاحية في المضائق ، وكانت لها ولبريطانيا مصالح معينة وواضحة في عملية تصدير الحبوب من البحر الأسود إلى البحر المتوسط . ولقد حاولت حكومة روما تبرير عملها ، فادعت أن أوامرها لأسطولها كانت مجرد القيام بمظاهرة سلمية في هذه المياه ، وأنها لم تكن تقصد الدردنيل بالذات وأن تظهر في أثناء افتتاح

البرلمان التركي أنها حرة في تحركاتها ، ولكن الأمر تغير نتيجة لتبادل إطلاق القذائف مع القلاع التركية . ولكن هذا الاعتذار لا يفي أن إيطاليا كانت لا تستبعد فكرة قيام الدولة العثمانية باقفال المضائق ، وتهدف من وراء ذلك تدخل الدول المحايدة في الاستانة لاعادة فتح المضائق ، ولانتهاء حالة الحرب ، حتى لا تتأثر مصالحها بذلك (١) .

وادعت الحكومة الايطالية كذلك أنها كانت تحاول استدراج الاسطول التركي خارج المضائق ، وأن القلاع التركية هي التي فتحت نيرانها على الاسطول الايطالي . ولكن مثل هذا الادعاء كان لا يعود بالجديد على الموقف الذي نشأ ، وخاصة للتجارة الدولية . ورأت بريطانيا أن هذه العملية قد تسببت في اقفال المضائق ، الأمر الذي يعود بخسارة فادحة على التجارة البريطانية ، إذ أنه عطل السفن الموجودة في البحر الاسود ، وتزيد قيمة شحناتها على عشرة ملايين جنيهه استرليني ، وأوقف كذلك التجارة الانجليزية الروسية ، ويصعب استمرار الأوضاع بهذا الشكل لفترة طويلة . ولكن بريطانيا كانت في نفس الوقت تخشى من أن تقدم روسيا على إثارة مسألة المضائق ، وبشكل دولي ، فاصدرت أوامرها لسفيرها في روسيا لكي يتفاهم بحذر مع وزير الخارجية الروسي . وكانت مصالح روسيا واضحة قوية ، خاصة وأن هذا الوقت كان هو وقت تصدير المحاصيل ، وكان على الحكومة الروسية أن تتدخل إما في روما ، ولكي تحصل على تصريح رسمي باستبعاد الدردنيل عن مناطق العمليات الحربية ، وإما في القسطنطينية

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية — المجموعة الثالثة — المجلد الثاني — وثيقة رقم

لإجبار الباب العالي على إعادة فتح المضائق . ولقد اتصل السفير الروسى فى الآستانة بالباب العالي ووضح له الاحجاف الناتج للمصالح الروسية عن إقفال المضائق ، وادعى أن هذه العملية تعتبر خرقا للنظام الموضوع فى اتفاقيات الملاحة الخاصة بالمضائق . وطالب السفير الروسى بإعادة فتح الدردنيل ، وهدد بأن حكومته ستطالب بتعويضات نتيجة لهذه الاضرار .

وخشيت بريطانيا من مثل هذا التدخل الروسى ، فاضطرت إلى أن تشرح لروسيا أن اتفاقية المضائق لا تعالج موضوع فتحها للتجارة فى أوقات الحرب ، وإلى أنه سيكون من تجاوز الحدود أن يطلب تعويض من حكومة وهى فى حالة دفاع شرعى . ولكن الحكومة البريطانية اضطرت فى نفس الوقت إلى التدخل فى الآستانة ، وذلك لشرح التوتر الذى حدث نتيجة للتعرض لحركة تجارة البحر الأسود ، وطالبت بإعادة المرور تحت شروط خاصة بالمراقبة والارشاد .

وكان تأثير ضرب الاسطول الايطالى لقلاع الدردنيل سيئا للغاية بالنسبة لتركيا فى البلقان . وظهر الخوف فى بلغاريا مع التساؤل عما إذا كان عمل إيطاليا سيمتد إلى أجزاء أخرى من الدولة العثمانية . وكان البلغار يون يرغبون فى رؤية الدولة العثمانية ضعيفة . وكانت النقطة التى تهمهم هى سالونيك . وظهرت إمكانية تثير بلغاريا لموقفها السامى من تركيا فى حالة مهاجمة إيطاليا لسالونيك ، وفى حالة تسببها فى أحداث اضطرابات فى منطقة مقدونيا .

وأمام هذا التدخل أعلنت حكومة الآستانة أنها قد حرصت منذ بداية

الحرب على صيانة مصالح المحايدين، وأنها لم تقفل الدردنيل إلا أمام هجوم الاسطول الايطالى . وصرحت بأنه لا توجد هناك أية معاهدة تمنع تركيا من إقفال الدردنيل في وقت الحرب ، وحين تكون سلامة عاصمتها غير تامة . وأظهرت الحكومة العثمانية استعدادها لإعادة فتح الدردنيل حينما تعطى إيطاليا للدول المحايدة تأكيداً بأنها لن تقدم على اقتحام المضائق . أما إذا كان تعطيل الملاحة سيعطى الحق للمطالبة بأية تعويضات ، فمن الواجب أن تقوم الحكومة الإيطالية بدفع كل هذه التعويضات .

ولكن هذا التصريح لم يكن يغير من الأمر فى شيء ، خاصة وأن السفن كانت راسية فى الاستانة نفسها ، وتحمل شحنتها وتنتظر إعادة فتح الدردنيل للخروج إلى البحر المتوسط . فاضطرت بريطانيا إلى أن تطلب إلى حكومة روما أن تصرح رسمياً بمنع الاسطول الايطالى من القيام بأية مناورات بحرية بجوار الدردنيل لمدة أسبوعين ، وذلك حتى تتمكن الحكومة العثمانية من إعادة فتح المضائق للسفن المحايدة . ووافقت الحكومة الإيطالية على هذا الطلب ، واعتبرته كخدمة من الخدمات تقدمها للدول المحايدة ، ورأت فى هذا الطلب فى نفس الوقت اعتراف لها بحقها فى اقتحام المضائق . وقرر مجلس الوزراء التركى إعادة فتح الدردنيل فى أول مايو ، وإن كانت تركيا قد احتفظت بحقها فى اقفاله من جديد إذا ما اضطرتها الظروف إلى ذلك .

وفى الوقت الذى كان فيه الاسطول الايطالى يقوم بعملياته أمام الدردنيل ، قامت وحدات بحرية إيطالية أخرى بتدمير بعض المحطات فى جنوب بحرايجة ، وباغراق بعض الزوارق التركية المسلحة . وفى نفس الوقت

قامت القوات الإيطالية باحتلال جزيرة ستمباليا واتخذتها قاعدة لها في بحر ايجه. ثم قامت إيطاليا بنقل عشرة آلاف جندي من قواتها المحاربة الموجودة في شمال إفريقيا، ووجهتهم صوب جزيرة رودس لاحتلالها وبمعاونة الاسطول. وكانت الحامية العثمانية الموجودة في هذه الجزيرة لا تزيد على ألف جندي. وكانت القوى غير متكافئة، وتمكنت القوات الإيطالية من الاستيلاء على الجزيرة رغم مقاومة الحامية.

وساعدت هذه العمليات على إرضاء الرأي العام الإيطالي بانتصارات في ميدان جديد، بعد أن قلت ورود الأخبار عن الانتصارات من طرابلس. وكانت هذه العمليات في نظر إيطاليا تعتبر فرصة شريفة يمكن للاتراك أن يستندوا اليها ويحجوا عن طرابلس. ولكن إيطاليا كانت تعرف أهمية موقع رودس الاستراتيجي، وكانت تعرف أهمية مواردها الاقتصادية، وكانت تعلم كذلك أن هذه الجزيرة ستكون مادة طيبة للمساومة مع الاتراك على طرابلس حين تخين الفرصة. وإستمر الإيطاليون بعد ذلك في احتلال أهم جزر الدوديكانيز. فاحتلوا نيروس وبسكوبوس وخاركي وسكاربانتيو وكاسوس وكراباتوس وليبوسوس وخوس وسيمي. وأظهرت حكومة روما رغبتها في إعلان ضم جزر بحر إيجه اليها، كوسيلة من وسائل الضغط على الدولة العثمانية لانتهاء الحرب في شمال إفريقيا، ولكن النمسا عارضت في هذا الاتجاه، واستنادا إلى أن موقف الروسيا لم يكن واضحا، وربما يساعد ذلك الحكومة القيصريّة على إعادة إثارة مشكلة المضائق. أما بريطانيا فانها قد أظهرت تحفظها حيال هذه العمليات التي أسلمت لإيطاليا قواعد حزبية هامة في شرق البحر المتوسط، وهي من دول

التحالف الثلاثي . أما فرنسا فانها قد أعلنت أن فكرة معاملة الأراضي المحتلة في أثناء الحرب على أنها أراضى مضمومة للدولة هي فكرة جديدة تماما ، وذكر بوانكاريه للسفير الإيطالى في باريس أنه لا يوافق عليها (١) . وشاركت الحكومة البريطانية وجهة النظر الفرنسية في هذا الموضوع . وهكذا فشلت هذه العمليات في الدردنيل وفي جزر بحر إيجه في إنهاء الحرب ، وأصبح على إيطاليا أن تواصل عملياتها الحربية في شمال إفريقيا .

(٢) استئناف النشاط العسكرى : —

كانت القوات الإيطالية في طرابلس قد استغلت فترة فصل الشتاء في الاستعداد. لعمليات جديدة ، وأرسلت إيطاليا إلى طرابلس قوات أخرى من إيطاليا ، وأحضرت بعض قوات من المجندين الوطنيين أو عساكر الارتريا ، وكانت هذه القوات الأخيرة تتحمل جو إفريقيا أكثر من الإيطاليين ، وكان جزء منها من الهجرات التي جندتها إيطاليا بعد نجاح التجربة المشابهة التي قامت بها السلطات البريطانية مع قوات الحدود المصرية السودانية . وأخذت السلطات الإيطالية في إنشاء خط للسكك الحديدية من مدينة طرابلس إلى عين زارا ، واستقدمت عددا من الجبال من تونس ، وزودت قواتها المحاربة بعدد من السيارات . وكانت زيادة عدد القوات الإيطالية في طرابلس ، والاعتناء بوسائل انتقالها يعتبر عاملا أساسيا في صالح إيطاليا . وأصلح الإيطاليون المناطق التي كان قد أصابها بعض التلف

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية — المجموعة الثالثة — المجلد الثالث — وثيقة رقم

في الشتاء، وأرسلت إيطاليا كذلك عددا من الطائرات إلى ميدان العمليات. وكانت هذه المهمات تسهل كثيرا على الإيطاليين وخاصة في عمليات الاستكشاف والاستطلاع. وكانت القوات العثمانية تفتقر إلى كل ذلك. وأنشأ الإيطاليون عددا من السقالات في ميناء طرابلس لتسهيل انزال المهمات.

وقام الأتراك في نفس الوقت بمحاولات لتنظيم قواتهم وقوات المتطوعين التي أخذت في الوصول إلى معسكراتهم. والواقع أن مهمة الأتراك كانت مهمة صعبة، وخاصة أمام توافد الأتالي على المعسكرات العثمانية، بعد أن فقدوا مدنها وبيوتهم القديمة. وتحولت المعسكرات العثمانية إلى ما يشبه مدن اللاجئين، ونشأت إلى جوارها الأسواق، واضطر الأتراك إلى إنشاء عدد من المدارس والمستشفيات المؤقتة لمواجهة هذه الظروف الطارئة. وكان إحتلال الإيطاليين لخط الأسلاك البرقية الممتد من السلوم إلى تونس في أجزاء كثيرة منه يفرض على الأتراك إنشاء خط جديد من بنغازي حتى السلوم.

ولقد نشأت مدينة من الخيام على بعد حوالي ١٢ كيلومترا من مدينة بنغازي وأقام فيها العرب، وتركوا فيها نساءهم وأطفالهم وشيوخهم حين ذهبهم إلى المعارك. وكانت القوافل تصل إلى هذه المدينة الجديدة بانتظام تحمل لها القوت والتوين، وإن كان سكانها، وخاصة من النساء، يخرجون منها وراء المجاهدين ويحثونهم على الاستبسال في القتال، ويحملون الجرحى ويحملون القتلى.

ولقد حاول الإيطاليون استخدام سلاح الدعاية للتفريق بين الأتراك والعرب، وتخفيض روحهم المعنوية، وإظهار قلة الفائدة التي تعود عليهم من

مواصلة الحرب . وأخذ الإيطاليون يلقون بالمنشورات المكتوبة باللغة العربية على تجمعات الأهالي والوطنيين من الطائرات والمناطيد . وكان أول هذه المنشورات مكتوبا بأسلوب منمق وبه بعض فقرات من ابن خلدون ، وبعض استشهادات من القرآن . أما المنشور الثاني فكان عبارة عن تقرير عن نجاح عمليات الأسطول الإيطالي في البحر الأحمر ، وكان في شكل برقية من الوزارة الإيطالية إلى « نائب الملك في طرابلس وبرقة » ويذكر أن الطرادات الإيطالية قد دمرت وأسرت السفن الحربية التركية التي كانت تحمل الجنود والأسلحة إلى طرابلس . وأما المنشور الثالث فكان عبارة عن دعوة موجهة إلى الأهالي لكي ينضموا إلى الإيطاليين ، ويؤمنوا على أنفسهم . وكان بتوقيع المشير كارلو كانيغا قائد جيش الاحتلال في طرابلس الغرب وبنغازي (١) . ولكن علينا أن نذكر أن هذا المجهود لم يعطى نتيجة

(1) ABBOTT, G. F.; *The Holy War in Tripoli*. London, 1912. p. 196.

وهذا نصه : —

إلى عرب طرابلس الغرب :

ماذا يصدكم عن القدوم إلينا . أما تهتمكم الصلوة في الجوامع والراحة أتم وعائلاتكم في بيوتكم . أما يهمكم رعى مواشيتكم وتعاطى تجارتكم آمنين . نحن أناس أصحاب دين ومن أهل الكتاب وأحرار . واعلموا أن دولة إيطاليا المعظمة قد أصبحت لكم بمقام الوالد بعد أن أخذت أمكم وهي طرابلس الغرب . فاقدموا إلينا بلا خوف وبكمال الأمان ونحن نؤكد لكم أنه ليس من يؤذيكم وما من يسئ إليكم أو يضركم بأذى شيء . فان الماضي لا يذكر . واعلموا أن كل من يأتي إلينا بيارودته مع المهات نحسن إليه بعشرين فرنكا مع كيس قمم أو شعير كيفما شاء . أما رؤسائكم الدينيون والسياسيون فأت الحكومة الإيطالية تقبلهم وتؤيدهم بالصفة التي كانوا عليها قبل . بل تعين لهم رواتب ومعاشات .

عملية ، خاصة وأن العرب كانوا راضين عن الحرب مرحبين بها ، ومستعدين للاستمرار فيها . وكانت هذه الحرب قد أوجدت عملا لعدد من الجمالين تزايد على مر الأيام ، وأوجدت الفرصة أمام الرجال لاثبات رجولتهم في الذود عن حياضهم وعن أراضيهم ، وأنت بالمال ، أو بعض المال لـكل من شارك فيها . هذا علاوة على أن ظروف الحرب قد عملت على تقريب الفوارق بين العرب والأتراك ، وعلى تماسك المجموع أمام الخطر الأجنبي . ولقد قام عدد من قادة العرب وزعمائهم باتخاذ موقف صريح ضد الدعاية الإيطالية ، نذكر منهم فرحات بك الذي رد مع بعض المشايخ على دعاية الحكومة الإيطالية ، ونشروا مقالاتهم في الصحف التركية . وإذا كانت بعض الصحف الغربية قد وجدت في هذه الحرب حربا دينية بين مسلمين ومسيحيين ، فإن فرحات بك قد احتج على هذه الفكرة ، وأصر على أن المجاهدين الطرابلسيين هم من الوطنيين ، أمثل جنود الثورة الفرنسية ، وليسوا من المتعصبين الدينيين : « وإذا تخلت عنا الحكومة التركية فسنعلن إنتهاء حقوقها على بلادنا ، وسنقيم جمهورية طرابلس ، وسترون - كما حدث عندكم - أننا نستطيع حمايتها بقواتنا وحدها (١) » .

وناهيك أن الكلام واحد والله سبحانه وتعالى كريم فاطلبوا اليه عز وجل أن يفتح عيون عقلكم لتعرفوا الحق وهو بخلصكم .

طرابلس الغرب في ١٥ كانون الثاني سنة ١٩١٢ .

قائد جيش الاحتلال في طرابلس الغرب وبنغازي :

المشير

كارلو كانيغا

(1) REMOND, Georges; Aux Camps Turco-Arabs. Paris, 1913.

ووجدت إيطاليا نفسها مضطرة إلى مواصلة العمليات الحربية أمام هؤلاء المجاهدين وتلك الحفنة من الأتراك ، والتي كانت تعمل على تنظيمهم . وبعد مناوشات خلال فصل الشتاء جاء فصل الربيع وصمم الإيطاليون على البدء في عمليات جديدة تعتبر هي المرحلة الثانية من عمليات الحرب في طرابلس وبرقة .

وبدأت هذه العمليات في المنطقة الواقعة بين مدينة طرابلس والحدود التونسية ، وهدفت إيطاليا من ورائها وقف وصول الامدادات من تونس إلى المجاهدين العرب والعثمانيين ، سواء أكانت هذه الامدادات في شكل مؤن أو ذخائر أو في شكل عدد من الضباط المتطوعين الذين كانوا يصلون إلى ميدان الحرب . وقامت إيطاليا بعمليات لاحتلال زوارا ، وهي التي تقع على بعد ٦٠ ميلا إلى الغرب من مدينة طرابلس ، وعلى بعد ٤٠ ميلا من الحدود التونسية ، واشتركت في هذه العمليات بعض قطع الأسطول مع بعض زوارق الطوربيد ، واستخدمت فيها مدفعية الأسطول . وفي نفس الوقت كانت هناك قوات أخرى بلغ عددها عشرة آلاف إيطالي مع بعض عساكر الارتريا عملت على النزول إلى رأس مقابس واحتلت القلاع القديمة الموجودة هناك . وكانت هذه العملية ذات الشعبتين تهدف التمويه على العرب والأتراك بفتح ميدانين أمامهم في نفس الوقت ، وانتهت بفشل الوطنيين في صد هذا الهجوم وصد عملية النزول ، خاصة وأن الأسطول كان يؤيدها (١) .

(1) McClure, W. K.; *Italy in North Africa*. London, 1913 p. 152.

وحاولت إيطاليا أن تحتل واحة زنزور في الأيام الأولى من شهر يونيو ، واستخدمت في ذلك قوات بلغت ١٣ ألف جندي ، وإن كانت قد فشلت في هذه العملية . ولكن إيطاليا أعدت قوة جديدة بلغت ١٠ آلاف جندي وأرسلتها بعد أسبوع إلى مضراته ، وعاونها الأسطول في الهجوم على مواقع العرب والأتراك هناك ، وتمكنت من احتلال هذه المدينة بعد مقاومة في الأيام الأولى من شهر يوليو . ولقد تمكنت القوات الإيطالية من احتلال بعض المواقع القريبة من الحدود التونسية وبعد أن زاد عددها في هذا القطاع إلى ٢٠ ألف ، وسمح لها ذلك باحتلال زوارا في الأيام الأولى من شهر أغسطس . وفي الوقت الذي كان على العرب والأتراك أن ينتقلوا بسرعة من موقع إلى آخر ، وهم يفتقرون إلى وسائل المواصلات وإلى الكثير من أدوات الحرب ، كانت القوات الإيطالية في شمال إفريقيا مزودة بكل ما يلزمها للنقل ، وزاد عدد سياراتها التي كانت تستخدم في نقل الجرحى وفي توصيل المياه المثلجة إلى القوات المحاربة في أثناء المعارك في فترة الصيف . هذا بالنسبة لقطاع طرابلس .

أما بالنسبة لبرقة فقد استمرت فيها العمليات كذلك . وكانت قوات العرب والأتراك تواصل هجماتها على مدينة بنغازي نفسها ، ومنعت بذلك الإيطاليين من التوغل منها صوب الداخل . وكانت العمليات الحربية في هذا القطاع عمليات هامة ومنظمة . ونسج عنها كثير من القتلى ، ومن الجانبين . وكانت الروح المعنوية مرتفعة عند العرب ، وكان القطاع يمتاز بوجود عدد لا بأس به من الضباط العثمانيين . واستمرت العمليات في هذا القطاع عند درنة التي واصل العرب والأتراك احتلال المضفة المشرفة عليها ،

ومنعوا بذلك الإيطاليين من الخروج منها رغم أن عددهم فيها قد وصل إلى ثمانية آلاف ثم إلى ١٢ ألف جندي في خلال الصيف . وكان أنور بك ، رجل الثورة التركية ، هو قائد هذا القطاع ، وأخذ في شن الهجوم بعد الآخر على الإيطاليين المحاصرين ، وأجبرهم على زيادة تحصين مواقعهم هناك .

ويظهر من هذا أن استئناف النشاط العسكري لم يسمح للإيطاليين بمكاسب جديدة إلا على طول الخط الساحلي ، وكانت وصمة للإيطاليين أن يعلموا ببقاء ١٠٠ ألف جندي نظامي في عمليات دفاع عن المدن الساحلية ، وتحت حماية مدفعية الأسطول ، أمام قوة لا تزيد عن ستة آلاف جندي تركي وعشرين ألفا من العرب . وحاولت إيطاليا أن تفصل بين العمليات الموجودة في برقة ، والعمليات الموجودة في طرابلس بإنشاء قيادتين منفصلتين بعد استدعاء المارشال كانيغا إلى إيطاليا في شهر سبتمبر ، ولكن ذلك لم يؤدي إلى نتيجة لها قيمتها . واستمرت المعارك قرب درنة ، كما استمرت قرب زنزور إلى الجنوب من مدينة طرابلس . وكانت هناك كثير من الاشتباكات تقع كلما حاول الإيطاليون أن يخرجوا من تحصيناتهم . وشعرت إيطاليا بصعوبة التوغل صوب الداخل ، وإن كانت طول مدة الحرب قد فعلت فعلها كذلك في الإمكانيات اللازمة للمجاهدين العرب والأتراك لمواصلة الحرب .

(٣) سوء الحالة :

كان إستيلاء الإيطاليين على النقاط الساحلية يقلل من حركة وصول الإمدادات والمهمات إلى داخل البلاد عن طريق البحر . وكان تشدد كل

من السلطات البريطانية في مصر ، والسلطات الفرنسية في تونس ، وتمسكهم بالموقف الذي ادعوا أنه الحياد ، وعملهم بالتالي على إقفال الحدود ومنع حركة المرور منها أو التهريب ، يساعد على أن تزداد حالة المجاهدين سوءاً . ولقد عملت هذه السلطات الاستعمارية على إستخدام نفوذها لدى العرب وأبدو القاطنين في المناطق القريبة من الحدود لكى تغريهم على عدم تقديم المساعدات لآخوانهم المجاهدين وراء الحدود . وجاء بعد ذلك طول مدة الحرب سبباً يؤثر على كمية المعونة التى كانت تأتى إلى المجاهدين من كل مكان . وأثر ذلك كله فى حالة الأتراك والعرب فى طرابلس الغرب وبرقة .

ولقد شهد معسكر القيادة العامة نفسه فى العزيزية ، قرب طرابلس ، بعض الحالات التى عجزت فيها القيادة عن صرف تعيين غذاء الجنود أنفسهم ، وإن كان العرب قد امتازوا بارتفاع روحهم المعنوية ، وباكتفائهم بالقليل . وكان الاقليم فقيراً ، ولكن السنوات الأربع الأخيرة قد قل فيها سقوط المطر بشكل واضح ، وأدى ذلك إلى أن يسير هذا الشعب المجاهد الأبي من حالة الفقر إلى حالة تشبه العوز ، ومع إستمرار الحرب تحول هذا العوز إلى ما يشبه المجاعة . ولقد دمرت الحرب كثيراً من المدن الساحلية وحرمت جماعات بأكملها من كل ما يمتلكون ، وألقت بمئات وآلاف من النساء والأرامل والأطفال اليتامى إلى الصحراء . وعجزت القسوات العسكرية العثمانية عن تقديم شيء له قيمته ، وفى هذه الحالة الواضحة من الضنك . حقيقة أن المعسكر الرئيسى فى العزيزية كان يوزع الطعام على الأهالى ، ولكن السلطات العسكرية كانت عاجزة عن أن تعول شعباً بأكمله وترعى شؤنه من مأكل وملبس ، خاصة وأن حالة رجالها العسكريين أنفسهم لم تكن بأحسن من حالة أبناء طرابلس . وكان هذا التدهور هو أقصى

ما يمكن أن تصل إليه حالة شعب مكافح طرد من مساكنه ومزارعه الصغيرة إلى قلب الصحراء ، وأصبح يكون جماعات كبيرة من اللاجئين إلى جوار المعسكرات (١) .

وكانت الدولة العثمانية تمر بسلسلة من الالتزامات الواضحة في عدد كبير من أقاليمها ، وحق في عاصمتها نفسها . وكانت جمعية الاتحاد والترقي قد بدأت في مواجهة معارضة قوية حين ظهر أن فكرة « الوحدة » كانت غير عملية ، وظهرت الضرورة لتطوير الدولة إلى « اتحاد » أو « ائتلاف » . وظهر مع ذلك حزب الحرية والائتلاف . وكان هذا الانشقاق في الخط العام لسياسة الدولة الداخلية يؤثر كثيرا على قوتها لمواجهة الصعوبات الخارجية :

وأخذ نواب البانيا وبلاد العرب يطالبون بمنح مسلمي ألبانيا ، وسكان جبل الدروز وبعض المناطق الأخرى من سوريا حقوقا اقليمية ، وحاوات جمعية الاتحاد والترقي أن تقف في وجه هذا الاتجاه ، وتستند في ذلك إلى السلطان وإلى أغلبية مجلس الأعيان لكي تقوم بحل مجلس النواب أو مجلس المبعوثان ، ووعدت بأنها ستقوم بكثير من الإصلاحات العاجلة ، وبمساعدة المستشارين الأجانب . ولكن الانتخابات الجديدة حدثت فيها بعض الأخطاء ، وتآزمت الأحوال ، ونشبت ثورة مسلحة في ألبانيا . وإذا كانت الحكومة قد صممت على استخدام الشدة والقوات المسلحة لتدعيم الأمن والنظام ، وللقضاء على الثورة في ألبانيا ، فإن قيادة هذه الثورة

(1) ABBOTT, G. F.; *The Holy War in Tripoli*. London, 1912
pp. 230 - 233.

كانت تطالب بمحاكمة الوزارة الموجودة في الآستانة ، علاوة على مطالبتها بالاعتراف باللغة الألبانية وبجعل الخدمة العسكرية إقليمية في ألبانيا . وكان من الصعب على الحكومة أن تعتمد على الجيش ، خاصة وأن عدداً من ضباطه كان قد بدأ في الانضمام إلى حزب الحرية والائتلاف ، وبدأ عدد منهم ينضم إلى الثوار في الجبال . ولقد انتهى ذلك باستقالة سعيد باشا ومحمود شوكت باشا ، وجاءت وزارة جديدة برئاسة الغازي مختار باشا ، وضمت جمال باشا ، رجل الائتلاف . ولقد عملت هذه الوزارة الجديدة على محاولة الوصول إلى حل بالنسبة لألبانيا ، وعلى أساس إرضاء الأهالي ، وعملت كذلك على محاولة الوصول إلى حل بشأن الحرب في طرابلس الغرب . وكان الأسطول الإيطالي قد حاول في منتصف شهر يوليو أن يدخل إلى الدردنيل من جديد ، وتبادلت قطعه إطلاق نيران المدفعية مع القلاع التركية . وكانت إيطاليا تحاول أن توقع بين تركيا والدول الأوروبية بشأن الملاحة في المضائق حتى تقوم هذه الدول بالضغط على تركيا لإنهاء الحرب . وحدث ذلك في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية بغير وزارة ، وقبل استلام الغازي مختار باشا الحكم . ولكن الوزارة الجديدة لم تعمل على إقفال المضائق أمام الملاحة هذه المرة ، بل عملت على مد حقول الألغام فيها ، وقللت بذلك عرض المنطقة الصالحة للملاحة بين هذه الحقول من ٤٠٠ إلى ١٥٠ متراً ، وذلك لكي تمنع حدوث محاولات إيطالية جديدة لمهاجمة بحر مرمره والبوسفور ، ولكي تسمح للسفن المحايدة بالاستمرار في الملاحة وباشراف المرشدين الأتراك . والمهم هو أن هذه الوزارة الجديدة كانت مستعدة لإنهاء الحرب مع إيطاليا .

(٤) المفاوضات والصلح :

كانت وزارة سعيد باشا قد أرسلت الأمير سعيد حليم ، عضو الاسرة المالكة المصرية إلى لوزان في شهر يوليو سنة ١٩١٢ لاجراء مباحثات غير رسمية مع الايطاليين بشأن إنهاء الحرب الايطالية التركية الخاصة بطرابلس . ولكن هذه المحادثات لم تصل إلى نتيجة ايجابية ، وخاصة نتيجة للارزمة الوزارية التي نشبت في الآستانة بين رجال الاتحاد ورجال الائتلاف . وبعد تولي الغازي مختار باشا شئون الوزارة صرحت المصادر الايطالية بأنها مستعدة للتباحث مع الباب العالي في نفس الموضوع في حالة إذا ما استقرت الوزارة في الحكم ، وعلى أساس ارسال شخصية لها تفوذها وسلطانها لتمثيل الدولة العثمانية أكثر من الأمير سعيد حليم .

والواقع أن الغازي مختار باشا كانت تراوده فكرة إنهاء الحرب مع ايطاليا ، وكان يفكر في امكانية اعلان استقرار طرابلس تحت رئاسة أحد الأمراء المسلمين الخاضعين للسلطان . وإذا كانت المباحثات قد استمرت بين الجانبين فإن الغازي مختار باشا لم يكن مستعدا للقيام بأي عمل لإعداد الرأي العام العثماني لفكرة الصلح مع ايطاليا حتى لا يؤثر ذلك على الروح المعنوية للمجاهدين العرب والأتراك في طرابلس الغرب وبرقة . واستمرت هذه المباحثات الايطالية التركية بعد وصول نحر الدين بك إلى سويسرا في شهر أغسطس ، وذهب المندوب الايطالي أكثر من مرة إلى روما لاستشارة الماركيز دي سان جوليانو وزير الخارجية الايطالية ، خاصة وأن المباحثات كانت قد مست مشكلة « السيادة » ، وكان الايطاليون يحاولون الوصول إلى شكل يؤدي إلى الصلح مع تركيا ، ودون أن

يمس المرسوم الملكي الإيطالي الخاص بإعلان السيادة الإيطالية على هذه الأقاليم . وكان جوليتي يرى إمكان حل مشكلة « السيادة » عن طريق إعلان الدولة العثمانية استقلال ولايتي طرابلس و برقة ، وسحب قواتها منها ، أما الباقي فهو على إيطاليا . وتظاهرت الحكومة الإيطالية بأنه في وسعها أن تستمر في الحرب في شمال إفريقيا بسهولة ، ولفترة طويلة ، رغم أنها ترحب بالوصول إلى السلم ، وإدعت أنه يصعب على الأتراك مواصلة مثل هذه الحرب ، خاصة وأن دولتهم كانت تعيش في سلسلة من الأزمات المالية والاقتصادية المستمرة ، ويصعب عليها الاستمرار في تمويل مثل هذه الحرب . ولكن الجانب العثماني كان لا يرغب في تقديم توضيحات بدون معنى ، وإذا كانت الدولة العثمانية مستعدة للوصول إلى السلم ، فقد كان ذلك على أساس الانسحاب بشرف ، ودون أن تؤدي هذه العملية إلى قلقلة الرأي العام العربي والإسلامي ووقوفه في وجه الدولة التي تقبل التوضيحية بالأقاليم العربية والإسلامية . وشرح جمال باشا أن إيطاليا عاجزة حتى الآن عن فهم السبب في رفض الحكومة العثمانية فكرة وضع طرابلس و برقة تحت السيادة الإيطالية ، وأن الحكومة الإيطالية تشبث بضم الأراضى إليها ، وحتى تلك المناطق التي عجزت عن الوصول إليها . وذكر أن مثل هذه الحالة لن تؤدي أبدا إلى الصلح ، خاصة وأن الباب العالي لا يمكنه أن يتنازل عن البلاد التي دافع عنها أهلها وبسالة ، ونجحوا في صد الهجوم الأجنبي عنها . وذكر أنه من اللازم أن تحتفظ الحكومة العثمانية بمنطقة واسعة حتى تتمكن من أن تنقل إليها الأهالي الذين لا يرغبون في الخضوع للحكم الإيطالي .

ولكن المشكلات زادت أمام الدولة العثمانية ، وخاصة في البلقان ،

وساءت العلاقات مع بلغاريا ، وبشكل اضطرت معه الدولة العثمانية إلى أن تتساهل في أمر طرابلس . وأرسل الباب العالي رشيد باشا إلى سويسرا في أوائل شهر أكتوبر ، وكان يحمل تعليمات بعدم التشدد مع المفاوضين الإيطاليين . وفي هذا الوقت حاولت فرنسا أن تتدخل في المفاوضات ، وخاصة فيما يتعلق بجزر بحر إيجة ، وعلى أساس أنها مسألة تؤثر على التوازن الدولي في شرق البحر المتوسط . وكان بوانكاريه يرغب في أن تتدخل الدول الأوروبية وديا في روما وتشرح لها أن كل إتفاق مع تركيا عن إبقاء هذه الجزر في أيدي إيطاليا ، أو تغيير وضعها السياسي أو نظامها الإداري - يجب أن يبلغ إلى الدول الأوروبية قبل الاتفاق النهائي عليه . ولكن روسيا عارضت في هذا الاتجاه ، وعلى أساس أن مثل هذا التدخل يجب أن يحدث في الآستانة . أما النمسا فقد عارضته كذلك وعلى أساس أنه سيعقد المباحثات التركية الإيطالية . وأما بريطانيا فانها رأت أن عقد الصلح بين تركيا وإيطاليا سيتطلب تقدم إيطاليا بطلب الاعتراف بضم طرابلس ، وفي هذه الحالة يمكن وضع شرط خاص في هذا الاعتراف عن تنظيم « وضعية » الجزر .

وقبل أن تتم المفاوضات الإيطالية التركية حاولت حكومة روما أن ترتب مسألة السيادة على طرابلس مع الدول الأوروبية ، وتستبعدا من مفاوضاتها مع تركيا ، وتقتصر هذه المفاوضات على مسألة سحب القوات المحاربة من شمال إفريقية . ولكن فرنسا ذكرت أنها لا تستطيع أن تقرر شيئا في هذا الموضوع إلا بالاتفاق مع إنجلترا وروسيا ، وأنه في حالة اتفاق تركيا وإيطاليا يسهل الاعتراف بالسيادة الإيطالية على طرابلس

وبرقة بعد توقيع الصلح . أما وزارة الخارجية البريطانية فانها قد ذكرت بأنها ستعترف بالسيادة الايطالية مع التحفظات العادية الخاصة بمصالح إنجلترا التجارية ، مثل ضرورة تطبيق « سياسة الباب المفتوح » و « المساواة في المعاملة » .. وذلك بمجرد عقد الصلح بين البلدين . ثم صرح السير إدوارد جراي بأنه : « إذا ما عقدت تركيا معاهدة للصلح مع إيطاليا ، وقامت بسحب جنودها من ليبيا فان الحكومة البريطانية لن يكون لديها أى اعتراض سياسى للاعتراف بالسيادة التامة لإيطاليا على ليبيا . ولكن يجب أن احتفظ بحق الحكومة البريطانية في بحث الطرق التى ستعامل بها المصالح التجارية ... وأذكر بهذه المناسبة أن وجهة نظرنا هى أن كل تغيير يحدث في المستقبل في وضع جزر بحر إيجه يعتبر من إختصاص كل الدول » (١) .

وزاد تلبد الجوفى البلقان بالغيوم ، وأخذت بلغاريا تهدد تركيا إتهديدا صريحا . أما اليونان فانها قد طالبت بترضيات نظير نزول الجنود الأتراك الى جزيرة ساموس ، بعد احتلال الايطاليين لجزر بحر إيجه ، وكان هذا الاحتلال العثماني يتعارض مع الاتفاقية الخاصة بهذه الجزيرة . وكانت الصرب قد أرسلت انذارا الى تركيا في أول أكتوبر ، وهجمت قواتها على الحدود التركية بعد ثلاثة أيام . وطلبت اليونان إلى رعاياها الموجودين في الدولة العثمانية أن ينسحبوا منها ، واستدعت الرديف لحمل السلاح . ثم أعلن ملوك بلغاريا واليونان والصرب التعبئة العامة ، وأعلن الجبل الأسود

(١) أنظر الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، المجلد الرابع . وثيقة رقم ١٥٦ في

الحرب على تركيا يوم ٨ أكتوبر. كانت كل هذه المشكلات تثير الدولة العثمانية على انتهاء الحرب الموجودة في ليبيا . وأدى ذلك إلى التوقيع يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٢ على معاهدة الصلح بين الطرفين في أوشى بجوار لوزان . وبذلك انتهت رسمياً حالة الحرب التي كانت قائمة بين تركيا وإيطاليا .

ولقد تعهدت الحكومتان في المادة الأولى من هذه المعاهدة بالقيام بما يلزم فوراً لوقف العمليات الحربية ، وبارسال مندوبين خاصين للتأكد من تنفيذ ذلك . أما المادة الثانية فقد تعهدت فيها الحكومتان بإصدار أوامرها بسحب ضباطها وجنودها والموظفين المدنيين لها - الحكومة العثمانية من طرابلس وبرقة ، والحكومة الإيطالية من الجزر المحتلة في بحر إيجه . ولكن هذه المادة نصت على أن الجلاء الفعلي عن هذه الجزر من الضباط والجنود والموظفين المدنيين سيتلو بسرعة بعد جلاء الضباط والجنود والموظفين المدنيين العثمانيين عن طرابلس وبرقة . واختصت المادة الثالثة بتبادل أسرى الحرب بين تركيا وإيطاليا في أقرب فرصة ممكنة . وتعهدت الحكومتان في المادة الرابعة بإعلان العفو التام ، ويكون من جانب الحكومة الإيطالية إلى أهالي طرابلس وبرقة ، ومن جانب الحكومة العثمانية إلى جزر بحر إيجه الخاضعين للسيادة العثمانية - وهم الأهالي الذين اشتركوا في أعمال الحرب . وينتج عن ذلك أن أى فرد لن يؤذى في شخصه أو ممتلكاته عند تنفيذ هذه الالتزامات نتيجة لأعماله السياسية أو العسكرية أو لآرائه التي أبداهها في أثناء الحرب . كما أن الأفراد والأشخاص المقبوض عليهم أو المتهمين سيفرج عنهم في الحال ، إلا إذا كانوا من المجرمين بالنسبة

للقانون العام. ولقد نصت المادة الخامسة على أن جميع المعاهدات والاتفاقيات والالتزامات التي كانت قد عقدت أو نفذت بين الطرفين المتعاقدين قبل إعلان الحرب ستنفذ ثانيا من جديد، وستكون الحكومتان في وضع متعادل، كما أن أروعاياهم سيكونون في مركز مماثل لما كانوا عليه قبل الحرب. أما المادة الثامنة فإنها كانت تتعلق بإلغاء الإمتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية، ونصت على أنه في حالة اقتراح الباب العالي فتح باب المفاوضات، في مؤتمر أو خلافه، مع الدول العظمى التي يهمهم الأمر لوقف العمل بنظام الإمتيازات الأجنبية في الأقاليم العثمانية، ولا بد له بنظام القانون الدولي العام، فإن إيطاليا - إظهارا لحسن نياتها تجاه الباب العالي - تعلن من وقت إمضاء المعاهدة رغبتها في تمسكها بموافقتها على هذا الاتجاه. أما المادة التاسعة فقد وافقت فيها تركيا على إعادة الرعايا الإيطاليين الذين كانوا مستخدمين في مصالحها، والذين اضطرت إلى فصلهم نظرا لإعلان الحرب. ولقد تعهدت الحكومة الإيطالية في المادة العاشرة بأن ترسل سنويا إلى صندوق الدين العثماني، ولحساب الحكومة الامبراطورية، مبلغا يتمشى مع متوسط ما كان يخص الدين العمومي من إيرادات الولايات في خلال السنوات الثلاث السابقة لإعلان الحرب، وعلى أساس ألا يقل هذا المبلغ عن مليوني ليرة إيطالية (١).

(١) نص المعاهدة كاملا يوجد في :-

DJUVARA, T. G.;
Cent Projets de Partage de la Turquie, 1281 - 1913. Paris, Felix Alcan, 1914. pp. 528 - 530.

وأیضا في :-

Dictionnaire Diplomatique. Paris, (S. d.). Vol. II. p. 981.

وكان معنى سحب تركيا لضباطها وجنودها وموظفيها المدنيين من طرابلس وبرقة هو أنها قد تنازلت في صمت Sub Silentio عنهما ، أما إيطاليا فقد كان عليها أن تحصل على اعتراف من الدول بسيادتها على طرابلس وبرقة ، وهو الأمر الذي لم تشر إليه هذه المعاهدة ، وكان عليها كذلك أن تخضع أهالي الأقليمين لحكمها ، ولم يكن ذلك بالأمر الهين اليسير .

ولقد أصدر السلطان فرمانا يعتبر كالحق للمعاهدة ، وجهه إلى أهالي طرابلس وبرقة ، وذكر فيه أن حكومته قد وجدت صعوبة في إعطائهم الضمانات الكافية التي تلزمهم للدفاع عن بلادهم ، وحرصا منها على أن ينتهوا إلى مستقبل طيب ، ورغبة منها في تجنب الاستمرار في حرب مبيدة لهم ولأسرهم ، وخطيرة ، بالنسبة للإمبراطورية ، ونظراً لضرورة إعادة السلم والرخاء إلى بلادهم - قد منحهم حرية تامة مطلقة بمقتضى قوانين سيادته . وأبلغهم أنه يعين طرفهم شمس الدين بك كممثل له مع منحه لقب نائب السلطان ، وأنه يكلفه بحماية المصالح العثمانية في بلادهم ، ويعينه لمدة خمس سنوات ، ويحتفظ بحقه في تجديد تعيينه مرة ثانية بعد مضي هذه المدة ، وفي تعيين خلفاء له . وذكر السلطان أن هدفه هو أن تبنى الشريعة سارية ونافذة المفعول ، ولذلك فإنه يحتفظ بحق تعيين القاضى الأكبر ، والذي سيقوم بدوره بتعيين نوابا عنه بعد وصوله إليهم ، ومن بين العلماء المحليين ، حتى يؤكّدوا العمل بتعاليم الشريعة الفراء . وذكر أن مخصصات القاضى ستدفع من طرفه ، أما مرتب نائب السلطان ومرتبات القضاة الشرعيين الآخرين فستدفع من الإيرادات المحلية .

وأصدر ملك إيطاليا كذلك منشوراً يعتبر ملحقاً ثانياً للمعاهدة ،
ووجهه كذلك إلى أهالي طرابلس وبرقة ، وذكر فيه أنه : « عملاً بالقانون
رقم ٣٨ الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩١٢ ... والذي يجعل طرابلس الغرب
وبرقة خاضعتين خضوعاً تاماً مطلقاً للسيادة الملكية الإيطالية ... ورغبة في
التعجيل بإعادة السلم إلى هاتين المقاطعتين ... فإن ملك إيطاليا يمنح عفوه
عن المحاربين من العرب وعفوه عن جرائم الحرب » .^(١) ثم ذكر أن حريتهم
مكفولة في إقامة شعائرهم الدينية وفي استمرارهم في ذكر اسم السلطان
والدعاء له في الصلوات العامة ، وبصفته خليفة للمسلمين ، وأنه يعترف بالنيابة
عنه للشخص الذي يعينه لذلك ، ويدفع راتب هذا النائب من الإيرادات
المحلية .

ولقد وصل خبر التوقيع على المعاهدة وعقد الصلح إلى طرابلس في ٢١
أكتوبر سنة ١٩١٢ وأسرعت وزارة الحربية العثمانية بإرسال تعليمات
إلى قواد الجيش وضباطه الموجودين في طرابلس بوقف الحرب والعودة
فوراً إلى تركيا . وكان أنور بك قائد العمليات في ولاية برقة هو أسرع
هؤلاء الضباط في العودة ، وتبعه مصطفى كمال وكثير غيرهم . إلا أن بعض
الضباط بقوا في الميدان ، وتذكر منهم عزيز علي المصري ، مع تلك الحفنة
من الضباط العرب المتطوعين الذين صمموا على الاستمرار في المقاومة .
وقبل أن يسلم أنور بك قيادته في برقة إلى عزيز علي المصري ويسافر إلى
الجهة البلغارية زار السيد أحمد الشريف ، شيخ الطريقة السنوسية ، في واحة
الجبوب ، وقام برحلة مشهورة لهذه الواحة في السيارة الوحيدة التي كانت

(١) المرجعين السابقين .

القوات العثمانية تمتلكها هناك . وكان السيد أحمد الشريف قد حضر من واحة الكفرة إلى واحة الجغبوب في شهر سبتمبر سنة ١٩١٢ ، وأعلن أنه لن يشارك في الصلح ، بل سيواصل الحرب وبصفته مسؤولاً عن المسلمين وبلاد المسلمين . ولقد ذكر له أنور بك في هذه المقابلة أنه يعتبر الممثل للسلطان محمد الخامس العثماني في برقة . وبعد هذه الزيارة أصبحت جميع المراسلات الرسمية التي تصدر عن القيادة العامة للسنوسيين تحمل خاتم « الحكومة السنوسية » وأصبحت هذه الجماعة تدعى لنفسها مركز حكومة لدولة شبه مستقلة ، وواصلت مقاومتها للقوات الإيطالية (١) .

ولقد استمر عزيز على المصري في الإشراف على العمليات الحربية في قطاع برقة ، ونزل برجاله إلى أكثر من موقعة ، وكبد الإيطاليين خسائر فادحة . إلا أن الدولة العثمانية اضطرت إلى سحب ما دام يحمل رتبة في الجيش العثماني . وكانت الامدادات قد قلت في أيدي المجاهدين العرب في هذا القطاع ، فقرر الانسحاب . ولقد وقعت إحدى المعارك بين عزيز على المصري ورجال من ناحية ، وبين أهالي برقة والمجاهدين السنوسيين من جهة أخرى في أثناء الانسحاب صوب السلوم ، واضطر عزيز على المصري لأول مرة إلى أن يدافع عن أرواح القوات المسئولة منه أمام العرب . وكان المجاهدون السنوسيون لا يوافقون على انسحابه وانسحاب جنوده ، كما كانوا يطالبون باستلام أسلحتهم وذخائهم . ولكنه تمكن على أي حال من إتمام عملية

EVANS — PRITCHARD, E. E.;

(١)

The Sanusi of Cyrenaica.

Oxford, 1949. p. 115.

الانسحاب والعودة من مصر إلى الاستانة (١) .

أما في قطاع طرابلس فإن زعماء العرب هناك قد فهموا من الملحق الأول للمعاهدة ، وهو فرمان السلطان الذي أعلن استقلال طرابلس ، أنهم أصبحوا دولة مستقلة ، ولم يعترفوا بالملحق الثاني ، أى بالمرسوم الإيطالي الذي منح العفو للمحاربين العرب وعن الجرائم ويجري الحرب ، وبناءً على القانون رقم ٣٨ الذي يجعل طرابلس الغرب وبرقة خاضعة للسيادة الإيطالية . وقام أهالي طرابلس ، برئاسة الشيخ سليمان الباروني وعقدوا بعض الاجتماعات ، ثم أعلنوا استقلالهم ، وكونوا جمهورية برئاسة ذلك الشيخ لطرد الإيطاليين من طرابلس . وبدأ ذلك الشيخ في إعداد بعض قوات الدرك وفي الاستعداد لمواجهة الحالة الجديدة . ولكن مندوب السلطان وصل بعد ذلك وتباحث معه ، واستخلص منه الباروني الحقيقة ، وهي أن السلطان قد تنازل لإيطاليا عن طرابلس ، فترك كثير من الضباط الذين كانوا قد بقوا في هذا القطاع الاقليم ، وغادروه بعد أن فقدوا الأمل في القيام بمقاومة جديدة ، وخاصة نظراً لافتقارهم إلى المال وإلى السلاح . واضطر الشيخ سليمان الباروني إلى أن يدخل في مباحثات مع سفورنزا الإيطالي ، ولكنه وجد أن الحكومة الإيطالية لا ترحب بأي اقتراح عن الاستقلال الداخلي . فتقدم بمشروع جديد يشتمل على بعض منافع عامة للطرابلسيين والمحاربين ،

(١) اتهم عزيز على المصري بعد ذلك بالدخول في علاقات مع القيادة الإيطالية في ليبيا ، وقدم للمحاكمة في الاستانة في الوقت الذي كان ينظم فيه جمعية سرية عربية في عاصمة الدولة باسم جمعية العهد . أنظر : العالم العربي الحديث ، المدخل ، للمؤلف . دار المعارف ١٩٦٦ ص ٤٩٥ - ٤٩٦ .

ثم رحل بعد ذلك إلى الآستانة ، حيث رحب به الأتراك ، ومنحه السلطان لقب الباشوية ، وعينه عضواً في مجلس الأعيان مدى الحياة . وظل موجوداً في تركيا حتى إعلان الحرب العظمى .

وهكذا انتهت الصفة الرسمية للحرب الموجودة في طراباس وبرقة وإن كانت المقاومة الوطنية هناك ستستمر في مراحل جديدة ، وكما تسمح بها الظروف ، وخاصة في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، والتي سيسجل فيها أحرار طراباس ومجاهدى السنوسيين اسمهم بحروف من نار في سجل كفاحهم ضد الاستعمار . وهى صفحة جديدة ، وبقيادة جديدة ، هى قيادة الشهيد عمر المختار .

خاتمة الباب

هكذا يظهر أن إستيلاء إيطاليا على طرابلس الغرب وبرقة قد استند ، قبل أى شىء آخر ، إلى الأحوال العامة السائدة فى هاتين الولايتين ، وقت هجوم القوات الإيطالية عليهما . وكانت بذلك تعتبر آخر الممالك العثمانية التى فقدتها هذه الدولة فى شمال افريقية . وتعتبر من ناحية أخرى إتماما لعملية تقسيم بلاد المغرب الكبير بين القوى الاستعمارية . وإذا كانت إيطاليا قد اعتمدت فى هذه الحرب على ضعف الامكانيات العثمانية ، وعلى انفصال ميدان العمليات فى هاتين الولايتين عن بقية أجزاء الدولة العثمانية ، وخاصة نظراً لوجود قوات الاحتلال البريطانية فى مصر ، فما لا شك فيه أنه كانت هناك عوامل أخرى سمحت لإيطاليا بالانتصار فى هذه الحرب .

وإذا ما تعمقنا فى محاولة فهم هذا الصراع بين الدول الاستعمارية والاقاليم التى خضعت لحكمها ، لوجدنا تفوقا واضحا من جانب دول الغرب ، وبشكل يودى فى النهاية إلى إضطرار الاقاليم المغربية إلى التسليم فى ميدان المعركة . وإن مقارنة مائة ألف جندي إيطالي بشعب زاد تعدادة على المليون ونصف المليون من الأتالي لا يكفى لتفسير نهاية هذه الحرب التركية الإيطالية إلا إذا ما أدخلنا فى الاعتبار وسائل الحرب ، وإمكانيات الحرب ، وهى أدوات لها قيمتها من الناحية الاقتصادية ، ومن ناحية تطور الانتاج وتطور الفكر .

ويمكننا أن نستخلص من ذلك أن النظام الاستعماري فى مجموعة كان أقوى عمليا من النظام الوطني الذى عاش قرون طويلة فى هذه الاقاليم وحافظ

عليها . وليس في هذا مدح للنظام الاستعماري ، أو إقلال من قيمة النظام الوطني ، بل إن هذه المرحلة تعتبر بوضوح مرحلة كفاح وصراع بين نظامين اجتماعيين مختلفين : هما النظام الاستعماري ، الذي يستند إلى الطريقة الرأسمالية، وحرية التجارة، وقانون العرض والطلب، وقانون البقاء للأصلح، وحق إلى قانون الغابة، وبين نظام يشمل على بقايا من رواسب عهد الإقطاع الذي حكم به الزمن على هذه الأقاليم الأبية أن تعيشه ، وأن تتجمد في ظله . وهنا نلاحظ عدم تكافؤ الأسلحة الموجودة في الميدان ، وتمكن الأسلحة المادية المتفوقة من الأسلحة المعنوية، حق وإن اعتمدت على الإيمان بحريتها وبعادلة قضيتها وبضرورة الذود عن حياضها . وعلينا أن نربط بين عمليات الاستعمار الأوربي في بلاد المغرب الكبير وبين مظاهر التطور الاجتماعي والاقتصادي في كل من الدول الأوربية الاستعمارية والرأسمالية من ناحية، وفي الدولة العثمانية التي لم تسمح لها الظروف حتى ذلك الوقت بالمرور من طور الإقطاع والتجمد ، وفي ميدان الانتاج ، وإلى طور النظام الرأسمالي . ولكن الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ستشهد تجاوبا بين النظام الاستعماري وبين القوى الوطنية الموجودة في بلاد المغرب الكبير ، أو مع بعض هذه القوى، التي تطورت وسأرت النظام الرأسمالي ، وسيؤثر ذلك على طبيعة المعارك التي تحدث في بلاد المغرب الكبير ، والتي تدل على تطوره في نفس الوقت ، وإلى أن تأتي مرحلة جديدة ، تعمل على وقف الاستغلال ، وعلى تمكين الحرية الاجتماعية ، مع مبادئ العمل، وظهور الاتجاهات الاشتراكية، بعد الحرب العالمية الثانية .

وحتى هذه المرحلة علينا أن نتابع تطور الأحداث ونحاول تفسير أصولها في الفترة التي مرت ببلاد العالم ، وبلاد المغرب الكبير منذ الحرب العالمية الأولى .

